













(فهرست رسالة الامام أبي عبد الله محمد بن ادریس الشافعی رضی الله عنه فی أصول الفقه)

صفحة	مقدمة الكتاب	صفحة
٢	٢	١٩
٥	باب كيف البيان	٢١
٥	» البيان الاول	٢٢
٦	» البيان الثاني	٢٣
٦	» البيان الثالث	٢٤
٧	» البيان الرابع	٢٤
٧	» البيان الخامس	٢٦
١٠	» بيان ما نزل من الكتاب عاماً يراد به العام	٢٧
	ويدخله الخصوص	٣٠
١٠	» بيان ما نزل من القرآن عام الظاهر وهو	٣٥
	يجمع العام والخاص	٣٥
١١	» بيان ما نزل من الكتاب عام الظاهر ويراد	٣٦
	به كله الخاص	٣٨
١١	» الصنف الذي يبين سياقه معناه	٣٩
١٢	» الصنف الذي يدل لفظه على باطنه دون	٤٠
	ظاهرة	٤١
١٢	» ما نزل عام فدللت السنة خاصة على أنه	٤٢
	يراد به الخاص	٤٤
١٣	» بيان فرض الله تعالى في كتابه اتباع سنة	٤٥
	نبيه صلى الله عليه وسلم	٤٥
١٤	» فرض الله طاعة رسوله صلى الله عليه	٤٧
	وسلم مقرونة بطاعة الله جل ذكره	٤٧
	ومذ كورة وحدها	٤٧
١٤	» ما أمر الله به من طاعة رسوله الله صلى الله	٤٧
	تعالى عليه وسلم	٤٧
١٥	» ما أبان الله خلقه من قرضه على رسوله	٤٧
	اتباع ما أوحى اليه وما شهد به من اتباع	٤٧
	ما أمر به ومن هداه وأنه هاد لمن اتبعه	٤٧
١٦	ابتداء الناسخ والمنسوخ	٤٧
١٨	الناسخ والمنسوخ الذي يدل الكتاب على بعضه	٤٧
	والسنة على بعضه	٥٠
	باب فرض الصلاة الذي دل الكتاب ثم السنة	
	على من يزول عنه بالعدو وعلى من لا تكتب	
	صلاته بالمعصية	
	باب الناسخ والمنسوخ الذي تدل عليه السنة	
	والاجماع	
	» الفرائض التي أنزلها الله تعالى نصاً	
	» الفرائض المنصوصة التي سن رسول الله	
	صلى الله تعالى عليه وسلم معها	
	» ما جاء في الفرض المنصوص الذي دللت	
	السنة على أنه انما أريد به الخاص	
	» جل الفرائض التي أحكم الله تعالى فرضها	
	بكتابه وبين كيف فرضها الخ	
	باب في الزكاة	
	» العلل في الاحاديث	
	وجه آخر من الناسخ والمنسوخ	
	وجه آخر من الناسخ والمنسوخ	
	وجه آخر من الناسخ والمنسوخ	
	وجه آخر من الاختلاف	
	باب اختلاف الرواية على وجه غير الوجه	
	الذي قبله	
	» وجه آخر مما يعد مختلفاً وليس عندنا	
	بمختلف	
	وجه آخر مما يعد مختلفاً	
	وجه آخر من الاختلاف	
	التهى عن معنى دل عليه معنى في حديث غيره	
	باب النهى عن معنى أوضح من معنى قبله	
	» النهى عن معنى يشبهه الذي قبله في شيء	
	ويفارقة في شيء غيره	
	وجه آخر يشبه الباب قبله	
	وجه يشبه المعنى قبله	
	باب العلم	



صفحة	صفحة
باب الاجتهاد ٦٧	باب خبر الواحد ٥١
» الاستحسان ٦٩	الحجة في تثبيت خبر الواحد ٥٥
» الاختلاف ٧٧	باب الاجماع ٦٥
» في الموارث ٨٠	» اثبات القياس والاجتهاد وحيث يجب ٦٥
» الاختلاف في الجدل ٨١	القياس ولا يجب ومن له أن يقبس

(تمت)



## كتاب

رسالة الامام أبي عبد الله محمد بن ادریس الشافعی  
رحمه الله فی أصول الفقه بروایة الربیع  
ابن سلیمان المرادی عنه تعهدهما  
الله بالرحمة والرضوان  
وأسكنهما فسیح  
الجنان آمین

---

(طبعت)

علی نفقة حضرة العالم الفاضل الحسیب النسیب صاحب العزة السید  
أجد بك الحسینی المحامی الشهیر بلغه الله مناه ووفقه لما یحبه ویرضاه

---

(الطبعة الاولى)

بالمطبعة الکبری الامیریة بیولاق مصر المحمیه  
سنة ١٣٢١ هجریه



ومن يتوكل على الله  
فهو حسب

﴿(بسم الله الرحمن الرحيم)﴾

(١) أخبرنا أبو علي الحسن بن حبيب بن عبد الملك بدمشق سنة سبع وثلاثين وثلثمائة  
قال أخبرنا الربيع بن سليمان المرادي قال أخبرنا الإمام محمد بن إدريس بن العباس  
ابن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن  
المطلب بن عبد مناف رضي الله تعالى عنه وأرضاه فقال

الحمد لله الذي خلق السموات والأرض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون والحمد لله  
الذي لا يؤتي شكر نعمة من نعمه إلا نعمة منه توجب على مؤتي ماضي نعمه بأدائها نعمة حادثة يجب  
عليه شكرها ولا يبلغ الواصفون كنه عظمتها الذي هو كما وصف نفسه وفوق ما يصفه به خلقه  
﴿أحده﴾ جدا كثيرا كما ينبغي لكرم وجهه وعز جلاله وأستعينه استعانة من لا حول له ولا قوة إلا به  
وأستهديه بهداه الذي لا يضل من أنعم به عليه وأستغفره لما أزلقت وأخرت استغفار من يقرب بعبوديته  
ويعلم أنه لا يغفر ذنبه ولا ينجي منه إلا هو وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن سيدنا محمدا  
عبده ورسوله بعثه والناس صنفان (أحدهما) أهل كتاب بدلوهم أحكامه وكفروا بالله فافتعلوا  
كذباً صاغوه بالسنتهم فخلطوه بحق الله الذي أنزل إليهم فذكر تبارك وتعالى لنبيه صلى الله تعالى عليه

(١) رأينا بعض نسخ الرسالة مشتملة على سند من روه عن الحسن بن حبيب المذكور ونصه سمع الرسالة  
بكالها على الشيخ أبي بكر محمد بن علي بن محمد بن موسى السلي الحدا بسماعه من أبي القاسم تمام بن محمد  
الرازي وعبد الرحمن بن عمر الشيباني بسماعهما من أبي علي الحسن بن حبيب بن عبد الملك أخبرنا الربيع  
أخبرنا الشافعي أبو محمد هبة الله بن أحمد بن محمد الألفاني وطاهر بن بركات الخشوعي وعمر بن أبي الحسن  
الدهستاني بقراءته والسماع في الأصل بخطه في جمادى الأولى سنة ستين وأربعمائة اه كتيبه مصححه



وسلم من كفرهم فقال وإن منهم لفر يقابلون ألسنتهم بالكتاب لتحسبوه من الكتاب وما هو من الكتاب  
ويقولون هو من عند الله وما هو من عند الله ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون ثم قال عز ذكره  
فويل للذين يكتبون الكتاب بأيديهم ثم يقولون هذا من عند الله ليشتروا به ثمنا قليلا فويل لهم مما  
كتبت أيديهم وويل لهم مما يكسبون وقال تبارك وتعالى وقالت اليهود عزير ابن الله وقالت النصارى  
المسيح ابن الله ذلك قولهم بأفواههم يضاهئون قول الذين كفروا من قبل قاتلهم الله أنى يؤفكون  
اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله والمسيح بن مريم وما أمروا إلا ليعبدوا الها واحدا لا اله  
إلا هو سبحانه عما يشركون وقال تبارك وتعالى ألم ير إلى الذين أتوا نصيبا من الكتاب يؤمنون بالجبت  
والطاغوت ويقولون للذين كفروا هؤلاء أهدى من الذين آمنوا سبيلا أولئك الذين لعنهم الله ومن يلعن  
الله فلن تجد له نصيرا (وصف) كفروا بالله فابتدعوا ما لم يأذن به الله ونصبوا بأيديهم حجارة وخشباً  
وصورا استحسبونها ونبروا أسماء افتعلوها ودعوا آلهة عبدوها فإذا استحسبوا غير ما عبدوا منها  
ألقوه ونصبوا بأيديهم غيرهم فعبده فاولئك العرب وسلكت طائفة من العجم سبيلهم في هذا وفي عبادة  
ما استحسبوا من حوت ودابة ونجم ونار وغيره فذكر الله عز وجل لنبيه صلى الله تعالى عليه وسلم جوابا  
من جواب بعض من عبده من هذا الصنف فحكي جل ثناؤه عنهم قولهم انا وجدنا آباءنا على أمة وانا  
على آثارهم مقتدون وحكى تبارك وتعالى عنهم أنهم قالوا لا نذركم ولا تنكروا آلهتكم ولا تذركوا ولا سواعا ولا  
يعوق ويعوق ونسرا وقد أضلوا كثيرا وقال تعالى واذكري الكتاب ابراهيم انه كان صديقا نبيا اذ قال  
لابيه يا ابت لم تعبد ما لا يسمع ولا يبصر ولا يغنى عنك شيئا وقال واثل عليهم نبأ ابراهيم اذ قال لابيه  
وقومه ما تعبدون قالوا نعبد أصناما فقطل لها عاكفين قال هل يسمعونكم اذ تدعون أو ينفعونكم  
أو يضرون وقال في جماعتهم يذكركم من نعمه ويخبرهم ضلالتهم عامة ومنة على من آمن منهم واذكروا  
نعمة الله عليكم اذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمة اخوانا وكنتم على شفا حفرة من النار  
فأنقذكم منها كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تهتدون (قال الشافعي) فكانوا قبل انقاده اياهم  
بمحمد صلى الله تعالى عليه وسلم أهل كفر في تفرقهم واجتماعهم لجمعهم أعظم الامور الكفر بالله وابتداع  
ما لم يأذن به الله تعالى الله عما يقولون علوا كبيرا لا اله غيره سبحانه وبمحمد رب كل شيء وخالقه من  
حي منهم فكما وصف حاله حيا عاملا قائلا بسخط ربه من دأب من معصيته ومن مات فكما وصف قوله  
وعمله صار إلى عذابه فلما بلغ الكتاب أجله فتم قضاء الله باظهار دينه الذي اصطفى بعد استعلاء معصيته  
التي لم يرض فتح أبواب سمواته برجته كالم يزل يجري في سابق علمه عند نزول قضائه في القرون الخالصة  
قضاؤه فانه تبارك وتعالى يقول كان الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين فكان خيره  
المصطفى لوجيه المنتخب لرسالته المفضل على جميع خلقه بفتح رجته وختم نبوته وأعم ما أرسل به من رسل  
قبله المرفوع ذكره مع ذكره في الاولى والشافع المشفع في الاخرى أفضل خلقه نفسا وأجمعهم لكل  
خلق رضيه في دين ودنيا وخيرهم نسبا ودارا محمدا عبده ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم ورحم وكرم  
وعرفنا خلقه نعمة للخاصة والعامة والنفع في الدين والدنيا به فقال لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز  
عليه ما عنتم حريص عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم وقال لتذركم القرى ومن حولها وأم القرى مكة  
وفيها قومه وقال وأندر عشرتكم الاقرين وقال وانه لذكرك ولقومك وسوف تسئلون (قال الشافعي)  
أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله وانه لذكرك ولقومك قال يقال من الرجل  
فيقال من العرب فيقال من أي العرب فيقال من قریش (قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه وما قال  
مجاهد من هذا بين في الآية مستغنى فيه بالتعزيل عن التفسير فخص الله جل ثناؤه قومه وعشيرته  
الاقرين في النذارة وعم الخلق بها بعدهم ورفع القرآن ذكر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ثم



خص قومه بالندارة اذ بعثه فقال وانذر عشيرتک الاقربين وزعم بعض اهل العلم بالقرآن أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال يا بني عبد مناف ان الله بعثني أن أنذر عشيرتي الاقربين وأنتم عشيرتي الاقربون (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله ورفعنا لك ذكرك قال لا أدكر الاذ كرت معي أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمداً رسول الله (قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه يعني والله تعالى أعلم ذكره عند الأيمان بالله والاذان ويحتمل ذكره عند تلاوة الكتاب وعند العمل بالطاعة والوقوف عن المعصية فصل في الله على نبينا محمد كلما ذكره اذا كرون وغفل عن ذكره الغافلون وصلى الله تعالى عليه في الاولين والاخرين أفضل وأكثر وأزكى ما صلى على أحد من خلقه وزكنا وإياكم بالصلاة عليه أفضل ما ذكرى أحد من أمته بصلاته عليه والسلام عليه ورجة الله وبركاته وجزاه الله تعالى عنا أفضل ما جرى مرسله عن أرسل اليه فإنه أنقذنا من الهلكة وجعلنا من خير أمة أخرجت للناس دائنين بدينه الذي ارتضى واصطفى به ملائكته ومن أنعم به عليه من خلقه فلم تحس بنا نعمة ظهرت ولا بطننت نلتها حظا في دين ودنيا أو دفع بها عنا مكرهه فيها وفي واحد منهما الا ومحمد صلى الله تعالى عليه وسلم سبها القائد الى خيرها الهادي الى رشدها الذائد عن الهلكة وموارد السوء في خلاف الرشده المنبه للأسباب التي تورد الهلكة القائم بالنصيحة في الارشاد والانداز فيها فصل في الله تعالى على سيدنا محمد وعلى آل محمد كما صلى على ابراهيم وآل ابراهيم انه جيد مجيد وأنزل عليه كتابه فقال وانه لكتاب عزيز لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد فنقلهم به من الكفر والهمى الى الضياء والهدى وبين فيه ما قد أحل (١) من باب التوسعة على خلقه وما حرم لما هو أعلم به من خطيئهم في الكفر عنه في الآخرة والاولى وابتلى طاعتهم بأن تعبدوهم بقول وعمل وامساك عن محارم حرامها وأثابهم على طاعته من الخلود في جنته والنجاة من نقمته ما عظمت به نعمته جل ثناؤه وأعلمهم ما أوجب على أهل معصيته من خلاف ما أوجب لأهل طاعته ووعظهم بالآخبار عن كان قبلهم ممن كان أكثر منهم أموالا وأولادا وأطول أعمارا وأحمد آثارا فاستمعوا لخلقهم في حياة دنياهم (٢) فأزفهم عند نزول قضائه منايهم دون آمالهم وزلت بهم عقوبته عند انقضاء آجالهم ليحسبوا (٣) في أنفس الاوان ويتفهموا بحلية التبيان وينتبهوا قبل رين الغفلة ويعملوا قبل انقطاع المدة حين لا يعقب مذنب ولا تؤخذ فدية وتجدد كل نفس ما علمت من خير محضرا وما علمت من سوء تؤد لو أن بيننا وبينه أمد أبعدا فكل ما أنزل الله جل ثناؤه في كتابه رجوة وجهه علمه من علمه وجهه من جهله لا يعلم من جهله ولا يجهل من علمه والناس في العلم طبقات مواقعهم من العلم بقدر درجاتهم في العلم به فحق على طلبة العلم بالوغ غاية جهدهم في الاستكثار من علمه والصبر على كل عارض دون طلبه واخلاص النية لله تعالى في استدراكه علمه نصا واستنباطا والرغبة الى الله تعالى في العون عليه فإنه لا يدركه خير الا بعونه فان من أدرك علم أحكام الله عز وجل في كتابه نصا واستدلالا ووقفه الله تعالى للقول والعمل بما علم منه فاز بالفضيلة في دينه ودنياه وانتفت عنه الريب ونورت في قلبه الحكمة واستوجب في الدين موضع الامامة فتنسأل الله تعالى المبسدى لنا بنعمه قبل استحقاقها المديها علينا مع تقصيرنا في الاتيان على ما أوجب به من شكره بها الجماع لنا في خير أمة أخرجت للناس أن يرزقنا فهمنا في كتابه ثم في سنة نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم وقولا وعملا يؤدى به عنا حقه ويوجب لنا نافلة مزيده (قال الشافعي) رجه الله تعالى فليست تنزل بأحد من أهل دين الله نازلة الا وفي كتاب الله جل ثناؤه الدليل على سبيل الهدى فيها قال الله تعالى كتاب أنزلناه اليك لتخرج الناس من الظلمات الى النور باذن ربهم الى صراط العزيز الحميد وقال وأنزلنا اليك الذكرك لتبين للناس ما نزل اليهم ولعلهم يتفكرون وقال وأنزلنا عليك الكتاب تبينا لكل شئ وهدى ورحمة وبشرى للمسلمين وقال وكذلك أوحينا اليك روحا من أمرنا ما كنت تدري ما الكتاب

(١) قوله مناهو مصدر  
من عن مفعول لاجله  
(٢) قوله فأزفهم أى  
أجهلهم كافي كتب اللغة  
(٣) قوله في أنفس  
الاوان الانف بضمين  
أى فيما يستقبل منه  
كتبه مصححه



ولا الايمان ولكن جعلناه نورا نهدي به من نشاء من عبادنا وانك لن تهدي الى صراط مستقيم صراط الله الالاه

### (باب كيف البيان)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى البيان اسم جامع لمعان مجتمعة الاصول منشعبة الفروع فأقل ما في تلك المعاني المجتمعة المتشعبة أنها بيان لمن خوطب بها من نزل القرآن بلسانه متقاربة الاستواء عنده وان كان بعضها أشد تأكيداً كإيدى بيان من بعض ومختلفة عنده من يجهل لسان العرب (قال الشافعي) فجمع ما أبان الله خلقه في كتابه مما تعبد بهم به لما مضى من حكمه جل ثناؤه من وجوه فقاما أبانه خلقه نصاً مثل جل فرائضه في أن عليهم صلاة وزكاة وحجاً وصوماً وأنه حرم الفواحش ما ظهر منها وما بطن ونص الزنا والخمر وأكل الميتة والدم ولحم الخنزير وبين لهم كيف فرض الوضوء مع غير ذلك مما بين نصاً ومنها ما أحكم فرضه بكتابه وبين كيف هو على لسان نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم مثل عدد الصلاة والزكاة ووقتهما وغير ذلك من فرائضه التي أنزل في كتابه ومنها ما سن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مما ليس لله عز وجل فيه نص حكم وقد فرض الله عز وجل في كتابه طاعة رسوله والانتفاء الى حكمه فمن قبل عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في فرض الله جل ثناؤه قبل ومنها ما فرض الله على خلقه الاجتهاد في طلبه وابتلى طاعتهم في الاجتهاد كما ابتلى طاعتهم في غيره مما فرض عليهم فانه يقول جل ثناؤه ولنبلونكم حتى نعلم المجاهدين منكم والصابرين ونبلوا أخباركم وقال تعالى وليبتلي الله ما في صدوركم وليمحص ما في قلوبكم وقال عسى ربكم أن يهلك عدوكم ويستخلفكم في الارض فينظر كيف تعملون (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه فوجههم بالقبلة الى المسجد الحرام فقال لنبيه صلى الله تعالى عليه وسلم قد نرى قلب وجهك في السماء فقلنا ليلتك قبلة ترضاها الآية وقال ومن حيث خرجت قول وجهك شطر المسجد الحرام وانه الحق من ربك الى قوله لئلا يكون للناس عليكم حجة (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه فدلهم الله جل ثناؤه اذا غابوا عن عين المسجد الحرام على صواب الاجتهاد مما فرض عليهم منه بالعقول التي ركب فيهم الميزة بين الاشياء وأضدادها والعلامات التي نصب لهم دون عين المسجد الحرام الذي أمرهم بالتوجه شطره فقال وهو الذي جعل لكم التجوم تهتدون بها في ظلمات البر والبحر وقال وعلامات وبالنجم هم يهتدون (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكانت العلامات جبالاً وياً ولانهاراً فيها أرواح معروفة الاسماء وان كانت مختلفة المهابت وشمس وقر ونجوم معروفة المطالع والمغرب والمواضع من الفلك ففرض عليهم الاجتهاد بالتوجه شطر المسجد الحرام بما دلهم عليه مما وصفت فكانوا ما كانوا مجتهدين غير من ايلين أمرهم جل ثناؤه ولم يجعل لهم اذا غابت عنهم عين المسجد الحرام أن يصلوا حيث شاؤوا وكذلك أخبرهم عن قضائه فقال أيحسب الانسان أن يترك سدى والسدى الذي لا يؤمر ولا ينهى (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وهذا يدل على أنه ليس لاحد دون رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن يقول الا بالاستدلال بما وصفت في هذا وفي العدل وفي جزاء الصيد ولا يقول بما استحسنان فان القول بما استحسنان شيء يحدنه لا على مثال سبق (١) ومنه ما دل الله تبارك وتعالى خلقه على الحكم فيه ودلهم على سبيل الصواب فيه في الظاهر فوجههم بالقبلة الى المسجد الحرام وجعل لهم علامات يهتدون بها في التوجه اليه وأمرهم أن يشهدوا ذوي عدل والعدل أن يعمل بطاعة الله عز وجل فكان لهم السبيل الى علم العدل والذي يخالفه وقد وضع هذا في موضعه وقد وصفت جلالته رجوت أن تدل على ما وراءها مما في مثل معناها ان شاء الله تعالى

### (باب البيان الاول)

(قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه قال الله تبارك وتعالى في التمتع فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر

(١) قوله ومنه ما دل الى قوله في التوجه اليه ساقط من بعض النسخ التي بيدنا كتبه معجمه



من الهدى فن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم تلك عشرة كاملة ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام فكان يينا عند من خوطب بهذه الآية أن صوم الثلاثة في الحج والسبعة في المرجع عشرة أيام كاملة ثم قال الله تبارك وتعالى تلك عشرة كاملة فاحتملت أن تكون زيادة في التبيين واحتملت أن يكون أعلمهم أن ثلاثة إذا جعت إلى سبعة كانت عشرة كاملة وقال وواعدنا موسى ثلاثين ليلة وأقمنا بها بعشر فتم مبعث ربه أربعين ليلة فكان يينا عند من خوطب بهذه الآية أن ثلاثين وعشرا أربعون ليلة (قال الشافعي) رجه الله تعالى وقوله جل ثناؤه أربعين ليلة يحتمل ما احتملت الآية قبلها من أن تكون إذا جعت ثلاثون إلى عشر كانت أربعين وأن تكون زيادة في التبيين (قال الشافعي) رجه الله تعالى وقال الله عز وجل كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون أياما معدودات فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر وقال شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر فافترض عليهم الصوم ثم بين أنه شهر والشهر عندهم ما بين الهلالين وقد يكون ثلاثين وتسعا وعشرين فكانت الدلالة في هذا كالدلالة في الآيتين وكان في الآيتين قبله زيادة تبين جماع العدد (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وأشباه الأمور بزيادة تبين جملة العدد في السبع والثلاث وفي الثلاثين والعشرون تكون زيادة في التبيين لأنهم لم يراوا يعرفون بهذا العدد وجماعه كالم يراوا يعرفون شهر رمضان

### (باب البيان الثاني)

(قال الشافعي) رضى الله عنه قال الله تبارك وتعالى إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين وإن كنتم جنبا فاطهروا وقال ولا جنبا إلا عابري سبيل حتى تغتسلوا (قال الشافعي) رضى الله عنه فأتى كتاب الله عز وجل على البيان في الوضوء دون الاستنجاء بالماء وفي الغسل من الجنابة ثم كان أقل غسل الوجه والأعضاء مرة مرة واحتمل ما هو أكثر منها فسن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الوضوء مرة وتوضأ ثلاثا فدل على أن أقل غسل الأعضاء يحزى وأن أقل عدد الغسل واحدة وإذا أجزأت واحدة فالثلاث اختيار ودلت السنة على أنه يحزى في الاستنجاء ثلاثة أحجار ودل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على ما يكون منه الوضوء وما يكون منه الغسل ودل على أن الكعبين والمرفقين مما يغسل لأن الآية تحتمل أن يكونا حديثي الغسل وأن يكونا داخلين في الغسل فلما قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ويل للأعقاب من النار دل على أنه غسل لأمسح (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وقال الله تبارك وتعالى ولا يؤيه لكل واحد منهما السدس مما تركه إن كان له ولد فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلا مه الثلث فإن كان له أخوة فلا مه السدس من بعد وصية يوصي بها أو دين وقال ولكم نصف مما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد فإن كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن الآية (قال الشافعي) رضى الله عنه فاستغنى بالتزويل في هذا عن الخبر وغيره ثم كان الله جل ثناؤه فيه شرط أن يكون بعد الوصية والدين فدل الخبر على أن لا يجاوز بالوصية الثلث

### (باب البيان الثالث)

(قال الشافعي) رضى الله عنه قال الله تبارك وتعالى إن الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا وقال وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وقال وأتموا الحج والعمرة لله ثم بين على لسان رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم عدد ما فرض من الصلوات ومواقيتها وسنها وعدد الزكاة ومواقيتها وكيف عمل الحج والعمرة وحيث يزول هذا ويثبت وتختلف سنته وتتفق ولهذا أشباه كثيرة في القرآن والسنة



### (باب البيان الرابع)

(قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه كل ما سن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مما ليس فيه كتاب وفيما كتبنا في كتابنا هذا من ذكر ما من الله به على العباد من تعلم الكتاب والحكمة دليل على أن الحكمة سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مع ما ذكرنا مما اقترض الله تعالى على خلقه من طاعة رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم وبين موضعه الذي وضعه الله به من دينه ۞ الدليل على أن البيان في الفرائض المنصوصة في كتاب الله عز وجل من أحدهما الوجه ۞ منها ما أتى الكتاب على غاية البيان فيه فلم يحتاج مع التنزيل فيه إلى غيره ۞ ومنها ما أتى على غاية البيان في فرضه فاقترض الله طاعة رسوله في سن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن الله كيف فرضه وعلى من فرضه ومتى زول فرضه ويثبت ويجب ومنها ما بينه من سنة نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم بلانص كتاب (قال الشافعي) رضى الله عنه ولكل شيء منها بيان في كتاب الله عز وجل فكل من قبل عن الله فرائضه في كتابه قبل عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم سنته بفرض الله طاعة رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم على خلقه وأن ينتهوا إلى حكمه ومن قبل عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فعن الله قبل لما اقترض الله من طاعته فيجمع القبول لما في كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم القبول لكل واحد منهما عن الله وان تفرقت فروع الأسباب التي قبل بها عنهما كما أحل وحرم وفرض وحدث بأسباب متفرقة كما شاء جل ثناؤه لا يستل عما يفعل وهم يسألون

### (باب البيان الخامس)

(قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه قال الله تبارك وتعالى ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره ففرض عليهم حيثما كانوا أن يولوا وجوههم شطره وشطره جهته في كلام العرب إذا قلت أقصد شطر كذا معروف أنك تقول أقصد قصد عين كذا يعني قصد نفس كذا وكذلك تلقاه جهته أي استقبال تلقاه وجهته وان كلاهما يعني واحد وان كانت بالألفاظ مختلفة قال خفاف بن ندبة الأمان مبلغ عمر رسول ۞ وما تغني الرسالة شطر عمرو وقال ساعدة بن جؤية أقول لام زنباع أقبي ۞ صدور العيس شطر بني نعيم وقال الشاعر ان العسير جهاد أعجمها ۞ فشطرها بصير العينين محسور وقال لقيط الأبادي وقد أظلمكم من شطر ثغركم ۞ هولاء ظلم يغشاكم قطعاً

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى يريد تلقاه بصير العينين ونحوها تلقاه جهتها وهذا كله مع غيره من أشعارهم بين أن شطر الشيء قصد عين الشيء إذا كان معانيها بالصواب وإذا كان مغيباً بالاجتهاد بالتوجه إليه وذلك أكثر ما يمكنه فيه وقال الله عز وجل جعل لكم النجوم لتهتدوا بها في ظلمات البر والبحر وقال وعلامات وبالنجم هم يهتدون فخلق لهم العلامات ونصب لهم المسجد الحرام وأمرهم أن يتوجهوا إليه وانما توجههم إليه بالعلامات التي خلق لهم والعقول التي ركبها فيهم التي استدلوأ بها على معرفة العلامات وكل هذا بيان ونعمة منه عز وجل وقال تبارك وتعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم وقال بمن ترضون من الشهداء وأبان أن العدل العامل بطاعته فمن رأوه عاملاً بها كان عدلاً ومن عمل بخلافها كان خلاف العدل وقال عز وجل لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ومن قتله منكم متعمداً جزاء مثل ما قتل النعم يحكم به ذوو عدل منكم هدياً بالغ الكعبة فكان المثل على الظاهر أقرب الأشياء شبهاً في العظم من البدن وانفقت مذاهب من تكلم في الصيد من أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على أقرب الأشياء شبهاً من البدن فنظرنا إلى ما قتل من ذوات الصيد أي شيء كان من النعم أقرب منه شبهاً فديناه به ولم يحتمل المثل من النعم القيمة فيما له مثل في البدن من النعم الاستكرها باطنا فكان الظاهر الأعم



أولى المعنيين بها وهذا الاجتهاد الذي يطلبه الحاكم بالدلالة على المثل وهذا الصنف من العلم داليل على ما وصفت قبل هذا على أن ليس لاحد أبدا أن يقول في شيء حل ولا حرم الا من جهة العلم وجهة العلم الخبر في الكتاب أو السنة أو الاجماع أو القياس ومعنى هذا الباب معنى القياس لانه يطلب فيه الدليل على صواب القبلة والعدل والمثل والقياس ما طلب بالدلائل على موافقة الخبر المتقدم من الكتاب أو السنة لانهما علم الحق المفترض طلبه ما وصفت قبله من القبلة والعدل والمثل وموافقته تكون من وجهين أحدهما أن يكون الله أو رسوله حرم الشيء منصوصاً وأحله لمعنى فإذا وجدنا ما في مثل ذلك المعنى فيما لم ينص فيه بعينه كتاب ولا سنة أحلناه أو حرمناه لانه في معنى الحلال أو الحرام ونجد الشيء يشبه الشيء منه والشيء من غيره ولا نجد شيئاً أقرب به شيئاً من أحدهما فنلحقه بأولى الأشياء شبيهاً به كما قلنا في الصيد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وفي العلم وجهان الاجماع والاختلاف وهما موضوعان في غير هذا الموضع ومن جماع علم كتاب الله العلم بأن جميع كتاب الله انما نزل بلسان العرب والمعرفة بناسخ كتاب الله ومنسوخه والغرض في تنزيله والادب والارشاد والاباحة والمعرفة بالموضع الذي وضع الله به نفسه من الابانة عنه فيما أحكم فرضه في كتابه وبينه على لسان نبيه وما أراد بجميع فرائضه ومن أراد أن كل خلقه أم بعضهم دون بعض وما اقترض على الناس من طاعته والانتفاء إلى أمره ثم معرفة ما ضرب فيها من الامثال الدوال على طاعته المينة لاجتناب معصيته وترك الغفلة عن الخط والازدياد من نوافل الفضل فالواجب على العالمين أن لا يقولوا الا من حيث علموا وقد تكلم في العلم من لو أمسك عن بعض ما تكلم فيه منه لكان الامسك أولى به وأقرب إلى السلامة له ان شاء الله تعالى فقال لي قائل منهم ان في القرآن عربياً وأعجمياً (قال الشافعي) رضى الله عنه والقرآن يدل على أن ليس في كتاب الله شيء الا بلسان العرب ووجد قائل هذا القول من قبل ذلك منه تقليد له وترك المسئلة له عن حجته ومسئلة غيره ممن خالفه وبالتقليد أغفل من أغفل منهم والله يغفر لنا ولهم ولعل من قال ان في القرآن غير لسان العرب وقبل ذلك منه ذهب إلى أن من القرآن خاصا يجهل بعضه بعض العرب ولسان العرب أوسع الا لسنة مذهبها وأكثرها ألفاظاً ولا تعلمه يحيط بجميع علمه انسان غير نبى ولكنه لا يذهب منه شيء على عامتها حتى لا يكون موجودا فيها من يعرفه والعلم به عند العرب كالعلم بالسنة عند أهل الفقه لانعلم رجلا جمع السنن فلم يذهب منها عليه شيء فاذا جمع علم عامة أهل العلم بها أتى على السنن واذا فرق علم كل واحد منهم ذهب عليه الشيء منها ثم كان ما ذهب عليه منها موجودا عند غيره وهم في العلم طبقات منهم الجامع لا كثره وان ذهب عليه بعضه ومنهم الجامع لا قل مما جمع غيره وليس قليل ما ذهب من السنن على من جمع أكثرها دليلا على أن لا يطلب علمه عند غير أهل طبقته من أهل العلم بل يطلب عند نظرائه ما ذهب عليه حتى يوثق على جميع سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم بأبي هو وأمي فينفرد بجملة العلماء بجمعها وهم درجات فيما وعوا منها وهكذا لسان العرب عند خاصتها وعامة أهلها لا يذهب منه شيء عليها ولا يطلب عند غيرها ولا يعلمه الا من قبله عنها ولا يشر كها فيه الا من اتبعها في تعلمه منها ومن قبله منها فهو من أهل لسانها وانما صار غيرهم من غير أهلها بتركها فاذا صار اليه صار من أهلها وعلم أكثر اللسان في أكثر العرب أعم من علم أكثر السنن في أكثر العلماء فان قال قائل فقد تجد من العجم من ينطق بالشيء من لسان العرب فذلك يحتمل ما وصفت من تعلمه منهم فان لم يكن ممن تعلمه منهم فلا يوجد ينطق الا بالقليل منه ومن نطق بقليل منه فهو تبع للعرب فيه ولا ينكر اذا كان اللفظ قبل تعلماً أو نطقاً به موضوعاً أن يوافق لسان العجم أو بعضها قليل من لسان العرب كما (١) ياتفق القليل من السنة العجم المتباينة في أكثر كلامها مع تنافي ديارها واختلاف لسانها وبعد (٢) الاواصر بينها وبين من وافقت بعض لسانه منها فان قال قائل ما ألحجة في أن كتاب الله محض بلسان العرب لا يخالطه فيه غيره فالجواب فيه كتاب الله قال الله تبارك وتعالى وما أرسلنا من رسول الا بلسان

(١) قوله ياتفق هو مضارع بمعنى يتفق لكن لم ندغم فيه فاء الافتعال بل قلبت حرفا لينا من جنس الحسرة قبلها وهي لغة أهل الحجاز يقولون ليتفق ياتفق فهو موافق ولغة غيرهم الانعام

(٢) الاواصر جمع أصرة وهي الرحم والقسرة كسبه مصححه



قومه ليسين لهم فان قال قائل فان الرسل قبل محمد صلى الله تعالى عليه وسلم كانوا يرسلون الى قومه خاصة وأن محمد صلى الله تعالى عليه وسلم بعث الى الناس كافة قيل فقد يحتمل أن يكون بعث بلسان قومه خاصة ويكون على الناس كافة أن يتعلموا لسانه أو ما أطاق قومه منه ويحتمل أن يكون بعث بألسنتهم فان قال قائل فهل من دليل على أنه بعث بلسان قومه خاصة دون السنة العجم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فالدلالة على ذلك بينة في كتاب الله عز وجل في غير موضع فاذا كانت السنة مختلفة بما لا يفهم بعضهم عن بعض فلا بد أن يكون بعضهم تبع البعض وأن يكون الفضل في اللسان المتبع على التابع وأولى الناس بالفضل في اللسان من لسانه لسان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولا يجوز والله تعالى أعلم أن يكون أهل لسانه أتباعا لأهل لسان غير لسانه في حرف واحد بل كل لسان تبع لسانه وكل أهل دين قبله فعليه اتباع دينه وقدين الله تعالى ذلك في غير آية من كتابه قال الله عز ذكره وانه لتنزيل رب العالمين نزل به الروح الامين على قلبك لتكون من المنذرين بلسان عربي مبين وقال وكذلك أنزلناه حكما عربيا وقال وكذلك أوحيانا اليك قرآنا عربيا لتنذر أم القرى ومن حولها وقال تعالى حم والكتاب المبين انما جعلناه قرآنا عربيا لعلكم تعقلون (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأقام حجة بأن كتابه عربي في كل آية ذكرناها ثم أكد ذلك بأن نفي عنه جل وعز كل لسان غير لسان العرب في آيتين من كتابه فقال تبارك وتعالى واقد نعلم أنهم يقولون انما يعلمه بشر لسان الذي يلحدون اليه أجمعى وهذا لسان عربي مبين وقال ولولجعلناه قرآنا أجميا لقالوا لولا فصلت آياته أجمعى وعربي (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وعرفنا قدر نعمه بما خصنا به من مكانه فقال تعالى لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه الآية وقال هو الذي بعث في الاميين رسولا منهم الآية وكان مما عرف الله تعالى نبيه عليه السلام من إنعامه عليه أن قال وانه لذكر لك ولقومك نقص قومه بالذ كرمه بكتابيه وقال وأنذر عشيرتلك الاقربين وقال لتنذر أم القرى ومن حولها وأم القرى مكة وهي بلده وبلد قومه فجعلهم في كتابه خاصة وأدخلهم مع المنذرين عامة وقضى أن ينذروا بلسانهم العربي لسان قومه منهم خاصة فعلى كل مسلم أن يتعلم من لسان العرب ما بلغه جهده حتى يشهد به أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمدا عبده ورسوله ويتلو به كتاب الله تعالى وينطق بالذ كرفيما اقترض عليه من التكبير وأمر به من التسبيح والتشهد وغير ذلك وما ازداد من العلم باللسان الذي جعله الله لسان من ختم به نبوته وأنزل به آخر كتبه كان خيرا له كما عليه أن يتعلم الصلاة والذ كرفيما ويأتى البيت وما أمر بآياته ويتوجه لما وجهه ويكون تبعا فيما اقترض عليه ويندب اليه لا متبوعا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وانما بدأت بما وصفت من أن القرآن نزل بلسان العرب دون غيرهم لانه لا يعلم من ابضاح بجل علم الكتاب أحد جهل سعة لسان العرب وكثرة وجوهه وجماع معانيه وتفرقها ومن علمها انتفت عنه الشبه التي دخلت على من جهل لسانها فكان تنبيه العامة على أن القرآن نزل بلسان العرب خاصة نصيحة للمسلمين والنصيحة لهم فرض لا ينبغي تركه أو ادراك نافلة خير لا يدعها الا من سفه نفسه وترك موضع خطه فكان يجمع مع النصيحة لهم قياما بايضاح حق وكان القيام بالحق ونصيحة المسلمين طاعة الله وطاعة الله جامعة للخير (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة عن زياد بن علاقة قال سمعت جرير بن عبد الله يقول يا بعث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على النصيح لكل مسلم وأخبرنا سفيان بن عيينة عن سهيل بن أبي صالح عن عطاء بن يزيد الليثي عن عيم الداري أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال الدين النصيحة الدين النصيحة قالوا لمن يا رسول الله قال لله ولكتابه ولنبيه ولأئمة المسلمين وعامتهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وانما خاطب الله بكتابيه العرب بلسانها على ما تعرف من معانيها وكان مما تعرف من معانيها اتساع لسانها وان فطرته أن يخاطب بالشئ منه عاما ظاهرا يراد به العام الظاهر ويستغنى بأول هذا منه عن آخره وعاما ظاهرا يراد به العام ويدخله الخاص فيستدل على هذا بعض



ما خوطب به فيه وعاما ظاهر اراد به الخاص وظاهر يعرف في سياقه أنه يراد به غير ظاهره وكل هذا موجود علمه في أول الكلام أو وسطه أو آخره وتبتدئ الشيء من كلامهايين أول لفظها فيه عن آخره وتبتدئ الشيء من كلامهايين آخر لفظها فيه عن أوله وتكلم بالشيء تعرفه بالمعنى دون الإيضاح باللفظ كما تعرف الإشارة ثم يكون هذا عندها من أعلى كلامها لانفراد أهل علمها به دون أهل جهالتها وتسمى الشيء الواحد بالاسماء الكثيرة وتسمى بالاسم الواحد المعاني الكثيرة وكانت هذه الوجوه التي وصفت اجتماعها في معرفة أهل العلم منها به وان اختلفت أسباب معرفتها معرفة واضحة عندها ومستنكرة عند غيرها من جهل هذا من لسانها وبلسانها نزل الكتاب وجاءت السنة فتكلف القول في علمها تكلف ما يجهل بعضه ومن تكلف ما يجهل وما لم تثبت معرفته كانت موافقته للصواب ان وافقه من حيث لا يعرفه غير محمودة والله تعالى أعلم وكان بخطه غير معذور اذا ما نطق فيما لا يحيط علمه بالفرق بين الخطأ والصواب فيه

### (باب بيان ما نزل من الكتاب عاما يراد به العام ويدخله الخصوص)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى خالق كل شيء فاعبدوه وهو على كل شيء وكيل وقال تبارك وتعالى خلق السموات والارض وقال وما من دابة في الارض الا على الله رزقها فهذا عام لخاص فيه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكل شيء من سماء وارض وذى روح وشجر وغير ذلك فانه تعالى خالقه وكل دابة فعلى الله رزقها ويعلم مستقرها ومستودعها وقال تبارك وتعالى ما كان لاهل المدينة ومن حولهم من الاعراب ان يتخلفوا عن رسول الله ولا يرغبوا بانفسهم عن نفسه وهذا في معنى الآية التي قبلها وانما أريد به من أطاق الجهاد من الرجال وليس لاحد منهم أن يرغب بنفسه عن نفس النبي عليه الصلاة والسلام أطاق الجهاد ولم يطقه ففي هذه الآية الخصوص والعموم وقال تبارك وتعالى والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين يقولون ربنا اخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهكذا قول الله تعالى حتى اذا أتيا أهل قرية استطعما أهلها فأبوا أن يضيفوهما وفي هذه الآية دلالة على أنه لم يستطعما كل أهل القرية فهي في معناهما وفيها وفي القرية الظالم أهلها خصوص لان كل أهل القرية لم يكن ظالما وقد كان فيهم المسلم ولكنهم كانوا فيها مكشورين وكانوا فيها أقل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وفي القرآن نظائر لهذا يكتفي بهذا ان شاء الله تعالى منها وفي السنة له نظائر موضوعة مواضعها

### (باب بيان ما نزل من القرآن عام الظاهر وهو يجمع العام والخاص)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى انا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ان أكرمكم عند الله أتقاكم وقال عز وجل كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون أياما معدودات الى قوله فعدتكم من أيام أخر وقال عز وجل ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فينبغي في كتاب الله أن في هاتين الآيتين العموم والخصوص فاما العام منها ففي قول الله تعالى انا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا فكل نفس خوطبت بهذا في زمان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وقبله وبعده مخلوقة من ذكر وأنثى وكلها شعوب وقبائل والخاص منها في قول الله تعالى ان أكرمكم عند الله أتقاكم لان التقوى انما تكون على من عقلها وكان من أهلها من البالغين من بنى آدم دون المخلوقين من الدواب سواهم ودون المغلوبين على عقولهم منهم والاطفال الذين لم يبلغوا عقل التقوى منهم فلا يجوز أن يوصف بالتقوى وخلافها الا من عقلها



عقلها وكان من أهلها أو خالفها فكان من غير أهلها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والكتاب يدل على ما وصفت وفي السنة دلالة عليه قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم رفع القلم عن ثلاث عن النائم حتى يستيقظ والصبي حتى يبلغ والمجنون حتى يفيق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهكذا التنزيل في الصوم والصلاة على البالغين العاقلين دون من لم يبلغ ومن بلغ ممن غلب على عقله ودون الحيض في أيام حيضهن

(باب بيان ما نزل من الكتاب عام الظاهر ويراد به كله الخاص)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى الذين قال لهم الناس ان الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم ايمانا وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فاذا كان من مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ناسا غير من جمع لهم من الناس وكان المخبرون لهم ناسا غير من جمع لهم وغير من معه ممن جمع عليه معه وكان الجامعون لهم ناسا فالدلالة في القرآن بينة بما وصفت من انه انما جمع لهم بعض الناس دون بعض والعلم محيط أن لم يجمع لهم الناس كلهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولم يخبرهم الناس كلهم ولم يكونوا هم الناس كلهم ولكنه لما كان اسم الناس يقع على ثلاثة نفروا على جميع الناس وعلى من بين جميعهم وثلاثة منهم كان صحيحا في لسان العرب أن يقال الذين قال لهم الناس وانما الذين قالوا لهم ذلك أربعة نفر ان الناس قد جمعوا لكم يعنون المنصرفين عن أحد وانما هم جماعة غير كثير من الناس الجامعون منهم غير المجموع لهم والمخبرون للمجموع لهم غير الطائفتين والاكثر من الناس في بلدانهم غير الجامعين ولا المجموع لهم ولا المخبرين وقال الله جل ثناؤه يا أيها الناس ضرب مثل فاستمعوا له ان الذين تدعون من دون الله لن يخلقوا ذبابا ولو اجتمعوا له الآية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فخرج اللفظ عام على الناس كلهم وبين عند أهل العلم بلسان العرب منهم انه انما يراد بهذا اللفظ العام المخرج بعض الناس دون بعض لانه لا يخاطب به هذا الا من يدعو من دون الله الها آخر تعالى الله عما يقولون علوا كبيرا ولان فيهم من المؤمنين والمغلوين على عقولهم وغير البالغين من لا يدعو معه الها وهذه في معنى الآية قبلها عند أهل العلم باللسان والآية قبلها أوضح عند غير أهل العلم لكثرة الدلالات فيها (قال الشافعي) قال الله تبارك وتعالى ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس والعلم محيط ان شاء الله أن الناس كلهم لم يحضروا عرفة في زمان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ورسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم المخاطب بهذا من معه ولكن صحيحا من كلام العرب أن يقال أفيضوا من حيث أفاض الناس يعني بعض الناس (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذه الآية في مثل معنى الآيتين قبلها وهي عند العرب سواء والآية الاولى أوضح عند من يجهل لسان العرب من الثانية والثانية أوضح عندهم من الثالثة وليس يختلف عند العرب وضوح هذه الآيات مع الان أقل البيان عندها كاف من أكثره انما يريد السامع فهم قول القائل فأقل ما يفهم به كاف عنده وقال الله سبحانه وتعالى وقودها الناس والحجارة فدل كتاب الله على أنه انما أراد وقودها بعض الناس دون بعض لقول الله عز وجل ان الذين سبقت لهم منا الحسنى أولئك عنها مبعدون

(باب الصنف الذي يبين سياقه معناه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى واسألهم عن القرية التي كانت حاضرة البحر اذ يعدون في السبت الى آخر الآية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فابتدأ جل وعلا ذكر الامر بسؤالهم عن القرية الحاضرة البحر فلما قال اذ يعدون في السبت الآية دل على انه انما أراد أهل القرية لان القرية



لا تكون عادة ولا فاسقة بالعدوان في السبت ولا غيره وأنه إنما أراد بالعدوان أهل القرية الذين بلاهم بما كانوا يفسقون وقال عز وجل وكم قصصنا من قرية كانت ظالمة إلى يركضون (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذه الآية في مثل معنى الآية قبلها فذكر قصص القرية فلماذا كرر أنها ظالمة بان السامع أن الظالم إنما هو أهلها دون منازلها التي لا تظلم ولماذا كرر القوم المنشئين بعدها وذكرا حساسهم البأس عند القصص أحاط العلم بأنه إنما أحس البأس من يعرف البأس من الآدميين

(باب الصنف الذي يدل لفظه على باطنه دون ظاهره)

قال الله تبارك وتعالى وهو يحكي قول اخوة يوسف لا يهيم وما شهدنا إلا بما علمنا وما كنا للغيب حافظين إلى قوله وإنا لصادقون (قال الشافعي) رضي الله عنه فهذه الآية في مثل معنى الآيات قبلها لا تختلف عند أهل العلم باللسان أنهم يخاطبون أباهم بمسئلة أهل القرية وأهل العير لأن القرية والعير لا ينبئان عن صدقهم

(باب ما نزل عاما فدللت السنة خاصة على أنه يراد به الخاص)

قال الله عز وجل ولا يؤت به لكل واحد منهما السدس إلى قوله فإن كان له اخوة فلا ثمه السدس وقال عز وجل ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد فإن كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن من بعد وصية يوصين بها أو دين ولهن الربع مما تركن إن لم يكن لكم ولد فإن كان لكم ولد فلهن الثلث مما تركن فأبان أن الوالدين والأزواج ماسي في الحالات وكان عام المخرج فدللت سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على أنه إنما يريد به بعض الوالدين والمولودين والأزواج دون بعض وذلك أن يكون دين الوالدين والمولودين والزوجين واحدا ولا يكون الوارث منهما قاتلا ولا مملوكا وقال من بعد وصية يوصي بها أو دين فأبان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن الوصايا مقتصر بها على الثلث لا يتعدى ولاهل الميراث الثلثان وأبان أن الدين قبل الوصايا والميراث وأن لا وصية ولا ميراث حتى يستوفي أهل الدين دينهم ولولا دلالة السنة ثم إجماع الناس لم يكن ميراث الامن بعد وصية أو دين ولم تعد الوصية أن تكون مبدأة على الدين أو تكون والدين سواء وقال سبحانه وتعالى إذا قم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم إلى قوله إلى الكعبين فقصص جل ثناؤه قصد القدمين بالغسل كما قصد الوجه واليدين فكان ظاهر هذه الآية أنه لا يجزى في القدمين إلا ما يجزى في الوجه من الغسل أو الرأس من المسح وكان يحتمل أن يكون أراد بغسل القدمين أو مسحهما بعض المتوضئين دون بعض فلما مسح رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على الخفين وأمر به من أدخل رجله في الخفين وهو كامل الطهارة دلت سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على أنه إنما أراد بغسل القدمين أو مسحهما بعض المتوضئين دون بعض وقال الله عز وجل والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله وسن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن لا يقطع في ثمر (١) ولا أكثر فدل ذلك على أن لا يقطع الامن سرق من حرز وبين أن لا يقطع الامن بلغت سرقته ربع دينار فصاعدا وقال تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وقال في الاماء فاذا أحسن فان أتيت بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب فدل القرآن على أنه إنما أراد بجلد المائة الاحرار دون الاماء فلما رجم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الثيب من الزناة ولم يجلده دلت سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على أن المراد بجلد المائة من الزناة الحران البكران وعلى أن المراد بالقطع في السرقة من سرق من حرز وبلغت سرقته ربع دينار دون غيرهما ممن لزمه اسم سرقة أو زنا وقال الله تعالى واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن الله نجسه والرسول ولذي القربى الآية فلما أعطى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بني

(١) قوله ولا أكثر الكثر  
بفتحين جارا للفعل  
كذا في اللسان كسبه  
مصحه



هاشم وبنى المطلب سهم ذى القربى دلت سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على أن ذى القربى الذين جعل الله لهم سهماً من الخمس بنو هاشم وبنو المطلب دون غيرهم وكل قريش ذوقرابة وبنو عبد شمس مساوية بنى المطلب فى القرابة وهم معا بنو أم وأب وان انفرد بعض بنى المطلب بولادة من بنى هاشم دونهم فلما لم يكن السهم لمن انفرد بولادة من بنى المطلب دون من لم تصبه ولادة بنى هاشم منهم دل ذلك على أنهم انما أعطوا خاصة دون غيرهم بقرابة (١) جزم النسب مع كينوتهم معا مجتمعين فى نصر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بالشعب وقبيلة وبعده وما أراد الله جل ثناؤه بهم خاصة ولقد ولت بنو هاشم فى قريش فإعطى منهم أحد بولادتهم من الخمس شيأ وبنو نوفل مساوية لهم فى جزم النسب وان انفردوا بانهم بنو أم دونهم قال الله تعالى واعلموا أنما غنمتم من شئ فان لله خمسة وللرسول الآية (قال الشافعى) رضى الله عنه فلما أعطى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم السلب القاتل فى الاقبال دلت سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على أن الغنمة الخموسة فى كتاب الله غير السلب اذ كان السلب مغنوما فى الاقبال دون الاسلاب المأخوذة فى غير الاقبال وأن الاسلاب المأخوذة فى غير الاقبال غنمة تخمس بالسنة مع ما سواها من الغنمة ولولا الاستدلال بالسنة وحكمنا بالظاهر قطعنا كل من لزمه اسم سرقة وضر بنا مائة كل من زنى من حريب وأعطينا سهم ذى القربى من بينه وبين النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قرابة ثم خلاص ذلك الى طوائف من العرب لان له فيهم وشائج أرحام وحننا السلب لانه من المغنم مع ما سواه من الغنمة

### (باب بيان فرض الله تعالى فى كتابه اتباع سنة نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم)

(قال الشافعى) رجه الله تعالى وضع الله نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم من دينه وفرضه وكتابه الموضع الذى أبان جل ثناؤه أنه جعله علما لدينه بما افترض من طاعته وحرم من معصيته وأبان من فضيلته بما قرن من الايمان برسوله مع الايمان به فقال تبارك وتعالى فاتموا بالله ورسوله ولا تقولوا ثلاثة انتهوا خيرا لكم انما الله واحد سبحانه أن يكون له ولد وقال عز وجل انما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله واذا كانوا معه على أمر جامع لم يذهبوا حتى يستأذنه فجعل كمال ابتداء الايمان الذى ما سواه تبع له الايمان بالله ثم برسوله معه فلا آمن عبده ولم يؤمن برسوله لم يقع عليه اسم كمال الايمان أبدا حتى يؤمن برسوله معه وهكذا سن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فى كل من امتحنه للايمان \* أخبرنا مالك بن أنس عن هلال بن أسامة عن عطاء بن يسار عن عمر بن الحكم قال أتيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بجارية فقلت يا رسول الله على رقية أفأعتقها فقال لها رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أين الله فقالت فى السماء قال فمن أنا قالت أنت رسول الله قال أعتقها (قال الشافعى) رضى الله عنه وهو معاوية بن الحكم كذلك رواه غير مالك وأظن مالك لم يحفظ اسمه (قال الشافعى) رضى الله عنه ففرض الله على الناس اتباع وحيه وسنن رسوله فقال فى كتابه ربنا وبعث فيهم رسولا منهم يتلوا عليهم آياتك ويعلمهم الكتاب والحكمة ويزكيهم انك أنت العزيز الحكيم وقال لقدم من الله على المؤمنين اذ بعث فيهم رسولا من أنفسهم يتلوا عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة وان كانوا من قبل لى ضلال مبين وقال عز وجل كما أرسلنا فيكم رسولا منكم يتلوا عليكم آياتنا ويزكيكم ويعلمكم الكتاب والحكمة ويعلمكم ما لم تكونوا تعلمون وقال عز وجل هو الذى بعث فى الاميين رسولا منهم الآية وقال واذا كروا نعمت الله عليكم وما أنزل عليكم من الكتاب والحكمة يعظكم به وقال وأنزل الله عليك الكتاب والحكمة وعلمك ما لم تكن تعلم وكان فضل الله عليك عظيما وقال واذا كرن ما يتلى فى بيوتكن من آيات الله والحكمة ان الله كان لطيفا خبيرا (قال الشافعى) رضى الله عنه فذكر الله الكتاب وهو القرآن وذكر الحكمة فسمعت من أرضاه من أهل العلم بالقرآن يقول الحكمة سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم (قال الشافعى) رضى الله

(١) قوله جزم النسب  
الجزم بالكسر الاصل  
كفى اللسان كـ  
مصحه



عنه وهذا يشبه ما قال والله تعالى أعلم لان القرآن ذكر واتبعته الحكمة وذكر الله منته على خلقه بتعليمهم الكتاب والحكمة فلم يجز والله تعالى أعلم أن يقال الحكمة ههنا إلا سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وذلك أنهم مقررونه مع كتاب الله وأن الله افترض طاعة رسوله وحتم على الناس اتباع أمره فلا يجوز أن يقال لقول الله فرض الكتاب الله ثم لسنة رسوله وذلك لما وصفنا من أن الله تعالى جعل الايمان برسوله مقرونا بالايمان به وسنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مبنية عن الله معنى ما أراد دليلا على خاصه وعامه ثم قرن الحكمة بكتابه فأتبعها إياه ولم يجعل هذا الا حتم من خلقه غير رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم

(باب فرض الله طاعة رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم مقرونة بطاعة الله جل ذكره ومنذ كورة وحدها)

قال الله تبارك وتعالى وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله أمرا أن تكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضل ضللا مبينا وقال يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال بعض أهل العلم أولو الأمر أمراء اسرائيل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم والله تعالى أعلم وهكذا أخبرنا غير واحد من أهل التفسير وهو يشبه ما قال والله أعلم لان كل من كان حول مكة من العرب لم يكن يعرف إمارة وكانت تأنف أن يعطى بعضا بطاعة الإمارة فلما دانت لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بالطاعة لم تكن ترى ذلك يصلح لغير رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فأمروا أن يطيعوا أولى الأمر الذين أمرهم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا طاعة مطلقة بل طاعة مستثناة فيما لهم وعليهم فقال عز وجل فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول يعني ان اختلفتم في شئ (قال الشافعي) وهذا ان شاء الله تعالى كما قال في أولى الأمر الا أنه يقول فان تنازعتم في شئ يعني والله تعالى أعلم هم وأمرهم الذين أمروا بطاعتهم فردوه الى الله والرسول يعني والله تعالى أعلم الى ما قال الله تعالى والرسول ان عرفتموه فان لم تعرفوه سألتهم الرسول عنه اذا وصلتم اليه أو من وصل منكم اليه لان ذلك الفرض الذي لا منازعة لكم فيه لقول الله عز وجل وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله أمرا أن تكون لهم الخيرة من أمرهم ومن تنازع بين بعد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم رد الأمر الى قضاء الله ثم قضاء رسوله فان لم يكن فيما يتنازعون فيه قضاء نصابهما ولا في واحد منهما ردوه قياسا على أحدهما كما وصفت من ذكر القبلة والعدل والمثل مع ما قال الله عز وجل في غير آية مثل هذا المعنى وقال ومن يطع الله والرسول فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا وقال عز وجل يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله ورسوله

(باب ما أمر الله به من طاعة رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم)

قال الله جل ثناؤه ان الذين يبايعونك انما يبايعون الله يد الله فوق أيديهم فمن نكث فأنما ينكث على نفسه ومن أوفى بما عاهد عليه الله فسيؤتيه أجرا عظيما وقال من يطع الرسول فقد أطاع الله فأعلمهم أن بيعتهم رسوله بيعته وكذلك أعلمهم أن طاعته طاعته وقال فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموا فيما شجر بينهم الى ويسلموا تسليما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى نزلت هذه الآية فيما بلغنا والله تعالى أعلم في رجل خاصم الزبير في أرض ففضى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم به الزبير وهذا القضاء سنة من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لاحكام منصوص في القرآن والقرآن يدل والله تعالى أعلم على ما وصفت لانه لو كان قضى بالقرآن كان حكما منصوصا بكتاب الله وأشبه أن يكونوا اذا لم يسلموا لحكم كتاب الله نصا غير مشكل الامر أنهم ليسوا بمؤمنين اذا ردوا حكم التنزيل فلم يسلموا له وقال تبارك وتعالى لا تجعلوا ادعاء الرسول



بينكم كدعاء بعضكم بعضا الآية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقال عز وجل واذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم الآية فأعلم الله الناس في هذه الآية أن دعاءهم الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ليحكم بينهم دعاء الى حكم الله لان الحكم الله لان الحكم الله صلى الله تعالى عليه وسلم فاذا سلموا الحكم النبي عليه الصلاة والسلام فانما سلموا له بفرض الله وأنه أعلمهم أن حكمه حكمه على معنى اقتراضه حكمه وما سبق في علمه جل وعلا من اسعاده اياه بعصمته وتوقيفه وما شهد له به من هدايته واتباع أمره فأحكم فرضه بالزام خلقه طاعة رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم باعلامهم أنها طاعته بجمع لهم أن أعلمهم أن الفرض عليهم اتباع أمره وأمر رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم معا وأن طاعة رسوله طاعته ثم أعلمهم أنه فرض على رسوله اتباع أمره جل وعلا

(باب ما أبان الله لخلق من فرضه على رسوله اتباع ما أوحى اليه وما شهد له به من اتباع ما أمر به ومن هداه وأنه هاد لمن اتبعه)

قال الله تبارك وتعالى لنبيه صلى الله تعالى عليه وسلم يا أيها النبي اتق الله الى خيرا وقال عز وجل اتبع ما أوحى اليك من ربك لا اله الا هو وأعرض عن المشركين وقال ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون (قال الشافعي) رضي الله عنه فأعلم الله رسوله منه عليه بما سبق في علمه من عصمته اياه من خلقه فقال جل ثناؤه يا أيها الرسول بلغ ما أنزل اليك من ربك وإن لم تفعل فبأبلغت رسالته والله يعصمك من الناس (قال الشافعي) رضي الله عنه وشهد له جل وعلا باستقامته بما أمر به والهدى في نفسه وهداية من اتبعه فقال وكذلك أوحينا اليك روحا من أمرنا ما كنت تدري ما الكتاب ولا الايمان الى قوله في الارض وقال جل وعلا ولولا فضل الله عليك ورحمته الآية (قال الشافعي) رضي الله عنه فأبان الله عز وجل أن قد فرض على نبيه اتباع أمره وشهد له بالا بلاغ عنه وشهد له بنفسه ونحن نشهد له به تقربا الى الله تعالى بالايمان به وتوسلا اليه بتصديق كلماته أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب عن المطلب بن حنطب أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال ما تركت شيئا مما أمركم الله به الا وقد أمرتكم به ولا تركت شيئا مما نهاكم الله عنه الا وقد نهيتكم عنه (قال الشافعي) رضي الله عنه وما أعلمنا الله مما سبق في علمه وحتم فضائه الذي لا يرتد من فضله عليه ونعمته أنه منعه من أن يهملوا به أن يضاهوه وأعلمه أنهم لا يضرونه من شيء وفي شهادته له بأنه يهدي الى صراط مستقيم صراط الله والشهادة بتأدية رسالته واتباع أمره وفيما وصفت من فرضه طاعته وتأكيده اياه في الآي التي ذكرت ما أقام الله عز وجل به الحججة على خلقه بالتسليم لحكم رسوله واتباع أمره (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وما سن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مما ليس لله عز وجل فيه حكم فحكم الله سنة وكذلك أخبرنا الله عز وجل في قوله وانك لتهدى الى صراط مستقيم صراط الله (قال الشافعي) رضي الله عنه وقد سن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مع كتاب الله عز وجل وبين فيما ليس فيه بعينه نص كتاب وكل ما سن فقد ألزمتنا الله تعالى اتباعه وجعل في اتباعه طاعته وفي العنود عن اتباعه معصيته التي لم يعذر بها خلقا ولم يجعل له من اتباع سنن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مخرجا لما وصفت وما قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أخبرنا سفيان بن عيينة قال أخبرنا سالم أبو النضر مولى عمر بن عبيد الله أنه سمع عبيد الله بن أبي رافع يحدث عن أبيه أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا ألفين أحدكم متكئا على أريكته يأتيه الأمر من أمرى مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول لا أدري ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه قال سفيان وحديثه محمد بن المنكدر عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مرسل (قال الشافعي) رضي الله عنه والاريغة السرير (قال الشافعي) رضي الله عنه وسن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مع كتاب الله



عز وجل وجهان أحدهما نص كتاب الله فاتبعه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كما أنزل الله والاخر  
جملة بين رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فيه عن الله سبحانه معنى ما أراد بالجملة وأوضح كيف فرضها  
أعما أم خاصا وكيف أراد أن يأتي به العباد وكلاهما اتبع فيه كتاب الله تعالى (قال الشافعي) رحمه الله  
تعالى فلم أعلم من أهل العلم مخالفا في أن سنن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من ثلاثة وجوه فأجمعوا منها على  
وجهين والوجهان يجتمعان ويتفرعان أحدهما ما أنزل الله عز وجل فيه نص كتاب فسن رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وسلم مثل مانص الكتاب والاخر ما أنزل الله فيه جملة كتاب فبين عن الله معنى ما أراد  
وهذان الوجهان اللذان لم يختلفوا فيهما والوجه الثالث ما سن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مما ليس  
فيه نص كتاب فمنهم من قال جعل الله له بما اقترض من طاعته وسبق في علمه من توفيقه لرضاه أن يسن فيما  
ليس فيه نص كتاب ومنهم من قال لم يسن سنة قط الا ولها أصل في الكتاب كما كانت سنته لتبيين عدد الصلاة  
وعملها على أصل جملة فرض الصلاة وكذلك ما سن في البيوع وغيرها من الشرائع لان الله تعالى ذكره قال  
لاتأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وقال وأحل الله البيع وحرم الربا فأحل وحرم انما بين فيه عن الله  
تعالى كما بين الصلاة ومنهم من قال بل جاءه به رسالة الله عز وجل فأثبت سنته بفرض الله تعالى ومنهم قال  
ألقى في روعه كل ما سن وسنته الحكمة للذي ألقى في روعه عن الله تعالى فكان مما ألقى في روعه سنته أخبرنا  
عبد العزيز بن محمد عن عمرو بن أبي عمرو ومولى المطلب عن المطلب بن حنطب قال قال رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وسلم ما تركت شيئا مما أمركم الله به الا وقد أمرتكم به ولا تركت شيئا مما نهاكم الله تعالى عنه الا وقد  
نهيتكم عنه الا وإن الروح الأمين قد ألقى في روعي أنه لن تموت نفس حتى تستوفي رزقها فأجلاو في  
المطلب (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكان مما ألقى في روعه سنته وهي الحكمة التي ذكر الله تعالى  
وما نزل به كتاب عليه فهو كتاب الله عز وجل وكل جاءه من نعم الله تبارك وتعالى كما أراد الله تعالى وكما  
جاءته النعم تجمعها النعمة وتتفرق بانها في أمور بعضها غير بعض فنسأل الله العصمة والتوفيق (قال  
الشافعي) رحمه الله تعالى وأي هذا كان فقد بين الله عز وجل أنه فرض فيه طاعة رسوله صلى الله تعالى  
عليه وسلم ولم يجعل لاحد من خلقه عذرا بخلاف أمر عرفه من أمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأن  
قد جعل الله تعالى بالناس كلهم الحاجة اليه في دينهم وأقام عليهم حجتهم بما دلهم عليه من تبين رسوله  
معاني ما أراد الله تعالى بفرائضه في كتابه ليعلم من عرف منهما ما وصفنا أن سنته صلى الله تعالى عليه وسلم اذا  
كانت سنة مبينة عن الله تعالى معنى ما أراد الله من مفروضه فيما فيه نص كتاب يتلونه وفيما ليس فيه  
نص كتاب أخرى فهي كذلك أين كانت لا يختلف حكم الله تعالى ثم حكم رسوله بل هو لازم بكل حال  
وكذلك قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في حديث أبي رافع الذي كتبنا قبل هذا (قال الشافعي)  
رحمة الله عليه وسأذكر مما وصفنا من السنة مع كتاب الله والسنة فيما ليس فيه نص كتاب بعض ما يدل  
على جملة ما وصفنا منه ان شاء الله تعالى فأول ما نبدا به من ذكر سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
مع كتاب الله تعالى ذكر الاستدلال بسنته على الناسخ والمنسوخ من كتاب الله عز وجل ثم ذكر الفرائض  
المنصوصة التي سن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم معها ثم ذكر الفرائض الجمل التي أبان رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وسلم عن الله كيف هي ومواقبتها ثم ذكر العام من أمر الله تعالى الذي أراد به العام  
والعام الذي أراد به الخاص ثم ذكر سنته فيما ليس فيه نص كتاب

### (ابتداء الناسخ والمنسوخ)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ان الله تعالى خلق الخلق لما سبق في علمه مما أراد بخلقهم وبهم لامعقب  
لحكمه وهو سريع الحساب وأنزل عليهم الكتاب تبيا لكل شيء وهدى ورجة وفرض فيه فرائض أثبتنا



وأخرى نسخها رجة نخلقه بالتخفيف عنهم وبالتوسعة عليهم زيادة فيما ابتدأهم به من نعمه وأناهم على الانتهاء إلى ما أثبت عليهم جنته والنجاه من عذابه فعمتهم رجة فيما أثبت ونسخ قله الجسد على نعمه (قال الشافعي) رجه الله تعالى وأبان لهم أنه إنما نسخ ما نسخ من الكتاب بالكتاب وأن السنة لا تكون ناسخة للكتاب وإنما هي تبع للكتاب بمثل ما نزل به نصا ومفسرة معنى ما أنزل الله تعالى منه جلا قال الله عز وجل وإذا تتلى عليهم آياتنا بينات قال الذين لا يرجون لقاءنا لئن أتت بقرآن غير هذا أو بدله قل ما يكون لي أن أبدله من تلقاء نفسي إن أتبع إلا ما يوحى إلي أنى أخاف أن عصيت ربي عذاب يوم عظيم فأخبرنا الله تبارك وتعالى أنه فرض على نبيه اتباع ما يوحى إليه ولم يجعل له تديله من تلقاء نفسه وفي قوله ما يكون لي أن أبدله من تلقاء نفسي بيان ما وصفت من أنه لا ينسخ كتاب الله عز وجل إلا كتابه كما كان المبتدئ بفرضه فهو المزيل المثبت لما شاء منه جل ثناؤه ولا يكون ذلك لاحد من خلقه وكذلك قال الله تعالى يوحى الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب وقال بعض أهل العلم في هذه الآية والله تعالى أعلم دلالة على أن الله عز وجل جعل لرسوله صلى الله تعالى عليه وسلم أن يقول من تلقاء نفسه بتوقيفه فيما لم ينزل به كتابا والله تعالى أعلم وقيل في قول الله عز وجل يوحى الله ما يشاء ويثبت يوحى فرض ما يشاء ويثبت فرض ما يشاء وهذا يشبه ما قيل والله تعالى أعلم وفي كتاب الله تعالى دلالة عليه قال الله تعالى ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها فأخبر الله أن نسخ القرآن وتأخير أنزاله لا يكون إلا بقرآن مثله قال تعالى وإذا بدلنا آية مكان آية والله أعلم بما ينزل قالوا إنما أنت مفتر وهكذا سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا ينسخها إلا سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولو أحدث الله لرسوله صلى الله تعالى عليه وسلم في أمر سن فيه غير ما سن فيه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لسن فيما أحدث الله إليه حتى يبين للناس أن له سنة ناسخة التي قبلها مما يخالفها وهذا مذكور في سنته صلى الله تعالى عليه وسلم فإن قال قائل فقد وجدنا الدلالة على أن القرآن ينسخ القرآن لأنه لا مثل للقرآن فأوجدنا ذلك في السنة (قال الشافعي) رجه الله تعالى فيما وصفت من فرض الله تعالى على الناس اتباع أمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم دليل على أن سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إنما قبلت عن الله تعالى فمن اتبعها فبكتاب الله تعالى يتبها ولا يجد خيرا ألزمه الله عز وجل خلقه نصا بينا إلا كتابه ثم سنة نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم فإذا كانت السنة كما وصفت لا شبه لها من قول خلق من خلق الله لم يجر أن ينسخها إلا مثلها ولا مثل لها غير سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لأن الله تعالى لم يجعل لأدنى بعدهما جعل له بل فرض على خلقه اتباعه وألزمهم أمره فالخلق كلهم له تبع ولا يكون للتابع أن يخالف ما فرض الله عز وجل عليه اتباعه ومن وجب عليه اتباع سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لم يكن له خلافها ولم يقدّم مقام أن ينسخ شيئا منها (قال) فإن قال أفبمحمّل أن تكون له سنة مأثورة قد نسخت ولا تؤثر له السنة التي نسختها فلا يحتمل هذا وكيف يحتمل أن يؤثر ما وضع فرضه ويترك ما يلزم فرضه ولو جاز هذا خرجت عامة السنن من أيدي الناس بأن يقولوا العلمها منسوخة وليس ينسخ فرض أبدا إلا أثبت مكانه فرض كما نسخت قبله بيت المقدس فأثبت مكانها الكعبة (قال) وكل منسوخ في كتاب الله عز وجل وسنة نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم هكذا (قال) فإن قال قائل هل تنسخ السنة بالقرآن قيل لو نسخت السنة بالقرآن كانت للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم سنة تبيّن أن سنته الأولى منسوخة بسنته الأخرى حتى تقوم الحجة على الناس بأن الشيء ينسخ بمثله فإن قال ما الدليل على ما تقول فما وصفت من موضعه من الإبانة عن الله معنى ما أراد بفرائضه خاصا وعاما ما وصفت في كتابي هذا وأنه لا يقول أبدا الشيء إلا بحكم الله تعالى ولو نسخ الله مما قال حكم السن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فيما نسخته سنة ولو جاز أن يقال قد سن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ثم نسخ سنته بالقرآن ولا يؤثر عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم السنة



الناسخة لجاز أن يقال فيما حرم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من البيوع كلها قد يحتمل أن يكون حرمها قبل أن ينزل عليه أحل الله البيع وحرم الربا وفيمن رجم من الزناة قد يحتمل أن يكون الرجم منسوخا لقول الله عز وجل الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وفي المسح على الخفين نسخت آية الوضوء المسح وجاز أن يقال لا يدرك القطع عن سارق سرق من غير حرز وسرقته أقل من ربع دينار لقول الله عز وجل والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما لأن اسم السرقة يلزم من سرق قليلا وكثيرا ومن حرز وغير حرز ولجاز رد كل حديث عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بأن يقال لعلة لم يقله رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إذا لم نجد مثل التنزيل ولجاز رد السنن بهذين الوجهين فتركت كل سنة معها كتاب جلة لا تحتمل سنته أن توافقه نساوهي لا تكون أبدا الاموافقة له إذا احتمل اللفظ فيما روى عنه خلاف اللفظ في التنزيل بوجه أو احتمل أن يكون في القطعنة أكثر مما في اللفظ في التنزيل بوجه وإن كان محتملا أن يخالفه من وجه وكتاب الله عز وجل وسنة نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم تدل على خلاف هذا القول وموافقة ما قلنا وكتاب الله البيان الذي يشفي به من العمى وفيه الدلالة على موضع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من كتاب الله تعالى ودينه واتباعه له وقيامه بتبيينه عن الله عز وجل

### (الناسخ والمنسوخ الذي يدل الكتاب على بعضه والسنة على بعضه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى مما نقل بعض من سمعت منه من أهل العلم أن الله عز وجل أنزل فرضا في الصلاة قبل فرض الصلوات الخمس فقال تعالى يا أيها المرسل قم الليل الا قليلا نصفه أو انقص منه قليلا أو زد عليه ورتل القرآن ترتيلا ثم نسخ هذا في السورة معه فقال ان ربك يعلم أنك تقوم أدنى من ثلثي الليل ونصفه وثلثه وطائفة من الذين معك إلى وآتوا الزكاة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فلما ذكر الله عز وجل بعد أمره بقيام الليل نصفه الا قليلا أو الزيادة عليه فقال أدنى من ثلثي الليل ونصفه وثلثه وطائفة من الذين معك توقف فقال علم أن سيكون منكم مرضى وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله وآخرون يقاتلون في سبيل الله فافروا ما تيسر منه كان بينا في كتاب الله عز وجل نسخ قيام الليل ونصفه والنقصان من النصف والزيادة عليه بقول الله عز وجل فافروا ما تيسر منه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ثم احتمل قول الله عز وجل فافروا ما تيسر منه معنيين أحدهما أن يكون فرضا ثابتا لأنه أزيل به فرض غيره والاخر أن يكون فرضا منسوخا أزيل به غيره كما أزيل به غيره وذلك لقول الله عز وجل ومن الليل فتهجد به نافلة لك عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا احتمل قوله ومن الليل فتهجد به نافلة لك أن يتهجد بغير الذي فرض عليه مما تيسر منه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكان الواجب طلب الاستدلال بالسنة على أحد المعنيين فوجدنا سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم تدل على أن الواجب من الصلاة الا الخمس فصرنا إلى أن الواجب الخمس وأن ما سواها من واجب من صلاة قبلها منسوخ بها استدلالا بقول الله عز وجل فتهجد به نافلة لك وأنها نافلة لقيام الليل ونصفه وثلثه وما تيسر وليس لنا محب لاحد ترك أن يتهجد بما يسهل الله عليه من كتابه مصليا به وكيفما أكثر فهو أحب إلينا أخبرنا مالك بن أنس عن عمه أبي سهيل بن مالك عن أبيه أنه سمع طلحة بن عبيد الله يقول جاء أعرابي من أهل نجد نأثر الرأس نسمع دوى صوته ولا نفقه ما يقول حتى دنا منه فاذا هو يسأل عن الاسلام فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم خمس صلوات كتبهن الله تعالى في اليوم والليله فقال هل على غيرها قال لا الا أن تطوع (قال) وذكره رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم صيام شهر رمضان فقال هل على غيرها قال لا الا أن تطوع فأدبر الرجل وهو يقول والله لا أزيد على هذا ولا أنقص فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أفلم أن صدق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى روى عبادة بن الصامت عن النبي صلى الله



تعالى عليه وسلم انه قال خمس صلوات في اليوم والليلة كتبهن الله تعالى على خلقه فمن جاءهن لم يضع منهن شيئا استخفافا بحقهن كان له عند الله عهد أن يدخله الجنة

(باب فرض الصلاة الذي دل الكتاب ثم السنة على من يزول عنه بالعدو وعلى من لا تكتب صلاته بالمعصية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل ويسألونك عن المحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في المحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن فإذا تطهرن فأتوهن من حيث أمركم الله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اقترض الله الطهارة على المصلي في الوضوء والغسل من الجنابة فلم تكن لغیر طاهر صلاة ولما ذكر الله تعالى المحيض فأمر باعتزال النساء فيه حتى يطهرن فإذا تطهرن أتبن استدلالنا على أن يطهرن بالماء بعد زوال المحيض لأن الماء موجود في الحالات كلها في الحضر فلا يكون للحائض طهارة إلا بالماء بعد زوال المحيض إذا كان موجودا لأن الله عز وجل أنما ذكر التطهر بعد أن يطهرن ويطهرن زوال المحيض في كتاب الله عز وجل ثم سنة رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة رضي الله تعالى عنها وذكرت أحرامها مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأنها حاضت فأمرها أن تقضي ما يقضي الحاج غير أن لا تطوف بالبيت ولا تصلي حتى تطهر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فاستدلنا بهذا على أن الله عز وجل أنما أراد بفرض الصلاة من إذا توضأ أو اغتسل طهر فاما الحائض فلا تطهر بواحد منهما وكان الحيض شيئا خافق فيها لم يجتنبه على نفسها فتكون عاصية به فزال عنها فرض الصلاة أيام حيضها فلم يكن عليها قضاء ما تركت منها في الوقت الذي يزول عنها فيه فرضها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقلنا في المغمى عليه والمغلوب على عقله بالعارض من أمر الله تعالى الذي لا حيلة له فيه قياسا على الحائض أن الصلاة عنه مرفوعة لأنه لا يعقلها مادام في الحال التي لا يعقل فيها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكان عاما في أهل العلم أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يأمر الحائض بقضاء الصلاة وعاما أنها أمرت بقضاء الصوم ففرقتا بين الفرضين استدلالا بما وصفت من نقل أهل العلم واجتماعهم فكان الصوم مفارقا للصلاة في أن للمسافر تأخير عن شهر رمضان وليس له ترك يوم لا يصلي فيه صلاة السفر وكان الصوم شهرا من اثني عشر شهرا وكان في أحد عشر شهرا خليا من فرض الصوم ولم يكن أحد من الرجال مطيقا بالعقل للصلاة خليا من الصلاة قال الله تعالى لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنبا إلا عابري سبيل حتى تغسلوا الآية فقال بعض أهل العلم نزلت هذه الآية قبل تحريم الخمر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فدل القرآن والله تعالى أعلم على أن لا صلاة لسكران حتى يعلم ما يقول اذ بدأ بنبيه عن الصلاة وذكروا مع الجنب فلم يختلف أهل العلم أن لا صلاة لجنب حتى يتطهر وإن كان نهى السكران عن الصلاة قبل تحريم الخمر فهو حين حرم الخمر أولى أن يكون منهيا لأنه عاص من وجهين أحدهما أن يصلي في الحال التي هو فيها منهي والآخر أن يشرب المحرم (قال) والصلاة قول وعمل وامسك فإذا لم يعقل القول والعمل والامسك ولم يأت بالصلاة كما أمر فلا تجزى عنه وعليه إذا أفاق القضاء ويفارق المغلوب على عقله بأمر الله تعالى الذي لا حيلة له فيه السكران لأنه أدخل نفسه في السكر فيكون على السكران القضاء دون المغلوب على عقله بالعارض الذي لم يجتنبه على نفسه فيكون عاصيا باجتماعه (قال) ووجه الله رسوله للقبلة في الصلاة إلى بيت المقدس فكانت القبلة التي لا يحل قبل نسخها استقبال غيرها ثم نسخ الله تبارك وتعالى قبلة بيت المقدس ووجهه إلى البيت فلا يحل لاحدا استقبال بيت المقدس أبدا المكتوبة ولا يحل أن يستقبل غير البيت الحرام (قال) وكل كان حقا في وقته فكان التوجه إلى بيت المقدس أيام وجهه الله تعالى إليه نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم حقا ثم نسخ فصار



الحق في التوجه الى البيت الحرام أبدا لا يحل استقبال غيره في مكتوبة الا في بعض الخوف أو نافلة في سفر استدلالا بالكتاب والسنة وهكذا كل ما نسخ الله تعالى ومعنى نسخ ترك فرضه كان حقا في وقته وتركه حقا اذا نسخ الله تعالى فيكون من أدرك فرضه مطيعا به وتركه ومن لم يدرك فرضه مطيعا بتباعد الفرض التام قال الله عز وجل لنبيه صلى الله تعالى عليه وسلم قد نرى قلبك وجهك في السماء فلو ليند قبلة ترضاها فول وجهك شطر المسجد الحرام وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره (قال الشافعي) رضى الله عنه فان قال قائل فأن الدلالة على أهم حولوا الى قبلة بعد قبلة ففي قوله عز وجل سيقول السفهاء من الناس ما ولاهم عن قبلتهم التي كانوا عليها قل لله المشرق والمغرب يهدي من يشاء الى صراط مستقيم أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر رضى الله تعالى عنهما قال بينما الناس بقاء في صلاة الصبح اذ جاءهم آت فقال ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قد أنزل عليه الليلة قرآن وقد أمر أن يستقبل الكعبة فاستقبلوها وكانت وجوههم الى الشام فاستداروا الى الكعبة أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أنه كان يقول صلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بعد قدومه المدينة سنة عشر شهرا نحو بيت المقدس ثم حولت القبلة قبل بدر شهرين (قال الشافعي) رجه الله تعالى والاستدلال بالكتاب في صلاة الخوف قول الله عز وجل فان خفتم فرجالا أو ركباناً وليس لمصلى المكتوبة أن يصلي ركبا الا في خوف ولم يذكر الله تعالى أن يتوجه للقبلة وروى ابن عمر عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم صلاة الخوف فقال في روايته فان كان خوفا أشد من ذلك صلوا رجلا أو ركباناً مستقبلي القبلة وغير مستقبليها (قال الشافعي) رجه الله تعالى وصلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم النافلة في السفر على راحلته أينما توجهت به حفظ ذلك عنه جابر بن عبد الله وأنس بن مالك وغيرهما وكان لا يصلي المكتوبة مسافرا الا بالارض متوجها الى القبلة أخبرنا ابن أبي فديلة عن ابن أبي ذئب عن عثمان بن عبد الله بن سراقه عن جابر أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان يصلي على راحلته موجهة به قبل المشرق في غزوة بني النضير (قال الشافعي) رجه الله تعالى قال الله عز وجل يا أيها النبي حرض المؤمنين على القتال الى يفقهون ثم أبان في كتابه أنه وضع عنهم أن يقوم الرجل الواحد بقتال العشرة وأثبت عليهم أن يقوم الواحد بقتال الاثنين فقال الآن خفف الله عنكم وعلم أن فيكم ضعفا الآية أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما قال لما نزلت هذه الآية ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين كتب عليهم أن لا يفر العشرون من المائتين فأمر الله عز وجل الآن خفف الله عنكم وعلم أن فيكم ضعفا فان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين فكتب أن لا يفر المائة من المائتين وهذا كما قال ابن عباس ان شاء الله تعالى وقدين الله عز وجل هذا في الآية وليست تحتاج الى تفسير قال الله عز وجل واللاقي يأتين الفاحشة من نسائكم الى والذان يأتينها منكم فاذوهما ثم نسخ الله تعالى الحبس والاذى في كتابه فقال عز وجل الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة فدللت السنة على أن جلد المائة للزانيين البكرين أخبرنا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي عن يونس بن عبيد عن الحسن بن عباد بن الصامت أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال خذوا عني خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام والثيب بالثيب جلد مائة والرجم أخبرنا الثقة من أهل العلم عن يونس بن عبيد عن الحسن بن حطان الرقاشي عن عباد عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مثله (قال الشافعي) رجه الله تعالى فدللت سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن جلد المائة ثابت على الحرين البكرين ومنسوخ عن الثيبين وأن الرجم ثابت على الثيبين الحرين (قال الشافعي) رضى الله عنه أخبرنا مالك وسفيان عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة وزيد ابن خالد الجهني أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لرجل في ابنه وزني وعلى ابنك جلد مائة وتغريب



عام (قال الشافعي) رضي الله عنه لان قول الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم خذوا عني خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام والثيب بالثيب جلد مائة والرجم أول ما نزل فسخ به الحبس والاذى عن الزانيين فلما رجم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ما عزا ولم يجلدوه وأمر أنيسا أن يغدو على امرأة الاسلمى فان اعترفت بجهاد دل على نسخ الجلد عن الزانيين الآخرين الثيبين وثبت الرجم عليهم لان كل شيء أبدي بعد أول فهو آخر ودل كتاب الله عز وجل ثم سنة رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم على أن الزانيين المملوكين خارجان من هذا المعنى قال الله عز وجل في المملوكات فاذا أحصن فإن أتت بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب والنصف لا يكون الا من الجلد الذي يتبعض فأما الرجم الذي هو قتل فلا نصف له لان المرجوم قد يموت في أول حجر يرمى به فلا يزد عليه ويرمى بألف وأكثر فيزد عليه حتى يموت فلا يكون لهذا نصف محدود أبدا والحدود مؤقتة بلا اتلاف نفس والاتلاف غير مؤقت بعد ضرب أو تحدي قطع وكل هذا معروف ولا نصف للرجم معروف (قال الشافعي) رضي الله عنه أخبر مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي هريرة وعن زيد بن خالد الجهني أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم سئل عن الأمة اذا زنت ولم تحصن فقال ان زنت فاجلدوها ثم ان زنت فاجلدوها ثم ان زنت فاجلدوها ولو بضعير قال ابن شهاب لا أدري أبعد الثالثة أو الرابعة والضعير الحبيل (قال الشافعي) رضي الله عنه وقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اذا زنت أمة أحدكم فتبين زناها فليجلدها ولم يقل يرميها ولم يختلف المسلمون في أن لا رجم على مملوك في الزنا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واحصان الأمة اسلامها وانما قلنا هذا استدلالا بالسنة واجماع أكثر أهل العلم ولما قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اذا زنت أمة أحدكم فتبين زناها فليجلدها ولم يقل محصنة كانت أو غير محصنة استدلالا على أن قول الله عز وجل في الاماء فاذا أحصن فإن أتت بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب إذا أسلمن لا إذا كنن فأصبن بالنكاح ولا إذا اعتقن وان لم يصبن فان قال قائل أراكم توقع الاحصان على معان مختلفة قيل نعم جماع الاحصان أن يكون دون التحصين مانع من تناول المحرم فالاسلام مانع وكذلك الحرية مانعة وكذلك الزوج والاصابة مانع وكذلك الحبس في البيت مانع وكل مانع أحصن قال الله عز وجل وعلماهن صنعة لبوس لكم لتحصنكم من بأسكم وقال الله تعالى لا يقاتلونكم جميعا الا في قرى محصنة أو من وراء جدر محصنة يعني ممنوعة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وآخر الكلام وأوله يدلان على أن معنى الاحصان المذكور عام في موضع دون غيره اذا احصان ههنا الاسلام دون النكاح والحرية والتحصين بالحبس والعفاف وهذه الاسماء التي يجمعها اسم الاحصان

### (باب النسخ والمنسوخ الذي تدل عليه السنة والاجماع)

قال الله تبارك وتعالى كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت ان ترك خيرا الآية وقال الذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لازواجهم الآية فأنزل الله عز وجل ميراث الوالدين ومن ورت بعدهما أو معهما من الاقربين وميراث الزوج من زوجته والزوجة من زوجها فكانت الآياتان محتملتين لان تثبتا الوصية للوالدين والاقربين والوصية للزوجة والميراث مع الوصايا فأخذوا بالميراث والوصايا ومحتملة لان تكون الموارث ناسخة للوصايا فلما احتملت الآيتان ما وصفنا كان على أهل العلم طلب الدلالة من كتاب الله تعالى فلم يجدوه نصا في كتاب الله عز وجل طلبوه في سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فان وجدوه فاقبلوا عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فعن الله قبلوه بما افترض عليهم من طاعته ووجدنا أهل الفتيا ومن حفظنا عنه من أهل العلم بالمغازي من قرئش وغيرهم لا يختلفون في ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال عام الفج لا وصية لوارث ولا يقتل مؤمن بكافر ويأثر منه عن حفظوا عنه



من لقوا من أهل العلم بالمغازي فكان هذا نقل عامة عن عامة وكان أقوى في بعض الأمر من نقل واحد  
عن واحد وكذلك وجدنا أهل العلم عليه مجتمعين (قال) وروى بعض الشاميين حديثا ليس مما يثبت  
أهل الحديث فيه أن بعض رجاله مجهولون فروينا عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم منقطعاً وانما قبلناه  
بما وصفتنا من نقل أهل المغازي واجماع العامة عليه وان كنا قد ذكرنا الحديث فيه واعتمدنا على حديث  
أهل المغازي عاموا واجماع الناس أخبرنا ابن عيينة عن سليمان الاحول عن مجاهد أن رسول الله صلى الله  
تعالى عليه وسلم قال لا وصية لوارث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فاستدلنا بما وصفت من نقل  
عامة أهل المغازي عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن لا وصية لوارث على أن الموارث ناسخة للوصية  
للوالدين والزوجة مع الخبر المنقطع عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم واجماع العامة على القول به وكذلك  
قال أكثر العامة أن الوصية للأقربين منسوخة زائل فرضها إذا كانوا وارثين فبالميراث وإذا كانوا غير  
وارثين فليس يفرض أن يوصى لهم إلا أن طأوساً وقليلاً معه قالوا نسخت الوصية للوالدين وثبتت للقرابة  
غير الوارثين فمن أوصى لغير قرابة لم يجز (قال) فلما احتملت الآية ما ذهب إليه طأوس من أن الوصية  
للقرابة ثابتة اذ لم يكن في خبر أهل العلم بالمغازي إلا أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا وصية لوارث  
وجب عندنا على أهل العلم طلب الدلالة على خلاف ما قال طأوس في الآية أو موافقته فوجدنا رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وسلم حكم في ستة مملوكين كانوا لرجل لا مال له غيرهم فأعتقهم عند الموت فجزأهم النبي  
صلى الله تعالى عليه وسلم ثلاثة أجزاء فأعتق اثنين وأرق أربعة أخبرنا بذلك عبد الوهاب الثقفي عن أيوب  
السختياني عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين أن رجلاً من الأنصار أوصى عند موته فأعتق  
ستة مملوكين وليس له مال غيرهم أو قال أعتق عند موته ستة مملوكين وليس له شيء غيرهم فبلغ ذلك إلى النبي  
صلى الله تعالى عليه وسلم فقال فيه قولاً شديداً ثم دعاهم فجزأهم ثلاثة أجزاء فأقرع بينهم فأعتق اثنين  
وأرق أربعة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكانت دلالة السنة في حديث عمران بينة بأن رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وسلم أنزل عتقهم في المرض إذا مات المعتقد في المرض وصية والذي أعتقهم رجل من  
العرب والعربي انما يملك من لا قرابة بينه وبينه من العجم فأجاز النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لهم الوصية  
فدل ذلك على أن الوصية لو كانت تبطل لغير قرابة بطلت للعبيد المعتقدين لأنهم ليسوا بقرابة للمعتق  
ودل ذلك على أن لا وصية لميت إلا في ثلث ماله ودل على أن يرتما جاوز الثلث في الوصية ودل على إبطال  
الاستسعاء وإثبات القسم والقرعة فبطلت وصية الوالدين لأنهما وارثان وثبت ميراثهما ومن أوصى له  
لميت من قرابة وغيرهم جازت الوصية اذ لم يكن وارثاً وأوجب إلى الوارثين لقرابته (قال الشافعي)  
رضي الله عنه وفي القرآن ناسخ ومنسوخ غير هذا مفرق في مواضعه في كتاب أحكام القرآن وانما  
وصفت منه جلا يستدل بها على ما كان في مثل معناها ورأيت أنها كافية في الأصل عما سكت عنه وأسأل  
الله تعالى العصمة والتوفيق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأتبع ما كتبت منها علم الفرائض التي  
أنزلها الله تعالى مفسرات وجلا وسن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم معها وفيها يعلم من علم هذا من  
علم الكتاب الموضع الذي وضع الله به نبيه من كتابه ودينه وأهل دينه ويعلموا أن اتباع أمره طاعة الله  
تعالى وأن سنته تبع لكتاب الله تعالى فيما أنزل وأنها لا تخالف كتاب الله أبداً ويعلم من فهم هذا  
الكتاب أن البيان يكون من وجوه لا من وجه واحد يجمعها أنها عند أهل العلم بينة غير مشبهة البيان  
وعند من يقصر عنه مختلفة البيان

### (باب الفرائض التي أنزلها الله تعالى نصاً)

قال الله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة (قال الشافعي)



رحمه الله تعالى المحصنات ههنا البوالغ الحرائر وهذا يدل على أن الاحصان اسم جامع لمعان مختلفة وقال  
 والذين يرمون أزواجهن ولم يكن لهن شهداء إلا أنفسهن إلى والخامسة أن غضب الله عليها ان كان من  
 الصادقين الآيات فلما فرق الله عز وجل بين حكم الزوج والقاذف سواء فخذ القاذف سواء إلا أن يأتي  
 بأربعة شهداء على ما قال وأخرج الزوج بالعان من الحد دل ذلك على أن قذفة المحصنات الذين أريدوا  
 بالجلد قذفة الحرائر البوالغ غير الأزواج وفي هذا دليل على ما وصفت من أن القرآن عربي يكون منه  
 ظاهر عام وهو يراد به الخاص لأن واحدة من الآيتين نسخت الأخرى ولكن كل واحدة منهما على ما حكم  
 الله عز وجل به في فرق بينهما حيث فرق الله ويجمعان حيث جمع الله تبارك وتعالى فإذا التعن الزوج  
 خرج من الحد كما يخرج الاجنبيون منه بالشهود وإذا لم يلتعن وزوجته حرة بالغة حد (قال الشافعي)  
 رحمه الله تعالى وفي العجلائي وزوجته أنزلت آية اللعان ولا عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بينهما  
 فحكى اللعان بينهما سهل بن سعد الساعدي وحكاه ابن عباس وحكى ابن عمر حضور اللعان عند النبي  
 صلى الله تعالى عليه وسلم فحكى منهم واحد كيف كان لفظ النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في أمرهما  
 باللعان وقد حكوا معاً أحكاماً رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ليست نصافي القرآن منها تفرقه بين  
 المتلاعنين ونفيه الولد وقوله ان جاءت به كذا فهو للذي يتهمه فجاءت به على تلك الصفة وقال ان أمره  
 لين لولا ما حكم الله وحكى ابن عباس أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال عند الخامسة قفوه فانها  
 موجبة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فاستدلنا على أنهم لا يحكون بعض ما يحتاج اليه من  
 الحديث ويدعون بعض ما يحتاج اليه منه «وأولاه أن يحكى من ذلك كيف لا عن رسول الله صلى الله تعالى  
 عليه وسلم بينهما» العلماء بان أحد أقرأ كتاب الله تعالى يعلم أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم انما لعن  
 كما أنزل الله عز وجل فاكثفوا بابانة الله عز وجل اللعان بالعدد والشهادة لكل واحد منهم مادون حكاية  
 لفظ رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حين لا عن بينهما (قال الشافعي) وفي كتاب الله تعالى غاية  
 الكفاية من اللعان وعدده ثم حكى بعضهم عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في الفرقة بينهما كما وصفت  
 وقد وصفنا سنن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مع كتاب الله عز وجل قبل هذا قال الله عز وجل كتب  
 عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم الآية ثم بين أي شهر هو فقال شهر رمضان الآية (قال  
 الشافعي) رحمه الله تعالى فاعلمت أحدا من أهل العلم بالحديث قبلنا تكلف أن يروي عن النبي صلى الله  
 تعالى عليه وسلم أن الشهر المفروض صومه شهر رمضان الذي بين شعبان وشوال لمعرفتهم شهر رمضان  
 من الشهور واكتفاء منهم بان الله عز وجل فرضه وقد تكلفوا حفظ صومه في السفر وفطره وتكافوا  
 كيف قضاؤه وما أشبه هذا مما ليس فيه نص كتاب ولا علمت أحدا من غير أهل العلم احتاج إلى المسئلة عن  
 شهر رمضان أي شهر هو ولا هل هو واجب أم لا وهكذا أنزل الله عز وجل من جل فرائضه في أن عليهم  
 صلاته وزكاة وجماع على من أطاقه وتحريم الزنا والقتل وما أشبه هذا (قال) وقد كانت لرسول الله صلى الله  
 تعالى عليه وسلم في هذا سنن ليست نصافي القرآن أبان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن الله عز  
 وجل معنى ما أراد بها وتكلم المسلمون في أشياء من فروعها لم يسبق رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فيها  
 سنة منصوصة فنها قول الله عز وجل في الرجل يطلق امرأته التليقة الثالثة فان طلقها فلا تحل له من  
 بعد حتى تنكح زوجا غيره فان طلقها فلا جناح عليهما أن يتراجعا فأحتمل قول الله عز وجل حتى تنكح  
 زوجا غيره أن يتزوجها زوج غيره وكان هذا المعنى الذي يسبق إلى من خوطب به أنها اذا عقدت عليها  
 عقدة النكاح فقد نكحت واحتمل حتى يصيرها زوج غيره لان اسم النكاح يقع بالاصابة ويقع بالعقد  
 فلما قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لامرأة طلقها زوجها ثلاثا ونكحها بعده رجل لا تحل له حتى  
 تذوق عسيلته ويذوق عسيلتك يعني يصيبك زوج غيره والاصابة النكاح فان قال قائل فاذا كرا الخبر عن



رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بما ذكرت قيل أخبرنا سفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله تعالى عنها أن امرأة رفاعة جاءت إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقالت أني كنت عند رفاعة فطلقني فبت طلاق وان عبد الرحمن بن الزبير تزوجني وانما معه مثل هدية الثوب فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أتريدن أن ترجعي إلى رفاعة لا حتى تذوق عسيلته ويذوق عسيلتك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فبين رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن إحلال الله تعالى إياها للزوج المطلق ثلاثا بعد زوج بالنكاح إذا كان مع النكاح اصابة من الزوج

(باب الفرائض المنصوصة التي سن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم معها)

قال الله تبارك وتعالى إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم إلى فاطمروا وقال ولا جنبوا إلا عابري سبيل الآية فأبان أن طهارة الجنب الغسل دون الوضوء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وسن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الوضوء كما أنزل الله تعالى فغسل وجهه ويديه إلى المرفقين ومسح برأسه وغسل رجله إلى الكعبين أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه توضأ مرة مرة أخبرنا مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه أنه قال لعبد الله بن زيد وهو جد عمرو بن يحيى هل تستطيع أن تريني كيف كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يتوضأ فقال عبد الله نعم فدعا بوضوء فافرج على يديه فغسل يديه مرتين مرتين ثم تغمض واستنشق ثلاثا ثم غسل وجهه ثلاثا ثم غسل يديه مرتين مرتين إلى المرفقين ثم مسح برأسه بيديه فاقبل بهما وأدبر بدأ بمقدم رأسه ثم ذهب بهما إلى قفاه ثم ردهما إلى المكان الذي بدأ منه ثم غسل رجله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكان ظاهر قول الله تعالى فاغسلوا وجوهكم أقل ما يقع عليه اسم الغسل وذلك مرة واحدة أو أكثر فسق رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الوضوء مرة فوافق ذلك ظاهر القرآن وذلك أقل ما يقع عليه اسم الغسل (قال) وسن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مرتين وثلاثا فلما سئله مرة استدلنا على أنه لو كانت مرة لا تجزئ منه لم يتوضأ مرة ويصلي وانما جاوز مرة اختيارا لا فرضا في الوضوء لا يجزئ أقل منه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا مثل ما ذكرنا من الفرائض قبله ولوتر الحديث فيه استغنى فيه بالكتاب وحين حكى الحديث فيه دل على اتباع الحديث كتاب الله تعالى (قال) ولعلمهم انما حكوا الحديث فيه لان أكثر ما توضأ رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ثلاثا فأرادوا أن الوضوء ثلاثا اختيارا لا أنه واجب لا يجزئ أقل منه ولما ذكر فيه أن من توضأ وضوء هذا وكان ثلاثا ثم صلى ركعتين لا يحدث فيهما نفسه غفر الله له فأرادوا طلب الفضل في الزيادة في الوضوء وكانت الزيادة فيه نافلة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وغسل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في الوضوء المرفقين والكعبين وكانت الآية محتملة أن يكونا مغسولين وأن يكونا مغسولا اللهم ما ولا يكونا مغسولين ولعلمهم حكوا الحديث ابانة لهذا أيضا وأشبهه الأمرين بظاهر الآية أن يكونا مغسولين فهذا بيان السنة مع بيان القرآن وسواء البيان في هذا وفيما قبله ومستغنى فيه بفرضه في القرآن عند أهل العلم ومختلفان عند غيرهم وسن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في الغسل من الجنابة غسل الفرج والوضوء كوضوء الصلاة ثم الغسل وكذلك أحببنا أن نفعل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولم أعلم مخالفا حفظت عنه من أهل العلم في أنه كيفما جاء يغسل وأتى على الأسبغ أجزاءه وان اختاروا غيره لان الفرض الغسل فيه ولم يحدد تحديد الوضوء وسن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ما يجب منه الوضوء والجنابة التي يجب بها الغسل اذ لم يكن بعض ذلك منصوصا في الكتاب

(ما جاء في الفرض المنصوص الذي دلت السنة على أنه انما أريد به الخاص)

قال الله تعالى يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلاله الآية وقال عز وجل للرجال نصيب مما ترك الوالدان



والاقربون والنساء نصيب مما ترك الوالدان والاقربون الى قوله مفروضا وقال عز وجل ولا يوبى لكل واحد منهما السدس الاية وقال ولکم نصف ما ترک أزواجکم الاية وقال ولهن الربع الاية مع آي الموارد كلها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فدللت السنة على أن الله عز وجل انما أراد بمن سمي له الموارد من الاخوة والاخوات والولد والاقارب والوالدين والازواج وجميع من سمي له فريضة في كتابه خاصا بمن سمي وذلك أن يجتمع دين الوارث والموروث فلا يختلفان ويكونان من أهل دار المسلمين أو ممن له عقد من المسلمين يأمن به على دمه وماله أو يكونان من المشركين فيتوارثان بالشرك أخبرنا شفيان ابن عيينة عن الزهري عن علي بن الحسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأن يكون الوارث والموروث حرين مع الاسلام أخبرنا ابن عيينة عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال من باع عبدا له مال فإله البائع الآن يشترطه المبتاع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فلما كان بيننا في سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن العبد لا يملك مالا وان مملك العبد فانما يملكه لسيده وان اسم المالك له انما هو اضافة اليه لانه في يديه لانه ماله ولا يكون ماله وهو لا يملك نفسه وكيف يملك نفسه وهو مملوك يباع ويوهب ويورث وكان الله عز وجل انما نقل ملك الموتى الى الاحياء فلكوا منها ما كان الموتى مالكين وان كان العبد أباً أو غيره ممن سميت له فريضة وكان لو أعطى مملوكها سيده عليه لم يكن السيد أباً الميت ولا وارثا سميت له فريضة فكنوا أعطينا العبد بأنه أب انما أعطينا السيد الذي لا فريضة له فوثرنا غير من ورثه الله تعالى فلم يورث عبد الما وصفت ولا أحد لم يجتمع فيه الحرية والاسلام والبراءة من القتل حتى لا يكون قاتلا وذلك أنه أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرو بن شعيب أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال ليس لقاتل شيء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لما بلغنا أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال ليس لقاتل شيء لم يورث قاتلا ممن قتل وكان أخف حال القاتل عما أن يمنع الميراث عقوبة مع تعرض سخط الله تعالى أن يمنع ميراث من عصى الله تعالى بالقتل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وما وصفت من أنه لا يرث المسلم الا مسلم حريه قاتل عدما لا اختلاف فيه بين أحد من أهل العلم حفظت عنه ببلدنا ولا في غيره (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وفي اجتماعهم على ما وصفتنا من هذا حجة تلزمهم أن لا يتفرقوا في شيء من سنن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لان سنن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اذا قامت هذا المقام فيما الله تعالى فيه فرض منصوص فدللت على أنه على بعض من لزمه اسم ذلك الفرض دون بعض كانت فيما كان مثله من القرآن هكذا وكانت فيما سن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فيما ليس الله فيه حكم منصوص هكذا وأولى أن لا يشك عالم في لزومها وأن يعلم أن أحكام الله عز وجل ثم أحكام رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا تختلف وانها تجري على مثال واحد قال الله عز وجل لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون تجارة عن تراض منكم وقال عز وجل ذلك بانهم قالوا انما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ونهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن بيع عن يبيع بها التبايعان فحرمت مثل بيع الذهب بالذهب الا مثلا بمثل ومثل الذهب بالورق أحدهما نقد والاخر نسيئة وما كان في هذا المعنى مما ليس في التبايع فيه مخاطرة ولا أمر يجهله البائع ولا المشتري فدللت السنة على أن الله عز وجل أراد باحلال البيع ما لم يحرم منه دون ما حرم على لسان نبيه ثم كانت لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في بيع عن سوى هذا سنن منها العبد يباع وقد دلس البائع للمشتري بعيب فلم يشتري رده وله الخراج بضمانه ومنها أن من باع عبدا له مال فإله البائع الآن يشترطه المبتاع ومنها أن من باع عبدا له مال فإله البائع الآن يشترطه المبتاع الا أن يشترطها المبتاع فلزم الناس الاخذ بها بما ألزمهم الله عز وجل من الانتهاء الى أمره



(جل الفرائض التي أحكم الله تعالى فرضها بكتابه وبين كيف فرضها على لسان نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا وقال وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وقال لنبيه صلى الله تعالى عليه وسلم خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها وقال ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا فأحكم الله تعالى فرضه وبين كيف فرضه في كتابه في الصلاة والزكاة والحج وبين كيف فرضه على لسان نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم فأخبر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن عدد الصلوات المفروضات خمس وأخبر أن عدد الظهر والعصر والعشاء في الحضر أربع أربع وعدد المغرب ثلاث وعدد الصبح ركعتان وست فيها كلها قراءة وست أن الجهر فيها بالقراءة في المغرب والعشاء والصبح وأن المخافتة بالقراءة في الظهر والعصر وست أن الفرض في الدخول في كل صلاة بتكبير وأن الخروج منها بتسليم وأنه يؤتى فيها بتكبير ثم قراءة ثم ركوع ثم سجدة ثم بعد الركوع وما سوى هذا من حدودها وست في صلاة السفر قصر كل ما كان أربعين من الصلوات ان شاء المسافر واثبات المغرب والصبح على حالهما في الحضر وفي السفر وأنها كلها إلى القبلة مسافرا كان أو مقبلا إلا في حال من الخوف وحيدة وست أن النوافل في مثل حالها لا تحل إلا بظهور ولا تجوز إلا بقراءة وما تجوز به المكتوبات من السجود والركوع واستقبال القبلة في الحضر وفي الأرض في السفر وأن للراكب أن يصلي النافلة حيث توجهت به دابته أخبرنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن عثمان ابن عبد الله بن سراقه عن جابر أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في غزوة بني النضير كان يصلي على راحلته متوجها قبل المشرق أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مثل معناه لا أدري أسمي بن النضر أو قال صلى في سفر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وست رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في صلاة الأعياد والاستسقاء سنة الصلوات في عدد الركوع والسجود وست في صلاة الكسوف فزاد فيها ركعة على ركوع الصلوات فجعل في كل ركعة ركعتين أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة رضي الله تعالى عنها عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مثله وأخبرناه مالك عن هشام عن أبيه عن عائشة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مثله فذكر عن عائشة وابن عباس في هذه الأحاديث صلاة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بلفظ مختلف واجتماع في حديثهما معا على أنه صلى صلاة الكسوف ركعتين في كل ركعة ركعتين وقال تعالى في الصلاة ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا فبين رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن الله تعالى تلك المواقيت وصى الصلوات لوقتها فحضر يوم الأحزاب فلم يقدر على الصلاة في وقتها فأخبرها للعدو حتى صلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء في مقام واحد أخبرنا محمد بن اسمعيل بن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن المقبري عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه عن أبيه قال حبسنا يوم الخندق عن الصلاة حتى كان بعد المغرب بهوى من الليل حتى كفينا ذلك قول الله عز وجل وكفى الله المؤمنين القتال وكان الله فوينا عزيزا فدعا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بلالا فأمره فأقام الظهر فصلاها فحسن صلاتها كما كان يصليها في وقتها ثم أقام العصر فصلاها كذلك ثم أقام المغرب فصلاها كذلك ثم أقام العشاء فصلاها كذلك أيضا قال وذلك قبل أن ينزل الله عز وجل على نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم في صلاة الخوف فان خفتم فرجالا أو ركباناً (قال الشافعي) رضي الله عنه فبين أبو سعيد أن ذلك قبل أن ينزل الله عز وجل على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الآية التي ذكرت فيها صلاة الخوف والآية التي ذكر فيها صلاة الخوف قول الله عز وجل



وجبل واذا ضربتم في الارض الآية وقال واذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة فلتقم طائفة منهم معك الآية أخبرنا مالك عن يزيد بن رومان عن صالح بن خوات عن علي بن عبد الله عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم صلاة الخوف يوم ذات الرقاع أن طائفة صفت معه وطائفة وجاء العدو فصلى بالذين معه ركعة ثم ثبث قائما وأتموا لانفسهم ثم انصرفوا فصفوا وجاء العدو وجاءت الطائفة الاخرى فصلى بهم الركعة التي بقيت من صلاته ثم ثبت مكانه جالسا فأتموا لانفسهم ثم سلم بهم وأخبرني من سمع عبد الله بن عمر بن حفص يذكر عن أخيه عبيد الله عن القاسم بن محمد عن صالح بن خوات عن أبيه خوات بن جبير عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مثل حديث يزيد بن رومان (قال الشافعي) رحمه الله تعالى في هذا دلالة على ما وصفت قبل هذا في هذا الكتاب من أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إذا سئ سنة فأحدث الله تعالى في تلك السنة نسخها أو مخرجا إلى سنة منها سن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم سنة تقوم الحجة على الناس بها حتى يكونوا انما صاروا من سنته إلى سنة التي بعدها فتسخ الله تبارك وتعالى تأخير الصلاة عن وقتها في الخوف إلى أن يصلوها كما أنزل الله تعالى وسن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في وقتها ونسخ رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم سنة في تأخيرها بفرض الله تعالى في كتابه ثم يستتبع صلاة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في وقتها كما وصفت أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أراه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فذكر صلاة الخوف فقال فان كان خوفا أشد من ذلك صلاوا رجلا أو ركبا ناسقبلي القبلة وغير مستقبلها أخبرنا رجل عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن سالم عن أبيه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مثل معناه ولم ينسأ أنه عن أبيه وأنه مرفوع إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فدللت سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على ما وصفت من أن القبلة في المكتوبة على فرضها أبدا لا في الموضع الذي لا يمكن فيه الصلاة اليها وذلك عند المسابقة والهرب وما كان في المعنى الذي لا يمكن فيه الصلاة اليها بينت السنة في هذا أن لا تترك الصلاة في وقتها كيف أمكنت المصلي

### (باب في الزكاة)

قال الله تبارك وتعالى في الزكاة وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وقال والمقيم الصلاة والمؤتون الزكاة وقال قويل للصليين الذين هم عن صلاتهم ساهون الذين هم يراؤون ويعنعون الماعون فقال بعض أهل العلم هي الزكاة المفروضة قال الله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها الآية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكان مخرج الآية عاما على الأموال وكان يحتمل أن تكون على بعض الأموال دون بعض فدللت السنة على أن الزكاة في بعض المال دون بعض فلما كان المال أصنافا منه الماشية فأخذ رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من الابل والغنم وأمر فيما بلغنا بالآخذ من البقر خاصة دون الماشية سواها ثم أخذ منها بعدد مختلف كما قضى الله على لسان نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم وكان للناس ماشية من خيل وجير وبغال وغيرهما فلما لم يأخذ رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم منها شيئا وسن أن ليس في الخيل صدقة استدللنا على أن الصدقة فيما أخذ منه وأمرنا بالآخذ منه دون غيره وكان للناس زرع وغراس فأخذ رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من التخل والغنم الزكاة بخبرص غير مختلف مما أخذ منها وأخذ منها معا العشر إذا سقيا بسما أو عين ونصف العشر إذا سقيا بغرب وقد أخذ بعض أهل العلم من الزيتون قياسا على التخل والغنم ولم يزل للناس غراس غير التخل والغنم والزيتون كثير من الجوز واللوز والتين وغيره فلما لم يأخذ رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم منه شيئا ولم يأمرنا بالآخذ منه استدللنا على أن فرض الله الصدقة فيما كان من غراس في بعض الغراس دون بعض (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وزرع الناس الحنطة والشعير والذرة وأصنافا سواها فحفظنا عن رسول الله صلى الله تعالى



(١) قوله ينبتة هو  
بضم حرف المضارعة  
وتشديد الباء وهو من  
نبت الرجل الحب بنزله  
وفي المحكم نبت الزرع  
والشجر اذا غرسه  
وزرعه كتبه صحيحه

عليه وسلم الاخذ من الحنطة والشعير والذرة واخذ من كان قبلنا من الدخن والسلت والعدس والارز وكل ما (١) ينبتة الناس وجعلوه قوتا خيرا او عصيدة او سويقا وادما مثل الحنص والقطناني وهي تصلح أن تكون خبزا وسويقا وادما اتباعا لمن مضى وقياسا على ما ثبت أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أخذ منه الصدقة وكان في معنى ما أخذ منه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لان الناس ينبتوه ليقناتوه وكان للناس نبات غيره فلم يأخذ منه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولا من بعده رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فيما علمنا ولم يكن في معنى ما أخذ منه وذلك مثل الثفاء والاسفيوش والكسبرة وحب العصفور وحب الرشاد وما أشبهه فلم يكن فيه زكاة فدل ذلك على أن الزكاة في بعض الزرع دون بعض (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وفرض رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في الورق صدقة وأخذ المسلمون في الذهب بعده صدقة إما بخبر عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يبلغنا وإما قياسا على أن الذهب والورق نقد الناس الذي اكتزوه وأجازوه أثما على ما تباعوا به في البلدان قبل الاسلام وبعده (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والناس تبرعوا به من نحاس وحديد ورماس فلما يأخذ منه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولا أحد بعده زكاة تركناه اتباعا لتركه وأنه لا يجوز أن يقاس بالذهب والورق اللذين هما الثمن عام في البلدان على غيرهما لانه في غيرهما لا زكاة فيه وقد يصلح أن يشتري بالذهب والورق غيرهما من التبر إلى أجل معلوم بوزن معلوم وكان الياقوت والزبرجد أكثر ثمن من الذهب والورق فلما لم يأخذ فيهما رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولم يأمر بالآخذ ولا من بعده فيما علمنا وكان مال الخاصة وما لا يقوم به على أحد في شيء استهلكه الناس لانه غير نقد لم يؤخذ منهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ثم كان مما نقلت العامة عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في زكاة الماشية والنقد أنه أخذها في كل سنة مرة وقال الله عز وجل وأتوا حقه يوم حصاده فسئل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن يؤخذ مما فيه الزكاة من نبات الأرض الغراس وغيره على حكم الله عز وجل يوم يحصد لا وقت له غيره وسئل في الركاز الخمس فدل على أنه يوم يوجد لا في وقت غيره أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن سعيد وأبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال وفي الركاز الخمس (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولولا دلالة السنة كان ظاهر القرآن أن الأموال كلها سواء وأن الزكاة في جميعها لا في بعضها دون بعض وفرض الله تعالى الحج على من يجسد السبيل فذكر عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن السبيل الزاد والمركب وأخبر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عواقب الحج وكيف التلبية فيه وما ينبغي المحرم من لبس الثياب والطيب وأعمال الحج سواء من عرفته والمزدلفة والرمي والحلاق والطواف وما سوى ذلك فلأن امرأ لم يعلم لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم سنة مع كتاب الله عز وجل إلا ما وصفنا مما سن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فيه معنى ما أنزل الله عز وجل بجملة وأنه إنما استدرك مما وصفت من فرض الله تعالى الأعمال وما يحرم ويحل ويدخل به فيه ويخرج منه وموافقته وما سكت عنه سوى ذلك من أعماله قامت الحجة عليه بأن سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اذا قامت هذا المقام مع فرض الله عز وجل في كتابه مرة أو أكثر قامت كذلك أبدا واستدل أنه لا يخالف له سنة أبدا كتاب الله تعالى وأن سنته وإن لم يكن فيها نص كتاب لازمة لما وصفت من هذا مع ما ذكرت سواء مما فرض الله تعالى من طاعة رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم ووجب عليه أن يعلم أن الله عز وجل لم يجعل هذا خلق غير رسوله وأن يجعل قول كل أحد وفعله أبدا تبع الكتاب الله تعالى ثم سنة رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم وأن يعلم أن عالمنا روي عنه قول لا يخالف فيه شيأ من فيه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم سنة لو علم سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لم يخالفها وانتقل عن قوله إلى سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إن شاء الله تعالى فإن لم يفعل كان غير موسع له فكيف والحج في مثل هذا قائمة لله تعالى على خلقه بما



افترض من طاعة نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم وأبان من موضعه الذي وضعه به من وجهه ودينه وأهل دينه  
 قال الله عز وجل والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا وقال  
 والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء وقال واللاتي ينسن من الحيض من نسائكم ان ارتبتم فعدتهن  
 ثلاثة أشهر واللاتي لم يحضن وأولات الاجال أجلهن أن يضعن حملهن فقال بعض أهل العلم قد أوجب  
 الله تعالى على المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشرا وذكر أن أجل الحامل أن تضع حملها فإذا جعت  
 أن تكون حاملا متوفى عنها زوجها أتت بالعدين معا كما أجدها في كل فرضين جعلها أمتهم ما جعيا  
 (قال الشافعي) رضي الله عنه فلما قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لسبعة ابنة الحرب ووضعت  
 بعد وفاة زوجها أيام قد حلت فترجى دل هذا على أن العدة في الوفاة والعدة في الطلاق بالاقراء والنهور  
 انما أريد به من لأجل به من النساء وأن الحمل اذا كان فالعدة سواء ساقطة قال الله عز وجل حرمت عليكم  
 أمهاتكم الآية وقال عز وجل والمحصنات من النساء الا ما ملكت الآية فاحتملت الآية معنيين أحدهما  
 أن مسمى الله عز وجل من النساء محرم ما محرم وما سكت عنه حلال بالصمت عنه وبقول الله عز وجل  
 وأحل لكم ما وراء ذلكم وكان هذا المعنى هو الظاهر من الآية وكان ينسب في الآية أن تحريم الجمع  
 لمعنى غير تحريم الأمهات فكان مسمى الله تعالى حلالا حلالا ومسمى الله تعالى حراما حراما وما نهى  
 عن الجمع بينه من الاختين كما نهى عنه وكان في نهيه عن الجمع بينهما دليل على أنه انما حرم الجمع وان كان  
 كل واحدة منهما على الانفرد حلالا في الاصل وما سواهن من الأمهات والبنات والعمت والخالات  
 محرمات في الاصل وكان معنى قوله تعالى وأحل لكم ما وراء ذلكم ما وراء من سمي تحريمه في الاصل  
 ومن هو في مثل حاله بالرضاع أن تنكحوهن بالوجه الذي أحل به النكاح فان قال قائل ما دل على هذا قيل  
 فان النساء المباحات لا يحل أن ينكح منهن أكثر من أربع ولو نكح خمس فسخ النكاح ولا تحل منهن واحدة  
 الا بنكاح صحيح وقد كانت الخامسة من الحلال بوجه وكذلك الواحدة بمعنى قول الله عز وجل وأحل لكم  
 ما وراء ذلكم بالوجه الذي أحل به النكاح وعلى الشرط الذي أحله به لا مطلقا فيكون نكاح الرجل المرأة  
 لا يحرم عليه نكاح عمتها ولا خالتها بكل حال كما حرم الله تعالى أمهات النساء بكل حال فتكون العمة والخالة  
 داخليتين في معنى من أحل بالوجه الذي أحله به كما يحل له نكاح امرأة اذا فارق رابعة وكانت العمة اذا  
 فوشت ابنة أخيها حلت قال الله عز وجل لنبيه صلى الله تعالى عليه وسلم قل لا أجد فيما أوحى الي  
 محرما على طاعم يطعمه الآية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فاحتملت الآية معنيين أحدهما أن  
 لا يحرم على طاعم أبدا الا ما استثنى الله تعالى وهذا المعنى الذي اذا واجه رجل مخاطبا به كان الذي يسبق  
 اليه أنه لا يحرم عليه غير ما سمي الله تعالى محرما وما كان هكذا فهو الذي يقال له أظهر المعاني وأعمها وأغلبها  
 والذي لو احتملت الآية معاني سواء كان هو المعنى الذي يلزم أهل العلم القول به الا أن تأتي سنة رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وسلم «بأبي هو وأمي» تدل على معنى غيره مما احتمله الآية فنقول هذا معنى  
 ما أراد الله تعالى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يقال بخاص في كتاب الله عز وجل ولا سنة الابدالة  
 فيهما أو في واحد منهما ولا يقال بخاص حتى تكون الآية تحتمل أن تكون أريد به ذلك الخاص فأما  
 ما لم تكن محتملة له فلا يقال فيها بما لا تحتمل الآية ويحتمل قول الله عز وجل قل لا أجد فيما أوحى الي  
 محرما على طاعم يطعمه من شيء سئل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عنه دون غيره ويحتمل مما كنتم  
 تأكلون وهذا أولى معانيه استدلالا بالسنة عليه دون غيره (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان  
 عن ابن شهاب عن أبي ادريس انه لولاني عن أبي ثعلبة الخشني أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن  
 أكل كل ذي ناب من السباع وأخبرنا مالك عن اسمعيل بن أبي حكيم عن عبيدة بن سفيان الحضرمي عن  
 أبي هريرة رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال أكل كل ذي ناب من السباع حرام



قال الله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا وقال فاذا بلغن أجلهن الآية فذكر الله أن على المتوفى عنهن عدة وأنهن اذا بلغن أجلهن فلهن أن يفعلن في أنفسهن بالمعروف ولم يذكر شيئا يجتنبه في العدة فكان ظاهر الآية أن تمسك المعتدة في العدة عن الأزواج فقط مع إقامتها في بيتها بالكاتب وكانت تحتل أن تمسك عن الأزواج وأن يكون عليها في الأمسك عن الأزواج أمسك عن غيره مما كان مباحا لها قبل العدة من طيب وزينة فلما سن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على المعتدة من الوفاة الأمسك عن الطيب وغيره كان عليها الأمسك عن الطيب وغيره بفرض السنة والأمسك عن الأزواج والسكنى في بيت زوجها بالكاتب ثم السنة واحتملت السنة في هذا الموضع ما احتملت في غيره من أن تكون السنة بينت عن الله تعالى كيف أمساكها كما بينت الصلاة والزكاة والحج واحتملت أن يكون رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم سن فيما ليس فيه نص حكم الله تعالى

### (باب العلل في الأحاديث)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال لي قائل فانا نجد من الأحاديث عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أحاديث في القرآن مثلها نصا وأخرى في القرآن مثلها جملة وفي الأحاديث منها أكثر مما في القرآن وأخرى ليس منها في القرآن شيء وأخرى متفقة وأخرى مختلفة وأخرى ناسخة ومنسوخة وأخرى مختلفة ليس فيها دلالة على ناسخ ولا منسوخ وأخرى فيها نهى لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فيقولون ما نهى عنه حرام وأخرى ليس فيها لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم نهى فيقولون نهيه وأمره على الاختيار لأعلى التحريم ثم نجد كم تذهبون إلى بعض المختلفة من الأحاديث دون بعض ونجد كم تقيسون على بعض حديثه ثم يختلف قياسكم عليها وتركون بعضها فلا تقيسون عليه فما جتكم في القياس وتركه ثم تفرقون بعد فنكم من يترك من حديثه الشيء يأخذ بمثل الذي ترك أو أضعف استنادا منه (قال الشافعي) رضي الله عنه فقلت له كل ما سن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مع كتاب الله تعالى من سنة فهي موافقة كتاب الله في النص بمثله وفي الجملة بالتبيين عن الله عز وجل والتبيين يكون أكثر تفسيراً من الجملة وما سن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مما ليس فيه نص كتاب فيفرض الله طاعته عامة في أمره تبعناه وأما الناسخ والمنسوخ من حديثه فهو كما نسخ الله تعالى الحكم من كتابه بحكم غيره من كتابه عامة في أمره فكذلك سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم تنسخ سنته وذكرت له بعض ما كتبت في كتابي هذا من إيضاح ما وصفت وأما المختلفة التي لا دلالة معها على أيها ناسخ ولا أيها منسوخ فكل أمر متفق صحيح لا اختلاف فيه ورسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عربي اللسان والدار وقد يقول القول عاماً يريده العام وعاماً يريده الخاص كما وصفت لك في كتاب الله تعالى وسن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قبل هذا ويسئل عن الشيء فيجيب على قدر المسئلة ويؤدى الخبر عنه الخبر مقتضى والخبر مختصراً فيأتي ببعض معناه ودون بعض ويحدث عنه الرجل الحديث قد أدرك جوابه ولم يدرك المسئلة قبله على حقيقة الجواب بعرفته السبب الذي يخرج عليه الجواب ويسن في الشيء سنة وفيما يخالفه أخرى فلا يخلص بعض السامعين بين اختلاف الحالتين اللتين سن فيهما ويسن سنة في نص معنى فيحفظها حافظ ويسن في معنى يخالفه في معنى ويجمعه في معنى سنة غيرهما لاختلاف الحالتين فيحفظ غيره تلك السنة فاذا أتى كل ما حفظ رآه بعض السامعين اختلافاً وليس منه شيء مختلف ويسن بلفظ يخرج به عام جملة بتحريم شيء أو تحليله ويسن في غير مختلف الجملة فيستدل على أنه لم يرد بما حرم ما أحل ولا بما أحل ما حرم ولكل هذا نظير فيما كتبناه من أجل أحكام كتاب الله تعالى ويسن السنة ثم ينسخها بسنة ولم يدع أن يبين صلى الله تعالى عليه وسلم كل ما نسخ من سنته بسنته ولكن ربما ذهب على الذي سمع من رسول الله



صلى الله تعالى عليه وسلم بعض علم الناسخ أو علم المنسوخ فيحفظ أحدهما دون الذي سمع من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الآخر وليس يذهب ذلك على عامتهم حتى لا يكون فيهم موجودا إذا طلب وكل ما كان كما وصفت أمضى على ما سنده عليه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وفرق بين ما فرق بينه منه وكانت طاعته صلى الله تعالى عليه وسلم في تشعيبه على ما سنده واجبة ولم يقل ما فرق بين كذا وكذا لأن قول ما فرق بين كذا وكذا فيما فرق بينه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يعد وأن يكون جهلا ممن قاله أو أرتبا بأثر من الجهل وليس فيه الاطاعة الله باتباعه ومالم يوجد فيه الا الاختلاف فلا يعد وأن يكون لم يحفظ مقتضى كما وصفت قبل هذا فيعد مختلفا أو يغيب عننا من سبب تبينه ما علمناه في غيره أو وهما من محدث ولم نجد عنه صلى الله تعالى عليه وسلم شيئا مختلفا فكشفناه الأوجهنا له وجهها يحتمل به أن لا يكون مختلفا وأن يكون داخلا في الوجوه التي وصفت لك أو نجد الدلالة على الثابت منه دون غيره بثبوت الحديث فلا يكون الحديثان اللذان نسبنا الى الاختلاف متكافئين فنصير الى الأثبت من الحديثين أو يكون على الاثبت منهما دلالة من كتاب الله تعالى أو سنة رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم أو الشواهد التي وصفنا قبل هذا فنصير الى الذي هو أقوى وأولى أن يثبت بالدلائل ولم نجد عنه حديثين مختلفين الأولهما مخرج أو على أحدهما دلالة بأحد ما وصفنا اما بموافقة كتاب الله تعالى أو غيره من سنة أو بعض الدلائل وما نهى عنه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فهو على التحريم حتى تأتي دلالة على أنه أراد به غير التحريم (قال الشافعي) رضي الله عنه وأما القياس على سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فأصله وجهان ثم يتفرع في أحدهما وجوه (قال) وماهما قلت أن الله تعالى تعبد خلقه في كتابه وعلى لسان نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم بما سبق في قضائه أن يتعبد هم به وكما شاء لا معقب لحكمه فأتعبد هم به مما دلهم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على المعنى الذي تعبد هم به أو وجدوه في الخبر عنه لم يترك شيئا في مثل هذا المعنى الذي به تعبد خلقه ووجب على أهل العلم أن يسلكوه سبيل السنة إذا كان في معناها وهذا الذي يتفرع تفرعا كثيرا والوجه الثاني أن يكون أحل لهم شيئا حلة وحرم منه شيئا بعينه فيجانون الحلال بالحلة ويحرمون الشيء بعينه ولا يقيسون عليه على الأقل الحرام لأن الأكثر منه حلال والقياس على الأكثر أولى أن يقاس عليه من الأقل وكذلك أن حرم حلة واحدة وأحل بعضها وكذلك أن فرض شيئا وخص رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم التخفيف في بعضه وأما القياس فأنما أخذناه استدلالا بالكتاب والسنة والآثار (قال الشافعي) رجه الله تعالى وأما أن نخالف حديثا الرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم نابتاعه فأرجو أن لا يؤخذ ذلك علينا إن شاء الله تعالى وليس ذلك لأحد ولكن قد يجهل الرجل السنة فيكون له قول يخالفها لأنه تعمد خلافها وقد يغفل المرء ويخطئ في التأويل (قال الشافعي) رضي الله عنه فقال لي قائل فقل لي كل صنف مما وصفت مثالا تجمع لي فيه الأتيان على ما سألت عنه بأمر لا تكره على فأنساه وأبدأ بالناسخ والمنسوخ من سنن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأذكر منها شيئا مما كان معه القرآن وإن كررت بعض ما ذكرت فقلت له كان أول ما فرض الله تعالى على رسوله في القبلة أن يستقبل بيت المقدس للصلاة وكان بيت المقدس القبلة التي لا يحل لأحد أن يصلي الا إليها في الوقت الذي استقبلها فيه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فلما نسخ الله قبلة بيت المقدس ووجهه رسول الله والناس الى الكعبة كانت الكعبة القبلة التي لا يحل لمسلم أن يستقبل بالمكتوبة في غير حال من الخوف غيرها ولا يحل أن يستقبل بيت المقدس أبدا وكل كان حقا في وقته بيت المقدس من حين استقبله النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الى أن حوّل عنه الحق في القبلة ثم اليك الحرام الحق في القبلة الى يوم القيامة وهكذا كل منسوخ في كتاب الله عز وجل وسنة نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم (قال الشافعي) رضي الله عنه وهذا مع إبانته لك الناسخ والمنسوخ من الكتاب والسنة دليل لك على أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم



وسلم اذا سن سنة حوله الله عنها الى غيرها سن أخرى يصير اليها الناس بعد التي حول عنها لئلا يذهب على عامتهم الناسخ فيثبتون على المنسوخ ولئلا يشتبه على أحد بأن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بسن فيكون في الكتاب شيء يرى بعض من جهل اللسان أو العلم عوق السنته مع الكتاب واباتهما معانيه أن الكتاب ينسخ السنة فقال أفيمكن أن تخالف السنة في هذا الكتاب (قلت) لا وذلك لانه عز وجل أقام الحجته على خلقه من وجهين أصلهما في الكتاب كتابه ثم سنة نبيه بفرضه في كتابه اتباعها فلا يجوز أن يسن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم سنة لازمة فتسسخ فلا يسن ما نسخها وانما يعرف الناسخ بالآخرة من الأمرين وأكثر الناسخ في كتاب الله عز وجل انما عرف بدلالة سنن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فاذا كانت السنة تدل على ناسخ القرآن وتفرق بينه وبين منسوخه لم يكن أن تنسخ السنة بقرآن إلا أحدث رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مع القرآن سنة تنسخ سنته الاولى لتذهب الشبهة عن أقام الله تعالى عليه الحجته من خلقه (قال) أفأريت لو قال قائل حيث وجدت في القرآن ظاهرا عاما ووجدت سنة تحتل أن تبين عن القرآن وتحتل أن تكون خلاف ظاهره علمت أن السنة منسوخة بالقرآن (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له لا يقول هذا عالم قال ولم قلت اذا كان الله عز وجل فرض على نبيه اتباع ما أنزل اليه وشهد له بالهدى وفرض على الناس طاعته وكان اللسان كما وصفت قبل هذا محتملا للعاني وأن يكون كتاب الله ينزل عاما يراد به الخاص وخاصا يراد به العام وفرض اجلة بينه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقامت السنة مع كتاب الله تعالى هذا المقام لم تكن السنة لتخالف كتاب الله ولا تكون السنة الا تبع الكتاب الله تعالى بمثل تنزيله أو مينة معنى ما أراد الله تعالى وهي بكل حال متبعة كتاب الله تعالى (قال) أفوجدني الحجته بما قلت في القرآن فذكرت له بعض ما وصفت في كتاب السنة مع القرآن من أن الله تعالى فرض الصلاة والزكاة والحج فبين رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كيف الصلاة وعددها ومواقيتها وستمها وفي كم الزكاة من المال وما تسقط عنه من المال وثبت عليه ووقتها وكيف عمل الحج وما يجنب فيه ويباح (قال) وذكرته قول الله عز وجل والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما الآية والزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وأن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لما سن القطع على من بلغت سرقة ربع دينار فصاعدا والجلد على الحرين البكرين دون الثيبين الحرين والمبطلين دلت سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على أن الله عز وجل أراد بها الخاص من الزناة والسراق وان كان مخرج الكلام عاما في الظاهر على السراق والزناة (قال) وهذا عندي كما وصفت أفجد حجته على من روى أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال ما جاءكم عن فاعرضوه على كتاب الله تعالى فما وافقه فاناقله وما خالفه فلم أقله فقلت له ما روى هذا أحد ثبت حديثه في شيء صغير ولا كبير فيقال لنا كيف أثبت حديث من روى هذا في شيء وهذه أيضا رواية منقطعة عن رجل مجهول ونحن لا نقبل مثل هذه الرواية في شيء فقال فهل عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم رواية بما قلتم فقلت له نعم أخيرنا سفيان بن عيينة قال أخبرني سالم أبو النضر أنه سمع عبيد الله بن أبي رافع يحدث عن أبيه أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا ألفين أحدكم متكئا على أريكته يأتيه الأمر من أمرى مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول لا أدري ما وجدناه في كتاب الله تعالى اتبعناه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقد سبق رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على الناس أن يردوا أمره بفرض الله تعالى عليهم اتباع أمره (قال الشافعي) رضي الله عنه فقال فأن لي جلأجمع لك أهل العلم أو أكثرهم عليها من سنة مع كتاب الله عز وجل يحتمل أن تكون السنة مع الكتاب دليلا على أن الكتاب خاص وان كان ظاهرا عاما فقلت له نعم بعض ما سمعتني حكيت في كتابي هذا قال فأعذبه شيئا فقلت قال الله عز وجل حرمت عليكم أمهاتكم الآية وقال والمحصنات من النساء الا ما ملكت أيمانكم كتاب الله عليكم وأحل لكم ما وراء



ذلكم أن تبتغوا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فذ كراهته من حرم ثم قال وأحل لكم ما وراء ذلكم فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يجمع بين المرأة وخالتها ولا بين المرأة وعمتها فلم أعلم مخالفا في اتباعه فكانت فيه دلالتان دلالة على أن سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا تكون مخالفة لكتاب الله تعالى بحال ولكنهامينة عامه وخاصة ودلالة على أنهم قبلوا فيه خبر الواحد ولا أعلم أحدا رواه من وجه يصح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم إلا بأهريرة (قال) فقال أفيحتمل أن يكون هذا الحديث عندك خلافاً لشيء من ظاهر الكتاب قلت لا ولا غيره (قال) فامعنى قول الله عز وجل حرمت عليكم أمهاتكم فقد ذكر التحريم ثم قال وأحل لكم ما وراء ذلكم (قلت) ذكر تحريم من هو حرام بكل حال مثل الأم والبنت والاخت والعمة والخالة وبنات الاخ وبنات الاخت وذكر من حرم بكل حال من النسب والرضاع وذكر من حرم الجمع بينه وكان أصل كل واحد منهم ما مباح على الانفراد وقال وأحل لكم ما وراء ذلكم يعنى في الحالة التي أحلها به ألا ترى أن قوله عز وجل وأحل لكم ما وراء ذلكم بمعنى ما أحل به لأن واحدة من النساء حلال بغير نكاح صحيح ولأنه يجوز نكاح خمسة على الأربع ولا جمع بين أختين ولا غير ذلك مما نهى عنه (قال الشافعي) رضى الله عنه وذكرته فرض الله تعالى في الوضوء ومسح النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على الخفين وما صار إليه أكثر أهل العلم من قبول المسح (قال) أيجاز المسح شيئا من القرآن (قلت) لا يخالفه سنة بحال (قال) فواجهه (قلت) له لما قال الله تبارك وتعالى إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم الآية دلت السنة على أن كل من كان على طهارة ما لم يحدث فقام إلى الصلاة لم يكن عليه هذا الفرض وكذلك دلت على أن فرض غسل القدمين إنما هو على المتوضئ لا خفي عليه لبسهما كامل الطهارة وذكرته تحريم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كل ذي ناب من السباع وقد قال الله عز وجل قل لأجد فيما أوحى إلى محرما على طاعم يطعمه الآية فسمى ما حرم (قال) فامعنى هذا (قلت) معناه قل لأجد فيما أوحى إلى محرما مما كنتم تأكلون الآن تكون ميتة وما ذكر بعدها فأما ما ذكرتم أنكم لم تعدوه من الطيبات فلم يحرم عليكم مما كنتم تسخلون إلا ما سمي الله عز وجل ودلت السنة على أنه إنما حرم عليكم منه ما كنتم تحرمون لقول الله عز وجل ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وذكرته قول الله عز وجل وأحل الله البيع وحرم الربا وقوله لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الآية ثم حرم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بيعها منها الدنانير بالدرهم إلى أجل وغيرها فحرمها المسلمون بتحريم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وليس هذا ولا غيره خلافاً لكتاب الله تعالى (قال) فخذلى معنى هذا بأجمع منه وأخصر فقلت له لما كان في كتاب الله تعالى دلالة على أن الله عز وجل قد وضع رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم موضع الإبانة عنه وفرض على خلقه اتباع أمره فقال تعالى وأحل الله البيع وحرم الربا فأنما يعنى أحل الله البيع إذا كان على غير ما نهى الله تعالى عنه في كتابه أو على لسان نبيه وكذلك قوله وأحل لكم ما وراء ذلكم بما أحله به من النكاح وملك البين في كتابه لأنه أباحه بكل وجه وهذا كلام عربي (قال الشافعي) رضى الله عنه وقلت له لو جاز أن تترك سنة مما ذهب إليه من جهل مكان السنن من الكتاب لجاز ترك ما وصفنا من المسح على الخفين وأباحة كل ما لزمه اسم البيع وإخلال أن يجمع بين المرأة وعمتها وخالتها وأباحة كل ذي ناب من السباع وغير ذلك ولجاز أن يقال سن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن لا يقطع من لم تبلغ سرقته ربع دينار فصاعدا قبل التنزيل ثم نزل عليه والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما فمن لزمه اسم سرقه قطع ولجاز أن يقال إنما سن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الرجم على الثيب حتى نزلت عليه الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة الآية فجلد البكر والثيب ولا ترجمه وأن يقال في السروع التي حرم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إنما حرمها قبل التنزيل فلما نزلت وأحل الله البيع وحرم



الربا كانت حلالة ۞ والربا أن يكون للرجل على الرجل الدين فيجمل فيقول أتقضى أم تربي فيؤخر عنه  
 ويزيده في ماله وأشبه هذا كثيرة (قال الشافعي) رضى الله عنه فن قال هذا القول كان معطلا لعامة سنن  
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وهذا القول جهل من قاله (قال) أجل وسنة رسول الله صلى الله  
 تعالى عليه وسلم كما وصفت فن خالف ما قلت فيها فقد جمع الجهل بالسنة والخطأ في الكلام فيما يجهل  
 (قال) فاذ كرسة نسخت بسنة سوى هذا (فقلت له) السنن الناسخة والمنسوخة مفرقة في مواضعها  
 وان وردت طالت (قال) فيكفيني منها بعضها فاذا كرهه مختصرا بينا فقلت له أخبرنا مالك بن أنس عن  
 عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن خرم عن عبد الله بن واقد عن عبد الله بن عمر قال نهى رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وسلم عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث قال عبد الله بن أبي بكر فذكرت ذلك لعمر بن بنت  
 عبد الرحمن فقالت صدق سمعت عائشة تقول دفن ناس من أهل البادية حضرة الاضحى في زمان النبي  
 صلى الله تعالى عليه وسلم فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اذخروا لثلاث وتصدقوا بما بقي قالت  
 فلما كان بعد ذلك قيل يا رسول الله لقد كان الناس يتفقون بضحاياهم يحملون منها الولد ويتخذون منها  
 الاسقية فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وما ذاك أو كما قال قالوا يا رسول الله نهيت عن امسالك  
 لحوم الضحايا بعد ثلاث فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم انما نهيتكم من أجل الدافة التي دفت  
 حضرة الاضحى فكلوا وتصدقوا واذخروا أخبرنا ابن عينة عن الزهري عن أبي عبيد مولى ابن أزر  
 قال شهدت العيدين مع علي بن أبي طالب رضى الله تعالى عنه فسمعت يقول لا يأكلن أحدكم من نسكه بعد  
 ثلاث وأخبرنا الثقة عن معمر عن الزهري عن أبي عبيد عن علي أنه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه  
 وسلم لا يأكلن أحدكم من نسكه بعد ثلاث أخبرنا ابن عينة عن ابراهيم بن ميسرة قال سمعت أنس بن مالك  
 يقول انما نذبح ما شاء الله من ضحايانا ثم نترود بقيتها الى البصرة (قال الشافعي) رجه الله تعالى فهذه  
 الاحاديث تجمع معاني منها أن حديث علي رضى الله تعالى عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في  
 النهي عن امسالك لحوم الضحايا بعد ثلاث وحديث عبد الله بن واقد متفقان عن النبي صلى الله تعالى  
 عليه وسلم وفيهما دلالة على أن عليا رضى الله تعالى عنه سمع النهي من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأن  
 النهي بلغ عبد الله بن واقد ودلالة على أن الرخصة من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم تبلغ عليا ولا  
 عبد الله بن واقد ولو بلغت الرخصة ما حدثا بالنهي والنهي منسوخ وترك الرخصة والرخصة ناسخة  
 والنهي منسوخ لا يستغنى سامعه عن علم ما نسخه وقول أنس بن مالك كنا نهبط بلحوم الضحايا بالبصرة  
 يحتمل أن يكون أنس سمع الرخصة ولم يسمع النهي قبلها فترود بالرخصة ولم يسمع نهيا أو سمع الرخصة  
 والنهي فكان النهي منسوخا فلم يذكره فقال كل واحد من المختلفين بما علم وهكذا يجب على كل من سمع  
 شيئا من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أو ثبت له عنه أن يقول منه بما سمع حتى يعلم غيره (قال الشافعي)  
 رجه الله تعالى فلما حدثت عائشة رضى الله تعالى عنها عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بالنهي عن امسالك  
 لحوم الضحايا بعد ثلاث ثم بالرخصة فيها بعد النهي وأن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أخبرناه انما  
 نهى عن امسالك لحوم الضحايا بعد ثلاث للدافة كان الحديث التام المحفوظ أوله وآخره وسبب التحريم  
 والاحلال فيه حديث عائشة رضى الله تعالى عنها عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وكان علي من علمه أن  
 يصير اليه (قال الشافعي) رضى الله عنه وحديث عائشة رضى الله تعالى عنها من أبيين ما يوجد في النسخ  
 والمنسوخ من السنن وهذا يدل على ان بعض الحديث يختصر فيحفظ بعضه دون بعض فيحفظ منه شيء  
 كان أولا ولا يحفظ آخره ولا يحفظ أولا فيؤدى كل ما حفظ فالرخصة بعدها في الامسالك  
 والاكل والصدقة من لحوم الضحايا انما هي لواحد من معنيين لاختلاف الحالين فاذا دفت الدافة ثبت  
 النهي عن امسالك لحوم الضحايا بعد ثلاث واذا لم تدف دافة فالرخصة ثابتة بالاكل والتزود والادخار

قوله وان وردت كذا  
 في بعض النسخ وفي  
 بعضها رددت كتبه معصية



والصدقة (قال) ويحتمل أن يكون انتهى عن امساك لحوم الضحايا بعد ثلاث منسوخا بكل حال فيمسك الانسان من ضميرته ما شاء ويتصدق بما شاء

(وجه آخر من الناسخ والمنسوخ)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا محمد بن اسمعيل بن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن المقبري عن عبيد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبي سعيد الخدري قال حبسنا يوم الخندق عن الصلاة حتى كان بعد المغرب بهوى من الليل حتى كفينا فذلك قول الله عز وجل وكفى الله المؤمنين القتال الآية قال فدعا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بلالا فأمره فأقام الظهر فصلاها وأحسن صلاتها كما كان يصلها في وقتها ثم أقام العصر فصلاها كذلك ثم أقام المغرب فصلاها كذلك ثم أقام العشاء فصلاها كذلك أيضا (قال) وذلك قبل أن ينزل الله تعالى في صلاة الخوف فرجالا أو ركبانا (قال الشافعي) رضي الله عنه فلما حكى أبو سعيد أن صلاة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كانت عام الخندق قبل أن ينزل في صلاة الخوف فرجالا أو ركبانا استدللنا على أنه لم يصل صلاة خوف إلا بعدها ان حضرها أبو سعيد وحكي تأخير الصلوات حتى خرج وقت عامتها وحكي أن ذلك قبل نزول صلاة الخوف (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فلا تؤخر صلاة الخوف أبدا بحال عن الوقت ان كانت في حضرا أو عن وقت الجمع في السفر لخوف ولا غيره ولكن تصلي كما صلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم والذي أخذنا به في صلاة الخوف أن ما لكنا أخبرنا عن يزيد بن رومان عن صالح بن خوات عن علي بن محمد عن القاسم بن محمد عن صالح بن خوات عن أبيه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مثله أو مثل معناه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وروى أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم صلى صلاة الخوف على غير ما حكى مالك وإنما أخذنا به هذا لأنه كان أشبه بالقرآن وأقوى في مكايده العدو وقد كتبنا هذا بالاختلاف فيه وتبيين الحجة في كتاب الصلاة وتركنا ذكر من خالفنا فيه وفي غيره من الأحاديث لأن ما خولفنا فيه منها مفرق في كتبه

(وجه آخر من الناسخ والمنسوخ)

قال الله تعالى واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم الى قوله فأعرضوا عنهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكان حد الزاني بهذه الآية الحبس والأنى حتى أنزل الله تعالى على رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم حد الزنا فقال الزانية والزاني فأجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وقال في الاماء فإذا أحسن فان أتيت بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب فتسخ الحبس عن الزناة وأثبت عليهم الحدود ودل قول الله عز وجل في الاماء فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب على فرق الله بين حد المالك والاحرار في الزنا وعلى أن النصف لا يكون الا من جلد لان الجلد بعدد ولا يكون من رجم لان الرجم اتيان على النفس بلا عدد لانه قد يؤتى على نفس المرجوم برجة واحدة وبألف وبأكثر ولا نصف لما لا يعلم بعدد ولا نصف للنفس فيؤتى بالرجم على نصف النفس ويحتمل قول الله عز وجل في سورة النور الزانية والزاني فأجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة أن يكون على جميع الزناة الاحرار وعلى بعضهم دون بعض فاستدلنا بسنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم « يا أي هو وأي » على من أريد بالمائة جلدة أخبرنا



عبد الوهاب الثقفي عن يونس بن عبيد عن الحسن عن عبادة بن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال خذوا عني خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام والثيب بالثيب جلد مائة والرجم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فدل قول رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قد جعل الله لهن سبيلا على أن هذا أول ما حث به الزنا لأن الله تعالى يقول حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سبيلا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ثم رجم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ما عزا ولم يجلدوه وامرأة الاسلمى ولم يجلدوها فدلست سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على أن الجلد منسوخ عن الزانين الثيبين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولم يكن بين الاحرار فرق في الزنا الا بالاحصان بالنكاح وخلاف الاحصان به واذا كان قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام ففي هذا دلالة على أنه أول ما نسخ الجبس عن الزانين وحذا بعد الجبس وان كل حد حذ الزانين فلا يكون الا بعد هذا اذ كان هذا هو أول حد الزانين أخبرنا مالك عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني أنهما أخبراه أن رجلا اختصما الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقال أحدهما يا رسول الله اقض بيننا بكتاب الله تعالى وقال الآخر وهو أفقههما أجل يا رسول الله اقض بيننا بكتاب الله تعالى وأذن لي في أن أتكلم فقال تكلم فقال ان ابني كان عسيفا على هذا فرزني بامرأته فأخبرت أن علي ابني الرجم فاقتديت منه بمائة شاة وبجارية لي ثم اني سألت أهل العلم فأخبروني أن علي ابني جلد مائة وتغريب عام وانما الرجم على امرأته فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم والذي نفسي بيده لا قضين بينكما بكتاب الله تعالى أما غنمك وجاريتك فردد اليك وجلد ابنه مائة وغربه عاما وامرأته انيسا الاسلمى أن يأتي امرأة الآخر فان اعترفت رجمها فاعترفت فوجها أخبرنا مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم رجمهم وودين زينا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فثبت جلد مائة والنقي على البكرين الزانين والرجم على الثيبين الزانين وان كانا ممن أريد بالجلد فقد نسخ عنهم ما جلد مع الرجم وان لم يكونا أريدا بالجلد وأريده البكران فهما يخالفان الثيبين ورجم الثيبين بعد آية الجلد بما روى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن الله تعالى وهذا أشبه بمعانيه وأولاه به عندنا والله تعالى أعلم

(ووجه آخر من النسخ والمنسوخ) أخبرنا مالك عن الزهري عن أنس أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ركب فرسا فصرع عنه فجش شقه الايمن فصلى صلاة من الصلوات وهو قاعد واصلينا وراءه فعودا فلما انصرف قال انما جعل الامام ليؤتم به فاذا صلى قائما فصلوا خلفه قياما واذا ركع فاركعوا واذا رفع فارفعوا واذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا لك الحمد واذا صلى جالسا فصلوا جالوسا أجمعون أخبرنا مالك عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله تعالى عنها أنها قالت صلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في بيته وهو شاك فصلى جالسا وصلى خلفه قوم قياما فأشار اليهم أن اجلسوا فلما انصرف قال انما جعل الامام ليؤتم به فاذا ركع فاركعوا واذا رفع فارفعوا واذا صلى جالسا فصلوا جالوسا وهذا مثل حديث أنس وان كان حديث أنس مفسرا أوضح من تفسير هذا أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم خرج في مرضه فأتى أبابكر وهو قائم يصلي بالناس فاستأخر أبو بكر رضي الله تعالى عنه فأشار اليه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن كما أنت فجلس رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الى جنب أبي بكر فكان أبو بكر يصلي بصلاة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وكان الناس يصلون بصلاة أبي بكر وبه نأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وذكر ابراهيم الخفي عن الاسود عن عائشة رضي الله تعالى عنها عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأبي بكر مثل معنى حديث عروة أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم صلى قاعدا وأبو بكر قائما يصلي بصلاة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهم وراءه قيام (قال الشافعي)



(١) سقط هذا الحديث  
من بعض النسخ كتبه  
مصححه

(١) أخبرنا يحيى بن حسان عن جاد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله تعالى عنها مثل حديث مالك وبين فيه أن قال صلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قاعدا أو أبو بكر خلفه قائما والناس خلف أبي بكر قيام (قال الشافعي) رجه الله تعالى فلما كانت هذه صلاة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في مرضه الذي مات فيه قاعدا والناس خلفه قياما استدلتنا على أن أمره الناس بالجلوس في سقطته عن الفرس قبل مرضه الذي مات فيه فكانت صلاته في مرضه الذي مات فيه قاعدا والناس خلفه قياما ناسخة لأن مجلس الناس بجلوس الإمام وكان في ذلك دليل لما جاءت به السنة وأجمع عليه الناس من أن الصلاة قائما إذا أطاها المصلي وقاعدا إذا لم يطق وأن ليس للطبق القيام منفردا أن يصلي قاعدا فكانت سنة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن يصلي في مرضه قاعدا ومن خلفه قيام مع أنها ناسخة لسنته الأولى قبلها موافقة سنته في الصحيح والمريض واجماع الناس أن يصلي كل واحد منهم ما فرضه كما يصلي المريض خلف الإمام الصحيح قاعدا أو الإمام قائما وهكذا نقول يصلي الامم جالسا ومن خلفه من الاصحاء قياما فيصلي كل واحد فرضه ولو وكل الامام غيره كان حسنا وقد وهم بعض الناس فقال لا يؤمن أحد بعد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم جالسا واحتج بحديث رواه منقطع عن رجل مرغوب عن الرواية عنه لا تثبت بمثله حجة على أحد فيه لا يؤمن أحد بعد النبي جالسا ولهذا أشباه في السنة من النسخ والمنسوخ وفي هذا دلالة على ما كان في مثل معناها ان شاء الله تعالى وكذلك أشباه في كتاب الله عز وجل قد وصفنا بعضها في كتابنا هذا وما بقي مفرق في كتاب أحكام القرآن والسنة في موضعه قال فاذا كررنا الأحاديث المختلفة التي لا دلالة فيها على ناسخ ولا منسوخ والوجه فيما ذهب اليه من هادون ما تركت فقلت له قد ذكرت قبل هذا أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم صلى صلاة الخوف يوم ذات الرقاع فصفت طائفة وطائفة في غير صلاة باراء العدو فصلى بالذين معه ركعة وأتموا لأنفسهم ثم انصرفوا فوقفوا باراء العدو وجاءت الطائفة الأخرى فصلى بهم الركعة التي بقيت عليه ثم ثبت جالسا وأتموا لأنفسهم ثم سلم بهم وروى ابن عمر عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه صلى صلاة الخوف خلاف هذه الصلاة في بعض أمرها فقال صلى ركعة بطائفة وطائفة بينه وبين العدو ثم انصرفت الطائفة التي ورائه وكانت بينه وبين العدو وجاءت الطائفة التي لم تصل معه فصلى بهم الركعة التي بقيت عليه من صلاته وسلم ثم انصرفوا فقصوا معا وروى أبو عياش الزرقى أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم صلى يوم عسفان وخالد بن الوليد بينه وبين القبلة فصاف الناس معه ثم ركع وركعوا معا ثم سجد فسجدت معه طائفة وحرسته طائفة فلما قام من السجود سجد الذين حرسوه ثم قاموا في صلاتهم وقال جابر قريبا من هذا المعنى وقد روى ما لا يثبت مثله خلافها كلها قال لي قائل وكيف صرت إلى الأخذ بصلاة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يوم ذات الرقاع دون غيرها قلت أما حديث أبي عياش الزرقى وجابر في صلاة الخوف فكذلك أقول إذا كان مثل السبب الذي له صلى تلك الصلاة قال وما هو قلت كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في ألف وأربعمائة وكان خالد في مائتين وكان منه بعيد في صحراء واسعة لا يطعم فيه لقمة من معه وكثرة من مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وكان الأغلب منه أنه مأمون على أن يحمل عليه ولو حمل من بين يديه رآه وقد حرس منه في السجود إذ كان لا يغيب عن طرفه فإذا كانت هذه الحال بقاء العدو وبعده وأن لا حائل دونه يستتره كما وصفت أمرت بصلاة الخوف هكذا (قال) فقال قد عرفت أن الرواية في صلاة يوم ذات الرقاع لا تخالف هذا الاختلاف الحالي فكيف خالفت حديث ابن عمر (قلت) رواء عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم خوات بن جبير وقال شهل بن أبي خثمة بقریب من معناه وحفظ عن علي رضي الله تعالى عنه أنه صلى صلاة الخوف ليلة الهيرير كما روى صالح وكان خوات متقدما للصحية والسبق قال فهل من حجة أكثر من تقدم حجته قلت نعم ما وصفت فيه من الشبهة بمعنى كتاب الله تعالى قال



فأين وافق كتاب الله عز وجل قلت قال الله تعالى وإذا كنت فيهم إلى وحذوا وحذركم وقال فإذا  
 أطمأننتم الآية يعني والله تعالى أعلم فأقيموا الصلاة كما كنتم تصلون في غير الخوف فلما فرق الله عز  
 وجل بين الصلاة في الخوف وفي الأمن حياطة لاهل دينه أن ينال منهم عدوهم غرة فتعقبنا حديث خوات  
 والحديث الذي يخالفه فوجدنا حديث خوات أولى بالحزم في الحذر منه وأخرى أن تكافأ الطائفتان  
 فيه وذلك أن الطائفة التي تصلي مع الامام أولا محروسة بطائفة في غير صلاة والحارس اذا كان في غير  
 صلاة كان متفرغا من فرض الصلاة قائما وقاعدا ومنعرا فاعيننا رشبالا وحاملا ان جل عليه ومتكلما ان  
 خاف عجلة من عدوه ومقاتلا ان أمكنته فرصة غير محمول بينه وبين هذا في الصلاة ويخفف الامام عن  
 معه الصلاة اذا خاف جملة العدو بكلام الحارس (قال) وكان الحق للطائفتين معاسواء فكانت الطائفتان  
 في حديث خوات سواء تحرس كل طائفة من الطائفتين الاخرى والحارسة خارجة من الصلاة فتكون  
 الطائفة الاولى قد أعطت الطائفة التي حرسها مثل الذي أخذت منها فحرسها خلية من الصلاة فكان  
 هذا عدلا بين الطائفتين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكان الحديث الذي يخالف حديث خوات بن  
 جبير على خلاف الحذر تحرس الطائفة الاولى في ركعة ثم تنصرف المحروسة قبل أن تكمل الصلاة فتحرس  
 ثم تصلي الطائفة الثانية محروسة بطائفة في صلاة ثم يقضيان جميعا لحارس اهمالانه لم يخرج من الصلاة  
 الا الامام وهو وحده لا يقضي شيئا فكان هذا خلاف الحذر والقوة في المكيمة وقد أخبرنا الله عز وجل  
 أنه فرق بين صلاة الخوف وغيرها نظرا لاهل دينه لثلاثين من عدوهم غرة ولم تأخذ الطائفة الاولى من  
 الاخرى مثل ما أخذت منها ووجدت الله تعالى ذكر صلاة الامام والطائفتين معا ولم يذكر على الامام ولا  
 على واحد من الطائفتين قضاء فدل ذلك على أن حال الامام ومن خلفه في أنهم يخرجون من الصلاة لا قضاء  
 عليهم سواء وهكذا حديث خوات وخلاف الحديث الذي يخالفه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى  
 فقال فهل للحديث الذي تركت وجهه غير ما وصفت قلت نعم يحتمل أن يكون لما جاز أن يصلي صلاة  
 الخوف على خلاف الصلاة في غير الخوف جاز لهم أن يصلوها كيفما تيسر لهم وبقدر حالاتهم وحالات  
 العدو واذا أكلوا العدد فاختلفت صلاتهم وكلها مجزئة عنهم

### (وجه آخر من الاختلاف)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقال لي قائل قد اختلف في التشهد فروى ابن مسعود عن النبي صلى الله  
 تعالى عليه وسلم أنه كان يعلمهم التشهد كما يعلمهم السورة من القرآن فقال في مبتدئه ثلاث كلمات التحيات  
 لله فبأي التشهد أخذت (قلت) أخبرنا مالك بن أنس عن ابن شهاب عن عروة عن عبد الرحمن بن  
 عبد القاري أنه سمع عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه يقول على المنبر وهو يعلم الناس التشهد يقول  
 قولوا التحيات لله الزاكيات لله الطيبات الصلوات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته  
 السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله الا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله (قال  
 الشافعي) رحمه الله تعالى فكان هذا الذي علمنا من سبقنا بالعلم من فقهاءنا صغارا ثم سمعناه باسناد  
 وسمعنا ما خالفه فلم نسمع اسنادا في التشهد يخالفه ولا يوافقه أثبت عندنا منه وان كان غيره ثابتا فكان  
 الذي نذهب اليه أن عمر لا يعلم الناس على المنبر بين ظهراني أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
 الا ما علمهم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فلما انتهى اليه من حديث أصحابنا حديث ثبتته عن النبي  
 صلى الله تعالى عليه وسلم صرنا اليه وكان أولينا قال وما هو قلت أخبرنا الثقة يحيى بن حسان عن  
 الليث بن سعد عن أبي الزبير المكي عن سعيد بن جبير وطاوس عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال كان  
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن فكان يقول التحيات



المباركات الصلوات الطيبات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله  
 الصالحين أشهد أن لا إله الا الله وأشهد أن محمداً رسول الله (قال الشافعي) وجه الله تعالى فقال فانا  
 نرى الرواية اختلفت فيه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فروى ابن مسعود خلاف هذا وأبو موسى  
 خلاف هذا وجابر خلاف هذا وكلها قد يخالف بعضها بعضاً في شيء من لفظه ثم علم عمر خلاف هذا كله  
 في بعض لفظه وكذلك تشهد عائشة رضي الله تعالى عنها وكذلك تشهد ابن عمر رضي الله تعالى عنهما  
 ليس منها شيء الا وفي لفظه شيء غير ما في لفظ صاحبه وقد يزيد به ضمهم الشيء على بعض (قال الشافعي) وجه  
 الله تعالى فقلت له الامر في هذا بين قال فأبنيه لي قلت كل كلام أريد به تعظيم الله تعالى فعلهم ومه رسول  
 الله صلى الله تعالى عليه وسلم فعله جعل يعله الرجل فينسى والاخر فيحفظه وما أخذ حفظاً أكثر  
 ما يحترم فيه منه احالة المعنى فلم يكن فيه زيادة ولا نقص ولا اختلاف في شيء من كلامه يحيل المعنى فلا يوسع  
 احالته فلعل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أجاز لكل امرئ منهم كل ما حفظ اذ كان لا معنى فيه يحيل  
 شيئاً عن حكمه ولعل من اختلفت روايته واختلفت شهادته انما توسعوا فيه فقالوا على ما حفظوا وعلى  
 ما حضروهم وأجيز لهم (قال الشافعي) وجه الله تعالى فقال أفتجد شيئاً يدل على اجازة ما وصفت فقلت له  
 نعم قال وما هو قلت أخبرنا مالك بن أنس عن ابن شهاب عن عروة عن عبد الرحمن بن عبد القاري قال  
 سمعت عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه يقول سمعت هشام بن حكيم بن خزام يقرأ سورة الفرقان على غير  
 ما أقرؤها وكان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أقرأ فيها فكذلك أن أعجل عليه ثم أمهله حتى انصرف ثم  
 لبثته بردائه فثبت به النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقلت يا رسول الله اني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان  
 على غير ما أقرأتنيها فقال له رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أقرأ فقرأ القراءة التي سمعته يقرأ فقال  
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم هكذا أنزلت ثم قال لي أقرأ فقرأت فقال هكذا أنزلت ان هذا القرآن  
 أنزل على سبعة أحرف فاقروا ما تيسر منه (قال الشافعي) وجه الله تعالى فاذا كان الله تبارك وتعالى  
 لرأفته ورحمته بخلقهم أنزل كتابه على سبعة أحرف معرفة منه بان الحفظ قد يزل لتحل لهم قراءته وان اختلف  
 لفظهم فيه ما لم يكن في اختلافهم احالة معني كان ما سوى كتاب الله تعالى أولى أن يجوز فيه اختلاف اللفظ  
 ما لم يحل معناه وكل ما لم يكن فيه حكم فاختلاف اللفظ فيه لا يحيل معناه وقد قال بعض التابعين لقيت  
 أناساً من أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فاجتمعوا في المعنى واختلفوا على في اللفظ فقلت  
 لبعضهم ذلك فقال لا بأس به ما لم يحل معني (قال الشافعي) وجه الله تعالى فقال ما في التشهد الا تعظيم  
 الله تعالى واني لا أرجو أن يكون كل هذا فيه واسعا وأن لا يكون الاختلاف فيه الا من حيث ذكرت ومثل  
 هذا كما قلت يمكن في صلاة الخوف فيكون اذا جاء بكل الصلاة على أي الوجه روى عن رسول الله صلى الله  
 تعالى عليه وسلم أجزاءه اذ خالف الله سبحانه بين ما وبين ما سواها من الصلوات (قال) ولكن كيف صرت  
 الى اختيار حديث ابن عباس عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في التشهد دون غيره (قلت) لما رأيت  
 واسعا وسمعت عن ابن عباس رضي الله عنهما كان عندي أجمع وأكثر لفظاً من غيره فأخذت به غير مغفيل أن أخذ  
 بغيره مما ثبت عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم

### (باب اختلاف الرواية على وجه غير الوجه الذي قبله)

(قال الشافعي) وجه الله تعالى أخبرنا مالك بن أنس عن نافع عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله  
 تعالى عليه وسلم قال لا تتبعوا الذهب بالذهب الا مثلاً بمثل ولا تشفوا به ضمها على بعض ولا تتبعوا الورق  
 بالورق الا مثلاً بمثل ولا تشفوا بعضها على بعض ولا تتبعوا منها شيئاً غائباً بناجر أخبرنا مالك بن أنس عن  
 موسى بن أبي تميم عن سعيد بن يسار عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله تعالى عليه



وسلم قال الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم لافضل بينهما أخبرنا مالك بن أنس عن جريد بن قيس عن مجاهد عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهم ما أنه قال الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم لافضل بينهما هذا عهد نبينا الينا وعهدنا اليكم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وروى عثمان بن عفان وعبادة بن الصامت عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم النبي عن الزيادة في الذهب بالذهب يدا بيد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأخذنا بهذه الأحاديث وقال بثل معناها إلا كابر من أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأكثر المفتين في البلدان أخبرنا سفيان بن عيينة أنه سمع عبيد الله بن أبي يزيد يقول سمعت ابن عباس رضي الله تعالى عنهم يقول أخبرني أسامة بن زيد أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال إنما الربا في النسيئة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأخذ بهذا ابن عباس رضي الله تعالى عنهم ما ونفروا من أصحابه المكين وغيرهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال لي قائل إن هذا الحديث يخالف الأحاديث قبله قلت قد يحتمل خلافها وموافقتها قال فبأي شيء يحتمل موافقتها قلت قد يكون أسامة سمع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يستل عن الصنفين المختلفين مثل الذهب بالورق والتمر بالحنطة أو ما يختلف جنسه متفاضلا يدا بيد فقال إنما الربا في النسيئة أو تكون المسئلة سبقتة بهذا فأدرك الجواب فروى الجواب ولم يحفظ المسئلة أو شك فيها لأنه ليس في حديثه ما ينفي هذا عن حديث أسامة فاحتمل موافقتها لهذا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال فلم قلت يحتمل خلافها قلت لأن ابن عباس الذي رواه كان يذهب فيه غير هذا المذهب فيقول لاربا في بيع يدا بيد إنما الربا في النسيئة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال فما الحجة إن كانت الأحاديث قبله مخالفة له في تركه إلى غيره فقلت له كل واحد ممن روى خلاف أسامة وإن لم يكن أشهر بالحفظ للحديث من أسامة رضي الله تعالى عنه فليس به تقصير عن حفظه وعثمان بن عفان وعبادة بن الصامت رضي الله تعالى عنهم ما أشد تقدما بالسن والصحة من أسامة وأبو هريرة أسن وأحفظ من روى الحديث في دهره ولما كان حديث اثنين أولى في الظاهر باسم الحفظ وبأن ينفي عنه الغلط من حديث واحد كان حديث الأكبر الذي هو أشبه أن يكون أولى بالحفظ من حديث من هو أحدث منه وكان حديث خمسة أولى أن يصار إليه عندنا من حديث واحد

### (باب وجه آخر مما يعد مختلفا وليس عندنا بمختلف)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة عن محمد بن عجلان عن عاصم بن عمر بن قتادة عن محمود بن لبيد عن رافع بن خديج أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال أسفروا بصلاة الفجر فإن ذلك أعظم لأجر وأعظم لأجوركم أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت كن نساء من المؤمنات يصلين مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الصبح ثم ينصرفن وهن متلفعات بمروطهن ما يعرفهن أحد من الغلس وذكر تغليس النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بالفجر سهل بن سعد وزيد بن ثابت وغيرهما من أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم شيها بمعنى حديث عائشة رضي الله تعالى عنها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال لي قائل نحن نرى أن نسفر بالفجر اعتمادا على حديث رافع بن خديج ونزعم أن الفضل في ذلك وأنت ترى أن جاز لنا إذا اختلف الحديثان أن نأخذ بأحدهما ونحن نعد هذا مخالفا لحديث عائشة رضي الله تعالى عنها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له إن كان مخالفا لحديث عائشة رضي الله تعالى عنها فكان الذي يلزمنا وإياك أن نصير إلى حديث عائشة رضي الله تعالى عنها دونه لأن أصل ما نبني نحن وأنتم عليه أن الأحاديث إذا اختلفت لم نذهب إلى واحد منها دون غيره إلا بسبب يدل على أن الذي ذهبنا إليه أقوى من الذي تركناه (قال) وما ذلك السبب قلت أن يكون أحد الحديثين أشبه بكتاب الله تعالى فإذا كان أشبه بكتاب الله كانت فيه الحجة قال هكذا نقول



قلنا فان لم يكن فيه نص كتاب كان أولاهما بنا الا ثبت منهما وذلك أن يكون من رواه أعرف استادا وأشهر بالعلم وأحفظ أو يكون روى الحديث الذي ذهبنا اليه من وجهين أو أكثر والذي تركنا من وجه فيكون الاكثر أولى بالحفظ من الاقل أو يكون الذي ذهبنا اليه أشبه بمعنى كتاب الله عز وجل أو أشبه بما سواه من سنن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأولى بما يعرف أهل العلم أو أوضع في القياس والذي عليه الاكثر من أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم (قال) وهكذا نقول ويقول أهل العلم (قلت) حديث عائشة رضي الله تعالى عنها أشبه بكتاب الله تعالى لان الله تعالى يقول حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى فاذا دخل الوقت فأولى المصلين بالمحافظة المقدم للصلوة وهو أيضا أشهر رجالا بالفقه وأحفظ ومع حديث عائشة رضي الله تعالى عنها ثلاثة كلهم يروون عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مثل معنى حديث عائشة زيد بن ثابت وسهل بن سعد وغيرهما والعدد الاكثر أولى بالحفظ والنقل وهذا أشبه بسنن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من حديث رافع بن خديج (قال) وأي سنن (قلت) قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أول الوقت رضوان الله وآخره عفو الله وهو لا يؤثر على رضوان الله تعالى شيئا والعفو لا يحتمل الامعنين عفو عن تقصير أو توسعة والتوسعة تشبه أن يكون الفضل في غيرها اذا لم يؤمر بترك ذلك الغير الذي وسع في (١) خلافها (قال) وما تريد بهذا (قلت) اذا لم يؤمر بترك الوقت الاول وكان جائزا أن يصلي فيه وفي غيره قبله فالفضل في التقديم والتأخير تقصير موسع وقد أبان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مثل ما قلنا وسئل أي الاعمال أفضل فقال الصلاة في أول وقتها وهو لا يدع موضع الفضل ولا يأمر الناس الا به وهو الذي لا يجهله عالم أن تقديم الصلاة في أول الوقت أولى بالفضل لما يعرض للامرين من الاشغال والنسيان والعلل وهذا أشبه بمعنى كتاب الله عز وجل (قال) وأين هو من الكتاب (قلت) قال الله تبارك وتعالى حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى ومن قدم الصلاة في أول الوقت كان أولى بالمحافظة عليها من آخرها عن أول الوقت وقد رأينا الناس فيما وجب عليهم وفيما تطوعوا به يؤمرون بتجيله اذا أمكن لما يعرض للامرين من الاشغال والنسيان والعلل التي لا تجهلها العقول وأن تقديم صلاة الفجر في أول وقتها عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وابن مسعود وأبي موسى الاشعري وأنس بن مالك وغيرهم رضوان الله تعالى عليهم مثبت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال ان أبا بكر وعمر وعثمان رضي الله تعالى عنهم دخلوا في الصلاة مغلسين وخرجوا منها مسافرين باطالة القراءة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له قد أطالوا القراءة وأوجزوها والوقت في الدخول لافي الخروج من الصلاة وكلهم دخل مغلسا وخرج رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم منها مغلسا فقلت الذي هو أولى بل أن تصير اليه مما ثبت عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وخالفتم فقلت يدخل الداخل فيها مسفرا ويخرج منها مسفرا ويوجز القراءة فخالفتهم في الدخول وما احتججت به من طول القراءة وفي الاحاديث عن بعضهم أنه خرج منها مغلسا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال أفتعد خبر رافع يخالف خبر عائشة رضي الله تعالى عنها فقلت له لا فقال فبأي وجه توافقه قلت ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لما حض الناس على تقديم الصلاة وأخبر بالفضل فيها احتمل أن يكون من الراغبين من يقدمها قبل الفجر الاخر فقال أسفروا بالفجر يعني حتى يتبين الفجر الاخر معترضا (قال) أفيمكن معنى غير ذلك (قلت) نعم يحتمل ما قلت وبين ما قلنا وقلت معنى يقع عليه اسم الاسفار (قال) فاجعل معناكم أولى من معناها (قلت) بما وصفت لك من الدلائل وبأن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال هما جفران فأما الذي كانه ذنب السرحان فلا يحل شيئا ولا يحرمه وأما الفجر المعترض فيحل الصلاة ويحرم الطعام يعني على من أراد الصيام

(وجه آخر مما يعد مختلفا) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة عن

(١) قوله خلافها  
هكذا في النسخ ولعله  
من تحريف التسخ  
ووجه الكلام والله أعلم  
خلافه بالتذكير قائل  
كتبه محمد



الزهرى عن عطاء بن يزيد الليثى عن أبي أيوب الأنصارى أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها لغائط أو بول ولكن شرقوا أو غربوا قال أبو أيوب فقد صدقنا الشأم فوجدنا من أحيض قد بنيت قبل القبلة فتخرف ونستغفر الله أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى ابن جبان عن عمه واسع بن جبان عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول ان اناسا كانوا يقولون اذا قعدت على حاجتك فلا تستقبل القبلة ولا يت المقدس فقال عبد الله لقد ارتقيت على ظهر بيت لنا فرأيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على لبنتين مستقبلا بيت المقدس لحاجته (قال الشافعى) رجه الله تعالى أذب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من كان بين ظهرانيه وهم عرب لا مغتسلات لهم أولا كثرهم في منازلهم فاحتمل أدبه لهم معنيين أحدهما أنهم انما كانوا يذهبون لحوائجهم في الصحراء فأمرهم أن لا يستقبلوا القبلة ولا يستدبروها لسعة الصحراء وخفة المؤنة عليهم لسعة مذاهبهم عن أن تستقبل القبلة أو تستدبر الحاجة الانسان من غائط أو بول ولم يكن لها امرأ في استقبال القبلة ولا استدبارها أو سعة عليهم من توفى ذلك وكثيرا ما يكون الذاهبون في تلك الحال في غير ستر عورة عن مصل يرى عوراتهم مقبلين أو مدبرين اذا استقبلوا القبلة فأمر و أبان بكر موافقة الله عز وجل ويستروا العورات من مصل ان صلى حيث براهم وهذا المعنى أشبه معانيه والله تعالى أعلم وقد يحتمل أن يكون نهاهم أن يستقبلوا ما جعل قبله في الصحراء لغائط أو بول لتلايت غوط ويال في القبلة فتكون قدرة بذلك أو يكون من ورائها أذى للمصلين اليها (قال الشافعى) رجه الله تعالى فسمع أبو أيوب مقالة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم جملة فقال به على المذهب في الصحراء والمنازل ولم يفرق في المذهب بين المنازل التي للناس مرافق في أن يضعوها في بعض الحالات مستقبل القبلة أو مستدبريها والتي يكون فيها الذاهب لحاجته مستترا فقال بالحديث جملة كما سمعته جملة وكذلك ينبغي لمن سمع الحديث أن يقول به على عومه وجملته حتى يحدد لالة يفرق بها فيه ولما حكى ابن عمر أنه رأى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مستقبل بيت المقدس لحاجته وهو احدى القبلتين واذا استقبله استدبر الكعبة أنكر على من يقول لا تستقبل القبلة ولا تستدبرها الحاجة ورأى أن لا ينبغي لاحد أن ينتهى عن أمر فعله رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولم يسمع فيما يرى ما أمر به رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في الصحراء فيفرق بين الصحراء والمنازل فيقول بالنهى في الصحراء وبالرخصة في المنازل فيكون قد قال بما سمع ورأى وفرق بالدلالة عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على ما فرق بينه وعلى اقتراق حال الصحراء والمنازل (قال الشافعى) وفي هذا بيان أن كل من سمع من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم شيئا قبله عنه وقال به وان لم يعرف حيث يفرق لم يفرق بين ما لا يعرف الا بدلالة عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على الفرق بينه ولهذا أشياء كثيرة في الحديث اكتفينا بما ذكرنا منها مما لم نذكره

(وجه آخر من الاختلاف) أخبرنا سفيان عن الزهرى عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما قال اخبرني الصعب بن جثامة أنه سمع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يسئل عن أهل الدار من المشركين يبيتون فيصاب من نسائهم وذوارهم فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم منهم وزاد عمرو بن دينار عن الزهرى هم من آبائهم أخبرنا سفيان عن الزهرى عن ابن كعب بن مالك عن عمه أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لما بعث الى ابن أبي الحقيق نهى عن قتل النساء والولدان (قال الشافعى) رجه الله تعالى فكان سفيان يذهب الى أن قول رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم منهم اباحة لقتلهم وان حديث ابن أبي الحقيق ناسخ له (قال) وقد كان الزهرى اذا حدث حديث الصعب بن جثامة أتبعه بحديث ابن كعب (قال الشافعى) رجه الله تعالى وحديث الصعب في عمرة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فان كان في عمرته الاولى فقد قيل أمر ابن أبي الحقيق قبلها وقيل في



سنتها وان كان في عمرته الاخيرة فهي بعد امر ابن أبي الحقيق من غير شك والله تعالى أعلم (قال الشافعي) رجه الله تعالى ولم نعلمه صلى الله تعالى عليه وسلم رخص في قتل النساء والولدان ثم نهى عنه وانما معني نهيه عندنا والله تعالى أعلم عن قتل النساء والولدان أن يقصد قصدهم بقتل وهم يعرفون متميزين بمن أمر بقتله منهم ومعنى قوله هم منهم أنهم مجتمعون خصلتين أن ليس لهم حكم الايمان الذي يمنع به الدم بكل حال ولاحكم دار الايمان الذي يمنع به الغارة على الدار فاذا أباح رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم البيات والغارة على الدار فأغار على بني المصطلق غازين فالعلم يحيط أن البيات والغارة اذا حلا باحلال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لم يمنع أحديت أو أغار من أن يصيب النساء والولدان فيسقط المأثم فيهم والكفارة والعقل والقود عن أصابهم اذا أبج له أن يبيت ويغير وليست لهم حرمة بالاسلام ولا يكون له قتلهم عامدا لهم متميزين عارفاهم وانما نهى عن قتل الولدان لانهم لم يبلغوا كفا فاعملوا به وعن قتل النساء لانه لا معنى فيهن لقتال وأنهن والولدان يتحولون فيكونون قوة لاهل دين الله تعالى (قال الشافعي) رجه الله تعالى فان قال قائل أين هذا بغيره قيل فيه ما اكتفى العالم به من غيره فان قال أفجد ما تشد به غيره ويشبهه من كتاب الله عز وجل قلت نعم قال الله تبارك وتعالى وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمنا الا خطأ ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة الى أهله الا أن يصدقوا الآية (قال الشافعي) رجه الله تعالى فأوجب الله عز وجل بقتل المؤمن خطا الدية وتحريم رقبة وفي قتل ذى الميثاق الدية وتحريم رقبة اذا كانا معا ممنوعى الدم بالايمان والعهد والدار معا وكان المؤمن فى الدار غير المنوعة وهو ممنوع بالايمان فجعلت فيه الكفارة بانلافه ولم تجعل فيه الدية وهو ممنوع الدم بالايمان فلما كان الولدان والنساء من المشركين لا ممنوعين يايمان ولادار لم يكن فيهم عقل ولاقود ولا دية ولا مأثم ان شاء الله تعالى ولا كفارة (قال الشافعي) رجه الله تعالى فقال فاذا كر وجوها من الاحاديث المختلفة عند بعض الناس أيضا فقلت أخبرنا مالك عن صفوان بن سليم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدرى أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم وأخبرنا ابن عيينة عن الزهرى عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال من جاء منكم الجمعة فليغتسل (قال الشافعي) رجه الله تعالى فكان قول رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في غسل يوم الجمعة واجب وأمره بالغسل يحتمل معنيين الظاهر منهما أنه واجب فلا تجزئ الطهارة للصلاة الجمعة الا بالغسل كما لا يجزئ في طهارة الجنب غير الغسل ويحتمل أنه واجب فى الاختيار وكرم الاخلاق والنظافة أخبرنا مالك عن الزهرى عن سالم بن عبد الله بن عمر قال دخل رجل من أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم المسجد يوم الجمعة وعمر بن الخطاب يخطب فقال عمر أية ساعة هذه فقال يا أمير المؤمنين انقلب من السوق فسمعت النداء فازدت على أن توضأت فقال عمر والوضوء أيضا وقد علمت أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كان يأمر بالغسل أخبرنا الثقة عن معمر بن راشد عن الزهرى عن سالم عن أبيه بثلاث معني حديث مالك وسبى الداخل يوم الجمعة بغير غسل عثمان بن عفان (قال الشافعي) رجه الله تعالى فلما حفظ عمر عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أنه كان يأمر بالغسل يوم الجمعة وعلم أن عثمان قد علم من أمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بالغسل ثم ذكر عمر لعثمان أمر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بالغسل وعلم عثمان ذلك فلو ذهب على من توهم أن عثمان نسى فقد ذكره عمر قبل الصلاة بنسيائه فلما لم يترك عثمان الصلاة لترك الغسل ولم يأمر عمر بالخروج للغسل دل ذلك على أنهم ما قد علموا أن أمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بالغسل على الاختيار لا على أن لا يجزئ غيره لان عمر لم يكن يسدع أمره بالغسل ولا عثمان اذ علمنا أنه اذا ترك ترك الغسل وأمر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بالغسل الا والغسل كما وصفنا على الاختيار (قال الشافعي) رضى الله عنه وروى البصريون أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت



ومن اغتسل فالفعل أفضل وأخبرنا سفيان بن عيينة عن يحيى بن سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت كان الناس عمال أنفسهم وكانوا يروحون بهياتهم فقبل لهم لو اغتسلتم

(التهى عن معنى دل عليه معنى في حديث غيره)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن محمد بن يحيى بن حبان عن الأعرج عن أبي هريرة أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه وأخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فلو لم يأت عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم دلالة على أن نهيه عن أن يخطب أحدكم على خطبة أخيه على معنى دون معنى كان الظاهر أن حراما أن يخطب المرء على خطبة غيره من حين يتدث الخطبة إلى أن يدعها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكان قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه يحتمل أن يكون جوابا منه أراد به معنى في الحديث ولم يسمع من حدثه السبب الذي له قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم هذا فاذن يا بعضه دون بعض أو شكافى بعضه وسكنا عما شكا فيه منه فكيون النبي صلى الله تعالى عليه وسلم سئل عن رجل خطب امرأة فرضيته وأذنت في انكاحه فخطبها أرجع عندها منه فرجعت عن الأول الذي أذنت في انكاحه فنهى عن خطبة المرأة إذا كانت بهذه الحال وقد يكون أن ترجع عن أذنت في انكاحه فلا ينكحها من رجعت إليه فيكون هذا افسادا عليها وعلى خاطبها الذي أذنت له في انكاحه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان قال قائل لم صرت إلى أن تقول ان نهى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن يخطب الرجل على خطبة أخيه على معنى دون معنى قلت فبالدلالة عنه فان قال فأي هي قيل له ان شاء الله تعالى أخبرنا مالك بن أنس عن عبد الله بن يزيد مولى الاسود بن سفيان عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن فاطمة بنت قيس أن زوجها طلقها فأمرها رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن تعتد في بيت ابن أم مكتوم وقال لها اذا حلت فأذنيني قالت فلما حلت ذكرت له أن معاوية بن أبي سفيان وأباجهم خطباني فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أما أوجههم فلا يضع عصاه عن عاتقه وأما معاوية فصعلوك لا مال له انكحى أسامة بن زيد قالت فكرهته فقال انكحى أسامة فنكحته فجعل الله فيه خيرا كثيرا واغتبط به (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبهذا قلنا ودلت سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في خطبته فاطمة على أسامة بعد اعلامها رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن معاوية وأباجهم خطبها على أمرين أحدهما أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يعلم أنهما لا يخطبانهما الا وخطبة أحدهما بعد خطبة الآخر فلما لم ينههما ولم يقل لهما ما كان لواحد منهما أن يخطبك حتى يترك الآخر خطبتك وخطبها على أسامة بن زيد بعد خطبتهما استدللنا على أنهما لم ترض ولورضيت واحد منهما أمرها أن تزوج من رضيت وأن اخبارها إياها بمن خطبها إنما كان اخبارا عما تآذن فيه ولعلمها استشارة ولا يكون لها أن تستشير وقد أذنت لأحدهما فلما خطبها على أسامة استدللنا على أن الحال التي خطبها فيها غير الحال التي نهى عن خطبها فيها ولم يكن حال يفرق بين خطبتهما حتى يحل بعضهما ويحرم بعضهما الا اذا أذنت للولي أن يزوجهما فكان لزوجهما أن يزوجهما حتى أن يلزمها التزويج وكان عليه أن يلزمه وحلت له فأما قبل ذلك فالحال واحدة وليس لوليها أن يزوجهما حتى تأذن فركونها وغير ركونها سواء فان قال قائل انها راكنة مخالفة لحالها غير راكنة فكذلك هي لو خطبت فشمت الخاطب وترغبت عنه ثم عاد عليها بالخطبة فلم تشمت ولم تظهر ترغبا عنه ولم تترك فكانت حالها التي تركت فيها شتمه مخالفة لحالها التي شتمت فيها وكانت في هذه الحال أقرب إلى الرضا ثم تنقل حالها قبل الركون إلى منازل بعضها أقرب إلى الركون من بعض فلا يصلح فيه معنى بحال والله تعالى أعلم



الاما وصفت من أنه نهى عن الخطبة من بعد اذنها للولي بالتزويج حتى يصير أمر الولي جائزا فأما ما لم يجز  
أمر الولي فأول حالها وآخرها سواء والله تعالى أعلم

(باب النهى عن معنى أوضح من معنى قبله)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
قال المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا لا يبيع الخيار أخبرنا سفيان عن الزهري عن  
سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا يبيع الرجل على بيع أخيه  
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فهذا معنى بين أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال المتبايعان  
بالخيار ما لم يتفرقا وأن نهيه عن أن يبيع الرجل على بيع أخيه إنما هو إذا تبايعا قبل أن يتفرقا من  
مقامهما الذي تبايعا فيه وذلك أنهما لا يكونان متبايعين حتى يعقدا البيع معا فلو كان البيع إذا عقدا  
لزم كل واحد منهما ما ضر البائع أن يبيعه رجل سلعة كسلعته أو غيرها وقد تم بيعه لسلعته ولكنه لما  
كان لهما الخيار كان الرجل لو اشترى من رجل ثوبا بعشرة دنانير فجاء آخر فأعطاه مثله بتسعة دنانير أشبه  
أن يفسخ البيع إذا كان له الخيار قبل أن يفارقه ولعله يفسخه ثم لا يتم البيع بينهما وبين بيعه الآخر  
فيكون الآخر قد أفسد على البائع وعلى المشتري أو على أحدهما فهذا وجه النهى عن أن يبيع الرجل على  
بيع أخيه لا وجه له غير ذلك ألا ترى أنه لو باعه ثوبا بعشرة دنانير فزمه البيع قبل أن يتفرقا من مقامهما  
ذلك ثم باعه آخر خيرا منه بدينار لم يضر البائع الأول لأنه قد زمه له عشرة دنانير لا يستطيع فسخها وقد  
روى عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال لا يسوم أحدكم على سوم أخيه فإن كان ثابتا ولست  
أحفظه ثابتا فهو مثل لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه ولا يسوم على سوم أخيه إذا رضى البيع وأذن  
بأن يباع قبل البيع حتى لو لم يبيع لزمه فإن قال قائل ما دل على ذلك قيل له فإن رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وسلم باع ممن يزيد وبيع من يزيد سوم رجل على سوم أخيه ولكن البائع لم يرض السوم الأول حتى  
طلب الزيادة

(باب النهى عن معنى يشبه الذي قبله في شيء ويفارقه في شيء غيره)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن محمد بن يحيى بن حبان عن الأعرج عن أبي هريرة أن  
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس وعن الصلاة بعد  
الصبح حتى تطلع الشمس أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال  
لا تخر أحدكم بصلاته عند طلوع الشمس ولا عند غروبها أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار  
عن عبد الله الصنابحي أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال إن الشمس تطلع ومعه قرن شيطان فإذا  
ارتفعت فارقها ثم إذا استوت قارنها فإذا زالت فارقها ثم إذا أدنت للغروب قارنها فإذا غربت فارقها  
ونهى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عن الصلاة في تلك الساعات (قال الشافعي) رحمه الله تعالى  
فاحتمل النهى من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عن الصلاة في هذه الساعات معنيين أحدهما وهو أنهما  
أن تكون الصلوات كلها واجبا الذي نسي ونيم عنه وما لزم بوجه من الوجوه منها محرما في هذه الساعات  
لا يكون لاحد أن يصلي فيها ولو صلى لم يؤد ذلك عنه ما لزمه من الصلاة كما يكون من قدم الصلاة قبل دخول  
وقتها لم تجز عنه ويحتمل أن يكون أراد به بعض الصلوات دون بعض فوجدنا الصلاة تنفرد بوجهين  
أحدهما ما وجب منها فلم يكن لمسلم تركه في وقته ولو تركه كان عليه قضاءه والاخر ما تقرب إلى الله تعالى  
بالتنفل فيه وقد كان للتنفل تركه فلا قضاء له عليه ووجدنا الواجب منها يفارق التطوع في أنه إذا كان



المرء كما يفصل المكتوبة بالأرض لا يجزيه غيرها والنافلة را كما متوجهها حيث توجه ويتفرقان في  
 الحضر والسفر فلا يكون لمن أطاق القيام أن يصلي واجبا من الصلاة قاعدا ويكون ذلك في النافلة (قال  
 الشافعي) رحمه الله تعالى فلما احتمل المعنيين وجب على أهل العلم أن لا يحكموها على خاص دون عام إلا  
 بدلالة من سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أو إجماع علماء المسلمين الذين لا يمكن أن يجمعوا على  
 خلاف سنة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهكذا غير هذا من حديث رسول الله صلى الله تعالى عليه  
 وسلم هو على الظاهر من العام حتى تأتي الدلالة عنه كما وصفت أو بإجماع المسلمين على أنه باطن دون ظاهر  
 وخاص دون عام فيجمعونه بما جاءت عليه الدلالة عنه ويطيعونه في الأمرين معا أخبرنا مالك عن زيد بن  
 أسلم عن عطاء بن يسار وعن بسر بن سعيد وعن الأعرج يحدثونه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله تعالى  
 عليه وسلم قال من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ومن أدرك من العصر  
 ركعة قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فالعلم يحيط أن المصلي من  
 الصبح ركعة قبل طلوع الشمس والمصلي ركعة من العصر قبل غروب الشمس قد صليا معا في وقتين يجمعان  
 تحرير وقتين وذلك أنهما صليا بعد الصبح والعصر ومع بزوغ الشمس وغروبها فهذه أربعة أوقات منهي  
 عن الصلاة فيها فلما جعل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم المصلين في هذه الأوقات مدركين لصلاة  
 الصبح والعصر استدللنا على أن نهيه عن الصلاة في هذه الأوقات عن التوافق التي لا تلزم وذلك أنه لا يكون  
 أن يجعل المرء مدركا للصلاة في وقت نهى فيه عن الصلاة أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب  
 أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها فإن الله عز وجل يقول وأقم  
 الصلاة لذكري (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وحديث أنس وعمران بن الحصين مثل معنى حديث  
 سعيد بن المسيب وزاد أحدهما أو نام عنها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال رسول الله صلى الله تعالى  
 عليه وسلم فليصلها إذا ذكرها فجعل ذلك وقتا لها وأخبر بذلك عن الله عز وجل ولم يستثن وقتا من الأوقات  
 يدعها فيه بعد ذكرها أخبرنا سيفيان عن أبي الزبير المكي عن عبد الله بن باباه عن جبير بن مطعم أن النبي  
 صلى الله تعالى عليه وسلم قال يا بني عبد مناف من ولي منكم من أمر الناس شيئا فلا يمنع أحدًا طاف بهذا  
 البيت وصلى أي ساعة شاء من ليل أو نهار أخبرنا عبد المجيد بن عبد العزيز عن ابن جريج عن عطاء بن  
 يسار عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مثل معناه وزاد فيه يا بني عبد المطلب يا بني عبد مناف ثم ساق  
 الحديث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأخبر جبير عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه أمر باباحة  
 الطواف بالبيت والصلاة في أي ساعة كانت ما شاء الطائف والمصلي وهذا بين أنه انما نهى عن  
 المواقيت التي نهى عنها عن الصلاة التي لا تلزم بوجه من الوجوه فأما ما لم يلزمه فلم ينه عنه بل أباحه عليه الصلاة  
 والسلام وصلى المسلمون على جنازتهم عامة بعد الصبح والعصر لانها لازمة وقد ذهب بعض الناس الى  
 أن عمر بن الخطاب طاف بعد الصبح ثم نظر فلم ير الشمس طلعت فركب حتى أتى ذا طوى وطلعت الشمس  
 فأناف فصلى فنهى عن الصلاة للطواف بعد العصر وبعد الصبح كما نهى عما لا يلزم من الصلاة فإذا كان  
 لعمري أن يؤخر الصلاة للطواف فاعتار كما لا نذكر ذلك له ولأنه لو أراد من لا بدى طوى لحاجة الإنسان كان  
 واسعاه ان شاء الله تعالى ولكنه سمع النهى بجله عن الصلوات وضرب المنكر عليهم بالمدينة بعد العصر  
 ولم ينه ما يدل على أنه انما نهى عنها للمعنى التي وصفنا فكان يجب عليه ما فعل ويجب على من علم المعنى  
 الذي نهى عنه والمعنى الذي أباحت فيه أن اباحتها للمعنى الذي أباحها فيه خلاف المعنى الذي نهى فيه  
 عنها كما وصفت مما روى على رضى الله تعالى عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من النهى عن امسالة  
 لحوم الضحايا بعد ثلاث اذ سمع النهى ولم يسمع سبب النهى فان قال قائل فقد صنع أبو سعيد الخدري كما  
 صنع عمر قلنا والجواب عنه كالجواب في غيره فان قال قائل فهل من أحد صنع خلاف ما صنعنا قيل نعم



ابن عمر وابن عباس وعائشة والحسن والحسين وغيرهم وقد سمع ابن عمر انتهى من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار قال رأيت أنا وعطاء بن أبي رباح ابن عمر طاف بعد الصبح وصلى ركعتين قبل أن تطلع الشمس أخبرنا سفيان عن عمار الدهني عن (١) أبي شعبة أن الحسن والحسين طافا بعد العصر وصليا وأخبرنا مسلم وعبد المجيد عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة قال رأيت ابن عباس طاف بعد العصر وصلى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وانما ذكرنا تفرقا أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في هذا ليستدل من علمه على أن تفرقهم فيما لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فيه سنة لا يكون الأعلى هذا المعنى أو على أن لا تبلغ السنة من قال خلافها منهم أو تأويل تحتمله السنة أو ما أشبه ذلك مما قد يرى قائله له فيه عذرا إن شاء الله تعالى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ثبت عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الشيء فهو اللازم لجميع من عرفه لا يقويه ولا يوهنه شيء غيره بل الفرض الذي على الناس اتباعه ولم يجعل الله لاحد معه أمرا يخالف أمره

(وجه آخر يشبه الباب قبله) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن المزابنة والمزابنة بيع الثمر بالتمر كيلا وبيع الكرم بالزبيب كيلا وأخبرنا مالك عن عبد الله بن يزيد مولى الاسود بن سفيان أن زيدا أبا عياش أخبره عن سعد بن أبي وقاص أنه سمع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يستل عن شراء التمر بالرطب فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أينقص الرطب إذا بيع فقالوا نعم فنهى عن ذلك وأخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن زيد بن ثابت أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم رخص لصاحب العربية أن يبيعها بخمرها وأخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن سالم عن أبيه عن زيد بن ثابت أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم رخص في بيع العرايا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكان بيع الرطب بالتمر منهي عنه نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عنه وبين رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أنه انما نهى عنه لأنه ينقص إذا بيع وقد نهى عن بيع الثمر بالتمر الامثلا بمثل فلما نظرنا في المتعقب من نقصان الرطب إذا بيع كان لا يكون أبدا مثلا بمثل إذا كان النقصان مغيبا لا يعرف فكان يجمع معنيين أحدهما التفاضل في المكيلة والآخر المزابنة وهي بيع ما يعرف كيلا بما جهل كيلا من جنسه فكان منهي عنه لمعنيين فلما رخص رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في بيع العرايا بالتمر كيلا لم تعد العرايا أن تكون رخصة من شيء قد نهى عنه إذ لم يكن النهي عنه عن المزابنة والرطب بالتمر إلا مقصودا بهما إلى غير العرايا فيكون هذا من الكلام العام الذي يراد به الخاص

(وجه يشبه المعنى قبله) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سعيد القداح عن ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح عن صفوان بن موهب أنه أخبره عن عبد الله بن محمد بن صبي عن حكيم بن خزام أنه قال قال لي رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ألم أنبا أو ألم يبلغني أو كما شاء الله تعالى من ذلك أنك تبيع الطعام قال حكيم بلى يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا تبيعن طعاما حتى تشربه وتستوفيه وأخبرنا سعيد عن ابن جريج قال أخبرني عطاء بذلك أيضا عن عبد الله بن عصمة عن حكيم بن خزام أنه سمعه منه عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأخبرنا الثقة عن أبو بن أبي تيمية عن يوسف بن ماهر عن حكيم بن خزام قال نهاني رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن بيع ما ليس عندي يعني بيع ما ليس عندك وليس بمضمون عليك وأخبرنا ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن عبد الله بن كثير عن أبي المنهال عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال قدم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم المدينة وهم سلفون في التمر السنة والسنتين فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من سلف فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى حفظي وأجل معلوم (وقال) غيري قد قال ما قلت وقال أوالى أجل معلوم فكان نهى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن يبيع المرء ما ليس عنده يحتمل أن يبيع ما ليس بحضرته

(١) في بعض النسخ  
عن أبي سعيد بدل عن  
أبي شعبة كتبه مصححه



يراه المشتري كما يراه البائع عند تباعهم مافيه ويحتمل أن يبيعه مالم يس عندده مما ليس بملكه بعينه فلا  
 يكون موصوفا ولا مضمونا على البائع يؤخذه ولا في ملكه فيلزمه أن يسلمه اليه بعينه وغيرهذين المعنيين  
 فلما أمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من سلف أن يسلف في كيل معلوم ووزن معلوم وأجل معلوم  
 أو إلى أجل معلوم دخل في هذا بيع مالم يس عند المرعاضرا ولا مما لو كاحين باعه فلما كان هذا مضمونا على  
 البائع بصفة يؤخذ بها عند محل الاجل دل على أنه انما نهى عن بيع عين الشيء الذي ليس في ملك البائع  
 والله تعالى أعلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد يحتمل أن يكون النهى عن بيع الاعيان الغائبة  
 كانت في ملك الرجل أو في غير ملكه لانها قد تهلك وتنقص قبل أن يراها المشتري (قال الشافعي) رحمه  
 الله تعالى فكل كلام كان عاما ظاهرا في سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فهو على عمومته وظهوره  
 حتى يعلم حديث ثابت عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم « بأبي هو وأمي » يدل على أنه انما أريد  
 بالجملة العامة في الظاهر بعض الجملة دون بعض كما وصفت في هذا وما كان في مثل معناه ولزم أهل العلم  
 أن يعضوا الخبرين على عمومهما ووجوههما ما وجدوا لامضاهما ووجهها ولا يعدونهما مختلفين وهما يحتملان  
 أن يعضيا وذلك اذا أمكن فيهما أن يعضيا معا أو وجدنا السبيل إلى امضاهما ولم يكن واحد منهما بأوجب من  
 الآخر فلا تنسب الحديثين إلى الاختلاف ما كان لهما وجه يعضيان فيه معا انما اختلف ما لم يعض  
 احدهما إلا بسقوط غيرهما مثل أن يكون الحديثان في الشيء الواحد هذا يحمله وهذا يحرمه (قال الشافعي)  
 رحمه الله تعالى فقال فصلى جماع نهى الله عز وجل ثم نهى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عاما لا يتق  
 منه شيئا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له يجمع نهيه معنيين أحدهما أن يكون الشيء الذي  
 نهى عنه محرما لا يحل إلا بوجه دل الله عليه في كتابه أو على لسان رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم فإذا نهى  
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن الشيء من هذا فانهى محرم لا وجه له غير التحريم إلا أن يكون على  
 معنى كما وصفت (قال) فصلى لي هذا الوجه الذي بدأت بذكره من النهى بمنال يدل على ما كان في مثل معناه  
 (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له كل النساء محرمات الفروج إلا بواحد من المعنيين النكاح  
 أو الوطء بملك اليمين وهما المعنيان اللذان أذن الله عز وجل فيهما من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
 كيف النكاح الذي يحل به الفرج المحرم قبله فسق فيه وليا وشهودا ورضا من المنكوحه الثيب وسنته في  
 رضاها دليل على أن ذلك يكون برضا المتزوج لا لفرق بينهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإذا جمع  
 النكاح أربع أركان الرضا والوجبة الثيب والزوج وأن يزوج المرأة وليها بشهود حصل النكاح إلا في حالات  
 سأذكرها إن شاء الله تعالى فإذا نقص واحد من هذا كان النكاح فاسدا لأنه لم يثبت به كما سن رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وسلم به الوجه الذي يحل به النكاح ولو سمي صداقا كان أحب إلى ولا يفسد النكاح  
 بترك تسمية الصداق لأن الله تعالى أثبت النكاح في كتابه بغير مهر وهذا مكتوب في غير هذا الموضع  
 (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وسواء في هذا المرأة الشريفة والذنيثة لأن كل واحدة منهما فيما تحل به  
 وتحرم ويحبب لهما وعليهما من الحلال والحرام والحدود سواء (قال) والحالات التي لو أتى بالنكاح فيها على  
 ما وصفت أنه يجوز النكاح فيما لم ينهاه الله عنه من النكاح فاما إذا عقد بغير هذه الأشياء كان النكاح  
 مفسوخا بنهي الله عز وجل في كتابه وعلى لسان نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم عن النكاح بحالات نهى  
 عنها فذلك مفسوخ وذلك أن ينكح الرجل أخت امرأته وقد نهى الله عز وجل عن الجمع بينهما أو ينكح  
 الخامسة وقد انتهى الله به إلى أربع وبين النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن انتهاء الله عز وجل به إلى  
 أربع حظر عليه أن يجمع بين أكثر منهن أو ينكح المرأة على عتقها أو خالتها وقد نهى النبي صلى الله تعالى  
 عليه وسلم عن ذلك أو تنكح المرأة في عدتها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكل نكاح كان من هذا  
 لم يصح وذلك لأنه قد نهى عن عقده وهذا ما لا خلاف فيه بين أحد من أهل العلم (قال الشافعي) رحمه الله



تعالى ومثله والله تعالى أعلم أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن الشغار وأن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن نكاح المتعة وأن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نهى المحرم أن ينكح أو ينكح (قال الشافعي) رجه الله تعالى فحقن نفس هذا كله من النكاح في هذه الحالات التي نهى عنها بمثل ما فسحنا به ما نهى عنه مما ذكرنا قبله وقد يخالفنا في هذا المعنى غيرنا وهو مكتوب في غير هذا الموضع (قال الشافعي) رجه الله تعالى ومثله أن ينكح الرجل المرأة بغير إذنهما فتخير بعد فلا يجوز لأن العقد وقع منها عنه ومثل هذا ما نهى عنه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من يبيع الغرر ويبيع الرطب بالتمر إلا في العرايا وغير ذلك مما نهى عنه وذلك أن أصل مال كل امرئ محرم على غيره إلا بما أحل به وما أحل به من البيوع ما لم ينه عنه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فلا يكون ما نهى عنه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من البيوع محالاً ما كان أصله محرماً من مال الرجل لآخيه ولا تكون المعصية بالبيع المنهى عنه تحل محرماً ولا يحل إلا بما لا يكون معصية وهذا يدخل في عامة العلم (قال الشافعي) رجه الله تعالى فإن قال قائل ما الوجه المباح الذي نهى المرء فيه عن شيء وهو يخالف المنهى الذي ذكر قبله فهو أن شاء الله تعالى مثل نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن يشتمل الرجل السماء وأن يجتبي بثوب واحد مفضياً بفرجه إلى السماء وأنه أمر غلاماً أن يأكل مما بين يديه ونهاه أن يأكل من أعلى الصفحة وروى عنه وليس كسبوت ما قبله مما ذكرنا أنه نهى عن أن يقرب الرجل إذا أكل بين التمرتين وأن يكشف التمرة عما في جوفها وأن يعرض على ظهر الطريق فلما كان الثوب مباحاً للابس والطعام مباحاً لآكله حتى يأتي عليه كله إن شاء والارض مباحة له إذا كانت لله لا لأدعي وكان الناس فيها (١) شرعاً فهو منهي فيها عن شيء أن يفعله وأمر فيها بأن يفعل شيئاً غير الذي نهى عنه والنهي يدل على أنه انما نهى عن اشتغال السماء والاحتباء مفضياً بفرجه غير مستتر أن في ذلك كشف عورته قيل له إن يسترها بثوبه فلم يكن نهيه عن كشف عورته نهيه عن لبس ثوبه فيحرم عليه لبسه بل أمره أن يلبسه كما يستر عورته ولم يكن أمره أن يأكل من بين يديه ولا يأكل من رأس الثريد إذا كان مباحاً له أن يأكل مما بين يديه وجميع الطعام الأدباني إلا كل من بين يديه لأنه أجل به عندهم وأكله وأبعده من قبح الطعمة والنهم وأمره أن لا يأكل من رأس الطعام لأن البركة تنزل فيه على النظر له في أن يبارك له بركته دائمة تدوم بدوام نزولها وهو يبيع له إذا أكل ما حول رأس الطعام أن يأكل رأسه وإذا أباح له الممر على ظهر الطريق فله التعريس عليها إذا كان مباحاً له لا مالك له يمنع الممر عليه فيحرم بمنعه فانما نهاه ليعني يثبت نظره فأنه قال فانها مأوى الهوام وطرق الحيات على وجه النظر له لا على أن التعريس محرم وقد نهى عنه إذا كان الطريق متضايقاً مسلو كالأه إذا عرس عليه في ذلك الوقت يمنع غيره حقه في الممر فإن قال قائل فما الفرق بين هذا والاول قيل له من قامت عليه الحجية يعلم أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عما وصفت ومن فعل ما نهى عنه وهو عالم بنهيه فهو عاص بفعله ما نهى عنه فليس يستغفر الله تعالى ولا يعد فإن قال قائل فهذا عاص والذي ذكرت في الكتاب قبله في النكاح والبيوع عاص فكيف فرقت بين حالهما فقلت أما في المعصية فلم أفرق بينهما لأنني قد جعلتهما عاصيين وبعض المعاصي أعظم من بعض فإن قال فكيف لم تحرم على هذا البسه وأكله وعمره على الارض بمعصيته وحرمت على الآخر نكاحه وبيعه بمعصيته قيل هذا أمر بأمر في مباح حلال له فأحلت له ما حل له وحرمت عليه ما حرم عليه وما حرم عليه غير ما أحل له ومعصيته في الشيء المباح له لا تحرمه عليه بكل حال ولكن تحرم عليه أن يفعل فيه المعصية (قال الشافعي) رضى الله عنه فإن قيل فمثل هذا قيل له الرجل له الزوجة والجارية وقد نهى أن يوطأهما حائضين وصائميتين ولو فعل لم يحصل ذلك الوطء له في حاله تلك ولم تحرم واحدة منهما عليه في حال غير تلك الحال إذا كان أصلهما مباحاً حلالاً (قال الشافعي) رجه الله تعالى وأصل مال الرجل محرم على غيره إلا بما أبيع له به مما يحل وفروج النساء محرمات إلا بما أبيعحت

(١) قوله شرعاً بفتح  
الشين والراء أى سواء  
كفى كتب اللغة كتبه  
مصحة



به من النكاح والمالك فاذا عقد عقدة البيع أو النكاح منها على محرم لا يحل إلا بما أحل به لم يحل المحرم محرم وكان على أصل تحريمه حتى يأتي بالوجه الذي أحله الله تعالى في كتابه أو على لسان نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم أو إجماع الناس أو ما هو في مثل معناه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد مثلت قبل هذا النهي الذي أريد به غير التحريم بالدلائل فاكتفيت من ترديده وأسأل الله تعالى العصمة والتوفيق

### (باب العلم)

(قال الشافعي) رضي الله عنه قال لي قائل ما العلم وما يجب على الناس في العلم فقلت له العلم علمان علم عامة لا يسع بالغابر مغلوب على عقله جهله قال ومثل ماذا قلت مثل أن الصلوات خمس وأن الله على الناس صوم شهر رمضان وحج البيت إن استطاعوا إليه سبيلا وزكاة في أموالهم وأنه حرم عليهم القتل والربا والزنا والسرقه والخمر وما كان في معنى هذا مما كلف العباد أن يعقلوه ويعملوه ويعطوه من أنفسهم وأموالهم وأن يكفوا عنه مما حرم الله عليهم منه وهذا الصنف كله من العلم موجود نصافي كتاب الله تعالى وموجود عام عند أهل الاسلام ينقله كل عوامهم عن مضي من عوامهم يحكونه عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يتنازعون في حكايته ولا وجوبه عليهم وهذا العلم العام الذي لا يمكن فيه الغلط من الخبر والتأويل ولا يجوز فيه التنازع قال في الوجه الثاني فقلت له ما ينوب العباد من فروع الفرائض وما يخص به من الأحكام وغيرها مما ليس فيه نص كتاب ولا في أكثره نص سنة وإن كانت في شيء منه سنة فأنما هي من أخبار الخاصة لا من أخبار العامة وما كان منه يحتمل التأويل ويستدرك قياسا (قال) فيعد وهذا أن يكون واجبا وجوب العلم الذي قبله أو موضوعا عن الناس علمه حتى يكون من علمه متفلا ومن ترك علمه غير آثم بتركه أو من وجه ثالث فتوجدناه خبرا أو قياسا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له بل هو من وجه ثالث قال فصفه لي واذكر الحجة فيه وما يلزم منه ومن يلزم وعن يسقط فقلت له هذه درجة من العلم ليس يبلغها العامة ولم يكلفها كل الخاصة ومن احتمل بلوغها من الخاصة فلا يسعهم كلهم كافة أن يعطوها وإذا قام بها من خاصتهم من فيه الكفاية لم يخرج غيره عن تركها إن شاء الله تعالى والفضل فيها لمن قام بها على من عطلها (قال) فأوجدني في هذا خبرا أو شيئا في معناه ليكون هذا قياسا عليه فقلت له فرض الله الجهاد في كتابه وعلى لسان نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم ثم أكد التفسير من الجهاد فقال إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة يقاتلون في سبيل الله فيقتلون ويقتلون وقال الله عز وجل وقاتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة وقال فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم واحصروهم واقعدوا لهم كل مرصد فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم وقال قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله الآية أخبرنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا أزال أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فإذا قالوها فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله وقال الله عز وجل ما لكم إذا قيل لكم انفروا في سبيل الله أنافلتم إلى الأرض أرضيتكم بالحياة الدنيا من الآخرة الآية وقال عز وجل انفروا خفا وثقالا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فاحتملت الآيات أن يكون الجهاد كله والتفسير خاصة منه على كل مطبق له لا يسع أحدا منهم التخلف عنه كما كانت الصلوات والحج والزكاة فلم يخرج أحد منهم وجب عليه فرض منها أن يؤدي غيره الفرض عن نفسه لأن عمل كل أحد في هذا لا يكتب لغيره واحتملت أن يكون معنى فرضها غير معنى فرض الصلوات وذلك أن يكون قصد بالفرض فيها قصد الكفاية فيكون من قام بالكفاية في جهاد من جاهد من المشركين مدركا تأدية الفرض ونافلة الفضل ومخرجا من تخلف من المأثم ولم يسو الله



بينهما قال الله عز وجل لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرر والمجاهدون في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم فضل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم على القاعدین درجة وكلا وعد الله الحسنى (قال الشافعي) رضي الله عنه فقال أما الظاهر في الآيات فالقرض على العامة فأين الدلالة بأنه إذا قام بعض العامة بالكفاية أخرج المتخلفين من المأثم (قال الشافعي) رضي الله عنه فقلت له في هذه الآية قال وأين هو منها قلت قال الله تعالى وكلا وعد الله الحسنى فوعد الله المتخلفين عن الجهاد بالحسنى على الإيمان وأبان فضيلة المجاهدين على القاعدین ولو كانوا آثمين بالتخلف إذا غزا غيرهم كانت العقوبة بالمأثم إن لم يعف الله عنهم أولى بهم من الحسنى قال فهل تجد في هذا غير هذا قلت نعم قال الله تعالى وما كان المؤمنون لينفروا كافة فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون وغزا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وغزا معه من أصحابه جماعة وخلف آخرون حتى خلف علي بن أبي طالب كرم الله تعالى وجهه في غزوة تبوك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأخبر الله أن المسلمين لم يكونوا لينفروا كافة قال فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة فأخبر أن النفر على بعضهم دون بعض وإن التفقه إنما هو على بعضهم دون بعض وكذلك ما عدا الفرض في عظم الفرائض التي لا يسع جهلها والله تعالى أعلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهكذا كل ما كان الفرض فيه مقصودا به قصد الكفاية فيما ينوب فإذا قام به من المسلمين من فيه الكفاية خرج من تخلف عنه من المأثم ولو ضيعوه مع اخفت أن لا يخرج واحد منهم مطبق فيه من المأثم بل لأشك أن شاء الله تعالى لقوله لا تتفروا يعذبكم عذابا أليما (قال) فإمعناها (قلت) الدلالة عليها أن تخلفهم عن النفر كافة لا يسعهم ونفر بعضهم إذا كان في نفيه كفاية يخرج من تخلف عنها من المأثم إن شاء الله تعالى لأنه إذا نفر بعضهم وقع عليهم اسم النفر (قال) ومثل ما إذا سوى الجهاد (قلت) الصلاة على الجنازة ودفعها لا يحل تركها (١) ولا يجب على كل من يحضرها كلهم حضورها ويخرج من تخلف من المأثم من قام بكفائتها وهكذا رد السلام قال الله عز وجل وإذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها أو ردوها وقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم سلم القائم على القاعد وإذا سلم من القوم واحدا جزأ عنهم وإنما أريد بهذا الرد فرد القليل جامع لاسم الرد والكفاية فيه مانع لأن يكون الرد معطلا ولم يرل المسلمون على ما وصفت منذ بعث الله عز وجل نبيهم فيما بلغنا إلى اليوم يتفقه أقلهم ويشهد الجناز بعضهم ويجهاد ويرد السلام بعضهم ويتخلف عن ذلك غيرهم فيعرفون الفضل لمن قام بالتفقه والجهاد وحضور الجناز ورد السلام ولا يؤمنون من قصر عن ذلك إذا كان لهذا قوم قائلون بكفايته

### (باب خبر الواحد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال لي قائل أحد لي أقل ما تقوم به الحجة على أهل العلم حتى يثبت عليهم خبر الخاصة فقلت خبر الواحد عن الواحد حتى ينتهي به إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أو إلى من انتهى به إليه دونه ولا تقوم الحجة بخبر الخاصة حتى يجمع أمورا منها أن يكون من حدث به ثقة في دينه معروف بالصدق في حديثه عاقل لما يحدث به عالما بما يحيل معاني الحديث من اللفظ أو أن يكون ممن يؤدي الحديث بحرفه كما سمعه لا يحدث به على المعنى لأنه إذا حدث به على المعنى وهو غير عال بما يحيل معناه لم يدر لعله يحيل الحلال إلى الحرام والحرام إلى الحلال وإذا أدا بحرفه فلم يبق وجه يخاف فيه إحالة الحديث حافظا أن حدث به من حفظه حافظا للكاتب أن حدث به من كتبه إذا شرب أهل الحفظ في الحديث وافق حديثهم برأيا من أن يكون مدلسا يحدث عن إني ما لم يسمع منه فيحدث عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بما يحدث الثقات خلافا عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ويكون هكذا من فوقه ممن حدثه حتى

(١) ولا يجب الخ هكذا  
في جميع النسخ بتكرار  
لفظ كل والظاهر أنه  
من النسخ كتبه  
مصححه



ينتهي بالحديث موصولا الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أو الى من انتهى به اليه دونه لان كل واحد منهم مثبت بان حدثه ومثبت على من حدث عنه فلا يستغنى في كل واحد منهم عما وصفت (قال) فأوضح لي هذا بشئ لعلني أن أكون به أعرف مني بهذا الخبر في به وقلة خبرتي عما وصفت في الحديث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له أريد أن أخبرك بشئ يكون هذا قياسا عليه قال نعم فقلت هذا أصل في نفسه فلا يكون قياسا على غيره لان القياس أضعف من الأصل (قال) فليست أريد أن تجعله قياسا ولا كن مثله على شئ من الشهادات التي العلم بها عام (قلت) له فديخالف الشهادات في أشياء ويجامعها في غيرها (قال) وأين يخالفها (قلت) أقبل في الحديث الرجل الواحد والمرأة ولا أقبل واحدا منهما وحده في الشهادة وأقبل في الحديث حدثني فلان عن فلان إذا لم يكن مدلسا ولا أقبل في الشهادة إلا سمعت أو رأيت أو أشهدني وتختلف الأحاديث فأخذ ببعضها استدلالا بكتاب أو سنة أو إجماع أو قياس وهذا لا يؤخذ به في الشهادات هكذا ولا يوجد فيها مجال ثم يكون بشر كثير كلهم تجوز شهادتهم ولا أقبل حديثهم من قبل ما يدخل في الحديث من كثرة الحالة وإزالة بعض ألفاظ المعاني ثم هو يجامع الشهادات في أشياء غير ما وصفت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال أما ما قلت من أن لا تقبل الحديث إلا عن ثقة حافظ عالم بما يحيل معنى الحديث فكما قلت فلم تقبل هكذا في الشهادات فقلت له إن حالة معنى الحديث أخفى من حالة معنى الشهادات وبهذا احتطت في الحديث بأكثر مما احتطت به في الشهادة (قال) وهذا كما وصفت ولكن أنكرت إذا كان (١) من يحدث عنه ثقة فيحدث عن رجل لم تعرف أنت ثقته امتناعك من أن تقلد الثقة بحسن الظن به فلا تتركه يروي إلا عن ثقة وإن لم تعرفه أنت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له رأيت أربعة نفر عدول فقهاء شهدوا لك على شهادة شاهدين بحق لرجل على رجل أكنت قاضيا به ولم تقل لك الأربعة أن الشاهدين عدلان قال لا ولا أقطع بشهادتهما شيئا حتى أعرف عدلها إما بتعديل الأربعة لهما وإما بتعديل غيرهم أو معرفة مني بعدلها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له ولم تقبل لهما على المعنى الذي أمرتني أن أقبل عليه الحديث فتقول لم يكونوا يشهدوا إلا على من هو عدل عندهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال قد يشهدون على من هو عدل عندهم ومن عرفوه ولم يعرفوا عدله فلما كان هذا موجودا في شهادتهم لم يكن لي قبول شهادة من شهدوا عليه حتى يعدلوه أو أعرف عدله وعدل من شهد عندي على عدل غيره فلا أقبل تعديل شاهد على شاهد عدل الشاهد غيره ولم أعرف عدله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له فالجدة لك في هذا الجدة عليك في أن لا تقبل خبر الصادق عن جهلنا صدقه والناس من أن يشهدوا إلا على شهادة من عرفوا عدله أشد تحفظا منهم من أن يقبلوا إلا حديث من عرفوا صحة حديثه وذلك أن الرجل يلقي الرجل يرى عليه سيما الخير فيحسن به الظن فيقبل حديثه وينقله وهو لا يعرف حاله فيذكر أن رجلا يقال له فلان حدثني كذا الإمام على وجه رجوان يجد علم ذلك الحديث عند ثقة فيقبله عن الثقة وإما على أن يحدث به على إنكاره والتعجب منه وإما يغفل في الحديث عنه ولا أعلم أني لقيت أحدا يراهم أن يحدث عن ثقة حافظ وآخر يخالفه ففعلت في هذا ما يجب على ولم يكن طلبة الدلائل على معرفة صدق من حدثني بأوجب على من طلبة ذلك على معرفة صدق من فوّه لاني أحتاج في كلهم إلى ما أحتاج اليه فيمن لقيت منهم لان كلهم مثبت خبرا عن فوّه ولمن دونه (فقال) فما بالك قبلت من لا تعرفه بالتدليس أن يقول عن وقد يمكن فيه أن يكون لم يسمعه فقلت له المسألون العدول عدول أجهلاء الأمر في أنفسهم وحالهم في أنفسهم غير حالهم في غيرهم ألا ترى أني إذا عرفتهم بالعدل في أنفسهم قبلت شهادتهم وإذا شهدوا على شهادة غيرهم لم أقبل شهادة غيرهم حتى أعرف حاله ولم تكن معرفتي عدلهم معرفتي عدل من شهدوا على شهادته وقولهم عن خبر أنفسهم وتسميتهم على الصحة حتى يستدل من فعلهم بما يخالف ذلك فيحترس منهم في الموضع الذي خالف فعلهم فيه ما يجب عليهم

(١) قوله من يحدث عنه هكذا في جميع النسخ بياء الغائب والمعنى عليها غير ظاهر ففعل المناسب تاء المخاطب كتبه مصححه



ولم نعرف بالتدليس ببلدنا فيمن مضى ولا من أدر كنا من أصحابنا الا حديثا فان منهم من قبله عن لوتر كه عليه  
كان خيرا له وكان قول الرجل سمعت فلانا يقول سمعت فلانا وقوله حدثني فلان عن فلان سواء عندهم  
لا يحدث أحد منهم عن لقي الا ما سمع منه فمن عرفناه منهم بهذه الطريق قبلنا منه حديثي فلان عن فلان  
اذ لم يكن مدلسا ومن عرفناه مدلس مرة فقد أبان لنا عورته في روايته وليست تلك العورة بكذب فرتبها  
حديثه ولا النصيحة في الصدق فتقبل منه ما قبلنا من أهل النصيحة في الصدق فقلنا لا نقبل من مدلس  
حديثا حتى يقول فيه حديثي أو سمعت (فقال) قد أراك تقبل شهادة من لا تقبل حديثه فقلت له لكبر  
أمر الحديث وموقعه من المسلمين ولعني بين (قال) وما هو قلت تكون اللفظة تترك من الحديث فتحمل  
معناه أو ينطق بها بغير لفظ المحدث والناطق بها غير عامد لالة الحديث فيحمل معناه فإذا كان الذي  
يحمل الحديث يحمل هذا المعنى وكان غير عاقل للحديث فلم نقبل حديثه اذا كان يحمل ما لا يعقل ان كان  
من لا يؤدى الحديث بحروفه وكان يلتبس تأديته على معانيه وهو لا يعقل المعنى بحال (قال) أف يكون  
عدلا غير مقبول الحديث قلت نعم اذا كان كما وصفت كان هذا موضع ظنة بينة يربها حديثه وقد يكون  
الرجل عدلا على غيره ظنينا في نفسه وبعض أقربيه ولعله أن يخرج من بعد أهون عليه من أن يشهد بباطل  
ولكن الظنة لما دخلت عليه تركت بها شهادته فالظنة فيمن لا يؤدى الحديث بحروفه ولا يعقل معانيه أي  
منها في الشاهد لمن ترد شهادته له فيما هو ظنين فيه بحال (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد يعتبر على  
الشهود فيما يشهدون فيه (١) فان استدلالنا على ميل نستبينه أو حياطة بمجاوزة قصد الشهود للشهود له  
لم نقبل شهادتهم وان شهدوا في شيء مما يدق ويذهب فهمه عليهم في مثل ما شهدوا عليه لم نقبل شهادتهم  
لانهم لا يعقلون عندنا معنى ما شهدوا عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن كثر غلطه من المحدثين  
ولم يكن له أصل كتاب صحيح لم نقبل حديثه كما يكون من أكثر الغلط في الشهادة لم نقبل شهادته (قال)  
وأهل الحديث متباينون فهم المعروف بعلم الحديث يطلبه باليسدين وسماعه من الاب والعم وذو الرحم  
والصديق وطول مجالسة أهل العلم والتنازع فيه ومن كان هكذا كان مقدما في الحديث ان خالفه من  
يقصر عنه فيه كان أولى أن يقبل حديثه ممن خالفه من أهل التقصير عنه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى  
ويعتبر على أهل الحديث اذا اشتركا في الحديث عن الرجل بأن يستدل على حفظ أحدهم بموافقة أهل  
الحفظ له وعلى خلاف حفظه بخلاف حفظ أهل الحفظ له واذا اختلفت الرواية استدلالنا على المحفوظ  
منها والغلط بهذا ووجه سواء تدل على الصدق والحفظ والغلط قديناها في غير هذا الموضع وأسأل الله  
العصمة والتوفيق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال في الحجة في قبول خبر الواحد وانت لا تحيز شهادة  
واحد وحده وما جئت في أن قسسته بالشهادة في أكثر أمره وفرقت بينه وبين الشهادة في بعض أمره  
فقلت له أنت تعبد على ما قد ظننتك فرغت منه ولم أقسه بالشهادة انما سألت أن أمثله لك بشي تعرفه أنت  
به أخبر منك بالحديث فقلت لك بذلك الشئ لا أني احتجت الى أن يكون قياسا عليه وتثبيت خبر الواحد  
أقوى من أن احتاج الى أن أمثله بغيره بل هو أصل في نفسه (قال) فكيف يكون الحديث كالشهادة  
في شيء ثم يفارق بعض معانيها في غيره (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له هو مخالف للشهادة كما  
وصفت لك في بعض أمره ولو جعلته كالشهادة في بعض أمره دون بعض كانت الحجة لي فيه بينة ان شاء الله  
تعالى قال وكيف ذلك وسبيل الشهادات سبيل واحد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له أنت  
في بعض أمره دون بعض أم في كل أمرها قال بل في كل أمرها قلت فكم أقل ما تقبل على الزنا قال  
أربعة قلت فاذا نقصوا واحد اجلدتهم قال نعم قلت فكم تقبل على القتل والكفر وقطع الطريق الذي  
يقتل به كله قال شاهدين قلت له كم تقبل على المال قال شاهدا وامرأتين قلت فكم تقبل في عيوب  
النساء قال امرأة قلت فلو لم يتموا شاهدين وشاهدا وامرأتين لم تجلدتهم كما جلدت شهود الزنا قال نعم

(١) في بعض النسخ  
قبل هذا زيادة نصها  
فان استدلالك عليه  
واجب فان استدلالنا  
الخ كتيبه مصححه



(١) قوله متفرقة هو  
منصوب بمحذوف  
مستفاد من المقام أي  
وأراها متفرقة الخ  
كتبه معجمه

(٢) قوله من أي وجهه ما  
هكذا في جميع النسخ  
بالجمع بين أي وما لعل  
ما زائدة كتبه معجمه

فقلت له أقترها مجتمعاً قال نعم في أن أقبلها (١) متفرقة في عددها وفي أن لا يجلد إلا شاهد الزنا فقلت فلو  
قلت لك هذا في خبر الواحد هو مجامع للشهادة في أن أقبله ومفارق لها في عدده هل كانت لك حجة إلا كهى  
عليك (قال) فأنما قلت بالخلاف بين عدد الشهادات خبر واستدلالاً (فقلت) وكذلك قلت في قبول الواحد  
خبراً واستدلالاً وقلت رأيت شهادة النساء في الولاية لم أجزها ولا تجزها في درهم قال اتبعا قلت فإن  
قبل لك لم يذكرك في القرآن أقل من شاهد وامرأتين قال ولم يحظر أن يجوز أقل من ذلك فأجزنا ما أجاز  
المسلمون ولم يكن هذا خلافاً للقرآن قلنا فهكذا قلنا في تثبيت خبر الواحد استدلالاً بأشياء كلها أقوى  
من إجازة شهادة النساء (قال) فهل من حجة تفرق بين الخبر والشهادة سوى الاتباع (قلت) نعم ما لا أعلم من  
أهل العلم فيه مخالفاً (قال) وما هو (قلت) العدل يكون جازاً للشهادة في أمور مردودها في أمور (قال)  
فأين هو مردودها قلت إذا شهد في موضع يجزبه إلى نفسه زيادة (٢) من أي وجهه ما كان الجراؤ يدفع بها  
عن نفسه غرماً أو إلى ولده أو والده أو يدفع بها عنهما وموضع الظن سواهما فيه وفي الشهادة أن الشاهد  
أنما يشهد بما على واحد يلزمه غرماً أو عقوبة ولا رجل ليؤخذ له غرم أو عقوبة وهو خلى مما يلزم غيره من  
غرماً غير داخل في غرمه ولا عقوبة ولا العار الذي يلزمه ولعله يجز ذلك إلى من لعله أن يكون أشد تحاملاً له  
منه لولده أو والده فتقبل شهادته لأنه لا طنة ظاهرة كطنته في نفسه وولده ووالده وغير ذلك مما يبين فيه  
من مواضع الظن والمحدث بما يحل ويحرم لا يجز إلى نفسه ولا إلى غيره ولا يدفع عنها ولا عن غيرها شيئاً مما  
يقول الناس ولا مما فيه عقوبة عليهم ولا لهم وهو من حديثه بذلك الحديث من المسلمين سواء كان  
بأمر يحل أو يحرم فهو شريك العامة فيه لا يختلف حاله فيه فيكون ظنيماً مردود الخبر وغير ظنين  
أخرى مقبول الخبر كما يختلف حال الشاهد لعوام المسلمين وخواصهم وللناس حالات تكون أخبارهم  
فيها أصح وأخرى أن تحضرها التقوى منها في أخرى ونيات ذوي النيات فيها أصح وفكرهم فيها أدوم  
وغفلتهم فيها أقل وذلك عند خوف الموت بالمرض والسفر وعند ذكره وغير تلك الحالات من الحالات  
المنبهة عن الغفلة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له قد يكون غير ذي الصدق من المسلمين صادقاً في  
هذه الحالات وفي أن يؤمن على خبر فيرى أنه يعتمد على خبره فيه فيصدق فيه غاية الصدق أن لم يكن تقوى  
لغيره من أن ينصب لأمانة في خبر لا يدفع به عن نفسه ولا يجز إليها ثم يكذب بعده أو يدع التحفظ في بعض  
الصدق فيه فإذا كان موجوداً في العامة وفي أهل الكذب الحالات التي يصصدقون فيها الصدق الذي  
تطيب به أنفس المحدثين كان أهل التقوى والصدق في كل حالهم أولى أن يتحفظوا عند أولى الأمور  
بهم أن يتحفظوا عندها في أنهم وضعوا مواضع الأمانة ونصبوا أعلاماً للدين وكانوا عالمين بما ألزمهم الله  
تعالى من الصدق في كل أمر وإن الحديث في الحلال والحرام أعلى الأمور وأبعدها من أن يكون فيه  
موضع ظنة وقد قدم اليهم في الحديث عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم شيء لم تقدم اليهم في غيره  
فوعده على الكذب على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم النار (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا  
عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن محمد بن العجلان عن عبد الوهاب بن بخت عن عبد الواحد البصري  
عن واثلة بن الأسقع عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال إن أفرى القرى من قولني ما لم أقل ومن أرى  
عينه في المنام ما لم يريا ومن ادعى إلى غير أبيه وأخبرنا عبد العزيز الدراوردي عن محمد بن عمرو بن علقمة  
عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال من قال على ما لم أقل فليتبوأ مقعده  
من النار (قال الشافعي) رحمه الله تعالى حدثنا يحيى بن سليم عن عبيد الله بن عمر عن أبي بكر بن سالم عن  
سالم عن ابن عمر أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال إن الذي يكذب على يميني له بيت في النار أخبرنا  
عمرو بن أبي سلمة عن عبد العزيز بن محمد عن أبي أسيد عن أمه قالت قلت لأبي قتادة مالك لا يتحدث  
عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كما يتحدث عنه الناس قالت فقال أبو قتادة سمعت رسول الله صلى الله



تعالى عليه وسلم يقول من كذب على فليتمس بخفيه مضجعا من النار فجعل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول ذلك ويمسح الأرض بيده أخبرنا سفيان عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج وحدثوا عني ولا تكذبوا علي (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا أشد حديث روى عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في هذا وعليه اعتمادنا مع غيره في أن لا نقبل حديثا إلا من ثقة ويعرف صدق من جل الحديث من حين ابتداء إلى أن يبلغ به منتهاه فان قال قائل وما في هذا الحديث من الدلالة على ما وصفت قيل له قد أحاط العلم أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا يأمر أحدا بحال أن يكذب على بني إسرائيل ولا على غيرهم فاذا أباح الحديث عن بني إسرائيل فليس أن يقبلوا الكذب على بني إسرائيل أباح وانما أباح قبول ذلك عن حديثه ممن يجهل صدقه وكذبه ولم يجهأ أيضا عن يعرف كذبه لانه يروى عنه أنه قال من حدث بحديث وهو يراه كذبا فهو أحد الكاذبين ومن حدث عن كذاب لم يبرأ من الكذب لانه يرى الكذاب في حديثه كاذبا ولانه لا يستدل على أكثر صدق الحديث وكذبه إلا بصدق الخبر وكذبه إلا في الخاص القليل من الحديث وذلك أن يستدل على الصدق والكذب فيه بان يحدث الحديث بما لا يجوز أن يكون مثله أو ما يخالفه ما هو أثبت وأكثر دلالات بالصدق منه وإذا فرق رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بين الحديث عنه والحديث عن بني إسرائيل فقال حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج وحدثوا عني ولا تكذبوا علي فالعلم يحيط ان شاء الله تعالى أن الكذب الذي منهم اهتم عنه هو الكذب الخفي وذلك الحديث عن لا يعرف صدقه لان الكذب اذا كان منياعنه على كل حال فلا كذب أعظم من الكذب على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم

### (الحجة في تثبيت خبر الواحد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال لي قائل اذكر الحجة في تثبيت خبر الواحد بنص خبر أو دلالة فيه أو إجماع فقلت له حدثنا سفيان بن عيينة عن عبيد الملك بن عمير عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال نضر الله عبد الله سمع مقالتي فحفظها ووعاها وأداها فرب حامل فقه غير فقيه ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه ثلاث لا يغل عليهن قلب مسلم إخلاص العمل لله تعالى والنصيحة للمسلمين ولزوم جماعتهم فان دعوتهم تحيط من ورائهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فلما ندب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إلى استماع مقالته وحفظها وأداها أمر أن يؤديها والامرء واحد دل على أنه لا يأمر أن يؤدي عنه إلا ما تقوم الحجة به على من أدى إليه لانه انما يؤدي عنه حلال يؤتى وحرام يحجب وحدث يقام ومال يؤخذ ويعطى ونصيحة في دين ودنيا ودل على أنه قد يحمل الفقه غير فقيه يكون له حافظا ولا يكون فيه فقيها وأمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بلزوم جماعة المسلمين مما يحتاج به في أن إجماع المسلمين ان شاء الله تعالى لازم أخبرنا سفيان قال أخبرني سالم أبو النضر مولى عمر بن عبيد الله أنه سمع عبيد الله بن أبي رافع يخبر عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا ألفين أحدكم متكئا على أريكته يأتيه الأمر من أمري مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول لا تدري ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه قال سفيان وأخبرني محمد بن المنكدر عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بمثله مرسل وفي هذا تثبيت الخبر عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم واعلامهم أنه لازم لهم وان لم يجدوا له نص حكم في كتاب الله تعالى وهو موضوع في غير هذا الموضع وأخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رجلا قبل امرأته وهو صائم فوجد من ذلك وجدا شديدا فأرسل امرأته تسأل عن ذلك فدخلت على أم سلمة أم المؤمنين فأخبرتها فقالت أم سلمة ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقبل وهو



صائم فرجعت المرأة الى زوجها فأخبرته فزاد ذلك شرا وقال لسانا مثل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
يحل الله لرسوله ما شاء فرجعت المرأة الى أم سلمة فوجدت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عندها فقال  
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ما بال هذه المرأة فأخبرته أم سلمة فقال ألا أخبرتها أني أفعل ذلك  
فقلت أم سلمة قد أخبرتها فذهبت الى زوجها فأخبرته فزاد ذلك شرا وقال لسانا مثل رسول الله صلى الله  
تعالى عليه وسلم يحل الله لرسوله ما شاء فغضب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ثم قال والله إني لأتقاكم  
لله وأعلمكم بحدوده (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد سمعت من يصل هذا الحديث ولا يحضرني ذكر  
من وصله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وفي قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لام سلمة ألا أخبرتها  
أني أفعل ذلك دلالة على أن خبر أم سلمة عنه مما يجوز قبوله لأنه لا يأمرها بأن تخبر عنه الا وفي خبرها ما تكون  
به الحجة لمن أخبرته وهكذا خبر امرأته ان كانت من أهل الصدق عنده أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار  
عن ابن عمر قال بينما الناس بقاء في صلاة الصبح اذا أتاهم آت فقال إن رسول الله صلى الله تعالى عليه  
وسلم قد أنزل عليه الليلة قرآن وقد أمر أن يستقبل الكعبة فاستقبلوها وكانت وجوههم الى الشام  
فاستداروا الى الكعبة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأهل قباء أهل سابقة من الانصار وفقه وقد  
كانوا على قبلة فرض الله عليهم استقبالها ولم يكن لهم أن يدعوا فرض الله تعالى في القبلة الا بما تقوم عليهم  
به حجة ولم يلقوا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولم يسمعوها ما أنزل الله عليه في تحويل القبلة فيكونوا  
مستقبلين بكتاب الله أو سنة نبيه سيما عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولا يخبر عامة وانتقلوا بخبر  
واحد اذ كان عندهم من أهل الصدق عن فرض كان عليهم فتركوه الى ما أخبرهم عن النبي صلى الله تعالى  
عليه وسلم أنه أحدث عليهم من تحويل القبلة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولم يكونوا يقبلوه ان شاء  
الله تعالى بخبر واحد الا عن علم بأن الحجة تثبت بعلمه اذا كان من أهل الصدق ولا يحدثوا أيضا مثل هذا  
الحديث العظيم في دينهم الا عن علم بان لهم احدا أنه ولا يدعوا أن يخبروا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
بما صنعوا منه ولو كان ما قبلوا من خبر الواحد عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في تحويل القبلة  
وهو فرض مما لا يجوز لهم لقال لهم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ان شاء الله تعالى قد كنتم على قبلة ولم  
يكن لكم تركها الا بعد علم يقوم به عليكم حجة من سماعكم مني أو خبر عامة أو أكثر من خبر واحد عن  
(قال) أخبرنا مالك عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك قال كنت أسقي أبا عبيدة بن الجراح  
وأبا طلحة وأبي بن كعب شرا من فضيخ وتغر فساءهم آت فقال ان الجر قد حرمت فقال أبو طلحة قم يا أنس الى  
هذه الجر ارفا كسرهما فقلت الى مهراس لنا فصر بتهابا سفله حتى تكسرت (قال الشافعي) رحمه الله  
تعالى وهؤلاء في العلم والمكان من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وتقدم صحبته بالموضع الذي لا ينكره عالم  
وقد كان الشراب عندهم حلالا لا يشربونه فساءهم آت واحد فأخبرهم بخرم الجر فأمر أبو طلحة وهو مالك  
الجرار بكسر الجرار ولم يقل هو ولا هم ولا واحد منهم فحن على تحليلها حتى تلقى رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وسلم مع قريبه من أبا تينا خبر عامة وذلك أنهم لا يهر يقون حلالا لاهراقه سرف وليسوا من أهله  
والحال في أنهم لا يدعون لإخبار رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بما فعلوا ولا يدع لو كان ما قبلوا من  
خبر الواحد ليس لهم أن ينهاتهم عن قبول مثله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأمر رسول الله صلى الله  
تعالى عليه وسلم أنيسا أن يغدو على امرأه رجل ذكر أم أرتت فان اعترفت فأرجها فاعترفت فرجها  
أخبرنا بذلك مالك وسفيان بن عيينة عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبيد الله عن أبي هريرة وزيد بن خالد  
الجهني وساقاه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وزاد سفيان مع أبي هريرة وزيد بن خالد شيئا أخبرنا  
عبد العزيز الدراوردي عن يزيد بن الهاد عن عبيد الله بن أبي سلمة عن عمرو بن سليم الزرقى عن أمه قال  
قالت بينما نحن غني اذا علي بن أبي طالب كرم الله تعالى وجهه على جمل يقول ان رسول الله صلى الله عليه



وسلم يقول ان هذه أيام طعام وشراب فلا يصوم من أحد فاتبع الناس وهو على جملة يصرخ فيهم بذلك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ورسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يبعث بنبيه واحدا صادقا الا لزم خبره عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بصدقه عند المنهين عما أخبرهم ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عنه ومع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الحاج وقد كان قادرا أن يسير اليهم فيشافههم أو يبعث اليهم عددا فيبعث واحدا يعرفونه بالصدق وهو لا يبعث بأمره الا والجة للمبعوث اليهم وعليهم قائمة بقبول خبره عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فاذا كان هكذا مع ما وصفت من مقدرة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على بعث جماعة اليهم كان ذلك ان شاء الله تعالى فمن بعده ممن لا يمكنه ما أمكنهم وأمكن فيهم أولى أن يثبت به خبر الواحد الصادق أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن عمرو بن عبد الله بن صفوان عن خاله ان شاء الله تعالى يقال له يزيد بن شيان قال كنا في موقف لنا بعرفة يبعده عمرو من موقف الامام جدا فأتانا ابن مربي الانصاري فقال لنا اني رسول رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اليكم بأمركم أن تقفوا على مشاعركم هذه فانكم على إرث من إرث أبيكم ابراهيم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبعث رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أبا بكر رضي الله تعالى عنه والباقي الحج في سنة تسع وحضره الحج من أهل بلدان مختلفة وشعوب متفرقة فاقام لهم مناسكهم وأخبرهم عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بما لهم وما عليهم وبعث علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه في تلك السنة فقرأ عليهم في جمعهم يوم النحر آيات من سورة براءة ونبذ الى قوم على سواء وجعل لقوم مددا وونهاهم عن أمور وكان أبو بكر وعلى معروفين عند أهل مكة بالفضل والدين والصدق وكان من جهلها أو أحدهما من الحاج وجد من يخبره عن صدقهما وفضلهما ولم يكن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ليعت واحد الا والجة قائمة بخبره على من بعثه اليه ان شاء الله تعالى وقد فرق النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عما لا على نواح عرفنا أسماءهم والمواضع التي فرقهم عليها فبعث قيس بن عاصم والزبرقان بن بدر وابن نيرة الى عشايرهم لعلمهم بصدقهم عندهم وقدم عليه وفد البحر بن فعر فوامن معه فبعث معهم ابن سعيد بن العاص وبعث معاذ بن جبل الى اليمن وأمره أن يقاتل عن أطاعه من عصاه ويعلمهم ما فرض الله عليهم ويأخذ منهم ما وجب عليهم لعرفتهم بمعاذ ومكانه منهم وصدقهم فيهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكل من ولاه فقد أمره أن يأخذ ما أوجب الله تعالى على من ولاه عليه ولم يكن لاحد عندنا في أحد من قدم عليه من أهل الصدق أن يقول أنت واحد فليس لك أن تأخذ منا ما لم نسمع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول انه علينا ولا أحسبه بعثهم مشهورين في النواحي التي بعثهم اليها بالصدق الا ما وصفت من أن تقوم عندهم الجة على من بعثه اليهم وفي شبه هذا المعنى أمر اسرايا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقد بعث بعث مؤنة فولا يزيد بن حارثة وقال فان أصيب فجعفر فان أصيب فابن رواحة وبعث ابن أنيس سرية وحده وبعث أسراياهم وكلهم حاكم فيما بعثه فيه لان عليهم أن يدعوا من لم تبلغه الدعوة ويقاتلوا من حل قتاله وكذلك كل وال بعثه أو صاحب سرية ولم يزل يمكنه أن يبعث والين وثلاثة وأربعة وأكثر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبعث في دهر واحد اثني عشر رسولا الى اثني عشر ملكا يدعوهم الى الاسلام ولم يبعثهم الا الى من قد بلغته الدعوة وقامت عليه الجة ولا يكتب منه فيها دلالات لمن بعثهم اليه على أنها كتبه وقد تحرى فيهم ما تحرى في أمرائه من أن يكونوا معروفين فبعث دحية الكلبي الى الناحية التي هو فيها معروف ولو أن المبعوث اليه جهل الرسول كان عليه طلب علم أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بعثه ليستبرئ شكه في خبر الرسول وكان على الرسول الوقوف حتى يستبرئه المبعوث اليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولم يزل كتب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم تنفذ الى ولاته بالامر والنهي ولم يكن لاحد من ولاته ترك لإنفاذ أمره ولم يكن ليعت رسولا الا صادقا عند من بعثه اليه أو اذا طلب المبعوث اليه علم صدقه وجدته حيث هو ولو شك



في كتابه بتغيير في الكتاب أو حال يدل على تهمة من غفلة رسول حمل الكتاب كان عليه أن يطلب علم ما شك فيه حتى ينفذ ما ثبت عنده من أمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهكذا كانت كتب خلفائه بعده وعمالهم وما أجمع المسلمون عليه من أن يكون الخليفة واحدا والقاضي واحدا والامام واحدا والامير واحدا فاستخلفوا أبا بكر ثم استخلف أبو بكر عمر ثم استخلف عمر أهل الشورى ليختاروا واحدا فاختاروا عبد الرحمن بن عوف واختار عبد الرحمن عثمان بن عفان (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والولاة من القضاة وغيرهم يقضون وتنفذ أحكامهم ويقبضون الحدود وينفذ من بعدهم أحكامهم وأحكامهم أخبار عنهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقبضنا وصفت من سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ثم أجمع المسلمون عليه منه دلالة على فرق بين الشهادة والخبر والحكم ألا ترى أن قضاء القاضي على الرجل للرجل إنما هو خبر يخبر به عن بينة ثبتت عنده أو اقرار من خصم أقرب به عنده فأنفذ الحكم فيه فلما كان يلزمه بخبره أن ينفذه بعلمه كان في معنى الخبر بحلال أو حرام قد يلزمه أن يحله أو يحرمه بما شهد منه ولو كان القاضي المخبر عن شهود شهدوا عنده على رجل لم يحاكم اليه أو اقرار من خصم لا يلزمه أن يحكم به لمعنى أنه لم يحاكم اليه أو أنه ممن يخصم إلى غيره فحكم بينه وبين خصمه بما يلزم شاهد اشهد على رجل أن يأخذ منه ما شهد به عليه لم يشهد به كان في معنى شاهد عنده غيره فلم يقبل قاضيا كان أو غيره إلا بشاهد معه كالمشهد عنده غيره لم يقبله إلا بشاهد وطلب معه غيره ولم يكن لغيره إذا كان شاهدا أن ينفذ شهادته وحده أخبرنا الثقي وسفيان بن عيينة عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قضى في الإبهام بخمس عشرة من الأبل وفي التي تليها بعشر وفي الوسطى بعشر وفي التي تليها بتسع وفي النخصر بست (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لما كان معروفًا والله تعالى أعلم عند عمر أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قضى في اليد بخمسين وكانت اليد خمسة أطراف مختلفة الجمال والمنافع نزلها من أزالها فحكم لكل واحد من الأطراف بقدره من دية الكف فهذا قياس على الخبر فلما وجد كتاب آل عمرو بن حزم فيه أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال وفي كل أصبع مما هنالك عشر من الأبل صاروا إليه ولم يقبلوا كتاب آل عمرو والله تعالى أعلم حتى ثبت لهم أنه كتاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وفي هذا الحديث دلالتان أحدهما قبول الخبر والآخرى أن يقبل الخبر في الوقت الذي ثبت فيه وإن لم يعض عمل من أحد من الأئمة بمثل الخبر الذي قبلوا ودلالة على أنه لو مضى أيضا عمل من أحد من الأئمة ثم وجد عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم خبر يخالف عمله تركه عمله لخبر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ودلالة على أن حديث رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يثبت بنفسه لا بعمل غيره بعده ولم يقل المسلمون قد عمل فينا عمر بخلاف هذا بين المهاجرين والأنصار ولم تذكروا أنكم خلافه ولا غيركم بل صاروا إلى ما وجب عليهم من قبول الخبر عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وترك كل عمل خالفه ولو بلغ عمر هذا صار إليه أن شاء الله كما صار إلى غيره مما بلغه عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بتقواه الله وتأديته الواجب عليه في اتباع أمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وعلمه بأن ليس لأحد مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أمر وأن طاعة الله تعالى في اتباع أمر رسوله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال قائل فادلتني على أن عمر عمل شيئا ثم صار إلى غيره بخبر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم (قلت) فإن أوجدتكم (قال) ففي الجدل إياي ذلك دليل على أمرين أحدهما أنه قد يعمل من جهة الرأي إذا لم يجد سنة والآخرة السنة إذا وجدت وجب عليه ترك عمل نفسه ووجب على الناس ترك كل عمل وجدت السنة بخلافه وإبطال أن السنة لا تثبت إلا بخبر تقدمها وعلم أنه لا يوهن شيء خالفها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان عن الزهري عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يقول الدينة



للعاقلة ولا ترث المرأة من دية زوجها شيئا حتى أخبره الضحالك بن سفيان أن رسول الله صلى الله تعالى  
 عليه وسلم كتب إليه أن يورث امرأة أشيم الضبابي من دية فرجع إليه عمر (قال الشافعي) رجه الله  
 تعالى وقد فسرت هذا الحديث قبل هذا الموضع وأخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار وابن طاوس عن طاوس  
 أن عمر قال أذكركم الله امرأ سمع من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في الجنين شيئا فقام جل بن مالك بن  
 النابغة فقال كنت بين جاريتين لي يعني ضربت أحدهما الأخرى بمسطح فالتقت جنينا ميتا فقتلى  
 فيه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بغرة فقال عمر لولم نسمع هذا لقضينا فيه بغيره هذا وقال غيره  
 أن كدنا أن نقضي في هذا برأينا (قال الشافعي) رجه الله تعالى وقد رجع عمر عما كان يقضي به لحديث  
 الضحالك أن أن خالف فيه حكم نفسه وأخبر في الجنين أنه لولم نسمع هذا لقضينا فيه بغيره وقال أن كدنا  
 أن نقضي في مثل هذا برأينا (قال الشافعي) رجه الله تعالى يخبر والله تعالى أعلم أن السنة إذا كانت  
 موجودة بأن في النفس مائة من الأبل فلا يعد والجنين أن يكون حيا فيكون فيه مائة من الأبل أو ميتا فلا  
 شيء فيه فلما أخبر بقضاء رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فيه سلم ولم يجعل لنفسه إلا اتباعه فيما مضى  
 حكمه بخلافه وفيما كان رأيا منه لم يبلغه عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فيه شيء فلما بلغه خلاف  
 فعله صار إلى حكم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وترك حكم نفسه وكذلك كان في كل أمره وكذلك  
 يلزم الناس أن يكونوا أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله أن عمر بن الخطاب انما رجع بالناس  
 عن خبر عبد الرحمن بن عوف (قال الشافعي) رجه الله تعالى يعني حين خرج إلى الشام فبلغه وقوع  
 الطاعون بها وأخبرنا مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه أن عمر ذكر المجوس فقال ما أدري كيف أصنع  
 في أمرهم فقال له عبد الرحمن بن عوف أشهد لسمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول سنوابعهم  
 سنة أهل الكتاب وأخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار أنه سمع بحالة يقول لم يكن عمر أخذ الجزية من المجوس  
 حتى أخبره عبد الرحمن بن عوف أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أخذها من مجوس هجر (قال الشافعي)  
 رجه الله تعالى وكل حديث كتبه منقطع فقد سمعته متصلا أو مشهورا عن روى عنه ينقل عامة من  
 أهل العلم يعرفونه عن عامة ولكني كرهت وضع حديث لا أتقنه حفظا خوفا طول الكتاب وغاب عن  
 بعض كتبي وتحقق بما يعرفه أهل العلم مما حفظت فاختصرته خوفا طول الكتاب فأثبت بعض ما فيه  
 الكفاية دون تقصص العلم في كل أمره (قال) فقبل عمر خبر عبد الرحمن بن عوف في المجوس فأخذ منهم  
 وهو يتلو القرآن «من الذين أوثوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يدهم صاغرون» ويقرأ القرآن بقتال  
 الكفار حتى يسلموا وهو لا يعرف فيهم عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم شيئا وهم عنده من الكافرين غير  
 أهل الكتاب فقبل خبر عبد الرحمن بن عوف عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فاتبعه وحديث بحالة  
 موصول قد أدرك عمر رجلا وكان كاتب لبعض ولاته فان قال قائل قد طلب عمر مع رجل أخبره خبرا  
 آخر قيل له لا يطلب عمر مع رجل أخبره خبرا آخر إلا على أحد ثلاث معان إما أن يحاط فيكون وان  
 كانت الحجية تثبت بخبر الواحد فخير اثنين أكثر وهو لا يزيد بها الاثبوت وقد رأيت ممن أثبت خبر الواحد  
 من يطلب معه خبرا ثانيا ويكون في يده السنة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من خمسة وجوه فيحدث  
 بسادس فيكتبه لأن الأخبار كلها تواترت وتظاهرت كانت أثبت للحجة وأطيب لنفس السامع وقد رأيت  
 من الحكماء من يثبت عنده الشاهدان العدلان والثلاثة فيقول للشهود له زدي شهودا وانما يريد بذلك  
 أن يكون أطيئ لنفسه ولولم يزد المشهود له على شاهدين لحكم بهما (قال الشافعي) رجه الله تعالى  
 ويحتمل أن يكون لم يعرف الخبر فيقف عن خبره حتى يأتي بخبر يعرفه وهكذا من أخبر عن لا يعرف لم يقبل  
 خبره ولا يقبل الخبر الا عن معروف بالاستئصال لأن يقبل خبره ويحتمل أن يكون الخبر له غير مقبول  
 القول عنده في خبره حتى يجد غيره ممن يقبل قوله فان قال قائل فإلى أي المعاني ذهب عمر عندكم قلنا



أما في خبر أبي موسى فإلى الاحتياط لأن أبا موسى ثقة أمين عنده ان شاء الله تعالى فان قال قائل ما دل على ذلك قلنا قد روى مالك عن ربيعة عن غير واحد من علمائهم حديث أبي موسى وأن عمر قال لا يبي موسى أما إن لم أتهمك ولكني خشيت أن ينقول الناس على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فان قال قائل هذا منقطع فالجواب فيه ثابتة لأنه لا يجوز على امام في الدين عمر ولا غيره أن يقبل خبر الواحد مرة وقبوله لا يكون إلا بما تقوم به الحجة عنده ثم يرد مثله أخرى ولا يجوز هذا على عالم عاقل أبدا ولا يجوز على حاكم أن يقضي بشاهدين مرة ويمنع بهما أخرى إلا من جهة جرحهما أو الجهالة بعد التهما وعمر غاية في العلم والعقل والامانة والفضل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وفي كتاب الله تعالى دليل على ما وصفت قال الله جل ثناؤه انا أرسلنا نوحا الى قومه وقال عز وجل ولقد أرسلنا نوحا الى قومه وقال وأوحينا الى ابراهيم واسماعيل وقال والى عاد اخاهم هودا وقال والى ثمود اخاهم صالحا وقال والى مدين اخاهم شعيبا وقال تعالى كذبت قوم لوط المرسلين الى قوله وأطيعون وقال لنبيه محمد صلى الله تعالى عليه وسلم انا اوحينا اليك كما اوحينا الى نوح والنبيين من بعده وقال تعالى وما محمد الا رسول قد خلت من قبله الرسل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأقام حجتهم على خلقه في أنبيائه بالاعلام التي باينوا بها خلقه سواهم فكانت الحجة ثابتة على من شاهد أمور الانبياء ودلائلهم التي باينوا بها غيرهم ومن بعدهم وكان الواحد في ذلك وأكرمه سواء تقوم الحجة بالواحد منهم قيامها بالاكثر قال الله تعالى واضرب لهم مثلا اصحاب القرية اذ جاءها المرسلون (قال) فظاهر الحجج عليهم باتنين ثم بالثالث وهذا أقام الحجة على الامم بواحد وليست الزيادة في التأكيده مانعة أن تقوم الحجة بالواحد اذا أعطاه الله تعالى ما يبين به الخلق غير النبيين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن سعد بن اسحق بن كعب بن عجرة عن عمته زينب بنت كعب ان الفريضة بنت مالك بن سنان أخبرتها أنها جاءت الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم تسأله ان يرجع الى أهلها في بني خديرة فان زوجها ما خرج في طلب أعبد له حتى اذا كان بطرف القدوم لحقهم فقتلوه فسألت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن أرجع الى أهلي فان زوجي لم يتركني في مسكن يملكه قالت فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم نعم فانصرفت حتى اذا كنت في الحجرة أو في المسجد دعاني أو أمرني فدعيت له فقال كيف قلت فرددت عليه القصة التي ذكرت له من شأن زوجي فقال امكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله قالت فاعتددت فيه أربعة أشهر وعشرا فلما كان عثمان أرسل الى فسألني عن ذلك فأخبرته فاتبعه وقضى به (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وعثمان في امامته وعلمه وفضله يقضي بخبر امرأته بين المهاجرين والانصار أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج قال أخبرني الحسن بن مسلم عن طاوس قال كنت مع ابن عباس اذ قال له زيد بن ثابت أتفتي أن تصدر الخائض قبل أن يكون آخر عهدها بالبيت فقال له ابن عباس إما لا فسل فلانة الأنصارية هل أمرها بذلك النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فرجع زيد ابن ثابت يضحك ويقول ما أراك الا قد صدقت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فسمع زيد النهي أن لا يصدر أحد من الحاج حتى يكون آخر عهده بالبيت وكانت الخائض عنده من الحاج الداخلين في ذلك النهي فلما أفقها ابن عباس بالصدر اذ كانت قد زارت البيت بعد النحر أنكره عليه زيد فلما أخبره ابن عباس عن المرأة أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أمرها بذلك فسألها فأخبرته فصديق المرأة ورأى أن حقها عليه أن يرجع عن خلاف ابن عباس وما لابن عباس حجة غير خبر المرأة أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير قال قلت لابن عباس ان نوحا البكالي يزعم أن موسى صاحب الخضر ليس موسى بنى اسرائيل فقال ابن عباس كذب عدو الله أخبرني أبي بن كعب قال خطبنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ثم ذكر حديث موسى والخضر بشئ يدل على أن موسى بنى اسرائيل هو موسى صاحب الخضر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فابن عباس مع فقهه وورعه يثبت خبر أبي بن كعب وحده عن



رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حتى يكذب به امرأ من المسلمين انحدثه أبي عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بما فيه دلالة على أن موسى بن إسرائيل صاحب الخضر أخبرنا مسلم بن خالد وعبد المجيد عن ابن جريج عن عامر بن مصعب أن طاوساً أخبره أنه سأل ابن عباس عن الركعتين بعد العصر فنهاهما عنهما قال طاوس فقلت ما أدعهما فقال ابن عباس وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمر أن يكون لهم الخيرة من أمرهم الآية (قال الشافعي) رجه الله تعالى فرأى ابن عباس الحجة قائمة على طاوس بخبره عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ودله بتلاوة كتاب الله عز وجل على أن فرضاً عليه أن لا يكون له الخيرة إذا قضى الله ورسوله أمراً وطاوس حيثئذ انما يعلم قضاء رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بخبر ابن عباس وحده ولم يدفعه طاوس بأن يقول هذا خبرك وحده فلا أثبتته عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لأنه قد يمكن فيه أن تنسى فان قال قائل كره أن يقول هذا ابن عباس فان عباس أفضل من أن يتوقى أحد أن يقول له حقاراً وقد نهاهما عن الركعتين بعد العصر فأخبره أنه لا يدعهما قبل أن يعلمه أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عنهما أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن عمر قال كنا نأخبار ولا نرى بذلك بأساً حتى زعم رافع بن خديج أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عنها فتركتاها من أجل قول رافع ذلك (قال الشافعي) رجه الله تعالى فان عمر كان ينتفع بالخبرة ويراها حلالاً ولم يتوسع إذا أخبره واحد لا يثمه عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أنه نهى عنها أن يخبر بعد خبره ولا يستعمل رأيه مع ما جاء عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولا يقول ما عاب علينا هذا أحد ونحن نعمل به إلى اليوم وفي هذا ما يبين أن العمل بالشئ بعد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم إذا لم يكن بخبر عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يوهن الخبر عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أخبرنا مالك بن أنس عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن معاوية بن أبي سفيان باع سقاية من ذهب أو ورق بأكثر من وزنها فقال له أبو الدرداء سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن مثل هذا فقال معاوية ما أرى بهذا بأساً فقال أبو الدرداء من يعذرني من معاوية أخبره عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ويخبرني عن رأيه لا بأساً كنت بارض (قال الشافعي) رجه الله تعالى فرأى أبو الدرداء الحجة تقوم على معاوية بخبره فلما لم يرد ذلك معاوية فارق أبو الدرداء الأرض التي هو بها أعظما لانه ترك خبر ثقة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأخبرنا أن أبا سعيد الخدري لقي رجلاً فأخبره عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم شيئاً فذكر الرجل خبراً يخالفه فقال أبو سعيد الخدري والله لا آوأنى وإياك سقف بيت أبداً (قال الشافعي) رجه الله تعالى يرى أن ضيقاً على الخبر أن لا يقبل خبره وقد ذكر خبراً يخالف خبر أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولكن في خبره وجهان أحدهما يحتمل به خلاف خبر أبي سعيد الخدري والآخر لا يحتمله (قال الشافعي) رجه الله تعالى وأخبرني من لا أتهم عن ابن أبي ذئب قال أخبرني مخلد بن خفاف قال ابتعت غلاماً فاستغلته ثم ظهرت منه على عيب فحاصمت فيه إلى عمر بن عبد العزيز فقضى لي برده وقضى علي برتغله فأتيت عروة بن الزبير فأخبرته فقال أروح إليه العشي فأكبره أن عائشة رضي الله عنها أخبرتني أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قضى في مثل هذا أن الخراج بالضممان فجئت إلى عمر فأخبرته بما أخبرني عروة عن عائشة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال عمر فإيسر علي من قضاء قضيتك والله يعلم أني لم أرد فيه الا الحق فبلغتني فيه سنة عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فأرث قضاء عمر وأنفذ سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فراح إليه عروة فقضى لي أن آخذ الخراج من الذي قضى به علي وأخبرني من لا أتهم من أهل المدينة عن ابن أبي ذئب قال قضى سعد بن إبراهيم على رجل بقضية برأى ربيعة بن أبي عبد الرحمن فأخبرته عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بخلاف ما قضى به فقال سعد لبيعة هذا ابن أبي ذئب وهو عندي ثقة يخبرني عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بخلاف ما قضيت به فقال له ربيعة قد اجتهدت ومضى



(١) الشهابي في جميع  
النسخ التي بيدنا ورأينا  
في الخلاصة أنه المأني  
ولعله الصواب وما هنا  
تحريف عنه كتبه  
مصححه

حكمت فقال سعد وأعجباً أنفذ قضاء سعد بن أم سعد وأرد قضاء رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بل أرد  
قضاء سعد بن أم سعد وأنفذ قضاء رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فدعا سعد بكتاب القضية فشقه وفضي  
للقضي عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأخبرني أبو حنيفة سمعته من الفضل (١) الشهابي قال حدثني  
ابن أبي ذئب عن المقبري عن أبي شريح الكعبي أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال عام الفتح من  
قتله قتييل فهو بخير النظرين أن أحب أخذ العقل وإن أحب فله القود قال أبو حنيفة فقلت لابن أبي  
ذئب أتأخذ بهذا يا أبا الحرث ف ضرب صدرى وصاح على صياحا كثيرا ونال مني وقال أحد ثلث عن  
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وتقول أتأخذ به نعم أخذ به وذلك الغرض على وعلى من سمعه أن الله  
تعالى اختار محمد صلى الله تعالى عليه وسلم من الناس فهذه أهيم به وعلى يديه واختار لهم ما اختاره وعلى  
لسانه فعلى الخلق أن يتبعوه طائعين أو دأخرين لا يخرج لهم من ذلك قال وما سككت حتى غنيت أن يسكت  
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وفي تثبيت خبر الواحد أحاديث يكتفي بعض هذا منها ولم يزل سبيل سلفنا  
والقرون بعدهم إلى من شاهدنا هذه السبل وكذلك حكى لنا عن حكى لنا عنه من أهل العلم بالبلدان (قال  
الشافعي) رحمه الله تعالى ووجدنا بالمدينة سعيد يقول أخبرني أبو سعيد الخدري عن النبي صلى الله تعالى  
عليه وسلم في الصرف فيثبت حديثه سنة ويقول حدثني أبو هريرة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فيثبت  
حديثه سنة ويروي عن الواحد غيرهما فيثبت حديثه سنة ووجدنا عروة يقول حدثني عائشة رضي الله  
تعالى عنها أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قضى أن الخراج بالضممان فيثبته سنة ويروي عنها عن  
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم شيئا كثيرا فيثبته سننا يحمل بها ويحرم وكذلك وجدناه يقول حدثني أسامة  
ابن زيد عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ويقول حدثني عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله تعالى عليه  
وسلم وغيرهما فيثبت خبر كل واحد منهم على الانفراد سنة ثم وجدناه أيضا يصير إلى أن يقول حدثني  
عبد الرحمن بن عبد القاري عن عمر ويقول حدثني يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن أبيه عن عمر  
ويثبت كل واحد من هذا خبرا عن عمر ووجدنا القاسم بن محمد يقول حدثني عائشة رضي الله تعالى عنها  
عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ويقول في حديث غيره وحدثني ابن عمر عن النبي صلى الله تعالى عليه  
وسلم ويثبت خبر كل واحد منهما على الانفراد سنة ويقول حدثني عبد الرحمن بن جهمع ابن يزيد بن جارية  
عن خنساء بنت خدام عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فيثبت خبرها سنة وهو خبر امرأته واحدة ووجدنا  
علي بن الحسين يقول أخبرني عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا يرث  
المسلم الكافر ولا الكافر المسلم فيثبته سنة ويثبتها الناس بخبره سنة ووجدنا كذلك محمد بن علي بن الحسين  
يخبر عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وعن عبيد الله بن أبي رافع عن أبي هريرة عن  
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فيثبت كل ذلك سنة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ووجدنا محمد بن جبير  
ابن مطعم ونافع بن جبير بن مطعم ويزيد بن طلحة بن ركانة ومحمد بن طلحة بن ركانة ونافع بن جبير بن عبد  
وأسامة بن عبد الرحمن بن عوف وجديد بن عبد الرحمن بن عوف وطلحة بن عبد الله بن عوف ومصعب بن  
سعد بن أبي وقاص وإبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف وخارجة بن زيد بن ثابت وعبد الرحمن بن كعب  
ابن مالك وعبد الله بن أبي قتادة وسليمان بن يسار وعطاء بن يسار وغيرهم من محدثي أهل المدينة كلهم  
يقول حدثني فلان لرجل من أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أو من  
التابعين عن رجل من أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ويثبت ذلك سنة (قال الشافعي)  
رحمه الله تعالى ووجدنا عطاء وطاوسا ومجاهدا وابن أبي مليكة وعكرمة بن خالد وعبيد الله بن أبي زيد  
وعبد الله بن باباه وابن أبي عمار ومحمد بن المنكدر ومحمد بن المكيين ووجدنا وهب بن منبه باليمن هكذا  
ومكحول بالشام وعبد الرحمن بن غنم والحسن ومحمد بن سيرين بالبصرة والاسود وعلقمة والشعبي بالكوفة



ومحدثي الناس وأعلامهم بالامصار كلهم يحفظ عنه تثبيت خبر الواحد عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم والانتفاء اليه والافتاء به ويقبله كل واحد منهم عن فوقه ويقبله عنه من تحته ولو جاز لاحد من الناس أن يقول في علم الخاصة أجمع المسلمون قديما وحديثا على تثبيت خبر الواحد والانتفاء اليه بأنه لم يعلم أحد من فقهاء المسلمين الا وقد ثبت جازلي ولكن أقول لم أحفظ عن فقهاء المسلمين أنهم اختلفوا في تثبيت خبر الواحد لما وصفت من أن ذلك موجود على كلهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان شبه على رجل بأن يقول قدر روى عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم حديث كذا وكذا وكان فلان يقول قولا يخالف ذلك الحديث فلا يجوز عندي على عالم أن يثبت خبر واحد في كثير فيجلب به ويحترم ويرد مثله الا من جهة أن يكون عنده حديث يخالفه فيكون ماسمع ومن سمع منه أو وثق عنده من حديثه بخلافه أو يكون من حديثه ليس يحافظ أو يكون متهم عنده أو يتهم من فوقه عن حديثه أو يكون الحديث محتملا معنيين فيتأول فيذهب الى أحدهما دون الآخر فأما أن يتوهم متوهم أن فقيها عاقلا يثبت سنة بخبر واحد مرة ومرة ارا ثم يدعيها بخبر مثله أو وثق بلا واحد من هذه الوجوه التي يشبه بالتأويل فيها كما يشبه على المتأولين في القرآن أو تهمة المخبر أو علم بخبر بخلافه فلا يجوز ان شاء الله تعالى فان قال قائل قل فقيه في بلد الا وقد روى كثيرا يأخذ به وقليل يتركه فلا يجوز عليه الا من الوجوه التي وصفت أو من أن يروى عن رجل من التابعين أو من دونهم قولا لا يلزمه الاخذ به فيكون انما رواه لمعرفة قوله لا لأنه حجة عليه وافقه أو خالفه فان لم يسلك واحدا من هذه السبل فيعذر بعضها فقد أخطأ خطأ عظيما لا عذر له فيه عندنا والله تعالى أعلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان قال قائل هل يفتقر معنى قولك حجة قيل له ان شاء الله تعالى نعم فان قال قائل فذلك قلنا أما ما كان فيه نص كتاب بين أو سنة مجتمع عليها فالعذر فيه مقطوع ولا يسع الشك في واحد منهما ومن امتنع من قبوله استتيب فأما ما كان من سنة من خبر الخاصة الذي قد يختلف الخبر فيه فيكون الخبر محتملا للتأويل وجاء الخبر فيه من طريق الانفراد فالحجة فيه عندي أن يلزم العالمين حتى لا يكون لهم رتقا كان منصوصا منه كما يلزمهم أن يقبلوا شهادة العدول لأن ذلك احاطة كما يكون نص الكتاب وخبر العامة عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولو شك في هذا شك لم نقل له نب وقلنا ليس لك ان كنت عالما أن تشك كما ليس لك الا أن تقضي بشهادة الشهود العدول وان أمكن فيهم الغلط ولكن تقضي بذلك على الظاهر من صدقهم والله ولي ما غاب عنك منهم (قال) فقال فهل يقوم بالحديث المنقطع حجة على من علم وهل يختلف المنقطع أو هو وغيره سواء (قال) فقلت له المنقطع مختلف فن شاهد أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من التابعين فحدث حديثا منقطعاً عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اعتبر عليه بامور منها أن ينظر الى ما أرسل من الحديث فان شرکه فيه الحفاط المأمونون فاسندوه الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بمثل معنى ما روى كانت هذه دلالة على صحة من قبل عنه وحفظه وان انفرد بارسال حديث لم يشركه فيه من يسند قبل ما ينفرده من ذلك ويعتبر عليه بان ينظر هل يوافقهم من غير من قبل العلم عنه من غير رجاله الذين قبل عنهم فان وجد ذلك كانت دلالة تقوى له مرسله وهي أضعف من الاولى فان لم يوجد ذلك نظر الى ما روى عن بعض أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قولاً فان وجد يوافق ما روى عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كانت في هذه دلالة على أنه لم يأخذ مرسله الا عن أصل يصح والله تعالى أعلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكذلك ان وجد عوام من أهل العلم يفتون بمثل معنى ما روى عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ثم يعتبر عليه بان يكون اذا سمع من روى عنه لم يسم مجهولا ولا مرغوبا عن الرواية عنه فيستدل بذلك على صحته فيما روى عنه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويكون اذا شرك أحد من الحفاط في حديث لم يخالفه فان خالفه ووجد حديثه أنقص كانت في هذه دلالة على صحة مخرج حديثه ومتى خالف ما وصفت أضرب بحديثه حتى لا يسع أحد منهم



قبول مرسله واذا وجدت الدلائل بصحة حديثه بما وصفت أحيانا أن نقبل مرسله ولا نستطيع أن نزع  
 أن الحجة تثبت به ثبوتها بالتصل وذلك أن معنى المنقطع مغيب يحتمل أن يكون جل عن يرغب عن الرواية  
 عنه اذا سمى وان بعض المنقطعات وان وافقه مرسل مثله فقد يحتمل أن يكون مخرجهما واحدا من  
 حيث لو سمى لم يقبل وان قول بعض أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اذا قال برأيه لو وافقه لم يدل  
 على صحة مخرجه الحديث دلالة قوية اذا نظرت فيها ويمكن أن يكون انما غلط به حين سمع قول بعض أصحاب  
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وافقه ويحتمل مثل هذا فين وافقه من بعض الفقهاء (قال الشافعي)  
 رحمه الله تعالى فأما من بعد كبار التابعين الذين كثرت مشاهدتهم لبعض أصحاب النبي صلى الله تعالى  
 عليه وسلم فلا أعلم منهم واحدا يقبل مرسله لا مور أحدها أنهم أشد تجوزا فيمن يروون عنه والآخر  
 أنهم يوجد عليهم الدلائل فيما أرسلوا بضعف مخرجه والآخر كثرة الاحالة في الاخبار واذا كثرت الاحالة  
 في الاخبار كان أمكن للوهم وضعف من يقبل عنه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد خبرت بعض من  
 خبرت من أهل العلم فرأيتهم أتوا من خصلة وضدها رأيت الرجل يقنع بيسير العلم أو يريد أن لا يكون  
 مستفيد الا من جهة قد يتركه من مثلها أو أرى فيكون من أهل التقصير في العلم ورأيت ممن عاب هذا  
 السبيل ورغب في التوسع في العلم من دعاه ذلك الى القبول عن لو أمسك عن القبول عنه كان خيرا له ورأيت  
 الغفلة قد تدخل على أكثرهم فيقبل عن يرد مثله وخيرا منه وتدخل عليه فيقبل عن يعرف ضعفه اذا وافق  
 قول لا يقوله ويرد حديث الثقة اذا خالف قول لا يقوله وتدخل على بعضهم من جهات ومن نظري في العلم بخبرة  
 وقلة غفلة استوحش من مرسل كل من دون كبار التابعين بدلائل ظاهرة فيها (قال) فلم فرقت بين كبار  
 التابعين المتقدمين الذين شاهدوا أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وبين من شاهد بعضهم دون  
 بعض (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت لبعدها حالة من لم يشاهد أكثرهم (قال) فلم لا تقبل المرسل  
 منهم ومن كل فقيه دونهم (فقلت) لما وصفت (قال) فهل تجد حديثا تبلغ به رسول الله صلى الله تعالى  
 عليه وسلم مرسل عن ثقة لم يقل أحد من أهل الفقه به (قلت) نعم أخبرنا سفيان عن محمد بن المنكدر أن  
 رجلا جاء الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال يا رسول الله ان لي مالا وعيالا وان لا بي مالا وعيالا وانه يريد  
 أن يأخذ مالي فيطعمه عياله فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أنت ومالك لابيك (فقال) أما نحن  
 فلا نأخذ بهذا ولكن من أصحابك من يأخذه (قلت) لا لأن من أخذ بهذا جعل للاب الموسر أن يأخذ  
 مال ابنه (قال) أجل وما يقول بهذا أحد فلم خالفه الناس (قلت) لانه لا يثبت عن النبي صلى الله تعالى  
 عليه وسلم وأن الله تعالى لما فرض للاب ميراثه من ابنه فجعله كوارث غيره وقد يكون أقل حظا من كثير من  
 الورثة دل ذلك على أن ابنه مالك المال دونه (قال) فمحمد بن المنكدر عندكم غاية في الثقة (قلت) أجل  
 والفضل في الدين والورع ولكننا لا ندري عن قبل هذا الحديث وقد وصفت لك الشاهدين العدلين يشهدان  
 على الرجلين فلا تقبل شهادتهما حتى يعدل لهما أو يعدل لهما غيرهما (قال) فتذكر من حديثكم مثل هذا  
 (قلت) نعم أخبرنا الثقة عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أمر رجلا  
 ضحك في الصلاة أن يعيد الوضوء والصلاة فلم يقبل هذا لانه مرسل ثم أخبرنا الثقة عن معمر عن ابن شهاب  
 عن سليمان بن أرقم عن الحسن عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بهذا الحديث وابن شهاب عندنا امام في  
 الحديث والتحبير وثقة الرجال وانما يسمى بعض أصحاب النبي عليه الصلاة والسلام ثم كبار التابعين ولا  
 نعلم محدثا يسمى أفضل ولا أشهر ممن يحدث عنه ابن شهاب (قال) فانا نراه أتى في قبوله عن سليمان بن أرقم  
 (قلت) رآه رجلا من أهل المروعة والعلم والعقل فقبل عنه وأحسن الظن به فسكت عن اسمه لما لانه أصغر  
 منه ولم ألتزم بذلك وسأله معمر عن حديثه عنه فأسنده فلما أمكن في ابن شهاب أن يكون يروي عن  
 سليمان بن أرقم مع ما وصفت به ابن شهاب لم يؤمن مثل هذا على غيره (قال) فهل تجد رسول الله صلى الله



تعالى عليه وسلم سنة ثابتة من جهة الاتصال خالفها الناس كلهم (قلت) لا ولكن قد أجد الناس مختلفين فيها منهم من يقول بها ومنهم من يقول بخلافها فأما سنة ثابتة يكونون مجتمعين على القول بخلافها فلم أجد هاقط كما وجدت المرسل عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم (قال الشافعي) رجه الله تعالى وقلت له أنت تسأل عن الحجة في رد المرسل وترده ثم تجاوزت رد المسند الذي يلزمك عندنا لا خذبه

### (باب الإجماع)

(قال الشافعي) رجه الله تعالى قال لي قائل قد فهمت مذهبك في أحكام الله عز وجل ثم أحكام رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم وأن من قبل عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فعن الله قبل بأن الله افترض طاعة رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم وقامت الحجة بما قلت بأن لا يحل لمسلم علم كتابا ولا سنة أن يقول بخلاف واحد منهما وقد علمت أن هذا فرض الله عز وجل فما جئت في أن تتبع ما اجتمع الناس عليه مما ليس فيه نص حكم الله عز وجل ولم يحكمه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أتزعم ما يقول غيرك أن إجماعهم لا يكون أبدا الأعلى سنة ثابتة وإن لم يحكموها (فقلت) له أما ما أبجعو عليه فذكروا أنه حكاية عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فكما قالوا إن شاء الله تعالى وأما ما لم يحكموه فاحتمل أن يكونوا قالوه حكاية عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم واحتمل غيره فلا يجوز أن نعده له حكاية لأنه لا يجوز أن يحكي المسموعا (١) إن حكى أحدا شيئا يتوهم يمكن فيه غير ما قال فكنا نقول بما قالوا به اتباعا لهم ونعلم أنهم (٢) إذا كانت سنن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا تعرب عن عامتهم وقد تعرب عن بعضهم ونعلم أن عامتهم لا تجمع على خلاف لسنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولا على خطأ إن شاء الله تعالى (قال) فهل من شيء يدل على ذلك ويشده (فقلت) أخبرنا سفيان بن عيينة عن عبد الملك بن عمير عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال نضر الله عبدا سمع مقالتي فحفظها ووعاها وأداها فرب حامل فقه غير فقيه ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه ثلاث لا يغل عليهن قلب مسلم إخلاص العمل لله تعالى ونصيحة المسلمين ولزوم جماعة المسلمين فإن دعوتهم تحيط من ورائهم (قال الشافعي) رجه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة عن عبيد الله بن أبي ليلى عن سليمان بن يسار عن أبيه أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قام بالجارية خطيبا فقال إن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قام فينا كقباي فيكم فقال أكرموا أصحابي ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يظهر الكذب حتى إن الرجل ليحلف ولا يستحلف ويشهد ولا يستشهد إلا في سره أن يسكن بحبوة الجنة فليلزم الجماعة فإن الشيطان مع القدوه ومن الاثنين أبعد ولا يخلون رجل بامرأة فإن الشيطان ثالثهما ومن سرته حسنة وسأته سيئة فهو مؤمن (قال الشافعي) رجه الله تعالى (قال) فامعني أمر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بلزوم جماعتهم (قلت) لا معنى له إلا واحد (قال) وكيف لا يحتمل إلا واحدا (قلت) إذا كانت جماعتهم متفرقة في البلدان فلا يقدر أحد أن يلزم جماعة أيدان قوم متفرقين وقد وجدت الأبدان تكون مجتمعة من المسلمين والكافرين والأتقياء والفجار فلم يكن في لزوم الأبدان معنى لأنه لا يمكن ولأن اجتماع الأبدان لا يصنع شيئا فلم يكن للزوم جماعتهم معنى إلا ما عليه جماعتهم من الخليل والتحريم والطاعة فيهما ومن قال بما تقول به جماعة المسلمين فقد لزم جماعتهم ومن خالف ما تقول به جماعة المسلمين فقد خالف جماعتهم التي أمر بلزومها وانما تكون الغفلة في الفرقة فأما الجماعة فلا يكون فيها كافة غفلة عن معنى كتاب الله تعالى ولا سنة ولا قياس إن شاء الله تعالى

### (باب إثبات القياس والاجتهاد وحيث يجب القياس ولا يجب ومن له أن يقيس)

(قال الشافعي) رجه الله تعالى (فقال) فن أن قلت يقال بالقياس فيما لا كتاب فيه ولا سنة ولا إجماع

قوله إن حكى أحدا الخ  
هكذا في بعض النسخ  
وفي أخرى ولا يجوز أن  
يحكي أحد الخ اه  
(٢) قوله إذا كانت الخ  
كذا في جميع النسخ  
وانظر أين جواب إذا  
كتبه مصححه



وانما القياس نص خبر لازم (قلت) لو كان القياس نص كتاب أو سنة قيل في كل ما كان فيه نص كتاب  
هذا حكم الله في كتابه وفي كل ما كان فيه نص سنة قيل هذا حكم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولم  
يقبل له قياس (قال) فالقياس أهو الاجتهاد أم هما مفترقان (قلت) هما اسمان لمعنى واحد (قال)  
وما جماعهما (قلت) كل ما نزل بمسلم ففيه حكم لازم أو على سبيل الحق فيه دلالة موجودة وعليه إذا كان  
فيه بعينه حكم اتباعه وإذا لم يكن فيه بعينه طلب الدلالة على سبيل الحق فيه بالاجتهاد والاجتهاد القياس  
(قال) أفرايت العالمين إذا قاسوا على إحاطة منهم من أنهم أصابوا الحق عند الله تعالى (قلت) وهل  
يسعهم أن يختلفوا في القياس وهل كلّفوا كل أمر من سبيل واحد أو من سبيل متفرقة وما الحجة في أن لهم  
أن يقيسوا على الظاهر دون الباطن وأنه يسعهم أن يتفرقوا وهل يختلف ما كلّفوا في أنفسهم وما كلّفوا  
في غيرهم ومن الذي له أن يجتهد فيقيس في نفسه دون غيره والذي له أن يقيس في نفسه وغيره (قال)  
الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له العلم من وجوه منه إحاطة في الظاهر والباطن ومنه حق في الظاهر  
فالإحاطة منه ما كان نص حكم الله تعالى أو سنة لرسوله صلى الله تعالى عليه وسلم نقلتها العامة عن العامة  
فهذان السبيلان اللذان يشهد بهما فيما أحل أنه حلال وفيما حرم أنه حرام وهذا الذي لا يسع أحدا عندنا  
جهله ولا الشك فيه وعلم الخاصة سنة من خبر الخاصة تعرفها العلماء ولا تكلفها غيرهم وهي موجودة فيهم  
أو في بعضهم يصدق الخاص المخبر عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بها وهذا اللازم لاهل العلم أن  
يصيروا إليه وهو الحق في الظاهر كما نقبل بشاهدين وذلك حق في الظاهر وقد يمكن في الشاهدين الغلط  
وعلم اجماع وعلم اجتهاد بقياس على طلب إصابة الحق فذلك حق في الظاهر عند قائله لا عند العامة من  
العلماء ولا يعلم الغيب فيه إلا الله تعالى وإذا طلب العلم فيه بالقياس فقيس بجملة اتفق القائلون في أكثره  
وقد نجدهم يختلفون في القياس من وجهين (أحدهما) أن يكون الشيء في معنى الأصل فلا يختلف  
القياس فيه وأن يكون الشيء في الأصول أشباه فذلك يلحق بأولاهيه وأكثرها شبهة فيه وقد يختلف  
القائلون في هذا (قال) فأوجدني ما أعرف به العلم من وجهين أحدهما إحاطة بالحق في الظاهر  
والباطن والاخر إحاطة بحق في الظاهر دون الباطن مما أعرف (قلت) له أرايت إذا كنا في المسجد  
الحرام نرى الكعبة أكلّفنا أن نستقبلها بإحاطة قال نعم قلت وحين فرضت علينا الصلوات والزكاة والحج  
وغير ذلك أكلّفنا الإحاطة في أن تأتي بما علينا بإحاطة قال نعم قلت وحين فرض علينا أن نجلد الزاني مائة  
ونجلد القاذف ثمانين ونقتل من كفر بعد إسلامه ونقطع من سرق أكلّفنا أن نفعل هذا نحن ثبت عليه  
بإحاطة حتى نعلم أنا قد أخذنا منه قال نعم قلت واستوى ما كلّفنا في أنفسنا وغيرنا إذا كنا ندركه من أنفسنا  
بأننا نعلم منها ما لا يعلم غيرنا ومن غيرنا ما لا يدركه علمنا عما كادرا كنا العلم في أنفسنا قال نعم قلت وكلّفنا في  
أنفسنا أينما كنا أن نتوجه إلى البيت بالقبلة قال نعم قلت أفوجدنا على إحاطة من أنا قد أصبنا البيت  
بتوجيهنا قال أما كما وجدتم حين كنتم ترون البيت فلا وأما أنتم فقد أدبتم ما كلّفتم قلت والذي  
كلّفنا في طلب العين المغيب غير الذي كلّفنا في طلب العين المشاهد قال نعم قلت وكذلك كلّفنا أن نقبل  
عدل الرجل على ما يظهر لنا منه ونما كنه ونوارثه على ما يظهر من إسلامه قال نعم قلت وقد يكون غير عدل  
في الباطن قال قد يمكن هذا فيه ولكن لم يكلفوا فيه إلا الظاهر قلت وحلال لنا أن نشا كنه ونوارثه ونجيز  
شهادته ومحترم علينا دمه بالظاهر وحرام على غيرنا أن علم منه أنه كافر الا قتله ومنعه المناكحة والموارثة وما  
أعطيناه قال نعم قلت وتجد الفرض علينا في الرجل الواحد مختلفا على مبلغ علمنا وعلم غيرنا قال نعم وكلّمكم  
يؤدى ما عليه على قدر علمه قلت فهكذا قلنا لك فيما ليس فيه نص حكم لازم وانما نطلب بالاجتهاد وقياس وانما  
كلّفنا فيه الحق عندنا قال أفوجدك تحكم بأمر واحد من وجوه مختلفة قلت نعم إذا اختلفت أسبابه  
(قال) فإذا كرمته شيئا (قلت) قد يقر الرجل عندى على نفسه بالحق لله أو لبعض الأديمين فأخذه بأقراره



ولا يقر فأخذه بينة تقوم عليه ولا تقوم عليه بينة فيدعي عليه فأمره بأن يحلف ويرأفمتنع فأمر خصمه بأن يحلف وأخذه بما حلف عليه خصمه إذا أبي اليمين التي تبرئه ونحن نعلم أن إقراره على نفسه لشجته على ماله وأنه يخاف ظلمه بالشح عليه أصدق عليه من شهادة غيره لأن غيره قد يغلط ويكذب عليه وشهادة العدول عليه أقرب من الصدق من امتناعه عن اليمين ويمين خصمه وهو غير عدل فأعطى منه بأسباب بعضها أقوى من بعض (قال) هذا كله هكذا غير أنا إذا نكل عن اليمين أعطينا منه بالنكول (قلت) فقد أعطيت منه بأضعف مما أعطينا منه (قال) أجل ولكني أخالفك في الأصل (قلت) وأقوى ما أعطيت به منه إقراره قال وقد يمكن أن يقر بحق لمسلم ناسياً أو غافلاً فأخذه به (قال) أجل ولكنك لم تكلف إلا هذا قلت أفلمست تراني كلفت الحق من وجهين أحدهما حق بأحاطة في الظاهر والباطن والآخرون بالظاهر دون الباطن (قال) بلى ولكن هل تجد في هذا قوة بكتاب أو سنة (قلت) نعم ما وصفت لك مما كلفت في القبلة وفي نفسي وفي غيري قال الله تعالى ولا يحيطون بشئ من علمه إلا بما شاء فأناهم من علمه ما شاء وكما شاء لا معقب لحكمه وهو سريع الحساب وقال عز وجل لنبيه عليه الصلاة والسلام يسألونك عن الساعة أيان مرساها فيم أنت من ذكراها إلى ربك مستهاها أخبرنا سفيان عن الزهري عن عروة قال لم يزل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يسأل عن الساعة حتى أنزل الله عز وجل فيم أنت من ذكراها فأنتهى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقال الله عز وجل قل لا يعلم من في السموات والأرض الغيب إلا الله وقال تعالى إن الله عنده علم الساعة وينزل الغيث إلى آخر السورة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فالناس متعبدون بأن يقولوا ويفعلوا ما أمروا به وينتهوا إليه لا يجاوزونه لأنهم لم يعطوا أنفسهم شيئاً إنما هو عطاء الله تعالى فنسأل الله تعالى عطاء مؤثلاً لحقه موجبا لمزيد

### (باب الاجتهاد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى (قال) أفجدت تجوز ما قلت من الاجتهاد مع ما وصفت فتذكره (قلت) نعم استدل لا يقول الله عز وجل ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره (قال) فاشطره (قلت) تلقاه قال الشاعر

ان العسير بهاء مخايرها \* فشطرها بصير العينين محسور

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فالعلم يحيط أن من توجه تلقاء المسجد الحرام ممن نأت داره عنه على صواب بالاجتهاد للتوجه إلى البيت بالدلائل عليه لأن الذي كلف العباد التوجه إليه وهو لا يدري أصاب بتوجهه قصد المسجد الحرام أو أخطأ وقد يرى دلائل يعرفها فيتوجه بقدر ما يعرف ويعرف غيره دلائل غيرها فيتوجه بقدر ما يعرف وإن اختلف توجههما (قال) فإن أجزت لك هذا أجزت لك في بعض الحالات الاختلاف (قلت) فقل فيه ما شئت (قال) أقول فيه لا يجوز (قلت) فهو أنا وأنت ونحن بالطريق عالمان قلت هذه القبلة وزعت خلافاً على أيها يتبع صاحبه (قال) ما على واحد منا أن يتبع صاحبه (قلت) فما يجب عليهم ما (قال) إن قلت لا يجب عليهما أن يصليا حتى يعلما بأحاطة فهما لا يعلمان أبداً المغيب بأحاطة وهما إذا بدعان الصلاة أو يرتفع عنهما فرض القبلة فيصليان حيث شآءا ولا أقول واحداً من هذين وما أجديداً من أن أقول يصلي كل واحد منهما كما يرى ولم يكلفا غير هذا وأقول كلفا الصواب في الظاهر والباطن ووضع عنهما الخطأ في الباطن دون الظاهر (قلت) فأبهم ما قلت فهو حجة عليك لأنك فرقت بين حكم الظاهر والباطن وذلك الذي أنكرت علينا وأنت تقول إذا اختلفتم قلت ولا بد أن يكون أحدهما مخطئاً (قال) أجل (قلت) فقد أجزت الصلاة وأنت تعلم أن أحدهما مخطئ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد يمكن أن يكونا معاً مخطئين وقلت له وهذا يلزمك في الشهادات وفي القياس (قال) وما

قوله ان العسير الخ أورده  
الزهري في الصحاح  
وصاحب اللسان بلفظ  
العسير بالراء ومحسور  
بالحاء المهملة قبل السين  
وقس في اللسان العسير  
بالناقة التي ركبت قبل  
أن تراض والمحسور  
الكليل كالحسير وبهذا  
تعلم أن ما وقع في نسخ  
الرسالة من العسير  
بالموحدة ومسحور أو  
مسحور كل هذا من  
تحريف النساخ كتيبه



أجد من هذا بدا وليكني أقول هو خطأ موضوع (قلت) له وقال الله عز وجل لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم إلى قوله هديا بالغ الكعبة فأمرهم بالمثل وجعل المثل إلى عدلين يحكمان فيه فلما حرم ما كول الصيد عاما كانت الذوات الصيد أمثال على الأبدان فحكم من حكم من أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على ذلك فقضى في الضبع يكبش وفي الغزال بعنز وفي الأرنب بعناق وفي البربوع بجفرة والعلم يحيط انهم أرادوا في مثل هذا المثل بالبدن لا بالقيم ولو حكموا على القيم اختلفت أحكامهم لاختلاف أثمان الصيد في البلدان وفي الأزمان وأحكامهم فيها واحدة والعلم يحيط أن البربوع ليس بمثل الجفرة في البدن ولكنها كانت أقرب الأشياء منه شها فجعلت مثله وهذا من القياس يتقارب تقارب العزم من الظبي ويبعد قليلا بعد الجفرة من البربوع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولما كان المثل في الأبدان في الدواب من الصيد دون الطائر لم يحز فيه إلا ما قال عروا الله تعالى أعلم من أن ينظر إلى المقتول من الصيد فيجزى بأقرب الأشياء شها منه في البدن فإذا فات منها شيء رفع إلى أقرب الأشياء به شها كما فاتت الضبع العنز فرفعت إلى الكبش وصغر البربوع عن العناق فخفض إلى الجفرة وكان طائر الصيد لا مثل له في النعم لاختلاف خلقته فيجزى القيمة جيرا وقياسا على ما كان ممنوعا للانسان فأنلفه انسان فعليه قيمته لما لك والحكم بالقيمة مجتمع في أنه يقوم بقيمة يومه وبلده ويختلف في الأزمان والبلدان حتى يكون الطائر يلد ثمن درهم وفي البلد الآخر ثمن بعض درهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأمرنا بأجازة شهادة العدل وإذا شرط علينا أن نقبل العدل ففيه دلالة على أن نرد ما خالفه وليس للعدل علامة تفرق بينه وبين غير العدل في بدنه ولا لفظه وانما علامة صدقه بما يختبر من حاله في نفسه فإذا كان الأغلب من أمره ظاهرا خيرا قبل وان كان فيه تقصير عن بعض أمره لانه لا يعزى أحد رأيانه من الذنوب فإذا خلط الذنوب والعمل الصالح فليس فيه إلا الاجتهاد على الأغلب من أمره بالتمييز بين حسنه وقيسه وإذا كان هكذا فلا بد من أن يختلف المجتهدون فيه وإذا ظهر حسنه فقبلنا شهادته فإما كما غيرنا فاعلم منه ظهور سيئه كان عليه رده وقد حكم الحاكم في أمر واحد برده وقبول وهذا الاختلاف وليس هذا اختلافا وليكن كل قد فعل ما عليه (قال) أفتدكر حديثا في تجويز الاجتهاد (قلت) نعم أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن محمد بن ابراهيم التيمي عن بسر بن سعيد عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو بن العاص أنه سمع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران وإذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجر قال وأخبرنا عبد العزيز بن يزيد بن الهاد قال حدثت بهذا الحديث أبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم فقال هكذا حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال هذه رواية منفردة بردها على وعليك غيري وغيرك ولغيري عليك فيها موضع مطالبة (قلت) نعم ونحن وأنت ممن يشتها قال نعم (قلت) فالذين يردونها يتكلمون بما وصفنا من تثبيتها وغيره وقلت فأين موضع المطالبة فيها فقال فقد سمي رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فيما روي عنه من الاجتهاد خطأ وصوابا فقلت فذلك الجحجحة عليك قال وكيف فقلت إذا ذكر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أنه يثاب على أحدهما أكثر مما يثاب على الآخر ولا يكون الثواب فيما لا يسع ولا الثواب في الخطأ الموضوع لانه لو كان إذا قبل له اجتهد على الظاهر فاجتهد كما أمر على الظاهر كان مخطئا خطأ مرفوعا كما قلت كانت العقوبة في الخطأ فيما نرى والله تعالى أعلم أولى به وكان أكثر أمره أن يغفر له ولم يشبهه أن يكون له ثواب على خطأ لا يسعه وفي هذا دليل على ما قلنا انه انما كلف في الحكم الاجتهاد على الظاهر دون المغيب والله تعالى أعلم (قال) ان هذا المحتمل أن يكون كما قلت ولكن ما معنى صواب وخطأ (قلت) له مثل معنى استقبال الكعبة بصيها من رآها باحاطة ويتحرها من غابت عنه بعد أقرب منها في صيها بعض ويخطئها بعض فنفس التوجه يحتمل صوابا وخطأ إذا قصدت بالأخبار عن الصواب والخطأ قصد أن يقول فلان أصاب قصد ما طلب ولم يخطئه وفلان أخطأ قصد ما طلب



وقد جهد في طلبه (فقال) هذا هكذا أفرأيت الاجتهاد يقال له صواب على غير هذا المعنى (قلت) نعم على انه انما كاف فيما غاب عنه الاجتهاد فاذا فعل فقد أصاب بالاتبان بما كلف وهو صواب عنده على الظاهر ولا يعلم الباطن الا الله تعالى ونحن نعلم أن المختلفين في القبلة وان أصابا بالاجتهاد اذا اختلفا يريدان عينا لم يكونا مصيبين للعين أبدا ومصيبان في الاجتهاد وهكذا ما وصفنا في الشهود وغيرهم (قال) أفيجوز أن يقال صواب على معنى خطأ على الآخر (قلت) نعم في كل ما كان مغيبا (قال) أفتوجدني مثل هذا (قلت) ما أحسب أن هذا يوضح بأقوى من هذا (قال) فاذا كرغيره (قلت) أحل الله لنا أن ننكح من النساء مثنى وثلاث ورباع وما ملكنا أيماننا وحرم الأمهات والبنات والاخوات (قال) نعم (قلت) فلو أن رجلا اشترى جارية فاستبرأها أيجل له أصابتها قال نعم قلت فأصابها وولدت له دهرًا ثم علم انها أخته كيف القول فيه (قال) قد كان ذلك حلالا له حتى علم بها فلا يجل له أن يعود اليها (قلت) فيقال لك هي امرأته واحدة حلال له حرام عليه بغير شيء أحدثه هو ولا أحدثته هي قال أما في المغيب فلم تزل أخته أولا وآخرا وأما في الظاهر فكانت له حلالا لم يعلم وحراما عليه حين علم وقال ان غيرنا يقول لم يزل آثما بأصابتها ولكنه ما ثم مرفوع عنه (فقلت) الله أعلم وأيهما كان فقد فرقوا فيه بين حكم الظاهر والباطن وألغوا المأثم عن المجتهد على الظاهر وان أخطأ عندهم ولم يبلغوه عن العامد قال أجل فقلت له مثل هذا الرجل ينكح ذات محرم منه وهو لا يعلم وخامسة وقد بلغه وفاة رابعة كانت زوجته له وأشباه لهذا فقال نعم أشباه هذا كثير (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال انه ليسين عندهم من ثبت الرواية منكم أنه لا يكون الاجتهاد أبدا الا على طلب عين قائمة معينة بدلالة وأنه قد يسع الاختلاف من له الاجتهاد (قال) فكيف الاجتهاد (قلت) ان الله تعالى من على العباد يقول فدلهم بها على الفرق بين المختلف وهذا هم السبيل الى الحق نصا ودلالة (قال) فقل من ذلك شيئا (قلت) نصب الله لهم البيت الحرام وأمرهم بالتوجه اليه اذا رأوه وتأخيه اذا غابوا عنه وخلق لهم سماء وأرضا وشمسا وقمرًا ونجومًا وبحارًا ورياحًا وجبالا فقال تعالى وهو الذي جعل لكم النجوم لتهتدوا بها في ظلمات البر والبحر وقال وعلامات وبالنجم هم يهتدون فأخبر أنهم يهتدون بالنجوم والعلامات فكانوا يعرفون عنه جهة البيت بمعونته لهم وتوفيقه إياهم بان قدر آه من رآه منهم في مكانه وأخبر من رآه منهم من لم يره منهم وأبصر ما يهتدون به اليه من جبل يقصد قصده أو نجم يؤتم به وشمال وجنوب وشمس يعرف مطلعها ومغربها وأين تكون من المصلى بالعشى وبحور كذلك فكان عليهم تكلف الدلالات بما خلق لهم من العقول التي ركبها فيهم ليقتصدوا قصد التوجه للعين التي فرض عليهم استقبالها فاذا طلبوها مجتهدين بعقولهم وعلمهم بالدلائل بعد استعانة الله تعالى والرغبة اليه في توفيقه فقد أدوا ما عليهم وأبان لهم أن فرضه عليهم التوجه شطر المسجد الحرام والتوجه شطره لا أصابه البيت بعينه بكل حال

### (باب الاستحسان)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولم يكن لهم اذا كان لا يمكنهم الا حاطة في الصواب امكان من عاب البيت أن يقولوا نتوجه حيث رأينا بدلالة قال فهذا كما قلت والاجتهاد لا يكون الا على مطاوب والمطاوب أبدا لا يكون الا على عين قائمة تطلب بدلالة يقصد بها اليه أو تشبيهه على عين قائمة وهذا يبين أن حراما على أحد أن يقول بالاستحسان اذا خالف الاستحسان الخبر والخبر من الكتاب والسنة عين يتوخى معناها المجتهد ليصبيه كما أن البيت يتوخاه من غاب عنه ليصبيه أو قصده بالقياس وأن ليس لاحد أن يقول الامن جهة الاجتهاد والاجتهاد ما وصفت من طلب الحق (قال) فهل تجب أن يقول الرجل استحسان بغير قياس (قلت) لا يجوز هذا عندي والله تعالى أعلم لاحد وانما كان لاهل العلم أن يقولها دون غيرهم لان يقولوا



في الخبر باتباعه وفيما ليس فيه الخبر بالقياس على الخبر ولو جاز تعطيل القياس جاز لاهل العقول من غير  
 أهل العلم أن يقولوا فيما ليس فيه خبر بما يحضرهم من الاستحسان وان القول بخبر ولا قياسا غير جائز  
 بما ذكر من كتاب الله عز وجل وستة نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم ولا في القياس (فقال) أما الكتاب  
 والسنة فيدلان على ذلك لانه اذا أمر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بالاجتهاد فالاجتهاد أبدا لا يكون الا  
 على طلب شيء فطلب الشيء لا يكون الا بدلائل والدلائل هي القياس (قال) فأبن القياس مع الدلائل على  
 ما وصفت (قلت) ألا ترى أن أهل العلم اذا أصاب الرجل لرجل عبدالم يقولوا للرجل أقم عبدك ولا أمة الا  
 وهو خابر بالسوق ليقوم لمعنيين أن يخبر بما يخبركم عن مثله في يومه ولا يكون ذلك الا بأن يعتبر عليه بغيره  
 فيقيسه عليه ولا يقال لصاحب سلعة أقم الا وهو خابر بالقيم ولا يجوز أن يقال لفقيه عدل غير عالم بقيم الرقيق  
 أقم هذا العبد ولا هذه الامة ولا اجارة هذا العامل لانه اذا أقامه على غير مثال يده على قيمته كان متعسفا فاذا  
 كان هذا هكذا فيما نقل قيمته من المال ويتيسر الخطأ فيه على المقام له والمقام عليه كان حلال الله وحرامه  
 أولى أن لا يقال فيه بالتعسف ولا الاستحسان أبدا وانما الاستحسان تلذذ ولا يقول فيه الا عالم بالاخبار  
 عاقل بالنسبة عليها واذا كان هذا هكذا كان على العالم أن لا يقول الامن جهة العلم وجهة العلم الخبر  
 اللازم والقياس بالدلائل على الصواب حتى يكون صاحب العلم أبدا متبعا خبرا وطالب الخبر بالقياس كما  
 يكون متبع البيت بالعيان وطالب المقصده بالاستدلال بالاعلام مجتهدا ولو قال بلا خبر لازم ولا قياس كان  
 أقرب من الاثم من الذي قال وهو غير عالم وكان القول لغير أهل العلم جائزا ولم يجعل الله عز وجل لاحد بعد  
 رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم أن يقول الامن جهة علم مضى قبله (١) وجهة العلم بعد الكتاب والسنة  
 والاجماع والآثار ثم ما وصفت من القياس عليها ولا يقيس الامن جمع الآلة التي له القياس بها وهي  
 العلم بأحكام كتاب الله عز وجل فرضه وأدبه وناسخه ومنسوخه وعامه وخاصه وارشاده ويستدل على  
 ما احتمل التأويل منه بسنن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم واذا لم يجد سنة فباجماع المسلمين فان لم يكن  
 اجماع فبالقياس ولا يجوز لاحد أن يقيس حتى يكون عالم بما مضى قبله من السنن وأقاويل السلف  
 واجماع الناس واختلافهم ولسان العرب ولا يكون له أن يقيس حتى يكون صحيح العقل وحتى يفرق بين  
 المشبه ولا يجعل بالقول به دون التثبت ولا يمنع من الاستماع ممن خالفه لانه قد يتنبه بالاستماع لتركة الغفلة  
 ويزاد به تشبها فبما اعتقد من الصواب وعليه في ذلك بلوغ غاية جهده والانصاف من نفسه حتى يعرف  
 من أين قال ما يقول وترك ما ترك ولا يكون بما قال أعنى منه بما خالفه حتى يعرف فضل ما يصير اليه على  
 ما ترك ان شاء الله تعالى (قال الشافعي) رجه الله تعالى فأما من تم عقله ولم يكن عالم بما وصفنا فلا  
 يحل له أن يقول بقياس وذلك لانه لا يعرف ما يقيس عليه كما لا يحل لفقيه عاقل أن يقول في ثمن درهم ولا  
 خبره له بسوقه ومن كان عالم بما وصفنا بالحفظ لا بحقيقة المعرفة فليس له أن يقول أيضا بقياس لانه قد  
 يذهب عليه عقل المعاني وكذلك لو كان حاقطا مقصر العقل أو مقصرا عن علم لسان العرب لم يكن له أن  
 يقيس من قبل تقصير عقله عن الآلة التي يجوز بها القياس ولا تقول يسع هذا والله تعالى أعلم أن يقول  
 أبدا الا اتباعا لقياسا (قال الشافعي) رجه الله تعالى فان قال قائل فاذا كرم من الاخبار التي تقيس عليها  
 وكيف تقيس عليها قيل له ان شاء الله تعالى كل حكم لله تعالى أو لرسوله صلى الله تعالى عليه وسلم وجدت  
 عليه دلالة فيه أو في غيره من أحكام الله تعالى أو رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم بأنه حكم به لمعنى من المعاني  
 فنزلت نازلة ليس فيها نص حكم حكم فيها حكم النازلة المحكوم فيها اذا كانت في معناها  والقياس وجوه  
 يجمعها اسم القياس ويتفرق بها ابتداء قياس كل واحد منهما أو مصدرهما أوهما وبعضها أو وضع من بعض  
 فأقوى القياس أن يحترم الله في كتابه أو يحرم رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم القليل من الشيء فيعلم أن  
 قليله اذا حرم كان كثيرا مثل قليله في التحريم أو أكثر بفضل الكثرة على القلة وكذلك اذا جمل على يسير

قوله وجهة العلم مبتدأ  
 خبره الكتاب فالتطرف  
 قبله مبنى على الضم كما  
 لا يخفى كتبه مصححه



من الطاعة كان ماهواً أكثر منها أولى أن يحمد عليه وكذلك إذا أباح كثير شيء كان الأقل منه أولى أن يكون مباحاً (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإن قال قائل فاذكر من كل واحد من هذا شيئاً يبين لنا ما في معناه قلت قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إن الله حرم من المؤمن دمه وماله وأن يظن به الاخيراً فإذا حرم أن يظن به ظناً مخالفاً للخير يظهره كان ماهواً أكثر من الظن المظهر (١) ظناً من التصريح له بقول غير الحق أولى أن يحرم ثم كيف يزيد في ذلك كان أحرم وقال الله عز وجل فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره فكان ماهواً أكبر من مثقال ذرة من الخير أجد وما هو أكبر من مثقال ذرة من الشر في المأثم أعظم وأباح لنا دماء أهل الكفر المقاتلين غير المعاهدين وأباح أموالهم ولم يحظر علينا منها شيئاً أذكره فكان ما نلنا من أبدانهم دون الدماء ومن أموالهم دون كلها أولى أن يكون مباحاً وقد عتنع بعض أهل العلم من أن يسمى هذا قياساً ويقول هذا معنى ما أحل الله وحرم وجدوزم لأنه داخل في جلته فهو هو بعينه لا قياس على غيره ويقول مثل هذا القول في غير هذا مما كان في معنى الحلال فأحل والحرام فحرم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويمتنع أن يسمى القياس إلا ما كان يحتمل أن يشبه ما احتمل أن يكون فيه شبهة من معنيين مختلفين فصرفه إلى أن يقبضه على أحدهما دون الآخر ويقول غيرهم من أهل العلم ما عدا النص من الكتاب والسنة وكان في معناه فهو قياس والله تعالى أعلم فإن قال قائل فاذكر من وجوه القياس ما يدل على اختلافه في البيان والأسباب والحجة فيه سوى هذا الأول الذي يدرك العامة عليه قيل له إن شاء الله تعالى قال الله عز وجل والوالدان يرضعن أولادهن حولين كاملين الآية وقال تعالى وإن أردتم أن تسترضعوا أولادكم فلا جناح عليكم إذا سلمتم ما آتيتن بالمعروف فأمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم هند بنت عتبة أن تأخذ من مال زوجها أبي سفيان ما يكفيها وولدها وهم ولده بالمعروف بغير أمره فدل كتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم على أن على الوالد رضاع ولده ونفقته صغاراً فكان الولد من الوالد بغير على أصلاً في الحال التي لا يغني الولد فيها نفسه فقلنا إذا بلغ الأب أن لا يغني نفسه بكسب ولا مال فعلي ولده أصلاً في نفقته وكسونه قياساً على الولد وذلك أن الولد من الوالد فلا يضيع شيئاً هو منه كالم يكن للوالد أن يضيع شيئاً من ولده ما كان الولد منه وكان الوالدون وإن بعدوا والولدون إن سفلوا في هذا المعنى والله تعالى أعلم فقلت ينفق على كل محتاج منهم غير محترف وله النفقة على الغنى المحترف وقضى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في عبد لم يلبس فيه يعيب فظهر عليه بعد ما استغله أن يلبس رتبه بالعيب وله حبس الغلة بضمانه العبد فاستدللنا إذا كانت الغلة لم يقع عليها صفقة البيع فيكون لها حصصة من الثمن وكانت في ملك المشتري في الوقت الذي لومات فيه العبد مات من مال المشتري أنه إنما جعلها له لأنها حادثة في ملكه وضمانه فقلنا كذلك في ثمر النخل ولبن الماشية وصوفها وأولادها وولاد الجارية وكل ما حدث في ملك المشتري وضمانه وكذلك وطء الأمة الثيب وخدمتها (قال) فتفرق علينا بعض أصحابنا وغيرهم في هذا فقال بعض الناس الخراج والخدمة والمنافع غير الوطء من المملوك والمملوكة لما لكها الذي اشتراها وله رتبه بالعيب (وقال) لا يكون له أن يرذ الأمة بعد أن يطأها وإن كانت ثيباً ولا يكون له ثمر النخل ولبن الماشية ولا صوفها ولا ولاد الجارية لأن كل هذا من الماشية والجارية والنخل والخراج ليس بشيء من العبد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت لبعض من يقول هذا القول رأيت قولك الخراج ليس من العبد والثمر من الشجر والولد من الجارية أليس يجتمعان في أن كل واحد منهما كان حادثاً في ملك المشتري لم يقع عليه صفقة البيع (قال) بلى ولكن يفترقان في أن ما وصل إلى السيد منهما يفترق وثمر النخل منها وولاد الجارية والماشية منها وكسب الغلام ليس منه إنما هو شيء تحترف فيه فاكسبه (قال) فقلت له رأيت إن عارضك معارض بمثل جثك فقال قضى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن الخراج بالضمان والخراج لا يكون إلا بما وصفت من التحرف وذلك يشغله عن خدمة

(١) قوله ظناً كذا في جميع النسخ وانظر ابن موقعة من الكلام وما اعرابه ولعله من زيادة النساخ فتأمل كتبه مصححه



مولاه فيأخذه بالخراج العوض من الخدمة ومن نفقته على مملوكه وان وهبت له هبة والهبة لا تشغله عن شيء لم تكن له ملكة الاخر وردت الى الاول (قال) لا بل تكون للآخر الذي وهبت له وهو في ملكه قلت هذا ليس بخراج هذا من وجه غير الخراج (قال) وان كان فليس من العبد قلت ولكنه مفارق معنى الخراج لانه من غير وجه الخراج (قال) وان كان من غير وجه الخراج فهو حادث في ملك المشتري قلت وكذلك الثمرة والنساج حادث في ملك المشتري والثمره اذا باينت النخلة فليست من النخلة وقد تباع الثمرة ولا تتبعها النخلة والنخلة ولا تتبعها الثمرة وكذلك نتائج الماشية والخراج أولى أن يرد مع العبد لانه قد يتكلف فيه ما يتبعه من ثمر النخلة لوجاز أن يرد واحد منهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقال بعض أصحابنا بقولنا في الخراج ووطء الثيب وثمر النخل وخالفنا في ولد الجارية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وسواء ذلك كله لانه حادث في ملك المشتري لا يستقيم فيه الا هذا ولا يكون للمالك العبد المشتري شيء الا الخراج والخدمة ولا يكون له ما وهب للعبد ولما التقط ولا غير ذلك من شيء أفاد من كنز ولا غيره الا الخراج والخدمة ولا يكون له ثمر النخل ولابن الشاة ولا غير ذلك لان هذا ليس بخراج (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ونهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن الذهب بالذهب والتمر بالتمر والبر بالبر والشعير بالشعير الا مثلا بمثل يدا بيد فلما حرم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في هذه الاصناف المأكولة التي شح الناس عليها حتى باعوها كيلا لمعينين أحدهما أن يباع منها شيء بمثله أحدهما نقد والآخر دين والثاني أن يردا في واحد منهما شيء على مثله يدا بيد كان ما كان بعناها محرما قياسا عليها وذلك كل ما أكل مما بيع موزونا لاني وجدت ما يجتمع المعاني في أنهما مأكولة ومشروبة والمشروب في معنى المأكول لانه ككله للناس إما قوت وإما غذاء وإماهما ووجدت الناس شحوا عليها حتى باعوها وزنا والوزن أقرب من الاحاطة من الكيل أو في معنى الكيل وذلك مثل العسل والزيت والسمن والسكر وغيره مما يؤكل ويشرب ويباع موزونا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان قال قائل أفيمثل ما بيع موزونا أن يقاس على الوزن من الذهب والورق فيكون الوزن بالوزن أولى أن يقاس عليه من الوزن بالكيل قيل له ان شاء الله ان الذي منعنا ما وصفت من قياس الوزن بالوزن أن صحيح القياس اذا قست الشيء بالشيء أن تحكم له بحكمه فلو قست العسل والسمن بالدنانير والدراهم فكنت انما حرمت الفضل في بعضها على بعض اذا كانت جنسا واحدا قياسا على الدنانير والاهم لكان يجوز أن تشتري بالدنانير والدراهم نقدا عسلا وسمنًا الى أجل فان قال نجيبة بما أجاز به المسلمون قيل له ان شاء الله تعالى فاجازة المسلمين له دلتي على أنه غير قياس عليه لو كان قياسا عليه كان حكمه حكمه فلم يحل أن يتبايع الا يدا بيد كما لا تحل الدنانير بالدراهم الا يدا بيد فان قال أفتمجد حين قسته على الكيل حكمت له حكمه قلت نعم لا فرق بينه في شيء بحال فان قال فلا يجوز أن يشتري بعد خطبة نقد اثنان أرطال زيت الى أجل (قلت) لا يجوز أن يشتري ولا شيء من الماء كحل والمشروب بشيء من غير صنفه الى أجل حكم الماء كحل المكمل حكم الماء كحل الموزون فان قال فما تقول في الدنانير والدراهم (قلت) محرمات في أنفسها لا يقاس شيء من الماء كحل عليها لانه ليس في معناها والماء كحل المكمل محرم في نفسه ويقاس به ما في معناه من المكمل والموزون عليه لانه في معناه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان قال قائل فافرق بين الدنانير والدراهم (قلت) لم أعلم مخالفا من أهل العلم في اجازة أن يشتري بالدنانير والدراهم الطعام المكمل والموزون الى أجل وذلك لا يجوز في الدنانير والدراهم وان لم أعلم منهم مخالفا في أني لو علمت معدنا فاديت الحق فيما خرج منه ثم أقامت فضته أو ذهبه عندي دهري كان علي في كل سنة أداء كلتها ولو حصدت طعام أرض فأخرجت عشره ثم أقام عندي دهر لم يكن علي فيه زكاة وفي أني لو استهلك رجل شيئا قوم على دنانير أو دراهم لانها الاثمان في كل مال المسلم الا الديات فان قال هذا هكذا قلت فالاشياء تتفرق بأقل مما



وصفت لك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ووجدنا عامي أهل العلم أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قضى في جناية الحر المسلم على الحر خطأ عماية من الأبل على عاقلة الجاني وعاما فيهم أنها في مضي ثلاث سنين في كل سنة ثلثها وباسنان معلومة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فدل هذا على معان من القياس سأذكر منها أن شاء الله تعالى بعض ما يحضرنى منها أنا ووجدنا عامي أهل العلم أن ما جنى الحر المسلم من جناية عمدا أو فساد مال لا حد على نفس أو غيره ففي ماله دون عاقلة وما كان من جناية في نفس خطأ على عاقلة ثم وجدناهم مجتمعين على أن تعقل العاقلة ما بلغ ثلث الدية من جنيته في الجراح فصاعدا ثم اختلفوا فيما دون الثلث فقال بعض أصحابنا لا تعقل العاقلة ما دون الثلث وقال غيرهم تعقل العاقلة الموضحة وهي نصف عشر الدية فصاعدا ولا تعقل ما دونها فقلت لبعض من قال تعقل نصف العشر ولا تعقل ما دونها هل يستقيم القياس على السنة إلا بأحد وجهين قال وما هما قلت أن تقول لما وجدت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قضى بالدية على العاقلة قلت به اتباعا فما كان دون الدية ففي مال الجاني ولا أقبس على الدية غيرها إلا الأصل أن الجاني أولى أن يغرم جنيته من غيره كما يغرمها في غير الخطأ في الجراح وقد أوجب الله عز وجل على القاتل خطأ دية ورقبة فرمى أن الرقبة في ماله لأنها من جنيته وأخرجت الدية من هذا المعنى اتباعا وكذلك أتبع في الدية فأصرف عما دونها إلى أن تكون في ماله لأنه أولى بغرم ما جنى من غيره وكما أقول في المسح على الخفين رخصة بالخبر عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فلا أقبس عليه غيره أو يكون القياس من وجه ثان فان قال وما هو قلت إذا خرج رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الجناية خطأ على النفس مما جنى الجاني على غير النفس ومما جنى على نفس عمدا فجعل عاقلة يضمنونها وهي إلا كثر جعلت عاقلة يضمنون الأقل من جنيته الخطأ لأن الأقل أولى أن يضمنوا عنه من الأكثر وفي مثل معناه (قال) هذا أولى المعنيين أن يقاس عليه ولا يشبه هذا المسح على الخفين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت هذا كما قلت أن شاء الله تعالى وأهل العلم مجمعون على أن يغرم العاقلة الثلث وأكثر واجاعهم دليل على أنهم قد قاسوا بعض ما هو أقل من الدية بالدية قال أجل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقلت له قد قال صاحبنا أحسن ما سمعت أن تغرم العاقلة ثلث الدية فصاعدا وحكي أنه الأمر عندهم أفرأيت إن احتج لهم محتج بحجتين قال وما هما قلت أنا وأنت مجمعان على أن تغرم العاقلة ثلث الدية فأكثر ومختلفان فيما هو أقل منه وانما قامت الحجة بإجماعي واجاعك على الثلث ولا خبر عندك في أقل منه ما تقول له (قال) أقول إن إجماعي من غير الوجه الذي ذهبت إليه إجماعي انما هو قياس على أن العاقلة إذا غرمت إلا كثر ضمنت ما هو أقل منه فنحن كذلك الثلث أفرأيت إن قال لك غيرك بل تغرم تسعة أعشار ولا تغرم ما دونه (قلت) فان قال لك الثلث يفدح من غرمه وانما قلت تغرم معه أو عنه لأنه فادح ولا تغرم ما دونه لأنه غير فادح (قال) أفرأيت من لا مال له إلا درهمين أما يفدحه أن يغرم الثلث من الدرهمين فيبقى لا مال له أفرأيت من له دين عظم هل يفدحه الثلث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له أفرأيت لو قال لك هو لا نقول الأمر عندنا إلا والأمر مجتمع عليه بالمدينة قال والأمر بالمجتمع عليه بالمدينة أقوى من الأخبار المنفردة قال فكيف نكلف أن يحكي لنا إلا الضعف من الأخبار المنفردة وامتنع من أن يحكي لنا إلا أقوى اللازم من الأمر بالمجتمع عليه قلنا فان قال لك قائل لقلة الخبر وكثرة الإجماع عن أن يحكي وأنت قد تصنع مثل هذا فتقول هذا أمر مجتمع عليه (قال) لست أقول ولا واحد من أهل العلم هذا مجتمع عليه إلا لما لا تلقى عالما أبدا إلا قاله لك وحكام عن قبله كالظهر أربعين وكثير من الجرم وما أشبه هذا وقد أجده يقول الأمر بالمجتمع عليه وأجد بالمدينة من أهل العلم كثيرا يقول بخلافه وأجد عامة أهل البلدان على خلاف ما يقول المجتمع عليه (قلت) له فقد يلزمك في قولك لا تعقل ما دون الموضحة مثل ما لزمه في الثلث فقال إن لي فيه علة بأن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لم يقض فيما دون الموضحة بشيء



(قلت) له أفرايت ان عارضك معارض فقال فلا أقضي فيما دون الموضحة بشئ لان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لم يقض فيه بشئ قال ليس ذلك له وهو اذا لم يقض فيما دونها بشئ فلم يهدر ما دونها من الجراح (قلت) فكذلك يقول لك هو واذا لم يقل لا تعقل العاقلة ما دون الموضحة فلم يحرم أن تعقل العاقلة ما دونها ولو قضى في الموضحة ولم يقض فيما دونها على العاقلة ما منع ذلك العاقلة أن تغرم ما دونها اذا غرمت الاكثر غرمت الاقل كما قلنا نحن وأنت واحتجبت على صاحبنا ولو جاز هذا لك جاز عليك ولو قضى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بنصف العشر على العاقلة أن يقول قائل تغرم نصف العشر والدية ولا تغرم ما ينم ما يكون ذلك في مال الجاني ولكن هذا غير جائز لاحد والقول فيه أن جميع ما كان خطأ فعلى العاقلة وان كان درهما (قال الشافعي) رجه الله تعالى وقلت له قد قال بعض أصحابنا اذا جنى الحر على العبد جناية فأتى على نفسه أو ما دونها خطأ فهمى في ماله دون عاقلته ولا تعقل العاقلة عبدا فقلنا هي جناية حر واذا قضى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ان عاقلة الحر تحمل جنايته في الحر اذا كانت غرما لا حقا بجنايته خطأ فكذلك جنايته في العبد اذا كانت غرما من خطأ والله تعالى أعلم وقلت بقولنا فيه وقلت من قال لا تعقل العاقلة عبدا احمل قوله لا تعقل جناية عبدا لانها في عنقه دون مال غيره فقلت بقولنا ورايت ما احتججنا به من هذا حجة صحيحة داخلة في معنى السنة (قال) أجل (قال الشافعي) رجه الله تعالى وقلت له قال صاحبك وغيره من أصحابنا جراح العبد في ثمنه كجراح الحر في دينه ففي عينه نصف ثمنه وفي موضحة نصف عشر ثمنه وخالفنا فيه فقلت في جراح العبد ما نقص من ثمنه (قال) فانا أبدأ فأسألك عن حجتك في قولك جراحة العبد في ثمنه كجراح الحر في دينه أخبراقلته أم قياسا (قلت) أما الخبر فيه فعن سعيد بن المسيب (قال) فاذا كره (قلت) أخبرنا سفيان عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب انه قال عقل العبد في ثمنه فسمعت منه هكذا كثيرا وربما قال كجراح الحر في دينه وأخبرنا الثقة وهو يحيى بن حسان عن الليث ابن سعد عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب انه قال جراح العبد في ثمنه كجراح الحر في دينه قال ابن شهاب وان ناسا يقولون يقوم سلعة (قال الشافعي) رجه الله تعالى فقال انما سألتك خبرا تفهم به حجتك فقلت له قد أخبرتك اني لا أعرف فيه خبرا عن أحد أعلني من سعيد بن المسيب (قال) فليس في قوله حجة (قلت) وما ادعيت ذلك فترده على (قال) فاذا كراهية فيه (قلت) قلته قياسا على الجناية على الحر (قال) قد يفارق الحر في أن دية الحر مؤقتة ودينه ثمنه فيكون بالسلع من الابل والدواب وغير ذلك أشبه لان في كل واحد منهم ما ثمنه (قلت) وهذا حجة لمن قال لا تعقل العاقلة ثمن العبد عليك (قال) ومن أين (قلت) يقول لك لم قلت تعقل العاقلة ثمن العبد اذا جنى عليه الحر قيمته وهو عندك بمنزلة الثمن ولو جنى على بعير جناية ضمنها في ماله (قال) هو نفس محترمة (قلت) والبعير نفس محترمة على قاتله (قال) ليست كحرمة المؤمن (قلت) ويقول لك ولا العبد كحرمة الحر في كل أمره (قال الشافعي) رجه الله تعالى فقلت هو عندك بمجامع الحر في هذا المعنى فتعقله العاقلة قال نعم (قلت) وحكم الله تعالى في المؤمن يقتل خطأ بدية وتحرير رقبة قال نعم (قلت) وزعمت أن في العبد تحرير رقبة كهي في الحر وثمنه وأن الثمن كالدية (قال) نعم قلت وزعمت أنك تقتل الحر بالعبد قال نعم (قلت) وزعمنا أن تقتل العبد بالعبد قال وأنا أقوله (قلت) فقد جامع الحر في هذه المعاني عندنا وعندك في أن بينه وبين المملوك مثله قصاصا في كل جرح وجامع البعير في معنى أن دينه ثمنه فكيف اخترت في جراحه أن تجعلها كجراح البعير فتجعل فيه ما نقصه ولم تجعل جراحه في ثمنه كجراح الحر في دينه وهو يجامع الحر في خمسة معان ويفارقه في معنى واحد أليس أن تقبسه على ما يجامعه في خمسة معان أولى بك من أن تقبسه على ما يجامعه في معنى واحد مع أنه يجامع الحر في أكثر من هذا ان ما حرم الله على الحر محترم عليه وان عليه الحدود والصلاة والصوم وغيرها من الفرائض وان ليس من البهائم بسبيل (قال) قد رأيت دينه ثمنه (قلت) وقد رأيت دية المرأة نصف دية الرجل فامنع



ذلك جراحها أن تكون في دينها كما كانت جراح الرجل في دينه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقالت له إذا كانت الديّة في ثلاث سنين أبلا أثلاثاً أفليس قد زعمت أن الأبل تكون بصفة ديننا فكيف أنكرت أن تشتري الأبل بصفة إلى أجل ولم تقسه على الديّة ولا على الكتابة ولا على المهر وأنت تحيز في هذا كله أن تكون الأبل بصفة ديننا خالفت فيه القياس وخالفت الحديث نصاعن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه استسلف بغير أثم أمر بقضائه بعد (قال) كرهه ابن مسعود فقلت له أو في أحد مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حجة (قال) لأن ثبت عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم (قلت) هو ثابت باستسلافه بغير أو قضائه خيراً منه وثابت في الديّات عندنا وعندك وهذا في معنى السنة (قال) فما الخبر الذي يقاس عليه (قلت) أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي رافع أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم استسلف من رجل بغير إيجاعه أبل فأمرني أن أقضيه إياه فقلت ما أجد في الأبل إلا جلاً خياراً فقال أعطه إياه فإن خيار الناس أحسنهم قضاء (قال) فما الخبر الذي لا يقاس عليه (قلت) له ما كان لله عز وجل فيه حكم منصوص ثم كانت لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فيه سنة بتخفيف في بعض الفرض دون بعض عمل بالرخصة فيما رخص فيه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم دون ما سواه أو لم نفس ما سواه عليه وهكذا ما كان لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من حكم عام بشئ ثم سن فيه سنة تفارق حكم العام (قال) ومثل ماذا (قلت) فرض الله عز وجل الوضوء على من قام إلى الصلاة من نومه فقال عز وجل إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين فقصده قصد الرجلين بالفرض كما قصده قصد ما سواه من أعضاء الوضوء فلما مسح رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على الخفين لم يكن لنا والله تعالى أعلم أن نسمح على عمامة ولا برقع ولا قفازين قياساً عليهما وأثبتنا الفرض في أعضاء الوضوء كلها ورخصنا مسح النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في المسح على الخفين دون ما سواه (فقال) أفتعذر هذا خلافاً للقرآن (قلت) لا تخالف سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كتاب الله بحال (قال) فما معنى هذا عندك (قلت) معناه أن يكون قصد بفرض امسح القدمين الماء من لا خفي عليه لبسهما كامل الطهارة (قال) أو يجوز هذا في اللسان (قلت) نعم كما جاز أن يقوم إلى الصلاة من هو على وضوء فلا يكون المراد بالوضوء استدلالاً بأن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم صلى صلاتين وصلوات بوضوء واحد وقال الله عز وجل والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبنا نكالاً من الله والله عز وجل يحكم فدلّت السنة على أن الله عز وجل لم يرد بالقطع كل السارقين فكذلك دلّت سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بالمسح أنه قصد بالفرض في غسل القدمين من لا خفي عليه لبسهما كامل الطهارة (قال) فما مثل هذا في السنة (قلت) نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن بيع التمر بالتمر إلا مثلاً بمثل وسئل عن الرطب بالتمر فقال أينقص الرطب إذا بيع فقبل نعم فنهى عنه ونهى عن المزابنة وهي كل ما عرف كيله بما فيه الربا من الجنس الواحد يجزأف لا يعرف كيله منه وهذا كله مجتمع المعاني ورخص أن تباع العرايا بخير صها ترياياً كلها أهلها رطباً فرخصنا في العرايا بأمر خاصه وهي بيع الرطب بالتمر ودخلة في المزابنة بأمر خاصه فأثبتنا التحريم محرماً عاماً في كل شئ من صنف واحد ما كول بعضه جزأف وبعضه بكيل للمزابنة وأحللنا العرايا خاصة بإحلاله من الجملة التي حرم ولم ينطل أحد الخبرين بالأخر ولم نجعله قياساً عليه (قال) فما وجه هذا (قلت) يحتمل وجهين أولاهما أنه عند الله تعالى أعلم أن يكون ما نهى عنه جله أراد به ما سوى العرايا ويحتمل أن يكون أرخص فيها بعد دخولها في جملة النهي فأيهما كان فعلى طاعته بإحلال ما أحل وتحريم ما حرم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقضى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بالديّة في الحرام المسلم يقتل خطأ مائة من الأبل وقضى بهما على العاقلة فكان العمد يخالف الخطأ في القود والمأثم ويوافق في أنه قد يكون فيه دينته فلما كان قضاء رسول الله

قوله فأثبتنا التحريم  
محرمًا هكذا في جميع  
النسخ وانظر كتبه  
معجمه



صلى الله تعالى عليه وسلم على كل امرئ فيما لزمه انما هو في ماله دون مال غيره الا في الحر يقتل خطأ قضينا على العاقلة في الحر يقتل خطأ بما قضى به رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وجعلنا الحر يقتل عمدا اذا كانت فيه دية في مال الجاني كما كان كل ما جنى في ماله غير الخطا ولم نفس مال زمة من غرم بغير جراح خطأ على مال زمة يقتل الخطا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان قال قائل وما الذي يغرم الرجل من جنائته وما لزمه غير الخطا (قلت) قال الله عز وجل وآتوا النساء صدقاتهن نحلة وقال تعالى وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وقال فان أحصرتم فما استيسر من الهدي وقال عز وجل والذين يظاهرون منكم من نسائهم الآية وقال جل وعلا ومن قتله منكم متعمدا فجزاء مثل ما قتل من النعم وقال فكفارته اطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم وقضى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن على أهل الأموال حفظها بالنهار وما أفسدت المواشي بالليل فهو ضامن على أهلها فدل الكتاب والسنة ولم يختلف المسلمون فيه أن هذا كله في مال الرجل بحق وجب عليه الله عز وجل أو أوجبه الله عليه لا دمين بوجوه لزمته فانه لا يكلف أحد غرمه عنه ولا يجوز أن يجني رجل ويغرم غير الجاني الا في الموضع الذي سته رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فيه خاصة من قتل الخطا وجنائه على الأدميين خطأ والقياس فيما جنى على بريمة أو متاع أو غيره على ما وصفت أن ذلك في ماله لان الاكثر المعروف أن ما جنى في ماله فلا يقاس على الأقل ويترك الاكثر المعروف ويخص الرجل الحر يقتل الخطا فتعقله العاقلة وما كان من جنائته خطأ على نفس أو جرح خيرا أو قياسا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقضى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في الجنين بغرة عبد أو أمة وقوم أهل العلم الغرة جناسا من الابل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فلما لم يحل أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم سأل عن الجنين أذ كرام أنثى اذ قضى فيه فسوى بين الذكر والانثى اذا سقط ميتا ولو سقط حيا فبات جعلوا في الرجل مائة من الابل وفي المرأة خمسين (قال الشافعي) فلم يجز أن يقاس على الجنين شيء من قبل أن الجنائيات على من عرفت حياته موقوفات معروفات مفروق فيها بين الذكر والانثى وأن لا يختلف الناس في أن لو سقط الجنين حيا ثم مات كانت فيه دية كاملة ان كان ذكر افسائه من الابل وان كانت أنثى فخمسون من الابل وان المسلمين فيما علمت لا يختلفون في أن الرجل لو قطع الموقى لم يكن في واحد منهم دية ولا أورش والجنين لا يعد وأن يكون حيا أو ميتا فلما حكم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بحكم فارق حكم الاحياء والاموات وصكان مغيب الامر كان الحكم بما حكم به على الناس اتباعا لامر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم (قال) فهل تعرف له وجهها (قلت) وجهها واحد والله تعالى أعلم (قال) ما هو (قلت) يقال اذا لم يعرف له حياة وكان لا يصلى عليه ولا يرث فالحكم فيها أنها جنابة على أمه وقت فيها رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم شيئا قومه المسلمون كما وقت في الموضحة (قال) فهذا وجه (قلت) وجهه لا يبين الحديث أنه حكم به له فلا يصح أن يقال انه حكم به له ومن قال انه حكم به لهذا المعنى قال هو لمرأه دون الرجل وهو لا م دون أبيه لانه عليها جنى ولا حكم للجنين يكون به موروثا ولا يرث من لا يرث (قال) فهذا قول صحيح قلت الله تعالى أعلم (قال) فان لم يكن هذا وجهها فيقال لهذا الحكم (قلت) يقال له سنة تعبد العباد بان يحكموا بها (قال) وما يقال لغيره مما يدل الخبر على المعنى الذي له حكم به (قيل) حكم سنة تعبدوا بها الامر عرفوا المعنى الذي تعبدوا له في السنة فقاسوا عليه ما كان في مثل معناه (قال) فاذ كرمته وجهها غير هذا ان حضرته تجمع فيه ما يقاس عليه ولا يقاس (فقلت) له قضى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في المصراة من الابل والغنم اذا حلبها مشترها ان أحب أمسكها وان أحب ردها وصاعا من تمر وقضى أن الخراج بالضمنان فكان معقولا في الخراج بالضمنان أي اذا ابتعت عبدا فأخذت له خراجا ثم ظهرت منه على عيب يكون له رده به فما أخذت من الخراج والعبد في ملكي ففيه خصلتان احدهما أنه لم يكن في ملك البائع ولم يكن له حصة من الثمن والاخرى (أ) أنها في ملكي في الوقت

(١) قوله أنها في ملكي كذا في جميع النسخ بتأنيث ضمير انها ولعله من تحريف الناسخ والوجه التذكير كته



الذي خرج فيه العبد من ضمان بآثمه الى ضمان فكان العبد لومات مات من مالى وفي ملكي فلو شئت حبسته بعينه فكذلك الخراج فقلنا بالقياس على حديث الخراج بالضمن فقلنا كل ما خرج من غر حائط اشترته أو ولد ماشية أو جارية اشترتها فهو مثل الخراج لانه حدث في ملك مشتريه لاني ملك بآثمه وقلنا في المصراة اتباعا لامر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولم نقس عليه وذلك أن الصفة وقعت على شاة بعينها فيها لبن محبوس مغيب المعنى والقيمة ونحن نحيط أن لبن الابل والغنم يختلف وألبان كل واحد منهم ما يختلف فلما قضى فيه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم شئ موقت وهو صاع من غر قلنا به اتباعا لامر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم (قال) فلو اشترى رجل شاة مصراة فلبها ثم رضى بها بعد العلم بعيب التصرية فأمسكها شهر واحتلبها ثم ظهر منها على عيب دلسه له البائع غير التصرية كان له ردها وكان له اللبن بغير شئ بمنزلة الخراج لانه لم يقع عليه صفقة البيع وانما هو حادث في ملك المشتري وكان عليه أن يرد فيما أخذ من لبن التصرية صاعا من غر كما قضى به رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فنكون قد قلنا في لبن التصرية خبرا وفي اللبن بعد التصرية قياسا على الخراج بالضمن ولبن التصرية مفارق للبن الحادث بعده لانه وقعت عليه صفقة البيع واللبن بعده حادث في ملك المشتري لم يقع عليه صفقة البيع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان قال قائل وقد يكون أمر واحد يؤخذ من وجهين قيل له نعم اذا جمع أمرين مختلفين أو أمورا مختلفة فان قال قائل فلي من ذلك شيئا غير هذا قلت المرأة يبلغها وفاة زوجها فتعت ثم تزوج ويدخل بها الزوج فيظهر حيا فلها الصداق وعليها العدة والولد لاحق ولا حد على واحد منهما ويفرق بينهما ولا يتوارثان وتكون الفرقة فسحا بلا طلاق فحكم له اذا كان ظاهرا حلالا لحكم الحلال في ثبوت الصداق والعدة ولحقوق الولد ودرء الحد وحكم عليه اذا كان حراما في الباطن حكم الحرام في أن لا يقراعليه ولا يحل اصابته بذلك النكاح اذا علم به ولا يتوارثان ولا يكون الفسخ طلاقا لانها ليست زوجة ولهذا أشباه مثل المرأة تنكح في عدتها

### (باب الاختلاف)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى (قال) لي قائل فاني أجد أهل العلم قديما وحديثا مختلفين في بعض أمورهم فهل يسعهم ذلك (قلت) له الاختلاف من وجهين أحدهما محترم ولا نقول ذلك في الآخر (قال) فما الاختلاف المحرم (قلت) كل ما أقام الله تعالى به الحجّة في كتابه أو على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم منصوصا يبين المحل الاختلاف فيه لمن علمه وما كان من ذلك يحتمل التأويل أو يدرك قياسا فذهب المتأول أو القائل الى معنى يحتمله الخبر أو القياس وان خالفه فيه غيره لم أقل انه يضيق عليه ضيق الاختلاف في المنصوص (قال) فهل في هذا حجة تبين فرقا بين الاختلافين (قلت) قال الله عز وجل في ذم الاختلاف والتفرق وما تفرق الذين أوثوا الكتاب الا من بعدما جاءتهم اليئنة وقال تعالى ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعدما جاءهم البينات فذم الاختلاف فيما جاءتهم به البينات فأما ما كلفوا فيه الاجتهاد فقد مثله لك بالقبلة والشهادة وغيرهما (قال) فلي بعض ما افرق فيه من روى قوله من السلف مما الله فيه نص حكم يحتمل التأويل وهل يوجد على الصواب فيه دلالة (قلت) قل ما اختلفوا فيه الا وجدنا فيه عندنا دلالة من كتاب الله عز وجل أو سنة رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم أو قياسا عليهم أو على واحد منهما (قال) فاذا كرمه شيئا فقلت له قال الله عز وجل والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء فقالت عائشة رضي الله تعالى عنها الاقراء الاطهار وقال بمنى معنى قولها زيد بن ثابت وابن عمر وغيرهما وقال نفر من أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الاقراء الحيض فلا تحل المطلقة حتى تغتسل من الحيضة الثالثة (فقال) والى أي شئ تراهم ذهب هؤلاء وهؤلاء (قلت) يجمع الاقراء أنها أوقات



والاوقات في هذا علامات غر على المطلقة تحتبس بها عن النكاح حتى تستكملها وذهب من قال الاقراء  
الحيض فيما نرى والله تعالى أعلم الى أن قال ان المواقيت أقل الاسماء لانها اوقات والاوقات أقل مما بينها  
كما أن حدود الشيء أقل مما بينها والحيض أقل من الطهر فهو في اللغة أولى أن يكون وقتا كما يكون الهلال  
وقتا فاصلا بين الشهرين ولعله ذهب الى أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أمر في سبي أو طاس أن يستبرأ  
قبل أن يوطأ أن يحضه فذهب الى أن العدة استبراء وأن الاستبراء حيض وأنه فرق بين استبراء الامة والحرة  
وان الحرة تستبرأ بثلاث حيض كوا مل تخرج منها الى الطهر كما تستبرأ الامة بحضنة كاملة تخرج منها الى  
الطهر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال هذا مذهب فكيف اخترت غيره والآية محتملة للمعنيين عندك  
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقالت له ان الوقت برؤية الالهة انما هو علامة جعلها الله تعالى للشهور  
والهلال غير الليل والنهار وانما هو جماع لثلاثين أو تسع وعشرين كما يكون الثلاثون والعشرة  
والعشرون جماعا يستأنف بعده العدد ليس له معنى غير هذا وان القرء وان كان وقتا فهو من عدد الليل  
والنهار والحيض والطهر في الليل والنهار من العدة وكذلك شبه الوقت بالحدود وقد تكون الحدود داخلية  
فما حدث به وخارجة منه غير باق منهما فهو وقت بمعنى (قال) وما المعنى (قلت) الحيض هو أن يرخي  
الرحم الدم حتى يظهر والطهر أن يقرى الرحم الدم فلا يظهر ويكون الطهر والقرء الحبس لا الارسال  
فالطهر اذا كان يكون وقتا أولى في اللسان بمعنى القرء لانه حبس الدم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى  
وأمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه حين طلق عبد الله بن عمر  
امرأته حائضا أن يأمره برجعته وحبسها حتى تطهر ثم يطلقها طاهرا من غير جماع وقال رسول الله صلى  
الله تعالى عليه وسلم فتلث العدة التي أمر الله تعالى أن يطلق لها النساء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى  
يعني قول الله والله تعالى أعلم اذا طلقت النساء فطلقوهن لعدتهن فأخبر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عن  
الله عز وجل أن العدة الطهر دون الحيض وقال الله عز وجل ثلاثة قروء فكان على المطلقة أن تأتي بثلاثة  
قروء وكان الثالث لو أبطأ عن وقته زمانا لم تحل حتى تكون حائضا أو يؤيس من الحيض أو يخاف ذلك عليها  
فتعذر بالشهور لم يكن للغسل معنى لان الغسل رابع غير الثلاثة ويلزم من قال الغسل عليها أن يقول لو  
أقامت سنة أو أكثر لا تغسل لم تحل فكان قول من قال الاقراء الاطهار أشبه بمعنى الكتاب واللسان واضح  
على هذه المعاني والله تعالى أعلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأما أمر النبي صلى الله تعالى عليه  
وسلم أن يستبرأ السبي بحضنة فالظاهر لان الطهر اذا كان متقدما للحضنة ثم حاضت الامة حضنة كاملة  
صححة برئت من الحبل في الطاهر وقد ترى الدم فلا يكون صححا انما يصح حضنة بان تكمل الحضنة فأى  
شي من الطهر كان قبل حضنة كاملة صححة فهو براءة من الحبل في الطاهر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى  
والمعتدة تعتد بعينين استبراء ومعنى غير استبراء مع استبراء فقد جاءت بحضنتين وطهرين وطهر ثالث فلو أريد  
بها الاستبراء كانت قد جاءت بالاستبراء مرتين ولكنه أريد بها مع الاستبراء التعبد (قال الشافعي) رحمه الله  
تعالى (قال) أفتموجدني في غير هذا انما اختلفوا فيه مثل هذا (قلت) نعم وربما وجدناه أوضح وقد بينا  
بعض هذا فيما اختلف الرواة فيه من السنة وفيه دلالة لك على ما سألت عنه وما كان في معناه ان شاء الله  
تعالى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء وقال  
عز وجل واللاتي ينسن من الحيض من نساكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر الى أن يضعن جلهن وقال  
والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا الآية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال بعض أصحاب رسول  
الله صلى الله تعالى عليه وسلم ذكر الله في المطلقات أن عدة الحوامل أن يضعن جلهن وذكر في المتوفى عنها أن  
تعتد أربعة أشهر وعشرا فعلى الحامل المتوفى عنها أن تعتد أربعة أشهر وعشرا وأن تضع جلهما حتى تأتي  
بالعدتين معا ذلم يكن وضع الحمل انقضاء العدة نصا لا في الطلاق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى كأنه



يذهب الى أن وضع الحمل براءة وأن الاربعة الاشهر وعشرا تعبد وأن المتوفى عنها تكون غير مدخول بها فتأتي بأربعة أشهر وعشر وأنه وجب عليها شيء من وجهين ولا يسقط أحدهما كماله وجب عليها حقان لرجلين لم يسقط أحدهما حق الآخر كما اذا نكحت في عدتها فأصيبت اعتدت من الأول ثم اعتدت من الآخر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقال غيره من أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اذا وضعت ذابطنها فقد حلت ولو كان زوجها على السرير (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكانت الآية محتملة المعنيين معا وكان أشبههما بالمعقول الظاهر أن يكون الحمل انقضاء العدة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فدلّت سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على أن وضع الحمل آخر العدة في الموت وفي مثل معناه الطلاق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله ابن عتبة عن أبيه أن سبيعة بنت الحرث الأسلمية وضعت بعد وفاة زوجها بليل فزبها أبو السنا بل بن بعكك فقال قد تصنعت للزواج انها أربعة أشهر (١) وعشر أفذكرت سبيعة ذلك رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقال كذب أبو السنا بل وأوليس كما قال أبو السنا بل قد حلت فترجى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال أما ما دلت عليه السنة فلا حجة لأحد خالف قوله السنة ولكن اذكر من خلافهم ما ليس فيه نص سنة مما دل عليه القرآن نصا واستنباطا أو دل عليه القياس (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له قال الله عز وجل للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر الى سميع عليم فقال الا أكثر ممن روى عنه من أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عندنا اذا مضت أربعة أشهر وقف المولى فاما أن ينفي وإما أن يطلق وروى عن غيرهم من أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عزمة الطلاق انقضاء الاربعة الاشهر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولم يحفظ في هذا عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم « بأبي هو وأمي » شيئا (قال) قال أي القولين ذهبت (قلت) ذهبت الى أن المولى لا يلزمه طلاق وان امرأته اذا طلقت حقها منه لم أعرض له حتى تمضي أربعة أشهر فاذا مضت أربعة أشهر قلت له في أوطلق والقيئة الجماع (قال) فكيف اخترته على القول الذي يخالفه (قلت) رأيت أنه أشبه بمعنى كتاب الله عز وجل وبالمعقول (قال) وما دل عليه من كتاب الله (قلت) له لما قال الله عز وجل للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر كان الظاهر في الآية أن من أنظره الله عز وجل أربعة أشهر في شيء لم يكن عليه سبيل حتى تمضي أربعة أشهر (قال) فقد يحتمل أن يكون كتاب الله عز وجل جعل له أربعة أشهر ينفق فيها كما تقول قد أجلتك في بناء هذه الدار أربعة أشهر تفرغ فيها منها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له هذا لا يتوهمه من خوطب به حتى يشترط في سياق الكلام ذلك ولو قال قد أجلتك فيها أربعة أشهر كان انما أجله أربعة أشهر لا يجد عليه سبيل حتى تنقضي ولم يفرغ منها فلا ينسب اليه أن لم يفرغ من الدار وأنه أخلف في الفراغ منها ما بقي من الاربعة الاشهر شيء فاذا لم يبق منها شيء لزمه اسم الخلف وقد يكون في بناء الدار دلالة على أن تقارب الاربعة وقد بقي منها ما يحيط العلم أنه لا يبنيه فيما بقي من الاربعة الاشهر وليس في القيسة دلالة على أن لا يبن في الاربعة الا بمضيها لان الجماع يكون في طرفتين فلو كان على ما وصفت يرايل حاله حتى تمضي أربعة أشهر ثم يرايل حاله الأولى فاذا زایلها صار الى أن الله حقا عليه فاما أن ينفي واما أن يطلق فلو لم يكن في آخر الآية ما يدل على أن معناها غير ما ذهبت اليه كان قولنا وأولاهما بها لما اوصفنا لانه ظاهرها والقرآن على ظاهره حتى تأتي دلالة منه أو من سنة أو إجماع بأنه على باطن دون ظاهر (قال) فقال في سياق الآية ما يدل على ما وصفت (قلت) لماذا ذكر الله عز وجل أن للمولى أربعة أشهر ثم قال فان فاؤا فان الله غفور رحيم وان عزموا الطلاق فان الله سميع عليم فذكر الحكمين معا بلا فصل أنهما انما يقعان بعد الاربعة الاشهر لانه انما جعل عليه القيسة أو الطلاق وجعل له الخيار فيهما في وقت واحد لا يتقدم واحد منهما صاحبه وقد ذكر في وقت واحد كما يقال له في الرهن افده أو يبيعه عليك بلا فصل وفي كل

(١) قوله وعشرا هكذا في جميع النسخ بالنصب وكأنه على اللغة الاسدية ان لم يكن تحريف من الناسخ الأول كتبه مصنفه



ما خبر فيه افعل كذا أو كذا بلا فصل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجوز أن يكون كذا بلا فصل  
فيقال الفسقة فيما بين أن يولي إلى أربعة أشهر وعزبة الطلاق انقضاء الأربعة الأشهر فيكونان حكمين  
ذكرهما معا يفسخ في أحدهما ويضيق في الآخر (قال) فأنت تقول إن فاء قبل الأربعة الأشهر فهي فسقة  
(قلت) نعم كما تقول إذا قضيت حقا عليك إلى أجل قبل محله فقد برئت منه وأنت محسن متطوع بتقديمه قبل  
أن يحل عليك الأجل (قال) وقلت له رأيت من الأثم كان من معا على الفسقة في كل يوم إلا أنه لم يجمع حتى  
تنقضي أربعة أشهر (قال) فلا يكون الأثر على الفسقة شيئا حتى ينيء والفسقة الجماع إذا كان قادرًا عليه  
(قلت) ولو جامع لا ينوي فسقة خرج من طلاق الإيلاء لأنه المعنى في الجماع (قال) نعم (قلت) فكذلك  
لو كان عازما على أن لا ينيء يحلف في كل يوم أن لا ينيء ثم جامع قبل مضي الأربعة الأشهر بطريقة عين خرج  
من طلاق الإيلاء وإن كان جماعه لغير الفسقة خرج من طلاق الإيلاء (قال) نعم (قلت) (١) فلا يضيع  
عزمه على أن لا ينيء ولا يمنع جماعه بلذلة لغير الفسقة إذا جاء بالجماع من أن يخرج به من طلاق الإيلاء عندنا  
وعندك قال هذا كما قلت وخروجه بالجماع على أي معنى كان الجماع (قلت) وكيف يكون عازما على أن  
ينيء في كل يوم فإذا مضت أربعة أشهر لزمه الطلاق وهو لم يعزم عليه ولم يتكلم به أتري هذا أقول لا يصح في  
المعقول لأحد (قال) فما يفسده من قبل المعقول (قلت) رأيت إذا قال الرجل لامرأته والله لا أقربك  
أبدا أهو كقوله أنت طالق إلى أربعة أشهر (قال) إن قلت نعم قلت فإن جامع قبل الأربعة الأشهر  
(قال) فلا ليس مثل قوله أنت طالق إلى أربعة أشهر (قلت) فتكلم المولى بالإيلاء ليس هو طلاق انما هي  
عين ثم جاءت عليها مدة جعلتها طلاقا أيجوز لأحد يعقل من حيث يقول أن يقول مثل هذا لا يخبر لازم  
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال هو يدخل عليك مثل هذا (قلت) وأين هو قال أنت تقول إذا  
مضت أربعة أشهر وقف فأن فاء والواجب على أن يطلق قلت ليس من قبل أن الإيلاء طلاق ولكنهما عين  
جعل الله لها وقتا منع بها الزوج من الضرار وحكم عليه إذا كانت أن يجعل عليه إما أن ينيء أو أما أن يطلق  
وهذا حكم حادث بمضي الأربعة الأشهر غير الإيلاء ولكنه مؤقت يجبر صاحبه على أن يأتي بأيها شاء فسقة  
أو طلاقا فإن امتنع منهما أخذ منه الذي يقدر على أخذه منه وذلك أن يطلق عليه لأنه لا يحل له أن يجمع عنه

(١) قوله فلا يضيع  
هكذا في بعض النسخ  
وفي بعض آخر فلا يضيع  
بغير ياء وانظر كتبه  
مصححه

### (باب في الموارث)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واختلفوا في الموارث فقال زيد بن ثابت ومن ذهب مذهبه يعطى  
كل وارث ما سمي له فإن فضل فضل ولا عصبية لليت ولا ولاء كان ما بقي للجماعة المسلمين وروى عن غيره منهم  
أنه كان يرث فضل الموارث على ذوى الأرحام فلو أن رجلا ترك أخته ورثته النصف ورد عليها النصف  
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال بعض الناس لم يرث فضل الموارث (قلت) استدلالا بكتاب الله تعالى  
(قال) وأين يدل كتاب الله تعالى على ما قلت (قلت) قال الله عز وجل إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت  
فلها نصف ما ترك وهو يرثها إن لم يكن لها ولد الآية وقال وإن كانوا إخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ  
الأنثيين الآية فذكر الأخت منفردة فأنتهى بها جل وعز إلى النصف والأخ منفردا فأنتهى به إلى  
الكل وذكر الإخوة والأخوات فجعل للأخت نصف ما لا أخ وكان حكمه جل وعز في الأخت منفردة  
ومع الأخ سواء بانها لا تساوى الأخ وأنها تأخذ النصف مما يكون له من الميراث فلو قلت في رجل مات وترك  
أخته لها النصف بالميراث وأرد عليها النصف كنت قد أعطيتها الكل منفردة وانما جعل الله لها النصف  
في الانفراد والاجتماع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال فإني لست أعطيها النصف الباقي ميراثا انما  
أعطيها إياه ردا (قلت) وما معنى ردا شيء استحسنته وكان اليك أن تضعه حيث شئت فإن شئت أن تعطيه  
جيرانه أو بعيد النسب منه أ يكون ذلك قال ليس ذلك لها كم ولكني جعلته ردا عليها بالرحم فقلت ميراثا

(قال)



(قال) فان قلته قلت اذا تكون ورثتها غير ما ورثها الله عز وجل (قال) فأقول لك ذلك أقول الله تبارك وتعالى وأولو الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله (قال) فقلته وأولو الارحام نزلت بأن الناس توارثوا بالخلف ثم توارثوا بالاسلام والهجرة فكان المهاجرون المهاجرون ولا يرثه من ورثته من لم يكن مهاجرا وهو أقرب اليه من ورثته فقلت وأولو الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله على ما فرض الله لهم (قال) فاذكر الدليل على ذلك (فقلت) وأولو الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله فيما فرض الله لهم ألا ترى أن من ذوى الارحام من يرث ومنهم من لا يرث وان الزوج يكون أكثر ميراثا من أكثر ذوى الارحام ميراثا وانك لو كنت انما تورث بالرحم كانت رحم الابنة من الاب كرحم الابن وكان ذوو الارحام يرثون معا ويكونون أحق به من الزوج الذي لا رحمه له ولو كانت الآية كما وصفت كنت قد خالفتم ما فمأذ كرنا في أن تنزل أخته ومواليه وهي اليه أقرب فتعطى أخته النصف ومواليه النصف وليسوا بذوى الارحام ولا مفروض لهم في كتاب الله فرض منصوص

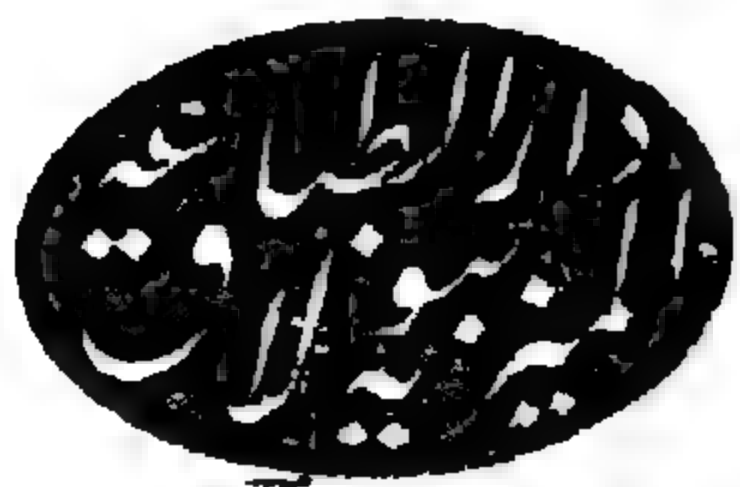
### (باب الاختلاف في الجد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واختلفوا في الجد فقال زيد بن ثابت وروى عن عمرو وعثمان وعلى وابن مسعود يورث معه الاخوة وقال أبو بكر الصديق وابن عباس وروى عن عائشة وابن الزبير وعبد الله بن عتبة أنهم جعلوه أباً وأسقطوا الاخوة معه (قال) فكيف صرتم الى أن ثبت ميراث الاخوة مع الجد أبداً لانه من كتاب الله تعالى وأوبسنة (قلت) أما شئ مبين في كتاب الله تعالى أو سنة فلا أعلمه (قال) فالأخبار متكافئة فيه والدلائل بالقياس مع من جعله أباً وحجب به الاخوة (قلت) وأين الدلائل (قال) وجدت اسم الابوة يلزمه ووجدتكم مجتمعين على أن تحجبوا به بنى الام ووجدتكم لا تنقصونه من السدس وذلك كله حكم الاب (فقلت) له ليس لاسم الابوة فقط نورثه (قال) وكيف ذلك (قلت) قد أجداً اسم الابوة يلزمه وهو لا يرث (قال) فأين (قلت) قد يكون دونه أب واسم الابوة يلزمه ويلزم آدم وان كان دون الجد أب لم يرث ويكون مملوكاً وكافراً وقتلاً فلا يرث واسم الابوة في هذا كله لازم له فلو كان باسم الابوة فقط يرث ورث في هذه الحالات وأما حجبنا به بنى الام فأنما حجبناهم به خبراً بالاسم الابوة وذلك أنما نحجب بنى الام بآية ابن ابن مستقلة وأما أن لا ننقصه من السدس شيئاً فلنستأنقص الجد من السدس وانما فعلنا هذا كله اتباعاً لأن حكم الجد اذا وافق حكم الاب في معنى كان مثله في كل معنى ولو كان حكم الجد اذا وافق حكم الاب في بعض المعاني كان مثله في كل المعاني كانت ابنة الابن المستقلة موافقة له فأنما نحجب به بنى الام وحكم الجد موافق له بأننا لا ننقصه من السدس (قال) فما حجتكم في ترك قولنا يحجب بالجد الاخوة (قلت) بعد قولكم من القياس (قال) فما كنا نراه الا القياس نفسه (قلت) أرايت الجد والاخ أيدى كل واحد منهما بقرابة نفسه أم بقرابة غيره (قال) وما تعني (قلت) أليس انما يقول الجد أنا أبو أبي الميت ويقول الاخ أنا ابن أبي الميت (قال) بلى (قلت) فكلاهما يدلي بقرابة الاب بقدر موقعه منها (قال) نعم (قلت) فاجعل الاب الميت وترك ابنه وأباه كيف ميراثهما منه (قال) لابنه منه خمسة أسداس المال ولأبيه السدس (قلت) فاذا كان الابن أولى بكثير الميراث من الاب وكان الاخ من الاب الذي يدلي الاخ بقرابته والجد أبو الاب من الاب الذي يدلي بقرابته كما وصفت كيف حجت الاخ بالجد ولو كان أحدهما يكون محبوباً بالآخر ينبغي أن يحجب الجد بالاخ لانه أولى بكثير ميراث من الذي يدلان معا بقرابته أو نجعل للاخ أبداً خمسة أسداس والجد سدس (قال) فما منعك من هذا القول (قلت) كل المختلفين مجمعون على أن الجد مع الاخ مثله أو أكثر حظاً منه فلم يكن لي خلافهم ولا الذهاب الى القياس والقياس مخرج من جميع أقاويلهم وذهبت الى أن اثبات الاخوة مع الجد أولى الامر من لما وصفتنا من الدلائل التي أوجدتها القياس



مع أن ما ذهب إليه قول الأكثر من أهل الفقه بالبلدان قديما وحديثا ومع أن ميراث الاخوة ثابت في الكتاب ولا ميراث للجد في الكتاب وميراث الاخوة أثبت في السنة من ميراث الجد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى (فقال) قد سمعت قولك في الإجماع والقياس بعد قولك في حكم كتاب الله وسنة رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم أرايت أقاويل أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اذا تفرقوا فيها (فقلت) نصير منها الى ما وافق الكتاب أو السنة أو الإجماع أو كان أصح في القياس (قال) أرايت اذا قال الواحد منهم القول لا يحفظ عن غيره منهم فيه له موافقة ولا خلاف أفتجد لك حجة باتباعه في كتاب أو سنة أو أمر أجمع الناس عليه فيكون من الأسباب التي قلت بها خبرا (قلت) له ما وجدنا في هذا كتابا ولا سنة ثابتة ولقد وجدنا أهل العلم يأخذون بقول واحد منهم مرة ويتركونه أخرى ويتفرقون في بعض ما أخذوا به منه (قال) فالى أى شئ صرت من هذا (قلت) الى اتباع قول واحد منهم اذا لم أجد كتابا ولا سنة ولا إجماعا ولا شأنا في معنى هذا يحكمه بحكمه أو وجد معه قياس وقل ما يوجد من قول الواحد منهم لا يخالفه غيره من هذا (قال) فقال قد حكمت بالكتاب والسنة فكيف حكمت بالإجماع ثم حكمت بالقياس فأنتهما مقام كتاب أو سنة (فقلت) اني وان حكمت بهما كما أحكم بالكتاب والسنة فأصل ما أحكم به منهما مفترق (قال) أفيجوز أن تكون أصول مفترقة الأسباب تحكم بها حكما واحدا (قلت) نعم فحكم بالكتاب والسنة المجتمع عليها التي لا اختلاف فيها فنقول لهذا حكمنا بالحق في الظاهر والباطن ونحكم بسنة رويت من طريق الأنفراد لا يجتمع الناس عليها فنقول حكمنا بالحق في الظاهر لانه قد يمكن الغلط فيمن روى الحديث ونحكم بالإجماع ثم القياس وهو أضعف من هذا ولكنها منزلة ضرورة لانه لا يحل القياس والخبر موجود كما يكون التيمم طهارة في السفر عند الأعواز من الماء ولا يكون طهارة اذا وجد الماء انما يكون طهارة في الأعواز وكذلك يكون ما بعد السنة حجة اذا أعوز من السنة وقد وصفت الحجة في القياس وغيره قبل هذا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال أفتجد شيئا يشبهه (قلت) نعم أقضي على الرجل بعلى أن ما ادعى عليه كما ادعى أو باقراره وان لم أعلم ولم يقر قضيت عليه بشاهدين وقد يغلطان ويهمان وعلى واقاره أقوى عليه من شاهدين وأقضي عليه بشاهد ويمين وهو أضعف من شاهدين ثم أقضي عليه بنكوله عن اليمين ويمين صاحبه وهو أضعف من شاهد ويمين لانه قد ينكل خوف الشهرة واستصغار ما يحلف عليه وقد يكون الحالف لنفسه غير ثقة وحريصا وفاجرا والله أعلم

(تمت الرسالة الاصولية في أواخر رمضان المعظم سنة ١٣٢١ من هجرته صلى الله عليه وسلم)





# الجزء الاول

من

كتاب الأم تأليف الامام أبي عبد الله محمد بن ادريس  
الشافعي رحمه الله في فروع الفقه برواية  
الربيع بن سليمان المرادي عنه  
تعهدهما الله بالرحمة والرضوان  
وأسكنهما فسيح  
الجنان آمين

(وبهامشه مختصر الامام الجليل أبي ابراهيم اسمعيل بن يحيى المزني الشافعي المتوفى سنة ٢٦٤)

(تنبيه)

اعلم أنه قد حصلت لنا عدة نسخ من الأم ومنها بعض أجزاء عتيقة بخط ابن النقيب منقولة من نسخة بخط  
سراج الدين البلقيني تفردت بزيادات مترجمة معروفة لبعض مؤلفات الشافعي رحمه الله مثل كتاب  
اختلاف الحديث وكتاب اختلاف مالك والشافعي وتحوها وربما كان في هذه الزيادات تكرار لبعض  
ما اتفقت عليه النسخ ولكنهم مع ذلك لا تخلو عن فوائد من فروع وتوجيهات للامام رحمه الله ولهذا  
أثبتنا تلك الزيادات بهامش هذا المطبوع ان اتسع لذلك والاجعلناه في الصلب بعد عبارة الأم مفصلاً  
بينهما بجدول والله المستعان كتبه محممه

(طبع هذا الكتاب)

على نفقة حضرة العالم الفاضل الحبيب النسيب صاحب العزة السيد  
أحمد بك الحسيني المحامي الشهير ببلغه الله مناه ووفقه لما يحبه ويرضاه

(تنبيه)

لا يجوز لاحد أن يطبع كتاب الام من هذه النسخة وكل من طبعها يكون مكلفاً  
بإبراز أصل قديم يثبت أنه طبع منه والا يكون مسؤولاً عن التعويض قانوناً  
أحمد الحسيني

(الطبعة الاولى)

بالمطبعة الكبرى الاميرية بيولاقي مصر المحمية

سنة ١٣٢١ هجرية



بسم الله الرحمن الرحيم

قال أبو إبراهيم اسمعيل  
ابن يحيى المزني رحمه  
الله اختصرت هذا  
الكتاب من علم محمد  
ابن ادريس الشافعي  
رحمه الله ومن معنى  
قوله لأقربه على من  
أراد مع اعلامه فيه  
عن تقليده وتقليد غيره  
ليتطرق فيه لدينه ويحاط  
فيه لنفسه وبالله  
التوفيق

(باب الطهارة)

قال الشافعي قال الله  
عز وجل وأزلفنا من  
السماء ماء طهورا  
وروى عن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم  
انه قال في البحر هو  
الطهور ماءه الحل  
ميتته وقال الشافعي  
فكل ماء من بحر عذب  
أو ملح أو بثر أو سماء  
أو برد أو ثلج مسخن  
وغير مسخن فسواء  
والنظهير جائز ولا أكره  
الماء المشمس الا من  
جهة الطب (٣) لكرهية

(٢) ضمن الكراهية  
معنى النفور والامتناع  
فعدها بعن كنهه مصححه

ومن يتوكل على الله  
فهو حسبه

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(الطهارة)

(١) أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال قال الله عز وجل اذا قم الى  
الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم الآية (قال الشافعي)  
فكان يينا عند من خوطب بالآية أن يغسلهم انما كان بالماء ثم أبان في هذه الآية أن الغسل بالماء وكان  
معقولا عند من خوطب بالآية أن الماء ما خلق الله تبارك وتعالى مما لا صنعة فيه لا آدميين وذكر الماء  
عاما فكان ماء السماء وماء الأنهار والآبار (٢) والقلات والبحار العذب من جيعه والاباج سواها في  
أنه يطهر من توشا واغتسل منه وظاهر القرآن يدل على أن كل ماء طاهر ماء بحر وغيره وقدرى فيه  
عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث يوافق ظاهر القرآن في اسناده من لا عرفه (قال الشافعي) أخبرنا  
مالك عن صفوان بن سليم عن سعيد بن سلمة رجل من آل ابن الأزرقي أن المغيرة بن أبي بردة وهو من بني  
عبد الدار أخبره أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه يقول سألت رجلا من بني عبد الله عن رجل من بني  
انازك البحر ومعنا القليل من الماء فان توشا بناه عطشنا ففتوشا بماء البحر فقال النبي صلى الله عليه  
وسلم هو الطهور ماءه الحل ميتته (قال الشافعي) أخبرنا إبراهيم بن محمد عن عبد العزيز بن عمر عن سعيد  
ابن ثوبان عن أبي هند الفراسي عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من لم يطهره البحر فلا يطهره الله

(١) اتفقت جميع التسمخ التي بيدنا على البداءة بهذه الجملة واعل راوى الأم عن الربيع هو  
راوى الرسالة عنه وهو أبو الحسن علي بن حبيب بن عبد الملك ويمكن أن يكون غيره فان الرواة عن  
الربيع كثيرون ذكرهم الحافظ ابن حجر وغيره اه (٢) قوله والقلات هي جمع قلت كسهم  
وسهام وهو النقرة في الجبل تسلك الماء كنهه مصححه



(قال الشافعي) فكل الماء طهور ما لم تخالطه نجاسة ولا طهور الا فيه أو في الصعيد وسواء كل ماء من برد أو ثلج أو ذيب وماء مسخن وغير مسخن لان الماء له طهارة والتار لا تنجس الماء (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا ابراهيم بن محمد عن زيد بن أسلم عن أبيه أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يسخن له الماء فيغتسل به ويتوضأ به (قال الشافعي) ولا أكره الماء المشمس الا من جهة الطب (قال الشافعي) أخبرنا ابراهيم بن محمد عن صدقة بن عبد الله عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله أن عمر كان يكره الاغتسال بالماء المشمس وقال انه يورث البرص (قال الشافعي) الماء على الطهارة ولا ينجس الا بنجس خالطه والشمس والمار ليسا بنجس انما النجس المحرم فأما ما اعتصره الآدميون من ماء شجر ورد أو غيره فلا يكون طهورا وكذلك ماء أجساد ذوات الارواح لا يكون طهورا لانه لا يقع على واحد من هذا اسم ماء انما يقال له ماء بمعنى ماء ورد وماء شجر كذا وماء مفصل كذا وجسد كذا وكذلك لو نحر جزورا وأخذ كرشها فاعتصر منه ماء لم يكن طهورا لان هذا لا يقع عليه اسم الماء الا بالاضافة الى شيء غيره يقال ماء كرش وماء مفصل كما يقال ماء ورد وماء شجر كذا وكذا فلا يجزى أن يتوضأ بشيء من هذا

### (الماء الذي ينجس والذي لا ينجس)

(قال الشافعي) رحمه الله الماء ما آن ماء جار وماء راكد فأما الماء الجاري فاذا وقع فيه محرم من ميتة أو دم أو غير ذلك فان كان فيه ناحية يقف فيها الماء فتلك الناحية منه خاصة ماء راكد ينجس ان كان موضعه الذي فيه الميتة منه أقل من نجس قرب نجس وان كان أكثر من نجس قرب لم ينجس الا أن يتغير طعمه أو لونه أو ريحه فان كان جاريا لا يقف منه شيء فاذا امرت الجيفة أو ما خالطه في الجاري توضأ بما ينبع من موضع الجيفة من الماء لان ما ينبع موضعها من الماء غير موضعها منه لانه لم يخالطه نجاسة وان كان الماء الجاري قليلا فيه جيفة فتوضأ رجل مما حول الجيفة لم يجزه اذا ما كان حولها أقل من نجس قرب كالماء الراكد ويتوضأ بما بعده لان معقولا في الماء الجاري أن كل ما مضى منه غير ما حدث وأنه ليس واحد يختلط بعضه ببعض فاذا كان المحرم في موضع منه يحتمل النجاسة نجس ولولا ما وصفت وكان الماء الجاري قليلا خالطت النجاسة منه موضعاً فجزى نجس الباقي منه اذا كانا اذا اجتماعهما يحملان النجاسة ولكنه كما وصفت كل شيء جاء منه غير ما مضى وغير مختلط بما مضى والماء الراكد في هذا مخالف لانه مختلط كله فيقف فيصير ما حدث فيه مختلطاً بما كان قبله لا ينفصل فيجزي بعضه قبل بعض كما ينفصل الجاري (قال الشافعي) واذا كان الماء الجاري قليلا أو كثيرا خالطته نجاسة فغيرت ريحه أو طعمه أو لونه كان نجسا وان مرت جريته بشيء متغير بحرام خالطه فتغيرت ثم مرت به جرية أخرى غير متغيرة فالجربة التي غير متغيرة طاهرة والمتغيرة نجاسة (قال) واذا كان في الماء الجاري موضع منخفض فركد فيه الماء وكان زائلا عن سنن جريته بالماء يستنقع فيه فكان يحمل النجاسة فخالطه حرام نجس لانه راكد وكذلك ان كان الجاري يدخله اذا كان يدخله منه مالا يكثره حتى يصير كله نجس قرب ولا يجزى به وان كان في سنن الماء الجاري موضع منخفض فوقع فيه محرم وكان الماء يجزى به فهو جار كله لا ينجس الا بما ينجس به الجاري واذا صار الماء الجاري الى موضع يركد فيه الماء فهو ماء راكد ينجسه ما ينجس الماء الراكد

(الماء الراكد) (قال الشافعي) والماء الراكد ما آن ماء لا ينجس بشيء خالطه من المحرم الا أن يكون لونه فيه أو ريحه أو طعمه قائما واذا كان شيء من المحرم فيه موجودا بأحد ما وصفنا تنجس كله قل أو أكثر (قال) وسواء اذا وجد المحرم في الماء جاريا كان أو راكدا (قال) وماء ينجس بكل شيء خالطه من المحرم وان لم يكن موجودا فيه فان قال قائل ما الحجة في فرق بين ما ينجس وما لا ينجس ولم يتغير واحد منهما قيل السنة أخبرنا الثقة عن الوليد بن كثير عن محمد بن عباد بن جعفر عن عبد الله بن عبد الله بن عمر عن

عمر عن ذلك وقوله انه يورث البرص وماء دا ذلك من ماء ورد أو شجر أو عرق أو ماء زعفران أو عصفر أو نيسن أو ماء بل فيه خبر أو غير ذلك مما لا يقع عليه اسم ماء مطلق حتى يضاف الى ما خالطه أو خرج منه فلا يجوز التطهر به (باب الآنية)

(قال الشافعي) رحمه الله ويتوضأ في جلود الميتة اذا دبغت واحتج بقوله صلى الله عليه وسلم أيما لهاب دبغ فقد طهر (قال) وكذلك جلود ما لا يؤكل لحمه من السباع اذا دبغت الا جلد كلب أو خنزير لانهما نجسان وهما حيان (قال) ولا يطهر بالدباغ الا الالهاب وحده ولو كان الصوف والشعر والريش لا يموت بموت ذوات الروح أو كان يطهر بالدباغ كان ذلك في قرن الميتة وسننها وجاز في عظمها لانه قبل الدباغ وبعد سواء (قال) ولا يدهن في عظمه فيسل واحتج بكراهية ابن عمر لذلك (قال) فأما جلد كل



ذكي يؤكل لحمه فلا  
يأس بالوضوء فيه وان  
لم يدبغ (قال) ولا  
أكره من الآية الا  
الذهب والفضة لقول  
النبي صلى الله عليه  
وسلم الذي يشرب في  
آنية الفضة انما يجرجر  
في جوفه نار جهنم (قال)  
وأكره ما مضى  
بالفضة لثلاثيكون شارباً  
على فضة (قال) ولا بأس  
بالوضوء من ماء مشرك  
وبفضل وضوءه مالم  
يعلم نجاسته توضع  
رضي الله عنه من ماء  
في جرة نصرانية

### (باب السوال)

(قال الشافعي) وأحب  
السؤال للصلاة وعند  
كل حال تغير فيه الفم  
الاستيقاظ من النوم  
والأزم وكل ما يغير الفم  
لان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قال لولا أن  
أشق على امتي لأمرتهم  
بالسؤال عند كل صلاة  
(قال الشافعي) ولو كان  
واجباً لأمرهم به شق  
أولم يشق

### (باب نية الوضوء)

(قال الشافعي) ولا يجزى  
طهارة من غسل ولا

أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا كان الماء قلتين لم يحمل نجساً وخبثاً أخبرنا مسلم عن ابن جريج  
باسناد لا يخفى ذكره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا كان الماء قلتين لم يحمل نجساً وقال في  
الحديث بقلال هجر قال ابن جريج ورأيت قلال هجر فالقلة تسع قربتين أو قربتين وشياً (قال الشافعي)  
رجحه الله كان مسلم يذهب الى أن ذلك أقل من نصف القربة أو نصف القربة فيقول خمس قرب هو أكثر  
ما يسع قلتين وقد تكون القلتان أقل من خمس قرب وفي قول رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اذا كان  
الماء قلتين لم يحمل نجساً دلالة على أن ما دون القلتين من الماء يحمل النجس (قال الشافعي) فالاحتياط  
أن تكون القلة قربتين ونصفاً فاذا كان الماء خمس قرب لم يحمل نجساً في جريان أو غيره وقرب الحجاز كبار  
فلا يكون الماء الذي لا يحمل النجاسة الا بقرب كبار واذا كان الماء أقل من خمس قرب فخالطته ميتة نجس  
ونجس كل وعاء كان فيه فأهريق ولم يظهز الوعاء الا بأن يغسل واذا كان الماء أقل من خمس قرب فخالطته  
نجاسة ليست بقاعة فيه نجسته فان صب عليه ماء حتى يصير هو الذي صب عليه خمس قرب فأكثر طهر  
وكذلك لو صب هو على الماء أقل وأكثر منه حتى يصير الماء أن معاً أكثر من خمس قرب لم ينجس واحدهما  
صاحبه واذا صار خمس قرب فطهر اثم فرق الماء ينجس باعد ما طهر الا بنجاسة تحدث فيهما واذا وقعت  
الميتة في بئر أو غيرها فأخرجت في دلو أو غيره طرحت وأريق الماء الذي معه لانه أقل من خمس قرب منفردا  
من ماء غيره وأحب الى لو غسل الدلو فان لم يغسل ورد في الماء الكثير طهره الماء الكثير ولم ينجس هو  
الماء الكثير (قال) والمحرم كله سواء اذا وقع في أقل من خمس قرب نجسه ولو وقع حوت ميت في ماء قليل  
أو جرادة ميتة لم ينجس لانهم ما حلال ميتتين وكذلك كل ما كان من ذوات الارواح مما يعيش في الماء ومما  
لا يعيش في الماء من ذوات الارواح اذا وقع في الماء الذي ينجس ميتا نجسه اذا كان بماله نفس سائلة فأما  
ما كان مما لا نفس له سائلة مثل الذباب والخنافس وما أشبههما ففيه قولان أحدهما أن مات من هذا  
في ماء قليل أو كثير لم ينجسه ومن قال هذا قال فان قائل هذه ميتة فكيف زعمت أنها لا تنجس قيل  
لا تغير الماء بحال ولا نفس لها فان قال فهل من دلالة على ما وصفت قيل نعم ان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم أمر بالذباب يقع في الماء أن يغمس فيه وكذلك أمر به في الطعام وقد عوت بالغمس وهو لا يأمر  
بنجسه في الماء والطعام وهو ينجسه لومات فيه لان ذلك عمداً فسادهما والقول الثاني أنه اذا مات فيما ينجس  
نجس لانه محرم وقد يأمر بنجسه للداء الذي فيه والاعلم أنه لا يموت وأحب الى أن كل ما كان حراماً أن  
يؤكل فوقع في ماء فلم يمت حتى أخرج منه لم ينجسه وان مات فيه نجسه وذلك مثل الخنفساء والجعل والذباب  
والبرغوث والقملة وما كان في هذا المعنى (قال) وذرق الطير كله ما يؤكل لحمه وما لا يؤكل لحمه اذا خالط الماء  
نجسه لأنه يربط برطوبة الماء (قال الربيع) وعرق النصرانية والجنب والحائض طاهر وكذلك المجوسى  
وعرق كل دابة طاهر وسور الدواب والسباع كلها طاهرة الا الكلب والخنزير (قال الربيع) وهو قول  
الشافعي واذا وضع المرء ماء فاستن بسؤاله وغمس السوال في الماء ثم أخرجه توضع بذلك الماء لان أكثر  
ما في السوال ريقه وهو لو بصق أو تنخم أو امتخط في ماء لم ينجسه والدابة نفسها تشرب في الماء وقد  
يختلط به لعابها فلا ينجسه الا أن يكون كلباً أو خنزيراً (قال) وكذلك لو عرق فقطر عرقه في الماء لم ينجس  
لان عرق الانسان والدابة ليس بنجس وسواء من أى موضع كان العرق من تحت منكبه أو غيره واذا  
كان الحرام موجوداً في الماء وان كثر الماء لم يطهر أبداً شئ ينزح منه وان كثر حتى يصير الحرام منه  
عدماً لا يوجد منه فيه شئ قائم فاذا صار الحرام فيه عدماً طهر الماء وذلك أن يصب عليه ماء غيره أو يكون  
معيناً فتبع العين فيه فيكثر ولا يوجد المحرم فيه فاذا كان هكذا طهر وان لم ينزح منه شئ (قال) واذا  
نجس الاناء فيه الماء القليل أو الأرض أو البئر ذات البناء فيها الماء الكثير بحرام يخالطه فكان موجوداً  
فيه ثم صب عليه ماء غيره حتى يصير الحرام غير موجود فيه وكان الماء قليلاً فنجس فصب عليه ماء غيره حتى



صار ماء لا ينحس مثله ولم يكن فيه حرام فالماء طاهر والآناء والارض التي الماء فيها طاهران لانهم ما انما  
 نجسا بنجاسة الماء فاذا صار حكم الماء الى أن يكون طاهرا كان كذلك حكم مامسه الماء ولم يجز أن يحول  
 حكم الماء ولا يحول حكمه وانما هو تبع للماء يطهر بطهارته وينحس بنجاسته وإذا كان الماء قليلا  
 في اناء فخالطته نجاسة أريق وغسل الاناء وأحب الى لو غسل ثلاثا فان غسل واحدة تأتي عليه طهر وهذا  
 من كل شيء خالطه الا أن يشرب فيه كلب أو خنزير فلا يطهر الا بأن يغسل سبع مرات واذا غسلهن  
 سبع جعل أولهن أو آخرهن تراب لا يطهر الا بذلك فان كان في بحر لا يجد فيه ترابا فغسله بما يقوم  
 مقام تراب في التنظيف من أشنان أو نخالة أو ما أشبهه ففيه قولان أحدهما لا يطهر الا بأن يماسه التراب  
 والاخر يطهر بما يكون خلفا من التراب وأنظف منه مما وصفت كما نقول في الاستنجاء واذا نجس الكلب  
 أو الخنزير بشربه من نجس ما ماس به الماء من أبدانهم ما وان لم يكن عليهم ما نجاسة وكل ما لم ينحس بشربه  
 فاذا أدخل في الماء يد أو رجلا أو شيئا من بدنه لم ينحس الا بأن يكون عليه قدر فينجس القدر الماء لا جسده  
 فان قال قائل فكيف جعلت الكلب والخنزير اذا شربا في اناء لم يطهره الا سبع مرات وجعلت الميتة اذا  
 وقعت فيه أو الدم طهرته مرة اذا لم يكن لواحد من هؤلاء أثر في الاناء قيل له اتبعنا رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم (قال الشافعي) رجه الله أخبرنا ابن عيينة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه  
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا ولغ الكلب في اناء أحدكم فليغسله سبع مرات أخبرنا مالك  
 عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا شرب الكلب في اناء  
 أحدكم فليغسله سبع مرات أخبرنا ابن عيينة عن أيوب بن أبي تميمة عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة أن  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا ولغ الكلب في اناء أحدكم فليغسله سبع مرات أو لاهن أو آخرهن  
 بتراب (قال الشافعي) فقلنا في الكلب بما أمر به رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وكان الخنزير  
 ان لم يكن في شر من حاله لم يكن في خير منها فقلنا به قياسا عليه وقلنا في النجاسة سواءهما بما أخبرنا ابن عيينة  
 عن هشام بن عروة أنه سمع امرأته فاطمة بنت المنذر تقول سمعت جدي أسماء بنت أبي بكر تقول سألت  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عن دم الحيض يصيب الثوب فقال حثيه ثم اقرصيه ثم رشه وصلى فيه أخبرنا  
 مالك عن هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر عن أسماء قالت سألت امرأة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فقالت يا رسول الله أرأيت اذا أصاب ثوبها الدم من الحيضة كيف تصنع فقال النبي صلى الله  
 عليه وسلم لها اذا أصاب ثوب احدا كن الدم من الحيضة فلتقرصه ثم لتغسله بماء ثم لتصل فيه (قال  
 الشافعي) فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بغسل دم الحيضة ولم يوقت فيه شيئا وكان اسم الغسل يقع  
 على غسله مرة أو أكثر كما قال الله تبارك وتعالى فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق فأجزأت مرة لان كل  
 هذا يقع عليه اسم الغسل (قال) فكانت الانجاس كلها قياسا على دم الحيضة لموافقته معاني الغسل  
 والوضوء في الكتاب والمعقول ولم ينقصه على الكلب لانه بعيد ألا ترى أن اسم الغسل يقع على واحدة وأكثر  
 من سبع وأن الاناء ينقي بواحدة وبمادون السبع ويكون بعد السبع في عماء المماثلة قبل السبع (قال)  
 ولا نجاسة في شيء من الأحياء ماست ماء قليلا بأن شربت منه أو أدخلت فيه شيئا من أعضائها الا الكلب  
 والخنزير وانما النجاسة في الموتى ألا ترى أن الرجل يركب الجمار ويعرق الجمار وهو عليه ويحمل مسه فان  
 قال قائل ما الدليل على ذلك قيل أخبرنا ابراهيم بن محمد عن داود بن الحصين عن أبيه عن جابر بن عبد الله  
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل أي توضع بما أفضلت الجمر فقال نعم وبما أفضلت السباع كلها (قال  
 الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن أبي حنيفة أو أبي حنيفة « شك الربيع » عن داود بن الحصين  
 عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله أخبرنا مالك عن اسحق بن عبد الله عن حميدة بنت  
 عبيد بن رفاعه عن كبشة بنت كعب بن مالك وكانت تحت ابن أبي قتادة أن أبا قتادة دخل فسكبت له وضوءا

وضوء ولا تيمم الا بنية  
 واحتج على من أجاز  
 الوضوء بغير نية بقوله  
 صلى الله عليه وسلم  
 الأعمال بالنيات ولا  
 يجوز التيمم بغير نية  
 وهما طهارة فكيف  
 يفرقان (قال) واذا توضأ  
 لنافله أو لقراءة مصحف  
 أو لحنازة أو لسجود  
 قرآن أجزأ وان صلى  
 به فريضة (قال) وان  
 نوى فتوضأ ثم عزبت نية  
 أجزأه نية واحدة ما لم  
 يحدث نية أن يتبردا أو  
 ينظف بالماء فيعيد  
 ما كان غسله لتبرد أو  
 تنظف

### (باب سنة الوضوء)

(قال الشافعي) أخبرنا  
 سفيان بن عيينة عن  
 الزهري عن أبي سلمة  
 عن أبي هريرة أن رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم  
 قال اذا استيقظ أحدكم  
 من نومه فلا يغتمس يده  
 في الاناء حتى يغسلها  
 ثلاثا فانه لا يدري أين  
 باتت يده (قال المزني)  
 أشك في ثلاث (قال) فاذا  
 قام الرجل الى الصلاة  
 من نوم أو كان غير  
 متوضئ فأحب أن



يسمى الله ثم يفرغ من  
أمانه على يديه ويغسلهما  
ثلاثاً ثم يدخل يده اليمنى  
في الأناة فيغرف غرفة  
لفيه وأنفه ويتمضمض  
ويستشق ثلاثاً ويبلغ  
خياشيمه الماء الآن  
يكون صائماً فيفرق  
ثم يغرف الماء الثانية  
بيديه فيغسل  
وجهه ثلاثاً من منابت  
شعر رأسه إلى أصول  
أذنيه ومنتهى اللحية  
إلى ما أقبل من وجهه  
ودقته فإن كان أمره  
غسل بشرة وجهه كلها  
وان نبتت لحيته  
وعارضاه أفاض الماء  
على لحيته وعارضيه  
وان لم يصل الماء إلى  
بشرة وجهه التي تحت  
الشعر أجزأه إذا كان  
شعره كثيراً ثم يغسل  
ذراعه اليمنى إلى  
المرفق ثم اليسرى مثل  
ذلك ويدخل المرفقين  
في الوضوء في الغسل  
ثلاثاً ثلاثاً وان كان

(١) قوله مخوضاً به  
كذا في النسخ التي  
بأيدينا وفي اللسان  
وخاض الشراب في  
المجدح ومخوضه خلطه  
وحركه كتبه مصححه

بجاءت هرة فشربت منه قالت فرأى أنظر إليه فقال أتجيبين يا ابنة أخي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال انها ليست بنجس انهما من الطوافين عليكم والطوافات (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا الثقة  
عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله أو مثل معناه (قال  
الشافعي) فقسنا على ما عقلنا مما وصفتنا وكان الفرق بين الكلب والخنزير وبين ما سواهما مما لا يؤكل  
لحمه أنه ليس منهن شيء حرم أن يتخذ الالمعنى والكلب حرم أن يتخذ الالمعنى وجعل ينقص من عمل من  
اتخذ من غير معنى كل يوم قيراط أو قيراطان مع ما يتفرق به من أن الملائكة لا تدخل بيتاً هو فيه وغير  
ذلك ففضل كل شيء من الدواب يؤكل لحمه أو لا يؤكل حلال إلا الكلب والخنزير (قال الشافعي) فإذا  
تغير الماء القليل أو الكثير فأتين أو تغير لونه بلا حرام خالطه فهو على الطهارة وكذلك لو بال فيه انسان  
فلم يدرأ خالطه نجاسة أم لا وهو متغير الريح واللون أو الطعم فهو على الطهارة حتى تعلم نجاسته لأنه يتولد  
لا يستقى منه فيتغير ويخالطه الشجر والطحلب فيغيره (قال) وإذا وقع في الماء شيء حلال فغيره ريحاً  
أو طعماً ولم يكن الماء مستهلكاً فيه فلا بأس أن يتوضأ به وذلك أن يقع فيه البان أو القطران فيظهر  
ريحه أو ما أشبهه وان أخذ ماء فشرب به لبن أو سويق أو غسل فصار الماء مستهلكاً فيه لم يتوضأ به لان  
الماء مستهلك فيه انما يقال لهذا ماء سويق ولبن وغسل مشوب وان طرح منه شيء قليل يكون  
ما طرح فيه من سويق ولبن وغسل مستهلكاً فيه ويكون لون الماء الظاهر ولا طعم شيء من هذا فيه  
توضأ به وهذا ماء بحاله وهكذا كل ما خالط الماء من طعام وشراب وغيره الا ما كان الماء قاراً فيه  
فاذا كان الماء قاراً في الأرض فأتين أو تغير توضأ به لانه لا اسم له دون الماء وليس هذا كما خلط به مما  
لم يكن فيه ولو صب على الماء ماء ورد فظهر ريح ماء الورد عليه لم يتوضأ به لان الماء مستهلك فيه والماء  
الظاهر لا ماء الورد (قال) وكذلك لو صب عليه قطران فظهر ريح القطران في الماء لم يتوضأ به وان لم  
يظهر توضأ به لان القطران وماء الورد يختلطان بالماء فلا يتميزان منه ولو صب فيه دهن طيب أو ألقى فيه  
عسبراً أو عوداً أو شيء ذوريج لا يختلط بالماء فظهر ريح في الماء توضأ به لانه ليس في الماء شيء منه يسمى الماء  
(١) مخوضاً به ولو كان صب فيه مسك أو ذريرة أو شيء ينماع في الماء حتى يصير الماء غير متميز منه فظهر  
فيه ريح لم يتوضأ به لانه حينئذ ماء مخوض به وانما يقال له ماء مسك مخوض وذريرة مخوضة وهكذا  
كل ما ألقى فيه من الماء كحل من سويق أو دقيق ومرق وغيره اذا ظهر فيه الطعم والريح مما يختلط فيه  
لم يتوضأ به لان الماء حينئذ منسوب إلى ما خالطه منه (٢)

(٢) في بعض النسخ هنا زيادة نحو أربع ورقات نصها

(ما ينجس الماء مما خالطه) (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن أيوب بن أبي تميمة عن ابن سيرين  
عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ولغ الكلب في اناء أحدكم فليغسله  
سبع مرات أو لاهن أو أخراهن بالتراب (قال الشافعي) وآتيتهم انما كانت الصحف أو الشئ اليسير  
الذي لا يبع القربة أو قريبا منها فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم أنها نجس (قال) وليس في حي من بني آدم  
ولا البهائم نجاسة الا في أن يماس نجاسة وكل ما أدخل فيه آدمي مسلم أو كافر يده أو شربت منه دابة  
ما كانت فليس ينجسه الا دابتان الكلب والخنزير فان قال قائل اذ زعمت أن الكلب والخنزير ينجسان  
فكيف زعمت أن غيرهما مما لا يؤكل لحمه أو من البهائم التي يؤكل لحمها التي لا تعقل النظافة لا نجس قيل  
زعمته خبراً وقياساً على الخبر الذي ينبغي أن يقاس عليه فان قال وما الخبر الذي أسقط نجاستها قيل أخبرنا  
ابن أبي يحيى عن داود بن الحصين عن أبيه عن جابر قال قيل يا رسول الله أتتوضأ بما أفضلت الجمر قال نعم  
وبما أفضلت السباع كلها (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن حمدة ابنة  
عبيد بن رفاعة عن كبشة بنت كعب بن مالك وكانت تحت ابن أبي قتادة أن أبا قتادة دخل فسكبت له



(فضل الجنب وغيره) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل من القدح وهو الفرق وكنت أغتسل أنا وهو من إناء واحد أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول إن الرجال والنساء كانوا يتوضئون في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم جميعا أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت كنت أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من إناء واحد أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء عن ابن عباس عن ميمونة أنها كانت تغتسل هي والنبي صلى الله عليه وسلم من إناء واحد أخبرنا سفيان بن عيينة عن عاصم عن معاذة العدوية عن عائشة قالت كنت أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من إناء واحد فربما قلت له أتبقي أبقي (قال الشافعي) روى عن سالم أبي النضر عن القاسم عن عائشة قالت كنت أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من إناء واحد من الجنابة (قال الشافعي) وبهذا نأخذ فلا بأس أن يغتسل بفضل الجنب والحائض لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم اغتسل وعائشة من إناء واحد من الجنابة فكل واحد منهما يغتسل بفضل صاحبه وليست الحيضة في اليد وليس نجس المؤمن إنما هو تعبد بأن يجاس الماء في بعض حالته دون بعض (ماء النصراني والوضوء منه) قال الشافعي أخبرنا سفيان بن عيينة عن زيد بن أسلم عن أبيه أن عمر بن الخطاب توضأ من ماء نصرانية في جرة نصرانية (قال الشافعي) ولا بأس بالوضوء من ماء المشرك وبفضل وضوئه ما لم يعلم فيه نجاسة لأن للماء طهارة عندهم من كان وحيث كان حتى تعلم نجاسة حالته

### (باب الأنية التي يتوضأ فيها ولا يتوضأ)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس أنه قال مر النبي صلى الله عليه وسلم بشاة ميتة قد كان أعطاها مولاه لميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قال فهلا انتفعتم بجلدها قالوا يا رسول الله إنها ميتة فقال إنما حرم أكلها أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله أخبرنا ابن عيينة عن زيد بن أسلم سمع ابن وعلة سمع ابن عباس سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول أياها بديع فقد طهر أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن ابن وعلة عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا دبغ الأهاب فقد طهر أخبرنا مالك عن يزيد بن عبد الله بن قسيط عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن أبيه عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أن يستمتع بجلود الميتة إذا دبغت (قال الشافعي) فيتوضأ في جلود الميتة كلها إذا دبغت

وضوؤها فأتت هرة فأصغى لها الإناء حتى شربت قالت فرأيت أنظر إليه فقال أتجعين يا ابنة أخي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إنهم ليست بنجس إنهم من الطوائف عليكم أو الطوائف (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع وعن أكل الجرأهلية وقد أمرنا بالوضوء من فضلها فإن قال كيف قست على هذا دون الكلب قيل هذا أكثر من الكلب والخنزير وهذا المعقول أن الحي لا يكون نجسا وإن لم يؤكل لحمه إنما تكون نجاسته بالموت ألا ترى أنه لا يحرم أن يركب الحمار مفضيا إليه بالثوب ثم لا ينجسه وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على حمار متطوعا في السفر وإن الناس تبايعوها على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان المعقول أولى أن يقاس عليه مما حرم تعبد لا لمعنى يعرف فإن قال فهل في الكلب شيء يفرق بينه وبين ما سواه قيل نعم نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثمنه وعن اقتنائه إلا لمنفعة أو ضرورة وقال من اقتنى كلبا إلا كلبا حرن أو ماشية نقص من عمله كل يوم قيراطان وقال لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب وأمر بقتل الكلاب ولم يحرم ثمن سبع ولا حمار ولم ينه عن اقتنائه بحال (١) ولم يحرم ثمنه ولم يؤثم أحدا باقتنائه ولم يقتله

أقطع اليدين غسل ما بقي منه ما إلى المرفقين وإن كان أقطعهما من المرفقين فلا فريض عليه فيهما وأحب أن لومس موضعه الماء ثم يمسح رأسه ثلاثا وأحب أن يتحري جميع رأسه ومسدغيه يبدأ بمقدم رأسه ثم يذهب بهما إلى قفاه ثم يردهما إلى المكان الذي بدأ منه ويمسح أذنيه ظاهرهما وباطنهما بماء جديد ويدخل أصبعيه في صمغ أذنيه ثم يغسل رجليه ثلاثا ثلاثا إلى الكعبين والكعبان هما الناتئان وهما مجتمع مفصل الساق والقدم وعليهما الغسل كالمرققين ويخلل أصابعهما لأمير رسول الله صلى الله عليه وسلم لقط بن صبرة بذلك وذلك أكل الوضوء إن شاء الله (قال) وأحب أن يمر (١) قوله ولم يحرم ثمنه الخ كذا في النسخة التي ثبتت فيها هذه الزيادة وانظره مع ما قبله ولعلهما نسختان جمع بينهما النسخ وحرر كتبه مصححه



الماء على ما سقط من  
الحقيقة عن الوجه وان  
لم يفعل ففيها قولان  
(قال) يجزئ في أحدهما  
ولا يجزئ في الآخر  
(قال) المزي قلت أنا  
يجزئ أشبه بقوله لأنه  
لا يجعل ما سقط من  
منابت شعر الرأس من  
الرأس فكذلك يلزمه  
أن لا يجعل ما سقط  
من منابت شعر الوجه  
من الوجه (قال  
الشافعي) وان غسل  
وجهه مرة ولم يغسل  
يديه قبل ان يدخلهما  
في الأثناء ولم يكن فيهما  
قدور وغسل ذراعيه  
مرة مرة ومسح بعض  
رأسه يده أو ببعضها  
مالم يخرج عن منابت  
شعر رأسه أجزاء واحتج  
بان النبي صلى الله عليه  
وسلم مسح بئاصبعه  
وعلى عمامته (قال  
الشافعي) والترعتان  
من الرأس وغسل رجله  
مرة مرة وعم بكل مرة  
ما غسل أجزاء واحتج  
بان النبي صلى الله عليه  
وسلم توضع مرة مرة  
قال هذا وضوء لا يقبل  
الله تبارك وتعالى  
صلاة إلا به ثم توضع

وجلود ما لا يؤكل لحمه من السباع قياسا عليها الا جلد الكلب والخنزير فإنه لا يطهر بالدباغ لان الخباسة  
فيهما وهم احياناً قاتمة وانما يطهر بالدباغ مالم يكن نجساً حياً والدباغ بكل ما دبغت به العرب من قرظ وشب  
وما عمل عليه مما عكث فيه الاهاب حتى ينشف فضوله ويطيبه ويمتنعه الفساد اذا أصابه الماء ولا يطهر  
اهاب الميتة من الدباغ الا بما وصفت وان تعط شعرة فان شعرة نجس فاذا دبغ وترك عليه شعرة فاس  
الماء شعرة نجس الماء وان كان الماء في باطنه وكان شعرة ظاهراً لم ينجم الماء اذا لم يمس شعرة فاما  
جلد كل ذكئ يؤكل لحمه فلا بأس أن يشرب ويتوضأ فيه ان لم يدبغ لان طهارة الذكئة وقعت عليه فاذا  
طهر الاهاب صلى فيه وصلى عليه وجلود ذوات الارواح السباع وغيرها مما لا يؤكل لحمه سواء ذكئ وميته  
لان الذكئة لا تحلها فاذا دبغت كلها طهرت لانها في معاني جلود الميتة الا جلد الكلب والخنزير فانهما  
لا يطهران بحال أبداً (قال) ولا يتوضأ ولا يشرب في عظم ميتة ولا عظم ذكئ لا يؤكل لحمه مثل عظم  
الفيل والاسد وما أشبهه لان الدباغ والغسل لا يطهران العظم روى عبد الله بن دينار أنه سمع ابن عمر  
يكلمه أن يدهن في مدهن من عظام الفيل لانه ميتة (قال الشافعي) فمن توضأ في شيء منه أعاد الوضوء  
وغسل ما مسه من الماء الذي كان فيه

(الآنية غير الجلود) (قال الشافعي) ولا أكره اناء توضئ فيه من حجارة ولا حديد ولا نحاس ولا  
شيء غير ذوات الارواح الا آنية الذهب والفضة فاني أكره الوضوء فيهما (قال الشافعي) أخبرنا مالك  
عن نافع عن زيد بن عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر عن أم سلمة زوج النبي صلى الله  
عليه وسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الذي يشرب في اناء الفضة انما يجرجر في بطنه نار جهنم (قال  
الشافعي) فان توضأ أحد فيها أو شرب كرهت ذلك له ولم آمره بعيد الوضوء ولم أزعم أن الماء الذي شرب  
ولا الطعام الذي أكل فيها محرم عليه وكان الفعل من الشرب فيها معصية فان قيل فكيف ينهى عنها ولا  
يحترم الماء فيها قيل له ان شاء الله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم انما ينهى عن الفعل فيها لانه يبرها  
وقد فرضت فيها الزكاة وتناولها المسلمون ولو كانت نجساً لم يتناولها أحد ولم يحل بيعها ولا شراؤها

(وفي اختلاف الحديث) باب في الطهارة بالماء أخبرنا الربيع قال قال الشافعي قال الله تبارك  
وتعالى واترلنا من السماء ماء طهوراً وقال في الطهارة فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً فدل على أن الطهارة  
بالماء كله أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا الثقة عن ابن أبي ذئب عن الثقة عبدة عن  
حدثه أو عن عبد الله بن عبد الرحمن العدوي عن أبي سعيد الخدري أن رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فقال ان بئر بضاعة تطرح فيها الكلاب والحیض فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الماء لا ينجسه  
شيء أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا الثقة عن أصحابنا عن الوليد بن كثير عن محمد بن عباد بن  
جعفر عن عبد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان الماء قلتين  
لم يحمل نجساً (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن أبي الزناد عن موسى بن أبي عثمان عن أبيه عن أبي هريرة  
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل منه أخبرنا الربيع قال  
أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال اذا ولغ الكلب في اناء أحدكم فليغسله سبع مرات أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا  
مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله الا أن مالكاً جعل مكان ولغ  
شرب أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة أن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا ولغ الكلب في اناء أحدكم فليغسله سبع مرات أو لاهن أو أخرهن  
بالتراب (قال الشافعي) فهذه الاحاديث كلها نأخذ وليس منها واحد مخالف عندنا واحداً وأما  
حديث بئر بضاعة فان بئر بضاعة كثيرة الماء واسعة كان يطرح فيها من الانجاس ما لا يغيرها ولو ناولنا طعاماً



## (باب الماء يشك فيه)

(قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا كان الرجل مسافرا وكان معه ماء فظن أن النجاسة خالطته فتنجس ولم يستيقن فالماء على الطهارة وله أن يتوضأ به ويشربه حتى يستيقن مخالطة النجاسة به وإن استيقن النجاسة وكان يريد أن يهريقه ويبدله بغيره فشكل أفعل أم لا فهو على النجاسة حتى يستيقن أنه أهراقه وأبدل غيره وإذا قلت في الماء فهو على النجاسة فليس له أن يتوضأ به وعليه أن يتيمم إن لم يجد غيره وله أن اضطر إليه أن يشربه لأن في الشرب ضرورة وخوف الموت وليس ذلك في الوضوء فقد جعل الله تبارك وتعالى التراب طهورا لمن لم يجد الماء وهذا غير واجد ماء يكون طهورا وإذا كان الرجل في السفر ومعه ما أن استيقن أن أحدهما نجس والآخر لم نجس فأهراق النجس منهم ما على الأغلب عنده أنه نجس وتوضأ بالآخر وإن خاف العطش حبس الذي الأغلب عنده أنه نجس وتوضأ بالطاهر عنده فإن قال قائل قد استيقن النجاسة في شيء فكيف يتوضأ بغير يقين الطهارة قيل له أنه استيقن النجاسة في شيء واستيقن الطهارة في غيره فلا يفسد عليه الطهارة إلا بيقين أنها نجسة والذي تأخى فكان الأغلب عليه عنده أنه غير نجس على أصل الطهارة لأن الطهارة تمكن فيه ولم يستيقن النجاسة فإن قال فقد نجست عليه الآخر بغير يقين نجاسة قيل لا إنما نجسته عليه بيقين أن أحدهما نجس وأن الأغلب عنده أنه نجس فلم أقل في تنجيسه إلا بيقين رب الماء في نجاسة أحدهما والأغلب عنده أن هذا النجس منهما فإن استيقن بعد أن الذي توضأ به النجس والذي ترك الطاهر غسل كل ما أصاب ذلك الماء النجس من ثوب وبدن وأعاد الطهارة والصلاة وكان له أن يتوضأ بهذا الذي كان الأغلب عنده أنه نجس حتى استيقن طهارته ولو اشتبه الماء أن عليه فلم يدري أيهما النجس ولم يكن عنده فيهما أغلب قيل له أن لم تجد ماء غيرهما فاعلم أن تتطهر بالأغلب وليس لك أن تتيمم ولو كان الذي أشكل عليه الماء أن أعنى لا يعرف ما بدله على الأغلب وكان معه بصير يصدقه وسعه أن يستعمل الأغلب عند البصير فإن لم يكن معه أحد يصدقه أو كان معه بصير لا يدري أي الأناءين نجس واختلط عليه أيهما نجس تأخى الأغلب وإن لم يكن له دلالة على الأغلب

= ولا يظهر له في هاريج فقيل النبي صلى الله عليه وسلم نتوضأ من بئر بضاعة وهي بئر يطرح فيها كذا فقال النبي صلى الله عليه وسلم والله أعلم بحجيا الماء لا ينجسه شيء وكان جوابه محتملا كل ماء وإن قل وبيننا أنه في الماء مثلها إذا كان مجييا عليها فلما روى أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أن يغسل الأناء من ولوغ الكلب سعاد على أن جواب رسول الله صلى الله عليه وسلم في بئر بضاعة عليها وكان العلم أنه على مثلها وأكثر منها ولا يدل حديث بئر بضاعة وحده على أن ما دونها من الماء لا ينجس وكانت آنية الناس صغارا إنما هي الصمون والصحاف ومخاضب الحجارة وما أشبه ذلك مما يحلب فيه ويشرب ويتوضأ وكثير آنيتهم مما يحلب ويشرب فيه فكان في حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم إذا ولغ الكلب في أناء أحدكم فليغسله سبع مرات دليل على أن قدر ماء الأناء ينجس بمخالطة النجاسة وإن لم تغيره طعما ولا ريحا ولا لونا ولم يكن فيه بيان أن ما يجاوره وإن لم يبلغ قدر ماء بئر بضاعة لا ينجس فكان البيان الذي قامت به الحجة على من علمه في الفرق بين ما ينجس وبين ما لا ينجس من الماء الذي لم يتغير عن حاله وانقطع به الشك في حديث الوليد بن كثير أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا كان الماء قلتي لم يحمل نجسا أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال حدثنا مسلم بن خالد عن ابن جريج بإسناد لا يحضر في ذكره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا كان الماء قلتي لم يحمل نجسا وفي الحديث بقلال هجر قال ابن جريج وقد رأيت قلال هجر فالقلة تسع قربتين أو قربتين وشيا (قال الشافعي) وقرب الحجاز قديما وحديثا كبار لعز الماء بها فإذا كان الماء نجس قرب كبار لم يحمل نجسا وذلك قلان بقلال هجر وفي قول النبي صلى الله عليه وسلم إذا =

مرتين مرتين ثم قال من توضأ مرتين مرتين آناه الله أجره مرتين ثم توضأ ثلاثا ثلاثا ثم قال هذا وضوء وضوء الاتبياء قبلي وضوء خليلي إبراهيم صلى الله عليه وعليهم (قال) وفي تركه أن يتمضمض ويستنشق ويمسح أذنيه ترك السنة وليس الأذنان من الوجه فيغسل ولا من الرأس فيجزى مسحه عليهما فهما سنة على حيالهما واحتج بأنه لما لم يكن على ما فوق الأذنين مما يليهما من الرأس ولا على ما وراءهما مما يلي منبت شعر الرأس اليهما ولا على ما يليهما إلى العنق مسح وهو إلى الرأس أقرب كانت الأذنان من الرأس أبعد (قال المزني) لو كانت من الرأس أجزأ من مسح حلقهما عن تقصير الرأس فصح أنهما سنة على حيالهما (قال الشافعي) والفرق بين ما يجزى من مسح بعض الرأس ولا يجزى إلا مسح كل الوجه في التيمم أن مسح الوجه



من أيهما نجس ولم يكن معه أحد يصدق تأخى على أكثر ما يقدر عليه فيتوضأ ولا يتيمم معه ما أن أحدهما طاهر ولا يتيمم مع الوضوء لأن التيمم لا يطهر نجاسة ان ماسته من الماء ولا يجب التيمم مع الماء الطاهر ولو توضأ بماء ثم ظن أنه نجس لم يكن عليه أن يعيد وضوؤه حتى يستيقن أنه نجس والاختيار له أن يفعل فإن استيقن بعد الوضوء أنه نجس غسل كل ما أصاب الماء منه واستأنف وضوؤه وأعاد كل صلاة صلاها بعد مماسه الماء النجس وكذلك لو كان على وضوء فاس ماء نجسا أو ماس وطبا من الانجاس ثم صلى غسل ما ماس من النجس وأعاد كل صلاة صلاها بعد مماسه النجس وإن ماس النجس وهو سافر ولم يجد ماء تيمم وصلى وأعاد كل صلاة صلاها بعد مماسه النجس لأن التيمم لا يطهر النجاسة المماسية للأبدان (قال) فإذا وجد الرجل الماء القليل على الأرض أو في بئر أو في وقر حجر أو غيره فوجده شديدا لا يدرى حالته نجاسة من بول دواب أو غيره توضأ به لأن الماء قد يتغير بإحرام حالته فإذا أمكن هذا فيه فهو على الطهارة حتى يستيقن بنجاسة حالته (قال) ولو رأى ماء أكثر من نجس قرب فاستيقن أن طيبا بال فيه فوجد طمعه أو لونه متغيرا أو ريحه متغيرا كان نجسا وإن ظن أن تغيره من غير البول لأنه قد استيقن بنجاسة حالته ووجد التغير قاعافيه والتغير بالبول وغيره يختلف

### (ما يوجب الوضوء وما لا يوجب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تعالى إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الآية (قال الشافعي) فكان ظاهر الآية أن من قام إلى الصلاة فعليه أن يتوضأ وكانت محتملة أن تكون نزلت في خاص فسمعت من أروى عنه بالقرآن يزعم أنها نزلت في القائم من النوم (قال) وأحسب ما قال كما قال لأن في السنة دليلا على أن يتوضأ من قام من نومه أخبرنا سفيان عن الزهري عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الماء حتى يغسلها ثلاثا فإنه لا يدرى أين باتت يده أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي

كان الماء قلتين لم يحمل نجسا دلالتان أحدهما أن ما بلغ قلتين فأكثر لم يحمل نجسا لأن القلتين إذا لم تنجس لم ينجس أكثر منهما وهذا يوافق جملة حديث بئر بضاعة والدلالة الثانية أنه إذا كان أقل من قلتين حمل النجاسة لأن قوله إذا كان الماء كذا لم يحمل النجاسة دليل على أنه إذا لم يكن كذا حمل النجاسة وما دون القلتين يوافق جملة حديث أبي هريرة أن يغسل الأفاع من شرب الكلب فيه وأنية القوم أو أكثر آنية الناس اليوم صغار لا تسع بعض قربة فأما حديث موسى بن أبي عثمان لا يبولى أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل فيه فلا دلالة فيه على شيء يخالف حديث بئر بضاعة ولا إذا كان الماء قلتين لم يحمل نجسا ولا إذا ولغ الكلب في أثناء أحدكم فليغسله سبع مرات لأنه ان كان يعني به الدائم الذي يحمل النجاسة فهو مثل حديث الوليد بن كثير وأبي هريرة وإن كان يعني به كل ماء دائم دلت السنة في حديث الوليد بن كثير وحديث بئر بضاعة على أنه انما هي عن البول في كل ماء دائم يشبه أن يكون على الاختيار لا على أن البول ينجسه كما ينهى الرجل أن يتغوط على ظهر الطريق والطل والمواضع التي يأوى إليها الناس لما يتأذى به الناس من ذلك لأن الأرض ممنوعة ولأن التغوط محرم ولكن من رأى رجلا يبولى في ماء فاقع قدر الشرب منه والوضوء به فإن قال قائل فإن جعلت حديث موسى بن أبي عثمان أيضا حديث بئر بضاعة وحديث الوليد بن كثير وجعلته على أن البول ينجس كل ماء دائم قيل فعليك حجة أخرى مع الحجة بما وصفت فإن قال وما هي قيل أرأيت رجلا بال في البحر أن نجس بوله ماء البحر فإن قال لا قيل فالبحر ماء دائم وقيل له أتنجس المصانع الكبار فإن قال لا قيل فهي ماء دائم وإن قال نعم دخل عليه ماء البحر فإن قال وماء البحر نجس فقد خالف قول العامة مع خلافة السنة وإن قال لا هذا كثير قيل له =

بدل من الغسل يقوم مقامه ومسح بعض الرأس أصل لا يدل من غيره (قال) وإن فرق وضوؤه وغسله أجزاء واحتج في ذلك بابن عمر (قال) وإن بدأ بذراعيه قبل وجهه رجع إلى ذراعيه فغسلهما حتى يكونا بعد وجهه حتى يأتي الوضوء ولاء كما ذكره الله تبارك وتعالى قال فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين « هكذا قرأه المزني إلى الكعبين » فإن صلى بالوضوء على غير ولا مرجع فبني على الولاء من وضوئه وأعاد الصلاة واحتج بقول الله جل وعز أن الصفا والمروة من شعائر الله فبدأ رسول الله صلى الله عليه وسلم بالصفا وقال نبدأ بما بدأ الله به (قال) وإن قدم يسرى قبل غني أجزاء ولا يحمل المصحف ولا يحسه الا طاهرا ولا يمتنع من قراءة القرآن الا جنبا (قال أبو إبراهيم)



ان قدم الوضوء وآخر  
يعيد الوضوء والصلاة

(باب الاستطابة)

(قال الشافعي) أخبرنا  
سفيان بن عيينة عن محمد  
ابن عجلان عن القعقاع  
ابن حكيم عن أبي صالح  
عن أبي هريرة أن رسول  
الله صلى الله عليه  
وسلم قال إنما أنا لكم  
مثل الوالد فإذا ذهب  
أحدكم إلى الغائط فلا  
يستقبل القبلة ولا  
يستدبرها بغائط ولا  
بول ولا يستنج بثلاثة  
أحجار ونهي عن الروث  
والرمة (قال الشافعي)  
وذلك في الصحارى لأن  
النبي صلى الله عليه  
وسلم قد جلس على  
لبنين مستقبل بيت  
المقدس فدل أن البناء  
مخالف للصحارى (قال)  
وان جاء من الغائط أو  
خرج من ذكره أو من  
دبره شيء فليستنج بالماء  
وليستطب بثلاثة أحجار  
ليس فيها رجيع ولا  
عظم ولا يمسح بحجر  
قد مسح به مرة إلا أن  
يكون قد طهره بالماء  
والاستنجاء من البول  
كلا استنجاء من الخلاء  
(١) (قوله قيل فيعقل)  
كذا في الأصل ولعل  
المعنى على الاستفهام اهـ

صلى الله عليه وسلم قال إذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يده قبل أن يدخلها في وضوئه فإنه لا يدري  
أبرزت يده أخبرنا سفيان قال أخبرنا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم  
قال إذا استيقظ أحدكم من منامه فلا يغمس يده في الماء حتى يغسلها ثلاثا فإنه لا يدري أين باتت يده  
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فن نام مضطجعا وجب عليه الوضوء لأنه قائم من مضطجع (قال) والنوم  
غلبة على العقل فن غلب على عقله يحنون أو مرض مضطجعا كان أو غير مضطجع وجب عليه الوضوء  
لأنه في أكثر من حال النائم والنائم يتحرك الشيء فينتبه وينتبه من غير تحرك الشيء والمغلوب على عقله  
يحنون أو غير يحرك فلا يتحرك (قال) وإذا نام الرجل قاعدا فأحب إلى الله أن يتوضأ (قال) ولا يبين إلى أن  
أوجب عليه الوضوء أخبرنا الثقة عن حميد الطويل عن أنس بن مالك قال كان أصحاب رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ينتظرون العشاء فينامون أحسبه قال قعودا حتى تحقق رؤسهم ثم يصلون ولا يتوضئون  
أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان ينام قاعدا ثم يصلي ولا يتوضأ (قال الشافعي) وإن نام قاعدا  
مستويا لم يجب عليه عند الوضوء لما ذكرنا من الآثار وإن كان معلوما أن كانت الآية نزلت في النائم  
أن النائم مضطجع وإن كان معلوما أن من قبل له فلان نائم فلا يتوهم الا مضطجعا ولا يقع عليه اسم النوم  
مطلقا إلا أن يكون مضطجعا ونائم قاعدا بمعنى أن يوصل فيقال نام قاعدا كما يقال نام عن الشيء كان ينبغي  
أن ينتبه له من الرأي لأن نوم الرقاد وإن النائم مضطجعا في غير حال النائم قاعدا لأنه يستقل فيغلب على  
عقله أكثر من الغلبة على عقل النائم جالسا وأن سبيل الحدث منه في سهولة ما يخرج منه وخفائه عليه  
غير سبيله من النائم قاعدا (قال) وإن زال عن حد الاستواء في القعود نائمًا وجب عليه الوضوء لأن النائم  
جالسا بكل نفسه إلى الأرض ولا يكاد يخرج منه شيء إلا ينتبه وإذا زال كان في حد المضطجع بالموضع  
الذي يكون منه الحدث (قال) وإذا نام راعيا أو ساجدا وجب عليه الوضوء لأنه آخرى أن يخرج منه

فقل إذا بلغ الماء ما شئت لم ينحس فإن حددته بأقل ما يخرج من النجاسة قيل لك فإن كان أقل منه بقدر ماء  
فان قلت ينحس (١) قيل فيعقل أبدا إذا كان ما أن تحالطهما نجاسة واحدة لا تغير من مائتي ينحس أحدهما  
ولا ينحس الآخر لا يجبر لازم تعبد العباد باتباعه وذلك لا يكون إلا بجبر لازم عن النبي صلى الله عليه وسلم  
والجبر عن النبي صلى الله عليه وسلم بما وصفت من أن ينحس ما دون نجس قرب ولا ينحس نجس قرب فما  
فوقها فأما شيء سوى ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا يقبل فيه أن ينحس ماء ولا ينحس آخر وهما لم  
يتغيرا إلا أن يجمع الناس فلا يختلفون فنتبع إجماعهم وإذا تغير طعم الماء أو لونه أو ريحه بمجرم يخالطه لم  
يطهر الماء أبدا حتى ينزع أو يصب عليه ماء كثير حتى يذهب منه طعم المحرم ولونه وريحه فإذا ذهب فعاد  
بحاله التي جعله الله بها طهورا ذهبت نجاسته وما قلت من أنه إذا تغير طعم الماء أو ريحه أو لونه كان نجسا  
يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجه لا يثبت مثله أهل الحديث فهو قول العامة لا أعلم بينهم فيه اختلاف  
ومعقول أن الحرام إذا كان جزأ في الماء لا يميز منه كان الماء نجسا وذلك أن الحرام إذا ماس الجسد فعليه  
غسله فإذا كان يجب عليه غسله لوجوده في الجسد لم يجز أن يكون موجودا في الماء فيكون الماء طهورا  
والحرام قائم موجود فيه وكل ما وصفت في الماء الدائم وهو الرأكد فأما الجاري فإذا خالطته النجاسة بقرى  
فلا تبقى بعد ما لم تخالطه النجاسة فهو لا ينحس وإذا تغير طعم الماء أو ريحه أو لونه أو جميع ذلك بلا نجاسة  
خالطته لم ينحس إنما ينحس بالمحرم فأما غير المحرم فلا ينحس به وما وصفت من هذا في كل ما لم يصب على  
النجاسة يريد أزالها فإذا صب على نجاسة يريد أزالها فحكمه غير ما وصفت استدلالا بالسنة وما لم أعلم فيه  
مخالفا وإذا أصابت الثوب أو البدن النجاسة فصب عليها الماء ثلاثا وادلك بالماء طهر وإن كان ما صب  
عليها من الماء قليلا فلا ينحس الماء بمساسة النجاسة إذا أريد به أزالها عن الثوب لأنه لو نجس بمساستها بهذه  
الحال لم يطهر وكان إذا غسل الغسلة الأولى نجس الماء ثم كان الماء الثاني نجاس ما نجسا فينجس والماء =



ويستحب بشماله وان  
استطاب بما يقوم مقام  
الحجارة من الخرف  
والأجر وقطع الخشب  
وما أشبهه فأنى ما هنالك  
أجزأه ما لم يعد المخرج  
فإن عدا المخرج فلا  
يجزئه فيه إلا الماء وقال  
في القديم يستطيب  
بالأجر إذا لم ينتشر  
منه إلا ما ينتشر من  
العامة في ذلك الموضع  
وحوله والفرق بين أن  
يستطيب بيمنه فيجزي  
وبالعظم فلا يجزي أن  
اليمين أداة والنهي  
عنها أدب والاستطابة

(٢) وفي اختلاف مالك  
والشافعي رضي الله  
عنهما باب في النوم  
وفيه أخبرنا الربيع  
قال أخبرنا الشافعي قال  
أخبرنا مالك عن نافع  
عن ابن عمر أنه كان ينام  
وهو قاعد ثم يصلي ولا  
يتوضأ وهكذا يقول  
وان طال ذلك فلا فرق  
بين طويله وقصيره إذا  
كان جالساً مستوياً على  
الأرض ويقول إذا  
كان مضطجعا أعاد  
الوضوء (قال الشافعي)  
أخبرنا الثقة عن عبيد  
الله بن عمر عن نافع عن

(١) قوله وغير ما طرق  
الحج هكذا في جميع  
النسخ وانظر اهـ

الحدث فلا يعلم به من المضطجع (قال) ومن نام قائماً وجب عليه الوضوء لأنه لا يكل نفسه إلى الأرض  
وأن يقاس على المضطجع بأن كلاً مغلوب على عقله بالنوم أولى به من أن يقاس على القاعد الذي انما سلم  
فيه لا نار وكانت فيه العلة التي وصفت من أنه لا يكل نفسه إلى الأرض (قال) والنوم الذي يوجب الوضوء  
على من وجب عليه الوضوء بالنوم الغلبة على العقل كائناً ما كان قليلاً أو كثيراً فأما من لم يغلب على  
عقله من مضطجع (١) وغير ما طرق بنعاس أو حديث نفس فلا يجب عليه الوضوء حتى يستيقن أنه أحدث  
(قال) وسواء الراكب السفينة والبعير والدابة والمستوى بالأرض متى زال عن حد الاستواء قاعد أو نام  
قائماً أو راكعاً أو ساجداً أو مضطجعا وجب عليه الوضوء وإذا شك الرجل في نوم وخطر به شيء لم يدر  
أرؤياً أم حديث نفس فهو غير نائم حتى يستيقن النوم فإن استيقن الرؤيا ولم يستيقن النوم فهو نائم وعليه  
الوضوء والاحتياط في المسئلة الأولى كلها أن يتوضأ وعليه في الرؤيا ويقيم النوم وإن قل الوضوء (٢)

### (الوضوء من الملامسة والغائط)

(قال الشافعي) قال الله تبارك وتعالى إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق الآية  
(قال الشافعي) فذكر الله عز وجل الوضوء على من قام إلى الصلاة وأشبهه أن يكون من قام من مضطجع  
النوم وذکر طهارة الجنب ثم قال بعد ذكر طهارة الجنب وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم  
من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا فاشبه أن يكون أوجب الوضوء من الغائط وأوجب  
من الملامسة وانما ذكرها موصولة بالغائط بعد ذكر الجنب فاشبهت الملامسة أن تكون الملامسة باليد  
والقبلة غير الجنب أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه قال قبلة الرجل امرأته  
وجسها يده من الملامسة فمن قبل امرأته أو جسها يده فعليه الوضوء (قال الشافعي) وبلغنا عن

= الثالث بماء نجس فينجس ولكن ما تطهر بما وصفت ولا يجوز في الماء غير ما قلت لأن الماء يزيل  
الانجاس حتى يطهر منها ما ماسه ولا ينجده نجس إلا في الحال التي أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن  
الماء ينجس فيها والدلالة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بخلاف حكم الماء المغسول به النجاسة أن النبي  
صلى الله عليه وسلم قال إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبع مرات وهو يغسل سبعاً بأقل من قدح  
ماء وفي غيره أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بدم الحيضة تفرص بالماء ثم تغسل وهي تفرص بماء  
قليل وتنضح فقال بعض من قال قد سمعت قولك في الماء فلو قلت لا ينجس الماء بحال للقياس على ما وصفت أن  
الماء يزيل الانجاس كان قولاً لا يستطيع أحد رده ولكن زعمت أن الماء الذي يطهر به ينجس بعضه  
فقلت له أني زعمته بالعرض من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي ليس لاحد فيه الاطاعة الله بالتسليم  
له فأدخل حديث موسى بن أبي عثمان لا يقول أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل فيه فأدخلت عليه  
ما وصفت من إجماع الناس فيما علمته على خلاف ما ذهب إليه منه ومن ماء المصانع الكبار والبحر فلم يكن  
عنده فيه حجة حدثنا الربيع قال قال الشافعي وقلت له ما علمتكم اتبعتم في الماسة ولا إجماعاً ولا  
قياساً ولقد قلت فيه أقاويل لعله لو قيل لعاقل تخاطي فقال ما قلت لكم لقد أحسن التخاطي ثم ذكرت  
فيه الحجج بما ذكرت من السنة (فقلت) له أفى أحد مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة فقال لا وقلت  
أليست تثبت الأحاديث التي وصفت فقال أما حديث الوليد بن كثير وحديث ولوغ الكلب في الماء  
وحديث موسى بن أبي عثمان فتثبت بأسنادها وحديث بئر بضاعة فتثبت بشهرته وأنه معروف (فقلت)  
له لقد خالفتها كلها وقلت قولاً اخترعته مخالفاً للأخبار خارجاً عن القياس فقال وما هو (فقلت) اذكر  
القدر الذي إذا بلغه الماء الراكد لم ينجس فإذا نقص منه الماء الراكد نجس قال الذي إذا حرك أدناه لم  
يضطرب أقصاه (فقلت) له أقلت هذا خبراً قال لا قلت بقياساً قال لا ولكن معقول أنه يختلط =



طهارة والعظم لبس  
بطاهر فان مسح بثلاثة  
أحجار فلم يبق أعاد حتى  
يعلم أنه لم يبق أثر إلا  
أثرا لاصقا لا يخرج  
إلا الماء ولا بأس بالجلد  
المذبوح أن يستطاب  
به وإن استطاب بحجر

ابن عمر أنه قال من نام  
مضطجعا وجب عليه  
الوضوء ومن نام جالسا  
فلا وضوء عليه فقلت  
فأنا نقول ان نام قايلا  
قاعد لم ينقض وضوءه  
وان تناول ذلك توطئا  
(قال الشافعي) ولا  
يجوز في النوم قاعدا  
إلا أن يكون حكمه  
حكم المضطجع فقليله  
وكثيره سواء أو خارج

(٢) وفي اختلاف على  
وابن مسعود رضي الله  
عنهما عمرو بن القاسم  
عن الأعمش عن إبراهيم  
عن أبي عبيدة عن عبد  
الله قال القبلة من  
المس وفيها الوضوء عن  
شعبة عن مخارق عن  
طارق عن عبد الله مثله  
وهم يخالفون هذا  
فيقولون لا وضوء من  
القبلة ونحن نأخذ بان  
في القبلة الوضوء وقال  
ذلك ابن عمر وغيره

(قوله كلاهما) كذا  
في جميع النسخ وهو  
على لغة القصر

ابن مسعود قريب من معنى قول ابن عمر وإذا أفضى الرجل بيده إلى امرأته أو ببعض جسده إلى بعض  
جسدها لا حائل بينه وبينها شهوة أو بغير شهوة وجب عليه الوضوء وجب عليها وكذلك إن لمسته هي  
وجب عليه وعليها الوضوء وسواء في ذلك كله أي بدنيهما أفضى إلى الآخر إذا أفضى إلى بشرتها أو أفضت  
إلى بشرته بشئ من بشرتها فان أفضى بيده إلى شعرها ولم يمس لها بشرافلا وضوء عليه كان ذلك لشهوة  
أو بغير شهوة كما يشتهيها ولا يمسها فلا يجب عليه وضوء ولا معنى للشهوة لأنها في القلب إنما المعنى في  
الفعل والشعر مخالف للبشرة (قال) ولو احتاط فتوضأ إذا لمس شعرها كان أحب إلى ولو لمس بيده  
ما شاء فوق بدنها من ثوب رقيق خام أو بت أو غيره أو صفيق متلذا أو غيره متلذذ وفعلت هي ذلك لم يجب  
على واحد منهما وضوء لأن (١) كلاهما لم يمس صاحبه إنما لمس ثوب صاحبه قال الربيع سمعت الشافعي  
يقول للمس بالكف ألا ترى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الملامسة قال الشاعر  
وألمست كفي كفه أطلب الغنى \* ولم أدرك أن الجود من كفه بعدى  
فلا أنا منه ما أفاد ذو والغنى \* أفدت وأعداني فبذرت ما عدى (٢)

### (الوضوء من الغائط والبول والريح)

(قال الشافعي) ومعقول اذ ذكر الله تبارك وتعالى الغائط في آية الوضوء أن الغائط الخلاء فمن تحلى  
وجب عليه الوضوء أخبرنا سفيان قال حدثنا الزهري قال أخبرني عباد بن تميم عن عمه عبد الله بن زيد  
قال شكى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الرجل يخيل إليه الشئ في الصلاة فقال لا يفتل حتى يسمع  
صوتا أو يجدر يحا (قال الشافعي) فلما دلت السنة على أن الرجل ينصرف من الصلاة بالريح كانت  
الريح من سبيل الغائط وكان الغائط أكثر منها أخبرنا إبراهيم بن محمد عن أبي الحويرث عن الأعرج عن

بهريلك الأدميين ولا يختلط (قلت) أرايت ان حركته الريح فاختلف قال ان قلت إنه نجس اذا  
اختلط ما تقول (قلت) فأقول أرايت رجلا من البحر تضطرب أمواجه فتأتي من أقصاها إلى أن تفيض  
على الساحل اذا هاجت الريح اختلط قال نعم قلت أفتنجس بك الرجل من البحر قال لا ولو قلت تنجس  
تفاحش على قلت فن كلفك قولنا بخلاف السنة والقياس وتفاحش عليك فلا تقوم منه على شئ أبدا  
(قال) فان قلت ذلك قلت فيقال لك يجوز في القياس أن يكون ما أن خالطته ما نجاسة لم تغير شيئا  
لا ينجس أحدهما وينجس الآخران كان أقل منه بقدر قال لا (قلت) ولا يجوز إلا أن لا ينجس شئ  
من الماء إلا أن يتغير بحرام خالطه لأنه يزيل الانجاس أو ينجس بكل ما خالطه قال ما يستقيم في القياس  
الاهذا ولكن لا قياس مع خلاف خبر لازم (قلت) فقد خالف الخبر اللازم ولم تقل معقولا ولم تنس  
وزعمت أن فارة لو وقعت في بئر فانت نزع منها عشرون أو ثلاثون دلو ثم طهرت البئر فان طرحت تلك  
العشرون أو الثلاثون دلو في بئر أخرى لم ينزع منها الا عشرون أو ثلاثون دلو وان كانت مئة أكبر من  
ذلك نزع منها أربعون أو ستون دلو فن وقتك هذا في الماء الذي لم يتغير بطعم حرام ولا لونه ولا ريحه أن  
ينجس بعض الماء دون بعض اينجس بعضه أم ينجس كله قال بل ينجس كله (قلت) فرأيت شيئا سقط ثم  
تنجس كله فيخرج بعضه فتذهب النجاسة من الباقي منه أتقول هذا في سمن ذائب أو غيره قال ليس  
هذا بقياس ولكننا تبعنا فيه الأثر عن علي وابن عباس رضي الله عنهما (قلت) أفتخالف ما جاء عن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى قول غيره قال لا (قلت) فقد فعلت وخالف مع ذلك عليا وابن عباس  
زعمت أن عليا قال اذا وقعت الفارة في بئر نزع منها سبعة أو خمسة دلاء وزعمت أنها لا تطهر الا بعشرين  
أو ثلاثين وزعمت أن ابن عباس نزع من زمزم من زنجي وقع فيها وأنت تقول يكفي من ذلك أربعون أو ستون  
دلو قال فلعن البئر تغيرت بدم قلت فتحن تقول اذا تغيرت بدم لم تطهر أبدا حتى لا يوجد فيها طعم دم



له ثلاثة أحرف كان  
كثلاثة أحجار إذا أتى  
ولا يجزئ أن يستطيب  
بعظم ولا نجس (قال  
الشافعي) والذي يوجب  
الوضوء الغائط والبول  
والنوم مضطجعا وقائما  
وراكعا وساجدا  
وزائلا عن مستوى

من ذلك الحكم فلا  
ينقض الوضوء قبله  
ولا كثيره فقلت  
للشافعي وأنا نقول ان  
نام قليلا قاعدا لم  
ينقض وضوءه وان  
تطاول ذلك توطئا فقال  
الشافعي فهذا  
خلاف ابن عمر  
وخلاف غيره وخروج  
من أقاويل الناس  
قول ابن عمر كما حكى  
مالك وهو لا يرى في  
النوم قاعدا وضوءا  
وقال الحسن من خالط  
النوم قلبه جالسا وغير  
جالس فعليه الوضوء  
وقولكم خارج منهما  
جميعا اه

(١) قوله من سبار الخ  
في القاموس السبار  
كتاب المسبار ما يسير  
به الجرح اه كتبه  
مصحه

ابن الصمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بال ققيم أخبرنا مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبد الله عن  
سليمان بن يسار عن المقداد بن الأسود أن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه أمره أن يسأل رسول الله  
صلى الله عليه وسلم عن الرجل إذا دنا من أهله يخرج منه المذي ماذا عليه قال علي فان عندى ابنة  
رسول الله صلى الله عليه وسلم لم فأنا أستحي أن أسأله قال المقداد فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن  
ذلك فقال إذا وجد أحدكم ذلك فليضم فرجه بماء وليتوضأ وضوءه للصلاة فدللت السنة على الوضوء من  
المذي والبول مع دلالة على الوضوء من خروج الريح فلم يجز إلا أن يكون جميع ما خرج من ذكر أو دبر  
من رجل أو امرأة أو قبل المرأة الذي هو سبيل الحدث يوجب الوضوء وسواء ما دخل ذلك (١) من سبار  
أو حقنة ذكر أو دبر فخرج على وجهه أو يخلطه شيء غيره ففيه كله الوضوء لانه خارج من سبيل الحدث  
قال وكذلك الدود يخرج منه والحصاة وكل ما خرج من واحد من الفروج ففيه الوضوء وكذلك  
الريح يخرج من ذكر الرجل أو قبل المرأة فيها الوضوء كما يكون الوضوء في الماء وغيره يخرج من الدبر  
قال ولما كان ما خرج من الفروج حدثا ريحا أو غير ريح في حكم الحدث ولم يختلف الناس في البصاق  
يخرج من الفم والمخاط والنفس يأتي من الأنف والجشاء المتغير وغير المتغير يأتي من الفم لا يوجب  
الوضوء ذلك على أن لا وضوء في قيء ولا رعاء ولا حجمة ولا شيء خرج من الجسد ولا أخرج منه غير  
الفروج الثلاثة القبل والدبر والذكر لان الوضوء ليس على نجاسة ما يخرج ألا ترى أن الريح يخرج  
من الدبر ولا تنجس شيئا فيجب بها الوضوء كما يجب بالغائط وأن المني غير نجس والغسل يجب به وإنما الوضوء  
والغسل تعبد قال وإذا قام الرجل غسل فاه وما أصاب التيء منه لا يجزيه غير ذلك وكذلك إذا رعف  
غسل ما ماس الدم من أنفه وغيره ولا يجزيه غير ذلك ولم يكن عليه وضوء وهكذا إذا خرج من جسده دم  
أو قيح أو غير ذلك من النجس ولا يتنجس عرق جنب ولا حائض من تحت منكب ولا مأبض ولا موضع متغير

= ولا لونه ولا ريحه وهذا لا يكون في زهرهم ولا في ما هو أكثر ماء منها وأوسع حتى ينزح فليس لك في هذا شيء  
وهذا عن علي وابن عباس غير ثابت وقد خالفتهما لو كان ثابتا وزعمت لو أن رجلا كان جنبا فدخل في بئر  
ينوى الغسل من الجنابة نجس البئر ولم يطهر ثم هكذا ان دخل ثانية ثم يطهر الثالثة فإذا كان يتنجس أولا ثم  
يتنجس ثانية وكان نجسا قبل دخوله أولا ولم يطهر بها ولا ثانية أليس قد ازداد في قولك نجاسة فانه كان  
نجسا بالجنابة ثم زاده نجاسة بمسائه الماء النجس فكيف يطهر بالثالثة ولم يطهر بالثانية قبلها ولا بالاولى  
قبل الثانية قال ان من أصحابنا من قال لا يطهر أبدا قلت وذلك يلزمك قال يتفاحش ويتفاحش ويخرج  
من أقاويل الناس (قلت) فن كلفك خلاف السنة وما يخرج من أقاويل الناس وقلت له وزعمت أنك ان  
أدخلت يدك في بئر تنوى بها أن توضحها نجست البئر كلها لانه ماء توضح به ولا تطهر حتى تنزح كلها وإذا  
سقطت فيها ميتة طهرت بعشرين دلوا أو ثلاثين دلوا فزعمت أن البئر بدخول اليد التي لا نجاسة فيها تنجس  
كلها فلا تطهر أبدا وإنما طهر من الميتة بعشرين دلوا أو ثلاثين هل رأيت أحدا قط زعم أن يدمس لم تنجس  
أكثر مما تنجسه الميتة وزعمت أنه ان أدخل يده ولا ينوى وضوءا طهرت يده للوضوء ولم تنجس البئر أو  
رأيت أن لو ألقى فيها حيفة لا ينوى تحيسها أو ينويه أو لا ينوى شيئا ذلك سواء قال نعم النجاسة كلها سواء  
ونيتة لا تصنع في الماء شيئا (قلت) وما خالطه ما طاهر وأما نجس قال نعم (قلت) فلم زعمت أن نيتة في  
الوضوء تنجس الماء أتى لا حسبكم لو قال هذا غيركم لبلغتم به إلى أن تقولوا القلم عنه مرفوع فقال لقد  
سمعت أبا يوسف يقول قول الجازين في الماء أحسن من قولنا وقولنا فيه خطأ (قلت) وأقام عليه وهو  
يقول هذا فيه قال قدر جمع أبو يوسف فيه إلى قولكم نحو من شهرين ثم رجع عن قولكم (قلت)  
ما زاد رجوعه إلى قولنا قوة ولا وهنه رجوعه عنه وما فيه معنى إلا أنك تروى عنه ما تقوم عليه به الحجة من  
أن يقيم على قوله وهو راءم خطأ (قلت) له زعمت أن رجلا ان وضأ وجهه ويديه للصلاة ولا نجاسة على وجهه =



الجسوس قليلا كان  
النوم أو كثيرا والغلبة  
على العقل يحجون أو  
مرض مضطجعا كان  
أو غسيرا مضطجع  
والريح يخرج من الدبر  
وملامسة الرجل المرأة  
والملامسة أن يفضي  
بشيء منه إلى جسدها  
أو تفضي إليه لا حائل  
بينهما أو يقبلها ومن  
الفرج يطن الكف  
من نفسه ومن غيره  
ومن الصغير والكبير  
والحي والميت والذكر  
والأنثى وسواء كان  
الفرج قبلا أو دبرا أو  
مس الحلقة نفسها من  
الدبر ولا وضوء على من  
مس ذلك من بهيمة لانه  
لا حرمة لها ولا تعبد  
عليها وكل ما خرج من  
دبرا أو قبل من دود أو دم  
أو مذى أو ودى أو بلل  
أو غيره فذلك كله  
يوجب الوضوء كما  
وصفت ولا استنجاء  
على من نام أو خرج منه  
ريح (قال) ونحب للنائم

من الجسد ولا غير متغير فان قال قائل وكيف لا ينجس عرق الجنب والحائض قيل بأمر النبي صلى الله عليه وسلم الحائض يغسل دم الحيض من ثوبها ولم يأمرها بغسل الثوب كله والثوب الذي فيه دم الحيض الأزار ولا شئ في كثرة العرق فيه وقد روى عن ابن عباس وابن عمر أنهما كانا يعرقان في الثياب وهما جنبان ثم يصليان فيها ولا يغسلانها وكذلك روى عن غيرهما أخبرنا ابن عيينة عن هشام بن عروة عن فاطمة ابنة المنذر قالت سمعت جدتي أسماء بنت أبي بكر تقول سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن دم الحيض يصيب الثوب فقال حنينة ثم اقرصية بالماء ثم رشه ثم صلى فيه أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت أبي بكر أنها قالت سألت امرأة النبي صلى الله عليه وسلم فذكر نحوه أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يعرق في الثوب وهو جنب ثم صلى فيه (قال) ومن توضأ وقد قاء فلم يتمضمض أو رعف فلم يغسل ما ماس الدم منه أعاد بعد ما يعضض ويغسل ما ماس الدم منه لانه صلى عليه نجاسة لا لأن وضوؤه انتقض

### (باب الوضوء من مس الذكر)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك بن أنس عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أنه سمع عروة بن الزبير يقول دخلت على مروان بن الحكم فتذاكرنا ما يكون منه الوضوء فقال مروان ومن مس الذكر الوضوء فقال عروة ما علمت ذلك فقال مروان أخبرتني بسرة ابنة صفوان أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إذا مس أحدكم ذكره فليتوضأ أخبرنا سليمان بن عمرو ومحمد بن عبد الله عن يزيد بن عبد الملك الهاشمي عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا أفضى أحدكم بيده إلى ذكره ليس بينه وبينه شيء فليتوضأ أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد الله

ولا يديه في طست تطيف فان أصاب الماء الذي في ذلك الطست ثوبه لم ينجسه وان صب على الأرض لم ينجسها ويصلى عليها رطبة كما هي ثم ان صب في بئر نجس البئر كلها ولم تطهر أبدا إلا بأن ينزع ماؤها كله ولو أن قدر الماء الذي وضأ به وجهه ويديه كان في اناء فوقعت فيه ميتة نجسته وان مس ثوبا نجسه ووجب غسله وان صب على الأرض لم يصل عليه رطبة وان صب في بئر تطهرت البئر بأن ينزع منها عشرون أو ثلاثون دلوا أزعمت أن الماء الطاهر أكثر نجاسة من الماء النجس (قال) فقال ما أحسن قولكم في الماء (قلت) أقترح إلى الحسن فاعلمته رجع إليه ولا غيره ممن ترأس منهم بلي (١) علمت أن من ازداد من قولنا في الماء بعد اذ وقع فأرقت في بئر لم تطهر أبدا إلا بأن يحفر تحتها بئر فيفرغ ماؤها فيها وينقل طينها وينزع بناؤها وتغسل مرات وهكذا ينبغي لمن قال قولهم هذا وفي هذا من خلاف السنة وقول أهل العلم ما لا يحججه عالم وقد خالفنا بعض أهل ناحيتنا فذهب إلى بعض قولهم في الماء والحجة عليه الحجة عليهم وخالفنا بعض الناس فقال لا يغسل الا ناء من الكلب سباعا ويكفي فيه دون سبع فالحجة عليه في ثبوت الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ووافقنا بعض أهل ناحيتنا في غسل الاناء اذا ولغ الكلب فيه وأن يهراق الماء ثم عاد فقال ان ولغ الكلب بالبادية في اللبن شرب اللبن وكل وغسل الاناء لان الكلاب لم تزل بالبادية فشغلنا العجب من هذا القول عما وصفنا من قول غيره أرايت اذ زعم أن الكلب بلغ في اللبن فينجس الاناء بمساة اللبن الذي ماسه لسان الكلب حتى يغسل فكيف لا ينجس اللبن واذا نجس اللبن فكيف يثوكل أو يشرب فان قال لا ينجس اللبن فكيف ينجس الاناء بمساة اللبن واللبن غير نجس أورايت قولك ما زالت الكلاب بالبادية فن أخبرهم أنها اذا كانت بالبادية لا تنجس واذا كانت بالقرية نجست أترى أن البادية تطهرها أرايت اذا كان الفأر والوزغان بالقرية أكثر من الكلاب بالبادية وأقدم منها أوفي مثل قدمها وأخرى أن لا تمتنع منها أفرأيت اذا وقعت فأرة أو وزغ أو بعض دواب اليموت في سمن أولبن أو ماء قليل أبنجسه قال فان =

(١) قوله علمت أن من  
الخ كذا في الاصل  
بزيادة أن وانظره كنبه  
مصححه



ابن نافع وابن أبي قديك عن ابن أبي ذئب عن عقبة بن عبد الرحمن عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا أفضى أحدكم بيده إلى ذكره فليتوضأ وزاد ابن نافع فقال عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم سمعت غير واحد من الحفاظ يرويه ولا يذكرون فيه جابرا (قال) وإذا أفضى الرجل بطن كفه إلى ذكره ليس بينهما وبينه ستروجب عليه الوضوء قال وسواء كان عامدا أو غير عامد لان كل ما أوجب الوضوء بالعمد أوجب به غير العمد قال وسواء قليل ما ماس ذكره وكثيره وكذلك لو مس دبره أو مس قبل امرأته أو دبرها أو مس ذلك من صبي أوجب عليه الوضوء فان مس أنثيه أو ألبنتيه أو ركبتيه ولم يمس ذكره لم يجب عليه الوضوء وسواء مس ذلك من حي أو ميت وابن مس شيئا من هذا من بهيمة لم يجب عليه وضوء من قبل أن لا تمين لهم حرمة وعليهم تعبد وليس للبهايم ولا فيها مثلها ومما ماس من محرم من رطب دم أو قيح أو غيره غسل ما ماس منه ولم يجب عليه وضوء وان مس ذكره بظهر كفه أو ذراعه أو شيء غير بطن كفه لم يجب عليه الوضوء فان قال قائل فافرق بين ما وصفت قبل الافضاء باليد انما هو بطنها كما تقول أفضى بيده ما يباع وأفضى بيده إلى الارض ساجدا أو إلى ركبتيه راكعا فإذا كان النبي صلى الله عليه وسلم انما أمر بالوضوء منه اذا أفضى به إلى ذكره فعلاوم أن ذكره بماس فخذه وما قارب من ذلك من جسده فلا يوجب ذلك عليه بدلالة السنة وضوءا فكل ما جاوز بطن الكف كما ماس ذكره مما وصفت وإذا كان مما ستان فوجب باحداهما ولا يوجب بالآخر وضوءا كان القياس على أن لا يجب وضوء مما لم يمس لأن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم تدل على ان ما ماس ما هو أنجس من الذكر لا يتوضأ أخبرنا سفيان عن هشام عن فاطمة عن أسماء قالت سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن دم الحيض يصيب الثوب قال حثيه ثم اقرصيه بالماء ثم رشه وصلى فيه (قال الشافعي) وإذا أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بدم الحيض أن يغسل باليد ولم يأمر

قال لا ينجسه في القرية لانه لا يمتنع أن يموت في بعض آنتهم وينجسه في البادية فقد سوى بين قوله وزاد في الخطا وان قال ينجسه قيل فكيف لم يقل هذا في الكلب في البادية وأهل البادية يضبطون أو عيتهم من الكلاب ضبطا لا يقدر عليه أهل القرية من الفأر وغيره لانهم يكوون على ألبانهم القرب ويقل جسده عندهم لانه لا يبقى لهم ولا يبقونه لانه مما لا يدخر ويكفون عليه الآية ويرجون الكلاب عن مواضعه ويضربونهم بافتزجر ولا يستطيع شيء من هذا في الفأر ولا دواب البيوت بحال وأهل البيوت يدخرون ادامهم وأطعمتهم السنة وأكثر فكيف قال هذا في أهل البادية دون أهل القرية وكيف جازلن قال ما أحكى أن يعيب أحدا بخلاف الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم عيبا يجاوز فيه القدر والذي عابه لم يعد أن رد الاخبار ولم يدع من قبولها (١) ما يكثر به على قائله أو أسهر آخر من رد الاخبار ووجهها وجوها تختملها أو ليس بهافعبنا مذهب وعابه ثم شركهم في بعض أمورهم فردد هذا من الاخبار بلا وجه تختمله وزاد أن ادعى الاخبار وهو يخالفها وفي رد من ترك أسوا السر والعلانية ما لا يشك على من سمعه وفي اختلاف على وابن مسعود رضي الله عنهما خالد بن عبد الله الواسطي عن عطاء بن السائب عن أبي البخترى عن علي رضي الله عنه في الفأرة تقع في البر فتموت قال تنزع حتى تغلبهم (قال) ولست اولاياهم نقول بهذا أما نحن فنقول بعمار ويناعن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان الماء قلين لم يحمل نجسا وأما هم فيقولون ينزع منها عشرون أو ثلاثون دلوا وفي آخر الام في اختلاف مالك والشافعي رضي الله عنهما (باب الكلب يلغ في الاناء) قال الربيع سألت الشافعي رضي الله عنه عن الكلب يلغ في الاناء لا يكون فيه قلتان أو في اللبن أو المرق فقال يهرق الماء واللبن والمرق ولا ينتفعون به ويغسل الاناء سبع مرات وماس ذلك الماء واللبن من ثوب وجب غسله لانه نجس فقلت وما الحجة في ذلك فقال أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا شرب الكلب في اناء أحدكم =

قاعدا أن يتوضأ ولا يبين أن أوجبه عليه لما روى أنس بن مالك أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا ينتظرون العشاء فينامون أحسبه قال فعودا وعن ابن عمر رضي الله عنهما انه كان ينام قاعدا ويصلي فلا يتوضأ (قال المزني) قد قال الشافعي لو صرنا إلى النظر كان اذا غلب عليه النوم توضأ بأي حالته كان (قال المزني) قلت أنا وروى عن صفوان بن عسال أنه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يأمرنا اذا كنا مسافرين أو سفرا ان لا ننزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن الا من جنبه لكن من بول وغائط ونوم (قال المزني) فلما جعلهن النبي صلى الله عليه وسلم بأي هو وأحى في معنى الحدث

(١) قوله ما يكثر الخ هكذا في الاصل الذي يسدنا ولا تخلو العبارة من تحريف فخرها من أصل صحيح كتبه

مصححه



بالوضوء منه فالدم أنجس من الذكر (قال) وكل مامس من نجس قياس عليه بأن لا يكون منه وضوء وإذا كان هذا في النجس فالنفس نجس أولى أن لا يوجب وضوءاً إلا ما جاء فيه الخبر بعينه (قال) وإذا ماس نجسا رطباً أو نجساً يابساً وهو رطب وجب عليه أن يغسل مامسه منه ومامسه من نجس ليس برطب وليس مامس منه رطباً لم يجب عليه غسله ويطره عنه أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن عطاء قال إن الريح لتسقي علينا الروث والخرء اليابس فيصيب وجوهنا وثيابنا فتنفضه أو قال فتمسحه ثم لا تتوضأ ولا تغسله (قال الشافعي) وكل ما قلت يوجب الوضوء على الرجل في ذكره أو وجب على المرأة إذا مست فرحها أو مست ذلك من زوجها كالرجل لا يختلفان أخبرنا القاسم بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر « قال الربيع أظنه عن عبيد الله بن عمر » عن القاسم عن عائشة قالت إذا مست المرأة فرجها توضأت (قال) وإذا ماس الرجل ذكره بينه وبينه شيء ما كان إلا أنه غير مفض إليه لم يكن عليه وضوء فيه رقيق ما بينه وبينه أو صفق

(باب لا وضوء مما يطعم أحد) قال الشافعي أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن رجلين أحدهما جعفر بن عمرو بن أمية الضمري عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل كتف شاة ثم صلى ولم يتوضأ (قال الشافعي) فهذا أنا خذفنا أكل شيئاً مسته ناراً ولم يغسل يديه وضوء وكذلك لو اضطر إلى ميتة فأكل منها لم يجب عليه وضوء منه أكلها ميتة أو نضيجة وكان عليه أن يغسل يديه وفاه وماست الميتة منه لا يحزبه غير ذلك فإن لم يفعل غسله وأعاد كل صلاة صلاها بعداً كلها وقبل غسله ماست الميتة منه وكذلك كل محرم أكله لم تجزله الصلاة حتى يغسل مامس منه من يديه وفيه وشئ أصابه غيرهما وكل حلال أكله أو شربه فلا وضوء منه كان ذاريجاً أو غير ذاريج شرب ابن عباس لبناً ولم يتمضمض قال ما باليته بالة

= فليغسله سبع مرات (قال الشافعي) رضى الله عنه فكان يبتا في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان الكلب يشرب الماء في الأناء فينجس الأنا حتى يجب غسله سبعاً أنه انما نجس بماسة الماء أناه فكان الماء أولى بالنجاسة من الأناء الذي انما نجس بماسته وكان الماء الذي هو طهور إذا نجس فاللبن والمرق الذي ليس بطهور أولى أن ينجس بما ينجس الماء فقلت للشافعي فإنا نزعنا أن الكلب إذا شرب في الأناء فيه اللبن بالبادية شرب اللبن وغسل الأنا سبعاً لان الكلاب لم تزل بالبادية فقال الشافعي هذا الكلام المحال أبعاد الكلب أن يكون ينجس ما شرب منه ولا يحمل شرب النجس ولا أكله أو لا ينجسه ولا يغسل الأنا منه ولا يكون بالبادية فرض من النجاسة إلا بالقرية مثله وهذا خلاف السنة والقياس والمعقول والعلة الضعيفة وكذا قولكم لم تزل الكلاب بالبادية حجة عليكم فإذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يغسل الأنا من شرب الكلب سبعاً والكلاب بالبادية في زمانه وقبله إلى اليوم فهل زعمتم عن النبي صلى الله عليه وسلم أن ذلك على أهل القرية دون أهل البادية أو أهل القرية دون أهل البادية أو زعمتم لكل ذلك أحد من أئمة المسلمين أو فرق الله عز وجل بين ما ينجس بالبادية والقرية أو رأيت أهل البادية هل زعموا لكم أنهم يلقون ألبانهم للكلاب ما تكون الكلاب مع أهل البادية إلا لئلا نها تسرح مع مواشيهم ولهم أشجع على ألبانهم وأشد لها بقاء من أن يخلوا بين الكلاب وبينها وهل قال لكم أحد من أهل البادية ليس ينجس بالكلب وهم أشد تحفظاً من غيرهم أو مثلهم أو لو قاله لكم منهم قائل أيؤخذ هذا الفقه من أهل البادية وإن اعتلتم بأن الكلاب مع أهل البادية أقرأتم ان اعتل عليكم مثلكم من أهل الغباوة بأن يقول القفار والوزغان (١) والحلبي والدواب لأهل القرية أكرم من الكلاب لأهل البادية وأهل القرية أقل امتناعاً من القفار ودواب البيوت من أهل البادية من الكلاب وإذا ماتت فأردأ ودابة في ماء رجل قليل أوزيته =

واحد استوى الحدث في جميعهن مضطجعا كان أو قاعداً ولو اختلف حدث النوم لاختلاف حال النائم لاختلاف كذلك حدث الغائط والبول ولأبانه عليه السلام كما أبان أن الاكل في الصوم عامداً مفطراً وناسياً غير مفطراً وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال العينان وكاء السه فإذا نامت العينان استطلق الوكاء مع ما روى عن عائشة من استحجم يوماً مضطجعا أو قاعداً وعن أبي هريرة من استحجم يوماً فعليه الوضوء وعن الحسن إذا نام قاعداً أو قائماً توضأ (قال المزني) فهذا اختلاف يوجب النظر وقد جعله الشافعي في النظر في معنى من أغنى عليه كيف كان توضأ فكذلك النائم في معناه كيف كان توضأ واحتج

(١) قوله والحلبي هي كما في القاموس بضمين وتشديد الكاف مفتوحة ضرب من العطاء كتبه مصححه



في الملامسة بقول الله جل وعز أولامستم النساء ويقول ابن عمر قبله الرجل امرأته وجسمها بيده من الملامسة وعن ابن مسعود قريب من معني قول ابن عمر واحتج في من الذكر بحديث بسرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا مس أحدكم ذكره فليتوضأ وقاس الدبر بالفرج مع ما روى عن عائشة

(١) وترجم في اختلاف مالك والشافعي (الوضوء من الرعاف) قال الشافعي أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان إذا عرف انصرف فتوضأ ثم رجع ولم يتكلم ومالك روى عن ابن عباس وابن المسيب مثله (قال الشافعي) أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج عن الزهري عن سالم عن ابن عمر أنه كان يقول من أصابه رعاف أو من وجد رعافاً ومذياً أو قياً انصرف فتوضأ ثم رجع فبني وقال المسور =

(باب الكلام والاختذ من الشارب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا وضوء من كلام وان عظم ولا ضحك في صلاة ولا غيرها (قال) وروى ابن شهاب عن جابر بن عبد الرحمن عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من حلف باللات فليقل لا إله إلا الله قال ابن شهاب ولم يبلغني أنه ذكر في ذلك وضوءاً (قال الشافعي) ولا وضوء في ذلك ولا في أذى أحد ولا قذف ولا غيره لأنه ليس من سبيل الأحداث (قال الشافعي) وروى العلاء عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أعفوا للحي وخذوا من الشوارب وغيره والشيء ولا تشبهوا باليهود (قال الشافعي) فمن توضأ ثم أخذ من أطفاره ورأسه ولحيته وشاربه لم يكن عليه إعادة وضوء وهذا زيادة تطافة وطهارة وكذلك إن استخذه ولو أمر الماء عليه لم يكن بذلك بأس ولم يكن فيه شيء وكذلك كل حلال أكله ربح أو لاربح له وشربه لبن أو غيره وكذلك لو ماس ذلك الحلال جسده وثوبه لم يكن عليه غسله قد شرب ابن عباس لبنا وصلّى ولم يمس ماء (١)

(باب في الاستنجاء) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين (قال الشافعي) فذكر الله تعالى الوضوء وكان مذهبن أن ذلك إذا قام النائم من نومه (قال) وكان النائم يقوم من نومه لا يحد نخله ولا يبول فكان الوضوء الذي ذكر الله تعالى بدلالة السنة على من لم يحدث غائطاً ولا يبول دون من أحدث غائطاً أو يبول لأنهم نجسان بما سان بعض البدن (قال) ولا استنجاء على أحد وجب عليه وضوء الألبان يأتي منه غائط أو بول فيستنجي بالحجارة أو الماء أخبرنا سفيان بن عيينة عن محمد بن عجلان عن القعقاع بن حكيم عن أبي صالح عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إنما أنا لكم مثل الوالد فإذا ذهب أحدكم إلى الغائط فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها بغائط ولا بول وليستنج بثلاثة أحجار ونهى عن الروث والرمة وأن يستنجي الرجل بيمينه (قال الشافعي) الرمة العظم البالي قال الشاعر  
أما عظامها \* فرم وأما لجها فصيلب

أخبرنا سفيان قال أخبرنا هشام بن عروة قال أخبرني أبو وجزة عن عمارة بن خزيمة عن ثابت عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الاستنجاء بثلاثة أحجار ونهى عن الروث والرمة وأن يستنجي الرجل بيمينه والثلاثة الأحجار ليس فيهن رجيع (قال الشافعي) فمن تخلى أو بال لم يجزه إلا أن يتمسح بثلاثة أحجار

= أولبته أو مرقه لم نجسه هل الحجة عليه إلا أن يقال الذي نجس في الحال التي نجس فيها نجس ما وقع فيه كان كثيراً بقريّة أو بادية أو قليلاً فكذلك الكلاب بالبادية والفار والدواب بالقريّة أولى أن لا تنجس إن كان فيما ذكرتم حجة وما علمت أحداً روى عنه من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا التابعين أنه قال فيه إلا بئيل قولنا إلا أن من أهل زماننا من قال يغسل الأناء من الكلب مرة واحدة فكلهم قال ينجس جميع ما شرب منه الكلب من ماء ولبن ومرق وغيره (قال الشافعي) إن ممن تكلم في العلم من يخطئ فيه فيشبه والذي رأيتم تخطئونه لا شبهة فيه ولا مؤنة على من سمعه في أنه خطأ إنما يكفي سامع قولكم أن يسمعه فيعلم أنه خطأ لا ينكشف بشكك ولا بقياس يأتي به فان ذهبتم إلى أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر إذا ماتت الفأرة في السمن الجامد أن تطرح وما حولها فدل ذلك على نجاستها فقد أخبرنا النجاسة تكون في الفأرة وهي في البيوت وإنما قال في الفأرة قولاً عاماً وفي الكلب قولاً عاماً فان ذهبتم إلى أن الفأرة تنجس على أهل القرية ولا تنجس على أهل البادية فقد سويتم بين قولكم وزدتم في الخطأ وإن قلتم إن ما لم يسم من الدواب غير الفأرة والكلب لا ينجس فاجعل الوزغ لا ينجس لأنه لم يذكر فأمّا أن تقولوا الوزغ ينجس فلا خيرة فيه قياساً وترغمون أن الكلب ينجس مرة ولا ينجس أخرى فلا يجوز هذا القول



أنها قالت اذا مست  
المرأة فرجها توضأت  
واحتج بان النبي صلى  
الله عليه وسلم قال من  
أعتق شركا له في عبد  
قوم عليه فكانت  
الأمة في معنى العبد  
فكذلك الدبر في معنى  
الذكر ( قال ) وما  
كان من سوى  
ذلك من فيء أو رعا  
أودم خرج من غير  
مخرج الحدث فلا وضوء

= ابن مخزوم يستأنف  
ثم زعم أنه يغسل الدم  
وعبيد الله بن عمر يروى  
عن نافع أنه كان  
ينصرف فيغسل الدم  
ويتوضأ للصلاة والوضوء  
في الظاهر في روايتكم  
انما هو وضوء الصلاة  
وهذا يشبه الترتل لما  
روى عن ابن عمر وابن  
عباس وابن المسيب  
وفي رواية غيركم أنه  
يبنى في المذي وزعم أنه  
لا يبنى في المذي وهذا  
تعلق في البناء في الصلاة  
وسأني في موضعه ان  
شاء الله تعالى

(١) قوله فأصابوا  
كذا في جميع النسخ  
بالواو ولعله من تحريف  
الناسخ والوجه التثنية  
كتبه مصححه

ثلاث مرات أو آجرات أو مقابس أو ما كان طاهرا تنظيفا مما أتقى نقاء الحجارة اذا كان مثل التراب  
والخشيش والخرف وغيرها (قال) وان وجد حجرا أو آجرة أو صوانة لها ثلاث وجوه فامسح بكل واحد منها  
امساحة كانت ثلاثة أجزار امسح بها فان امسح بثلاثة أجزار فاعلم أنه أتقى أثرا لم يجزه الا أن يأتي من  
الامساح على ما يرى أنه لم يبق أثرا قاعا فأما أثر لاصق لا يخرج الماء فليس عليه انقاؤه لانه لو جهد  
لم ينقه بغير ماء (قال) ولا يمسح بحجر علم أنه امسح به مرة الا أن يعلم أن قد أصابه ماء طهره فان لم يعلم  
طهره بماء لم يجزه الامساح به وان لم يكن فيه أثر وكذلك لو غسل بماء الشجر حتى يذهب ما فيه لم يجزه  
الامساح به ولا يطهره الا الماء الذي يطهر الانجاس (قال) ولا يستنجي بروثة الخبث فيه فانها من الانجاس  
لانها رجميع وكذلك كل رجميع نجس ولا يعظم للخبث فيه فانه وان كان غير نجس فليس بتنظيف وانما  
الطهارة بتنظيف طاهر ولا أعلم شيئا في معنى العظم الا جلد ذكي غير مدبوغ فانه ليس بتنظيف وان كان طاهرا  
فأما الجلد المدبوغ فنظيف طاهر فلا بأس أن يستنجي به (قال) ويستنجي الرقيق البطن والغليظ بالحجارة  
وما قام مقامهما لم بعد الخلاء ما حول مخرجه مما أقبل عليه من باطن الاليتين فان خرج عن ذلك أجزاء  
فيما بين الاليتين أن يستنجي بالحجارة ولم يجزه فيما انتشر فخرج عن الماء ولم يزل في الناس أهل رقة  
بطون وغلظها وأحسب رقة البطن كانت في المهاجرين أكثر لا كلهم التبر وكانوا يفتاقونه وهم الذين أمرهم  
رسول الله صلى الله عليه وسلم بالاستنجاء (قال) والاستنجاء من البول مثله من الخلاء لا يختلف واذا  
انتشر البول على ما أقبل على الثقب أجزاء الاستنجاء واذا انتشر حتى تجاوز ذلك لم يجزه فيما جاوز ذلك الا  
الماء ويستبرئ البائل من البول لثلاث طرعه وأحب الي أن يستبرئ من البول ويقوم ساعة قبل  
الوضوء ثم ينزذ كره قبل الاستنجاء ثم يتوضأ (قال) واذا استنجى رجل بشئ غير الماء لم يجزه أقل من  
ثلاثة أجزار وان أتقى والاستنجاء كاف ولو جمعه رجل ثم غسل بالماء كان أحب الي ويقال ان قوما من  
الانصار استنجوا بالماء فزلت فيهم فيه رجال يحبون أن يتطهروا والله يحب المطهرين واذا اقتصر المستنجي  
على الماء دون الحجارة أجزاء لانه أتقى من الحجارة واذا استنجى بالماء فلا عدد في الاستنجاء الا أن يبلغ من  
ذلك ما يرى أنه قد أتقى كل ما هنالك ولا أحسب ذلك يكون الا في أكثر من ثلاث مرات وثلاث فأكثر  
(قال) وان كانت برجل فواسير وقروح قرب المقعدة أو في جوفها فاسالت دما أو قيحا أو صديدا لم يجزه  
فيه الا الاستنجاء بالماء ولا يجزيه الحجارة والماء طهارة الانجاس كلها والرخصة في الاستنجاء بالحجارة  
في موضعها لا يعدى بها موضعها وكذلك الخلاء والبول اذا عدا موضعهما (١) فأصابوا غيره من الجسد لم  
يطهرهما الا الماء ويستنجي بالحجارة في الوضوء من يجد الماء ومن لا يجده واذا تخلى رجل ولم يجد الماء  
وهو ممن له التيمم لم يجزه الا الاستنجاء ثم التيمم وان تيمم ثم استنجى لم يجزه ذلك حتى يكون التيمم بعد الاستنجاء  
« قال الربيع وفيه قول ثان للشافعي يجزه التيمم قبل الاستنجاء » واذا كان قد استنجى بعد لم يحس ذكره  
ولا دبره بيده (قال الشافعي) واذا وجب على الرجل الغسل لم يجزه في موضع الاستنجاء الا الغسل (٢)

(٢) وترجم في اختلاف الحديث (استقبال القبلة للبول والغائط) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي  
قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن عطاء بن يزيد الليثي عن أبي أيوب الانصاري رضي الله عنه  
أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن تستقبل القبلة بغائط أو بول ولكن شرفوا أو غربوا قال فقد منا  
الشأم فوجدنا من احبض قد بنيت من قبل القبلة فتخرف ونستغفر الله أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد  
عن محمد بن يحيى بن حبان عن عمه واسع بن حبان عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أنه كان يقول ان ناسا  
يقولون اذا قعدت على حاجتك فلا تستقبل القبلة ولا بيت المقدس قال عبد الله بن عمر لقد ارتقيت على ظهر  
بيت لافرايت رسول الله صلى الله عليه وسلم على لبنين مستقبلا بيت المقدس لحاجته (قال الشافعي) =



في ذلك كما أنه لا وضوء في  
الجشاء المتغير ولا  
البصاق لخروجهما  
من غير مخرج الحدث  
وعليه أن يغسل فاه  
وما أصاب القىء من  
جسده واحتج بان ابن  
عمر عصر بثره بوجهه  
نفرج منها دم فذلكه  
بين أصبعيه ثم قام إلى  
الصلاة ولم يغسل يده  
وعن ابن عباس أغسل  
أثر المحاجم عنك  
وحسبك وعن ابن  
المسيب أنه رعف  
فمسح أنفه بصوفة ثم  
صلى وعن القاسم ليس  
على المحتجم وضوء (قال)  
وليس في قهقهة المصلي  
ولا فيما مست النار  
وضوء لما روى عن  
النبي صلى الله عليه  
وسلم أنه أكل كتف  
شاة فصلى ولم يتوضأ  
(قال) وكل ما أوجب  
الوضوء فهو بالعمد  
والسهو سواء (قال) ومن  
استيقن الطهر ثم شك  
في الحدث أو استيقن  
الحدث ثم شك في الطهر  
فلا يزول اليقين بالشك

(باب ما يوجب الغسل)

(قال الشافعي) أخبرنا

(باب السوال) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة عن أبي الزناد عن الأعرج  
عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسوال عند كل وضوء  
وبتأخير العشاء (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن محمد بن اسحق عن ابن أبي عتيق عن عائشة رضي الله  
عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال السوال مطهرة للضم من ضامة الرب (قال الشافعي) في هذا دليل  
على أن السوال ليس بواجب وأنه اختيار لأنه لو كان واجبا لأمرهم به شق عليهم أو لم يشق (قال الشافعي)  
وأستحب السوال عند كل حال يتغير فيه الضم وعند الاستيقاظ من النوم والأزم وأكل كل ما يغير الضم  
وشربه وعند الصلوات كلها ومن تركه وصلى فلا يعيد صلاته ولا يجب عليه وضوء

(باب غسل اليدين قبل الوضوء) (قال الشافعي) ذكر الله عز وجل الوضوء فبدأ فيه بغسل  
الوجه فدل على أن الوضوء على من قام من النوم كما ذكر الله عز وجل ودون البائل والمتغوط لأن النائم  
لم يحدث خلاء ولا بولا وأحب غسل اليدين قبل ادخالهما الأثناء للوضوء السنة لا الفرض (قال الشافعي)  
أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا استيقظ  
أحدكم من نومه فليغسل يديه قبل ادخالهما في الوضوء فان أحدكم لا يدري أين باتت يده (قال الشافعي)  
أخبرنا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا استيقظ  
أحدكم من منامه فلا يغمس يده في الأثناء حتى يغسلها ثلاثا فانه لا يدري أين باتت يده أخبرنا سفيان عن  
الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله (قال الشافعي) وإذا أدخل يده  
في الأثناء قبل أن يغسلها وهو لا يستيقن أن شيئا من النجاسة ماسها لم يفسد وضوءه وكذلك ان شك أن يكون  
ماسها فان كان اليد قد ماسته نجاسة فأدخلها في وضوءه فان كان الماء الذي توضع به أقل من قلتين ففسد  
الماء فأهراقه وغسل منه الأثناء وتوضأ بغيره لا يجزئ غير ذلك وان كان الماء قلتين أو أكثر لم يفسد  
الماء وتوضأ وطهرت يده بدخولها الماء ان كانت نجاسة لا أثر لها ولو كانت نجاسة لها أثر أخرجها وغسلها  
حتى يذهب الأثر ثم يتوضأ

= وليس يعد هذا اختلافاً ولكنه من أجل التي تدل على معنى المعة (قال الشافعي) كان القوم عربا انما  
عامة مذاهبهم في الصحارى وكثير من مذاهبهم لاحش فيها يستريحون فكان الذاهب لحاجته اذا استقبل  
القبلة أو استدبرها استقبل المصلي بفرجه أو استدبره لم يكن عليهم ضرورة في أن يشرقوا أو يغربوا أمروا  
بذلك وكانت البيوت مخالفة للصحراء فاذا كان بين أظهرها كان فيه مستترا ليراها الامن دخل أو أشرف  
عليه وكانت المذاهب بين المنازل متضايقة لا يمكن من التحرف فيها ما يمكن في الصحراء فلما ذكر ابن عمر  
ما رأى من رسول الله صلى الله عليه وسلم من استقبال بيت المقدس وهو حينئذ مستدبر الكعبة دل على أنه  
انما نهى عن استقبال القبلة واستدبرها في الصحراء دون المنازل (قال الشافعي) وسمع أبو أيوب من  
النبي صلى الله عليه وسلم ولم يعلم ما علم ابن عمر من استقبال بيت المقدس لحاجته فخاف المأثم في أن يجلس  
على مرحاض مستقبل الكعبة وتحرف لئلا يستقبل القبلة وهكذا يجب عليه اذا لم يعرف غيره ورأى  
ابن عمر النبي صلى الله عليه وسلم في منزله مستقبلا لبيت المقدس لحاجته فأنكر على من نهى عن استقبال  
القبلة لحاجته وهكذا يجب عليه اذا لم يعرف غيره أو لم يروه عن النبي صلى الله عليه وسلم خلافه ولعله سمعه  
منهم فرآه رأيا لهم لأنهم لم يعرفوه إلى النبي صلى الله عليه وسلم ومن علم الأمرين معارآهما محتملين أن يستعلا  
استمأهما معا وفرق بينهما لان الحال يتفرق فيهما بما قلنا وهذا يدل على أن خاص العلم لا يوجد الا عند  
القليل ولما يعلم علم الخاص وهذا مثل حديث النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة نالسا والقوم خلفه قيام  
وجلويس فان قيل فقد روى سلمة بن وهرام عن طاوس عن علي بن مسهر أن يكرم قبلة الله أن يستقبلها =



(باب المضمضة والاستنشاق) (قال الشافعي) رحمه الله قال الله تبارك وتعالى اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق الآية (قال الشافعي) فلم أعلم مخالفا في أن الوجه المفروض غسله في الوضوء ما ظهر دون ما بطن وأن ليس على الرجل أن يغسل عينيه ولا أن ينضح فيها فكانت المضمضة والاستنشاق أقرب الى الظهور من العينين ولم أعلم المضمضة والاستنشاق على المتوضي قرضا ولم أعلم اختلافا في أن المتوضي لو تركهما عامدا أو ناسيا وصلى لم يعد وأحب الى أن يبدأ المتوضي بعد غسل يديه أن يتمضمض ويستنشق ثلاثا يأخذ بكفه غرفة لفيه وأنفه ويدخل الماء أنفه ويستبلغ بقدر ما يرى أنه يأخذ بخياشيمه ولا يزيد على ذلك ولا يجعله كالسقوط وإن كان صائما رفق بالاستنشاق لئلا يدخل رأسه وإنما كدت المضمضة والاستنشاق دون غسل العينين للسنة وأن الفم يتغير وكذلك الأنف وأن الماء يقطع من تغيرهما وليست كذلك العينان وإن ترك متوضي أو جنب المضمضة والاستنشاق وصلى لم تكن عليه إعادة لما وصفت وأحب الى أن لا يدعهما وإن تركهما أن يتمضمض ويستنشق

(باب غسل الوجه) (قال الشافعي) قال الله تبارك وتعالى فاغسلوا وجوهكم فكان معقولا أن الوجه ما دون منابت شعر الرأس الى الأذنين واللحيتين والذقن وليس ما جاوز منابت شعر الرأس الأغم من التزغتين من الرأس وكذلك أصابع مقدم الرأس ليست صلته من الوجه وأحب الى أن يغسل التزغتين مع الوجه وإن ترك ذلك لم يكن عليه في تركه شيء فإذا خرجت لحية الرجل فلم تكن حتى توارى من وجهه شيئا فعليه غسل الوجه كما كان قبل أن تنبت فإذا كثرت حتى تستر موضعها من الوجه فالا احتياط غسلها كلها ولا أعلم يجب غسلها كلها وإنما قلت لأعلم يجب غسلها كلها بقول الأكر والاعم بمن لقيت وحكى لي عنه من أهل العلم وبأن الوجه نفسه ما لا شعر عليه الا شعر الحاجب وأشعار العينين والشارب والعنفقة ألا ترى أنه وجهه دون ما قبل من الرأس وما قبل من الرأس وجهه في المعنى لأنه مواجه وإنما كان ما وصفت من حاجب وشارب وعنفقة وعليه شعر وجهه من أن كله محدود ومن أعلاه وأسفله بشئ من الوجه مكشوف ولا يجوز أن يكون شئ من الوجه مكشوف لا يغسل ولا أن يكون الوجه فهو واحد منقطعاً أسفله وأعلاه وجنباه وجه وما بين هذا ليس بوجه واللحية فهي شأن فغذا اللحية المتوصل بالصدغين الذي من ورائه شئ من الوجه والواصل به القليل الشعر في حكم شعر الحاجبين لا يجزى فيه الا الغسل له لأنه محدود بالوجه كما وصفت وإن شعره لا يكثر عن أن يناله الماء كما ينال الحاجبين والشاربين والعنفقة وهي على الذقن وما ولى الذقن من اللحية فهذا مجتمع اللحية بمنقطع اللحية فيجزى في هذا أن يغسل ظاهر شعره مع غسل شعر الوجه ولا يجزى تركه من الماء ولا أرى ما تحت منابت مجتمع اللحية واجب الغسل وإذا لم يجب غسله لم يجب تحليله وبما الماء على ظهر شعر اللحية كما يمر على وجهه وما مسح من ظاهر شعر الرأس

لغائط أو بول قيل له هذا امرئ وأهل الحديث لا يثبتونه ولو ثبت كان كحديث أبي أيوب وحديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم مستند حسن الاسناد أولى أن يثبت فيه لو خالفه فإن كان قول طاوس حق على كل مسلم أن يكرم قبله الله أن يستقبلها فاتم السمع والله أعلم حديث أبي أيوب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنزل ذلك على أكرام القبيلة وهي أهل أن يكرم والحال في الصحراء كما حدث أبو أيوب وفي البيوت كما حدث ابن عمر لا أنهم يختلفان (قال الشافعي) وقد قيل إن الناس كانوا يبنون مساجد يحيط حجارة في الطريق فنهى أن يستقبل للغائط والبول فيكون متغوطا في المساجد أو مستدبرا فيكون الغائط والبول بعين المصلي إليها ويتأذى بريحهم وهذا في الصحارى منهي عنه بهذا الحديث وبغيره بأن يقال اتقوا الملاعن وذلك أن يتغوط في عمر الناس في طريق من ظلال المسجدا والبيوت والشجر والحجارة وعلى ظهر الطريق ومواضع حاجرة الناس في الممر والمنزل

الثقة هو الوليد بن مسلم عن الاوزاعي عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أنها قالت اذا التقى الختانان فقد وجب الغسل فعلمته أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم فاعتسلناه ورواه من جهة أخرى عن عائشة انها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا التقى الختانان وجب الغسل (قال) حدثنا ابراهيم قال حدثنا موسى بن عامر الدمشقي وغيره قالوا حدثنا الوليد بن مسلم عن الاوزاعي في هذا الحديث مثله (قال) واذا التقى الختانان والتقاؤهما ما أن تغيب الحشفة في الفرج فيكون ختانه ختاء ختانهما فذلك التقاؤهما كما يقال التقى الفارسان اذا تحاذيا وان لم يتضاما فقد وجب الغسل عليهم ما (قال المزني) التقاء الختانين أن يحاذي ختان الرجل ختان المرأة لا أن يصيب ختانه ختانها



وذلك أن ختان المرأة مستعمل ويدخل الذكر أسفل من ختان المرأة (قال المزني) وسمعت الشافعي يقول العرب تقول إذا حاذى الفارس الفارس التقي الفارسان (قال الشافعي) وإن أنزل الماء الدافق متعمدا أو نائما أو كان ذلك من المرأة فقد وجب الغسل عليهما وماء الرجل الذي يوجب الغسل هو المني الأبيض الثخين الذي يشبه رائحة الطلع فخرج المني من ذكر الرجل أو رأت المرأة الماء الدافق فقد وجب الغسل وقبل البول وبعده سواء (قال) وتغتسل الحائض إذا طهرت والنفساء إذا ارتفع دمها

(باب غسل الجنابة)

(قال الشافعي) يبدأ

(١) قوله وإن كان ابطا كذا في جميع النسخ ولعل وجهه وإن كان تطاوا لثط هو القليل شعر اللحية والحاجبين كافي القاموس كتبه مصححه

لا يجزئ به غير ذلك (١) وإن كان ابطا أو كان ما بين منابت لحيته منقطعا بادي من الوجه لم يجزئ الاغسله وكذلك لو كان بعض شعر اللحية قليلا كشعر العنفة والشارب وعذار اللحية لم يجزئ الاغسله وكذلك لو كانت اللحية كلها قليلا لاصقة كهى حين تنبت وجب عليه غسلها انما لا يجب عليه غسلها اذا كثرت فكانت اذا أسبغ الماء على اللحية حال الشعر لكثرة دون البشرة فاذا كانت هكذا لم يجب غسل ما كان هكذا من مجتمع اللحية ووجب عليه امرار الماء عليها بالغامنا حيث بلغ كما يصنع في الوجه وأحب أن يمر الماء على جميع ما سقط من اللحية عن الوجه وإن لم يفعل فأمره على ما على الوجه ففيها قولان أحدهما لا يجزئ به لأن اللحية تنزل وجهها والا تخير جزيه اذا أمره على ما على الوجه منه

(باب غسل اليدين) (قال الشافعي) قال الله جل وعز وأيديكم إلى المرافق فلم أعلم مخالفا في أن المرافق مما يغسل كأنهم ذهبوا إلى أن معناها فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى أن تغسل المرافق ولا يجزئ في غسل اليدين أبدا إلا أن يوثق على ما بين أطراف الأصابع إلى أن تغسل المرافق ولا يجزئ إلا أن يوثق بالغسل على ظاهر اليدين وباطنهما وحر وفهما حتى ينقضي غسلهما وإن ترك من هذا شيء وإن قل لم يجز ويبدأ باليمنى من يديه قبل اليسرى فإن بدأ باليسرى قبل اليمنى كرهت ذلك ولا أرى عليه إعادة وإذا كان المتوضي أقطع غسل ما بقي حتى يغسل المرفقين فإن كان أقطعهما من فوق المرفقين غسل ما بقي من المرفقين وإن كان أقطعهما من المرفقين ولم يبق من المرفقين شيء فقد ارتفع عنه فرض غسل اليدين وأحب إلى لو أمس أطراف ما بقي من يديه أو منكبيه غسلا وإن لم يفعل لم يضره ذلك

(باب مسح الرأس) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تعالى وامسحوا برؤوسكم وكان معقولا في الآية أن من مسح من رأسه شيئا فقد مسح رأسه ولم تحتل الآية إلا هذا وهو أظهر معانيها أو مسح الرأس كله ودلت السنة على أن ليس على المرء مسح الرأس كله وإذا دلت السنة على ذلك فعنى الآية أن من مسح شيئا من رأسه أجزاء (قال الشافعي) إذا مسح الرجل بأى رأسه شاء أن كان لا شعر عليه وبأى شعر رأسه شاء بأصبع واحدة أو بعض أصبع أو بطن كفه أو أمر من يمسح به أجزاء ذلك فكذلك أن مسح نزعته أو أحدهما أو بعضهما أجزاء لأنه من رأسه (قال الشافعي) أخبرنا يحيى بن حسان عن حماد بن زيد وابن علية عن أيوب عن محمد بن سيرين عن عمرو بن وهب الثقفي عن المغيرة بن شعبه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ ومسح بناصرته وعلى عمامته وخفيه (قال الشافعي) أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن عطاء أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ ففسر العمامة عن رأسه ومسح مقدم رأسه أو قال ناصيته بالماء (قال الشافعي) أخبرنا إبراهيم بن محمد عن علي بن يحيى عن ابن سيرين عن المغيرة بن شعبه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح بناصرته أو قال مقدم رأسه بالماء (قال الشافعي) وإذا أذن الله تعالى بمسح الرأس فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم معتما ففسر العمامة فقد دل على أن المسح على الرأس دونها وأحب لو مسح على العمامة مع الرأس وإن ترك ذلك لم يضره وإن مسح على العمامة دون الرأس لم يجزئ ذلك وكذلك لو مسح على برقع أو قفازين دون الوجه والذراعين لم يجزئ ذلك ولو كان ذابحة فمسح من شعر اللحية ما سقط عن أصول منابت شعر الرأس لم يجزئ ولا يجزئ إلا أن يمسح على الرأس نفسه أو على الشعر الذي على نفس الرأس لا الساقط عن الرأس ولو جمع شعره فعهده في وسط رأسه فمسح ذلك الموضع وكان الذي يمسح به الشعر الساقط عن منابت شعر الرأس لم يجزئ وإن كان مسح بشيء من الشعر على منابت الرأس بعد أن يل عن منبته لم يجزئ لأنه حينئذ شعر على غير منبته فهو كالعمامة ولا يجزئ المسح على الشعر حتى يمسح على الشعر في موضع منابته فتقع الطهارة عليه كما تقع على الرأس نفسه والاختيار له أن يأخذ الماء بيديه فيمسح بهما رأسه معا يقبل بهما ويدبر يبدأ بمقدم رأسه ثم يذهب بهما إلى قفاه ثم يرتدهما حتى يرجع إلى المكان الذي بدأ منه وهكذا روى أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح

(قال)



(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه أنه قال قلت لعبد الله بن زيد الانضاري هل تستطيع أن تريني كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ فقال عبد الله بن زيد نعم ودعا وضوءاً فأفرغ على يديه فغسل يديه مرتين مرتين وتغمض واستنشق ثلاثاً ثلاثاً ثم غسل وجهه ثلاثاً ثم غسل يديه مرتين مرتين إلى المرفقين ثم مسح رأسه بيديه وأقبل بهما وأدير بدأ بمقدم رأسه ثم ذهب بهما إلى قفاه ثم ردهما إلى الموضع الذي بدأ منه ثم غسل رجليه (قال الشافعي) وأحب لو مسح رأسه ثلاثاً وواحدة تجزئه وأحب أن يمسح ظاهر أذنيه وباطنهما بماء غير ماء الرأس ويأخذ بأصبعيه الماء لأذنيه فيدخلهما فيما ظهر من الفرجة التي تفضي إلى الصماخ ولوترك مسح الأذنين لم يعدلاً لئلا يلو كاتنا من الوجه غسلتاه معاً أو من الرأس مسحتاه معاً أو وحدهما جزءاً تاماً منه فإذا لم يكونا هكذا فلم يترك كرا في الغرض ولو كاتنا من الرأس كفي ما مسحهما أن يمسح بالرأس كما يكفي مما بقي من الرأس

(باب غسل الرجلين) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى وأرجلكم إلى الكعبين (قال الشافعي) ونحن نقرأوها وأرجلكم على معنى اغسلوا وجوهكم وأيديكم وأرجلكم وامسحوا برؤوسكم (قال الشافعي) ولم أسمع مخالفاً في أن الكعبين اللذين ذكر الله عز وجل في الوضوء الكعبان الناتئان وهما مجمع مفصل الساق والقدم وأن عليهما الغسل كأنه يذهب فيهما إلى اغسلوا أرجلكم حتى تغسلوا الكعبين ولا يجزئ المرء الاغسل ظاهر قدميه وباطنهما وعرقوبيهما وكعبيهما (١) حتى يستوظف كل ما أشرف من الكعبين عن أصل الساق فيبدأ فينصب قدميه ثم يصب عليهما الماء بيمينه أو يصب عليه غيره ويخلل أصابعهما حتى يأتي الماء على ما بين أصابعهما ولا يجزئ ترك تخليل الأصابع إلا أن يعلم أن الماء قد أتى على جميع ما بين الأصابع (قال الشافعي) أخبرنا يحيى بن سليم قال حدثني أبو هاشم اسمعيل ابن كثير عن عاصم بن لقيط بن صبرة عن أبيه قال كنت وافد بني المنتفق أوفي وفد بني المنتفق إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتيناه فلم نصادفه وصادفنا عائشة رضي الله عنها فأتينا بقناع فيه تمر والقناع الطبق فأكلنا وأمرت لنا بحريرة فصنعت فأكلنا فلم نلبث أن جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هل أكلتم شيئاً هل أمر لكم بشيء فقلنا نعم فلم نلبث أن دفع الراعي غنمه فإذا سخله تبعه قال هيه يا فلان ما ولدت قال بهمة قال فاذبح لنا مكانها شاهة ثم انحرف إلى وقال لي لا تحسبن ولم يقل لا تحسبن أنا من أجلك ذبحناها لنا غنم مائة لا تريد أن تزيد فإذا ولد الراعي بهمة ذبحنا مكانها شاهة قلت يا رسول الله إن لي امرأة في لسانها شيء يعني البذاء قال طلقها إذا قلت إن لي منها ولداً وإن لها حجة قال فرها يقول عظمها فإن يك فيها خير فستعقل ولا تضربين طبعينتك كضربك أمثلك قلت يا رسول الله أخبرني عن الوضوء قال أسبغ الوضوء واخلل بين الأصابع وبالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً (قال الشافعي) فإن كان في أصابعه شيء خلق ملتصقا غلغل الماء على عضويه حتى يصل الماء إلى ما ظهر من جلده لا يجزئ غير ذلك وليس عليه أن يفتق ما خلق مرتين تقامهما (٢)

(٢) وفي اختلاف الحديث (المختلفات التي يوجد على ما يوجد من دليل على غسل القدمين ومسحهما) (قال الشافعي) نحن نقرأ آية الوضوء فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين ونصب وأرجلكم على معنى فاغسلوا وجوهكم وأيديكم وأرجلكم وامسحوا برؤوسكم وعلى ذلك عندنا دلالة السنة والله أعلم (قال الشافعي) والكعبان اللذان أمر بغسلهما ما أشرف من مجمع مفصل الساق والقدم والعرب تسمى كل ما أشرف واجتمع كعباً حتى تقول كعب سمن (قال الشافعي) فذهب عوام أهل العلم أن قول الله جل وعز وأرجلكم إلى الكعبين كقوله تعالى وأيديكم إلى المرافق وإن المرافق والكعبين مما يغسل أخبرنا الربيع قال قال الشافعي أخبرنا =

الجنب فيغسل يديه ثلاثاً قبل ادخالهما الاناء ثم يغسل مابه من الاذى ثم يتوضأ وضوءه للصلاة ثم يدخل أصابعه العشر في الاناء يخلل بها أصول شعره ثم يحني على رأسه ثلاث حبات ثم يفيض الماء على جسده حتى يعم جميع جسده وشعره ويمر يديه على ما قدر عليه من جسده وروى نحوه هذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال) فإن ترك امرأ يديه على جسده فلا يضره وفي افاضة النبي صلى الله عليه وسلم الماء على جلده دليل أنه إن لم يدلكه أجزاءه وبقوله إذا وجدت الماء فأمسسه جلدك (قال) وفي أمره الجنب المتيمم إذا وجد الماء اغتسل ولم يأمره بوضوء دليل على أن الوضوء ليس بفرض (قال) وإن ترك الوضوء

(١) قوله حتى يستوظف أي يستتوبع في القاموس استوظفه استوعبه كتبه معجمه



(باب مقام الوضوء) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا قام رجل يوضئ رجلا قام عن يسار المتوضئ لانه أمكن له من الماء وأحسن في الادب وان قام عن يمينه أوجب قياما اذا صب عليه الماء فتوضأ أجزاء لان الفرض انما هو في الوضوء لافي مقام الوضوء

(باب قدر الماء الذي يتوضأ به) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن اسحق بن عبد الله ابن أبي طلحة عن أنس بن مالك قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وحانت صلاة العصر فالتبس الناس الوضوء فلم يجدوه فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بوضوء فوضع يده في ذلك الاناء وأمر الناس أن يتوضؤا منه قال فرأيت الماء ينبع من بين أصابعه فتوضأ الناس حتى توضؤوا من عند آخرهم (قال الشافعي) في مثل هذا المعنى إن النبي صلى الله عليه وسلم كان يغتسل وبعض نسائه من اناء واحد فاذا توضأ الناس معا ففي هذا دليل على أنه لا وقت فيما يطهر من المتوضئ من الماء الا الاثنيان على ما أمر الله به من غسل ومسح وكذلك اذا اغتسل الاثنان معا فاذا أتى المرء على ما أمر الله تعالى به من غسل ومسح فقد أدى ما عليه قل الماء أوثر وقدير فبق الماء القليل فيكفي ويحرق بالكثير فلا يكفي وأقل ما يكفي فيما أمر بغسله أن يأخذ له الماء ثم يجريه على الوجه واليدين والرجلين فان جرى الماء بنفسه حتى أتى على جميع ذلك أجزاء (١) وان أمر به على يده وكان ذلك بتجريده باليدين كان أنقى وكان أحب اليّ وان كان على شيء من أعضائه مشق أو غيره مما يصيب الجسد فأمّر الماء عليه فلم يذهب لم يكن عليه عادة غسل العضو اذا أجرى الماء عليه فقد جاء بأقل ما يلزمه وأحب اليّ لو غسله حتى يذهب كله وان كان عليه علك أو شيء ثخين فيمنع الماء

= محمد بن اسمعيل بن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن عمران بن بشير بن محرز عن سالم سبلان مولى النضرين قال خرجنا مع عائشة رضي الله عنها زوج النبي صلى الله عليه وسلم الى مكة فكانت تخرج بأبي حتى يصل بها قال فأتى عبد الرحمن بن أبي بكر بوضوء فقالت عائشة أسبغ الوضوء فأتى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ويل للعقاب من النار يوم القيامة (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن محمد بن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي سلمة عن عائشة أنها قالت لعبد الرحمن أسبغ الوضوء يا عبد الرحمن فأتى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ويل للعقاب من النار (قال الشافعي) ولا يجزئ متوضئا الا أن يغسل ظهور قدميه وبطنيهما وأعقابهما وكعبيهما (قال الشافعي) وروى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على ظهور قدميه (قال الشافعي) وروى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على ظهورهما وأحد الحديثين من وجه صالح الاسناد فان قال قائل فلم لا يجزئ مسح ظهور القدمين أو رشمهما ولا يكون مضادا لحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم غسل قدميه كما أجزأ المسح على الخفين ولم يكن مضادا لغسل القدمين قيل له الخفان حائلان دون القدمين فلا يجوز أن يقال المسح عليهما يضاف لغسل القدمين وهو غيرهما والذي قال مسح ورش ظهور القدمين فقد زعم أن ليس واجبا على المتوضئ غسل بطن القدمين ولا تخايل بين أصابعهما ولا غسل أعقابهما ولا غسل كعبيه (قال) وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ويل للعقاب من النار وقال ويل للعراقيب من النار ولا يقال ويل لهما من النار الا وغسلهما واجب لان العذاب انما يكون على ترك الواجب وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا عني يتوضأ بطن القدم بطن القدم فجعل الاعمى يغسل بطن القدم (٢) ولا يسمع النبي صلى الله عليه وسلم فسمي البصير (قال الشافعي) فان قال قائل فاجعل هذه الاحاديث أولى من حديث مسح ظهور القدمين ورشمهما قيل أما أحد الحديثين فليس مما يثبت أهل العلم بالحديث لو انفرد وأما الحديث الآخر فحسن الاسناد لو كان منفردا ثبت والذي خافه أكثر وأثبت منه واذا كان هكذا كان أولى ومع الذي خالفه ظاهر القرآن كما وصفت وهو قول الأكثر من العامة

للجنابة والمضمضة والاستنشاق فقد أساء ويجزئه ويستأنف المضمضة والاستنشاق وقد فرض الله تبارك وتعالى غسل الوجه من الحدث كما فرض غسله مع سائر البدن من الجنابة فكيف يجزئه ترك المضمضة والاستنشاق من أحدهما ولا يجزئه من الآخر وكذلك غسل المرأة الا انها تحتاج من غرضها حتى يبلغ الماء أصول الشعر الى أكثر مما يحتاج اليه الرجل وروى أن أم سلمة سألت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت اني امرأة أشد ضفرا رأسي أفأنقضه للغسل من الجنابة فقال

(١) قوله وان أمر به على يده كذا في جميع النسخ بالهمز والباء وقوله بعده مشق أو غيره في القاموس المشق بالكسر والفتح المغرة اه

(٢) قوله ولا يسمع النبي الخ كذا في الاصل وانظر كتبه منحه



أن يصل الى الجلد لم يجزه وضوء ذلك العضو حتى يزيل عنه ذلك أو يزيل منه ما يعلم أن الماء قد ماس معه الجلد كله لا حائل دونه فأما الرأس فيأخذ من الماء بما شاء من يده ثم يمسح برأسه اذا وصل اليه أو شعره الذي عليه فان كان أيضاً دون ما يمسح من شعره حائل لم يجزه وكذلك ان كان دون الرأس حائل ولا شعر عليه لم يجزه حتى يزيل الحائل فياشر بالمسح رأسه أو شعره وان انغمس في ماء جارياً ونافع لا ينحس انغماسة تأتي على جميع أعضاء الوضوء ينوي الطهارة بها أجزأه وكذلك ان جلس تحت مصب ماء أو سرب للطرأ أو مطر ينوي به الطهارة فيأتي الماء على جميع أعضاء الوضوء حتى لا يبقى منها شيء أجزأه

ولا يجزئ الوضوء الابنية ويكفيه من النية فيه أن يتوضأ ينوي طهارة من حدث أو طهارة لصلاة فريضة أو نافلة أو لقراءة مصحف أو صلاة على جنازة أو مما أشبه هذا مما لا يفعله الا طاهر (قال) ولو وضأ بعض أعضائه بلانية ثم نوى في الباقي لم يجزه الا أن يعود الذي وضأ بلانية فيحدث له نية يجزئه بها الوضوء (١) « قال أبو محمد ويغسل ما بعده وهو قول الشافعي في غير هذا الموضع ويغسل ما بعده » (قال الشافعي) واذا قدم النية مع أخذه في الوضوء أجزأه الوضوء فان قدمها قبل ثم عزبت عنه لم يجزه واذا وضأ وهو ينوي الطهارة ثم عزبت عنه النية أجزأته نية واحدة فيستجيب بها الوضوء عما لم يحدث نية أن يتبرد بالماء أو يتنظف بالماء لا يتطهر به واذا وضأ وجهه ينوي الطهارة ثم نوى بغسل يديه وما بقى من جسده التظيف أو التبريد لا الطهارة لم يجزه الوضوء حتى يعود لغسل أعضائه التي أحدث فيها غير نية الطهارة فاذا وضأ نفسه أو وضأ غيره فسواء يأخذ لكل عضو منه ماء غير الماء الذي أخذ لا آخر ولو مسح رأسه بفضل بلل وضوء يديه أو مسح رأسه ببلل لحيته لم يجزه ولا يجزئه الا ماء جديد (قال الربيع) ولو غسل وجهه بلانية طهارة للصلاة ثم غسل يديه بعد مسح رأسه وغسل رجله ينوي الطهارة كان عليه أن يعيد غسل الوجه ينوي به الطهارة وغسل ما بعده ذلك مما غسل لا ينوي به الطهارة حتى يأتي الوضوء على ما ذكر الله عز وجل من شيء قبل شيء وان كان غسل وجهه ينوي الطهارة ويديه ومسح رأسه ثم غسل رجله لا ينوي الطهارة كان عليه أن يغسل الرجلين فقط (٢) الذي لم ينو بهما طهارة ولو توضأ بماء غمس فيه ثوباً ليست فيه نجاسة والماء بحاله لم يخلطه شيء يصير اليه مستهلكاً فيه أجزأه الوضوء به

ولو توضأ بفضل غيره أجزأه ولو توضأ بماء توضأ به رجل لا نجاسة على أعضائه لم يجزه لانه ماء قد توضأ به وكذلك لو توضأ بماء قد اغتسل فيه رجل والماء أقل من قلنتين لم يجزه وان كان الماء خمس قرب أو أكثر فانغمس فيه رجل لا نجاسة عليه فتوضأ به أجزأه لان هذا لا يفسده وانما قلت لا يتوضأ رجل بماء قد توضأ به غيره لان الله عز وجل يقول فاغسلوا وجوهكم وأيديكم فكان معقولا أن الوجه لا يكون مغسولاً الا بان يتبدل له ماء فيغسل به ثم عليه في البدن عندي مثل ما عليه في الوجه من أن يتبدل له ماء فيغسله به ولو أعاد عليه الماء الذي غسل به الوجه كان لم يستوي بين يديه ووجهه ولا يكون مستوياً بينهما حتى يتبدل لهما الماء كما ابتدأ الوجهه وان رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ لكل عضو منه ماء جديداً ولو أصاب هذا الماء الذي توضأ به من غير نجاسة على البدن ثوب الذي توضأ به أو غيره أو صب على الارض لم يغسل منه الثوب وصلى على الارض لانه ليس بنجس فان قال قائل فنأين لم يكن نجساً قيل من قبل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ ولا شك أن من الوضوء ما يصيب ثيابه ولم تعلمه غسل ثيابه منه ولا أبدلها ولا غلت فعل ذلك أحد من المسلمين فكان معقولا اذا لم يماس الماء نجاسة لا ينحس فان قبل فلم لا يتوضأ به اذا لم يكن نجساً قيل لما وصفتنا وان على الناس تعبد في أنفسهم بالطهارة من غير نجاسة تماس أبدانهم وليس على ثوب ولا على أرض تعبد ولا أن يماسه ماء من غير نجاسة

(باب تقديم الوضوء ومتابعته) (قال الشافعي) رجه الله تعالى قال الله عز وجل فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم الى الكعبين (قال) وتوضأ رسول الله صلى الله

لانا ما يكفيلك أن تحثي عليه ثلاث حشيات من ماء ثم تفيض على نفسك الماء (قال) وأحب أن يغفل الماء في أصول الشعر كما وصل الماء الى شعرها وبشرها أجزأها وكذلك غسلها من الخيض والتفاس ولما أمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم بالغسل من الخيض قال خذي فرصة « والفرصة القطعة » من مسك فتطهرى بها فقالت عائشة تتبعي بها أثر الدم (قال الشافعي) فان لم تجد فطيباً فان لم تفعل فالماء كاف وما بدأ به الرجل والمرأة في الغسل أجزأهما (قال) وان أدخل الجنب

(١) قوله أبو محمد هي كنية الربيع بن سليمان المرادى كما في تاريخ ابن خلكان اه

(٢) قوله الذي لم ينو بهما كذا في جميع النسخ ولعله من تحريف النساخ والوجه اللتين الخ اه كتبه مصححه



أو الحائض أيديهما في  
الاناء ولا نجاسة فيها لم  
يضره

(باب فضل الجنب  
وغیره)

(قال الشافعي) أخبرنا  
مالك بن أنس عن  
اسحق بن عبد الله بن أبي  
طلحة عن أنس بن مالك  
قال رأيت رسول الله  
صلى الله عليه وسلم أتى  
بالوضوء فوضع يده في  
الاناء وأمر الناس أن  
يتوضؤا منه فرأيت  
الماء ينبع من تحت  
أصابعه حتى توضع  
الناس من عند آخرهم  
وعن ابن عمر أنه قال  
كان الرجال والنساء  
يتوضئون في زمان  
رسول الله صلى الله  
عليه وسلم في اناء واحد  
جميعا وروى عن عائشة

(١) قوله قال الربيع  
رجع الشافعي الخ كذا  
في جميع النسخ وهو عين  
ما قبله ولعله ما عارثان  
للربيع جمع بينهما  
الناس فتأمل كتبه

معه

عليه وسلم كما أمره الله عز وجل وبدأ بعباد الله تعالى به قال فأشبهه والله تعالى أعلم أن يكون على المتوضئ  
في الوضوء شيان أن يبدأ بعباد الله ثم رسوله عليه الصلاة والسلام به منه ويأتي على الكمال ما أمر به  
فن بدأ بيده قبل وجهه أو رأسه قبل يديه أو رجله قبل رأسه كان عليه عندي أن يعيد حتى يغسل كلا في  
موضعه بعد الذي قبله وقبل الذي بعده لا يجزئ به عندي غير ذلك وإن صلى أعاد الصلاة بعد أن يعيد الوضوء  
ومسح الرأس وغيره في هذا سواء فإذا نسي مسح رأسه حتى يغسل رجله عاد فمسح رأسه ثم غسل رجله  
بعده وإنما قلت يعيد كما قلت وقال غيري في قول الله عز وجل إن الصفوا المروءة من شعائر الله فبدأ  
رسول الله صلى الله عليه وسلم بالصفاء وقال نبأ بعباد الله به ولم أعلم خلافاً أنه لو بدأ بالمروءة ألغى طوافاً  
حتى يكون بدؤه بالصفاء وكما قلنا في الجمار أن بدأ بالآخر قبل الأولى أعاد حتى تكون بعدها وإن بدأ  
بالطواف بالصفاء والمروءة قبل الطواف بالبيت أعاد فكان الوضوء في هذا المعنى أو كد من بعضه عندي  
والله أعلم (قال) وذكر الله عز وجل اليدين والرجلين معاً فأحب أن يبدأ باليمنى قبل اليسرى  
وإن بدأ باليسرى قبل اليمنى فقد أساء ولا أعاده عليه وأحب أن يتابع الوضوء ولا يفرقه لأن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم جاء به متتابعاً ولأن المسلمين جاءوا بالطواف ورمى الجمار وما أشبههما من الأعمال  
متتابعة ولا حد للتتابع إلا ما يعلمه الناس من أن يأخذ الرجل فيه ثم لا يكون قاطعاً له حتى يكمله إلا من  
عذر والعذر أن يفرغ في موضعه الذي توضع فيه من سبل أو هدم أو حريق أو غيره فيتحول إلى غيره فيمضي  
فيه على وضوئه أو يقلبه الماء فيأخذ الماء ثم يمضي على وضوئه في الوجهين جميعاً وإن جف وضوؤه  
كما عرض له في الصلاة الرعاف وغيره فيخرج ثم يني وكما يقطع به الطواف لصلاة أو رعاف أو انتقاض  
وضوءه فينصرف ثم يني (قال الربيع) ثم رجع الشافعي عن هذا بعد وقال عليه أن يبتدئ الصلاة إذا  
خرج من رعاف (وقال الشافعي) أنه إذا انصرف من رعاف أو غيره قبل أن يتم صلاته أنه يبتدئ الصلاة  
(١) (قال الربيع) رجع الشافعي عن هذه المسئلة وقال إذا حول وجهه عن تمام الصلاة عامداً أعاد الصلاة  
إذا خرج من رعاف وغيره (قال الشافعي) وإن تحول من موضع قد وضأ بعض أعضائه فيه إلى موضع  
غيره لنظافته أو لسعته أو ما أشبه ذلك مضى على وضوءه ما بقي منه وكذلك لو تحول لاختياره للضرورة كانت  
به في موضعه الذي كان فيه وإن قطع الوضوء فيه فذهب الحاجة أو أخذ في غير عمل الوضوء حتى تطاول  
ذلك به جف الوضوء أو لم يجف فأحب إلى لو استأنف وضوؤاً ولا يبين لي أن يكون عليه استئناف وضوء وإن  
طال تركه له ما لم يحدث بين ظهري وضوئه فينتقض ما مضى من وضوئه ولا لي لأجد في متابعته الوضوء  
ما أجسد في تقديم بعضه على بعض وأصل مذهبن أنه يأتي بالغسل كيف شاء ولو قطعه لأن الله عز وجل  
قال حتى تغتسلوا فهذا مغتسل وإن قطع الغسل ولا أحسبه يجوز إذا قطع الوضوء الأمثل هذا (قال  
الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه توضأ بالسوق فغسل وجهه ويديه ومسح برأسه ثم دعى  
لجنازة فدخل المسجد ليصلي عليها فمسح على خفيه ثم صلى عليها (قال) وهذا غير متابع للوضوء ولعله قد  
جف وضوءه وقد يجف فيما أقل مما بين السوق والمسجد وأجد حين ترك موضع وضوئه وصار إلى المسجد  
أخذ في عمل غير الوضوء وقاطعاً له (قال) وفي مذهب كثير من أهل العلم أن الرجل إذا رمى الجرة الأولى  
ثم الأخرى ثم الوسطى أعاد الوسطى والأخرى حتى يكونا في موضعهما ولم يعد الأولى وهو دليل في قولهم  
على أن تقطع الوضوء لا يمنع أن يجزئ عنه كما قطع الذي رمى الجرة الأولى رميها إلى الأخرى فلم يمنع أن  
يجزئ عنه الوسطى (٢)

(٢) وفي اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى في آخر باب الصلاة (قال) وإذا توضأ الرجل بعض وضوئه ثم  
لم يمه حتى جف ما قد غسل فإن أبا حنيفة كان يقول يتم ما قد بقي ولا يعيد على ما مضى وبه نأخذ يعني أبا



أنها قالت كنت أغتسل  
 أنا ورسول الله صلى الله  
 عليه وسلم من اناء واحد  
 تعنى من الجذابة وانها  
 كانت تغسل رأس  
 رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم وهي حائض  
 (قال الشافعي) ولا بأس  
 أن يتوضأ ويغتسل  
 بفضل الجنب والحائض  
 لان النبي صلى الله  
 عليه وسلم اذا اغتسل  
 وعائشة من اناء واحد  
 فقد اغتسل كل واحد  
 منهما بفضل صاحبه  
 (قال) وليست الحيضة  
 في اليد ولا المؤمن بنجس  
 انما تعبد أن يماس  
 الماء في بعض حالاته  
 وكذلك ما روى ابن عمر  
 أن كل واحد منهما  
 توضأ بفضل صاحبه  
 في كل ذلك دلالة أنه لا  
 توقيت فيما يتطهر به  
 المغتسل والمتوضئ الا  
 على ما أمره الله به وقد  
 يخرق بالكثير فلا  
 يكتفى ويرفق بالقليل  
 فيكتفى (قال) وأحب أن  
 لا ينقص عمار روى عن  
 النبي صلى الله عليه  
 وسلم انه توضأ بالمد  
 واغتسل بالصاع

(باب التيمم)

(قال الشافعي) قال

(باب التسمية على الوضوء) (قال الشافعي) وأحب للرجل أن يسمي الله عز وجل في ابتداء وضوئه  
 فان سها سمي متى ذكر وان كان قبل أن يكمل الوضوء وان ترك التسمية ناسياً أو عامدا لم يفسد وضوءه  
 ان شاء الله تعالى

(باب عبد الوضوء والحد فيه) (قال الشافعي) أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن زيد بن أسلم عن  
 عطاء بن يسار عن ابن عباس قال توضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم فأدخل يده في الاناء فاستنشق وتمضمض  
 مرة واحدة ثم أدخل يده فصب على وجهه مرة وصب على يديه مرة ومسح برأسه وأذنيه مرة واحدة  
 (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن هشام بن عروة عن أبيه عن جرثوم بن عثمان بن عفان عن عثمان  
 ابن عفان أنه توضأ بالمقعد ثلاثاً ثلاثاً ثم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من توضأ وضوئي  
 هذا خرجت خطاياهم من وجهه ويديه ورجليه (قال الشافعي) وليس هذا اختلافاً ولكن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم اذا توضأ ثلاثاً وثلاثاً أو توضأ مرة فالكمال والاختيار ثلاث وواحدة تجزئ فأحب للمرء أن يوضئ  
 وجهه ويديه ورجليه ثلاثاً ثلاثاً ويمسح برأسه ثلاثاً ويمسح برأسه فان اقتصر في غسل الوجه واليدين  
 والرجلين على واحدة تأتي على جميع ذلك أجزاء وان اقتصر في الرأس على مسحة واحدة بما شاء من يديه  
 أجزاء ذلك وذلك أقل ما يلزمه وان وضأ بعض أعضائه مرة وبعضها اثنين وبعضها ثلاثاً أجزاء لان واحدة  
 اذا أجزأت في الكل أجزأت في البعض منه (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن  
 أبيه عن عبد الله بن زيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ فغسل وجهه ثلاثاً ويديه مرتين مرتين  
 ومسح برأسه بيديه فأقبل بهما وأدبر بدأ بمقدم رأسه ثم ذهب بهما إلى قفاه ثم ردهما إلى المكان الذي بدأ  
 منه ثم غسل رجليه (قال) ولا أحب للتوضئ أن يزيد على ثلاث وان زاد لم أكرهه ان شاء الله تعالى  
 واذا وضأ الرجل وجهه ويديه ثم أحدث استأنف الوضوء

(باب جماع المسح على الخفين) (قال الشافعي) قال الله تبارك وتعالى فاعسلوا وجوهكم  
 وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين (قال الشافعي) فاحتمل أمر الله عز  
 وجل بغسل القدمين أن يكون على كل متوضئ واحتمل أن يكون على بعض المتوضئين دون بعض فدل  
 مسح رسول الله صلى الله عليه وسلم على الخفين أنها على من لا خفين عليه اذا هو ليسهما على كمال الطهارة  
 كادل صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاتين بوضوء واحد وصلوات بوضوء واحد على أن فرض  
 الوضوء على من قام إلى الصلاة على بعض القائمين دون بعض لأن المسح خلاف لكتاب الله عز وجل

يوسف وكان ابن أبي ليلى يقول ان كان في طلب الماء أو في الوضوء فانه يتم ما بقي وان كان قد أخذ في عمل  
 غير ذلك أعاد على ما جف (قال الشافعي) ورأيت المسلمين جاؤا بالوضوء متتابعين فسألوا عن سبيل ما توضأ  
 النبي صلى الله عليه وسلم فن جاء به كذلك ولم يقطعه لعذر عذر من انقطاع الماء وطلبه بنى على وضوئه وان  
 قطعه بغير عذر حتى يتناول ذلك فيكون معروفاً فانه قد أخذ في عمل غيره فأحب إلى أن يستأنف فان أم  
 ما بقي أجزاء ❶ وفي اختلاف مالك والشافعي (المسح على الخفين) وفيه أخبرنا الشافعي قال  
 أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه بال في السوق فتوضأ فغسل وجهه ويديه ومسح برأسه ثم دخل المسجد  
 فدعى لجنائز فمسح على خفيه ثم صلى فقلت للشافعي فانا نقول لا يجوز هذا انما مسح بحضرة ذلك ومن  
 صنع مثل هذا استأنف (قال الشافعي) اني لأرى خلاف ابن عمر عليكم حقيقاً رأء أنفسكم لانا  
 لا نعلمكم تروون في هذا عن أحد شيء يخالف قول ابن عمر واذا جاز خلاف ابن عمر عندكم فأنما زعمتم أن  
 الحجة في قول أنفسكم ولم تكلفتم الرواية عن غيركم وقد جعلتم أنفسكم بالخيار تقبلون ما شئتم وتردون  
 ما شئتم بلا حجة



ولا الوضوء على القدمين وكذلك ليست سنة من سننه صلى الله عليه وسلم بخلاف الكتاب الله عز وجل (قال الشافعي) أخبرنا عبد الله بن نافع عن داود بن قيس عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أسامة بن زيد قال دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم وبلال فذهب لحاجته ثم توضأ فغسل وجهه ثم خرجا قال أسامة فسألت بلالاً ماذا صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال بلال ذهب لحاجته ثم توضأ فغسل وجهه ويديه ومسح برأسه ومسح على الخفين (قال الشافعي) أخبرنا مسلم وعبد المجيد عن ابن جريج عن ابن شهاب عن عباد بن زياد أن عروة بن المغيرة بن شعبة أخبره أن المغيرة بن شعبة أخبره أنه غرامع رسول الله صلى الله عليه وسلم غزوة تبوك قال المغيرة فتبرز رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل الغائط فحملت معه أداة قبل الفجر فلما رجع رسول الله صلى الله عليه وسلم جعلت أهرى على يديه من الأداة وهو يغسل يديه ثلاث مرات ثم غسل وجهه ثم ذهب بحسرجيته عن ذراعيه فضاق كما جتته عن ذراعيه فأدخل يديه في الجبة حتى أخرج ذراعيه من أسفل الجبة وغسل ذراعيه إلى المرفقين ثم توضأ ومسح على خفيه ثم أقبل قال المغيرة فأقبلت معه حتى نجد الناس قد قدموا عبد الرحمن بن عوف يصلي لهم ثم فأدرك النبي صلى الله عليه وسلم إحدى الركعتين معه وصلى مع الناس الركعة الآخرة فلما سلم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتى صلاته وأقرع ذلك المسلمين وأكثروا التسبيح فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاته أقبل عليهم ثم قال أحسنتم أو قال أصبتم يغطهم أن صلوا الصلاة لوقتها قال ابن شهاب وحدثني اسمعيل بن محمد بن أبي وقاص عن حمزة بن المغيرة بن شعبة بنحو من حديث عباد قال المغيرة فاردت تأخير عبد الرحمن فقال لي النبي صلى الله عليه وسلم دعه (قال الشافعي) وفي حديث بلال دليل على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين في الحضرة لا يبرجل في الحضرة قال فيمسح المسافر والمقيم معا

(باب من له المسح) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة عن حسين وزكريا ويونس عن الشعبي عن عروة بن المغيرة بن شعبة عن أبيه قال قلت يا رسول الله أتمسح على الخفين قال نعم إنى أدخلتهما وما وهما طاهرتان (قال الشافعي) فمن لم يدخل واحدة من رجله في الخفين إلا والصلاة تحل له فإنه كامل الطهارة وكان له أن يمسح على الخفين وذلك أن يتوضأ رجل فيكمل الوضوء ثم يبتدئ بعد ذلك كله إدخال كل واحدة من الخفين رجلاه فان أحدث بعد ذلك كان له أن يمسح على الخفين وإن أدخل رجله أو واحدة منهما الخفين قبل أن تحل له الصلاة لم يكن له أن يحدث أن يمسح على الخفين وذلك أن يوضئ وجهه ويديه ويمسح برأسه ويغسل إحدى رجله ثم يدخلها الخف ثم يغسل الأخرى فيدخلها الخف فلا يكون له إذا أحدث أن يمسح على الخفين لأنه أدخل إحدى رجله الخف وهو غير كامل الطهارة وتحل له الصلاة وكذلك لو غسل رجله ثم توضأ بعد لم يكن له أن يصلي حتى ينزع الخفين ويتوضأ فيكمل الوضوء ثم يدخلهما الخفين وكذلك لو توضأ فأكمل الوضوء ثم خفف إحدى رجله ثم أدخل رجله الأخرى في ساق الخف فلم تقر في موضع القدم حتى أحدث لم يكن له أن يمسح لأن هذا لا يكون متخففاً حتى يقر قدمه في قدم الخف وعليه أن ينزع ويستأنف الوضوء وإذا وارى الخف من جميع جوانبه موضع الوضوء وهو أن يوارى الكعبين فلا يربان منه كان لمن له المسح على الخفين أن يمسح هذين لأنهما خفان وإن كان الكعبان أو ما يحاذيهما من مقدم الساق أو مؤخرها يرى من الخف لقصره أولشق فيه أو يرى منه شيء ما كان لم يكن لمن لبسه أن يمسح عليه وهكذا إن كان في الخفين خرق يرى منه شيء من مواضع الوضوء في بطن القدم أو ظهرها أو حروفها أو ما ارتفع من القدم إلى الكعبين فليس لأحد عليه هذان الخفان أن يمسح عليهما لأن المسح رخصة لمن تغطت رجلاه بالخفين فإذا كانت أقدامهما بارزة

الله تبارك وتعالى وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء الآية وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه يمسح وجهه وذراعيه (قال) ومعقول إذا كان بدلاً من الوضوء على الوجه واليدين أن يؤتى بالتميم على ما يؤتى بالوضوء عليه وعن ابن عمر أنه قال ضربة للوجه وضربة لليدين إلى المرفقين (قال الشافعي) والتميم أن يضرب بيديه على الصاعد وهو التراب من كل أرض سبخها ومدرها وبطحاتها وغيره مما يعلق باليد منه غبار ما لم يتخالطه نجاسة وينوى بالتميم الفريضة فيضرب على التراب ضربة ويفرق أصابعه حتى يشير التراب ثم يمسح بيديه وجهه كما وصفت في الوضوء ثم يضرب ضربة أخرى كذلك ثم يمسح ذراعيه اليمنى فيضع كفه



بادية فليست بامتغطيتين ولا يجوز أن يكون شيء عليه الفرض من الرجلين بارزا ولا يغسل وإذا وجب الغسل على شيء من القدم وجب عليها كلها وإن كان في الخف خرق وجوب يوارى القدم فلا نرى له المسح عليه لأن الخف ليس بجورب ولأنه لو ترك أن يلبس دون الخف جورب يرى بعض رجليه (قال) وإن انفتقت طهارة الخف وبطاناته صحيحة لا يرى منها قدم كان له المسح لأن هذا كله خف والجورب ليس بخف وكذلك كل شيء ألصق بالخف فهو منه ولو تخفف خفافيه خرق ثم لبس فوقه آخر صحيحا كان له أن يمسخ وإذا كان الخف الذي على قدمه صحيحا مسح عليه دون الذي فوقه (قال الشافعي) (١) وإذا كان في الخف فتق كالخرق الذي من قبل الخرز كان أو غيره والخف الذي مسح عليه الخف المعلوم ساذجا كان أو منعلا (قال الشافعي) فإن تخفف واحد غيره فكان في معناه مسح عليه وذلك أن (٢) يكون كله من جلود بقر أو ابل أو خشب فهذا أكثر من أن يكون من جلود الغنم (قال الشافعي) فإذا كان الخفان من لبود أو ثياب (٣) أو طين فلا يكونان في معنى الخف حتى ينعل جلد أو خشبا أو ما يبق إذا توبع المشي عليه ويكون كل ما على مواضع الوضوء منها صفيقا لا يشف فإذا كان هكذا مسح عليه وإذا لم يكن هكذا لم يمسح عليه وذلك أن يكون صفيقا لا يشف وغير منعل فهذا جورب أو يكون منعلا ويكون يشف فلا يكون هذا خفا إنما الخف ما لم يشف (قال الشافعي) وإن كان منعلا وما على مواضع الوضوء صفيقا لا يشف وما فوق مواضع الوضوء يشف لم يضره لأنه لو لم يكن في ذلك شيء لم يضره وإن كان في شيء مما على مواضع الوضوء شيء يشف لم يكن له أن يمسح عليه فإذا كان عليه جورب أن يقوم مقام الخفين يمسح عليهما ثم لبس فوقهما خفين أو كان عليه خفان فلبسهما أو لبس عليهما جرموقين آخرين أجزاء المسح على الخفين اللذين يليان قدميه ولم يعد على الخفين فوقهما ولا على الجرموقين مسحا ولو توضع أكل الطهارة ثم لبس الخفين أو ما يقوم مقام الخفين ثم لبس فوقهما جرموقين ثم أحدث فأراد أن يمسح على الجرموقين لم يكن ذلك له وكان عليه أن يطرح الجرموقين ثم يمسح على الخفين اللذين يليان قدميه ثم يعيد الجرموقين إن شاء وإن مسح على الجرموقين ودونهما خفان لم يجزه المسح ولا الصلاة (قال الشافعي) ولو كان لبس جوربين لا يقوم مقام خفين ثم لبس فوقهما خفين مسح على الخفين لأنه ليس دون القدمين شيء يقوم مقام الخفين وكذلك لو جعل خرقا ولغائف متظاهرة على القدمين ثم لبس فوقهما خفين مسح على الخفين ولما لبس الخفان إلا ودونهما وقاية من جورب أو شيء يقوم مقامه يقي القدمين من خرز الخف وحروفه (قال الشافعي) وإن كان الخفان أو شيء منهما نجسا لم تحل الصلاة فيهما وإن كانا من جلد ميتة غير كلب أو خنزير وإن كانا من جلد سبع قد بغا حلت الصلاة فيهما إذا لم يبق فيهما شعر فإن بقي فيهما شعر فلا يظهر الشعر الدباغ ولا يصلى فيهما وإن كانا من جلد ميتة أو سبع لم يدبغا لم تحل الصلاة فيهما وإن كانا من جلد ميتة أو سبع لم يدبغا لم تحل الصلاة فيهما وإن لم يدبغا (قال الشافعي) ويجزى المسح من طهارة الوضوء فإذا وجب الغسل وجب نزع الخفين وغسل جميع البدن وكذلك يجزى الاستنجاء بالحجارة من الخلاء والبول في الوضوء وإذا وجب الغسل وجب غسل ما هنالك لأنه مما يظهر من البدن (قال الشافعي) وإن دميت القدمان في الخفين أو وصلت إليهما نجاسة وجب خلع الخفين وغسل القدمين لأن المسح طهارة تعبد وضوء لا طهارة إزالة نجس

(باب وقت المسح على الخفين) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا عبد الوهاب بن عبد المجيد قال أخبرنا المهاجر أبو محمد عن عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه رخص للمسافر أن يمسح على الخفين ثلاثة أيام ولياليهن وللقيم يوما وليلة (قال الشافعي) إذا تطهر قلبس خفيه فله أن يمسح عليهما (قال الشافعي) أخبرنا ابن عينة عن عاصم بن بهدلة عن زو بن حبيش قال أتيت صفوان بن عسال فقال لي ما جاء بك فقلت ابتغاء العلم فقال إن الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم

البسرى على ظهر كفه اليمنى وأصابعها ثم يمرها على ظهر الذراع إلى مرفقه ثم يدبر كفه إلى بطن الذراع ثم يقبل بها إلى كوعه ثم يمرها على ظهر إبهامه ويكون بطن كفه اليمنى لم يمسها شيء من يده فيمسح بها البسرى كما وصفت في اليمنى ويمسح إحدى راحتين بالآخرى ويخلل بين أصابعهما فإن أبقى شيئا مما كان يمر عليه الوضوء حتى صلى أعاد ما بقي عليه من التيمم ثم يصلي وإن بدأ بيديه قبل

(١) قوله وإذا كان في الخف فتق إلى قوله أو منعلا كذا في جميع النسخ وانظره اهـ

(٢) قوله أن يكون كله كذا في النسخ ولعله محرف عن نعله فتأمل كتبه صححه

(٣) قوله أو طين الطين بالضم خصوص المقل ذكره في الصحاح كتبه صححه



وجهه كان عليه أن يعود ويمسح يديه حتى يكونا بعد وجهه مثل الوضوء سواء وان قدم يسرى يديه على اليمنى أجزاء (قال) ولونسي الجنبية فتيمم للحدث أجزاء لأنه لو ذكر الجنبية لم يكن عليه أكثر من التيمم (قال المزني) ليس على المحدث عند معرفة أى الأحداث كان منه وانما عليه أن يتطهر للحدث ولو كان عليه معرفة أى الأحداث كان منه كما عليه معرفة أى الصلوات عليه لوجب لو توضأ من ربح ثم علم أن حدثه بول أو اغتسل امرأة تنوى الحيض وانما كانت جنباً أو من حيض وانما كانت نفساء لم يجزئ أحدا منهم حتى يعلم الحدث الذى تطهر منه ولا يقول بهذا أحد نعله ولو كان الوضوء يحتاج الى النية لما يتوضأ له لما جاز لمن يتوضأ لقراءة مصحف أو لصلاة على جنازة أو تطوع أن يصلى به

رضاً بما يطالب قلت حال في نفسى المسح على الخفين بعد الغائط والبول وكنت امرأ من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتيتك أسألك هل سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك شيئاً فقال نعم كان رسول الله صلى الله عليه وسلم بأمرنا اذا كنا سفراً أو مسافرين أن لا ننزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن الا من جنباً لكن من بول وغائط ونوم (قال الشافعي) واذا لبس الرجل خفيه وهو طاهر للصلاة صلى فيها فاذا أحدث عرف الوقت الذى أحدث فيه وان لم يمسه الا بعده فان كان مقبياً مسح على خفيه الى الوقت الذى أحدث فيه من غده وذلك يوم وليلة لا يزيد عليه وان كان مسافراً مسح ثلاثة أيام ولياليهن الى أن يقطع المسح في الوقت الذى ابتداء المسح فيه في اليوم الثالث لا يزيد على ذلك (قال الشافعي) واذا توضأ ولبس خفيه ثم أحدث قبل زوال الشمس فمسح لصلاة الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح صلى بالمسح الاول ما لم ينتقض وضوؤه فان انتقض فله أن يمسه أيضاً حتى الساعة التى أحدث فيها من غده وذلك يوم وليلة فاذا جاء الوقت الذى مسح فيه فقد انتقض المسح وان لم يحدث وكان عليه ان ينزع خفيه فاذا فعل وتوضأ كان على وضوئه ومتى لبس خفيه فأحدث مسح الى مثل الساعة التى أحدث فيها ثم ينتقض مسحه في الساعة التى أحدث فيها وان لم يحدث (قال الشافعي) وان أحدث بعد زوال الشمس فمسح صلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح والظهر ان قدمها حتى يصلها قبل الوقت الذى أحدث فيه ويخرج منها فان أخرها حتى يكون الوقت الذى أحدث فيه لم يكن له ان يصلها بمسح وان قدمها فلم يسلم منها حتى يدخل الوقت الذى مسح فيه انتقضت صلاته بانتقاض مسحه وكان عليه ان ينزع خفيه ثم يتوضأ ويصلى بطهارة الوضوء ثم كما لبس خفيه على طهارة ثم أحدث كان هكذا أبداً (قال الشافعي) ويصنع هكذا في السفر في ثلاثة أيام ولياليهن يمسح في اليوم الثالث الى مثل الساعة التى أحدث فيها فيصل في الحضر خمس صلوات مرة وستامة أخرى يمسح وفي السفر خمس عشرة صلاة مرة وستة عشر أخرى على مثل ما حكيت اذا صلاهن على الانفراد وكذلك اذا جمع في السفر لانه اذا أحدث عند العصر صلى خمس عشرة وجمع العصر الى الظهر في وقت الظهر فاذا دخل الوقت الذى مسح فيه انتقض المسح (قال الشافعي) فان مسح في الحضر عند الزوال فصلى الظهر ثم خرج مسافراً صلى بالمسح حتى يستكمل يوماً وليلة لا يزيد على ذلك لان أصل طهارة مسحه كانت وليس له أن يصلى بها الا يوماً وليلة وكذلك لو مسح في الحضر فلم يصل صلاة حتى يخرج الى السفر لم يكن له أن يصلى بالمسح الذى كان في الحضر الا يوماً وليلة كما كان يصلى به في الحضر (قال الشافعي) ولو أحدث في الحضر فلم يمسح حتى خرج الى السفر صلى بمسحه في السفر ثلاثة أيام ولياليهن (قال الشافعي) ولو كان مسح في الحضر ثم سافر ولم يحدث فتوضأ ومسح في السفر لم يصل بذلك المسح الا يوماً وليلة لانه لم يكن لمسحه معنى اذا مسح وهو طاهر لمسحه في الحضر فكان مسحه ذلك كما لم يكن اذا لم يكن يطهره غير التطهير الاول (قال الشافعي) ولو مسح وهو مسافر فصلى صلاة أو أكثر ثم قدم بلداً يقيم به أربعاً ونوى المقام بموضعه الذى مسح فيه أربعاً لم يصل بمسح السفر بعد مقامه الا تمام يوم وليلة ولا يزيد عليه لانه انما كان له أن يصلى بالمسح مسافراً ثلاثاً فلما انتقض سفره كان حكم مسحه اذا صار مقبياً كابتداء مسح المقيم (قال الشافعي) ولو كان استكمل في سفره بأن صلى بمسح السفر يوماً وليلة أو أكثر ثم بدله المقام أو قدم بلداً نزع خفيه واستأنف الوضوء لا يجزئه غير ذلك ولو كان استكمل يوماً وليلة بمسح السفر ثم دخل في صلاة بعد يوم وليلة فنوى المقام قبل تكميل الصلاة فسدت عليه صلاته وكان عليه أن يستقبل وضوئاً ثم يصلى تلك الصلاة ولو سافر فلم يدرأ مسح مقبياً أو مسافراً لم يصل من حين استيقن بالمسح انه كان وشكاً كان وهو مقيم أو مسافر الا يوماً وليلة ولو صلى به يوماً وليلة ثم علم أنه مسح مسافراً صلى به تمام ثلاثة أيام ولياليهن (قال الشافعي) ولو شك مسح مقبياً أو مسافراً صلى وهو مسافر أكثر من يوم وليلة ثم استيقن أنه مسح مسافراً أعاد كل صلاة



زادت على يوم وليلة لانه صلاها وهو لا يراه طاهرا ولم يكن عليه أن يعود بوضوء اذا علم أنه على طهارة المسح حتى يستكمل المسح ثلاثة أيام ولياليهن (قال الشافعي) واذا شك في أول ما مسح وهو مقيم فلم يدرك مسح يوما وليلة أم لا نزع خفيه واستأنف الوضوء ولو استيقن أنه مسح فصلي ثلاث صلوات وشك أصلي الرابعة أم لا لم يكن له إلا أن يجعل نفسه صلى بالمسح الرابعة حتى لا يصلح بمسح وهو يشك أنه مسح أم لا ولا يكون له ترك الصلاة الرابعة حتى يستيقن أنه صلاها

(باب ما ينقض مسح الخفين) (قال الشافعي) رجه الله تعالى ولا رجس أن يمسح على الخفين في وقته ما كانا على قدميه فإذا أخرج إحدى قدميه من الخف أوهما بعدما مسح فقد انتقض المسح وعليه أن يتوضأ ثم ان تحفف ثم أحدث وعليه الخفان مسح (قال الشافعي) وكذلك اذا زالت إحدى قدميه أو بعضهما من موضعهما من الخف فخرج حتى يظهر بعض ما عليه الوضوء منها انتقض المسح واذا أزالها من موضع قدم الخف ولم يبرز من الكعبين ولا من شيء عليه الوضوء من القدمين شيئا أحببت أن يبتدئ الوضوء ولا يتبين أن ذلك عليه (قال) وكذلك لو انفتق الخف حتى يرى بعض ما عليه الوضوء من القدمين انتقض المسح (قال الشافعي) وكذلك ان انفتق الخف وعليه جورب يوارى القدم حتى يدام من الجورب ما لو كانت القدم بلا جورب رؤيت فهو مثل رؤية القدم ينتقض به المسح (قال الشافعي) واذا كان الخف بشرج فان كان الشرج فوق موضع الوضوء فلا يضره لانه لو لم يكن ثم خف أجزاء المسح عليه (قال الشافعي) وان كان الشرج فوق شيء من موضع الوضوء من القدم فكان فيه خلل يرى منه شيء من القدم لم يمسح على الخف وان لم يكن في الشرج خلل يرى منه شيء من القدم مسح عليه وان كان شرجه يفتح (قال الشافعي) وان فتح شرجه فقد انتقض المسح لانه ان لم يرف في ذلك الوقت فشيء فيه أو تحرك أو فرج حتى يرى (قال الشافعي) (١) ولو كان الشرج فوق شيء من موضع الوضوء من القدم فكان فيه خلل فلا يضره لانه لو لم يكن ثم خف أجزاء

### (باب ما يوجب الغسل ولا يوجبه)

(قال الشافعي) رجه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنبا الا عابري سبيل حتى تغتسلوا (قال الشافعي) فأوجب الله عز وجل الغسل من الجنابة فكان معروفا في لسان العرب أن الجنابة الجماع وان لم يكن مع الجماع ماء دافق وكذلك ذلك في حد الزنا وإيجاب المهر وغيره وكل من خوطب بأن فلانا جنب من فلانة عقسل أنه أصابها وان لم يكن مقترفا (قال الربيع) يريد أنه لم ينزل ودلت السنة على أن الجنابة أن يفضي الرجل من المرأة حتى يغيب فرجه في فرجها إلى أن يوارى حشفته أو أن يرى الماء الدافق وان لم يكن جماع (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن علي بن زيد بن جدعان عن سعيد بن المسيب أن أبا موسى الأشعري سأل عائشة عن التقاء الختان فقالت عائشة رضي الله عنها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا التقى الختانان أو مس الختان الختان فقد وجب الغسل (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة قالت جاءت أم سليم امرأة أبي طلحة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان الله لا يستحيي من الحق هل على المرأة من غسل اذا هي احتلمت فقال نعم اذا هي رأت الماء (قال الشافعي) فمن رأى الماء الدافق متلذذا أو غير متلذذ فعليه الغسل وكذلك لو جامع فخرج منه ماء دافق فاعتسل ثم خرج منه ماء دافق بعد الغسل أعاد الغسل وسواء كان ذلك قبل البول أو بعدما بال اذا جعلت الماء الدافق علما لا يجاب الغسل وهو قبل البول وبعده سواء (قال الشافعي) والماء الدافق الثخين الذي يكون منه الولد والرائحة التي تشبه رائحة الطلع (قال الشافعي) وان كان الماء الدافق من رجل وتغير لعله به

الفرض فلما صلى به  
الفرض ولم يتوضأ  
الفرض أجزاء أن  
لا ينوي لأى الفروض  
ولأى الاحداث  
توضأ ولأى الاحداث  
اغتسل (قال) واذا  
وجد الجنب الماء بعد  
التييم اغتسل واذا  
وجد الماء ليس يجنب  
توضأ واذا تييم ففرغ  
من تييمه بعد طلب الماء  
ثم رأى الماء فعليه  
ان يعود الى الماء وان  
دخل في الصلاة ثم رأى  
الماء بعد دخوله بني  
على صلاته وأجزأه  
الصلاة (قال المزني)  
وجود الماء عندي  
ينقض طهر التيمم في  
الصلاة وغيرها سواء كما  
ان ما انتقض الطهر في  
الصلاة وغيرها سواء  
ولو كان الذي منع نقض  
طهره الصلاة لماضيه

(١) قوله ولو كان  
الشرج فوق شيء الخ  
كذا في جميع النسخ  
وهو مع كونه مكررا مع  
ما سبق يخالف في  
الحكم للنصوص فلعل  
هنا سقطا وحرر كتبه  
مصححه



الحدث في الصلاة وقد  
أجمعوا والشافعي معهم  
أن زجلين لو توضأ  
أحدهما وتيمم الآخر  
في سفر لعدم الماء أنهما  
طاهران وأنهما قد  
أديا فرض الطهر فإن  
أحدث المتوضئ  
ووجد المتيمم الماء أنهما  
في نقض الطهر قبل  
الصلاة سواء فلم لا كانا  
في نقض الطهر بعد  
الدخول فيها سواء وما  
الفرق (١) وقد قال في  
جماعه العلماء إن عدة  
من لم تحض الشهور  
فإن اعتدت بها الأيام

(١) قوله أو دبر أو  
غيره الخ كذا في جميع  
النسخ وانظره اه  
(٢) قوله عن زيد بن  
الصلت وقع في أكثر  
النسخ زيد بالياء  
الموحدة وفي بعضها  
يمتاتين وكتب بهما مشها  
زيد بالزاي وبياءين  
منقوطين من تحت  
حرر كتبه مصححه

(٣) قوله في الهامش  
وقد قال في جماعه  
العلماء الخ كذا في  
النسخ وحرر كتبه  
مصححه

أو خلقة في مائه بشئ خرج منه الماء الدافق الذي نعرفه أو جبت عليه الغسل (قال الشافعي) وإذا  
غيب الرجل ذكره في فرج امرأة متلذذا أو غير متلذذ ومتحركا بها أو مستكرها لذكركه أو أدخلت هي  
فرجه في فرجها وهو يعلم أو هو نائم لا يعلم أو جبت عليه وعليها الغسل وكذلك كل فرج (١) أو دبر أو غيره من  
امرأة أو بهيمة وجبت عليه الغسل إذا غيب الحشفة فيه مع معصية الله تعالى في إتيان ذلك من غير أمراته  
وهو محرم عليه إتيان أمراته في دبرها عندنا وكذلك لو غيبه في أمراته وهي ميتة وإن غيبه في دم أو جرح  
أو غير ذات روح من محرم أو غيره لم يجب عليه غسل حتى يأتي منه الماء الدافق (قال الشافعي) وهكذا  
إن استمنى فلم ينزل لم يجب عليه غسل لأن الكف ليس بفرج وإذا ماس به شيء من الانجاس غسله ولم يتوضأ  
وإذا ماس ذكره توضأ للسهل إذا أفضى إليه فإن غسله وبينه وبين يديه ثوب أو رقعة طهر ولم يكن عليه  
وضوء (قال الشافعي) ولو نال من أمراته ما دون أن يغيبه في فرجها ولم ينزل لم يجب ذلك غسلا ولا  
فوجب الغسل إلا أن يغيبه في الفرج نفسه أو الدبر فأما الفم أو غير ذلك من جسدها فلا يوجب غسلا  
إذا لم ينزل ويتوضأ من أفضائه ببعضه إليها ولو أنزلت هي في هذه الحال اغتسلت وكذلك في كل حال أنزل  
فيها فأيهما أنزل بحال اغتسل (قال الشافعي) ولو شذ رجل أنزل أو لم ينزل لم يجب عليه الغسل حتى يستيقظ  
بالانزال والاحتياط أن يغتسل (قال الشافعي) ولو وجد في ثوبه ماء دافقا ولا يذكر أنه جاء منه ماء  
دافق باحتلام ولا غيره أحببت أن يغتسل ويعيد الصلاة ويتأخر فيعيد بقدر ما يرى أن ذلك الاحتلام كان  
أوما كان من الصلوات بعد نوم رأى فيه شيئا يشبه أن يكون احتلم فيه (قال الشافعي) ولا يبين لي أن يجب  
هذا عليه وإن كان رأى في المنام شيئا ولم يعلم أنه أنزل إلا أن يكون لا يلبس ثوبه غيره فيعلم أن الاحتلام كان  
منه فإذا كان هكذا وجبت عليه الغسل في الوقت الذي لا يشك أن الاحتلام كان قبله وكذلك إن أحدث  
نومة نامها فإن كان صلى بعده صلاة أعادها وإن كان لم يصل بعده صلاة اغتسل لما يستقبل (قال  
الشافعي) أخبرنا مالك بن أنس عن هشام بن عروة عن أبيه (٢) عن زيد بن الصلت أنه قال خرجت مع  
عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه إلى الجرف فنظر فإذا هو قد احتلم وصلى ولم يغتسل فقال والله ما أراني  
القد احتلمت وما شعرت وصليت وما اغتسلت قال فاغتسل وغسل ما رأى في ثوبه ونضح ما لم يروا واذن  
وأقام الصلاة ثم صلى بعد ارتفاع الضحى متكئا (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن  
سليمان بن يسار عن عمر بن الخطاب وأخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب  
أنه اعتمر مع عمر بن الخطاب ثم ذكر نحوه هذا الحديث (قال الشافعي) ولا أعلمه يجب الغسل من غير  
الجنابة وجوباً لا تجزئ الصلاة إلا به (٣) وأولى الغسل عندى أن يجب بعد غسل الجنابة من غسل الميت  
ولا أحب تركه بحال ولا ترك الوضوء من مسه مفضيا إليه ثم الغسل للجمعة ولا يبين أن لو تركهما تارك  
ثم صلى اغتسل وأعاد انما معنى من إيجاب الغسل من غسل الميت أن في إسناده رجس لا م أفع من معرفة  
ثبت حديثه إلى يوحى هذا على ما يقتضيه فإن وجدت من يقتضيه من معرفة ثبت حديثه أو جبت الوضوء  
من مس الميت مفضيا إليه فأنهم في حديث واحد (قال الشافعي) فاما غسل الجمعة فإن الدلالة عندنا أنه  
انما أمر به على الاختيار (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه قال دخل رجل  
من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم المسجد يوم الجمعة وعمر يخطب فقال عمر أيتها ساعة هذه فقال  
يا أمير المؤمنين انقلب من السوق فسمعت النداء فزدت على أن توضأت فقال عمر والوضوء أيضا وقد  
علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر بالغسل (قال الشافعي) أخبرنا الثقة قال أخبرنا معمر  
عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه عن عمر بن الخطاب بمشله وسمى الداخل أنه عثمان بن عفان  
(قال الشافعي) وإذا أسلم المشرك أحببت له أن يغتسل ويحلق شعره فإن لم يفعل ولم يكن جنباً أجزأه أن  
يتوضأ ويصلي (قال الشافعي) وقد قيل قلما جئنا إنسان إلا أنزل فإن كان هذا هكذا اغتسل المجنون



للازالة وان شئت فيه أحببت له الاغتسال احتياطاً ولم أوجب ذلك عليه حتى يستيقن الازالة (١)  
 (باب من خرج منه المذي) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا دنا الرجل من امرأته فخرج  
 منه المذي وجب عليه الوضوء لانه حدث خرج من ذكره ولو أفضى الى جسدها بيده وجب عليه الوضوء  
 من الوجهين وكفاه منه وضوء واحد وكذلك من وجب عليه وضوء لجميع ما يوجب الوضوء ثم توضأ بعد  
 ذلك كله وضوءاً واحداً أجزاء ولا يجب عليه بالمذي الغسل

(باب كيف الغسل) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى ولا جنباً الا عارى  
 سبيل حتى تغتسلوا (قال الشافعي) فكان فرض الله الغسل مطلقاً يذكرفيه شيئاً يبدأ به قبل شيء  
 فاذا جاء المغتسل بالغسل أجزاء والله اعلم كيهما جاء به وكذلك لا وقت في الماء في الغسل الا أن يأتي  
 بغسل جميع بدنه (قال الشافعي) كذلك دلت السنة فان قال قائل فآين دلالة السنة قيل لما حكت

(١) وفي اختلاف علي وابن مسعود رضي الله عنهما عن الامش عن ابراهيم التيمي عن أبيه عن عبد الله  
 أنه قال الماء من الماء (قال الشافعي) ولست اولاياهم نقول بهذا نقول اذا لمس الختان الختان فقد  
 وجب الغسل وهذا القول كان من أول الاسلام ثم نسخ في اختلاف الحديث (باب ما روى  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال الماء من الماء) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرني غير  
 واحد من ثقات أهل العلم عن هشام بن عروة عن أبيه عن أبي أيوب الانصاري عن أبي بن كعب رضي الله  
 عنهما قال قلت يا رسول الله اذا جامع أحدنا فأكسل فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ليغسل مامس المرأة  
 منه ويتوضأ ثم يصلي (قال الشافعي) وهذا من أثبت اسناد الماء أخبرنا الربيع قال أخبرنا  
 الشافعي قال أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب أن أبا موسى الأشعري رضي الله عنه أتى  
 عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها فقال لقد شق علي اختلاف أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم في أمراني  
 لا أعظم ان استقبلت به فقالت ما هو ما كنت سائلاً عنه أملك فسكني عنه فقال لها الرجل يصيب أهله  
 ثم يكسل فلا ينزل فقالت اذا جاوز الختان الختان فقد وجب الغسل فقال أبو موسى لأسأل عن هذا  
 أحد ابعدي أبداً أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابراهيم بن محمد بن يحيى بن زيد بن ثابت  
 عن خارجة بن زيد عن أبيه عن أبي بن كعب أنه كان يقول ليس علي من لم ينزل غسبل ثم تزعم عن ذلك أي  
 قبل أن يموت (قال الشافعي) وانما بدأت بحديث أبي وقوله الماء من الماء وتزعم أنه فيه دلالة على أنه  
 سمع الماء من الماء من النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسمع خلافه فقال به ثم لا أحسبه تركه الا لأنه ثبت له  
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بعده ما نسخته أخبرنا الربيع قال حدثنا الشافعي قال أخبرنا الثقة  
 عن يونس بن زيد عن الزهري عن سهل بن سعد الساعدي قال بعضهم عن أبي بن كعب ووقفه بعضهم  
 على سهل بن سعد قال كان الماء من الماء شيئاً في أول الاسلام ثم ترك ذلك بعد وأمر بالغسل اذا لمس  
 الختان الختان. أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن علي بن زيد بن جدعان عن  
 سعيد بن المسيب أن أبا موسى الأشعري سأل عائشة عن التقاء الختانين فقالت عائشة قال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم اذا التقى الختانان أو مس الختان الختان فقد وجب الغسل أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي  
 قال أخبرنا اسمعيل بن ابراهيم قال حدثنا علي بن زيد بن جدعان عن سعيد بن المسيب عن عائشة قالت  
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قعد بين الشعب الأربع ثم ألقى الختان بالختان فقد وجب الغسل  
 أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا الثقة عن الأوزاعي عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه  
 أو عن يحيى بن سعيد عن القاسم عن عائشة قالت اذا التقى الختانان فقد وجب الغسل قالت عائشة فعلته  
 أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم فاعتسنا (قال الشافعي) وحديث الماء من الماء ثابت الاستاد وهو

ثم حاضبت ان الشهور  
 تنتقض لوجود الحيض  
 في بعض الطهر فكذلك  
 التيمم ينتقض وان  
 كان في الصلاة وجود  
 الماء كما ينتقض طهر  
 المتوضئ وان كان في  
 الصلاة اذا كان الحدث  
 وهذا عندي بقوله  
 أولى (قال) ولا يجمع  
 بالتيمم صلاتي فرض  
 بل يحدد لكل فريضة  
 طلب الماء وتيمما بعد  
 الطلب الاول لقوله جل  
 وعز اذا قمتم الى الصلاة  
 وقول ابن عباس لا تصلي  
 المكتوبة الا بتيمم (قال)  
 ويصلي بعد الفريضة  
 النوافل وعلى الختان  
 ويقصر في المصنف  
 ويسجد سجود القرآن  
 وان تيمم بزنج أو نورة  
 أو ذراوة ونحوه لم يجزه

### (باب جامع التيمم)

(قال الشافعي) ولين  
 للمسافر أن يتيمم الا بعد  
 دخول وقت الصلاة  
 ولا عواز الماء بعيد  
 طلبه واليسافر أن  
 يتيمم أقل ما يقع عليه  
 اسم سقر طال أو قصر  
 واحتج في ذلك بظاهر  
 القرآن وبأثر ابن عمر



عائشة أنها كانت تغتسل والنبي صلى الله عليه وسلم من اناء واحد كان العلم يحيط أن أخذهما منه مختلف لو كان فيه وقت غير ما وصفت ما أشبه أن يغتسل اثنان يفرغان من اناء واحد عليهما وأكثرا حكت عائشة غسله وغسلها فرق (قال) والفرق ثلاثة أصع (قال الشافعي) وروى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يذرق إذا وجدت الماء فأمسسه جلدك ولم يحل أنه وصف له قدر من الماء إلا أمسس الجلد والاختيار في الغسل من الجنابة ما حكت عائشة (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا اغتسل من الجنابة بدأ فغسل يديه ثم يتوضأ كما يتوضأ الصلاة ثم يدخل أصابعه في الماء فيخلل بها أصول شعره ثم يصب على رأسه ثلاث غرفات بيديه ثم يفيض الماء على جلده كله (قال الشافعي) فإذا كانت المرأة ذات شعر تشد شعرها فليس

عندنا منسوخ بما حكيت فيجب الغسل من الماء ويجب إذا غيب الرجل ذكره في فرج المرأة حتى يوارى حشفته (الخلاف في أن الغسل لا يجب إلا بخروج الماء) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي قال القنا بعض أصحاب الحديث من أهل ناحيتنا وغيرهم فقالوا لا يجب على الرجل إذا بلغ من امرأته ما شاء الغسل حتى يأتي منه الماء الدافق واحتج فيه بحديث أبي بن كعب وغيره مما يوافقه وقال أما قول عائشة فعلته أنا والنبي صلى الله عليه وسلم فاغتسلنا فقد يكون تطوعا منهما بالغسل ولم تقل إن النبي صلى الله عليه وسلم قال عليه الغسل (قال الشافعي) قلت له الأغلب أن عائشة لا تقول إذا أمس الختان الختان أو جاوز الختان الختان فقد وجب الغسل وتقول فعلته أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم فاغتسلنا لا خبرا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بوجوب الغسل منه (قال) فيحتمل أن تكون لما رأت النبي صلى الله عليه وسلم اغتسل اغتسلت ورأته واجبا ولم تسمع من النبي صلى الله عليه وسلم إيجابه فقلت نعم قال فليس هذا بخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم فقلت الأغلب أنه خبر عنه (قال) وأما حديث علي بن زيد فليس مما ثبت أهل الحديث وهو لا يقوم به الحجة (قال الشافعي) فقلت له إن أبي بن كعب قد رجع عن قوله الماء من الماء بعد قوله به عمر من عمره وهو يشبه أن لا يكون رجع إلا بخبر يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال إن هذا لا أقوى فيه من غيره وما هو بالبين (قال) وقلت له ما أعلم من جهة الحديث شيئا أكبر من هذا (قال) فمن جهة غير الحديث قلت نعم قال الله تعالى لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنبا إلا عارى سبيل حتى تغتسلوا فكان الذي يعرفه من خوطب بالجنابة من العرب أنها الجماع دون الانزال ولم تختلف العامة أن الزنا الذي يجب به الحد الجماع دون الانزال وأن من غابت حشفته في فرج امرأة وجب عليه الحد وكان الذي يشبه أن الحد لا يجب إلا على من أجنب من حرام (قال محمد) وقلت له قد يحتمل أن يقال حديث أبي إذا جامع أحدا فأكسل أن يقول إذا صار إلى الجماع ولم يغيب حشفته فأكسل فلا يكون حديث الغسل إذا التقى الختانان مخالفه (قال) أفقول بهذا قلت الأغلب أنه إذا بلغ أن يلتقي الختانان ولم ينزل وهكذا والله أعلم الأغلب من قول عائشة فعلته أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم فاغتسلنا على إيجاب الغسل لأنها توجب الغسل إذا التقى الختانان (قال) فإذا التقى الختانان قلت إذا صار الختانان حذوا الختانان وإن لم يمتسا (قال) فيقال لهذا التقاء قلت نعم أرايت إذا قبل التقى الفارسان أليس انما يعني إذا توافقا فصارا أحدهما وجاء الآخر أو اختلفت ذواتهما فصارا أحدا الرجلين وجاء صاحبه ويقال إذا جاوز بدن أحدهما بدن صاحبه قد خلف الفارس الفارس قال بلى (قلت) ويقال إذا تماسا التقيا لانه أقرب اللقاء وبعض اللقاء أقرب من بعض (قال) إن الناس يقولونه (قلت) فهذا كله صحيح جائز في لسان العرب وانما يراد بهذا أن تغيب الحشفة في الفرج حتى يصير الختان الذي خلف الحشفة حذوا الختان المرأة وانما يجهل هذا من جهل لسان العرب

ولا يتيمس مريض في شتاء ولا صيف إلا من به قرح له غورا وبه ضنى من مرض يخاف أن يمسه الماء أن يكون منه التلف أو يكون منه المرض المخوف للشين ولا لبطاء برء (قال) في القديم يتيمس إذا خاف أن يمسه الماء شدة الضنى (قال) وإن كان في بعض جسده دون بعض غسل ما لا ضرر عليه ويتيمس لا يجزئه أحدهما دون الآخر وإن كان على قرحه دم يخاف أن يغسله يتيمس وأعاد إذا قدر على غسل الدم وإذا كان في المصر في حش أو موضع نجس أو مربوطا على خشبة صلى يومئذ ويعيد إذا قدر (قال) ولو ألصق على موضع التيمم لصوقا نزع الصلوة وأعاد ولا يعيد وبالجبائر موضع الكسر ولا يضعها إلا على وضوء كالحفسين فإن خاف الكسير غير متوضئ التلف إذا ألقيت الجبار ففهي قولان أحدهما يمسح عليها ويعيد ما صلى إذا قدر



عليها أن تنقذه في غسل الجنابة وغسلها من الحيض كغسلها من الجنابة لا يختلفان (١) يكفيها في كل ما يكفيها في كل (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن أيوب بن موسى عن سعيد بن أبي سعيد عن عبد الله بن رافع عن أم سلمة قالت سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم أني امرأة أشد ضفر رأسي أفأنقذه لغسل الجنابة فقال لا إنما يكفيك أن تحشي عليه ثلاث حبات من ماء ثم تفيض على الماء فتطهرين أو قال فإذا أنت قد طهرت (٢) وأن حست رأسها فكذلك (قال الشافعي) وكذلك الرجل يشد ضفر رأسه أو يعقصة فلا يحله ويشرب الماء أصول شعره (قال الشافعي) فإن لبس رأسه بشئ يحول بين الماء وبين أن يصل إلى شعره وأصوله كان عليه غسله حتى يصل إلى بشرته وشعره وإن لبس بشئ لا يحول دون ذلك فهو كالعقصة والضفر الذي لا يمنع الماء الوصول إليه وليس عليه حله ويكفيه أن يصل الماء إلى الشعر والبشرة (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن يغتسل من الجنابة بدأ فغسل يده قبل أن يدخلها في الاناء ثم يغسل فرجه ثم يتوضأ وضوءاً للصلاة ثم يشرب شعره الماء ثم يحشي على رأسه ثلاث حبات (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعرف على رأسه من الجنابة ثلاثاً (قال الشافعي) ولا أحب لأحد أن يحفن على رأسه في الجنابة أقل من ثلاث وأحب له أن يغفل الماء في أصول شعره حتى يعلم أن الماء قد وصل إلى أصوله وبشرته قال وإن صب على رأسه صبا واحداً يعلم أنه قد تغفل الماء في أصوله وأتى على شعره وبشرته أجزاء وذلك أكثر من ثلاث غرفات يقطع بين كل غرفة منها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإن كان شعره ملبداً كثيراً فغرف عليه ثلاث غرفات وكان يعلم أن الماء لم يتغفل في جميع أصول الشعر ويأت على جميع شعره كله فعليه أن يعرف على رأسه ويغفل الماء حتى يعلم علماً مثله أن قد وصل الماء إلى الشعر والبشرة (قال الشافعي) وإن كان مخلوقاً أو أصلع أو أقرع يعلم أن الماء يأتي على باقي شعره وبشرته في غرفة عامة أجزأته وأحب له أن يكون ثلاثاً وإنما أمر النبي صلى الله عليه وسلم أم سلمة بثلاث للضفر وأنا أرى أنه أقل ما يصير الماء إلى بشرتها وكان النبي صلى الله عليه وسلم إذا لم يعرف عليها الماء ثلاثاً وكذلك كان وضوءه في عامة عمره ثلاثاً للاختيار صلى الله عليه وسلم وواحدة سابقة كافية في الغسل والوضوء لأنه يقع بها اسم غسل ووضوء إذا علم أنها قد جاءت على الشعر والبشر (٣)

(باب من نسي المضمضة والاستنشاق في غسل الجنابة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا أحب لأحد أن يدع المضمضة والاستنشاق في غسل الجنابة وإن تركه أحب إليه أن يتضمض فإن لم يفعل لم يكن عليه أن يعود لصلاة أو صلاها (قال الشافعي) وليس عليه أن يتضمض في عينيه الماء ولا يغسلها لأنهما ليستا ظاهريتين من بدنة لأن دونهما جفونا (قال الشافعي) وعليه أن يغسل ظاهراً وأذنيه وباطنهما لأنهما

(٣) وفي اختلاف على وابن مسعود رضي الله عنهما (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن أبي اسحق عن الحرث بن الأزيم قال سمعت ابن مسعود يقول إذا غسل الجنابة رأسه بالخطمي فلا يعيدله غسل ولا يسوا يقولون بهذا يقولون ليس الخطمي يطهور وإن خالطه الماء إنما الطهور الماء محضاً فاما غسل رأسه بالماء بعد الخطمي أو قبله فاما الخطمي فلا يطهر وحده وفي اختلاف مالك والشافعي رحمهما الله تعالى في ترجحة غسل الجنابة (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان إذا اغتسل من الجنابة نضح في عينيه الماء قال مالك ليس عليه العمل قال الشافعي وهذا مما تركتم على ابن عمر لم تروا عن أحد خلافة فإذا وسعكم القول على ابن عمر بغير قول مثله لم يجز لكم أن تجعلوا قوله حجة على مثله وأنتم تدعون عليه لأنفسكم وإن جاز لكم أن تخجوا به على مثله لم يجز لكم خلافة لأنفسكم

على الوضوء والقول  
الآخر لا يعيد وإن  
صح حديث على رضي  
الله عنه أنه انكسر  
أحدى زنديه فأمره النبي  
صلى الله عليه وسلم أن  
يسبح على الجبارت ففاته  
وهذا مما استخبر الله  
فيه (قال) المزني أولى  
قوله بالحق عندي أن  
يجزئه ولا يعيد وكذلك  
كل ما عجز عنه المصلي  
وفيما رخص له في تركه  
من طهر وغيره وقد  
أجمعت العلماء والشافعي  
معهم أن لا تعيد  
المستحاضة والحديث في  
صلاتها دائم والتجسس  
قائم ولا المريض الواحد  
الماء ولا الذي معه

(١) قوله يكفيها في كل  
الخ كذا في جميع النسخ  
بتكرار لفظ كل وانتظر  
اه

(٢) قوله وإن حست  
رأسها كذا في بعض  
النسخ بالسین المهملة  
وفي بعضها بالمججمة وفي  
بعضها بالشاء المثناة  
وكل ذلك لعله تحريف  
من التسخاخ ووجه  
الكلام وإن عقصت  
والله أعلم كتبه معجزة



ظاهراً وان يدخل الماء فيما ظهر من الصماخ وليس عليه أن يدخل الماء فيما بطن منه (قال الشافعي) وأحب له أن يدلك ما يقدر عليه من جسده فان لم يفعل وأتى الماء على جسده أجزاء (قال الشافعي) وكذلك ان انغمس في نهر أو بئر فأتى الماء على شعره وبشره أجزاء اذا غسل شيئاً كان أصابه وكذلك ان ثبت تحت ميزاب حتى يأتي الماء على شعره وبشره (قال) وكذلك ان ثبت تحت مطر حتى يأتي الماء على شعره وبشره (قال الشافعي) ولا يطهر بالغسل في شيء مما وصفت الا أن ينوي بالغسل الطهارة وكذلك الوضوء لا يجزئه الا أن ينوي به الطهارة وان نوى بالغسل الطهارة من الجنابة والوضوء الطهارة مما أوجب الوضوء ونوى به أن يصلي مكتوبة أو نافلة على جنازة أو يقرأ مصحفاً فكله يجزئه لانه قد نوى بكله الطهارة (قال) ولو كان من وجب عليه الغسل ذا شعر طويل فغسل ما على رأسه منه وجميع بدنه وترك ما استرخى منه فلم يغسله لم يجزئه لان عليه طهارة شعره وبشره ولو ترك لمعة من جسده تغل أو تكثر اذا احتاط انه قد ترك من جسده شيئاً فصلى أعاد غسل ما ترك من جسده ثم أعاد الصلاة بعد غسله ولو توضأ ثم اغتسل فلم يكمل غسله حتى أحدث مضى على الغسل كما هو وتوضأ بعد الصلاة (قال) ولو بدأ فغسل ولم يتوضأ فأكمل الغسل أجزاء من وضوئه للصلاة والطهارة بالغسل أكثر منها بالوضوء أو مثلها ولو بدأ برجليه في الغسل قبل رأسه أو فرق غسله فغسل منه الساعة شيئاً وبعد الساعة غيره أجزاء وليس هذا كالوضوء الذي ذكره الله عز وجل فبدأ ببعضه قبل بعض ويخلل المغتسل والمتوضي أصابع أرجلها حتى يعلم أن الماء قد وصل إلى ما بين الأصابع ولا يجزئه الا أن يعلم أن الماء قد وصل إلى ما بينهما ويجزئه ذلك وان لم يخللها (قال) وان كان بينهما شيء ملتصق ذا غصون أدخل الماء الغصون ولم يكن عليه أن يدخله حيث لا يدخل من الملتصق وكذلك ان كان ذا غصون في جسده أو رأسه فعليه أن يغفل الماء في غصونه حتى يدخله (١)

(باب علة من يجب عليه الغسل والوضوء) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل وان كنتم جنباً فاطهروا وان كنتم مرضى أو على سفر الآية (قال الشافعي) فلم يرخص الله في التيمم الا في الحالين السفر والاعواز من الماء أو المرض فان كان الرجل مريضاً ببعض المرض تيمم حاضراً أو مسافراً أو واجد الماء أو غير واجده (قال) والمرض اسم جامع لمعان لامراض مختلفة فالذي سمعت أن المرض الذي للرء أن يتيمم فيه الجراح (قال) والقرح دون الغور كله مشل الجراح لانه يخاف في كله اذا ماسه الماء أن ينطف فيكون من النطف التلف والمرض المخوف وأقله ما يخاف هذافيه فان كان جائفاً خيف في وصول الماء الى الجوف معالجة التلف جازله أن يتيمم وان كان القرع الخفيف غير ذي الغور الذي لا يخاف منه اذا غسل بالماء التلف ولا النطف لم يجز فيه الاغسله لان العلة التي رخص الله فيها التيمم زائلة عنه ولا يجزى التيمم مريضاً أي مرض كان اذا لم يكن قريحاً في شتاء ولا غيره وان فعل

(١) وفي اختلاف على وابن مسعود رضي الله عنهما أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن علية عن شعبة عن عمرو بن مرة عن زاذان قال سألت رجلاً عن علياً رضي الله عنه عن الغسل فقال اغتسل كل يوم ان شئت فقال لا الغسل الذي هو الغسل قال يوم الجمعة ويوم عرفة ويوم النحر ويوم الفطر وهم لا يرون شيئاً من هذا واجبا عمرو بن الهيثم عن شعبة عن أبي اسحق عن ناجية بن كعب عن علي رضي الله عنه قال قلت يا رسول الله بأبي أنت وأمي ان أبي قدم مات قال اذهب فواره قلت انه قدم مات مشركا قال اذهب فواره فواريته ثم أتيتك فقال اذهب فاعتسل وهم لا يقولون بهذا يزعمون أنه ليس على من مس مشركاً غسل ولا وضوء وفي أبواب الصلاة من اختلاف على وابن مسعود وكيع عن الاعمش عن عمرو بن مرة عن زاذان أن علياً كان يغتسل من الحمامة ولسنا ولا اياهم نقول بهذا

الماء يخاف العطش اذا صلياً بالتيمم ولا العريان ولا المسايق يصلي الى غير القبلة يومى إيماء فقضى ذلك من اجماعهم على طرح ما عجز عنه المصلي ورفع الاعادة وقد قال الشافعي من كان معه ماء يوضئه في سفره وخاف العطش فهو كن لم يجسد (قال المزني) وكذلك من على قروحه دم يخاف ان غسلها كن ليس به نجس (وقال الشافعي) ولا يتيمم صحيح في مصر لمكتوبة ولا جنازة ولو جازما قال غيري يتيمم للجنازة لخوف القوت لزمه ذلك لقوت الجمعة والمكتوبة فاذا لم يجز عنده لقوت الاوكسد كان من أن يجوز فيما دونه أبعد وروى عن ابن عمر أنه كان لا يصلي على جنازة الا متوضئاً (قال الشافعي) وان كان معه في السفر من الماء ما لا يغسله للجنابة غسل أي بدنه شاء وتيمم وصلي وقال في موضع آخر يتيمم ولا يغسل من أعضائه شيئاً وقال



في القديم لان الماء لا يطهر بدنه (قال المزني) قلت انا هذا أشبه بالحق عندي لان كل بدل لعدم حكمه ما وجد من بعض المعدوم حكمه لعدم كالتقاتل خطأ يجذب بعض رتبة حكم البعض كحكم عدم وليس عليه الا البدل ولو لم يزل غسل بعضه لوجود بعض الماء وكال البدل لزمه عتق بعض رتبة لوجود البعض وكال البدل ولا يقول بهذا أحد نعلمه وفي ذلك دليل وبالله التوفيق (قال الشافعي) واجب تعجيل التيمم لاستحسان تعجيل الصلاة وقال في الاملاء لو أخره الى آخر الوقت رجاء أن يحسد الماء كان أحب الي (قال المزني) قلت انا كائن التعجيل بقوله أولى لان السنة أن يصلي ما بين أول الوقت وآخره فلما كان أعظم لاجره في أداء الصلاة بالوضوء قال التيمم مثله وبالله

(١) قوله ويقنع رأسه أي ينصبه من أقمع يقنع اقناعا كنه

معجمه

أعاد كل صلاة صلاها بالتيمم وكذلك لا يجزى وجلا في برد شديد فإذا كان الرجل قريبا في رأسه وجميع بدنه غسل ما أصابه من النجاسة لا يجزئ غيره وتيمم للنجاسة وكذلك كل نجاسة أصابته فلا يجزئ فيها الاغسلها وان كانت على رجل قروح فان كان القروح جائف يخاف التلف ان غسلها فلم يغسلها أعاد كل صلاة صلاها وقد أصابته النجاسة فلم يغسلها وان كان القروح في كفيه دون جسده لم يجزئ الاغسل جميع جسده ما خلا كفيه ثم لم يطهر الا بان تيمم لانه لم يأت بالغسل كما فرض الله عز وجل عليه ولا بالتيمم (قال) وان تيمم وهو يقدر على غسل شيء من جسده بلا ضرر عليه لم يجزئ وعليه أن يغسل جميع ما قدر عليه من جسده وتيمم لا يجزئ أحدهما دون الآخر وان كان القروح في مقدم رأسه دون مؤخره لم يجزئ الاغسل مؤخره وكذلك ان كان في بعض مقدم رأسه دون بعض غسل ما لم يكن فيه وترك ما كان فيه فان كان القروح في وجهه ورأسه سالم وان غسله فاض الماء على وجهه لم يكن له تركه وكان عليه أن يستلقي (١) ويقنع رأسه ويصب الماء عليه حتى ينصب الماء على غير وجهه وهكذا حيث كان القروح من بدنه يخاف اذا صب الماء على موضع صحيح منه أن يفيض على القروح أمس الماء الصحيح أمسا لا يفيض وأجزأ ذلك اذا بل الشعر والبشر وان كان يقدر على أن يفيض الماء ويحتمل حتى لا يفيض على القروح أفاضه (قال) وان كان القروح في ظهره فلم يضبط هذا منه ومعه من يضبطه منه برؤيته فعليه أن يأمره بذلك وكذلك ان كان أعمى وكان لا يضبط هذا في شيء من بدنه الا هكذا وان كان في سفر فلم يقدر على أحد يفعل هذا به غسل ما قدر عليه وتيمم وصلى وعليه إعادة كل صلاة صلاها لانه قد ترك ما يقدر على غسله بحال وكذلك ان كان أقطع اليدين لم يجزئ الا أن يأمر من يصب عليه الماء لانه يقدر عليه ومتى لم يقدر وصلى أمره أن يأمر من يغسله اذا قدر وقضى ما صلى بلا غسل وان كان القروح في موضع من الجسد فغسل ما بقي منه فاعلم عليه أن ييمم وجهه ويديه فقط وليس عليه أن ييمم موضع القروح لان التيمم لا يكون طهارة الاعلى الوجه واليدين فكل ما عدا هذا فالتراب لا يطهره وان كان القروح في الوجه واليدين ييمم الوجه واليدين الى المرفقين وغسل ما يقدر عليه بعد من بدنه وان كان القروح الذي في موضع التيمم من الوجه والذراعين فرجاليس بكبيراً وكبيراً لم يجزئ الا أن يمر التراب عليه كله لان التراب لا يضره وكذلك ان كانت له أفواه مفتحة أمر التراب على ما انفتح منه لان ذلك ظاهر وأفواهه وماحول أفواهه وكل ما يظهر له لا يجزئ له غيره لان التراب لا يضره \* واذا أراد أن يلصق على شيء منه لصق ما يمنع التراب لم يكن له الا أن ينزع اللصوق عند التيمم لانه لا ضرر في ذلك عليه ولو رأى ان أجعل لبرثة أن يدعه وكذلك لا يلطخه بشيء له ثخانة تمنع مماسة التراب للبشرة الا أن يكون ذلك في البشر الذي يواريه شعر اللحية فانه ليس عليه ان يماس بالتراب بشر اللحية للعائل دونها من الشعر ويمر على ما ظهر من اللحية التراب لا يجزئ غيره واذا كان هكذا لم يكن له أن يربط الشعر من اللحية حتى يمنعها أن يصل اليها التراب وكذلك ان كانت به قرحة في شيء من جسده فالصق عليها قرحة تلف موضع القرحة لم يجزئ الا ازالة القرحة حتى يماس الماء كل ما عدا القرحة فان كان القروح الذي به كسر الا يرجع الجبار فوضع الجبار على ماسمته ووضع على موضع الجبار غيرها ان شاء اذا القيت الجبار وما معها ماس الماء والتراب أعضاء الوضوء ووضعها وكان عليه اذا أحدث طرده وامسسه الماء والتراب ان ضربه الماء لا يجزئ به غير ذلك بحال وان كان ذلك أبعد من برثته وأقبح في جبره لا يكون له ان يدع ذلك الا بان يكون فيه خوف تلف ولا أحسب جبارا يكون فيه تلف اذا انحيت الجبار عنه ووضي أو عجم ولكنه لعله أبطأ للبره وأشق على الكسر وان كان يخاف عليه اذا القيت الجبار وما معها فاقولان أحدهما أن يمسح بالماء على الجبار وتيمم ويعيد كل صلاة صلاها اذا قدر على الوضوء والاخر لا يعيد ومن قال يمسح على الجبار قال لا يضعها الا على وضوء فان لم يضعها على وضوء لم يمسح عليها كما يقول في الخفين (قال الشافعي) لا بعدو الجبار أبدا موضع الكسر اذا كان لا يزيلها (قال الشافعي)



التوفيق (قال) فان لم يجد الماء ثم علم انه كان في رحله أعاد وان وجدته بثمن في موضعه وهو واجد الثمن غير خائف ان اشتراه الجوع في سفره فليس له التيمم وان أعطيه بأكثر من الثمن لم يكن عليه أن يشتره ويتيمم ولو كان مع رجل ماء فاجنب رجل وطهرت امرأة من الحيض ومات رجل ولم يسعهم الماء كان الميت أحبهم الى ان يجودوا بالماء عليه ويتيمم الحيان لانهم اقد يقدران على الماء والميت اذا دفن لم يقدر على غسله فان كان مع الميت ماء فهو أحقهم به فان خافوا العطش شربوه ويمموا وأدوا ثمنه في ميراثه

(١) قوله وهكذا لو وجب على رجل الخ كذا في النسخ وليتظر اه

(٢) قوله من بعد الغسل والوضوء الخ كذا في جميع النسخ ولعل لفظة بعد من زيادة الناسخ أو محرفة عن فعل كتبه صححه

وقد روي حديث عن علي رضي الله عنه انه انكسر احدى زندي يديه فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يسبح بالماء على الجائر ولوعرفت اسناده بالصحة قلت به (قال الربيع) أحب الى الشافعي أن يعيد متى قدر على الوضوء أو التيمم لانه لم يصل بوضوء بالماء ولا يتيمم وانما جعل الله تعالى التيمم بدلا من الماء فلما لم يصل الى العضو الذي عليه الماء والصعيد كان عليه اذا قدر أن يعيده وهذا مما استخيرا الله فيه (قال الشافعي) والقول في الوضوء اذا كان القرح والكسر القول في الغسل من الجنابة لا يختلفان اذا كان ذلك في مواضع الوضوء فاما اذا لم يكن في مواضع الوضوء فذلك ليس عليه غسله (قال الشافعي) والحائض تطهر مثل الجنب في جميع ما وصفت (١) وهكذا لو وجب على رجل غسل بوجهه غسل أو امرأة كان هكذا (قال الشافعي) واذا كان على الحائض أثر الدم وعلى الجنب النجاسة فان قدر على ماء اغتسلا وان لم يقدر اعله تيمما وصليا ولا يعيدان الصلاة في وقت ولا غيره (قال الشافعي) ولا يجزئ مريض غير القريح ولا احدا في برد شديد يخاف التلف ان اغتسل أو اذا مرض شديد يخاف من الماء ان اغتسل ولاذا قروح أصابته نجاسة الاغسل النجاسة والغسل الا أن يكون الاغلب عنده أنه يتلف ان فعل ويتيمم في ذلك الوقت ويصلي ويغتسل ويغسل النجاسة اذا ذهب ذلك عنه ويعيد كل صلاة صلاها في الوقت الذي قلت لا يجزئ به فيه الا الماء وان لم يقدر اعله تيمما وصليا ولا يعيدان الصلاة في وقت ولا غيره (قال الشافعي) وكذلك كل نجاسة أصابتهما مغتسلين أو متوضئين فلا يطهر النجاسة الا الماء فاذا لم يجد من أصابته نجاسة من حائض وجنب ومتوضئ ماء تيمم وصلى واذا وجد الماء غسل ما أصاب النجاسة منه واغتسل ان كان عليه غسل وتوضأ ان كان عليه وضوء وأعاد كل صلاة صلاها والنجاسة عليه لانه لا يطهر النجاسة الا الماء (قال الشافعي) وان وجد ما ينقي النجاسة عنه من الماء وهو مسافر فلم يجد ما يطهره لغسل ان كان عليه أو وضوء غسل أثر النجاسة عنه وتيمم وصلى ولا إعادة عليه لانه صلى طاهرا من النجاسة وطاهرا بالتيمم (٢) من بعد الغسل والوضوء الواجب عليه (قال) واذا وجد الجنب ماء يغسله وهو يخاف العطش فهو مكن لم يجد ماء وله ان يغسل النجاسة ان أصابته عنه ويتيمم ولا يجزئ به في النجاسة الا ما وصفت من غسلها فان خاف اذا غسل النجاسة العطش قبل الوصول الى الماء مسح النجاسة وتيمم وصلى ثم أعاد الصلاة اذا طهر النجاسة بالماء لا يجزئ به غير ذلك (قال الشافعي) فان كان لا يخاف العطش وكان معه ماء لا يغسله ان غسل النجاسة ولا النجاسة ان أفاضه عليه غسل النجاسة ثم غسل بما بقي من الماء معه ما شاء من جسده لانه تعبد بغسل جسده لا بعضه والغسل على كله فأيهما شاء غسل أعضاء الوضوء أو غيرها وليست أعضاء الوضوء باووجب في الجنابة من غيرها ثم يتيمم ويصلي وليس عليه إعادة اذا وجد الماء لانه صلى طاهرا (قال الشافعي) فان قال قائل لم لم يجزئه في النجاسة تصيبه الاغسلها بالماء وأجزأ في الجنابة والوضوء أن يتيمم قيل له أصل الطهارة الماء الا حيث جعل الله التراب طهارة وذلك في السفر والاعواز من الماء أو الحضرة والسفر والمرض فلا يطهر بشر ولا غيره ما سته نجاسة الا بالماء الا حيث جعل الله الطهارة بالتراب وانما جعلها حيث تعبد بوضوء أو غسل والتعبد بالوضوء والغسل فرض تعبد ليس بازالة نجاسة قائمة والنجاسة اذا كانت على شيء من البدن أو الثوب فهو متعبد بازالتها بالماء حتى لا تكون موجودة في بدنه ولا في ثوبه اذا كان الى اخرجها سبيل وهذا تعبد لمعنى معلوم (قال الشافعي) ولم يجعل التراب بدلا من نجاسة تصيبه وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بغسل دم الحيض من الثوب وهو نجاسة فكانت النجاسة عندنا على أصلها لا يطهرها الا الماء والتيمم يطهر حيث جعل ولا يتعدي به حيث رخص الله تعالى فيه وما خرج من ذلك فهو على أصل حكم الله في الطهارة بالماء (قال الشافعي) اذا أصابت المرأة جنابة ثم حاضت قبل أن تغتسل من الجنابة لم يكن عليها غسل الجنابة وهي حائض لانها انما تغتسل فتطهر بالغسل وهي لا تطهر بالغسل من الجنابة وهي حائض فاذا ذهب الحيض عنها أجزأها غسل واحد وكذلك لو احتملت وهي حائض أجزأها غسل واحد



(باب ما يفسد الماء)

(قال الشافعي) وإذا وقع في الماء نقطة خمر أو بول أو دم أو أي نجاسة كانت مما يدركه الطرف فقد فسد الماء ولا تجزئ به الطهارة وإن توضأ رجل ثم جمع وضوءه في إناء تطيف ثم توضأ به أو غيره لم يجزه لأنه أدى به الوضوء الفرض مرة وليس بنجس لأن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ ولا

واحد ذلك كله ولم يكن عليه غسل وإن كثر احتلامها حتى تطهر من الحيض فتغتسل غسل واحد (قال الشافعي) والحائض في الغسل كالجنب لا يختلفان إلا أني أحب للحائض إذا اغتسلت من الحيض أن تأخذ شيئاً من مسك فتتبع به آثار الدم فإن لم يكن مسك فطيب بما كان اتباعاً للسنة والتماساً للطيب فإن لم تفعل فالماء كاف مما سواه (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن منصور الجني عن أمه صفية بنت شيبه عن عائشة قالت جاءت امرأة إلى النبي صلى الله عليه وسلم تسأله عن الغسل من الحيض فقال خذي فرصة من مسك فتطهري بها فقالت كيف تطهري بها قالت كيف تطهر بها فقال النبي صلى الله عليه وسلم سبحان الله واستر بثوبه تطهري بها فاجتذبتها وعرفت الذي أراد وقلت لها تتبعي بها أثر الدم يعني الفرج (قال الشافعي) والرجل المسافر لا ماء معه والمغرب في الأبل له أن يجمع أهله ويجزئته التيمم إذا غسل ما أصاب ذكره وغسلت المرأة ما أصاب فرجها أبدأ حتى يجدا الماء فإذا وجد الماء فعليه ما أن يغتسل (قال الشافعي) أخبرنا إبراهيم بن محمد عن عباد بن منصور عن أبي رجاء العطاردي عن عمران بن حصين رضي الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر رجلاً كان جنباً أن يتيمم ثم يصلي فإذا وجد الماء اغتسل وأخبرنا بحديث النبي صلى الله عليه وسلم حين قال لا يذران وجدت الماء فأمسسه جلدك (١)

(جماع التيمم للمسافر) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى إذا قمتم إلى الصلاة الآية وقال في سياقاتها وإن كنتم مرضى أو على سفر إلى فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه (قال الشافعي) فدل حكم الله عز وجل على أنه أباح التيمم في حالين أحدهما السفر والاعواز من الماء والآخر للريض في حضر كان أو في سفر ودل ذلك على أن للمسافر طلب الماء لقوله فلم تجدوا ماء فتيمموا (قال الشافعي) وكان كل من خرج مجتازاً من بلد إلى غيره يقع عليه اسم السفر قصر السفر أم طال ولم أعلم من السنة دليلاً على أن لبعض المسافرين أن يتيمم دون بعض وكان ظاهر القرآن أن كل مسافر سفراً بعيداً أو قريباً يتيمم (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن ابن عجلان عن نافع عن ابن عمر أنه أقبل من الجرف حتى إذا كان بالمربد تيمم فمسح وجهه ويديه وصلى العصر ثم دخل المدينة والشمس مرتفعة فلم يعد الصلاة (قال الشافعي) والجرف قريب من المدينة

(باب متى يتيمم للصلاة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى جعل الله تعالى المواقيت للصلاة فلم يكن لأحد أن يصليها قبلها وإنما أمرنا بالقيام إليها إذا دخل وقتها وكذلك أمرنا بالتيمم عند القيام إليها والاعواز من الماء فمن تيمم لصلاة قبل دخول وقتها وطلب الماء لم يكن له أن يصليها بذلك التيمم وإنما له أن يصليها إذا دخل وقتها الذي إذا صلاها فيه أجزأت عنه وطلب الماء فأعوزه (قال الشافعي) فإذا دخل وقت الصلاة فله أن يتيمم ولا ينتظر آخر الوقت لأن كتاب الله تعالى يدل على أن يتيمم إذا قام إلى الصلاة فأعوزه الماء وهو إذا صلى حيث شذأجزأ عنه (قال الشافعي) ولو تأولم إلى آخر الوقت كان ذلك له ولست أستحبه كاستحبابي في كل حال تعجيل الصلاة إلا أن يكون على ثقة من وجود الماء وأحب أن يؤخر التيمم إلى أن يؤيس منه أو يخاف خروج الوقت فيتيمم (قال الشافعي) ولو تيمم وليس معه ماء قبل طلب الماء أعاد التيمم بعد أن يطلبه حتى يكون تيمم بعد أن يطلبه ولا يجده وطلب الماء أن يطلبه وإن كان على غير علم من أنه ليس معه شيء فإذا علم أنه ليس معه طلبه مع غيره وإن بدله غيره ثلاثاً أو ثنتين مثله وهو واجد لثمن مثله في موضعه ذلك غير حائث إن اشتراه الجوع في سفر لم يكن له أن يتيمم وهو يجده بهذه الحال وإن امتنع عليه من أن يعطاه متطوعاً له باعطائه أو باعه إلا بأكثر من ثمنه لم يكن عليه أن يشتريه ولو كان موسراً وكانت الزيادة على ثمنه قليلة (قال الشافعي) وإن كان واجداً بثراً ولا حيل معه فإن كان لا يقدر على أن يصل إليها

(١) وفي اختلاف علي وابن مسعود رضي الله عنهما (قال الشافعي) رضي الله عنه أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن شقيق عن عبد الله قال الجنب لا يتيمم وليسوا يقولون بهذا ويقولون لا نعلم أحداً يقول به ونحن نروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر الجنب أن يتيمم ورواه ابن علية عن عون الأعرابي عن أبي رجاء عن عمران بن حصين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر رجلاً أصابته جنباً أن يتيمم ويصلي



شك أن من بلل الوضوء ما يصيب ثيابه ولا تعلمه غسله ولا أحد من المسلمين فعله ولا يتوضأ به لأن على الناس تعبدا في أنفسهم بالطهارة من غير نجاسة وليس على ثوب ولا أرض تعبدا ولا إن عماسه ماء من غير نجاسة وإذا وقع الكلب في الأناء فقد نجس الماء وعليه أن يهريقه ويغسل منه الأناء سبع مرات أو لاهن بتراب كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال) فإن كان في بخر لا يجسد فيه ترابا فغسله بما يقوم مقام التراب في التنظيف من اشنان أو نخالة أو ما أشبهه ففيه قولان

(١) قوله حلا أو حبلا الخ كذا في التسخ وانظره اه

(٢) قوله أن ما في رحله شيء كعله كذا في الأصل ولعل فيه سقطا من التسخ والأصل أن ما في رحله شيء في ملكه فهو يعلمه كعله الخ كتبه مصححه

(١) حلا أو حبلا أو ثيابا فلا حل حتى يصل أن يأخذ منها بقاء أو رام شأنا ودلوا فإن لم يقدر دلى طرف الثوب ثم اعتصره حتى يخرج منه ماء ثم أعاده فيفعل ذلك حتى يصير له من الماء ما يتوضأ به لم يكن له أن يتيمم وهو يقدر على هذا أن يفعله بنفسه أو بمن يفعله له (قال الشافعي) وإن كان لا يقدر على هذا وكان يقدر على نزولها بأمر ليس عليه فيه خوف نزولها فإن لم يقدر على ذلك إلا بخوف لم يكن عليه أن ينزلها (قال الشافعي) وإن دل على ماء قريب من حيث تحضره الصلاة فإن كان لا يقطع به صحبة أصحابه ولا يخاف على رحله إذا وجه إليه ولا في طريقه إليه ولا يخرج من الوقت حتى يأتيه فعليه أن يأتيه وإن كان يخاف ضياع رحله وكان أصحابه لا ينتظرونه أو خاف طريقه أو فوت وقت أن يطلبه فليس عليه طلبه وله أن يتيمم (قال الشافعي) فإن تيمم وصلى ثم علم أنه كان في رحله ماء أعاد الصلاة وإن علم أن بئرا كانت منه قريبا يقدر على ماؤها أو عليها لم يكن عليه إعادة ولو أعاد كان احتياطا (قال الشافعي) والفرق بين ما في رحله والبئر لا يعلم واحد منهما (٢) أن ما في رحله شيء كعله أمر نفسه وهو مكلف في نفسه الإحاطة وما ليس في ملكه فهو شيء في غير ملكه وهو مكلف في غيره الظاهر لا الإحاطة (قال الشافعي) فإن كان في رحله ماء فقال العدو بينه وبين رحله أو حال بينه وبينه سبع أو حريق حتى لا يصل إليه تيمم وصلى وهذا غير واجد الماء إذا كان لا يصل إليه وإن كان في رحله ماء فاختار رحله وحضرت الصلاة طلب ماء فلم يجد تيمم وصلى ولوركب البحر فلم يكن معه ماء في مركبه فلم يقدر على الاستقاء من البحر لشدة بحال ولا على شيء يديه يأخذه من البحر بحال تيمم وصلى ولا يعيد وهذا غير قادر على الماء (٣)

(باب النية في التيمم) (قال الشافعي) رجه الله تعالى ولا يجزى التيمم إلا بعد أن يطلب الماء فلم يجده فحدث نية التيمم (قال الشافعي) ولا يجزى التيمم إلا بعد الطلب وإن تيمم قبل أن يطلب الماء لم يجزه التيمم وكان عليه أن يعود للتيمم بعد طلبه الماء وإعوازه (قال الشافعي) وإذا نوى التيمم استظهر لصلاة مكتوبة صلى بعدها النوافل وقرأ في المصحف وصلى على الجنائز وسجد سجود القرآن وسجد الشكر فإذا حضرت مكتوبة غير ها ولم يحدث لم يكن له أن يصلحها إلا بأن يطلب لها الماء بعد الوقت فإذا لم يجد استأنف نية يجوز له بها التيمم لها (قال الشافعي) فإن أراد الجمع بين الصلاتين فصلى الأولى منهما وطلب الماء فلم يجده أحدث نية يجوز له بها التيمم ثم تيمم ثم صلى المكتوبة التي تليها وإن كان قد فاتته صلوات استأنف التيمم لكل صلاة منها كما وصفت لا يجز به غير ذلك فإن صلى صلاتين بتيمم واحد أعاد الآخرة منهما لأن التيمم يجز به لا ولولا لا يجز به الآخرة (قال الشافعي) وإن تيمم ينوي نافلة أو جنازة أو قراءة مصحف أو سجود قرآن أو سجود شكر لم يكن له أن يصلح به مكتوبة حتى ينوي بالتيمم المكتوبة (قال) وكذلك إن تيمم بجمع بين صلوات فأتت أجزاء التيمم لا ولولا منهن ولم يجزها لغيرها وأعاد كل صلاة صلاها بتيمم لصلاة

(٣) وفي اختلاف مالك والشافعي (التيمم) (قال الشافعي) رجه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع أنه أقبل هو وابن عمر من الجرف حتى إذا كانا بالمربد نزل فتيمم صعيدا فمسح بوجهه ويديه إلى المرفقين ثم صلى (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن ابن عجلان عن نافع عن ابن عمر أنه تيمم عمر بد النعم وصلى العصر ثم دخل المدينة والشمس مرتفعة فلم يعد الصلاة قلب للشافعي فأنانقول إذا كان المسافر يطعم بالماء فلا يتيمم إلا في آخر الوقت فإن تيمم قبل آخر الوقت وصلى ثم وجد الماء قبل ذهاب الوقت توضأ وأعاد (قال الشافعي) وهذا خلاف قول ابن عمر المزبد بطرف المدينة وتيمم به ابن عمر ودخل وعليه من الوقت شيء صالح فلم يعد الصلاة فكيف خالفتموه في الأمرين معا ولا أعلم أحدا مثله قال بخلافه فلو قلتم بقوله ثم خالفه غيركم كنتم شبيها أن تقولوا بقول يخالف ابن عمر لغير قول مثله ثم يخالفه أيضا في الصلاة وابن عمر إلى أن يصلح ما ليس عليه أقرب منه إلى أن يدع صلاة عليه



غيرها ويتيم لكل واحدة منهن (قال الشافعي) وان تيمم بنوى بالتيمم المكتوبة فلا بأس أن يصلي قبلها نافلة وعلى جنازة وقراءة مصحف ويسجد سجود الشكر والقرآن فان قال قائل لم يصلي بالتيمم فريضتين ويصلي به التوافل قبل الفريضة وبعدها قيل له ان شاء الله تعالى ان الله عز وجل لما أمر القائم الى الصلاة اذا لم يجد الماء أن يتيمم دل على أنه لا يقال له لم يجد الماء الا وقد تقدم قبل طلبه الماء والاعواز منه نية في طلبه وان الله انما عني فرض الطلب لمكتوبة فلم يجز والله تعالى أعلم أن تكون نية في التيمم لغير مكتوبة ثم يصلي به مكتوبة وكان عليه في كل مكتوبة ما عليه في الأخرى فدل على أن التيمم لا يكون له طهارة الا بان يطلب الماء فيعوزه فقلنا لا يصلي مكتوبتين يتيمم واحد لان عليه في كل واحدة منهما ما عليه في الأخرى وكانت التوافل أتباعا للفرائض لا لها حكم سوى حكم الفرائض (قال الشافعي) ولم يكن التيمم الا على شرط ألا ترى أنه اذا تيمم فوجد الماء فعليه أن يتوضأ وهكذا المستحاضة ومن به عرق سائل وهو واحد للماء لا يختلف هو والتيمم في أن على كل واحد منهم أن يتوضأ لكل صلاة مكتوبة لانها طهارة ضرورة لا طهارة على كمال فان قال قائل فان كان بموضع لا يطعم فيه بماء قيل ليس ينقضي الطمع به قد يطعم عليه الراكب معه الماء والسيل ويجد الحفرة والماء الظاهر والاختباء حيث لا يمكنه (قال الشافعي) واذا كان للرجل أن يتيمم فتيمم فلم يدخل في الصلاة حتى وجد الماء قبل أن يكبر للمكتوبة لم يكن له أن يصلي حتى يتوضأ فان كان طلع عليه راكب بماء فامتنع عليه أن يعطيه منه أو وجد ماء خيل بينه وبينه أو لم يقدر عليه بوجه لم يجزه التيمم الاول وأحدث بعد اعوازه من الماء الذي رآه نية في التيمم للمكتوبة يجوز له بها الصلاة بعد تيممه (قال الشافعي) ان تيمم فدخل في نافلة أو في صلاة على جنازة ثم رأى الماء مضى في صلاته التي دخل فيها ثم اذا انصرف توضأ ان قدر للمكتوبة فان لم يقدر أحدث نية للمكتوبة فتيمم لها (قال الشافعي) وهكذا لو ابتدأ نافلة فكبر ثم رأى الماء مضى فصلى ركعتين لم يكن له أن يزيد عليهما وسلم ثم طلب الماء (قال) واذا تيمم فدخل في المكتوبة ثم رأى الماء لم يكن عليه أن يقطع الصلاة وكان له أن يتيمم فاذا أعتمها توضأ لصلاة غيرها ولم يكن له أن يتنفل بتيممه للمكتوبة اذا كان واجدا للماء بعد خروجه منها ولو تيمم فدخل في مكتوبة ثم عرف فأنصرف ليغسل الذم عنه فوجد الماء لم يكن له أن يبنى على المكتوبة حتى يحدث وضواً وذلك أنه قد صار في حال ليس له فيها أن يصلي وهو واحد للماء (قال الشافعي) ولو كان اذا عرف طلب الماء فلم يجد منه ما يوضئه ووجد ما يغسل الدم عنه غسله واستأنف تيمما لانه قد كان صار الى حال لا يجوز له أن يصلي ما كانت قائمة فكانت رؤيته الماء في ذلك الحال توجب عليه طلبه فاذا طلبه فأعوز منه كان عليه استئناف نية تجيزه التيمم فان قال قائل ما الفرق بين أن يرى الماء قبل أن يدخل في الصلاة ولا يكون له الدخول فيها حتى يطلبه فان لم يجده استأنف نية وتيمما وبين دخوله في الصلاة فيرى الماء جارا الى جنبه وأنت تقول اذا اعتقت الامة وقد صلت ركعة تقنعت فيما بقي من صلاتها لا يجزئها غير ذلك قيل له ان شاء الله تعالى اني أمر الامة بالقناع فيما بقي من صلاتها والمرضى بالقيام اذا أطاقه فيما بقي من صلاته لانهما في صلاتهما بعد وحكمهما في حالهما فيما بقي من صلاتهما أن تقنع هذه حرة ويقوم هذا مطبقا ولا أنقض عليهما فيما مضى من صلاتهما شيئا لان حالهما الاول غير حالهما الاخرى والوضوء والتيمم عملان غير الصلاة فاذا كانا مضيا وهما يجزيان حل الدخول في الصلاة وكانا منقضيين مفرغا منهما وكان الدخول مطبعا بدخوله في الصلاة وكان ما صلى منهما مكتوباً له فلم يجز أن يحيط عمله عنهما كان مكتوباً له فيستأنف وضواً وانما أحبط الله الاعمال بالشرك به فلم يجز أن يقال له توضأ وابن علي صلاتك فان حدثت حالة لا يجوز له فيها ابتداء التيمم وقد تيمم فأنقض تيممه وصار الى صلاة والصلاة غير التيمم فأنقض لصلاة بعمل غيرها وقد أنقض وهو يجزئ أن يدخل به في الصلاة لم يكن للتيمم حكم الا أن يدخل في الصلاة فلما دخل فيها كان حكمه منقضاً والذي يحل له أول الصلاة يحل له آخرها



عليه وسلم أسماء بنت  
أبي بكر في دم الحيضة  
يصيب النوب أن تحنه  
ثم تفرسه بالماء وتصلي  
فيه ولم يوقت في ذلك  
سبعا واحتج في جواز  
الوضوء بفضل ما سوى  
الكعب والخزير  
بحديث رسول الله  
صلى الله عليه وسلم أنه  
سئل أنتوضأ بما أفضلت  
الجاء قال نعم وبما  
أفضلت السباع كلها  
وبحديث أبي قتادة في  
الهرة أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قال  
إنها ليست نجس  
ويقوله عليه الصلاة  
والسلام إذا سقط  
الذباب في الأناء فامقلوه  
فدل على أن ليس في  
الاحياء نجاسة الا  
ما ذكرت من الكلب  
والخزير (قال) ونحو  
الذباب في الأناء ليس  
يقتله والذباب لا يؤكل  
فإن مات ذباب أو خنفساء  
أو نحوهما في أناء نجسه

(١) قوله على الوضوء  
كذا في جميع النسخ  
ولعله من تحريف  
التساخ والوجه في الوضوء  
كتبه محمدا

(باب كيف التيمم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل فتيمموا صعيدا طيبا فامسحوا  
بوجوهكم وأيديكم (قال الشافعي) أخبرنا إبراهيم بن محمد عن أبي الخوير بن عبد الرحمن بن معاوية  
عن الأعرج عن ابن الصمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تيمم فمسح وجهه وذراعيه (قال الشافعي)  
ومعقول إذا كان التيمم بدلا من الوضوء على الوجه واليدين أن يؤتى بالتيمم على ما يؤتى بالوضوء عليه فيهما وإن  
الله عز وجل إذا ذكرهما فقد عفا في التيمم عما سواهما من أعضاء الوضوء والغسل (قال الشافعي) ولا  
يجوز أن يتيمم الرجل إلا أن يمسح وجهه وذراعيه إلى المرفقين ويكون المرفقان فيما بينهما فإن ترك شيئا من  
هذا لم يمتز عليه التراب قل أو أكثر كان عليه أن يمسح وإن صلى قبل أن يمسح أعاد الصلاة وسواء كان ذلك  
مثل الدرهم أو أقل منه أو أكثر كل ما أدركه الطرف منه أو استيقن أنه تركه وإن لم يدركه طرفه واستيقن أنه  
ترك شيئا فعليه إعادته وإعادة كل صلاة صلاها قبل أن يعيده (قال) وإذا رأى أن قد أمس يديه التراب  
على وجهه وذراعيه ومرفقيه ولم يبق شيئا أجزاء (قال الشافعي) ولا يجزئه إلا أن يضرب ضربة لوجهه  
وأحب إلى أن يضربها بيديه معا فإن اقتصر على ضربها بأحدى يديه وأمرها على جميع وجهه أجزاء  
وكذلك أن يضربها ببعض يده إنما أنظر من هذا إلى أن يمرها على وجهه وكذلك أن ضرب التراب بشيء  
فأخذ الغبار من أداته غير يديه ثم أمره على وجهه وكذلك أن يمسح غيره بامرء وإن سفت عليه الريح ترابا معه  
فأمر ما على وجهه منه على وجهه لم يجزئ لانه لم يأخذ لوجهه ولو أخذ ما على رأسه لوجهه فأمره عليه أجزاء  
وكذلك لو أخذ ما على بعض يده غير وجهه وكفيه (قال الشافعي) ويضرب بيديه مع الذراعي لا يجزئه  
غير ذلك إذا تم نفسه لانه لا يستطيع أن يمسح يدا الأيدي التي تخالفها فيمسح اليمنى باليسرى واليسرى  
باليمنى (قال الشافعي) ويخلل أصابعه بالتراب ويتبع مواضع الوضوء بالتراب كما يتبعها بالماء (قال)  
وكيفما جاء بالغبار على ذراعيه أجزاء أو أتى به غيره بامرء كما قلنا في الوجه (قال الشافعي) ووجه التيمم  
ما وصفت من ضربه بيديه مع الوجه ثم يمرهما معا عليه وعلى ظاهر لحيته ولا يجزئه غيره ولا يدع امرأه  
على لحيته ويضرب بيديه مع الذراعي ثم يضع ذراعيه اليمنى في بطن كفه اليسرى ثم يمر بطن راحته على  
ظهر ذراعه ويمر أصابعه على حرف ذراعه وأصابعه الأيسر على بطن ذراعه ليعلم أن قد استوتظف وإن  
استوتظف في الأولى كفاه من أن يقلب يده فإذا فرغ من يديه يمسح يسرى ذراعيه بكفه اليمنى (قال)  
وإن بدأ بيديه قبل وجهه أعاد فيممسح وجهه ثم يمسح ذراعيه وإن بدأ بيسرى ذراعيه قبل يمينها لم يكن عليه إعادة  
وكرهت ذلك له كما قلنا في الوضوء وإن كان أقطع اليسر واليدين يمسح ما بقي من القطع وإن كان أقطعهما  
من المرفقين يمسح ما بقي من المرفقين وإن كان أقطعهما من المنكبين فأحب إلى أن يمر التراب على المنكبين  
وإن لم يفعل فلا شيء عليه لانه لا يدين له عليهما فرض وضوء ولا تيمم وفرض التيمم من اليدين على ما عليه  
فرض الوضوء ولو كان أقطعهما من المرفقين فأمر التراب على العضدين كان أحب إلى احتياطا وإنما  
قلت بهذا لانه اسم اليد وليس يلزم لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح ذراعيه فدل على أن فرض الله  
عز وجل في التيمم على اليدين كفرضه (١) على الوضوء (قال الشافعي) فإذا كان أقطع فلم يجد من يمسح به فإن  
قدر على أن يلوث يديه بالتراب حتى يأتي به عليهما أو يحتمل له بوجه إيمار جلده أو غيرها أجزاء وإن لم يقدر  
على ذلك لاث بوجهه لو تار في قاحتي ياتي بالغبار عليه وفعل ذلك بيديه وصلى وأجزأته صلاته فإن لم يقدر على  
لوثهما معا لأن أحدهما وصلى وأعاد الصلاة إذا قدر على من يمسح أو يوضئه (قال الشافعي) وإذا وجد  
الرجل المسافر ماء لا يطرأ أعضاءه كلها لم يكن عليه أن يغسل منها شيئا (قال الربيع) وله قول آخر أنه  
يغسل بما معه من الماء بعض أعضاء الوضوء ويقيم بعد ذلك (قال الربيع) لأن الطهارة لم تتم فيه كما  
لو كان بعض أعضاء الوضوء جريحا غسل ما صح منه وتيمم لأن الطهارة لم تكمل فيه أخبرنا مالك عن نافع



(وقال في موضع آخر)  
ان وقع في الماء الذي  
ينجسه مثله نجسه اذا  
كان مما له نفس سائلة  
(قال المزني) هذا أولى

(١) قوله عن ابن عمر أنه  
تيمم كذا في التسخ ولعله  
سقط تمام الحديث  
فانه ليس مرتبطاً بما  
قبله اهـ

(٢) وفي اختلاف على  
وابن مسعود رضي الله  
عنهما أخبرنا الربيع  
قال أخبرنا الشافعي  
قال أخبرنا هشيم عن  
خالد عن أبي اسحق أن =

(٣) قوله المختلط بالتراب  
كذا في النسخ ولعله  
من تحريف التسخ  
ووجهه من التراب  
المختلط بالشيء الذي لا  
جسده قائم الخ وحاصل  
المقام أن المختلط بالتراب  
أما ان يكون له جسد  
قائم أولاً فان لم يكن له  
جسد قائم فطهارته أن  
ينعمر بالماء وان كان له  
جسد قائم فطهارته ان  
يزال ذلك الجسد ثم يصب  
الماء على موضعه الخ  
وسأني ذلك في باب  
جماع ما يصلى عليه من  
الارض وما لا يصلى

كتبه معصية

(١) عن ابن عمر أنه تيمم (قال الشافعي) لا يجزئه في التيمم إلا أن يأتي بالغبار على ما يأتي عليه بالوضوء من وجهه ويديه إلى المرفقين (٢)

(باب التراب الذي يتيمم به ولا يتيمم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى فتيمموا صعيداً طيباً (قال الشافعي) وكل ما وقع عليه اسم صعيد لم تخلطه نجاسة فهو صعيد طيب يتيمم به وكل ما حال عن اسم صعيد لم يتيمم به ولا يقع اسم صعيد إلا على تراب ذي غبار (قال الشافعي) فأما البطين الغليظة والرقيقة والكثيب الغليظ فلا يقع عليه اسم صعيد وان خلطه تراباً ومدر يكون له غبار كان الذي خلطه هو الصعيد واذا ضرب التيمم عليه بيده فعلقه ما غبار أجزاء التيمم به واذا ضرب بيده عليه أو على غيره فلم يعلقه غبار ثم مسح به لم يجزه وهكذا كل أرض سبخها ومدرها وبطحاؤها وغيره فاعلق منه اذا ضرب باليد غباراً فقيم به أجزاءه وما لم يعلق به غبار فقيم به لم يجزه وهكذا ان نفخ التيمم ثوبه أو بعض أداته فخرج عليه غبار تراب فقيم به أجزاءه اذا كان التراب دفعاً فضر به التيمم بيده فعلقه ما منه شيء كثير فلا بأس أن ينفض شيئاً اذا بقي في يديه غبار يماس الوجه كله وأحب إلى لو بدأ فوضع يديه على التراب وضعا رفيقا ثم يتيمم به وان علق بيده تراب كثيراً فمره على وجهه لم يضره وان علقه شيء كثيراً فمره به وجهه لم يجزه أن يأخذ من الذي على وجهه فيمسح به ذراعيه ولا يجزئه إلا أن يأخذ تراباً غير ملذراعيه فان أمره على ذراعيه عاد فأخذ تراباً آخر ثم أمره على ذراعيه فان ضرب على موضع من الأرض فقيم به وجهه ثم ضرب عليه أخرى فقيم به ذراعيه فائز وكذلك ان تيمم من موضعه ذلك جازلان ما أخذ منه في كل ضربة غير ما بقي بعدها (قال) واذا احت التراب من الجدار فقيم به أجزاءه وان وضع يديه على الجدار وعلق بهما غبار تراب فقيم به أجزاءه فان لم يعلق لم يجزه وان كان التراب مختلطاً بنورة أو تبن رقيق أو دقيق حنطة أو غيره لم يجز التيمم به حتى يكون تراباً محضاً (قال الشافعي) واذا حال التراب بصنعة عن أن يقع عليه اسم تراب أو صعيد فقيم به لم يجز وذلك مثل أن يطبخ قصبة أو يجعل أجراً ثم يدق وما أشبه هذا (قال) ولا يتيمم بنورة ولا كحل ولا زرنج وكل هذا نجاسة وكذلك ان دقت الحجارة حتى تكون كالتراب أو الغبار أو خرط المرمر حتى يكون غباراً لم يجز التيمم به وكذلك القوارير تسحق والؤلؤ وغيره والمسند والكافور والاطياب كلها وما يسحق حتى يكون غباراً مما ليس بصعيد فاما الطين الأرمي والطين الطيب الذي يؤكل فان دق فقيم به أجزاءه وان دق الكذان فقيم به لم يجزه لان الكذان حجر خوار ولا يتيمم بشب ولا ذريرة ولا لبان شجرة ولا سمالة فضة ولا ذهب ولا شيء غير ما وصفت من الصعيد ولا يتيمم بشيء من الصعيد علم التيمم أنه أصابته نجاسة بحال حتى يعلم ان قد طهر بالماء كما وصفنا من التراب (٣) المختلط بالتراب الذي لا جسده قائم مثل البول وما أشبهه أن يصب عليه الماء حتى يغمره ومن الجسد القائم بان يزال ثم يصب عليه الماء على موضعه أو يحفر موضعه حتى يعلم أنه لم يبق منه شيء ولا يتيمم بتراب المقابر لاختلاطها بصديد الموتى ولحومهم وعظامهم ولو أصابها المطر لم يجز التيمم بها لان الميت قائم فيها لا يذهب الماء إلا كما يذهب التراب وهكذا كل ما اختلط بالتراب من الانجاس مما يعود فيه كالتراب واذا كان التراب مبلولاً لم يتيمم به لانه حينئذ طين ويتيمم بغبار من أين كان فان كانت ثيابه ورجله مبلولة استجف من الطين شيئاً على بعض أداته أو جسده فاذا جف حته ثم يتيمم به لا يجزئه غير ذلك وان لطخ وجهه بطين لم يجزه من التيمم لانه لا يقع عليه اسم صعيد وهكذا ان كان التراب في سجة ندية لم يتيمم بها لانها كالطين لا غبار لها وان كان في الطين ولم يجف له منه شيء حتى خاف ذهاب الوقت صلى ثم اذا جف الطين تيمم وأعاد الصلاة ولم يعتد بصلاة صلاها بالوضوء ولا تيمم واذا كان الرجل محبوساً في المصر في الخش أو في موضع نجس التراب ولا يجدماء أو يجده ولا يجدموضع طاهر يصلى عليه ولا شيئاً طاهراً يفرشه يصلى عليه صلى يومئذ ايماء وأمرته أن يصلى ولا يعيد صلاته ههنا وانما أمرته بذلك لانه يقدر على الصلاة بحال فلم أره يجوز عندي أن يمر به وقت صلاة



يقول العلماء وقوله  
معهم أولي به من  
انفراده عنهم (قال)  
وان وقعت فيه جراحة  
ميتة أو حوت لم نجسه  
لانهم ما كولا من ميتين  
(قال) ولعاب الدواب  
وعرقها قياسا على بني  
آدم (قال) وأما  
إهاب ميتة دبع عما  
يدبغ به العصب أو  
تجوه فقد طهر وحل  
يبعه وتوضئ فيه  
الاجلد كلب أو خنزير  
لانهم ما نجسان وهما  
حيان ولا يظهر بالدباغ  
عظم ولا صوف ولا شعر  
لانه قبل الدباغ وبعده  
سواء

(باب الماء الذي ينجس  
والذي لا ينجس)

(قال الشافعي) أخبرنا  
الثقة عن الوليد بن  
كثير المخزومي عن  
محمد بن عباد بن جعفر  
عن عبد الله بن عبد الله  
ابن عمر عن أبيه عن

علي رضي الله عنه قال  
في التيمم ضربة للوجه  
وضربة للكفين وليس  
هكذا يقولون يقولون  
ضربة للوجه وضربة  
للدين الى المرفقين

لا يصلح فيها كما أمكنه وأمرته أن يعيد لانه لم يصل كما يجزى به وهكذا الاستبرع والمستكره ومن حبل بينه  
وبين تأدية الصلاة صلى كما قدر جالسا أو موميا أو عادا فصلى مكلا للصلاة إذا قدر ولو كان هذا المحبوس بقدر  
على الماء لم يكن له الا ان يتوضأ وان كان لا تجزى به به صلاته وكذلك لو قدر على شيء يسطه ليس بنجس لم يكن  
له الا أن يسطه وان لم يقدر على ما قال فأتى بأي شيء قدر على ان يأتي به جاء به مما عليه وان كان عليه  
البدل وهكذا ان حبس مربوطا على خشبة وهكذا ان حبس مربوطا لا يقدر على الصلاة أو ما أعماء  
ويقضى في كل هذا إذا قدر وان مات قبل أن يقدر على القضاء رجوت له أن لا يكون عليه ما ثم لأنه حبل  
بينه وبين تأدية الصلاة وقد علم الله تعالى نيته في تأديتها

(باب ذكر الله عز وجل على غير وضوء) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا ابراهيم بن محمد  
قال أخبرني أبو بكر بن عمر بن عبد الرحمن عن نافع عن ابن عمر أن رجلا مر على النبي صلى الله عليه وسلم  
وهو يقول فسلم عليه الرجل فرد عليه النبي صلى الله عليه وسلم فلما جاوزه ناداه النبي صلى الله عليه وسلم  
فقال انما جلني على الرد عليك خشية أن تذهب فتقول اني سلمت على النبي صلى الله عليه وسلم فلم يرد  
علي فاذا رأيتني على هذه الحال فلا تسلم علي فانك ان تفعل لا أرد عليك أخبرنا ابراهيم بن محمد عن  
أبي الحويرث عن الاعرج عن ابن الصمة قال مررت على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقول فسلمت عليه  
فلم يرد علي حتى قام الى جدار فغتمه بعضا كانت معه ثم مسح يديه على الجدار فمسح وجهه وذراعيه ثم رد  
علي أخبرنا ابراهيم عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار أن النبي صلى الله عليه وسلم ذهب الى بئر جل  
لحاجته ثم أقبل فسلم عليه فلم يرد عليه حتى تمسح بجدار ثم رد عليه السلام (قال الشافعي) والحديثان  
الأولان ثابتان وبهما تأخذ وفيهما وفي الحديث بعدهما دلالة منه أن السلام اسم من أسماء الله تعالى  
فاذا رد رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل التيمم وبعد التيمم في الخضر والتيمم لا يجزى المرء وهو صحيح في  
الوقت الذي لا يكون التيمم فيه طهارة للصلاة دل ذلك على أن ذكر الله عز وجل يجوز والمرغ غير طاهر للصلاة  
(قال) ويشبه والله تعالى أعلم أن تكون القراءة غير طاهر كذلك لانهم من ذكر الله تعالى (قال) ودليل  
على أنه ينبغي لمن مر على من يقول أو يتغوط أن يكف عن السلام عليه في حالته تلك ودليل على أن رد  
السلام في تلك الحال مباح لان النبي صلى الله عليه وسلم رد في حالته تلك وعلى أن ترك الرد حتى يفارق  
تلك الحال ويتيمم مباح ثم رد وليس ترك الرد معطلا لوجوبه ولكن تأخيره الى التيمم (قال) وترك رد السلام  
الى التيمم يدل على أن الذكر بعد التيمم اختيارا على الذكر قبله وان كانا مباحين لرد النبي صلى الله عليه  
وسلم قبل التيمم وبعده (قال) فان ذهب ذاهب الى أن يقول لما تيمم النبي صلى الله عليه وسلم رد السلام  
لانه قد جازله قلنا بالتيمم للجنابة والعبدان اذا أراد الرجل ذلك وخاف قوتها قلنا والجنابة والعبد صلاة  
والتيمم لا يجوز في المصرا لصلاة فان زعمت أنهم اذا كبر جاز العبد بغير تيمم كما جاز في السلام بغير تيمم

(باب ما يطهر الارض وما لا يطهرها) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة  
عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال دخل أعرابي المسجد فقال اللهم  
ارحمني ومحمدا ولا ترحم معنا أحدا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لقد تحجرت واسعا قال فالبث  
أن بال في ناحية المسجد فكانهم عجوا عليه فنهاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم أمر بذنوب من ماء أو  
سجل من ماء فأهريق عليه ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم علموا ويسروا ولا تعسروا (قال الشافعي)  
أخبرنا ابن عيينة عن يحيى بن سعيد قال سمعت أنس بن مالك يقول قال أعرابي في المسجد فجعل الناس عليه  
فنهاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه وقال صبوا عليه دلو من ماء (قال الشافعي) فاذا بسل على  
الارض وكان البول رطبا مكانه أو نشفته الارض وكان موضعه يابس فصب عليه من الماء ما يغمره حتى  
يصير البول مستهلكا في التراب والماء جاريا على موضعه كلها من يلازمه فلا يكون له جسد قائم ولا شيء



في معنى جسد من ريج ولا لون فقد طهر وأقل قدر ذلك ما يحيط العلم أنه كالدلو الكبير على بول الرجل وان  
 كثر وذلك أكثر منه أضعا فافلا أشك في ان ذلك سبع مرات أو أكثر لا يطهره شيء غيره (قال) فان بال على  
 بول الواحد آخر لم يطهره الادلوان وان بال اثنان معه لم يطهره الاثلاثة وان كثر ولم يطهر الموضع حتى  
 يفرغ عليه من الماء ما يعلم ان قد صب مكان بول كل رجل دلو عظيم أو كبير (قال الشافعي) واذا كان  
 مكان البول نحر صب عليه كما يصب على البول لا يختلفان في قدر ما يصب عليه من الماء فاذا ذهب لونه  
 وريحه من التراب فقد طهر التراب الذي خالطه (قال) واذا ذهب لونه ولم يذهب ريحه ففيها قولان  
 أحدهما لا تطهر الأرض حتى يذهب ريحه وذلك ان الجر لما كانت الرائحة قائمة فيه فهي كاللون والجسد  
 فلا تطهر الأرض حتى يصب عليها من الماء قدر ما يذهب فان ذهبت بغير صب ماء لم تطهر حتى يصب عليها  
 من الماء قدر ما يطهر به البول والقول الثاني أنه اذا صب على ذلك من الماء قدر ما يطهرها وذهب اللون  
 والريح ليس بجسد ولا لون فقد طهرت الأرض واذا كثر ما يصب من الجر على الأرض فهو ككثرة البول  
 يزداد عليه من الماء كما وصفته يزداد على البول اذا كثر وكل ما كان غير جسد في هذا المعنى لا يخالفه فان  
 كانت جيفة على وجه الأرض فسال منها ما يسيل من الجيف فأزيل جسدها صب على ما خرج منها من الماء  
 كما وصفته يصب على البول والجر فاذا صب الماء فلم يوجد له عين ولا لون ولا ريح فهكذا (قال) وهكذا  
 اذا كانت عليها عذرة أو دم أو جسد نجس فأزيل (قال) واذا صب على الأرض شيئا من الذائب كالبول  
 والجر والصد يدوما أشبه ثم ذهب أثره ولونه وريحه فكان في شمس أو غير شمس فسواء ولا يطهره الا ان  
 يصب عليه الماء وان أتى على الأرض مطر يحيط العلم انه يصيب موضع البول منه أكثر من الماء الذي  
 وصفت أنه يطهره كان لها طهورا وكذلك ان أتى عليها سيل يدوم عليها قليلا حتى تأخذ الأرض منه مثل  
 ما كانت آخذة مما صب عليها ولا حسب سيل يمر عليها الا أخذت منه مثل أو أكثر مما كان يطهرها من  
 ماء يصب عليها فان كان العلم يحيط بان سيل أو مسحة لم تأخذ منه قدر ما كان يطهرها لم تطهر حتى  
 يصب عليها ما يطهرها وان صب على الأرض نجسا كالبول فيودر مكانه حفرت حتى لا يبقى في الأرض منه  
 شيء رطب ذهبت النجاسة كلها وطهرت بالماء وان يبس وبقي له أثر حفرت حتى لا يبقى رطبا له أثر لم تطهر  
 لان الاثر لا يكون منه الا الماء طهر حيث تردد الا ان يحيط العلم ان قد أتى بالحفرة على ما يبلغه البول فيطهره  
 فأما كل جسد ومستجسد قائم من الانجاس مثل الجيفة والعذرة والدم وما أشبهها فلا تطهر الأرض منه  
 الا بان يزول عنها ثم يصب على رطب ان كان منه فيها ما يصب على البول والجر فان ذهبت الاجساد في  
 التراب حتى يختلط بها فلا يميز منها كانت كالمقابر لا يصل فيها ولا تطهر لان التراب غير مميز من المحرم المختلط  
 وهكذا كل ما اختلط (١) بما في الكرايس وما أشبهه واذا ذهبت جيفة في الأرض فكان عليها من  
 التراب ما يوارى بها ولا يربط برطوبة ان كانت منها كرهت الصلاة على مدقتها وان صلى عليها وصل لم أمره  
 بأعادة الصلاة وهكذا ما دفن من الانجاس مما يختلط بالتراب واذا ضرب اللبن مما فيه بول لم يصل عليه  
 حتى يصب عليه الماء كما يصب على ما ييل عليه من الأرض وأكره ان يفرش به مسجد أو بيتي به فان  
 بني به مسجد أو كان منه جذرانه كرهته وان صلى اليها وصل لم أكرهه ولم يكن عليه إعادة وكذلك ان  
 صلى في مقبرة أو قبر أو جيفة أمامه وذلك انه انما كلف ما يجاسه من الأرض وسواء ان كان اللبن الذي ضرب  
 بالبول مطبوخا أو نيا لا يطهر اللبن بالنار ولا يطهر شيئا ويصب عليه الماء كله كما وصفت لك وان ضرب  
 اللبن بعظام ميتة أو لحما أو بدم أو بنجس مستجسد من المحرم لم يصل عليه أبدا طبع أو لم يطبخ غسل أو لم يغسل  
 لان الميت جزء قائم فيه ألا ترى ان الميت لو غسل بماء الدنيا لم يطهر ولم يصل عليه اذا كان جسدا قائما  
 ولا تتم صلاة أحد على الأرض ولا شيء يقوم عليه دونها حتى يكون جميع ما يجاس جسده منها طاهرا كله  
 فان كان منها شيء غير طاهر فكان لا يجاسه وما ماسه منها طاهر فصلاته تامة وأكرهه ان يصل على موضع

النبي صلى الله عليه وسلم  
 انه قال اذا كان الماء  
 قلتين لم يحمل نجسا  
 أو قال خبثا وروى  
 الشافعي أن ابن جريج  
 رواه عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم بأسناد  
 لا يحضر الشافعي ذكره  
 أن رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم قال اذا كان  
 الماء قلتين لم يحمل  
 نجسا وقال في الحديث  
 بقلال هجر قال ابن  
 جريج وقد رأيت قلال  
 هجر فالقلة تسع قريتين  
 أو قريتين وشيا (قال  
 الشافعي) فالاحتياط  
 أن تكون القلتان خمس  
 قير (قال) وقرب الحجاز  
 كبار واحتج بأنه قيل  
 يا رسول الله انك  
 تتوضأ من بئر بضاعة  
 وهي تطرح فيها  
 المحايض ولحوم الكلاب  
 وما ينجي الناس فقال  
 الماء لا ينجسه شيء قال  
 ومعنى لا ينجسه شيء

(١) قوله بما في الكرايس  
 نجع كرايس بمشاة  
 تحشية فعيال وهو  
 الكنيف في أعلى السطح  
 بقناة من الأرض اه  
 كسبه مصححه



إذا كان كثيرا لم يغيره  
التجسس وروى عن  
النبي صلى الله عليه  
وسلم أنه قال خلق الماء  
طهورا لا ينجسه شيء  
إلا ما غير ريحه أو طعمه  
وقال قيس بن روى عن ابن  
عباس أنه نزع زمزم  
من زمجي مات فيها أنا  
لا نعرفه وزمزم عندنا  
وروى عن ابن عباس  
أنه قال أربع لا نجس  
فذكر الماء وهو لا  
يخالف النبي صلى الله  
عليه وسلم وقد يكون  
الدم طهر فيها فتزحها  
إن كان فعل أو تنظيفا  
لا واجبا (قال) وإذا كان  
الماء نجس قرب كبار  
من قرب الجواز فوقع  
فيه دم أو أي نجاسة  
كانت فلم يغير طعمه ولا  
لونه ولا ريحه لم يتجسس  
وهو بحاله طاهر لان  
فيه نجس قرب فصاعدا  
وهذا فرق ما بين  
الكثير الذي لا ينجسه  
الإلماغيره وبين القليل  
الذي ينجسه ما لم يغيره  
فإن وقعت ميتة في بئر  
فغيرت طعمها أو ريحها  
أولونها أخرجت الميتة  
ونزحت البئر حتى  
يذهب تغيرها فطهر

طاهر كله وسواء ما من يديه أو رجليه أو ركبتيه أو جبهته أو أنفه أو أي شيء من ماله من ذلك سواء  
ما سقطت عليه ثيابه منه إذا ما من ذلك شيئا نجسا لم تتم صلاته وكانت عليه الإعادة والبساط وما صلى  
عليه مثل الأرض إذا قام منه على موضع طاهر وإن كان الباقي منه نجسا أجزأته صلاته وليس هكذا الثوب  
لو ليس بعض ثوب طاهر وكان بعضه ساقط عنه والساقط عنه منه غير طاهر لم تجزه صلاته لأنه يقال له لا بس  
لثوب ويرزول فيزول بالثوب معه إذا كان قائما على الأرض فخطه منها ما عساه وإذا زال لم يزل بها وكذلك  
ما قام عليه سواها وإذا استيقن الرجل بأن قد ما من بعض الأرض نجاسة أحببت أن يتنجس عنه حتى يأتي  
موضع لا يشك أنه لم تصبه نجاسة وإن لم يفعل أجزأته حيث صلى إذا لم يستيقن فيه النجاسة وكذلك إن صلى  
في موضع فشك أصابته نجاسة أم لا أجزأته صلاته والأرض على الطهارة حتى يستيقن فيها النجاسة  
(باب من الجنب والمشرک على الأرض ومشيهما عليها) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله  
تبارك وتعالى لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنبا إلا عابري سبيل حتى تغسلوا  
(قال الشافعي) فقال بعض أهل العلم بالقرآن في قول الله عز وجل ولا جنبا إلا عابري سبيل قال لا تقربوا  
مواضع الصلاة وما أشبه ما قال عما قال لأنه ليس في الصلاة عبور سبيل إنما عبور السبيل في موضعها وهو  
المسجد فلا بأس أن يمر الجنب في المسجد ما زالا لا يقيم فيه لقول الله عز وجل ولا جنبا إلا عابري سبيل (قال  
الشافعي) أخبرنا إبراهيم بن محمد عن عثمان بن أبي سليمان أن مشركي قريش حين أتوا المدينة في فداء  
أسراهم كانوا يبيتون في المسجد منهم جبير بن مطعم قال جبير فكنت أسمع قراءة النبي صلى الله عليه وسلم  
(قال الشافعي) ولا بأس أن يبيت المشرک في كل مسجد إلا المسجد الحرام فإن الله عز وجل يقول إنما  
المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا فلا ينبغي لمشرک أن يدخل الحرم بحال (قال)  
وإذا بات المشرک في المساجد غير المسجد الحرام فكذلك المسلم فإن ابن عمر يروى أنه كان يبيت في المسجد  
زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو أعزب ومساكين الصفة (قال) ولا تنجس الأرض بعمرة حائض  
ولا جنب ولا مشرك ولا ميتة لأنه ليس في الأحياء من الأدميين نجاسة وأكره للحائض عمر في المسجد وإن  
مرت به لم تنجسه

(باب ما يوصل بالرجل والمرأة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كسر للرجل أعظم فطار فلا  
يجوز أن ترقعه إلا بعظم ما يؤكل لحمه ذلك إن سقطت منه صارت ميتة فلا يجوز له أن يعيدها بعد  
ما باتت فلا يعيدها من شيء غير من ذكي يؤكل لحمه وإن رقع عظمه بعظم ميتة أو ذكي لا يؤكل لحمه أو عظم  
إنسان فهو كالهيئة فعليه قلعه وإعادة كل صلاة صلاها وهو عليه فإن لم يقلعه جبره السلطان على قلعه فإن  
لم يقلعه حتى مات لم يقلعه بعد موته لأنه صار ميتا كله والله حسيبه وكذلك سنة إذا نذرت فإن اعتلت سنة  
فربطها قبل أن تنذر فلا بأس لأنها لا تصير ميتة حتى تسقط (قال) ولا بأس أن يربطها بالذهب لأنه ليس  
لبس ذهب وإنما موضع ضرورة وهو يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم في الذهب ما هو أكثر من هذا  
يروى أن أنف رجل قطع بالكلاب فاتخذ أنغام من فضة فشكى إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأنه فأمره  
النبي صلى الله عليه وسلم أن يتخذ أنغام من ذهب (قال) وإن أدخل دما تحت جلده فنبذ عليه فعليه أن  
يخرج ذلك الدم ويعيد كل صلاة صلاها بعد إدخاله الدم تحت جلده (قال) ولا يصلي الرجل والمرأة  
وأصلين شعرا إنسان بشعورهما ولا شعرا بشعر شيء لا يؤكل لحمه ولا شعرا شيء لا يؤكل لحمه إلا أن يؤخذ منه  
شعره وهو حي فيكون في معنى الذكي كما يكون اللبن في معنى الذكي أو يؤخذ بعد ما يذكي ما يؤكل لحمه فتقع  
الذكاة على كل حي منه وميت فإن سقط من شعرهما شيء فوصله بشعر إنسان أو شعورهما لم يصلياً فيه  
فإن فعلا فقد قبل يعيدان وشعور الأدميين لا يجوز أن يستمتع من الأدميين كما يستمتع به من البهائم بحال  
لأنها مخالفة لشعور ما يكون لحمه ذكيا أو حيا (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن هشام بن عروة عن



فاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت أبي بكر قالت أتت امرأة إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان بنتي أصابتها الحصبة فتمزق شعرها فأصل فيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعنت الواصلة والموضولة (قال الشافعي) فإذا ذكي الثعلب والضبع صلى في جلودهما وعلى جلودهما شعورهما لان لحومهما تؤكل وكذلك إذا أخذ من شعورهما وما حبان صلى فيهما وكذلك جميع ما كل لجه يصلى في جلده إذا ذكي وفي شعره وريشه إذا أخذ منه وهو حي فأما ما لا يؤكل لجه فأخذ من شعره حياً ومذبوها فصلى فيه أعيدت الصلاة من قبل أنه غير ذكي في الحياة وان الذكاة لا تقع على الشعر لان ذكاته وغير ذكاته سواء وكذلك إن دبغ لم يصل له في شعر ذى شعرته ولا ريش ذى ريش لان الدباغ لا يطهر شعرا ولا ريشا ويطهر الالهاب لان الالهاب غير الشعر والريش وكذلك عظم ما لا يؤكل لجه لا يطهره دباغ ولا غسل ذكاً كان أو غير ذكى

(باب طهارة الثياب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل وثيابك فطهر فقبل يصلى في ثياب طاهرة وقيل غير ذلك والاول أشبه لان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أن يغسل دم الحيض من الثوب فكل ثوب جهل من ينسجه أنسجه مسلم أو مشرك أو وثني أو مجوسي أو كافي أو لبسه واحد من هؤلاء أوصي فهو على الطهارة حتى يعلم أن فيه نجاسة وكذلك ثياب الصبيان لان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى وهو حامل أمامة بنت أبي العاص وهي صبية عليها ثوب صبي والاختيار أن لا يصلى في ثوب مشرك ولا سراويل ولا ازار ولا رداء حتى يغسل من غير أن يكون واجبا وإذا صلى رجل في ثوب مشرك أو مسلم ثم علم أنه كان نجسا أعاد ما صلى فيه وكل ما أصاب الثوب من غائط رطب أو بول أو دم أو خمر أو محرّم ما كان فاستيقنه صاحبه وأدركه طرفه أو لم يدركه فعليه غسله وان أشكل عليه موضعه لم يجزء الا غسل الثوب كله ما خلا الدم والقبح والصد يدوماء القرع فإذا كان الدم لمعة مجمعة وان كانت أقل من موضع دينار أو فلس وجب عليه غسله لان النبي صلى الله عليه وسلم أمر بغسل دم الحيض وأقل ما يكون دم الحيض في المعقول لمعة وإذا كان يسيرا كدم الإبراهيم وما أشبه لم يغسل لان العامة أجازت هذا (قال الشافعي) والصد يدوماء القرع أخف منه ولا يغسل من شيء منه الا ما كان لمعة وقد قيل إذا لزم القرع صاحبه لم يغسله الامر والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب المني) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى بدأ الله جل وعز خلق آدم من ماء وطين وجعلهما معاطهارة وبدأ خلق ولده من ماء دافق فكان في ابتداء خلق آدم من الطهارتين اللتين هما الطهارة قد لالة أن لا يبدأ خلق غيره الا من طاهر لا من نجس ودلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على مثل ذلك (قال الشافعي) أخبرنا عمرو بن أبي سلمة عن الازاعي عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد عن عائشة قالت كنت أفرك المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) والمني ليس بنجس فان قيل قل يفرك أو يمسح قيل كما يفرك الخاط أو البصاق أو الطين والشيء من الطعام يلصق بالثوب تنظيفا لا تحييا فان صلى فيه قبل أن يفرك أو يمسح فلا بأس ولا ينجس شيء منه من ماء ولا غيره أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي املاء كل ما خرج من ذكر من رطوبة بول أو مذي أو ودي أو ما لا يعرف أو يعرف فهو نجس كله ما خلا المني والمني النجس الذي يكون منه الولد الذي يكون له رائحة كرائحة الطلع ليس لشيء يخرج من ذكر رائحة طيبة غيره وكل مامس ماسوي المني مما خرج من ذكر من ثوب أو جسد أو غيره فهو نجسه وقليله وكثيره سواء فان استيقن أنه أصابه غسله ولا يجزئه غير ذلك فان لم يعرف موضعه غسل الثوب كله وان عرف الموضع ولم يعرف قدر ذلك غسل الموضع وأكثر منه وان صلى في الثوب قبل أن يغسله عالما أو جاهلا فسواء الا في المأثم فإنه يأثم بالعلم ولا يأثم في الجهل وعليه أن يعيد صلاته ومتى قلب يعيد فهو يعيد الدهر كله لانه لا يعدو إذا صلى أن تكون صلاته محرقة عنه فلا إعادة عليه فيما أجزأ

بذلك (قال) وإذا كان الماء أقل من خمس قرب فخالطته نجاسة ليست بقائمة نجسته فان صب عليه ماء أو صب على ماء أخرجه يكون الماء آن جميعا نجس قرب فصاعدا فطهرا لم ينجس واحد منهما صاحبه (قال) فان فرقا بعد ذلك لم ينجس بعد ما طهرا الا بنجاسة تحدث فيهما وان وقع في الماء القليل ما لا يختلط به مثل العنبر أو العود أو الدهن الطيب فلا بأس به لانه ليس مخوضا به وإذا كان معه في السفر انا آن يستيقن أن أحدهما قد نجس والاخر ليس بنجس تأخى وأراق النجس على الأغلب عنده وتوضأ بالطاهر لان الطهارة تمكّن والماء على أصله طاهر

(باب المسح على الخفين)

(قال الشافعي) أخبرنا الثقي يعني عبد الوهاب عن المهاجر أبي محمد عن عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم



وسلم أرخص للمسافر  
ثلاثة أيام ولياليهن  
والقيم يوما وليلة إذا تطهر  
ولبس خفيه أن يمسخ  
عليهما (قال) وإذا تطهر  
الرجل المقيم بغسل أو  
وضوء ثم أدخل رجله  
الخفين وهما طاهرتان  
ثم أحدث فانه يمسخ  
عليهما من وقت ما  
أحدث يوما وليلة وذلك  
إلى الوقت الذي أحدث  
فيه فإن كان مسافرا  
مسح ثلاثة أيام ولياليهن  
إلى الوقت الذي أحدث  
فيه وإذا جاوز الوقت  
فقد انقطع المسح فإن  
توضأ ومسح وصلى بعد  
ذهاب وقت المسح أعاد  
غسل رجله والصلاة  
ولو مسح في الحضر ثم  
سافرا ثم مسح مقيم ولو  
مسح مسافرا ثم أقام  
مسح مسح مقيم وإذا  
توضأ فغسل أحدى  
رجليه ثم أدخلها  
انخف ثم غسل الأخرى  
ثم أدخلها انخف لم  
يجزئه إذا أحدث أن  
يمسح حتى يكون طاهرا  
بكأله قبل لباسه  
أجده خفيه فأنزعه  
انخف الأول الملبوس  
قبل تمام طهارته ثم

عنه في وقت ولا غيره أو لا تكون مجزئة عنه بأن تكون فاسدة وحكم من صلى صلاة فاسدة حكم من لم يصل  
فيعيد في الدهر كله وانما قلت في المني أنه لا يكون نجسا خبرا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعقولا  
فإن قال قائل ما الخبر قلت أخبرنا سفيان بن عيينة عن منصور عن إبراهيم عن همام بن الحرث عن  
عائشة قالت كنت أفرك المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يصلي فيه (قال الشافعي) أخبرنا يحيى  
ابن حسان عن حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم عن علقمة أو الأسود « شك الربيع »  
عن عائشة قالت كنت أفرك المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يصلي فيه (قال الربيع)  
وحدثنا يحيى بن حسان (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار وابن جريج كلاهما  
يخبر عن عطاء عن ابن عباس أنه قال في المني يصيب الثوب أمطه عنك قال أحدهما يعود أو لا ذخرة وانما  
هو بمنزلة البصاق أو المخاط (قال الشافعي) أخبرنا الثقة عن جرير بن عبد الحميد عن منصور عن مجاهد  
قال أخبرني مصعب بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه أنه كان إذا أصاب ثوبه المني إن كان رطبا مسح به وإن  
كان يابساحته ثم يصلي فيه (قال الشافعي) فإن قال قائل فما المعقول في أنه ليس بنجس فإن الله عز وجل  
بدأ خلق آدم من ماء وطين وجعلهما جميعا طهارة الماء طهارة والطين في حال الأعواز من الماء طهارة  
وهذا أكثر ما يكون في خلق أن يكون طاهرا وغير نجس وقد خلق الله تبارك وتعالى بني آدم من الماء  
الداقيق فكان جل ثناؤه أعز وأجل من أن يتسدى خلقا من نجس مع ما وصفت مما دلت عليه سنة  
رسول الله صلى الله عليه وسلم والخبر عن عائشة وابن عباس وسعد بن أبي وقاص مع ما وصفت مما يدركه  
العقل من أن ريحه وخلقه مبين خلق ما يخرج من ذكر وريحه فإن قال قائل فإن بعض أصحاب النبي  
صلى الله عليه وسلم قال اغسل ما رأيت وانضح ما لم تر فكنا نتغسله بغير أن نراه نجسا ونغسل الوسخ  
والعرق وما لا نراه نجسا ولو قال بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنه نجس لم يكن في قول أحد حجة مع  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ومع ما وصفنا مما سوى ما وصفنا من المعقول وقول من سمينان من أصحاب  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن قال قائل فقد يؤثر بالغسل منه قلنا الغسل ليس من نجاسة ما يخرج  
انما الغسل شيء تعبد الله به الخلق جل وعز فإن قال قائل ما دل على ذلك قيل أرايت الرجل إذا غيب  
ذكره في القرج الحلال ولم يأت منه ماء فأوجبت عليه الغسل وليست في القرج نجاسة وإن غيب  
ذكره في دم خنزير أو خمر أو عذرة وذلك كله نجس أوجب عليه الغسل فإن قال لا قيل فالغسل إن كان  
انما يجب من نجاسة كان هذا أولى أن يجب عليه الغسل مرات ومرات من الذي غيبه في حلال نظيف ولو  
كان يكون لقدر ما يخرج منه كان الحلاء والبول أقدر منه ثم ليس يجب عليه غسل موضعهما الذي خرجا  
منه وبكفيه من ذلك المسح بالحجارة ولا يجزئه في وجهه ويديه ورجليه ورأسه إلا الماء ولا يكون عليه غسل  
نقذه ولا ألبتة سوى ما سميت ولو كان كثرة الماء انما يجب لقدر ما يخرج كان هذا أقدر وأولى أن  
يكون على صاحبهما الغسل مرات وكان يخرجهما أولى بالغسل من الوجه الذي لم يخرج منه ولكن انما  
أمرنا بالوضوء لمعنى تعبد الله به طاعة العباد لينظر من يطيعه منهم ومن يعصيه لا على قدر ولا تظافة ما  
يخرج فإن قال قائل فإن عمرو بن ميمون روى عن أبيه عن سليمان بن يسار عن عائشة أنها كانت تغسل المني  
من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا هذا إن جعلناه ثابتا فليس بخلاف لقولها كنت أفركه من ثوب  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يصلي فيه كما لا يكون غسله قدميه عمره خلافا لمسحه على خفيه يوما من  
أيامه وذلك أنه إذا مسح علمنا أنه تجزئ الصلاة بالمسح وتجزئ الصلاة بالغسل وكذلك تجزئ الصلاة بمحتمه  
وتجزئ الصلاة بغسله لأن واحدا منهما خلاف الآخر مع أن هذا ليس بثابت عن عائشة هم يخافون  
فيه غلط عمرو بن ميمون انما هو رأي سليمان بن يسار كذا يحفظه عنه الحفاظ أنه قال غسله أحب إلى وقد  
روى عن عائشة خلاف هذا القول ولم يسمع سليمان علمناه من عائشة حرفا قط ولو رواه عنها كان من سبلا



(قال الشافعي) رضى الله عنه وإذا استيقن الرجل أن قد أصابت النجاسة ثوبه فليصل فيه ولا يدري متى أصابته النجاسة فإن الواجب عليه أن كان يستيقن شيئا أن يصل ما استيقن وإن كان لا يستيقن تأخى حتى يصل ما يرى أنه قد صلى كل صلاة صلاها في ثوبه نجس أو أكثر منها ولا يلزمه إعادة شيء إلا ما استيقن والفتيا والاختيار له كما وصفت والثوب والجسد سواء بنجسهما ما أصابهما والخف والنعل ثوبان فإذا صلى فيهما ما قد أصابتهما نجاسة رطبة ولم يغسلها أعاد فإذا أصابتهما نجاسة يابسة لا رطوبة فيها أحسهما حتى تطفأ وزالت النجاسة عنهما صلى فيهما فإن كان الرجل في سفر لا يجد الماء الا قليلا فأصاب ثوبه نجس غسل النجس وتيمم أن لم يجد ما يغسل النجاسة تيمم وصلى وأعاد إذا لم يغسل النجاسة من قبل أن الانجاس لا يزيلها الا الماء فإن قال قائل فلم يطهره التراب من الجنابة ومن الحدث ولم يطهر قليل النجاسة التي ماست عضوا من أعضاء الوضوء أو غير أعضائه قلنا ان الغسل والوضوء من الحدث والجنابة ليس لان المسلم نجس ولكن المسلم متعبد بهما وجعل التراب بدلا للطهارة التي هي تعبد ولم يجعل بدلا في النجاسة التي غسلها المعنى لا تعبد انما معناه أن ترال بالماء ليس أنها تعبد بلا معنى ولو أصابت ثوبه نجاسة ولم يجد ماء لغسله صلى عريانا ولا يعيد ولم يكن له أن يصل في ثوب نجس بحال وله أن يصل في الاعواز من الثوب الطاهر عريانا (قال) وإذا كان مع الرجل الماء وأصابته نجاسة لم يتوضأ به وذلك ان الوضوء به انما يزيد نجاسة وإذا كان مع الرجل ما أن أحدهما نجس والاخر طاهر ولا يخلص النجس من الطاهر تأخى وتوضأ بأحدهما وكف عن الوضوء من الاخر وشربه الا أن يضطر الى شربه فان اضطر الى شربه شربه وان اضطر الى الوضوء به لم يتوضأ به لانه ليس عليه في الوضوء وزر وتيمم وعليه في خوف الموت ضرورة فيشر به اذا لم يجد غيره ولو كان في سفر أو حضر فتوضأ من ماء نجس أو كان على وضوء فس ماء نجس لم يكن له أن يصل وأن صلى كان عليه أن يعيد بعد أن يغسل ما ماس ذلك الماء من جسده وثيابه (١)

(١) زيادة في مسألة المني زاده الربيع بن سليمان يرد فيها على محمد بن عبد الله بن عبد الحكم (قال الشافعي) رضى الله عنه والمني طاهر فقلت حديث عائشة أنها كانت تقول المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يصل فيه (قال) قد جاء عن عائشة أنها فكرت وغسلت فقلت زعم الشافعي ان الحفائظ يقولون ان حديث الغسل لا يثبت ولو ثبت حديث الغسل لم يرد الفرق كما لم يكن غسل الرجلين يبطل المسح على الخفين والصلاة تجوز بغسل الرجلين وتجوز بالمسح على الخفين وكذلك تجوز بفرك المني وتجوز بغسله وليس واحد منهما دافعا لصاحبه فلما جاء الحديث أن عائشة فكرت المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم وصل في فيه وابن عباس وسعد بن أبي وقاص يقولان في المني اذا أصاب الثوب ان كان رطبا مسح وان كان يابسا حثه وأحدهما قال أمطه عندك فأنما هو كالصاق والمخاط قلنا ما جاء به الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن أصحابه ان المني طاهر ولا يجوز لاحدا ان جاء الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم أن يقول برأى نفسه وعليه أن يسلمه وما استدللنا على طهارة المني ان الله جل وعز ابتداء خلق آدم من طهارتين الماء والطين ولم يكن الله عز وجل يخلق أنبياءه من النجاسة فان قلت ان المني يكون في الرحم علقه والعلقة الدم والدم نجس وانما خلقوا من ذلك الدم قيل لك ان كنت انما صيرت المني حين صيره الله جل وعز علقه نجسا وصيره مضغة وجعل المضغة عظما فقد آل الى أن صار حلا وطاهرا كغصير العنب حين يعصر حلالا فلما صار خمر صار حراما فلما آل الى أن صار خلا صار حلالا كله فذلك مثله مع أن النطفة لم تصر نجسا قط حين صارت علقه من قبل أن انقلاب الشيء خلقا بعد خلق مغيب في الانسان لا يكون نجسا ولو جاز أن يكون نجسا كان المرء قائما الساعة برمته نجسا من قبل أن الدم فيه وغير ذلك من الانجاس فلما كان هذا هكذا لم يكن فيه الا التسليم لا يقال فيه لم ولا كيف مع الاحاديث المذكورة فيه =

لبسه جازله أن يسمح لان لباسه مع الذي قبله بعد كمال الطهارة (قال المزني) كيفما صح لبس خفيه على طهر جازله المسح عن يدي (قال الشافعي) وان تحرق من مقدم الخف شيء بان منه بعض الرجل وان قل لم يجزه أن يسمح على خف غير سائر لجميع القدم وان كان خرقه من فوق الكعبين لم يضره ذلك ولا يسمح على الجوربين الا أن يكون الجوربان مجلدي القدمين الى الكعبين حتى يقوم مقام الخفين ومالبس من خف خشب أو ما قام مقامه أجزاء أن يسمح عليه ولا يسمح على جرموقين قال في التقديم يسمح عليهما (قال المزني) قلت أنا ولا أعلم بين العلماء في ذلك اختلافا وقوله معهم أولى به من انفرادهم وزعم انما أريد بالمسح على الخفين المرفق فكذلك الجرموقان مرفق وهو بالخف شبه (قال) وان تزع خفيه بعد



(كتاب الحيض)

(اعتزال الرجل امرأته حائضا واثبات المستحاضة)

أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى ويستلونك عن الحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في الحيض الآية (قال الشافعي) وأبان عز وجل أنها حائض غير طاهرة وأمر أن لا تقرب حائض حتى تطهر ولا إذا طهرت حتى تتطهر بالماء وتكون ممن يحل لها الصلاة ولا يحل لامرئ كانت امرأته حائضا أن يجامعها حتى تطهر فإن الله تعالى جعل التيمم طهارة إذا لم يوجد الماء أو كان المتيمم مريضا ويحل لها الصلاة بغسل أن وجدت ماء أو تيمم أن لم تجده (قال الشافعي) فلما أمر الله تعالى باعتزال الحيض وأباحهن بعد الطهر والتطهير ودلت السنة على أن المستحاضة تصلي دل ذلك على أن لزوم المستحاضة إصابتها إن شاء الله تعالى لأن الله أمر باعتزالهن وهن غير طواهر وأباح أن يؤتين طواهر (باب ما يحرم أن يؤتى من الحائض) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال بعض أهل العلم بالقرآن

وبالله التوفيق فإن قلت لو كان المني طاهرا في نفسه لكان في مجراه للخروج ما ينجسه لأن مخرجه من مخرج البول وأنت تقول إن البيضة إذا بيضت لا يجوز لي أن أصلي وأنا حاملا لها حتى أغسلها فلست أغسلها إلا أن يكون في هادم فأما إذا خرجت لادم فيها ولا غيره من الانجاس فهي طاهرة والمخرج الذي خرجت منه إذا كان مغيا طاهر ويقال له وبالله التوفيق أصل قولنا في المني الاثر عن النبي صلى الله عليه وسلم إن عائشة فكرته من ثوبه فصلى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم فعلم أنه يخرج من الذكر الذي يخرج منه البول وعائشة وابن عباس وسعد بن أبي وقاص كلهم يعرفون ذلك وفي قدرة الله تبارك وتعالى ما يخرج من الموضع النجس طاهرا لقوله عز وجل نسقيكم مما بطونه من بين فرث ودم لبنا خالصا سائغا للشاربين فأخبر تعالى ذكره بقدرته على أن يخرج من بين النجاستين طاهرا ما كولا فإن قلت قد يمكن أن يخرج من بينهما ما جاز لا يمس البين من الفرث والدم شيئا فقد أبطلت معنى ما أخبر الله تبارك وتعالى من قدرته أنه يخرج من نجاستين طاهرا ولو كان كما قلت لم يكن ههنا عجب والله على كل شيء قدير « قال أبو محمد الربيع بن سليمان » ويقال له أنت تزعم أن الرجل إذا عرف ثم غسل أنفه وانقطع الدم عنه أنه يجوز له أن يصلي وإن لم يكن غسل داخل أنفه والرأس جوف وكلهم يزعم أن المخاط طاهر ليس بنجس وإن خرج من الموضع الذي خرج منه الدم فكذلك المني يخرج من موضع البول ولا يكون نجسا كما لا يكون المخاط نجسا وإن خرج من موضع الدم وكذلك لوقاء إنسان كان القى نجسا ولو غضمض ثم تنضم من بعد أو بصق كان بماء طاهرا وإن كان قد خرج من موضع نجسه القى لأنه وإن غضمض فإنه لا يبلغ بالماء إلى حلقه الذي خرج منه القى فكذلك المني يخرج من موضع البول فيكون طاهرا لأنه لا يقدر على غسل قصبة البول إذا كان ما فيها مغيا وقد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه بصق في ثوبه ولو كان نجسا لم يصق في ثوبه ويرغمون أن البصاق من رأس المعدة ويقال له كل ما كان في البطن مغيا حكمه حكم الطهارة كما يكون الدم وغيره في الجسد حكمه حكم الطهارة فإذا زایل البدن كان حكمه حكم النجاسة ولا يقاس ما كان باطنا على ما ظهر وما كان مغيا في مخلوق حكمه حكم الطهارة وكذلك حكم مخرج البول إذا كان مغيا حكمه حكم الطهارة إذا كان لا يقدر على غسل قصبة البول فكذلك كل ما كان مغيا يحترقه إذا صلى فهذا يدل على أن كل ما كان مغيا نجسا لا يقدر على غسله حكمه حكم الطهارة وكذلك أنفه وحلقه إذا عرف وإذا عرف حكم أنفه إذا عرف وحكم حلقه إذا عرف إذا كان لا يقدر على غسلها حتى ينتهي إلى أقصى مخرجها والمني طاهر والمخرج الذي يخرج منه طاهر إذا كان مغيا لا يقدر على غسله وبالله التوفيق (قال الربيع) المني طاهر عند الشافعي

مسحهما غسل قدميه وفي القديم وكتاب ابن أبي ليلى يتوضأ (قال المزني) قلت أنا والذي قبل هذا أولى لأن غسل الأعضاء لا ينتقض في السنة إلا بالحدث وإنما انتقض طهر القدمين لأن المسح عليهما كان لعدم ظهورهما كسج التيمم لعدم الماء فلما كان وجود المعدوم من الماء بعد المسح يبطل المسح ويوجب الغسل كان كذلك ظهور القدمين بعد المسح يبطل المسح ويوجب الغسل وسائر الأعضاء سوى القدمين مغسول ولا يغسل عليها ثانية إلا يحدث ثان

(باب كيف المسح على الخفين)

(قال الشافعي) أخبرنا ابن أبي يحيى عن ثوب بن يزيد عن رجاء بن حيوة عن كاتب المغيرة عن المغيرة بن شعبة أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح أعلى الخف وأسفله وأخرج بإثر ابن عمر أنه كان مسح أعلى الخف



في قول الله عز وجل فاذا تطهرن فاتوهن من حيث أمركم الله أن تعترلوهن يعني من مواضع الحيض (قال الشافعي) وكانت الآية محتملة لما قال ومحتملة ان اعترلهن اعترال جميع أبدانهن (قال الشافعي) ودلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على اعترال ما تحت الازار منها وإباحة ما سوى ذلك منها

(باب ترك الحائض الصلاة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل ويستألفونك عن الحيض قل هو أذى فاعترلوا النساء في الحيض الآية (قال الشافعي) فكان بيننا في قول الله عز وجل حتى يطهرن بأنهن حيض في غير حال الطهارة وقضى الله على الجنب أن لا يقرب الصلاة حتى يغتسل وكان بيننا أن لا مدة لطهارة الجنب الا الغسل وأن لا مدة لطهارة الحائض الا الذهاب الحيض ثم الاغتسال لقول الله عز وجل حتى يطهرن وذلك بانقضاء الحيض فاذا تطهرن يعني بالغسل فان السنة تدل على أن طهارة الحائض بالغسل ودلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على بيان ما دل عليه كتاب الله تعالى من أن لا تصلي الحائض أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك بن أنس عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت قدمت مكة وأنا حائض ولم أطف بالبيت ولا بين الصفا والمروة فشكوت ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال افعلي كما يفعل الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت حتى تطهري أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عيينة عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في حجة لا نراه الا الحج حتى اذا كنا بسرف أو قريبا منها حضرت فدخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا أبكي فقال ما بالك أنفست قلت نعم قال ان هذا أمر كتبته الله تعالى على بنات آدم فاقضي ما يقضي الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت حتى تطهري (قال الشافعي) وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عائشة أن لا تطوف بالبيت حتى تطهر فدل على أن لا تصلي حائضا لانها غير طاهرة ما كان الحيض قائما وكذلك قال الله عز وجل حتى يطهرن

(باب أن لا تقضي الصلاة حائض) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وقوموا لله قانتين (قال الشافعي) فلما لم يرخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في أن تؤخر الصلاة في الخوف وأرخص أن يصلي المصلي كما أمكنه راجلا أو راكبا وقال ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا (قال الشافعي) وكان من عقل الصلاة من البالغين عاصيات تركها اذا جاء وقتها وذكروها وكان غيرنا سألها وكانت الحائض بالغة عاقلة ذا كره للصلاة مطيعة لها فكان حكم الله عز وجل لا يقربها زوجها حائضا ودل حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم على أنه اذا حرم على زوجها أن يقربها للحيض حرم عليها أن تصلي كان في هذا دلائل على أن فرض الصلاة في أيام الحيض زائل عنها فاذا زال عنها وهي ذا كره عاقلة مطيعة لم يكن عليها قضاء الصلاة وكيف تقضي ما ليس بفرض عليها زال فرضه عنها (قال) وهذا مما لا أعلم فيه مخالفا (قال الشافعي) والمعنوه والمجنون لا يفتق والمغمى عليه في أكثر من حال الحائض من انهم لا يعقلون وفي ان الفرائض عنهم زائلة ما كانوا بهذه الحال كما الفرض عنها زائل ما كانت حائضا ولا يكون على واحد من هؤلاء قضاء الصلاة ومتى أفاء واحد من هؤلاء وطهرت حائض في وقت الصلاة فعليه ما أن يصلي لانهم ما من عليه فرض الصلاة

(باب المستحاضة) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت قالت فاطمة بنت أبي خبيش لرسول الله صلى الله عليه وسلم اني لأطهر فأدع الصلاة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما ذلك عرق وليس بالحيضة فاذا أقبلت الحيضة فادعي الصلاة فاذا ذهب قدرها فاغسلي الدم عندك وصلي أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابراهيم بن محمد قال أخبرنا عبد الله بن محمد بن عقيل عن ابراهيم بن محمد بن طلحة عن عمه عمران بن طلحة عن أمه جنة بنت جحش قالت كنت أستحاض حيضة كثيرة شديدة ففتحت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أستقيته

وأسفله (قال) وأحب أن يغمس يديه في الماء ثم يضع كفه اليسرى تحت عقب الخلف وكفه اليمنى على أطراف أصابعه ثم يمر اليمنى الى ساقه واليسرى الى أطراف أصابعه (قال) فان مسح على باطن الخلف وترك الظاهر أعاد وان مسح على الظاهر وترك الباطن أجزاء وكيفما أتى بالمسح على ظهر القدم بكل اليد أو ببعض أجزائه

(باب الغسل الجمعة والاعياد)

(قال الشافعي) والاختيار في السنة لكل من أراد صلاة الجمعة الاغتسال لها لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الغسل واجب على كل محتلم يريد وجوب الاختيار لانه قال صلى الله عليه وسلم من توضأ فيها وندمت ومن اغتسل فافعل أفضل وقال عمر لعثمان رضي الله عنهما حين راح والوضوء أيضا وقد علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر بالغسل ولو



علموا وجوبه لرجع  
عثمان وما تركه عمر  
(قال) ويجزئ غسله  
لها إذا كان بعد الفجر  
وان كان جنباً فاغتسل  
لها جميعاً أجزاء (قال)  
وأحب الغسل من غسل  
الميت (قال) وكذلك  
الغسل للأعياد سنة  
اختياراً وان ترك الغسل  
للجمعة والعبد أجزاءه  
الصلاة وان نوى الغسل  
للجمعة والعبد لم يجزه  
من الجنابة حتى ينوي  
الجنابة وأولى الغسل  
أن يجب عندي بعد  
غسل الجنابة الغسل  
من غسل الميت والوضوء  
من مسه مفضياً إليه ولو  
ثبت الحديث بذلك عن  
النبي صلى الله عليه وسلم  
قلت به ثم غسل الجمعة  
ولا ترخص في تركه ولا  
توجب له إيجاباً لا يجزئ  
غيره (قال المزني) إذا لم  
يثبت فقد ثبت تأكيد  
غسل الجمعة فهو أولى  
وأجمعوا أن مس خنزير  
أو مس ميتة أنه لا يغسل  
ولا وضوء عليه الا يغسل  
ما أصابه فكيف يجب  
عليه ذلك في أخيه  
المؤمن

فوجدته في بيت أختي زينب فقلت يا رسول الله ان لي اليك حاجة وانه لحديث ما منه بد واني لأستحي  
منه قال فما هو يا هتاه قالت اني امرأة أستحاض حيضة كثيرة شديدة فأتري فيها فقد منعتني الصلاة  
والصوم فقال النبي صلى الله عليه وسلم فاني أنعتك الكرسف فانه يذهب الدم قالت هو أكثر من ذلك  
قال فتلجمي قالت هو أكثر من ذلك قال فاتخذى ثوباً قالت هو أكثر من ذلك انما أتجججا قال النبي  
صلى الله عليه وسلم سأمر لك بأمرين أيهما فعلت أجزأك عن الآخر فان قويت عليهما فأنت أعلم قال  
لها انما هي ركضة من ركضات الشيطان فتصلي ستة أيام أو سبعة أيام في علم الله تعالى ثم اغتسلي حتى اذا  
رأيت أنك قد طهرت واستنقيت فصلي أربعين ليلة وأيامها أول ثلاثين وأيامها وصوي  
فانه يجزئك وهكذا افعل في كل شهر كما تحيض النساء ويطهرن لميقات حيضهن ويطهرهن « ومن غير  
هذا الكتاب » وان قويت على أن تؤخرى الظهر وتجلي العصر وتغتسلي حتى تطهري ثم تصلي الظهر  
والعصر ثم تؤخرين المغرب وتجلين العشاء ثم تغتسلين وتجمعين بين الصلوتين وتغتسلين مع الفجر «  
(قال الشافعي) هذا يدل على أنها تعرف أيام حيضها ستاً أو سبعاً فلذلك قال لها رسول الله صلى الله عليه  
وسلم وان قويت على أن تؤخرى الظهر وتجلي العصر فتغتسلي حتى تطهري ثم تصلي الظهر والعصر جميعاً  
ثم تؤخرى المغرب وتجلي العشاء ثم تغتسلي وتجمعين بين المغرب والعشاء فافعلي وتغتسلين عند الفجر ثم تصلين  
الصبح وكذلك فافعلي وصوي ان قويت على ذلك وقال هذا أحب الأمرين اليّ أخبرنا الربيع قال أخبرنا  
الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن سليمان بن يسار عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ان  
امرأة كانت تهرق الدماء على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستفتت لها أم سلمة رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لتنظر عدداً ليالي والايام التي كانت تحيضهن من الشهر  
قبل أن يصيبها الذي أصابها فلتترك الصلاة قدر ذلك من الشهر فاذا فعلت ذلك فلتغتسل ولتستغفر ثم تصلي  
(قال الشافعي) فهذه الاحاديث الثلاثة ناخذوها عندنا متفقة فيما اجتمعت فيه وفي بعضها زيادة على  
بعض ومعنى غير معنى صاحبه وحديث عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم يدل على أن فاطمة بنت أبي  
حيش كان دم استحاضتها منفصلاً من دم حيضتها الجواب النبي صلى الله عليه وسلم وذلك أنه قال فاذا  
أقبلت الحيضة فدعي الصلاة فاذا ذهب قدرها فاغسلي الدم عنك وصلي (قال الشافعي) فنقول اذا كان  
الدم ينفصل فيكون في أيام أحمر فائثاً نجساً محتمداً وأياماً رقيقاً إلى الصفرة أو رقيقاً إلى القلّة فأيام الدم الأحمر  
القاني المحتدم التحين أيام الحيض وأيام الدم الرقيق أيام الاستحاضة (قال الشافعي) ولم يذكر في حديث  
عائشة الغسل عند نولي الحيضة وذكر غسل الدم فاخذنا بآيات الغسل من قول الله عز وجل ويستلونك  
عن المحيض قل هو أذى الآية (قال الشافعي) فقبل والله تعالى أعلم بطهرن من الحيض فاذا تطهرن  
بالماء ثم من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أبان رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الطهارة بالماء  
الغسل وفي حديث جنة بنت جحش فامرها في الحيض ان تغتسل اذا رأت أنها طهرت ثم أمرها في حديث  
جنة بالصلاة فدل ذلك على أن لزوجهما أن يصيها لان الله تبارك وتعالى أمرها بغيرها حائضاً وأذن في اتيانها  
طاهراً فلما حكم النبي صلى الله عليه وسلم للاستحاضة حكم الطهارة في أن تغتسل وتصلي دل ذلك على أن لزوجهما  
أن يأتياها (قال) وليس عليها الا الغسل الذي حكمه الطهر من الحيض بالسنة وعليها الوضوء لكل صلاة  
قياساً على السنة في الوضوء بما خرج من دبراً وفرج مما له أثر وأولاً أثره (قال الشافعي) وجواب رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لأم سلمة في المستحاضة يدل على أن المرأة التي سألت لها أم سلمة كانت لا تنفصل دمها  
فامرها ان تترك الصلاة عند الليالي والايام التي كانت تحيضهن من الشهر قبل أن يصيبها الذي أصابها  
(قال الشافعي) وفي هذا دليل على أن لا وقت للحيضة اذا كانت المرأة ترى حيضاً مستقبلاً وطهرت مستقبلاً  
وان كانت المرأة حائضاً يوماً أو أكثر فهو حيض وكذلك ان جاوزت عشرة فهو حيض لان النبي صلى الله



عليه وسلم أمرها أن تترك الصلاة عدد الليالي والأيام التي كانت تحيضهن ولم يقل إلا أن يكون كذا وكذا  
 أي تجاوز كذا (قال الشافعي) وإذا ابتدأت المرأة ولم تحض حتى حاضت فطبق الدم عليها فإن كان  
 دمها ينفصل فأيام حيضها أيام الدم الثخين الأحمر القاني المحتدم وأيام استحاضتها أيام الدم الرقيق فإن  
 كان لا ينفصل ففيها قولان أحدهما أن تدع الصلاة ستا وسبعاً ثم تغتسل وتصلى كما يكون الأغلب من  
 حيض النساء (قال) ومن ذهب إلى جلة حديث جنة بنت جحش وقال لم يذكروا في الحديث عدد حيضها  
 فأمرت أن يكون حيضها ستاً وسبعاً والقول الثاني أن تدع الصلاة أقل ما علم من حيضهن وذلك يوم  
 وليلة ثم تغتسل وتصلى ولزوجه أن يأتيها ولو احتاط فتركها وسظاً من حيض النساء وأما كثر كان أحب  
 إلى ومن قال بهذا قال إن جنة وإن لم يكن في حديثها ما نص أن حيضها كان ستاً وسبعاً فقد يحتمل  
 حديثها ما احتل حديث أم سلمة من أن يكون فيه دلالة أن حيضها كان ستاً وسبعاً لأن فيه أن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم قال فتحيض ستاً وسبعاً ثم اغتسلي فإذا رأيت أنك قد طهرت فصلي فيحتمل إذا رأيت أنها  
 قد طهرت بالماء واستنقت من الدم الأحمر القاني (قال) وإن كان يحتمل طهرت واستنقت بالماء  
 (قال) فقد علمنا أن جنة كانت عند طلعة وولدت له وأنها حكمت حين استنقت ذكرت أنها تخرج الدم نجاً  
 وكان العلم يحيط أن طلعة لا يقربها في هذه الحال ولا تطيب هي نفسها بالدفنونه وكان مسألتها بعدما كانت  
 زينب عنده دليلًا محتملاً على أنه أول ما ابتليت بالاستحاضة وذلك بعد بلوغها زمان فدل على أن حيضها  
 كان يكون ستاً وسبعاً فسألت النبي صلى الله عليه وسلم وشكت أنه كان ستاً وسبعاً فأمرها أن كان ستاً  
 أن تتركه ستاً وإن كان سبعاً أن تتركه سبعاً وذكر الحديث فشكت وسأله عن ست فقال لها ست  
 أو عن سبع فقال لها سبع وقال كما تحيض النساء أن النساء يحضن كما تحيضين (قال الشافعي) قول  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم تحيض ستاً وسبعاً في علم الله يحتمل أن علم الله ست أو سبع تحيضين (قال)  
 وهذا أشبه بمعانيه والله تعالى أعلم (قال) وفي حديث جنة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لها  
 إن قويت فأجعي بين الظهر والعصر بغسل وبين المغرب والعشاء بغسل وصلي الصبح بغسل وأعلمها أنه  
 أحب الأمرين إليه لها وأنه يجزئها الأمر الأول من أن تغتسل عند الطهر من الحيض ثم لم يأمرها بغسل  
 بعده فإن قال قائل فهل روى هذا أحد أنه أمر المستحاضة بالغسل سوى الغسل الذي تخرج به من حكم  
 الحيض فحديث جنة يبين أنه اختيار وإن غيره يجزئ منه (قال الشافعي) وإن روى في المستحاضة  
 حديث مستغلق ففي إيضاح هذه الأحاديث دليل على معناه والله تعالى أعلم فإن قال قائل فهل يروى في  
 المستحاضة شيء غير ما ذكرت قيل له نعم أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا إبراهيم بن سعد أنه  
 سمع ابن شهاب يحدث عن عمرة عن عائشة أن أم حبيبة بنت جحش استحضت سبع سنين فسألت رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم واستفتته فيه قالت عائشة فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم ليست تلك الحيضة  
 وإنما ذلك عرق فاغتسلي وصلي قالت عائشة فكانت تجلس في مكن فيعلو الماء جرة الدم ثم تخرج فتصلي  
 أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان قال أخبرني الزهري عن عمرة عن عائشة أن أم حبيبة  
 استحضت فكانت لا تصلى سبع سنين فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال إنما هو عرق وليست  
 بالحيضة فأمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تغتسل وتصلى فكانت تغتسل لكل صلاة وتجلس في  
 المكن فيعلو الدم فان قال فهذا حديث ثابت فهل يخالف الأحاديث التي ذهبت إليها قلت لا إنما أمرها  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تغتسل وتصلى وليس فيه أنه أمرها أن تغتسل لكل صلاة فان قال  
 ذهبت إلى أنها لا تغتسل لكل صلاة إلا وقد أمرها بذلك ولا تفعل إلا ما أمرها قيل له أقترى أمرها أن  
 تستنقع في مكن حتى يعلو الماء جرة الدم ثم تخرج منه فتصلى أو تراها تطهر بهذا الغسل قال ما تطهر  
 بهذا الغسل الذي يغشى جسدها فيه جرة الدم ولا تطهر حتى تغسله ولكن لعلها تغسله قلت أفأبين لك

(باب حيض المرأة  
 وطهرها واستحاضتها)

(قال الشافعي) قال الله  
 تبارك وتعالى فاعتزلوا  
 النساء في الحيض ولا  
 تقربوهن حتى يطهرن  
 (قال الشافعي) من  
 الحيض فإذا تطهرن  
 فأتوهن من حيث أمركم  
 الله (قال الشافعي)  
 تطهرن بالماء (قال)  
 وإذا اتصل بالمرأة الدم  
 نظرت فإن كان دمها  
 ثخيناً محتدماً يضرب إلى  
 السواد له رائحة فذلك  
 الحيضة نفسها فلتدع  
 الصلاة فإذا ذهب ذلك  
 الدم وجاءها الدم الأحمر  
 الرقيق المشرق فهو عرق  
 وليست الحيضة وهو  
 الطهر وعليها أن تغتسل  
 كما وصفت وتصلى وبأتيها  
 زوجها ولا يجوز لها  
 أن تستظهر بثلاثة أيام  
 لأن رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم قال فإذا ذهب  
 قدرها يريد الحيضة  
 فاغتسلي الدم عندك وصلي  
 ولا يقول لها النبي صلى  
 الله عليه وسلم إذا ذهب  
 قدرها إلا وهي به عارفة  
 (قال) وإن لم ينفصل دمها  
 بما وصفت ثم فتعرفه



ان استنقاعها غير ما أمرت به قال نعم قلت فلا تنكر أن يكون غسلها ولا أشك ان شاء الله تعالى ان غسلها كان تطوعا غير ما أمرت به وذلك واسع لها ألا ترى انه يسعها أن تغتسل ولولم تؤمر بالغسل قال بلى (قال الشافعي) وقد روى غير الزهري هذا الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم أمرها أن تغتسل لكل صلاة ولكن رواه عن عمرة بهذا الاسناد والسياق والزهري أحفظ منه وقد روى فيه شيئا يدل على ان الحديث غلط قال ترك الصلاة قدراً أقرائها وعائشة تقول الاقراء الاطهار قال أفرأيت لو كانت تثبت الروايتان فإلى أيهما تذهب قلت إلى حديث حنيفة بنت جحش وغيره مما أمرن فيه بالغسل عند انقطاع الدم ولولم يؤمرن به عند كل صلاة (قال الشافعي) فان قال فهل من دليل غير الخبر قيل نعم قال الله عز وجل ويستلونك عن الحيض قل هو أذى إلى قوله فاذا تطهرن فدللت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الطهر هو الغسل وان الحائض لا تصلي والطاهر تصلي وجعلت المستحاضة في معنى الطاهر في الصلاة فلم يجز أن تكون في معنى طاهر وعليها غسل بلا حادثة حيضة ولا جنابة (قال) اما أنا فنقدر وبنانا ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر المستحاضة بتوضأ لكل صلاة قلت نعم قد رويتم ذلك وبه نقول قياسا على سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو كان محفوظا عندنا كان أحب اليك من القياس (١)

(باب الخلاف في المستحاضة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال لي قائل تصلي المستحاضة ولا يأتها زوجها وزعم لي بعض من يذهب مذهبه أن حجة فيه أن الله تبارك وتعالى قال ويستلونك عن الحيض قل هو أذى الآية وأنه قال في الأذى انه أمر باجتنابها فيه فأثم فيها فلا يحل له أصابتها (قال الشافعي) فقيل له حكم الله عز وجل في أذى الحيض أن تعتزل المرأة ودلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن حكم الله عز وجل أن الحائض لا تصلي فدل حكم الله وحكم رسوله صلى الله عليه وسلم أن الوقت الذي أمر الزوج باجتناب المرأة فيه الحيض الوقت الذي أمرت المرأة فيه اذا انقضى الحيض بالصلاة قال نعم فقيل له فالحائض لا تطهر وان اغتسلت ولا يحل لها ان تصلي ولا تمس معصفا قال نعم فقيل له فحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم يدل على أن حكم أيام الاستحاضة حكم الطهر وقد أباح الله للزوج الاصابة اذا تطهرت الحائض ولا أعلمك الا خالف كتاب الله في ان حرمت ما أحل الله من المرأة اذا تطهرت وخالف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بأنه حكم بأن غسلها من أيام الحيض تحل به الصلاة في أيام الاستحاضة وفرق بين الدين بحكمه وقوله في الاستحاضة انما ذلك عرق وليس بالحيضة قال هو أذى قلت فبين اذا فرق النبي صلى الله عليه وسلم بين حكمه فجعلها حائضا في أحد الأذنين يحرم عليها الصلاة وطاهرا في أحد الأذنين يحرم عليها ترك الصلاة وكيف جعلت ما فرق بينه رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) وقيل له لا تحرم لو كانت خلقتها أن هنالك رطوبة وتغير ريح مؤذية غير دم قال لا وليس هذا أذى الحيض قلت ولا أذى الاستحاضة أذى الحيض (٢)

(٢) وفي اختلاف مالك والشافعي رحمهما الله (باب المستحاضة) وفيه سألت الشافعي عن المستحاضة يطبق عليها الدم دهرها فقال ان الاستحاضة وجهان أحدهما أن تستحاض المرأة فيكون دمها مشتبها لا ينفصل إما تخين كله وإما رقيق كله فاذا كان هكذا انظرت عدد الليالي والايام التي كانت تحيضن من الشهر قبل أن يصيبها الذي أصابها فتركت الصلاة فيهن ان كانت تحيض نجسا من أول الشهر تركت الصلاة نجسا من أوله ثم اغتسلت عند مضي أيام حيضها كما تغتسل الحائض عند طهرها ثم توضأ لكل صلاة وتصلي وليس عليها أن تعيد الغسل مرة أخرى ولو اغتسلت من طهر إلى طهر كان أحب الي وليس ذلك عندي بواجب عليها والمستحاضة الثانية المرأة التي لا ترى الطهر ويكون لها أيام من الشهر ودمها أخر إلى السواد محتمد ثم يضر بعد تلك الايام رقيقا إلى الصفرة غير محتمد وأيام حيض هذه احتدام دمها وسواده

وكان مشتبها نظرت إلى ما كان عليه حيضتها فيما مضى من دهرها فتركت الصلاة للوقت الذي كانت تحيض فيه لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لتتظرن عدة الليالي والايام التي كانت تحيضن من الشهر قبل أن يصيبها ما أصابها فلتدع الصلاة فاذا خلقت ذلك فلتغتسل ثم تستنفر بثوب ثم تصلي (قال) والصفرة والكثرة في أيام الحيض حيض ثم اذا ذهب ذلك اغتسلت وصلت وان كان الدم مبتدئا لا معرفة لها به أمسكت عن الصلاة ثم اذا جاوزت نجسة عشر يوما استيقنت أنها مستحاضة وأشكل

(١) وفي اختلاف علي وابن مسعود رضي الله عنهما أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عليه عن أيوب عن سعيد بن جبير عن علي رضي الله عنه المستحاضة تغتسل لكل صلاة ولسنا ولا إياهم نقول بهذا ولا أحد علمه



(الرد على من قال لا يكون الحيض أقل من ثلاثة أيام) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وخالفنا بعض الناس في شيء من الحيض والمستحاضة وقال لا يكون الحيض أقل من ثلاثة أيام فان امرأة رأت الدم يوما أو يومين أو بعض يوم ثالث ولم تستكمل فليس هذا بحيض وهي طاهرة تقضي الصلاة فيه ولا يكون الحيض أكثر من عشرة أيام فاجاوز العشرة بيوم أو أقل أو أكثر فهو استحاضة ولا يكون بين حيضتين أقل من خمسة عشر (قال الشافعي) فقل لبعض من يقول هذا القول أرايت اذا قلت لا يكون شيء وقد أحاط العلم أنه يكون أتجد قولك لا يكون الا خطأ عمدته فيجب أن تأثم به أو تكون غباوتك شديدة ولا يكون لك أن تقول في العلم (قال) لا يجوز الا ما قلت ان لم تكن فيه حجة أو تكون (قلت) قد رأيت امرأة أثبت لي عنها أنهم لم تزل تحيض يوما ولا تزيد عليه وأثبت لي عن نساء أنهم لم يزلن يحضن أقل من ثلاث وعن نساء أنهم لم يزلن يحضن خمسة عشر يوما وعن امرأة أو أكثر أنهم لم تزل تحيض ثلاث عشرة فكيف زعمت أنه لا يكون ما قد علمنا أنه يكون (قال الشافعي) فقال انما قلته لشيء قد رويته عن أنس بن مالك فقلت له أليس حديث الجلد بن أيوب فقال بلى فقلت فقد أخبرني ابن علية عن الجلد بن أيوب عن معاوية بن قرة عن أنس بن مالك أنه قال قرء المرأة أو قرء حيض المرأة ثلاث أو أربع حتى انتهى إلى عشر فقال لي ابن علية الجلد بن أيوب أعراي لا يعرف الحديث وقال لي قد استحضت امرأة من آل أنس فستل ابن عباس عنها فأتاني فيها وأنس حي فكيف يكون عند أنس ما قلت من علم الحيض ويحتاجون إلى مسألة غيره فيما عنده فيه علم ونحن وأنت لا تثبت حديثا عن الجلد ويستدل على غلط من هو أحفظ منه بأقل من هذا وأنت تترك الرواية الثابتة عن أنس فانه قال اذا تزوج الرجل المرأة وعنده نساء فالبكر المتروجة سبع

= وكثرته فاذا مضت اغتسلت لغسلها أو طهرت من الحيضة وتوضأت لكل صلاة وصلت فقلت للشافعي فما الحجة فيما ذكرت من هذا قال أخبرنا مالك بن أنس عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أنها قالت قالت فاطمة بنت أبي حبيش يا رسول الله اني لا أطهر فأدع الصلاة فقال النبي صلى الله عليه وسلم انما ذلك عرق وليس بالحيضة فاذا أقبلت الحيضة فآركي الصلاة فاذا ذهب قدرها فاغسلي عنك الدم وصلي أخبرنا مالك عن نافع عن سليمان بن يسار عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن امرأة كانت تمهراق الدم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستفتت لها أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لتنظر عددا لا أيام والليالي التي كانت تحيضهن من الشهر قبل أن يصيبها الذي أصابها فالتزت الصلاة قدر ذلك من الشهر فاذا خلقت ذلك فلتغتسل ثم تستنفر بثوب وتصلي (قال الشافعي) فدل جواب رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما وصفت من اقتراق حال المستحاضتين وفي قوله دليل على أنه ليس للحائض أن تستطهر بطريقة عين وذلك أنه أمر احدهما اذا ذهبت مدة الحيض أن تغسل عنها الدم وتصلي وأمر الأخرى أن ترض عدد الليالي والأيام التي كانت تحيضهن ثم تغتسل وتصلّي والحديثان جميعا ينفيان الاستطهار قال فقلت للشافعي فانا نقول تستطهر الحائض بثلاثة أيام ثم تغتسل وتصلّي وتقول تتوضأ لكل صلاة (قال الشافعي) فحديثنا كم اللذان نعلمون عليهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يخالفان الاستطهار والاستطهار خارج من السنة والآثار والمعقول في القياس وأقارب أكثر أهل العلم فقلت ومن أين فقال الشافعي أرايت أيام استطهارها أي من أيام حيضها أم من أيام طهرها فقلت هي من أيام حيضها (قال الشافعي) فأسمعكم عهدتم إلى امرأة كانت أيام حيضها نجسا يطبق عليها الدم فقلتم نجسها ثم اتينا رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرها اذا مضت أيام حيضها قبل الاستحاضة أن تغتسل وتصلّي وجعلتم لها وقتا غير وقتها الذي كانت تعرف فأمرتموها أن تدع الصلاة في الأيام التي أمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تصلّي فيها أفرايتم ان قال لكم قائل لا يعرف السنة تستطهر =

وقت الحيض عليها من الاستحاضة فلا يجوز لها أن تترك الصلاة الا أقل ما تحيض له النساء وذلك يوم وليلة فعلها ان تغتسل وتغضي الصلاة أربعة عشر يوما (قال الشافعي) وأكثر الحيض خمسة عشر يوما وأكثر النفاس ستون يوما (قال الشافعي) الذي يتلى بالمدى فلا ينقطع مثل المستحاضة يتوضأ لكل صلاة فريضة بعد غسل فرجه ويعصبه

### (باب وقت الصلاة والاذان والعذرية)

(قال الشافعي) والوقت للصلاة وقتان وقت مقام ورعاية ووقت عذر وضرورة فاذا زالت الشمس فهو أول وقت الظهر والاذان ثم لا يزال وقت الظهر قائما حتى يصير ظل كل شيء مثله فاذا جاوز ذلك بأقل زيادة فقد دخل وقت العصر والاذان ثم لا يزال وقت العصر قائما حتى يصير ظل كل شيء مثليه فنجاوزه فقد فاته وقت الاختيار ولا



والثيب ثلاث وهو يوافق سنة النبي صلى الله عليه وسلم فتدع السنة وقول أنس وترغم أنك قبلت قول ابن عباس على ما يعرف بخلافه قال أقيمت عندك عن أنس قلت لا ولا عند أحد من أهل العلم بالحديث ولكني أحببت أن تعلم أني أعلم أنك إنما تستر بالنبي ليست لك فيه حجة قال فلو كان ثابتاً عن أنس بن مالك (قلت) ليس بثابت فتسأل عنه قال فأجب على أنه ثابت (١) وليس فيه لو كان ثابتاً حرق مما قلت قال وكيف قلت لو كان إنما أخبر أنه قد رأى من تحيض ثلاثاً وما بين ثلاث وعشر كان إنما أراد أن شاء الله تعالى أن حيض المرأة كما تحيض لا تنتقل التي تحيض ثلاثاً إلى عشر ولا تنتقل التي تحيض عشرة إلى ثلاث وإن الحيض كلما رأت الدم ولم يقل لا يكون الحيض أقل من ثلاث ولا أكثر من عشر وهو أن شاء الله كان أعلم ممن يقول لا يكون خلق من خلق الله لا يدري لعله كان أو يكون (قال الشافعي) ثم زاد الذي يقول هذا القول الذي لا أصل له وهو يزعم أنه لا يجوز أن يقول قائل في حلال أو حرام إلا من كتاب أو سنة أو إجماع أو قياس على واحد من هذا فقال أحدهم لو كان حيض امرأة عشرة معروفة لها ذلك فانتقل حيضها فرأت الدم يوماً ثم ارتفع عنها أياماً ثم رأت اليوم العاشر من مبتدأ حيضها كانت حائضاً في اليوم الأول والثمان التي رأت فيها الظهر واليوم العاشر الذي رأت فيه الدم (قال الشافعي) ثم زاد فقال لو كانت المسئلة بحالها إلا أنهارأت الحيض بعد اليوم العاشر حساً أو عشرًا كانت في اليوم الأول والثمانية بعده حائضاً ولا أدري أقال اليوم العاشر وفيما بعده مستحاضة طاهرًا أو قال فيما بعد العاشر مستحاضة طاهر فعاب صاحبه قوله عليه فسمعه يقول سبحان الله ما يحل لأحد أن يخطئ بهذا أن يبقى أبداً فجعلها في أيام

يجوز أن أقول فأتت لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر فإذا غربت الشمس فهو وقت المغرب والأذان ولا وقت للمغرب الا وقت واحد فإذا غاب الشفق الآخر فهو أول وقت العشاء الآخرة والأذان ثم لا يزال وقت العشاء قائماً حتى يذهب ثلث الليل ولا أذان إلا بعد دخول وقت الصلاة خلا الصبح فانها تؤذن قبلها بليلى وليس ذلك بقياس ولكن اتبعنا فيه النبي صلى الله عليه وسلم لقوله ان بلا لا ينادى بليلى فكلوا واشربوا حتى ينادى ابن أم مكتوم ثم لا يزال وقت الصبح قائماً بعد الفجر ما لم يسفر فإذا طلعت الشمس قبل أن يصلي ركعة منها فقد خرج

= بساعة أو يوم أو يومين أو تستظهر بعشرة أيام أو ستاً أو سبعاً بأي شيء أنتم أولى بالصواب من أحدان قال ببعض هذا القول هل يصلح أن يوقف العدد الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو إجماع من المسلمين ولقد رويته بخلاف ما رويتم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأكثر أقاويل المسلمين ثم قلت فيه قولاً متناقضاً فرغم أن أيام حيضها ان كانت ثلاثاً استظهرت غسل أيام حيضها وذلك ثلاث وإن كانت أيام حيضها خمسة عشر يوماً لم تستظهر بشيء فإن كانت أربعة عشر استظهرت بيوم وإن كانت ثلاثة عشر استظهرت بيومين فجعلتم الاستظهار مرة ثلاثاً ومرة يومين ومرة يوماً ومرة لاشئ فقال فقلت للشافعي فهل رويتم في المستحاضة عن صاحبنا شيئاً غير هذا فقال نعم شيئاً عن سعيد بن المسيب وشيأ عن عروة بن الزبير أخبرنا مالك عن سمي مولى أبي بكر أن المقعقع بن سليم وزيد بن أسلم أرسلاه إلى سعيد بن المسيب يسأله كيف تغتسل المستحاضة فقال تغتسل من طهر إلى طهر وتوضأ لكل صلاة فإن غلبها الدم استغفرت أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال ليس على المستحاضة إلا أن تغتسل غسلًا واحدًا ثم توضأ بعد ذلك لكل صلاة قال مالك الأمر عندنا على حديث هشام بن عروة قال فقلت للشافعي فإنا نقول بقول عروة وندع قول ابن المسيب فقال الشافعي أما قول ابن المسيب فتركته كله ثم ادعيت قول عروة وأنتم تخالفونه في بعضه فقلت وأين قال قال عروة تغتسل غسلًا واحدًا يعني كما تغتسل المستظهرة وتوضأ لكل صلاة يعني توضأ من الدم للصلاة لا تغتسل من الدم إنما الغي عنها الغسل بعد الغسل الأول والغسل إنما يكون من الدم وجعل عليها الوضوء ثم زعمتم أنه لا وضوء عليها فخالفتم الأحاديث التي رواها أصحابنا وصاحبكم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وابن المسيب وغيره وإنكم تدعون أنكم تتبعون أهل المدينة وقد خالفتم ما روي صاحبنا عنهم كله أنه ليسين في قولكم أنه ليس أحدهما أنزل على أهل المدينة لجميع أقاويلهم منكم مع ما بين في غيره ثم ما أعلمكم ذهبتم إلى قول أهل بلاد غيرهم فإذا أنسلتم من قولهم وقول أهل البلدان وعمار وبنو روي غيركم والقياس والمعقول فأى موضع تكونون به علماء وأنتم تخطئون مثل هذا وتخالفون فيه أكثر الناس

(١) قوله وليس فيه لو كان الخ هذا من كلام الامام فله سقط قبله لفظ قلت فتأمل كتبه مصححه



تري الدم طاهرا وأيام ترى الطهر حائضا وخالفه في المسئلتين فزعم في الاولى أنها طاهرة في اليوم الاول والثمانية واليوم العاشر وزعم في الثانية أنها طاهرة في اليوم الاول والثمانية بعده حائض في اليوم العاشر وما بعده الى أن تكمل عشرة أيام ثم زعم أنها لو حاضت ثلاثا أولا ورأت الطهر أربعاً ونجساً ثم حاضت ثلاثاً أو يومين كانت حائضاً أيام رأت الدم وأيام رأت الطهر وقال انما يكون الطهر الذي بين الحيضتين حيضاً اذا كانت الحيضتان أكثر منه أو مثله فاذا كان الطهر أكثر منهما فليس بحيض (قال الشافعي) فقلت له لقد عبت معيا وما أراك الا قد دخلت في قريب مما عبت ولا يجوز أن تعيب شيئاً ثم تقول به (قال) انما قلت اذا كان الدمان اللذان بينهما الطهر أكثر أو مثل الطهر (قال الشافعي) فقلت له فمن قال لك هذا (قال) فيقول ماذا قلت لا يكون الطهر حيضاً فان قلته أنت قلت في حال لا يشكل أفقلته بخبر قال لا قلت أفقياس قال لا قلت فعقول قال نعم ان المرأة لا تكون ترى الدم أبداً ولكنكم تراه مرة وينقطع عنها أخرى (قلت) فهي في الحال التي تصفه منقطعاً استدخلت (قلت) اذا استنفرت شيئاً فوجدت دماً وان لم يكن يشيخ وأقل ذلك أن يكون جرة أو كدرة فاذا رأت الطهر لم تجد من ذلك شيئاً لم يخرج مما استدخلت من ذلك الا الياس (قال) فلورأت ما تقول من القصة البيضاء وما أو يومين ثم عاودها الدم في أيام حيضها (قلت) اذا تكون طاهراً حين رأت القصة البيضاء الى أن ترى الدم ولو ساعة قال فمن قال هذا قلت ابن عباس قال انه ليروي عن ابن عباس قلت نعم باتباعه وهو معنى القرآن والمعقول قال وابن قلت أرأيت اذا مر الله عز وجل باعتزال النساء في الحيض وأذن باتيانهن اذا تطهرن عرفت أو نحن الحيض الا بالدم والطهر الا بارتفاعه ورؤية القصة البيضاء قال لا قلت أرأيت امرأة كان حيضها عشرة كل شهر ثم انتقل فصار كل شهرين أو كل سنة أو بعد عشر سنين أو صار بعد عشر سنين حيضها ثلاثة أيام فقالت أدع الصلاة في وقت حيضى وذلك عشر في كل شهر قال ليس ذلك لها قلت والقرآن يدل على أنها حائض اذا رأت الدم وغير حائض اذا لم تره قال نعم قلت وكذلك المعقول قال نعم قلت فلم لا تقول بقولنا نكون قد وافقت القرآن والمعقول فقال بعض من حضره بقيت خصلة هي التي تدخل عليكم قلت وما هي قال أرأيت اذا حاضت يوماً وطهرت يوماً عشرة أيام أتجعل هذا حيضاً واحداً أو حيضاً اذا رأت الدم وطهرت اذا رأت الطهر قلت بل حيضاً اذا رأت الدم وطهرت اذا رأت الطهر قال وان كانت مطلقة فقد انقضت عدتها في ستة أيام (قال الشافعي) فقلت لقاتل هذا القول ما أدري أنت في قولك الاول أضعف حجة أم في هذا القول قال وما في هذا القول من الضعف قلت احتجاجك بأن جعلتها مصلية يوماً وتاركة للصلاة يوماً بالعدة وبين هذا فرق قال فأتقوله قلت لا ولا الصلاة من العلة سبيل قال فكيف ذلك قلت أرأيت المؤيسة من الحيض التي لم تحض والحامل أليس يعتد دن ولا يدعن الصلاة حتى تنقضي عدتهن أم لا تخلو عددن حتى يدعن الصلاة في بعضها أياماً كما تدعها الحائض قال بل يعتد دن ولا يدعن الصلاة قلت فالمرأة تطلق فيغى عليها أو تحن أو يذهب عقلها أليس تنقضي عدتها ولم تصل صلاة واحدة قال بلى قلت فكيف زعمت أن عدتها تنقضي ولم تصل أياماً وتدع الصلاة أياماً قال من ذهب عقلها وان العدة ليست من الصلاة قلت أفأرأيت المرأة التي تحيض حيض النساء وتطهر طهرهن ان اعتدت ثلاث حيض ثم ارتابت في نفسها قال فلا تنكح حتى تستبرئ قلت فنكون معتدة لا بحيض ولا بشهور ولكن باستبراء قال نعم اذا آنست شيئاً تخاف أن يكون جلاً قلت وكذلك التي تعتد بالشهور وان ارتابت كفت عن النكاح قال نعم قلت لأن البريئة اذا كانت مخالفة غير البريئة قال نعم والمرأة تحيض يوماً وتطهر يوماً الى أن تكون مرتابة وغير برية من الحمل من سميت وقد عقلنا عن الله عز وجل أن في العدة معنيين براعة وزيادة تعبد بأنه جعل عدة الطلاق ثلاثة أشهراً وثلاثة قروء وجعل عدة الحامل وضع الحمل وذلك غاية البراءة وفي ثلاثة قروء براعة وتعبد لان حيضهن مستقيمة

وقتها فاعتمد في ذلك على امامة جبريل بالنبي صلى الله عليه وسلم ولما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك (قال) والوقت الآخر هو وقت العذر والضرورة فاذا أغشى على رجل فأفاق وطهرت امرأة من حيض أو نفاس وأسلم نصراني وبلغ صبي قبل مغيب الشمس بركعة أعادوا الظهر والعصر وكذلك قبل الفجر بركعة أعادوا المغرب والعشاء وكذلك قبل طلوع الشمس بركعة أعادوا الصبح وذلك وقت ادراك الصلوات في العذر والضرورات واحتج بأن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أدرك ركعة قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر ومن أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح وأنه جمع بين الظهر والعصر في وقت الظهر بعرفة وبين المغرب والعشاء في وقت العشاء بمنزلة فدل على أن وقتها



تبرئ فقلنا أن لا عدة الا وفيها براءة أو براءة وزيادة لان عدة لم تكن أقل من ثلاثة أشهر أو ثلاثة قروء أو أربعة أشهر وعشرا أو وضع حمل والحائض يوما وظاهر يوما ليست في معنى براءة وقد لزمك بأن أبطلت عدة الحيض والشهور وباينت بها الى البراءة اذا ارتابت كما زعمت أنه يلزمنا في التي تحيض يوما وتدع يوما

(باب دم الحيض) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان عن هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر قالت سمعت أسماء تقول سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن دم الحيض يصيب الثوب فقال حثيه ثم اقرصه بالماء وانفضحه وصلى فيه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن فاطمة عن أسماء مثل معناه الا أنه قال تقرصه ولم يقل تقرصه بالماء (قال الشافعي) وبحديث سفيان عن هشام بن عروة تأخذه وهو يحفظ فيه الماء (١) ولم يحفظ ذلك وكذلك روى غيره عن هشام (قال الشافعي) وفي هذا دليل على أن دم الحيض نجس وكذا كل دم غيره (قال الشافعي) وقرصه فركه وقوله بالماء غسل بالماء وأمره بالنضح لما حوله (قال الشافعي) فأما النجاسة فلا يطررها الا الغسل والنضح والله تعالى أعلم اختيار أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابراهيم بن محمد قال أخبرني ابن عجلان عن عبد الله بن رافع عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الثوب يصيبه دم الحيض قال فحطه ثم تقرصه بالماء ثم تضلي فيه (قال الشافعي) وهذا مثل حديث أسماء بنت أبي بكر وبه تأخذ وفيه دلالة على ما قلنا من أن النضح اختيار لانه لم يأمر بالنضح في حديث أم سلمة وقد أمر بالماء في حديثها وحديث أسماء (قال الربيع) قال الشافعي وهو الذي نقول به قال الربيع وهو آخر قوله يعني الشافعي ان أقل الحيض يوم وليلة وأكثره خمسة عشر وأقل الطهر خمسة عشر فأمرنا أن نأمرها أن تطبق الدم عليها أمرناها أن تدع الصلاة الى خمسة عشر فان انقطع الدم في خمس عشرة كان ذلك كله حيضا وان زاد على خمسة عشر علمنا أنها مستحاضة وأمرناها أن تدع الصلاة أول يوم وليلة وتعيد أربع عشرة لأنه يحتمل أن يكون حيضا يوما وليلة ويحتمل أكثر فلما احتمل ذلك وكانت الصلاة عليها فرضا لم تأمرها بأن تدع الصلاة الا بنحس يقين ولم تحسب طاهرة الاربعة عشر يوما في صيامها الوصامت لان فرض الصيام عليها ييقن أنها طاهرة فلما أشكل عليها أن تكون قد قضت فرض الصوم وهي طاهرة أو لم تقضه لم أحسب لها الصوم الا بيقين أنها طاهرة وكذلك طوافها بالبيت لست أحسب لها الا بأن يمضي لها خمسة عشر يوما لانه أكثر ما حاضت له امرأة قط علمنا ثم تطوف بعد ذلك لان العلم يحيط أنها من بعد خمسة عشر يوما طاهرة وان كانت تحيض يوما وتطهر يوما أمرناها أن تضلي في يوم الطهر بعد الغسل لانه يحتمل أن يكون طهرا فلا تدع الصلاة فان جاءها الدم في اليوم الثالث علمنا أن اليوم الذي قبله الذي رأت فيه الطهر كان حيضا لانه يستحيل أن يكون الطهر يوما لأن أقل الطهر خمسة عشر وكلمات الطهر أمرناها أن تغتسل وتضلي لانه يمكن أن يكون طهرا صحيحا واذا جاءها الدم بعد من الغد علمنا أنه غير طهر حتى يبلغ خمس عشرة فان انقطع بخمس عشرة فهو حيض كله وان زاد على خمسة عشر علمنا أنها مستحاضة فقلنا لها أعيندي كل يوم تركت فيه الصلاة الا أول يوم وليلة لانه يحتمل أن لا يكون حيضا الا يوما وليلة فلا تدع الصلاة الا بيقين الحيض وهذا التي لا يعرف لها أيام وكانت أول ما يتندي بها الحيض مستحاضة فأما التي تعرف أيامها ثم تطبق عليها الدم فتظن عبد البالي والايام التي كانت تحيض من الشهر فتدع الصلاة فيهن فاذا ذهب وقتهن اغتسلت وضأت لكل صلاة فيما يتقبل بقيته شهرها فاذا جاءها ذلك الوقت من حيضها من الشهر الثاني تركت أيضا الصلاة أيام حيضها ثم اغتسلت بعد وضأت لكل صلاة فهذا حكمها مادامت مستحاضة وان كانت لها أيام تعرفها فتسنت فلم تدرك في أول الشهر أو بعده بيومين

للضرورات واحد وقد قال الشافعي ان أدرك الاحرام في وقت الاخرة صلاهما جميعا (قال المزني) ليس هذا عندى بشئ وزعم الشافعي أن من أدرك من الجمعة ركعة بسجدة تين أتمها جمعة ومن أدرك منها سجدة أتمها طهرا لقول النبي صلى الله عليه وسلم من أدرك من الصلاة ركعة فقد أدرك الصلاة ومعنى قوله عندي أن لم تفته واذا لم تفته صلاها جمعة والركعة عند الشافعي بسجدة تين (قال المزني) قلت وكذلك قوله عليه السلام من أدرك من الصلاة ركعة قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر لا يكون مندركا لها الا بكال سجدة تين فكيف يكون مندركا لها والطهر معها باحرام

(١) قوله ولم يحفظ ذلك كذا في النسخ وعلله سقط من قلم الناسخ لفظ ما لك وأصل الكلام ولم يحفظ ما لك ذلك وتأمل كتبه صححه



قبل المغيب فأحد  
قوله يقضى على  
الآخر

(باب صفة الأذان  
وما يقام له من الصلوات  
ولا يؤذن)

(قال الشافعي) ولا أحب

للرجل أن يكون في

أذانه واقامته الا

مستقبلا القبلة لا تزول

قدماء ولا وجهه عنها

ويقول الله أكبر الله

أكبر الله أكبر الله

أكبر أشهد أن لا إله

الا الله أشهد أن لا إله

الا الله أشهد أن محمدا

رسول الله أشهد أن

محمد رسول الله ثم

يرجع فيمده صوته

فيقول أشهد أن لا إله

الا الله أشهد أن لا إله

الا الله أشهد أن محمدا

رسول الله أشهد أن

محمد رسول الله حتى

على الصلاة حتى على

الصلاة حتى على

الفلاح حتى على

الفلاح الله أكبر الله

أكبر لا إله الا الله

واخرج بأن رسول الله

صلى الله عليه وسلم علم

أباجذورة هذا الأذان

(قال) ويلتوي في

أو أقل أو أكثر اغتسلت عند كل صلاة وصلت ولا يجزئها أن تصلي صلاة بغير غسل لانه يحتمل أن تكون  
في حين ما قامت تصلي الصبح أن يكون هذا وقت طهرها فعليها أن تغتسل فإذا جاءت الظهر احتمل هذا  
أيضا أن يكون حين طهرها فعليها أن تغتسل وهكذا في كل وقت تريد أن تصلي فيه فريضة يحتمل أن  
يكون هو وقت طهرها فلا يجزئها الا الغسل ولما كانت الصلاة فرضا عليها احتمل إذا قامت لها أن  
يكون يجزئها فيه الوضوء ويحتمل أن لا يجزئها فيه الا الغسل فلما لم يكن لها أن تصلي الا بطهارة يبين  
لم يجزئها الا الغسل لانه اليقين والشك في الوضوء ولا يجزئها أن تصلي بالشك ولا يجزئها الا اليقين وهو  
الغسل فتغتسل لكل صلاة

### (باب أصبل فرض الصلاة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا  
وقال وما أمرنا الا لعباد الله مخلصين له الدين الآية مع عدد آي فيه ذكر فرض الصلاة (قال)  
وسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الاسلام فقال خمس صلوات في اليوم والليلة فقال السائل هل  
على غيرها قال لا الا أن تطوع

(أول ما فرضت الصلاة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى سمعت من أثق بخبره وعلمه يذكر  
أن الله أنزل فرضا في الصلاة ثم نسخها بفرض غيره ثم نسخ الثاني بالفرض في الصلوات الخمس (قال)  
كانه يعني قول الله عز وجل يا أيها المزمل قم الليل الا قليلا نصفه أو انقص منه قليلا الآية ثم نسخها في  
البسورة معه بقول الله جل ثناؤه ان ربك يعلم أنك تقوم أدنى من ثلثي الليل ونصفه الى قوله فاقروا ما تيسر  
من القرآن فتسخ قيام الليل أو نصفه أو أقل أو أكثر بما تيسر وما أشبه ما قال بما قال وان كنت أحب  
أن لا يدع أحدا أن يقرأ ما تيسر عليه من ليله ويقال نسخ ما وصفت من المزمل بقول الله عز وجل  
أقم الصلاة لذلول الشمس ودلو كهاز والها الى غسق الليل العتمة وقرأن الفجر ان قرآن الفجر كان  
مشهودا الصبح ومن الليل فتجديه نافلة فاعلمه أن صلاة الليل نافلة لا فريضة وأن الفرائض فيما  
ذكر من ليل أو نهار ويقال في قول الله عز وجل فسبحان الله حين تمسون والمغرب والعشاء وحين  
تصبحون الصبح وله الحمد في السموات والارض وعشيا العصر وحين تظهرون الظهر وما أشبه ما قيل  
من هذا بما قيل والله تعالى أعلم (قال) وبين ما وصفت في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبرنا  
مالك عن عه أبي سهيل بن مالك عن أبيه انه سمع طلحة بن عبيد الله يقول جاء رجل الى رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فاذا هو يسأل عن الاسلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس صلوات في اليوم والليلة  
فقال هل على غيرها فقال لا الا أن تطوع (قال الشافعي) ففرائض الصلوات خمس وما سواها  
تطوع فأوتر رسول الله صلى الله عليه وسلم على البعير ولم يصل مكتوبة علمناه على بعير وللتطوع وجهان  
صلاة جماعة وصلاة منفردة وصلاة الجماعة مؤكدة ولا أجيز تركها لمن قدر عليها بحال وهو صلاة  
العبدن وكسوف الشمس والقمر والاستسقاء فأما قيام شهر رمضان فصلاة المنفرد أحب الى منه  
وأؤكد صلاة المنفرد وبعضه أو كد من بغض الوتر وهو شبه أن يكون صلاة التهجيد ثم ركعتا الفجر  
ولا أرخص لمسلم في ترك واحد منهما وان لم أوجبهما عليه ومن ترك صلاة واحدة منهما كان أسوأ حالا  
من ترك جميع النوافل في الليل والنهار

(عدد الصلوات الخمس) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أحكم الله تعالى فرض الصلاة في كتابه  
فبين على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم عددها وما على المرء أن يأتي به ويكف عنه فيها وكان نقل عدد كل  
واحدة منها مما نقله العامة عن العامة ولم يحتج فيه الى خبر الخاصة وان كانت الخاصة قد نقلتها لا تختلف



هي من وجوه هي مينة في أبوابها فنقلوا الظهر أربعاً لا يجهر فيها بشئ من القراءة والعصر أربعاً لا يجهر فيها بشئ من القراءة والمغرب ثلاثاً يجهر في ركعتين منها بالقراءة ويخافت في الثالثة والعشاء أربعاً يجهر في ركعتين منها بالقراءة ويخافت في اثنتين والصبح ركعتين يجهر فيهما معاً بالقراءة (قال) ونقل الخاصة ما ذكر من عدد الصلوات وغيره مفرقاً في مواضعه

(فمن تجب عليه الصلاة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ذكره الله تبارك وتعالى الاستئذان فقال في سياق الآية وإذا بلغ الاطفال منكم الحلم فليستأذنوا وقال عز وجل وابتلوا اليتامى حتى اذا بلغوا النكاح فان آنستم منهم رشدا فادفعوا اليهم أموالهم ولم يذكر الرشد الذي يستوجبون به أن تدفع اليهم أموالهم الا بعد بلوغ النكاح وفرض الله عز وجل الجهاد فأبان رسول الله صلى الله عليه وسلم به على من استكمل خمس عشرة سنة بأن أجاز ابن عمر عام الخندق ابن خمس عشرة سنة وردته عام أحد ابن أربع عشرة سنة فاذا بلغ الغلام الحلم والجارية المحيض غير مغلوبين على عقولهما أوجب عليهما الصلاة والفرائض كلها وان كانا ابني أقل من خمس عشرة سنة (١) وجبت عليهما الصلاة وأمر كل واحد منهما بالصلاة اذا عقلها فاذا لم يعقل لم يكونا بمن تركها بعد البلوغ وأوجبها على تركها أدباً خفيفاً ومن غلب على عقله بعارض مرض أي مرض كان ارتفع عنه الفرض في قول الله عز وجل واتقون يا أولي الألباب وقوله انما يتذكروا أولي الألباب وان كان معقولا لا يخاطب بالامر والنهي الا من عقلهما

(صلاة السكران والمغلوب على عقله) قال الله تعالى لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يقال نزلت قبل تحريم الخمر وأما كان نزولها قبل تحريم الخمر أو بعده فمن صلى سكران لم تجز صلاته لنهي الله عز وجل إياه عن الصلاة حتى يعلم ما يقول وان معقولا أن الصلاة قول وعمل وامسك في مواضع مختلفة ولا يؤذى هذا الا من أمر به من عقله وعليه اذا صلى سكران أن يعيد اذا صحا ولو صلى شارب محرم غير سكران كان عاصياً في شربه المحرم ولم يكن عليه إعادة صلاة لانه ممن يعقل ما يقول والسكران الذي لا يعقل ما يقول وأحب الى لو أعاد وأقل السكران يكون يغلب على عقله في بعض ما لم يكن يغلب عليه قبل الشرب ومن غلب على عقله بوسن ثقيل فصلى وهو لا يعقل أعاد الصلاة اذا عقل وذهب عنه الوسن ومن شرب شيئاً يذهب عقله كان عاصياً بالشرب ولم تجز عنه صلاته وعليه وعلى السكران اذا أفاق قضاء كل صلاة صليها وعقلها اذا هبته وسواء شرباً يبيد الاربابه يسكر أو يبيد الاربابه يسكر فيما وصفت من الصلاة وان افتتح الصلاة بعقلان فلم يسلم من الصلاة حتى يغلبا على عقولهما أعاد الصلاة لان ما أفسد أولها أفسد آخرها وكذلك ان كبراً ذاهبي العقل ثم أفاق قبل أن يفترق فصلباً جميع الصلاة الا التكبير مفيقين كانت عليهما الاعادة لانهم ادخلا الصلاة وهما لا يعقلان وأقل ذهاب العقل الذي يوجب إعادة الصلاة أن يكون محتلطاً بعرب عقله في شئ وان قل ويثوب

(الغلبة على العقل في غير المعصية) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى واذا غلب الرجل على عقله بعارض جن أو عته أو مرض ما كان المرض ارتفع عنه فرض الصلاة ما كان المرض بذهاب العقل عليه قائماً لانه منهي عن الصلاة حتى يعقل ما يقول وهو ممن لا يعقل ومغلوب بأمر لا ذنب له فيه بل يؤجر عليه ويكفر عنه به ان شاء الله تعالى الا أن يفتق في وقت فيصلي صلاة الوقت وهكذا ان شرب دواء فيه بعض السموم والاغلب منه أن السلامة تكون منه لم يكن عاصياً بشربه لانه لم يشربه على ضرر نفسه ولا اذ هاب عقله وان ذهب ولو احتاط فصلى كان أحب الى لانه قد شرب شيئاً فيه سم ولو كان مباحاً ولو أكل أو شرب حلالاً قبل عقله أو وثب وثبة فأنقلب دماغه أو تبدل على شئ فأنقلب دماغه فقبل عقله اذا لم يرد بشئ مما صنع ذهاب عقله لم يكن عليه إعادة صلاة صلاها لا يعقل أو تركها بذهاب العقل

حتى على الصلاة حتى على الفلاح يمينا وشمالا لسمع النواحي وحسن أن يضع اصبعه في أذنيه ويكون على طهر فان أذن جنباً كرهته وأجزأه وأحب رفع الصوت لأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم به وأن لا يتكلم في أذانه فان تكلم لم يعد وما فات وقته أقام ولم يؤذن واحتج بأن النبي صلى الله عليه وسلم حبس يوم الخندق حتى بعد المغرب بهوى من الليل فأمر بسلافاً قام لكل صلاة ولم يؤذن وجمع بعرفة بأذان واقامتين وبمزدلفة باقامتين ولم يؤذن فدل أن من جمع في وقت الأولى منهما فبأذان وفي الآخرة فباقامة وغير أذان ولا أحب لأحد أن يصلي في جماعة ولا وحده الا بأذان واقامة فان لم يفعله أجزأه

(١) قوله وجبت عليهما الصلاة الخ كذا في التسخ وانظره كتبه مصححه



فان وثب في غير منفعة أو تنكس ليذهب عقله فذهب كان عاصيا وكان عليه اذا تاب عقله إعادة كل ما صلى  
 ذاهب العقل أو ترك من الصلاة واذا جعلته عاصيا بما عصى من اذاهب عقله أو اتلاف نفسه جعلت عليه  
 إعادة ما صلى ذاهب العقل أو ترك من الصلوات واذا لم أجعله عاصيا بما صنع لم تكن عليه إعادة الا أن  
 يفتق في وقت بحال واذا أفاق المغنى عليه وقد بقي عليه من النهار قدر ما يكبر فيه تكبيرة واحدة أعاد  
 الظهر والعصر ولم يعد ما قبلهما الا صباحا ولا مغربا ولا عشاء واذا أفاق وقد بقي عليه من الليل قبل أن يطلع  
 الفجر قدر تكبيرة واحدة قضى المغرب والعشاء واذا أفاق الرجل قبل أن تطلع الشمس بقدر تكبيرة قضى  
 الصبح واذا طلعت الشمس لم يقضها وانما قلت هذا لان هذا وقت في حال عذرجع رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم بين الظهر والعصر في السفر في وقت الظهر وبين المغرب والعشاء في وقت العشاء فلما جعل  
 الأولى منهما وقتا لآخر في حال والآخر وقتا لآخر في حال كان وقت احدهما وقتا لآخر في حال  
 وكان ذهاب العقل عذرا وبالأفاقة عليه أن يصلي العصر وأمرته أن يقضى لانه قد أفاق في وقت بحال  
 وكذلك أمر الخائض والرجل يسلم كما أمر المغنى عليه من أمرته بالقضاء فلا يجزيه الا أن يقضى أخبرنا  
 سفيان عن الزهري عن سالم عن ابن عمر قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا غلب في السير جمع بين  
 المغرب والعشاء

(صلاة المرتد) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا ارتد الرجل عن الاسلام ثم أسلم كان عليه  
 قضاء كل صلاة تركها في ردة وكل زكاة وجبت عليه فيها فان غلب على عقله في ردة لم يرض أو غيره قضى  
 الصلاة في أيام غلبته على عقله كما يقضيها في أيام عقله فان قيل فلم يجعله قياسا على المشرک يسلم فلا  
 تأمره بإعادة الصلاة قيل فرق الله عز وجل بينهما فقال قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف  
 وأسلم رجال فلم يأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بقضاء صلاة ومن رسول الله صلى الله عليه وسلم على  
 المشركين وحرم الله دماء أهل الكتاب ومنع أموالهم باعطاء الجزية ولم يكن المرتد في هذه المعاني بل أحبط  
 الله تعالى عمله بالردة وأبان رسول الله صلى الله عليه وسلم أن عليه القتل ان لم يتب بما تقدم له من حكم  
 الايمان وكان مال الكافر غير المعاهد مغنوما بحال ومال المرتد موقوف بالغنم ان مات على الردة أو يكون على  
 ملكه ان تاب ومال المعاهد له عاش أو مات فلم يجز الا أن يقضى الصلاة والصوم والزكاة وكل ما كان يلزم  
 مسلما لانه كان عليه أن يفعل فلم تكن معصيته بالردة تخفف عنه فرضا كان عليه فان قيل فكيف يقضى  
 وهو لو صلى في تلك الحال لم يقبل عمله قيل لانه لو صلى في تلك الحال صلى على غير ما أمر به فكانت عليه  
 الاعادة اذا أسلم ألا ترى أنه لو صلى قبل الوقت وهو مسلم أعاد والمرتد صلى قبل الوقت الذي تكون الصلاة  
 مكتوبة له فيه لان الله عز وجل قد أحبط عمله بالردة وان قيل ما أحبط من عمله قيل أجر عمله لأن عليه  
 أن يعيد فرضا إذا ه من صلاة ولا صوم ولا غيره قبل أن يرتد لانه إذا ه مسلما فان قيل وما يشبه هذا قيل  
 ألا ترى أنه لو أدى زكاة كانت عليه أو نذر نذرا لم يكن عليه اذا أحبط أجره فيها أن يبطل فيكون كما لم يكن  
 ألا ترى أنه لو أخذ منه حدا أو قصاصا ثم ارتد ثم أسلم لم يعد عليه وكان هذا فرضا عليه ولو حبط بهذا  
 المعنى فرض منه حبط كله

(جماع مواقيت الصلاة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أحكم الله عز وجل كتابه أن  
 فرض الصلاة موقوت والموقوت والله أعلم الوقت الذي يصلي فيه وعددها فقال عز وجل إن الصلاة  
 كانت على المؤمنين كتابا موقوتا وقد ذكرنا نقل العامة عدد الصلاة في مواضعها ونحن ذا كرون الوقت  
 أخبرنا سفيان عن الزهري قال أخبرني عمر بن عبد العزيز الصلاة فقال له عروة إن رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم قال نزل جبريل فأتني فصليت معه ثم نزل فأتني فصليت معه ثم نزل فأتني فصليت معه حتى عدت  
 الصلوات الخمس فقال عمر بن عبد العزيز اتق الله يا عروة وانظر ما تقول فقال عروة أخبرني به بشير بن

وأحب للمرأة أن تقيم  
 فان لم تفعل أجزأها  
 ومن سمع المؤذن  
 أحببت ان يقول مثل  
 ما يقول الا أن يكون  
 في صلاة فاذا فرغ قاله  
 وترك الاذان في السفر  
 أخف منه في الحضر  
 والاقامة فرادى الا أنه  
 يقول قد قامت الصلاة  
 مرتين وكذلك كان  
 يفعل أبو محمد وروى مؤذن  
 النبي صلى الله عليه  
 وسلم فان قال قائل  
 قد أمر بلال بأن يوتر  
 الاقامة قيل له فأنبت  
 تشي الله أكبراته أكبر  
 فتجعلها مرتين (وقال  
 المزني) قد قال في  
 القديم يزيد في أذان  
 الصبح التشويب وهو  
 الصلاة خير من النوم  
 مرتين ورواه عن بلال  
 مؤذن النبي صلى الله  
 عليه وسلم وعن علي  
 رضي الله عنه وكرهه  
 في الجديد لان أبا  
 محذورة لم يحكمه عن  
 النبي صلى الله عليه  
 وسلم (قال المزني)  
 وقياس قوله أن الزيادة  
 أولى به في الاخبار كما  
 أخذ في التشهد بالزيادة



وفي دخول النبي صلى الله عليه وسلم البيت بزيادة أنه صلى فيه وترك من قال لم يفعل (قال) وأحب أن لا يجعل مؤذن الجماعة الأعداء ثقة لا شرافه على الناس وأحب أن يكون صيتا (١) وأن يكون حسن الصوت أرق لسمعه وأحب أن يؤذن مترسلا بغير تمطيط ولا يغني فيه وأحب الإقامة ادراجا مينا وكيفما جاء منها أجزاء (قال) وأحب أن يكون المصلي به فاضلا عالما قارئا وأتى الناس آذن وصلى أجزاء وأحب أن يكون المؤذنون اثنين لانه الذي حفظناه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بسلا وابن أم مكتوم فان كان المؤذنون أكثر أذنوا واحدا بعد واحد ولا يرزقهم الامام وهو

(١) قوله أن يكون حسن الصوت أرق الخ عبارة الام وأن يكون حسن الصوت فانه أحرى أن يسمع من لا يسمعه الضعيف وحسن الصوت أرق الخ تأمل كتبه معجمه

أبي مسعود عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبرنا عمرو بن أبي سلمة عن عبد العزيز بن محمد عن عبد الرحمن بن الحارث عن حكيم بن حكيم عن نافع بن جبير عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أمني جبريل عند باب الكعبة مرتين فصلى الظهر حين كان الفى عمل الشراك ثم صلى العصر حين كان كل شئ بقدر ظله وصلى المغرب حين أفطر الصائم ثم صلى العشاء حين غاب الشفق ثم صلى الصبح حين خرم الطعام والشراب على الصائم ثم صلى المزة الاخرة الظهر حين كان كل شئ بقدر ظله قدر العصر بالأمس ثم صلى العصر حين كان ظل كل شئ مثليه ثم صلى المغرب القدر الاول لم يؤخرها ثم صلى العشاء الاخرة حين ذهب ثلث الليل ثم صلى الصبح حين أسفر ثم التفت فقال يا محمد هذا وقت الانبياء من قبلك والوقت فيما بين هذين الوقتين (قال الشافعي) وبهذا نأخذ وهذه المواقيت في الحضر فاحتمل ما وصفته من المواقيت أن يكون للحاضر والمسافر في العذر وغيره واحتمل أن يكون لمن كان في المعنى الذي صلى فيه جبريل بالنبي صلى الله عليه وسلم في الحضر وفي غير عذر فجمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة غير خائف فذهبنا الى أن ذلك في مطر وجمع مسافرا فدل ذلك على أن تفريق الصلوات كل صلاة في وقتها انما هو على الحاضر في غير مطر فلا يجزئ حاضرا في غير مطر أن يصلي صلاة الا في وقتها ولا يضم اليها غيرها الا أن ينسى فيذكر في وقت احدهما أو ينام فيصلحها حيث شذ قضاء ولا يخرج أحد كان له الجمع بين الصلاتين من آخر وقت الاخرة منهما ولا يقدم وقت الاولى منهما والوقت حذ لا يجاوز ولا يقدم ولا تؤخر صلاة العشاء عن الثلث الاول في مصر ولا غيره حضر ولا سفر

(وقت الظهر) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأول وقت الظهر إذا استيقن الرجل بزوال الشمس عن وسط الفلك وظل الشمس في الصيف يتقلص حتى لا يكون لشيء قائم معتدل نصف النهار ظل بحال وإذا كان ذلك فسقط للقائم ظل ما كان الظل فقد زالت الشمس وأخرونها في هذا الحين إذا صار ظل كل شئ مثله فإذا جاوز ظل كل شئ مثله بشئ ما كان فقد خرج وقتها ودخل وقت العصر لا فصل بينهما الا ما وصفت والظل في الشتاء والربيع والخريف يخالفه فيما وصفت من الصيف وانما يعلم الزوال في هذه الاوقات بأن ينظر الى الظل ويتفقد نقصانه فانه اذا تناهى نقصانه زاد فإذا زاد بعد تناهى نقصانه فذلك الزوال وهو أول وقت الظهر ثم آخر وقتها اذا علم أن قد بلغ الظل مع خلافه ظل الصيف قد ما يكون ظل كل شئ مثله في الصيف وذلك أن تعلم ما بين زوال الشمس وأول وقت الظهر أقل مما بين أول وقت العصر والليل فان برزله منها ما يبله والاتوخي حتى يرى أنه صلاها بعد الوقت واحتاط (قال الشافعي) فان كان الغيم مطبقا راعى الشمس واحتاط بتأخيرها ما بينه وبين أن يخاف دخول وقت العصر فإذا توخى فصلى على الاغلب عنده فصلاته مجزئة عنه وذلك أن مدة وقتها متطاوول حتى يكاد يحيط اذا احتاط بأن قد زالت وليسبت كالقبلة التي لا مدة لها انما عليها دليل لا مدة وعلى هذا الوقت دليل من مدة وموضع وظل فإذا كان هكذا فلا إعادة عليه حتى يعلم أن قد صلى قبل الزوال فإذا علم ذلك أعاد وهكذا ان توخى بلا غيم (قال) وعلمه بنفسه واخبار غيره ممن يصدقه أنه صلى قبل الزوال اذا لم يره أو هم يلزمه أن يعيد الصلاة فان كذب من أعلمه أنه صلى قبل الزوال لم يكن عليه إعادة والاحتياط له أن يعيد وإذا كان أعشى وسعه خبر من يصدق خبره في الوقت والاعتداء بالمؤذنين فيه وان كان محبوسا في موضع مظلم أو كان أعشى ليس قربه أحد توخى وأجزاء صلواته حتى يستيقن أنه صلى قبل الوقت والوقت يخالف القبلة لان في الوقت مدة فجعل مروزها كالدليل وليس ذلك في القبلة فان علم أنه صلى بعد الوقت أجزاء وكان أقل أمره أن يكون قضاء (قال الشافعي) وإذا كان كما وصفت محبوسا في ظلمة أو أعشى ليس قربه أحد لم يسعه أن يصلحها بلا تأخير على الاغلب عنده من مرور الوقت من نهار وليل وان وجد غيره تأخيره وان صلى على غير تأخير أعاد كل صلاة ضلها



على غير تأخير ولا يفوت الظهر حتى يجاوز ظل كل شيء مثله فإذا جاوزته فهو فائت وذلك أن من أخرها إلى هذا الوقت جمع أمرين تأخيرها عن الوقت المقصود وحلول وقت غيرها

(تعجيل الظهر وتأخيرها) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وتعجيل الحاضر الظهر إماما ومنفردا في كل وقت إلا في شدة الحر فإذا اشتد الحر أخر إمام الجماعة الذي ينتاب من البعد الظهر حتى يبرد بالخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبرنا سفيان عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة فإن شدة الحر من فيح جهنم وقد اشتكت النار إلى ربها فقالت رب أكل بعضي بعضا فأذن لها بنفسين نفس في الشتاء ونفس في الصيف فأشد ما تجدون من الحر من حرها وأشد ما تجدون من البرد من زمهريرها أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة فإن شدة الحر من فيح جهنم أخبرنا الثقة يحيى بن حسان عن الليث بن سعد عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة فإن شدة الحر من فيح جهنم (قال الشافعي) ولا يبلغ بتأخيرها آخر وقتها فيصلحها جميعا ولو كان البرد ما يعلم أنه يصلحها متهاولا وينصرف منها قبل آخر وقتها ليكون بين انصرافه منها وبين آخر وقتها فصل فأما من صلاها في بيته أو في جماعة بقضاء بيته لا يحضرها إلا من يحضره فليصلها في أول وقتها لأنه لا أذى عليهم في حرها (قال الشافعي) ولا تؤخر في الشتاء بحال وكما قدمت كان ألين على من صلاها في الشتاء ولا يؤخرها إمام جماعة ينتاب إلا يبلد لها حر مؤذ كالجواز إذا كانت بلاد لا أذى لحرها لم يؤخرها لأنه لا شدة لحرها يرفق على أحد بتخية الأذى عنه في شهودها

(وقت العصر) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ووقت العصر في الصيف إذا جاوز ظل كل شيء مثله بشي ما كان وذلك حين ينفصل من آخر وقت الظهر وبلغني عن بعض أصحاب ابن عباس أنه قال معنى ما وصفت وأحسبه ذكره عن ابن عباس وأن ابن عباس أراد به صلاة العصر في آخر وقت الظهر على هذا المعنى أنه صلاها حين كان ظل كل شيء مثله يعني حين تم ظل كل شيء مثله ثم جاوز ذلك بأقل ما يجاوزه وحديث ابن عباس محتمل له وهو قول عامة من حفظت عنه وإذا كان الزمان الذي لا يكون الظل فيه هكذا قدر الظل ما كان ينقص فإذا زاد بعد نقصانه فذلك زواله ثم قدر ما لو كان الصيف بلغ الظل أن يكون مثل القائم فإذا جاوز ذلك قليلا فقد دخل أول وقت العصر ويصلي العصر في كل بلد وكل زمان وإمام جماعة ينتاب من بعد وغير بعد ومنفرد في أول وقتها لأحب أن يؤخرها عنه وإذا كان الغيم مطبقا أو كان محبوسا في ظلمة أو أعمى ببلد لا أحده معه فيها صنع ما وصفت يصنع في الظهر لا يختلف في شيء ومن أخر العصر حتى يجاوز ظل كل شيء مثله في الصيف أو قدر ذلك في الشتاء فقد فاته وقت الاختيار ولا يجوز عليه أن يقال قد فاته وقت العصر مطلقا كما جاز على الذي أجاز الظهر إلى أن جاوز ظل كل شيء مثله مطلقا ما وصفت من أنه محل له صلاة العصر في ذلك الوقت وهذا لا يحل له صلاة الظهر في هذا الوقت وإنما قلت لا يتبين عليه ما وصفت من أن مالكاً أخبرنا عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار وعن بشر بن سعيد وعن الأعرج يحدثونه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر (قال الشافعي) فمن لم يدرك ركعة من العصر قبل غروب الشمس فقد فاتته العصر والركعة ركعة بسجدةتين وإنما أحيت تقديم العصر لأن محمد بن اسمعيل أخبرنا عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب عن أنس بن مالك قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي العصر والشمس صاحبة ثم يذهب الذهاب

يجد متطوعا فإن لم يجد متطوعا فلا بأس أن يرزق مؤثما ولا يرزقه إلا من خمس الخمس سهم النبي صلى الله عليه وسلم ولا يجوز أن يرزقه من النسيء ولا من الصدقات لأن لكل مالكا موصوفا وأحب الأذان لما جاء فيه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الأئمة ضئاء والمؤذنون أمناء فأرشد الله الأئمة وغفر للمؤذنين ويستحب للإمام تعجيل الصلاة لأول وقتها إلا أن يشتد الحر فيبرد بها في مساجد الجماعات لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم أول الوقت رضوان الله وآخره عفو الله وأقل ما صلى في أول وقتها أن يكون عليها محاقطا ومبني المخاطرة بالنسيان والشغل والأشياء خارجا ورضوان الله إنما يكون للحسنين والعفو يشبه أن يكون للفصريين والله أعلم

(باب استقبال القبلة ولا فرض إلا الخمس)

(قال الشافعي) ولا



محجوز لأحد صلاة  
قريضة ولا نافلة ولا  
سجود قرآن ولا جنازة  
الامتوجهها إلى البيت  
الحرام ما كان يقدر  
على رؤيته إلا في حالتين  
أحدهما النافلة في  
السفر راكباً وطويلاً  
السفر وقصيره سواء  
وروى عن ابن عمر أن  
رسول الله صلى الله  
عليه وسلم كان يصلي  
على راحلته في السفر  
أي بما توجهت به وأنه  
صلى الله عليه وسلم  
كان يوتر على البعير وإن  
عليه رضي الله عنه كان  
يوتر على الراحلة (قال  
الشافعي) وفي هذا  
دلالة على أن الوتر ليس  
بفرض ولا فرض  
الاجتماع لقول النبي  
صلى الله عليه وسلم  
للاعرابي حين قال هل  
علي غيري فقال النبي  
صلى الله عليه وسلم لا  
إلا أن تطوع والحالة  
الثانية شدة الخوف  
لقول الله عز وجل  
فان خفتم فرجالاً أو  
ركبانا قال ابن عمر  
مستقبلي القبلة وغير  
مستقبليها فلا يصلي  
في غير هاتين الحالتين  
إلا إلى البيت إن كان  
معانفاً بالصواب وإن

إلى العوالي فيأتيها والشمس مرتفعة أخبرنا محمد بن اسمعيل بن أبي قديك عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب  
عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن نوفل بن معاوية الديلي قال قال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم من فاتته العصر فكأنما وتر أهله وماله

(وقت المغرب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لا وقت للمغرب إلا واحد وذلك حين تحجب الشمس  
وذلك بين حديثي إمامة جبريل النبي صلى الله عليه وسلم وفي غيره أخبرنا إبراهيم بن محمد عن محمد بن  
عمر بن علقمة عن أبي نعيم عن جابر قال كنا نصلي المغرب مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم نخرج  
نتناضل حتى نبلغ بيوت بني سلمة فننظر إلى مواقع النبل من الأسفار أخبرنا محمد بن اسمعيل عن ابن أبي ذئب  
عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن القعقاع بن حكيم قال دخلنا على جابر بن عبد الله فقال جابر كنا نصلي  
مع النبي صلى الله عليه وسلم ثم ننصرف فنأتي بني سلمة فننصرف فنأتي مواقع النبل أخبرنا محمد بن اسمعيل عن ابن  
أبي ذئب عن صالح مولى التوأمة عن زيد بن خالد الجهني قال كنا نصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم  
المغرب ثم ننصرف فنأتي السوق ولورحي بنبل لرؤي مواقعها (قال الشافعي) وقد قيل لا تفوت حتى يدخل  
أول وقت صلاة العشاء قبل يصلي مناركة كما قيل في العصر ولكن لا يجوز لأن الصبح تفوت بأن تطلع  
الشمس قبل يصلي مناركة فإن قيل فتقيد بها على الصبح قيل لا أقيس شيئاً من المواقيت على غيره وهي  
على الأصل والأصل حديث إمامة جبريل النبي صلى الله عليه وسلم إلا ما جاء فيه عن النبي صلى الله عليه  
وسلم خاصة دلالة أو قاله عامة العلماء يختلفون فيه (قال الشافعي) ولو قيل تفوت المغرب إذا لم تصل  
في وقتها كان والله تعالى أعلم أشبه بما قال ويتأخاها المصلي في الغيم والمحبوس في الظلمة والاعمى كما وصفت  
في الظهر ويؤخرها حتى يرى أن قد دخل وقتها أو جاوز دخوله

(وقت العشاء) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان عن ابن أبي ليلى عن أبي سلمة  
ابن عبد الرحمن عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يغلبكم الأعراب على اسم صلاتكم هي  
العشاء إلا أنهم يعمنون بالابل (قال الشافعي) فأحب أن لا تسمى إلا العشاء كما سماها رسول الله صلى الله  
عليه وسلم وأول وقتها حين يغيب الشفق والشفق الحرة التي في المغرب فإذا ذهبت الحرة فلم يرمها شيء  
حل وقتها ومن افتتحها وقد بقي عليه من الحرة شيء أعادها وانما قلت الوقت في الدخول في الصلاة  
فلا يكون لأحد أن يدخل في الصلاة إلا بعد دخول وقتها وإن لم يعمل فيها شيء إلا بعد الوقت ولا التكبير لأن  
التكبير هو مدخله فيها فإذا أدخله التكبير فيها قبل الوقت أعادها وآخر وقتها إلى أن يمضي ثلث الليل  
فإذا مضى ثلث الليل الأول فلا أراها إلا فائتة لأنه آخر وقتها ولم يأت عن النبي صلى الله عليه وسلم فيها  
شيء يدل على أنها لا تفوت إلا بعد ذلك الوقت (قال) والمواقيت كلها كما وصفت لا تقاس ويصنع المتأخي  
لها في الغيم وفي الحبس المظلم والاعمى ليس معه أحد كما وصفته يصنعه في الظهر والتأخي في الليل أخف من  
التأخي لصلاة النهار لطول المدة وشدة الظلمة وبيان الليل

(وقت الفجر) قال الله تبارك وتعالى وقرآن الفجر إن قرآن الفجر كان مشهوداً وقال صلى الله  
عليه وسلم من أدرك ركعة من الصبح والصبح الفجر فلها اسمان الصبح والفجر لا أحب أن تسمى إلا  
بأحدهما وإذا بان الفجر الأخير معترضاً حلت صلاة الصبح ومن ضلها قبل تبين الفجر الأخير معترضاً  
أعاد ويصلها أول ما يستيقظ الفجر معترضاً حتى يخرج منها مغسلاً (قال الشافعي) وأخبرنا مالك بن أنس  
عن يحيى بن سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة قالت إن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي  
الصبح فتتصرف النساء متلفعات بعر وظهن ما يعرفن من العلس ولا تفوت حتى تطلع الشمس قبل أن  
يصلي مناركة والركعة ركعة بسجودها فمن لم يكمل ركعة بسجودها قبل طلوع الشمس فقد فاتته الصبح



لقول النبي صلى الله عليه وسلم من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح (١)  
 (اختلاف الوقت) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قلنا أم جبريل رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم في الحضر لافي مطر وقال ما بين هذين وقت لم يكن لاحد أن يعبد أن يصلي الصلاة في حضر ولا في مطر  
 الا في هذا الوقت ولا صلاة المنفردة كما صلى جبريل برسال الله صلى الله عليه وسلم وصلى النبي صلى الله  
 عليه وسلم بعد مقيما في عمره ولم يجمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة آتما مقيما لم يحتمل الا أن  
 يكون مخالفا لهذا الحديث أو يكون الحال التي جع فيها حال غير الحال التي فرق فيها فلم يجز أن يقال جمعه  
 في الحضر مخالف لافراده في الحضر من وجهين أنه يوجد لكل واحد منهما وجه وأن الذي رواه منهما معا  
 واحد وهو ابن عباس فعلمنا أن لجمعه في الحضر علة فرقت بينه وبين افراده فلم يكن الا المطر والله تعالى  
 أعلم اذا لم يكن خوف ووجدنا في المطر علة المشقة كما كان في الجمع في السفر علة المشقة العامة فقلنا اذا  
 كانت العلة من مطر في حضر جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء (قال) ولا يجمع الا والمطر مقيم  
 في الوقت الذي يجمع فيه فان صلى احدهما ثم انقطع المطر لم يكن له أن يجمع الاخرى اليها واذا صلى  
 احدهما والسماء تنطر ثم ابتداء الاخرى والسماء تنطر ثم انقطع المطر مضى على صلاته لانه اذا كان له  
 الدخول فيها كان له انماها (قال) ويجمع من قليل المطر وكثيره ولا يجمع الا من خرج من بيته الى  
 مسجد يجمع فيه قرب المسجد أو كثر أهله أو قلوبا أو بعدوا ولا يجمع أحد في بيته لان النبي صلى الله عليه  
 وسلم جمع في المسجد والمصلي في بيته مخالف المصلي في المسجد وان صلى رجل الظهر في غير مطر ثم مطر

(١) وفي اختلاف على وابن مسعود في أبواب الصلاة (قال الشافعي) رضي الله عنه أخبرنا هشيم عن  
 حصين قال حدثنا ابن طبيان قال كان علي رضي الله عنه يخرج الينا ونحن ننظر الى تباشير الصبح فيقول  
 الصلاة الصلاة فاذا قام الناس قال نم ساعة الوتر هذه فاذا طلع الفجر صلى ركعتين ثم أقيمت الصلاة (قال  
 الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن شبيب بن غرقدة عن حبان بن الحرث قال أتيت عليا رضي الله عنه وهو  
 يعسكر برذائي موسى فوجدته يطعم فقال ادن فكل قلت اني أريد الصوم قال وأنا أريد فدنوت فأكلت  
 فلما فرغ قال يا ابن التياح أقم الصلاة وهذا خبران عن علي رضي الله عنه كلاهما يثبت أنه كان يغلس  
 أقصى غاية التغليس وهم يخالفونه فيقولون يسفر بالفجر أشد الاسفار ونحن نقول بالتغليس به وهو وافق  
 ما روينا من حديث النبي صلى الله عليه وسلم في التغليس وفي اختلاف الحديث (الاسفار  
 والتغليس بالفجر) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن محمد بن عجلان  
 عن عاصم بن عمر بن قتادة عن محمود بن لبيد عن رافع بن خديج أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أسفروا  
 بالصبح فان ذلك أعظم لاجوركم أو قال للاجر أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن  
 الزهري عن عروة عن عائشة قالت كن نساء من المؤمنات يصلين مع النبي صلى الله عليه وسلم وهن متلفعات  
 بمروطهن ثم يرجعن الى أهلهن ما يعرفهن أحد من الغلس (قال الشافعي) وروى يزيد بن ثابت عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم ما وافق هذا وروى مثله أنس بن مالك ومهل بن سعد الساعدي عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم (قال الشافعي) فقلنا اذا انقطع الشك في الفجر الاخر وبان معترضا بالتغليس بالصبح أحب  
 الينا (قال الشافعي) وقد قال بعض الناس الاسفار بالفجر أحب الينا (قال) وروى حديثان مختلفان  
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخذنا بأحدهما وذكر حديث رافع بن خديج وقال أخذنا به لانه  
 كان أرفق بالناس (قال) وقال لي أرايت ان كانا مختلفين فلم صرت الى التغليس (قلت) لان التغليس  
 أولاها معنى لكتاب الله وأثبتها عند أهل الحديث وأشبهها بجمل سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وأعرفها عند أهل العلم (قال) فاذا كرك ذلك (قلت) قال الله تعالى حافظوا على الصلوات والصلاة =

كان مغنيا فبالاجتهاد  
 بالدلائل على صواب  
 جهة القبلة فان  
 اختلف اجتهاد رجلين  
 لم يسمع أحدهما اتباع  
 صاحبه فان كان  
 الغيم وخفيت الدلائل  
 على رجل فهو كالأعمى  
 وقال في موضع آخر  
 ومن دله من المسلمين  
 وكان أعمى وسعه  
 اتباعه ولا يسمع بصيرا  
 خفيت عليه الدلائل  
 اتباعه (قال المزني)  
 لافرق بين من جهل  
 القبلة لعدم العلم وبين  
 من جهلها لعدم  
 البصر وقد جعل  
 الشافعي من خفيت  
 عليه الدلائل كالأعمى  
 فهم سواء (قال) ولا  
 تتبع دلالة مشرك  
 بحال (قال الشافعي)  
 ومن اجتهد فصولي الى  
 المشرق ثم رأى القبلة  
 الى الغرب استأنف  
 لأن عليه أن يرجع  
 من خطا جهتها الى  
 يقين صواب جهتها  
 ويعيد الأعمى ما صلى  
 معه متى أعلمه وان كان  
 شرقا ثم رأى أنه منحرف  
 وتلك جهة واحدة



الناس لم يكن له أن يصلي العصر لأنه صلى الظهر وليس له جمع العصر اليها وكذلك لو افتتح الظهر ولم يعطرم مطر بعد ذلك لم يكن له جمع العصر اليها ولا يكون له الجمع إلا بأن يدخل في الأولى يتوى الجمع وهو له فإذا دخل فيها وهو مطر ودخل في الآخرة وهو مطر فإن سكنت السماء فيما بين ذلك كان له الجمع لأن الوقت في كل واحدة منهما الدخول فيها والمغرب والعشاء في هذا وقت كالظهر والعصر لا يختلفان وسواء كل بلد في هذا لأن بل المطر في كل موضع أنى وإذا جمع بين صلاتين في مطر جمعهما في وقت الأولى منهما لا يؤخر ذلك ولا يجمع في حضر في غير المطر من قبل أن الأصل أن يصلي الصلوات منفردات والجمع في المطر رخصة لعذر وإن كان عذر غيره لم يجمع فيه لأن العذر في غيره خاص وذلك المرض والخوف وما أشبهه وقد كانت أمراض وخوف فلم يعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع والعذر بالمطر عام ويجمع في السفر بالخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والدلالة على المواقيت عامة لا رخصة في ترك شيء منها ولا الجمع إلا حيث رخص النبي صلى الله عليه وسلم في سفر ولا رأيًا من جمعه الذي رأيناه في المطر والله تعالى أعلم

(وقت الصلاة في السفر) أخبرنا إبراهيم بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله وهو يذكر حجة النبي صلى الله عليه وسلم (١) فراح النبي صلى الله عليه وسلم من منزله وأخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى المغرب والعشاء بالمرزلفة جميعاً أخبرنا مالك عن أبي الزبير عن أبي الطفيل عامر بن واثلة أن معاذ بن جبل أخبره أنهم خرجوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام تبوك فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء

الوسطى فذهبنا أنها الصبح وكان أقل ما في الصبح أن لم تكن هي أن تكون مما أمرنا بالمحافظة عليه فلما دلت السنة ولم يختلف أحد أن الفجر إذا بان معترضا فقد جاز أن يصلي الصبح علمنا أن مؤدى الصلاة في أول وقتها أولى بالمحافظة عليها من مؤخرها وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أول الوقت رضوان الله وسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم أي الأعمال أفضل فقال الصلاة في أول وقتها ورسول الله صلى الله عليه وسلم لا يؤثر على رضوان الله ولا على أفضل الأعمال شيئا (قال الشافعي) ولم يختلف أهل العلم في أمرى أراد التقرب إلى الله تعالى بشيء يتجمله مبادرة ما لا يخوفه إلا دميون من النسيان والشغل ومقدم الصلاة أشد فيها تمكنا من مؤخرها وكانت الصلاة المقدمة من أعلى أعمال بني آدم وأمرنا بالتغليس بها لما وصفتنا (قال) فأبى أن حديثك الذي ذهبت إليه أثبتهما (قلت) حديث عائشة وزيد بن ثابت وثالث معهما عن النبي صلى الله عليه وسلم بالتغليس أثبت من حديث رافع بن خديج وحده في أمره بالاسفار وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يأمر بأن تصلي صلاة في وقت ويصليها في غيره (قال الشافعي) وأثبت الحجج وأولاهما ذكرنا من أمر الله جل وعز بالمحافظة على الصلوات ثم قول رسول الله صلى الله عليه وسلم أول الوقت رضوان الله وقوله أنشأ أي الأعمال أفضل قال الصلاة في أول وقتها (قال الشافعي) فقال يخالف حديث رافع حديثكم في التغليس (قلت) إن خالفه فالجدة في أخذنا بحديثنا ما وصفت وقد احتمل أن لا يخالفه بأن يكون الله عز وجل أمرنا بالمحافظة على الصلوات فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن ذلك أفضل الأعمال وأنه رضوان الله فلعلم من الناس من سمعه فقدم الصلاة قبل أن يتبين الفجر فأمرهم أن يسفروا حين يتبين الفجر الآخر ولا يكون معنى حديث رافع ما أردت من الاسفار ولا يكون حديثه مخالفا لحديثنا (قال) فإظهار حديث رافع (قلت) الأمر بالاسفار لا بالتغليس وإذا اجتمعت أن يكون موافقا للأحاديث كان أولى بنا أن لا ننسبه إلى الاختلاف فإن كان مخالفا فالجدة في تركناه بحديثنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وبما وصفت من الدلائل معه

كان عليه أن يعرف ويعتد بما مضى وإن كان معه أعمى يعرف بانحرافه وإذا اجتهد به رجل ثم قال له رجل آخر قد أخطأ بك قصده تحسرف حيث قال له وما مضى مجزئ عنه لأنه اجتهد به من له قبول اجتهاده (قال المزني) قد احتج الشافعي في كتاب الصيام فبين اجتهد ثم علم أنه أخطأ أن ذلك يجزئه بأن قال وذلك أنه لو تأخى القبلة ثم علم بعد كمال الصلاة أنه

(١) قوله فراح النبي صلى الله عليه وسلم من منزله تمام الحديث كما في مسند الشافعي فراح النبي صلى الله عليه وسلم إلى الموقف بعسرة فخطب الناس الخطبة الأولى ثم أذن بلال ثم أخذ النبي صلى الله عليه وسلم في الخطبة الثانية ففرغ من الخطبة وبلال من الأذان ثم أقام بلال فصلى الظهر ثم أقام بلال فصلى العصر اه كته متحججه



قال فأخر الصلاة يومًا ثم خرج فصلي الظهر والعصر جميعًا ثم دخل ثم خرج فصلي المغرب والعشاء جميعًا (قال الشافعي) وهذا وهو نازل غير سائر لأن قوله دخل ثم خرج لا يكون إلا وهو نازل فللمسافر أن يجمع نازلًا وسائرًا أخبرنا سفيان عن ابن أبي نجيح عن اسمعيل بن عبد الرحمن بن أبي ذؤيب الأسدي قال خرجنا مع ابن عمر إلى الحبي فغربت الشمس فهبنا أن نقوله أنزل فصل فلما ذهب بياض الأفق وحمرة العشاء نزل فصلي ثلاثًا ثم سلم ثم صلى ركعتين ثم سلم ثم التفت إلينا فقال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل (قال الشافعي) فدلّت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن للمسافر أن يجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء في وقت أحدهما إن شاء في وقت الأولى منهما وإن شاء في وقت الآخرة لأن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر في وقت الظهر وجمع بين المغرب والعشاء في وقت العشاء فلما حكى ابن عباس ومعاذ الجمع بينهما جتبه السيرا ولم يجتسأرا ونازلًا لأن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بينهما بعرفة غير سائر إلا إلى الموقف إلى جنب المسجد وبالمرزلة نازلًا نابلًا وحكى عنه معاذ أنه جمع ورأيت حكايته على أن جمعه وهو نازل في سفر غير سائر فيه فن كان له أن يقصر فله أن يجمع لما وصفت من دلالة السنة وليس له أن يجمع الصبح إلى صلاة ولا يجمع إليها صلاة لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يجمعها ولم يجمع إليها غيرها. وليس للمسافر أن يجمع بين صلاتين قبل وقت الأولى منهما فإن فعل أعاد كما يعيد المقيم إذا صلى قبل الوقت وله أن يجمعهما بعد الوقت لأنه حينئذ يقضي ولو افتتح المسافر الصلاة قبل الزوال ثم لم يقرأ حتى تزول الشمس ثم مضى في صلاته فصلي الظهر والعصر معا كانت عليه أعادتهما معا أما الظهر فبعيندها لأن الوقت لم يدخل حين الدخول في الصلاة فدخل فيها قبل وقتها وأما العصر فأما كان له أن يصليها قبل وقتها إذا جمع بينهما وبين الظهر وهي مجزئة عنه ولو افتتح الظهر وهو يرى أن الشمس لم تزل ثم استيقن أن دخوله فيها كان بعد الزوال صلاها والعصر أعاد لأنه حين افتتحها افتتحها ولم تحل عنده فليست مجزئة عنه وكان في معنى من صلاها لا ينوبها وفي أكثر من حاله ولو أراد الجمع فبدأ بالعصر ثم الظهر أجزأت عنه الظهر ولا تجزئ عنه العصر لا تجزئ عنه مقدمة عن وقتها حتى تجزئ عنه الظهر التي قبلها ولو افتتح الظهر على غير وضوء ثم توضع العصر فصلاها أعاد الظهر والعصر لا تجزئ عنه العصر مقدمة عن وقتها حتى تجزئ عنه الظهر قبلها وهكذا لو أفسد الظهر بأي فساد ما كان لم تجزئ عنه العصر مقدمة عن وقتها ولو كان هذا كله في وقت العصر حتى لا يكون العصر إلا بعد وقتها أجزأت عنه العصر وكانت عليه إعادة الظهر ولو افتتح الظهر وهو يشك في وقتها فاستيقن أنه لم يدخل فيها إلا بعد دخول وقتها لم تجزئ عنه صلاته وكذلك لو ظن أن صلاة فاته استفتح صلاة على أنها ان كانت فائتة فهي التي افتتح ثم علم أن عليه صلاة فائتة لم تجزئه ولا تجزئ شيء من هذا حتى يدخل فيه على نية الصلاة وعلى نية أن الوقت دخل فأما إذا دخل على الشك فليست النية بتامة ولو كان مسافرًا فأراد الجمع بين الظهر والعصر في وقت الظهر ففساها أو عمد فبدأ بالعصر لم يجزئه ولا يجزئه العصر قبل وقتها إلا أن يصلي الظهر قبلها فتجزئ عنه وكذلك لو صلى الظهر في وقتها فأفسد ففساها عن إفساده إياها ثم صلى العصر بعدها في وقت الظهر أعاد الظهر ثم العصر (الرجل يصلي وقد فاته قبلها صلاة) أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي من فاته الصلاة فذكرها وقد دخل في صلاة غير هامة مضى على صلاته التي هو فيها ولم تقصد عليه إماما كان أو مأموما فإذا فرغ من صلاته صلى الصلاة الفائتة وكذلك لو ذكرها ولم يدخل في صلاة فدخل فيها وهو ذا كر للفائتة أجزأته الصلاة التي دخل فيها وصلى الصلاة المكتوبة الفائتة له وكان الاختيار له إن شاء أتى بالصلاة الفائتة له قبل الصلاة التي ذكرها قبل الدخول فيها إلا أن يخاف فوت التي هو في وقتها فيصلبها ثم يصلي التي فاتته أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن عبد الكريم الجزري (١) (قال الشافعي) وسواء كانت الصلوات الفائتات صلاة يوم أو صلاة سنة وقد أثبت هذا في غير هذا الموضع

أخطأ أجزاء عنه كما  
يجزئ ذلك في خطا  
عرفة واحتج أيضا في  
كتاب الطهارة بهذا  
المعنى فقال اذا تأخى  
في أحد الاناءين أنه  
طاهر والاخر نجس  
فصلى ثم أراد أن يتوضأ  
ثانية فكان الأغلب  
عنده ان الذي تركه هو  
الطاهر لم يتوضأ بواحد  
منهما ويتيمم ويعيد كل  
صلاة صلاها بتيمم لان  
ماء متيقنا وليس  
كالقبلة يتأخاها في موضع  
ثم يراها في غيره لانه ليس  
من ناحية الا وهي قبلة  
لقوم (قال المزني) فقد  
أجاز صلاته وان أخطأ  
القبلة في هـ . ذين  
الموضعين لانه أدى  
ما كلف ولم يجعل  
عليه اصابة العين للعجز  
عنها في حال الصلاة  
(قال المزني) وهذا

(۱) كذا هو في  
الاصـل وبيـضه في  
بعض النسخ ولم نعثر  
على هذا الاسناد في  
مستد الامام ولا غيره  
من كتب الحديث التي  
بيدنا فانظره كتبه  
مصححه



القياس على ما عجز عنه  
المصلي في الصلاة من  
قيام وقعود وركوع  
وسجود وستر أن فرض  
الله كله ساقط عنه  
دون ما قدر عليه من  
الأيام عريانا فإذا قدر  
من بعد لم يعد فكذلك  
إذا عجز عن التوجه  
إلى عين القبلة كان عنه  
أسقط وقد حوت  
القبلة ثم صلى أهل  
قباء ركعة إلى غير القبلة  
ثم أتاهم آت فأخبرهم  
أن القبلة قد حوت  
فاستداروا وبنا بعد  
يقينهم أنهم صلوا إلى غير  
قبلة ولو كان صواب  
عين القبلة المحول إليها  
فرضا ما أجزأهم خلاف  
الفرض لجهلهم به كما  
لا يجزئ من توشأ بغير  
ماء طاهر لجهلهم به ثم  
استيقن أنه غير طاهر  
فتفهم رجل الله (قال  
المرني) ودخل في قياس

(١) قوله وإذا صليت  
الظهر الخ كذا في النسخ  
وانظر جواب الشرط  
ولعله سقط من النسخ  
أو حذف للعلم به من  
المفهوم بعده فتأمل  
كتبه مصححه

وانما قلته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نام عن الصبح فارتحل عن موضعه فأخر الصلاة الفائتة وصلاتها  
ممكنة له فلم يجز أن يكون قوله من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها على معنى أن وقت ذكرها أيها وقتها لا وقت  
لها غيره لأنه صلى الله عليه وسلم لا يؤخر الصلاة عن وقتها فلما لم يكن هذا معنى قوله لم يكن له معنى إلا أن  
يصلها إذا ذكرها فاتها غير موضوعه الفرض عنه بالنسيان إذا كان الذكركم الذي هو خلاف النسيان وأن  
يصلها أي ساعة كانت منها عن الصلاة فيها أو غير منهي (قال الربيع) قال الشافعي قول النبي صلى الله  
عليه وسلم فليصلها إذا ذكرها يحتمل أن يكون وقتها حين يذكرها ويحتمل أن يكون يصلها إذا ذكرها  
لأن ذهاب وقتها يذهب بفرضها فلما ذكر النبي صلى الله عليه وسلم وهو في الوادي صلاة الصبح فلم يصلها  
حتى قطع الوادي علمنا أن قول النبي صلى الله عليه وسلم فليصلها إذا ذكرها أي وان ذهب وقتها ولم يذهب  
فرضها فإن قيل فإن النبي صلى الله عليه وسلم انما خرج من الوادي فإنه واد فيه شيطان فقيل لو كانت  
الصلاة لا تصلح في واد فيه شيطان فقد صلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو يخفق الشيطان نخفقه أكثر  
من صلاة في واد فيه شيطان (قال الشافعي) قلوا أن مسافرا أراد أن يجمع بين الظهر والعصر في وقت  
العصر فبدأ بالظهر فأفسدها ثم صلى العصر أجزاء العصر وانما أجزأته لأنها صليت في وقتها على الانفراد  
الذي لو صليت فيه وحدها أجزأت ثم صلى الظهر بعدها (قال الشافعي) ولو بدأ فصلى العصر ثم صلى  
الظهر أجزأت عنه العصر لأنه صلاها في وقتها على الانفراد وكان عليه أن يصلي الظهر وأكره هذا وإن  
كان مجزئاً عنه (قال الشافعي) وإذا كان الغيم مطبقا في السفر فهو كاطباقه في الحضر يتأخر فإن فعل  
بجمع بين الظهر والعصر ثم تكشف الغيم فعلم أنه قد كان افتتح الظهر قبل الزوال أعاد الظهر والعصر معا  
لأنه صلى كل واحدة منهما غير مجزئة الظهر قبل وقتها والعصر في الوقت الذي لا تجزئ عنه فيه إلا أن  
تكون الظهر قبلها مجزئة (قال الشافعي) ولو كان تأخر فصلهما فكشف الغيم فعلم أنه صلاها في وقت  
العصر أجزأه عنه لأنه كان له أن يصلح ما عاين في ذلك الوقت (قال الشافعي) ولو تكشف الغيم فعلم أنه  
صلاهما بعد مغيب الشمس أجزأه عنه لأن أقل أمرهما أن يكونا قضاء مما عليه (قال الشافعي) ولو كان  
تأخر فعلم أنه صلى أحدهما قبل مغيب الشمس والآخر بعد مغيبها أجزأه عنه وكانت أحدهما مصلاة  
في وقتها وأقل أمر الآخر أن تكون قضاء (قال الشافعي) وهكذا القول في المغرب والعشاء يجمع بينهما  
(قال الشافعي) ولو كان مسافرا فلم يكن له في يوم سفره نية في أن يجمع بين الظهر والعصر وأخر الظهر  
ذاكرا لا يريد به الجمع حتى يدخل وقت العصر كان عاصيا بتأخيرها لا يريد به الجمع بها لأن تأخيرها انما كان  
له على إرادة الجمع فيكون ذلك وقتها فإذا لم يرد به الجمع كان تأخيرها وصلاتها ممكنة معصية وصلاتها قضاء  
والعصر في وقتها وأجزأه عنه وأخاف المأثم عليه في تأخير الظهر (قال الشافعي) ولو صلى الظهر ولا ينوي  
أن يجمع بينها وبين العصر فلما أكمل الظهر أو كان وقتها كانت له نية في أن يجمع بينهما كان ذلك له لأنه  
إذا كان له أن ينوي ذلك على الابتداء كان له أن يحدث فيه نية في الوقت الذي يجوز له فيه الجمع ولو انصرف  
من الظهر وانصرفه أن يسلم ولم ينو قبلها ولا مع انصرافه الجمع ثم أراد الجمع لم يكن له لأنه لا يقال له إذا  
انصرف جامع وانما يقال هو مصل صلاة انفراد فلا يكون له أن يصلي صلاة قبل وقتها الصلاة جمع لا صلاة  
انفراد (قال الشافعي) ولو كان آخر الظهر بلانية جمع وانصرف منها في وقت العصر كان له أن يصلي  
العصر لأنها وإن صليت صلاة انفراد فأنما صليت في وقتها لا في وقت غيرها وكذلك لو أخر الظهر عامدا  
لا يريد به الجمع إلى وقت العصر فهو آثم في تأخيرها عامدا ولا يريد به الجمع (قال الشافعي) (١) وإذا  
صليت الظهر والعصر في وقت الظهر ووالى بينهما قبل أن يفارق مقامه الذي صلى فيه وقبل أن يقطع بينهما  
بصلاة فإن فارق مقامه الذي صلى فيه أو قطع بينهما بصلاة لم يكن له الجمع بينهما لأنه لا يقال له أبدا جامع إلا  
أن يكونا متواليين لا عمل بينهما ولو كان الامام والمأموم تكلموا كلاما كثيرا كان له أن يجمع وإن طال ذلك



به لم يكن له الجمع وإذا جمع بينهما في وقت الآخرة كان له (١) أن يصلي في وقت الأولى وينصرف ويصنع ما بدا له لانه حينئذ يصلي الآخرة في وقتها وقد روي في بعض الحديث أن بعض من صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم يجمع صلى معه المغرب ثم أتاه بعضهم بأباعرهم في منازلهم ثم صلوا العشاء فيما يرى حيث صلوا وأما صلوا العشاء في وقتها (قال الشافعي) فالقول في الجمع بين المغرب والعشاء كالقول في الجمع بين الظهر والعصر لا يختلفان في شيء (قال الشافعي) ولو نوى أن يجمع بين الظهر والعصر فصلى الظهر ثم أغشى عليه ثم أفاق قبل خروج وقت الظهر لم يكن له أن يصلي العصر حتى يدخل وقتها لانه حينئذ غير جامع بينهما وكذلك لو نام أو سها أو شغل أو قطع ذلك بأمر يتناول (قال الشافعي) وجماع هذا أن ينظر إلى الحال التي لو سها فيها في الصلاة فأنصرف قبل اكتمالها هل ينبت تقارب انصرافه فله إذا صنع مثل ذلك أن يجمع وإذا سها فأنصرف فتناول ذلك لم يكن له أن ينبت وكان عليه أن يستأنف فكذلك ليس له أن يجمع في وقت ذلك إن كان في مسجد أن لا يخرج منه يطيل المقام قبل توجهه إلى الصلاة وإن كان في موضع مصلاه لا يزاله ولا يطيل قبل أن يعود إلى الصلاة

(باب صلاة العذر) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يكون لأحد أن يجمع بين صلاتين في وقت الأولى منهما إلا في مطر ولا يقصر صلاة بحال خوف ولا عذر غيره إلا أن يكون مسافرا لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى بالحدق محاربا فلم يبلغنا أنه قصر (قال الشافعي) وكذلك لا يكون له أن يصلي قاعدا إلا من مرض لا يقدر معه على القيام (٢) وهو يقدر على القيام إلا في حال الخوف التي ذكرت ولا يكون له بعد غيره أن يصلي قاعدا إلا من مرض لا يقدر على القيام (قال الشافعي) وذلك أن الفرض في المكتوبة استقبال القبلة والصلاة قائما فلا يجوز غير هذا إلا في المواضع التي دل رسول الله صلى الله عليه وسلم عليها ولا يكون شيء قياسا عليه، وتكون الأشياء كلها مردودة إلى أصولها والرخص لا يتعدى بها مواضعها

(باب صلاة المريض) (٣) قال الله عز وجل حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وقوموا لله قانتين فقيل والله سبحانه وتعالى أعلم قانتين مطيعين وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالصلوة قائما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا خوطب بالقرآن من أطاقها فإذا كان المرء مطيقا للقيام في الصلاة لم يجزه إلا هو إلا عند ما ذكرت من الخوف (قال الشافعي) وإذا لم يطق القيام صلى قاعدا أو ركع وسجد إذا أطاق الركوع والسجود (٤) أخبرنا الشافعي قال أخبرنا يحيى بن حسان عن حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أبا بكر أن يصلي بالناس فوجد النبي صلى الله عليه وسلم خفة فقاء فقعد إلى جنب أبي بكر فأم رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا بكر وهو قاعد وأم أبو بكر الناس وهو قائم أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد الوهاب الثقفي قال سمعت يحيى بن سعيد يقول حدثني ابن أبي مليكة أن عبيد بن عمير الذي حدثه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أبا بكر أن يصلي

(٤) كتب في نسخة البلقيني في هذا الموضع مانعه ولم يبين الشافعي هنا كيفية القعود وقال في اختلاف علي وابن مسعود قيل ترجع القيام هشيم عن حصين قال أخبرني القاسم سمع ابن مسعود يقول لأن أجلس على الرضف أحب إلي من أن أتربع في الصلاة وهم يقولون قيام صلاة الجالس التربع ونحن نكره ما يكره ابن مسعود من تربع الرجل في الصلاة وهم يخالفون ابن مسعود ويستحبون التربع في الصلاة هذا ما في الام في الموضعين وفي مختصر البويطي صلى جالسا متربع في موضع القيام ذكره في ترجع الامام يحدث وفيه حديث من طريق عائشة رواته البيهقي وغيره والمعتمد في الفتوى والعمل مانع عليه في اختلاف العراقيين من أنه لا يترجع ولكنه يقتصر والإكثار يحكون القولين بلا ترجيح

هذا الباب أن من عجز عما عليه من نفس الصلاة أو ما أمر به فيها أولها أن ذلك ساقط عنه لا يعيد إذا قدر وهو أولى بأحد قوليه من قوله فمن صلى في ظلمة أو خفيت عليه الدلائل أو به دم لا يجزئ ما يغسله به أو كان محبوسا في نجس أنه يصلي كيف أمكنه ويعيد إذا قدر (قال الشافعي) ولو دخل غلام في صلاة فلم يكملها أو صوم يوم فلم يكمله حتى استكمل نجس عشرة سنة أحبت أن يتم ويعيد ولا يبين أن

(١) قوله أن يصلي في وقت الأولى كذا في النسخ بزيادة لفظ في وقت ولعلها من زيادة الناسخ والأصل كان له أن يصلي الأولى الخ فتأمل اه

(٢) قوله وهو يقدر على القيام أي لا يضلي قاعدا وهو يقدر الخ

(٣) وفي الترجمة عتق الأمة في أثناء الصلاة وهي غير مستترة بستر الحرمة والصبي يبلغ اه كنهه معججه



عليه إعادة (قال المزني)  
لا يمكنه صوم يوم هو في  
آخر غير صائم ويمكنه  
صلاة هو في آخر وقتها  
غير متصل الا ترى أن  
من أدرك ركعة من  
العصر قبل الغروب أنه  
يبتدئ العصر من أولها  
ولا يمكنه في آخر يوم أن  
يبتدئ صومه من أوله  
فيعيد الصلاة لا مكان  
القدرة ولا يعيد الصوم  
لارتفاع امكان القدرة  
ولا تكليف مع العجز

(باب صفة الصلاة وما  
يجوز منها وما يفيدها  
وعدد سجود القرآن  
وغير ذلك)

(قال الشافعي) وإذا  
أحرم أماما أو وحده نوى  
صلاته في حال التكبير  
لا قبله ولا بعده ولا  
يجزئه الا قوله الله  
أكبر أو الله الأكبر  
فان لم يحسن بالعربية  
كبر بلسانه وكذلك  
الذكر وعليه أن يتعلم  
ولا يكبر إن كان أماما  
حتى تستوي الصفوف  
تخلفه ويرفع يديه  
إذا كبر حذو منكبيه  
ويأخذ كوعه اليسر

بالناس الصبح وان أبابكر كبر فوجد النبي صلى الله عليه وسلم بعض الخلفة فقام بفرج الصفوف قال  
وكان أبو بكر لا يلتفت اذا صلى فلما سمع أبو بكر الحسن من ورائه عرف أنه لا يتقدم ذلك المقام المقدم الا  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فخس وراءه الى الصف فترى رسول الله صلى الله عليه وسلم مكانه فجلس  
رسول الله صلى الله عليه وسلم الى جنبه وأبو بكر قائم حتى اذا فرغ أبو بكر قال أي رسول الله أراك  
أصبحت صالحا وهذا يوم بنت خارجة فرجع أبو بكر الى أهله فمكت رسول الله صلى الله عليه وسلم مكانه  
وجلس الى جنب الحجر يحذر الناس الفتن وقال اني والله لا يغسل الناس على شيء اني والله لا أحل الا ما أحل  
الله في كتابه ولا أحرم الا ما حرم الله في كتابه يا فاطمة بنت رسول الله وصفيعة عمه رسول الله اعلم لما عند  
الله فاني لا أغني عنكما من الله شيئا (قال الشافعي) ويصلي الامام قاعدا ومن خلفه قياما اذا أطاقوا القيام  
ولا يجزئ من أطاق القيام أن يصلي الا قاعدا وكذلك اذا أطاق الامام القيام صلى قائما ومن لم يطق القيام  
من خلفه صلى قاعدا (قال الشافعي) وهكذا كل حال قدر المصلي فيها على تأدية فرض الصلاة كما فرض  
الله تعالى عليه صلاها وصلى ما لا يقدر عليه كما يطيق فان لم يطق المصلي القعود وأطاق أن يصلي مضطجعا  
صلى مضطجعا وان لم يطق الركوع والسجود صلى مومنا وجعل السجود أخفض من ايماء الركوع (قال  
الشافعي) فاذا كان بظهره مرض لا يمنع القيام ويمنعه الركوع لم يجزئه الا أن يقوم وأجزأه أن ينحني كما  
يقدر في الركوع فان لم يقدر على ذلك بظهره حتى رقبته فان لم يقدر على ذلك الا بأن يعتمد على شيء اعتمد  
عليه مستويا أو في شق ثم ركع ثم رفع ثم سجد وان لم يقدر على السجود جلس أو ما ايماء وان قدر على  
السجود على صدغه ولم يقدر عليه على جبهته طأ طأ رأسه ولو في شق ثم سجد على صدغه وكان أقرب ما يقدر  
عليه من السجود مستويا أو على أي شقيه كان لا يجزئه أن يطيق أن يقارب السجود بحال الا قاربه  
(قال الشافعي) ولا يرفع الى جبهته شيئا ليسجد عليه لانه لا يقال له ساجد حتى يسجد بما يلصق بالارض  
فان وضع وسادة على الارض فسجد عليها أجزأه ذلك ان شاء الله تعالى أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي  
قال أخبرنا الثقة عن يونس عن الحسن عن أمه قالت رأيت أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تسجد على  
وسادة من آدم من رمد بها (قال الشافعي) ولو سجد الصبي على وسادة من آدم لاصقة بالارض كرهته  
له ولم أر عليه أن يعيد كما لو سجد على ربوة من الارض أرفع من الموضع الذي يقوم عليه لم يعيد (قال  
الشافعي) وان قدر المصلي على الركوع ولم يقدر على القيام كان في قيامه راكعا واذا ركع خفض عن قدر  
قيامه ثم سجد وان لم يقدر على أن يصلي الاستبقياصلى مستلقيا يومئ ايماء (قال الشافعي) وكل حال  
أمرته فيها أن يصلي كما يطيق فاذا أصابها ببعض المشقة المحتملة لم يكن له أن يصلي الا كما فرض الله عليه اذا  
أطاق القيام ببعض المشقة قام فأتى ببعض ما عليه في القيام من قراءة أم القرآن وأحب أن يزيد معها شيئا  
وانما أمره بالقعود اذا كانت المشقة عليه غير محتملة أو كان لا يقدر على القيام بحال وهكذا هذا في الركوع  
والسجود لا يختلف ولو أطاق أن يأتي بأم القرآن وقل هو الله أحد وأم القرآن في الركعة الاخرى وانا  
أعطيناك الكوثر منفردا قائما ولم يقدر على صلاة الامام لا يقرأ بأطول مما وصفت الا جالسا أمرته أن  
يصلي منفردا وكان له عذر بالمرض في ترك الصلاة مع الامام ولو صلى مع الامام فقد رعى القيام في بعض ولم  
يقدر عليه في بعض صلى قائما ما قدر وقاعدا ما لم يقدر وليست عليه إعادة ولو افتتح الصلاة قائما ثم عرض له  
عذر جلس فان ذهب عنه لم يجزئه الا أن يقوم فان كان قرأ بما يجزئه جالسا لم يكن عليه اذا قام أن  
يعيد قراءة وان بقي عليه من قراءته شيء قرأ بما بقي منها قائما كان قرأ بعض أم القرآن جالسا ثم برى فلا  
يجزئه أن يقرأ جالسا وعليه أن يقرأ ما بقي قائما ولو قرأ ما هض في القيام لم يجزئه ولا يجزئه حتى يقرأ قائما  
معتدلا اذا قدر على القيام واذا قرأ قائما ثم حدث له عذر جلس قرأ ما بقي جالسا فان حدث له افاقة قام  
وقرأ ما بقي قائما ولو قرأ قاعدا أم القرآن وشيا معها ثم أفاق فقام لم يكن له أن يركع حتى يعتدل قائما فان



قرأ فأنما كان أحب اليّ وإن لم يقرأ فركع بعد اعتداله قائما أجزأته ركعته وإذا ركع قبل أن يعتدل قائما وهو يطبق ذلك وسجد ألقى هذه الركعة والسجدة وكان عليه أن يقوم فيعتدل قائما ثم يركع ويسجد وليس عليه إعادة قراءة فإن لم يفعل حتى يقوم فيقرأ ثم يركع ثم يسجد لم يعتدل بالركعة التي قرأ فيها وسجد فكان السجود للركعة التي قبلها وكانت سجدة وسقطت عنه إحدى الركعتين ولو فرغ من صلاته واعتدل بالركعة التي لم يعتدل فيها قائما فان ذكر وهو في الوقت الذي له أن يبنى لوسها فانصرف قبل أن يكمل صلاته كبر وركع وسجد وسجد للسهو وأجزأته صلاته وإن لم يذكرك ذلك حتى يخرج من المسجد أو يطول ذلك استأنف الصلاة وهكذا في كل ركعة وسجدة وشئ من صلب الصلاة أطاقه (١) فإن لم يأت به كما أطاقه ولو أطاق سجدة فلم يسجد ها وأما أعياء سجدها لم يركع الركعة التي بعدها وإن لم يسجد ها وأما بها وهو يطبق سجودها ثم قرأ بعد ما ركع لم يعتدل تلك الركعة وسجد ها ثم أعاد القراءة والركوع بعدها لا يجزئ به غير ذلك وإن ركع وسجد سجدة فتلك السجدة مكان التي أطاقها وأما بها فقام فقرأ أو ركع ولم يعتدل تلك الركعة وكذلك لو سجد سجدتين كانت أحدهما مكانها ولم يعتدل بالثانية لأنها سجدة قبل ركوع وانما تجزئ عنه سجدة مكان سجدة قبلها تركها أو فعل فيها ما لا يجزئها إذا سجد السجدة التي بعدها على أنها من صلب الصلاة فأما لو ترك سجدة من صلب الصلاة وأما بها وهو يقدر عليها ثم سجد بعدها سجدة من سجود القرآن أو سجدة سهو لا يريدها صلب الصلاة لم تجز عنه من السجدة التي تركها أو أما بها (قال الشافعي) وهكذا أم الولد والمكاتب والمذبة والامة يصلون معا بغير قناعت ثم يعتقن قبل أن يكملن الصلاة عليهن أن يتقنن ويتمن الصلاة فإن تركن القناعت بعدما يمكنهن أعدن تلك الصلاة ولو صلين بغير قناعت وقد عتقن لا يعلن بالعتق أعدن كل صلاة صلينها بالقناعت من يوم عتقن لأنهن يرجعن إلى أن يحطن بالعتق فيرجعن إلى اليقين (قال الشافعي) ولو كانت منهن مكاتبه عندها ما توتى وقد حلت نجومها فصلت بالقناعت كرهت ذلك لها وأجزأتها صلاتها لأنها لا تعتق إلا بالأداء وليس يحرم عليها أن تبقى رقيقا وانما أرى أن محرمها المطلق وهي تجزئ الأداء وكذلك إن قال لأمة أنت حرة أن دخلت في يومك هذه الدار فتركت دخولها وهي تقدر على الدخول حتى صلت بالقناعت ثم دخلت أولم تدخل لم تعد صلاتها لأنها صلتها قبل أن تعتق وكذلك لو قال لها أنت حرة أن شئت فصلت وتركت المشيئة ثم أعتقها بعد لم تعد تلك الصلاة وإن أبطأ عن الغلام الحلم فدخل في صلاة فلم يكملها حتى استكمل خمس عشرة سنة من مولده فأنما أحببت له أن يستأنفها من قبل أنه صار من يلزمه جميع الفرائض في وقت صلاة فلم يصلها بكملها بالغا ولو قطعها واستأنفها أجزأت عنه ولو أهل بالحج في هذه الحالة فاستكمل خمس عشرة سنة بعد فوت عرفة أو احتلم مضى في حجه وكان عليه أن يستأنف حجا لأنه لم يكن ممن أدرك الحج يعمل عمله وهو من أهل الفرائض كلها ولو صام يوما من شهر رمضان فلم يكمله حتى احتلم أو استكمل خمس عشرة سنة أحببت أن يتم ذلك اليوم ثم يعيده لما وصفت ولا يعود لصوم قبله لأنه لم يبلغ حتى مضى ذلك اليوم وكذلك لا يعود لصلاة صلاها قبل بلوغه لأنها قدمت قبل بلوغه وكل صلاة غير التي تليها وكذلك كل صوم يوم غير الذي يليه ولا يبين أن هذا عليه في الصلاة ولا في الصوم فأما في الحج فين

(باب جماع الأذان) قال الله تبارك وتعالى وإذا ناديت إلى الصلاة اتخذوها عز واولعيا وقال إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله فذكر الله عز وجل الأذان للصلاة وذكر يوم الجمعة فكان بينا والله تعالى أعلم أنه أراد المكتوبة بالآيتين معا وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم الأذان للمكتوبات ولم يحفظ عنه أحد عليه أنه أمر بالأذان بغير صلاة مكتوبة بل حفظ الزهري عنه أنه كان يأمر في العيدين المؤذن فيقول الصلاة جامعة ولا أذان المكتوبة وكذلك لا إقامة فأما الأعياد والحسوف وقيام شهر رمضان فأحب اليّ أن يقال فيه الصلاة جامعة وإن لم يقل ذلك فلا شئ على من تركه الأثر

يكفه النبي ويجعلها تحت صدره ثم يقول وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض خنيضا وما أنا من المشركين إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا من المسلمين ثم يتعوذ فيقول أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ثم يقرأ مرتلا بأم القرآن ويبتدئها بسم الله الرحمن الرحيم لأن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ بأم القرآن وعدها آية فاذا قال ولا الضالين قال آمين فيرفع بها صوته ليقتسدي به من خلفه لقول النبي صلى الله عليه وسلم إذا أمن الإمام فأمنوا وبالدلالة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه جهر بها

(١) قوله فإن لم يأت به كما أطاقه كذا في جميع النسخ بزيادة الفاء ولا جواب للشرط بعدها فلعل الفاء زائدة من الناسخ ويكون الشرط تقييدا لما قبله وتأمل كتبه صححه



وأمر الامام بالجهر بها  
(قال الشافعي) رحمه  
الله وليسمع من خلفه  
أنفسهم ثم يقرأ بعد  
آتم القرآن بسورة فاذا  
فرغ منها وأراد أن يركع  
ابتدأ التكبير قائماً  
فكان فيه وهو يهوى  
را كعا ويرفع يديه حذو  
منكبيه حين يتبدئ  
التكبير ويضع راحتيه  
على ركبتيه ويفرق بين  
أصابعه وبعد ظهره  
وعنقه ولا يخفض عنقه  
عن ظهره ولا يرفعه  
ويكون مستويا ويحافي

(١) قوله أخط كذا  
في النسخ بالطاء المسألة  
ولعله بالضاد المعجمة  
وقوله اذا أراد الرجل  
أن يكمل الاذان الخ  
كذا في النسخ وانظر  
أين جواب الشرط اهـ

(٢) قوله ثم يجهر  
بشيء الخ كذا في  
الاصل ولعل فيه سقطا  
وتحريفان النسخ  
ووجه الكلام ولو  
كان يجهر بشيء من  
الاذان ويخافت بشيء  
منه لم تكن عليه إعادة  
ما خافت به لانه الخ  
فتأمل كتبه مصححه

الافضل والصلاة على الجنائز وكل نافله غير الاعياد والحسوف بلا اذان فيها ولا قول الصلاة جامعة  
(باب وقت الاذان للصبح) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن  
الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان بلا لا يؤذن بليل  
فكلوا واشربوا حتى تسمعوا اذان ابن أم مكتوم أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن  
ابن شهاب عن سالم بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان بلا لا ينادى بليل فكلوا واشربوا  
حتى ينادى ابن أم مكتوم وكان ابن أم مكتوم رجلاً أعشى لا ينادى حتى يقال له أصبحت أصبحت (قال  
الشافعي) فالسنة أن يؤذن للصبح بليل ليدلج المديح ويتنبه النائم فيأهب لحضور الصلاة وأحب إلى  
أذن مؤذن بعد الفجر ولو لم يفعل لم أربأسان يترك ذلك لان وقت اذانها كان قبل الفجر في عهد النبي  
صلى الله عليه وسلم ولا يؤذن لصلاة غير الصبح الا بعد وقتها لاني لم أعلم أحداً حكى عن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم أنه أذن له لصلاة قبل وقتها غير الفجر ولم يرل المؤذنون عندنا يؤذنون لكل صلاة بعد دخول وقتها  
الا الفجر ولا أحب أن يترك الاذان لصلاة مكتوبة انفراد صاحبها أو جمع ولا الإقامة في مسجد جماعة  
كبر ولا صغر ولا يدع ذلك الرجل في بيته ولا سفره وأنا عليه في مساجد الجماعة العظام (١) أخط واذا أراد  
الرجل أن يكمل الاذان لكل صلاة غير الصبح بعد دخول وقتها فان أذن لها قبل دخول وقتها أعاد اذا دخل  
الوقت وان افتتح الاذان قبل الوقت ثم دخل الوقت عاد فاستأنف الاذان من أوله وان أتم ما بقي من  
الاذان ثم عاد الى ما مضى منه قبل الوقت لم يجزئه ولا يكمل الاذان حتى يأتي به على الولاة وبعد وقت  
الصلاة الا في الصبح ولو ترك من الاذان شيئاً عاد الى ما ترك ثم يني من حيث ترك لا يجزيه غيره وكذلك كل  
ما قدم منه أو أخر فله أن يأتي به في موضعه فلو قال في أول الاذان الله أكبر الله أكبر ثم قال أشهد أن  
محمد رسول الله ثم أكمل الاذان أعاد فقال الله أكبر الله أكبر التي ترك ثم قال أشهد أن لا اله الا الله أشهد  
أن محمد رسول الله مرتين حتى يكمل الاذان (٢) ثم يجهر بشيء من الاذان ويخافت بشيء منه لم تكن  
عليه إعادة ما وصفت به لانه قد جاء بافظ الاذان كاملاً فلا إعادة عليه كما لا يكون عليه إعادة ما خافت من  
القرآن فيما يجهر بالقرآن فيه (قال الشافعي) ولو كبر ثم قال حي على الصلاة عاد فتشهد ثم أعاد حتى على  
الصلاة حتى يأتي على الاذان كله فيضع كل شيء منه موضعه وما وضعه في غير موضعه أعاده في موضعه

(باب عدد المؤذنين وأرزاقهم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أحب أن يقتصر في المؤذنين  
على اثنين لانا انما حفظنا أنه أذن رسول الله صلى الله عليه وسلم اثنان ولا يضيق أن يؤذن أكثر من اثنين  
فان اقتصر في الاذان على واحد أجزأه ولا أحب للامام اذا أذن المؤذن الاول أن يبطئ بالصلاة ليفرغ من  
بعده ولكنه يخرج ويقطع من بعده الاذان بخروج الامام (قال الشافعي) وواجب على الامام أن  
يتفقد أحوال المؤذنين ليؤذنوا في أول الوقت ولا ينتظرهم بالإقامة وأن يأمرهم فيقيموا في الوقت وأحب  
أن يؤذن مؤذن بعد مؤذن ولا يؤذن جماعة معاً وان كان مسجداً كبيراً له مؤذنون عدد فلا بأس أن يؤذن  
في كل منارة له مؤذن فيسمع من يليه في وقت واحد وأحب أن يكون المؤذنون متطوعين وليس للامام  
أن يرزقهم ولا واحد منهم وهو يجدي من يؤذن له متطوعاً من له أمانة الا أن يرزقهم من ماله ولا أحب  
أحد أبداً كثير الاهل يعوزهم أن يجحد مؤذناً أميناً لا يؤذن متطوعاً فان لم يجده فلا بأس أن يرزق  
مؤذناً ولا يرزقه الا من خمس الخمس منهم النبي صلى الله عليه وسلم ولا يجوز له أن يرزقه من غيره من  
التي لان لكله مال كما موصوفاً (قال الشافعي) ولا يجوز له أن يرزقه من الصدقات شيئاً ويحل للمؤذن  
أخذ الرزق اذا رزق من حيث وصفت أن يرزق ولا يحل له أخذه من غيره بأنه رزق (قال الشافعي)  
ولا يؤذن الا بعدل ثقة لاشراف على عورات الناس وأماناتهم على المواقيت واذا كان المقدم من



مرفقيه عن جنبه  
ويقول اذار كع سبحان  
ربي العظيم ثلاثا وذلك  
أدنى الكمال واذا أراد  
أن يرفع ابتداء قوله مع  
الرفع سمع الله لمن حده  
ويرفع يديه حسنو  
منكيه فاذا استوى  
قائما قال أيضا ربنا  
لك الحمد ملء السموات  
وملء الارض وملء  
ما شئت من شئ بعد  
ويقولها من خلفه  
وروى هذا القول  
عن النبي صلى الله عليه  
وسلم فاذا هوى لبسجد  
ابتداء التكبير قائما  
ثم هوى مع ابتدائه  
حتى يكون انقضاء  
تكبيره مع سجوده  
قاول ما يقع منه على  
الارض ركبته ثم يده  
ثم جهته وأنفه ويكون  
على أصابع رجليه  
ويقول في سجوده  
سبحان ربي الأعلى  
ثلاثا وذلك أدنى الكمال  
ويجافي مرفقيه عن  
جنبه حتى ان لم يكن  
عليه ما يسره ريثت  
عفرة ابطيه ويفرج  
بين رجليه ويقل بطنه  
عن فخذه ويوجهه

المؤذنين بصيرا بالوقت لم أكره أن يكون معه أعمى وان كان الأعمى مؤذنا متفردا ومعه من يعلمه الوقت  
لم أكره ذلك له فان لم يكن معه أحد كرهته لانه لا يبصر ولا أحب أن يؤذن أحدا لا بعد البلوغ وان أذن  
قبل البلوغ مؤذن أجزأ ومن أذن من عبد ومكاتب وحر أجزأ وكذلك الخصى المحبوب والاعمى اذا  
أفصح بالاذان وعلم الوقت وأحب الى في هذا كله أن يكون المؤذنون خيار الناس ولا تؤذن امرأة ولو  
أذنت لرجال لم يجز عنهم أذانها وليس على النساء أذان وان جعلن الصلاة وان أذنت فأذن فلا بأس ولا  
تجهير المرأة بصوتها تؤذن في نفسها وتسمع صواحيبها اذا أذنت وكذلك تقيم اذا أقامت وكذلك ان  
تركت الاقامة لم أكره لها من تركها ما أكره لرجال وان كنت أحب أن تقيم وأذان الرجل في بيته  
واقامته سواء كهو في غير بيته في الحكاية وسواء أسمع المؤذنين حوله أو لم يسمعهم ولا أحب له ترك  
الاذان ولا الاقامة وان دخل مسجدا أقمت فيه الصلاة أحييته أن يؤذن ويقيم في نفسه

(باب حكاية الاذان) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج  
قال أخبرني عبد العزيز بن عبد الملك بن أبي مخذورة أن عبد الله بن محيريز أخبره وكان يتيما في حجر أبي  
مخذورة حين جهزه الى الشام قال فقلت لأبي مخذورة أي عم لي خارج الى الشام واني أخشى أن أسأل  
عن تأديتك فأخبرني قال نعم قال خرجت في نفر فكناني بعض طريق حين فقل رسول الله صلى الله  
عليه وسلم من حين فلقينا رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض الطريق فأذن مؤذن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم بالصلاة عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فسمعنا صوت المؤذن ونحن متكئون فصرخنا  
فحكبه ونستهزئ به فسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم الصوت فأرسل اليه أن وقفنا بين يديه  
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أياكم الذي سمعت صوته قد ارتفع فأشار القوم كلهم الى وصدقوا  
فأرسل كلهم وجسني فقال قم فأذن بالصلاة فقلت ولا شيء أكره الى من رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ولانما أمرني به فقامت بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم فألقى على رسول الله صلى الله عليه وسلم  
التأذين هو نفسه فقال قل الله أكبر الله أكبر الله أكبر أشهد أن لا إله الا الله أشهد أن  
لا إله الا الله أشهد أن محمدا رسول الله أشهد أن محمدا رسول الله ثم قال لي ارجع وامد من صوتك ثم  
قال أشهد أن لا إله الا الله أشهد أن لا إله الا الله أشهد أن محمدا رسول الله أشهد أن محمدا رسول الله  
حي على الصلاة حي على الصلاة حي على الفلاح حي على الفلاح الله أكبر الله أكبر لا إله الا الله ثم  
دعاني حين قضيت التأذين فأعطاني صرة فيها شيء من فضة ثم وضع يده على ناصية أبي مخذورة ثم أمرها على  
وجهه ثم من بين يديه ثم على كبده ثم بلغت يده سرا أبي مخذورة ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بارك الله فيك وبارك عليك فقلت يا رسول الله مرني بالتأذين بمكة فقال قد أمرت بك فذهب كل شيء كان  
لرسول الله صلى الله عليه وسلم من كراهته وعاد ذلك كله محبة للنبي صلى الله عليه وسلم فقدمت على  
عتاب بن أسيد عامل رسول الله صلى الله عليه وسلم فأذنت بالصلاة عن أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال ابن جريج فأخبرني ذلك من أدركت من آل أبي مخذورة على نحو ما أخبرني ابن محيريز وأدركت  
ابراهيم بن عبد العزيز بن عبد الملك بن أبي مخذورة يؤذن كما حكى ابن محيريز (قال الشافعي) وسمعه  
يحدث عن أبيه عن ابن محيريز عن أبي مخذورة عن النبي صلى الله عليه وسلم معنى ما حكى ابن جريج (قال  
الشافعي) وسمعه يقيم فيقول الله أكبر الله أكبر أشهد أن لا إله الا الله أشهد أن محمدا رسول الله حي  
على الصلاة حي على الفلاح قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة الله أكبر الله أكبر لا إله الا الله  
وحسبتي سمعته يحكي الاقامة خيرا كما يحكي الاذان (قال الشافعي) والاذان والاقامة كما حكيت عن  
آل أبي مخذورة في نقص منها شيئا أو قدم مؤخرا أعاد حتى يأتي بما نقص وكل شيء منه في موضعه والمؤذن  
الاول والاخر سواء في الاذان ولا أحب التشويب في الصبح ولا غيرها لان أبا مخذورة لم يحك عن النبي



صلى الله عليه وسلم أنه أمر بالتثويب فأكره الزيادة في الاذان (١) وأكره التثويب بعده  
**(باب استقبال القبلة بالاذان)** (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا أحب أن يكون المؤذن في شيء  
 من أذانه إلا مستقبل القبلة لا نزول قدماء ولا وجهه عنها لأنه أيدان بالصلاة وقد وجه الناس بالصلاة إلى  
 القبلة فان زال عن القبلة بيده كله أو صرف وجهه في الاذان كله أو بعضه كرهته له ولا إعادة عليه  
 وأحب أن يكون المؤذن على طهارة الصلاة فان أذن جنباً أو على غير وضوء كرهته له ولم يعد وكذلك  
 أمره في الإقامة باستقبال القبلة وأن يكون طاهراً فان كان في الحالين كلاهما غير طاهر كرهته له وهو  
 في الإقامة أشد لأنه يقيم فيصلي الناس وينصرف عنهم فيكون أقل ما صنع أن تعرض نفسه للثيمة  
 بالاستخفاف وأكره أذانه جنباً لأنه يدخل المسجد ولم يؤذن له في دخوله إلا عابرسبيل والمؤذن غير عابرسبيل  
 مختار ولو ابتدأ بالاذان طاهراً ثم انتقض طهارته بنى على أذانه ولم يقطعه ثم تطهر إذا فرغ منه وسواء  
 ما انتقض به طهارته في أن يبنى جنباً أو غيرها فان قطعه ثم تطهر ثم رجع بنى على أذانه ولو استأنف  
 كان أحب إلى

**(باب الكلام في الاذان)** (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأحب المؤذن أن لا يتكلم حتى يفرغ  
 من أذانه فان تكلم بين طهر إلى طهر في أذانه فلا يعيد ما أذن به قبل الكلام كان ذلك الكلام ما شاء (قال الشافعي)  
 وما كرهته من الكلام في الاذان كنت له في الإقامة أكره وان تكلم في الإقامة لم يعد الإقامة ولو كان بين  
 كلامه في كل واحدة منهما مسكات طويلة أحببت له أن يستأنف وان لم يفعل فليس ذلك عليه وكذلك  
 لو سكت في كل واحدة منهما مسكات طويلة أحببت له استئنافه ولم أوجب عليه الاستئناف ولو أذن بعض  
 الاذان ثم نام أو غلب على عقله ثم انتبه أو رجع إليه عقله أحببت أن يستأنف تطاول ذلك أو قصر وان لم  
 يفعل بنى على أذانه وكذلك لو أذن في بعض الاذان فذهب عقله ثم رجع أحببت أن يستأنف وان بنى  
 على أذانه كان له ذلك وان كان الذي يؤذن غيره في شيء من هذه الحالات استأنف ولم ين على أذانه قرب ذلك  
 أو بعد فان بنى على أذانه لم يحجزه البناء عليه ولا يشبه هذا الصلاة بيني الامام فيها على صلاة امام قبله لأنه  
 يقوم في الصلاة فيتم ما عليه وهذا لا يعود فيتم الاذان بعد فراغه ولان ما ابتدأ من الصلاة كان أول صلته  
 ولا يكون بأول الاذان شيء غير التكبير ثم التقيد ولو أذن بعض الاذان أو كله ثم ارتد أحببت أن لا يترد  
 يعود لا اذان ولا يصلي بأذانه (٢) ويؤم غيره فيه فيؤذن أذانا مستأنفا (٣)

**(باب الرجل يؤذن ويقيم غيره)** (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أذن الرجل أحببت أن يتولى  
 الإقامة بشيء يروى فيه أن من أذن أقام وذلك والله تعالى أعلم أن المؤذن إذا عني بالاذان دون غيره فهو أولى  
 بالإقامة وإذا أقام غيره لم يكن يمتنع من كراهية ذلك وان أقام غيره أجزأه ان شاء الله تعالى  
**(باب الاذان والإقامة للجمع بين الصلاتين والصلوات)** أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال  
 أخبرنا ابراهيم بن محمد وغيره عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله في حجة الاسلام قال فراح  
 النبي صلى الله عليه وسلم إلى الموقف بعرفة فخطب الناس الخطبة الأولى ثم أذن بلال ثم أخذ النبي صلى الله  
 عليه وسلم في الخطبة الثانية ففرغ النبي صلى الله عليه وسلم من الخطبة وبلال من الاذان ثم أقام بلال  
 وصلى الظهر ثم أقام وصلى العصر أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا محمد بن اسمعيل أو عبد الله

(٢) قال شيخ الاسلام السراج البلقيني رحمه الله تعالى واقتضت هذه النصوص التي رواها الربيع في الامم  
 هنا أن الموالاتين كلمات الاذان لا تشترط وعليه جرى العراقيون وقضية قوله في باب وقت الاذان للصبح  
 ولا يكمل الاذان حتى يأتي به على الولا وبعد الوقت الا في الصبح أن الولا معتبر وهذا أحد القولين ورجح  
 قوم أنه لا يصح مع الفصل الطويل والاول هو المعتقد وهو المذكور في هذه الترجمة التي فرعتها منها اه

أصابه نحو القبلة ثم  
 يرفع مكبرا كذلك  
 حتى يعتدل جالساً على  
 رجله اليسرى وينصب  
 رجله اليمنى ويسجد  
 سجدة أخرى كذلك  
 فإذا استوى قاعداً  
 نهض معتمداً على  
 الأرض بيديه حتى  
 يعتدل قائماً ولا يرفع  
 يديه في السجود ولا في

(١) قوله وأكره التثويب  
 بعده كذا في الام والذي  
 في مختصر المزني وقال  
 في القديم يزيد في اذان  
 الصبح التثويب وهو  
 الصلاة خير من النوم  
 مرتين ورواه عن بلال  
 مؤذن رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم وعن  
 علي اه قال السراج  
 البلقيني وهذا الذي  
 يحكيه المزني عن القديم  
 هو المعتمد في العمل  
 والفتوى اه وقد ثبت  
 التثويب في الاول من  
 الصبح في رواية أبي  
 داود عن أبي مخذومة  
 فراجع ان شئت اه

(٢) قوله ويؤم غيره  
 كذا في التسخ ولعله  
 محرف عن يقوم غيره  
 الخ فانظره كتبه مصححه



ابن نافع عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرني ابن أبي ذئب عن ابن أبي ذئب عن المقبري عن عبد الرحمن بن أبي سعيد عن أبي سعيد الخدري قال حبسنا يوم الخندق عن الصلاة حتى كان بعد المغرب بهوى من الليل حتى كفيينا وذلك قول الله عز وجل وكفى الله المؤمنين القتال وكان الله قويا عزيزا فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بلا لأقامه فأقام الظهر فصلاها فأحسن صلاتها كما كان يصليها في وقتها ثم أقام العصر فصلاها كذلك ثم أقام المغرب فصلاها كذلك ثم أقام العشاء فصلاها كذلك أيضا (قال) وذلك قبل أن ينزل الله تعالى في صلاة الخوف فرجالا أو ركبانا (قال الشافعي) وبهذا كله نأخذ وفيه دلالة على أن كل من جمع بين صلاتين في وقت الأولى منهما أقام لكل واحدة منهما وأذن للأولى وفي الآخرة يقيم بلا أذان وكذلك كل صلاة صلاها في غير وقتها كما وصفت (١) (قال الشافعي) وفي أن المؤذن لم يؤذن له صلى الله عليه وسلم حين جمع بالمزدلفة والخندق دليل على أن لم يجزئ المصلي أن يصلي إلا بأذان لم يدع النبي صلى الله عليه وسلم أن يأمر بالأذان وهو يمكنه (قال) وموجود في سنة النبي صلى الله عليه وسلم أن كان هذا في الأذان وكان الأذان غير الصلاة أن يكون هذا في الإقامة هكذا لانها غير الصلاة وقال النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأقضوا ومن أدرك آخر الصلاة فقف فانه أن يحضر أذانا وإقامة ولم يؤذن لنفسه ولم يقيم ولم أعلم مخالفا في أنه إذا جاء المسجد وقد خرج الإمام من الصلاة كان له أن يصلي بلا أذان وإقامة فان ترك رجل الأذان والإقامة منفردا أو في جماعة كرهت ذلك له وليس عليه إعادة ما صلى بلا أذان وإقامة وكذلك ما جمع بينه وفرق من الصلوات

(باب اجترأ المرء بأذان غيره وإقامته وإن لم يقم له) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا إبراهيم بن محمد قال حدثني عمارة بن غزية عن حبيب بن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم عن عمر بن الخطاب قال سمع النبي صلى الله عليه وسلم رجلا يؤذن للغرب فقال النبي صلى الله عليه وسلم مثل ما قال فاتمى النبي صلى الله عليه وسلم إلى الرجل وقد قامت الصلاة فقال النبي صلى الله عليه وسلم أنزلوا فصولا فصلى المغرب بإقامة ذلك العبد الأسود (قال الشافعي) فهذا نأخذ ونقول يصلي الرجل بأذان الرجل لم يؤذن له وبإقامته وأذانه وإن كان أعرابيا أو أسودا أو عبدا أو غير فقيه إذا أقام الأذان والإقامة وأحب أن يكون المؤذنون كلهم خيار الناس لأشرفهم على عوراتهم وأمانتهم على الوقت أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي عن يونس بن عبيد (٢) عن الحسن أن النبي صلى الله عليه وسلم قال المؤذنون أمناء المسلمين على صلاتهم وذكركم غيرها واستحب الأذان لما جاء فيه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا إبراهيم بن محمد عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا أئمة ضمنا والمؤذنون أمناء فأرشد الله الأئمة وغفر للمؤذنين (باب رفع الصوت بالأذان) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة عن أبيه أن أبا سعيد الخدري قال له إني أراك تحب الغنم والبادية

(١) قال شيخ الإسلام السراج البلقيني رحمه الله تعالى هكذا في الام ومختصر المزني وقال في القديم وإن نسي قوم الصلوات فأجبا أن يجمعوا أحببت أن يؤذّنوا لأول صلاة ويقبوا لكل صلاة وقال في الاملاء وإذا جمع المسافر في منزل لا ينتظر أن يثوب الناس إليه أقام لهم ما جعلا ولم يؤذن لواحدة منهما وإن جمع في منزل ينتظر أن يثوب إليه الناس أذن للأولى من الصلاتين وأقام لها وللأخرى ولم يؤذن والمعمدة عليه في الفتوى هو أنه يؤذن للثانية كما صرح عن النبي صلى الله عليه وسلم وكذلك في جمع التأخير يؤذن للأولى وقد صح في جمع التأخير الأذان والإقامة اهـ

القيام من السجود ثم يفعل في الركعة الثانية مثل ذلك ويجلس في الثانية على رجله اليسرى وينصب اليمنى ويسط يده اليسرى على فخذه اليسرى ويقبض أصابع يده اليمنى على فخذه اليمنى إلا المسبحة يشير بها متشهدا (قال المزني) ينوي بالمسبحة الاخلاص لله عز وجل (قال) فإذا فرغ من التشهد قام مكبرا معتمدا على الأرض بيديه حتى يعتدل قائما ثم يصلي الركعتين الآخرين مثل ذلك يقرأ فيهما بأم القرآن سرا فإذا قعد في الرابعة أضاف رجله جيعا وأخرجهما جيعا عن وركه اليمنى وأفضى بمقعده إلى الأرض وأضعف اليسرى ونصب اليمنى ووجه أصابعها إلى القبلة

(٢) قوله عن الحسن أي البصري فهوم من مراسيله وقد سدد هذا المرسل بالمسند الذي رواه بعده اهـ من هامش



ويست كفه اليسرى  
على فخذه اليسرى ووضع  
كفه اليمنى على فخذه  
اليمنى وقبض أصابعها  
إلا المصحة وأشار بها  
متشهدا ثم صلى على  
النبي صلى الله عليه  
وسلم ويذكر الله  
ومجده ويدعو قدرا  
أقل من التشهد والصلاة  
على النبي صلى الله عليه  
وسلم ويخفف على من  
خلفه ويفعلون مثل  
فعله إلا أنه إذا أسقرا  
من خلفه وإذا جهر  
لم يقرأ من خلفه (قال  
المرزقي) رحمه الله قد  
روى أصحابنا عن  
الشافعي أنه قال يقرأ  
من خلفه وإن جهر  
بأم القرآن (قال)  
محمد بن عاصم وأبراهيم  
يقولان سمعنا الربيع  
يقول قال الشافعي يقرأ  
خلف الإمام جهرًا ولم  
يجهر بأم القرآن  
قال محمد وسعد  
الربيع يقول قال  
الشافعي ومن أحسن  
أقل من سبع آيات  
من القرآن فأم أو صلى  
منفردا ردد بعض  
الآي حتى يقرأه  
سبع آيات فإن لم يفعل  
لم أر عليه يعني إعادة

فإذا كنت في غمك أو باديته فأذنت بالصلاة وأرفع صوتك فإنه لا يسمع مدى صوتك جن ولا انس إلا شهداك  
يوم القيامة قال أبو سعيد سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) فأحب رفع الصوت  
للمؤذن وأحب إذا اتخذ المؤذن أن يتخذ صيحا وأن يتحرى أن يكون حسن الصوت فإنه أحرى أن يسمع من  
لا يسمعه ضعيف الصوت وحسن الصوت أرق لسماعه والترغيب في رفع الصوت يدل على ترتيب الأذان لأنه  
لا يقدر أحد على أن يبلغ غاية من صوته في كلام متتابع إلا مترسلا وذلك أنه إذا حذف ورفع انقطع  
فأحب ترتيب الأذان وتبيينه بغير تعطيل ولا تنق في الكلام ولا جملة وأحب في الإقامة أن تدرج ادراجا  
وبينها مع الادراج (قال) وكيف جاء بالأذان والإقامة أجزئا غير أن الاحتياط ما وصفت

(باب الكلام في الأذان) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن  
عبد الله بن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر المؤذن إذا كانت ليلة باردة ذات ريح يقول ألا  
صلوا في الرجال (قال الشافعي) وأحب للإمام أن يأمر بهذا إذا فرغ المؤذن من أذانه وإن قاله في أذانه  
فلا بأس عليه وإذا تكلم بما يشبه هذا خلف الأذان من منافع الناس فلا بأس ولا أحب الكلام في الأذان  
بما ليست فيه للناس منفعة وإن تكلم لم يعد أذانا وكذلك إذا تكلم في الإقامة كرهته ولم يكن عليه  
إعادة إقامة

(باب في القول مثل ما يقول المؤذن) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن  
ابن شهاب عن عطاء بن يزيد الليثي عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا سمعتم  
النداء فقولوا مثل ما يقول المؤذن أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن مجمع بن يحيى  
قال أخبرني أبو أمامة عن ابن شهاب أنه سمع معاوية يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إذا  
قال المؤذن أشهد أن لا إله إلا الله قال أشهد أن لا إله إلا الله وإذا قال أشهد أن محمدا رسول الله قال وأنا ثم  
سكت أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن طلحة بن يحيى عن عيسى بن طلحة قال  
سمعت معاوية يحدث مثله عن النبي صلى الله عليه وسلم أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا  
عبد المجيد بن عبد العزيز عن ابن جريج قال أخبرني عمرو بن يحيى المازني أن عيسى بن عمر أخبره عن  
عبد الله بن علقمة بن وقاص قال أتاني لعند معاوية إذا أذن مؤذنه فقال معاوية كما قال مؤذنه حتى إذا قال  
على الصلاة قال لا حول ولا قوة إلا بالله ولما قال حي على الفلاح قال معاوية لا حول ولا قوة إلا بالله ثم  
قال بعد ذلك ما قال المؤذن ثم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ذلك أخبرنا الربيع قال  
أخبرنا الشافعي قال ومحدث معاوية نقول وهو يوافق حديث أبي سعيد الخدري وفيه تفسير ليس في  
حديث أبي سعيد (قال الشافعي) فيجب لكل من كان خارجا من الصلاة من قارئ أو ذا كرا أو صامت  
أو متحدث أن يقول كما يقول المؤذن وفي حي على الصلاة حي على الفلاح لا حول ولا قوة إلا بالله ومن كان  
مصليا مكتوبة أو نافلة فأحب إلى أن يعضي فيها وأحب إذا فرغ أن يقول ما أمرت من كان خارجا من الصلاة  
أن يقول وإن قاله مصل لم يكن مفسدا الصلاة إن شاء الله تعالى والاختيار أن لا يقوله

(باب جاع لبس المصلي) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل خذوا زينتك  
عند كل مسجد (قال الشافعي) فقبل والله سبحانه وتعالى أعلم أنه الثياب وهو يشبه ما قيل وقال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلي أحدكم في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء فدل على أن ليس  
لاحد أن يصلي إلا باللباس إذا قدر على ما لبس وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بغسل دم الحيض من  
الثوب والطهارة إنما تكون في الصلاة فدل على أن على المرء أن لا يصلي إلا في ثوب طاهر وإذا أمر رسول الله  
صلى الله عليه وسلم بتطهير المسجد من نجس لا أنه يصلي فيه وعليه فيا يصلي فيه أولى أن يطهر وقد تأول



بعض أهل العلم قول الله عز وجل وثيابك فطهر قال طهر ثيابك للصلاة وتأولها غيرهم على غير هذا المعنى والله تعالى أعلم (قال) ولا يصلي الرجل والمرأة الا متوارين العورة (قال) وكذلك ان صليا في ثوب غير طاهر أعادا فان صليا وهما يقدران على مواراة عورتهم ما غير متوارين العورة أعادا علما حين صليا ولم يعلم في الوقت أو غير الوقت من أمرته بالاعادة أبدا أمرته بها بكل حال (قال الشافعي) وكل ما وارى العورة غير نجس أجزاء الصلاة فيه (قال الشافعي) وعورة الرجل ما دون سترته الى ركبته ليس سترته ولا ركبته من عورته وعلى المرأة أن تغطي في الصلاة كل ما عدا كفيها ووجهها ومن صلى وعليه ثوب نجس أو يحمل شيئا نجسا أعاد الصلاة وان صلى يحمل كلبا أو خنزيرا أو خرا أو دما أو شيئا من ميتة أو جلد ميتة لم يدبغ أعاد الصلاة وسواء قليل ذلك أو كثيره وان صلى وهو يحمل حيا لا يؤكل لحمه غير كلب أو خنزير لم يعد حيه كان أو غير حيه وان كان ميتة أعاد والثياب كلها على الطهارة حتى يعلم فيها نجاسة وان كانت ثياب الصبيان الذين لا يتوقون النجاسة ولا يعرفونها أو ثياب المشركين كلها وأزرهم وسراويلاتهم وقصمهم ليس منها شيء بعيد من صلى فيه الصلاة حتى يعلم أن فيه نجاسة وهكذا البسط والارض على الطهارة حتى تعلم نجاسة وأحب الى لو توقي ثياب المشركين كلها ثم ما يلي سفلتهم منها مثل الازر والسراويلات فان قال قائل ما دل على ما وصفت قال الشافعي أخبرنا مالك بن أنس عن عامر بن عبد الله بن الزبير عن عمرو بن سليم الزرقى عن أبي قتادة الانصاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي وهو حامل امامة بنت أبي العاص (قال الشافعي) وثوب امامة ثوب صبي

(باب كيف لبس الثياب في الصلاة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يصلي أحدكم في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء (قال الشافعي) فاحتمل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلي أحدكم في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء أن يكون اختيارا واحتمل أن يكون لا يجز به غيره فلما حكى جابر ما وصفت وحكت ميمونة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يصلي في ثوب واحد بعضه عليه وبعضه عليها دل ذلك على أنه صلى فيما صلى فيه من ثوبها مؤتر ربه لانه لا يستره أبدا الا مؤتر ربه اذا كان بعضه على غيره (قال الشافعي) فعلنا أن نهيه أن يصلي في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء اختيارا وأنه يجزى الرجل والمرأة كل واحد أن يصلي متوارين العورة وعورة الرجل ما وصفت وكل المرأة عورة الا كفيها ووجهها وظهر قدميها عورة فاذا انكشف من الرجل في صلاته شيء مما بين سترته وركبته ومن المرأة في صلاتها شيء من شعرها قل أو أكثر ومن جسد هاسوى وجهها وكفيها وما يلي الكف من موضع مفصلها ولا يعدوه علما لم يعلم أعاد الصلاة معا الا أن يكون تنكشف بريح أو سقطه ثم يعاد مكانه لالبث في ذلك فان لبث بعيدا قدر ما يمكنه اذا عاجله مكانه أعادته أعاد وكذلك هي (قال) ويصلي الرجل في السراويل اذا وارى ما بين السرة والركبة والازار أستر وأحب منه (قال) وأحب الى أن لا يصلي الا وعلى عاتقه شيء عمامة أو غيرها ولو جلا يضعه (١)

(١) وترجم في اختلاف الحديث (الصلاة في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء) وفيه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يصلي أحدكم في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء (قال الشافعي) رضى الله عنه وروى بعض أهل المدينة عن جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر الرجل يصلي في الثوب الواحد أن يشتمل بالثوب في الصلاة وان ضاق أنزله (قال الشافعي) وهذا اجازة أن يصلي وليس على عاتقه شيء وهو يقدر بالمدينة على ثوب امرأته وعلى العمامة والشيء يطرحه على عاتقه (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا سفيان بن عيينة عن أبي اسحق عن عبد الله بن شداد عن

(قال الشافعي) وان كان وحده لم أكره أن يطيل ذكر الله وتجيده والدعاء رجاء الاجابة ثم يسلم عن يمينه السلام عليكم ورحمة الله ثم عن شماله السلام عليكم ورحمة الله حتى يرى خداه ويثبت ساعته يسلم الا أن يكون معه نساء فيثبت لينصرفن قبل الرجال وينصرف حيث شاء عن يمينه وشماله ويقرأ بين كل سورتين بسم الله الرحمن الرحيم فعلة ابن عمر وان كانت الصلاة ظهرا أو عصرًا أسر بالقراءة في جميعها وان كانت عشاء الا آخره أو مغربا جهر في الاولين منهما وأسر في باقيهما وان كانت صبحا جهر فيها كلها (قال) واذا رفع رأسه من الركعة الثانية من الصبح وفرغ من قوله سمع الله لمن حدهم بذلك الحمد قال وهو قائم اللهم اهدني فيمن هديت وعافني فيمن عافيت وتولني فيمن توليت وبارك لي فيما أعطيت وفقني شر ما



قضيت انك تقضي ولا يقضي عليك وإنه لا يذل من واليت تباركت ربنا وتعاليت والجلسة فيها كالجلسة في الرابعة في غيرها (قال) حدثنا ابراهيم قال حدثنا محمد بن عمرو الغزالي قال حدثنا أبو نعيم عن أبي جعفر الداري عن الربيع ابن أنس عن أنس بن مالك قال ما زال النبي صلى الله عليه وسلم يقنت حتى فارق الدنيا واحتج في القنوت في الصحيح بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قنت قبل قتل أهل بدر معونة ثم قنت بعد قتلهم في الصلاة سواها ثم ترك القنوت في سواها وقت عمر وعلى بعد الركعة الآخرة (قال الشافعي) رحمه الله والشاهد أن يقول التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله الا الله وأشهد أن محمدا رسول الله يقول هذا

(باب الصلاة في القميص الواحد) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا العطاء بن خالد المخزومي وعبد العزيز بن محمد الدراوردي عن موسى بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي ربيعة عن سلمة بن الأكوع قال قلت يا رسول الله أنا نكون في الصيد أفصلي أحدا في القميص الواحد قال نعم وليرزقه ولو بشوكة ولو لم يجد إلا أن يخجله بشوكة (قال الشافعي) وبهذا نقول وثياب القوم كانت صفا فاذا كان القميص صفيقا لا يشف عن لابس صلي في القميص الواحد وزره أو خله بشيء أو ربطه لثلايتجاف القميص فيرى من الجيب عورته أو يراها غيره فان صلي في قميص أو ثوب معمول عمل القميص من جبة أو غيرها غير مزرور أعاد الصلاة (قال الشافعي) وهو يخالف الرجل يصلي متوشحا التوشع مانع للعودة أن ترى ويخالف المرأة تصلي في الدرع والحمار والمقنعة والحمار والمقنعة ساتران عورة الجيب فان صلي الرجل في قميص غير مزرور وفوقه عمامة أو رداء أو أزار يضمن موضع الجيب حتى يمنع من أن ينكشف أو مادونه إلى العورة حتى لو انكشف لم تر عورته أجزأته صلاته وكذلك ان صلي حازما فوق عورته بجبل أو خيط لأن ذلك يضمن القميص حتى يمنع عورة الجيب وان كان القميص مزرورا ودون الجيب أو حذاءه شق له عورة كعورة الجيب لم تجز الصلاة فيه الا كما تجزيه في الجيب وان صلي في قميص فيه خرق على شيء من العورة وان قل لم تجز الصلاة وان صلي في قميص يشف عنه لم تجز الصلاة وان صلي في قميص فيه خرق على غير العورة ليس بواسع ترى منه العورة أجزأته الصلاة وان كانت العورة ترى منه لم تجز الصلاة فيه وهكذا الخرق في الأزار يصلي فيه وأحب إلى أن لا يصلي في القميص الا وتحت أزارا أو سراويل أو فوقه سترة فان صلي في قميص واحد يصفه ولم يشف كرهته ولا يتبين أن عليه إعادة الصلاة والمرأة في ذلك أشد حالا من الرجل اذا صلت في درع ونجار يصفها الدرع وأحب إلى أن لا تصلي الا في جلباب فوق ذلك وتجافيه عنها لثلا يصفها الدرع

(باب ما يصلي عليه مما ليس وييسط) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في غرة والتمرة صوف فلا بأس أن يصلي في الصوف والشعر والوبر ويصلي عليه (قال الشافعي) وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أيما إهاب دبغ فقد طهر فلا بأس أن يصلي في جلود الميتة والسباع وكل ذي روح اذا دبغ الا الكلب والخنزير ويصلي في جلد كل ذكي يؤكل لحمه وان لم يكن مذبوغا فأما ما لا يؤكل لحمه فذكاته وغبيره كانه سواء لا يطهره الا الدباغ وجلد الذكي يحل أكله وان كان غير مذبوغ (قال) وما قطع من جلد ما يؤكل لحمه وما لا يؤكل لحمه فهو ميتة لا يطهره الا الدباغ ❶ وأنهي الرجال عن ثياب الحرير فمن صلي فيها منهم لم يعد لانها ليست بنجسة وانما تعبدوا بترك لبسها لانها نجسة

= ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في مرط بعضه علي وبعضه عليه وأنا حائض (قال الشافعي) وليس واحد من هذين الحديثين مخالفا لآخر ونهي رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يصلي الرجل في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء والله أعلم اختيارا لا فرضا بالدلالة عنه صلى الله عليه وسلم بحديث جابر وأنه صلي في مرط ميمونة بعضه عليه وبعضه على ميمونة لان بعض مرطها اذا كان عليها أقل ما عليها منه ما يستترها مضطجعة ويصلي النبي صلى الله عليه وسلم في بعضه قائما ويتعطل بعضه بينه وبينها أو يستترها فاعلة فيكون يحيط بها جالسة ويتعطل بعضه بينه وبينها فلا يمكن أن يستتره أبدا الا أن يأتزربه اثارا وليس على عاتق المؤثرين في هذه الحال من الأزار شيء ولا يمكن في ثوب في دهرنا أن يأتزربه ثم يرد على عاتقه أو أحدهما ثم يستترها ولما يمكن هذا في ثوب في الدنيا اليوم (قال الشافعي) وكذلك روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال اذا صلي أحدكم في الثوب الواحد فليتشبعه فان لم يكفه فليأتزربه (قال الشافعي) واذا صلي فيما يوارى عورته أجزأته صلاته وعورته ما بين سرته وركبته وليست السرّة ولا الركبة من العورة



لان ائمتنا اهل لاله وان النساء يلبسنها ويصلين فيها وكذلك ائمتنا هم عن لبس الذهب خواتيم وغير خواتيم ولو لبسوه ففصلوا فيه كانوا مسيئين باللبس عاصين ان كانوا علموا بالنبى ولم يكن عليهم اعادة صلاة لانه ليس من الانجاس الا ترى ان الانجاس على الرجال والنساء سواء والنساء يصلين في الذهب

(باب صلاة العراة) (قال الشافعى) رحمه الله تعالى واذا غرق القوم فخرجوا عراة كلهم أو سلبوا في طريق ثيابهم أو احترقت فيه فلم يجد أحد منهم ثوبا وهم رجال ونساء صلوا فرادى وجماعة رجالا وحدهم قياما ركعون ويسجدون ويقوم امامهم وسطهم ويقض بعضهم عن بعض وتكفى النساء فاستترن ان وجدن سترا عنهن فصلين جماعة أمتن احداهن ويقوم وسطهن ويقض بعضهن عن بعض ويرنعن ويسجدن ويصلين قياما كما وصفت فان كانوا في ضيق لاستريينهم من الارض ولين وجوههن عن الرجال حتى اذا صلوا الى الرجال وجوههم عنهن حتى يصلين كما وصفت وليس على واحد منهم اعادة اذا وجد ثوبا في وقت ولا غيره وان كان مع أحد منهم ثوب أمهم ان كان يحسن يقرأ فان لم يكن يحسن يقرأ صلى وحده ثم أعار لمن بقى ثوبه وصلوا واحدا واحدا فان امتنع من أن يعيرهم ثوبه فقد أساء وتجز بهم الصلاة وليس لهم مكابرته عليه وان كان معه نساء فان يعيره للنساء أوجب عليه ويبدأ بهن فاذا فرغن أعار الرجال فاذا أعارهم اياه لم يسع واحد منهم أن يصلى وانتظر صلاة غيره لا يصلى حتى يصلى لابساً فان صلى وقد أعطاه اياه عرياناً أعاد خاف ذهاب الوقت أو لم يخفه وان كان معهم أو مع واحد منهم ثوب نجس لم يصلى فيه وتجز به الصلاة عرياناً اذا كان ثوبه غير طاهر واذا وجد ما يوارى به عورته من ورق وشجر يخصفه عليه أو تجلد أو غيره مما ليس بنجس لم يكن له أن يصلى بحال الامتوارى العورة وكذلك ان لم يجد الا ما يوارى ذكره ودبره لم يكن له أن يصلى حتى يوارى بهما معا وكذلك ان لم يجد الا ما يوارى أحدهما لم يكن له أن يصلى حتى يوارى ما وجد الى مواراته سبيلاً واذا كان ما يوارى أحد فرجيه دون الآخر يوارى الذكرك دون الدبر لانه لا خائل دون الذكرك يستتره ودون الدبر خائل من البنية وكذلك المرأة في قبلها ودبرها واذا كان هو وامرأته عريانين أحبت ان وجد ما يوارى بهما أن يوارىها لان عورتها أعظم حرمة من عورته وان استأثر بذلك دونها فقد أساء وتجزها صلاتها وان من ذكره ليستتره أو مست فرجها ليستتره أعاد الوضوء معا ولكن ليس اشترام من وراعى لا يفضيان اليه

(باب جماع ما يصلى عليه ولا يصلى من الارض) (قال الشافعى) رحمه الله تعالى أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن يحيى المازنى عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الارض كلها مسجد الا المقبرة والحمام (قال الشافعى) وجدت هذا الحديث في كتابي في موضعين أحدهما منقطع والآخر عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم (قال الشافعى) وبهذا نقول ومعقول أنه كما جاء في الحديث ولو لم يبينه لانه ليس لاحد أن يصلى على أرض نجسة لان المقبرة مختلطة التراب بلحوم الموتى وصديدهم وما يخرج منهم وذلك ميتة وان الحمام ما كان مدخولا لا يجرى عليه البول والدم والانجاس (قال الشافعى) والمقبرة الموضع الذى يقبر فيها العامة وذلك كما وصفت مختلطة التراب بالموتى وأما صحراء لم يقبر فيها قط قبر فيها قوم مات لهم ميتة لم يحرك القبر فلو صلى رجل الى جنب ذلك القبر أو فوقه كرهته له ولم أمره بعيد لان العلم يحيط بان التراب طاهر لم يختلط فيه شيء وكذلك لو قبر فيه ميتان أو موتى فان غاب أمرها عن رجل لم يكن له أن يصلى فيها لانها على أنها مقبرة حتى يعلم أنها ليست بمقبرة وأن يكون يحيط العلم أنه لم يدفن فيها قط قبل من دفن فيها ولم ينبش أحد منهم لاحد \* والذي يتنجس الارض شيان شيء يختلط بالتراب لا يتميز منه شيء وشئ يتميز من التراب وما لا يختلط من التراب ولا يتميز منه متفرق فاذا كان جسد يختلط بالتراب ويعقل أنه جسد قائم فيه كالحوم الموتى وعظامهم وعصيمهم وان كان غير موجود لغلبة التراب عليه وكنونته كهوى الارض التى يختلط بها هذا لا يظهر وان أتى عليه الماء وكذلك الدم والخلاء وما فى معانيهما

في الجلسة الاولى وفي آخر صلاته فاذا تشهد صلى على النبي فيقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وآل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وآل ابراهيم انك جيد مجيد (قال) حدثنا عبد الله بن علي بن واصل بن عبد الله الكوفي قال حدثنا أبو نعيم عن خالد بن الياس عن المقبري عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أتاني جبريل عليه السلام فعلمني الصلاة فقام النبي صلى الله عليه وسلم فكبر بنا فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم فخير بها في كل ركعة (قال) ومن ذكر صلاة وهو في أخرى أئمتنا قضى (قال) حدثنا ابراهيم قال الربيع أخبرنا الشافعى قال تشهد بهما مباح فمن أخذ بتشهد ابن مسعود لم يعنف إلا أن في تشهد ابن عباس



زيادة ولا فرق بين الرجال والنساء في عمل الصلاة إلا أن المرأة يستحب لها أن تضم بعضها إلى بعض وأن تلتصق بطنها في السجود بفخذها كما ستر ما يكون وأحب ذلك لها في الركوع وفي جميع عمل الصلاة وأن تكشف جلبابها وتجاهيه واكعة وساجدة لثلاث تصفها ثيابها وإن خفض صوتها وإن قابها شيء في صلاتها صفقت فأنما التسبيح للرجال والتصفيق للنساء كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال) وعلى المرأة إذا كانت حرة أن تستر في صلاتها حتى لا يظهر منها شيء إلا وجهها وكفها فإن ظهر منها شيء سوى ذلك أعادت الصلاة فإن صلت الأمة مكشوفة الرأس أجزأها وأحب أن يصلي الرجل في قميص ورداء وأن يصلي في أزار واجند أو سراويل أجزأ وكل ثوب يصف ما تحته ولا يستر لم تجزئ الصلاة فيه ومن سلم أو نكح ساهيا

لو انفرد كان جسدا قائما ومما يزال أن كان مستجسدا فيزول ويحيى فيخلو الموضع منه ما كان تحته من تراب أو غيره بحاله وشئ يكون كالماء إذا خالط التراب نشفه أو الأرض تنشفه وذلك مثل البول والخر وما في معناه (قال الشافعي) والأرض تطهر من هذا بأن يصب عليه الماء حتى يصير لا يوجد ولا يعقل فيها منه جسد ولا لون

(باب الصلاة في أعطان الإبل ومراح الغنم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا إبراهيم بن محمد عن عبيد الله بن طلحة بن كريب عن الحسن بن عبد الله بن مقفل عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا أدركتكم الصلاة وأنتم في أعطان الإبل فخرجوا منها فاصلوا فأنها جن من جن خلقت ألا ترونها إذا انفرت كيف تشمخ بآنافها وإذا أدركتكم الصلاة وأنتم في مراح الغنم فاصلوا فيها فأنها سكيمة وبركة (قال الشافعي) وبهذا نأخذ ومعناه عندنا والله أعلم على ما يعرف من مراح الغنم وأعطان الإبل أن الناس يريحون الغنم في أنظف ما يجردون من الأرض لأنها تصلح على ذلك والإبل تصلح على الوقوع من الأرض فواضعها التي تختار من الأرض أدفعها وأوسعها (قال الشافعي) والمراح والعطن اسمان يقعان على موضع من الأرض وإن لم يعطن ولم يروح إلا اليسير منها فالمرح ما طابت تربته واستعملت أرضه واستدري من مهب الشمال موضعه والعطن قرب البئر التي تسقى منها الإبل تكون البئر في موضع والحوض قريبا منها فيصب فيه فيملا فتسقى الإبل ثم تنحى عن البئر شيئا حتى تجرد الوادعة موضعا فذلك عطن ليس أن العطن مراح الإبل التي تبيت فيه نفسه ولا المراح مراح الغنم التي تبيت فيه نفسه دون ما قاربه وفي قول النبي صلى الله عليه وسلم لا تصلوا في أعطان الإبل فأنها جن من جن خلقت دليل على أنه انما نهى عنها كما قال صلى الله عليه وسلم حين نام عن الصلاة أخرجوا بنا من هذا الوادي فإنه واد به شيطان فكره أن يصلي في قرب الشيطان فكان يكره أن يصلي قرب الإبل لأنها خلقت من جن لا تتجاسر موضعا وقال في الغنم هي من دواب الجنة فأمر أن يصلي في مراحها يعني والله تعالى أعلم في الموضع الذي يقع عليه اسم مراحها الذي لا يعرفه ولا يول (قال) ولا يحتمل الحديث معنى غيرهما وهو مستغن بتفسير حديث النبي صلى الله عليه وسلم والدلائل عنه عن بعض هذا الإيضاح (قال) فمن صلى على موضع فيه بول أو بعر لإبل أو غنم أو نلت البقر أو روث الخيل أو الجير فعليه إعادة لأن هذا كله نجس ومن صلى قرب فصلاته محزنة عنه وأكرهه الصلاة في أعطان الإبل وإن لم يكن فيها قذر نهى النبي صلى الله عليه وسلم عنه فإن صلى أجزأه لأن النبي صلى الله عليه وسلم صلى قرب شيطان فخلقته حتى وجد برذلسه على يده فلم يفسد ذلك صلاته وفي هذا دليل على أنه نهى أن يصلي في أعطان الإبل لأنها جن لقوله أخرجوا بنا من هذا الوادي فإنه واد به شيطان اختيار وليس يمنع من أن تكون الجن حيث شاء الله من المنازل ولا يعلم ذلك أحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) مع أن الإبل نفسها انما تعمد في البرولة إلى أدفع مكان تحته وإن عطنها وإن كان غير دفع فحسته بباركها وتغرغها حتى تدفعه أو تقر به من الأدقاع وليس ما كان هكذا من مواضع الاختيار من النظافة للصليات فإن قال قائل فلعل أبواب الإبل وما أكل لحمه وأبعاره لا تنجس فلذلك أمر بالصلاة في مراح الغنم قيل فيكون إذا نهى عن الصلاة في أعطان الإبل لأن أبوابها وأبعارها تنجس ولكنه ليس كما ذهب إليه ولا يحتمله الحديث (قال الشافعي) فإن ذهب ذاهب إلى أن أبواب الغنم ليست بنجسة لأن لحومها تؤكل قيل فلحوم الإبل تؤكل وقد نهى عن الصلاة في أعطانها فلو كان معنى أمره صلى الله عليه وسلم بالصلاة في مراحها على أن أبوابها حلال لكانت أبواب الإبل وأبعارها حراما ولكن معناه أن شاء الله عز وجل على ما وصفنا

(باب استقبال القبلة) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال قال الله عز وجل وهو الذي جعل لكم النجوم لتهتدوا بها في ظلمات البر والبحر وقال وعلمات وبالنجم هم يهتدون وقال لنبيه صلى الله



أونسي شيئا من صلب  
 الصلاة بني مالم يتناول  
 ذلك وان تناول استأنف  
 الصلاة وان تكلم أو  
 سلم عامدا أو أحدث  
 فيما بين احرامه وبين  
 سلامه استأنف لان  
 النبي صلى الله عليه  
 وسلم قال تحليلها التسليم  
 وان عمل في الصلاة  
 عملا قليلا مثل دفعه  
 المازين يديه أو قتل  
 حبة أو ما أشبه  
 ذلك لم يضره وينصرف  
 حيث شاء عن عيئه  
 وشماله فان لم يكن له  
 حاجة أحببت اليمين  
 لما كان عليه السلام  
 يحب من التيامن (قال)  
 وان فات رجلا مع  
 الامام ركعتان من  
 الظهر قضاها بأم  
 القرآن وسورة كفايته  
 وان كانت مغربا وفاته  
 منها ركعة قضاها بأم  
 القرآن وسورة وقعد  
 وما أدرك من الصلاة  
 فهو أول صلاته (قال  
 المزني) قد جعل هذه  
 الركعة في معنى أولى  
 يقرأ بأم القرآن

عليه وسلم ومن حيث خرجت قول وجهك شطر المسجد الحرام وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره (قال الشافعي) رجه الله تعالى فنصب الله عز وجل لهم البيت والمسجد فكانوا اذا رأوه فعلمهم استقبال البيت لان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى مستقبله والناس معه حوله من كل جهة ودلهم بالعلامات التي خلق لهم والعقول التي ركب فيهم على قصد البيت الحرام وقصد المسجد الحرام وهو قصد البيت الحرام فالغرض على كل مصل فريضة أو نافلة أو على جنازة أو ساجدة لشكر أو سجود قرآن أن يتحرى استقبال البيت الا في حالين أرخص الله تعالى فيهما ساذكرهما ان شاء الله تعالى

(كيف استقبال البيت) (قال الشافعي) رجه الله تعالى واستقبال البيت وجهان فكل من كان يقدر على رؤية البيت من عكته في مسجدها أو منزل منها أو سهل أو جبل فلا تجزيه صلاته حتى يصيب استقبال البيت لانه يدرك صواب استقباله بمعانيته وان كان أعمى وسعه أن يستقبل به غيره البيت ولم يكن له أن يصلي وهو لا يرى البيت بغير أن يستقبل به غيره فان كان في حال لا يجد أحدا يستقبل به صلى أو عاد الصلاة لانه على غير علم من أنه أصاب استقبال القبلة اذا غاب عنه بالدلائل التي جعلها الله من التجوم والشمس والقمر والجبال والرياح وغيرها مما يستدل به أهل الخبرة على التوجه الى البيت وان كان بصيرا وصلى في ظلة واجتهد في استقبال القبلة فعلم أنه أخطأ استقبالها لم يجزه الا أن يعيد الصلاة لانه يرجع من ظن الى احاطة وكذلك ان كان أعمى فاستقبل به رجل القبلة ثم علم بخبر من يتق به أنه أخطأ به استقبال القبلة أعاد الصلاة وان صلى في ظلة جائلة دون رؤية البيت فاستقبل القبلة في ظلة أو استقبل به وهو أعمى ثم شكأنهم أخطأ الكعبة لم يكن عليهما إعادة وهما على الصواب اذا حيل دون رؤية البيت حتى يعلما أن قد أخطأ فيعيدان معا (قال الشافعي) ومن كان في موضع من مكة لا يرى منه البيت أو خارجا عن مكة فلا يحل له أن يدع كليا أراد المكتوبة أن يجتهد في طلب صواب الكعبة بالدلائل من التجوم والشمس والقمر والجبال ومهب الريح وكل ما فيه عنده دلالة على القبلة واذا كان رجال خارجون من مكة فاجتهدوا في طلب القبلة فاختلف اجتهدهم لم يسع واحد منهم أن يتبع اجتهد صاحبه وان رآه أعلم بالاجتهاد منه حتى يده صاحبه على علامة يرى هوبها أنه قد أخطأ باجتهاده الاول فيرجع الى ما رأى هو لنفسه آخر الى اتباع اجتهد غيره ويصلي كل واحد منهم على جهته التي رأى أن القبلة فيها ولا يسع واحدا منهم أن يأتي بواحد اذا خالف اجتهداه اجتهاده (قال) فاذا كان فيهم أعمى لم يسعه أن يصلي الى حيث رأى أن قد أصاب القبلة لانه لا يرى شيئا وسعه أن يصلي حيث رأى له بعضهم فان اختلفوا عليه تبع آمنهم عنده وأبصرهم وان خالفه غيره (قال) وان صلى الأعمى برأى نفسه (١) أو منفردا كان في السفر وحده أو هو وغيره كانت عليه إعادة كل ما صلى برأى نفسه لانه لا رأى له (قال الشافعي) وكل من دله على القبلة من رجل أو امرأة أو عبد من المسلمين وكان بصيرا وسعه أن يقبل قوله اذا كان يصدقه وتصديقه أن لا يرى أنه كذبه (قال) ولا يسعه أن يقبل دلالة مشرك وان رأى أنه قد صدقه لانه ليس في موضع أمانة على القبلة (قال الشافعي) واذا أطبق الغيم ليلا أو نهارا لم يسع رجلا الصلاة الا اجتهدا في طلب القبلة لما يجيل واما بجم أو بموضع شمس ان كان يرى شعاعا أو قران كان يرى له نورا أو موضع نجم أو مهب ريح أو ما أشبه هذا من الدلائل وأي هذا كان اذا لم يجد غيره أجزاء فان غمى عليه كل هذا فلم يكن له فيه دلالة صلى على الاغلب عنده وأعادت تلك الصلاة اذا وجد دلالة وقبلت لخلوا أحد من الدلالة واذا خلا منها صلى على الاغلب عنده وأعادت للصلاة وهكذا ان كان أعمى منفردا أو محبوسا في ظلمة أو دخل في حال لا يرى فيها دلالة صلى على الاغلب عنده وكانت عليه الاعادة ولا تجزيه صلاة الا بدلالة على وقت وقبلة من نفسه أو غيره ان كان لا يصل الى رؤية الدلالة

(فمن استبان الخطأ يعيد الاجتهاد) أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر قال

(١) قوله أو منفردا كان في السفر الخ كذا في النسخ ولعل فيه سقطا أو زيادة من النسخ فتأمل كنهه صحفه



وسورة وليس هذا من  
حكم الثالثة وجعلها في  
معنى الثالثة من المغرب  
بالقعود وليس هذا  
من حكم الاولى فجعلها  
آخرة أولى وهذا متناقض  
واذا قال ما أدرك أول  
صلاته فالباقى عليه آخر  
صلاته وقد قال بهذا  
المعنى في موضع آخر  
(قال المزني) وقد روى  
عن علي بن أبي طالب  
رضي الله عنه أن  
ما أدركه فهو أول صلاته  
وعن الأوزاعي أنه قال  
ما أدركه فهو أول  
صلاته (قال المزني)  
فيقرأ في الثالثة بأم  
القرآن ويسر ويقعد  
ويسلم فيها وهذا أصح  
لقوله وأقرب على أصله  
لأنه يجعل كل مصطل  
لنفسه لا يفسدها عليه  
بفسادها على إمامه  
وقد أجمعوا أنه يستدئ  
صلاته بالدخول فيها  
بالأحرام بها فإن فاته  
مع الإمام بعضها  
فكذلك الباقي عليه منها  
آخرها (قال الشافعي)  
ويصلي الرجل قد صلى  
مرة مع الجماعة كل  
صلاة والاولى فرضه  
والثانية سنة بطاعة  
عليه صلى الله عليه

بينما الناس بقاء في صلاة الصبح إذا أتاهم آت فقال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أنزل عليه الليلة  
قرآن وقد أمر أن يستقبل القبلة فاستقبلوها وكانت وجوههم إلى الشام فاستداروا إلى الكعبة (قال  
الشافعي) وإذا غاب المرء عن البيت والمسجد الحرام الذي فيه البيت فاجتهد فقرأ القبلة في موضع فلم  
يدخل في الصلاة حتى رآها في موضع آخر صلى حيث رأى آخر أو لم يسعه أن يصلي حيث رأى أولاً وعليه  
اجتهاده حتى يدخل في الصلاة (قال) ولو افتتح الصلاة على اجتهاده ثم رأى القبلة في غيره فهذا وجهان  
أحدهما إن كانت قبلته مشرقاً فافتتحت السماء محابه أو أخطأ بدلالة ريح أو غيره ثم تجلت الشمس أو القمر  
أو النجوم فعلم أنه صلى مشرقاً أو مغرباً لم يعتد بما مضى من صلاته وسلم واستقبل القبلة على ما بان له لأنه  
على يقين من الخطأ في الأمر الأول فإن الكعبة في خلاف الموضع الذي صلى إليه فهو إن لم يرجع إلى يقين  
صواب عين الكعبة فقد رجع إلى يقين صواب جهتها وتبين خطأ جهته التي صلى إليها فحكمه حكم من صلى  
حيث يرى البيت مجتهداً ثم علم أنه أخطأ (قال) وكذلك إذا ترك الشرق كله واستقبل ما بين المشرق  
والمغرب وعلى كل من أخطأ يقيناً أن يرجع إليه ويقين الخطأ يوجد بالجهة وليس على من أخطأ غير يقين  
عين أن يرجع إليه ومن رأى أنه تحرف وهو مستيقن الجهة فالتحرف لا يكون يقين خطأ وذلك أن يرى  
أنه قد أخطأ قريباً مثل أن تكون قبلته شرقاً فاستقبل الشرق ثم رأى قبلته منحرفة عن جهته التي استقبل  
عينا أو يساراً وتلك الجهة واحدة مشرقاً لم يكن عليه أن يصلي أن يعيد ولا أن كان في صلاة أن يلغي ما مضى  
منها وعليه أن يتحرف إلى اجتهاده الآخر فيكمل صلاته لأنه لم يرجع من يقين خطأ إلى يقين صواب جهة  
ولا عين واتم ما رجع من اجتهاده بدلالة إلى اجتهاد بمثلها يمكن فيه أن يكون اجتهاده الأول أصوب من الآخر  
غير أنه إنما كلف أن يكون في كل صلاته حيث يدل اجتهاده على القبلة (قال) وهكذا إن رأى بعد  
الاجتهاد الثاني وهو في الصلاة أنه انحرف قليلاً يتحرف إلى حيث يرى حتى تكمل صلاته واعتد بما مضى  
فإن كان معه أعمى انحرف الأعمى بتحرفه ولا يسعه غير ذلك وكذلك في الموضع الذي ينتقض فيه صلاته  
يقين خطأ القبلة تنتقض صلاة الأعمى معه إذا علمه فإن لم يعلم ذلك في مقامه فأعلمه أيام بعد أعاد الأعمى  
وأن اجتهد بصيرتوجه ثم عي بعد التوجه فله أن يمضي على جهته فإن استدار عنها بنفسه أو أداره غيره  
قبل أن تكمل صلاته فعلياً أن يخرج من صلاته ويستقبل لها اجتهاد غيره فإن لم يجد غيره صلاتها وأعادها  
متى وجد مجتهداً بصيرت غيره وأن اجتهد مجتهداً أو جماعة فقرأوا القبلة في موضع فصلوا إليها جماعة وأبصر  
من خلف الإمام أن قد أخطأ وأن القبلة منحرفة عن موضعه الذي توجه إليه انحرفاً قريباً انحرف إليه  
فصلى لنفسه فإن كان يرى أن الرجل إذا كان خاف الإمام ثم خرج من إمامة الإمام قبل أن يكمل الإمام  
صلاته وصار إماماً لنفسه فصلاته مجزية عنه بنى على صلاته وإن كان يرى أنه مخرج إلى إمامة نفسه قبل  
فراغ الإمام من الصلاة فسدت صلاته عليه استأنف والاحتياط أن يقطع الصلاة ويستقبل حيث رأى  
القبلة (قال) وهكذا كل من خلفه من أول صلاته وآخرها لم يخرجوا من الصلاة فإن كان الإمام  
رأى القبلة منحرفة عن حيث توجه إلى حيث رأى ولم يكن لأحد من وراءه أن يتوجه بتوجهه  
الآن يرى مثل رأيه فنجدت له منهم مثل رأيه توجه بتوجهه ومن لم يرمثل رأيه خرج من إمامته وكان له  
أن يبنى على صلاته منفرداً وانما خالف بين هذا والمسئلة الاولى أن الإمام أخرج نفسه في هذه المسئلة من  
إمامتهم فلا يفسد ذلك صلاتهم بحال ألا ترى أنه لو أفسد صلاة نفسه أو انصرف لرعا أو غيره بنوا لأنه  
مخرج نفسه من الإمامة لاهم وفي المسئلة الاولى يخرجون أنفسهم من إمامته لاهو قال والقياس أن  
لا يكون للأولين بكل حال أن ينووا على صلاتهم معاً لأن عليهم أن يفعلوا ما فعلوا وعليه أن يفعل ما فعل  
فتبونه على ما فعل قد يكون أخرجا لنفسه من الإمامة وبه أقول وإذا اجتهد الرجل في القبلة فدخل في  
الصلاة ثم شك ولم ير القبلة في غير اجتهاده الاول مضى على صلاته لأنه على قلة ما لم يرغبها. والإمام



والمأموم في هذا سواء وإذا اجتهد بالأعمى فوجهه للقبلة فرأى القبلة في غير الجهة التي وجه لها لم يكن له أن يستقبل حيث رأى لأنه لا رأى له وإن قال له غيره قد أخطأ بك الذي اجتهدك فصدقه انحرف إلى حيث يقول له غيره وما مضى من صلاته مجزئ عنه لأنه اجتهد به من له قبول اجتهاده (قال) وإذا حبس الرجل في ظلمة وحيث لا دلالة بوجه من الوجوه ولا دليل يصدقه فهو كالأعمى يتأخى ويصلي على أكثر ما عنده ويعيد كل صلاة صلاها بلا دلالة وقد قيل يسع البصير إذا عمت عليه الدلالة اجتهاده غيره فإن أخطأ به المجتهد للقبلة فدل على جهة مشرق والقبلة مغربة أعاد كل ما صلى وإن رأى أنه أخطأ به قريبا مخرقا أحببت أن يعيد وإن لم يفعل فليس عليه إعادة لأن اجتهاده في حاله تلك له إذا صدقه كاجتهاده كان لنفسه إذا لم يكن له سبيل إلى دلالة (قال الشافعي) وهو يفارق الأعمى في هذا الموضع فلو أن بصيرا اجتهد بالأعمى ثم قال له غيره قد أخطأ بك فشرق والقبلة مغربة فلم يزلعه صدق لم يكن عليه إعادة لأن خبر الأول كخبر الآخر إذا كانا عند من أهل الصدق وأيهما كان عنده من أهل الكذب لم يقبل منه (قال) والبصير إنما يصلي بيقين أو اجتهد بنفسه ولو صلى رجل شاك لا يرى القبلة في موضع بعينه أعاد ولا تجزئه الصلاة حتى يصلي وهو يرى القبلة في موضع بعينه وكذلك لو اشتبه عليه موضعان فغلب عليه أن القبلة في أحدهما دون الآخر فصلى حيث يراها فإن صلى ولا يغلب عليه واحد منهما أعاد وكذلك لو افتتح على هذا الشكل ثم رآها حيث افتتح فضى على صلاته أعاد لا تجزئه حتى يقتطعها حيث يراها

(باب الخالين الذين يجوز فيهما استقبال غير القبلة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى الخالان اللذان يجوز فيهما استقبال غير القبلة قال الله عز وجل وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إلى فلتقم طائفة منهم معك الآية قال فأمرهم الله خائفين محروسين بالصلاة فدل ذلك على أنه أمرهم بالصلاة للجهة التي وجههم لها من القبلة وقال الله عز وجل حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى إلى ركبانا فدل إرخاضه في أن يصلوا رجالا أو ركبا على أن الحال التي أذن لهم فيها بأن يصلوا رجالا أو ركبا من الخوف غير الحال الأولى التي أمرهم فيها أن يحرم من بعضهم بعضا فعلمنا أن الخوفين مختلفان وأن الخوف الآخر الذي أذن لهم فيه أن يصلوا رجالا أو ركبا لا يكون الأشد من الخوف الأول وذلك على أن لهم أن يصلوا حيث توجهوا مستقبل القبلة وغير مستقبلها في هذه الحال وعودا على الدواب وقياما على الأقدام ودلت على ذلك السنة أخبرنا مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان إذا سئل عن صلاة الخوف قال يتقدم الإمام وطائفة ثم قص الحديث وقال ابن عمر في الحديث فإن كان خوف أشد من ذلك يصلوا رجالا أو ركبا مستقبل القبلة وغير مستقبلها قال مالك قال نافع ما أرى عبد الله ذلك إلا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخبرنا عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن سالم عن أبيه (قال الشافعي) ولا يجوز في صلاة مكتوبة استقبال غير القبلة إلا عند أطلال العدو على المسلمين وذلك عند المسايعة وما أشبهها ودنو الزحف من الزحف فيجوز أن يصلوا الصلاة في ذلك الوقت رجالا أو ركبا فإن قدروا على استقبال القبلة والاصولوا مستقبل حيث يقدرون وإن لم يقدرُوا على ركوع ولا سجود أو واءاء وذلك أن طلبهم العدو فأطلوا عليهم صلوا متوجهين على دوابهم يومئذ اجتمع ولا يجوز لهم في واحد من الخالين أن يصلوا على غير وضوء ولا يقيم ولا ينقصون من عند الصلاة شيئا ويجوز لهم أن يصلوا يقيم وإن كان الماء قريبا لأنه محمول بينهم وبين الماء وسواء أي عدواً أطل عليهم كفاراً أم لصوص أم أهل بني أم سباع أم خول أبل لأن كل ذلك يخاف اتلافه وإن طلبهم العدو فأتوا عن العدو حتى يمكنهم أن ينزلوا بلا خوف أن يرهقوا لم يكن إلا النزول والصلاة بالأرض إلى القبلة وإن خافوا الرهق صلوا ركبا. وإن صلوا ركبا يومئذ ينقض الصلاة ثم آمنوا العدو كان عليهم أن ينزلوا فيصلوا ما بقي من الصلاة مستقبل القبلة وأحب إلى لو استأنفوا الصلاة بالأرض وليس لهم أن يقصروا الصلاة في شيء من هذه الحالات إلا أن يكونوا في سفر يقصر في مثله الصلاة

وسلم لأنه قال إذا جئت فصل وإن كنت قد صليت (قال) ومن لم يستطع إلا أن يوميئ أو مأ وجعل السجود أخفض من الركوع (قال) وأحب إذا قرأ آية رحمة أن يسأل أو آية عذاب أن يستعين والناس (قال) وبلغنا عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه فعل ذلك في صلاته (قال) وإن صلت إلى جنبه امرأة صلاة هو فيها لم تفسد عليه وإذا قرأ السجدة سجد فيها \* وسجد القرآن أربع عشرة سجدة سوى سجدة ص فاتها سجدة شكر وروى عن عمر رضي الله عنه أنه سجد في الحج سجدتين وقال فضلت بأن فيها سجدتين وكان ابن عمر يسجد فيها سجدتين (قال) وسجد النبي صلى الله عليه وسلم في إذا السماء انشقت وعمر في والنجم (قال الشافعي) وذلك دليل على أن في المفصل



فان كان المسلمون طالبي العدو فطلبوهم طلبا لم يأمنوا رجعة العدو عليهم فيه صلاوا هكذا وان كانوا اذا وقفوا عن الطلب أو رجعوا آمنوا رجعتهم لم يكن لهم إلا أن ينزلوا فيصلاوا ويدعوا الطلب فلا يكون لهم أن يطلبوهم ويدعوا الصلاة بالارض اذا أمكنهم لان الطلب نافلة فلا تترك لها الفريضة وانما يكون ما وصفت من الرخصة في الصلاة في شدة الخوف ركبا أو غير مستقبل القبلة اذا كان الرجل يقا تل المشركين أو يدفع عن نفسه مظلوما ولا يكون هذا الفئة باغية ولا رجل قاتل عاصيا بحال وعلى من صلاها كذا وهو ظالم بالقتال اعاده كل صلاة صلاها بهذه الحال وكذلك ان خرج يقطع سبيلا أو يفسد في الارض فخاف سبعا أو جلا صلاتا صلى يومئ وأعاد اذا آمن ولا رخصة عند العاص اذا وجد السبيل الى أداء الفريضة بحال

(الحال الثانية التي يجوز فيها استقبال غير القبلة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ودلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن للمسافر اذا تطوع راكبا أن يصلي راكبا حيث توجه (قال) واذا كان الرجل مسافرا متطوعا راكبا صلى النوافل حيث توجهت به راحلته وصلاها على أي دابة قدر على ركوبها حمارا أو بعيرا أو غيره. واذا أراد الركوع أو السجود أو ما أعماء وجعل السجود أخفض من الركوع وليس له أن يصلي الى غير القبلة مسافرا ولا مقبلا اذا كان غير خائف صلاة وجبت عليه بحال مكتوبة في وقتها أو فائتة أو صلاة نذر (١) أو صلاة طواف أو صلاة على جنازة (قال) وبهذا افرقنا بين الرجل يوجب على نفسه الصلاة قبل الدخول فيها فقلنا لا يجزئه فيها الا ما يجزئه في المكتوبات من القبلة وغيرها وبين الرجل يدخل في الصلاة متطوعا ثم زعمنا أنه غلط من زعم أنه اذا دخل فيها بلا إيجاب لها حكمها حكم الواجب وهو يزعم كما زعم أنه لا يصلي واجبا لنفسه الا واجبا أو جبه على نفسه مسافرا الا الى القبلة وأن المتطوع يصلي الى غير القبلة أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي على راحلته في السفر حيثما توجهت به أخبرنا مالك عن عمرو بن يحيى عن أبي الحباب سعيد بن يسار عن ابن عمر أنه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي على حمار وهو متوجه الى خيبر (قال الشافعي) يعني النوافل أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج قال أخبرني أبو الزبير أنه مبع جابر يقول رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلي وهو على راحلته النوافل في كل جهة أخبرنا محمد بن اسمعيل عن ابن أبي ذئب عن عثمان بن عبد الله بن سراقه عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة بني أنمار كان يصلي على راحلته متوجها قبل المشرق واذا كان المسافر ماشيا لم يجز ما أن يصلي حتى يستقبل القبلة فيكب ثم ينصرف الى جهته فيمشي فاذا حضر ركوعه لم يجز في الركوع ولا في السجود الا أن يركع ويسجد بالارض لانه لا مؤنة عليه في ذلك كنهى على الراكب (قال) وسجد القرآن والشكر والوتر وركعتا الفجر نافلة قلرا كبا أن يومئ به ايماء وعلى الماشي أن يسجد به اذا أراد السجود ولا يكون للراكب في مصر أن يصلي نافلة الا كما يصلي المكتوبة الى قبلة وعلى الارض وما تجزئه الصلاة عليه في المكتوبة لان أصل قرض المصلين سواء الا حيث دل كتاب الله تعالى أو سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أرخص لهم (قال) وسواء قصر السفر وطويله اذا خرج من المصر مسافرا يصلي حيث توجهت به راحلته متطوعا كما يكون له التيمم في قصر السفر وطويله لانه يقع على كل اسم سفر وكذلك لو ركب محملا أو حمارا أو غيره كان له أن يصلي حيث توجهت به مركبه وان افتتح الصلاة متطوعا راكبا مسافرا ثم دخل المصر لم يكن له أن يعضي على صلاته بعد أن يصير الى مصره ولا موضع بمقامه فكان عليه أن ينزل فيركع ويسجد بالارض وكذلك اذا نزل في قرية أو غيرهما لم يكن له أن يعضي على صلاته وان مر بقرية في سفره ليست مصره ولا يريد النزول بها فهي من سفره وله أن يعضي فيها نصليا على بعيره وان نزل في سفره منزلا في صحراء أو قرية فسواء ولا يكون له

سجودا ومن لم يسجد فليست بفرض واحتج بأن النبي صلى الله عليه وسلم سجد وترك وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه ان الله عز وجل لم يكتبها علينا الا أن نشاء ويصلي في الكعبة الفريضة والنافلة وعلى ظهرها ان كان عليه من البناء ما يكون ستره لمصل فان لم يكن لم يصل الى غير شيء من البيت ويقضي للمرتد كل ما ترك في الردة

(باب سجود السهو وسجود الشكر)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن شك في صلاته فلم يدرك أثلاثا صلى أم أربع فعليه أن يبنى على ما استيقن

(١) قوله أو صلاة طواف كذا هو في جميع النسخ والمعروف في كتب المذهب ان ركعتي الطواف سنة لا واجب فانظر كتبه



أن يصلي الأعلى الأرض كما يصلي المكتوبة وإن افتتح الصلاة على الأرض ثم أراد الركوب لم يكن له ذلك إلا أن يخرج من الصلاة التي افتتح بها كمالها بالسلام فإن ركب قبل أن يكملها فهو قاطع لها ولا يكون متطوعاً على البعير حتى يفتح على البعير صلاة بعد فراقه النزول وكذلك إذا خرج ماشياً وإن افتتح الصلاة على الأرض مسافراً فأراد ركوب البعير لم يكن ذلك له حتى يركع ويسجد ويسلم فإن فعل قبل أن يصلي ويسلم قطع صلاته وكذلك لو فعل ثم ركب فقرأ ثم نزل فسجد بالأرض كان قاطعاً لصلاته لأن ابتداء الركوب عمل يطول ليس له أن يعمل في الصلاة ولو افتتح الصلاة ركباً فأراد النزول قبل أن يكمل الصلاة وأن يكون في صلاته كان ذلك له لأن النزول أخف في العمل من الركوب وإذا نزل ركع على الأرض وسجد لا يجزئ غيره فإذا نزل ثم ركب قطع الصلاة بالركوب كما وصفت بأنه كان عليه إذا نزل أن يركع ويسجد على الأرض وإذا افتتح الصلاة ركباً أو ماشياً فإن انحرفت به طريقه كان له أن ينصرف وهو في الصلاة وإن انحرفت عن جهته حتى يوليها فقله بغير طريق يسلكها فقد أفسد صلاته إلا أن تكون القبلة في الطريق التي انحرف إليها ولو غلبته دابته أو نعس فولى طريقه ففاه إلى غير قبلة فإن رجع مكانه بنى على صلاته وإن تطاول ساهياً ثم ذكر مضى على صلاته وسجد للسهو وإن ثبت (١) وهو لا يمكنه أن ينصرف إذا كرر الصلاة فلم ينصرف فسدت صلاته وإذا ركب فأراد افتتاح الصلاة حيث توجهت به راحلته لم يكن عليه تأخير القبلة لأن له أن يتعمد أن يجعل قبلته حيث توجه مركبه فإن افتتح الصلاة وبعيره واقف قبل القبلة منحرفاً عن طريقه افتتحها على القبلة ومضى على بعيره وإن افتتحها وبعيره واقف على غير القبلة لم يكن له ذلك ولا يفتتحها إلا وبعيره متوجه إلى قبلة أو إلى طريقه حين يفتتحها فأما وهو واقف على غير القبلة فلا يكون له أن يفتح الصلاة وليس لراكب السفينة (٢) ولا الرمث ولا شيء مما يركب في البحر أن يصلي نافلة حيث توجهت به السفينة ولكن عليه أن ينصرف إلى القبلة وإن غرق فتعلق بعود يصلي على جهته يومئ أيماء ثم أعاد كل مكتوبة صلاتها بتلك الحال إذا صلاها إلى غير قبلة ولم يعد ماصلي إلى قبلة بتلك الحال فإن قال قائل كيف يومئ ولا يعيد للضرورة ويصلي منحرفاً عن القبلة للضرورة فيعيد قبل لأنه جعل للمريض أن يصلي كيف أمكنه ولم يجعل له أن يصلي إلى غير قبلة مكتوبة بحال

(باب الصلاة في الكعبة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة ومعه بلال وأسامة وعثمان بن طلحة قال ابن عمر فسألت بلالاً ما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم في الكعبة قال جعل عموداً عن يساره وعموداً عن يمينه وثلاثة أعمدة وراءه ثم صلى قال وكان البيت على ستة أعمدة يومئذ (قال الشافعي) فيصلي في الكعبة النافلة والفريضة وأى الكعبة استقبل الذي يصلي في جوفها فهو قبلة كما يكون المصلي خارجاً منها إذا استقبل بعضها كان قبلته ولو استقبل بابها فلم يكن بين يديه شيء من بنيانها يستتره لم يجزئه وكذلك إن صلى وراء ظهرها فلم يكن بين يديه من بنيانها شيء يستتره لم يجزئه حيث (٣) لأن بناء الكعبة ليس بين يديه شيء يستتره وإن بنى فوقها ما يستتر المصلي فيصلي فوقها أجزاءه صلاته وإذا جاز أن يصلي الرجل فيها نافلة جاز أن يصلي فريضة ولا موضع أظهر منها ولا أولى بالفضل إلا أنا نحب أن يصلي في الجماعة والجماعة خارج منها فأما الصلاة الفاتنة فالصلاة فيها أحب إلى من الصلاة خارجاً منها وكل ما قرب منها كان أحب إلى مما بعد (٤).

(٤) وفي اختلاف مالك والشافعي (باب الصلاة في الكعبة المكتوبة والنافلة) قال الربيع سألت الشافعي رحمه الله تعالى عن الرجل يصلي في الكعبة المكتوبة فقال يصلي فيها المكتوبة والنافلة وإذا صلى الرجل وحده فلا موضع يصلي فيه أفضل من الكعبة فقلت أفيصلي فوق ظهرها فقال إن كان بقي من البناء فوق ظهرها شيء يكون ستره علا فوق ظهرها المكتوبة والنافلة وإن لم يكن بقي عليه بناء يستتر =

وكذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا فرغ من التشهد سجد سجدة في السهو قبل التسليم واحتج في ذلك بحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم وبحديث ابن جحينة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سجد قبل التسليم (قال) وإن ذكراته في الخامسة سجد أول سجدة فقد

(١) قوله وهو لا يمكنه الخ كذا في التسخ ولعل لا زائدة من النسخ فتأمل كتبه معصية

(٢) قوله ولا الرمث الرمث بالتحسين يك خشب يضم بعضه إلى بعض ويركب في البحر اه قاموس

(٣) قوله لأن بناء الكعبة ليس بين يديه شيء يستتره كذا في التسخ ولعل الرباط

سقط من قلم النسخ والأصل ليس بين يديه شيء منه يستتره فتأمل كتبه معصية



في الرابعة أو لم يقعد  
فانه يجلس للرابعة  
ويتشهد ويسجد  
السهمو فان نسي  
الجلوس من الركعة  
الثانية فذكر في  
ارتفاعه وقبل انتصابه  
فانه يرجع الى الجلوس  
ثم يني على صلاته وان  
ذكر بعد اعتداله فانه  
يمضي وان جلس في  
الأولى فذكر قدام ربي  
وعليه سجدا السهو  
وان ذكر في الثانية  
انه ناس لسجدة من  
أولى بعدما اعتدل قائما  
فليسجد للأولى حتى تم  
قبل الثانية وان ذكر  
بعد أن يفرغ من  
الثانية انه نسي سجدة  
من الأولى فان عمله في  
الثانية كالأول فإذا  
سجد فيها كانت من  
حكم الأولى ونعت الأولى  
بهذه السجدة وسقطت  
الثانية وان ذكر في  
الرابعة انه نسي سجدة

(١) قوله كان يستقبل  
إخراج الخ كذا في  
النسخة ولعله محرف  
وأصله كما يستقبل أو  
كما كان يستقبل الخ  
فتأمل كنهه

(باب النية في الصلاة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فرض الله عز وجل الصلوات وأبان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم عدد كل واحدة منهن ووقتها وما يعمل فيهن وفي كل واحدة منهن وأبان الله عز وجل  
منهن نافلة وفرضا فقال لنبه صلى الله عليه وسلم ومن الليل فتهجد به نافلة لك ثم أبان ذلك رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فكان بينا والله تعالى أعلم اذا كان من الصلاة نافلة وفرض وكان الفرض منها موقتا  
أن لا تجزى عنه صلاة إلا بان ينويها مصليا (قال الشافعي) وكان على المصلي في كل صلاة واجبة أن يصلها  
متطهرا وبعد الوقت ومستقبلا للقبلة وينويها بعينها ويكبر فان ترك واحدة من هذه الخصال لم تجزه  
صلاته (قال الشافعي) والنية لا تقوم مقام التكبير ولا تجزى به النية إلا أن تكون مع التكبير لا تقدم  
التكبير ولا تكون بعده فلو قام إلى الصلاة بنية ثم عزبت عليه النية بنسيان أو غيره ثم كبر وصلى لم تجزه  
هذه الصلاة وكذلك لو نوى صلاة بعينها ثم عزبت عنه نية الصلاة التي قام لها بعينها وثبتت نيته على أداء  
صلاة عليه في ذلك الوقت إما صلاة في وقتها وإما صلاة فائتة لم تجزه هذه الصلاة لانه لم ينوها بعينها وهي  
لا تجزى به حتى ينويها بعينها لا يشك فيها ولا يخلط بالنية سواها وكذلك لو فاتته صلاة لم يدركها في الظهر  
أو العصر فكبر بنوى الصلاة الفائتة لم تجزه لانه لم يقصد بالنية قصد صلاة بعينها (قال الشافعي) ولهذا  
قلنا اذا فاتت الرجل صلاة لم يدرك أي صلاة هي بعينها صلى الصلوات الخمس بنوى بكل واحدة منهن الصلاة  
الفائتة ولو فاتته صلاتان يعرفهما فدخل في احدهما بنية ثم شك فلم يدرك أيتهما نوى وصلى لم تجزه هذه  
الصلاة عن واحدة منهما ولا تجزى به الصلاة حتى يكون على يقين من التي نوى (قال الشافعي) ولودخل  
في صلاة بعينها بنية ثم عزبت عنه النية فصل الصلاة أجزأته لانه دخلها والنية مجزئة له وعزوب النية  
لا يفسدها اذا دخلها وهي مجزئة عنه اذا لم يصرف النية عنها ولو أن رجلا دخل في صلاة بنية ثم صرف  
النية إلى صلاة غيرها أو صرف النية إلى الخروج منها وان لم يخرج منها ثم أعاد النية اليها فقد فسدت عليه  
وساعة يصرف النية عنها تفسد عليه ويكون عليه اعادةها وكذلك لو دخلها بنية ثم حدث نفسه أي عمل فيها  
أم يدع فسدت عليه اذا أزال نيته عن المضي عليها بحال وليس كالذي نوى ثم عزبت نيته ولم يصرفها إلى  
غيره لانه ليس عليه ذكر النية في كل حين فيها اذا دخل بها ولو كان مستيقنا انه دخلها بنية ثم شك هل دخلها

المصلي لم يصل إلى غير شئ من البيت فقلت للشافعي في الحجة فيما ذكرنا فقلت أخبرنا مالك عن نافع  
عن ابن عمر عن بلال أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في الكعبة فقلت للشافعي فهل خالفك في هذا  
غيرنا قال نعم دخل أسامة وبلال وعثمان بن طلحة قال أسامة نظر فاذا هو اذ صلى في البيت في ناحية ترك  
شأ من البيت بظهره وكره أن يدع شئ من البيت بظهره فكبر في نواحي البيت ولم يصل وقال قوم لا تصلح  
الصلاة في الكعبة لهذا الحديث وهذه العلة فقلت للشافعي فما جئتكم عليهم فقال قال بلال فكان من  
قال صلى شاهدا ومن قال لم يصل ليس بشاهد وأجذا بقول بلال وكانت هذه الحجة الثابتة عندنا مهما  
عندنا منع أن المصلي خارجا من البيت انما يستقبل به موضع متوجهه لا كل جدرانه وكذلك الذي في  
بطنه مستقبل موضع بوجهه لا كل جدرانه ومن كان البيت مشتملا عليه وكان يستقبل موضع متوجهه (١)  
كان يستقبل الخارج منه موضع متوجهه كان في هذا موضع أفضل من موضع الخارج منه أين كان الخارج  
فقلت للشافعي فانا نقول يصل في النافلة ولا يصل في المكتوبة فقال الشافعي هذا القول غاية من الجهل  
ان كان كما قال من خالفنا لم يصل فيه نافلة ولا مكتوبة وان كان كما روينا فان النافلة في الارض لا تصلح الا  
حيث تصلح المكتوبة ولا المكتوبة الا حيث تصلح النافلة أو رأيت المواضع التي صلى بها رسول الله صلى الله  
عليه وسلم النوافل حول المدينة ومكة وبين المدينة ومكة وبالحضيب لم يصل هناك مكتوبة أحرم أن يصل  
هناك مكتوبة أن صلاته النافلة في موضع من الارض فدل على أن صلاته المكتوبة تجوز فيه



بنية أم لا ثم تذكر قبل أن يحدث فيها عملاً أجزائه والعمل فيها قراءة أو ركوع أو سجود ولو كان شكه هذا وقد سجد فرفع رأسه فسجد فيها كان هذا عملاً وإذا عمل شيئاً من عملها وهو شك في نيته أعاد الصلاة وإن ذكر قبل أن يعمل بعملها شيئاً أجزائه الصلاة ولودخل الصلاة بنية ثم صرف النية إلى صلاة غيرها نافلة أو فريضة فتمت نيته على الصلاة التي صرفها اليها لم تجز عنه الصلاة الأولى التي دخل فيها ينويها لأنه صرف النية عنها إلى غيرها ولا تجز به الصلاة التي صرف اليها النية لأنه لم يتبدلها وإن نواها ولو كبر ولم ينو صلاة بعينها ثم نواها لم تجز لأنه قد دخل في صلاة لم يقصد قصد بها النية ولو فاتته ظهر وعصر قد دخل في الظهر ينوي بها الظهر والعصر لم تجز صلاته عن واحدة منهما لأنه لم يحض النية للظهر ولا للعصر ولو فاتته صلاة لا يدري أي صلاة هي فكبر ينويها لم تجز حتى ينويها بعينها

(باب ما يدخل به في الصلاة من التكبير) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد ابن سالم عن سفيان بن سعيد الثوري عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن محمد بن علي بن الحنفية عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مفتاح الصلاة الوضوء وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم (قال الشافعي) فمن أحسن التكبير لم يكن داخل في الصلاة إلا بالتكبير نفسه والتكبير الله أكبر ولا يكون داخلًا بغير التكبير نفسه ولو قال الله الكبير الله العظيم أو الله الجليل أو الحمد لله أو سبحان الله أو ما ذكر الله به لم يكن داخلًا في الصلاة إلا بالتكبير نفسه وهو الله أكبر ولو قال الله أكبر من كل شيء وأعظم والله أكبر هكذا التكبير وزيادة الالف واللام لا تحيل معنى التكبير ومن لم يحسن التكبير بالعربية كبر بلسانه ما كان وأجزأه وعليه أن يتعلم التكبير والقرآن والتشهد بالعربية فإن علم لم تجز صلاته إلا بأن يأتي به بالعربية (قال الشافعي) ولو أن رجلاً عرف العربية وألسنة سواها فأتى بالتكبير نفسه بغير العربية لم يكن داخلًا في الصلاة إنما يجز به التكبير بلسانه ما لم يحسنه بالعربية فإذا أحسنها لم تجز التكبير إلا بالعربية (قال الشافعي) فمن قال كلمة مما وصفت أنه لا يكون داخلًا في الصلاة أو أغفل التكبير فصرى فأتى على جميع عمل الصلاة منفرداً أو أماً أو مأموماً أعاد الصلاة وإن ذكر بعد ما يصلي ركعة أو ركعتين أنه لم يكبر ابتداءً التكبير مكانه ينوي به تكبيرة الافتتاح وألغى ما مضى من صلاته لأنه لم يكن في صلاة وكان حين كبر داخلًا في الصلاة ولا بأبالي أن لا يسلم لأنه لم يكن في صلاة وسواء كان يصلي وراء إمام أو منفرداً فإن كان منفرداً فهو الاستئناف ولا يزول من موضعه إن شاء وإن زال فلا شيء عليه وإن كان مأموماً فكذلك يتسدى التكبير ثم يكون داخلًا في الصلاة من ساعته التي كبر فيها ولا يعضى في صلاة لم يدخل فيها إذا لم يكبر للدخول فيها (قال الشافعي) فإن كان مأموماً فأدرك الإمام قبل أن يركع أو راكعاً فكبر تكبيرة واحدة فإن نوى بها تكبيرة الافتتاح أجزأته وكان داخلًا في الصلاة وإن نوى بها تكبيرة الركوع لم يكن داخلًا في الصلاة وإن كبر لا ينوي واحدة منهما فليس بداخل في الصلاة (١) وإن كبر ينوي تكبيرة الافتتاح وجعل النية مشتركة بين التكبير الذي يدخل به في الصلاة وغيره فإذا ذكر فيما ذكر أنه ليس بداخل به في الصلاة فاستأنف فكبر تكبيرة ينوي بها الافتتاح كان حينئذ داخلًا في الصلاة لأنه لم يكن في صلاة وإن ذكر فيما قلت هو فيه داخل في نافلة وكبر ينوي المكتوبة لم يكن له مكتوبة لأنه في صلاة حتى يسلم منها ثم يدخل في المكتوبة بتكبير بعد الخروج من النافلة ولو كبر ونوى المكتوبة وليس في صلاة وهو راكع لم يجز ولا يجز به حتى يكبر قائماً فإن كان مع الإمام فأدركه قبل أن يرفع رأسه من ركوعه فقد أدرك الركعة وإن لم يدركه حتى يرفع رأسه من الركوع فقد فاتته تلك الركعة (قال) ويكون عليه أن يكبر قائماً ينوي المكتوبة ولا يكون داخلًا في الصلاة المكتوبة إلا بما وصفت وإن نقص من التكبير حرفاً لم يكن داخلًا في الصلاة إلا بكامله التكبير قائماً ولو أتى من التكبير حرفاً أتى

من كل ركعة فإن الأولى صحيحة إلا سجدة وعمله في الثانية كالعمل فلما سجد فيها سجدة كانت من حكم الأولى وقت الأولى وبطلت الثانية وكانت الثالثة نائية فلما قام في نائبة قبل أن يتم الثانية التي كانت عنده نائبة كان عمله كالعمل فلما سجد فيها سجدة كانت من حكم الثانية فتمت الثانية وبطلت الثالثة التي كانت عنده رابعة ثم يقوم فيأتي بركعتين ويسجد للسجود بعد التشهد وقبل السلام وعلى هذا الباب كله

(١) قوله وإن كبر ينوي تكبيرة الافتتاح الخ كذا في النسخ ولم يذكر حكمه ولعله سقط من النسخ وأصل الكلام ومثله أن كبر ينوي الخ فإنه لا يكون داخلًا في الصلاة إلا إذا نوى الافتتاح فقط كما هو مصرح به في كتب المذهب فتأمل كتبه مصححه



وقياسه (قال) وان  
شك هل سهو أم لا فلا  
سهو عليه وان استيقن  
السهو ثم شك هل سجد  
للسهو أم لا سجدهما  
وان شك هل سجد  
سجدة أو سجدةتين سجد  
أخرى وان سهو سهوين  
أو أكثر فليس عليه  
الا سجدة السهو وما  
سها عنه من تكبير سوى  
تكبيرة الافتتاح أو  
ذكر في ركوع أو في  
سجود أو جهر فيما يسر  
بالقراءة أو أسر فيما  
يجهر فلا سجود للسهو  
الافي عمل البدن وان  
ذكر سجدة السهو  
بعد أن سلم فان ذكر  
قرباً أعادهما وسلم  
وان تطاول ذلك لم يعد  
ومن سها خلف امامه  
فلا سجود عليه وان  
سها امامه سجد معه  
فان لم يسجد امامه

(١) قوله وان قال  
الكبير الله الخ كذا في  
النسخ ولعله تحريف  
من الناسخ والاصل  
وان قال أكبر الله الخ  
كما يدل عليه تشبيه  
القراءة الواجبة به بعد  
فتأمل كتبه معجزة

به وهو ركع أو منحن للركوع أو غير قائم لم يكن داخل في الصلاة المكتوبة وكان داخل في نافلة حتى يقطع  
بسلام ثم يعود قائماً فيكمل التكبير وذلك مثل أن يقول الله أكبر ولم ينطق بالراء من التكبير الا راكعاً أو  
يحذف الراء فلم ينطق بها لم يكن مكمل للتكبير (١) وان قال الكبير الله لم أره داخل في الصلاة بهذا وكذلك  
لو قرأ شيئاً من القرآن لا تجزئ به الصلاة الا به قدم منه وأخر وأتى عليه رأيت أن يعيد حتى يأتي به متتابعاً كما  
أزل وإذا كان بالمصلي خيل لسان حركه بالتكبير ما قدر وبلغ منه أكثر ما يقدر عليه وأجزأه ذلك لانه قد  
فعل الذي قد أطاق منه وليس عليه أكثر منه وسواء في هذا الآخرس ومقطوع اللسان ومن يلسانه عارض  
ما كان وهكذا يصنع هؤلاء في القراءة والتشهد والذكر في الصلاة وأحب للامام أن يجهر بالتكبير  
وبينه ولا يعطيه ولا يحذفه وللمأموم ذلك كله الا الجهر بالتكبير فإنه يسمعه نفسه ومن الى جنبه ان شاء  
لا يحاوزه وان لم يفعل ذلك الامام ولا المأموم وأسمعا أنفسهما أجزاءهما وان لم يسمعا أنفسهما لم يجزها  
ولا يكون تكبيراً مجزئاً حتى يسمعا أنفسهما وكل مصل من رجل أو امرأة في التكبير سواء الا أن النساء  
لا يحاوزن في التكبير استماع أنفسهن وان أمتهن احداهن أحببت أن تسمعهن وتخفص صوتا عليهن  
فاذا كبرن خفصن أصواتهن في التكبير في الخفض والرفع (٢)

(باب من لا يحسن القراءة وأقل فرض الصلاة والتكبير في الخفض والرفع) أخبرنا الربيع قال  
أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابراهيم بن محمد عن علي بن يحيى بن خلاد عن أبيه عن رفاعه بن مالك أنه سمع النبي  
صلى الله عليه وسلم يقول اذا قام أحدكم الى الصلاة فليتوضأ كما أمره الله تعالى ثم ليكبر فان كان معه شيء  
من القرآن قرأه وان لم يكن معه شيء من القرآن فليحمد الله وليكبر ثم ليركع حتى يطمئن راكعاً ثم ليرفع  
فليقيم حتى يطمئن قائماً ثم يسجد حتى يطمئن ساجداً ثم ليرفع رأسه فليجلس حتى يطمئن جالساً فمن نقص  
من هذا قائماً ينقص من صلاته أخبرنا ابراهيم بن محمد قال أخبرني محمد بن عجلان عن علي بن يحيى بن  
خلاد عن أبيه عن رفاعه بن رافع قال جاء رجل بصلى في المسجد قرياً من رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ثم جاء فسلم على النبي صلى الله عليه وسلم فقال له النبي صلى الله عليه وسلم أعد صلاتك فانك لم تصل فعاد  
فصلى كنحو مما صلى فقال النبي صلى الله عليه وسلم أعد صلاتك فانك لم تصل فقال علي يا رسول الله  
كيف أصلي قال اذا توجهت الى القبلة فكبر ثم اقرأ بأم القرآن وما شاء الله أن تقرأ فاذا ركعت فاجعل  
راحتيك على ركبتيك وتكن ركوعك وأمد ظهرك فاذا رفعت فأقم صلبك وارفع رأسك حتى ترجع العظام  
الى مفاصلها فاذا سجدت فكن سجودك فاذا رفعت فاجلس على نعلك اليسرى ثم اصنع ذلك في كل  
ركعة وسجدة حتى تطمئن (قال الشافعي) وبهذا كله نأخذ فأمر من لم يحسن يقرأ أن يذ كر الله تعالى  
فيحمده ويكبره ولا يجزئ به اذا لم يحسن يقرأ الا ذكر الله عز وجل وفي هذا دليل على أنه انما خوطب  
بالقراءة من يحسنها وكذلك خوطب بالفرائض من يطبقها ويعقلها واذ لم يحسن أم القرآن وأحسن غيرها  
لم يجزه أن يصلي بلا قراءة وأجزأه في غيرها بقدر أم القرآن لا يجزئ به أقل من سبع آيات وأحب الى أن يزيد  
ان أحسن وأقل ما أحب أن يزيد آية حتى تكون قدراً أم القرآن وآية ولا يبين لي ان اقتصر على أم

(٢) وفي اختلاف علي وابن مسعود في أول أبواب الصلاة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا  
سعيد بن سالم عن سفيان الثوري عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن ابن الحنفية أن علياً رضي الله عنه أخبره  
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مفتاح الصلاة الوضوء وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم وبهذا  
نقول نحن لا تجزئ الصلاة الا بالتكبير وقال صاحبهم يحرم بها غير التكبير بالتسليم ورجع صاحباه الى  
قولنا وقولنا لا تنقض الصلاة الا بالتسليم فمن عمل عملاً بعد الصلاة فيما بين أن يكبر الى أن يسلم فقد أفسدها  
وقالوا هم يفسدها فيما بين أن يكبر الى أن يجلس قدر التشهد



القرآن ان أحسنها أو غيرها وقدرها ان لم يحسنها أن عليه إعادة فان لم يحسن سبع آيات وأحسن أقل  
 منهم لم يجزه إلا أن يقرأ بما أحسن كله اذا كان سبع آيات أو أقل فان قرأ بأقل منه أعاد الركعة التي لم  
 يكمل فيها سبع آيات اذا أحسنه وسواء كان الآي طوالاً أو قصاراً لا يجزيه إلا بعدد آي أم القرآن  
 وسواء كن في سورة واحدة أو سور متفرقة لا يجزيه حتى يأتي بسبع آيات اذا أحسن سبعاً أو ثمانياً  
 وكان أقل ما عليه أن يأتي بسبع آيات وان لم يحسن سبعاً كراته عز وجل مع ما أحسن ولا يجزيه إلا  
 أن يذكرك الله بتعظيم فاذا جاء بشئ من ذكر الله تعالى أجزأه ما يحسن وانما قلت هذا أن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم أذ جعل عليه أن يذكرك الله حين لا يحسن أم القرآن وان لم يأمره بصلاة بلاذ كرهت  
 أنه اذا أحسن أم القرآن الذي هو سنة الصلاة كان عليه واجب من الذكرك غيره وان لم يحسن الرجل أم  
 القرآن لم يجز أن يؤتم من يحسن أم القرآن فان أمه لم تجز للمأموم صلاته وأجزأت الامام فاذا أحسن أم  
 القرآن ولم يحسن غيرها لم أحب أن يؤتم من يحسنها أو أكثر منها وان فعل فلا يبين لي أن يعيد من صلى خلفه  
 لانها ان انتهى اليها فلا يبين لي أن يعيد من لم يزد عليها ولا أحب إلا أن يراهمها آية أو أكثر ويجوز أن يؤتم  
 من لا يحسن أم القرآن ولا شيئاً من القرآن من لا يحسن ولا يجوز أن يؤتم من لا يحسن أحداً يحسن شيئاً  
 من القرآن ومن أحسن شيئاً من القرآن فهو أولى بأن يؤتم من لا يحسن ومن أحسن أقل من سبع  
 آيات فأم أوضلي منفرداً ببعض الآي حتى يقرأه سبع آيات أو ثمان آيات وان لم يفعل لم أر عليه  
 إعادة ولا يجزيه في كل ركعة الا قراءة ما أحسن مما بينه وبين أن يكمل سبع آيات أو ثمان آيات من  
 أحسنه (قال الشافعي) وفي حديث رفاعه بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم دليل على أن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم علمه الفرض عليه في الصلاة دون الاختيار فعلمه الوضوء وتكبير الافتتاح قبل القراءة  
 ولم يذكركه عليه القول بعد تكبيرة الافتتاح قبل القراءة ولا التكبير في الخفض والرفع وقول سمع الله لمن  
 حده ولا رفع اليدين في الصلاة ولا التسبيح في الركوع والسجود وقد علمه القراءة فان لم يحسن  
 فالذكر وعلمه الركوع والسجود والاعتدال من الركوع والسجود والجلوس في الصلاة (١) والقراءة  
 فلهذا قلنا من ترك افتتاح الصلاة بعد تكبيرة الافتتاح والتكبير في الخفض والرفع ورفع اليدين في  
 الركوع والسجود وقول سمع الله لمن حده وبناك الحمد ويجلس جلسة لم يأمر بها في الصلاة فقد ترك  
 الاختيار وليست عليه إعادة صلاته وعلم رجلا في حديث ابن عجلان قراءة أم القرآن وقال ما شاء الله بفعل  
 ذلك الى القارئ فاحتمل أن يكون قراءة أم القرآن في الصلاة فرضاً مع ما جاء فيها غير هذا مما يشبه أن  
 يكون يدل على أنها تجزى عن غيرها ولا يجزى غيرها عنها وان تركها وهو يحسن لم تجزه الصلاة وان ترك  
 غيرها كرهته له ولا يبين لي أن عليه إعادة الصلاة وهو قد يحتمل أن يكون الفرض على من أحسن القراءة  
 قراءة أم القرآن وآية أو أكثر لأن أقل ما ينبغي أن يقرأ مع أم القرآن في ركعة آية لقول النبي صلى الله  
 عليه وسلم وما شاء الله معها فلا أحب لأحد أن يدع أن يقرأ مع أم القرآن في ركعة آية وان تركها كرهته  
 له ولا يبين لي أن عليه إعادة ما وصفت وان حديث عبادة وأبي هريرة يدلان على فرض أم القرآن ولا  
 دلالة له فيهما ولا في واحد منهما على فرض غيرها معها (قال الشافعي) والعهد في ترك أم القرآن والخطأ  
 سواء في أن لا تجزى ركعة إلا بها أو بشئ معها إلا ما يذكرك من المأموم ان شاء الله تعالى ومن لا يحسن  
 يقرأها فلهذا قلنا ان من لم يحسن يقرأ أجزاء الصلاة بقراءة وبأن الفرض على من علمه ولم يذكرك  
 النبي صلى الله عليه وسلم الجلوس للتشهد انما ذكر الجلوس من السجود فأوجبنا التشهد والصلاة على  
 النبي صلى الله عليه وسلم على من أحسنه بغير هذا الحديث فأقل ما على المرء في صلاته ما وصفنا وأكمله  
 ما نحن فيه ذا كرون إن شاء الله تعالى

(باب رفع اليدين في التكبير في الصلاة) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا

سجد من خلقه فان  
 كان قد سبقه امامه  
 ببعض صلاته سجد بها  
 بعد القضاء اتباعاً لامامه  
 لا لما يبق من صلاته  
 (قال المزني) القياس  
 على أصله أنه انما سجد  
 معه ما ليس من فرضي  
 فيما أدركت معه اتباعاً  
 لفعله فاذا لم يفعل  
 سقط عني اتباعه وكل  
 يصلي عن نفسه  
 (قال المزني) سمعت  
 الشافعي رحمه الله  
 يقول اذا كانت سجدة  
 السهو بعد التسليم  
 تشهد لهما واذا كانتا  
 قبل التسليم أجزاء  
 التشهد الأول (قال  
 الشافعي) فاذا تكلم  
 عامداً بطلت صلاته  
 وان تكلم ساهياً بنى  
 وسجد السهو لان أياً  
 هريرة رضي الله عنه  
 روى عن رسول الله

(١) قوله والقراءة  
 كذا في النسخ ولعله  
 تكرار من الناسخ بدليل  
 انه قدم تعليم القراءة  
 وبدليل أن الحديث  
 لم يذكرك فيه بعد الجلوس  
 شئ فنأمل وانظر كتبه  
 معجمه



سفيان بن عيينة عن الزهري عن سالم بن عبد الله عن أبيه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا افتتح الصلاة يرفع يديه حتى يحاذي منكبيه وإذا أراد أن يركع وبعد ما يرفع رأسه من الركوع ولا يرفع بين السجدين (١) (قال الشافعي) وقد روى هذا سوى ابن عمر اثنا عشر رجلا عن النبي صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) وبهذا نقول فنأمر كل مصل أماما أو مأموما أو منفردا رجلا أو امرأة أن يرفع يديه إذا افتتح الصلاة وإذا كبر للركوع وإذا رفع رأسه من الركوع ويكون رفعه في كل واحدة من هذه الثلاث حذو منكبيه ويثبت يديه مرفوعتين حتى يفرغ من التكبير كله ويكون مع افتتاح التكبير ورديديه عن الرفع مع انقضائه ولا تأمره أن يرفع يديه في شيء من الذكر في الصلاة التي لها ركوع وسجود الا في هذه المواضع الثلاث فإن كان باحدى يدي المصلي علة لا يقدر على رفعها معها حتى يبلغ حيث وصفت ويقدر على رفعها دون ذلك رفعها الى حيث يقدر فإن كانت به علة يقدر على رفعها معها تجاوزا لمنكبيه ولا يقدر على الاقتصار برفعها على منكبيه ولا ما دونها فلا يدع رفعها وما وان جاوز منكبيه (قال الشافعي) وإن كانت به علة يقدر معها على أحد رفعين أما رفع دون منكبيه وأما رفع فوق منكبيه ولا يقدر على رفعها حذو منكبيه برفعها فوق منكبيه لانه قد جاء بالرفع كما أمر والزيادة شيء غلب عليه (قال الشافعي) وإن كانت احداهما صحيحة والاخرى علة صنع بالعلية ما وصفت واقتصر بالصحة على حذو منكبيه وإن غفل فصلى بالرفع اليدين حيث أمرته به وحتى تنقضي التكبيرة التي أمرته بالرفع فيها لم يرفعها بعد التكبيرة ولا بعد فراغه من قول سمع الله لمن حمده ولا في موضع غيره لانه هيشة

صلى الله عليه وسلم أنه تكلم بالمدينة ساهيا فبني وكان ذلك دليلا على ما روى ابن مسعود من نهيه عن الكلام في الصلاة بمكة لما قدم من أرض الحبشة وذلك قبل الهجرة وإن ذلك على العهد (قال الشافعي) وأحب سجود الشكر ويسجد الركب ايماء والمأثني على الأرض ويرفع يديه حذو منكبيه إذا كبر ولا يسجد الا طاهرا (قال المزني)

وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه رأى تغاشف سجدا شكرا لله وسجد أبو بكر حين بلغه فتح البصرة شكرا (قال المزني) التغاشف الناقص الخلق

(باب أقل ما يجزئ من عمل الصلاة)

(قال الشافعي) وأقل ما يجزئ من عمل الصلاة

(٢) قوله فإن قيل فانا نراه الخ وقوله يغيب ويليه غير حديثنا أولى الخ كذا في الاصل وانظره كتبه صححه

(١) وجدنا في بعض النسخ زيادة في هذا الموضع ونصها

أخبرنا سفيان عن عاصم بن كليب قال سمعت أبي يقول حديثي واثل بن حجر قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم إذا افتتح الصلاة يرفع يديه حذو منكبيه وإذا ركع وبعد ما يرفع رأسه قال واثل ثم أتيتهم في الشتاء فرأيتهم يرفعون أيديهم في البرانس (قال الشافعي) وبهذه الأحاديث تركنا ما خالفها من حديث (قال الشافعي) لأنها أثبت اسنادا وانها حديث عدد والعدد أولى بالحفظ من الواحد (٢) فإن قيل فانا نراه أتى من قبل المصلي بينه وقلعه أراد رفعهما فلو كان رفعهما أبدا احتمل مداحتي المنكبين واحتمل ما يجاوزه ويجاوز الرأس ورفعهما ولما يجاوز المنكبين وهذا حذو حتى يحاذي منكبيه وحديثنا عن الزهري أثبت اسنادا رفعه عدد بوافقونه ويحدونه تحديدا لا يشبه الغلط فإن قيل لا يجوز أن يجاوز المنكبين قيل لا تنقص الصلاة صحتها والاختيار أن لا يجاوز المنكبين (من يخالف في رفع اليدين في الصلاة) أخبرنا الربيع قال الشافعي تخالفنا بعض الناس فقال إذا افتتح الصلاة رفع حتى يحاذي أذنيه ثم لا يعود يرفعهما في شيء من الصلاة واحتج بحديث يزيد بن أبي زياد قال الربيع أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عيينة عن يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء بن عازب قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا افتتح الصلاة رفع يديه قال سفيان ثم قدمت الكوفة فلقيت يزيد بها فسمعتة يحدث بهذا وزاد فيه ثم لم يعد وأراهم لقنوه (قال الشافعي) وذهب سفيان الى تغليب يزيد في هذا الحديث ويقول كانه لقن هذا الحرف الاخر فلقنه ولم يكن سفيان يصنف يزيد بالحفظ لذلك (قال الشافعي) فقلت لبعض من يقول هذا القول أحديث الزهري عن سالم عن أبيه أثبت عند أهل العلم بالحديث أم حديث يزيد فقال بل حديث الزهري وحده فقلت مع الزهري أحد عشر رجلا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم منهم أبو جندب الساعدي وخديث واثل بن حجر كلاهما عن النبي صلى الله عليه وسلم بما وصفت ويليه غير حديثنا أولى أن يثبت من حديث واحد ومن أصل قولنا وقولك أنه لو لم يكن معنا الأحاديث واحد ومعل حديث يكافئه في الصحة فكان في حديثنا أن لا يعود لرفع اليدين =



في وقت فاذا مضى لم يوضع في غيره وان أغفله عند ابتداء التكبير وذ كره قبل أن يقضيه رفع وكل ما قلت يصنع في التكبير الاولى والتكبير للركوع أمرته يصنع في قوله سمع الله لمن حده وفي قوله ربنا ولك الحمد وان أثبت يديه بعد انقضاء التكبير فوعتين قليلا فلا يضره ولا أمر به ورفع اليدين في كل صلاة نافله وفريضة سواء (قال الشافعي) ويرفع يديه في كل تكبير على جنازة خيرا وقبلا على أنه تكبير وهو قائم وفي كل تكبير العيدين والاستسقاء لان كل هذا تكبير وهو قائم وكذلك يرفع يديه في التكبير لسجود القرآن وسجود الشكر لانهم معاتكبير افتتاح وسواء في هذا كله صلى أو معجود وهو قائم أو قاعدا أو مضطجع يومئ ايماء في أن يرفع يديه لانه في ذلك كله في موضع قيام وان ترك رفع اليدين في جميع ما أمرته به أو رفعها حيث لم أمره في فريضة أو نافله أو سجود أو عيود أو جنازة كرهت ذلك له ولم يكن عليه إعادة صلاة ولا سجود لسهو عند ذلك أو نسيه أو جهله لانه هيئة في العمل وهكذا أقول في كل هيئة في عمل تركها

(باب افتتاح الصلاة) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم بن خالد وعبد المجيد وغيرهما عن ابن جريج عن موسى بن عقبة عن عبد الله بن الفضل عن الأعرج عن عبيد الله بن أبي رافع عن علي بن أبي طالب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بعضهم كان اذا ابتدأ الصلاة وقال غيرهم كان اذا افتتح الصلاة قال وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض حنيئا وما أنا من المشركين ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وقال أكثرهم وأنا أول المسلمين قال ابن أبي رافع وشككت أن يكون أحدهم قال وأنا من المسلمين اللهم أنت الملك

= وفي حديثنا يعود لرفع اليدين لكان حديثنا أولى أن يزيد به لان فيه زيادة حفظ ما لم يحفظ صاحب حديثك فكيف صرت الى حديثك وترك حديثنا والحجة ما فيه علمك بهذا وبان اسناد حديثك ليس كاسناد حديثنا وبان أهل الحفظ يروون أن يزيد أمرهم أن لا يعودوا (قال) فان ابراهيم النخعي أنكر حديث وائل بن حجر وقال أروى وائل بن حجر أعلم من علي وعبد الله (قلت) وروى ابراهيم عن علي وعبد الله أنهم ماروا بعن النبي صلى الله عليه وسلم خلاف ما روى وائل بن حجر (قال) ولكن ذهب الى أن ذلك لو كان رواية أو فعلا (قلت) وروى ابراهيم هذا عن علي وعبد الله نصا قال لا (قلت) يخفى عن ابراهيم رواة علي وعبد الله (قال) ما أشك في ذلك (قلت) فتدري لعلهما قد فعلاه نفى عنه أو رواه فلم يسمعه قال ان ذلك لم يكن (قلت) أفرايت جميع ما رواه ابراهيم فأحدثه فأحل به وحرّم أرواه عن علي وعبد الله قال لا (قلت) فلم احتجيت بأنه ذكر عليا وعبد الله وقد يأخذ هو وغيره عن غيرهما ما لم يأت عن واحد منهما ومن قولنا وقولك ان وائل بن حجر لو كان معه أو روى عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئا فقال عدد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن ما روى كان الذي قال كان أولى أن يؤخذ بقوله من الذي قال لم يكن وأصل قولنا ان ابراهيم لو روى عن علي وعبد الله لم يقبل منه لانه لم يلق واحدا منهما تتركون ما روى مالك عن رسول الله ثم عن ابن عمر فكيف جاز لكم لو لم تعلموا علما الا أن تكونوا رأيتم رفع اليدين في الصلاة مرتين أو ثلاثا وعن ابن عمر مرتين فاتبعتم النبي صلى الله عليه وسلم في أحدهما وتركتم في الآخر ولو جاز أن يتبع أحد أمر به دون الآخر جاز لرجل أن يتبع أمر النبي صلى الله عليه وسلم حيث تركه ويتركه حيث اتبعه ولكن لا يجوز لاحد علمه من المسلمين عندي أن يتركه الا ناسيا أو ساهيا أخبرنا الربيع فقلت للشافعي فامعنى رفع اليدين عند الركوع قال مثل معنى رفعهما عند الافتتاح تعظيما لله تعالى وسنة متبعة وجاء فيهما ثواب الله تعالى ومثل رفع اليدين على الصفا والمروة وغيرهما (قال الشافعي) أرايت اذا كنتم تروون عن ابن عمر شيئا فتحدثونه أفلا يثبون عليه لو وجدتم =

أن يحرم ويقرأ بآتم القرآن يتدتها باسم الله الرحمن الرحيم ان أحسنها ويركع حتى يطمئن راكعا ويرفع حتى يعتدل قائما ويسجد حتى يطمئن ساجدا على الجبهة ثم يرفع حتى يعتدل جالسا ثم يسجد الاخرى كما وصفت ثم يقوم حتى يفعل ذلك في كل ركعة ويجلس في الرابعة ويتشهد ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويسلم تسليمة يقول السلام عليكم فاذا فعل ذلك أجزأته صلواته وضع خط نفسه فيما ترك وان كان لا يحسن أم القرآن فيحمد الله ويكبره مكان أم القرآن لا يجزئه غيره وان كان يحسن غير أم القرآن قرأ بقدرها سبع آيات لا يجزئه دون ذلك (قال) فان ترك من أم القرآن حرفا وهو في الركعة رجع اليه وأتمها وان لم يترك حتى خرج من الصلاة وتناول ذلك أعاد



(باب طول القراءة وقصرها)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأحب أن يقرأ في الصبح مع أم القرآن بطوال المفضل وفي الظهر شيئا بقراءة الصبح وفي العصر نحو مما يقرأ في العشاء وأحب أن يقرأ في العشاء بسورة الجمعة وإذا جاءه المنافقون وما أشبهها في الطول وفي المغرب بالعاديات وما أشبهها

(باب الصلاة بالكساسة ومواضع الصلاة من مسجد وغيره)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا صلى الجنب بقوم أعاد ولم يعيدوا واحتج في ذلك بعمر بن الخطاب والعباس (قال المزني) يقول كما لا يجزئ عن فعل أمانى فكذلك لا يفسد على

(١) قوله فقالوا يرفع كذا في أصله ولعله فقالوا لا يرفع كما هو الظاهر تأمل كتبه معجبه

لا إله إلا أنت سبحانك وبحمدك أنت ربّي وأنا عبدك ظلمت نفسي واعترفت بذنبي فاغفر لي ذنوبي جميعها لا يغفرها إلا أنت وأهدني لأحسن الأخلاق لا يهدي لأحسنها إلا أنت واصرف عني سيئها لا يصرف عني سيئها إلا أنت ليك وسعديك والخير بيدك والشئ ليس اليك والمهدي من هديت أنا بك واليك لا منجي منك إلا اليك تباركت وتعاليت أستغفرك وأتوب اليك أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا إبراهيم بن محمد قال حدثني صفوان بن سليم عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام إلى الصلاة ثم كبر قال وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض خنيها وما أنا من المشركين وآيتين بعدها إلى قوله وأنا أول المسلمين ثم يقول اللهم أنت الملك لا إله إلا أنت سبحانك اللهم وبحمدك أنت ربّي وأنا عبدك ظلمت نفسي واعترفت بذنبي فاغفر لي ذنوبي جميعها لا يغفر الذنوب إلا أنت وأهدني لأحسن الأخلاق لا يهدي لأحسنها إلا أنت واصرف عني سيئها لا يصرف عني سيئها إلا أنت ليك وسعديك والخير بيدك والشئ ليس اليك والمهدي من هديت أنا بك واليك لا منجي ولا ملجأ منك إلا اليك تباركت وتعاليت أستغفرك وأتوب اليك (قال الشافعي) وبهذا كله أقول وأمر وأحب أن يأتي به كما يروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يغادر منه شيئا ويجعل مكان وأنا أول المسلمين وأنا من المسلمين (قال) فإن زاد فيه شيئا أو نقصه كرهته ولا إعادة ولا سجود للسهم عليه بعد ذلك أو نسيه أو جهله (قال الشافعي) وإن سها عنه حين يفتح الصلاة ثم ذكر قبل أن يفتح القراءة أحببت أن يقول وإن لم يذكر حتى يفتح القراءة لم يقله ولا يقول إلا في أول ركعة ولا يقول فيما بعدها بحال وإن ذكره قبل افتتاح القراءة وقبل التعمود أحببت أن يقول (قال الشافعي) وسواء في ذلك الإمام والمأموم إذا لم يفت المأموم من الركعة ما لا يقدر عليه فإن فاتته منها ما يقدر على بعض هذا القول ولا يقدر على بعضه أحببت أن يقول وإن لم يقله لم يقضه في ركعة غيرها وإن كان خلف الإمام فيما لا يجهر فيه ففاتته من الركعة ما لو قاله لم يقرأ أم القرآن تركه وإن قال غيره من ذكر الله وتعظيمه لم يكن عليه فيه شيء إن شاء الله تعالى وكذلك إن قاله حيث لا أمره أن يقول ولا يقطع ذكر الله الصلاة في أي حال ذكره (قال الشافعي) ويقول هذا في الفريضة والنافلة

(باب التعمود بعد الافتتاح) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا إبراهيم بن محمد عن

ابن عمر يفعل شيئا في الصلاة فتركموه عليه وهو موافق لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أفيجوز لأحد أن يفعل ما وصفتم من اتخاذ قول ابن عمر منفردا حجة ثم تكون معه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يخالفه من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا غيرهم بسبب رواية من جهل هذا ينبغي أن لا يجوز له أن يتكلم فيما هو أدق منه من العلم فقلت للشافعي خالفك في هذا غيرنا قال نعم بعض المشرقين وخالفكم (١) فقالوا يرفع يديه حذو أذنيه في ابتداء الصلاة فقلت فهل روى فيه شيئا فقال نعم ما لا تثبت نحن ولا أئمت ولا أهل الحديث منهم وجل أهل المشرق يذهبون مذهبنا في رفع الأيدي ثلاث مرات في الصلاة فخالفتم مع خلافكم السنة أمر العامة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن سالم بن عبد الله عن أبيه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا افتتح الصلاة يرفع يديه حتى يحاذي منكبيه وإذا أراد أن يركع وبعد ما يرفع ولا يرفع بين السجدين \* (قال شيخ الإسلام البلقيني) هذا الحديث من طريق سفيان ابن عيينة أخرجه مسلم في صحيحه ومن طريق الزهري من حديث يونس بن يزيد أخرجه البخاري عنه ومن حديث عقيل عن الزهري أخرجه مسلم وكذلك من حديث ابن جريح عن الزهري



سعد بن عثمان عن صالح بن أبي صالح أنه سمع أبا هريرة وهو يؤتم الناس واقفا صوته ربنا أنا نعوذ بك من الشيطان الرجيم في المكتوبة وإذا فرغ من أم القرآن (قال الشافعي) وكان ابن عمر يتعوذ في نفسه (قال الشافعي) وأيهما فعل الرجل أجزاءه أن جهرا وأخفى وكان بعضهم يتعوذ حين يفتح قبل أم القرآن وبذلك أقول وأحب أن يقول أعوذ بالله من الشيطان الرجيم (١) وإذا استعاذ بالله من الشيطان الرجيم وأي كلام استعاذ به أجزاءه ويقول في أول ركعة وقد قيل إن قاله حين يفتح كل ركعة قبل القراءة فحسن ولا أمر به في شيء من الصلاة أمر به في أول ركعة وإن تركه ناسيا أو جاهلا أو عامدا لم يكن عليه إعادة ولا سجود سهو وأكرمه تركه عامدا وأحب إذا تركه في أول ركعة أن يقول في غيرها وانما معنى أن أمره أن يعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم علم رجلا ما يكفيه في الصلاة فقال كبر ثم اقرأ (قال) ولم يرو عنه أنه أمره بتعوذ ولا افتتاح فدل على أن افتتاح رسول صلى الله عليه وسلم اختيار وأن التعوذ مما لا يفسد الصلاة أن تركه

(باب القراءة بعد التعوذ) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقرأ القارئ في الصلاة بأم القرآن ودل على أنها فرض على المصلي إذا كان يحسن بقروها أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن محمود بن ربيع عن عبادة بن الصامت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا صلاة لمن لم يقرأ فاتحة الكتاب أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كل صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج فهي خداج أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن أيوب بن أبي تميمة عن قتادة عن أنس قال كان النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر يستفتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين (قال الشافعي) يعني يبدؤن بقراءة أم القرآن قبل ما يقرأ بعدها والله تعالى أعلم لا يعني أنهم يتركون بسم الله الرحمن الرحيم (قال الشافعي) فواجب على من صلى منفردا أو اماما أن يقرأ بأم القرآن في كل ركعة لا يجزئها غيرها وأحب أن يقرأ معها شيئا آية أو أكثر وسأذكر المأموم أن شاء الله تعالى (قال الشافعي) وإن ترك من أم القرآن حرفا واحدا ناسيا أو سهيا لم يعتد بتلك الركعة لأن من ترك منها حرفا لا يقال له قرأ أم القرآن على الكمال (قال الشافعي) بسم الله الرحمن الرحيم الآية السابعة فإن تركها أو بعضها لم تجزئ الركعة التي تركها فيها (قال الشافعي) وبلغني أن ابن عباس رضي الله عنهما كان يقول إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفتح القراءة بسم الله الرحمن الرحيم أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد المجيد بن عبد العزيز عن ابن جريج قال أخبرني أبي عن سعيد بن جبير ولقد آتيناك سبعاً من المثاني قال هي أم القرآن قال أبي وقرأها على سعيد بن جبير حتى ختمها ثم قال بسم الله الرحمن الرحيم الآية السابعة قال سعيد فقرأها على ابن عباس كما قرأتم عليها ثم قال بسم الله الرحمن الرحيم الآية السابعة قال ابن عباس فذكرها لكم فما أخرجها لأحد قبلكم أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا إبراهيم بن محمد قال حدثني صالح مولى التوأمة أن أبا هريرة كان يفتح الصلاة بسم الله الرحمن الرحيم أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد العزيز عن ابن جريج قال أخبرني عبد الله بن عثمان ابن خثيم أن أبا بكر بن حفص بن عمر أخبره أن أنس بن مالك أخبره قال صلى معاوية بالمدينة صلاة بخبر فيها بالقراءة فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم لام القرآن ولم يقرأ بها للسورة التي بعدها حتى قضى تلك القراءة ولم يكبر حين يهوي حتى قضى تلك الصلاة فلما سلم ناداه من سمع ذلك من المهاجرين من كل مكان يا معاوية أسرفت الصلاة أم نسيت فلما صلى بعد ذلك قرأ بسم الله الرحمن الرحيم للسورة التي بعد أم القرآن وكبر حين يهوي ساجدا أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا إبراهيم بن محمد قال حدثني عبد الله

فساد امامي ولو كان معناه في إفساده معناه لما جاز أن يحدث فيصرف وأبني ولا أنصرف وقد بطلت امامته واتباعه ولم تبطل صلاتي ولا طهارتي بانتقاض طهره (قال الشافعي) ولو صلى رجل وفي ثوبه نجاسة من دم أوفج وكان قليلا مثل دم البراغيث وما يتعافاه الناس لم يعيد وإن كان كثيرا أو قليلا بولا أو عذرة أو خراوما كان في معنى ذلك أعاد في الوقت وغير الوقت (قال المزني) ولا يعدو من صلى بنجاسة من أن يكون مؤذبا فرضه أو غير مؤذ وليس ذهب الوقت بمزبل منه فرضا لم يؤذ ولا إمكان الوقت بموجب عليه إعادة فرض قد أدام (قال الشافعي) وإن كان معه ثوبان أحدهما طاهر والآخر نجس ولا يعبر به فإنه يتحرى أحد التوبين

(١) قوله وإذا استعاذ الخ كذا في النسخ ولعله من زيادة النسخ فتأمل كتبه مصححه



فيصلي فيه ويجزئه وكذلك أنا أن من ماء أحدهما طاهر والآخر نجس فانه يتوضأ بأحدهما على التحري ويجزئه وان خفي موضع النجاسة من الثوب غسله كله لا يجزئه غيره وان أصاب ثوب المرأة من دم حيضها قرصته بالماء حتى تنقيه ثم نصلي فيه ويجوز أن يصلي بثوب الحائض والثوب الذي جامع فيه الرجل أهله وان صلى في ثوب نصراني أجزاء ما لم يعلم فيه قدرا وغيره أحب إلى منه وأصل الأبدال وما خرج من مخرج حي مما يؤكل لحمه أو لا يؤكل لحمه فكل ذلك نجس إلا ما دل عليه السنة من

(١) قوله وعمد القطع لها الخ كذا في الأصل ولعل فيه سقطا وتحريفا من الناسخ ووجه الكلام ولا يضر عمد القطع لها حتى يأخذ في غيرها أو يصمت فأما ما يقطعها حديث نفس الخ وتأمل كتبه

مصححه

ابن عثمان بن خثيم عن اسمعيل بن عبيد بن رفاعه عن أبيه أن معاوية قدم المدينة فصلى بهم فلم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ولم يكبر إذا خفض وإذا رفع فناداه المهاجرون حين سلم والانصار أن يامعاوية سرفت صلاتك أين بسم الله الرحمن الرحيم وأين التكبير إذا خفضت وإذا رفعت فصلى بهم صلاة أخرى فقال ذلك فيها الذي عابوا عليه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرني يحيى بن سليم عن عبد الله بن عثمان ابن خثيم عن اسمعيل بن عبيد بن رفاعه عن أبيه عن معاوية والمهاجرين والانصار مثله أو مثل معناه لا يخالفه وأحسب هذا الأستاذ أخفض من الأستاذ الأول (قال الشافعي) وفي الأولى أنه قرأ بسم الله الرحمن الرحيم في أم القرآن ولم يقرأها في السورة التي بعدها فذلك زيادة حفظها ابن جريج وقوله فصلي بهم صلاة أخرى يحتمل أن يكون أعاد ويحتمل أن تكون الصلاة التي تليها والله تعالى أعلم أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم بن خالد وعبد المجيد عن ابن جريج عن نافع عن ابن عمر أنه كان لا يدع بسم الله الرحمن الرحيم لأم القرآن وللسورة التي بعدها (قال الشافعي) هذا أحب إلى لأنه حينئذ مبتدئ قراءة القرآن (قال الشافعي) وان أغفل أن يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم وقرأ من الحمد لله رب العالمين حتى يختم السورة كان عليه أن يعود فيقرأ بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين حتى يأتي على السورة (قال الشافعي) ولا يجزئه أن يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم بعد قراءة الحمد لله رب العالمين ولا بين ظهرانيها حتى يعود فيقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ثم يبتدئ أم القرآن فيكون قد وضع كل حرف منها في موضعه وذلك لو أغفل فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ثم قال مالك يوم الدين حتى يأتي على آخر السورة وعاد فقال الحمد لله رب العالمين حتى يأتي على آخر السورة وكذلك لو أغفل الحمد فقط فقال لله رب العالمين عاد فقرأ الحمد وما بعدها لا يجزئه غيره حتى يأتي بها كما أنزلت ولو أجزت له أن يقدم منها شيئا عن موضعه أو يؤخره ناسيا أجزت له إذا نسي أن يقرأ آخر آية منها ثم التي تليها قبلها ثم التي تليها حتى يجعل بسم الله الرحمن الرحيم آخرها ولكن لا يجزئ عنه حتى يأتي بها بكاملها كما أنزلت ولو وقف فيها أو تعابا أو غفل فادخل فيها آية أو آيتين من غيرها رجع حتى يقرأ من حيث غفل أو يأتي بها متواليه فان جاء بها متواليه لم يقدم منها مؤخرا وانما أدخل بينها آية من غيرها أجزأت لأنه قد جاء بها متواليه وانما أدخل بينهما آية فإدخاله في الصلاة فلا يكون قاطعا لها به وان وضعه غير موضعه ولو عمد أن يقرأ منها شيئا ثم يقرأ قبل يكملها من القرآن غيرها كان هذا عملا قاطعا لها وكان عليه أن يستأنفها لا يجزئه غيرها ولو غفل فقرأ ناسيا من غيرها لم يكن عليه إعادة ما مضى منها لأنه معفو له عن النسيان في الصلاة إذا أتى على الكمال ولو نسي فقرأ ثم ذكر فتم على قراءة غيرها كان هذا قاطعا لها وكان عليه أن يستأنفها ولو قرأ منها شيئا ثم نوى أن يقطعها ثم عاد فقرأ ما بقي أجزأت له ولا يشبه هذا نية في قطع المكتوبة نفسها وصرفها إلى غيرها ولكنه لو نوى قطعها وسكت شيئا كان قاطعا لها وكان عليه أن يستأنفها (١) وعمد القطع لها حتى يأخذ في غيرها أو يصمت فأما ما يتابعه قطعها حديث نفس موضوع عنه (قال الشافعي) ولو بدأ فقرأ في الركعة غيرها ثم قرأها أجزأت عنه

(باب التأمين عند الفراغ من قراءة أم القرآن) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن أنهما أخبرا عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا أمن الإمام فأمنوا فإنه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه قال ابن شهاب وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقول آمين أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك قال أخبرنا سفيان مولى أبي بكر عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا قال الإمام غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقولوا آمين فإنه من وافق قوله قول الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج



عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا قال أحدكم آمين وقالت الملائكة في السماء آمين فوافقت أحدهما الأخرى غفر الله له ما تقدم من ذنبه (قال الشافعي) فإذا فرغ الإمام من قراءة أم القرآن قال آمين ورفع بها صوته ليقتهدي به من كان خلفه فإذا قالها قالوها وأسمعوا أنفسهم ولا أحب أن يجهروا بها فإن فعلوا فلا شيء عليهم وإن تركها الإمام قالها من خلفه وأسمعه لعله يذكركم قولها ولا يتركونها تركه كما لو ترك التكبير والتسليم لم يكن لهم تركه فإن لم يقلها ولا من خلفه فلا إعادة عليهم ولا سجود للسهو وأحب قولها لكل من صلى رجلاً أو امرأة أو صبي في جماعة كان أو غير جماعة ولا يقال آمين إلا بعد أم القرآن فإن لم يقل لم يقضها في موضع غيره (قال الشافعي) وقول آمين يدل على أن لا بأس أن يسأل العبد ربه في الصلاة كلها في الدين والدنيا مع ما يدل من السنن على ذلك (قال الشافعي) ولو قال مع آمين رب العالمين وغير ذلك من ذكر الله كان حسناً لا يقطع الصلاة شيء من ذكر الله

(باب القراءة بعد أم القرآن) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأحب أن يقرأ المصلي بعد أم القرآن سورة من القرآن فإن قرأ بعض سورة أجزاء فإن اقتصر على أم القرآن ولم يقرأ بعدها شيئاً لم يبين له أن بعد الركعة ولا أحب ذلك وأحب أن يكون أقل ما يقرأ مع أم القرآن في الركعتين الأولىين قدر أقصر سورة من القرآن مثل أنا أعطيناك الكوثر وما أشبهها وفي الآخرين أم القرآن وآية وما زاد كان أحب إلى ما لم يكن اماماً فيثقل عليه (قال) وإذا أغفل من القرآن بعد أم القرآن شيئاً أو قدمه أو قطعه لم يكن عليه إعادة وأحب أن يعود فيقرأه وذلك أنه لو تركه قراءة ما بعد أم القرآن أجزاء الصلاة وإذا قرأ بأم القرآن وآية معها أي آية كانت إن شاء الله تعالى

(باب كيف قراءة المصلي) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم ورتل القرآن ترتيلاً (قال الشافعي) وأقل الترتيل ترك الجملة في القرآن عن الآية وكلما زاد على أقل الآية في القراءة كان أحب إلى ما يبلغ أن تكون الزيادة فيها تخطيطاً وأحب ما وصفت لكل قارئ في صلاة وغيرها وأما في المصلي أشد استحباباً منه للقارئ في غير صلاة فإذا أيقن المصلي أن لم يبق من القراءة شيء إلا نطق به أجزاء القراءة ولا يجزئه أن يقرأ في صدره القرآن ولم ينطق به لسانه ولو كانت بالرجل تامة لا تبين معها القراءة أجزاءه فإذ بلغ منها ما لا يطيق أكثر منه وأكره أن يكون اماماً وإن أم أجزاء إذا أيقن أنه قد قرأ ما تجزئه به صلاته وكذلك الفأفأ أكره أن يؤتم فإن أم أجزاء وأحب أن لا يكون الإمام أرت ولا ألغ وإن صلى لنفسه أجزاء وأكره أن يكون الإمام لحناً لأن الحان قد يحيل معنى القرآن فإن لم يلحن لحناً يحيل معنى القرآن أجزاءه صلاته وإن لحن في أم القرآن لحناً يحيل معنى شيء منها لم أر صلاة مجزئة عنه ولا عن خلفه وإن لحن في غيرها كرهته ولم أر عليه إعادة لأنه لو ترك قراءة غير أم القرآن وآتي بأم القرآن رجوت أن تجزئه صلاته وإذا أجزاءه أجزاء من خلفه إن شاء الله تعالى وإن كان لحنه في أم القرآن وغيرها لا يحيل المعنى أجزاءه صلاته وأكره أن يكون اماماً بحال

(باب التكبير للركوع وغيره) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن علي بن الحسين قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر كلما خفض ورفع فإذا زالت تلك صلاته حتى لقي الله تعالى أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة أن أبا هريرة كان يصلي لهم فيكبر كلما خفض ورفع فإذا انصرف قال والله إنى لأشبهكم صلاة برسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) ولا أحب لمصل منفرد ولا اماماً ولا مأموماً أن يدع التكبير للركوع والسجود والرفع والخفض وقول سمع الله لمن حمده وربناك الحمد إذا رفع من الركوع ولو رفع رأسه من شيء مما وصفت أو وضعه بلا تكبير لم يكن عليه أن يكبر بعد رفع الرأس ووضعته وإذا ترك التكبير في

الركن على بول الصبي  
مالم يأكل الطعام ولا  
يتبين لي فرق بينه وبين  
بول الصبية ولو غسل  
كان أحب إلى ويفرك  
المني فإن صلى به ولم  
يفركه فلا بأس لأن  
عائشة رضي الله عنها  
قالت كنت أفرك المني  
من ثوب رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ثم  
يصلي فيه وروى عن  
ابن عباس أنه قال أمطه  
عنك بأذخرة فانما هو  
كبصاق أو مخاط (قال  
الشافعي) ويصلي على  
جلد ما يؤكل لحمه إذا  
ذكى وفي صوفه وشعره  
وريشه إذا أخذ منه  
وهو حي ولا يصل ما  
انكسر من عظمه إلا  
بعظم ما يؤكل لحمه ذكياً  
فإن رقع بعظم ميتة  
أجبره السلطان على قلعه  
فإن مات صار ميتاً كله  
والله حسيبه ولا تصل  
المرأة شعرها بشعر  
انسيان ولا شعر مالا  
يؤكل لحمه بحال وإن  
بالرجل في مسجد أو  
أرض طهر بأن يصب  
عليه ذنوب من ماء لقول  
النبي صلى الله عليه  
وسلم في بول الأعرجي



حين بال في المسجد  
صبوا عليه ذنوباً من ماء  
(قال الشافعي) وهو  
الدلو العظيم وان بال  
اثنتان لم يطهره الا لدوان  
والخرف في الارض كالبول  
وان لم تذهب ريحه وان  
صلى فوق قبر أو الى  
جنبه ولم ينش أجزاء  
وما خالط التراب من  
نجس لا تنشفه الارض  
انما يتفرق فيه  
(١) فلا يطهره الا  
الماء وان ضرب لبن  
فيه بول لم يطهر الا بما  
تطهر به الارض من  
البول والنار لا تطهر  
شيأ والبساط كالارض  
ان صلى في موضع منه  
طاهر والباقي نجس  
ولم تسقط عليه ثيابه  
أجزاء ولا بأس أن يمر

(١) قوله فلا يطهره  
الا الماء كذا في  
الاصل ولعل الازائدة  
من النسخ وعبرة  
الام فان ذهبت الاجساد  
في التراب حتى تختلط  
بها فلا تميز منها كانت  
كالقابر لا يصلى فيها ولا  
تطهر فان التراب غير  
مميز من الجرم المختلط  
اه كتبه مصححه

موضعه لم يقضه في غيره » قال أبو محمد الربيع بن سليمان فأتى من هذا الموضع من الكتاب وسمعت من  
البويطي وأعرفه من كلام الشافعي » (قال الشافعي) واذا أراد الرجل أن يركع ابتداءً بالتكبير قائماً  
فكان فيه وهو يهوى راكعاً واذا أراد أن يرفع رأسه من الركوع ابتداءً قوله سمع الله لمن حده ورفع مع  
الرفع ثم قال اذا استوى قائماً وافرغ من قوله سمع الله لمن حده بناولك الحمد واذا هوى ليسجد ابتداءً  
التكبير قائماً هوى مع ابتداءه حتى ينتهي الى السجود وقد فرغ من آخر التكبير ولو كبر وأتم بقية  
التكبير ساجد لم يكن عليه شيء وأحب الى أن لا يسجد الا وقد فرغ من التكبير فاذا رفع رأسه من  
السجود ابتداءً التكبير حتى يستوى جالساً وقد قضاها فاذا هوى ليسجد ابتداءً التكبير قاعداً وأتمه وهو  
يهوى للسجود ثم هكذا في جميع صلاته ويصنع في التكبير ما وصفت من أن يبينه ولا يعططه ولا يحذفه  
فاذا جاء بالتكبير بيناً أجزاءً ولو ترك التكبير سوى تكبيرة الافتتاح وقوله سمع الله لمن حده لم يعد صلاته  
وكذلك من ترك الذكر في الركوع والسجود وانما قلت ما وصفت بدلالة الكتاب ثم السنة قال الله عز  
وجل اركعوا واسجدوا ولم يذكر في الركوع والسجود عملاً غيرهما فكانا الفرض فمن جاء بما يقع عليه اسم  
ركوع أو سجود فقد جاء بالفرض عليه والذي كرهه ما سئله اختيار وهكذا قلنا في المضمضة والاستنشاق  
مع غسل الوجه (قال الشافعي) ورأى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً يصلي صلاة لم يحسنها فأمره  
بالاعادة ثم صلاها فأمره بالاعادة فقال له يا رسول الله علمني فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم الركوع  
والسجود والرفع والتكبير للافتتاح وقال فاذا جئت بهذا فقد تمت صلاتك ولم يعلمه ذلك ركعاً في ركوع  
ولا سجوداً ولا تكبيراً سوى تكبيرة الافتتاح ولا قول سمع الله لمن حده فقال له فاذا فعلت هذا فقد تمت  
صلاتك وما نقصت منه فقد نقصت من صلاتك فدل ذلك على أنه علمه ما لا تجزئ الصلاة الا به وما فيه  
ما يؤذيها عنه وان كان الاختيار غيره

(باب القول في الركوع) أخبرنا الربيع قال أخبرنا البويطي قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا  
ابراهيم بن محمد قال أخبرني صفوان بن سليم عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة قال كان النبي صلى الله عليه  
وسلم اذا ركع قال اللهم لك ركعت ولك أسلمت وبك آمنت وأنت ربي خشع لك سمعي وبصري وعظائي  
وشعري وبشري وما استقلت به قدمي لله رب العالمين أخبرنا الربيع قال أخبرنا البويطي قال أخبرنا  
الشافعي قال أخبرنا مسلم بن خالد وعبد المجيد أحسبه عن ابن جريج عن موسى بن عقبة عن عبد الله بن  
الفضل عن عبد الرحمن الأعرج عن عبيد الله بن أبي رافع عن علي بن أبي طالب أن النبي صلى الله عليه  
وسلم كان اذا ركع قال اللهم لك ركعت وبك آمنت ولك أسلمت أنت ربي خشع لك سمعي وبصري ومخني  
وعظمي وما استقلت به قدمي لله رب العالمين أخبرنا الربيع قال أخبرنا البويطي قال أخبرنا الشافعي  
قال أخبرنا سفيان بن عيينة وابراهيم بن محمد عن سليمان بن نصيم عن ابراهيم بن عبد الله بن معبد عن أبيه  
عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ألا اني نهيت أن أقرأ اركعاً أو ساجداً - فأما الركوع  
فنعظموا فيه الرب وأما السجود فاجتهدوا فيه قال أحدهما من الدعاء وقال الآخر فاجتهدوا فانه  
قن أن يستجاب لكم (قال الشافعي) وأحب لأحد أن يقرأ اركعاً ولا يسجداً لنهي رسول الله صلى الله  
عليه وسلم وانهما موضع ذكر غير القراءة وكذلك لأحد أن يقرأ في موضع التشهد قياساً على هذا  
أخبرنا الربيع قال أخبرنا البويطي قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا محمد بن اسمعيل بن أبي فديك عن  
ابن أبي ذئب عن اسحق بن يزيد الهذلي عن عون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قال اذا ركع أجدكم فقال سبحان ربّي العظيم ثلاث مرات فقد تم ركوعه وذلك أدناه واذا سجد فقال  
سبحان ربّي الاعلى ثلاث مرات فقد تم سجوده وذلك أدناه (قال الشافعي) ان كان هذا ثابتاً فائماً يعني  
والله تعالى أعلم أدنى ما ينسب الى كمال الفرض والاختيار مع كمال الفرض وحده وأحب أن يبدأ



الراكع في ركوعه أن يقول سبحان ربّي العظيم ثلاثاً ويقول ما حكيت أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول كل ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في ركوع أو سجود أحببت أن لا يقصر عنه إماماً كان أو منفرداً وهو تخفيف لا تثقيل « قال الربيع إلى ههنا انتهى سماعي من البيهقي » أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال وأقل كمال الركوع أن يضع كفيه على ركبتيه فإذا فعل فقد جاء بأقل ما عليه في الركوع حتى لا يكون عليه إعادة هذه الركعة وإن لم يذكرك في الركوع لقول الله عز وجل اركعوا واسجدوا فإذا ركع وسجد فقد جاء بالفرض والذكر فيه سنة اختيار لا أحب تركها وما علم النبي صلى الله عليه وسلم الرجل من الركوع والسجود ولم يذكرك فدل على أن الذكر فيه سنة اختيار وإن كان أقطع أو أشل إحدى اليدين أخذ إحدى ركبتيه بالأخرى وإن كانتا معاً عليتين بلغ من الركوع ما لو كان مطلق اليدين فوضع يديه على ركبتيه لم يجاوز ولا يجزيه غير ذلك وإن كان صحيح اليدين فلم يضع يديه على ركبتيه فقد أساء ولا شيء عليه إذا بلغ من الركوع ما لو وضع يديه على ركبتيه لم يجاوز إذا ترك وضع يديه على ركبتيه وشك في أنه لم يبلغ من الركوع ما لو وضع يديه على ركبتيه لم يجاوز لم يعتد به هذه الركعة (قال الشافعي) وكمال الركوع أن يضع يديه على ركبتيه ويعد ظهره وعنقه ولا يخفض عنقه عن ظهره ولا يرفعه ولا يجافي ظهره ويجهده أن يكون مستوياً في ذلك كله فإن رفع رأسه عن ظهره أو ظهره عن رأسه أو جافي ظهره حتى يلدن كالمحدود بكرهت ذلك ولا إعادة عليه لأنه قد جاء بالركوع والركوع في الظهر ولو بلغ أن يكون راكعاً فرفع يديه فلم يضعهما على ركبتيه ولا غيرهما لم تكن عليه إعادة ولو أن رجلاً أدرك الإمام راكعاً فركع قبل أن يرفع الإمام ظهره من الركوع اعتد بتلك الركعة ولو لم يركع حتى يرفع الإمام ظهره من الركوع لم يعتد بتلك الركعة ولا يعتد بتبناها حتى يصير راكعاً والإمام راكعاً بمخاله ولو ركع الإمام فاطمأن راكعاً ثم رفع رأسه من الركوع فاستوى قائماً أو لم يستو إلا أنه قد زايل الركوع إلى حال لا يكون فيها تام الركوع ثم عاد فركع ليسبح فأدركه رجل في هذه الحال راكعاً فركع معه لم يعتد به هذه الركعة لأن الإمام قد أتم كل الركوع أولاً وهذا ركوع لا يعتد به من الصلاة (قال الربيع) وفيه قول آخر أنه إذا ركع ولم يسبح ثم رفع رأسه ثم عاد فركع ليسبح فقد بطلت صلاته لأن ركوعه الأول كان تماماً وإن لم يسبح فلما عاد فركع ركعة أخرى ليسبح فيها كان قد زاد في الصلاة ركعة عامداً فبطلت صلاته بهذا المعنى (قال الشافعي) وإذا ركع الرجل مع الإمام ثم رفع قبل الإمام فأحب أن يعود حتى يرفع الإمام رأسه ثم يرفع برفعه أو بعده (١) وإن لم يرفع وقد ركع مع الإمام كرهته ولم يعتد بتلك الركعة ولو ركع المصلّي فاستوى راكعاً وسقط إلى الأرض كان عليه أن يقوم حتى يعتدل صلبه قائماً ولم يكن عليه أن يعود لركوع لأنه قد ركع ولو أدركه رجل بعد ما ركع وسقط راكعاً ياركا أو مضطجعا أو فيما بين ذلك لم يزل عن الركوع فركع معه لم يعتد بتلك الركعة لأنه راكع في حين لا يجزي فيه الركوع ألا ترى أنه لو ابتدأ الركوع في تلك الحال لم يكن راكعاً لأن فرضه أن يركع قائماً لا غير قائم ولو عاد فقام راكعاً كما هو قادر على ركع فركع معه في تلك الحال لم تجز تلك الركعة لأنه قد خرج من الركوع الأول حين زايل القيام واستأنف ركوعاً غير الأول قبل سجوده (٢) وإذا كان الرجل إماماً فسمع حسن رجل خلفه لم يقم راكعاً ولا يجلسه في الصلاة شيء انتظاراً لغيره ولا تكون صلاته كلها إلا خالصاً لله عز وجل لا يريد بالمقام فيها شيئاً إلا هو جل وعز (باب القول عند رفع الرأس من الركوع) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال ويقول الإمام والمأموم والمنفرد عند رفعهم رؤسهم من الركوع سمع الله لمن حمده فإذا فرغ منها قائلها أتبعها فقال ربنا والحمد وإن شاء قال اللهم ربنا والحمد ولو قال لك الحمد ربنا كفى والقول الأول اقتداء بما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم أحب إلى ولو قال من حمد الله سمع له لم أر عليه إعادة وأن يقول سمع الله لمن حمده اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم أحب إلى أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال

الجنب في المسجد ما را  
ولا يقيم فيه وتأول قول  
الله جل ذكره ولا جنباً  
الاعاري سبيل (قال)  
وذلك عندي موضع  
الصلاة (قال) وأكره  
مما الحائض فيه (قال)  
ولا بأس أن يبيت المشرقة  
في كل مسجد إلا المسجد  
الحرام لقول الله جل  
وعز فلا يقربوا المسجد

(١) قوله وإن لم يرفع  
كذا في النسخ بالقاء وهو  
تحريف من الناسخ  
ولعله وإن لم يرجع بالجيم  
من الرجوع وهو العود  
تأمل اهـ

(٢) قوله وإذا كان  
الرجل إماماً فسمع حسن  
رجل خلفه الخ هذا  
صريح في أنه لا ينتظر  
ونقل المزي عن بعضهم  
رواية عن الإمام أنه  
لا بأس بالانتظار  
والمشهور في كتب  
المتأخرين أنه يسبغ  
انتظاراً لداخل الله تعالى  
في ركوع أو تشهد آخر  
من لم يبلغ في الانتظار  
ولم يميز بين الداخلين  
والأكره كنه معجمه



أخبرنا عبد المجيد بن أبي رواد ومسلم بن خالد عن ابن جريج عن موسى بن عقبة عن عبد الله بن الفضل عن عبد الرحمن الأعرج عن عبيد الله بن أبي رافع عن علي بن أبي طالب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا رفع رأسه من الركوع في الصلاة المكتوبة قال اللهم ربنا لك الحمد ملء السموات وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد وإن لم يزد على أن يركع ويرفع ولم يقل شيئا كرهت ذلك له ولا إعادة عليه ولا سجود سهو

(باب كيف القيام من الركوع) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا إبراهيم بن محمد عن محمد بن عجلان عن علي بن يحيى عن رفاع بن رافع أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لرجل فإذا ركعت فاجعل راحتيك على ركبتيك ومكن لركوعك فإذا رفعت فأقم صلبك وأرفع رأسك حتى ترجع العظام إلى مفاصلها (قال الشافعي) ولا يجزئ مصليا قدر على أن يعتدل قائما إذا رفع رأسه من الركوع شيء دون أن يعتدل قائما إذا كان ممن يقدر على القيام وما كان من القيام دون الاعتدال لم يجزئه (قال الشافعي) ولو رفع رأسه فشكل أن يكون اعتدل ثم سجد أو طرحه شيء عاد فقام حتى يعتدل ولم يعتد بالسجود حتى يعتدل قائما قبله وإن لم يفعل لم يعتد بتلك الركعة من صلاة ولو ذهب ليعتدل فعرضته له علة تمنعه الاعتدال فسجد أجزاء عنه تلك الركعة من صلاته لأنه لم يكن ممن يقدر على الاعتدال وإن ذهب العلة عنه قبل السجود فعليه أن يعود معتدلا لأنه لم يدع القيام كله بدخوله في عمل السجود الذي يمنعه حتى صار يقدر على الاعتدال وإن ذهب العلة عنه بعدما يصير ساجدا لم يكن عليه ولا له أن يقوم إلا لما يستقبل من الركوع وإن فعل فعليه سجود السهو لأنه زاد في صلاته ما ليس عليه وإذا اعتدل قائما لم أحب له يتلبث حتى يقول ما أحببت له القول ثم يهوى ساجدا أو يأخذ في التكبير في هوى وهو فيه (١) وبعد أن يصل إلى الأرض ساجدا مع انقضاء التكبير وإن أخر التكبير عن ذلك أو كبر معتدلا أو ترك التكبير كرهت ذلك له ولا إعادة ولا سجود السهو عليه ولو أطل القيام بذكر الله عز وجل يدعو أو ساهيا وهو لا ينوي به القنوت كرهت ذلك له ولا إعادة ولا سجود السهو لأن القراءة من عمل الصلاة في غير هذا الموضع وهذا الموضع موضع ذكر غير قراءة فإن زاد فيه فلا يوجب عليه سهوا وإن أطل القيام ينوي به القنوت كان عليه سجود السهو لأن القنوت عمل معدود من عمل الصلاة فإذا عمله في غير موضعه أوجب عليه السهو

(باب كيف السجود) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي وأحب أن يستدئى التكبير قائما وينحط مكانه ساجدا ثم يكون أول ما يضع على الأرض منه ركبتيه ثم يديه ثم وجهه وإن وضع وجهه قبل يديه أو يديه قبل ركبتيه كرهت ذلك ولا إعادة ولا سجود سهو عليه ويستجد على سبع وجهه وكفيه وركبتيه وصدور قدميه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن طاووس عن أبيه عن ابن عباس قال أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يسجد منه على سبع يديه وركبتيه وأطراف أصابع قدميه وجهته ونهى أن يكفت الشعر والثياب قال سفيان وزادنا فيه ابن طاووس فوضع يده على جبهته ثم أمرها على أنفه حتى بلغ طرف أنفه وكان أبي يعتد هذا واحدا أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان قال أخبرنا عمرو بن دينار سمع طاووسا يحدث عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أن يسجد منه على سبع ونهى أن يكفت شعره أو ثيابه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا إبراهيم بن محمد عن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن محمد بن إبراهيم عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن العباس بن عبد المطلب أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول إذا سجد العبد سجد معه سبعة أرباب وجهه وكفاه وركبتيه وقدماه (قال الشافعي) وكال فرض السجود وسنته أن يسجد على جبهته وأنفه وراحتيه وركبتيه وقدميه وإن سجد على جبهته دون أنفه كرهت ذلك له وأجزأه لأن الجبهة موضع

الحرام بعد عامهم هذا (قال المزني) فإذا بات فيه المشرقة فالمسلم الجنب أولى أن يجلس فيه ويبيت وأحب أعظام المسجد عن أن يبيت فيه المشرقة أو يقعد فيه (قال الشافعي) والنهي عن الصلاة في أعطان الأبل اختيار لقول النبي صلى الله عليه وسلم فانهاجن من جن خلقت وكما قال حين ناموا عن الصلاة اخرجوا بنا من هذا الوادي فإن به شيطانا فكره قربه لا لتجاسة الأبل (٢) ولا موضع عافيه شيطان وقد مر بالنبي صلى الله عليه وسلم شيطان فخفه ولم

(١) قوله وبعد أن يصل الخ كذا في النسخ ولعله تحرف عن إلى أن يصل الخ وقوله لأن القراءة من عمل الصلاة كذا فيها أيضا ولعله علة لشيء سقط من النسخ والاصل يخلاف ما لو أطل القيام بالقراءة لأن الخ تأمل (٢) قوله ولا موضعا فيه شيطان كذا في النسخ وانظر كتيبه



تفسد عليه صلاته ومراح

الغنم الذي تجوز فيه  
الصلاة الذي لا يول فيه  
ولا يعر والعطن موضع  
قرب البئر الذي تنحى  
اليه الابل ليرد غيرها  
الماء لا المراح الذي  
تبيت فيه

(باب الساعات التي  
يكرم فيها صلاة التطوع  
ويجوز فيها القضاء  
والجنازة والغريضة)

(قال الشافعي) أخبرنا  
مالك عن محمد بن يحيى  
ابن حبان عن الأعرج  
عن أبي هريرة أن النبي  
صلى الله عليه وسلم قال  
لا صلاة بعد العصر حتى  
تغرب الشمس ولا صلاة  
بعد الصبح حتى تطلع  
الشمس وعن أبي ذر عن  
النبي صلى الله عليه وسلم  
مثل ذلك وقال النبي  
صلى الله عليه وسلم لا  
بركة إلا بركة الأمانة وعن  
الصنابحي أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قال  
إن الشمس تطلع ومغها  
قرن الشيطان فإذا  
ارتفعت فارقتها فإذا  
استوت قارنها فإذا  
زالت فارقتها فإذا دنت  
للعروب قارنها فإذا

(١) قوله فن قال هذا  
قال الخ كذا في التسخ  
وليحرر كتبه معجحه

السجود أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا إبراهيم بن محمد قال أخبرني اسحق بن عبد الله  
عن يحيى بن علي بن خالد عن أبيه عن عمه رفاعه أو عن رفاعه بن رافع بن مالك أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم أمر رجلا إذا سجد أن يمكن وجهه من الأرض حتى تطمئن مفاصله ثم يكبر فيرفع رأسه ويكبر  
فيستوى قاعدا يثنى قدميه حتى يقيم صلبه ويختر ساجدا حتى يمكن وجهه بالأرض وتطمئن مفاصله فإذا لم  
يصنع هذا أحدكم لم تتم صلاته (قال الشافعي) ولو سجد على بعض جهته دون جميعها كرهت ذلك له  
ولم يكن عليه إعادة لأنه ساجد على جهته ولو سجد على أنفه دون جهته لم يجزه لأن الجهة موضع السجود  
وانما سجد والله أعلم على الاتف لاتصاله بها ومقاربتة لساوئها ولو سجد على خده أو على صدغه لم يجزه  
السجود لأن الجهة موضع السجود ولو سجد على رأسه ولم يمس شيئا من جهته الأرض لم يجزه السجود  
وان سجد على رأسه فمس شيئا من جهته الأرض أجزاء السجود إن شاء الله تعالى ولو سجد على جهته  
ودونها ثوب أو غيره لم يجزه السجود إلا أن يكون خيرا فيكون ذلك عذرا ولو سجد عليها وعليها ثوب  
متخرق فمس شيئا من جهته على الأرض لأنه ساجد وشئ من جهته على الأرض وأحب أن  
يباشر راحته الأرض في البرد والحر فإن لم يفعل وسنهما من حر أو برد وسجد عليهما فلا إعادة عليه ولا  
سجود سهو (قال الشافعي) ولا أحب هذا كله في ركعتيه بل أحب أن تكون ركعتاه مستترتين بالثياب  
ولا أحب أن يخفف عن ركعتيه من الثياب شيئا لأن لا أعلم أحدا أمر بالاقضاء بركعتيه إلى الأرض وأحب  
إذا لم يكن الرجل متخففا أن يقضي بركعتيه إلى الأرض ولا يسجد مستعلا فتحول النعلان بين قدميه والأرض  
فإن أقضى بركعتيه إلى الأرض أو ستر قدميه من الأرض فلا شئ عليه لأنه قد يسجد مستعلا متخففا ولا يقضي  
بقدميه إلى الأرض (قال الشافعي) وفي هذا قولان أحدهما أن يكون عليه أن يسجد على جميع  
أعضائه التي أمرته بالسجود عليها أو يكون حكمها غير حكم الوجه في أن له أن يسجد عليها كلها متغطية  
فتجزيه لأن اسم السجود يقع عليها وإن كانت محولاً دونها بشئ (١) فن قال هذا قال إن ترك جهته فلم يقعها  
الأرض وهو يقدر على إيقاعه الأرض فلم يسجد كما إذا ترك جهته فلم يقعها الأرض وهو يقدر على ذلك فلم  
يسجد وإن سجد على ظهر ركعته لم يجزه لأن السجود على بطونها وكذلك أن يسجد على حروفها وإن ماس  
الأرض ببعض يديه أصابعهما أو بعضهما أو راحتيه أو بعضهما أو سجد على ماعد أجهته متغطيا  
أجزاء وهكذا هذا في القدمين والركبتين (قال الشافعي) وهذا مذهب يوافق الحديث والقول الثاني أنه  
إذا سجد على جهته أو على شئ منها دون ما سواها أجزاء لأنه إنما قصد بالسجود قصد الوجه تعبد الله تعالى  
وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال سجد وجهي للذي خلقه وشق سمعه وبصره وأنه أمر بكشف  
الوجه ولم يأمر بكشف ركبة ولا قدم ولو أن رجلا هوى ليسجد فسقط على بعض جسده ثم انقلب على  
وجهه فمست جهته الأرض لم يعتد بهذا السجود لأنه لم يزد ولو انقلب يريد فمست جهته الأرض  
أجزاء السجود وهكذا الهوى على وجهه لا يريد سجودا فوقه على جهته لم يعتد بهذا السجود ولو هوى  
يريد السجود وكان على إرادته فلم يحدث إرادة غير إرادته السجود أجزاء السجود ولا يجزيه إذا سجد السجدة  
الاولى إلا أن يرفع رأسه ثم يستوى قاعدا حتى يعود كل عضوته إلى مفصله ثم ينبط فيسجد الثانية فإن  
سجد الثانية قبل هذا لم يعتد بها وصفت من حديث رفاعه بن رافع وعليه في كل ركعة وسجدة  
من الصلاة ما وصفت وكذلك كل ركعة وقيام ذكرته في الصلاة فعليه فيه من الاعتدال والفعل  
ما وصفت

(باب التحافي في السجود) (قال الشافعي) روى عبد الله بن أبي بكر عن عباس بن  
سهل عن أبي جندب بن سعد الساعدي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا سجد جاف بين يديه  
وروى صالح بن مولى التوأمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا سجد يري بياض أبيه



غربت فارقتها ونهى  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم عن الصلاة في تلك  
الساعات وعن أبي  
سعيد الخدري أن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
نهى عن الصلاة نصف  
النهار حتى تزول الشمس  
اليوم الجمعة وعن جابر  
ابن مطعم أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قال  
يا بني عبد مناف من  
ولي منكم من أمر الناس  
شيأ فلا يمنع أحد طاف  
بهذا البيت أو صلى أية  
ساعة شاء من ليل أو نهار  
(قال الشافعي) وبهذا  
أقول والنهي عن  
الصلاة في هذه الاوقات  
عن التطوع الا يوم الجمعة  
لأنه جبر حتى يخرج  
الامام فاما صلاة فرض  
أو جنازة أو مأموؤها  
مؤكدة وان لم تكن  
فبرضا أو كان يصلها  
فأغفلها فتصلي في  
هذه الاوقات بالدلالة  
عن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم في قوله من  
نسي صلاة أو نام عنها  
فليصلها اذا ذكرها  
وبأنه عليه السلام رأى  
قيسا يصلي بعد الصبح  
فقال ما هاتان الركعتان

عما يجافي بدنه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن داود بن قيس الفراء عن  
عبد الله بن عبد الله بن أقرم الخزازي عن أبيه قال رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالقاع من غرة  
أو الثمرة شك الربيع ساجدا فرأيت بياض ابطيه (قال الشافعي) وهكذا أحب الساجد أن يكون  
متخويا والتخوية أن يرفع صدره عن فخذه وأن يجافي مرفقيه وذراعيه عن جنبه حتى اذا لم يكن عليه  
ما يستريح من كفيه رأيت عفرة ابطيه ولا يلمس احدى ركبتيه بالانحرى ويجافي رجله ويرفع ظهره  
ولا يجرد دبره ولكنه يرفعه كما وصفت غير أن يعمد رفع وسطه عن أسفله وأعلاه (قال الشافعي) وقد  
أدب الله تعالى النساء بالاستتار وأدبهن بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم وأحب للمرأة في السجود أن تضم  
بعضها الى بعض وتلمس بطنها بفخذها وتسجد كما ستر ما يكون لها وهكذا أحب لها في الركوع والجلوس  
وجميع الصلاة أن تكون فيها كما ستر ما يكون لها وأحب أن تكف جالباها وتجافيه راحة وساجدة  
عليها ثلاثا تصفها ثيابها (قال الشافعي) فكل ما وصفت اختيارا لهما كيفما جاءا معا بالسجود والركوع  
أجزأهما اذا لم يكشف شي منهما

(باب الذكرك في السجود) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابراهيم بن محمد قال  
أخبرني صفوان بن سليم عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا سجد قال  
اللهم لك سجدت ولك أسلمت وبك آمنت أنت ربي سجد وجهي للذي خلقه وشق سمعه وبصره تبارك  
الله أحسن الخالقين أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن سليمان بن  
محمم عن ابراهيم بن عبد الله بن سعد عن أبيه عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ألا  
إنني نهيت أن أقرأ كما وساجدا فأما الركوع فعظموا فيه الرب وأما السجود فاجتهدوا فيه من الدعاء  
فمن أن يستجاب لكم أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي  
نحيج عن مجاهد قال أقرب ما يكون العبد من الله عز وجل اذا كان ساجدا ألم ترالى قوله عز ذكره  
واسجد واقترب يعني اقبل واقترب (قال الشافعي) ويشبه ما قال مجاهد والله تعالى أعلم ما قال  
وأحب أن يبدأ الرجل في السجود بأن يقول سبحان ربي الأعلى ثلاثا ثم يقول ما حكيت أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم كان يقوله في سجوده ويجتهد في الدعاء فيه رجاء الاجابة ما لم يكن اماما فينقل على  
من خلفه أو مأموما فيخالف امامه ويبلغ من هذا اماما ما لم يكن ثقلا ومأموما ما لم يخالف الامام (قال  
الشافعي) وان ترك هذا تارك كرهته ولا اعاد عليه ولا سجود سهو عليه وان رجل والمرأة في الذكر  
والصلاة سواء ولكن أمرها بالاستتار ودونه في الركوع والسجود بأن تضم بعضها الى بعض واذا أخذ  
الرجل في رفع رأسه من السجود ووضع أخذه في التكبير واذا أراد أن يسجد السجدة الثانية أخذ في  
التكبير وانحط فيكون منحنيا للسجود مكبرا حتى يكون انقضاء تكبيره مع سجوده ثم اذا أراد القيام من  
السجدة الثانية كبر مع رفع رأسه حتى يكون انقضاء تكبيره مع قيامه واذا أراد الجلوس للشهادة قبل ذلك  
حذف التكبير حتى يكون انقضاءه مع استوائه جالسا وان ترك التكبير في الرفع والخفض والتسليم  
والدعاء في السجود والقول التي اخرته به عند رفع رأسه من السجود ترك فضلا ولا اعاد عليه ولا سهو عليه  
لأنه قد جاء بالركوع والسجود

(باب الجلوس اذا رفع من السجود بين السجدين والجلوس من الآخرة للقيام والجلوس) أخبرنا  
الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابراهيم بن محمد قال حدثني محمد بن عمرو بن حنبل أنه سمع عباس  
ابن سهل الساعدي يخبر عن أبي جيمد الساعدي قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا جلس في  
السجدة الثانية ثم ركبته اليسرى بقلنس عليها ونصب قدمه اليمنى واذا جلس في الاربع أما طرجه عن  
وركه وأفضى بقلنته الارض ونصب وركه اليمنى أخبرنا ابراهيم بن محمد قال أخبرنا محمد بن عمرو بن



حلمة عن محمد بن عمرو بن عطاء عن أبي جريد عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله (قال الشافعي) وبهذا كله نقول فتأمل كل مصل من الرجال والنساء أن يكون جلوسه في الصلوات ثلاث جلسات إذا رفع رأسه من السجود لم يرجع على عقبه وثني رجله اليسرى وجلس عليها كما يجلس في التشهد الأول وإذا أراد القيام من السجود أو الجلوس اعتمد يديه معاً على الأرض ونهض ولا أحب أن ينهض بغير اعتماد فإنه يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يعتمد على الأرض إذا أراد القيام (قال الشافعي) وكذلك أحب إذا قام من التشهد ومن سجدة سجدها السجود في القرآن وشكر وإذا أراد الجلوس في مثني جلس على رجله اليسرى متقياً بماس ظهرها الأرض ونصب رجله اليمنى ثانياً أطراف أصابعها وبسط يده اليسرى على فخذه اليسرى وقبض أصابع يده اليمنى على فخذه اليمنى إلا المسحة والابهام وأشار بالمسحة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن مسلم بن أبي مريم عن علي بن عبد الرحمن المعافى قال رأيت ابن عمر وأنا أعبت بالخصاف لما انصرف نهاني وقال اصنع كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع فقلت وكيف كان يصنع قال كان إذا جلس في الصلاة وضع كفه اليمنى على فخذه اليمنى وقبض أصابعه كلها وأشار بأصبعه التي تلي الابهام ووضع كفه اليسرى على فخذه اليسرى وإذا جلس في الرابعة أخرج رجله معاً من تحته وأفضى باليمنى إلى الأرض وصنع بيديه كما صنع في الجلسة التي قبلها وإذا جلس في الصبح فجلس جلسة واحدة وهي آخره أولى فيجلسها الجلسة الأخيرة أولى وإن فاتته منها ركعة جلس مع الإمام فيها جلستين فجلس الأولى جلوس الأولى والآخرة جلوس الآخرة وإذا فاتته منها ركعة وأكثر وجلس مع الإمام في الصلاة جلستين وأكثر جلس في كل واحدة منهن جلوس الأولى وجلس في الآخرة جلوس الآخرة وكيفما جلس عامداً عالماً أو جاهلاً أو ناسياً فلا إعادة عليه ولا سجود سهو والاختيار له ما وصفت وإذا كانت به علة فاستطاع أن يقارب في الجلوس الأول والثاني ما وصفت أحيت له مقارنته

(باب القيام من الجلوس) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي عن أيوب عن أبي قلابة قال جاءنا مالك بن الحويرث فصلى في مسجدنا وقال والله أني لأصلي وما أريد الصلاة ولكني أريد أن أرى كيف رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي فذكر أنه يقوم من الركعة الأولى وإذا أراد أن ينهض قلت كيف قال مثل صلاتي هذه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد الوهاب عن خالد الحذاء عن أبي قلابة مثله غير أنه قال وكان مالك إذا رفع رأسه من السجدة الأخيرة في الركعة الأولى فاستوى قاعداً قام واعتمد على الأرض (قال الشافعي) وبهذا أنا أخذ فتأمل من قام من سجوداً وجلوس في الصلاة أن يعتمد على الأرض يديه معاً اتباعاً لسنة فإن ذلك أشبه للتواضع وأعون للصلي على الصلاة وأخرى أن لا ينقلب ولا يكاد ينقلب وأي قليم قامه سوى هذا كرهته له ولا إعادة فيه عليه ولا سجود سهو لأن هذا كله هيئة في الصلاة وهكذا نقول في كل هيئة في الصلاة تأمر بها ونهى عن خلافها ولا نوجب سجود سهو ولا إعادة عما نهى عنه منها وذلك مثل الجلوس والخشوع والاقبال على الصلاة والوقار فيها ولأننا من ترك من هذا شيئاً باعاده ولا سجود سهو

(باب التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا يحيى بن حسان عن الليث بن سعد عن أبي الزبير المكي عن سعيد بن جبيرة وطاوس عن ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا التشهد كما يعلمنا القرآن فكان يقول التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله (قال الربيع) وحدثنا يحيى بن حسان (قال الشافعي) وبهذا نقول وقد روي في التشهد أحاديث مختلفة كلها فكان هذا أحبها إلى لأنه أكملها أخبرنا الربيع قال

قال ركعتا الفجر فلم ينكره وبأنه عليه السلام صلى ركعتين بعد العصر فسألته عنهما أم سلمة فقال هما ركعتان كنت أصليهما فاشغاني عنهما الوفد وثبت عنه عليه السلام أنه قال أحب الأعمال إلى الله أدومها وإن قل فأحب فضل الدوام وصلى الناس على جنازهم بعد العصر وبعد الصبح فلا يجوز أن يكون نهيه عن الصلاة في الساعات التي نهى فيها عنها إلا على ما وصفت والنهي فيما سوى ذلك ثابت بالإمكة وليس من هذه الأحاديث شيء مختلف (قال المزني) قلت أنا هذا خلاف قوله فمن نسي ركعتي الفجر حتى صلى الظهر والوتر حتى صلى الصبح إنه لا يعيد والذي قبل هذا أولى بقوله وأشبه عندي بأصله (قال الشافعي) ومن ذكر صلاة وهو في أخرى أمها ثم قضى وإن ذكر خارج الصلاة بدأ بها فإن خاف فوت وقت السيئ حضرت



بدأ بها ثم قضى (قال  
المرزقي) قال أصحابنا  
يقول الشافعي التطوع  
وجهان أحدهما صلاة  
جماعة مؤكدة لا أجيز  
تركها لمن قدر عليها  
وهي صلاة العيدين  
وكسوف الشمس والقمر  
والاستسقاء وصلاة  
منفرد وصلاة بعضها  
أو كد من بعض فأؤكد  
ذلك الوتر ويشبه أن  
يكون صلاة التهجدة ثم  
ركعتا الفجر ومن ترك  
واحدة منهما أسوأ حالا  
من ترك جميع التوافل  
وقالوا إن فاتهُ الوتر حتى  
تقام الصبح لم يقض وإن

(١) قوله في التشهد  
الاول كذا في النسخ  
ولعله من زيادة الناسخ  
تأمل

(١) قوله ثم ترك التشهد  
كذا في النسخ ولعل هنا  
سقطا والوجه والله أعلم  
تمت صلاته ولو ترك الخ  
وتأمل

(١) قوله مع الامام  
منفردا كذا في النسخ  
ولعل لفظ مع الامام  
زيادة من الناسخ اه  
كتبه مصححه

قال الشافعي فرض الله عز وجل الصلاة على رسوله صلى الله عليه وسلم فقال ان الله وملائكته يصلون على  
النبي يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما (قال الشافعي) فلم يكن فرض الصلاة عليه في موضع أولي  
منه في الصلاة ووجدنا الدلالة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بما وصفت من أن الصلاة على رسوله  
صلى الله عليه وسلم فرض في الصلاة والله تعالى أعلم أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا  
ابراهيم بن محمد قال حدثني صفوان بن سليم عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أنه قال يا رسول الله  
كيف تصلي عليك يعني في الصلاة قال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وبارك  
على محمد وآل محمد كما باركت على ابراهيم ثم تسلمون على أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال  
أخبرنا ابراهيم بن محمد قال حدثني سعد بن اسحق بن كعب بن عجرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب  
ابن عجرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول في الصلاة اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت  
على ابراهيم وآل ابراهيم وبارك على محمد وآل محمد كما باركت على ابراهيم وآل ابراهيم انك جيد مجيد  
(قال الشافعي) فلما روي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعلمهم التشهد في الصلاة وروى أن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم علمهم كيف يصلون عليه في الصلاة لم يجز والله تعالى أعلم أن نقول التشهد  
واجب والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم غير واجبة والخبر فيهما عن النبي صلى الله عليه وسلم  
زيادة فرض القرآن (قال الشافعي) فعلى كل مسلم وجبت عليه الفرائض أن يتعلم التشهد والصلاة  
على النبي صلى الله عليه وسلم ومن صلى صلاة لم يتشهد فيها وصل على النبي صلى الله عليه وسلم وهو  
يحسن التشهد فعليه اعادةها وإن تشهد ولم يصل على النبي صلى الله عليه وسلم أو صلى على النبي صلى الله  
عليه وسلم ولم يتشهد فعليه الاعادة حتى يجمعهما جميعا وإن كان لا يحسنهما على وجههما أتى بما أحسن  
منهما ولم يجزه إلا بأن يأتي باسم تشهد وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وإذا أحسنهما فأغفلهما  
أو عمد تركهما فسدت وعليه الاعادة فيهما جميعا والتشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (١) في  
التشهد الاول في كل صلاة غير الصبح تشهدان تشهد اول وتشهد آخر إن ترك التشهد الاول والصلاة  
على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الاول ساهيا لا إعادة عليه وعليه سجدة السهو وتركه ومن ترك  
التشهد الآخر ساهيا أو عامدا فعليه إعادة الصلاة الآن يكون تركه إياه قريبا في تشهد هذا كله واحد  
لا يجزئ أحدا صلاة الأب سها عنه أو عمد ويجزئ التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في آخر  
الصلاة عن التشهد قبله ولا يكون على صاحبه إعادة ولا يغني عنه ما كان قبله من التشهد ولو فاتته ركعة  
من المغرب وأدركه الإمام يتشهد في الثانية فتشهد معه ثم تشهد معه في الثالثة ثم تشهد لنفسه في الثالثة  
فكان قد تشهد في المغرب ثلاث مرات (٢) ثم ترك التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في  
آخر صلاته لم يجزه ماضى من التشهدين وإنما فرقت بين التشهدين أن النبي صلى الله عليه وسلم قام في  
الثانية فلم يجلس فسجد للسهو ولم يختلف أحد علمته أن التشهد الآخر الذي يخرج به من الصلاة مخالف  
للتشهد الاول في أن ليس لاحد قيام منه الا الجلوس (قال الشافعي) ولو لم يزد رجل في التشهد على أن  
يقول التحيات لله أشهد أن لا إله الا الله وأشهد أن محمدا رسول الله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله  
وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين وصلى على رسول الله كرهت له ذلك ولم أر عليه إعادة لانه  
قد جاء باسم تشهد وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وسلم على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى  
عباد الله والتشهد في الاولى والثانية لفظ واحد لا يختلف وكذلك من فاتته ركعة مع الإمام تشهد مع  
الإمام كما تشهد وإن كان موضع تركه من صلاته ولا يترك التشهد في حال وإذا أدرك الإمام جالساً تشهد  
بما قدر عليه وقام حين يقوم الإمام وإن سها عن التشهد مع الإمام في جميع تشهد الإمام وتشهد في آخر  
صلاته فلا إعادة عليه وكذلك لو ترك التشهد (٣) مع الإمام منفردا وتشهد في آخر صلاته أجزأته



ومعنى قولى يجزئته الشاهد بأن يجزئته الشاهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لا يجزئيه أحدهما دون الآخر وان اقتصر في بعض الحالات فذكرت الشاهد منفردا ولو أدرك الصلاة مع الإمام فسها عن الشاهد الآخر حتى سلم الإمام لم يسلم وتشهد هو فان سلم مع الإمام ساهيا وخرج (١) بعد مخرجه أعاد الصلاة وان قرب دخل فكبر ثم جلس وتشهد وسجد للسهم وسلم (٢)

(باب القيام من اثنتين) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعى قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن الأعرج عن عبد الله بن بحنة قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين ثم قام فلم يجلس فقام الناس معه فلما قضى صلاته ونظرنا تسليما كبر فسجد سجدتين وهو جالس قبل التسليم ثم سلم أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعى قال أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن الأعرج عن عبد الله بن بحنة أنه

(٢) وفي اختلاف الحديث (باب في الشاهد) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعى قال أخبرنا الثقة وهو يحيى بن حسان عن ليث بن سعد عن أبي الزبير عن طاوس وسعيد بن جبير عن ابن عباس قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يعلمنا الشاهد كما يعلمنا السورة من القرآن فكان يقول التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا رسول الله (قال الربيع) هذا حديثنا به يحيى بن حسان (قال الشافعى) رحمه الله تعالى وقدرى أيمن بن نابل بإسناده عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم تشهدنا بخالف هذا في بعض حروفه وروى البصريون عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثنا بخالفهما في بعض حروفهما وروى الكوفيون عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم في الشاهد حديثنا بخالفها كلها في بعض حروفها وهي مشتبهة متقاربة واحتمل أن تكون كلها ثابتة وأن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلم الجماعة والمنفردين الشاهد فيحفظه أحدهم على لفظه ويحفظه الآخر على لفظ يخالفه لا يختلفان في معنى أنه أريد به تعظيم الله جل ثناؤه وذكره والشاهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيقر النبي صلى الله عليه وسلم كلا على ما حفظ وان زاد بعضهم كلمة على بعض أو تلفظ بها بغير لفظه لأنه ذكر (قال الشافعى) وقد اختلف بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في بعض لفظ القرآن عند النبي صلى الله عليه وسلم ولم يختلفوا في معناه فأقرهم وقال هكذا أنزل ان هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فأقر وأما يسر منه فاسوى القرآن من الذكراولى أن يوسع هذا فيه اذالم يختلف المعنى (قال الشافعى) وليس لاحد أن يعتمد أن يكف عن قراءة حرف من القرآن إلا بنسيان وهذا في الشاهد وفي جميع الذكر أخف (قال الشافعى) وانما قلنا بالشاهد الذي روى عن ابن عباس لأنه أتمها وان فيه زيادة على بعضها بالمباركات وفي اختلاف مالك والشافعى ترجعة في الشاهد وفيها أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعى قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر الشاهد (قال الشافعى) وخالفه الى قول عمر فاذا كان الشاهد وهو من الصلاة وعلم العامة مختلفا فيه بالمدينة يخالف فيه ابن عمر وعمر يخالفه عائشة فأين الإجماع والعمل ما كان ينبغي لشيء أن يكون أولى مجتمعنا عليه من الشاهد وما روى فيه مالك صاحبك الثلاثة أحاديث مختلفة كلها حديثان منها يخالفان فيها عمر وعمر يعلمهم الشاهد على المنبر ثم يخالفه فيها ابنه وعائشة وكيف يجوز ان ادعى أن يكون الحاكم اذا حكم أو قال أو عمل أجمع عليه بالمدينة وما يجوز ادعاء الإجماع إلا بخبر ولو ذهب ذاهب بحجزة كانت هذه الأحاديث ردًا لإجازته قال السراج

البلقيني رحمه الله تعالى ذكره الإمام الشافعى رضى الله عنه في هاتين التريجتين أحاديث جمع من الصحابة ونحن نذكرها واحدا واحدا أما حديث ابن عباس فقد تقدم الكلام عليه وأما حديث جابر بن عبد الله الذي رواه أيمن بن نابل فرواه النسائي وابن ماجه بإسنادهما عن أيمن بن نابل عن أبي الزبير عن جابر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا الشاهد كما يعلمنا السورة من القرآن بسم الله وبالله

فاتته ركعتا الفجر حتى تقام الظهر لم يقض ولا أرخص لمسلم في تركه واحدة منهما وان لم أوجبهما (وقال) ان فاتته الوتر لم يقض وان فاتته ركعتا الفجر حتى تقام صلاة الظهر لم يقض وقالوا فاما صلاة فريضة أو جنازة أو مأمور بها مؤكدة وان لم تكن فرضا أو كان يصليها فأغفلها فليصل في الأوقات التي نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالدلالة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله من نسي صلاة أو ناسى عنها فليصلها اذا ذكرها وبأنه عليه السلام رأى قيسا يصلي بعد الصبح

(١) قوله بعد مخرجه قال السراج البلقيني كذا وقع في نسخة الأم بعد بغير عطف واللائق وبعد مخرجه بدليل قوله بعد ذلك وان قرب اه ومراده بيان أن بعد فعل ماض من البعد تقيض القرب ويحتاج الى عطف اه كتبه مصنفه



فقال ما هاتان الركعتان  
فقال ركعتا الفجر فلم  
يشكره وبأنه صلى ركعتين  
بعد العصر فسأله  
عنهما أم سلمة فقال هما  
ركعتان كنت أصليهما  
فشغلني عنهما الوفد  
وثبت عنه صلى الله  
عليه وسلم أنه قال أحب  
الأعمال إلى الله أدومها  
وإن قل وأحب فضل  
الدوام (قال المزني)  
يقال لهم فإذا سويتم  
في القضاء بين التطوع  
الذي ليس بأوكد وبين  
الفرض لدوام التطوع  
الذي ليس بأوكد فلم  
أبيتم قضاء الوتر الذي  
هو أوكد ثم ركعتي الفجر  
التي تليان في التأكيد  
التي هما أوكد  
أفتقضون الذي ليس  
بأوكد ولا تقضون  
الذي هو أوكد وهذا  
من القول غير مشكل  
وبالله التوفيق ومن  
احتج بآية قول رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
في قضاء التطوع من  
نسي صلاة أو ناسى عنها  
فليصلها إذا ذكرها  
فقد خالفتم ما احتججتهم  
به في هذا فان قالوا  
فيكون القضاء على

قال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قام من اثنتين من الظهر لم يجلس فيهما فاقضى صلاته سجدتين  
ثم سجدت (قال الشافعي) فبهذا قلنا إذا ترك المصلي التشهد الأول لم يكن عليه إعادة وإذا أراد  
الرجل القيام من اثنتين ثم ذكر جالساً على جلوسه ولا سجوداً لله عليه وان ذكر بعد ما نهض  
عاد فجلس ما بين أن يستقم قائماً وعليه سجود السهو فان قام من الجلوس الآخر عاد فجلس فشهد  
وسجد سجدتين للسهو وكذلك لو قام فأنصرف فان كان أنصرف أنصرفاً فقرأ ما قدر ما لو كان سهواً عن شيء  
من الصلاة أتمه وسجد للسهو ورجع فشهد التشهد وسجد للسهو وإن كان أبعد استأنف الصلاة ولو جلس  
مثنى ولم يتشهد سجد للسهو ولو جلس في الآخرة ولم يتشهد حتى يسلم وينصرف فيعيد أعاد الصلاة لأن  
الجلوس إنما هو للتشهد ولا يصنع الجلوس إذا لم يكن معه التشهد شيئاً كما لو قام قدر القراءة ولم يقرأ لم يجزه

التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد  
الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله أسأل الله الجنة وأعوذ به من النار  
\* أين بن نابل هذا أخرجه البخاري لكن قال يعقوب بن شبرمة أنه ضعيف وقال الدارقطني ليس بالقوي  
يخالف الناس ولو لم يكن الأحديث التشهد وأما حديث أبي موسى الأشعري فأخرجه مسلم في صحيحه  
ولفظه عن النبي صلى الله عليه وسلم وإذا كان عند القعدة فليكن من أول قول أحدكم التحيات الصلوات  
لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا  
الله وأن محمداً عبده ورسوله وأما حديث ابن مسعود فأخرجه البخاري ومسلم بإسنادهما إلى ابن مسعود  
عن النبي صلى الله عليه وسلم إذا صلى أحدكم فليقل التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك  
أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً  
عبده ورسوله وأما ما أشار إليه الشافعي في اختلافه مع مالك من رواية ابن عمر في التشهد فقد رويناه في موطأ  
يحيى بن يحيى في ترجمة التشهد في الصلاة عن مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يتشهد ويقول بسم الله  
التحيات لله الصلوات لله الزاكيات لله السلام على النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله  
الصالحين شهدت أن لا إله إلا الله وشهدت أن محمداً رسول الله يقول هذا في الركعتين الأولى ويدعو  
إذا قضى تشهده بما بداه فإذا جلس في آخر صلاته تشهد كذلك أيضاً لأنه يقدم التشهد ثم يدعو بما بداه  
فإذا قضى تشهده وأراد أن يسلم قال السلام على النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله  
الصالحين السلام عليكم عن عيمته يرد على الإمام فان سلم عليه أحد غن يساره رده عليه وقول الشافعي  
رحمة الله تعالى وخالفته يخاطب الربيع إلى قول عمر فقوله هو ما رويناه في موطأ يحيى بن يحيى في الترجمة  
المذكورة عن مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عبد الرحمن بن عبد القاري أنه سمع عمر بن  
الخطاب رضي الله عنه وهو على المنبر يعلم الناس التشهد يقول قولوا التحيات لله الزاكيات لله الطيبات لله  
السلام عليك أيها النبي ورحمة الله السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد  
أن محمداً عبده ورسوله وأما تشهد عائشة فرويناه في الموطأ من طريق يحيى بن يحيى عن مالك عن عبد الرحمن  
ابن القاسم عن أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها كانت تقول إذا شهدت التحيات  
الطيبات الصلوات الزاكيات لله أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله السلام  
عليه وعلى عباد الله الصالحين السلام عليكم عقب يحيى بن يحيى هذا بما رويناه عنه عن مالك عن يحيى  
ابن سعيد عن القاسم بن محمد أنه أخبره أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت تقول إذا شهدت  
التحيات الطيبات الصلوات الزاكيات لله أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله السلام  
عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين السلام عليكم وماتت في  
تشهد عمر الذي قاله على المنبر ليس فيه وبركاته وهذا يدل على أنها لا تعتبر في الأجزاء كما تقدم أنه المعتمد



القيام ولو تشهد التشهد الآخر وهو قائم أو راكع أو متقاصر غير جالس لم يجزه كما لو قرأ وهو جالس لم يجزه إذا كان عن تطبيق القيام وكل ما قلت لا يجزئ في التشهد فكذلك لا يجزئ في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ولا يجزئ التشهد من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ولا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم من التشهد حتى يأتي بهما جميعاً

(باب قدر الجلوس في الركعتين الأوليين والآخرين والسلام في الصلاة) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا إبراهيم قال أخبرنا اسمعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص عن عامر بن سعد عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يسلم في الصلاة إذا فرغ منها عن يمينه وعن يساره أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه عن أبي عبيدة ابن عبد الله بن مسعود عن أبيه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في الركعتين كأنه على الرضف قلت حتى يقوم قال ذلك يريد (١) (قال الشافعي) ففي هذا والله تعالى أعلم دليل على أن لا يزيد في الجلوس الأول على التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وبذلك أمره فان زاد كرهنه ولا إعادة ولا مجود للسهو عليه (قال) وإذا وصف أخفاه في الركعتين الأوليين ففيه والله تعالى أعلم دليل على أنه كان يزيد في الركعتين الأخيرين على قدر جلوسه في الأوليين فلذلك أحب لكل مصل أن يزيد على التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ذكر الله وتحميده ودعائه في الركعتين الأخيرتين وأرى أن تكون زيادته ذلك إن كان أماماً في الركعتين الأخيرتين أو من قدر التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه قلبه لا التخفيف عن خلفه (قال) وأرى أن يكون جلوسه إذا كان وحده أكثر من ذلك ولا أكثر مما طال ما لم يخرج به ذلك إلى سهو أو يخاف به سهواً وإن لم يزد في الركعتين الأخيرتين على التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كرهت ذلك ولا مجود للسهو ولا إعادة عليه (قال) وأرى في كل حال للإمام أن يزيد التشهد والتسبيح والقراءة أو يزيد فيها شيئاً بقدر ما يرى أن من وراءه من يتقل لسانه قد بلغ أن يؤدي ما عليه أو يزيد وكذلك أرى في القراءة وفي الخفض والرفع أن يتمكن ليدركه الكبير والضعيف والثقل وإن لم يفعل فجاء عليه بأخف الأشياء كرهت ذلك ولا مجود للسهو ولا إعادة عليه

(باب السلام في الصلاة) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا إبراهيم بن محمد قال أخبرني اسمعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص عن عامر بن سعد عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يسلم في الصلاة إذا فرغ منها عن يمينه وعن يساره (٢) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال

(١) قال السراج البلقيني حديث ابن مسعود هذا منقطع أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود لم يسمع من أبيه شيئاً وأبو عبيدة يقال اسمه عامر ويقال اسمه كنية والحديث أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي أبو داود عن حفص عن شعبة عن سعد بن إبراهيم عن أبي عبيدة عن ابن مسعود والترمذي عن مجاهد بن غيلان عن أبي داود عن شعبة عن سعد بن إبراهيم وقال الترمذي حديث حسن والنسائي عن الهيثم بن أيوب الطالقاني عن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن أبي عبيدة عن ابن مسعود فان قيل كيف أخرج الشافعي وهو منقطع وقد قال عمرو بن مرة سأله هل يذكر من عبد الله شيئاً قال لا فالجواب أنه إذا لم ينقل في ذلك خلاف كان ذلك عاضداً للخبر وقد قال الترمذي إن العمل على هذا عند أهل العلم لكن سبق عن ابن عمر ما يخالف هذا من رواية مالك من تشهده على أن أبداود روى أنه مات عبد الله بن مسعود وأبو عبيدة ابن سبع سنين فسماعه ممكن وتحمل رواية عمرو بن مرة على شيء خاص

(٢) قال السراج البلقيني هذا الحديث تقدم الكلام عليه في أول الترجمة التي قبل هذه الترجمة وهذا حديث صحيح أخرجه مسلم كما تقدم وقوله في هذه الرواية اسمعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص =

القرب لا على البعد  
قبل لهم لو كان كذلك  
لكان ينبغي على معنى  
ما قلتم أن لا يقضى  
ركعتي الفجر نصف  
النهار بل بعد قضائهما من  
طسوع الفجر وأنتم  
تقولون يقضى ما لم  
يصل الظهر وهذا  
متباعد وكان ينبغي أن  
تقولوا إن صلى الصبح  
عند الفجر أن له أن  
يقضى الوتر لأن وقتها  
إلى الفجر أقرب لقول  
رسول الله صلى الله  
عليه وسلم صلاة الليل  
مثنى مثنى فإذا خشي  
أحدكم الصبح فليوتر  
فهذا أقرب من الوقت  
وأنتم لا تقولونه وفي ذلك  
إبطال ما اعتلتم به

(باب صلاة التطوع  
وقيام شهر رمضان)

(قال الشافعي) رجه  
الله تعالى الفرض خمس  
في اليوم واليلة لقول  
النبي صلى الله عليه وسلم  
لأعرابي حين قال هل  
علي غيرها قال لا إلا  
أن تطوع (قال  
الشافعي) والتطوع  
وجهان أحدهما  
صلاة جماعة مؤكدة



فلا أجيز تركها لمن قدر عليها وهي صلاة العبد من وكسوف الشمس والقمر والاستسقاء وصلاة منفرد وبعضها أوكد من بعض فأوكد ذلك الوز ويشبه أن يكون صلاة التهجد ثم ركعتا الفجر ولا أرخص لمسلم في ترك واحدة منهما ولا أوجبها ومن ترك واحدة منهما أسوأ حالا ممن ترك جميع النوافل (قال) وإن فاتته الوتر حتى يصلي الصبح لم يقض قال ابن مسعود الوتر فيما بين العشاء والفجر (قال) فإن فاتته ركعتا الفجر حتى تقام الظهر لم يقض لأن أبا هريرة قال إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة وروى عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلاة الليل مثنى مثنى وفي ذلك دلالتان أحدهما أن النوافل مثنى مثنى بسلام مقطوعة والمكتوبة موصولة والآخرى أن الوتر واحدة فيصلي النافلة مثنى مثنى قاعدا وقاعدا إذا كان مقبلا

أخبرني غير واحد من أهل العلم عن اسمعيل بن عامر بن سعد عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله (١) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا إبراهيم بن محمد عن اسحق بن عبد الله عن عبد الوهاب ابن بخت عن واثله بن الأسقع عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يسلم عن يمينه وعن يساره حتى يرى بياض خده (٢) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا إبراهيم بن محمد قال أخبرنا أبو علي أنه سمع عباس بن سهل يحدث عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسلم إذا فرغ من صلاته عن يمينه وعن يساره أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم وعبد المجيد عن ابن جريج عن عمرو بن يحيى عن محمد بن يحيى عن عمه واسع بن حبان عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسلم عن يمينه ويساره (٣) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن عمرو بن يحيى عن ابن حبان عن عمه واسع قال مررت عن عبد الله بن عمر ومررت عن عبد الله بن زيد أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسلم عن يمينه وعن يساره (٤) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن مسعر بن كدام عن ابن القبطية عن جابر بن سمرة قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا سلم قال أحذنا بيده عن يمينه وعن شماله السلام عليكم والسلام عليكم وأشار بيده عن يمينه وعن شماله فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما بالكُم تؤمُّون بأيديكم كأنها أذناب خيل شمس أو لا يكنى أو أعما يكنى أحدكم أن يضع يده على فخذه ثم يسلم عن يمينه وعن شماله السلام عليكم ورجعة الله السلام عليكم ورجعة الله (٥) (قال الشافعي) وهذه الأحاديث كلها تأخذنا من كل مصل أن يسلم تسليمتين إماما كان أو مأموما أو منفردا ونأمر المصلي خلف الإمام إذا لم يسلم الإمام تسليمتين أن يسلم هو تسليمتين ويقول في كل واحدة منهما السلام عليكم ورجعة الله ونأمر الإمام أن ينوي بذلك من عن يمينه في التسليمة الأولى وفي التسليمة الثانية من عن يساره ونأمر بذلك المأموم وينوي الإمام في أي الناحيتين كان وإن كان بحذاء الإمام نواه في الأولى التي عن يمينه وإن نواه في الآخرة لم يضرك وإن عزيت عن الإمام أو المأموم النبي وسلمنا السلام عليكم على الحفظة والناس وسلمنا القطع الصلاة فلا يعيد واحد منهم ماسلاما ولا صلاة ولا يؤجب ذلك عليه سجود سهو وإن اقتصر رجل على تسليمة فلا إعادة عليه وأقل ما يكفيه من تسليمة أن يقول السلام عليكم فإن نقص من هذا حرفا أو فاعدا فسلم وإن لم يفعل حتى قام

وقد ذكر اسمعيل هذا الحديث عند الزهري فقال الزهري هذا حديث لم أسمع من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له اسمعيل كل حديث يروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم سمعت قال الزهري لا قال فثنيته قال لا قال فنصفه فوقف الزهري عند النصف أو عند الثلث فقال له اسمعيل الجعل هذا الحديث فيما لم تسع

(١) قال السيراج البلقيني هكذا وقع في نسخة الام عن اسمعيل بن عامر وهو خطأ من الناسخ انما هو اسمعيل بن عامر وقد سبق في رواية ابن عمر على الصواب وهو في المسند على الصواب

(٢) قال السيراج البلقيني حديث واثله بهذا لم أقف عليه في غير كلام الشافعي رحمه الله تعالى وعبد الوهاب بن بخت الراوي عن واثله ثقية وثقه ابن معين وغيره وبخت والد عبد الوهاب هو بنظم البناء الموحدة وسيكون إجماع المعجمة وآخره ثاء ثالث الحروف واسحق بن عبد الله الراوي عنه هو اسحق بن عبد الله بن أبي فروة المدني وهو متروك وإجماع من الحديث الذي قبله كافي

(٣) قال السيراج البلقيني قلت أخرجه البيهقي بإسناده إلى ابن جريج

(٤) قال السيراج البلقيني أشار إليه البيهقي وحكيم الذي قبله بالتحفة

(٥) قال السيراج البلقيني حديث جابر بن سمرة أخرجه مسلم في صحيحه وابن القبطية هو عبد الله



عاد فسجد للسمو ثم سلم وان بدأ فقال عليكم السلام كرهت ذلك له ولا إعادة في الصلاة عليه لأنه ذكر الله وان ذكر الله عز وجل لا يقطع الصلاة (١)

(الكلام في الصلاة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة عن عاصم بن أبي النجود عن أبي وائل عن عبد الله قال كنا نسلم على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في الصلاة قبل أن تأتي أرض الحبشة فبرد علينا وهو في الصلاة فلما رجعنا من أرض الحبشة أتيت به لا سلم عليه فوجدته يصلي فسلمت عليه فلم يرد علي فأخذني ما قرب وما بعد فسلمت حتى إذا قضى صلاته أتيت به فقال ان الله يحدث من أمر ما يشاء وان مما أحدث الله عز وجل أن لا تتكلموا في الصلاة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك بن أنس عن أيوب السختياني عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم انصرف من اثنتين فقال له ذو اليمين أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أصدق ذو اليمين فقال الناس نعم فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلي اثنتين آخرتين ثم سلم ثم كبر فسجد مثل سجوده أو أطول ثم رفع ثم كبر فسجد مثل سجوده أو أطول ثم رفع (٢) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن داود بن الحصين عن أبي سفيان مولى ابن أبي أحمد قال سمعت أبا هريرة يقول صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة العصر فسلم من ركعتين فقال ذو اليمين أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله فأقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم على الناس فقال أصدق ذو اليمين فقالوا نعم فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم من الصلاة ثم سجد سجدتين وهو جالس بعد التسليم (٣) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد الوهاب الثقفي عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين قال سلم النبي صلى الله عليه

(١) قال السراج البلقيني قال يجمع كثير من الأصحاب ان ظاهر هذا النص أنه يحجز به في السلام هذا وقال آخرون بل ظاهر هذا النص أنه لا يحجز في هذا في السلام لأنه قال لم تقطع صلاته فأخبر أنهم لم تقطع ولم يقل يخرج به من الصلاة وأيد الشيخ أبو حامد الأول بأنه لو لم يخرج به من الصلاة لوجب أن تبطل صلاته لأنه قد أتى بالسلام في غير موضعه ويوجب عن الذي ذكره الشيخ أبو حامد بأن هذا أصدره في موضعه على أنه بسلام بخلاف من أصدره في غير موضعه وقد ذكر الماوردي فيها قولين فذكر هذا ونسبه إلى القديم قال وقال في موضع آخر لا يحجز به فخرجه أصحابنا على قولين والموجود في غير كلام الماوردي إثبات ذلك وجهين أو طريقين بالنظر إلى ما نص عليه في التكبير أنه لا يحجز إذا قدم فقال أكبر الله وما نص عليه هنا على مقتضى قولهم ففرق قوم بأن هذا بعد سلاما بخلاف التكبير ورجح هذا ومنهم من أثبت الخلاف وعلى الجملة فالمعنى محتمل وهو إلى الجواز أقرب وهو المعتمد عند جمع من أئمة المذهب ويكون قول الشافعي في الإعادة عليه باعتبار أنه خاطب بقوله عليكم قبل السلام واعلم أنه يستثنى من خطاب البشر المبطل للصلاة قول المصلي عند السلام عليكم فإنه عند الخطاب مصل وكذلك إذا قدم عليكم

(٢) قال السراج البلقيني حديث ذي اليمين أخرجه الصحيحان من حديث أبي هريرة البخاري من حديث مالك عن أيوب بن طريق الشعبي وعبد الله بن يوسف واسماعيل بن أيوب ومن أخرجه بمسلم من غير هذا الطريق وسألتني

(٣) قال السراج البلقيني هذا الحديث من هذا الطريق أخرجه مسلم في صحيحه من حديث ثوبان عن مالك بن أنس عن أبي سفيان قال للداود قطيعة لم يهوب وقال غيره لم يهوب فرمان وهو مولى عبد الله بن أبي جهم بن جهم وقضية الإخذ بهذا الحديث أنه بعد سجود المصلي يكون بعد السلام ولكن لا يثبت هذا القول بتجربة ما ذكره هنا فإنه الشافعي قد عيى في الإخذ ولا يثبت كونه هذا

وان كان مسافرا حيث توجهت به دابته كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الوتر على راحته أينما توجهت به (قال) فأما قيام شهر رمضان فصلاة المفرد أحب إلى منه ورأيهم بالمدينة يقومون بتسع وثلاثين وأحب إلى عشرون لأنه روي عن عمر وكذلك يقومون بـ١٦ وبـ١٧ وبـ١٨ بثلاث (قال) ولا يقسم في رمضان إلا في النصف الأخير وكذلك كان يفعل ابن عمر وعطاء القاري (قال) وأخرا السنن أحب إلى من قوله فإن جزأ الليل أثلاثا فالأوسط أحب إلى أن يقوم به (قال المزني) قلت أنا في كتاب اختلافه ومالك قلت للشافعي يجوز أن يوتر بواحدة ليس قبلها شيء قال نعم والذي أختاره ما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي إحدى عشرة ركعة يوتر منها بواحدة والحجة في الوتر بواحدة السنة والآثار روى عن رسول الله صلى الله



وسلم في ثلاث ركعات من العصر ثم قام فدخل الحجره فقام الخرباق رجل بسيط اليد من قنادي بارسل  
الله أقصرت الصلاة فخرج مغضيا بجر رداءه فسأل فأخبر فصلى تلك الركعة التي كان تركها ثم سلم ثم سجد  
سجدتين ثم سلم (قال الشافعي) فهذا كله نأخذ فنقول ان حتما أن لا يبدأ أحد الكلام في الصلاة  
وهوذا كره لانه فيها فان فعل انتقضت صلاته وكان عليه أن يستأنف صلاة غير هذا الحديث ابن مسعود  
عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم ما لم أعلم فيه مخالفا من لقيت من أهل العلم (قال الشافعي) ومن تكلم  
في الصلاة وهو يرى أنه قد أكملها أو نسي أنه في صلاة فتكلم فيها نسي على صلاته وسجد للسهو (١) والحديث  
ذي الدين وان من تكلم في هذه الحال فأنما تكلم وهو يرى أنه في غير صلاة والكلام في غير الصلاة  
مباح وليس يخالف حديث ابن مسعود حديث ذي الدين وحديث ابن مسعود في الكلام جملة وبل  
حديث ذي الدين على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرق بين كلام العامد والناسي لانه في صلاة  
أو المتكلم وهو يرى أنه قد أكمل الصلاة

(الخلاف في الكلام في الصلاة) (قال الشافعي) رجه الله تعالى فخالفنا بعض الناس في الكلام  
في الصلاة وجمع علينا فيها حججا ما جعها علينا في شيء غيره الا في الدين مع الشاهد ومثليتين آخرين  
(قال الشافعي) فسمعت يقول حديث ذي الدين حديث ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يرو  
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء قط أشهر منه ومن حديث الجماعة مجسار وهو أثبت من حديث  
الجماعة مجسار ولكن حديث ذي الدين منسوخ فقلت ما نسخة قال حديث ابن مسعود ثم ذكر الحديث  
الذي بدأت به الذي فيه أن الله عز وجل يحدث من أمره ما يشاء وان مما أحدث الله أن لا تتكلموا في  
الصلاة (قال الشافعي) فقلت له والناسخ اذا اختلف الحديثان الاخر منهما قال نعم فقلت له أولست  
تحفظ في حديث ابن مسعود هذا أن ابن مسعود مر على النبي صلى الله عليه وسلم بمكة قال فوجدته يصلي  
في فناء الكعبة وأن ابن مسعود هاجر إلى أرض الحبشة ثم رجع إلى مكة ثم هاجر إلى المدينة وشهد بدرا  
قال بلى (قال الشافعي) فقلت له فاذا كان مقدم ابن مسعود على النبي صلى الله عليه وسلم بمكة قبل  
هجرة النبي صلى الله عليه وسلم ثم كان عمران بن حصين يروي أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى جذعا في  
مؤخر مسجده أليس تعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصل في مسجده الا بعد هجرته من مكة قال بلى  
قلت لحديث عمران بن حصين بذلك على أن حديث ابن مسعود ليس بناسخ لحديث ذي الدين وأبو  
هريرة يقول صلى بن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فلا أدري ما صحبة أبي هريرة فقلت له قد بدأنا بما  
فيه الكفاية من حديث عمران الذي لا يشكل عليك وأبو هريرة انما صحب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بخير وقال أبو هريرة صحبت النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة ثلاث سنين أو أربعين « قال الربيع أنا  
شككت » وقد أقام النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة سنين سوى ما أقام بمكة بعد مقدم ابن مسعود  
وقبل صحبة أبو هريرة أفيجوز أن يكون حديث ابن مسعود ناسخا لما بعده قال لا (قال الشافعي)  
وقلت له ولو كان حديث ابن مسعود مخالفا لحديث أبي هريرة وعمران بن الحصين كما قلت وكان عدم الكلام  
وأنت تعلم أنك في صلاة كهو اذا تكلمت وأنت ترى أنك أكلت الصلاة أو نسيت الصلاة كان حديث ابن

(١) قال السراج البلقيني قوله ولحديث ذي الدين معطوف على قوله لحديث ابن مسعود وأعاد  
العامل لطول الفصل وهذا الكلام مذكور في حديث ذي الدين لا يضر اتفقت نصوصه على ذلك وأما  
ما ذكر من انه اذا كثرت الصلاة بطلت الصلاة على ما صححه وانه لا بد في الكثرة أن تكون زائدة على ما في  
حديث ذي الدين في البويطير قيل الرهن وقدر التطاول في هذه الاشياء وفي نسي ركعة قدر الوقت  
الذي كلم فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم ذا الدين وزد عليه ومراد الشافعي الزائد على ذلك

عليه وسلم أنه قال صلاة  
الليل مثنى مثنى فاذا  
خشى أحدكم الصبح  
صلى ركعة توتر له ما قد  
صلى وعن عائشة أن  
رسول الله صلى الله  
عليه وسلم كان يصلي  
أحدى عشرة ركعة  
يوتر منها واحدة وان  
ابن عمر كان يسلم بين  
الركعة والركعتين من  
الوتر حتى يأمر به من  
حاجته وأن عثمان كان  
يحكي الليل بركعة هي  
وتره وعن سعد بن أبي  
وقاص أنه كان يوتر  
بواحدة وأن معاوية  
أوتر بواحدة فقال ابن  
عباس أصاب (قال  
المرزقي) قلت أنا فهذا  
به أولى من قوله يوتر  
بثلاث وقد أنكر على  
مالك قوله لا يجب أن  
يوتر بأقل من ثلاث  
ويسلم بين الركعة  
والركعتين من الوتر  
واحتج بأن من سلم من  
اثنتين فقد فصلهما مما  
بعدهما وأنكر على  
البكوفي يوتر بثلاث  
كالغرب فالوتر بواحدة  
أولى به (قال المرزقي)  
ولأعلم الشافعي ذكر



مسعود منسوخا وكان الكلام في الصلاة مباحا ولكنه ليس بناسخ ولا منسوخ ولكن وجهه ما ذكرت من أنه لا يجوز الكلام في الصلاة على الذكر أن التكلم في الصلاة وإذا كان هكذا تفسد الصلاة وإذا كان الدين والسهو وتكلم وهو يرى أن الكلام مباح بأن يرى أن قد قضى الصلاة أو نسي أنه فيها لم تفسد الصلاة (قال محمد بن إدريس) فقال وأنتم تزرون أن ذا اليمين قتل بيدر (قلت) فاجعل هذا كيف ثبت أليست صلاة النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة في حديث عمران بن الحصين والمدينة إنما كانت بعد حديث ابن مسعود بمكة قال بلي (قلت) وليست لك إذا كان كما أردت فيه حجة لما وصفت وقد كانت بدر بعد مقدم النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة بستة عشر شهرا (قال) أن ذا اليمين الذي رويتم عنه المقتول بيدر (قلت) لا عمران يسميه الخرباق ويقول قصير اليمين أو مديد اليمين والمقتول بيدر ذو الشمالين ولو كان كلاهما ذا اليمين كان اسمها يشبه أن يكون وافق اسمها كما تأتفق الأسماء (قال الشافعي) فقال بعض من يذهب مذهبه فلنا حجة أخرى قلنا وما هي قال إن معاوية بن الحكم حكى أنه تكلم في الصلاة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام بني آدم (قال الشافعي) فقلت له فهذا عليك ولالك انما يروي مثل قول ابن مسعود سواء والوجه فيه ما ذكرت (قال) فإن قلت هو خلافه (قلت) فليس ذلك ونكامل عليه فإن كان أمر معاوية قبل أمر ذي اليمين فهو منسوخ ويلزمك في قولك أن يصلح الكلام في الصلاة كما يصلح في غيرها وإن كان معه أو بعده فقد تكلم فيما حكيت وهو جاهل بأن الكلام غير محرم في الصلاة ولم يحل أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره بإعادة الصلاة فهو في مثل معنى حديث ذي اليمين أو أكثر لأنه تكلم عامدا للكلام في حديثه إلا أنه حكى أنه تكلم وهو جاهل أن الكلام لا يكون محرما في الصلاة (قال) هذا في حديثه كما ذكرت (قلت) فهو عليك إن كان على ما ذكرته وليس لك أن كان كما قلنا (قال) فإتقول (قلت) أقول أنه مثل حديث ابن مسعود وغير مخالف حديث ذي اليمين (قال محمد بن إدريس) فقال فإنكم خالفتم حين فرغتم حديث ذي اليمين (قلت) فمخالفتنا في الأصل قال لا ولكن في الفرع (قلت) فأنت خالفته في نصه ومن خالف النص عدل أسوأ حالا ممن ضعف نظره فأخطأ التقرير قال نعم وكل غير معذور (قال محمد) فقلت له فأنت خالفت أصله وفرعه ولم تخالف نحن من فرعه ولا من أصله حرفة أو أحدا فعليك ما عليك في خلافه وفيما قلت من أنا خالفنا منه ما لم نخالفه (قال) فأسألك حتى أعلم أخالفته أم لا (قلت) فسل (قال) ما تقول في إمام انصرف من اثنين فقال له بعض من صلى معه قد انصرفت من اثنين فسأل آخرين فقالوا صدق (قلت) أما المأموم الذي أخبره والذين شهدوا أنه صدق وهم على ذكر من أنه لم يقض صلاته فصلاهم فاسدة (قال) فأنت رويت أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى وتقول قد قضى معه من حضر وإن لم تذكره في الحديث قلت أجل (قال) فقد خالفته (قلت) لا ولكن حال إمامنا مفارقة حال رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال) فأين افتراق حالهما في الصلاة والإمامة (قال محمد بن إدريس) فقلت له إن الله جل وعز كان ينزل فرائضه على رسوله صلى الله عليه وسلم فربما بعد فرض فيفرض عليه ما لم يكن فرضه عليه ويخفف بعض فرضه قال أجل (قلت) ولأنك نحن ولا أنت ولا مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ينصرف إلا وهو يرى أن قد أكل الصلاة قال أجل (قلت) فلما فعل لم يدردو اليمين أقصرت الصلاة بحادث من الله عز وجل أم نسي النبي صلى الله عليه وسلم وكان ذلك بينا في مسئلته إذ قال أقصرت الصلاة أم نسيت قال أجل (قلت) ولم يقبل النبي صلى الله عليه وسلم من ذي اليمين إذ سأله غيره قال أجل (قال) ولما سأله غيره احتمل أن يكون سأل من لم يسمع كلامه فيكون مثله واحتمل أن يكون سأل من سمع كلامه ولم يسمع النبي صلى الله عليه وسلم رد عليه فلما لم يسمع النبي صلى الله عليه وسلم رد عليه كان في معنى ذي اليمين من أنه لم يستدل للنبي صلى الله عليه وسلم بقول ولم يدرك أقصرت

موضع القنوت من الوتر ويشبه قوله بعد الركوع كما قال في قنوت الصبح ولما كان من رفع رأسه بعد الركوع يقول سمع الله لمن حده وهو دعاء كان هذا الموضع بالقنوت الذي هو دعاء أشبهه ولان من قال يقنت قبل الركوع يأمره أن يكبر قائما ثم يدعو وانما حكمهم من كبر بعد القيام انما هو للركوع فهذه تكملة زائدة في الصلاة لم تثبت بأصل ولا قياس

(باب فضل الجماعة والعذر بتركها)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة (قال الشافعي) ولا أرخص لمن قدر على صلاة الجماعة في ترك أيمانها إلا من عذر وان جمع في بيته أو في مسجد وان صغر أجرا عنه والمسجد الأعظم وحيث كثرت



الجماعات أحب إلى منه  
وروي أن النبي صلى  
الله عليه وسلم كان  
يأمر مناديه في الصلاة  
المطيرة والليلة ذات  
الريح أن يقول ألا  
صلاوا في رحالكم وأنه  
صلى الله عليه وسلم قال  
إذا وجد أحدكم الغائط  
فليستأذنه قبل الصلاة  
قال فيه أقول لأن الغائط  
يشغله عن الخشوع  
قال فإذا خضر فطره أو  
طعام منطروبه إليه  
حاجة وكانت نفسه  
شديدة التوقان  
إليه أرخصت له في ترك  
اتيان الجماعة (قال  
المرقي) وقد احتج في  
موضع آخر أن النبي صلى  
الله عليه وسلم قال إذا  
وضعت العشاء فاقبت  
الصلاة فابدأ بالعشاء  
(قال المزني) فتأوله على  
هذا المعنى لتلاشغله  
منارعة نفسه عما يلزمه  
من فرض الصلاة

(باب صلاة الامام قائما  
بعبود أو قاعدا بقيام  
أو بغيره ما تحدث وصلاة  
من بلغ أو احتلم)

(قال الشافعي) وأحب  
للأمام إذا لم يستطع

الصلاة أم نسي النبي صلى الله عليه وسلم فأجابه ومعناه معنى ذي اليمين من أن الفرض عليهم حيوا به  
الأتري أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أخبروه فقيل قولهم ولم يتكلموا حتى بنوا على صلاتهم  
(قال الشافعي) ولما قبض الله عز وجل رسوله صلى الله عليه وسلم تناهت فرائضه فلا يزال فيها ولا ينقص  
منها أبدا قال نعم (قال الشافعي) فقلت هذا فرق بيننا وبينه فقال من حضره هذا فرق بين لا يرتد عالم لبيانه  
ووضوحه (قال الشافعي) فقال إن من أصحابكم من قال ما تكلم به الرجل في أمر الصلاة لم يفسد صلاته  
(قال الشافعي) فقلت له انما الحجة علينا قلنا لا ما قال غيرنا (قال الشافعي) وقال قد كنت غير واحد  
من أصحابك فما احتج بهذا ولقد قال العمل على هذا (قال محمد بن ادريس) فقلت له قد أعلمتك أن العمل  
لنفسه معنى ولا حجة لك علينا بقول غيرنا قال أجل فقلت قدع ما لا حجة لك فيه (قال محمد بن ادريس)  
وقلت له لقد أخطأت في خلافتك حديث ذي اليمين مع ثبوته وظلمت نفسك بأنك زعمت أنا ومن قال به يحل  
الكلام والجماع والغناء في الصلاة وما أحلنا ولا هم من هذا شيئا قط وقد زعمت أن المصلي إذا سلم قبل أن  
تكمل الصلاة وهو ذا كرا لانه لم يكملها ففسدت صلاته لأن السلام زعمت في غير موضعه كلام وان سلم  
وهو يرى أنه قد أكمل بني فلو لم يكن عليك حجة إلا هذا كفى بما عليك حجة ومحمد الله على عبيكم خلاف  
الحديث وكثرة خلافتكم له

(باب كلام الامام وجلسه بعد السلام) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابراهيم بن  
سعد عن ابن شهاب قال أخبرني هند بنت الحرث بن عبد الله بن أبي ربيعة عن أم سلمة زوج النبي  
صلى الله عليه وسلم قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سلم من صلاته قام النساء حين يقضي  
تسليمه ومكث النبي صلى الله عليه وسلم في مكانه يسيرا قال ابن شهاب فبقي مكثه ذلك والله أعلم لي بتفد  
النساء قبل أن يذركهن من أنصرف من القوم (١) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن  
عقينة عن عمرو بن دينار عن أبي معبد عن ابن عباس قال كنت أعرف انقضاء صلاة رسول الله صلى الله  
عليه وسلم بالتكبير قال عمرو بن دينار ثم ذكرته لأبي معبد بعد فقال لم أجد ثبته قال عمرو قد جددت فيه  
قال وكان من أصدق موالى ابن عباس (قال الشافعي) كأنه نسبه بعدما حدثه إياه (٢) أخبرنا الربيع  
قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابراهيم بن محمد قال حدثني موسى بن عقبة عن أبي الزبير أنه سمع عبد الله  
ابن الزبير يقول كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سلم من صلاته يقول بوضوئه الأعلى لا اله الا الله  
وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ولا حول ولا قوة الا بالله ولا نعبد الا إياه له النجاة  
وله الفضل وله الشفاء الحسن لا اله الا الله مخلصين له الدين ولو كره الكافرون (قال الشافعي) وهذا من  
المباح للأمام وغير المأموم قال وأي امام ذكر الله بما وصفت جهر أو سيرا أو بغيره فحسن وأختار للأمام  
والمأموم أن يذكر الله بعد الانصراف من الصلاة ويخفيان ذلك إلا أن يكون اماما يجب أن يتعلم منه  
فيجهر حتى يرى أنه قد تعلم منه ثم يسر فان الله عز وجل يقول ولا تجهر بصلاتك ولا تخاف بها يعني  
والله تعالى أعلم الدعاء ولا تجهر برفع ولا تخاف حتى لا تسمع نفسك وأحسب ما روي ابن الزبير من

(١) قال السراج البلقيني حديث أم سلمة هذا أخرجه البخاري من حديث موسى بن اسمعيل وأبي الوليد  
ويحيى بن قزعة ثلاثهم عن ابراهيم لكن لم يرفع في نسب هند وانما قال بنت الحرث والرافع ليس بها الشافعي  
عن ابراهيم بن سعد عن الزهري (٩) عن الزهري القراسية وقيل القرشية

(٢) قال السراج البلقيني حديث ابن عباس هذا أخرجه الصحيحان من حديث أبي معبد واسمه نافذ  
عن ابن عباس وهذا مما أخرجه الصحيحان وفيه عنه أن الأصل قال بالرفع لم أجد ثبته هذا وهذا خلاف  
جزم بعض الأصوليين بالرفع فسقط (٩) بإسناده الأصل



تهليل النبي صلى الله عليه وسلم وماروى ابن عباس من تكبيره كما روته (قال الشافعي) وأحسبه إنما جهر قليلا ليتعلم الناس منه وذلك لأن عامة الروايات التي كتبناها مع هذا وغيرها ليس يذكرونها بعد التسليم تهليل ولا تكبير وقد يذكرونها بعد الصلاة بما وصفت ويذكرونها صرافة بلا ذكر وذكرونها أم سلمة مكثه ولم يذكرونها وأحسبه لم يكتفوا بذلك كذا كذا غير جهر فان قال قائل ومثل ماذا قلت مثل أنه صلى على المنبر يكون قيامه وركوعه عليه وتقهقر حتى يسجد على الأرض وأكثر عمره لم يصل عليه ولكنه فيما أرى أحب أن يعلم من لم يكن يراه من بعده كيف القيام والركوع والرفع يعلمهم أن في ذلك كله سعة وأستحب أن يذكروا الإمام الله شيا في مجلسه قدر ما يتقدم من أنصرف من النساء قليلا كما قالت أم سلمة ثم يقوم وإن قام قبل ذلك أو جلس أطول من ذلك فلا شيء عليه وللمأموم أن ينصرف إذا قضى الإمام السلام قبل قيام الإمام وإن يؤخر ذلك حتى ينصرف بعد أنصراف الإمام أو معه أحب إلى الله وأستحب للمصلي منفردا وللمأموم أن يطيل الذكر بعد الصلاة ويكثر الدعاء رجاء الاجابة بعد المكتوبة

(باب أنصراف المصلي اماما أو غير امام عن يمينه وشماله) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن عبد الملك بن عمير عن أبي الأور الجاهلي قال سمعت أبا هريرة يقول كان النبي صلى الله عليه وسلم يحرف من الصلاة عن يمينه وعن يساره (١) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن سليمان بن مهران عن عمارة عن الأسود عن عبيد الله قال لا يجعلن أحدكم للشيطان من صلاته جزأ يرى أن حقاً عليه أن لا ينقل الاعن يمينه فليقدر رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر ما ينصرف عن يساره (٢) (قال الشافعي) فإذا قام المصلي من صلاته اماما أو غير امام فليتنصرف حيث أراد أن كان حيث يريد يميناً أو يساراً أو مواجهة وجهه أو من وراءه أنصرف كيف أراد لا اختيار في ذلك أعلم لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان ينصرف عن يمينه وعن يساره وإن لم يكن له حاجة في ناحية وضكان يتوجه ما شاء أحببت له أن يكون توجهه عن يمينه لما كان النبي صلى الله عليه وسلم يحب التيامن غير مضيق عليه في شيء من ذلك ولا أن ينصرف حيث ليست له حاجة أن كان أنصرافه

(٣) (باب سجود السهو وليس في التراجم وفيه نصوص) فها في باب القيام من الجلوس نص على أنه لا يستحب للسهو ترك الهيات فقال لماذا كرأن السنة لمن قام من جلوسه أن يعتمد على الأرض بيديه وأي قيام قامه سوى هذا كرهته له ولا إعادة فيه عليه ولا سجود سهو لأن هذا كله هيئة في الصلاة وهكذا نقول

(١) قال السراج البلقيني أبو الأوريزياد الحارثي وهذا الحديث أخرجه البيهقي من حديث سعدان بن نصر عن سفيان بن عيينة بسنده ولقطة عن أبي هريرة قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي حافياً وناعلاً وقائماً وقاعداً وينقل عن يمينه وعن شماله

(٢) قال السراج البلقيني هذا الحديث أخرجه البخاري ومسلم عن أبي الوليد عن شعبة ومسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة عن وكيع وأبي معاوية وعن اسحق بن إبراهيم عن جرير وعيسى بن يونس وعن علي بن خنيس عن عيسى بن يونس عن الحسن بن علي بن فضال عن سليمان بن مهران وليس في الصحيحين ولا في السنن رواية سفيان بن عيينة عن الأعمش وفي الترمذي وابن ماجه زيادة يحيى بن سعيد في صارت الجملة رواه عنه الأعمش وشعبة ويصافق الترمذي عن سفيان بن عيينة وزائدة بن قدامة وأبو الأشهب جعفر بن الحرث ورواه عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن الأعمش عن رجل عن الأسود ورواه الحجاج بن أرطاة عن الأعمش عن عمارة عن المزداد البجلي عن عبيد الله والحجاج المصنف في معرفة رجاله والأسناد على خلاف روايته وعمار الرووى عن الأسود وهو عمار من عمارة النبي التكملي

القيام في الصلاة أن يستخلف فإن صلى قاعدا وصلّى الذين خلفه قياماً أجزأته وأباهم وكذلك فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرضه الذي توفي فيه وفعله إلا خربنا سجعاً لغيره الأول وفرض الله تبارك وتعالى على المريض أن يصلي جالساً إذا لم يقدر قائماً وعلى الصحيح أن يصلي قائماً فكل قد أتى فرضه فإن صلى الإمام لنفسه جالساً ركعة ثم قدر على القيام قام قائماً صلاته فإن ترك القيام أفسد على نفسه وتمت أطالهم إلا أن يعلموا بحجته وتركه القيام في الصلاة فيتبعونه وكذلك إن صلى قائماً ركعة ثم ضعف عن القيام أو أصابته علة

(٣) لم يعقبني الأمام بالاحجود السهو على حدة وانما حجه السراج البلقيني من كلامها في أبواب مختلفة كما أشار إليه وهذا لم يذكره هذا الباب في سويها نسخة البلقيني رحمه الله كتبه صححه



في كل هيئة في الصلاة تأمرهم او تنهى عن خلافها ولا توجب سجود سهو ولا إعادة بما نهى عنه منها وذلك مثل الجلوس والخشوع والاقبال على الصلاة والوقار فيها ولا تأمر من ترك من هذا شيئا بأعادة ولا سجود سهو وكرر ذلك في أبواب الصلاة كثيرا كما سبق \* ومنها نصه في باب التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فقال من ترك التشهد الاول والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الاول ساهيا فلا إعادة عليه وعليه سجدة السهو لتركه (قال الشافعي) وانما فرقت بين التشهدين أن النبي صلى الله عليه وسلم قام في الثانية فلم يجلس فسجد للسهو ولم يختلف أحد علمته أن التشهد الآخر الذي يخرج به من الصلاة مخالف للتشهد الاول في أن ليس لاحد قيام منه الا بالجلوس \* ومنها نصه في آخر الترجمة المذكورة الدال على أن من ارتكب منها عنه يبطل عمده الصلاة فانه يسجد اذا فعله سهوا ولم تبطل الصلاة بسهوه فقال ولو أدرك الصلاة مع الامام فسها عن التشهد الآخر حتى سلم الامام لم يسلم وتشهد هو فان سلم مع الامام ساهيا وخرج وبعد مخرجه أعاد الصلاة وان قرب دخل فكبر جلس وتشهد وسجد للسهو وسلم \* ومنها ما ذكره في القيام من اثنتين وهو مذكور قبل هذه الترجمة بأربع تراجم فقلناه الى هنا وفيه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن الاعرج عن عبد الله بن بحينة أنه قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قام من اثنتين من الظهر لم يجلس فيهما فلما قضى صلاته سجد سجدتين ثم سلم بعد ذلك (١) (قال الشافعي) فهذا قلناه اذا ترك المصلي التشهد الاول لم يكن عليه إعادة وكذا اذا أراد الرجل القيام من اثنتين ثم ذكر جالسا ثم على جلوسه ولا سجود للسهو عليه وان ذكر بعد ما نهض عاد فجلس ما بينه وبين أن يستقم قائما وعليه سجود السهو (٢) فان قام من الجلوس الآخر

(١) قال السراج البلقيني ابن بحينة هو عبد الله بن مالك وبحينة أمه وهي بضم الباء الموحدة وبمدّها حاء مهملة وبعدة هاء آخر الحروف وبعدة هاتون وحديثه المذكور من الطريقين طريق الزهري عن الاعرج وطريق يحيى بن سعيد عن الاعرج مخرج في الصحيحين الاول أخرجه البخاري عن عبد الله بن يوسف عن مالك وعن أبي اليمان عن شعيب عن قتيبة عن الليث قال وتابعه ابن جريج وعن آدم عن ابن أبي ذئب نخستهم عن الزهري وأخرجه مسلم عن يحيى بن يحيى عن مالك عن الزهري وعن قتيبة ومحمد بن ربح كلاهما عن الليث عن الزهري وأما الطريق الثاني الذي فيه يحيى بن سعيد وهو الانصاري فانه شيخ مالك وأما يحيى بن سعيد القطان فانه يروي عن مالك فأخرجه البخاري من حديث عبد الله بن يوسف عن مالك عن يحيى بن سعيد وأخرج مسلم الطريق الاول من طريق يحيى بن يحيى عن مالك عن الزهري وعن قتيبة ومحمد بن ربح كلاهما عن الليث عن الزهري وأخرج مسلم الطريق الثاني من طريق أبي الربيع الزهراني عن جاد بن زيد عن يحيى بن سعيد \* واعلم أن ابن بحينة الصحابي هو عبد الله كما قدمنا ووقع في رواية في النسائي عن مالك بن بحينة قال النسائي هذا خطأ وصوابه عبد الله بن مالك ابن بحينة

(٢) قال السراج البلقيني هكذا نص هنا على أن من عاد قبل أن يستتم القيام بسجد للسهو وأطلق ذلك ولم يفصل بين أن يكون الى القيام أقرب أو الى القعود أقرب وكلامه في مختصر المرنى على ذلك فانه قال فان نسي الجلوس من الركعة الثانية فذكر في ارتفاعه قبل اتصافه فانه يرجع الى الجلوس ثم يني على صلاته وان ذكر بعد اعتداله فانه يني وان جلس في الاول فذكر قام وبنى وعليه سجدة السهو وهذا نص المختصر ومراده وعليه سجدة السهو في الصور الثلاث فان الوسطى منها أن يتذكر بعد اعتداله وهذه يسجد فيها للسهو بلا خلاف وفي مختصر البيهقي نحو ذلك فانه قال في ترجمة تكبيرة الاحرام ومن قام من اثنتين ساهيا فان ذكر في نهوضه للقيام قبل أن يعتدل قائما رجع فجلس وان لم يذكر الا بعد اعتداله =

مانعة فله أن يقعد ويبنى على صلاته وان صلت أمة ركعة مكشوفة الرأس ثم اعتقت فعلها أن تستتران كان الثوب قريبا منها وتبنى على صلاتها فان لم تفعل أو كان الثوب بعيدا منها بطلت صلاتها (قال المرنى) قلت أنا وكذلك المصلي عربا نا لا يجحد ثوبا ثم يجده والمصلي خائفا ثم يأمن والمصلي مريض يومئ ثم يصح أو يصلي ولا يحسن أم القرآن ثم يحسن أن ماضى جائز على ما كلف وما بقي على ما كلف وهو معنى قول الشافعي (قال الشافعي) وعلى الآباء والامهات أن يؤذوا أولادهم ويعلموهم الطهارة والصلاة ويضربوهم على ذلك اذا عقلوا فمن احتلم أو حاض أو استكمل خمس عشرة سنة لزمه الفرض

(باب اختلاف نية الامام والمأموم وغير ذلك)

(قال الشافعي) واذا صلى الامام بقوم الظهر في وقت العصر وجاء قوم



عاد فجلس للتشهد وسجد سجدتين للسهو وكذلك لو قام فأنصرف فان كان أنصرف أنصرفا قريبا قدر ما لو كان سهوا عن شيء من الصلاة أتمه وسجد رجع فتشهد التشهد وسجد للسهو وإن كان أبعد استأنف الصلاة أو جلس فحسب ولم يتشهد سجد للسهو ولو جلس في الآخرة ولم يتشهد حتى يسلم وينصرف وبعد أعاد الصلاة لأن الجلوس انما هو للتشهد ولا يصنع الجلوس إذا لم يكن معه التشهد شيئا كما لو قام قدر القراءة ولم يقرأ لم يجزه القيام (١) ولو تشهد التشهد الآخر وهو قائم أو راكع أو متقاصر غير جالس لم يجزه كما لو قرأ وهو جالس لم يجزه إذا كان ممن يطبق القيام وكل ما قلت لا يجزئ في التشهد فكذلك لا يجزئ في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ولا يجزئ التشهد من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ولا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم من التشهد حتى يأتي بهما جميعا \* ومن النصوص المتعلقة بسجود السهو ما سبق في باب كيف القيام من الركوع وهو قول الشافعي رحمه الله وإن ذهب الغلاة عنه بعدما يصير ساجدا لم يكن عليه ولاه أن يقوم إلا ما يستقبل من الركوع فإن فعل فعليه سجود السهو لأنه زاد في الصلاة ما ليس عليه وإذا اعتدل قائما لم أحب له يتلبث حتى يقول ما أحبت له القول ثم يهوى ساجدا أو يأخذ في التكبير فهوى وهو فيه وبعد أن يصل الأرض ساجدا مع انقضاء التكبير وإن أخر التكبير عن ذلك أو كبر معتدلا أو ترك التكبير كرهت ذلك ولا إعادة ولا سجود للسهو

= قائما مضى في صلاته ولم يرجع للجلوس وسجد سجدتين للسهو قبل السلام هذا نصه في البويطي وقوله وسجد سجدتين للسهو قبل السلام يعني في صورتين وفي جمع الجوامع حكى النص كافي الام من غير ذكر خلاف فقال في باب قدر الجلوس في الركعتين الاولين والآخرين والقيام من التنتين وإن ذكر بعد ما نهض عاد فجلس ما بينه وبين أن يستتم قائما وعليه سجود السهو هذا نقله في جمع الجوامع عن النصوص وهذا عندنا هو المذهب المعتمد وهو القطع بأنه يسجد للسهو وليس في المسئلة قولان خلافا لمن نقله ما قلنا أقف على ما سنده ومن قطع بذلك عن الشافعي ابن المنذر في الاثران والشيخ أبو حامد في تعليقه في موضعين أحدهما في الكلام على التشهد الاول وحكى هذا النص عن الشافعي والثاني في سجود السهو ومن القاطعين بأنه يسجد الدارمي في الاستذكار والماوردي في الحاوي والمحاملي في التجريد والاوسط والمقنع والمجموع في الكلام على التقيد الاول ومن أثبت القولين القاضي أبو الطيب في تعليقه وصحح أنه يسجد وأثبتهما المحاملي في المجموع في سجود السهو في كفاية القولين والوجهين وصحح أنه لا يسجد وابن الصباغ في الشامل وحكماهما عن الشيخ أبي حامد ولم أقف عليهما في تعليق الشيخ أبي حامد بل هو جازم بأنه يسجد للسهو كما تقدم ومن نقل القولين سليم في المجرد وقال سواء كان إلى القيام أقرب أم إلى القعود ونقلهما الشيخ في المذهب وصحح أنه لا يسجد ونقلهما في التبيه أيضا ومن نقلهما الرويات في البحر في سجود السهو عن الشيخ أبي حامد وزاد عن أبي حامد أنه اختار أنه لا يسجد وهذا ليس في تعليق الشيخ أبي حامد بالكلية وبعض المرازقة ينقل القولين وطريقتهم الحل على حالين إن كان إلى القيام أقرب سجدوا لا فلا وصححهما المتأخرون والمذهب المعتمد القطع بأنه يسجد مطلقا ولا نص للشافعي يخالفه فإن قيل يخالفه قاعدة ما لا يبطل عمده الصلاة لا يسجد للسهو وإذا كان إلى القعود أقرب فهو عمل يسير لا يبطل عمده الصلاة فلا يسجد للسهو قلنا هذه القاعدة ليست مطردة فلا تصادم بها النصوص وحيث يكون هذا من المستثنى من القاعدة وأما من صحح أنه لا يسجد مطلقا فهو خلاف المذهب المعتمد المعروف عن الشافعي عند المتقدمين

(١) قال السراج البلقيني لم يذكر الشافعي هنا الفرق بين القريب والبعيد وذكر الفرق بينهما في ترجمة الرجل يصلّي فائتة وقد فاتته قبلها صلاة فقد ذكرنا الخلاف هناك والمعتمد قلنا نظر منه

فصلوا خلفه ينوون العصر أجزأهم الصلاة جميعا وقد أدى كل فرضه وقد أجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم لعاذن جيل أن يصلي معه المكتوبة ثم يصلي بقومه هي له نافلة ولهم مكتوبة وقد كان عطاء يصلي مع الامام الفنون ثم يعتد بها من العتمة فإذا سلم الامام قام فبني ركعتين من العتمة (قال المرتضى) وإذا أجاز أن يأتي المصلي نافلة خلف المصلي فريضة فكذلك المصلي فريضة خلف المصلي نافلة وفريضة وبالله التوفيق (قال الشافعي) رحمه الله وإذا أحس الامام برجل وهو راكع لم ينتظره ولتكن صلاته خالصة لله (قال المرتضى) قالت أنا ورأيت في رواية بعضهم عنه أنه لا بأس بانتظاره والاولى عندي أولى بالصواب لتقدمها على من قصر في اتسائها (قال الشافعي) ويؤتم بالاعني وبالعيد وأكره امامته من يلحق لانه قد يحيل المعنى فإن أحال أولفظ بالجمية في أم



القرآن أجزاءه دونهم  
وان كان في غيرها  
أجزاءهم وأكرامهم  
من به نعمة أو فاقة فان  
أم أجزاء إذا قرأ ما يجزئ  
في الصلاة ولا يؤتم  
أرت ولا ألتغ ولا  
يأتم رجل بامرأة ولا  
يخني فان فعل أعاد  
وأكره إمامة الفاسق  
والمظهر للبدع ولا يعيد  
من أتمهما فان أم أي  
حين يقرأ أعاد القارئ  
وان أتم به مثله أجزاء  
(قال المزني) قد أجاز  
صلاة من أتم بحجب  
والجنب ليس في صلاة  
فكيف لا يجوز من  
أتم بأي والأي في صلاة  
وقد وضعت القراءة عن  
الأي ولم يوضع الطهر  
عن المصلي وأصله أن  
كلام مصل عن نفسه  
فكيف يجزئه خلف  
العاصي بترك الغسل  
ولا يجزئه خلف المطيع  
الذي لم يقصر وقد

(١) قوله قال وقال بعض  
أصحابنا الخ كذا في  
الأصل ولعل فيه  
تحريفاً أو سقطاً من  
الناسخ ويجوز كتبه  
مصححه

عليه ولو أطال القيام بذكر الله عز وجل يدعو أو ساهباً وهو لا ينوي به القنوت كرهت ذلك له ولا إعادة  
ولا سجود السهو لان القراءة من عمل الصلاة في غير هذا الموضع وهذا الموضع موضع ذكر غير قراءة  
فان زاد فيه فلا نوجب عليه سهواً وكذلك لو أطال القيام ينوي به القنوت كان عليه سجود السهو لان  
القنوت عمل معدود من عمل الصلاة فاذا عمله في غير موضعه أوجب عليه السهو (١) \* وفي مختصر  
المزني نصوص في سجود السهو لم ترها في الام قال المزني قال الشافعي رحمه الله تعالى ومن شئت في  
صلاته فلم يدرك ثلاثاً فاصلي أم أربعاً فعليه أن ينوي على ما استيقن وكذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فاذا فرغ من صلاته بعد التشهد سجد سجدتي السهو قبل السلام واحتج في ذلك بحديث أبي سعيد  
الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم وبحديث ابن بريدة أنه سجد قبل السلام (٢) \* في جمع الجوامع  
(قال الشافعي) سجود السهو كله عندنا في الزيادة والنقصان قبل السلام وهو الناسخ والآخر من  
الامر ين ولعل ما لكالم يعلم الناسخ والمنسوخ من هذا وقاله في القديم فن سجد قبل السلام أجزاء  
التشهد الاول ولو سجد السهو بعد السلام تشهد ثم سلم هذا نقل جمع الجوامع ثم ذكر رواية البويطي  
ونحن نذكرها مع غيرها في مختصر البويطي وكل سهو في الصلاة نقصاً كان أو زيادة سهواً واحداً  
كان أم اثنين أم ثلاثة فسجدنا السهو تجزئ من ذلك كله قبل السلام وفيهما تشهد وسلام وقد روى  
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قام من اثنتين فسجد قبل السلام وهذا نقصان وقد روى عن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم اذا شأ أحدكم في صلاته فلم يدرك مصلين على ما استيقن وليسجد سجدتين  
قبل السلام وهذا زيادة وقال في ترجمة بعد ذلك ومن لم يدرك مصلين واحدة أو اثنتين أو ثلاثاً أو أربعاً  
فليين على يقينه ثم يسجد سجدتين قبل السلام وليسجد سجدتي السهو تشهد وسلام وما ذكره البويطي  
من التشهد لسجدتي السهو انهما قبل السلام طاهره انه يسجد سجدتي السهو قبل السلام ثم تشهد  
ثم سلم ولم أر أحداً من الأصحاب ذكر هذا الا فيما اذا سجد بعد السلام في صورته المعروفة فان جمل  
كلام البويطي على صورته بعد السلام كان ممكناً \* وفي آخر سجود السهو من مختصر المزني سمعت الشافعي  
يقول اذا كانت سجدتا السهو بعد السلام تشهد لهما واذا كانتا قبل السلام أجزاء التشهد الاول وقد  
سبق عن القديم مثل هذا وحكى الشيخ أبو حامد ما ذكره المزني وأنه في القديم وقال انه أجمع أصحاب  
الشافعي أنه اذا سجد بعد السلام للسهو تشهد ثم سلم وقال الماوردي انه مذهب الشافعي وجماعة  
أصحابه الفقهاء (٣) قال وقال بعض أصحابنا ان كان يرى سجود السهو بعد السلام تشهد وسلم بل  
يسجد سجدتين لا غير قال الماوردي وهذا غير صحيح لرواية عمران بن الحصين رضي الله عنه أن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قام من ثلاث من العصر فأسلخت أخبره الخبر باق فصلي ما بقى وسلم وسجد

(١) قال السراج البلقيني المراد بقول الشافعي أولاً ولو أطال القيام يعني القيام الذي بعد الركوع  
وهو الاعتدال وكذا نقله في عيون المسائل فقال الربيع عن الشافعي قال اذا رفع رأسه من الركوع  
وأطال القيام بذكر الله أو ساهباً لا ينوي به القنوت كرهته ولا سجود السهو عليه ولو قرأ في ذلك أو قنت  
كان عليه سجودنا السهو وان قصر قيامه وقرأ كذلك لو أطال القيام ينوي به القنوت المراد به القيام الذي  
قبل الركوع وفيه التصريح بأن نقل القنوت الى موضع غير موضعه سهواً يقتضي سجود السهو  
(٢) قال السراج البلقيني حديث أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم أخرجه مسلم في صحيحه  
وحديث ابن بريدة تقدم الكلام عليه وما ذكره المزني من أن سجود السهو قبل السلام هو في الزيادة  
والنقصان وقد تقدم في ترجمة الكلام في الصلاة من اختلاف الحديث ما يقتضي أن يسجد السهو في  
الزيادة بعد السلام



سجدتين وتشهد ثم سلم وما ذكره الماوردي من حديث عمران بن الحصين بهذه السياقة غريب وانما جاءت عنه رواية تفرد بها أشعث بن عبد الملك الحمراني عن محمد بن سيرين عن خالد الخذاء عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بهم فسجدا فسجدتين ثم تشهد بعد ثم سلم روى ذلك أبو داود والترمذي والنسائي وقال الترمذي حديث حسن غريب وما حسنه الترمذي يقتضي أنه لا فرق بين أن يكون سجود السهو قبل السلام أو بعده فيحتاج به لما ذكره البويطي لما سبق وقلنا أنه غريب لم نر أحدا من الأصحاب قال به والذي صححه جمع من الأصحاب أن الذي يسجد بعد السلام لا يتشهد أيضا والمذهب المعتمد ما تقدم في نقل المزي والقديم وقطع به الشيخ أبو حامد وجرى عليه غيره \* وفي مختصر المزي في باب سجود السهو وإن ذكر أنه في الخامسة سجدا ولم يسجد قعد في الرابعة أو لم يقعد فإنه يجلس في الرابعة ويتشهد ويسجد للسهو وإن ذكر في الثانية أنه ناس لسجدة من أولى بعدما اعتدل قائما فإنه يسجد للاولى حتى تتم قبل الثانية وإن ذكر بعد أن يفرغ من الثانية أنه ناس لسجدة من الاولى كان عمله في الثانية كلا عمل فإذا سجد فيها كانت من حكم الاولى ونعت الاولى بهذه السجدة وسقطت الثانية فإن ذكر في الرابعة أنه نسي سجدة من كل ركعة فإن الاولى صحيحة الاسجدة وعمله في الثانية كلا عمل فلما سجد فيها سجدة كانت من حكم الاولى ونعت الاولى وبطلت الثانية وكانت الثالثة ثانية فلما قام في ثالثة قبل أن يتم الثانية التي كانت عنده فالثالثة كان عمله كلا عمل فلما سجد فيها سجدة كانت من حكم الثانية فتمت الثانية وبطلت الثالثة التي كانت رابعة عنده ثم يقوم فينوي ركعتين ويسجد للسهو بعد التشهد وقبل التسليم وعلى هذا الباب كله وفيما به وإن شك هل سها أم لا فلا سهو عليه وإن استيقن السهو ثم شك هل يسجد للسهو أم لا يسجد هما وإن شك هل يسجد سجدة أو يسجدتين يسجد أخرى وإن سها سهوين أو أكثر فليس عليه الاسجدتا السهو وإن ذكر سجدة في السهو بعد أن يسلم فإن كان قريبا أعادها وسلم وإن تطاول لم يعد ومن سها خلف إمامه فلا يسجد عليه وإن سها إمامه يسجد معه فإن لم يسجد إمامه يسجد من خلفه بأن كان قد سبقه إمامه ببعض صلاته يسجد هما بعد القضاء اتباعا لإمامه لا لما سبق من صلاته (١) (قال الشافعي) السهو في الصلاة يكون من وجهين أحدهما أن يدع ما عليه من عمل الصلاة وذلك مثل أن يقوم في مثني فلا يجلس أو مثل أن ينصرف قبل أن يكمل وما

(١) قال السراج البلقيني القياس على أصله أني انما أسجد معه ما ليس من فرضي فيما أدركت معه اتباعا لفعله فإذا لم يفعل سقط عني اتباعه وكل مصل عن نفسه هذا كلام المزي ورد الجمهور عليه بأن سهو الإمام أثر في حق المأموم فإذا لم يسجد الإمام يسجد المأموم جبر الماحصل من الخلل الذي تأثر به صلاة المأموم وفي مختصر البويطي ومن سها عن السلام أو عن ركعة من صلاته أو ركعتين أو ثلاث رجع إن كان قريبا فكبر ثم جلس فتشهد ثم سجد سجدة في السهو ثم سلم ولم يذكروا البويطي هنا تشهدا قال فإن تطاول به أعاد الصلاة وقد قال في ترجمة قبل الرهن ومن سها عن سلام نافلة حتى دخل في فريضة فإن ذكر قريبا جلس وأتم النافلة إن شاء بالتشهد وسجد سجدة في السهو قبل السلام ودخل في الفريضة بإحرام جديد وإن سها عن سلام مكتوبة حتى دخل في نافلة فإن كان قريبا رجع فتشهد وسجد سجدة في السهو وسلم وتمت له المكتوبة فإن شاء أعاد النافلة وإن شاء لم يعد والتطاول أن يصلي ركعة تامة من المكتوبة أو النافلة وهو سها للسلام وإن لم يقرأ فيها إلا بأم القرآن وقل هو الله أحد أو بأم القرآن وحدها وطول القيام والقراءة بلا عقيد ركعة يكون تطاولا وقد رآنا تطاول في هذه الاشياء وفيمن نسي ركعة قدر الوقت الذي كلم فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم ذا اليمين ورده عليه وقد تقدم هذا مع باقي الخلاف والمعتمد عليه في ذلك في جمع الجوامع

احتج بأن النبي صلى الله عليه وسلم صلى قاعدا بقيام وفقد القيام أشد من فقد القراءة فتفهم (قال المزي) القياس أن كل مصل خلف جنب وامرأة ومجنون وكافر يجزئته صلاته إذا لم يعلم بحالهم لأن كل مصل لنفسه لا تفسد عليه صلاته بفسادها على غيره قياسا على أصل قول الشافعي في صلاة الخوف الطائفة الثانية ركعتها مع الإمام إذا نسي سجدة من الاولى وقد بطلت هذه الركعة الثانية على الإمام وأجزأتهم عنده (قال) ولا يكون هذا أكثر ممن ترك أم القرآن فقد أجاز لمن صلى ركعة يقرأ فيها بأم القرآن وإن لم يقرأ بها إمامه وهو في معنى ما وصفت (قال الشافعي) فإن أتم بكافر ثم علم أعاد ولم يكن هذا سلاماته وعز لأن الكافر لا يكون إماما بحال والمؤمن يكون إماما في الأحوال الظاهرة (قال الشافعي) ومن أحرم في مسجد أو غيره ثم جاء



أشبهه والآخر أن يعمل في الصلاة ما ليس عليه وهو أن يركع ركعتين قبل أن يسجد أو يسجد أكثر من سجدةتين ويجلس حيث له أن يقوم أو يسجد قبل أن يركع وان ترك القنوت في الفجر سجد للسهو لانه من عمل الصلاة وقد تركه وان تركه في الوتر لم يجب عليه الا في النصف الآخر من شهر رمضان فانه ان تركه سجد للسهو والسهو في الفريضة والنافلة سواء وعلى الرجل والمرأة (١) والمصلي والجماعة والمنفرد سواء وهذا الاخر هو مقتضى اطلاق نصوص الامم وغيرها ولكن التصريح به نظر (قال الشافعي) وأرى والله أعلم أن ما كان يعمل ساهيا وجبت عليه سجدة السهو اذا كان مما لا ينقض الصلاة فاذا فعله عامدا سجد فيه وان تطوع ركعتين ثم وصل الصلاة حتى تكون أربعاً أو أكثر سجد للسهو وان فعلها ولم يسجد حتى دخل في صلاة أخرى فلا يسجد لهما قاله في القديم كذا في جمع الجوامع فان كان المراد أنه سلم وتناول الفصل فكذلك في الجديد أيضاً ومن أدرك سجدة السهو مع الامام سجد لهما فان كان مسافراً والامام مقيم صلى أربعاً وان أدرك أحدهما سجد ولم يقض الاخر وبني على صلاة الامام وان كان الامام مسافراً فسجدوا معه ثم قضا ما بقي عليهم ومن سها عن سجدة السهو حتى يقوم من مجلسه أو عمد تركها ففيه قولان أحدهما يسجد متى ذكرهما والاخر لا يعود لهما قاله في القديم قاله في جمع الجوامع وهذا الثاني ان كان مع طول الفصل أو كان قد سلم عامدا فانه لا يعود الى السجود في الصورتين على الجديد وفي رواية البويطي وان تركوا سجود السهو عامدين أو جاهلين لم يبين أن يكون عليهم إعادة الصلاة وأحب ان كانوا قريبا عادوا لسجدة السهو وان تطاولت فليس عليهم إعادة والتطاول عنده ما لم يخرج من المسجد ويكون قدر كلام النبي صلى الله عليه وسلم ومساأله وان أحدث الامام بعد التسليم وقبل سجدة السهو فكأن الصلاة ان تقارب رجوعه أشار اليهم أن امكثوا ويتوضأ ويسجد للسهو وان لم يتقارب أشار اليهم ليسجدوا قاله في القديم ومن شك في السهو فلا يسجد عليه هذا كله نقل جمع الجوامع وفيه في باب الشك في الصلاة وما يلغى منها وما يجب عن الشافعي فان نسي أربع سجديات لا يدري من آيتين هن نزلناها على الاشد فجعلناه ناسيا للسجدة من الاولى وسجدةتين من الثانية ونمت الثالثة ونسي من الرابعة سجدة فأضف الى الاولى من الثالثة سجدة فتمت له ركعة وبطلت السجدة التي بقيت من الثالثة ونضيف الى الرابعة سجدة يسجد لها فكانه تم له ثانية ويأتي بركتين بسجودهما وسجود السهو (٢)

(باب سجود التلاوة والشكر) وقد ترجم سجود القرآن في اختلاف على وابن مسعود رضي الله عنهما وفي اختلاف الحديث وفي اختلاف مالك والشافعي رجهما الله تعالى مرتين أما الاول ففيه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي هشيم عن شعبة عن عاصم عن زر عن علي رضي الله عنه قال عزائم السجود الم تنزيل والنجم واقرأ باسم ربك الذي خلق ولسنا ولا اياهم نقول بهذا

(٢) قال السراج البلقيني وعلى ذلك جرى الاصحاب ومرادهم حيث لم يكن المترولة الا السجديات فان كان التصور مطلقا يكون الاشد غير هذا بأن يكون المترولة السجدة الاولى من الاولى والثانية من الثانية وتنتين من الرابعة فلم يحصل له من الثلاث الاولى الا ركعة فيأتي بسجدةتين ثم ركعتين قال في جمع الجوامع وان سها في المغرب فصلاها أربعاً وسها بأربع سجديات مختلفات نزلناها فجعلناه من الاولى سجدة ومن الثانية سجدةتين ونمت له الثالثة ومن الرابعة واحدة فيأخذ واحدة من الثالثة يضمها الى الاولى فصارت ركعة ويضيف الى الرابعة سجدة يسجد لهما فكانه فيتم ثانية ويأتي بركة وسجدةتها \* واعلم أنه كرر في كلام الشافعي وجوب سجود السهو ووقع ذلك في عبارة جمع من أصحابه ولم يقل أحد منهم بمقتضى هذا الظاهر ولو قيل به لم يبعد ويكون له قولان على مقتضى هذا الطريق

الامام فتقدم بجماعة فأحب الى أن يكمل ركعتين ويسلم يكونان له نافلة ويبتدئ الصلاة معه وكرهت له أن يفتتحها صلاة انفراد ثم يجعلها صلاة جماعة وهذا يخالف صلاة الذين افتتح بهم النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة ثم ذكر فانصرف فاغتسل ثم رجع فأمهم لأنهم اقتحموا الصلاة جماعة وقال في القديم قال قائل يدخل مع الامام ويعتد بما مضى (قال المزني) هذا عندي على أصله أقيس لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن في صلاة فلم يضرهم وصح احرامهم ولا امام لهم ثم ابتدأ بهم وقد سبقوه بالاحرام وكذلك سبقه أبو بكر ببعض الصلاة ثم جاء فأحرم واثم به أبو بكر وهكذا القول بهذين الحديثين وهو

(٣) قوله والمصلي والجماعة كذا في الأصل ولعله محرف واللائق والمصلي في الجماعة الخ وحرر كتبه مصححه



القياس عندى على  
فعله صلى الله عليه وسلم

(باب موقف المأموم  
مع الامام)

(قال الشافعي) واذا تم  
رجل رجلا قام المأموم  
عن يمينه وان كان خنثى  
مشكلا أو امرأة قام كل  
واحد منهما خلفه  
وحده وروى أن النبي  
صلى الله عليه وسلم أم  
أنسا وعجوزا منفردة  
خلف أنس وركع  
أبو بكر وحده وخاف  
أن تفوته الركعة  
فذكر ذلك للنبي صلى  
الله عليه وسلم فلم يأمره  
بإعادة (قال) وإن ضلت  
بين يديه امرأة أجزأته  
صلاته كان النبي صلى  
الله عليه وسلم يصلي  
وعائشة معترضة بينه  
وبين القبلة كاعتراض  
الخنزرة (قال) وإن صلى  
رجل في طرف المسجد  
والامام في طرفه ولم  
تصل الصفوف بينه  
وبينه أو فوق ظهر  
المسجد بصلاة الامام  
أجزأ ذلك صلى أبو  
هريرة فوق ظهر المسجد  
بصلاة الامام في المسجد

نقول في القرآن عدد سجود مثل هذه (١) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي هشيم عن أبي عبد الله  
الجعفي عن أبي عبد الرحمن السلمي عن علي رضي الله عنه قال كان يسجد في الحج مجذبتين وبهذا نقول  
وهذا قول العامة قبلنا ويروى عن عمرو بن عمرو وابن عباس رضي الله عنهم وهم ينكرون السجدة الاخرة  
في الحج وهذا الحديث عن علي رضي الله عنه يخالفونه (٢) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال  
أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن محمد بن قيس عن أبي موسى أن عليا رضي الله عنه لما رمى بالمجدح ختر  
ساجدا ونحن نقول لا بأس بسجدة الشكر ونسحبها ويروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سجد بها

(١) قال السراج البلقيني الشافعي لم يلق هشيبا فان هشيبا توفي ببغداد سنة ثلاث وثمانين ومائة  
والشافعي انما دخل الى بغداد سنة خمس وتسعين ومائة فلكونه لم يسمع منه يقول بالتعليق هشيم يعني قال  
هشيم وهو هشيم بن بشير بن القاسم بن بدر السلمي أبو معاوية الواسطي وقيل انه بخاري الاصل سمع عمرو  
ابن دينار وغيره وهو من الاثبات لكنه يدلس قال فيه أخبرنا فهو حجة روى له البخاري ومسلم  
وغيرهما وعاصم شيخ شعبة في هذا السند هو عاصم بن بهدلة الراوي عن زر وزر بالزاي وبعده راء وما  
رواه هشيم عن شعبة خالفه فيه جماعة منهم عمرو بن مرزوق ومسلم بن ابراهيم وعمرو بن حكام فان هؤلاء  
رووه عن شعبة عن عاصم بن بهدلة عن زر بن حبيش عن عبد الله يعني ابن مسعود أنه قال عزائم السجود  
أربع الم تزيل وحجم السجدة واقرأ باسم ربك الذي خلق والتجهم قال البيهقي هكذا رواه الجماعة  
عن شعبة ويذكر عن هشيم عن شعبة بخور واية سفيان وكان قد روى رواية سفيان عن عاصم عن زر عن  
علي رضي الله عنه ثم أخرج رواية هشيم من طريق سعيد بن منصور حدثنا هشيم حدثنا شعبة عن  
عاصم بن بهدلة عن زر عن علي رضي الله عنه فذكره وقد أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه فقال حدثنا  
هشيم عن شعبة فذكره

(٢) قال السراج البلقيني الاثر المذکور عن علي رضي الله عنه في سجدة الحج في اسناده أبو عبد الله  
الجعفي وهو جابر بن يزيد الجعفي ويقال كنيته أبو يزيد ويقال أبو محمد وكان جمع من القدماء يعظمونه  
قال الربيع سمعت الشافعي يقول بلغ سفيان يعني الثوري أن شعبة يتكلم في جابر فبعث اليه وقال  
والله لئن تكلمت فيه لا تكلم فيك ورواه محمد بن عبد الحكم سمعت الشافعي يقول قال سفيان  
الثوري لشعبة لئن تكلمت في جابر لا تكلم فيك وقال شعبة صدوق في الحديث وقال زهير بن معاوية  
اذا قال جابر سمعت أو سألت فهو أصدق الناس وكذا قال شعبة اذا قال حدثنا أو سمعت فهو من أوثق  
الناس وفرقة أخرى تركته قال البخاري تركه ابن مهدي وقال يحيى بن معين كان كذا يا وقال النسائي  
متروك وقال غيره عامة ما قد فوه أنه كان يؤمن بالرجعة لم يخرج له البخاري ولا مسلم ولا النسائي وهشيم  
كان يدلس علنا وانما ذكر الشافعي هذا الاثر عن علي رضي الله عنه لبيان مخالفته من خالفه وخالف غيره  
من الصحابة معه وأما ما أشار اليه الشافعي من رواية ذلك عن عمرو فرواه الشافعي في اختلافه مع مالك  
من حديث عبد الله بن ثعلبة أنه صلى مع عمر بن الخطاب الصبح فسجد في الحج مجذبتين وروى أيضا من  
طريق مالك وسأني وأخرجه البيهقي من حديث عبد الله عن نافع قال أخبرني رجل من أهل مصر أنه  
صلى مع عمر رضي الله عنه الفجر بالحاجية فقرأ السورة التي يذكر فيها الحج فسجد فيها سجدة قال نافع  
فلما انصرف قال ان هذه السورة فضلت بأن فيها سجدة وكان ابن عمر يسجد فيها سجدة قال البيهقي  
هذه الرواية عن عمرو وان كانت عن نافع في معنى المرسل فترك نافع تسمية المصنوع الذي حدثته فالرواية  
الاولى عن عبد الله بن ثعلبة رواية صحيحة موصولة وكذلك رواية نافع عن ابن عمر موصولة ولم يذكر  
البيهقي رواية مالك عن نافع وأما الزواية عن ابن عباس فأخرجها البيهقي من حديث عاصم الاجول



وعن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما وهم ينكرونها ويكرهونها ونحن نقول لا بأس بالسجدة لله تعالى في الشكر (١)

❦ وأما الثاني وهو الذي في اختلاف الحديث ففيه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا محمد بن اسمعيل عن ابن أبي ذئب عن الحرث بن عبد الرحمن عن محمد بن عبد الرحمن عن ثوبان عن أبي هريرة رضي الله

عن أبي العالية عن ابن عباس أنه قال في سورة الحج سجدتان وأخرج ذلك البيهقي عن أبي موسى وأبي الدرداء ولم يذكر الشافعي في ذلك خبرا عن النبي صلى الله عليه وسلم وفيه خبر عن النبي صلى الله عليه وسلم رواه عمرو بن العاص أن النبي صلى الله عليه وسلم أقرأ خمس عشرة سجدة في القرآن منها ثلاث في المفصل وفي سورة الحج سجدتان أخرجه أبو داود وابن ماجه وسكت عنه أبو داود وأخرجه الحاكم في مستدركه وقال هذا حديث رواه مصريون وقد احتج الشيخان بأكثرهم وليس في عدد سجود القرآن أتم منه ولم يخرجاه وما ذكره الحاكم من احتجاج الشيخين بأكثرهم كلام غير وارد فإن الأقل الذي لم يحتج به منهما من إخراج الحديث رواه عبد الله بن منين بضم الميم وفتح النون وبعدها ياء آخر الحروف وآخره نون ولم يرو عنه إلا الحرث بن سعيد العتيقي ولم يشتر حاله فلم يخرج الشيخان الحديث بهذا المعنى ولم يذكره الشافعي وحسن الحديث بعض المتأخرين وفيه نظر وفي المسئلة حديث عن عقبه بن عامر وفي إسناده ابن لهيعة وفيها مرسل رواه أبو داود عن خالد بن معدان أن النبي صلى الله عليه وسلم قال فضلت سورة الحج بسجدتين قال أبو داود وروى سند هذا ولا يصح

(١) قال السراج البلقيني هكذا وقع في نسخة الام أن الشافعي يقول أخبرنا ابن مهدي والشافعي لم يجتمع بابن مهدي وإن كان قد بعث إليه الرسالة مع الحرث النقال بالنون والقاف فانه مع ذلك لم يلقه وما أشار إليه الشافعي رجه الله تعالى بقوله ويروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سجد بها فهذا قد رواه البراء بن عازب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو ما رواه أبو اسحق عن البراء قال بعث النبي صلى الله عليه وسلم خالد بن الوليد إلى اليمن يدعوهم إلى الإسلام فلم يجيبوه ثم إن النبي صلى الله عليه وسلم بعث علي بن أبي طالب رضي الله عنه وأمره أن يقفل خالدا ومن كان معه الأرجل (٧) فن كان مع خالد فأحب أن يعقب مع علي رضي الله عنه فليعقب معه قال البراء فكنت فيمن عقب معه فلما دوننا من القوم خرجوا إلينا فصلينا بنا على رضي الله عنه وصنفنا صفا واحدا ثم تقدم بين أيدينا فقرأ عليهم كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فأسلمت همدان جميعا فكتب علي رضي الله عنه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم بإسلامهم فلما قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم الكتاب خرسا جذا ثم رفع رأسه فقال السلام على همدان السلام على همدان قال البيهقي بعد إخراج هذا الخبر صدر هذا الحديث ولم يسقه بتمامه وسجود الشكر في تمام الحديث صحيح على شرطه وخرج الشيخان في توبه كعب بن مالك حين سمع الصوت يا كعب بن مالك أبشر قال فخررت ساجدا وعرفت أنه قد جاء الفرج وهذا انما يفعله الصالح عن أمر عند في ذلك ويعد أن يخفى ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم فهو في قوة المرفوع وعن أبي بكر رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أتاه أمر يسره أو يسره خرسا جذا رواه أبو داود والترمذي وقال انه حديث حسن وقال غير الترمذي في إسناده ضعف وعن سعد بن أبي وقاص قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من مكة إلى المدينة فلما كنا قريبا من عزورا نزل ثم رفع يديه فدعا الله ساعة ثم خرسا جذا ثلاثا قال إني سألت ربي وشفعت لأمي فأعطاني ثلث أمي فخررت لربي ساجدا ثم رفعت رأسي فسألت ربي لأمي فأعطاني ثلث أمي فخررت ساجدا لربي تعالى ثم فت فسألت ربي لأمي فأعطاني الثلث الآخر فخررت ساجدا لربي تعالى رواه أبو داود ولم يضعفه وفي حديث عبد الرحمن

(قال) فإن صلى قرب المسجد وقربه ما يعرفه الناس من أن يتصل بشئ بالمسجد لا حائل دونه فصلى منقطعا عن المسجد أو فائه على قدر مائتي ذراع أو ثلثمائة أو نحو ذلك فإذا جاوز ذلك لم يجزه وكذلك الصغراء والسفينة والامام في أخرى ولو أجزت أبعد من هذا أجزت أن يصلى على ميل ومذهب عطاء أن يصلى بصلاة الامام من عليها ولا أقول بهذا (قال المزني) قد أجاز القرب في الأبل بلا تأقبت وهو عندي أولى لأن التأقبت لا يدرك إلا بخبر (قال الشافعي) فإن صلى في دار قرب المسجد لم يجزه إلا بان تتصل الصفوف ولا حائل بينه وبينها فاما في علوها فلا يجزي بحال لأنها بائنة من المسجد وروى عن عائشة أن نسوة صلين في حجرتها

(٧) كذا في الأصل وانتظر كتبه معصمه



فقلت لاتصلين بصلاة  
الامام فانكن دونه في  
حجاب (قال الشافعي)  
ومن خرج من امامة  
الامام فاتم لنفسه لم  
يبين ان يعبد من قبل ان  
الرجل خرج من صلاة  
معاذ بعد ما افتتح معه  
فصلي لنفسه فاعلم النبي  
صلى الله عليه وسلم  
بذلك فلم نعلمه امره  
بالاعادة

(باب صلاة الامام  
وصفة الأئمة)

(قال الشافعي) وصلاة  
الأئمة ما قال أنس بن  
مالك ما صليت خلف  
أحد قط أخف ولا أتم  
صلاة من رسول الله  
صلى الله عليه وسلم  
وروي عنه عليه السلام  
انه قال فليخفف فان  
فيهم السقيم والضعيف  
(قال) فيؤمهم  
أقراهم وأفقههم  
لقول رسول الله صلى  
الله عليه وسلم يؤمهم  
أقروهم لكتاب الله تعالى  
فان لم يجتمع ذلك في  
واحد فان قدم أفقههم  
اذا كان يقرأ ما يكتفي  
به في الصلاة فحسن  
وان قدم أقروهم اذا علم

عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ بالنجم فسجد ومجد الناس معه الارجلين قال أراد الشهرة (١)  
أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا محمد بن اسمعيل عن ابن أبي ذئب عن يزيد عن عبد الله  
ابن قسيط عن عطاء بن يسار عن زيد بن ثابت أنه قرأ عند رسول الله صلى الله عليه وسلم بالنجم فلم يسجد  
فيها (قال الشافعي) وفي هذين الحديثين دليل على أن سجود القرآن ليس بحتم ولكننا نحب أن لا يترك لأن  
النبي صلى الله عليه وسلم سجد في النجم وترك (قال الشافعي) وفي النجم مجسدة ولا أحب أن يدع شيئاً  
من سجود القرآن وان تركه كرهته له وليس عليه قضاء ولا يفسد بفرض فان قال قائل ما دل على أنه  
ليس بفرض قيل السجود صلاة قال الله تعالى ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا فكان  
الموقوف يحتمل موقتا بالعدد وموقتا بالوقت فأبان رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الله عز وجل فرض  
خمس صلوات فقال رجل يا رسول الله هل علي غيرها قال لا الا أن تطوع فلما كان سجود القرآن خارجا  
من الصلوات المكتوبات كانت سنة اختيار فأحب البناء أن لا يدعه ومن تركه ترك فضلا لا فرضا وانما  
سجد رسول الله صلى الله عليه وسلم في النجم لان فيها سجودا في حديث أبي هريرة وفي سجود النبي صلى  
الله عليه وسلم في النجم دليل على ما وصفت لان الناس سجدوا معه الارجلين والرجلان لا يدعان الفرض  
ان شاء الله ولو تركاه أمرهما رسول الله صلى الله عليه وسلم باعادته (قال الشافعي) وأما حديث زيد أنه  
قرأ عند النبي صلى الله عليه وسلم النجم فلم يسجد فهو والله أعلم أن زيدا لم يسجد وهو القارئ فلم يسجد  
النبي صلى الله عليه وسلم ولم يكن عليه فرضا فأمروا النبي صلى الله عليه وسلم به أخبرنا الربيع قال أخبرنا  
الشافعي قال أخبرنا ابراهيم بن محمد عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رجلا قرأ عند النبي صلى الله

= ابن عوف أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل نخلا فاستقبل القبلة فسجد فأطال السجود وأنا أراه  
حتى ظننت أن الله توفاه فأقبلت أمشي حتى جثت فطأ طأت رأسي أنظر في وجهه فرفع رأسه فقال مالك  
يا عبد الرحمن فقلت لما أطلت السجود يا رسول الله حسبت أن يكون الله قد توفي بنفسك فجثت أنظر فقال  
اني لما رأيته دخلت الخلل لقيت جبريل عليه السلام فقال أبشرك أن الله تعالى يقول من سلم عليك  
سلمت عليه ومن صلى عليك صليت عليه فسجدت لله شكرا قال البيهقي بعد اخراج ذلك كله وفي الباب  
عن جابر بن عبد الله وجابر بن عبد الله وابن عمر وأنس وأبي جيفة عن النبي صلى الله عليه وسلم وفيما  
ذكرناه كفاية عن رواية الضعفاء وأخرج من حديث محمد بن عبد الله عن عرفة ان النبي صلى الله  
عليه وسلم أبصر رجلا من مائة فسجد قال محمد بن عبد الله وان أبا بكر رضى الله عنه أتاه فتح البمامة  
فسجد وان عمر أتاه فتح مصر وحللاه ومائة فسجد قال البيهقي هذا عرفة السلي ولا يعرف له محبة فيكون  
مرسلا في هذا كما تقدم وعرفة هذا ان كان هو عرفة الاسلي فهو عرفة بن شريح الاسلي وقد  
أخرج الامام أحمد في مسنده عن عرفة بن شريح الاسلي قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فذكر حديثا وهذا صحيح بلا توقف ولم يذكر أحد في مسند غير هذا الحديث وذكر ابن عبد البر أنه  
حديث واحد عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ستكون هناء ومناة ثم ذكر ابن عبد البر بعد  
ذلك عن زياد بن غلام عن قطبة بن مالك عن عرفة الاشجعي حديثا في وزن أبي بكر وعمر وعثمان وقال  
لا أدري أهو عرفة بن شريح أو غيره هكذا قال والظاهر أنه هو والظاهر أنه راوى حديث السجود عند  
رؤية الرمي فيكون له ثلاثة أحاديث

(١) قال السراج البلقيني حديث أبي هريرة هذا أخرجه البيهقي من غير رواية الشافعي ورواه من طريق  
خالد بن الحرث عن ابن أبي ذئب في باب ما جاء في السجدة في النجم فأخرج حديث ابن عباس في سجود النبي  
صلى الله عليه وسلم في النجم والمسلمين والمشركون والجن والانس ثم قال وفي الباب عن ابن مسعود وأبي هريرة



عليه وسلم السجدة فسجد فسجد النبي صلى الله عليه وسلم ثم قرأ آخر عنده السجدة فلم يسجد فلم يسجد  
النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله قرأ فلان عنك السجدة فسجدت وقرأت عندك السجدة فلم  
تسجد فقال النبي صلى الله عليه وسلم كنت اماما فلو سجدت تسجدت معك (١) (قال الشافعي) اني  
لا حسبه زيد بن ثابت لانه يحكي انه قرأ عند النبي صلى الله عليه وسلم النجم فلم يسجد وانما روى الحديثين  
معطاء بن يسار (قال الشافعي) فأحب أن يبدأ الذي يقرأ السجدة فيسجد وأن يسجد من سمعه فان  
قال قائل فلعل أحدهما من الحديثين نسخ الآخر قيل فلا يدعي أحدا أن السجود في النجم منسوخ الا جاز  
لأحدهما يدعي أن ترك السجود منسوخ والسجود ناسخ ثم يكون أولى لان السنة السجود لقول الله جل  
وعز فاسجدوا لله واعبدوا ولا يقال لواحد من هذا ناسخ ولا منسوخ ولكن يقال هذا اختلاف من  
جهة المباح

❦ وأما الثالث وهو الذي في اختلاف مالك والشافعي رضي الله عنهما ففيه سألت الشافعي عن السجود في  
إذا السماء انشقت قال فيها سجدة فقلت وما الحجة أن فيها سجدة فقال أخبرنا مالك عن عبد الله بن  
يزيد مولى الاسود بن سفيان عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أن أبا هريرة رضي الله عنه قرأ لهم إذا السماء  
انشقت فسجد فيها فلما انصرف أخبرهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سجد فيها أخبرنا مالك  
عن ابن شهاب عن الأعرج أن عمر بن الخطاب قرأ والنجم اذا هوى فسجد فيها ثم قام فقرأ سورة أخرى  
أخبرنا الشافعي قال أخبرنا بعض أصحابنا عن مالك أن عمر بن عبد العزيز أمر محمد بن مسلم أن يأم  
القراء أن يسجدوا في إذا السماء انشقت (٢) أخبرنا الربيع سألت الشافعي عن السجود في سورة  
الحج فقال فيها سجدتان فقلت وما الحجة في ذلك فقال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه سجد في سورة  
الحج سجدتين (٣) أخبرنا مالك عن نافع عن رجل من أهل مصر أن عمر سجد في الحج سجدتين ثم قال  
ان هذه السورة فضلت بسجدتين فقلت للشافعي فانا نقول اجتمع الناس على أن سجود القرآن إحدى

(١) قال السراج البلقيني حديث عطاء مرسل وقد أخرجه البيهقي من حديث ابن وهب عن هشام  
ابن سعد وحفص بن ميسرة عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار قال بلغني فذكره قال البيهقي وقدرناه اسحق  
ابن عبد الله بن أبي فروة عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة موصولا واسحق ضعيف وروى عن الازاعي  
عن قررة عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة وهو أيضا ضعيف والمحموط حديث عطاء مرسل وحديثه  
عن زيد بن ثابت موصول مختصر

(٢) قال السراج البلقيني ذكر البيهقي في كتابه بيان خطا من أخطأ على الشافعي أنه هكذا وقع هذا الاثر  
في كتاب اختلاف مالك والشافعي وأظنه خطأ من الكاتب فان الذي أمره عمر بن عبد العزيز بن محمد بن قيس  
القاضي ثم أخرج بسنده الى يحيى بن بكير عن مالك أنه بلغه أن عمر بن عبد العزيز قال للقاضي أخرج الى  
الناس فبرهم أن يسجدوا في إذا السماء انشقت

(٣) قال السراج البلقيني قد تقدم الكلام على هذا الاثر وفي الكتاب الذي للبيهقي وهو بيان خطا من  
أخطأ على الشافعي ذكر هذا الاثر من رواية الربيع هكذا ثم قال خالفه الزعفراني فرواه في كتاب القديم  
عن الشافعي عن مالك عن عبد الله بن دينار قال فرأيت ابن عمر سجد في سورة الحج سجدتين ثم أخرج من  
طريق ابن بكير عن مالك عن عبد الله بن يسار قال وكذلك رواه القعني وغيره عن مالك وهذا الحديث  
عن نافع عن ابن عمر وهو من جهة مالك غريب وانما قال البيهقي وهو من جهة مالك ليحترز به عن رواية  
عبد الله عن نافع عن ابن عمر فانها ليست غريبة وقد تقدمت وروايتها عن يحيى بن يحيى فيها مالك عن  
عبد الله بن دينار

ما يلزمه فحسن ويقدم  
هذان على أسن متهما  
وانما قيل يؤمهم  
أقروهم أن من مضى  
كانوا يسلمون كبارا  
فتفقهون قبل أن  
يقرأوا ومن بعدهم  
كافوا يقرأون مسغارا  
قبل أن يتفقهوا فان  
استووا أمهم أسنهم  
فان استووا فقدم ذو  
النسب فحسن وقال في  
القديم فان استووا  
فأقدمهم هجرة وقال فيه  
قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم الاثمة من  
قريش (قال) فان أم  
من بلغ غاية في خلاف  
الحمد في الدين أجرا  
صلي ابن عمر خلف  
الجباج (قال) ولا يتقدم  
أحد في ينسرجل الا  
بإذنه ولا في ولاية سلطان  
يغير أمره ولا في بيت  
رجل أو غيره لان ذلك  
يؤدي الى تأذيه

(باب ائمة المرأة)

(قال الشافعي) أخبرنا  
ابراهيم بن محمد عن ليث  
عن عطاء عن عائشة  
أنها ضلبت ينسوة العصر  
فقامت وسطهن وزوى  
عن أم سلمة أنها أمتن  
فقامت وسطهن وعن



عشرة سجدة ليس في المفصل منها شيء فقال الشافعي انه يجب عليكم أن لا تقولوا اجتمع الناس الا لما اذا  
 لقي أهل العلم فقبل لهم اجتمع الناس على ما قلتم انهم اجتمعوا عليه قالوا نعم وكان أقل أقوالهم لك أن  
 يقولوا لا تعلم من أهل العلم له مخالف فبقا قلتم اجتمع الناس عليه وأما أن تقولوا اجتمع الناس وأهل العلم  
 معكم يقولون ما اجتمع الناس على ما زعمتم انهم اجتمعوا عليه فأمر ان أسأتم بهما النظر لانفسكم في التحفظ  
 في الحديث وأن تجعلوا السبيل لمن سمع قولكم اجتمع الناس الى رد قولكم ولا سيما اذا كنتم انما أنتم  
 مقصرون على علم مالك رحمنا الله وإياه وكنتم تروون عن عمر بن عبد العزيز أنه أمر من يأمر القراء أن  
 يسجدوا فيها وأنتم قد تجعلون قول عمر بن عبد العزيز أصلا من أصول العلم فتقولون كان لا يحلف الرجل  
 المدعي عليه الا أن يكون بينهم مخالطة فتركتهم ما قول النبي صلى الله عليه وسلم البينة على المدعي واليمين  
 على المدعي عليه لقول عمر ثم تجحدون عمر يأمر بالسجود في اذا السماء انشقت ومعه سنة رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ورأى أبي هريرة ولم تسموا أحدا خالف هذا وهذا عندكم العمل (١) لان النبي صلى الله  
 عليه وسلم في زمانه ثم أبو هريرة في الصحابة ثم عمر بن عبد العزيز في التابعين والعمل يكون عندكم يقول عمر  
 وحده وأقل ما يؤخذ عليكم في هذا أن يقال كيف زعمتم أن أباهريرة سجد في اذا السماء انشقت وأن  
 عمر أمر بالسجود فيها وأن عمر بن الخطاب سجد في النجم ثم زعمتم أن الناس اجتمعوا أن لا يسجدوا في المفصل  
 وهذا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا من علماء التابعين فقال قولكم اجتمع الناس لما حكوا  
 فيه غير ما قلتم بين في قولكم أن ليس كما قلتم ثم رويتم عن عمر بن الخطاب انه سجد في النجم ثم لا تروون عن  
 غيره خلافة ثم رويتم عن عمر وابن عمر أنهما سجدوا في سورة الحج سجدتين وتقولون ليس فيها الا واحدة  
 وترعون أن الناس أجمعوا أن ليس فيها الا واحدة ثم تقولون أجمع الناس وأنتم تروون خلاف ما تقولون  
 وهذا لا يعذر أحد بأن يجهله ولا يرضى أحد أن يكون مأخوذا عليه فيه لمافيه مما لا يخفى عن أحد يعقل  
 اذا سمعه أرايتم اذا قيل لكم أي الناس اجتمع على أن لا يسجدوا في المفصل وأنتم تروون عن أئمة الناس  
 السجود فيه ولا تروون عن غيرهم مثلهم خلافتهم أليس أن تقولوا أجمع الناس أن في المفصل سجودا  
 أولى بكم من أن تقولوا اجتمع الناس على أن لا يسجدوا في المفصل فان قلتم لا يجوز اذا لم نعلمهم أجمعوا أن  
 نقول اجتمعوا فقد قلتم اجتمعوا ولم ترووا عن أحد من الأئمة قولكم ولا أدري من الناس عندكم أخلقوا  
 كانوا فما اسم واحد منهم وما ذهبنا بالحجة عليكم الا من قول أهل المدينة وما جعلنا الا جاعا لهم  
 فأحسنوا النظر لانفسكم واعلموا أنه لا يجوز أن تقولوا أجمع الناس بالمدينة حتى لا يكون بالمدينة مخالف  
 من أهل العلم ولكن قولوا فيما اختلفوا فيه أخبرنا كذا كذا ولا تدعوا الا جاعا فدعوا ما يوجد على  
 ألسنتكم خلافة فما أعلمه يؤخذ على أحد يثبت على علم أقبح من هذا (قلت) للشافعي أفرأيت ان كان  
 قولى اجتمع الناس عليه أعني من رضى من أهل المدينة وان كانوا مختلفين فقال الشافعي أرايتم ان قال  
 من يخالفكم ويذهب الى قول من يخالفكم قول من أخذت بقوله اجتمع الناس أي يكون صادقا فان كان  
 صادقا وكان بالمدينة قول ثالث يخالفكم اجتمع الناس على قوله فان كنتم صادقين معا بالتأويل في المدينة  
 اجماع من ثلاثة وجوه مختلفة وان قلتم الاجماع هو ضد الخلاف فلا يقال اجماع الا لا خلاف فيه  
 بالمدينة قلت هذا هو الصدق المحض فلا تفارقه ولا تدعوا الا جاعا أبدا لا قبل لا يوجد بالمدينة فيه  
 اختلاف وهو لا يوجد بالمدينة الا يوجد بجميع البلدان عند أهل العلم مؤتفقين فيه لم يخالف أهل  
 البلدان أهل المدينة الا قبل اختلف فيه أهل المدينة بينهم (وقال لي الشافعي) واجعل ما وصفتنا على  
 هذا الباب كافيا لك لا على ما سواه اذا أردت أن تقول أجمع الناس فان كانوا مختلفوا فقله وان كانوا  
 اختلفوا فلا تقله فان الصدق في غيره

(وترجم مرة أخرى في سجود القرآن) وفيها سألت الشافعي عن السجود في سورة الحج فقال فيها

على بن الحسين رضي  
 الله عنهما انه كان يأمر  
 جارية له تقوم بأهله في  
 رمضان وعن صفوان  
 ابن سليم قال من السنة  
 أن تصلي المرأة بنساء  
 تقوم وسطهن

(باب صلاة المسافرين  
 والجمع في السفر)

(قال الشافعي) واذا  
 سافر الرجل سفر يكون  
 ستة وأربعين ميلا  
 بالهاشمي فله أن يقصر  
 الصلاة سافر رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم  
 أميالا فقصر وقال ابن  
 عباس أقصر الى جدة  
 والى الطائف وعسفان  
 (قال الشافعي) وأقرب  
 ذلك الى مكة ستة  
 وأربعون ميلا بالهاشمي  
 وسافر ابن عمر الى ديم  
 فقصر قال مالك وذلك  
 نحو من أربعة برد (قال)  
 وأكره ترك القصر  
 رغبة عن السنة فأما أنا  
 فلا أحب أن أقصر في  
 أقل من ثلاثة أيام  
 احتياطاً على نفسي  
 وان ترك القصر مباح  
 لي قصر رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم وأتم

(١) كذا في الأصل  
 وانظر كتبه معجمه



(قال) ولا يقصر الا في الظهر والعصر والعشاء الاخرة فأما المغرب والصبح فلا يقصران وله أن يقصر في أيام رمضان في سفره ويقضي فان صام فيه أجزاءه وقد صام النبي صلى الله عليه وسلم في رمضان في سفر واذا نوى السفر فلا يقصر حتى يفارق المنازل ان كان حضريا ويفارق موضعه ان كان بدويا فان نوى السفر فأقام أربعة أيام أتم الصلاة وصام واحتج فبين أقام أربعة أيام بأن النبي صلى الله عليه وسلم قال يقسم المهاجر بمكة بعد قضاء نسكه ثلاثا وبأن النبي صلى الله عليه وسلم أقام بمكة ثلاثا يقصر وقدم مكة فأقام قبل خروجه الى عرفة ثلاثا يقصر ولم يحسب اليوم الذي قدم فيه لانه كان فيه سائرا ولا يوم التروية الذي خرج فيه سائرا وان عمر أجلى أهل الذمة من الجواز ضرب لمن يقدم منهم تاجرا مقام ثلاثة أيام فأشبه ما وصفت أن يكون ذلك

سجدتان فقلت وما الحجة في ذلك فقال أخبرنا مالك عن نافع أن رجلا من أهل مصر أخبره أن عمر بن الخطاب سجد في سورة الحج سجدتين ثم قال ان هذه السورة فضلت بسجدتين (قال الشافعي) أخبرنا ابراهيم بن سعد بن ابراهيم عن الزهري عن عبد الله بن ثعلبة بن صفية أن عمر بن الخطاب صلى بهم بالجابية فقرأ سورة الحج فسجد فيها سجدتين (١) (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه سجد في سورة الحج سجدتين فقلت للشافعي فأنا لا نسجد فيها الا سجدة واحدة فقال الشافعي فقد خالفتم ما روئتم عن عمر بن الخطاب وعبد الله بن عمر معالي غير قول أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عامة فكيف تتخذون قول ابن عمر وحده حجة وقول عمر حجة وحده حتى تردوا بكل واحد منهما السنة وتبتنون عليها عددا من الفقه ثم تخرجون من قولهما رأي أنفسكم هل تعلمونه مستدركا على أحد قول العورة فيه أيين منها فيما وصفنا من أقاويلكم (٢)

(باب صلاة التطوع وليس في التراجم وفيه نصوص وكلام منشور) فن ذلك في اختلاف علي وابن مسعود رضي الله عنهما ابن مهدي عن سفيان عن أبي اسحق عن عاصم عن علي قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بركل صلاة ركعتين الا العصر والصبح (٣) (قال الشافعي) وهذا يخالف الحديث الاول يعني الذي رواه قبل هذا عن علي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لا تصلوا بعد العصر الا ان تصلوا والشمس مرتفعة وسند كرهذا بتمامه في باب الساعات التي تذكر فيها الصلاة \* ومن ذلك في اختلاف علي وابن مسعود أيضا في سنة الجمعة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال قال ابن

(١) قال السراج البلقيني وقع في رواية الربيع هكذا وقد قال البيهقي في كتابه بيان خطأ من أخطأ على الشافعي هكذا وقع اسناد هذا الحديث في كتاب الربيع وخالفه الزعفراني فرواه في كتاب القديم عن الشافعي عن ابراهيم بن سعد عن أبيه سعد بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن عبد الله بن ثعلبة ورواية الزعفراني أصح وقد رواه شعبة بن الحجاج أيضا عن سعد بن ابراهيم ثم أخرج بسنده الى يزيد بن هرون وشعبة بن عامر قال أحدهما شعبة عن سعد بن ابراهيم عن عبد الله بن ثعلبة انه صلى مع عمر رضي الله عنه الصبح فسجد في الحج سجدتين

(٢) قال السراج البلقيني في مختصر المزني في سجود القرآن وسجود القرآن في أربع عشرة سوى سجدة ص وانها سجدة شكر وفي جمع الجوامع وقد قبل في ص رواه البويطي \* وفي مختصر البويطي في باب طهارة الارض ولا يسجد الا بطهارة ومن قرأ السجدة بعد العصر أو بعد الصبح فليسجد ومن سمع رجلا يقرأ في غير الصلاة سجد فإن كان مجلس اليه ليسمع قراءته فسجد فليسجد معه وان لم يسجد فأحب للسمع أن يسجد وسجود معه اذا سجد أو كذا في أن لا يترك السجود ومن سمع رجلا يقرأ سجدة وهو مأزبه أو غير جالس اليه فليس عليه أن يسجد وان سجد فسجوده حسن \* وفي جمع الجوامع ويسجد الراكب والماشي على الارض ويرفع يديه حذو منكبيه اذا كبر \* وفي مختصر البويطي وليس في سجود القرآن ولا في سجود الشكر تشهد ولا سلام غير انه اذا هوى للسجود بها هوى بتكبير قال السراج البلقيني هذا المنصوص من أنه لا يتشهد ولا يسلم خالفه جمع من الاصحاب وصححو أنه يسلم ولا يتشهد وحكاه بعضهم قولاً عن رواية المسرني في المشهور والذين حكموه وجهاً أخذوه من التحريم فلا بد من تحلل وتأولوا فرض أنه لا يجمع بينهما قال الشيخ أبو حامد أو يكون ابن شريح وأبو اسحق القائلان بهذا ما عرفا كلام الشافعي

(٣) قال السراج البلقيني عبد الرحمن بن مهدي لم يسمع منه الشافعي والشافعي يقول ذلك عنه معلقا مع أن عبد الرحمن بن مهدي كتب الى الشافعي وهو يسأل أن يضع له كتابا فيه معاني القرآن =



مهدي عن سفيان عن أبي حصين عن أبي عبد الرحمن أن علياً رضي الله عنه قال من كان مصلياً بعد الجمعة فليصل بعدها ست ركعات ولستمأولاً إياهم نقول بهذا أما نحن فنقول يصلي أربعاً (١) \* ومن ذلك في اختلاف مالك والشافعي رضي الله عنهما في باب القراءة في العيدين والجمعة رداعلي من قال لا نبالي بأى سورة قرأ (قال الشافعي) أو رأيتم إذا استحبنا ركعتي الفجر والوتر وركعتين بعد المغرب لو قال قائل لا أبالي أن لا أفعل من هذا شأنه الجحفة عليه إلا أن يقول قولكم لا أبالي جهالة وترك السنة ينبغي أن تستحبوا ما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم بكل حال \* ومن ذلك فيما يتعلق بالوتر وقد ذكره في أبواب \* منها في اختلاف مالك والشافعي (باب ما جاء في الوتر بركعة واحدة) أخبرنا الربيع قال سألت الشافعي عن الوتر أيجوز أن يوتر الرجل بواحدة ليس قبلها شيء فقال نعم والذي أختار أن أصلي عشر ركعات ثم أوتر بواحدة فقلت للشافعي فالجحفة في أن الوتر يجوز بواحدة فقال الجحفة فيه السنة والآثار أخبرنا مالك عن نافع وعبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلاة الليل مثنى مثنى فإذا خشي أحدكم الصبح صلى ركعة واحدة توتر له ما قد صلى أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي بالليل إحدى عشرة ركعة يوتر منها بواحدة أخبرنا مالك عن ابن شهاب أن سعد بن أبي وقاص كان يوتر بركعة (٢) أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر كان يسلم من الركعة والركعتين من الوتر حتى يأمر ببعض حاجته (٣) (قال الشافعي) وكان عثمان يحكي الليل بركعة وهي وتره (٤) وأوتر معاوية بواحدة فقال ابن عباس أصاب (٥) فقلت للشافعي فإنا نقول لا ينبغي لأحد أن يوتر بأقل من ثلاث ويسلم من الركعتين والركعة من الوتر فقال الشافعي لست أعرف لما تقولون وجهها والله المستعان إن كنتم ذهبتكم إلى أنكم تكرهون أن يصلي ركعة منفردة فأنتم إذا صلي ركعتين قبلها ثم سلم تأمرونه بأفراد الركعة لأن من سلم من صلاة فقد فصلها عما بعدها ألا ترى أن الرجل يصلي النافلة بركعات يسلم

= ويجمع فتون الأخبار فيه ووجه الإجماع وبيان التماسخ والنسوخ من القرآن والسنة فوضع له كتاب الرسالة وسفيان المذكور هو سفيان الثوري وهذا الحديث أخرجه أبو داود والنسائي أبو داود من طريق شيخه محمد بن كثير هو العبدى عن سفيان هو الثوري عن أبي إسحق هو السبيعي عمرو بن عبد الله عن عاصم بن ضمرة عن علي وأخرجه النسائي عن عمرو بن علي عن عبد الرحمن عن سفيان وأخرجه عنه من رواية مطرف

(١) قال السراج البلقيني أبو حصين هو بفتح الحاء المهملة وكسر الصاد المهملة هو عثمان بن عاصم الأسدي وأبو عبد الرحمن هو السلي هو عبد الله بن حبيب

(٢) قال السراج البلقيني هذا الموقوف على سعد بن أبي وقاص رويناه في الموطأ من طريق يحيى ابن يحيى عن مالك كذلك وهو منقطع ابن شهاب لم يسمع من سعد بن أبي وقاص وقد أسنده البيهقي من طريق مصعب بن سعد ومن طريق محمد بن جيلة كلاهما عن سعد ومن طريق ابن شهاب عن عبد الله بن ثعلبة رأيت سعداً وذكره البخاري فقال وقال الليث عن يونس وأخرجه من حديث شعيب عن الزهري

(٣) قال السراج البلقيني هذا الموقوف هو في موطأ يحيى بن يحيى عن مالك كذلك وقد أخرجه البخاري من طريق عبد الله بن يوسف عن مالك عن نافع قد ذكره

(٤) قال السراج البلقيني ما ذكره عن عثمان أخرجه البيهقي من حديث عبد الرحمن بن عثمان بن عبيد الله القرشي ابن أخي طلحة بن عبيد الله

(٥) قال السراج البلقيني وتصويب ابن عباس له أسنده الشافعي وسيأتي

مقام السفر وما جاوزه  
مقام الإقامة وروى عن  
عثمان بن عفان من أقام  
أربعاً أتم وعن ابن  
المسيب من أجمع إقامة  
أربع أتم (قال الشافعي)  
فإذا جاوز أربعاً لم يلج  
أومرض وهو عازم على  
الخروج أتم وإن قصر  
أعاد إلا أن يكون في  
خوف أو حمى في قصر  
قصر النبي صلى الله عليه  
وسلم عام الفتح لحرب  
هو أذن سبع عشرة أو  
ثمان عشرة (وقال في  
الأملاء) أن أقام على شيء  
ينجح اليوم واليومين أنه  
لا يزال يقصر ما لم يجمع  
مكثاً أقام رسول الله  
صلى الله عليه وسلم بمكة  
عام الفتح سبع عشرة أو  
ثمان عشرة يقصر حتى  
خرج إلى حنين (قال  
المرئي) ومشهور عن ابن  
عمر أنه أقام بأذربيجان  
سنة أشهر يقصر يقول  
أخرج اليوم وأخرج  
غداً (قال المرئي) فإذا  
قصر النبي صلى الله عليه  
وسلم في حربه سبع عشرة  
أو ثمان عشرة ثم ابن عمر  
ولا عزم على وقت إقامة  
فالحرب وغيرهما سواء  
عندى في القيام



وقد قال الشافعي لوقاله  
قائل كان مذهبا (قال  
الشافعي) فان خرج  
في آخر وقت الصلاة  
قصر وان كان بعد  
الوقت لم يقصر (قال  
المرني) أشبه بقوله أن  
يتم لانه يقول ان أمكنت  
المرأة الصلاة فلم تصل  
حتى حاضت أو أغشى  
عليها زمتها وان لم يمكن  
لم تلزمها فكذلك اذا  
دخل عليه وقتها وهو  
مقيم لزمته صلاة مقيم  
وانما تجب عنه بأول  
الوقت والامكان وانما  
وسعه التأخير الى آخر  
الوقت (قال الشافعي)  
وليس له أن يصلي  
ركعتين في السفر الا  
أن ينوي القصر مع  
الاحرام فان أحرم ولم  
ينو القصر كان على أصل  
فرضه أربع ولو كان  
فرضها ركعتين  
ما صلى مسافرا خلف  
مقيم (قال المرني) ليس

(قوله وان كان انما  
أردتم الخ كذا في  
الأصل وانظر ابن  
جواب الشرط ولعله  
سقط من النسخة فقرر  
كتبه معجمه

في كل ركعتين فيكون كل ركعتين يسلم بينهما منقطعيتين من الركعتين اللتين قبلهما وبعدهما وأن السلام  
أفضل للفصل ألا ترى أن رجلا لو فاتته صلوات فقصاهن في مقام يفصل بينهما بسلام كانت كل صلاة غير  
الصلاة التي قبلها وبعد هاتلخروجه من كل صلاة بالسلام (ق) وان كان انما أردتم أنكم كرهتم أن يصلي  
واحدة لان النبي صلى الله عليه وسلم صلى أكثر منها وانما يستحب أن يصلي إحدى عشرة ركعة يوتر منها  
بواحدة وان كان أراد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال صلاة الليل مثنى مثنى فأقل مثنى مثنى أربع  
فصاعداً وواحدة غير مثنى وقد أوتر بواحدة في الوتر كما أمر مثنى وقد أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج  
عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يوتر بخمس ركعات لا يجلس  
ولا يسلم الا في الآخرة منهم (١) فقلت للشافعي فامعنى هذا فقال هذه نافلة تسع أن يوتر بواحدة وأكثر  
ويختار ما وصفت من غير أن تضيف غيره وقولكم والله يغفر لنا ولكم لا يوافق سنة ولا أثر ولا قياسا  
ولامعقولا قولكم خارج من كل شيء من هذا وأقويل الناس إيمان تقولوا لا يوتر الا بثلاث كما قال بعض  
المشركين ولا يسلم في واحدة منهم كيلا يكون الوتر واحدة واما أن لا تكرهوا الوتر بواحدة وكيف  
تكرهون الوتر بواحدة وأنتم تأمرون بالسلام فيها واذا أمرتم به فهي واحدة وان قلتم كرهناه لان  
النبي صلى الله عليه وسلم لم يوتر بواحدة ليس قبلها شيء فلم يوتر النبي صلى الله عليه وسلم بثلاث ليس فيه  
شيء فقد استحسنتم أن توتروا بثلاث \* ومنها في اختلاف مالك والشافعي (باب في الوتر) أخبرنا  
الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع قال كنت مع ابن عمر ليلة والسماء متغمة نفثني ابن  
عمر الصبح فأوتر بواحدة ثم تكشف الغيم فرأى عليه لبلا فشفع بواحدة (٢) قال لي الشافعي وأنتم  
تخالفون ابن عمر من هذا في موضعين فتقولون لا يوتر بواحدة ومن أوتر بواحدة لم يشفع وتره قال ولا  
أعلمكم تحفظون عن أحد أنه قال لا يشفع وتره فقلت للشافعي فأتقول أنت في هذا فقال يقول ابن  
عمر انه كان يوتر بركعة قال أفقول يشفع وتره فقلت لا فقال فاجتهد فيه فقلت وينا عن ابن عباس  
أنه كره لابن عمر أن يشفع وتره وقال اذا أوترت من أول الليل فاشفع من آخره ولا تعد وتره ولا تشفعه  
وأنتم زعمتم أنكم لا تقبلون الا حديث صاحبكم وليس من حديث صاحبكم خلاف ابن عمر \* ومنها في  
اختلاف علي وابن مسعود رضي الله عنهما في باب الوتر والقنوت أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي  
قال أخبرنا هشيم عن عبد الملك بن أبي سليمان عن عبد الرحيم عن زاذان أن عليا رضي الله عنه كان يوتر  
بثلاث يقرأ في كل ركعة بتسع سور من المفصل وهم يقولون نقرأ بسم ربك الاعلى والثانية قل  
يا أيها الكافرون والثالثة نقرأ فاتحة الكتاب وقل هو الله أحد وأما نحن فنقول يقرأ فيها بقل هو الله أحد  
وقل أعوذ برب الفلق وقل أعوذ برب الناس ويفصل بين الركعتين والركعة بالتسليم (٣) \* ومنها في

(١) قال السراج البلقيني حديث عائشة هذا أوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي من  
الليل ثلاث عشرة ركعة يوتر منها بخمس لا يجلس في شيء منها حتى يجلس في آخرهن فيسلم رواه جماعة عن  
هشام بن عروة منهم عروة وعبد الله بن غير وفي روايتهما كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بالليل  
ثلاث عشرة ركعة يوتر من ذلك بخمس لا يجلس في شيء منها الا في آخرها أخرجه مسلم في صحيحه

(٢) قال السراج البلقيني هذا الموقوف على ابن عمر وروناه في موطايحي بن يحيى في ترجمة الامر  
بالوتر كما رواه الشافعي عن مالك وفيه ثم صلى بعد ذلك ركعتين فلما خشي الصبح أوتر بواحدة

(٣) قال السراج البلقيني كذا وقع هنا أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم ورواه  
كما تقدم قال قال هشيم وعبد الرحيم المذكور في السند أنهما عبد الرحيم بن سليمان الكلابي وقد أخرج  
الاثر المذكور ابن أبي شيبة في مصنفه فقال حدثنا هشيم قال أخبرني عبد الملك بن أبي سليمان



هذا بحجة وكيف يكون  
حجة وهو يجيز صلاة  
فريضة خلف نافلة  
وليست النافلة  
فريضة ولا بعض  
فريضة وركعتا المسافر  
فرض وفي الأربع  
مثل الركعتين فرض  
(قال الشافعي) رحمه الله  
وان نسي صلاة في سفر  
فذكرها في حضر فعليه  
أن يصلها صلاة حضر  
لان علة القصر هي  
النية والسفر فاذا  
ذهبت العلة ذهب  
القصر واذا نسي صلاة  
حضر فذكرها في  
سفر فعليه أن يصلها  
أربعاً لان أصل  
الفرض أربع فلا  
يجزئه أقل منها وانما  
أرخص له في القصر  
مادام وقت الصلاة  
فائماً وهو مسافر فاذا  
زال وقتها ذهب  
الرخصة (قال) وان  
أحرم ينوي القصر  
ثم نوى المقام أعياها أربعاً  
ومن خلفه من  
المسافرين ولو أحرم في  
منكب ثم نوى السفر لم  
يكن له أن يقصر وان  
أحرم خلف بمقيم أو  
خلف من لا يدري

اختلاف الحديث في باب الوتر (قال الشافعي) وقد سمعت أن النبي صلى الله عليه وسلم أوتر أول الليل وآخره في حديث ثبت مثله وحديث دونه وذلك فيما وصفت من المباح له أن يوتر في الليل كله ونحن نبيح له في المكتوبة أن يصلي في أول الوقت وآخره وهذا في الوتر أوسع منه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان قال أخبرنا أبو يعفور عن مسلم عن مسروق عن عائشة قالت من كل الليل قد أوتر رسول الله صلى الله عليه وسلم فاتته وتره إلى السحر (١) \* وفي مختصر المزني في باب صلاة التطوع (قال الشافعي) التطوع وجهان أحدهما صلاة جماعة مؤكدة فلا تجزئ تركها لمن قدر عليها وهي صلاة العيدين وخسوف الشمس والقمر والاستسقاء وصلاة منفرد وبعضها أو كد من بعض فأكد ذلك الوتر ويشبهه أن يكون صلاة التهجيد ثم ركعتا الفجر (٢) قال ولا أرخص لمسلم في ترك واحدة منهما وان لم أوجبهما ومن ترك واحدة منهما أسوأ حالاً ممن ترك جميع النوافل فأما قيام شهر رمضان فصلاة المنفرد أحب إلى منه ورأيتهم بالمدينة يقومون بتسع وثلاثين وأحب إلى عشرون لانه روى عن عمر وكذلك يقومون بمكة ويوترون بثلاث (٣) (قال المزني) ولا أعلم الشافعي ذكر موضع

(١) قال السراج البلقيني أبو يعفور هذا هو واقد ويقال وقدان هو أبو يعفور الكبير وأما أبو يعفور الصغير فهو عبد الرحمن بن عبيد بن قسطاس ومسلم المذکور في السند هو مسلم بن صبيح بضم الصاد المهملة وهو أبو الضحى والحديث أخرجه البخاري ومسلم البخاري في الوتر عن عمر بن حفص ابن غياث عن أبيه عن الأعمش عن مسلم أبي الضحى وأخرجه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة وأبي كريب كلاهما عن أبي معاوية عن الأعمش وعن علي بن حجر عن جسان بن إبراهيم عن سعيد بن مسروق وعن يحيى بن يحيى عن سفيان بن عيينة عن أبي يعفور كلاهما عن أبي الضحى عن مسروق عن عائشة

(٢) قال السراج البلقيني والقول بركعتي الفجر كسنة الوتر المذکور في تصانيف الأصحاب هو القديم (٣) قال السراج البلقيني اختلفوا في فهم كلام المختصر في قوله فصلاة المنفرد أحب إلى منه فقالت طائفة أراد أن صلاة التراويح انفراداً أفضل من أقامتها جماعة قال الماوردي وبهذا قال أكثر أصحابنا ومنهم من قال أراد أن الرتبة التي قال غنها في الوجه الثاني صلاة المنفرد وهي الوتر وركعتا الفجر أفضل من التراويح وان شرعت التراويح الجماعة وفي المجموع للجائلي أن هذا قاله ابن سريج وعامة أصحابنا وكل من ذكر هذا التأويل من الشيخ أبي حامد والقاضي أبي الطيب وابن الصباغ وغيرهم يخصه بركعتي الفجر والوتر ولم يقل أحد من الأصحاب المتقدمين بتفضيل الرواتب غير الوتر وركعتي الفجر من سنة الظهر وغيرهما على التراويح تغريعا على استحباب الجماعة في التراويح إلا المتأخرون وصححوه واتبعوا فيه إطلاق إمام الحرمين ومن تبعه وهو مردود مخالف لنص الشافعي في البويطي الذي سنذكره ومخالف لما اتفق عليه الأصحاب القدماء فهو شئ لا يلتفت إليه ولا يعول عليه بل بالغ القاضي أبو الطيب فجعل صلاة التراويح مقدمة على صلاة الاستسقاء وعلى صلاة الجنازة وفي مختصر البويطي في ترجمة طهارة الأرض والوتر سنة وركعتا الفجر سنة والعيدين سنة والكسوف والاستسقاء سنة مؤكدة وقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي ركعتين قبل الظهر وركعتين بعد الظهر وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد الفجر قبل أن يصلي الصبح والكسوف والعيدين والاستسقاء أكد وفيام رمضان في معناها في التوكيد هذا نص البويطي وقد صححوا أن الجماعة تستحب في صلاة التراويح بقضية ذلك تقديم صلاة التراويح على الرواتب مطلقاً من الوتر والفجر وغيرهما وهو القياس وإن كان في كلام البويطي أو لا يمكن إخراج الوتر وركعتي الفجر منه لكنه تغير والأصح تقديم التراويح على الرواتب مطلقاً تغريعا على استحباب الجماعة في التراويح وأما التفريع على أنه لا يستحب فيها الجماعة فقد قال جمع من الأصحاب لا خلاف



فأحدث الامام كان  
على المسافر أن يتم  
أربعاً وان أحدث  
امام مسافر بمسافر بن  
فسدت صلاته فان علم  
المأموم أنه صلى ركعتين  
لم يكن عليه الاركعتان  
وان شك لم يجزه الا  
أربع فان رجع وخلفه  
مسافرون ومقيمون  
فقدم مقيماً كان على  
جميعهم وعلى الراعي  
أن يصلوا أربعاً لأنه لم  
يكمل واحد منهم الصلاة  
حتى كان فيها في صلاة  
مقيم (قال المزني) هذا  
غلط الراعي يتدنى  
ولم يأت بمقيم فليس  
عليه ولا على المسافر  
انعام ولو صلى  
المستخلف بعد حدثه  
أربعاً لم يصل هو  
الاركعتان لأنه مسافر  
لم يأت بمقيم (قال  
الشافعي) رحمه الله  
واذا كان له طريقان  
يقصر في أحدهما ولا  
يقصر في الآخر فان

(٩) قوله وأما قول  
الشافعي كذا في أصله  
ولعل قبله سقطاً فإنه  
غير ملتزم بما قبله وانظر  
أيضاً جواب الشرط  
كتبه مصححه

القنوت من الوتر ويشبه قوله بعد الركوع كما قال في قنوت الصبح ولما كان قول من رفع رأسه بعد الركوع  
سمع الله لمن حمده وهو دعاء كان هذا الموضع للقنوت الذي هو دعاء أشبه ولأن من قال يقنت قبل الركوع  
بأمره يكبر قائماً ثم يدعو وانما حكم من يكبر بعد القيام انما هو للركوع فهذه تكبيرة زائدة في الصلاة  
لم تثبت بأصل ولا قياس (١) \* وفي كتاب اختلاف علي وعبد الله بن مسعود أخبرنا الربيع قال أخبرنا  
الشافعي قال قال هشيم عن عطاء بن السائب ان علياً كان يقنت في الوتر بعد الركوع وهم لا يأخذون  
بهذا يقولون يقنت قبل الركوع وان لم يقنت قبل الركوع لم يقنت بعده وعليه سجدة السهو (٢) (قال  
الشافعي) وآخر الليل أحب الى من أوله وان جزأ الليل أثلاثاً فالأوسط أحب الى أن يقومه فان فاتته  
الوتر حتى يصلي الصبح لم يقض قال ابن مسعود الوتر ما بين العشاء والفجر وان فاتت ركعتا الفجر حتى  
تقام الظهر لم يقض لان أباه ربه قال اذا أقمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة (٣) \* وفي اختلاف علي  
وابن مسعود رضي الله عنهما أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عليه عن أبي هريرة  
الغنوي عن خطاب بن عبد الله قال قال علي رضي الله عنه الوتر ثلاثة أنواع فمن شاء أن يوتر أول الليل  
أوتر ثم ان استيقظ فشاء أن يشفعها بركعة ويصلي ركعتين ركعتين حتى يصبح وان شاء أوتر آخر الليل وهم

= يفضل الرواتب عليها وليس كذلك بل يخرج من وجه أبي اسحق المقدم صلاة الليل على سنة الفجر  
وغيرها من الرواتب أن التراويح أفضل لانها من قيام الليل وقد قواها بعضهم بما ثبت في صحيح مسلم أن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل أي الصلاة أفضل بعد الفريضة فقال صلاة الليل وهذا القول هو  
من قال لا خلاف ان الرواتب أفضل من التراويح تفريعا على أن الجماعة لا تستحب فيها وليس الامر كما  
قال (٩) وأما قول الشافعي رحمه الله تعالى وقد أخرج عبد الرزاق في مصنفه عن الثوري عن أبيان عن  
ابراهيم عن علقمة عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قنت في الوتر قبل الركعة قال عبد الرزاق  
ويكبر اذا رفع رأسه من الركعة ثم يكبر أيضا اذا خروبه فأخذ وما ذكره عبد الرزاق من أنه يكبر اذا رفع  
رأسه من الركعة لا يعرف والمعروف انما هو سمع الله لمن حمده والتحميد الى آخر ما جاء فيه ولعله ويكبر  
ويكبر أيضا اذا ركع وهكذا بعد عن القنوت قبل الركوع وسيأتي

(١) قال السراج البلقيني ما ذكره المزني أنه لا يعلمه للشافعي قد علمه غيره فروى حرملة عن الشافعي أنه  
بعد الركوع وفي جمع الجوامع وقال الشافعي في رواية حرملة القنوت كله بعد الركوع  
(٢) قال السراج البلقيني ولم يتعرض الشافعي رحمه الله تعالى في اختلاف علي وعبد الله للاخذ به  
ولكنه أومأ اليه والمعمد في مذهبه مانص عليه في رواية حرملة أنه بعد الركوع وقال ابن سريج قبل  
الركوع وفي وجهه بتخير واذا قلنا يقنت قبل الركوع فلا يكبر على الأصح وقيل يكبر وهو الذي نقله المزني  
عن الذين يقولون القنوت قبل الركوع وقد تقدم ما في ذلك

(٣) قال السراج البلقيني ما ذكره المزني عن الشافعي من أنه اذا فاتته الوتر حتى يصلي الصبح لم يقض ظاهره  
أنه يوتر قبل صلاة الصبح أداء والمصير الى أنه يقضيه بعد الفجر الى صلاة الصبح خلاف الظاهر وقد ذكر  
البويطي في مختصره في طهارة الارض فقال ومن طلع الفجر عليه قبل أن يوتر فليوتر ما بينه وبين أن يصلي  
الصبح فان صلى الصبح فلا إعادة عليه وهذا يقتضي أن وقت الوتر بعد فعل العشاء الى أن يصلي الصبح وفي  
جمع الجوامع عن الشافعي رحمه الله وقت الوتر ما بين الصلاتين صلاة العشاء وصلاة الفجر فان صلى الصبح  
قبل أن يصلي الوتر لم يقضه ولو صرنا الى النظر لم يقض واحدا منهما يعني الوتر والفجر ولكن انما اتبعنا  
فيه الاثر روينا عن ابن عمر أنه قضى ركعتي الفجر وأخبر أنه لا قضاء عليه في الوتر والكلام على قضاء  
ما ذكره سيأتي وقد نص في سنن حرملة على ما يقتضي أن الوتر يخرج وقته بطولع الفجر وهو المعمد



يكرهون أن ينقض الرجل ويره ويقولون إذا أوتر صلى متى متى (١) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال يزيد بن هرون عن جاد عن عاصم عن أبي عبد الرحمن أن علياً رضي الله عنه حين ثوب المؤذن فقال أين السائل عن الوتر نعم ساعة الوتر هذه ثم قرأ والليل إذا عسعس والصبح إذا تنفس وهم لا يأخذون بهذا ويقولون ليست هذه من ساعات الوتر (٢) (قال الشافعي) هشيم عن حصين قال حدثنا ابن ظبيان قال كان علي رضي الله عنه يخرج البنا ونحن ننظر إلى تباشير الصبح فيقول الصلاة الصلاة فإذا قام الناس قال نعم ساعة الوتر هذه فإذا طلع الفجر صلى ركعتين فأقيمت الصلاة (٣)

== عند الأصحاب قال البيهقي في المعرفة في ترجمة وقت الوتر قال الشافعي في سنن حرمله أخبرنا عبد المجيد بن عبد العزيز عن ابن جريج قال حدثني سليمان بن موسى قال حدثني نافع أن ابن عمر كان يقول من صلى من الليل فليجعل آخره وترا فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بذلك فإذا كان الفجر فقد ذهب صلاة الليل والوتر فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أوتر وأقبل الفجر والقائل فإذا كان الفجر إلى آخر الخبر هو ابن عمر وقد رواه البيهقي في السنن من غير طريق الشافعي فأخرجه من طريق أحمد بن الوليد الفحام حدثنا أحمد بن حجاج من طريق محمد بن الفرج الأزرق قال حدثنا حجاج بن محمد قال قال ابن جريج أخبرني سليمان بن موسى حدثنا نافع أن ابن عمر كان يقول من صلى من الليل فليجعل آخر صلاته وترا فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بذلك فإذا كان الفجر فقد ذهب صلاة الليل والوتر لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أوتر وأقبل الفجر وما أشار إليه الشافعي من أثر ابن مسعود ذكره في القديم أيضاً فقال ويصلي الوتر ما لم يصل الصبح وذكر عن ابن مسعود الوتر ما بين صلاتين صلاة العشاء الآخرة إلى صلاة الفجر والأثر أخرجه البيهقي في المعرفة والسنن من حديث الأسود عن ابن مسعود

(١) قال السراج البلقيني سكت الشافعي هنا عن مذهبه في أنه لا ينقض الوتر وقد ذكرناه فيما سبق وهو أنه لا ينقضه ولمن ذكر من أصحابه وجهاته ينقضه أن يتعلق بسكوت الشافعي هنا

(٢) قال السراج البلقيني يزيد بن هرون لم يسمع منه الشافعي والحكاية معلقة وقد سكت الشافعي هنا عن مذهبه وقد سبق من رواية المزني والبويطي أن وقت الوتر إلى صلاة الصبح وقد سبق ما في رواية حرمله أنه إلى طلوع الفجر والمعتد في ذلك

(٣) قال السراج البلقيني كذا وقع في نسخة الام ابن ظبيان وإنما هو أبو ظبيان بكسر الظاء المعجمة حصين بن جندب وهو الراوي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وهو بضم الحاء وفتح الصاد المهملة وكذا الراوي عنه وهو حصين بن عبد الرحمن السلمي والمروى عن علي في هذه الرواية يقتضي تقديم الوتر على طلوع الفجر بخلاف الروايات السابقة وروى البيهقي في السنن من حديث عاصم بن ضمرة أن قوماً أتوا علياً فسألوه عن الوتر فقال سألتهم عنه أحداً فقالوا سألنا أبا موسى فقال لا وتر بعد الأذان فقال لقد أغرق في النزاع فافرط في الفتوى كل شيء ما بينك وبين صلاة الغداة وترت فحسن ولم يذكر الشافعي في وقت الوتر من رواية المزني في مختصره والربيع في الام إلا آثار التي تقدمت ولكنه في رواية حرمله ذكر الخبر الذي رواه من طريق ابن عمر وقد تقدم في ذلك أخبار قنهمارواه أبو سعيد الخدري أنهم سألو رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الوتر فقال الوتر قبل الصبح أخرجه مسلم في صحيحه وفي رواية أوتر وأقبل أن تصبحوا وفي صحيح مسلم من طريق ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بادروا الصبح بالوتر وفي الصحيحين عن ابن عمر من كل الليل قد أوتر رسول الله صلى الله عليه وسلم من أوله وأوسطه وآخره حتى انتهى وتره إلى السحر وفيهما عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم صلاة الليل متى متى فإذا خشى الصبح صلى واحدة وأما الحديث الذي رواه خارجة بن =

سالك الأبعد لخوف أو خروقة في الأقرب قصر والا لم يقصر وفي الإيماء أن سالك الأبعد قصر (قال المزني) وهذا عندي أقبح لأنه سفر مباح (قال الشافعي) رحمه الله وليس لأحد سافر في معصية أن يقصر ولا يمسح مسح المسافر فان فعل أعاد ولا تخفيف على من سفره في معصية وان صلى مسافر بقمين ومسافر ينقله يصلي والمسافرون ركعتين ثم يسلم بهم ويأمر المقيمين أن يتموا أربعاً وكل مسافر له أن يتم وانما رخص له أن يقصر الصلاة إن شاء فان أتم فله الأتمام وكان عثمان بن عفان يتم الصلاة \* واحتج في الجمع بين الصلاتين في السفر بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع في سفره إلى تبوك بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء جميعاً وإن ابن عمر جمع بين المغرب والعشاء في وقت العشاء وإن ابن



عباس قال ألا أخبركم  
عن صلاة رسول الله صلى  
الله عليه وسلم في السفر  
كان اذا زالت الشمس  
وهو في منزله جمع بين  
الظهر والعصر في وقت  
الزوال واذا سافر قبل  
الزوال أخر الظهر حتى  
يجمع بينهما بين العصر  
في وقت العصر (قال  
الشافعي) وأحسبه في  
المغرب والغشاء مثل  
ذلك وهكذا فعل بعرفة  
لانه أرفق به تقديماً  
العصر ليتصل به الدعاء  
وأرفق به بالمرء لفة تأخير  
المغرب ليتصل به السفر  
فلا ينقطع بالتزول للمغرب  
لما في ذلك من التضييق  
على الناس فدلّت سنة  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم على أن من له القصر  
فله الجمع كما وصفت  
والجمع بين الصلاتين في  
أى الوقتين شاء ولا يؤثر  
الأولى عن وقتها إلا بنية  
الجمع وإن صلى الأولى  
في أول وقتها ولم يشوع  
التسليم الجمع لم يكن  
له الجمع فإن نوى مع  
التسليم الجمع كان له  
الجمع (قال المزني) هذا  
عندي أولى من قوله  
في الجمع في المطر

وفي البويطي يقرأ في ركعتي الفجر قل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد أحب إلى وإن قرأ غير هذا مع  
أم القرآن أجزاء وفيه في آخر ترجمة طهارة الأرض ومن دخل مسجداً فليركع فيه قبل أن يجلس فإن  
حذافة العذري أنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إن الله أمكم بصلاة هي خير  
لكم من حمر النعم وهي لكم ما بين صلاة العشاء إلى طلوع الفجر الوتر أخرجه البيهقي ثم قال البخاري  
لا يعرف لاسناده سماع بعضهم من بعض ويقابل هذه الأخبار أخبار تقتضي أنه يصلي الوتر بعد الصبح  
فمن ذلك ما رواه أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا أصبح أحدكم ولم يوتر فليوتر ومنها حديث  
عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصبح فيوتر وفي حديث أبي الدرداء ربحاً رأيت رسول الله صلى  
الله عليه وسلم يوتر وقد قام الناس لصلاة الصبح أخرجهما كلها البيهقي وقال عن هذا تفرد به حاتم بن سالم  
وحديث ابن جريج أصح يعني الذي ذكر فيه أن أبا الدرداء خطب فقال من أدرك الصبح فلا وتر له وإن  
عائشة رضي الله عنها ردت عليه في ذلك بما روت من فعل النبي صلى الله عليه وسلم وروى البيهقي عن ابن  
عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم أصبح فأوتر قال البيهقي هكذا وجدته في الفوائد الكبير ثم روى عن ابن  
عمر أنه أصبح ولم يوتر أو كاد يصبح أو أصبح إن شاء الله أوتر قال وهذا أشبه وروى عن الأغر المزني أن رجلاً  
أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا نبي الله اني أصبحت ولم أوتر قال انما الوتر بالليل ثلاث مرات أو أربعاً  
فم فأوتر وما ذكره المزني عن الشافعي من أنه لا يقضى الوتر إذا صلى الصبح وذلك ما قدمناه من رواية  
البويطي حكاه المزني عن الأصحاب عن الشافعي في باب الساعات التي تكره فيها صلاة التطوع وهو قبل  
باب صلاة التطوع فقال قال أصحابنا قال الشافعي التطوع وجهان فذكر ما سبق أول ما نقلنا عنه ثم  
قال وقالوا إن فاتته الوتر حتى يصلي الصبح لم يقض وإن فاتته ركعتا الفجر حتى تقام الظهر لم يقض وقالوا فاما  
صلاة فريضة أو جنازة أو مأثور بها مؤكدة أن لم تكن فرضاً أو كان يصليها فاعفها فتصلي في الاوقات التي  
نهى النبي صلى الله عليه وسلم عنها للدلالة عن النبي صلى الله عليه وسلم من نسي صلاة أو ناسى عنها فليصلها  
إذا ذكرها وبأنه رأى قيساً يصلي بعد الصبح فقال ماها مان الركعتان فقال ركعتا الفجر فلم ينكره وبأنه  
صلى ركعتين بعد العصر قال فسأله عنهما أم سلمة فقال هما ركعتان كنت أصليهما فشغلني عنهما الوفد  
وثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال أحب الأعمال إلى الله أدومها وإن قل فأحب فضل الدوام فقال  
لهم فإذا سويتم في القضاء بين التطوع الذي ليس بمؤكّد وبين الفرض إدوام التطوع الذي ليس بأوكّد فلم  
أيتم قضاء الوتر الذي هو أوكّد ثم ركعتي الفجر اللتين تليان في التأكيّد اللتين هما أوكّد وهذا من القول غير  
مشكل وبالله التوفيق ومن اجتبا حكم قول رسول الله صلى الله عليه وسلم في قضاء التطوع من نسي  
صلاة أو ناسى عنها فليصلها إذا ذكرها وخالفتم ما احتججتم في هذا المعنى فإن قالوا فنقول القضاء على القرب  
لا على البعد قيل لهم لو كان كذلك لكان ينبغي على معنى ما قلتم أن لا تقضى ركعتا الفجر نصف النهار بعد  
قضاءهما من طلوع الفجر وأنتم تقولون تقضى ما لم تصل الظهر وهذا تباعد وكان ينبغي أن تقولوا إن  
صلى الصبح عند الفجر أن له أن يقضى الوتر لأن وقتها إلى الفجر أقرب لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم  
صلاة الليل مثني مثني فإذا خشي أحدكم الصبح فليوتر فهذا قريب من الوقت وأنتم لا تقولون به وفي ذلك  
إبطال ما اعتلتم به هذا كلام المزني وكثير مما أشار إليه سيأتي في نقل الربيع عن الشافعي في باب الساعات  
التي نهى عن الصلاة فيها وقد أثبت الأصحاب قولاً للشافعي بآيات القضاء للوقت التي لا تتعلق بسبب مطلقاً  
وصححه جمع منهم وهو المعتمد في المذهب كما اختاره المزني والشافعي كلام في قضاء العيديات في موضعه  
وفي القديم إذا لم يصل ركعتي الفجر حتى تقام الصلاة لم أحب أن يصليهما وإذا فاتته أحببت له أن يقضيهما في  
يومه بعدما تطلع الشمس وكذلك حكاه البيهقي وخرج من ذلك كله في قضاء الرواتب المذكورة أقوال  
أصحها يقضى أبداً والثاني يقضى الوتر ما لم يصل الصبح ويقضى سنة الصبح ما لم يصل الظهر وعلى هذا =



رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بذلك وقال تحية المسجد ركعتان (١)

(باب الساعات التي تكره فيها الصلاة) وهو مذكور في اختلاف الحديث أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن محمد بن يحيى بن جابر عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس وعن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع

= المثال ونسب هذا بعض المصنفين إلى حكاية الخراسانيين وضعفه وهذا القول هو منصوص المختصر في باب الساعات التي نهى عن الصلاة فيها حكاية الأصحاب عن الشافعي وهو أحد المحملين لما ذكره من النص في باب صلاة التطوع لكنه خصه في باب الساعات التي نهى عن الصلاة فيها بالوتر وركعتي الفجر خاصة دون ما عداها ولم أر من حكى هذا القول المفصل للزني وكان من عذاه إلى بقية الرواتب لم يقف على كلام المزني وعذاه بالعادة فيخرج من مجموع ذلك ثلاثة أقوال والرابع أنه يقضى فائتة النهار ما لم تغرب شمس وفائتة الليل ما لم يطلع فجر وفي القديم ما يدل على هذا في جمع الجوامع وإذا فاتت ركعتا الفجر أحيت له أن يقضيهما في يومه والقول الخامس ما استقل كالعيد والضحية يقضى وما لا يستقل فلا يقضى بعدما تطلع الشمس وعلى هذا ينبغي أن يقضى الوتر لأنه مستقل والقول السادس أنه لا يقضى ركعتي الفجر إذا زالت الشمس ذكره البويطي ومنهم من يحكيه وجهها وكل هذا يخرج مما سبق وما ذكره المزني من الاحتجاج أن من فاتته ركعتا الفجر يقضيهما إذا صلى الظهر بما ذكره من قول أبي هريرة رضي الله عنه لم يذكروا ما ذكره الشافعي في القديم وإنما ذكر إذا لم يصلها حتى صلى الصلاة يعني الصبح فذكر هذا عن أبي هريرة وهذا موضعه فحوله المزني إلى صلاة الظهر وذكر هذا الأثر ولو كان معناه إذا أقيمت الصلاة ذهبت الصلاة التطوعات التي قبلها فلا تفعل بعد ذلك ولا صلاة إلا المكتوبة لكان قضية هذا أن لا يركع ركعتي الفجر بعد فعل الصبح وقد قال الشافعي في رواية البويطي فإن صلاهما بعد الصبح فحسن وقد تقدم فيه حديث قيس فظهر أن المزني حصل له خلل في هذا الموضع وما ذكره عن أبي هريرة رواه الشافعي في القديم موقوفا عليه من طريق سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة قوله ورواه سعيد بن منصور في سننه موقوفا إلا أنه قال في آخره فقلت لسفيان مرفوع قال نعم ثم ذكر البيهقي حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم من نام عن حربه أو عن شيء منه فقرأ فيما بين صلاة الفجر وصلاة الظهر كتب له كأنما قرأ من الليل وقال رواه مسلم في الصحيح قال وقد روينا حديث أم سلمة قضاها النبي صلى الله عليه وسلم الر كعتين اللتين شغله عنهما الوعد قال فقضاء النوافل به وجماد كراهة ثابت وإن كان الاستحباب بقضائهما على القرب أكد وقد نص الشافعي على استحباب القضاء في العمد لما ذكره وإن لم يكن راتبا ونحن نذكره في موضعه إن شاء الله وكان البيهقي قبل ذلك ذكر رواية بشير بن نهيك عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم من لم يصل ركعتي الفجر حتى تطلع الشمس فليصلهما وقال في السنن الكبير تفرد به عمرو بن عاصم وهو ثقة (١) قال السراج البلقيني ما ذكره من الخبر رواه البخاري ومسلم من حديث أبي قتادة وقوله وقال تحية المسجد ركعتان الظاهر أن هذا من قول الشافعي ويحتمل أن يكون من قول النبي صلى الله عليه وسلم ولم أقف على أن النبي صلى الله عليه وسلم سماها تحية إلا في حديث واحد ذكره أبو نعيم في حلية الأولياء في ترجمة أبي ذر رضي الله عنه من حديث أبي إدريس الخولاني عن أبي ذر قال دخلت المسجد ورسول الله صلى الله عليه وسلم جالس وحده فجلست إليه فقال يا أبا ذر أين تحية المسجد وإن تحيته ركعتان فقيم فاركعهما فقيمتهما ثم عدت فجلست إليه وروى الأثر في سننه بإسناد جيد أنه صلى الله عليه وسلم قال أعطوا المساجد حقها قالوا يا رسول الله وما حقها قال أن تصلي ركعتين قبل أن تجلس

في مسجد الجماعات بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء لا يجمع إلا من افتتح الأولى بنية الجمع واخرج بأن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بالمدينة في غير خوف ولا سفر قال مالك أرى ذلك في مظهر (قال الشافعي) والسنة في المظهر كالسنة في السفر (قال المزني) والقياس عندي أن سلم ولم ينو الجمع فجمع في قرب ما سلم بقدر ما لو أراد الجمع كان ذلك فصلا قريبا بينهما أن له الجمع لأنه لا يكون جمع الصلاتين إلا بينهما انفصال فكذلك كل جمع وكذلك كل من سها فسلم من اثنتين فلم يطل فصل ما بينهما أنه يتم كما تم النسي صلى الله عليه وسلم وقد فصل ولم يكن ذلك قطعاً لاتصال الصلاتين الحكم فكذلك عندي اتصال جمع الصلاتين أن لا يكون التفريق بينهما إلا بمقدار ما لا يطول



(باب وجوب الجمعة وغيره من أمرها)

(قال الشافعي) أخبرنا إبراهيم بن محمد قال حدثني سلمة بن عبيد الله الخطمي عن محمد بن كعب القرظي أنه سمع رجلا من بني وائل يقول قال النبي صلى الله عليه وسلم تجب الجمعة على كل مسلم الا امرأة أوصيا أو مملوكا (قال الشافعي) وتجب الجمعة على أهل المصروان كثر أهلها حتى لا يسمع أكثرهم النداء لان الجمعة تجب على أهل المصر الجامع وعلى كل من كان خارجا من المصر اذا سمع النداء وكان المنادي صينا وكان ليس بأصم مستمعا والاصوات هادئة والريح ساكنة ولو قلنا حتى يسمع جميعهم ما كان على الاصم جعة ولكن اذا كان لهم السبيل الى علم النداء عن يسمعه منهم فعلهم الجمعة لقول الله تبارك وتعالى اذا نودي للصلاة الاية وان كانت قرية مجتمعة البناء والمنازل وكان أهلها

الشمس (١) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يتحرى أحدكم فيصلي عند طلوع الشمس ولا عند غروبها (٢) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن الصنابحي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الشمس تطلع ومعهما قرن الشيطان فاذا ارتفعت فارقهها فاذا استوت قارنها فاذا زالت فارقهها فاذا دنت الى الغروب قارنها فاذا غربت فارقهها ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في تلك الساعات (٣) (قال الشافعي) وروى عن اسحق بن عبد الله عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة نصف النهار حتى تزول الشمس الا يوم الجمعة (٤) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن ابن المسيب أن

(١) قال السراج البلقيني حديث أبي هريرة هذا من طريق مالك أخرجه مسلم في صحيحه من طريق يحيى بن يحيى وهو في روايتنا الموطأ من طريق يحيى بن يحيى عن مالك كذلك وأخرج البخاري ومسلم حديث أبي هريرة من حديث حفص بن عاصم عن أبي هريرة

(٢) قال السراج البلقيني حديث ابن عمر أخرجه الصحاح البخاري من حديث عبد الله بن يوسف وأخرجه مسلم من حديث يحيى بن يحيى وهو في روايتنا الموطأ من طريق يحيى بن يحيى عن مالك كذلك

(٣) قال السراج البلقيني حديث الصنابحي هذا هو في الموطأ روايتنا من طريق يحيى بن يحيى وأخرجه النسائي من حديث قتيبة عن مالك كذلك وأما ابن ماجه فأخرج الحديث من طريق شيخه اسحق بن منصور الكوسج عن عبد الرزاق عن معمر عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي عبد الله الصنابحي كذا وقع في كتاب ابن ماجه عن أبي عبد الله واعلم أن جماعة من الاقدمين نسبوا الامام مالك الى أنه وقع له خلل في هذا الحديث باعتبار اعتقادهم أن الصنابحي في هذا الحديث هو عبد الرحمن بن عسيلة أبو عبد الله وانما صاحب أبابكر الصديق رضي الله عنه وليس الامر كما زعموا بل هذا صاحب غير عبد الرحمن بن عسيلة وغير الصنابحي بن الاعسر الاحسي وقد بينت ذلك بيانا شافيا في تصنيف لطيف سميت الطريقة الواضحة في تبين الصنابحية فلي نظر ما فيه فانه نفيس

(٤) قال السراج البلقيني هذا الحديث رواه الشافعي في غير هذا الموضع عن ابراهيم بن محمد عن اسحق بن عبد الله عن سعيد المقبري عن أبي هريرة كذا كرهنا وانما أسقط هنا شيخه ابراهيم بن محمد وهذا الحديث ضعيف في اسناده اسحق بن عبد الله بن أبي فروة وقد اتفقوا على ضعفه ولم يجعل الشافعي هذا الحديث عمدة في هذا الاستثناء وفي مختصر المزني ذكر عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة نصف النهار حتى تزول الشمس الا في يوم الجمعة وحديث أبي سعيد هذا قد أشار اليه البيهقي بعد روايته حديث أبي هريرة فقال وروى في ذلك عن أبي سعيد الخدري وعمر بن عتبة مرفوعا وكان قد قدم حديث مجاهد عن أبي الخليل عن أبي قتادة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كره الصلاة نصف النهار الا يوم الجمعة وقال ان جهنم تسجر الا يوم الجمعة وهذا الحديث أخرجه أبو داود وقال هو مرسل مجاهد أكبر من أبي الخليل وأبو الخليل لم يسمع من أبي قتادة وما ذكره أبو داود من أن أبا الخليل لم يسمع من أبي قتادة يقتضي انقطاعا في السند فسماه مرسلا ولا جهة مع الانقطاع قال البيهقي الاعتماد على أن النبي صلى الله عليه وسلم استحبه التذكير الى الجمعة ثم رغب في الصلاة الى خروج الامام من غير تخصيص ولا استثناء وما ذكره البيهقي أشار الشافعي الى ما هو أقوى منه وهو قوله في آخر الباب لان من شأن الناس التهجير للجمعة والصلاة الى خروج الامام قال وهذا مثل الحديث في نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن صيام اليوم قبل شهر رمضان الا أن يوافق ذلك صوم رجل كان يصومه وأشار =



لا يظعنون عنها شاعولا  
صيفا الا طعن حاجة  
وكان أهلها أربعين رجلا  
حرا بالغا غير مغلوب على  
عقله وجبت عليهم الجمعة  
واحتج بما لا يثبت به أهل  
الحديث ان النبي صلى  
الله عليه وسلم حين قدم  
المدينة جمع باربعين  
رجلا وعن عبيد الله  
ابن عبد الله انه قال كل  
قرية فيها أربعون رجلا  
فعليهم الجمعة ومثله عن  
عمر بن عبد العزيز (قال  
الشافعي) فان خطب بهم  
وهم أربعون ثم انفضوا  
عنه ثم رجعوا مكاتهم  
ضوا صلاة الجمعة وان لم  
يعودوا حتى تباعد  
أحببت أن يتسدى  
الخطبة فان لم يفعل  
صلاها بهم طهرا فان  
انفضوا بعد احرامهم  
ففيها قولان أحدهما  
ان يبق معه اثنان حتى  
تكون صلاته صلاة  
جماعة أجزأتهم الجمعة  
والقول الآخر لا تجزئهم  
بحال حتى يكون معه  
أربعون يكمل بهم  
الصلاة (قال المنزقي)  
قلت أنا ليس لقوله ان  
يبق معه اثنان أجزأتهم  
الجمعة معني لانه مع

رسول الله صلى الله عليه وسلم نام عن الصبح فصلاها بعد أن طلعت الشمس ثم قال من نسي الصلاة  
فليصلها اذا ذكرها فان الله عز وجل يقول أقم الصلاة لذكري (١) أخبرنا الربيع قال أخبرنا  
الشافعي قال أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن نافع بن جبير عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه  
وسلم قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فعرس فقال ألا رجل صالح يكوثنا الليلة لا نرقد عن  
الصلاة فقال بلال أنا يا رسول الله قال فاستند بلال الى راحلته واستقبل الفجر قال فلم يقرعوا الا بحر  
الشمس في وجوههم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا بلال فقال بلال يا رسول الله أخذ بنفسى  
الذى أخذ بنفسك قال فتوضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم صلى ركعتي الفجر ثم اقتادوا وارواحهم شيئا  
ثم صلى الفجر (قال الشافعي) وهذا يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم متصلا من حديث أنس وعمران  
ابن حصين عن النبي صلى الله عليه وسلم ويزيد أحدهما عن النبي صلى الله عليه وسلم من نسي الصلاة  
أو نام عنها فليصلها اذا ذكرها ويزيد الآخر أى حين ما كانت (٢) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي  
قال أخبرنا سفيان عن أبي الزبير عن عبد الله بن بابه عن جبير بن مطعم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال يا بني عبد مناف من ولي منكم من أمر الناس شيئا فلا يمنع أحدا طاف بهذا البيت وصلى أية ساعة  
شاء من ليل أو نهار (٣) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم وعبد المجيد عن ابن  
جريج عن عطاء عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله أو مثل معناه لا يخالفه وزاد عطاء يا بني عبد المطلب  
يا بني هاشم أو يا بني عبد مناف أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن عبد الله  
ابن أبي ليلى قال سمعت أبا سلمة قال قدم معاوية المدينة قال فينهاه على المنبر اذ قال يا كثير بن الصلت  
اذهب الى عائشة فسلها عن صلاة النبي صلى الله عليه وسلم الركعتين بعد العصر قال أبو سلمة فذهبت  
معه وبعث ابن عباس عبد الله بن الحرث بن نوفل معنا قال اذهب فاسمع ما تقول أم المؤمنين قال فإخاها  
فسألها فقالت له عائشة لا علم لي ولكن اذهب الى أم سلمة فسلها قال فذهبتا معه الى أم سلمة فقالت دخل  
علي رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم بعد العصر فصلى عندى ركعتين لم أكن أراه يصلهما فقلت  
يا رسول الله لقد صليت صلاة لم أكن أراه تصليها قال انى كنت أصلى ركعتين بعد الظهر وانه قدم علي  
وفدني تميم أو صدقة فشغلوني عنهما فهما هاتان الركعتان أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا  
سفيان بن عيينة عن ابن قيس عن محمد بن ابراهيم التيمي عن جده قيس قال رأى رسول الله صلى الله  
عليه وسلم وأنا أصلى ركعتين بعد الصبح فقال ما هاتان الركعتان يا قيس فقلت لم أكن صليت ركعتي الفجر  
فسكت عنه النبي صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) وليس بعد هذا الاختلاف في الحديث بل بعض هذه  
الاحاديث يدل على بعض فجماع نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم والله أعلم عن الصلاة بعد الصبح حتى  
تطلع الشمس وبعد ما تبدو حتى تبرز وعن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس وبعد مغيب بعضها

= الشافعي بذلك الى أن هذا عمل متفق عليه فيستثنى من أحاديث النهى ويقتضيه القياس على مسألة  
الصوم وأيضا فان هذا الترغيب لم يطرقه تخصيص بخلاف أحاديث النهى فانها مخصوصة بأمور كما سيأتى  
(١) قال السراج البلقيني كذا رويناه في الموطأ من رواية يحيى بن يحيى مرسل وقدر وصله يونس بن  
يزيد عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة وقد أخرجه مسلم في صحيحه في القدر موضولا كما ذكر  
(٢) قال السراج البلقيني حديث أنس أخرجه البخاري ومسلم وكذلك حديث عمران ولفظة  
أى حين ما كانت لم أقف عليها وأشار الشافعي بذلك الى أن هذا عمل متفق عليه  
(٣) قال السراج البلقيني هذا الحديث أخرجه أصحاب السنن الأربعة وقال الترمذي حديث حسن  
صحيح وبإسناد موثق مكررة ويقال بإسنادها



حتى يغيب كلها وعن الصلاة نصف النهار حتى تزول الشمس الا يوم الجمعة ليس على كل صلاة لازمت المصلي بوجه من الوجوه أو تكون الصلاة مؤكدة فأمر بها وان لم تكن فرضاً أو صلاة كان الرجل يصليها فاغفلها فإذا كانت واحدة من هذه الصلوات صليت في هذه الاوقات بالدلالة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم اجتمع الناس في الصلاة على الجنائز بعد الصبح والعصر (قال الشافعي) فان قال قائل فآين الدلالة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قيل في قوله من نسي صلاة أو نام عنها فليصلها اذا ذكرها فان الله عز وجل يقول أقم الصلاة لذكري وأمره أن لا يمنع أحد طاف بالبيت وصلى أى ساعة شاء وصلى المسلمون على جنازتهم بعد الصبح والعصر (قال الشافعي) وفيما روت أم سلمة من أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في بيته ركعتين بعد العصر كان يصليهما بعد الظهر فشغل عنهما بالوفد فضلاهما بعد العصر لانه كان يصليهما بعد الظهر فشغل عنهما قال وروى قيس بن جديجي بن سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى يصلي ركعتين بعد الصبح فسأله فأخبره بأنهما ركعتا الفجر فأفره لأن ركعتي الفجر مؤكدة فان مأمور بهما فلا يجوز الا أن يكون تهيئه عن الصلاة في الساعات التي نهى عنها على ما وصفت من كل صلاة لا تلزم فاما كل صلاة كان يصليها صاحبها فاغفلها أو شغل عنها وكل صلاة أكدت وان لم تكن فرضاً كركعتي الفجر والكسوف فيكون نهى النبي صلى الله عليه وسلم فيما سوى هذا ثابتاً (قال الشافعي) والنهي عن الصلاة بعد الصبح وبعد العصر ونصف النهار مثله اذا غاب حاجب الشمس وبرز لا اختلاف فيه لانه نهى واحد وهذا مثل نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة نصف النهار حتى تزول الشمس الا يوم الجمعة لان من شأن الناس التهجير للجمعة والصلاة الى خروج الامام (قال) وهذا مثل الحديث في نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن صيام اليوم قبل شهر رمضان الا أن يوافق ذلك صوم رجل كان يصومه

(باب الخلاف في هذا الباب) حدثنا الربيع قال الشافعي رحمه الله تعالى نفى القضاة بعض أهل ناحيتنا وغيره فقال يصلي على الجنائز بعد العصر وبعد الصبح ما لم تقارب الشمس أن تطلع وما لم تغرب الشمس واحتج في ذلك بشي رواه عن ابن عمر يشبه بعض ما قال (قال الشافعي) وابن عمر انما سمع من النبي صلى الله عليه وسلم النهي أن يتحرى أحد فيصلي عند طلوع الشمس وعند غروبها ولم أعلمه روى عنه النهي عن الصلاة بعد العصر ولا بعد الصبح فذهب ابن عمر الى ان النهي مطلق على كل شيء فنهى عن الصلاة على الجنائز لانها صلاة في هذين الوقتين وصلى عليها بعد الصبح وبعد العصر لان لم يعلمه روى النهي عن الصلاة في هذه الساعات (قال الشافعي) فمن علم أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة بعد الصبح والعصر كان نهى عنها عند طلوع الشمس وعند غروبها لانه لم يعلم ما قلنا من انه انما نهى عنها فيما لا يلزم ومن روى يعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بعد العصر ركعتين كان يصليهما بعد الظهر شغل عنهما وأقر فيسألي ركعتين بعد الصبح لانه أن يقول نهى عنها فيما لا يلزم ولم ينه الرجل عنه فيما اعتاد من صلاة الشافعية وفيما تروى كد منها عليه ومن ذهب هذا عليه وعلم ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس وبعد العصر حتى تغرب الشمس فلا يجوز له أن يقول الا بما قلناه أو ينهي عن الصلاة على الجنائز بعد الصبح والعصر بكل حال (قال الشافعي) وذهب أيضاً الى أن لا يصلي أحد للطواف بعد الصبح حتى تطلع الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس واحتج بان عمزين الخطاب طاف بعد الصبح ثم نظر فلم ير الشمس طلعت فركب حتى أتاه حتى طوى فضلى (قال الشافعي) فان كان عمر كره الصلاة في تلك الساعة فهو مثل مذهب ابن عمر وذلك أن يكون علم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة بعد الصبح وبعد العصر فرأى نهيه مطلقاً فزله الصلاة في تلك الساعة حتى طلعت الشمس ويلزم من قال هذا أن يقول لا صلاة في جميع الساعات التي نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن

الواحد والاثنين في الاستقبال في معنى المنفرد في الجمعة ولا جماعة تحببهم الجمعة عنده أقل من الاربعين فلو جازت باثنين لانه أحرم بالاربعين جازت بنفسه لانه أحرم بالاربعين فليس لهذا وجه في معناه هذا والذي هو أشبه به ان كان صلى ركعة ثم انقضوا صلى أخرى منفرداً كما لو أدرك معه رجل ركعة صلى أخرى منفرداً ولا جمعة له الا بهمس ولا لهم الا به فاداة ركعة بهم كذا ثم ركعة به غنلى في القياس وما يدل على ذلك من قوله انه لو صلى بهم ركعة ثم أحلث بنوا وحداها ركعة وأجزأتهم (قال الشافعي) ولو ركع مع الامام ثم زعم فلم يقدر على السجود حتى قضى الامام سجوده تبع الامام اذا قام واعتد بها فان كان ذلك في الاولى فلم يمكنه السجود حتى يركع الامام في الثانية لم يكن له أن يسجد للركعة الاولى الا أن يخرج من امامته



الصلاة فيها الطواف ولا على جنازة وكذلك يلزمه أن لا يصلي فيها صلاة فائتة وذلك من حين يصلي الصبح  
 الى أن تبرز الشمس وحين يصلي العصر الى أن يتأتم مغيبها ونصف النهار الى أن تزول الشمس (قال  
 الشافعي) وفي هذا المعنى أن أبا أيوب الانصاري سمع النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن تستقبل القبلة  
 أو بيت المقدس لحاجة الانسان قال أبو أيوب فقد منّا الشام فوجدنا من احبض قد صنعت فتخرف  
 ونستغفر الله وعجب ابن عمر عن يقول لا تستقبل القبلة ولا بيت المقدس لحاجة الانسان وقال رأيت  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم على لبنتين مستقبلات بيت المقدس لحاجته (قال الشافعي) علم أبو أيوب  
 النهي فرآه مطلقا وعلم ابن عمر استقبال النبي صلى الله عليه وسلم لحاجته ولم يعلم النهي ومن علمهما معا  
 قال النهي عن استقبال القبلة وبيت المقدس في الصحراء التي لا ضرورة على ذهاب فيها ولا ستر فيها لالذاهب  
 لان الصحراء ساحة يستقبله المضى أو يستدبره فتري عورته ان كان مقبلا أو مدبرا وقال لا بأس بذلك في  
 البيوت لضيقها وحاجة الانسان الى المرفق فيها وسترها وان أحدا لا يرى من مكان فيها إلا أن يدخل  
 أو يشرف عليه (قال الشافعي) وفي هذا المعنى أن أسيد بن حضير وجابر بن عبد الله صليهما يرضين  
 قاعدتين يقوم أحدهما فأمراهم بالقعود معهما وذلك انهما والله أعلم علما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 صلى جالسا وصلى وراءه قوم قياما فأمروهم بالجلوس فأخذه وكان الحق عليهم ما ولا أشك ان قد عذب عنهما  
 أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في مرضه الذي مات فيه جالسا وأبو بكر الى جنبه قائما والناس من ورائه  
 قياما فنسخ هذا أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالجلوس وراءه اذا صلى شاكيا وجالسا وواجب على كل من  
 علم الامرين معا أن يصير الى أمر النبي صلى الله عليه وسلم إلا خرا اذا كان ناسخا للاول أو الى أمر النبي  
 صلى الله عليه وسلم الدال بعبثه على بعض (قال الشافعي) وفي مثل هذا المعنى أن علي بن أبي طالب  
 رضى الله عنه خطب الناس وعثمان بن عفان محصور فأخبرهم أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن  
 امساك لحوم الضحايا بعد ثلاث وكان يقول به لانه سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم وعبد الله بن واقد  
 رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهما فلما روت عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عنه عند  
 الدافة ثم قال كلوا وتزودوا واتحزوا وتصدقوا وروى جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 أنه نهى عن لحوم الضحايا بعد ثلاث ثم قال كلوا وتزودوا وتصدقوا كان يجب على من علم الامرين معا  
 أن يقول نهى النبي صلى الله عليه وسلم عنه لغنى واذا كان مثله فهو منهى عنه واذا لم يكن مثله لم يكن  
 منهيا عنه أو يقول نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم في وقت ثم أخص فيه من بعد والاخر من أمره  
 ناسخ للاول (قال الشافعي) وكل قال بما سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان من رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ما يدل على أنه قاله على معنى دون معنى أو نسخه فعلم الاول ولم يعلم غيره فلو علم أمر  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه صار اليه ان شاء الله (قال الشافعي) ولهذا أشباه غيره في الاحاديث  
 وانما وضعت هذه الجملة عليه لتدل على أمور غلط فيها بعض من نظري العلم ليعلم من علمه ان من متقدمي  
 الصحبة وأهل الفضل والدين والامانة من يعزب عنه من سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم تبي علمه غيره  
 من لعله لا يقاربه في تقدم صحبته وعلمه ويعلم أن علم خاص السنن انما هو علم خاص لمن فتح الله عز وجل له  
 علمه لانه عام مشهور شهرة الصلاة وجل الفرائض التي كلفتها العامة ولو كان مشهورا شهرة جل  
 الفرائض ما كان الامر فيما وصفت من هذا وأشباهه كما وصفت ويعلم أن الحديث ليس بثابت أن وافقه بعض أصحاب  
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فذلك ثبوته وان لا نقول على حديث ليس بثابت أن وافقه بعض أصحاب  
 النبي صلى الله عليه وسلم ولا يردلان عمل بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عملا خالفه لان لأصحاب  
 النبي صلى الله عليه وسلم والمسلمين كلهم حاجة الى أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليهم اتباعه لأن  
 شيئا من أقوالهم تبع ما روي عنه وواقعه من بدو له ولا شيئا خالفه من أقوالهم يوهن ما روى عنه

لان أصحاب النبي صلى  
 الله عليه وسلم انما  
 سجدوا للعدو قبل  
 ركوع الثانية فيركع  
 معه في الثانية وتسقط  
 الاخرى وقال في الاملاء  
 فيها قولان أحدهما  
 لا يتبعه ولو ركع  
 حتى يفرغ مما بقى  
 عليه والقول الثاني ان  
 قضى ما فات لم يعتد به  
 وتبعه فيما سواه (قال  
 المزني) قلت أنا الاول  
 عندي أشبه بقوله  
 قياسا على أن السجود  
 انما يحسب له اذا جاء  
 والامام يصلي بالركعة  
 الركوع ويسقط  
 لسقوط ادراك الركوع  
 وقد قال ان سها عن  
 ركعة ركع الثانية معه  
 ثم قضى التي سها عنها  
 وفي هذا من قوله لاحد  
 قوله دليل وبالله  
 التوفيق (قال الشافعي)  
 وان أحدث في صلاة  
 الجمعة فتقدم رجل  
 بأمره أو بغير أمره وقد  
 كان يدخل مع الامام  
 قبل حداثته فانه يصلي  
 بهم ~~كأنه~~ وان لم يكن  
 أدركه ~~فمنعه~~ التكبير  
 صلاتها طهرا لانه صار  
 مبتدئا (قال المزني) قلت



الثقة لان قوله المفروض اتباعه عليهم وعلى الناس وليس هكذا قول بشر غير رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) فان قال قائل انهم الحديث المروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا خالفه بعض اصحابه جازله ان يتهم عن بعض اصحابه بخلافه لان كلاروى خاصة معاوان منهم ما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم اولى ان يصار اليه ومن قال منهم قول لم يروه عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يجز لاحد ان يقول انما قاله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما وصفت من انه يعزب عن بعضهم بعض قوله ولم يجز ان تذكر عنه الا رأياه ما لم يقله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فان كان هكذا لم يجز ان يعارض بقول أحد قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو قال قائل لا يجوز ان يكون الا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحل له خلاف من وضعه هذا الموضع وليس من الناس أحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم الا وقد أخذ من قوله وترك لقول غيره من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يجوز في قول النبي صلى الله عليه وسلم ان يرد لقول أحد غيره فان قال قائل فاذا كرر في هذا ما يدل على ما وصفت فيه قيل له ما وصفت في هذا الباب وغيره متفرقا وبجلاء ومنه ان عمر بن الخطاب امام المسلمين والمقدم في المنزلة والفضل وقدم الصلابة والورع والثقة والتبث والمبتدئ بالعلم قبل ان يسأله والكاشف عنه لان قوله حكم يلزم حتى كان يقضي بين المهاجرين والانصار ان الدين للعاقلة ولا تراث المرأة من دية زوجها شيئا حتى أخبره أو كتب اليه الفخام بن سفيان ان النبي صلى الله عليه وسلم كتب اليه ان يورث امرأة أشيم الضبابي من دية زوجها فرجع اليه عمر وترك قوله وكان عمر يقضي ان في الابهام خمس عشرة والوسطى والمسبعة عشر اعشرا وفي التي تلي الخنصر تسعا وفي الخنصر سنا حتى وجد كتابا عند آل عمرو بن حزم الذي كتبه له النبي صلى الله عليه وسلم وفي كل اصبع مما هنالك عشر من الابل فترك الناس قول عمرو وصاروا الى كتاب النبي صلى الله عليه وسلم ففعلوا في ترك امر عمر لامر النبي صلى الله عليه وسلم فعل عمر في فعل نفسه في أنه ترك فعل نفسه لامر النبي صلى الله عليه وسلم وذلك الذي أوجب الله جل وعز عليه وعليهم وعلى جميع خلقه (قال الشافعي) وفي هذا دلالة على ان حاكمهم كان يحكم برأيه فيما روى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه سنة لم يعلمها ولم يعلمها أكثرهم وذلك يدل على ان علم خاص الاحكام خاص كما وصفت لاعام كعام جل القرائض (قال الشافعي) وقسم أبو بكر حتى لقي الله عز وجل فسوى بين الحر والعبد ولم يفضل بين أحد بسابقة ولا نسب ثم قسم عمر فالنبي العبيد وفضل بالنسب والسابقة ثم قسم على فالنبي العبيد وسوى بين الناس وهذا أعظم ما يلي الخلفاء وأعمه وأولاه ان لا يختلفوا فيه وانما الله جل وعز في المال ثلاثة أقسام قسم النقي وقسم الغنمة وقسم الصدقة فاختلف الائمة فيما ولم يمتنع أحد من أخذ ما أعطاه أبو بكر ولا عمر ولا علي وفي هذا دلالة على انهم يسلمون لحاكمهم وان كان رأيهم خلاف رأيه وان كان حاكمهم قد يحكم بخلاف آرائهم لأن جميع أحكامهم من جهة الاجماع منهم وعلى ان من ادعى ان حكم حاكمهم اذا كان بين أظهرهم ولم يردوه عليه فلا يكون الا وقد رأوا رأيه قيل انهم لو رأوا رأيه فيه لم يخالفوه بعده فان قال قائل قد رأوه في حياته ثم رأوا خلافه بعده قيل له فيدخل عليك في هذا ان كان كما قلت ان اجاعهم لا يكون حجة عندهم اذا كان لهم ان يجمعوا على قسم أبي بكر ثم يجمعوا على قسم عمر ثم يجمعوا على قسم علي وكل واحد منهم يخالف صاحبه فاجاعهم اذا ليس بحجة عندهم أولا ولا آخر وكذلك لا يجوز اذا لم يكن عندهم حجة ان يكون على من بعدهم حجة فان قال قائل فكيف تقول قلت لا يقال لشي من هذا اجاع ولكن ينسب كل شيء منه الى فاعله فينسب الى أبي بكر فعمله والى عمر فعمله والى علي فعمله ولا يقال لتغيرهم من أخذ منهم موافقة لهم ولا مخالفة ولا ينسب الى ساكت قول قائل ولا عمل عامل انما ينسب الى كل قوله وعمله وفي هذا ما يدل على ان ادعاء الاجماع في كثير من خاص الاحكام ليس كما يقول من يدعيه فان قال قائل أفبعد مثل هذا قلنا انما بدأناه لانه أشهر ما صنع الائمة وأولى ان لا يختلفوا فيه وأن لا يجهله العامة ونحن

انما يشبه ان يكون هذا اذا كان احرامه بعد حدث الامام (قال الشافعي) ولا جمعة على مسافر ولا عيذ ولا امرأة ولا مريض ولا من له عذر وان حضروها أجزأتهم \* ولا أحب لمن ترك الجمعة بالعذر ان يصلي حتى يتأخر انصراف الامام ثم يصلي جماعة من صلى من الذين لا جمعة عليهم قبل الامام أجزأتهم وان صلى من عليه الجمعة قبل الامام أعادها ظهر ابعدا الامام (قال الشافعي) ومن مرض له ولد أو والد فرآه منزولا به أو خاف فوت نفسه فلا بأس أن يدعه الجمعة وكذلك ان لم يكن له ذوق ربه وكان ضائعا لاقيم له غيره أوله قيم غيره له شغل عنه في وقت الجمعة فلا بأس أن يدعه الجمعة تركها ابن عمر لمنزول به ومن طلع له الفجر فلا يسافر حتى يصلها

(باب الغسل في الجمعة والخطبة وما يجب في صلاة الجمعة)

(قال الشافعي) والسنة



نجد كثيرا من ذلك أن أبا بكر جعل الجد أبا ثم طرح الاخوة معه ثم خالفه فيه عمر وعثمان وعلي ومن ذلك أن أبا بكر رأى علي بعض أهل الردة فداء وسيا وجبهم لذلك فأطلقهم عمر وقال لاسي ولا فداء مع غير هذا مما استكنا عنه ونكتني به ذامنه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن هشام بن عروة عن أبيه أن يحيى بن حاطب حدثه قال توفي حاطب فأعتق من صلي من رقيقه وصام وكانت له أمة نوبية قد صلت وصامت وهي أعجمية لم تفقه فلم ترعه إلا يحملها وكانت ثيبا فذهب إلى عمر فحدثه فقال له عمر لا أنت الرجل لا يأتي بخير فأفرغه ذلك فأرسل إليها عمر فقال أحبلت فقالت نعم من مر عرس بدرهمين وإذا هي تستهل بذلك ولا تسكته قال وصادف عليا وعثمان وعبد الرحمن بن عوف فقال أشيروا علي قال وكان عثمان جالسا فاضطجع فقال علي وعبد الرحمن قد وقع عليهما الحذ فقال أشير علي يا عثمان فقال قد أشار عليك أخوالك فقال أشير أنت علي قال أراها تستهل به كأنها لا تعلم وليس الحذ الأعلى من علمه فقال عمر صدقت صدقت والذي نفسي بيدهما الحذ الأعلى من علمه فجلدها عمر مائة وغربها عما (قال الشافعي) فخالف عليا وعبد الرحمن فلم يحذها حذها عندهما وهو الرجم قال وخالف عثمان أن لا يحذها بحال وجلدها مائة وغربها عما فلم يرو عن أحد منهم من خلافه بعد حذها إياها حرف ولم يعلم خلافهم له إلا بقولهم المتقدم قبل فعله (قال) وقال بعض من يقول ما لا ينبغي له إذا قيل حذ عمر مولا حاطب كذا لم يكن عمر ليحذها إلا بإجماع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم جهالة بالعلم وجرأه على قول ما لا يعلم فن اجترأ على أن يقول إن قول رجل أو عمله في خاص الأحكام ما لم يحل عنه وعنه قال عندنا ما لم يعلم (قال الشافعي) وقضى عمر بن الخطاب في أن لا يتابع أمهات الأولاد وخالفه علي وقضى عمر في الضرس بحمل وخالفه غيره فجعل الضرس سنا فيهما جس من الابل وقال عمر وعلي وابن مسعود وأبو موسى الأشعري وغيرهم للرجل على امرأته الرجعة حتى تطهر من الحيضة الثالثة وخالفهم غيرهم فقال إذا طعنت في الدم من الحيضة الثالثة فقد انقطعت رجعت عنها مع أشياء كثيرة أكثر مما وصفت فدل ذلك على أن قائل السلف يقول برأيه ويخالفه غيره ويقول برأيه ولا يروى عن غيره فيما قال به شيء فلا ينسب الذي لم يرو عنه شيء إلى خلافه ولا موافقته لأنه إذا لم يقل لم يعلم قوله ولو جاز أن ينسب إلى موافقته جاز أن ينسب إلى خلافه ولكن كلا كذب إذا لم يعرف قوله ولا الصدق فيه إلا أن يقال ما يعرف إذا لم يقل قولاً وفي هذا دليل على أن بعضهم لا يرى قول بعض حجة تلزمه إذا رأى خلافها وأنهم لا يرون اللزم إلا الكتاب أو السنة وأنهم لم يذهبوا قط إن شاء الله إلى أن يكون خاص الأحكام كلها إجماعا كإجماعهم على الكتاب والسنة وجل الفرائض وأنهم كانوا إذا وجدوا كتاباً أو سنة اتبعوا كل واحد منهما وإذا تأولوا ما يحتمل فقد يختلفون ولذلك إذا قالوا فيما لم يعلموا فيه سنة اختلفوا (قال الشافعي) وهي حجة على أن دعوى الاجتماع في كل الأحكام ليس كما ادعى من ادعى ما وصفت من هذا وتطأ أثره أكثر منه وجلته أنه لم يدع الإجماع فيما سوى جل الفرائض التي كلفتها العامة أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا التابعين ولا القرن الذين من بعدهم ولا القرن الذين يابونهم ولا عالم علمته على ظهر الأرض ولا أحد نسبته العامة إلى علم الأحاديث من الزمان فان قالوا قال فيه بمعنى لم أعلم أحد من أهل العلم عرفه وقد حفظت عن عدد منهم إبطائه (قال الشافعي) ومتى كانت عامة من أهل العلم في دهر بالبلدان على شيء أو عامة قبلهم فيعلم يحفظ عن فلان وفلان كذا ولم نعلم لهم مخالفاً وأخذ به ولا نزع عنه أنه قول الناس كلهم لا نالنا نعرف من قاله من الناس إلا من سمعناه منه أو عنه قال وما وصفت من هذا قول من حفظ عنه من أهل العلم نصا واستدلالا (قال الشافعي) والعلم من وجهين اتباع أو استنباط والاتباع اتباع كتاب فإن لم يكن فسنة فإن لم تكن فقول عامة من سلفنا لا نعلم له مخالفاً فإن لم يكن فقياس على كتاب الله جل وعز فإن لم يكن فقياس على سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن لم يكن فقياس على

أن يغتسل الجمعة كل محتمل ومن اغتسل بعد طلوع الفجر من يوم الجمعة أجزأه ومن ترك الغسل لم يعد لان النبي صلى الله عليه وسلم قال من نوضأ فيها ونهت ومن اغتسل فالتغسل أفضل فاذا زالت الشمس وجلس الامام على المنبر وأذن المؤذنون فقد انقطع الركوع فلا يركع أحد إلا أن يأتي رجل لم يكن ركع فركع وروى أن سليكا الغطفاني دخل المسجد والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب فقال له أركعت قال لا قال فصل ركعتين وإن أبا سعيد الخدري ركعهما ومروان يخطب وقال ما كنت لأدعهما بعد شيء سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال) وينصت الناس ويخطب الامام قائما خطيبين يجلس بينهما جلسة خفيفة إلا أن يكون مريضا فيخطب جالسا ولا بأس بالكلام ما لم يخطب ويحول الناس وجوههم إلى الامام ويستمعون



قول عامة من سلف لا يخالفه ولا يجوز القول إلا بالقياس وإذا قاس من له القياس فاختلفوا وسع كلا أن يقول ببلغ اجتهاده ولم يسعه اتباع غيره فيما أدى إليه اجتهاده بخلافه والله أعلم

### (صلاة الجماعة)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي محمد بن إدريس المطلب قال ذكر الله تبارك اسمه الاذان بالصلاة فقال عز وجل وإذا ناديتهم إلى الصلاة اتخذوها هزوا ولعبا وقال إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع فأوجب الله والله أعلم اتيان الجمعة وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم الاذان للصلاة المكتوبات فاحتمل أن يكون أوجب اتيان صلاة الجماعة في غير الجمعة كما أمر بأتيان الجمعة وترك البيع واحتمل أن يكون أذن بها للتصلي لوقتها وقد جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم مسافرا ومقيما خائفا وغير خائف وقال الله عز وجل لنبيه صلى الله عليه وسلم وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة فلتقم طائفة منهم معك الآية والتي بعدها (قال الشافعي) وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم من أتى الصلاة أن يأتها وعليه السكينة وخص في ترك اتيان الجماعة في العذر بما ساذكره أن شاء الله تعالى في موضعه وأشبه ما وصفت من الكتاب والسنة أن لا يحل ترك أن يصلي كل مكتوب في جماعة حتى لا يخلو جماعة مقبوض ولا مسافرون من أن يصلي فيهم صلاة جماعة أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال والذي نفسي بيده لقد هممت أن آمر بحطب فيحطب ثم آمر بالصلاة فيؤذن لها ثم آمر رجلا فيؤم الناس ثم أخالف إلى رجال يتأخرون فأحرق عليهم بيوتهم فوالذي نفسي بيده لو يعلم أحدكم أنه يحج عظاما سمينا أو ممراتين حستين لشهد العشاء أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن حرملة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بيننا وبين المنافقين شهود العشاء والصبح لا يستطيعونهما أو نحو هذا (١) (قال الشافعي) فيشبه ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من همه أن يحرق على قوم بيوتهم أن يكون قاله في قوم تخلفوا عن صلاة العشاء لنفاق والله تعالى أعلم فلا أرخص لمن قدر على صلاة الجماعة في ترك اتيانها إلا من عذر وإن تخلف أحد صلاها منفردا لم يكن عليه إعادة صلاة الجماعة أو يعيدها الصلاة الجمعة فإن علي من صلاها ظهرا قبل صلاة الإمام أعادتها لأن اتيانها فرض بين والله تعالى أعلم وكل جماعة صلى فيها رجل في بيته أو في مسجد صغير أو كبير قليل الجماعة أو كثيرها أجزأت عنه والمسجد الأعظم وحيث كثرت الجماعة أحب إلى وإن كان لرجل مسجد يجتمع فيه فقاتته فيه الصلاة فإن أتى مسجد جماعة غيره كان أحب إلى وإن لم يأتها وصلى في مسجد منفردا فحسن وإذا كان للمسجد إمام راتب فقاتت رجلا أو رجلا فيه الصلاة صلاها فرادى ولا أحب أن يصلا فيه جماعة فإن فعلوا أجزأتهم الجماعة فيه وإنما كرهت ذلك لهم لأنه ليس مما فعل السلف قبلنا بل قد عابه بعضهم (قال الشافعي) وأحسب كراهية من كره ذلك منهم إنما كان لتفرق الكلمة وإن يرغب رجل عن الصلاة خلف إمام جماعة فيتحلف هو ومن أراد عن المسجد في وقت الصلاة فلذا قضيت دخولا فجمعوا فيكون في هذا الخلاف وتفرق كلمة وفيهما المكروه وإنما كره هذا في كل مسجد إمام ومؤذن فأما مسجد بني علي فظهر الطريق أن أوجبه

(١) قال السراج البلقيني هكذا وقع هذا الحديث في نسخة الأم عن عبد الرحمن بن حرملة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو معضل فإنه سقط منه التابى وهو في موطأ يحيى بن يحيى وإيتنا سعيد ابن السيب وهو في أول ترجمة ما جاء في العمة والصبح وفيه يحيى عن مالك عن عبد الرحمن بن حرملة الأسلمي عن سعيد بن المسيب قد كره بلفظه وسقط فيه الصحابي فظهر أنه معضل

الذكر فإذا فرغ أقيمت الصلاة فيصلي بالناس ركعتين يقرأ في الأولى بأم القرآن ينتدشها بيسم الله الرحمن الرحيم وبسورة الجمعة ويقرأ في الثانية بأم القرآن وإذا جاء المنفقون ثم يتشهد ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويحضر الإمام بالقراءة ولا يقرأ من خلفه ومتى دخل وقت العصر قبل أن يسلم الإمام من الجمعة فعليه أن يتبها ظهرا ومن أدرك مع الإمام ركعة بسجدةتين أعها جمعة وإن ترك سجدة فلم يدرك من التي أدرك أم الأخرى حسبها ركعة وأتمها ظهرا إلا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أدرك من الصلاة ركعة فقد أدرك الصلاة ومعنى قوله أن لم تقته ومن لم تقته صلى ركعتين وأقلها ركعة بسجدةتين وحكي في أداء الخطبة استواء النبي صلى الله عليه وسلم على الدرجة التي تلي المستراح قائما ثم سلم وجلس على المستراح



لا يؤذن فيه مؤذن راتب ولا يكون له امام معلوم ويصلى فيه المارة ويستظلون فلا كره ذلك فيه لانه ليس فيه المعنى الذى وصفت من تفرق الكلمة وان يرغب رجال عن امامة رجل فيتخذون اماما غيره وان صلى جماعة في مسجده امام ثم صلى فيه آخرون في جماعة بعدهم كرهت ذلك لهم لما وصفت وأجزأتهم صلاتهم

(فضل الجماعة والصلاة معهم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة (١) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلاة الجماعة أفضل من صلاة أحدكم وحده بخمسة وعشرين جزءاً (٢) (قال الشافعي) والثلاثة فصاعد إذا أهمهم أحدهم جماعة وأرجو أن يكون الاثنان يؤم أحدهما الآخر جماعة ولا أحب لأحد ترك الجماعة ولو صلاها بنسائه أو رقيقه أو أمه أو بعض ولده في بيته وإنما منعى أن أقول صلاة الرجل لا تجوز وحده وهو يقدر على جماعة بحال تفضيل النبي صلى الله عليه وسلم صلاة الجماعة على صلاة المنفرد ولم يقل لا تجزئ المنفرد صلاته وإنما قد حفظنا أن قد فاتت رجالا معه الصلاة فصولا بعلمه منفردين وقد كانوا قادرين على أن يجمعوا وأن قد فاتت الصلاة في الجماعة فوما فجاؤا المسجد فصلى كل واحد منهم منفردا وقد كانوا قادرين على أن يجمعوا في المسجد فصلى كل واحد منهم منفردا وإنما كرهوا التلا يجمعوا في مسجد مرتين ولا بأس أن يخرجوا إلى موضع فيجمعوا فيه وإنما صلاة الجماعة بأن يأتهم المصلون برجل فإذا أتتهم واحد برجل فهي صلاة جماعة وكلما كثرت الجماعة مع الإمام كان أحب إلى وأقرب ان شاء الله تعالى من الفضل

(العذر في ترك الجماعة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه أذن في ليلة ذات برد وريح فقال الأصاوفي الرجال ثم قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر

(١) قال السراج البلقيني حديث ابن عمر هذا هو في الموطأ رواية يحيى بن يحيى روايتنا عن مالك كذلك ورواه البخاري عن عبد الله بن يوسف عن مالك مثل ذلك وأخرجه مسلم من طريق يحيى بن يحيى ولفظه صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة وأخرج البخاري من طريق شعيب عن نافع عن ابن عمر تفضلها بسبع وعشرين درجة وأخرج مسلم من طريق عبيد الله عن نافع عن ابن عمر ولفظه صلاة الرجل في الجماعة تزيد على صلاته وحده سبعا وعشرين وفي رواية له عن عبيد الله بسبعا وعشرين وفي رواية له عن الضحاك عن نافع بسبعا وعشرين

(٢) قال السراج البلقيني نبه البيهقي في السنن والمعرفة على أن الربيع روى هذا الحديث عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج ورواه المزني وحرملة زاد في المعرفة والزعفراني في القديم عن الشافعي عن مالك عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة وهو المشهور عن مالك ثم أسنده البيهقي في السنن من حديث القعني عن مالك عن الزهري عن ابن المسيب ثم أخرجه من حديث يحيى بن يحيى عن مالك كذلك وقال رواه مسلم في الصحيح عن يحيى بن يحيى والذي رواه البيهقي عن يحيى بن يحيى هو في روايتنا في الموطأ كذلك قال البيهقي فن الحقاظ من زعم أن الربيع وأهم في روايته ومنهم من زعم أن مالك بن أنس روى خارج الموطأ عدة أحاديث بغير تلك الاسانيد التي في الموطأ وأخرج من طريق روح بن عباد عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فضل صلاة الرجل في الجماعة على صلاته وحده خمسة وعشرون جزءاً وما ذكره البيهقي عن روح خالف فيه الحقاظ ومن رواه عن الزهري معبر أخرجه مسلم في صحيحه وذكره البيهقي وعن أبي هريرة في ذلك روايات معروفة

حتى فرغ المؤذنون ثم قام فخطب الاولى ثم جلس ثم قام فخطب الثانية وروى أنه صلى الله عليه وسلم كان اذا خطب اعتمد على عنقه اعتمادا وقيل على قوس (قال) وأحب أن يعتمد على ذلك أو ما أشبهه فان لم يفعل أحببت أن يسكن جسده ويديه اما بان يجعل اليمنى على اليسرى أو يقرهما في موضعهما ويقبل بوجهه فصد وجهه ولا يلتفت يمينا ولا شمالا وأحب أن يرفع صوته حتى يسمع وأن يكون كلامه مترسلا

ميتا معربا بغير ما يشبه العي وغير التمثيل وتقطيع الكلام ومده ولا ما يستنكر منه ولا المحلة فيه على الافهام ولا ترك الافصاح بالقصد ولكن كلامه قصيرا بلغا جامعاً وأقل ما يقع عليه اسم خطبة منهما أن يحمد الله ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ويوصي بتقوى الله وطاقته ويقرأ آية في الاولى ويحمد الله



ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويوصي بتقوى الله ويدعو في الآخرة لأن معقولا أن الخطبة جمع بعض الكلام من وجوه الى بعض وهذا من أوجزه وإذا حضر الامام اثنان وإذا قرأ سجدة فترجل فسجد لم يكن به بأس كما لا يقطع الصلاة (قال) وأحب أن يقرأ في الآخرة بآية ثم يقول أستغفر الله لي ولكم وإن سلم رجل والامام يخطب كرهته ورأيت أن يرد عليه بعضهم لأن الرد فرض وينبغي تسميت العاطس لأنها سنة وقال في القديم لا يشتمه ولا يرد السلام الاشارة (قال المرتضى) رحمه الله قلت أنا الجديد أولى به لأن الرد فرض والصمت سنة والفرض أولى من السنة وهو يقول ان النبي صلى الله عليه وسلم كلم قتلة ابن أبي الحقيق في الخطبة وكلم سليليكا الغطفاني وهو يقول يتكلم الرجل فيما يعنيه ويقول لو كانت الخطبة صلاة ماتكم فيها رسول الله

المؤذن اذا كانت ليلة باردة ذات مطر يقول أأصلاوا في الرحال أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن أبوب عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر مناديه في الليلة المطيرة واللييلة الباردة ذات ريح أأصلاوا في رحالكم أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن الأرقم أنه كان يؤم أصحابه يوما فذهب لحاجته ثم رجع فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا وجد أحدكم الغائط فليدأ به قبل الصلاة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا الثقة عن هشام عن أبيه عن عبد الله بن الأرقم أنه خرج الى مكة فحجبه قوم فكان يؤمهم فأقام الصلاة وقدم رجلا وقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أقيمت الصلاة ووجد أحدكم الغائط فليدأ بالغائط (قال الشافعي) واذا حضر الرجل اماما كان أو غير امام وضوء بدأ بالوضوء ولم أحب له أن يصلي وهو يجحد من الوضوء لأمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يبدأ بالوضوء وما أمر به من الخشوع في الصلاة واكملها وان من شغل بحاجته الى وضوء أشبه أن لا يبلغ من الاكمال للصلاة والخشوع فيها ما يبلغ من الاشغال له واذا حضر عشاء الصائم أو المفطر أو طعامه وبه اليه حاجة أرخصت له في ترك اتيان الجماعة وأن يبدأ بطعامه اذا كانت نفسه شديدة التوقان اليه وان لم تكن نفسه شديدة التوقان اليه ترك العشاء واتيان الصلاة أحب الى وأرخص له في ترك الجماعة بالمرض لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم مرض فترك أن يصلي بالناس أياما كثيرة وبالنخوف وبالسفر وبمرض وبموت من يقوم بأمره وباصلاح ما يخاف فوت اصلاحه من ماله ومن يقوم بأمره ولا أرخص له في ترك الجماعة الا من عذر والعذر ما وصفت من هذا وما أشبهه أو غلبة نوم أو حضور مال ان غاب عنه خاف ضيعته أو ذهب في طلب ضالة يطعم في ادراكها ويخاف فوتها في غيبته

(الصلاة بغير أمر الوالي) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن أبي حازم عن سهل بن سعد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذهب الى بني عمرو بن عوف ليصلح بينهم وحانت الصلاة فجاء المؤذن الى أبي بكر فقال أتصلي بالناس فأقيم الصلاة قال نعم فصلى أبو بكر فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس في الصلاة فتخلص حتى وقف في الصف فصفق الناس وكان أبو بكر لا يلتفت في صلاته فلما أكثر الناس التصفيق التفت فرأى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأشار اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وسلم أن امكث مكانك فرفع أبو بكر يديه فحمد الله على ما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذلك ثم استأخر أبو بكر وتقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى بالناس فلما انصرف قال يا أبا بكر ما منعك أن تثبت اذا مرتك فقال أبو بكر ما كان لابن أبي خافة أن يصلي بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مالي أراكم أكثرتم التصفيق من نابه شيء في صلاته فليسبح فانه اذا سبح التفت اليه وانما التصفيق للنساء (قال الشافعي) ويجزئ رجلا أن يقدم رجلا أو يتقدم فيصلي يقوم بغير أمر الوالي الذي يلي الصلاة أي صلاة حضرت من جمعة أو مكتوبة أو نافلة ان لم يكن في أهل البلد وال وكذلك ان كان للوالي شغل أو مرض أو نام أو أبطأ عن الصلاة فقد ذهب رسول الله صلى الله عليه وسلم ليصلح بين بني عمرو بن عوف فجاء المؤذن الى أبي بكر فتقدم للصلاة وذهب رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك لحاجته فتقدم عبد الرحمن بن عوف فصلى بهم ركعة من الصبح وجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فأدرك معه الركعة الثانية فصلاها خلف عبد الرحمن بن عوف ثم قضى ما فاتة ففرغ الناس لذلك فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أحستم يغبطهم أن صلاوا الصلاة لوقتها قال يعني أول وقتها (١)

(١) قال السراج البلقيني ما أشار اليه الشافعي رحمه الله تعالى من قصة عبد الرحمن بن عوف أخرجهما مسلم في صحيحه من حديث عباد بن زياد أن عروة بن المغيرة بن شعبة أخبره أن المغيرة بن شعبة أخبره =



(قال الشافعي) وأحب في هذا كله أن كان الامام قريبا أن يستأمر وأحب للامام أن يوكل من يصلي بالناس إذا أبطأ هو عن الصلاة وسواء في هذا كله أن يكون الزمان زمان فتنة أو غير زمان فتنة إلا أنهم إذا خافوا في هذا شيئا من السلطان أحيت أن لا يجاؤوا أمر السلطان حتى يخافوا ذهاب الوقت فإذا خافوا ذهابه لم يسعهم إلا الصلاة جماعة أو فرادى وسواء في هذا الجمعة والاعياد وغيرها قد صلى على الناس العبد وعثمان محصور رجعة الله تعالى عليهما

(إذا اجتمع القوم وفيهم والي) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا دخل والي البلد إليه فاجتمع وغيره في ولايته فالوالي أحق بالامامة ولا يتقدم أحدنا سلطانا في سلطانه في مكتوبة ولا نافلة ولا عید و يروى أن ذا السلطان أحق بالصلاة في سلطانه فان قدم والي رجلا فلا بأس وانما يؤم حيث بدأ أمر والي (٧) والوالي المطلق الولاية في كل من مربه وسلطان حيث مر وان دخل الخليفة بلدا لا يليه وبالبلد وال غيره فالخليفة أولى بالصلاة لان واليه انما ولي بسببه وكذلك ان دخل بلدا تغلب عليه رجل فالخليفة أولى فان لم يكن خليفة فالوالي بالبلد أولى بالصلاة فيه فان جاوز الى بلد غيره لا ولاية له به فهو وغيره سواء

(امامة القوم لا سلطان فيهم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا ابراهيم قال أخبرني معن ابن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن القاسم بن عبد الرحمن عن ابن مسعود قال من السنة أن لا يؤتمهم الا صاحب البيت (١) وروى أن نفر من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كانوا في بيت رجل منهم فحضرت الصلاة فقدم صاحب البيت رجلا منهم فقال تقدم فأنت أحق بالامامة في منزلك فتقدم (٢) (قال الشافعي) وأكره أن يؤم أحد غير ذي سلطان أحد في منزله الا أن يأذن له الرجل فان أذن له فانما أم بأمره فلا بأس ان شاء الله تعالى وانما أكره أن يؤم في منزله بغير أمره فانما أم بأمره فذلك ترك منه لحقه في الامامة ولا يجوز لذي سلطان ولا صاحب منزل أن يؤم حتى يكون بحسن يقرأ ما تجزيه به الصلاة فان لم يكن يقرأ ما تجزيه به الصلاة لم يكن له أن يؤم وان أم فصلاته تامة وصلاة من خلفه ممن يحسن هذا فاسدة وهكذا اذا كان السلطان أو صاحب المنزل ممن ليس يحسن يقرأ لم تجزئ من اتهم به الصلاة واذا تقدم أحدنا سلطان وذا بيت في بيته بغير إذن واحد منهما كرهته له ولم يكن عليه ولا على من صلى خلفه إعادة لان الفعل في التقدم اذا كان خطأ فالصلاة نفسها مؤداة كما تجزئ وسواء امامة الرجل في بيته العبد والحر الا أن يكون سيده حاضرا فالبيت بيت السيد ويكون أولى بالامامة واذا كان السلطان في بيت رجل كان السلطان أولى بالامامة لان بيته من سلطانه واذا كان مصر جامع له مسجد جامع لا سلطان به فأبهم أمهم من أهل الفقه والقرآن لم أكرهه أخبرنا الشافعي قال أخبرني مالك بن أنس

== فذكر القصة في آخر الحديث وأخرجه من حديث اسمعيل بن محمد بن سعد عن حمزة بن المغيرة عن أبيه نحو حديث عباد وقد رواه الليث عن عقيل عن ابن شهاب حديثي عباد عن عروة بن المغيرة وحمزة بن المغيرة

(١) قال السراج البلقيني في هذا الحديث معن بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود والقاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود فعن والقاسم اخوان وهما ثقتان وقد أخرج به البيهقي في المعرفة من طريق أبي زكريا وأبي سعيد وأبي بكر عن الاصم عن الربيع عن الشافعي فذكره

(٢) قال السراج البلقيني ما أشار اليه الشافعي رواه أبو نضرة عن أبي سعيد مولى أبي أسيد قال زارني جذيفة وأبوذر وابن مسعود فحضرت الصلاة فأراد أبوذر أن يتقدم فقال جذيفة رب البيت أحق فقال له عبد الله نعم يا أباذر

صلى الله عليه وسلم (قال المزني) وفي هذا دليل على ما وصفت وبالله التوفيق (قال الشافعي) رحمه الله والجمعة خلف كل امام صلاحها من أمير ومأمور ومتغلب على بلد وغير أمير جائزة وخلف عبد ومسافر كما تجزئ الصلاة في غيرها ولا يجمع في مصر وان عظم وكثرت مساجده الا في مسجد واحد منها وأبها جمع فيه فبدأ بها بعد الزوال فهي الجمعة وما بعدها فانما هي ظهر يصلونها أربعاء لان النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعده صلوا في مسجده وحول المدينة مساجد لانهم أحدا منهم جمع الا فيسه ولو جاز في مسجدين لجاز في مساجد العشار

(٧) قوله والوالي المطلق الولاية في كل من مربه الخ كذا في التسخ ولعل فيه تحريفا والاثني والوالي المطلق الولاية في كل ما مربه ذو سلطان الخ فتأمل كتبه مصححه



(باب التبكير إلى الجمعة)

(قال الشافعي) أنبأنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح فكأنما قرب بدنه ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة ومن راح في الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشاً أقرن ومن راح في الساعة الرابعة فكأنما قرب بجاة ومن راح في الساعة الخامسة فكأنما قرب ببضة قال فإذا خرج الإمام حضرت الملائكة يستمعون الذكر (قال الشافعي) وأحب التبكير إليها وأن لا تؤتي الأمشيا لا يزيد على سحبة مشيه وركوبه ولا يشك بين أصابعه لقول النبي صلى الله عليه وسلم فإن أحدكم في صلاة ما كان يعد إلى الصلاة

عن نافع أن صاحب المقصورة جاء إلى ابن عمر (١)

(اجتماع القوم في منزلهم سواء) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا الشافعي عن أيوب عن أبي قلابة قال حدثنا أبو اليمان مالك بن الحويرث قال قال للناس رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوا كما رأيتموني أصلي فإذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أكبركم (قال الشافعي) هؤلاء قوم قدموا معاً فاشبهوا أن تكون قراءتهم وتفقهم سواء فأمرهم بأن يؤمهم أكبرهم وبذلك أمرهم وبهذا أخذ فأنام القوم إذا اجتمعوا في الموضع ليس فيهم وال ليسوا في منزل أحد أن يقدموا أقرأهم وأفقههم وأسهم فإن لم يجتمع ذلك في واحد فإن قدموا أفقههم إذا كان يقرأ القرآن فقرأ منه ما يكتفي به في صلاته فحسن وإن قدموا أقرأهم إذا كان يعلم من الفقه ما يلزمه في الصلاة فحسن ويقدموا هذين معاً على من هو أسنى منهما وانما قيل والله تعالى أعلم أن يؤمهم أقرأهم أن من مضى من الأئمة كانوا يسلون كباراً فيتفقون قبل أن يقرأوا القرآن ومن بعدهم كانوا يقرؤون القرآن صغاراً قبل أن يتفقوا فاشبه أن يكون من كان فقيهاً إذا قرأ من القرآن شيئاً أولى بالامامة لأنه قد ينوبه في الصلاة ما يعقل كيف يفعل فيه بالفقه ولا يعلمه من لا يفقهه وإذا استواء في الفقه والقراءة أمهم أسهم وأمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يؤمهم أسهم فيما أرى والله تعالى أعلم أنهم كانوا مشتهين الحال في القراءة والعلم فأمر أن يؤمهم أكبرهم سناً ولو كان فيهم ذنوب فقد قدموا غير ذي النسب أجزأهم وإن قدموا ذنوباً استبقت حالهم في القراءة والفقه كان حسناً لأن الامامة منزلة فضل وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قدموا قريباً ولا تقدموها فأحب أن يقدم من حضر منهم أتباع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان فيه لذلك موضع (قال الشافعي) أخبرنا عبد المجيد بن عبد العزيز عن ابن جريج عن عطاء قال كان يقال يؤمهم أفقههم فإن كانوا في الفقه سواء فأقرؤهم فإن كانوا في الفقه والقراءة سواء فأسهم ثم عاودته بعد ذلك في العديوث فقلت يؤمهم العبد إذا كان أفقههم قال نعم (قال الشافعي) أخبرنا عبد المجيد بن عبد العزيز عن ابن جريج قال أخبرني نافع قال أقيمت الصلاة في مسجد بطائفة من المدينة ولا بن عمر فرياً من ذلك المسجد أرض يملها وإمام ذلك المسجد مولى له ومسكن ذلك المولى وأصحابه ثم فلما سمعهم عبد الله بن عمر جاء ليشهد معهم الصلاة فقال له المولى صاحب المسجد تقدم فصل فقال له عبد الله أنت أحق أن تصلي في مسجدك مني فصلى المولى صاحب المسجد (قال الشافعي) وصاحب المسجد كصاحب المنزل فأكره أن يتقدمه أحد إلا السلطان ومن أم من الرجال ممن كرهت امامته فأقام الصلاة أجزأت امامته والاختيار ما وصفت من تقديم أهل الفقه والقرآن والسن والنسب وإن أم أعرابي مهاجراً أو بدوي قروياً فلا بأس إن شاء الله تعالى إلا أني أحب أن يتقدم أهل الفضل في كل حال في الامامة ومن صلى صلاة من بالغ مسلم يقيم الصلاة أجزأته ومن خلفه صلاتهم وإن كان غير محمود الحال في دينه أي غاية يبلغ يخالف الحمد في الدين وقد صلى أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم خلف من لا يحمدون فعلاه من السلطان وغيره (قال الشافعي) أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن نافع أن عبد الله بن عمر اعتزل بمنى في قتال ابن الزبير والحجاج بمنى فصلى مع الحجاج أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا حاتم عن

(١) قال السراج البلقيني هكذا وقع هذا في نسخة الآم وذكره البيهقي في المعرفة فقال قال الشافعي حدثنا مالك بن أنس فأنقطع الحديث من الأصل وانما أراد فساق اسنادهم إلى ابن بكير حدثنا مالك عن أبي جعفر القاري أنه رأى صاحب المقصورة في القصر حتى حضرت الصلاة يبتلى الناس يقول من يصلي حتى انتهى إلى عبد الله بن عمر فقال له عبد الله بن عمر إذا تقدم أنت فصل بين يدي الناس هذا ما ذكره البيهقي ويمكن أن يأخذ كونه في الآم من حديث نافع عن ابن عمر



(باب الهيئة للجمعة)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن الزهري عن ابن السباق أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في جمعة من الجمع يامعشر المسلمين إن هذا يوم جعله الله تبارك وتعالى عبداً للمسلمين فاغسلوا ومن كان عنده طيب فلا يضره أن يمسه منه وعليكم بالسؤال (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأحب أن يتنظف بغسل وأخذ شعر وظفر وعلاج لما يقطع تغير الريح من جميع جسده وسؤاله ويستحسن ثيابه ما قدر عليه وبطيها اتباعاً للسنة ولئلا يؤذي أحداً قاربه وأحب ما يلبس إلى البياض فإن جاوزه بعصب اليمن والقطري وما أشبهه مما يصنع غزله ولا يصبغ بعده ما ينسج خشن وأكره للنساء الطيب وما يشتهون به وأحب للامام من حسن الهيئة أكثر وأن يعتم ويرتدي يبرد فانه يقال كان النبي صلى الله عليه وسلم يعتم ويرتدي يبرد

جعفر بن محمد عن أبيه أن الحسن والحسين رضي الله تعالى عنهما كانا يصليان خلف مروان قال فقال أما كانا يصليان إذا رجعا إلى منازلهما فقال لا والله ما كانا يزيدان على صلاة الأئمة

(صلاة الرجل بصلوة الرجل لم يؤتمه) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا افتتح الرجل الصلاة لنفسه لا ينوي أن يؤتم أحد افجأت جماعة أو واحد فصلوا بصلاته فصلاته مجزئة عنهم وهو لهم امام ولا فرق بينه وبين الرجل ينوي أن يصلي لهم ولولم يجز هذا لرجل لم يجز أن ينوي امامة رجل أو نفر قليل بأعيانهم لا ينوي امامة غيرهم ويأتي قوم كثيرون فيصلون معهم ولكن كل هذا جائز إن شاء الله تعالى وأسأل الله تعالى التوفيق

(كرهية الامامة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى روى صفوان بن سليم عن ابن المسيب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يأتي قوم فيصلون لكم فإن أتموا كان لهم ولكم وإن نقصوا كان عليهم ولكم (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم قال الامام ضامن والمؤذن مؤتمن اللهم فأرشد الأئمة وأغفر للمؤذنين (قال الشافعي) في شبهة قول رسول الله صلى الله عليه وسلم والله تعالى أعلم إن أتموا فصلوا في أول الوقت وجاءوا بكمال الصلاة في اطلالة القراءة والجنشوع والتسبيح في الركوع والسجودوا بكمال التشهد والذكر فيها لأن هذا غاية التمام وإن أجزأ أقل منه فلهم ولكم والافعلهم ترك الاختيار بحد تركه ولكم ما نويت منه قتركموه لاتباعه بما أمرتم باتباعهم في الصلاة فيما يجزئكم وإن كان غير ما فضل منه فعليهم التقصير في تأخير الصلاة عن أول الوقت والاتباع بأقل ما يكفيهم من قراءة وركوع وسجود دون أكمل ما يكون منها وانما عليكم اتباعهم فيما أجزأ عنكم وعليهم التقصير من غاية الاتمام والكمال ويحتمل ضمنا لما عاوا عليه من المخافة بالقراءة والذكر فاما أن يتركوا ظاهراً أكثر الصلاة حتى يذهب الوقت أولم يأتوا في الصلاة بما تكون منه الصلاة مجزئة فلا يحل لأحد اتباعهم ولا ترك الصلاة حتى يمضي وقتها ولا صلواتها بما لا يجزئ فيها وعلى الناس أن يصلوا لأنفسهم أو جماعة مع غير من يصنع هذا ممن يصلي لهم فإن قال قائل ما دليل ما وصفت قيل قال الله تبارك وتعالى أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول ويقال نزلت في أمراء السرايا وأمروا إذا تناعوا في شئ وذلك اختلافهم فيه أن يردوه إلى حكم الله عز وجل ثم حكم الرسول فحكم الله ثم رسوله صلى الله عليه وسلم أن يوثق بالصلاة في الوقت وبما تجزئ به وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أمركم من الولاية بغير طاعة الله فلا تطيعوه فإذا أخروا الصلاة حتى يخرج وقتها أولم يأتوا فيها بما تكون به مجزئة عن المصلي فهذا من عظيم معاصي الله الذي أمر الله عز وجل أن تردوا إلى الله والرسول وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا يطاع وال فيها وأحب الأذان لقول النبي صلى الله عليه وسلم اغفر للمؤذنين وأكره الامامة للضمان وما على الامام فيها وإذا أتم رجل اتبعي له أن يتقى الله عزذ كرمه ويؤدي ما عليه في الامامة فإذا فعل رجوت أن يكون خيراً حالاً من غيره

(ما على الامام) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وروى من وجه عن أبي أمامة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يصلي الامام يقوم فيخص نفسه بدعوة دونهم (١) وروى عن عطاء بن أبي

(١) قال السراج البلقيني حديث أبي أمامة رواه عنه يزيد بن شريح الحضرمي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أتم الرجل القوم فلا يختص بدعاء فإن فعل فقد خانهم واختلف فيه علي بن زيد بن شريح فهذه رواية أخرجهما البيهقي وروى حبيب عن يزيد بن شريح عن ابن جحى المؤذن عن ثوبان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث لا يحل لأحد أن يفعلهن لا يؤتم رجل قوماً فيخص نفسه بالدعاء دونهم فإن فعل فقد خانهم ومن هذه الطريقة أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه وروى =



## (باب صلاة الخوف)

رباح مثله وكذلك أحب الامام فان لم يفعل وأدى الصلاة في الوقت أجزأه وأجزأهم وعليه نقص في أن  
خص نفسه دونهم أو بدع المحافظة على الصلاة في أول الوقت بكامل الركوع والسجود

(من أم قوما وهم له كارهون) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يقال لا تقبل صلاة من أم قوما وهم  
له كارهون ولا صلاة امرأة وزوجها غائب عنها ولا عبد أتى حتى يرجع ولم أحفظ من وجه يثبت أهل  
العلم بالحديث مثله وانما عني به والله تعالى أعلم الرجل غير الوالي يؤم جماعة يكرهونه فأكرم ذلك للامام  
ولا بأس به على المأموم يعني في هذا الحال لان المأموم لم يحدث شيئا كرهه وصلاة المأموم في هذه الحال  
محترمة ولا أعلم على الامام إعادة لان اساءته في التقدم لا تمنعه من أداء الصلاة وان خفت عليه في التقدم  
وكذلك المرأة يغيب عنها زوجها وكذلك العبد يأتى أخاف عليهم في أفعالهم وليست على واحد منهم إعادة  
صلاة صلاها في تلك الحال وكذلك الرجل يخرج يقطع الطريق ويشرب الخمر ويخرج في المعصية أخاف  
عليه في عمله واذا صلى صلاة ففعلها في وقتها لم أوجب عليه أن يعيدها ولو تطوع بإعادتها اذا ترك ما كان  
فيه ما كرهت ذلك له وأكره للرجل أن يتولى قوما وهم له كارهون وان وليهم والا كثر منهم لا يكرهونه  
والاقل منهم يكرهونه لم أكره ذلك له الا من وجه كراهية الولاية بجملة وذلك أنه لا يخلو أحد ولي قليلا وكثيرا  
أن يكون فيهم من يكرهه وانما النظر في هذا الى العام الاكثر لا الى الخاص الاقل وجملة هذا أنى أكره  
الولاية بكل حال فان ولي رجل قوما فليس له أن يقبل ولا يتهم حتى يكون محتملا لنفسه للولاية بكل حال آمننا  
عنده على من وليه أن يحاييه وعدوه أن يحمل غير الحق عليه متيقظا لا يندفع عفيفا عما صار اليه من  
أموالهم وأحكامهم مؤديا للحق عليه فان نقص واحدة من هذا لم يحل له أن يلي ولا لاحد عرفه أن يولي  
وأحب مع هذا أن يكون حليما على الناس وان لم يكن فكان لا يبلغه غيظه أن يجاوز حقا ولا يتناول  
باطلا لم يضره لان هذا طبايع لا يملكه من نفسه ومتى ولي وهو كما أحب له فتغير وجب على الوالي عزله وعليه  
أن لا يلي له ولو تولى رجل أمر قوم أكرههم له كارهون لم يكن عليه في ذلك ما ثم ان شاء الله تعالى الا أن  
يكون ترك الولاية خيرا له أجوده أو كرهوه

(ما على الامام من التخفيف) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن أبي الزناد  
عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا كان أحدكم يصلي بالناس فليخفف فان  
فيهم السقيم والضعيف فاذا كان يصلي لنفسه فليطل ماشاء (١) (قال الشافعي) وروى عن النبي صلى الله  
عليه وسلم قال كان أخف الناس صلاة على الناس وأطول الناس صلاة لنفسه (قال الشافعي) روى شريك  
ابن عبد الله بن أبي غرور عن أبي عمرو بن العلاء بن عبد الرحمن عن أنس بن مالك قال ما صليت خلف

= ثور يذعن يذعن يذعن يذعن عن ابن جحى المؤذن وهو شدا بن جحى عن أبي هريرة عن النبي صلى الله  
عليه وسلم نحوه أخرجه أبو داود وقول الشافعي من وجه يشير الى ما فيه من الوجوه

(١) قال السراج البلقيني حديث مالك هذا أخرجه البخاري في صحيحه من رواية عبد الله بن يوسف  
ولفظه اذا صلى أحدكم بالناس فليخفف فان فيهم الضعيف والسقيم والكبير واذا صلى لنفسه فليطوّل  
ماشاء وهكذا روينا من طريق يحيى بن يحيى عن مالك بن زياد الكبير وقوله فليطوّل وأخرج مسلم من  
حديث المغيرة بن عبد الرحمن الجاني عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه  
وسلم قال اذا أم أحدكم الناس فليخفف فان فيهم الصغير والكبير والضعيف والمريض واذا صلى وحده  
فليصل كيف شاء ولا يهريرة في هذا روايات وفي رواية أبي سلمة عنه فان في الناس السقيم والضعيف  
وذا الحاجة

قال الشافعي واذا صلاوا  
في سفر صلاة الخوف  
من عدو غير مأمون  
صلى الامام بطائفة  
ركعة وطائفة وجاء  
العدو فاذا فرغ منها  
قام فثبت قائما وأطال  
القيام وأتمت الطائفة  
الركعة التي بقيت عليها  
تقرأ بأم القرآن وسورة  
وتخفف ثم تسلم  
وتصرف فتقف وجاء  
العدو وتأتى الطائفة  
الآخرى فيصلي بها  
الامام الركعة الثانية  
التي بقيت عليه فيقرأ  
فيها بعد آياتهم بأم  
القرآن وسورة قصيرة  
ويثبت جالسا وتقوم  
الطائفة فتتم لانفسها  
الركعة التي بقيت عليها  
بأم القرآن وسورة  
قصيرة ثم تجلس مع  
الامام قدر ما يعلمهم  
تشهدوا ثم يسلم بهم  
وقد صلت الطائفتان  
جميعا مع الامام وأخذت  
كل واحدة منهما مع  
امامها ما أخذت  
الآخرى منه واحتج  
بقول الله تبارك وتعالى  
واذا كنت فيهم فأقمت



لهن الصلاة فلتقم  
طائفة منهم معك  
ولياخذوا أسلحتهم فاذا  
سجدوا فليكونوا من  
ورائكم ولتأت طائفة  
أخرى لم يصلوا فليصلوا  
معك الآية واحتج  
بأن النبي صلى الله  
عليه وسلم فعل نحو ذلك  
يوم ذات الرقاع (قال  
الشافعي) والطائفة  
ثلاثة فأكثر وأكره  
أن يصلي بأقل من  
طائفة وأن يحرسه أقل  
من طائفة وإن كانت  
صلاة المغرب فإن صلى  
بالطائفة الأولى ركعتين  
وثبت قائما وأتموا  
لأنفسهم فحسن وإن  
ثبت جالسا وأتموا  
لأنفسهم فحاز ثم تأتي  
الطائفة الأخرى فيصل  
بها ما بقي ثم يثبت جالسا  
حتى تقضى ما بقي عليها  
ثم يسلم بهم وإن كانت  
صلاة حضرة فليتنظر  
جالسا في الثانية أو  
قائما في الثالثة حتى  
تتم الطائفة التي معه ثم  
تأتي الطائفة الأخرى  
فيصلي بها كما وصفت  
في الأخرى ولو فرغهم  
أربع فرق فصل بفرقة  
ركعة وثبت قائما وأتموا  
لأنفسهم ثم بفرقة  
ركعة وثبت جالسا وأتموا  
ثم بفرقة ركعة وثبت

أحد قط أخف ولا أتم صلاة من رسول الله صلى الله عليه وسلم (١) (قال الشافعي) وأحب للامام  
أن يخفف الصلاة ويكملها كما وصف أنس ومن حدث معه وتخفيفها أو كمالها مكتوب في كتاب قراءة  
الامام في غير هذا الموضع وإن جعل الامام عما أحبت من تمام الأكمال أو زاد على ما أحبت من تمام  
الأكمال من التثقل كرهت ذلك له ولا إعادة عليه ولا على من خلفه إذا جاء بأقل ما عليه في الصلاة

(باب صفة الأئمة وليس في التراجم) وفيه ما يتعلق بتقديم قريش وفضل الانصار والاشارة  
الى الامامة العظمى أخبرنا الربيع قال أخبرنا محمد بن ادريس الشافعي قال حدثني ابن أبي فديك عن ابن  
أبي ذئب عن ابن شهاب أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قدموا قريشا ولا تقدموها وتعلموا  
منها ولا تعلموها أو تعلموها الشك من ابن أبي فديك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا ابن أبي فديك  
عن ابن أبي ذئب عن حكيم بن أبي حكيم أنه سمع عمر بن عبد العزيز وابن شهاب يقولان قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم من أهان قريشا أهانه الله أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب  
عن الحرث بن عبد الرحمن أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لولا أن تبطر قريش لأخبرتها  
بالذي لها عند الله عز وجل (٢) (قال الشافعي) أخبرنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن شريك بن  
عبد الله بن أبي نمر عن عطاء بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لقريش أنتم أولى الناس بهذا  
الامر ما كنتم مع الحق إلا أن تعدلوا فتلمحون كما تلحق هذه الجريفة يشير الى جريفة في يده (قال الشافعي)  
أخبرنا يحيى بن سليم بن عبد الله بن عثمان بن خيثم عن اسمعيل بن عبيد بن رفاعه الانصاري عن أبيه عن  
جده رفاعه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نادى أيها الناس إن قريشا أهل امامة من بغاها العواير  
أكبه الله لخبره يقولها ثلاث مرات حدثنا الشافعي قال أخبرني عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن  
يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد عن محمد بن ابراهيم بن المطرث التيمي أن قتادة بن النعمان وقع بقريش  
فكانت نال منهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مهلا يا قتادة لا تشتم قريشا فإني لعلي ترى منها  
رجالا أو يأتي منها رجال تحتقر عملك مع أعمالهم وفعلك مع أفعالهم وتبطلهم إذا رأيتهم لولا أن تطغى  
قريش لأخبرتها بالذي لها عند الله (قال الشافعي) أخبرني مسلم بن خالد عن ابن أبي ذئب بإسناد لا أحفظه  
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في قريش شيئا من الخير لا أحفظه وقال شرار قريش خيار شرار  
الناس أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم تجدون الناس معادن خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام إذا فقهوا (٣)  
أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال أتاكم أهل

(١) قال السراج البلقيني رواية شريك عن أنس أخرجه البخاري ومسلم ورواية العلاء بن عبد الرحمن  
عن أنس رواها البيهقي في المعرفة من طريق اسمعيل بن جعفر عن العلاء ورواية عمرو بن أبي عمرو  
وهو مولى المطلب بن عبد الله بن حنطب لم أقف عليها ورواه عن أنس أيضا قتادة أخرجهما مسلم  
والترمذي والنسائي

(٢) قال السراج البلقيني هذا امرئيل وقد روى ابن أبي شيبة في مصنفه من حديث أبي جعفر قال  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقدموا قريشا فتضلوا ولا تأخروا عنهم فتضلوا خيار قريش خيار الناس  
والذي نفس محمد بيده لولا أن تبطر قريش لأخبرتها بخيارها عند الله أو ما لها عند الله وهذا امرئيل

(٣) قال السراج البلقيني حديث أبي هريرة هذا أخرجه البخاري ومسلم لكن لا من هذا الطريق بل  
من طريق عمارة بن القعقاع عن أبي زرعة عن أبي هريرة أخرجه البخاري قبل مناقب قريش في الكلام  
على قوله تعالى أنا خلقناكم من ذكر وأنثى وأخرجهم مسلم في الفضائل



البن هم ألبن قلوبا وأرق أفئدة الايمان عيان والحكمة عمانية حدثنا الشافعي قال حدثني عبي محمد بن العباس عن الحسن بن القاسم الأزرق قال وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم على ثنية تبوك فقال ما ههنا شام وأشار يده الى جهة الشام وما ههنا يمن وأشار يده الى جهة المدينة حدثنا الشافعي قال حدثنا سفيان بن عيينة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال جاء الطفيل بن عمرو الدوسي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان دوسا قد عصت وأبت فادع الله عليها فاستقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم القبلة ورفع يديه فقال الناس هلكت دوس فقال اللهم اهد دوسا وأت حدثنا الشافعي قال حدثنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لولا الهجرة لكنت امرأ من الانصار ولو أن الناس سلكوا واديا أو شعبا سلكت وادي الانصار أو شعبهم حدثنا الشافعي قال أخبرنا عبد الكريم بن محمد الجرجاني قال حدثني ابن الغسيل عن رجل سمى عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج في مرضه فخطب فحمد الله وأثنى عليه ثم قال ان الانصار قد قضاوا الذي عليهم وبقى الذي عليكم فاقبلوا من محسنهم وتجاوزوا عن مسيئتهم وقال غيره عن الحسن مالم يكن فيهم حد وقال الجرجاني في حديثه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اللهم اغفر للانصار ولا بناء الانصار ولا بناء الانصار وقال في حديثه ان النبي صلى الله عليه وسلم حين خرج بهش اليه النساء والصبيان من الانصار فرق لهم ثم خطب وقال هذه المقالة (قال الشافعي) وحدثني بعض أهل العلم أن أبا بكر قال ما وجدت أنا لهذا الحى من الانصار مثالا الا ما قال الطفيل الغنوي

أبو أن يملونا ولو أن أمنا \* تلاقى الذي يلقون منا مللت  
هم خلطونا بالنفوس وأجلوا \* الى حجرات أدقات وأطلت  
جزى الله عنا جعفر احين أرلقت \* بنا نعلنا في الواطئين وزلت

قال الربيع هذا البيت الاخير ليس في الحديث حدثنا الشافعي قال حدثنا عبد الكريم بن محمد الجرجاني عن المسعودي عن القاسم بن عبد الرحمن أنه قال ما من المهاجرين أحد الا ولانصار عليه منه ألم يوسعوا في الديار ويشاطروا في الثمار وآثروا على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة أخبرنا الشافعي قال حدثنا عبد العزيز بن محمد عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يينا أنا أنزع على برأستي (قال الشافعي) يعني في النوم ورؤيا الانبياء وحى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاؤا بن أبي قحافة فترع ذنوبا وأذنوبين وفيهم ماضعف والله يغفر له ثم جاء عمر بن الخطاب فترع حتى استحال في يده غر بافضرب الناس بعطن فلم أر عبقريا يغري فريه وزاد مسلم بن خالد فأروى الطمئة وضرب الناس بعطن (قال الشافعي) قوله وفي نزع ضعف يعني قصر مدته وبجمله موته وشغله بالحرب لاهل الردة عن الافتتاح والتزيد الذي بلغه عمر في طول مدته وقوله في عمر فاستحال في يده غربا والغرب الدلو العظيم الذي انما تنزعه الدابة أو الزنوق ولا ينزعه الرجل بيده لطول مدته وتزیده في الاسلام لم يزل يعظم أمره ومناصحته للمسلمين كما ينح الدلو العظيم أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابراهيم بن سعد عن أبيه عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه أن أمراة أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألت عن شيء فأمرها أن ترجع فقالت يا رسول الله ان رجعت لم أجعلك كأنها تعني الموت قال فأتى أبا بكر أخبرنا الشافعي قال حدثنا يحيى بن سليم عن جعفر بن محمد عن أبيه عن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب قال ولينا أبو بكر خير خليفة الله أرجه واحناه علينا

(صلاة المسافر يوم المقيمين) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا الثقة عن معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى عن ركعتين وأبو بكر وعمر أخبرنا

قائموا وأتموا ثم بفرقة ركعة وثبت جالسا وأتموا كان فيها قولان أحدهما أنه أساء ولا إعادة عليه والثاني ان صلاة الامام فاسدة وتم صلاة الاولى والثانية لانهم ما خرجتا من صلاته قبل فسادها لان له انتظارا واحدا بعد آخر وتفسد صلاة من علم من الباقيتين بما صنع واثم به دون من لم يعلم (قال) وأحب للصلى أن يأخذ سلاحه في الصلاة مالم يكن نجسا أو يمنعه من الصلاة أو يؤذي به أحد ولا يأخذ الرمح الا أن يكون في حاشية الناس ولوسها في الاولى أشار الى من خلفه بما يفهمون أنه سها فاذا قضاوا سجدوا لسهوهم ثم سلوا وان لم يسهوا هو وسهواهم بعد الامام سجدوا لسهوهم وتسجد الطائفة الاخرى معه لسهوهم في الاولى وان كان خوفا أشد من ذلك وهو المايغسة والتحام القتال ومطاردة العدو حتى يخافوا ان ولوا أن يركبوا أكتافهم



الرابع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر بن الخطاب مثله (قال الشافعي) وهكذا أحب للإمام أن يصلي مسافراً أو مقيماً ولا يؤكل غيره ويأمر من وراءه من المقيمين أن يتبوا إلا أن يكونوا قد فقهوا فيكفي بفقههم إن شاء الله تعالى وإذا اجتمع مسافرون ومقيمون فإن كان الوالي من أحد الفريقين صلى بهم مسافراً كان أو مقيماً وإن كان مقيماً فأقام غيره فصلى بهم فأحب إلى أن يأمر مقيماً ولا يؤلى الإمامة إلا من ليس له أن يقصر فإن أمر مسافراً كرهت ذلك له إذا كان يصلي خلفه مقيم ويبنى المقيم على صلاة المسافر ولا إعادة عليه فإن لم يكن فيهم وال فأحب إلى أن يؤمهم المقيم لتكون صلاتهم كلها بإمام ويؤخر المسافرون عن الجماعة وكال عدد الصلاة فإن قدموا مسافراً فأتهم أجزأ عنهم وبني المقيمون على صلاة المسافر إذا قصر وإن أتم أجزأتهم صلاتهم وإن أتم المسافر المقيم فأتهم الصلاة أجزأته وأجزأت من خلفه من المقيمين والمسافرين صلاتهم

(صلاة الرجل بالقوم لا يعرفونه) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن قوماً في سفر أو حضر أو غيره أتموا برجل لا يعرفونه فأقام الصلاة أجزأت عنهم صلاتهم ولو شكوا مسلماً هو أو غير مسلم أجزأتهم صلاتهم وهو إذا أقام الصلاة إماماً مسلماً في الظاهر حتى يعلموا أنه ليس بمسلم ولو عرفوه بغير الإسلام وكانوا ممن يعرفونه المعرفة الذي الأغلب عليهم أن إسلامه لا يخفى عليهم ولو أسلم فصلى فصلوا وراءه في مسجد جماعة أو صحراء لم تجزهم صلاتهم معه إلا أن يسألوه فيقول أسلمت قبل الصلاة أو يعلمهم من يصدقون أنه مسلم قبل الصلاة وإذا أعلمهم أنه أسلم قبل الصلاة فصلاتهم بحجزة عنهم ولو صلوا معه على علمهم بشركه ولم يعلموا إسلامه قبل الصلاة ثم أعلمهم بعد الصلاة أنه أسلم قبلها لم تجزهم صلاتهم لأنهم لم يكن لهم الاثتمام به على معرفتهم بكفره وإن لم يعلموا إسلامه قبل ائتمامهم به وإذا صلوا مع رجل صلاة كثيرة ثم أعلمهم أنه غير مسلم أو علموا من غيره أعادوا كل صلاة صلوا خلفه وكذلك لو أسلم ثم ارتد عن الإسلام وصلوا معه في ردة قبل أن يرجع إلى الإسلام أعادوا كل صلاة صلوا معه

(إمامة المرأة للرجال) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا وصلت المرأة رجالاً ونساءً وصبياناً ذكوراً فصلاة النساء بحجزة وصلاة الرجال والصبيان الذكور غير بحجزة لأن الله عز وجل جعل الرجال قوامين على النساء وقصرهن عن أن يكن أولياء وغير ذلك ولا يجوز أن تكون امرأة إماماً رجل في صلاة بحال أبداً وهكذا لو كان ممن صلى مع المرأة خنثى مشكل لم تجزه صلاته معها ولو صلى معها خنثى مشكل ولم يقض صلاته حتى بان أنه امرأة أحببت له أن يعيد الصلاة وحسبت أنه لا تجزئه صلاته لأنه لم يكن حين صلى معها ممن يجوز له أن يأتى بها

(إمامة المرأة وموقفها في الإمامة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان عن عمار الدهني عن امرأة من قومه يقال لها حيرة أن أتم سلة أمتين فقامت وسطاً (قال الشافعي) روى الباقون عن عطاء عن عائشة أنها وصلت بنسوة العصر فقامت في وسطهن أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا إبراهيم عن صفوان قال إن من السنة أن تصلي المرأة بالنساء تقوم في وسطهن (قال الشافعي) وكان على ابن الحسين يأمر جارية له تقوم بأهلها في شهر رمضان وكانت عمرة تأمر المرأة أن تقوم للنساء في شهر رمضان (قال الشافعي) وتؤم المرأة النساء في المكتوبة وغيرها وأمرها أن تقوم في وسط الصف وان كان معها نساء كثيراً أمرت أن يقوم الصف الثاني خلف صفها وكذلك الصفوف وتصفهن صفوف الرجال إذا كثرن لا يخالفن الرجال في شيء من صفوفهن إلا أن تقوم المرأة وسطاً وتخضع صوتها بالتكبير والذكر الذي يجهر به في الصلاة من القرآن وغيره فإن قامت المرأة أمام النساء فصلاتهن وصلاة من خلفها بحجزة عنهن وأحب إلى أن لا يؤم النساء منهن إلا حرة لأنها تصلي متقنعة فإن أمت أمة متقنعة أو مكشوفة

فتكون هزيمتهم فيصلوا كيف أمكنهم مستقبل القبلة وغير مستقبلها وقعوداً على داوبهم وقياماً في الأرض على أقدامهم يومئذ برؤسهم واحتج بقول الله عز وجل فإن خفتهم فرجالاً أو ركبانا وقال ابن عمر مستقبل القبلة وغير مستقبلها قال نافع لا أرى ابن عمر ذكر ذلك إلا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال) ولو صلى على فرسه في شدة الخوف ركعة ثم أمن نزل فصلى أخرى مواجهة القبلة وإن صلى ركعة آمناً ثم صار إلى شدة الخوف فركب ابتداءً لأن عمل النزول خفيف والزكوب أكثر من النزول (قال المزني) قلت أنا قد يكون الفارس أخف ركوباً وأقل شغلاً لفروسيته من نزول ثقل غير فارس (قال الشافعي) ولا بأس أن يضرب في الصلاة الضربة ويطنع الطعنة فاما إن تابع الضرب أو ردد الطعنة في المطعون أو عمل ما يطول



بطلت صلاته ولو رآوا  
سوادا أو جماعة أو  
ابلا فظنوه هم عدوا  
فصلا وصلاة شدة  
الخوف يومئذ إيمان  
ثم بان لهم أنه ليس عدو  
أو شكوا وأعادوا وقال  
في الأملاء لا يعبدون  
لأنهم صلوأ والعلة  
موجودة (قال المزني)  
قلت أنا أشبه بقوله  
عندي أن يعبدوا  
(قال الشافعي) وإن  
كان العدو قابلا من  
ناحية القبلة والمسلمون  
كثيرا يأمنونهم في  
مستوى لا يسترهم شيء  
انجلوا عليهم وأوهم  
صلى الإمام بهم جميعا  
وركع وسجد بهم جميعا  
الأصفا يليه أو بعض  
صف ينظرون العدو  
فاذا قاموا بعد  
السجدتين (٣) سجد  
الذين حرسوه أولا  
الأصفا أو بعض صف

(٣) قوله سجد الذين  
حرسوه أولا الأصفا الخ  
كذا في النسخ وعبارة  
الام سجد الذين قاموا  
ينظرون الامام ثم قاموا  
معه ثم ركع وركعوا معا  
ورفع ورفعوا معا وسجد  
وسجد معه الذين  
سجدوا معه أولا الا  
صفا الخ فتأمل كتبه  
معجيه

الرأس حرائر فصلاتها وصلاتها من مجرئة لان هذا فرضها وهذا فرضهن وامامة القاعد والناس خلفه قيام  
أكثر من امامة أمة مكشوفة الرأس وحرائر متقنعات

(امامة الأعمى) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن محمود بن الربيع  
أن عتب بن مالك كان يؤم قومه وهو أعمى وأنه قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم إنها تكون الظلمة  
والطر والسيل وأنا رجل ضير بالبصر فصل يارسول الله في بيتي مكانا أتخذه مصلى قال فجاءه رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فقال أين تحب أن نصلي فأشاره الى مكان من البيت فصلى فيه رسول الله صلى الله عليه  
وسلم (١) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابراهيم بن سعد بن ابراهيم عن ابن شهاب عن  
محمود بن الربيع أن عتب بن مالك كان يؤم قومه وهو أعمى (قال الشافعي) وسمعت عددا من أهل العلم  
يذكرون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يستخلف ابن أم مكتوم وهو أعمى فيصل بالناس في عدد  
غزواته (قال الشافعي) وأحب امامة الأعمى والأعمى اذا سدد الى القبلة كان أحرق أن لا يلهو بشيء  
ترام عيناه ومن أم صحابا كان أوعى فأقام الصلوات أجزأت صلاته ولا اختار امامة الأعمى على الصحيح  
لان أكثر من جعله رسول الله صلى الله عليه وسلم اماما بصيرا ولا امامة الصحيح على الأعمى لان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم كان يجد عددا من الأصحاء يأمرهم بالامامة أكثر من عدد من أمرهم من العي

(امامة العبد) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج قال أخبرني  
عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة أنهم كانوا يأتون عائشة أم المؤمنين بأعلى الوادي هو وعبيد بن عمر  
والمسور بن مخرمة وناس كثير فيؤتمهم أبو عمرو ومولى عائشة وأبو عمرو غلامها حيث لم يعتق قال وكان  
امام بنى محمد بن أبي بكر وعروة (قال الشافعي) والاختيار أن يقدم أهل الفضل في الامامة على  
ما وصفت وأن يقدم الأحرار على المالك وليس بضيق أن يتقدم المملوك الأحرار اماما في مسجد جماعة

(١) قال السراج البلقيني حديث محمود بن الربيع أخرجه البخاري من طريق اسمعيل بن أبي أويس  
قال حدثني مالك عن ابن شهاب عن محمود بن الربيع الانصاري أن عتب بن مالك كان يؤم قومه وهو أعمى  
وأنه قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم يارسول الله إنها تكون الظلمة والسيل وأنه رجل ضير بالبصر  
فصل يارسول الله في بيتي مكانا أتخذه مصلى فجاءه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أين تحب أن أصلي  
فأشار الى مكان من البيت فصلى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكره البخاري في ترجمة الرخصة في المطر  
والعلة أن يصلي في رحله وهذه الرواية التي رواها مالك والشافعي عنه والبخاري عن اسمعيل عن مالك  
ظاهرها أنه كان يؤم قومه وهو أعمى في زمن النبي صلى الله عليه وسلم قبل القول الذي قاله للنبي صلى الله  
عليه وسلم ويؤيده قوله وأنا رجل ضير بالبصر ولكن صح في رواية ما يقتضي أنه لم يكن أعمى حيثئذ قال  
الزهري حدثني محمود بن الربيع عن عتب بن مالك قال أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت  
يارسول الله اني قد أنكرت بصري وأنا أصلى لقومي واذا كانت الامطار سال الوادي الذي بيني وبينهم ولم  
أستطع أن آتي مسجدهم فأصلي لهم وساق الحديث قال محمود فحدثت بهذا الحديث نورا فيهم أبو أيوب  
فقال ما أظن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما قلت فحلفت ان رجعت الى عتب أن أسأله قال  
فرجعت اليه فوجدته شيخا كبيرا قد عمى ذهب بصره وهو امام قومه فجلست الى جنبه فسألت عن هذا  
الحديث فحدثني كما حدثته أول مرة وهذه الرواية بهذه السياقة أخرجهما مسلم في صحيحه وهي دالة  
على أن العمى انما حدث له بعد هذه القصة المروية واعلم أنه وقع في الموطأ من رواية يحيى بن يحيى التي  
رويناها لسند هذا الحديث من طريق مالك عن ابن شهاب عن محمود بن ليبي وهو وهم عند الحفاظ انما  
هو محمود بن الربيع



ولا في طريق ولا في منزل ولا في جمعة ولا عيد ولا غيره من الصلوات فان قال قائل كيف يؤم في الجمعة وليست عليه قيل ليست عليه على معنى ما ذهبت اليه انما ليست عليه ليس بضيق عليه أن يتخلف عنها كما ليس بضيق على خائف ولا مسافر وأي هؤلاء صلى الجمعة أجزأت عنه وبين أن كل واحد من هؤلاء اذا كان اذا حضر أجزأت عنه وهي ركعتا الظهر التي هي أربع فصلاها بأهلها أجزأت عنه وعنهم

(امامة الاعجمي) أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج قال أخبرنا عطاء قال سمعت عبيد بن عمير يقول اجتمعت جماعة فيما حول مكة قال حسبت أنه قال في أعلى الوادي ههنا وفي الحج قال خانت الصلاة فتقدم رجل من آل أبي السائب أعجمي اللسان قال فأخبره المسور بن مخرمة وقد م غيره فبلغ عمر بن الخطاب فلم يعرفه بشئ حتى جاء المدينة فلما جاء المدينة عرفه بذلك فقال المسور أتطرنى يا أمير المؤمنين أن الرجل كان أعجمي اللسان وكان في الحج فخسيت أن يسمع بعض الحاج قراءة فبأخذ بعجمته فقال هناك ذهبت بها فقلت نعم فقال قد أصبت (قال الشافعي) وأحب ما صنع المسور وأقره عمر من تأخير رجل أراد أن يؤم وليس بوال وتقدم غيره اذا كان الامام أعجميا وكذلك اذا كان غير رضى في دينه ولا عالم بموضع الصلاة وأحب أن لا يتقدم أحد حتى يكون حافظا لما يقرأ فصيحاه وأكره امامة من يلحن لانه قد يحيل باللحن المعنى فان أم أعجمي أو لحان فافصح بأم القرآن أو لحن فيها لحن لا يحيل معنى شئ منها أجزأته وأجزأتهم وإن لحن فيها لحن لا يحيل معنى شئ منها لم تجز من خلفه صلاتهم وأجزأته اذا لم يحسن غيره كما يجزيه أن يصلي بلا قراءة اذا لم يحسن القراءة ومثل هذا ان لفظ منها بشئ بالاعجمية وهو لا يحسن غيره أجزأته صلاته ولم تجز من خلفه قروا معه أو لم يقرأوا واذا اثنوا به فان أقامامع أم القرآن أو لحنا أو نطق أحدهما بالاعجمية أو لسان أعجمي في شئ من القرآن غيرها أجزأته ومن خلفه صلاتهم اذا كان أراد القراءة قلنا نطق به من عجمة ولحن فان أراد به كلاما غير القراءة فسدت صلاته فان اثنوا به فسدت صلاتهم وإن خرجوا من صلاته حين فسدت فقد موأ غيره أو صلوا لانفسهم فرأى أجزأتهم صلاتهم

(امامة ولد الزنا) أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد أن رجلا كان يؤم ناسا بالعقيق فنهاه عمر بن عبد العزيز وانما نهاه لانه كان لا يعرف أبوه (قال الشافعي) وأكره أن ينصب من لا يعرف أبوه اماما لان الامامة موضع فضل وتجزي من صلى خلفه صلاتهم وتجزيه ان فعل وكذلك أكره امامة الفاسق والمظهر البدع ومن صلى خلف واحد منهم أجزأته صلاته ولم تكن عليه اعادة اذا أقام الصلاة

(امامة الصبي لم يبلغ) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا أم الغلام الذي لم يبلغ الذي يعقل الصلاة ويقرأ الرجال البالغين فاذا أقام الصلاة أجزأتهم امامته والاختيار أن لا يؤم الا بالغ وأن يكون الامام البالغ عالما بما عليه يعرض له في الصلاة

(امامة من لا يحسن يقرأ ويؤم في القرآن) (قال) واذا أم الأمي أو من لا يحسن أم القرآن وإن أحسن غيرها من القرآن ولم يحسن أم القرآن لم يجز الذي يحسن أم القرآن صلاته معه وإن أم من لا يحسن أن يقرأ أجزأت من لا يحسن يقرأ صلاته معه وإن كان الامام لا يحسن أم القرآن ويحسن سبع آيات أو ثمان آيات ومن خلفه لا يحسن أم القرآن ويحسن من القرآن شيئا كثر مما يحسن الامام أجزأتهم صلاتهم معه لان كلا لا يحسن أم القرآن والامام يحسن ما يجزيه في صلاته اذا لم يحسن أم القرآن وإن أم رجل قوما يقرؤن فلا يدرون أي يحسن يقرأ أم لا فاذا هو لا يحسن يقرأ أم القرآن ويتكلم بسجادة في القرآن لم تجزهم صلاتهم وابتدوا الصلاة وعليهم اذا سمع ما ليس من القرآن أن يخرجوا من الصلاة خلفه وانما جعلت ذلك عليهم وأن يتدوا صلاتهم أنه ليس يحسن القرآن وأن سجدته كالدليل الظاهر على أنه لا يحسن يقرأ فلم يكن لهم أن يكونوا في شئ من الصلاة معه ولو علموا أنه يحسن يقرأ فابتدوا الصلاة

بحرسه منهم فاذا سجدوا  
سجدتين وجلسوا سجد  
الذين حرسوهم ثم  
يتشهدون ثم يسلم بهم  
جميعا معا وهذا نحو  
صلاة النبي صلى الله  
عليه وسلم يوم عسفان  
(قال الشافعي) ولو تأخر  
الصف الذي حرسه الى  
الصف الثاني وتقدم  
الثاني فحرسه فلا بأس  
ولو صلى في الخوف  
بطائفة ركعتين ثم سلم  
ثم صلى بالطائفة الاخرى  
ركعتين ثم سلم فهكذا  
صلاة النبي صلى الله  
عليه وسلم ببطن نخل  
(قال المزني) وهذا  
عندي يدل على جواز  
فريضة خلف من يصلي  
نافله لان النبي صلى الله  
عليه وسلم صلى بالطائفة  
الثانية فريضة لهم  
ونافله له صلى الله عليه  
وسلم (قال الشافعي)  
وليس لاحد أن يصلي  
صلاة الخوف في طلب  
العدو لانه آمن وطلبهم  
تطوع والصلاة فرض  
ولا يصليها كذلك الا  
خائفا



(باب من له أن يصلي  
صلاة الخوف)

(قال الشافعي) كل قتال كان قسراً أو مباحاً لأهل الكفر والبغي وقطاع الطريق ومن أراد دم مسلم أو ماله أو حرمة فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال من قتل دون ماله فهو شهيد فلن قاتلهم أن يصلي صلاة الخوف ومن قاتل على ما لا يحل له فليس له ذلك فإن فعل أعاد ولو كانوا مولين للشركين أديارهم غير متحرفين لقتال ولا متحيزين إلى فئة وكانوا يومئذ أعادوا لأنهم حينئذ عاصون والرخصة لا تكون أعاص (قال) ولو غشهم سيل ولا يجدون نجوة صلوأ يومئذ عدوا على أقدامهم وركابهم

(باب في كراهية اللباس والمبارزة)

(قال الشافعي) وأكره لبس الديباج والدرع المنسوجة بالذهب والقباء بأزرار الذهب فإن فاجأته الحرب

معه ثم سجع أحببت لهم أن يخرجوا من إمامته ويتدوا الصلاة فإن لم يفعلوا أو خرجوا حين سجع من صلاته فصلوا لأنفسهم أو قدموا غيره أجزأت عنهم كما تجزئ عنهم لو صلوا خلف من يحسن يقرأ فأفسد صلاته بكلام عد أو عمل ولا تفسد صلاتهم بإفساد صلاته إذا كان لهم على الابتداء أن يصلوا معه وإذا صلى لهم من لا يدرون يحسن يقرأ أم لا صلاة لا يجهر فيها أحببت لهم أن يعيدوا الصلاة احتياطاً ولا يجب ذلك عليهم عندي لأن الظاهر أن أحداً من المسلمين لا يتقدم قوماً في صلاة إلا محسناً لما تجزيه به الصلاة إن شاء الله تعالى وإذا أمهم في صلاة يجهر فيها فلم يقرأ أعادوا الصلاة بترك القراءة ولو قال قد قرأت في نفسي فإن كانوا لا يعلمونه يحسن القراءة أحببت لهم أن يعيدوا الصلاة لأنهم لم يعلموا أنه يحسن يقرأ ولم يقرأ قراءة يسمعونها

(أما الجنب) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك بن أنس عن اسمعيل بن أبي حكيم عن عطاء بن يسار أن النبي صلى الله عليه وسلم كبر في صلاة من الصلوات ثم أشار أن امكثوا ثم رجع وعلى جلده أثر الماء أخبرنا الثقة عن أسامة بن زيد عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معناه أخبرنا الثقة عن ابن عون عن محمد بن سيرين عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه وقال إني كنت جنباً فنسيت أخبرنا الثقة عن حماد بن سلمة عن زياد الأعلم عن الحسن عن أبي بكرة عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه (قال الشافعي) وبهذا نأخذ وهذا يشبه أحكام الإسلام لأن الناس إنما كفوا في غيرهم الأغلب فيما يظهر لهم وإن مسلماً لا يصلي الأعلى طهارة فمن صلى خلف رجل ثم علم أن إمامه كان جنباً أو على غير وضوء وإن كانت امرأة أمت نساء ثم علم أنها كانت حائضاً أجزأت المأمومين من الرجال والنساء صلاتهم وأعاد الإمام صلاته ولو علم المأمومون من قبل أن يدخلوا في صلاته أنه على غير وضوء ثم صلوا معه لم تجزهم صلاتهم لأنهم صلوا بصلاة من لا تجوز له الصلاة عالمين ولودخلوا معه في الصلاة غير عالمين أنه على غير طهارة وعلوا قبل أن يكملوا الصلاة أنه على غير طهارة كان عليهم أن يتوالوا أنفسهم وينوون الخروج من إمامته مع علمهم فتجوز صلاتهم فإن لم يفعلوا فاقاموا مؤتمنين به بعد العلم أو غيرنا وبين الخروج من إمامته فسدت صلاتهم وكان عليهم استئنافها لأنهم قد أثموا بصلاة من لا تجوز لهم الصلاة خلفه عالمين وإذا اختلف عليهم فعلت طائفة وطائفة لم تعلم فصلاة الذين لم يعلموا أنه على غير طهارة جائزة وصلوة الذين علموا أنه على غير طهارة فاقاموا مؤتمنين به غير جائزة (١) ولو افتتح الإمام طاهراً ثم انتقضت طهارته قضى على صلاته عامداً أو ناسياً كان هكذا وعمداً إماماً ونسيانه سواء إلا أنه يأثم بالعد ولا يأثم بالنسيان إن شاء الله تعالى

(أما الكافر) (قال الشافعي) رجه الله تعالى ولو أن رجلاً كافراً ثم قوماً مسلمين ولم يعلموا كفره أو يعلموا لم تجزهم صلاتهم ولم تكن صلاته إسلاماً له إذا لم يكن تكلم بالإسلام قبل الصلاة ويعزر الكافر وقد أساء من صلى وراءه وهو يعلم أنه كافر ولو صلى رجل غريب بقوم ثم شكوا في صلاتهم فلم يدروا كان

(١) قال السراج البلقيني هذا النص في أنه يقضى من صلى مقتدياً به عالمياً بحديثه يقتضى أن من عرف حدث إمامه قبل الصلاة ثم نسي وصلى معه ناسياً لما علم أنه لا قضاء عليه وهذا وجه لكنه ليس مقطوعاً به كما وقع في بعض كتب المتأخرين من القطع به وتفي الخلاف فيه بل الخلاف ثابت في نظاره في شيء من الترتيب في الوضوء أو الفاتحة ناسياً أو الموالاة ناسياً أو علم النجاسة التي لا يعنى عنها في ثوبه أو بدنه ثم نسي وصلى بها ففيها خلاف مرتب على الجاهل وأولى بوجوب القضاء بل الأرجح في صورة المأموم أنه لا قضاء عليه بخلاف تلك الصور فإن فيها ترك ركن أو شرط وهنالك يترك شيئاً ويكون مفهوم النص على إطلاقه وإذا جرى عليه الأصحاب وهو المعتمد وعلى تقدير التوقع على الأول فيحمل النص على الصورة المتفق عليها



كافرا أو مسلما لم تكن عليهم إعادة حتى يعلموا أنه كافر لان الظاهر أن صلاته صلاة المسلمين لا تكون الا من مسلم وليس من أم تعلم كفره مثل مسلم لم يعلم أنه غير طاهر لان الكافر لا يكون اماما في حال والمؤمن يكون اماما في الاحوال كلها الا أنه ليس له أن يصلي الا طاهرا وهكذا لو كان رجل مسلم فارتد ثم أم وهو مرتد لم تجز من خلفه صلاته حتى يظهر التوبة بالكلام قبل امامتهم فاذا أظهر التوبة بالكلام قبل امامتهم أجزأتهم صلاتهم معه ولو كانت له حالان حال كان فيها مرتدا وحال كان فيها مسلما فأمهم فلم يدر وافي أي الحالين أمهم أحببت أن يعيدوا ولا يجب ذلك عليهم حتى يعلموا أنه أمهم مرتدا ولو أن كافرا أسلم ثم أم قوما ثم جحد أن يكون أسلم فن أثم به بعد اسلامه وقبل بجحد فصلاته جائزة ومن أثم بعد جحد أن يكون أسلم لم تجزه صلاته حتى يجحد اسلامه ثم يؤتمهم بعده

(امامة من لا يعقل الصلاة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أم الرجل المسلم المجنون القوم فان كان يحسن ويفيق فأمهم في افاقته فصلاته وصلاتهم مجزئة وان أمهم وهو مغلوب على عقله لم تجزهم ولا اياه صلاتهم ولو أمهم وهو يعقل وعرض له أمر أذهب عقله فخرجوا من امامته مكانهم صلوا لانفسهم أجزأتهم صلاتهم وان بنوا على الائتمام شيئا قل أو كثر معه بعد ما علموا أنه قد ذهب عقله لم تجزهم صلاتهم خلفه وان أم سكران لا يعقل فقل المجنون وان أم شارب يعقل أجزأته الصلاة وأجزأت من صلى خلفه فان أمهم وهو يعقل ثم غلب بسكر فقل ما وصفت من المجنون لا يخالفه

(موقف الامام) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس قال صليت أنا وبنيت لنا خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيتنا وأم سليم خلفنا (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن أبي حازم بن دينار قال سألت أوسهل بن سعد عن أي شيء منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ما بقي من الناس أحد أعلم بي مني من أنزل الغابة عمله فلان رسول الله صلى الله عليه وسلم ولقد رأيته رسول الله صلى الله عليه وسلم حين صعد عليه استقبل القبلة فكبر ثم قرأ ثم ركع ثم نزل القهقري فسجد ثم صعد فقرأ ثم ركع ثم نزل القهقري ثم سجد أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن مخزومة بن سليمان عن كريب مولى ابن عباس عن ابن عباس أنه أخبره أنه بات عند ميمونة أم المؤمنين وهي خالته قال فاضطجعت في عرض الوسادة واضطجع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأهله في طولها فنام رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى اذا انتصف الليل أو قبله بقليل أو بعده بقليل استيقظ رسول الله صلى الله عليه وسلم فجلس يسبح وجهه بيده ثم قرأ العشر الآيات الخواتم من سورة آل عمران ثم قام إلى شن معلقة فتوضأ منها فأحسن وضوءه ثم قام يصلي قال ابن عباس فقامت فصنعت مثل ما صنع ثم ذهبت فقامت إلى جنبه فوضع رسول الله صلى الله عليه وسلم يده اليمنى على رأسي وأخذ بذني اليمنى ففتلها فصلى ركعتين ثم ركعتين ثم ركعتين ثم ركعتين ثم ركعتين ثم اضطجع حتى جاء المؤذن فقام فصلى ركعتين خفيفتين ثم خرج فصلى الصبح (قال الشافعي) فاحكىت من هذه الأحاديث يدل على أن الامامة في النافلة ليلاتها راجعة وأنها كالامامة في المكتوبة لا يختلفان ويدل على أن موقف الامام امام المؤمنين منفردا والمؤمنان فأكبر خلفه واذا أم رجل برجلين فقام منفردا أمامهما وقاما صفا خلفه وان كان موضع المؤمنين رجال ونساء وخنائ مشككون وقف الرجال يلون الامام والخنائي خلف الرجال والنساء خلف الخنائ وكذلك لو لم يكن معه الا خنئي مشكك واحد واذا أم رجل رجلا واحدا أقام الامام المؤمن عن يمينه واذا أم خنئي مشكلا أو امرأة قام كل واحد منهما خلفه لا يجذاه واذا أم رجل رجلا فوقف المؤمن عن يسار الامام أو خلفه كرهت ذلك لهما ولا إعادة على واحد منهما وأجزأت صلاته وكذلك ان أم اثنين فوق قاعن يمينه ويساره أو عن يساره معا أو عن يمينه أو وقف

فلا بأس ولا أكره لمن كان يعلم من نفسه في الحرب بلاء أن يعلم ولا أن يركب الا بلى قد أعلم حجة يوم بدر ولا أكره البراز قد بارز عبيدة وحجة وعلى بأمر النبي صلى الله عليه وسلم (قال) ويلبس فرسه وأداته جلد ماسوى الكاب والخزير من جلد قرد وفيل وأسد ونحو ذلك لانه خنة للفرس ولا تعبد على الفرس

### (باب صلاة العيدين)

(قال الشافعي) ومن وجب عليه حضور الجمعة وجب عليه حضور العيدين وأحب الغسل بعد الفجر للغدو إلى المصلي فان ترك الغسل تارك أجزاء (قال) وأحب اظهار التكبير جماعة وفرادى في ليلة الفطر وليلة النحر مقامين وسفرا في منازلهم ومساجدهم وأسواقهم ويعبدون اذا صلوا الصبح ليأخذوا بحالهم ويتنظرون الصلاة ويكبرون بعد الغدو حتى يخرج الامام إلى



الصلاة وقال في غير هذا الكتاب حتى يفتح الإمام الصلاة (قال المرتضى) هذا أقيد لأن من لم يكن في صلاة ولم يحرم إمامه ولم يخطب فجاز أن يتكلم واحتج بقول الله تعالى في شهر رمضان وتكلموا العدة وتكبروا الله على ما هداكم وعن ابن المسيب وعروة وأبي سلة وأبي بكر يكبرون ليلة الفطر في المسجد يجهرون بالتكبير وشبه ليلة التحريها الأمن كان حافذا كره التلبية (قال الشافعي) وأحب للإمام أن يصلي بهم حيث هو أرفق بهم وأن يمشي إلى المصلي ويلبس عمامة ويمشي الناس ويلبسون العمام ويمسكون من طيهم قبل أن يعبدوا وروى الزهري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ماركب في عيسدولا

(٢) قوله وليس بين الخ وقوله من قبل أنه والإمام الخ كذا في التسخ واطنوا التركيبين كتبه معجمه

أحدهما عن جنبه والآخر خلفه أو وقفا مع خلفه منفردين كل واحد منهما خلف الآخر كرهت ذلك لهما ولا إعادة على واحد منهما ولا سجود السهو وإنما أجزت هذا لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أم ابن عباس فوقف إلى جنبه فإذا جاز أن يكون المأموم الواحد إلى جنب الإمام لم يفسد أن يكون إلى جنبه اثنين ولا جماعة ولا يفسد أن يكونوا عن يساره لأن كل ذلك إلى جنبه وإنما أجزأت صلاة المنفرد وحده خلف الإمام لأن العجز وصلت منفردة خلف أنس وآخر معه وهما خلف النبي صلى الله عليه وسلم والنبي صلى الله عليه وسلم أمامهما « قال أبو محمد رأيت النبي صلى الله عليه وسلم كأنه واقف على موضع مرتفع فوقفت خلفه وهو يصلي قائما فوقفت خلفه لأصلي معه فأخذني بيده فأوقفني عن يمينه فنظرت خلف ظهره الخاتم بين كتفيه يشبه الحاجب المقوس ونقط سواد في طرف الخاتم ونقط سواد في طرفه الآخر فقامت إليه فقبلت الخاتم » ولو وقف بعض المأمومين أمام الإمام يأتيه أجزأت الإمام ومن صلى إلى جنبه أو خلفه صلاتهم ولم يجز ذلك من وقف أمام الإمام صلاته لأن السنة أن يكون الإمام أمام المأموم أو حذاءه لا خلفه وسواء قرب ذلك أو بعد من الإمام إذا كان المأموم أمام الإمام وكذلك لو صلى خلف الإمام صف في غير مكة فتعوج الصف حتى صار بعضهم أقرب إلى حذاء القبلة أو البصرة ما كانت السترة من الإمام لم تجز الذي هو أقرب إلى القبلة منه صلاته وإن كان يرى صلاة الإمام ولو شك المأموم أنه أقرب إلى القبلة أو الإمام أحببت له أن يعيد ولا يتبين لي أن يعيد حتى يستيقن أنه كان أقرب إلى القبلة من الإمام (١) ولو أم الإمام بمكة وهم يصلون بها صفوف مستديرة يستقبل كلهم إلى الكعبة من جهته كان عليهم والله تعالى أعلم عندي أن يصنعوا كما يصنعون في الإمام وأن يجتهدوا حتى يتأخروا من كل جهة عن البيت تأخرا يكون فيه الإمام أقرب إلى البيت منهم (٢) وليس بين لمن زال عن حد الإمام وقربه من البيت عن الإمام إذا لم يتبين ذلك تبين الذين يصلون صفوا واحدا مستقبلي جهة واحدة فيتخرون ذلك كما وصفت ولا يكون على واحد منهم إعادة صلاة حتى يعلم الذين يستقبلون وجه القبلة مع الإمام أن قد تقدموا الإمام وكانوا أقرب إلى البيت منه فإذا علموا أعادوا فأما الذين يستقبلون الكعبة كلها من غير جهتها فيجتهدون كما يصلون أن يكونوا أنأى عن البيت من الإمام فإن لم يفعلوا وعلموا أو بعضهم أنه أقرب إلى البيت من الإمام فلا إعادة عليه من قبل أنه والإمام وإن اجتمعا أن يكون واحد منهما يستقبل البيت بجهته وكل واحد منهما في غير جهة صاحبه فإذا عقل المأموم صلاة الإمام أجزأته صلاته (قال) ولم يزل الناس يصلون مستديري الكعبة والإمام في وجهها ولم أعلمهم يتحققون ولا أمروا بالتحقق من أن يكون كل واحد منهم جهته من الكعبة غير جهة الإمام أو يكون أقرب إلى البيت منه وقبلما يضبط هذا حول البيت الأبالشي المتباين جدا وهكذا لو صلى الإمام بالناس فوقف في ظهر الكعبة أو أحد جهاتها غير وجهها لم يجز للذين يصلون من جهته الآن أن يكونوا خلفه فإن لم يعلموا أعادوا وأجزأ من صلى من غير جهته وإن صلى وهو أقرب إلى الكعبة منه والاختيار لهم أن يتحروا أن يكونوا خلفه ولو أن رجلا أم رجلا ونساء فقام النساء خلف الإمام والرجال خلفهن أو قام النساء حذاء الإمام فأتى به الرجال إلى جنبهن كرهت ذلك للنساء والرجال والإمام ولم تفسد على واحد منهم صلاته وإنما قلت هذا لأن ابن عينة أخبرنا عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت كان

(١) قال السراج البلقيني هذا النص في المثال غير مقيّد وهو الذي اعتمده جمع من الأصحاب وجرم القاضي حسين بأن حججه أن كان من وراء الإمام ضمت صلاته وإن كان جاء من قدام الإمام لم تصح صلاته فعبد هذا التفصيل وجهها مقابلا يقتضي إطلاق النص مع أنه يحتمل أن يكون قيدا والتحقيق في ذلك أنه إذا غلب على ظنه التأخر ثم بعد السلام شك لم يؤثر الشك الحادث بعد السلام وأما إذا لم يغلب على ظنه في الابتداء التأخر فلا تنعقد صلاته حتى يظهر له القيام بالشرط بيقين أو غلبة ظن



بخنائة قط ( قال الشافعي ) وأحب ذلك إلا أن يضعف فيركب وأحب أن يكون خروج الامام في الوقت الذي يوافق فيه الصلاة وذلك حين تبرز الشمس ويؤخر الخروج في الفطر عن ذلك قليلا وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب الى عمرو بن حزم أن يعمل الاضحية وأخر الفطر وذكر الناس وروى أنه صلى الله عليه وسلم كان يلبس برد حبرة ويعتم في كل عيد ويطعم يوم الفطر قبل الغدو وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يطعم قبل الخروج الى الجبان يوم الفطر ويأمر به وعن ابن المسيب قال كان المسلمون يأكلون يوم الفطر قبل الصلاة ولا يفعلون ذلك يوم النحر وروى عن ابن عمر أنه كان يغدو الى المصلي في يوم الفطر اذا طلعت الشمس فيكبر حتى يأتي المصلي فيكبر بالمصلي حتى اذا جلس الامام على المنبر ترك التكبير وعن عروة وأبي سلمة

رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي صلاته من الليل وأما معترضة بينه وبين القبلة كاعتراض الجنائة (١) (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن مالك بن مغول عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بالأبطح وخرج بلال بالعترة فركزها فصلى إليها والكلب والمرأة والجمار يرون بين يديه (قال الشافعي) وإذا لم تفسد المرأة على الرجل المصلي أن تكون بين يديه فهي اذا كانت عن يمينه أو عن يساره أخرى أن لا تفسد عليه والخصي المحبوب أو غير المحبوب رجل يقف موقف الرجال في الصلاة ويؤتم ويجوز شهادته ويرث ويورث ويثبت له سهم في القتال وعطاء في الفداء وإذا كان الخنثى مشكلا فصلى مع امام وحده وقف خلفه وان صلى مع جماعة وقف خلف صفوف الرجال وحده وامام صفوف النساء

(صلاة الامام قاعدا) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ركب فرسا فصرع عنه فجحش شقه الايمن فصلى صلاته من الصلوات وهو قاعد وصلينا وراءه قعودا فلما انصرف قال انما جعل الامام ليؤتم به فاذا صلى قائما فصلوا قياما واذا ركع فاركعوا واذا رفع فارفعوا واذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا لك الحمد واذا صلى جالسا فصلوا جالسا أجمعين (٢) (قال الشافعي) أخبرنا يحيى بن حسان عن محمد بن مطر عن هشام ابن عروة عن أبيه عن عائشة (قال الشافعي) وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث أنس ومن حدث معه في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم أنه صلى بهم جالسا ومن خلفه جالسا منسوخ بحديث عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى بهم في مرضه الذي مات فيه جالسا وصلوا خلفه قياما فهذا مع أنه سنة ناسخة معقول ألا ترى أن الامام اذا لم يطق القيام صلى جالسا وكان ذلك فرضه وصلاة المأمومين غيره قياما اذا أطاقوه وعلى كل واحد منهم فرضه فكان الامام يصلي فرضه قائما اذا أطاق وجالسا اذا لم يطق وكذلك يصلي مضطجعا وموميا ان لم يطق الركوع والسجود ويصلي المأمومون كما يطبقون فيصلي كل فرضه فجزى كلا صلاته ولو صلى امام مكتوبة يقوم جالسا وهو يطبق القيام ومن خلفه قياما كان الامام مسيا

(١) قال السراج البلقيني حديث عائشة هذا من طريق سفيان بن عيينة عن الزهري عن عروة عن عائشة أخرجه مسلم في صحيحه ولم يخرج البخاري من هذا الطريق ولكن أخرجه معناه بطريق أخرى فأخرج من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي وأنا راقدة معترضة على فراشه فاذا أراد أن يوتر أيقظني فأوترت أخرجه في ترجمة الصلاة خلف النائم وأخرج عقبه في ترجمة التطوع خلف المرأة من حديث أبي سلمة عن عائشة أنها قالت كنت أنا وبين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجلاي في قبلته فاذا سجد غمزني فقبضت رجلي فاذا قام بسطتهما والبيوت يومئذ ليس فيها مصابيح وأخرج من طريق الاسود ومسرور عن عائشة أنها قالت والله لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي وأنا على السرير بينه وبين القبلة مضطجعة فتبدول الحاجة فأكره أن أجلس فأوذى النبي صلى الله عليه وسلم فأنسل من عنده رجليه وأخرج البخاري من حديث ابن أخي الزهري عن الزهري عن عروة عن عائشة نحو حديث سفيان بن عيينة لكن ليس فيه كاعتراض الجنائة

(٢) قال السراج البلقيني حديث أنس هذا من طريق مالك أخرجه البخاري ومسلم أخرجه البخاري من طريق عبد الله بن يوسف وأخرجه مسلم من طريق محمد بن يحيى بن أبي عمر عن معن بن عيسى عن مالك وهو في رواية الموطأ من طريق يحيى بن يحيى كذلك ورواية الاول ههنا الحديث وصلينا وراءه قعودا يأتي التنبيه عليها ان شاء الله تعالى



أنهما كانا يجهران  
بالتكبير حين يغدوان  
إلى المصلى (قال) وأحب  
أن يلبس أحسن ما يجد  
فاذا بلغ الإمام المصلى  
نودي الصلاة جامعة  
بلا أذان ولا إقامة ثم  
يحرم بالتكبير فيرفع  
يده حذو منكبيه ثم  
يكبر تشبعا تكبيرات  
سوى تكبيرة الاحرام  
ويرفع كلا كبريده حذو  
منكبيه ويقف بين كل  
تكبيرتين بقدر قراءة  
آية لا طويلة ولا  
قصيرة يهلل الله ويكبره  
ويحمده ويمجده فاذا  
فرغ من سبع تكبيرات  
قرأ بأبام القرآن ثم يقرأ  
بقاف والقرآن المجيد  
ويجهر بقراءته ثم يركع  
ويسجد فاذا قام في  
الثانية كبر خمس  
تكبيرات سوى تكبيرة  
القيام من الجلوس  
ويقف بين كل تكبيرتين  
كقدر قراءة آية لا طويلة  
ولا قصيرة كما وصفت  
فاذا فرغ من خمس  
تكبيرات قرأ بأبام القرآن  
وباقتربت الساعة

(١) قوله أن يرجع الخ  
لعل أن زائدة من  
الناسخ أو يقدر العامل  
بنحو أحب أو اختار

كتبه محمد

ولا تجزئه صلاته وأجزأت من خلفه لأنهم لم يكفوا أن يعلموا أنه يطبق القيام وكذلك لو كان يرى صحة بادية  
وجلدا ظاهرا لأن الرجل قد يجدهما يخفى على الناس ولو علم بعضهم أنه يصلي جالسا من غير علة فصلى وراءه  
فإنما أعاد لأنه صلى خلف من يعلم أن صلاته لا تجزئ عنه ولو صلى أحدي يطبق القيام خلف إمام قاعد  
فقد عمده لم تجزئه صلاته وكانت عليه الاعادة ولو صلى الإمام بعض الصلاة قاعدا ثم أطاق القيام كان  
عليه حين أطاق القيام أن يقوم في موضع القيام ولا يجزئه غير ذلك وإن لم يفعل فعليه أن يعيد تلك الصلاة  
وصلاة من خلفه تامة ولو افتتح الإمام الصلاة قائما ثم مرض حتى لا يطبق القيام كان له أن يجلس لستم ما بقي  
من صلاته جالسا والمرأة تؤم النساء والرجل يؤم الرجال والنساء في هذا سواء وإن أمت أمة نساء فصلت  
مكشوفة الرأس أجزأتها وإياهن صلاتهن فإن عتقت فعليه أن تقنع فيما بقي من صلاتها ولو لم تفعل وهي  
عالة أن قد عتقت وغير عالة أعادت صلاتها تلك وكل صلاة صلتهام مكشوفة الرأس

(مقام الإمام مرتفعوا المأموم مرتفع ومقام الإمام بينه وبين الناس مقصورة وغيرها) أخبرنا  
الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عيينة عن أبي حازم قال سألت أبا سهل بن سعد عن منبر رسول الله  
صلى الله عليه وسلم من أي شيء هو وذكر الحديث أخبرنا ابن عيينة قال أخبرنا الأعمش عن إبراهيم  
عن همام قال صلى بنا حذيفة على دكان مرتفع فسجد عليه فحينئذ أبو مسعود فتابعه حذيفة فلما قضى  
الصلاة قال أبو مسعود أليس قد نهى عن هذا قال حذيفة ألم ترني قد تابعتك (قال الشافعي) واختار  
للإمام الذي يعلم من خلفه أن يصلي على الشيء المرتفع ليرام من وراءه فيقتدون بركوعه وسجوده فاذا  
كان ما يصلي عليه منه متضايقا عنه إذا سجد أو متعاضدا عليه كتضايق المنبر وتعاضده بارتفاع بعض درجه  
على بعض (١) أن يرجع القهقري حتى يصير إلى الاستواء ثم يسجد ثم يعود إلى مقامه وإن كان متضايقا  
أو متعاضدا أو كان يمكنه أن يرجع القهقري أو يتقدم فليتقدم أحب إلى لأن التقدم من شأن المصلين  
فإن استأخر فلا بأس وإن كان موضعه الذي يصلي عليه لا يتضايق إذا سجد ولا يتعاضد سجد عليه ولا  
أحب أن يتقدم ولا يتأخر لأن النبي صلى الله عليه وسلم إنما رجع للسجود والله تعالى أعلم لتضايق المنبر  
وتعاضده وإن رجع القهقري أو تقدم أو مشى مشيا غير منحرف إلى القبلة متباينا أو مشى يسيرا من غير  
حاجة إلى ذلك كرهته ولا تفسد صلاته ولا توجب عليه سجودا وسهوا إذا لم يكن ذلك كثيرا متباعدة فإن كان  
كثيرا متباعدة فسد صلاته وإن كان الإمام قد علم الناس مرة أحيت أن يصلي مستويا مع المأمومين  
لأنه لم يرو عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه صلى على المنبر إلا مرة واحدة وكان مقامه فيما سواها بالارض  
مع المأمومين فالأختيار أن يكون مساويا للناس ولو كان أرفع منهم أو أخفض لم تفسد صلاته ولا صلاتهم  
ولا بأس أن يصلي المأموم من فوق المسجد بصلاة الإمام في المسجد إذا كان يسمع صوته أو يرى بعض من  
خلفه فقد رأيت بعض المؤذنين يصلي على ظهر المسجد الحرام بصلاة الإمام فاعلمت أن أحدا من أهل  
العلم عاب عليه ذلك وإن كنت قد علمت أن بعضهم أحب ذلك لهم لو أنهم هبطوا إلى المسجد (قال الشافعي)  
أخبرنا إبراهيم بن محمد قال أخبرنا صالح مولى التوأمة أنه رأى أبا هريرة يصلي فوق ظهر المسجد الحرام  
بصلاة الإمام في المسجد (قال الشافعي) وموقف المرأة إذا أمت النساء تقوم وسطهن فإن قامت متقدمة  
النساء لم تفسد صلاتها ولا صلاتهن فيما يفسد صلاتهن ولا يفسد صلاتها ويجوز لهن من المواقف  
ولا يجوز كالرجال لا يختلفن هن ولا هم

(اختلاف نية الإمام والمأموم) (قال الشافعي) رجه الله تعالى أخبرنا سفيان أنه سمع عمرو بن  
دينار يقول سمعت جابر بن عبد الله يقول كان معاذ بن جبل يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم العشاء  
أو العتمة ثم يرجع فيصلحها يقوم في بني سلمة قال فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم العشاء ذات ليلة قال فصل  
معه معاذ قال فرجع فأم قومه فقرأ بسورة البقرة فتخلى رجل من خلفه فصلى وحده فقالوا له أنا فقت



قال لا ولكني آتي رسول الله صلى الله عليه وسلم فاتاه فقال يا رسول الله انك أخرت العشاء وان معاذاً صلى معك ثم رجع فأمننا فافتح بسورة البقرة فلما رأيت ذلك تأخرت وصليت وانما نحن أصحاب نواضح نعمل بأيدينا فأقبل النبي صلى الله عليه وسلم على معاذ فقال أفتان أنت يا معاذ أفتان أنت يا معاذ اقرأ بسورة كذا وسورة كذا (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة قال حدثنا أبو الزبير عن جابر مثله وزاد فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اقرأ بسم ربك الأعلى والليل اذا يغشى والسماء والطارق ونحوها قال سفيان فقلت لعمر و ان أبا الزبير يقول قال له اقرأ بسم ربك الأعلى والليل اذا يغشى والسماء والطارق فقال عمرو هو هذا أو نحوه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد المجيد قال أخبرني ابن جريج عن عمرو عن جابر قال كان معاذ يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم العشاء ثم ينطلق الى قومه فيصلها لهم هي له تطوع وهي لهم مكتوبة أخبرنا ابراهيم بن محمد عن ابن عجلان عن عبيد الله بن مقسم عن جابر بن عبد الله أن معاذ بن جبل كان يصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم العشاء ثم يرجع الى قومه فيصلها لهم العشاء وهي له نافلة أخبرنا الثقة ابن عيسى أو غيره عن يونس عن الحسن عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي بالناس صلاة الظهر في الخوف بطن نخل فصلى بطائفة ركعتين ثم سلم ثم جاءت طائفة أخرى فصلى لهم ركعتين ثم سلم (قال الشافعي) والآخرة من هاتين النبي صلى الله عليه وسلم نافلة ولا تخرب فريضة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج عن عطاء قال وان أدركت العصر بعد ذلك ولم تصل الظهر فاجعل التي أدركت مع الامام الظهر وصل العصر بعد ذلك قال ابن جريج قال عطاء بعد ذلك وهو يخبر بذلك وقد كان يقال ذلك اذا أدركت العصر ولم تصل الظهر فاجعل الذي أدركت مع الامام الظهر أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج أن عطاء كانت تقوته الغنمة فيأتي الناس في القيام فيصلها معهم ركعتين ويبنى عليها ركعتين وانه رأى يفعل ذلك ويعتد به من الغنمة (قال الشافعي) أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج قال قال عطاء من نسي العصر فذكر أنه لم يصلها وهو في المغرب فليجعلها العصر فان ذكرها بعد أن صلى المغرب فليصل العصر (١) وروى عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وعن رجل آخر من الانصار مثل هذا المعنى وروى عن أبي الدرداء وابن عباس قريبا منه وكان وهب بن منبه والحسن وأبو رجاء العطاردي يقولون جاء قوم الى أبي رجاء العطاردي يريدون أن يصلوا الظهر فوجدوه صلى فقالوا ما جئنا الا لنصلي معك فقال لا أخيبكم ثم قام فصلى بهم ذلك أبو قطن عن أبي خلدة عن أبي رجاء العطاردي أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج قال قال انسان لطاوس وجدت الناس في القيام فجعلتها العشاء الآخرة قال أصبت (قال الشافعي) وكل هذا جائز بالسنة وما ذكرنا ثم القياس ونية كل مصل نية نفسه لا يفسدها عليه أن يخالفها نية غيره وان أمه ألا ترى أن الامام يكون مسافرا ينوي ركعتين فيجوز أن يصلي وراءه مقيم بنية وفرضه أربع ألا ترى أن الامام يسبق الرجل بثلاث ركعات ويكون في الآخرة فيجزي الرجل أن يصلها معه وهي أول صلاته ألا ترى أن الامام ينوي المكتوبة فإذا نوى من خلفه أن يصلي نافلة أو نذر عليه ولم ينو المكتوبة يجزي عنه ألا ترى أن الرجل بقراءة يصلي فصلي بصلاته فتجزيه صلاته ولا يدري لعل المصلي صلى نافلة ألا ترى أن نفاذ صلاة الامام ونتم صلاة من خلفه ونفسد صلاة من خلفه ونتم صلاته واذا لم تفسد صلاة المأموم بفساد صلاة الامام كانت نية الامام اذا خالفت نية المأموم أولى أن لا تفسد عليه

(١) قال السراج البلقيني مراد عطاء بقوله وهو في المغرب يعني في وقت المغرب قبل أن يصلي المغرب وجهه على ظاهره يقتضي أنه بعد الشروع في المغرب يقلبها الى العصر وهذا لا يعرف عن عطاء ولا غيره



وان فيما وصفت من ثبوت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم الكفاية من كل ما ذكرت واذا صلى الامام نافلة قائم به رجل في وقت يجوز له فيه أن يصلي على الانفراد فريضة ونوى الفريضة فهي له فريضة كما اذا صلى الامام فريضة ونوى المأموم نافلة كانت المأموم نافلة لا يختلف ذلك وهكذا ان أدرك الامام في العصر وقد فاتته الظهر فنوى بصلاته الظهر كانت له ظهرا ويصلي بعدها العصر وأحب الى من هذا كله أن لا ياتم رجل الا في صلاة مفروضة يتدثانها معا وتكون بينهما في صلاة واحدة (١)

(خروج الرجل من صلاة الامام) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا اتم الرجل بامام فصلى معه ركعة أو افتتح معه ولم يكمل الامام الركعة أو صلى أكثر من ركعة فلم يكمل الامام صلاته حتى فسدت عليه استأنف صلاته (٢) وان كان مسافرا والامام مقبلا فعليه أن يقضى صلاة مقيم لان عدد صلاة الامام لزمه وان صلى به الامام شيئا من الصلاة ثم خرج المأموم من صلاة الامام بغير قطع من الامام للصلاة ولا عذر للمأموم كرهت ذلك له وأحييت أن يستأنف احتياطا فان بنى على صلاة لنفسه منفردا لم ينل أن يعيد الصلاة من قبل أن الرجل يخرج من صلاته مع معاذ بعدما افتتح الصلاة معه صلى لنفسه فلم نعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره بالاعادة

(الصلاة بامامين أحدهما بعد الآخر) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن أبي حازم عن سهل بن سعد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذهب الى بنى عمرو بن عوف ليصلح بينهم وحانت الصلاة فجاء المؤذن الى أبي بكر فقال أتصلي للناس فقال نعم فصلى أبو بكر وجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس في الصلاة فتخلص حتى وقف في الصف فصفق الناس وكان أبو بكر لا يلتفت في صلاته فلما أكثر الناس التصفيق التفت فرأى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأشار اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم أن امكث مكانك فرفع أبو بكر يده فحمد الله على ما أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذلك ثم استأخر أبو بكر وتقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى بالناس فلما انصرف قال يا أيها البكر ما منعك أن تثبت اذا أمرتك فقال أبو بكر ما كان لابن أبي قحافة أن يصلي بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مالي رأي بكم أكثرتم التصفيق من نابه شيء في صلاته فليسبح فانه اذا سبح

(١) قال السراج البلقيني وفي جمع الجوامع ومن فاتته العشاء في شهر رمضان فدخل والناس في القنوت فليبدأ بالمكتوبة فان اتم بالامام في قنوت رمضان لم يسلم الامام جاز فاذا سلم الامام لم ياتم به وقام يقضى لنفسه وان كان الناس قياما في قنوتهم وما ذكره صاحب جمع الجوامع من هذا النص محمول على الاستحباب ولو اقتدى بالامام بعد ذلك كان فيه الاقتداء بعد الانفراد والارجح جوازه وفي جمع الجوامع في رواية حرمة فلو صلى رجل لنفسه أو مع امام صلاة ظهرا أو عشاء ثم صلاها يقوم أجزاء عنهم وكانت له نافلة وما صليت (٩) قط هكذا ولا صليت خلف امام قط بعدها وما أحب أن الله علم مني اني تركته تخبر عياله وأن لي من الدنيا شيا ولكن قد يترك المرء المباح فاذا تركت عن غير رغبة رجوت أن لا أكون أبجترح بذلك مأثما كانه يترك المسح على الخفين في بعض الحال من غير رغبة ولو تركه رجل رغبة خفت عليه البدعة واجترأ المأثم بها

(٢) قال السراج البلقيني وقع في نسخة الام فلم يكمل الامام صلاته حتى فسدت عليه وفي جمع الجوامع فلم يكمل المأموم صلاته حتى فسدت عليه وهذا هو المناسب لان الضمير في قوله عليه للمأموم بدليل قوله استأنف صلاته وان كان مسافرا والامام مقبلا فعليه يعني المأموم أن يقضى صلاة مقيم وبقي الكلام يشهد بذلك (٩) بياض في الاصل

كما يصلي قبل الجمعة وبعدها وروى أن سهلا الساعدي ورافع ابن خديج كانا يصليان قبل العيد وبعده ويصلي العبد من المنفرد في بيته والمسافر والعبد والمرأة (قال) وأحب حضور العجائز غير ذات الهيئة العبدية وأحب اذا حضر النساء العبدية أن ينتظفن بالماء ولا يلبسن شهرة من الثياب وترين الصبيان بالصبيغ والحلي وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يغدو من طريق ويرجع من أخرى (قال) وأحب ذلك للامام والمأموم (قال) واذا كان العذر من مطر أو غيره أمرته أن يصلي في المساجد وروى أن عمر صلى بالناس في يوم مطير في المسجد في يوم الفطر (قال) ولا أرى بأسا أن يأمر الامام من يصلي بضعة الناس في موضع من المصر ومن جاء والامام يخطب جلس حتى يفرغ فاذا فرغ قضى مكانه



التفت اليه وانما التصفيق للنساء (١) (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن اسمعيل بن أبي حكيم عن عطاء  
ابن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كبر في صلاة من الصلوات ثم أشار بيده أن امكثوا ثم رجع  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى جلده أثر الماء أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا الثقة  
عن أسامة بن زيد عن عبد الله بن يزيد مولى الاسود بن سفيان عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن أبي  
هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم عثل معناه (قال الشافعي) والاختيار إذا أحدث الإمام حدثا  
لا يجوز له معه الصلاة من رعاها أو انتقاض وضوء أو غيره فإن كان مضى من صلاة الإمام شيء ركعة أو  
أكثر أن يصلي القوم فرادى لا يقدمون أحدا وإن قدموا أو قدم الإمام رجلا فأتهم ما بقي من الصلاة  
أجزأتهم صلاتهم وكذلك لو أحدث الإمام الثاني والثالث والرابع وكذلك لو قدم الإمام الثاني أو الثالث  
بعض من في الصلاة أو تقدم بنفسه ولم يقدمه الإمام فسواء وتجزيهم صلاتهم في ذلك كله لأن أبا بكر  
قد افتتح للناس الصلاة ثم استأخر فتقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم فصار أبو بكر ما موما بعد أن كان  
إماما وصار الناس يصلون مع أبي بكر بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد افتتحوا بصلاة أبي بكر  
وهكذا لو استأخر الإمام من غير حدث وتقدم غيره أجزاء من خلفه صلاتهم وأختار أن لا يفعل هذا  
الإمام وليس أحد في هذا كرسول الله صلى الله عليه وسلم وإن فعله وصلى من خلفه بصلاة فصلاتهم  
بأثرة مجزية عنهم وأحب إذا جاء الإمام وقد افتتح الصلاة غيره أن يصلي خلف المتقدم أن تقدم بأمره أو لم  
يتقدم قد صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم خلف عبد الرحمن بن عوف في سفره إلى تبوك فإن قيل  
فهل يخالف هذا استخار أبي بكر وتقدم النبي صلى الله عليه وسلم قيل هذا مباح وللإمام أن يفعل أي  
هذا شاء والاختيار أن يأتى الإمام بالذي يفتح الصلاة ولو أن إماما كبر وقرأ أو لم يقرأ إلا أنه لم يركع  
حتى ذكر أنه على غير طهارة كان مخرجه أو وضوءه أو غسله قريبا فلا بأس أن يقف الناس في صلاتهم  
حتى يتوضأ ويرجع ويستأنف ويتمون هم لأنفسهم كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم حين ذكر أنه  
جنب فانتظره القوم فاستأنف لنفسه لأنه لا يعتد بتكبيره وهو جنب ويتمون لأنفسهم لأنهم لو خرجوا  
من صلاته صلوا لأنفسهم بذلك التكبير فإن كان خروجه متباعدة وطهارته تثقل صلوا لأنفسهم بذلك  
التكبير ولو أشار إليهم أن ينتظروه وكلهم بذلك كلاما فخالقوه وصلوا لأنفسهم وأقدموا غيره أجزاءهم  
صلاتهم والاختيار عندى والله تعالى أعلم للأموين إذا فسدت على الإمام صلاته أن يتوافق فرادى ولو  
أن إماما صلى ركعة ثم ذكر أنه جنب فخرج فاغتسل وانتظره القوم فرجع فبنى على الركعة فسدت عليهم  
صلاتهم لأنهم يأتون به وهم عالمون أن صلاته فاسدة لأنه ليس له أن يبنى على صلاة صلاها جنبيا ولو علم  
ذلك بعضهم ولم يعلمه بعض فسدت صلاة من علم ولم تفسد صلاة من لم يعلم (قال الشافعي) وإذا أتم الرجل  
القوم فذكر أنه على غير طهارة أو انتقضت طهارته فأنصرف فقدم آخر أو لم يقدمه فقدمه بعض المصلين  
خلفه أو تقدم هو متطوعا بنى على صلاة الإمام وإن اختلف من خلف الإمام فقدم بعضهم رجلا وقدم  
آخرون غيره فأيهما تقدم أجزاءهم أن يصلوا خلفه وكذلك أن تقدم غيرهما ولو أن إماما صلى ركعة ثم  
أحدث فقدم رجلا قد فاتته تلك الركعة مع الإمام أو أكثر فإن كان المتقدم كبر مع الإمام قبل أن يحدث  
الإمام مؤتمرا بالإمام فصلى الركعة التي بقيت على الإمام وجلس في مثني الإمام ثم صلى الركعتين الباقيتين

(١) قال السراج البلقيني حديث سهل هذا أخرجه البخاري ومسلم من حديث مالك أخرجه  
البخاري عن عبد الله بن يوسف عن مالك وأخرجه مسلم عن يحيى بن يحيى عن مالك وهو في روايتنا  
الموطأ من طريق يحيى بن يحيى كذلك وهو في الموطأ في ترجمة الالتفات والتصفيق في الصلاة عند الحاجة  
وقد تقدم الكلام عليه في باب الصلاة بغير أمر الوالى

أو في بيته (قال) وإذا  
كان العيد أضحي  
عليهم الإمام كيف  
ينحرون وإن على  
من نحر من قبل أن  
يجب وقت نحر الإمام  
أن يعيد ويخبرهم بما  
يجوز من الأضاحي وما  
لا يجوز وبسن ما يجوز  
من الأبل والبقر  
والغنم وأنهم يضحون  
وم النحر وأيام التشريق  
كلها (قال) وكذلك  
قال الحسن وعطاء  
ثم لا يزال يكبر خلف  
كل صلاة فريضة من  
الظهر من النحر إلى  
أن يصلي الصبح من آخر  
أيام التشريق فيكبر  
بعد الصبح ثم يقطع  
وبلغنا نحو ذلك عن  
ابن عباس قال والصبح  
آخر صلاة عني والناس  
لهم تبع

(باب التكبير  
في العيدين)

(قال الشافعي) التكبير  
كما كبر رسول الله صلى  
الله عليه وسلم في  
الصلوات (قال)  
فأحب أن يبدأ الإمام  
فيقول الله أكبر ثلاثا



على الامام وتشهد فاذا اراد السلام قدم رجلا لم يفته شيء من صلاة الامام فسلم بهم وان لم يفعل سلموا هم  
 لانفسهم آخرا وقام هو فقصى الركعة التي بقيت عليه ولو سلم هو بهم ساهيا وسلموا لانفسهم اجزائهم  
 صلاتهم وبنى هو لنفسه وسجد للسهو وان سلم عامدا اذا كرا لانه لم يكمل الصلاة فسدت صلاته وقدموا هم  
 رجلا فسلم بهم وسلموا لانفسهم أي ذلك فعلاوا اجزائهم صلاتهم ولو قام هم فقاموا وراءه ساهين ثم ذكروا  
 قبل أن يركعوا كان عليهم أن يرجعوا فيتشهدوا ثم يسلموا لانفسهم أو يسلم بهم غيره ولو اتبعوه فذكروا  
 رجعا وجلسوا لم يسجدوا وكذلك لو سجدوا احدي السجدين ولم يسجدوا الاخرى أو ذكروا وهم سجود  
 قطعوا السجود على أي حال ذكروا أنهم زائدون على الصلاة وهم فيها فارقوا تلك الحال الى التشهد ثم  
 سجدوا للسهو وسلموا ولو فعل هذا بعضهم وهوذا كرا لصلاته عالم بانه لم يكمل عددها فسدت عليه صلاته  
 لانه عند الخروج من فريضة الى صلاة نافلة قبل التسليم من الفريضة ولا خروج من صلاة الاسلام « قال  
 أبو يعقوب البويطي » ومن أحرم جنباً يقوم ثم ذكر فخرج فتوضأ ورجع لم يجزله أن يؤتمهم لان الامام  
 حينئذ انما يكبر للافتتاح وقد تقدم ذلك احرام القوم وكل مأموم أحرم قبل امامه فصلاته باطلة لقول  
 النبي صلى الله عليه وسلم فاذا كبر فكبروا وليس كالمأموم يكبر خلف الامام في آخر صلاة الامام وقد  
 كبر قوم خلف الامام في أول صلاة الامام فيحدث الامام فيقدم الذي أحرم معه في آخر صلاته وقد  
 تقدم احرامه احرام من أدرك أول صلاة الامام من هذا سبيل (قال الشافعي) من أحرم قبل الامام  
 فصلاته باطلة

(الائتمام بامامين معا) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن رجلين وقفا ليكون كل واحد  
 منهما اماما لمن خلفه ولا يأتهم واحد منهما صاحبه كان أحدهما امام الآخر ويجزئه قريبا أو بعيدا منه  
 فصلى خلفهما ناس يأتمون بهم معا لا بأحدهما دون الآخر كانت صلاة من صلى خلفهما معا فاسدة لانهم  
 لم يفرّدوا النية في الائتمام بأحدهما دون الآخر ألا ترى أن أحدهما لو ركع قبل الآخر فركعوا بركوعه  
 كانوا خارجين بالفعل دون النية من امامة الآخر الى غير صلاة أنفسهم ولا امام أحد ثوبه لم يكن لهم اماما  
 قبل احداثهم ولو أن الذي آخر الركوع الاول قدم الركوع الثاني فأتوا به كانوا قد خرجوا بالفعل دون  
 النية من امامته أولا ومن امامة الذي قدم الركوع الاول بعده ولو أتوا بهم معا ثم لم ينووا الخروج من  
 امامتهما معا والصلاة لانفسهم لم تجزهم صلاتهم لانهم افتتحوا الصلاة بامامين في وقت واحد وليس ذلك  
 لهم فان قيل فقد أتم أبو بكر بالنبي صلى الله عليه وسلم والناس بأبي بكر قيل الامام رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم وأبو بكر مأموم علم نصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم لان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان  
 جالسا ضعيف الصوت وكان أبو بكر قائما يرى ويسمع ولو أتم رجل برجل وأتم الناس بالمأموم لم تجزهم  
 صلاتهم لانه لا يصلح أن يكون اماما مأموما انما الامام الذي يركع ويسجد بركوع نفسه وسجوده لا بركوع  
 غيره وسجوده ولو أن رجلا رأى رجلين معا واقفين معا فنوى أن يأتهم بأحدهما لا بعينه فصلى صلاة واحدة  
 لم تجز صلاته لانه لم ينو ائتماما بأحدهما بعينه وكذلك لو صلى منفردين فأتهم بأحدهما لم تجز صلاته  
 لانه لم ينو الائتمام بالنبي صلى الله عليه وسلم بعينه ولا تجزئه صلاة خلف امام حتى يفرّد النية في امام واحد  
 فاذا أفرد هاتين اماما واحدا جزأته وان لم يعرفه بعينه ولم يره اذا لم تكن نيته مشتركة بين امامين أو مشكوكا  
 فيها في أحد الامامين

(ائتمام الرجلين أحدهما بالآخر وشكهما) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن رجلين صليا  
 معا فأتهم أحدهما بالآخر كانت صلاتهما مجزئة ولو صليا معا وعلم أن أحدهما أتم بالآخر وشكهما معا  
 فلم يدريا أيهما كان امام صاحبه كان عليهما معا أن يعيدا الصلاة لان على المأموم غير ما على الامام  
 في الصلاة وكذلك على الامام غير ما على المأموم ولو شك أحدهما ولم يشك الآخر أعاد الذي شك وأجزأ

نسقا وما زاد من ذكر  
 الله فحسن ومن فاته  
 شيء من صلاة الامام  
 قضى ثم كبر ويكبر  
 خلف الفرائض  
 والتوافل (قال  
 المزني) الذي قبل هذا  
 عندي أولى به لا يكبر  
 الا خلف الفرائض  
 (قال الشافعي) ولو  
 شهد عدلان في الفطر  
 بأن الهلال كان  
 بالامس فان كان ذلك  
 قبل الزوال صلى بالناس  
 العيد وان كان بعد  
 الزوال لم يصلوا لانه  
 عمل في وقت اذا جوزه  
 لم يعمل في غيره كعرفة  
 وقال في كتاب الصيام  
 وأحب أن ذكر فيه  
 شيئا وان لم يكن ثابتا  
 أن يعمل من الغد ومن  
 بعد الغد (قال المزني)  
 قوله الاول أولى به لانه  
 احتج فقال لو جاز أن  
 يقضى كان بعد الظهر  
 أجوز والى وقته أقرب  
 (قال المزني) وهذا من  
 قوله على صواب أحد  
 قوله عندي دليل وبالله  
 التوفيق



(باب صلاة كسوف الشمس والقمر)

(قال الشافعي) في أي وقت خسفت الشمس في نصف النهار أو بعد العصر فسواء ويتوجه الامام الى حيث يصلي الجمعة فيأمر بالصلاة جامعة ثم يكبر ويقرأ في القيام الاول بعد أم القرآن بسورة البقرة ان كان يحفظها أو قدرها من القرآن ان كان لا يحفظها ثم يركع فيطيل ويجعل ركوعه قدر قراءة مائة آية من سورة البقرة ثم يرفع فيقول سمع الله لمن حمده ربنا لك الحمد ثم يقرأ بأم القرآن وقدر مائة آية من البقرة ثم يركع بقدر ما يلي ركوعه الاول ثم يرفع فيسجد سجدتين ثم يقوم في الركعة الثانية فيقرأ بأم القرآن وقدر مائة وخمسين آية من البقرة ثم يركع بقدر سبعين آية من البقرة ثم يرفع فيقرأ بأم القرآن وقدر مائة آية من البقرة ثم يركع بقدر خمسين آية من البقرة ثم يرفع ثم

الذي لم يشك صلاته ولو صدق الذي شك الذي لم يشك كانت عليه الاعادة وكل ما كلفه في نفسه من عدد الصلاة لم يجزه فيه الا علم نفسه لا علم غيره ولو شك فذكره رجل فذكر ذلك على نفسه لم تكن عليه اعادة لانه يدع الاعادة الا ان يعلم نفسه لا يعلم غيره ولو كانوا ثلاثة أو أكثر فعلوا ان قد صلوا بصلاة أحدهم وشك كل واحد منهم كان الامام أو المأموم أعادوا معا ولو شك بعضهم ولم يشك بعضهم أعاد الذين شكوا ولم يعد الذين لم يشكوا وكانت كالمسئلة قبلها وكذلك لو كثر عددهم

(باب المسبوق) وليس في التراجم وفيه نصوص \* ففي باب القول في الركوع الذي سبق في تراجم الصلاة وهو قوله رضي الله عنه ولو أن رجلاً أدرك الامام راكعاً فركع قبل أن يرفع الامام ظهره من الركوع اعتد بتلك الركعة ولو لم يركع حتى رفع الامام ظهره من الركوع لم يعتد بتلك الركعة ولا يعتد بها حتى يصير راكعاً والامام راكعاً بحاله ولو ركع الامام فاطمأن راكعاً ثم رفع رأسه من الركوع فاستوى قائماً ولم يستوا الا أنه قد زایل الركوع الى حال لا يكون فيها تام الركوع ثم عاد فركع ليسج فأدركه رجل في هذه الحال راكعاً فركع معه لم يعتد بهذه الركعة لان الامام قد أكمل الركوع أولاً وهذا ركوع لا يعتد به من الصلاة (قال الربيع) وفيه قول آخر أنه اذا ركع ولم يسج ثم رفع رأسه ثم عاد فركع ليسج فقد بطلت صلاته لان ركوعه الاول كان تاماً وان لم يسج فلما عاد فركع ركعة أخرى ليسج فيها كان قد زاد في الصلاة ركعة عامداً فبطلت صلاته بهذا المعنى (١) \* ومن النصوص في المسبوق ما ذكره في باب الصلاة من اختلاف العراقيين واذا أدرك الامام وهو راكع فكبّر معه ثم لم يركع حتى رفع الامام رأسه من الركوع فان أبا حنيفة كان يقول بسجده معه ولا يعتد بتلك الركعة أخبرنا بذلك عن الحسن عن الحكم عن ابراهيم وبه يأخذ يعني أبا يوسف وكان ابن أبي ليلى يقول يركع ويسجد ويحتسب بذلك من صلاته (قال الشافعي) ومن أدرك الامام راكعاً فكبر ولم يركع حتى رفع الامام رأسه سجد مع الامام ولم يعتد بتلك السجود لانه لم يدرك ركوعه ولو ركع بعد رفع الامام رأسه لم يعتد بتلك الركعة لانه لم يدركها مع الامام ولم يقرأ لها فيكون صلى لنفسه بقراءة ولا صلى مع الامام فيما أدركه مع الامام \* ومنها في مختصر البويطي في باب الرجل يسبقه الامام ببعض الصلاة (قال الشافعي) ومن سبقه الامام بشئ من الصلاة لم يقم لقضاء ما عليه الا بعد فراغ الامام من التسليمتين هذانصه في البويطي \* وفي جمع الجوامع في باب من سبقه الامام بشئ حكى هذا الكلام أولاً ولم ينسبه للبويطي ثم نقل عن الشافعي رضي الله عنه أنه قال وأحب لو مكث قليلاً قدر ما يعلم أنه لو كان عليه سهو سجد فسجد معه ومن دخل المسجد فوجد الامام جالساً في الركعة الآخرة فليحرم قائماً وليجلس معه فاذا سلم قام بلاكبير ففرضي صلاته واذا أدرك الامام في الركعة فليقيم اذا فرغ الامام من صلاته بغير تكبير فان أدركه في التثنية فليجلس معه فاذا أراد أن يقوم بعد فراغ الامام من الركعتين الاخرتين لقضاء ما عليه فليقيم بتكبير ومن كان خلف الامام قد سبقه بركعة فسمع نعمة فظن أن الامام قد سلم ففرضي الركعة التي بقيت عليه وجلس فسمع سلام الامام فهذا سهو وتحمله الامام عنه ولا يعتد بها ويقضي الركعة التي عليه ولا يشبه هذا الذي خرج من صلاة فعاد ففرضي لنفسه فان سلم الامام وهو راكع أو ساجد ألقى جميع ما عمل قبل سلام الامام وابتعد أركعة ثانية بقراءة نها وركوعها وسجودها بعد سلام الامام قاله في رواية البويطي وابن أبي الجارود وأحب لمن خلف الامام أن لا يسبقه بركوع ولا سجود ولا عمل فان كان فعل فركع الامام وهو راكع أو ساجد

(١) قال السراج البلقيني قد سبق التبيه في باب القول في الركوع على أن كلام الربيع يوهم أن في المسئلة قولين وليس كذلك بل ان كان عامداً بطلت صلاته قولاً واحداً وان كان ساهياً لم تبطل قولاً واحداً



يسجد وان جاوز هذا  
أو قصر عنه فاذا قرأ بأم  
القرآن أجزاء ويسرف  
خسوف الشمس بالقراءة  
لأنها من صلاة التمار  
واحجج بأن ابن عباس  
قال خسفت الشمس  
فصلى رسول الله صلى  
الله عليه وسلم والناس  
معه فقام قياما طويلا  
قال نحو من سورة البقرة  
ثم ركع ركوعا طويلا ثم  
رفع فقام قياما طويلا  
وهودون القيام الاول  
ثم ركع ركوعا طويلا  
وهودون الركوع الاول  
ثم سجد ثم قام قياما  
طويلا وهودون القيام  
الاول ثم ركع ركوعا  
طويلا وهودون  
الركوع الاول ثم رفع  
فقام قياما طويلا  
وهودون القيام الاول  
ثم ركع ركوعا طويلا  
وهودون الركوع  
الاول ثم سجد ثم  
انصرف وقد تجلت  
الشمس فقال ان الشمس  
والقمر آيتان من آيات

(١) قوله واذا ترك أن  
يركع الخ كذا في الاصل  
وحرر العبارة كتبه  
مصححه

فذلك مجزئ عنه وان سبقه فركع أو سجد ثم رفع قبله فقال بعض الناس يعود فركع بعد ركوعه وسجوده  
حتى يكون اماوا كعا واما ساجدا معه واما متبع لا يجزئ اذا اتم به في عمل الصلاة الا ذلك \* وقال في  
كتاب استقبال القبلة وان رفع رأسه قبل الامام فأحب الى أن يعود فان لم يفعل كرهته واعتدبتك  
الركعة \* وقال في الاملاء (١) واذا ترك أن يركع ويسجد مع الامام فان كان وراءه لم يعتدبتك الركعة اذا  
اتم به وان سبقه الامام بذلك فلا بأس أن يضع رأسه ساجدا ويقيم راكعا بعد ما سبقه الامام اذا كان في  
واحدة منهما مع الامام وان قام قبله عاد حتى يقعد بقدر ما سبقه الامام بالقيام فان لم يفعل وقعد جلس وكان  
في بعض السجود والركوع معه فهو كمن ركع وسجد ثم رفع قبله فذلك مجزئ عنه وقد أساء في ذلك كله  
واذا دخل مع الامام وقد سبقه بركعة فصلي الامام سجسا ساهيا وانبعه هو ولا يدري أنه سها أجزاء المأموم  
صلاته لانه قد صلى أربعا وان سبقه وهو يعلم أنه قد سها بطلت صلاته وما أدرك مع الامام فهو أول  
صلاته لا يجوز لاحد أن يقول عندي خلاف ذلك وان فاتته مع الامام ركعتان من الظهر وأدرك الركعتين  
الاخيرتين صلاهما مع الامام فقرأ بأم القرآن وسورة ان أمكنه ذلك وان لم يمكنه قرأ ما أمكنه واذا قام  
فرضي ركعتين فقرأ في كل واحدة منهما بأم القرآن وسورة وان اقتصر على أم القرآن أجزاء وان فاتته  
ركعة من المغرب وصلى ركعتين قضى ركعة بأم القرآن وسورة ولم يجهر وان أدرك من ركعة قام فجهر  
في الثانية وهي الاولى من قضائه ولم يجهر في الثالثة وقرأ فيها بأم القرآن وسورة هذا آخر ما نقله في جمع  
الجوامع من النصوص وظاهر هذا النص أن من أدرك مع الامام ركعة من الجمعة أتى بالثانية بعد سلام  
الامام جهرًا كما في الصبح وهكذا في العبد والاستسقاء وخسوف القمر وانما يتوقف في الجواب في الجمعة  
بذلك لانها لا تسوغ للنفرد وهذا قد صار منفردا بخلاف الصبح ونحوها ولم تشرع للنفرد وهذا التوقف  
ليس يعتبر من أن حكم الجمعة ثابت له وانفراد في هذه الحالة لا يصيرها طهرا وقد نص في الام في صلاة  
الخوف في ترجمة تقدم الامام في صلاة الخوف على شيء يدل على أن المسبوق يجهر في الركعة الثانية فقال  
في أواخر الترجمة المذكورة وان كان خوف يوم الجمعة وكان محروسا اذا خطب بطائفة وحضرت معه  
طائفة الخطبة ثم صلى بالطائفة التي حضرت الخطبة ركعة وثبت قائما فأتوا لانفسهم بقراءة يجهرون فيها  
ثم وقفوا بازاء العدو وجاءت الطائفة التي لم تصل فصلت مع الركعة التي بقيت عليه من الجمعة وثبت جالسا  
فأتوا لانفسهم ثم سلمهم فقد صرح الشافعي بأن الطائفة الاولى يتم لانفسها الركعة الباقية بقراءة  
يجهرون فيها وقد صرح بذلك القاضي أبو الطيب في تعليقه فقال يصلون لانفسهم ركعة يجهرون فيها  
بالقراءة لان حكم المنفرد في الصلاة التي يجهر فيها بالقراءة حكم الامام في الركعة الثانية ولم يتعرض  
الشافعي لجهر الفرق الثانية في الركعة الثانية لانها في حكم القدوة ومن كان مقتديا فاته يسر وبذلك  
صرح القاضي أبو الطيب وغيره فان قيل انما جهرت الفرق الاولى من الركعة الثانية لبقاء حكم الجمعة  
بالنسبة الى الامام بخلاف المسبوق قلنا هذا تخيل له وجه ولكن الاربع أنه لا فرق لانهم منفردون في هذه  
الحالة كالمسبوق وقد نقل هذا النص عن الامام الشيخ أبو حامد وغيره ولم يتعرضوا للجهر الذي ذكرناه  
وتعرض له ابن الصباغ في الشامل بعد نقل النص المذكور وفي اختلاف العراقيين في أول باب الصلاة  
واذا أتى الرجل الى الامام في أيام التشريق وقد سبقه بركعة فسلم الامام عند فراغه فان أبا خنيفة كان  
يقول يقوم الرجل فيقضي ولا يكبر معه لان التكبير ليس من الصلاة انما هو بعدها وبه يأخذ يعني أبا  
يوسف وكان ابن أبي ليلى يقول يكبر ثم يقوم فيقضي (قال الشافعي) واذا سبق الرجل بشيء من الصلاة في  
أيام التشريق فسلم الامام فكبر لم يكبر المسبوق بشيء من الصلاة وقضى الذي عليه فاذا سلم كبر وذلك أن  
التكبير أيام التشريق ليس من الصلاة انما هو ذكر بعدها وانما يتبع الامام فيما كان من الصلاة وهذا  
ليس من الصلاة



**باب صلاة المسافر (١) (قال الشافعي)** رحمه الله تعالى قال الله عز وجل وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتم أن يقتلكم الذين كفروا والآية قال فكان بينا في كتاب الله تعالى أن قصر الصلاة في الضرب في الأرض والخوف تخفيف من الله عز وجل عن خلقه لأن فرضا عليهم أن يقصروا كما كان قوله لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة رخصة لأن حتما عليهم أن يطلقوهن في هذه الحال وكما كان قوله ليس عليكم جناح أن تبغوا فضلا من ربكم يريد والله تعالى أعلم أن تبغوا في الحج لأن حتما عليهم أن يتجروا وكما كان قوله فليس عليهم جناح أن يضعن ثيابهن وكما كان قوله ليس عليكم جناح أن تأكلوا من بيوتكم الآية لأن حتما عليهم أن يأكلوا من بيوتهم ولا يبيتوا غيرهم (قال الشافعي) والقصر في الخوف والسفر بالكتاب ثم بالسنة والقصر في السفر بلا خوف سنة والكتاب يدل على أن القصر في السفر بلا خوف رخصة من الله عز وجل لأن حتما عليهم أن يقصروا كما كان ذلك في الخوف والسفر أخبرنا مسلم بن خالد وعبد المجيد عن ابن جريج قال أخبرني عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي عمار عن عبد الله بن باباه عن يعلى بن أمية قال قلت لعمرو بن الخطاب إنما قال الله عز وجل أن تقصروا من الصلاة إن خفتم أن يقتلكم الذين كفروا فقد آمن الناس فقال عمر عجبت مما عجبت منه فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته أخبرنا إبراهيم بن محمد عن طلحة بن عمرو عن عطاء عن عائشة قالت كل ذلك قد فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم قصر الصلاة في السفر وأتم أخبرنا إبراهيم بن محمد عن ابن حرملة عن ابن المسيب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خياركم الذين إذا سافروا قصروا والصلاة وأفطروا أو قال لم يصوموا (قال) فالأختار والذي أفعل مسافرا وأحب أن يفعل قصر الصلاة في الخوف والسفر وفي السفر بلا خوف ومن أتم الصلاة فيهما لم تفسد عليه صلاته جلس في منى قدر التشهد أو لم يجلس وأكره ترك القصر وأنهى عنه إذا كان رغبة عن السنة فيه وأكره ترك المسح على الخفين رغبة عن السنة فيه ومن ترك المسح على الخفين غير رغبة عن السنة لم أكرهه ذلك (قال) ولا اختلاف إن القصر إنما هو في ثلاث صلوات الظهر والعصر والعشاء وذلك أنهن أربع فيصليهن ركعتين ركعتين ولا قصر في المغرب ولا الصبح ومن سعة لسان العرب أن يكون أريد بالقصر بعض الصلاة دون بعض وإن كان مخرج الكلام فيها عاما فإن قال قائل قد كره بعض الناس أن أتم بعض أمرائهم يعني قيل الكراهية وجهان فإن كانوا كرهوا ذلك اختيارا للقصر لأنه السنة فكذلك نقول ونختار السنة في القصر وإن كرهوا ذلك أن قاصرا قصر لأنه لا يرى القصر إلا في خوف وقد قصر النبي صلى الله عليه وسلم في غير خوف فهكذا قلنا كره ترك شيء من السنن رغبة عنها ولا يجوز أن يكون أحد ممن مضى والله تعالى أعلم كره ذلك الأعلى أن يترك رغبة عنه فإن قيل فإدله على ذلك قيل صلاتهم مع من أتم أربعاً وإذا صلوا وحدها صلوا ركعتين وإن ابن مسعود ذكر أتمام الصلاة بمعنى في منزله وعابه ثم قام فصلي أربعاً فقيل له في ذلك فقال الخلاف شر ولو كان فرض الصلاة في السفر ركعتين لم يتمها إن شاء الله تعالى منهم أحد ولم يتمها ابن مسعود في منزله ولكنه كما وصفت ولم يجز أن يتمها مسافر مع مقيم فإن قال فقد قالت عائشة رضي الله تعالى عنها فرضت الصلاة ركعتين قيل له قد أتمت عائشة في السفر بعدما كانت تقصر فإن قال قائل فإوجه قولها قيل له تقول فرضت لمن أراد من المسافرين وقد ذهب بعض أهل هذا الكلام إلى غير هذا المعنى فقال إذا فرضت ركعتين في السفر وأذن الله تعالى بالقصر في الخوف فصلاة الخوف ركعة فإن قال فما الحجة عليهم وعلى أخذنا تأويل قولها على غير ما قلت قلنا ما لا حجة في شيء معه عما ذكرنا من الكتاب ثم السنة ثم إجماع العامة على أن صلاة المسافر أربع مع الإمام المقيم ولو كان فرض صلاتهم ركعتين ما جاز لهم أن يصلوها أربعاً مع مقيم ولا غيره

الله لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته فإذا رأيتم ذلك فافزعوا إلى ذكر الله ووصف عن ابن عباس أنه قال كنت إلى جنب رسول الله صلى الله عليه وسلم فما سمعت منه حرفاً (قال الشافعي) لأنه أسروا لسمعته ما قدر قراءته وروى أن ابن عباس صلى في خسوف القمر ركعتين في كل ركعة ركعتين ثم ركب نخطبنا فقال إنما صليت كما رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي قال وبلغنا عن عثمان أنه صلى في كل ركعة ركعتين (قال الشافعي) وإن اجتمع عيب وخسوف واستسقاء وجنازة بدئ بالصلاة على الجنازة فإن لم يكن حضر الإمام أمر من يقوم بها وبدئ

(١) قال سراج الدين البلقيني وليس في التراجم وذكر أوله في باب إجماع فرض الصلاة وأعتبه بأربع تراجم تتعلق بما نحن فيه وسنذكرها اهـ



بالخسوف ثم يصلي  
العبد ثم آخر الاستسقاء  
اليوم آخر وان خاف  
فوت العبد صلاتها  
وخفف ثم خرج منها  
الى صلاة الخسوف ثم  
يخطب للعبد والخسوف  
ولا يضره أن يخطب  
بعد الزوال لهما وان  
كان في وقت الجمعة بدأ  
بصلاة الخسوف وخفف  
فقرأ في كل ركعة بأم  
القبرآن وقل هو الله  
أحد وما أشبهها ثم  
يخطب للجمعة ويذكر  
فيها الخسوف ثم يصلي  
الجمعة وان خفف  
القصر صلى كذلك الا أنه  
يجهر بالقراءة لانها  
صلاة الليل فان خفف  
به في وقت قنوت بدأ  
بالخسوف قبل الوتر  
وقبل ركعتي الفجر وان  
فاتا لانهما صلاة  
انفراد ويخطب بعد  
صلاة الخسوف ليلا  
ونهارا ويحضر الناس  
على الخير ويأمرهم  
بالتوبة والتقرب الى  
الله جل وعز ويصلي

(١) قوله ما يجهر لعل  
ما مصدرية أو زائدة  
من الناسخ كتبه مصححه

(جماع تفريع صلاة المسافر) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي لا تختلف صلاة المكتوبة في  
الحضر والسفر الا في الاذان والوقت والقصر فأما ما سوى ذلك فهم اسواء (١) ما يجهر أو يخافت في السفر  
فما يجهر فيه ويخافت في الحضر ويكمل في السفر كما يكمل في الحضر فأما التخفيف فاذا جاء بأقل ما عليه  
في السفر والحضر أجزاء لا أرى أن يخفف في السفر عن صلاة الحضر الا من عذر ويأتي بما يجزيه  
والامامة في السفر والحضر سواء ولا أحب ترك الاذان في السفر وتركه فيه أخف من تركه في الحضر  
وأختار الاجتماع للصلاة في السفر وان صلت كل رقيقة على حدثها أجزاءها ذلك ان شاء الله تعالى وان  
اجتمع مسافرون ومقيمون فامامة المقيمين أحب الي ولا بأس أن يؤتم المسافرون المقيمون ولا يقصر الذي  
يريد السفر حتى يخرج من بيوت القرية التي سافر منها كلها فاذا دخل أدنى بيوت القرية التي يريد المقام بها  
أتم أخبرنا سفيان عن ابراهيم بن مبسرة عن أنس بن مالك قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
الظهر بالمدينة أربعاً وصليت معه العصر بنى الخليفة ركعتين أخبرنا سفيان عن محمد بن المنكدر أنه  
سمع أنس بن مالك يقول مثل ذلك الا أنه قال بنى الخليفة أخبرنا سفيان عن أيوب عن أبي قلابة عن  
أنس مثل ذلك (قال) وفي هذا دليل أن الرجل لا يقصر بنية السفر دون العمل في السفر فلو أن رجلاً  
نوى أن يسافر فلم ينبت به سفره لم يكن له أن يقصر (قال) ولو أثبت به سفره ثم نوى أن يقيم أتم الصلاة  
ونية المقام مقام لانه مقيم وتجتمع فيه النية وانه مقيم ولا تكون نية السفر سفر الا ان النية تكون  
منفردة ولا سفر معها اذا كان مقيماً والنية لا يكون لها حكم الا بشئ معها فلو أن رجلاً خرج مسافراً يقصر  
الصلاة ثم افتتح الظهر ينوي أن يجمع بينها وبين العصر ثم نوى المقام في الظهر قبل أن ينصرف من ركعتين  
كان عليه أن ينوي حتى يتم أربعاً ولم يكن عليه أن يستأنف لانه في فرض الظهر لا في غيرها لانه كان له أن  
يقصر ان شاء ولم يحدث نية في المقام وكذلك اذا فرغ من الركعتين ما لم يسلم فاذا سلم ثم نوى أن يقيم أتم  
فيما يستقبل ولم يكن عليه أن يعيد ما مضى ولو كان نوى في صلاة الظهر المقام ثم سلم من الركعتين استأنف  
الظهر أربعاً ولو لم ينو المقام فافتح ينوي أن يقصر ثم بداه أن يتم قبل أن يعصى من صلاته شئ أو بعد كان  
ذلك له ولم تفسد عليه صلاته لانه لم يزد في صلاته شئ ليس منها انما ترك القصر الذي كان مباحاً له وكان  
التمام غير محذور عليه ولو صلى مسافراً بمسافرين ومقيمين ونوى أن يصلي ركعتين فلم يكمل الصلاة حتى نوى  
أن يتم الصلاة بغير مقام أو ترك الرخصة في القصر كان على المسافرين والمقيمين التمام ولم تفسد على واحد  
من الفريقين صلاته وكانوا كن صلى خلف مقيم ولو فسدت على مسافر منهم صلاته وقد دخل معه كان  
عليه أن يصلي أربعاً وكان كسافر دخل في صلاة مقيم ففسدت عليه صلاته فعليه أن يصلي أربعاً لانه وجب  
عليه عدد صلاة مقيم في الصلاة التي دخل معها فيها (قال) ولو صلى مسافراً خلف مسافر ففسدت عليه  
صلاته فانصرف ليتوضأ فاعلم أن المسافر صلى ركعتين لم يكن عليه الا ركعتان وان علم أن المسافر صلى  
أربعاً ولم يعلم صلى أربعاً أو اثنتين صلى أربعاً لا يجزيه غير ذلك ولو صلى مسافراً خلف رجل لا يعلم مسافر  
هو أو مقيم ركعة ثم انصرف الامام من صلاته أو فسدت على المسافر صلاته أو انتقض وضوؤه كان عليه  
أن يصلي أربعاً لا يجزيه غير ذلك ولو أن مسافراً صلى بمسافرين ومقيمين فرغ فقدم مقيماً كان على  
المسافرين والمقيمين والامام الراجع أن يصلوا أربعاً لانه لم يكمل لواحد من القوم الصلاة حتى كان فيها  
في صلاة مقيم ولو صلى مسافراً بمسافرين ومقيمين ركعتين أتم المقيمون وقصر المسافرون ان شاؤا فان نوا  
أو واحد منهم أن يصلوا أربعاً كانوا كالمقيمين يتمون بالنية وانما يلزمهم التمام بالنية اذا نوا مع الدخول  
في الصلاة أو بعده وقبل الخروج منها الاتمام فأما من قام من المسافرين الى الصلاة ينوي أربعاً فلم يكبر  
حتى نوى اثنتين أو نوى أربعاً بعد تسليمه من اثنتين فليس عليه أن يصلي أربعاً ولو أن مسافراً أم مسافرين  
ومقيمين فكانت نيته اثنتين فصلى أربعاً ساهياً فعليه سجود السهو وان كان معه مقيمون صلوا بصلاته



وهم ينوون بها فريضتهم فهي عنهم مجزئة لانه قد كان له أن يتم وتكون صلاتهم خلفه تامة وان كان من خلفه من المسافرين ينووا اتمام الصلاة لا تفهم فصلاتهم تامة وان كانوا ينووا اتمام الصلاة لا تفهم الا بأنهم رأوا أنه أتم لنفسه لاسموا فصلاتهم مجزئة لانه قد كان لهم أن يصلوا أربعاً خلف من صلى أربعاً وان كانوا صلوا الركعتين معه على غير شيء من هذه النية وعلى أنه عندهم ساء فاتبعوه ولم يريدوا اتمام لا تفهم فعلهم إعادة الصلاة ولا أحسبهم يمكنهم أن يعلموا سوءه لان له أن يقصر ويتم فاذا أتم فعلى من خلفه اتباعه مسافرين كانوا أو مقيمين فأى مسافر صلى مع مسافراً أو مقيماً وهو لا يعرف أم مسافراً أم مقيماً فعليه أن يصلى أربعاً الا أن يعلم أن المسافر لم يصل الاركعتين فيكون له أن يصلى ركعتين وان خفي ذلك عليه كان عليه أن يصلى أربعاً لا يجزئه غير ذلك لانه لا يدري لعل المسافر كان ممن يتم صلاته تلك أولاً واذا افتتح المسافر الصلاة بنية القصر ثم ذهب عليه أنوى عند افتتاحها الا اتمام أو القصر فعليه الا اتمام فاذا ذكر أنه افتتحها بنوى القصر بعد نية فعله الا اتمام لانه كان فيها في حال عليه أن يتم ولا يكون له أن يقصر عنها بحال ولو أفسدها أصلاً تماماً لا يجزئه غير ذلك ولو افتتح الظهر بنويها لا ينوي بها قصر ولا اتماماً كان عليه الا اتمام ولا يكون له القصر الا أن تكون نيته مع الدخول في الصلاة لا تقدم النية الدخول ولا الدخول نية القصر فاذا كان هذا فله أن يقصر واذا لم يكن هكذا فعليه أن يتم ولو افتتحها ونيته القصر ثم نوى أن يتم أو شك في نيته في القصر أتم في كل حال ولو جهل أن يكون له القصر في السفر فأتى كانت صلاته تامة ولو جهل رجل يقصر وهو يرى أن ليس له أن يقصر أعاد كل صلاة قصرها ولم يعد شيئاً مما لم يقصر من الصلاة ولو كان رجل في سفر تقصر فيه الصلاة فأتى بعض الصلوات وقصر بعضها كان ذلك له كما لو وجب عليه الوضوء فسمح على الخفين صلاة ونزع وتوضأ وغسل رجله صلاة كان ذلك له وكما لو صام يوماً من شهر رمضان مسافراً أو أفطراً آخر كان له ذلك واذا رقد رجل عن صلاة في سفر أو نسيها فذكرها في الحضر صلاها صلاة حضر ولا تجزئه عندي الا هي لانه انما كان له القصر في حال فرأى تلك الحال فصار يبتدىئ صلاتها في حال ليس له فيها القصر ولو نسي صلاة ظهر لا يدري أصل صلاة حضر أو سفر لزمه أن يصليها صلاة حضر ان صلاها مسافراً أو مقيماً ولو نسي ظهر في حضر فذكرها بعد فوترها في السفر صلاها صلاة حضر لا يجزئه غير ذلك ولو ذكرها وقد بقي عليه من وقت الظهر شيء كان له أن يصليها صلاة سفر (١)

(١) (القصر والاعتمام في السفر في الخوف وغير الخوف) من كتاب اختلاف الحديث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله جل وعز واذا حضرتم في الارض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة الاية (قال الشافعي) وكان يبين في كتاب الله تعالى أن القصر في السفر في الخوف وغير الخوف معارضة من الله لأن الله عز وجل فرض أن تقصروا كما كان يبين في كتاب الله جل وعز أن قوله لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن رخصة لأن حتماً من الله جل وعز أن يطلقوهن من قبل أن تمسوهن وكما كان يبين في كتاب الله عز وجل ذكره ليس عليكم جناح أن تأكلوا من بيوتكم أو بيوت آبائكم الى جميعاً وأشتاتا الاية رخصة من الله جل وعز لأن الله حتم عليهم أن يأكلوا من بيوتهم ولا يبيت آباءهم ولا جميعاً ولا أشتاتا (قال الشافعي) فاذا كان القصر في الخوف والسفر رخصة من الله جل وعز كان كذلك القصر في السفر بلا خوف فمن قصر في الخوف والسفر قصر بكتاب الله جل وعز ثم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن قصر في سفر بلا خوف قصر بنص السنة وان رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبر أن الله جل وعز تصدق بها على عباده فان قال قائل فإين الدلالة على ما وصفت قبله أخبرنا مسلم بن خالد وعبد المحيد بن عبد العزيز عن ابن جريج قال أخبرني ابن أبي عمير عن عبد الله بن بابويه عن يعلى بن أمية =

حيث يصلى الجمعة  
لا حيث يصلى الاعياد  
فان لم يصل حتى تغيب  
كاسفة أو منخلة أو  
خسف القمر فلم يصل  
حتى تجلى أو تطلع  
الشمس لم يصل للخسوف  
فان غاب خاسفاً صلى  
للخسوف بعد الصبح ما لم  
تطلع الشمس ويخفف  
للفراغ قبل طلوع  
الشمس فان طلعت أو  
أحرم فتجلبت أعموها فان  
جلها سحاب أو حائل  
فهى على الخسوف  
حتى يستيقن تجلى  
جميعها واذا اجتمع  
أمران تخاف فوت  
أحدهما بدأ بالذى  
يتخاف فوته ثم رجع الى  
الآخر وان لم يقرأ في  
كل ركعة من الخسوف  
الا بأم القرآن أجزاء  
ولا يجوز عندي تركها  
لمسافر ولا لمقيم بامام  
ومنفردين ولا أمر  
بصلاة جماعة في سواها  
وأمر بالصلاة منفردين

(باب صلاة الاستسقاء)

(قال الشافعي) رحمه الله  
تعالى ويستسقى الامام  
حيث يصلى العيد  
ويخرج منتظفاً بالماء



من سؤالي وغيره في ثياب تواضع وفي استكانة وما أحبته للإمام من هذا أحبته للناس كافة ويروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه خرج في الجمعة والعديد بأحسن هيئة وروى أنه صلى الله عليه وسلم خرج في الامتناء متواضعا وقال أحسب الذي رواه قال متبذلا (قال) وأحب أن يخرج الصبيان وينظفوا للاستسقاء وكبار النساء ومن لاهية لها منهن وأكره إخراج من يخالف الإسلام للاستسقاء في موضع مستسقى المسلمين وأمنعهم من ذلك وإن خرجوا متميزين لم أمنعهم من ذلك وبأمر الإمام الناس قبل ذلك أن يصوموا ثلاثا ويخرجوا من المظالم ويتقربوا إلى الله جل وعز بما استطاعوا من خير ويخرج بهم في اليوم الرابع إلى أوسع ما يجد وينادي الصلاة جامعة ثم يصلي بهم الإمام ركعتين كما يصلي في العيدين سواء ويجهز

(١) لعل لفظ قصر تكرر من الناس تأمل كتبه

(السفر الذي تقصر فيه مثله الصلاة بلا خوف) (قال الشافعي) رجه الله تعالى قصر رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفره إلى مكة وهي تسع أو عشر فدل قصره صلى الله عليه وسلم على أن يقصر في مثل ما قصر فيه وأكرمه ولم يحز القياس على قصره إلا بواحدة من اثنتين أن لا يقصر إلا في مثل ما قصر فيه وفوقه فلما لم أعلم مخالفا في أن يقصر في أقل من سفر رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي قصر فيه لم يحز أن نقيس على هذا الوجه كان الوجه الثاني أن يكون إذا قصر في سفر ولم يحفظ عنه أن لا يقصر فيما دونه أن يقصر فيما يقع عليه اسم سفر كما يتيمم وبصلى النافلة على الدابة حيث توجهت فيما وقع عليه اسم سفر ولم يبلغنا أن يقصر فيما دون يومين إلا أن عامة من حفظنا عنه لا يختلف في أن لا يقصر فيما دونهما فالمرء عندي أن يقصر فيما كان مسيرة ليلتين فأصدين وذلك ستة وأربعون ميلا بالهائمي ولا يقصر فيما دونها وأما أنا فأحب أن لا أقصر في أقل من ثلاث احتياطاً على نفسي وإن ترك القصر مباح لي فإن قال قائل فهل في أن يقصر في يومين حجة بخبر متقدم قيل نعم عن ابن عباس وعن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أخبرنا سفيان عن عمرو بن عطاء عن ابن عباس أنه سئل أنقصر إلى عرفة فقال لا ولكن إلى عسفان وإلى جدة وإلى الطائف قال وأقرب هذا من مكة ستة وأربعون ميلا بالأميال الهاشمية وهي مسيرة ليلتين فأصدين ديب الأقدام وسير الثقل أخبرنا مالك عن نافع أنه كان يسافر مع ابن عمر البريد فلا يقصر الصلاة أخبرنا مالك عن نافع عن سالم أن ابن عمر ركب إلى ذات النصب فقصر الصلاة في مسيره ذلك قال مالك وبين ذات النصب والمدينة أربعة برد أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه أنه ركب إلى ريم فقصر الصلاة في مسيره ذلك قال مالك وذلك نحو من أربعة برد (قال الشافعي) وإذا أراد الرجل أقل سفر تقصر فيه الصلاة لم يقصر حتى يخرج من منزله الذي يسافر منه وسواء كان المنزل قرية أو صحراء فإن كانت قرية لم يكن له أن يقصر حتى يجاوز بيوتها ولا يكون بين يديه مناهيت منفردا ولا متصلا وإن كان في صحراء لم يقصر حتى يجاوز البقعة التي فيها منزله فإن كان في عرض واد فحتى يقطع عرضه وإن كان في طول واد فحتى يبين عن موضع منزله وإن كان في حاضر مجتمع فحتى يجاوز مطال الحاضر ولو كان في حاضر مفترق فحتى يجاوز ما قارب منزله من الحاضر وإن قصر فلم يجاوز ما وصفت أعاد الصلاة التي قصرها في موضعه ذلك فإن خرج فقصد سفرًا تقصر فيه الصلاة ليقيم فيه أربعة أيام يسافر إلى غيره قصر الصلاة إلى أن يبلغ الموضع الذي نوى المقام فيه فإن بلغه وأحدث نية في أن يجعله موضع اجتياز لا مقام أتم فيه فاذا خرج منه مسافرا قصر ويتم نية المقام لأن المقام يكون نية ولا يقصر نية السفر حتى يثبت به السير ولو خرج يريد بلدة يقيم فيها أربعة أيام ثم يبلد بعده فإن لم يكن البلد الذي نوى أن يأتيه أو لا يمتا تقصر إليه الصلاة لم يقصرها إليه وإذا خرج منه فإن كان الذي يريد مها تقصر إليه الصلاة قصر من موضع يخرج منه من البلد الذي نوى أن يقيم به أربعة (١) قصر والام يقصر

قال قلت لعمر بن الخطاب عما قال الله تبارك وتعالى أن تقصروا من الصلاة إن خفتم فقد آمن الناس فقال عمر عجت مما عجت منه فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته (قال الشافعي) فدل رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن القصر في السفر بلا خوف صدقة من الله جل وعز والصدقة رخصة لا حتم من الله أن يقصروا ودلت على أن يقصروا في السفر بلا خوف إن شاء المسافر وإن عائشة قالت كل ذلك قد فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم أتم في السفر وقصر أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد الوهاب بن عبد المجيد عن أيوب السختياني عن محمد بن سيرين عن ابن عباس قال سافر رسول الله صلى الله عليه وسلم من مكة إلى المدينة آمنا لا يخاف إلا الله عز وجل فصلى ركعتين حدثنا الربيع قال حدثنا الشافعي أخبرنا إبراهيم عن أبي يحيى عن طلحة ابن عمرو عن عطاء عن عائشة قالت كل ذلك قد فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم أتم في السفر وقصر =



فان رجع من البلد الثاني يريد بلده قاصدا وهو مما تقصر اليه الصلاة قصر ولو كانت المسئلة بحالها فكانت نيته أن يجعل طريقه على بلد لا يرجعه عن الطريق ولا يريد به مقاما كان له أن يقصر اذا كانت غاية سفره الى بلد تقصر اليه الصلاة لانه لم ينو بالبلد ونه مقاما ولا حاجة وانما هو طريق وانما لا يقصر اذا قصد في حاجته فيه وهو مما لا تقصر اليه الصلاة واذا أراد بلدا تقصر اليه الصلاة فأثبت به سفره ثم بداله قبل أن يبلغ البلد أو موضع تقصر اليه الصلاة الرجوع الى بلده أتم واذا أتم فان بداله أن يمضي بوجهه أتم بحاله الا أن يكون الغاية من سفره مما تقصر اليه الصلاة من موضعه الذي أتم اليه واذا أراد رجل بلدا له طريقان القاصد منهما اذا سلك لم يكن بينه وبينه ما تقصر اليه الصلاة والاخر اذا سلك كان بينه وبينه ما تقصر اليه الصلاة فأى الطريقين سلك فليس له عندى قصر الصلاة انما يكون له قصر الصلاة اذا لم يكن اليها طريق الامسافة قدر ما تقصر اليها الصلاة الامن عدو يتخوف في الطريق القاصد أو خرونة أو مرقلة في الطريق الأبعد فاذا كان هكذا كان له أن يقصر اذا كانت مسافة طريقه ما يقصر اليه الصلاة (قال الشافعي) وسواء في القصر المريض والصحيح والعبد والحر والاني والذكر اذا سافر وا معافى غير معصية الله تعالى فأما من سافر باغيا على مسلم أو معاهدا أو يقطع طريقا أو يقصد في الارض أو العبد يخرج آبقا من سيده أو الرجل هاربا لينج حقا لزمه أو ما في مثل هذا المعنى أو غيره من المعصية فليس له أن يقصر فان قصر أعاد كل صلاة صلاها لان القصر رخصة وانما جعلت الرخصة لمن لم يكن عاصيا ألا ترى الى قوله تعالى فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلاثم عليه وهكذا لا يمنع على الخفين ولا يجمع الصلاة مسافر في معصية وهكذا لا يصلي الى غير القبلة نافلة ولا يخفف عن كان سفره في معصية الله تعالى ومن كان من أهل مكة ففج أتم الصلاة غنى وعرفة وكذلك أهل عرفة ومنى ومن قارب مكة ممن لا يكون سفره الى عرفة مما تقصر فيه الصلاة وسواء فيما تقصر فيه الصلاة السفر المتعب والمترخي والخوف في السفر بطلب أو هرب والامن لان القصر انما هو في غاية لافي تعب ولا في رفاهية ولو جاز أن يكون بالتعب لم يقصر في السفر البعيد في المحامل وقصد السير وقصر في السفر القاصد على القدمين والداية في التعب والخوف فاذا حج القريب الذي بلده من مكة بحيث تقصر الصلاة فأزعم بمكة مقام أربع أتم واذا خرج الى عرفة وهو يريد قضاء نسكه لا يريد مقام أربع اذ ارجع الى مكة قصر لانه بقصر مقامه بسفر

== (الخلاص في الاغنام) من اختلاف الحديث أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى قال لي بعض الناس من أتم في السفر فسدت صلاته لان أصل فرض الصلاة في السفر ركعتان الا أن يجلس قدر التشهد في مثني فيكون ذلك كالقطع للصلاة أو يدركه مقبيا بأتمه في صلاته قبل أن يسلم منها فيتم (قال الشافعي) يقال لهذا ما قلت للمسافر أن يتم ولا صححت قولك عليه أن يقصر قال فكيف (قلت) رأيت لو كان المسافر اذا صلى أربعا كانت اثنتان منها نافلة أكان له أن يصلي خلف مقيم لقد كان يلزمك في قولك أن لا يصلي خلف مقيم أبدا الا فسدت صلاته من وجهين أحدهما انه خلط عندك نافلة بفريضة والاخر أنك تقول اذا اختلفت نية الامام والمأموم فسدت صلاة المأموم ونية الامام والمأموم مختلفة ههنا في أكثر الاشياء وذلك عدد الصلاة (قال) اني أقول اذا دخل خلف المقيم حال فرضه (قلت) بأنه يصير مقيما وهو مسافر قال بل هو مسافر (قلت) فمن أين يحول فرضه قال قلنا انه اجاع من الناس أن المسافر اذا صلى خلف مقيم أتم (قلت) فكان ينبغي أن لو لم تعلم في أن للمسافر أن يتم ان شاء كتابا ولا سنة أن يدلك هذا على أن له أن يتم وقلت له قلت فيه قولنا محالا قال وما هو قلت رأيت المصلي المقيم اذا جلس في مثني من صلاته قدر التشهد أيقطع ذلك صلاته قال لا ولا يقطعها الا السلام أو الكلام أو العمل الذي يفسد الصلاة (قلت) فلم زعمت أن المسافر اذا جلس في مثني قدر التشهد وهو ينوي حين دخل في الصلاة =

فيهما وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعلي رضي الله عنهم انهم كانوا يجهرون بالقراءة في الاستسقاء ويصلون قبل الخطبة ويكبرون في الاستسقاء سبعا ونحسا وعن عثمان بن عفان أنه كبر سبعا ونحسا وعن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال يكبر مثل صلاة العبدن سبعا ونحسا قال ثم يحطب الخطبة الاولى ثم يجلس ثم يقوم فيخطب يقصر الخطبة الآخرة مستقبل الناس في الخطبتين ويكبر فيهما الاستغفار ويقول كثيرا استغفروا ربكم انه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا ثم يحول وجهه الى القبلة ويحول رداءه فيجعل طرفه الاسفل الذي على شقه الايسر على عاتقه الايمن وطرفه الاسفل الذي على شقه الايمن على عاتقه الايسر وان حوله ولم ينكسه أجزاء وان كان عليه ساج جعل ما على عاتقه الايسر على عاتقه



الايمن على عاتقه الايسر  
ويفعل الناس مثل  
ذلك وروى عن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
انه كانت عليه نجسة  
سوداء فأراد أن يأخذ  
بأسفلها فيجعلها أعلاها  
فلما نقلت عليه قلبها  
(قال) ويدعوسرا ويدعو  
الناس معه ويكون من  
دعائهم اللهم أنت أمرتنا  
بديانتك ووعدتنا  
أجابتك فقد دعوناك  
كما أمرتنا فأجبتنا كما  
وعدتنا اللهم فامنن  
علينا بمغفرة ما قارفنا  
وأجابتنا إيانا في سقياتنا  
وسعة رزقنا ثم يدعو  
بما يشاء من دين ودنيا  
ويدقون ويبدأ الامام  
بالاستغفار ويفصل  
به كلامه ويختم  
به ثم يقبل على الناس  
بوجهه فيحضهم على  
طاعة ربهم ويصلي  
على النبي صلى الله  
عليه وسلم ويدعو للمؤمنين  
والمؤمنات ويقرأ آية

(١) قوله ويصلي بينه  
وبين بلده كذا في  
الاصل وانظره وقوله  
وكذلك مكة كذا في  
النسخ ولعله وكذلك  
غير مكة فتأمل كتبه

(١) ويصلي بينه وبين بلده وان كان يريد اذا قضى نسكه مقام أربع بمكة أتم بغيره وعرفة ومكة حتى يخرج  
من مكة مسافرا فيقصر واذ اولى مسافرا مكة بالحج قصر حتى ينتهي الى مكة ثم أتم بها وعرفة وبغنى لانه  
انتهى الى البلد الذي هم مقامه مالم يعزل وكذلك مكة وسواء في ذلك أمير الحاج والسوقة لا يختلفون  
وهكذا لو عزل أمير مكة فأراد السفر أتم حتى يخرج من مكة وكان كرجل أراد سفر اول مسافر  
(تطوع المسافر) (قال) والمسافر أن يتطوع ليلا ونهارا قصر أو لم يقصر وثابت عن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم أنه كان يتنفل ليلا وهو يقصر وروى عنه أنه كان يصلي قبل الظهر مسافرا ركعتين  
وقبل العصر أربعاً وثابت عنه أنه تنفل عام الفتح بثمان ركعات ضحى وقد قصر عام الفتح  
(باب المقام الذي يتم عملة الصلاة) أخبرنا سفيان عن عبد الرحمن بن حميد قال سأل عمر بن  
عبد العزيز جلساءه ما سمعتم في مقام المهاجر بمكة قال السائب بن يزيد حدثني العلاء بن الحضرمي أن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بمكة المهاجر بعد قضاء نسكه ثلاثاً فهذا قلنا اذا أزمع المسافر أن يقيم  
بموضع أربعة أيام ولياليهن ليس فيهن يوم كان فيه مسافر فدخل في بعضه ولا يوم يخرج في بعضه أتم الصلاة  
واستدلاً لا يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم يقيم المهاجر بمكة بعد قضاء نسكه ثلاثاً وانما يقضى نسكه  
في اليوم الذي يدخل فيه والمسافر لا يكون دهر سائراً ولا يكون مقيماً ولكنه يكون مقيماً بمقام سفر  
وسائراً (قال) فأشبه ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من مقام المهاجر ثلاثاً حدم مقام السفر وما  
جأزه كان مقام الإقامة وليس بحسب اليوم الذي كان فيه سائراً ثم قدم ولا اليوم الذي كان فيه مقيماً  
ثم سار وأجل عمر رضي الله تعالى عنه أهل النمة من الحجاز وضرب لمن يقدم منهم تاجراً مقام ثلاث فأشبه  
ما وصفت من السنة وأقام رسول الله صلى الله عليه وسلم بغير ثلاثا يقصر وقدم في حجة فأقام ثلاثا قبل  
مسيره الى عرفة يقصر ولم يحسب اليوم الذي قدم فيه مكة لانه كان فيه سائراً ولا يوم التروية لانه خارج فيه  
فلما لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم مقيماً في سفر قصر فيه الصلاة أكثر من ثلاث لم يجز أن يكون الرجل  
مقيماً يقصر الصلاة الا مقام مسافر لان المعقول أن المسافر الذي لا يقيم فكان غاية مقام المسافر ما وصفت  
استدلاً لا يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم ومقامه فان قصر المجمع مقام أربع فعليه إعادة كل صلاة  
صلاها مقصورة واذ أقدم بلدا لا يجمع المقام به أربعاً فأقام ببلد الحاجة أو علة من مرض وهو عازم على  
الخروج اذا أفاق أو فرغ ولا غاية لفراغه يعرفها قد يرى فراغه في ساعة ولا يدري لعله أن لا يكون أياما  
فكل ما كان في هذا غيره مقام حرب ولا خوف حرب قصر فاذا جاوز مقام أربع أحببت أن يتم وان لم يتم  
أعاد ما صلى بالقصر بعد أربع ولو قيل الحرب وغير الحرب في هذا سواء كان مذهبا ومن قصر كما يقصر

في كل حال أن يصلي أربعاً فصلي أربعاً تمت صلاته الا أن الأولتين الفرض والاخرتين نافلة وقد وصلهما  
قال كان له أن يسلم منهما قلت وقولك كان له يصير في حكم من سلم منهما أولا يكون في حكمه الا بالسلام  
فما علمته زاد على أن قال فانا أضيق عليه ان قلت تفسد قلت فقد ضيققت ان سها فلم يجلس في مشى وصلى  
أربعاً فرغمت أن صلاته تفسد لانه يخلط نافلة بغيرضة فما علمتكم وافقت قولاً ما ضيا ولا قياساً صحيحاً  
ولازدت على أن اخترت قولاً أحدثته محالا قال فدع هذا ولكن لم تقل أنت ان فرضه ركعتان قلت  
أقول له أن يصلي ركعتين بالرخصة لأن حتماً عليه أن يصلي ركعتين في السفر كما قلت في المسح على الخفين له  
أن يغسل رجله وله أن يمسح على خفيه قال فكيف قالت عائشة قلت أخبرنا ابن عيينة عن الزهري  
عن عروة عن عائشة قالت أول ما فرضت الصلاة ركعتين ركعتين فزيد في صلاة الحضر وأقرت صلاة السفر  
قال الزهري قلت فما شأن عائشة كانت تتم الصلاة قال انها تأولت ما تأول عثمان (قال الشافعي) فقال  
فما تقول في قول عائشة قلت أقول ان معناها عندى على غير ما أردت بالدلالة عنها قال وما معناها قلت ان =



في خوف الحرب لم يبين لي أن عليه الاعادة وان اخترت ما وصفت وان كان مقامه لحرب أو خوف حرب فان رسول الله صلى الله عليه وسلم أقام عام الفتح لحرب هو ازن سبع عشرة أو ثمان عشرة بقصر ولم يجز في المقام للخوف الا واحد من قولين إما أن يكون ما جاوز مقام النبي صلى الله عليه وسلم من هذا العدد أتم فيه المقيم الصلاة وإما أن يكون له القصر اذا ما كانت هذه حاله أو يقضى الحرب فلم أعلم في مذاهب العامة المذهب الآخر واذا لم يكن مذهب المذهب الآخر فالاول أولى المذهبين واذا أقام الرجل ببلد أثناءه ليس ببلد مقامه لحرب أو خوف أو تأهب لحرب قصر ما بينه وبين ثمان عشرة ليلة فاذا جاوزها أتم الصلاة حتى يفارق البلد تاركاً للمقام به أخذاً في سفره وهكذا ان كان محارباً أو خائفاً مقيماً في موضع سفر قصر ثمان عشرة فاذا جاوزها أتم وان كان غير خائف قصر أربعاً فاذا جاوزها أتم فاذا أجمع في واحدة من الحالين مقام أربع أتم خائفاً كان أو غير خائف ولو سافر رجل في بلد في سفره فأقام به يوماً وقال ان لقيت فلاناً أقت أربعاً أو أكثر من أربع قصر حتى يلقى فلاناً فاذا لقي فلاناً أتم وان لقي فلاناً فسداله أن لا يقسم أربعاً أتم لانه قد نوى المقام ببلدائه ولقيه والمقام يكون بالنية مع المقام لاجتماع النية والمقام ونية السفر لا يكون له بها القصر حتى يكون معها سفر فجتمع النية والسفر ولو قدم البلد فقال ان قدم فلان أقت فانتظره أربعاً أتم بعدها في القول الذي اخترت وان لم يقدم فلان فاذا خرج من منازل القرية قصر وان سافر رجل من مكة الى المدينة وله فيما بين مكة والمدينة مال أو أموال أو ماشية أو مواش فترك شيئاً من ماله كان له أن يقصر ما لم يجمع المقام في شيء منها أربعاً وكذلك ان كان له شيء منها ذو قرابة أو أوصهاراً وزوجة ولم ينو المقام في شيء من هذه أربعاً قصر ان شاء قد قصر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم معه عام الفتح وفي حجة وفي حجة أبي بكر ولعدد منهم بمكة داراً أو أكثر وقرابات منهم أبو بكر له بمكة دار وقرابة وعمره بمكة دور كثيرة وعثمان له بمكة دار وقرابة فلم أعلم منهم أحداً أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم بالانعام ولا أتم ولا أنموأ بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم في قدومهم مكة بل حفظ عن حفظ عنه منهم القصر بها ولو خرج رجل يريد لقاء رجل أو أخذ عبداً أو ضالة ببلد مسيره أقل ما تقصر اليه الصلاة أو أكثر فقال ان لقيت الحاجة دون البلد رجعت لم يكن له أن يقصر حتى تكون نية بلوغ البلد الذي تقصر اليه الصلاة لانية له في الرجوع دونه بحال (قال الشافعي) ولو خرج يريد بلدان تقصر اليه الصلاة بلا نية أن يبلغه بكل حال وقال لعل أبلغه أو أرجع عنه لم يقصر حتى ينوي بكل حالة بلوغه ولو خرج ينوي بلوغه لحاجة لا ينوي ان قضاها دون الرجوع كان له القصر حتى لقي الحاجة دونه أو بداله أن يرجع بلا قضاء الحاجة وكان موضعه الذي بلغ مما لا تقصر اليه الصلاة أتم في رجوعه وان كان موضعه الذي بلغ

أو آتسين ويقول  
أستغفر الله لي ولكم  
ثم ينزل فان سقاهم الله  
والاعادوا من الغد  
للاصلاة والاستسقاء حتى  
يسقيهم الله (قال) واذا  
حولوا أريدتهم أقروها  
محولة كما هي حتى ينزعوها  
متى نزعوها وان كانت  
ناحية جذبة وأخرى  
خصبة فحسب ان  
يستسقى أهل الخصبة  
لأهل الجذبة وللسلمين  
ويبدأ الله الزيادة  
للخصبين فان ما عند الله  
واسع ويستسقى حيث  
لا يجمع من بادية وقرية  
ويقوله المسافرون  
لانه سنة وليس بأحالة  
فرض ويقولون ما يفعل  
أهل الامصار من صلاة  
وخطبة ويجزى أن  
يستسقى الامام بغير  
صلاة وخلف صلواته

### باب الدعاء في الاستسقاء

(قال الشافعي) أخبرنا  
ابراهيم بن محمد قال  
حدثني خالد بن رباح  
عن المطلب بن حنطب  
أن النبي صلى الله عليه  
وسلم كان اذا استسقى  
قال اللهم سقيا رحمة

= صلاة المسافر أقرت على ركعتين ان شاء قال وما دل على ان هذا معناه عندها قلت انها أتمت في السفر  
قال فما قول عروة انها تأولت ما تأول عثمان قلت لا أدري أتأولت أن لها أن تتم وتقصر فاخترت الانعام  
وكذلك روت عن النبي صلى الله عليه وسلم وما روت عن النبي صلى الله عليه وسلم وقالت عائشة أولي بها من  
قول عروة انها ذهبت اليه لو كان عروة ذهب الى غير هذا وما أعرف ما ذهب اليه قال فلعله حكاه عنها  
فقلت فما علمته حكاه عنها وان كان حكاه فقد يقال تأول عثمان أن لا يقصر الا خائف وما نفق على  
ما تأول عثمان خبراً صحيحاً قال فلعلها تأولت أنها أم المؤمنين قلت لم تزل للمؤمنين أما وهي تقصر ثم أتمت  
بعد وحالها في أنها أم المؤمنين قبل القصر وبعده سواء وقد قصرت بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وأتمت قال أما ان ليست لي عليك مسألة بأن أصل ما أذهب اليه وتذهب اليه أن ليس في أحد مع النبي  
صلى الله عليه وسلم حجة وإنما تذهب الى أن فرض القرآن أن القصر رخصة لا حتم وكذلك روايتك  
في السنة قلت ما خفي على ذلك ولكني أحببت أن تكون على علم من أني لم أرك سلكت طريقتي في صلاة =



ولا سقيا عذاب ولا  
محق ولا بلاء ولا هدم  
ولا غرق اللهم على  
الطراب ومنابت  
الشجر اللهم حولينا  
ولا علينا ( قال  
الشافعي ) وروى عن  
سالم عن أبيه أن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
كان إذا استسقى قال  
اللهم اسقنا غيثا مغيثا  
مريثا هبتا مريثا غيثا  
مجالا عاما طبقا سحبا  
دائما اللهم اسقنا  
الغيث ولا تجعلنا من  
القائطين اللهم ان  
بالعباد والبلاء والبهايم  
والخلق من البلاء  
والجهد والضنك مالا  
نشكو الا اليك اللهم  
أنت لنا الزرع وأنت  
لنا الضرع واسقنا من  
بركات السماء وأنت  
لنا من بركات الارض  
اللهم ارفع عنا الجهد  
والجوع والعري  
واكشف عنا من  
البلاء مالا يكشفه  
غيرك اللهم اننا نستغفرك  
انك كنت غفارا  
فأرسل السماء علينا  
مدرارا وأحب أن  
يفعل هذا كله ولا وقت  
في الدعاء لا يجاوز

مما تقصر اليه الصلاة لو ابتدأ اليه السفر ثم بدله الرجوع منه قصر الصلاة ولو بدله المقام به أتم حتى  
يسافر منه ثم يقصر اذا سافر ولو خرج رجل يريد بلدا ثم بدله ابعده فان كان البلد الاذن مما تقصر اليه  
الصلاة قصرها وان كان مما لا تقصر اليه الصلاة لم يقصرها فاذا خرج منها فان كان بينه وبين البلد الذي  
يريد ما تقصر فيه الصلاة قصر وان لم يكن لم يقصر لاني أجعله حيث نزلت مبتدئ سفره كابتدائه من أهله  
واذا رجع من البلد الأقصى فان أراد بلده فان كان بينهما ما يقصر فيه الصلاة قصر وان لم يكن لم يقصر  
وان أراد الرجوع الى البلد الذي بينه وبين بلده ثم بدله لم يقصر الا أن يكون أراد به اياها طريقا يقصر  
واذا خرج رجل من مكة يريد المدينة قصر فان خاف في طريقه وهو بعسفان فأراد المقام به أو الخروج  
الى بلد غير المدينة ليقم أو يرناد الخيرة جعلته اذا ترك النية الاولى من سفره الى المدينة مبتدئا للسفر من  
عسفان فان كان السفر الذي يريد من عسفان على ما لا تقصر اليه الصلاة لم يقصر وان كان على ما تقصر  
اليه الصلاة قصر وكذلك اذا رجع منه يريد مكة أو بلدا سواه جعلته مبتدئا سفره منه فان كانت حيث يريد  
ما تقصر اليه الصلاة قصر وان كان مما لا تقصر اليه الصلاة لم يقصر والمسافر في البر والبحر والنهر سواء  
وليس يعتبر بسير البحر والنهر كما لا يعتبر بسير البر ولا الخيل ولا نجب الركاب ولا زحف المقعد ولا ديب  
الزمن ولا سير الاجال الثقال ولكن اذا سافر في البحر والنهر مسيرة يحيط العلم انها لو كانت في البر قصر  
فيها الصلاة قصر وان كان في شئ من ذلك لم يقصر حتى يستيقن بانها مسيرة ما تقصر فيها الصلاة والمقام  
في المراسي والمواضع التي يقام فيها في الانهار كالمقام في البر لا يختلف فاذا أزمع مقام أربع في موضع أتم  
واذا لم يزمع مقام أربع قصر واذا حبسه الريح في البحر ولم يزمع مقاما الا ليجد السبيل الى الخروج بالريح  
قصر ما بينه وبين أربع فاذا مضت أربع أتم كما وصفت في الاختيار فاذا أثبت به مسيره قصر فاب رده  
الريح قصر حتى يجمع مقام أربع فيتم حين يجمع بالنية مقام أربع أو يقيم أربعان لم يزمع مقاما فيتم مقام  
أربع في الاختيار واذا كان الرجل مالا كالسفينة وكان فيها منزله وكان معه فيها أهله أو أهلكه معه فيها  
فأحب الي أن يتم وله أن يقصر اذا سافر وعليه حيث أراد مقاما غير مقام سفر أن يتم وهو فيها كالغريب

= السفر الاخطأت في ذلك الطريق فتكون أو هن لجميع قولك قال فقد عاب ابن مسعود على عثمان  
اتمامه بنى قلت وقام فصلى في منزله باصحابه فأتهم فقيل له عبت عثمان في الاتمام وأتممت فقال الخلاف  
شر قال نعم قلت وهذا ما وصفت من احتجاجك بما عليك قال وما في هذا مما على قلت أترى أن  
ابن مسعود كان يتم وهو يرى الاتمام ليس له قال ما يجوز أن يكون ابن مسعود أتم الا والاتمام عنده  
وان اختار القصر ولكن ما معنى عيب ابن مسعود الاتمام قلت له من عاب الاتمام على أن المتم يرغب عن  
الرخصة فهو موضع يجوز له به القول كما نقول فيمن ترك المسح رغبة عن الرخصة ولا نقول ذلك فيمن تركه  
غير رغبة عنها قال أما انه قد بلغنا عن بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه عاب الاتمام وأتمها  
عثمان وصلى معه قلت فهذا مثل ما رويت عن ابن مسعود من ان صلاتهم لا تفسد أقرى أنهم في صلاتهم  
مع عثمان أنهم كانوا لا يجلسون في منى قال ما يجوز هذا عليهم قلت أفتفسد صلاته وصلاتهم بأنهم  
يعلمون أنه يصلي أربعاً وانما فرضه زعمت ركعتان أو تراهم اذا اتوا به في الاتمام أو سها فقام يخالفونه  
فيجلسون في منى ويسلمون قال ما يجوز لي أن أقول هذا قلت قد قلته أولا ثم علمت أنه يلزمك فيه هذا  
فأمسكت عنه وقد اجترأت على قوله أولا وهو خلاف الكتاب والسنة وخلافهما أضيقت عليك من خلاف  
من امتنعت من أن يعطى خلافه قال فتقول ماذا قلت ما وصفت من أنهم مصيبون بالاتمام بأصل  
القرض ومصيبون بالقصر بقبول الرخصة كما أقول في كل رخصة وأن لا موضع لعيب الاتمام الا أن يتم  
رجل يرغب عن قبول الرخصة



(باب الحكم في تارك الصلاة متعمداً)

(قال الشافعي) يقال لمن ترك الصلاة حتى يخرج وقتها بلا عذر لا يصليها غيرك فان صليت والا استتبتك فان ثبت والا قتلناك كما يكفر فنقول ان آمنت والا قتلناك وقد قيل يستتاب ثلاثا فان صلى فيها والا قتل وذلك حسن ان شاء الله (قال المزني) قد قال في المرتدان لم يثبت قتل ولم يثبت طرده ثلاثا لقول النبي صلى الله عليه وسلم من ترك دينه فاضربوا عنقه وقد جعل تارك الصلاة بلا عذر كتارك الايمان فله حكمه في قياس قوله لانه عنده مثله ولا ينتظر به ثلاثا

(كتاب الجنائز)

(باب اغماض الميت) (قال الشافعي) أول ما يبدا به أولياء الميت أن يتولى أرفقهم به اغماض عينيه بأسهل ما يقدر عليه وأن يشد لحية الأسفل بعصاة

بتكارها لا يختلفان فيماله غير أني أحب له أن يتم وهكذا أجراؤه وركبان مركبه وإذا كان الرجل من أهل البادية فداره حيث أراد المقام وان كان ممن لا مال له ولا دار يصير اليها وكان سيارة يتبع أبدا مواقع القطر حل بموضع ثم شام برقا فانتجعه فان استيقن أنه يبلى تقصر اليه الصلاة قصر وان شك لم يقصر وان استيقن أنه يبلى تقصر اليه الصلاة وكانت نيته ان مر بموضع محصب أو موافق له في المنزل دونه أن ينزل لم يقصر أبدا ما كانت نيته أن ينزل حيث جدم من الارض ولا يجوز له أن يقصر أبدا حتى يكون على يقين من أنه يريد سفر الأعرجة له عنه الأعرجة المنزل ويبلغ ويكون السفر مما تقصر فيه الصلاة (قال الشافعي) ولو خرج قوم من بلد يريدون بلد اتقصر فيه الصلاة ونيتهم اذا مروا بموضع محصب أن يرتعوا فيه ما احتملهم لم يكن لهم أن يقصر وا فان كانت نيتهم أن يرتعوا فيه اليوم واليومين لا يبلغوا أن ينووا فيه مقام أربع فلهم أن يقصروا واذا مروا بموضع فأرادوا فيه مقام أربع أتوا فان لم يريدوا مقام أربع وأقاموا أربعاً أتوا بعد مقام الأربع في الاختيار

(إيجاب الجمعة)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا محمد بن ادريس الشافعي قال قال الله تبارك وتعالى اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله الآية وقال الله عز وجل وشاهد ومشهود (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا ابراهيم بن محمد قال حدثني صفوان بن سليم عن نافع بن جبير وعطاء بن يسار عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال شاهد يوم الجمعة ومشهود يوم عرفة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابراهيم بن محمد قال حدثني شريك بن عبد الله بن أبي نمر عن عطاء بن يسار عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابراهيم بن محمد قال وحدثني عبد الرحمن بن حرملة عن سعيد بن المسيب عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله (قال الشافعي) ودلت السنة من فرض الجمعة على ما ذل عليه كتاب الله تبارك وتعالى (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن ابن طاوس عن أبيه عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نحن الاخرون ونحن السابقون يبدأ بهم أوتوا الكتاب من قبلنا وأوتينا من بعدهم فهذا اليوم الذي اختلفوا فيه فهذا انا الله فالتاس لنافيه تبع اليهود غدا والنصارى بعد غد (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مثله الا أنه قال بائد أنهم (قال الشافعي) أخبرنا ابراهيم بن محمد قال حدثني محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال نحن الاخرون السابقون يوم القيامة يبدأ بهم أوتوا الكتاب من قبلنا وأوتينا من بعدهم ثم هذا يومهم الذي فرض عليهم يعني الجمعة فاختلفوا فيه فهذا انا الله فالتاس لنافيه تبع السبت والاخذ (قال الشافعي) والتزليل ثم السنة يدلان على إيجاب الجمعة وعلم أن يوم الجمعة اليوم الذي بين الخميس والسبت من العلم الذي يعلمه الجماعة عن الجماعة عن النبي صلى الله عليه وسلم وجماعة من بعده من المسلمين كما نقلوا الظهر أربعاً والمغرب ثلاثا وكانت العرب تسميه قبل الاسلام عروبة قال الشاعر

نفسى الفداء لا قوام همو خلطوا \* يوم العروبة أزوادا بأزواد

(قال الشافعي) أخبرنا ابراهيم بن محمد قال حدثني سلمة بن عبد الله الخطمي عن محمد بن كعب القرظي أنه سمع رجلا من بني وائل يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تجب الجمعة على كل مسلم الا امرأة أو صبيا أو مملوكا (قال الشافعي) ومن كان مقيما يبلى تجب فيه الجمعة من بالغ حر لا عذوله وجبت عليه الجمعة (قال الشافعي) والعذر المرض الذي لا يقدر معه على شهود الجمعة الا بأن يزيد في مرضه أو يبلغ به



عريضة ويربطها من فوق رأسه ثلاثي سترخي لحية الاسفل فيفتح فوه فلا ينطبق ويرد ذراعيه حتى يلصقهما بعضديه ثم يمسهما أو يردهما الى فخذه ويفعل ذلك بمفاصل ركبتيه ويرد فخذه الى بطنه ثم يمسهما ويلين أصابعه حتى يتباق لينه على غاسله ويجمع عنه ثيابه ويجعل على بطنه سيف أو حديد ويسجي بثوب يغطي به جميع جسده ويجعل على لوح أو سير

باب غسل الميت وغسل الزوج امرأته والمرأة زوجها

(قال الشافعي) ويفضي بالميت الى مغتسله ويكون كالمتحدر قليلا ثم يعاد تلين مفاصله ويطحر عليه ما يوارى ما يبرز ركبتيه الى سرته ويستمر موضعه الذي يغسل فيه فلا يراه أحد الا غاسله ومن لا بد له من معونته عليه ويعضون أبصارهم عنه الا فيما لا يمكن غيره ليعرف الغاسل

مشقة غير محتملة أو يحبس السلطان أو من لا يقدر على الامتناع منه بالغلبة أو يموت بعض من يقوم بأمره من قرابة أو ذي آصرة من صهر أو مودة أو من يحتسب في ولاية أمره الأجر فان كان هذا فله ترك الجمعة (قال الشافعي) وان مرض له ولدا أو والد فرأه منزولا به وخاف فوت نفسه فلا بأس عليه أن يدعه الجمعة وكذلك ان لم يكن ذلك به وكان ضائعا لقيم له غيره أو له قيم غيره له شغل في وقت الجمعة عنه فلا بأس أن يدعه الجمعة (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن اسمعيل بن عبد الرحمن عن ابن أبي ذئب أن ابن عمر دعي وهو يستحم للجمعة لسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل وهو يموت فأتاه وترك الجمعة (قال الشافعي) وان أصابه غرق أو حرق أو سرق وكان يرجو في تخلفه عن الجمعة دفع ذلك أو تدارك شيئا من منه فلا بأس أن يدعه الجمعة وكذلك ان ضل له ولدا أو مال من رقيق أو حيوان أو غيره فرجأ في تخلفه تداركه كان ذلك له (قال الشافعي) فان كان خائفا اذا خرج الى الجمعة أن يحبس السلطان بغير حق كان له التخلف عن الجمعة فان كان السلطان يحبس بحق مسلم في دم أو حدم يسعه التخلف عن الجمعة ولا الهرب في غير الجمعة من صاحبه الا أن يكون يرجو أن يدفع الحدي بعفو أو قصاص يصلح فأرجو أن يسعه ذلك (قال الشافعي) وان كان تعييه عن غريم لعسره وسعه التخلف عن الجمعة وان كان موسرا بقضاء دينه لم يسعه التخلف عن الجمعة خوف الحبس (قال الشافعي) وان كان يريد سفرا لم أحب له في الاختيار أن يسافر يوم الجمعة بعد الفجر ويجوز له أن يسافر قبل الفجر (قال الشافعي) وان كان مسافرا قد أجمع مقام أربع فثل المقيم وان لم يجمع مقام أربع فلا يخرج عندي بالتخلف عن الجمعة وله أن يسير ولا يحضر الجمعة (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن الاسود بن قيس عن أبيه أن عمر أبصر رجلا عليه هيئة السفر وهو يقول لولا أن اليوم يوم الجمعة لخرجت فقال له عمر فخرج فان الجمعة لا تحبس عن سفر (قال الشافعي) وليس على المسافر أن يمر ببلد الجمعة الا أن يجمع فيه مقام أربع فتلزمه الجمعة ان كانت في مقامه واذا لم يجمع في بلد الجمعة لم يكن له أن يسافر بعد الفجر يوم الجمعة حتى يجمع (قال الشافعي) وليس على غير البالغين ولا على النساء ولا على العبيد الجمعة وأحب للعبيد اذا أذن لهم أن يجمعوا وللعميان اذا أذن لهم وللعميان ولا أعلم منهم أحدا يخرج بترك الجمعة بحال (قال الشافعي) والمكاتب والمدر والمأذون له في التجارة وسائر العبيد في هذا سواء (قال الشافعي) واذا اعتق بعض العبد فكانت الجمعة في يومه الذي ترك فيه لنفسه لم أرخص له في ترك الجمعة وان تركها لم أقل له انه يخرج كما يخرج الحر لو تركها لانها لازمة للحر بكل حال الا من عذر وهذا قد يأتي عليه أحوال لا تلزمه فيها للرق (قال الشافعي) ومن قلت لاجعة عليه من الاحرار للعدو بالحبس أو غيره ومن النساء وغير البالغين والمماليك فاذا شهد الجمعة صلاها ركعتين واذا أدرك من ركعة أضاف اليها أخرى وأجزأته عن الجمعة (قال الشافعي) وانما قيل لاجعة عليهم والله تعالى أعلم لا يخرجون بتركها كما يكون المرء فقيرا لا يجد مراكبا وزادا فيتكلف المشي والتوصل بالعمل في الطريق والمسئلة فيجوز عنه أو يكون كبيرا لا يقدر على الركوب فيتكامل على أن يربط على دابة فيكون له حج ويكون الرجل مسافرا أو مريضا معذورا بترك الصوم فيصوم فيجزي عنه ليس أن واحدا من هؤلاء لا يكتب له أجر ما عمل من هذا فيكون من أهله وان كان لا يخرج بتركه (قال الشافعي) ولا أحب لواحد من ترك الجمعة من الاحرار للعدو ولا من النساء وغير البالغين والعبيد أن يصلي الظهر حتى ينصرف الامام أو يتأخر انصرافه بأن يحتاط حتى يرى أنه قد انصرف لانه لعله يقدر على آتيان الجمعة فيكون آتيانها خيرا له ولا أكبره اذا انصرف الامام أن يصلوا جماعة حيث كانوا اذا كان ذلك غير رغبة عن الصلاة مع الامام (قال الشافعي) وان صلاوا جماعة أو فرادى بعد الزوال وقبل انصراف الامام فلا اعادة عليهم لانهم معذورون بترك الجمعة (قال الشافعي) وان صلاوا جماعة أو فرادى فأدركوا الجمعة مع الامام صلوها وهي لهم نافلة (قال الشافعي) فأما من عليه الجمعة من لا عذر له



في التخلف عنها فليس له أن يصلي الجمعة الامع الامام فان صلاها بعد الزوال وقبل انصراف الامام لم تجز عنه وعليه أن يعيدها اذا انصرف الامام ظهرا اربعاً من قبل أنه لم يكن له أن يصليها وكان عليه اتيان الجمعة فلما فاتته صلاها قضاء وكان كمن ترك الصلاة حتى فاتته وقتها ويصليها قضاء ويجمعها ولا أكره جمعها الا أن يجمعها استخفافاً بالجمعة أو رغبة عن الصلاة خلف الأئمة (قال الشافعي) وأمر أهل السجن وأهل الصناعات من العبيد أن يجمعوا واخفاؤهم الجمع أحب الي من اعلانه خوفاً أن يظن بهم أنهم جمعوا رغبة عن الصلاة مع الأئمة

(العدد الذين اذا كانوا في قرية وجبت عليهم الجمعة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لما كانت الجمعة واجبة واحتملت أن تكون تجب على كل مصل بلا وقت عدد مصلين وأين كان المصلي من منزل مقام وطعن فلم نعلم خلافاً في أن لا الجمعة عليه الا في دار مقام ولم أحفظ أن الجمعة تجب على أقل من أربعين رجلاً وقد قال غيرنا لا تجب الا على أهل مصر جامع (قال الشافعي) وسمعت عدداً من أصحابنا يقولون تجب الجمعة على أهل دار مقام اذا كانوا أربعين رجلاً وكانوا أهل قرية فقلنا به وكان أقل ما علمناه قيل به ولم يجز عندي أن ادع القول به وليس خبر لازم يخالفه وقد روي من حيث لا يثبت أهل الحديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع حين قدم المدينة بأربعين رجلاً وروى أنه كتب الى أهل قرى عربية أن يصلوا الجمعة والعبدان وروى أنه أمر عمرو بن حزم أن يصلي العبدان بأهل نجران (قال الشافعي) أخبرنا ابراهيم بن محمد قال أخبرنا عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز عن أبيه عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة قال قال كل قرية فيها أربعون رجلاً فعليهم الجمعة (قال الشافعي) أخبرنا الثقة عن سليمان بن موسى أن عمر بن عبد العزيز كتب الى أهل المياه فيما بين الشام الى مكة جمعوا اذا بلغتم أربعين رجلاً (قال الشافعي) فاذا كان من أهل القرية أربعون رجلاً والقرية البناء والحجارة واللبن والسقف والجرائد والشجر لان هذا بناء كله وتكون بيوتها مجمعة ويكون أهلها لا يطعنون عنها شتاء ولا صيفا لا طعن حاجة مثل طعن أهل القرى وتكون بيوتها مجمعة اجتماع بيوت القرى فان لم تكن مجمعة فليسوا أهل قرية ولا يجمعون ويتمون اذا كانوا أربعين رجلاً حراً بالغاً فاذا كانوا هكذا رأيت والله تعالى أعلم أن عليهم الجمعة فاذا صلوا الجمعة أجزأتهم (قال الشافعي) واذا بلغوا هذا العدد ولم يحضر والجمعة كلهم رأيت أن يصلوها ظهراً وان كانوا هذا العدد أو أكثر منه في غير قرية كما وصفت لم يجمعوا وان كانوا في مدينة عظيمة فيها مشركون من غير أهل الاسلام أو من عبيد أهل الاسلام ونسائهم ولم يبلغ الاحرار المسلمون البالغون فيها أربعين رجلاً لم يكن عليهم أن يجمعوا ولو كثر المسلمون ما زين بها وأهلها لا يبلغون أربعين رجلاً لم يكن عليهم أن يجمعوا (قال الشافعي) ولو كانت قرية فيها هذا العدد أو أكثر منه ثم مات بعضهم أو غابوا وانتقل منهم حتى لا يبقى بها أربعون رجلاً لم يكن لهم أن يجمعوا ولو كثر من غيرهم من المسلمين مسافراً وتاجراً غير ساكن لم يجمع فيها اذا لم يكن أهلها أربعين (قال الشافعي) وان كانت قرية كما وصفت تهدمت منازلها أو تهدمت من منازلها وبقي في الباقي منها أربعون رجلاً فان كان أهلها لازمين لها يصلحوها جمعوا كانوا في مظال أو غير مظال (قال الشافعي) واذا كان أهلها أربعين أو أكثر فرض عامتهم حتى لم يواف المسجد منهم يوم الجمعة أربعون رجلاً حراً بالغاً فالظاهر (قال الشافعي) ولو كثر أهل المسجد من قوم ما زين أو تجار لا يسكنونها لم يكن لهم أن يجمعوا اذا لم يكن معهم من أهل البلد المقيمين به أربعون رجلاً بالغاً (قال الشافعي) ولو كان أهلها أربعين رجلاً بالغاً أكثر ومنهم مغلوب على عقله وليس من بقي منهم أربعون رجلاً صحيحاً بالغاً يشهدون الجمعة كلهم لم يجمعوا واذا كان أهل القرية أربعين فصاعداً فخطبهم الامام يوم الجمعة فانفض عنه بعضهم قبل تكبيرة الصلاة حتى لا يبقى معه أربعون رجلاً فان تابوا قبل أن يكبر حتى يكونوا أربعين رجلاً صلي بهم الجمعة وان لم يكونوا أربعين رجلاً حتى يكبر لم يصل

ما غسل وما بقي ويتخذ  
اناء من اناء يغرف به من  
الماء المجموع فيصب  
في الاناء الذي يلي الميت  
فما نظار من غسل  
الميت الى الاناء الذي  
يليه لم يصب الاخر  
وغير المسخن من الماء  
أحب الى الا أن يكون  
برد أو يكون بالميت ما  
لا ينقيه الا المسخن  
فيغسل به ويغسل في  
قيص ولا يمس عورة  
الميت بيده وبعد  
خرقتين تطيقتين انك  
قبل غسله ويبقى الميت  
على ظهره ثم يبدأ  
غاسله فيجلسه اجلساً  
رفيقاً ويمسكه على بطنه  
امراً بليغاً والماء  
يصب عليه ليخفي شئ  
ان خرج منه وعلى يده  
احدى الخرقتين حتى  
ينقى ما هنالك ثم يلقها  
لتغسل ثم يأخذ  
الأخرى ثم يبدأ  
فيدخل اصبعه في فيه  
بين شفتيه ولا يغرفه  
فيمرها على اسنانه بالماء  
ويدخل طرف اصبعه  
في منخريه بشئ من  
ما فيني شياً ان كان  
هنالك ويوضئه وضوءاً  
الصلاة ويغسل رأسه



ولحيته حتى ينقيهما  
ويسرحهما تسيحا  
رفيقا ثم يغسله من  
صفحة عنقه اليمنى  
وشق صدره وجنيه  
وفخذ وساقه ثم يعود  
الى شقه الايسر فيصنع  
به مثل ذلك ثم يحرفه  
الى جنبه الايسر  
فيغسل ظهره وقفاه  
وفخذ وساقه اليمنى وهو  
يراه متمكنا ثم يحرفه  
الى شقه الايمن فيصنع  
به مثل ذلك ويغسل  
ما تحت قدميه وما بين  
فخذه واليتيه بالخرقة  
ويستقصي ذلك ثم  
يصب على جميعه الماء  
القراح وأحب أن  
يكون فيه كافور (قال)  
(١) وأقل غسل الميت  
فيما أحب ثلاثا فان لم  
يبلغ الانتقاء فخمسا  
لان النبي صلى الله عليه  
وسلم قال لمن غسل ابنته  
اغسلها ثلاثا أو خمسا  
أو أكثر ان رأيت ذلك  
بماء وسدر واجعلن في  
الآخرة كافورا أو شيئا من

(١) عبارة الأم وأقل  
ما أحب أن يغسل  
ثلاثا الخ فانظره كته  
مصححه

بهم الجمعة وصلوها ظهرا أربعاً (قال الشافعي) ولو انفضوا عنه فانتظروهم بعد الخطبة حتى يعودوا أحببت له  
أن يعيد خطبة أخرى ان كان في الوقت مهلة ثم يصلها الجمعة فان لم يفعل صلاها ظهرا أربعاً ولا يجوز أن  
يكون بين الخطبة والصلاة فصل يتباعد (قال الشافعي) وان خطب بهم وهم أقل من أربعين رجلا ثم  
تاب الأربعون قبل أن يدخل في الصلاة صلاها ظهرا أربعاً ولا أراها تجزئ عنه حتى يخطب بأربعين فيفتح  
الصلاة بهم اذا كبر (قال الشافعي) ولا أحب في الأربعين الا من وصفت عليه فرض الجمعة من رجل حر  
بالغ غير مغلوب على عقله مقيم لا مسافر (قال الشافعي) فان خطب بأربعين ثم كبر بهم ثم انفضوا من  
حوله ففيها قولان أحدهما ان بقي معه اثنان حتى تكون صلاته صلاة جماعة تامة فصلي الجمعة أجزأه  
لانه دخل فيها وهي مجزئة عنهم ولو صلاها ظهرا أربعاً أجزأه والقول الآخر أنها لا تجزئه بحال حتى  
يكون معه أربعون حين يدخل ويكمل الصلاة ولكن لو لم يبق منهم الا عبدان أو عبد وحر أو مسافران  
أو مسافر ومقيم صلاها ظهرا (قال الشافعي) وان بقي معه منهم بعد تكبيره اثنان أو أكثر فصلها الجمعة  
ثم بان له أن الاثنين أو أحدهما مسافر أو عبد أو امرأة أعادها ظهرا أربعاً (قال الشافعي) ولم يجزئه الجمعة  
في واحد من القولين حتى يكمل معه الصلاة اثنان ممن عليه الجمعة فان صلى وليس وراءه اثنان فصاعدا ممن  
عليه فرض الجمعة كانت عليهم ظهرا أربعاً (قال الشافعي) ولو أحدث الامام قبل أن يدبر فقدم رجلا  
من حضر الخطبة وخلفه أقل من أربعين رجلا صلاها ظهرا أربعاً لا يجزئهم ولا الامام المحدث الا ذلك من  
قبل أن امامته زالت وابتدلت بامامة رجل لو كان الامام مبتدئا في حاله تلك لم يجزئه أن يصلها الا ظهرا  
أربعاً (قال الشافعي) واذا افتتح الامام الجمعة ثم أمرته أن يجعلها ظهرا أجزأ ما صلى منها وهو ينوي  
الجمعة لان الجمعة هي الظهر يوم الجمعة الا أنه كان له قصرها فلما حدث حال ليس له فيها قصرها أتمها كما يتدنى  
المسافر ركعتين ثم ينوي المقام قبل أن يكمل الركعتين فيتم الصلاة أربعاً ولا يستأنفها

(من تجب عليه الجمعة بمنسكته) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى اذا نودي  
لصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الي ذكر الله (قال الشافعي) واذا كان قوم ببلد يجمع أهلها وجبت الجمعة  
على من يسمع النداء من ساكني المصر أو قريبا منه بدلالة الآية (قال الشافعي) وتجيب الجمعة عندنا  
على جميع أهل المصر وان كثرا أهلها حتى لا يسمع أكثرهم النداء لان الجمعة تجب بالمصر والعهد وليس  
أحد منهم أولى بأن تجب عليه الجمعة من غيره الا من عذر (قال الشافعي) وقولي يسمع النداء اذا كان المنادي  
صينا وكان هو مستمعا والاصوات هادئة فأما اذا كان المنادي غير صيت والرجل غافل والاصوات ظاهرة  
فقل من يسمع النداء (قال الشافعي) ولست أعلم في هذا أقوى مما وصفت وقد كان سعيد بن زيد وأبو  
هريرة يكونان بالشجرة على أقل من ستة أميال فيشهدان الجمعة ويدعانا وقد كان يروى أن أحدهما كان  
يكون بالعقيق فيترك الجمعة ويشهدا ويروي أن عبد الله بن عمرو بن العاص كان على ميلين من الطائف  
فيشهد الجمعة ويدعها (قال الشافعي) أخبرنا ابراهيم بن محمد قال حدثني عبد الله بن زيد عن سعيد بن  
المسيب أنه قال تجب الجمعة على من يسمع النداء (قال الشافعي) واذا كانت قرية جامعة وكان لها قري  
حولها متصلة الاموال بها وكانت أكثر سوق تلك القرى في القرية الجامعة لم أرخص لاحد منهم في ترك  
الجمعة وكذلك لا أرخص لمن على الميل والميلين وما أشبه هذا ولا يتبين عندي أن يخرج بترك الجمعة الا من  
سمع النداء ويشبه أن يخرج أهل المصر وان عظم ترك الجمعة

(من يصلي خلفه الجمعة) والجمعة خلف كل امام صلاها من أمير ومأمور ومتغلب على بلدة وغير  
أمير مجزئة كما تجزئ الصلاة خلف كل من سلف (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك بن أنس عن  
ابن شهاب عن أبي عبيد مولى ابن أزهر قال شهدنا العيد مع علي رضي الله عنه وعثمان محصور (قال الشافعي)  
وتجزئ الجمعة خلف العبد والمسافر كما تجزئ الصلاة غيرها خلفهما فان قيل ليس فرض الجمعة عليهما قبل



ليس بأثمان بتر كهوا وهما يؤخران على أدائها وتجزي عنهما كما تجزي عن المقيم وكلاهما عليه فرض الصلاة بكاملها ولا أرى أن الجمعة تجزي خلف غلام لم يحتلم والله تعالى أعلم ولا تجمع امرأة بنساء لأن الجمعة إمامة جماعة كاملة وليست المرأة ممن لها أن تكون إمام جماعة كاملة

(الصلاة في مسجدين فأكثر) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجمع في مصر وإن عظم أهله وكثر عامسه ومساجده إلا في موضع المسجد الأعظم وإن كانت له مساجد عظام لم يجمع فيها إلا في واحد وأيهما جع فيه أولا بعد الزوال فهي الجمعة وإن جع في آخر سواء بعده لم يعتد الذين جعوا بعده بالجمعة وكان عليهم أن يعيدوا ظهر أربعاء (قال الشافعي) وسواء الذي جع أولا أو إلى أو مأمورا أو رجلا أو تطوع أو تغلب أو عزل فامتنع من العزل عن جمع معه أجزاء عن الجمعة ومن جع مع الذي بعده لم تجزه الجمعة وإن كان واليا وكانت عليه إعادة الظهر (قال) وهكذا إن جع من المصر في مواضع فالجمعة الأولى وما سواها لا تجزي إلا ظهرا (قال الشافعي) وإن أشكل على الذين جعوا أيهم جع أولا أعادوا كلهم ظهرا أربعاء (قال الشافعي) ولو أشكل ذلك عليهم فعادوا بجمعت منهم طائفة ثانية في وقت الجمعة أجزاءهم ذلك لأن جمعتهم الأولى لم تجز عنهم وهم أولا حين جعوا فسدوا ثم عادوا فجمعوا في وقت الجمعة (قال الربيع) وفيه قول آخر أن يصلوا ظهرا لأن العلم يحيط أن إحدى الطائفتين قد صلت قبل الأخرى فكما جازت الصلاة للذين صلوا أولا وإن لم يعرفوها لم يجز لأحد أن يصلي الجمعة بعد تمام جمعة قد تمت

(الأرض تكون بها المساجد) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال وإذا اتسعت البلد وكثرت عمارتها فبنيت فيها مساجد كثيرة عظام وصغار لم يجز عندي أن يصلي الجمعة فيها إلا في مسجد واحد وكذلك إذا اتصلت بالبلد الأعظم منها قريبات صغار لم أحب أن يصلي إلا في المسجد الأعظم وإن صلى في مسجد منها غيره صليت الظهر أربعاء وإن صليت الجمعة أعاد من صلاها فيها (قال) وتصلى الجمعة في المسجد الأعظم فإن صلاها الإمام في مسجد من مساجدها أصغر منه كرهت ذلك له وهي مجزئة عنه (قال) وإن صلى غير إمام في مسجد لها الأعظم والإمام في مسجد أصغر فجمعة الإمام ومن معه مجزئة ويعيدون الآخرون الجمعة (١) (قال الشافعي) وإن وكل الإمام من يصلي فصلي وكيل الإمام في المسجد الأعظم أو الأصغر قبل الإمام وصلى الإمام في مسجد غيره فجمعة الذين صلوا في المسجد الأعظم أو الأصغر قبل الإمام مجزئة ويعيدون الآخرون ظهرا (قال الشافعي) وهكذا إذا وكل الإمام رجلين يصلي أيهما أدرك فأيهما صلى الجمعة أولا أجزاء وإن صلى الآخر بعده فهي ظهر وإن كان وال يصلي في مسجد صغير وجاء وال غيره فصلي في مسجد عظيم فأيهما صلى أولا فهي الجمعة وإذا قلت أيهما صلى أولا فهي الجمعة فلم يدر أيهما صلى أولا فأعاد أحدهما الجمعة في الوقت أجزاء وإن ذهب الوقت أعاد معا فصليا معا أربعاء (قال الربيع) يريد يعيد الظهر (قال الشافعي) والاعباد بخالفة الجمعة الرجل يصلي العيد منفردا ومسافر أو تصليه الجماعة لا يكون عليها جمعة لأنها لا تحيل فرضا ولا أرى بأسا إذا خرج الإمام إلى مصلاه في العيد أو الاستسقاء أن يأمر من يصلي بضعفة الناس العيد في موضع من المصر أو مواضع (قال) وإذا كانت صلاة الرجل منفردا مجزئة فهي أقل من صلاة جماعة بأمر وال وإن لم يأمر والي فقدموا واحدا

(١) قال السراج البلقيني هذا النص هو الذي أخذ منه أن السلطان إذا كان مع طائفة أجزاءهم الجمعة وإن كانت مسبقة والمذهب المعتمد مانص عليه في مواضع غير هذا من أن الجمعة السابقة هي الصحيحة ووقع في هذا النص ويعيدون الآخرون الجمعة والمراد يعيدونها ظهرا ولعل هذا سبق قلم من الناسخ وما ذكره الشافعي بعد ذلك من قوله وإن وكل الإمام إلى آخره يقيد محل القول المذكور بما إذا لم يكن مع السابقة وكيل الإمام فإن كان معها فالجمعة السابقة هي المجزئة ولم أر من تعرض لهذا القيد

كافور (قال) ويجعل في كل ماء قراح كافورا وإن لم يجعل إلا في الآخرة أجزاءه ويتبع ما بين أطرافه يعود ولا يخرج حتى يخرج ما تحتها من الوسخ وكما صب عليه الماء القراح بعد المسدر حسب غسلا واحدا ويتعاهد مسح بطنه في كل غسلة ويقعده عند آخر غسلة فإن خرج منه شيء أتقاه بالخرقة كما وصفت وأعاد عليه غسلة ثم ينشف في ثوب ثم يصير في أكفائه وإن غسل بالماء القراح مرة أجزاءه ومن أصحابنا من رأى خلق الشعر وتقليم الأظفار ومنهم من لم يره (قال المزني) وتركه أعجب إلى لأنه يصير إلى بلي عن قليل ونسأل الله حسن ذلك المصير (قال الشافعي) ولا يقرب المحرم الطيب في غسله ولا حنوطه ولا تخمر رأسه لقول النبي صلى الله عليه وسلم كفنوه في ثوبيه الذين مات فيهما ولا تخمروا رأسه ولقوله صلى الله عليه



أجزأ عنهم (قال الشافعي) وهكذا لو قدموا في صلاة الخسوف في مساجدهم لم أكره من هذا شيأ بل أحبه ولا أكرهه في حال الآن يكون من تخلف عن الجماعة العظمى أقوياء على حضورها فأكره ذلك لهم أشد الكراهية ولا إعادة عليهم فأما أهل العذر بالضعف فأحب لهم ذلك (قال الشافعي) والجمعة مخالفة لهذا كله (قال) وإذا صلاوا جماعة أو منفردين صلاوا كما يصلي الإمام لا يخالفونه في وقت ولا صلاة ولا بأس أن يتكلم متكلمهم بخطبة إذا كان بأمر الوالي فإن لم يكن بأمر الوالي كرهت له ذلك كراهية الفرقة في الخطبة ولا أكره ذلك في الصلاة كالأكره في المكتوبات غير الجمعة

(وقت الجمعة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ووقت الجمعة ما بين أن تزول الشمس إلى أن يكون آخر وقت الظهر قبل أن يخرج الإمام من صلاة الجمعة فنصلاها بعد الزوال إلى أن يكون سلامه منها قبل آخر وقت الظهر فقد صلاها في وقتها وهي له جمعة إلا أن يكون في بلد قد جمع فيه قبله (قال الشافعي) ومن لم يسلم من الجمعة حتى يخرج آخر وقت الظهر لم تجزه الجمعة وهي له ظهر وعليه أن يصليها أربعاً أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا إبراهيم بن محمد قال حدثني خالد بن رباح عن المطلب بن حنطب أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي الجمعة إذا فاء إلى قدر ذراع أو نحوه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن يوسف بن ماهك قال قدم معاذ بن جبل على أهل مكة وهم يصلون الجمعة والتي في الحجر فقال لا تصلوا حتى تفيء الكعبة من وجهها (قال الشافعي) ووجهها الباب (قال الشافعي) يعني معاذ حتى تزول الشمس (قال الشافعي) ولا اختلاف عند أحد لقينته أن لا تصلي الجمعة حتى تزول الشمس (قال الشافعي) ولا يجوز أن يتدئ خطبة الجمعة حتى يتبين زوال الشمس (قال الشافعي) فإن ابتدأ رجل خطبة الجمعة قبل أن تزول الشمس ثم زالت الشمس فأعاد خطبته أجزأت عنه الجمعة وإن لم يعد خطبتين بعد الزوال لم تجز الجمعة عنه وكان عليه أن يصليها طهر أربعاً وإن صلى الجمعة في حال لا تجزئ عنه فيه ثم أعاد الخطبة والصلاة في الوقت أجزأت عنه والأصل طهرها والوقت الذي تجوز فيه الجمعة ما بين أن تزول الشمس إلى أن يدخل وقت العصر (قال الشافعي) ولا تجزئ جمعة حتى يخطب الإمام خطبتين ويكمل السلام منها قبل دخول وقت العصر (قال الشافعي) فإن دخل أول وقت العصر قبل أن يسلم منها فعليه أن يتم الجمعة طهر أربعاً فإن لم يفعل حتى خرج منها فعليه أن يستأنفها طهر أربعاً (قال الشافعي) ولو أغفل الجمعة (١) حتى يعلم أنه خطب أقل من خطبتين وصلى أخف من ركعتين لم يخرج من الصلاة حتى يدخل وقت العصر كان عليه أن يصلي طهر أربعاً ولا يخطب (قال الشافعي) وإن رأى أنه يخطب أخف خطبتين ويصلي أخف ركعتين إذا كانتا مجزئتين عنه قبل دخول أول وقت العصر لم يجزله إلا أن يفعل فإن خرج من الصلاة قبل دخول العصر فهي مجزئة عنه وإن لم يخرج منها حتى يدخل أول وقت العصر أعتمها طهر أربعاً فإن لم يفعل وسلم استأنف طهر أربعاً لا يجزئ به غير ذلك فإن خرج من الصلاة وهو يشك ومن معه أدخل وقت العصر أم لا فصلاتهم وصلاته مجزئة عنهم لأنهم على يقين من الدخول في الوقت وفي شك من أن الجمعة لا تجزئهم فهم مكن استيقن بوضوء وشك في انتقاضه (قال الشافعي) وسواء شكوا أو كملوا الصلاة قبل دخول الوقت بنظرة أو ريح أو غيرهما (قال الشافعي) ولا يشبه الجمعة فيما وصفت الرجل يدرك ركعة قبل غروب الشمس كان عليه أن يصلي العصر بعد غروبها وليس للرجل أن يصلي الجمعة في غير وقتها لأنه قصر في وقتها وليس له القصر إلا حيث جعل له

(وقت الاذان للجمعة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يؤذن للجمعة حتى تزول الشمس (قال الشافعي) وإذا أذن لها قبل الزوال أعيد الاذان لها بعد الزوال فإن أذن لها مؤذن قبل الزوال وآخر بعد الزوال أجزأ الاذان الذي بعد الزوال ولم يعد الاذان الذي قبل الزوال (قال الشافعي) وأحب أن

وسلم لا تقربوه طيباً فإنه يبعث يوم القيامة ملياً وإن ابن العثمان توفي محسراً فلم يخمر رأسه ولم يقربه طيباً (قال) وأحب أن يكون بقرب الميت جمرة لا تنقطع حتى يفرغ من غسله فإذا رأى من الميت شيئاً لا يتحدث به لماعليه من ستر أخيه (قال) وأولاهم بغسله أولاهم بالصلاة عليه ويغسل الرجل امرأته والمرأة زوجها غسلت أسماء بنت عيسى زوجها أبا بكر الصديق رضي الله عنه وعلى امرأته فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالت عائشة ستلو استقبلنا من أمرنا ما استدبرنا ما غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم النساء (قال) وليس للعدة معنى يحل لأحدهما فيها ما لا يحل

(١) قوله حتى يعلم أنه خطب الخ كذا في النسخ واللائق أنه أن خطب الخ تأمل كتبه مصححه



يكون الاذان يوم الجمعة حين يدخل الامام المسجد ويجلس على موضعه الذي يخطب عليه خشب أو جريد أو منبر أو شئ مرفوع له أو الأرض فإذا فعل أخذ المؤذن في الاذان فإذا فرغ قام فخطب لا يزيد عليه (قال الشافعي) وأحب أن يؤذن مؤذن واحد إذا كان على المنبر لاجتماع مؤذنين أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرني الثقة عن الزهري عن السائب بن يزيد أن الاذان كان أوله للجمعة حين يجلس الامام على المنبر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر فلما كانت خلافة عثمان وكثر الناس أمر عثمان بأذان ثان فأذن به فثبت الامر على ذلك (قال الشافعي) وقد كان عطاء ينكر أن يكون عثمان أحدثه ويقول أحدثه معاوية والله تعالى أعلم (قال الشافعي) وأيهما كان فالامر الذي على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أحب إلى (قال الشافعي) فإن أذن جماعة من المؤذنين والامام على المنبر وأذن كما يؤذن اليوم أذان قبل أذان المؤذنين إذا جلس الامام على المنبر كرهت ذلك له ولا يفسد شئ منه صلاته (قال الشافعي) وليس في الاذان شئ يفسد الصلاة لان الاذان ليس من الصلاة انما هو دعاء اليها وكذلك لو صلى بغير أذان كرهت ذلك له ولا اعاده عليه

(متى يحرم البيع) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع (قال الشافعي) والاذان الذي يجب على من عليه فرض الجمعة أن يذرعنده البيع الاذان الذي كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك الاذان الذي بعد الزوال وجلس الامام على المنبر فان أذن مؤذن قبل جلوس الامام على المنبر وبعد الزوال لم يكن البيع منه باعنه كما ينهى عنه اذا كان الامام على المنبر وأكرهه لان ذلك الوقت الذي أحب للامام أن يجلس فيه على المنبر وكذلك ان أذن مؤذن قبل الزوال والامام على المنبر لم ينه عن البيع انما ينهى عن البيع اذا اجتمع أن يؤذن بعد الزوال والامام على المنبر (قال الشافعي) واذا تباع من لاجعة عليه في الوقت المنهي فيه عن البيع لم أكره البيع لانه لاجعة عليهما وانما المنهى عن البيع المأمور باتيان الجمعة (قال الشافعي) وان بايع من لاجعة عليه من عليه جعة كرهت ذلك لمن عليه الجمعة لما وصفت ولغيره أن يكون معناله على ما أكرهه ولا أفسح البيع بحال (قال الشافعي) ولا أكره البيع يوم الجمعة قبل الزوال ولا بعد الصلاة لأحد بحال واذا تباع المأموران بالجمعة في الوقت المنهي فيه عن البيع لم يبين لي أن أفسح البيع بينهما لان معقولا أن النهي عن البيع في ذلك الوقت انما هو لبيان الصلاة لأن البيع يحرم بنفسه وانما يفسح البيع المحرم لنفسه ألا ترى لو أن رجلاً ذكر صلاة ولم يبق عليه من وقتها الا ما يأتي بأقل ما يجزئه منها بايع فيه كان عاصياً بالتشاغل بالبيع عن الصلاة حتى يذهب وقتها ولم تكن معصية التشاغل عنها تفسد بيعه والله تعالى أعلم

(التبكير الى الجمعة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان يوم الجمعة كان على كل باب من أبواب المسجد ملائكة يكتبون الناس على منازلهم الاول فالاول فاذا خرج الامام طويت الصحف واستمعوا الخطبة والمهجر الى الصلاة كالمهدي بنية ثم الذي يليه كالمهدي بقرة ثم الذي يليه كالمهدي كبشا حتى ذكر الدجاجة والبيضة (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن سمي عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح فكأنما قرب بنية ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة ومن راح في الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشاً أقرن ومن راح في الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة ومن راح في الساعة الخامسة فكأنما قرب بيضة فاذا خرج الامام حضرت الملائكة يستمعون الذكر (قال الشافعي) وأحب لكل من وجبت عليه الجمعة أن يبكر

له من صاحبه ويفعل المسلم قرابته من المشركين ويتبع جنازته ولا يصلي عليه لان النبي صلى الله عليه وسلم أمر عليا فغسل أبا طالب

(باب عدد الكفن وكيف الخنوط)

(قال الشافعي) وأحب عدد الكفن الى ثلاثة أثواب بيض رباط ليس فيها قيص ولا عمامة لان رسول الله صلى الله عليه وسلم كفن في ثلاثة أثواب بيض سحولية ليس فيها قيص ولا عمامة (قال) ويجمر بالعود حتى يعبق بها ثم ييسط أحسنها وأوسعها ثم الثانية عليها ثم التي تلي الميت ويذرفها بينها الخنوط ثم يحمل الميت فيوضع فوق العليا منها مستلقياً ثم يأخذ شيئاً من قطن متزوع الحب فيجعل فيه الخنوط والكافور ثم يدخله بين ألبتية ادخالاً بليغا ويكسثر ليرد شيئاً ان جاء منه عند تحريكه اذا حمل



الى الجمعة جهده فكلما قدم التذكير كان أفضل لما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولان العلم يحيط  
أن من زاد في التقرب الى الله تعالى كان أفضل (قال الشافعي) فان قال قائل أنهم مأمورون اذا نودي  
لصلاة من يوم الجمعة بأن يسعوا الى ذكر الله فانما أمرهم بالفرض عليهم وأمرهم بالفرض عليهم لا يمنع  
فضلا قدموه عن نافله لهم

(الشي الى الجمعة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى اذا نودي للصلاة من يوم  
الجمعة فاسعوا الى ذكر الله (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن سالم عن أبيه قال  
ما سمعت غمركم يقرأها الا فامضوا الى ذكر الله (قال الشافعي) ومعقول أن السعي في هذا الموضع  
العمل قال الله عز وجل إن سعيكم لشتى وقال وأن ليس للانسان الا ما سعى وقال عز ذكره واذا نودي  
سعى في الارض ليفسد فيها (قال الشافعي) قال زهير

سعى بعدهم قوم لكي يدركوهم \* فلم يفعلوا ولم يلبوا ولم يألوا

(وزادني بعض أصحابنا في هذا البيت)

وما يك من خير أتوه فانما \* توارثه آباء آبائهم قبل

وهل يحمل الخطي الا وشيخه \* وتغرس الا في منابتها النخل

(قال الشافعي) أخبرنا ابراهيم بن محمد قال حدثني عبد الله بن عبد الرحمن بن جابر بن عتيك عن جده  
جابر بن عتيك صاحب النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا خرجت الى الجمعة فامش على هينتك (قال  
الشافعي) وفيما وصفنا من دلالة كتاب الله عز وجل أن السعي العمل وفي أن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قال اذا أتيت الصلاة فلا تأتوها تسعون وأتوها تمشون وعليكم السكينة فادركتم فصلوا وما فاتكم  
فانفضوا « قال الشافعي والجمعة صلاة » كاف من أن يروى في ترك العدو على القدمين الى الجمعة عن أحد  
دون رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء وما علمت أحدا روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجمعة أنه  
زاد فيها على مشيه الى سائر الصلوات ولا عن أحد من أصحابه (قال الشافعي) ولا تؤتي الجمعة الامشيا كما تؤتي  
سائر الصلوات وان سعى اليها ساع أو الى غيرها من الصلوات لم يفسد عليه صلاته ولم أحب ذلك له

(الهيئة للجمعة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن عمر بن  
الخطاب رضي الله عنه رأى حلة سيرة عند باب المسجد فقال يا رسول الله لو اشتريت هذه الحلة فلبستها  
يوم الجمعة والوفد اذا قدموا عليك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما يلبس هذه من لا خلاق له في  
الآخرة ثم جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم منها حلل فأعطى عمر بن الخطاب منها حلة فقال عمر يا رسول الله  
كسوتنيها وقد قلت في حلة عطار دما قلت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم أكسكها لتلبسها فكساها  
عمر أخاه مشركا بمكة (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن ابن السباق أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قال في جمعة من الجمع يا معشر المسلمين ان هذا يوم جعله الله عيدا للمسلمين فاغتسلوا ومن كان  
منكم عنده طيب فلا يضره أن يمسه وعليكم بالسواك (قال الشافعي) فغيب الرجل أن يتنظف يوم  
الجمعة بغسل وأخذ شعر وظفر وعلاج لما يقطع تغير الريح من جميع جسده وسواك وكل ما تنظفه وطيبه  
وأن يمسه طيبا مع هذا ان قدر عليه ويستحسن من ثيابه ما قدر عليه ويطيبها اتباع السنة ولا يؤذي أحدا  
قاربه بحال وكذلك أحب له في كل عید وأمر به وأحبه في كل صلاة جماعة وأمر به وأحبه في كل  
أمر جامع للناس وان كنته في الاعياد من الجمع وغيرها أشد استحبابا للسنة وكثرة حاضرها (قال الشافعي)  
وأحب ما يلبس الى البياض فان جاوز به عصب الين والقطري وما أشبهه مما يصيغ غزله ولا يصيغ بعد  
ما ينسج فحسب واذا صلاها طاهرا متواريا لهورة أجزأه وان استحسنته ما وصفت من نظافة وغيرها

وزعزع ويشد عليه  
خرقة مشقوقة الطرف  
تأخذ ألبتة وعانته ثم  
يشد عليه كما يشد التبان  
الواسع (قال المزني)  
لا أحب ما قال من  
ابلاغ الحشولان  
في ذلك قميصا يتناول به  
حرمة ولكن يجعل  
كلوزة من القطن فيما  
بين ألبتة وسفرة قطن  
تحتها ثم يضم الى ألبتة  
والشداد من فوق ذلك  
كالتبان يشد عليه فان  
جاء منه شيء يمنعه ذلك  
من أن يظهر منه فهذا  
أحسن في كرامته من  
انتهاك حرمة (قال  
الشافعي) وياخذ القطن  
فيضع عليه الخنوط  
والكافور فيضعه على  
فيه ومخبر به وعينيه  
وأذنيه وموضع سجوده  
وان كانت به جراح  
نافذة وضع عليها ويحيط  
رأسه ولحيته بالكافور  
وعلى مساجده ويوضع  
الميت من الكفن  
بالموضع الذي يبقى منه  
من عند رجله أقل من  
مما يبقى من عند رأسه  
ثم يثني عليه ضيق  
الثوب الذي يليه على  
شسقه الايمن ثم يثني



ضيق الثوب الآخر  
على شقه اليسر كما  
وصفت كما يشتمل الحى  
بالسياج ثم يصنع  
بالاثواب كلها كذلك  
ثم يجمع ما عند رأسه  
من الثياب جمع  
العمامة ثم يرد على  
وجهه ثم يرد ما على  
رجليه على ظهور رجليه  
الى حيث بلغ فان خافوا  
أن تنتشر الأكفان  
عقدوها عليه فاذا  
أدخلوه القبر حلوها  
وأخضعوه على جنبه  
اليمين ووسدوا رأسه  
بلبنة وأسندوه لثلا  
يستلقى على ظهره  
وأدنوه الى اللحد من  
مقدمه لثلا ينكب على  
وجهه وينصب اللبن  
على اللحد ويسد فرج  
اللبن ثم يمال التراب  
عليه والاهالة أن يطرح  
من على شفير القبر  
التراب بيديه جميعا  
ثم يمال بالمساحى ولا  
أحب أن يرد في القبر  
أكثر من ترابه لثلا  
يرتفع جدا ويشخص  
عن وجه الارض قدر  
شبر ويرش عليه الماء  
ويوضع عليه الحصاء  
ويوضع عند رأسه صخرة  
أو علامة ما كانت فاذا

(قال الشافعي) وهكذا أحب لمن حضر الجمعة من عبد وصبي وغيره الا النساء فاني أحب لهن النظافة بما  
يقطع الريح المتغيرة وأكره لهن الطيب وما يشهرن به من الثياب بياض أو غيره فان تطيبن وفعلن  
ما كرهت لهن لم يكن عليهن اعادة صلاة وأحب للامام من حسن الهيئة ما أحب للناس وأكره منه  
وأحب أن يعتم فانه كان يقال ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يعتم ولوارثي يبرد فانه كان يقال ان النبي  
صلى الله عليه وسلم كان يرتدي يبرد كان أحب الي

(الصلاة نصف النهار يوم الجمعة) أخبرنا ابراهيم بن محمد قال أخبرني اسحق بن عبد الله عن  
سعيد المقبري عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة نصف النهار حتى تزول  
الشمس الا يوم الجمعة (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن ثعلبة بن أبي مالك أنه أخبره أنهم  
كانوا في زمان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يوم الجمعة يصلون حتى يخرج عمر بن الخطاب فاذا خرج عمر  
وجلس على المنبر وأذن المؤذن جلسوا يتحدثون حتى اذا سكك المؤذن وقام عمر سكتوا ولم يتكلم أحد  
(قال الشافعي) وحدثني ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب قال حدثني ثعلبة بن أبي مالك  
أن قعود الامام يقطع السجدة وأن كلامه يقطع الكلام وأنهم كانوا يتحدثون يوم الجمعة وعمر جالس على  
المنبر فاذا سكك المؤذن قام عمر فلم يتكلم أحد حتى يقضى الخطبتين كليهما فاذا قامت الصلاة ونزل عمر  
تكلموا (قال الشافعي) فاذا راح الناس للجمعة صلاوا حتى يصير الامام على المنبر فاذا صار على المنبر كف  
منهم من كان صلى ركعتين فأكثر تكلم حتى يأخذ في الخطبة فاذا أخذ فيها أنصت استدلالا بما حكيت  
ولا ينهي عن الصلاة نصف النهار من حضر يوم الجمعة

(من دخل المسجد يوم الجمعة والامام على المنبر ولم يركع) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا  
ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله قال دخل رجل يوم الجمعة والنبي صلى الله عليه وسلم  
يخطب فقال له أصليت قال لا قال فصل ركعتين (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن أبي الزبير عن  
جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله وزاد في حديث جابر وهو سليل الغطفاني (قال الشافعي) أخبرنا  
ابن عيينة عن ابن عجلان عن عياض بن عبد الله قال رأيت أبا سعيد الخدري جاء ومروان يخطب فقام  
فصلى ركعتين فجاء اليه الاحراس ليجلسوه فأبى أن يجلس حتى صلى الركعتين فلما قضينا الصلاة أتينا  
فقلنا يا أبا سعيد كاد هؤلاء أن يفعلوا بك فقال ما كنت لادعها لشيء بعد شيء رأيت من رسول الله صلى الله  
عليه وسلم رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وجاء رجل وهو يخطب فدخل المسجد بهيئة بذة فقال  
أصليت قال لا قال فصل ركعتين ثم حث الناس على الصدقة فلقوا ثيابا فأعطى رسول الله صلى الله عليه  
وسلم الرجل منها ثوبين فلما كانت الجمعة الاخرى جاء الرجل والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب فقال له  
النبي صلى الله عليه وسلم أصليت قال لا قال فصل ركعتين ثم حث رسول الله صلى الله عليه وسلم على  
الصدقة فطرح الرجل أحد ثوبيه فصاح به رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال خذ خذ ثم قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم انظروا الى هذا جاء تلك الجمعة بهيئة بذة فأمرت الناس بالصدقة فطرحوا ثيابا فأعطته  
منها ثوبين فلما جاءت الجمعة وأمرت الناس بالصدقة فجاء فلقى أحد ثوبيه (قال الشافعي) وبهذا نقول  
ونأمر من دخل المسجد والامام يخطب والمؤذن يؤذن ولم يصل ركعتين أن يصلهما وتأمره أن يخففهما  
فانه روى في الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بخفيفهما (قال الشافعي) وسواء كان في الخطبة  
الاولى أو في الاخرة فاذا دخل والامام في آخر الكلام ولا يمكنه أن يصل ركعتين خفيفتين قبل دخول  
الامام في الصلاة فلا عليه أن لا يصلهما لانه أمر بصلاتهما حيث يمكنه وحيث يمكنه مخالف حيث  
لا يمكنه وأرى للامام أن يأمره بصلاتهما ويريد في كلامه بقدر ما يكملهما فان لم يفعل الامام كرهت  
ذلك ولا شيء عليه وان لم يصل الداخل في حال تمكنه فيه كرهت ذلك ولا اعادة ولا قضاء عليه



(قال الشافعي) وان صلاهما وقد أقيمت الصلاة كرهت ذلك له وان أدرك مع الامام ركعة فقد أدرك الجمعة  
 (تخطى رقاب الناس يوم الجمعة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأكره تخطى رقاب الناس  
 يوم الجمعة قبل دخول الامام وبعده لما فيه من الاذى لهم وسوء الادب وبذلك أحب لشاهد الجمعة التكبير  
 اليها مع الفضل في التكبير اليها وقد روي عن الحسن مرسل أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلا  
 يتخطى رقاب الناس فقال له النبي صلى الله عليه وسلم آيت وآيت وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 رواه أبو هريرة أنه قال ما أحب أن أترك الجمعة ولي كذا وكذا ولأن أصلها بظهور الحرة أحب إلى من أن  
 أتخطى رقاب الناس وان كان دون مدخل رجل زحام وأمامه فرجة فكان تخطيه إلى الفرجة بواحد  
 أو اثنين رجوت أن يسعه التخطي وان كثر كرهته ولم أحبه إلا أنه لا يجد السبيل إلى مصلى يصلي فيه  
 الجمعة إلا بأن يتخطى فيسعه التخطي ان شاء الله تعالى وان كان اذا وقف حتى تقام الصلاة تقدم من دونه  
 حتى يصل إلى موضع يجوز فيه الصلاة كرهته التخطي وان فعل ما كرهته من التخطي لم يكن عليه  
 إعادة صلاة وان كان الزحام دون الامام الذي يصلي الجمعة لم أكرهه من التخطي ولا من أن يفرج له الناس  
 ما أكره للمؤمن لانه مضطر إلى أن يمضي إلى الخطبة والصلاة لهم

(النعاس في المسجد يوم الجمعة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة عن  
 عمرو بن دينار قال كان ابن عمر يقول للرجل اذا نعى يوم الجمعة والامام يخطب أن يتحول منه (قال  
 الشافعي) وأحب للرجل اذا نعى في المسجد يوم الجمعة ووجد مجلسا غيره ولا يتخطى فيه أحدا أن يتحول  
 عنه ليحدث له القيام واعتساق المجلس ما يذعر عنه النوم وان ثبت وتحفظ من النعاس بوجه يراه ينفى النعاس  
 عنه فلا أكره ذلك له ولا أحب ان رأى أنه يمتنع من النعاس اذا تحفظ أن يتحول وأحسب من أمره  
 بالتحول انما أمره حين غلب عليه النعاس فظن أن لن يذهب عنه النوم الا باحداث تحول وان ثبت  
 في مجلسه ناعسا كرهت ذلك له ولا إعادة عليه اذا لم يرد رائلا عن حد الاستواء

(مقام الامام في الخطبة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج قال  
 أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا خطب استند إلى جذع  
 نخلة من سواري المسجد فلما صنع له المنبر فاستوى عليه اضطربت تلك السارية كتحين الناقة حتى سمعها  
 أهل المسجد حتى نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعتنقها فسكنت (قال الشافعي) أخبرنا إبراهيم بن  
 محمد قال حدثني عبد الله بن محمد بن عقيل عن الطفيل بن أبي بن كعب عن أبيه قال كان رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم يصلي إلى جذع اذا كان المسجد عريشا وكان يخطب إلى ذلك الجذع فقال رجل من أصحابه  
 يا رسول الله هل لك أن نجعل لك منبرا تقوم عليه يوم الجمعة فتسمع الناس خطبتك قال نعم فصنع له ثلاث  
 درجات فهي اللاتي على المنبر فلما صنع المنبر ووضع موضعه الذي وضعه فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 بدل النبي صلى الله عليه وسلم أن يقوم على المنبر فيخطب عليه فرأيه فلما جاوز ذلك الجذع الذي كان يخطب  
 اليه خارجا حتى انصدع وانشق فترى النبي صلى الله عليه وسلم لما سمع صوت الجذع فسمع بيده ثم رجع إلى  
 المنبر فلما هدم المسجد أخذ ذلك الجذع أبي بن كعب فكان عنده في بيته حتى بلى وأكلته الارض وصار  
 رفاتا (قال الشافعي) فهذا قلنا لا بأس أن يخطب الامام على شيء مرتفع من الارض وغيرها ولا بأس أن  
 ينزل عن المنبر للحاجة قبل أن يتكلم ثم يعود إلى المنبر وان نزل عن المنبر بعد ما تكلم استأنف الخطبة لا يجزئه  
 غير ذلك لان الخطبة لا تعد خطبة اذا فصل بينها نزول يطول أو بشي يكون قاطعها

(الخطبة قائما) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى واذا راوا تجارة أو لهوا انفضوا  
 إليها وتركوا قائلها الآية (قال الشافعي) فلم أعلم مخالفا أنها نزلت في خطبة النبي صلى الله عليه وسلم يوم

فرغ من القبر فقد أكل  
 وينصرف من شاء  
 ومن أراد أن ينصرف  
 اذا ووري فذلك له  
 واسع (قال) وبلغنا  
 عن رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم أنه سطع قبر  
 ابنه ابراهيم عليه  
 السلام ووضع عليه  
 حصبا من حصبا  
 العرصة وأنه عليه  
 السلام رش على قبره  
 وروى عن القاسم قال  
 رأيت قبر النبي صلى  
 الله عليه وسلم وأبي بكر  
 وعمر مسطحة (قال)  
 ولا تبنى القبور ولا  
 تجصص (قال) والمرأة  
 في غسلها كالرجل  
 وتتعهد بأكثر ما  
 يتعهد به الرجل وان  
 يضر شعر رأسها ثلاثة  
 قرون فيلقين خلفها  
 لان النبي صلى الله عليه  
 وسلم أمر بذلك أم  
 عطية في ابنته وبأمره  
 غسلها (قال المزني)  
 وتكفن بخمسة أثواب  
 نمار وازار وثلاثة  
 أثواب (قال المزني)  
 وأحب أن يكون  
 أحدها درع المارأيت  
 فيه من قول العلماء  
 وقد قال به الشافعي



الجمعة (قال الشافعي) أخبرنا ابراهيم بن محمد قال حدثني جعفر بن محمد عن أبيه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب يوم الجمعة وكان لهم سوق يقال لها البطحاء كانت بنو سليم يجلبون اليها الخيل والابل والغنم والسمن فقدموا فخرج اليهم الناس وتركوهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان لهم لهوا إذا تزوج أحد من الانصار ضربوا بالكبر فغيرهم الله بذلك فقال واذا رأوا تجارة أولهوا وانقضوا اليها وتركوا قائما (قال الشافعي) أخبرنا ابراهيم بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يخطب يوم الجمعة خطبتين قائمتين يفصل بينهما يجلس أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابراهيم بن محمد قال حدثني صالح مولى التوأمة عن عبد الله بن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله (قال الشافعي) أخبرنا ابراهيم بن محمد قال حدثني صالح مولى التوأمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر أنهم كانوا يخطبون يوم الجمعة خطبتين على المنبر قياما يفصلون بينهما يجلس حتى جلس معاوية في الخطبة الاولى فخطب جالسا وخطب في الثانية قائما (قال الشافعي) فاذا خطب الامام خطبة واحدة وصلى الجمعة عاد فخطب خطبتين وصلى الجمعة فان لم يفعل حتى ذهب الوقت صلاها ظهرا أربعاً ولا يجزئه أقل من خطبتين يفصل بينهما يجلس فان فصل بينهما ولم يجلس لم يكن له أن يجمع ولا يجزئه أن يخطب جالسا فان خطب جالسا من علة أجزاء ذلك وأجزأ من خلفه وان خطب جالسا وهم يرونه صحيحا فذكر علة فهو أمين على نفسه وكذلك هذا في الصلاة وان خطب جالسا (١) وهم يعلمونه صحيحا للقيام لم تجزئه ولا اياهم الجمعة وان خطب جالسا ولا يدرون أصح هو أو مريض فكان صحيحا أجزأهم صلاتهم لان الظاهر عندهم أن لا يخطب جالسا الا مريض وانما عليهم الاعادة اذا خطب جالسا وهم يعلمونه صحيحا فان علمته طائفة صحيحا وجهلت طائفة صحته أجزأت الطائفة التي لم تعلم صحته الصلاة ولم تجز الطائفة التي علمت صحته وهذا هكذا في الصلاة (قال الشافعي) وانما قلنا هذا في الخطبة انها ظهرا الا أن يفعل فيها فاعل على فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم من خطبتين يفصل بينهما يجلس فيكون له أن يصليها ركعتين فاذا لم يفعل فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فهي على أصل فرضها

(أدب الخطبة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى بلغنا عن سلمة بن الاكوع أنه قال خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم خطبتين وجلس جلستين وحكى الذي حدثني قال استوى رسول الله صلى الله عليه وسلم على الدرجة التي تلي المستراح قائما ثم سلم وجلس على المستراح حتى فرغ المؤذن من الاذان ثم قام فخطب الخطبة الاولى ثم جلس ثم قام فخطب الخطبة الثانية وأتبع هذا الكلام الحديث فلا أدري أحدثه عن سلمة أم شيء فسرره هو في الحديث (قال الشافعي) وأحب أن يفعل الامام ما وصفت وان أذن المؤذن قبل ظهور الامام على المنبر ثم ظهر الامام على المنبر فتكلم بالخطبة الاولى ثم جلس ثم قام فخطب أخرى أجزأ ذلك ان شاء الله لانه قد خطب خطبتين فصل بينهما يجلس (قال) ويعتمد الذي يخطب على عصا أو قوس أو ما أشبههما لانه بلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعتمد على عصا أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج قال قلت لعطاء كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقوم على عصا اذا خطب قال نعم كان يعتمد عليها اعتمادا (قال الشافعي) وان لم يعتمد على عصا أحببت أن يسكن جسده ويديه إماما بان يضع اليمنى على اليسرى وإما أن يقرهما في موضعهما ساكنتين ويقل التلفت ويقبل بوجهه قصد وجهه ولا أحب أن يلتفت يمينا ولا شمالا لئلا يسمع الناس خطبته لانه ان كان لا يسمع أحد الشقين اذا قصد بوجهه تلقاه فهو لا يلتفت ناحية يسمع أهلها الا خلف كلامه على الناحية التي تخالفها مع سوء الادب من التلفت (قال الشافعي) وأحب أن يرفع صوته حتى يسمع أقصى من حضره ان قدر على ذلك وأحب أن يكون كلامه كلاما متريلا مينا معربا بغير الاعراب الذي يشبه النثر وغير التبطيط وتقطيع الكلام ومده وما يستكرمه ولا العجالة فيه عن الافهام ولا ترك الافصاح بالقصد

مرة معها ثم خط عليه (قال الشافعي) وموثة الميت من رأس ماله دون ورثته وغرمائه فان اشتجروا في الكفن فثلاثة أثواب ان كان وسطا لا موسرا ولا مقبلا ومن الخنوط بالمعروف لا لسرفا ولا تقصيرا (قال) ويغسل السقط ويصلى عليه ان استهل وان لم يستهل غسل وكفن ودفن والخرقة التي توار به لفافة تكفيه

(باب الشهيد ومن يصلى عليه ويغسل)

(قال الشافعي) رحمه الله والشهداء الذين عاشوا وأكاسوا الطعام أو بقواسد ينقطع فيها الحرب وان لم يطعموا كغيرهم من الموتى والذين قتلهم المشركون في المعترك يكفنون بنباهم التي قتلوا بها ان شاء أولياؤهم

(١) قوله وهم يعلمونه صحيحا للقيام أي مطبقا للقيام كما هو ظاهر كتبه



وأحب أن يكون كلامه قصداً يليغاجامعا (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم ومالك بن أنس عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر (قال الشافعي) وإذا فعل ما كرهت له من اطالة الخطبة أو سوء الأدب فيها أو في نفسه فأتى بخطبتين يفصل بينهما يجالس لم يكن عليه إعادة وأقل ما يقع عليه اسم خطبة من الخطبتين أن يحمد الله تعالى ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويقرأ شيئاً من القرآن في الأولى ويحمد الله عز وجل ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويوصي بتقوى الله ويدعو في الآخرة لأن معقولا أن الخطبة جمع بعض الكلام من وجوه إلى بعض هذا أو جزماً يجمع من الكلام (قال الشافعي) وإنما أمرت بالقراءة في الخطبة أنه لم يبلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب في الجمعة الاقرأ فكان أقل ما يجوز أن يقال قرأ آية من القرآن وأن يقرأ أكثر منها أحب إلى وأن جعلها خطبة واحدة عاد فخطب خطبة ثانية مكانه فان لم يفعل ولم يخطب حتى يذهب الوقت أعاد الظهراً ربعا فان جعلها خطبتين لم يفصل بينهما يجالس أعاد خطبته فان لم يفعل صلى الظهر أربعاً وان ترك الجلوس الأول حين يظهر على المنبر كرهته ولا إعادة عليه لأنه ليس من الخطبتين ولا فصل بينهما وهو عمل قبلهما لهما

(القراءة في الخطبة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا إبراهيم بن محمد قال حدثني عبد الله بن أبي بكر عن جبيب بن عبد الرحمن بن إساف عن أم هشام بنت حارثة بن النعمان أنها سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ بقاء وهو يخطب على المنبر يوم الجمعة وأنها لم تحفظها الا من رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة وهو على المنبر من كثرة ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ بها يوم الجمعة على المنبر (قال الشافعي) أخبرنا إبراهيم بن محمد قال حدثني محمد بن أبي بكر بن حزم عن محمد بن عبد الرحمن بن سعد ابن زرارة عن أم هشام بنت حارثة بن النعمان مثله قال إبراهيم ولا أعلمني الا سمعت أبا بكر بن حزم يقرأ بها يوم الجمعة على المنبر قال إبراهيم وسمعت محمد بن أبي بكر يقرأ بها وهو يومئذ قاضي المدينة على المنبر (قال الشافعي) أخبرنا إبراهيم بن محمد قال حدثني محمد بن عمرو بن حلحلة عن أبي نعيم وهب بن كيسان عن حسن بن محمد بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن عمر كان يقرأ في خطبته يوم الجمعة اذا الشمس كورت حتى يبلغ غلبت نفس ما أحضرت ثم يقطع السورة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك بن أنس عن هشام عن أبيه أن عمر بن الخطاب قرأ بذلك على المنبر (قال الشافعي) وبلغنا أن علياً كرم الله وجهه كان يقرأ على المنبر قل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد فلاتم الخطبتان الا بأن يقرأ في احدهما آية فأكثر والذي أحب أن يقرأ بقاء في الخطبة الأولى كما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقصر عنها وما قرأ أجزاء ان شاء الله تعالى وان قرأ على المنبر سجدة لم ينزل ولم يسجد فان فعل وسجد رجوت أن لا يكون بذلك بأس لأنه ليس يقطع الخطبة كما لا يكون قطعاً للصلاة أن يسجد فيها سجود القرآن (قال الشافعي) واذا سجد أخذ من حيث بلغ من الكلام وان استأنف الكلام فحسن (قال الشافعي) وأحب أن يقدم الكلام ثم يقرأ الآية لأنه بلغنا ذلك وان قدم القراءة ثم تكلم فلا بأس وأحب أن تكون قراءته ما وصفت في الخطبة الأولى وأن يقرأ في الخطبة الثانية آية أو أكثر منها ثم يقول أستغفر الله ولكم (قال الشافعي) بلغني أن عثمان بن عفان رضي الله عنه كان اذا كان في آخر خطبة قرأ آخر النساء يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة الى آخر السورة وحيث قرأ من الخطبة الأولى والآخرة فبدأ بالقراءة أو بالخطبة أو جعل القراءة بين ظهراني الخطبة أو بعد الفراغ منها اذا أتى بقراءة أجزاء ان شاء الله تعالى

(كلام الامام في الخطبة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا إبراهيم بن سعيد عن ابن شهاب (قال الشافعي) وحديث جابر وأبي سعيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لرجل دخل المسجد وهو على المنبر فقال أصليت فقال لا فقال فصل ركعتين وفي حديث أبي سعيد فتصدق الرجل بأحد ثوبيه

وتنزع عنهم الخفاف والفراء والجلود وما لم يكن من عام لباس التماس ولا يغسلون ولا يصلي عليهم وروى عن جابر بن عبد الله وأنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لم يصل عليهم ولم يغسلهم (قال) وعمر شهيد غير أنه لما لم يقتل في المعتزلة غسل وصلى عليه والغسل والصلاة سنة لا يخرج منها الا من أخرجه رسول الله صلى الله عليه وسلم

### (باب جل الجنازة)

(قال الشافعي) وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه جل في جنازة سعد بن معاذ بين العمودين وعن سعد بن أبي وقاص أنه جل سرير ابن عوف بين العمودين على كاهله وأن عثمان جل بين عمودي سرير أمه فلم يفارقه حتى وضع وعن أبي هريرة أنه جل بين عمودي سرير سعد بن أبي وقاص وأن ابن الزبير جل بين عمودي



فقال النبي صلى الله عليه وسلم انظروا (١) الى هذا الذي (قال الشافعي) ولا بأس أن يتكلم الرجل في خطبة الجمعة وكل خطبة فيما يعنيه ويعني غيره بكلام الناس ولا أحب أن يتكلم فيما لا يعنيه ولا يعنى الناس ولا بما يقبح من الكلام وكل ما أجزته أن يتكلم به أو كرهته فلا يفسد خطبته ولا صلاته

(كيف استحب أن تكون الخطبة) (قال الشافعي) رجه الله تعالى أخبرنا عبد العزيز عن جعفر عن أبيه عن جابر قال كان النبي صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) أخبرنا إبراهيم بن محمد قال حدثني اسحق بن عبد الله عن أبان بن صالح عن كريب بن مولى ابن عباس عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب يوما فقال ان الحمد لله نستعينه ونستغفره ونستهديه ونستنصره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله الا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعص الله ورسوله فقد غوى حتى ينفي إلى أمر الله (قال الشافعي) أخبرنا إبراهيم بن محمد قال حدثنا عمرو أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب يوما فقال في خطبته ألا إن الدنيا عرض حاضر يأكل منه البر والفاجر ألا وإن الآخرة أجل صادق يقضي فيها ملك قادر ألا وإن الخير كله بحذاقيره في الجنة ألا وإن الشر كله بحذاقيره في النار ألا فاعملوا وأنتم من الله على حذر واعلموا أنكم مروضون على أعمالكم فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره

(ما يكره من الكلام في الخطبة وغيرها) (قال الشافعي) رجه الله تعالى أخبرنا إبراهيم بن محمد قال حدثني عبد العزيز بن رفيع عن تميم بن طرفة عن عدي بن حاتم قال خطب رجل عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ومن يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعصهما فقد غوى فقال النبي صلى الله عليه وسلم اسكت فبئس الخطيب أنت ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعص الله ورسوله فقد غوى ولا تقل ومن يعصهما (قال الشافعي) فهذا نقول فيجوز أن تقول ومن يعص الله ورسوله فقد غوى لأنك أفردت معصية الله وقلت ورسوله استئناف كلام وقد قال الله تبارك وتعالى أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم وهذا وإن كان في سياق الكلام استئناف كلام (قال) ومن أطاع الله فقد أطاع رسوله ومن عصى الله فقد عصى رسوله ومن أطاع رسوله فقد أطاع الله ومن عصى رسوله فقد عصى الله لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم عبد من عباده قام في خلق الله بطاعة الله وفرض الله تبارك وتعالى على عباده طاعته لما وفقه الله تعالى من رشده ومن قال ومن يعصهما كرهت ذلك القول له حتى يفرد اسم الله عز وجل ثم يذكر بعده اسم رسوله صلى الله عليه وسلم لا يذكره الا منفردا (قال الشافعي) وقال رجل يا رسول الله ما شاء الله وشئت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أمثلان قل ما شاء الله ثم شئت (قال الشافعي) وابتداء المشيئة مخالفة للمعصية لأن طاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعصيته تبخ لطاعة الله تبارك وتعالى ومعصيته لأن الطاعة والمعصية منصوبتان بفرض الطاعة من الله عز وجل فأمر بهما رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاز أن يقال فيه من يطع الله ورسوله ومن يعص الله ورسوله لما وصفت والمشية ارادة الله تعالى (قال الشافعي) قال الله عز وجل وما تشاؤون الا أن يشاء الله رب العالمين فأعلم خلقه أن المشيئة له دون خلقه وأن مشيئتهم لا تكون الا أن يشاء الله عز وجل فيقال لرسول الله صلى الله عليه وسلم ما شاء الله ثم شئت ويقال من يطع الله ورسوله على ما وصفت من أن الله تبارك وتعالى تعبد الخلق بأن فرض طاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا أطيع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد أطيع الله بطاعة رسوله (قال الشافعي) وأحب أن يخلص الامام الخطبة بحمد الله والصلاة على رسوله صلى الله عليه وسلم والعظة والقراءة ولا يزيد على ذلك (قال الشافعي) أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج قال قلت لعطاء ما الذي أرى الناس يدعون به في الخطبة ومثلا بلغك عن

سير المسور (قال) ووجه جعلها من الجوانب أن يضع يأسرة السير المقدمة على عاتقه الايمن ثم يأسرته المؤخرة ثم يامنه السيرير المقدمة على عاتقه الايسر ثم يامنه المؤخرة فان كثرت الناس أحببت أن يكون أكثر حمله بين العمودين ومن أين حل فحسن

(باب المشي أمام الجنائزة)

(قال الشافعي) والمشي بالجنائزة الاسراع وهو فوق سجية المشي والمشي أمامها أفضل لان النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر وعثمان كانوا يمشون أمام الجنائزة

(باب من أولى بالصلاة على الميت)

(قال الشافعي) والولى أحق بالصلاة من الوالى

(١) قوله الى هذا الذي الحديث تقدم مطولا فاقصر منه هنا على ما يدل على المقصود تأمل كتبه معجبه



النبى صلى الله عليه وسلم أو عن بعد النبي عليه الصلاة والسلام قال لا إنما أحدث إنما كانت الخطبة تذكرا (قال الشافعي) فان دعا لاحد بعينه أو على أحد كرهته ولم تكن عليه إعادة

(الانصات للخطبة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا قلت لصاحبك أنصت والامام يخطب فقد لغوت (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا قلت لصاحبك أنصت والامام يخطب يوم الجمعة فقد لغوت (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معناه الا أنه قال لغيت قال ابن عينة لغيت لغية أبي هريرة (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبد الله عن مالك بن أبي عامر أن عثمان بن عفان كان يقول في خطبته قلما يدع ذلك اذا خطب اذا قام الامام يخطب يوم الجمعة فاستمعوا له وأنصتوا فان للنصت الذي لا يسمع من الخطم مثل ما للسمع المنصت فاذا قامت الصلاة فاعدلوا الصفوف وحاذوا بالمناكب فان اعتدال الصفوف من تمام الصلاة ثم لا يكبر عثمان حتى يأتيه رجال قد وكلهم بتسوية الصفوف فيخبروه أن قد استوت فيكبر (قال الشافعي) وأجب لكل من حضر الخطبة أن يستمع لها وينصت ولا يتكلم من حين يتكلم الامام حتى يفرغ من الخطبتين معا (قال الشافعي) ولا بأس أن يتكلم والامام على المنبر والمؤذنون يؤذنون وبعد قطعهم قبل كلام الامام فاذا ابتدأ في الكلام لم أحب أن يتكلم حتى يقطع الامام الخطبة الآخرة فان قطع الآخرة فلا بأس أن يتكلم حتى يكبر الامام وأحسن في الادب أن لا يتكلم من حين يبتدئ الامام الكلام حتى يفرغ من الصلاة وان تكلم رجل والامام يخطب لم أحب ذلك له ولم يكن عليه إعادة الصلاة ألا ترى أن النبي صلى الله عليه وسلم كلم الذين قتلوا ابن أبي الحقيق على المنبر وكلموه وتداعوا قتله وأن النبي صلى الله عليه وسلم كلم الذي لم يركع وكلمه وان لو كانت الخطبة في حال الصلاة لم يتكلم من حين يخطب وكان الامام أولا هم يترك الكلام الذي انما يترك الناس الكلام حتى يسمعوا كلامه (قال الشافعي) فان قيل فاقول النبي صلى الله عليه وسلم قد لغوت قبل والله أعلم (١) فاما ما يدل على ما وصفت من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم وكلام من كلمه رسول الله صلى الله عليه وسلم بكلامه فيدل على ما وصفت وان الانصات للامام اختيار وان قوله لغوت تكلم به في موضع الادب فيه أن لا يتكلم والادب في موضع الكلام أن لا يتكلم الا بما يعنيه وتخطى رقاب الناس يوم الجمعة في معنى الكلام فيما لا يعنى الرجل (قال الشافعي) ولو سلم رجل على رجل يوم الجمعة كرهت ذلك له ورأيت أن يرد عليه بعضهم لان رد السلام فرض (قال الشافعي) أخبرنا ابراهيم عن هشام بن حسان قال لا بأس أن يسلم ويرد عليه السلام والامام يخطب يوم الجمعة وكان ابن سيرين يرد ابناء ولا يتكلم (قال الشافعي) ولو عطس رجل يوم الجمعة فشمته رجل رجوت أن يسعه لان التشميت سنة (قال الشافعي) أخبرنا ابراهيم بن محمد عن هشام عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا عطس الرجل والامام يخطب يوم الجمعة فشمته (قال الشافعي) وكذلك اذا أراد أن يأتيه رجل فأومأ اليه فلم يأت به فلا بأس أن يتكلم وكذلك لو خاف على أحد أو جماعة لم أربأ ساذا لم يفهم عنهم بالاجماع أن يتكلم والامام يخطب (قال الشافعي) ولا بأس ان خاف شيئا أن يسأل عنه ويحييه بعض من عرف ان سأل عنه وكل ما كان في هذا المعنى فلا بأس بذلك للامام وغيره ما كان مما لا يلزم المرء لاجبيه ولا يعنيه في نفسه فلا أحب الكلام به وذلك أن يقول له أنصت أو يشكو اليه مصيبة نزلت أو يحدثه عن سرور حدث له أو غائب قدم أو ما أشبه هذا لانه لا فوت على واحد منهما في علم هذا ولا ضرر عليه في ترك اعلامه اياه (قال الشافعي) وان عطس الرجل فلا بأس أن يشرب والامام على المنبر فان لم يعطش فكان يتلذذ بالشرب كان أحب الي أن يكف عنه

(من لم يسمع الخطبة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن لم يسمع الخطبة أحييت له من الانصات

لان هذا من الامور الخاصة وأحق قرابته الأب ثم الجد من قبل الأب ثم الولد وولد الولد ثم الاخ للاب والام ثم الاخ للاب ثم أقربهم به عصبه فان اجتمع له أولياء في درجة فأحبهم الي أسنهم فان لم يحمده حاله فأفضلهم وأفقهم فان استروا أقرع بينهم والولى الحر أولى من الولى المملوك

### (باب الصلاة على الجنائزة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبصلى على الجنائز في كل وقت وان اجتمعت جنازة الرجال والنساء والصبيان وأرادوا المبادرة جعلوا النساء مما يلي القبلة ثم الصبيان يلونهم ثم الرجال مما يلي الامام (قال المزني) قلت أنا

(١) قوله فاما ما يدل على ما وصفت الخ كذا في جميع النسخ والظاهر أن فيه سقطا من الناسخ فليحسور كتبه مصححه



والخسائي في معناه  
(١) يكون النساء ينيهن  
وبين الصبيان كما جعلهم  
في الصلاة بين الرجال  
والنساء

(باب هل يسن القيام  
عند ورود الجنائز  
للصلاة وفي كيفية  
الصلاة والدفن)

(قال) حدثنا ابراهيم  
قال حدثنا الربيع عن  
الشافعي قال القيام في  
الجنائز منسوخ واحتج  
بحديث علي رضي الله  
عنه قال ابراهيم قال  
حدثنا يوسف بن مسلم  
المصيصي قال حدثنا  
سجاج بن محمد عن ابن  
جريح قال أخبرني  
موسى بن عقبة عن  
قيس بن مسعود بن  
الحكم عن أبيه أنه شهد

(١) قوله يكون النساء  
ينيهن وبين الصبيان  
كذا في الأصل والذي  
يؤخذ من كلام الام  
ومن قياسه بعد أن  
الألق في العبارة  
يكونون بين النساء وبين  
الصبيان والظاهر أنه  
تخريف من الناسخ  
تأمل كتبه معجمه

ما أحبته للسمع (قال الشافعي) وإذا كان لا يسمع من الخطبة شيئاً فلا كره أن يقرأ في نفسه ويذكر الله  
تبارك اسمه ولا يكلم الآدميين (قال الشافعي) أخبرنا ابراهيم عن هشام عن الحسن أنه كان لا يرى بأساً  
أن يذكر الله في نفسه بتكبير وتهليل وتسبيح (قال الشافعي) أخبرنا ابراهيم قال لا أعلمه إلا أن  
منصور بن المعتمر أخبرني أنه سأل ابراهيم أياً يقرأ والامام يخطب يوم الجمعة وهو لا يسمع الخطبة فقال عسى  
أن لا يضروه (قال الشافعي) ولو فعل هذا من سمع خطبة الامام لم تكن عليه عادة ولو أنصت للاستماع  
كان حسناً

(الرجل يقيم الرجل من مجلسه يوم الجمعة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى  
إذا قيل لكم تفسحوا في المجالس فافسحوا يفسح الله لكم وإذا قيل انشروا فانشروا (قال الشافعي)  
أخبرنا ابن عيينة عن عبيد الله بن عمر بن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقين  
أحدكم الرجل من مجلسه ثم يخلفه فيه ولكن تفسحوا وتوسعوا (قال الشافعي) وأكره للرجل من  
كان اماماً أو غير امام أن يقيم رجلاً من مجلسه ثم يجلس فيه ولكن تأمرهم أن يتفسحوا (قال الشافعي)  
ولا يجوز أن يقيم الرجل الآن يجلس الرجل حيث يتيسر له اما في موضع مصلى الامام واما في طريق عامة  
فأما أن يستقبل المصلين بوجهه في ضيق المسجد وكثرة من المصلين ولا يحول بوجهه عن استقبال المصلين  
فان كان ذلك ولا ضيق على المصلين فيه فلا بأس أن يستقبلهم بوجهه ويتحون عنه وأحسن في الأدب أن  
لا يفعل ومن فعل من هذا ما كرهته فلا إعادة عليه للصلاة (قال الشافعي) وبهذا أخذ فن عرض له  
ما يخرج منه ثم عاد إلى مجلسه أحببت لمن جلس فيه أن يتنحى عنه (قال الشافعي) وأكره للرجل أن يقيم  
الرجل من مجلسه يوم الجمعة وغيره ويجلس فيه ولا أرى بأساً أن كان رجل انما جلس لرجل ليأخذه  
مجلساً أن يتنحى عنه لأن ذلك تطوع من الجالس وكذلك ان جلس لنفسه ثم تنحى عنه بطيب من نفسه  
وأكره ذلك للجالس الآن يكون يتنحى إلى موضع شبيهه في أن يسمع الكلام ولا أكرهه للجالس الآخر  
لأنه بطيب نفس الجالس الاول ومن فعل من هذا ما كرهته فلا إعادة للجمعة عليه (قال الشافعي)  
أخبرنا ابراهيم بن محمد قال حدثني سهيل عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا قام أحدكم  
من مجلسه يوم الجمعة ثم رجع اليه فهو أحق به (قال الشافعي) أخبرنا ابراهيم بن محمد قال حدثني أبي  
عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يهد الرجل إلى الرجل فيقيم من مجلسه ثم يقعد فيه أخبرنا  
الشافعي قال أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريح قال قال سليمان بن موسى عن جابر أن النبي صلى الله عليه  
وسلم قال لا يقين أحدكم أخاه يوم الجمعة ولكن ليقل افسحوا

(الاحتباء في المسجد يوم الجمعة والامام على المنبر) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرني من  
لا أنهم عن نافع عن ابن عمر أنه كان يحبني والامام يخطب يوم الجمعة (قال الشافعي) والجلوس والامام  
على المنبر يوم الجمعة كالجلوس في جميع الحالات إلا أن يضيق الرجل على من قاربه فأكره ذلك وذلك أن  
يتكئ فيأخذ كثر مما يأخذ الجالس ويمد رجله أو يلقى يديه خلفه فأكره هذا لأنه يضيق إلا أن يكون  
برجله علة فلا كره له من هذا شيئاً وأحب له إذا كانت به علة أن يتنحى إلى موضع لا يزدحم الناس عليه  
فيفعل من هذا ما فيه الراحة لبدنه بلا ضيق على غيره

(القراءة في صلاة الجمعة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى. أخبرنا ابراهيم بن محمد قال حدثني  
عبد الله بن أبي ليلى عن سعيد المقبري عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في ركعتي الجمعة بسورة  
الجمعة والمنافقين (قال الشافعي) أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه عن عبيد الله  
ابن أبي رافع عن أبي هريرة أنه قرأ في الجمعة بسورة الجمعة وإذا جازع المنافقون فقال عبيد الله فقلت له  
قرأت بسورتين كان على رضي الله تعالى عنه يقرأ بهما في الجمعة فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم



جنازة مع علي بن أبي طالب فرأى الناس قياما ينتظرون أين توضع فأشار إليهم بدرة أو سوط اجلسوا فإن النبي صلى الله عليه وسلم قد جلس بعد ما كان يقوم قال ابن جريج وأخبرني نافع بن جبير عن مسعود عن علي مثله

(باب التكبير على الجنائز ومن أولى بأن يدخله القبر)

(قال الشافعي) أخبرنا إبراهيم بن محمد عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كبر أربعاً وقرأ بآتم القرآن بعد التكبير الأولى وروى عن ابن عباس أنه قرأ بفاتحة الكتاب وجهر بها وقال انما فعلت لتعلموا أنها سنة وعن ابن عمر أنه كان يرفع يديه كلما كبر على الجنازة وعن ابن المسيب وعروة مثله (قال) ويكبر المصلي على الميت ويرفع يديه بحذو

كان يقرأ بهما (قال الشافعي) أخبرنا إبراهيم بن محمد قال حدثني مسعر بن كدام عن معبد بن خالد عن سمرة بن جندب عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقرأ في الجمعة بسج اسم ربك الأعلى وهل أتاك حديث الغاشية (قال الشافعي) أحب أن يقرأ يوم الجمعة في الجمعة بسورة الجمعة وإذا جاءك المنافقون لثبوت قراءة النبي صلى الله عليه وسلمهما وتواليهما في التأليف وإذا كان من يحضر الجمعة بفرض الجمعة وما نزل في المنافقين (قال الشافعي) وما قرأ به الإمام يوم الجمعة وغيرها من أم القرآن وآية أجزأه وإن اقتصر على أم القرآن أجزأه ولم أحب ذلك (قال الشافعي) وحكاية من حكى السورتين اللتين قرأ بهما النبي صلى الله عليه وسلم في الجمعة تدل على أنه جهر بالقراءة وأنه صلى الجمعة ركعتين وذلك ما لا اختلاف فيه علمته فيجهر الإمام بالقراءة في الجمعة ويصليها ركعتين إذا كانت جمعة فإن صلاها ظهر أخافت بالقراءة وصلى أربعاً (قال الشافعي) وإن خافت بالقراءة في الجمعة أو غيرها مما يجهر فيه بالقراءة أو جهر بالقراءة فيما خافت فيه بالقراءة من الصلاة كرهت ذلك ولا إعادة ولا سجود السهو عليه (قال الشافعي) وإن بدأ الإمام يوم الجمعة فقرأ بسورة المنافقين في الركعة الأولى قبل أم القرآن عاد فقرأ أم القرآن قبل أن يركع أجزأه أن يركع بها ولا يعيد سورة المنافقين ولو قرأ معها بشئ من الجمعة كان أحب إلى ويقرأ في الركعة الثانية بسورة الجمعة

(القتوت في الجمعة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى حكى عدد صلاة النبي صلى الله عليه وسلم الجمعة فاعلمت أحداً منهم حكى أنه قنت فيها إلا أن تكون دخلت في جملة قنوته في الصلوات كلهن حين قنت على قتله أهل بئر معونة ولا قنوت في شئ من الصلوات إلا الصبح إلا أن تنزل نازلة فيقنت في الصلوات كلهن إن شاء الإمام

(من أدرك ركعة من الجمعة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أدرك من الصلاة ركعة فقد أدرك الصلاة (قال الشافعي) فكان أقل ما في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد أدرك الصلاة أن لم تنفقه الصلاة (قال الشافعي) ومن لم تنفقه الصلاة صلى ركعتين (قال الشافعي) ومن أدرك ركعة من الجمعة بنى عليها ركعة أخرى وأجزأه الجمعة وأدرك الركعة أن يدرك الرجل قبل رفع رأسه من الركعة فيركع معه ويسجد فان أدركه وهو راكع فكبر ثم لم يركع معه حتى يرفع الإمام رأسه من الركعة ويسجد معه لم يعتد بتلك الركعة وصلى الظهر أربعاً (قال الشافعي) وإن ركع وشك في أن يكون تمكن راكعاً قبل أن يرفع الإمام رأسه لم يعتد بتلك الركعة وصلى الظهر أربعاً إذا لم يدرك معه ركعة غيرها (قال الشافعي) وإن ركع مع الإمام ركعة وسجد سجدتين ثم شك في أن يكون سجدة سجدتين مع الإمام أو سجدة سجددة وصلى ثلاث ركعات حتى يكمل الظهر أربعاً لأنه لا يكون مدركال ركعة بكملها إلا بأن يسجد سجدتين وكذلك لو أدرك مع الإمام ركعة ثم أضاف إليها أخرى ثم شك في سجدة لا يدري أهى من الركعة التي كانت مع الإمام أو الركعة التي صلى لنفسه كان مضطراً ركعة وقاضياً ثلاثاً ولا يكون له جمعة حتى يعلم أن قد صلى مع الإمام ركعة بسجدتين

(الرجل يركع مع الإمام ولا يسجد معه يوم الجمعة وغيرها) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم المؤمنين أن يركعوا إذا ركع الإمام ويتبعوه في عمل الصلاة فلم يكن للمأموم أن يترك اتباع الإمام في عمل الصلاة (قال الشافعي) وصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الخوف بعسفان فركع وركعوا وسجد فسجدت طائفة وحرسته أخرى حتى قام من سجوده ثم تبعته بالسجود مكانها حين قام (قال الشافعي) فكان بينا والله تعالى أعلم في سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن على المأموم اتباع الإمام ما لم يكن للمأموم عذر يمنعه اتباعه وأن له إذا كان له عذر أن يتبعه في وقت ذهاب العذر



منكبيه ثم يقرأ بفاتحة الكتاب ثم يكبر الثانية ويرفع يديه كذلك ثم يحمد الله ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو للمؤمنين والمؤمنات ثم يكبر الثالثة ويرفع يديه كذلك ويدعو لليت فيقول اللهم عبدك وابن عبدك خرج من روح الدنيا وسعتها ومحجوبه وأحباؤه فيها الى ظلمة القبر وما هو لاقبه وكان يشهد أن لا اله الا أنت وأن محمدا عبدك ورسولك وأنت أعلم به اللهم نزل بك وأنت خير منزل به وأصبح فقيرا المرحمتك وأنت غني عن عذابه وقد جئتاك راغبين اليك شفعا له اللهم ان كان محسنا فرد في احسانه وان كان مسيا فتجاوز عنه ولفه برحمتك رضاك وقه فتنة القبر وعذابه وافسح له في قبره وجاف الارض عن جنبه ولفه برحمتك الامن من عذابك حتى تبعه الى جنتك يا أرحم الراحمين ثم يكبر الرابعة ثم يسلم عن يمينه وشماله ويخفي

(قال الشافعي) فلأن رجلا موما في الجمعة ركع مع الامام ثم زحم فلم يقدر على السجود بحال حتى قضى الامام سجوده تبع الامام اذا قام الامام فأمكنه أن يسجد سجد وكان مدر كالجمعة اذا صلى الركعة التي بقيت عليه وهكذا لو حبسه حابس من مرض لم يقدر معه على السجود أو سهواً ونسياناً أو عذراً ما كان (قال الشافعي) وان كان ادراكه الركعة الآخرة وسلم الامام قبل يمكنه السجود سجد وصلى الظهر أربعاً لأنه لم يدرك مع الامام ركعة بكاملها (قال الشافعي) وان أدرك الأولى ولم يمكنه السجود حتى ركع الامام الركعة الثانية لم يكن له أن يسجد للركعة الأولى الا أن يخرج من امامة الامام فان سجد خرج من امامة الامام لان أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم انما سجدوا للركعة التي وقفوا عن السجود لها بالهذر بالحراسة قبل الركعة الثانية (قال الشافعي) ويتبع الامام في ركع معه ويسجد ويكون مدر كما معه الركعة ويسقط عنه واحدة ويضيف اليها أخرى ولو ركع معه ولم يسجد حتى سلم الامام سجد سجدتين وكان مصلياً ركعة ويبنى عليها ثلاثاً لأنه لم يأت مع الامام ركعة بكاملها (قال الشافعي) فان أمكنه أن يسجد على ظهر رجل فتركه بغير عذر خرج من صلاة الامام فان صلى لنفسه أجزاءه ظهراً وان لم يفعل وصلى مع الامام أعاد الظهر ولا يكون له أن يمكنه مع الامام ركوع ولا سجود فيدعه بغير عذر ولا سهواً الا خرج من صلاة الامام ولو جاز أن يكون رجل خلف الامام يمكنه الركوع والسجود ولا عذر له لم يكن به غير خارج من صلاة الامام جاز أن يدع ذلك ثلاث ركعات ويركع في الرابعة فيكون كبستدئ الصلاة حين ركع وسجد معه ويدع ذلك أربع ركعات ثم يركع ويسجد فيتبع الامام في الركعة التي قبل سجوده (قال الشافعي) ولو سها عن ركعة اتبع الامام ما لم يخرج الامام من صلاته بالركوع والسجود أو يركع الامام ثانية فاذا ركع ثانية ركعها معه وقضى التي سها عنها ولو خرج الامام من صلاته وسها عن ثلاث ركعات وقبض جهر الامام في ركعتين ركع وسجد بلا قراءة واجترأ بقراءة الامام في ركعة في قول من قال لا يقرأ خلف الامام فيما يجهر فيه الامام ثم قرأ لنفسه فيما بقي ولم يجزئه غير ذلك ولو كان فيما يخافت فيه الامام فان كان قرأ اعتد بقراءته في ركعة وان لم يكن قرأ لم يعتد بها ويقرأ فيما بقي بكل حال لا يجزئه غير ذلك

(الرجل يرفع يوم الجمعة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا دخل الرجل في صلاة الامام يوم الجمعة حضر الخطبة أو لم يحضرها فسواء فان رفع الرجل الداخل في صلاة الامام بعدما يكبر مع الامام فخرج يستترعف فأحب الاقوال الى فيه أنه قاطع للصلاة ويستترعف ويتكلم فان أدرك مع الامام ركعة أضاف اليها أخرى والاصل الظهر أربعاً وهذا قول المسور بن مخرمة وهكذا ان كان يجسده أو ثوبه نجاسة فخرج فغسلها ولا يجوز أن يكون في حال لا تحل فيها الصلاة ما كان بها ثم يبنى على صلاته والله تعالى أعلم (قال الشافعي) وان رجع وبنى على صلاته رأيت أن يعيد وان استأنف صلاته بتكبيره افتتاح كان حينئذ دخلاً في الصلاة

(رعاف الامام وحده) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أصل ما ذهب اليه أن صلاة الامام اذا فسدت لم تفسد صلاة من خلفه فاذا كبر الامام يوم الجمعة ثم رفع أو أحدث فقدم رجلاً أو تقدم الرجل بغير أمره بأمر الناس أو غير أمرهم وقد كان المتقدم دخل في صلاة الامام المحدث قبل أن يحدث كان الامام المتقدم الآخر يقوم مقام الامام الاول وكان له أن يصلي بهم ركعتين وتكون له ولهم الجمعة (قال الشافعي) ولو دخل المتقدم مع الامام في أول صلاته أو بعد ما صلى ركعة فرعف الامام قبل الركوع أو بعده وقبل السجود فانصرف ولم يقدموا أحد فافصلوا وحدها فان أدرك منهم مع الامام ركعة بسجدتين أضاف اليها أخرى وكانت له جمعة ومن لم يدرك ركعة بسجدتين كاملتين صلى الظهر أربعاً (قال الشافعي) ولو أن الامام يوم الجمعة رفع فخرج ولم يركع ركعة وقدم رجلاً لم يدرك التكبير فصلى بهم ركعتين أعادوا الظهر أربعاً لأنه ممن لم يدخل معه في الصلاة حتى خرج الامام من الامامة وهذا مبتدئ ظهر أربعاً لا يجهر



القراءة والدعاء ويجهر  
بالسلام (قال) ومن فاته  
بعض الصلاة اقتح ولم  
ينتظر تكبير الامام ثم  
قضى مكانه ومن لم يدرك  
صلى على القبر وروى  
عن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم أنه صلى على  
القبر وعن عمرو بن  
عمر وعائشة مثله  
(قال) ولا يدخل الميت  
قبره الا الرجال ما كانوا  
موجودين ويدخله  
منهم أفقهم وأقربهم  
به رجاء ويدخل المرأة  
زوجها وأقربهم بها  
رجاء ويستريحون بها  
إذا أنزلت القبر (قال  
الشافعي) وأحب أن  
يكونوا وتراتلة أو  
خمسة (قال) ويسل  
الميت سلام من قبل رأسه  
وروى عن ابن عباس  
أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم سل من  
قبل رأسه (قال)  
حدثنا ابراهيم بن محمد  
قال حدثنا الفضل بن  
أبي الصباح قال حدثنا  
يحيى عن المنهال عن  
خليفة عن حجاج عن  
عطاء عن ابن عباس أن  
النبي صلى الله عليه  
وسلم دخل قبر اليل

فيها بالقراءة ولو صلى الامام بهم جنباً أو على غير وضوء الجمعة أجزأتهم وكان عليه أن يعيد ظهره أربعاً لنفسه  
(قال الشافعي) ولو أعاد الخطبة ثم صلى بطائفة الجمعة لم يكن له ذلك وكان عليه أن يعود فيصلي ظهره أربعاً  
(قال الشافعي) فان فعل فذكر وهو في الصلاة أن عليه الظهر فوصلها بظهره فقد دخلها بغيرية صلاة  
أربع فأجب الى أن يتدئ الظهر أربعاً وقد يخالف المسافر يفتح بنوى القصر ثم يتم لأنه كان للمسافر أن  
يقصر ويتم والمسافر نوى الظهر بعينها فهو داخل في نية فرض الصلاة والمصلي الجمعة لم ينو الظهر بحال  
انما نوى الجمعة التي فرضها ركعتان اذا كانت جمعة والذي ليس له أن يصليها جمعة أربعاً فان أتمها بظهره  
أربعاً رجوت أن لا يضيق عليه ان شاء الله تعالى وما أحب أن يفعل ذلك بحال وانما لم يتبين لي ايجاب  
الاعادة عليه لان الرجل قد يدخل مع الامام ينوي الجمعة ولا يكمل له ركعة فتجري عليه أن ينوي على صلاته  
مع الامام بظهره وان كان هذا قد يخالفه في أنه مأموم تبع الامام لم يوث من نفسه والاول امام عمه فعل  
نفسه ولو أحدث الامام الذي خطب بعدما كبر فقدم رجلاً كبر معه ولم يدرك الخطبة فصلى ركعة ثم  
أحدث فقدم رجلاً أدرك معه الركعة صلى ركعة ثانية فكانت له ولين أدرك معه الركعة الاخيرة جمعة  
وان قدم رجلاً لم يدرك معه الركعة الاولى وقد كبر معه صلى بهم ركعة ثم تشهد وقدم من أدرك اول الصلاة  
فسلم وقضى لنفسه ثلاثاً لانه لم يدرك مع الامام ركعة حتى صار امام نفسه وغيره (قال الشافعي) واذا  
رفع الامام أو أحدث أو ذكر أنه جنب أو على غير وضوء فخرج يستنرف أو يتطهر ثم رجع استأنف  
الصلاة وكان كالمأموم غيره فان أدرك مع الامام المقدم بعده ركعة أضاف اليها أخرى وكانت له جمعة وان  
لم يدرك معه ركعة صلى الظهر أربعاً

(التشديد في ترك الجمعة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا ابراهيم بن محمد قال حدثني  
صفوان بن سليم عن ابراهيم بن عبد الله بن معبد عن أبيه عن عكرمة عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قال من ترك الجمعة من غير ضرورة كتب منافقاً في كتاب لا يمحى ولا يبدل أخبرنا الربيع  
قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابراهيم بن محمد قال حدثني محمد بن عمرو عن عبيدة بن سفيان الحضرمي  
عن أبي الجعد الضمري عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يترك أحد الجمعة ثلاثاً وناهاها الا طبع الله  
على قلبه (قال الشافعي) في بعض الحديث ثلاثاً ولاء (قال الشافعي) أخبرنا ابراهيم بن محمد قال  
حدثني صالح بن كيسان عن عبيدة بن سفيان قال سمعت عمرو بن أمية الضمري يقول لا يترك رجل  
مسلم الجمعة ثلاثاً وناهاها الا شهداها الا كتب من الغافلين (قال الشافعي) حضور الجمعة فرض فمن ترك  
الفرض تهاونا كان قد تعرض شر الا أن يعفو الله كما لو أن رجلاً ترك صلاة حتى يمضي وقتها كان قد تعرض  
شر الا أن يعفو الله

(ما يؤمر به في ليلة الجمعة ويومها) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى بلغنا عن عبد الله بن أبي أوفى  
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أكثروا الصلاة على يوم الجمعة فاني أبلغ وأسمع قال وبضعف  
فيه الصدقة وليس مما خلق الله من شيء ما بين السماء والارض يعني غير ذي روح الا وهو ساجد لله تعالى  
في عشية الخميس ليلة الجمعة حتى يصبح يوم الجمعة فاذا أصبحوا فليس من ذي روح الا وروحه في خنجرته  
مخافة الى أن تغرب الشمس فاذا غربت الشمس أمنت الدواب وكل شيء كان فرعاً منها غير الثقلين (قال  
الشافعي) وبلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أقربكم مني في الجنة أكثركم على صلاة فأكثروا  
الصلاة على في الليلة الغراء واليوم الازهر (قال الشافعي) يعني والله تعالى أعلم يوم الجمعة (قال الشافعي)  
أخبرنا ابراهيم بن محمد قال حدثني صفوان بن سليم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا كان يوم  
الجمعة وليلة الجمعة فأكثروا الصلاة على (قال الشافعي) أخبرنا ابراهيم بن محمد قال حدثني عبد الله  
ابن عبد الرحمن بن معمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أكثروا الصلاة على يوم الجمعة (قال الشافعي)



وبلغنا أن من قرأ سورة الكهف وفي فتنة الدجال (قال الشافعي) وأحب كثرة الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في كل حال وأنا في يوم الجمعة وليلتها أشد استحباباً وأحب قراءة الكهف ليلة الجمعة ويومها لما جاء فيها

(ما جاء في فضل الجمعة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا إبراهيم بن محمد قال حدثني موسى ابن عبيدة قال حدثني أبو الأزهري معاوية بن اسحق بن طلحة عن عبد الله بن عبيد بن عمير أنه سمع أنس بن مالك يقول أتى جبريل بمرآة بيضاء فيها وكرة إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما هذه فقال هذه الجمعة فضلت بها أنت وأمتك فالناس لكم فيها تبع اليهود والنصارى ولكم فيها خير وفيها ساعة لا يوافقها مؤمن يدعو الله بخيراً إلا استجيب له وهو عندنا يوم المزيدي فقال النبي صلى الله عليه وسلم يا جبريل وما يوم المزيدي فقال إن ربك اتخذ في الفردوس وادياً أفج فيه كتب مسك فإذا كان يوم الجمعة أنزل الله تبارك وتعالى ما شاء من ملائكة كتبه وحوله منابر من نور عليها مقاعد النيسين والصديقين وحف تلك المنابر عنابر من ذهب مكللة بالياقوت والزبرجد عليها الشهداء والصديقون فجلسوا من وراءهم على تلك الكتب فيقول الله عز وجل أنار بكم قد صدقتكم وعدي فسلوني أعطكم فيقولون ربنا سألناك رضوانك فيقول الله عز وجل قدر ضيقت عنكم ولكم ما تمنيت ولدي مزيد فهم يحبون يوم الجمعة لما يعطيهم فيه ربهم من الخير وهو اليوم الذي استوى فيه ربك تبارك اسمه على العرش وفيه خلق آدم وفيه تقوم الساعة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا إبراهيم بن محمد قال حدثني أبو عمران إبراهيم بن الجعد عن أنس بن مالك شيهابه وزاد عليه ولكم فيه خير من دعا فيه بخير هوله قسم أعطيه فإن لم يكن له قسم ذخره ما هو خير منه وزاد أيضاً فيه أشياء أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا إبراهيم بن محمد قال حدثني عبد الله بن محمد بن عقيل عن عمرو بن شرحبيل بن سعيد بن سعد عن أبيه عن جده أن رجلاً من الأنصار جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله أخبرنا عن يوم الجمعة ماذا فيه من الخير فقال النبي صلى الله عليه وسلم فيه خمس خلال فيه خلق آدم وفيه أهبط الله عز وجل آدم عليه السلام إلى الأرض وفيه توفي آدم وفيه ساعة لا يسأل الله العبد فيها شيئاً إلا آتاه الله تعالى إياه ما لم يسأل ما تم أو قطيعه رحم وفيه تقوم الساعة وما من ملك مقرب ولا سماء ولا أرض ولا جبل إلا وهو مشفق من يوم الجمعة (قال الشافعي) أخبرنا مالك بن أنس عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر يوم الجمعة فقال فيه ساعة لا يوافقها إنسان مسلم وهو قائم يصلي يسأل الله شيئاً إلا أعطاه إياه وأشار النبي صلى الله عليه وسلم بيده بقلها أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن زيد بن عبد الله بن الهاد عن محمد بن إبراهيم بن الحرث التيمي عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خير يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة فيه خلق الله تبارك وتعالى آدم عليه السلام وفيه أهبط وفيه تيب عليه وفيه مات وفيه تقوم الساعة وما من دابة إلا وهي مسيخة يوم الجمعة من حين تصبح حتى تطلع الشمس شفقاً من الساعة إلا الجن والأنس وفيه ساعة لا يصاد فيها عبد مسلم يسأل الله عز وجل شيئاً إلا أعطاه إياه قال أبو هريرة قال عبد الله بن سلام هي آخر ساعة في يوم الجمعة فقلت له وكيف تكون آخر ساعة وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يصاد فيها عبد مسلم وهو يصلي وتلك ساعة لا يصلي فيها فقال عبد الله بن سلام ألم يقل رسول الله صلى الله عليه وسلم من جلس مجلساً ينتظر الصلاة فهو في صلاة حتى يصلي قال فقلت بلى قال فهو ذلك (قال الشافعي) أخبرنا إبراهيم بن محمد قال حدثني عبد الرحمن بن حملة عن ابن المسيب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال سيد الأيام يوم الجمعة (قال الشافعي) أخبرنا إبراهيم بن محمد قال أخبرني أبي أن ابن المسيب قال أحب الأيام إلى أن أموت فيه ضحى يوم الجمعة

فاسرج له وأخذته من قبل القبلة (قال) حدثنا إبراهيم قال حدثنا ابن منيع عن هشيم عن خالد الحذاء عن ابن سيرين أن رجلاً من الأنصار مات فشده أنس بن مالك فأدخله من قبل رجل القبر

(باب ما يقال إذا أدخل الميت قبره)

(قال الشافعي) وإذا أدخل الميت قبره قال الذين يدخلونه بسم الله وعلى صلاة رسول الله اللهم سلمه إليك الأشقاء من ولده وأهله وقرابته وإخوانه وفارق من كان يحب قبره وخرج من سعة الدنيا والآخرة إلى ظلة القبر وضيقه ونزل بك وأنت خير منزول به إن عاقبتك في ذنبه وإن عفوت فانت أهل العفو أنت غني عن عذابه وهو فقير إلى رحمتك اللهم أشكر حسناته واغفر سيئاته وأعذه من عذاب القبر واجمع له برحمتك الأمن من عذابك واكفه كل هول دون الجنة اللهم اخلفه في تركته في



(السهم في صلاة الجمعة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والسهم في صلاة الجمعة كالسهم في غيرها فان سها الامام فقام في موضع الجلوس عاد فجلس وتشهد وسجد للسهم (١)

(كتاب صلاة الخوف وهل يصليها المقيم)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال الله تبارك وتعالى واذا ضربتم في الارض فليس عليكم جناح الآية (قال الشافعي) فأذن الله عز وجل بالقصر في الخوف والسفر وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان فيهم يصلي لهم صلاة الخوف أن يصلي فريق منهم بعد فريق فكانت صلاة الخوف مباحة للمسافر والمقيم بدلالة كتاب الله عز وجل ثم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) فالمسافر والمقيم اذا كان الخوف أن يصليها صلاة الخوف وليس للمقيم أن يصليها الا بكامل عدد صلاة المقيم والمسافر أن يقصر في صلاة الخوف ان شاء للسفر وان أتم فصلاته جائزة وأختار له القصر

(كيف صلاة الخوف) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى واذا كنت فيهم فأقت لهم الصلاة فلتقم طائفة منهم معك وليأخذوا أسلحتهم فاذا سجدوا فليكونوا من ورائكم ولتأت طائفة أخرى الآية أخبرنا مالك عن زيد بن رومان عن صالح بن خوات بن جبير عن صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم ذات الرقاع صلاة الخوف أن طائفة صفت معه وطائفة وجاء العدو فصلى بالذين معه ركعة ثم ثبت قائما وأتموا لانفسهم ثم انصرفوا فصفوا وجاء العدو وجاءت الطائفة الأخرى فصلى بهم الركعة التي بقيت عليه ثم ثبت جالسا وأتموا لانفسهم ثم سلم بهم (قال الشافعي) وأخبرني من سمع عبد الله ابن عمر بن حفص بن غزاة عن أخيه عيسى بن عبد الله بن عمر عن القاسم بن محمد عن صالح بن خوات بن جبير عن

(١) وفي اختلاف العراقيين في ترجمة الجمعة والعيدين أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي ابن مهدي عن سفيان عن أبي اسحق قال رأيت عليا رضي الله عنه يخطب نصف النهار يوم الجمعة ولسنا ولا اياهم نقول بهذا نقول لا يخطب الا بعد زوال الشمس وكذلك رويناه عن عمرو بن دينار أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي جريد بن عبد الرحمن الرواسي عن الحسن بن صالح عن أبي اسحق قال رأيت عليا رضي الله عنه يخطب يوم الجمعة ثم لم يجلس حتى فرغ ولسنا ولا اياهم نقول بهذا نقول يجلس الامام بين الخطبتين ونقول نحن يجلس على المنبر قبل الخطبة وكذلك فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم والائمة بعده أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي أخبرنا شريك عن العباس بن ذريح عن الحرث بن ثور أن عليا رضي الله عنه صلى الجمعة ركعتين ثم التفت الى القوم فقال أتموا ولسنا ولا اياهم ولا أحديهم نقول بهذا ولست أعرف وجه هذا الا أن يكون يرى أن الجمعة عليه هي ركعتان لانه يخطب وعليهم أربع لانهم لا يخطبون فان كان هذا مذهبه فليس يقول بهذا أحد من الناس أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي ابن مهدي عن سفيان عن أبي حصين عن أبي عبد الرحمن أن عليا رضي الله عنه قال من كان منكم مصليا بعد الجمعة فليصل بعدها ست ركعات ولسنا ولا اياهم نقول بهذا أما نحن فنقول يصلي أربعاً أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي أبو معاوية عن الأعمش عن منبهال عن عباد بن عبد الله أن عليا رضي الله عنه كان يخطب على منبر فجاء الأشعث وقد امتلأ المسجد وأخذوا يجالسهم فجعل يتخطى حتى دنا وقال غلبتنا عليك هذه الجراء فقال علي رضي الله عنه ما بال هذه الضباطرة يتخلف أحدهم ثم ذكر كلاما وهم يكرهون للامام أن يتكلم في خطبة ويكرهون أن يتكلم أحد والامام يخطب وقد تكلم الأشعث فلم ينهه علي رضي الله عنه وتكلم علي وأحسبهم يقولون يتدنى الخطبة ولسنا نرى بأسا بالكلام بالخطبة تكلم فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمر وعثمان رضي الله عنهم =

الغابرين وارفعه في عليين وعد عليه بفضل رحمتك يا أرحم الراحمين

(باب التعزية وما يها لاهل الميت)

(قال الشافعي) وأحب تعزية أهل الميت رجاء الاجر بتعزيتهم وأن يخص بها خيارهم وضعفاءهم عن احتمال مصيبتهم ويعزى المسلم بموت أبيه النصراني فيقول أعظم الله أجرك وأخلف عليك ويقول في تعزية النصراني لقربته أخلف الله عليك ولا نقص عدلك (وقال) وأحب لقربة الميت وجيرانه أن يعملوا لاهل الميت في يومهم وليتسم طعاما يسعهم فانه سنة وفعل أهل الخير

(باب البكاء على الميت)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأرخص في البكاء بلا ندب ولا مباحة لما في النوح من تجديد الحزن ومنع الصبر وعظيم الانم وروى عن عمر رضي الله عنه أنه قال قال رسول الله



النبي صلى الله عليه وسلم مثل هذا الحديث أو مثل معناه لا يخالفه (قال الشافعي) فكان يبتا في كتاب الله عز وجل أن يصلي الإمام بطائفة فإذا سجدوا إذا سجدوا ما عليهم من سجود الصلاة كله ودلت على ذلك سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم مع دلالة كتاب الله عز وجل فانه ذكر انصراف الطائفتين والإمام من الصلاة ولم يذكر على واحد منهما قضاء (قال الشافعي) ورويت أحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة الخوف حديث صالح بن خوات أوفق ما ثبت من الظاهر كتاب الله عز وجل فقلنا به (قال الشافعي) فإذا صلى الإمام صلاة الخوف صلى كما وصفت بدلالة القرآن ثم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) فإذا صلى بهم صلاة الخوف مسافر فكل طائفة هكذا يصلي بالطائفة الأولى ركعة ثم يقوم فيقرأ فيطيل القراءة وتقرأ الطائفة الأولى لأنفسها لا يجز بها غير ذلك لأنها خارجة من امامته بأم القرآن وسورة إلى القصر وتخفف ثم تركع وتسجد وتشهد وتكمل حدودها كلها وتخفف ثم تسلم فتأتي الطائفة الثانية فيقرأ الإمام بعد اتيانهم قدر أم القرآن وسورة قصيرة لا يضره أن لا يتدنى أم القرآن إذا كان قد قرأ في الركعة التي أدركوها بعد أم القرآن ثم يركع ويركعون معه ويسجد فإذا انقضى السجود قاموا فقرأوا لأنفسهم بأم القرآن وسورة قصيرة وخففوا ثم جلسوا معه وجلس قدر ما يعلمهم قد تشهدوا ويحتاجوا شيئا حتى يعلم أن أبطأهم تشهدا قد أكمل التشهد أو زاد ثم يسلم بهم ولو كان قرأ أم القرآن وسورة قبل أن يدخلوا معه ثم ركع بهم حين يدخلون معه قبل أن يقرأ أو يقرأوا شيئا جزاء وأجزأهم ذلك وكانوا كقوم أدركوا ركعة مع الإمام ولم يدركوا قراءته وأحب إلى أن يقرأوا بعد ما يكبرون معه كما تقدم بأم القرآن وسورة خفيفة فإذا كانت الصلاة التي يصلونها بها الإمام يمجهر الإمام فيها بالقراءة لم يجز الطائفة الأولى إلا أن تقرأ في الركعتين الأولىين بأم القرآن أو أم القرآن وزيادة معها إذا أمكنهم أن يقرأوا ولم يجز الطائفة الثانية إذا أدركت مع الإمام ما يمكنه فيه قراءة أم القرآن إلا أن تقرأ بأم القرآن أو أم القرآن وشئ معها بكل حال (قال الشافعي) وإذا كانت صلاة الخوف في الحضر لا يمجهر فيها لم يجز واحدة

= ومن كتاب اختلاف الحديث (باب غسل الجمعة) حدثنا الربيع قال قال الشافعي قال الله جل ثناؤه إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم الآية قال فدللت السنة على أن الوضوء من الحدث وقال الله جل ثناؤه لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنبا إلا عابري سبيل حتى تغتسلوا قال فكان الوضوء عاما في كتاب الله من الأحداث وكان أمر الله الجنب بالغسل من الجنابة دليلا والله أعلم أن لا يجب الغسل إلا من جنابة إلا أن تدل السنة على غسل واجب فتوجب به بالسنة بطاعة الله في الأخذ بها ودلت على وجوب الغسل من الجنابة ولم أعلم دليلا يبين على أن يجب غسل غير الجنابة الوجوب الذي لا يجزئ غيره (قال) وقد روي في غسل يوم الجمعة شئ فذهب ذاهب إلى غير ما قلنا ولسان العرب واسع حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي أخبرنا سفيان عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من جاء منكم إلى الجمعة فليغتسل أخبرنا مالك وسفيان عن صفوان بن سليم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم (قال الشافعي) فاحتمل واجب لا يجزئ غيره وواجب في الأحلاق وواجب في الاختيار والنظافة وهي تغير الريح عند اجتماع الناس كما يقول الرجل للرجل وجب حقل على أن أرتني موضع الحاجة وما أشبه هذا فكان هذا أولى معنييه لموافقة ظاهر القرآن في عموم الوضوء من الأحداث وخصوص الغسل من الجنابة والدلالة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في غسل يوم الجمعة أيضا فان قال قائل فاذكر الدلالة قلت أخبرنا مالك عن ابن شهاب =

صلى الله عليه وسلم ان الميت لعذب ببكاء أهله عليه وذكر ذلك ابن عباس عائشة فقالت رحم الله عمر والله ما حدثت رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله لعذب الميت ببكاء أهله عليه ولكن قال ان الله يزيد الكافر عذابا ببكاء أهله عليه قال وقالت عائشة حسبكم القرآن لا تزوروا زورا أخرى وقال ابن عباس عند ذلك الله أفحش وأبكى (قال الشافعي) ما روت عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم أشبه بدلالة الكتاب والسنة قال الله جل وعز لا تزوروا زورا أخرى وقال كل نفس بما تسعى وقال عليه السلام لا جل في ابنه انه لا يجني عليك ولا تجني عليه وما زيد في عذاب الكافر فباستحبابه له لا بذنب غيره (قال المزني) بلغني أنهم كانوا يوصون بالبكاء عليه وبالتباحة أو بهما وهي معصية ومن أمر بها فعملت بعده كانت له ذنبا فيجوز



أن يزداد بذنبه عذابا كما  
قال الشافعي لا بذنب  
غيره

### (كتاب الزكاة)

(باب فرض الأبل  
السائمة)

(قال الشافعي) أخبرنا  
القاسم بن عبد الله بن  
عمر عن المثني بن أنس  
أ وابن فلان بن أنس شك  
الشافعي عن أنس بن  
مالك قال هذه الصدقة

بسم الله الرحمن الرحيم  
هذه فريضة الصدقة  
التي فرضها رسول الله  
صلى الله عليه وسلم على  
المسلمين التي أمر الله  
جل وعز بها فمن سئلها  
على وجهها فليعطها  
ومن سئل فوقها فلا  
يعطه في أربع وعشرين  
من الأبل فمادوتها  
الغنم في كل خمس شاة  
فاذا بلغت خمس وعشرين  
إلى خمس وثلاثين ففيها  
بنت مخاض فإن لم تكن  
بنت مخاض فابن لبون  
ذكر فاذا بلغت ستا

(١) قوله فاذا كان  
يصلي الخ كذا في  
التسبيح وينظر كتبه  
مصححه

من الطائفتين ركعة لا يقرأ فيها بآم القرآن إلا من أدرك الإمام في أول ركعة له في وقت لا يمكنه فيه أن يقرأ  
بآم القرآن (قال الشافعي) وإذا كانت صلاة خوف أو غير خوف يجهر فيها بآم القرآن فذكر ركعة جهر  
فيها بآم القرآن ففيها قولان أحدهما لا يجزئ من صلى معه إذا أمكنه أن يقرأ إلا أن يقرأ بآم القرآن  
والثاني يجزئه أن لا يقرأ ويكتفي بقراءة الإمام وإذا كانت الصلاة أربعاً وثلاثاً لم يجزه في واحد من  
القولين في الركعتين الآخريتين أو الركعة الآخرة إلا أن يقرأ بآم القرآن أو يزيد ولا يكتفي بقراءة الإمام  
(قال الشافعي) وإذا صلى الإمام بالطائفة الأولى فقرأ السجدة فسجد وسجدوا معه ثم جاءت الطائفة  
الثانية لم يسجدوا تلك السجدة لأنهم لم يكونوا في صلاة كما لو قرأ في الركعة الآخرة بسجدة فسجدت الطائفة  
الآخرة لم يكن على الأولى أن تسجد معهم لأنهم ليسوا معه في صلاة

(انتظار الإمام الطائفة الثانية) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا صلى الإمام مسافراً المغرب  
صلى بالطائفة الأولى ركعتين فإن قام وأتموا لأنفسهم فحسن وإن ثبت جالساً أو أتموا لأنفسهم ثم قام فصلى  
الركعة الباقية عليه بالذين خلفه الذين جاؤا بعد فجاز إن شاء الله تعالى وأحب الأمرين إلى أن يثبت  
قائماً لأنه إنما حكي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثبت قائماً وإنما اخترت أن يطيل في القراءة لتدرك  
الركعة معه الطائفة الثانية لأنه إنما حكيت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخوف ركعتين ولم  
تحل المغرب ولا صلاة خوف في حضر إلا بالحدق قبل أن تنزل صلاة الخوف فكان قيام رسول الله صلى الله  
عليه وسلم لأنه في موضع قيام حين قضى السجود ولم يكن له جلوس فيكون في موضع جلوس (قال الشافعي)  
(١) فاذا كان يصلي بالطائفة المغرب ركعتين ثم تأتي الأخرى فيصلّي بها ركعة وإنما قطعت الأولى إمامة الإمام  
وصلاتهم لأنفسهم في موضع جلوس الإمام فيجوز أن يجلس كما جاز للإمام وكان عليه أن يقوم إذا قطعوا

عن سالم بن عبد الله بن عمر قال دخل رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم المسجد يوم الجمعة  
وعمر بن الخطاب يخطب فقال عمر أية ساعة هذه فقال يا أمير المؤمنين انقلبت من السوق فسمعت النداء  
فازدت على أن توضأت فقال عمر والوضوء أيضاً وقد علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر  
بالغسل (قال الشافعي) فلما علمنا أن عمر وعثمان علمنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر بالغسل  
يوم الجمعة فذكر عمر علمه وعلم عثمان فذهب عن أن تنوهم أن يكونا نسياء علمهما عن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم في غسل يوم الجمعة اذ ذكر عمر علمهما في المقام الذي توضح فيه عثمان يوم الجمعة ولم يغتسل ولم  
يخرج عثمان فيغتسل ولم يأمره عمر بذلك ولا أحد من حضرهما من أصحاب رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ممن علم أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالغسل معهما أو بإخبار عمر عنه دل هذا على أن عمر وعثمان  
قد علموا أمر النبي بالغسل على الأحب لا على الإيجاب للغسل الذي لا يجزئ غيره وكذلك والله أعلم دل  
على أن علم من سمع مخاطبتي عمر وعثمان في مثل علم عمر وعثمان أما أن يكون علموهما وأما أن يكون  
علموهما بخبر عمر كالدلالة عن عمر وعثمان ورويت عائشة في الأمر بالغسل يوم الجمعة أخبرنا سفيان عن يحيى  
ابن سعيد عن مرة عن عائشة قالت كان الناس عمال أنفسهم فكانوا يروحون بهناتهم فقبل لهم لو اغتسلتم  
قال وروى من حديث البصريين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من توضأ فيها ونعمت ومن  
اغتسل بالغسل أفضل قال وقول أكثر من لقيت من الفتيان اختيار الغسل يوم الجمعة وهم يرون أن  
الوضوء يجزئ عنه وفي حديث ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من جاء منكم الجمعة فليغتسل  
ما يدل على أن غسل يوم الجمعة لا يجب الوجوب الذي لا يجزئ غيره لأن الغسل إذا وجب الوجوب الذي  
لا يجزئ غيره وجب على كل مصل جاء الجمعة أو تخلف عنها لأن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم من جاء  
منكم الجمعة فليغتسل يدل على أن لا يغسل على من لم يأت الجمعة



امامته في موضع قيام (قال الشافعي) وهكذا اذا صلى بهم صلاة الخوف في حضر أو سفر أربعاً فله أن يجلس في مثني حتى يقضى من خلفه صلاتهم ويكون في تشهد وذکر الله تعالى ثم يقوم فيتم بالطائفة الثانية (قال الشافعي) ولو صلى المغرب فصلي بالطائفة الاولى ركعة وثبت قائماً أو أتموا لأنفسهم ثم صلى بالطائفة ركعتين أجزاءً ان شاء الله تعالى وأكره ذلك لانه اذا كان معه في الصلاة فرقان صلاة احدهما أكثر من صلاة الأخرى فأولاهما أن يصلي الا كثر مع الامام الطائفة الاولى ولو أن الامام صلى صلاة عددها ركعتان في خوف فصلي بالاولى ركعة ثم ثبت جالساً أو أتموا لأنفسهم ثم قام فصلي بالطائفة التي خلفه ركعة فان كان جالساً لم يفسد صلاته وصلاة من خلفه تامة ويسجد السهو وان كان جالساً لعله فصلاتهم جائزة ولا يسجد للسهم عليه وان كان لغير علة ولا سهو يجلس قليلاً لم يفسد صلاته وان جلس فأطال الجلوس فعليه عند إعادة الصلاة فان جاءت الطائفة الأخرى وهو جالس فقام (١) فأتهم بهم وهو قائم فن كان منهم عالماً باطالة الجلوس لغير علة ولا سهو ثم دخل معه فعليه عند إعادة الصلاة لانه عالم بأنه دخل معه وهو عالم أن الامام قد خرج من الصلاة ولم يستأنف تكبيراً فاستأنف به الصلاة كما يكون على من علم أن رجلاً افتتح الصلاة بتكبير أو صنع فيها شيئاً يفسد صلاته ورائه أن يقضى صلاته ومن لم يعلم ما صنع ممن صلى وراءه من الطائفة فصلاته تامة كما يكون من صلى خلف رجل على غير وضوء أو مفسد لصلاته بلا علم منه تام الصلاة « قال أبو محمد وفيها قول آخر اذا كان الامام قد أفسد الصلاة عامداً فصلاته من خلفه علم بافسادها أو لم يعلم باطالة لانما أجزا صلاته خلف الامام لم يعمد فسادها لان عمر قضي ولم يقض الذين صلوا خلفه وعمر انما قضى ساهياً » (قال الشافعي) فان قيل وقد لا يكون عالماً بأن هذا يفسد صلاة الامام قيل وكذلك لا يكون عالماً بأن ترك الامام التكبير للافتتاح وكلامه يفسد صلاته ثم لا يكون معذوراً بأن يصلي وراءه اذا فعل بعض هذا (قال الشافعي) ولا تفسد صلاة الطائفة الاولى لانهم خرجوا من صلاة الامام قبل يحدث ما يفسدها ولو كان كبيراً قائماً تكبيرة ينوي بها الافتتاح بعد جلوسه تمت صلاة الطائفة الاولى لانهم خرجوا من صلاته قبل يفسدها والطائفة الثانية لانهم لم يدخلوا في صلاته حتى افتتح صلاة مجزئة عنه وأجزأت عنه هذه الركعة وعن خلفه (قال الشافعي) ولو صلى امام صلاة الخوف في الحضر ففرق الناس أربع فرق فصلي بفرقة ركعة وثبت قائماً أو أتموا لأنفسهم ثم فرقة ركعة وثبت جالساً أو أتموا لأنفسهم ثم فرقة ركعة ثم ثبت قائماً أو أتموا لأنفسهم ثم فرقة ركعة وثبت جالساً أو أتموا لأنفسهم كان فيها قولان أحدهما أنه أساء ولا إعادة عليه ولا على من خلفه والثاني أن صلاة الامام تفسد وتم صلاة الطائفة الاولى لانها خرجت من صلاته قبل تفسد صلاته وكذلك صلاة الطائفة الثانية لانها خرجت من قبل فساد صلاته لان له في الصلاة انتظاراً واحداً بعده آخر وتفسد صلاة من علم من الطائفتين الآخرين ما صنع وأتم به بعد علمه ولا تفسد صلاة من لم يعلم ما صنع ولا يكون له أن ينتظر في الصلاة الانتظارين الآخرين ما هو جالس فيسلم منه (قال الشافعي) وان صلى بطائفة ثلاث ركعات وطائفة ركعة كرهت ذلك له ولا تفسد صلاته ولا صلاتهم لانه اذا كان للطائفة الاولى أن تصلي معه ركعتين وتخرج من صلاته كانت اذا صلت ثلاثاً وتخرجت من صلاته قد خرجت بعدما زادت وان اثبت به في ركعة من فرض صلاتها لم تفسد صلاة الامام أنه انتظر انتظاراً واحداً وتمت صلاة الطائفة الآخرة وعليه وعلى الطائفة الآخرة سجود السهو لانه وضع الانتظار في غير موضعه (قال الشافعي) فالامام يصلي بالطائفة الاولى في المغرب ركعة وبالثانية ركعتين قال لان النبي صلى الله عليه وسلم صلى بالطائفة الاولى في السفر صلاة المغرب ركعة ثم ثبت قائماً وأتموا لأنفسهم ثم صلى بالطائفة الثانية ركعة وتشهد فكان انتظاره للطائفة الثانية أكثر من انتظاره للطائفة الاولى

(تخفيف القراءة في صلاة الخوف) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويقرأ الامام في صلاة الخوف

وثلاثين الى خمس وأربعين ففيها بنت لبون أنثى فاذا بلغت ستاً وأربعين الى ستين ففيها حقة طروقة الجمل فاذا بلغت احدى وستين الى خمس وسبعين ففيها جذعة فاذا بلغت ستاً وسبعين الى تسعين ففيها ابتالبون فاذا بلغت احدى وتسعين الى عشرين ومائة ففيها حقان طروقة الجمل فاذا زادت على عشرين ومائة ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة ومن بلغت صدقته جذعة وليست عنده جذعة وعنده حقة فانها تقبل منه ويجعل معها شاتين ان استيسرأ عليه أو عشرين درهما فاذا بلغت عليه الحقة وليست عنده حقة وعنده جذعة فانه تقبل منه الجذعة ويعطيه المصدق عشرين درهما أو شاتين (قال الشافعي)

(١) قوله فأتهم بهم وهو قائم كذا في التبسخ ولعله فأتوا به وهو قائم فلجروا كنهه معجمه



حديث أنس بن مالك  
 ثابت من جهة جادين  
 سلمة وغيره عن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم  
 وروى عن ابن عمر أن  
 هذه نسخة كتاب عمر  
 في الصدقة التي كان  
 يأخذ عليها فيكي هذا  
 المعنى من أوله إلى قوله  
 ففي كل أربعين بنت  
 لبون وفي كل خمسين  
 حقة (قال الشافعي)  
 وبهذا كله نأخذ  
 (قال الشافعي) ولا  
 تجب الزكاة إلا بالحول  
 وليس فيما دون خمس  
 من الأبل شيء ولا فيما  
 بين الفريضتين شيء  
 وإن وجبت عليه بنت  
 مخاض فلم تكن عنده  
 فأن لبون ذكر فإن  
 جاء بابن لبون وابنة  
 مخاض لم يكن له أن  
 يأخذ ابن لبون ذكر  
 وابنة مخاض موجودة  
 وابنة أن في كل أربعين  
 بنت لبون وفي كل خمسين  
 حقة أن تكون الأبل  
 مائة وأحدى وعشرين  
 فيكون فيها ثلاث  
 بنات لبون وليس في  
 زيادته شيء حتى تكمل  
 مائة وثلاثين فإذا  
 كلمها ففيها حقة

بأن القرآن وسورة قدر سبع اسم ربك الأعلى وما أشبهها في الطول للتحفيف في الحرب وثقل السلاح ولو قرأ  
 قل هو الله أحد في الركعة الأولى أو قدرها من القرآن لم أكره ذلك له وإذا قام في الركعة الثانية ومن خلفه  
 يقضون قرأ بآتم القرآن وسورة طويلة وإن أحب جمع سور حتى يقضى من خلفه صلاتهم تفتح الطائفة  
 الأخرى خلفه ويقرأ بعد افتتاحهم أقل ذلك قدر آتم القرآن ويحتاج إذا كان مما لا يجهر فيه ليقرأ بآتم  
 القرآن ولو زاد في قراءته ليزيدوا على آتم القرآن كان أحب إلى (قال الشافعي) فإن لم يفعل فافتحوا  
 معه وأدركوه كما أجزأهم وأجزأتهم صلاتهم وكانوا كمن أدرك ركعة في أول صلاته مع الإمام (قال  
 الشافعي) ويقت في صلاة الصبح في صلاة الخوف ولا يقت في غيرها لأنه لم يبلغنا أن النبي صلى الله عليه  
 وسلم قنت في صلاة الخوف خلاف قنوته في غيرها وإن فعل فحائز لأن النبي صلى الله عليه وسلم قد قنت  
 في الصلوات عند قتل أهل بئر معونة (قال الشافعي) فإن قال قائل كيف صارت الركعة الآخرة في صلاة  
 الخوف أطول من الأولى وليست كذلك في غير صلاة الخوف قيل بدلالة كتاب الله عز وجل وسنة نبيه  
 صلى الله عليه وسلم وتفرق الله عز وجل بين صلاة الخوف وغيرها من الصلوات فليس للسئلة عن خلاف  
 الركعة الآخرة من صلاة الخوف الركعة الآخرة من غيرها إلا جهل من سأل عنها أو تجاهله وخلاف جميع  
 صلاة الخوف لساير الصلوات أكثر من خلاف ركعة منها ركعة من ساير الصلوات

(السهو في صلاة الخوف) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى السهو في صلاة الخوف والشدك فهو  
 في غيرها من الصلوات فيصنع ما يصنع في غير صلاة الخوف فإذا سها الإمام في الركعة الأولى ينبغي أن يشير  
 إلى من خلفه ما يفهمون به أنه سها فإذا قضا الركعة التي بقيت عليهم وتشهدوا وسجدوا لسهو الإمام  
 وسلموا وانصرفوا (قال الشافعي) وإن أغفل الإشارة إليهم وعلموا سهوه وسجدوا لسهوه وإن أغفلها ولم  
 يعلموا فانصرفوا ثم علموا فإن كان قريبا عادوا فسجدوا وإن تباعد ذلك لم يعودوا للسجود (قال الشافعي)  
 وإن لم يعلموا حتى صفوا واجاء العدو وجاءت الطائفة الأخرى ليصلوا فقد بعد ذلك وأحدوا عملا بعد الصلاة  
 بصفهم وصاروا حرسا لغيرهم فلا يجوز لهم أن يخلوا بغيرهم ومن قال يعيد من ترك سجود السهو أمرهم  
 بالعادة ولا أرى بيننا أن واجب على أحد ترك سجود السهو أن يعود للصلاة (قال الشافعي) ولو سها  
 الإمام سهوا ثم سها بعده مرة أو مرارا أجزأتهم سجدة واحدة كونهما عا مدين أو جاهلين لم يبين  
 أن يكون عليهم أن يعيدوا الصلاة (قال الشافعي) وإن لم يسه الإمام وسهوا هم بعد الإمام سجدوا لسهوه  
 (قال الشافعي) وإذا سها الإمام في الركعة الأولى ثم صلت الطائفة الآخرة سجدوا معه للسهو حين يسجد  
 ثم قاموا فاتموا لأنفسهم ثم عادوا وسجدوا عند فراغهم من الصلاة لأن ذلك موضع لسجود السهو وإن لم  
 يفعلوا كرهت ذلك لهم ولا يبين أن يكون على إمام ولا مأوم ولا على أحد صلى منفردا ترك سجود السهو  
 ما كان السهو نقصا من الصلاة وزيادة فيها عادة صلاة لا نأخذ عقلنا أن فرض عدد سجود الصلاة معلوم  
 فيشبه أن يكون سجود السهو معه كالسجود في الركوع والسجود والقول عند الافتتاح وسجود السهو  
 كله سواء يجب في بعضه ما يجب في كله

(باب ما ينوب الإمام في صلاة الخوف) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأذن الله تبارك وتعالى  
 في صلاة الخوف بوجهين أحدهما الخوف الأدنى وهو قول الله عز وجل وإذا كنت فيهم فأقتلهم  
 الصلاة الآية والثاني الخوف الذي أشد منه وهو قول الله تبارك وتعالى فإن خفتم فرجالا أو ركباناً فلما  
 فرق الله بينهما ودلت السنة على اقتراحهما لم يجر إلا التفريق بينهما والله تعالى أعلم لأن الله عز وجل فرق  
 بينهما لا اقتراح الحالين فيهما (قال الشافعي) وإذا صلى الإمام في الخوف الأول صلاة الخوف فصلى بهم  
 صلاة لا يجوز لهم أن يعملوا فيها شيئا غير الصلاة لا يعملونه في صلاة غير الخوف فإن عملوا غير الصلاة ما يفسد  
 صلاة غير صلاة الخوف لو عملوه فسدت عليهم صلاتهم (قال الشافعي) فإن صلى الإمام بطائفة ركعة وثبت



قائما وقاموا يتنولون لانفسهم فحمل عليهم عدواً وحدث لهم حرب فحملوا على العدو ومنحرفين عن القبلة بأبدانهم ثم أمنوا العدو بعد فقد قطعوا صلاتهم وعليهم استئنافها وكذلك لو فرغوا فأنحرفوا عن القبلة لغير قتال ولا خروج من الصلاة وهم ذاكرون لانهم في صلاة حتى يستدبروا القبلة استأنفوا (قال الشافعي) ولو جأوا عليهم مواجهي القبلة قدر خطوة فأكثر كان قطعاً للصلاة بنية القتال فيها وعمل الخطوة (قال الشافعي) وكذلك لو جأل العدو عليهم فتهيموا بسلاح أو بترس أو ما أشبهه كان قطعاً للصلاة بالنية مع العمل في دفع العدو ولو جأل عليهم فخانوا فنوا التبت في الصلاة وإن لا يقاتلوا حتى يكملوا أو يغشوا أو يهيموا بالشيء الخفيف لم يكن هذا قطعاً للصلاة لانهم لم يحدثوا نية لقتال مع التهيؤ والخفيف يجوز في الصلاة ولا يكون قطعاً لها وانما هو وان كان قتال أن يحدثوا قتالاً لأن قتالاً حضر ولا خافوه فنوهم مكانهم وعملوا مع نية شيئاً (قال الشافعي) ولو أن عدواً حضر فتكلم أحدهم بحضوره وهو ذاكر لانه في صلاة كان قاطعاً لصلاته وإن كان ناسياً للصلاة فله أن يني ويسجد للسهو (قال الشافعي) وإذا أحدثوا عند حدث أو غيره نية قطع الصلاة أو نية القتال مكانهم كانوا قاطعين للصلاة فأما أن يكونوا على نية الصلاة ثم ينوون أن يحدثوا طلال عدواً أن يقاتلوه فلا يحدث طلاله فلا يكون هذا قطعاً للصلاة (قال الشافعي) وأيهما أحدث شيئاً ما وصفته يقطع الصلاة دون غيره كان قاطعاً للصلاة دون من لم يحدثه فإن أحدث ذلك الإمام فسدت عليه صلاته وصلاة من اتهم به بعدما أحدث وهو عالم بما أحدث ولم تفسد صلاة من اتهم به وهو لا يعلم ما أحدث (قال الشافعي) ولو قدموا اماماً غير فصلي بهم أجزأهم أن شاء الله تعالى وأن يصلوا فرادى أحب إلى وكذلك هو أحب إلى في كل ما أحدثه الإمام (قال الشافعي) وصلاة الخوف الذي هو أشد من هذا رجالاً وركباً ما موضوع في غير هذا الموضع مخالف لهذه الصلاة في بعض أمره

(إذا كان العدو وجاء القبلة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا الثقة عن منصور بن المعتمر عن مجاهد عن أبي عياش الزرقى قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الخوف بعسفان وعلى المشركين يومئذ خالد بن الوليد وهم بينه وبين القبلة فكبر رسول الله صلى الله عليه وسلم فصفا خلفه صفين ثم ركع فركعنا ثم رفع فرفعنا جميعاً ثم سجد النبي صلى الله عليه وسلم والصف الذي يليه فلما رفعوا سجد الآخرون مكانهم ثم سلم النبي صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن أبي الزبير عن جابر قال صلاة الخوف نحو مما يصنع أمرؤكم يعني والله تعالى أعلم هكذا (قال الشافعي) الموضع الذي كان فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم حين صلى هذه الصلاة والعدو صغرا ليس فيها شيء يورى العدو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان العدو مائتين على متون الخيل طليعة وكان النبي صلى الله عليه وسلم في ألف وأربعمائة وكان لهم غير خائف لكنهم من معه وقلة العدو فكانوا لو جأوا أو تحرفوا لحمل لم يخف تحرفهم عليه وكانوا منه بعيداً لا يغيبون عن طرفه ولا سبيل لهم إليه يخفي عليهم فإذا كان هذا مجتمعاً صلى الإمام بالناس هكذا وهو أن يصف الإمام والناس وراءه فيكبر ويكبرون معه ويركعون معه ثم يرفع فيرفعون معه ثم يسجد فيسجدون مع الأصفاء يليه أو بعض صف ينتظرون العدو ولا يحمل أو ينحرف إلى طريق يغيب عنه وهو ساجد فإذا رفع الإمام ومن سجد معه من سجودهم كله ونهضوا سجد الذين قاموا ينتظرون الإمام ثم قاموا معه ثم ركعوا معه ورفعوا معه وسجد وسجد معه الذين سجدوا معه أولاً الأصفاء بحرسه منهم فإذا سجدوا سجدت جلسوا للتشهد فسجد الذين حرسوا ثم تشهدوا وسلم الإمام ومن خلفه معاً (قال الشافعي) فإن خاف الذين يحرسون على الإمام فتكلموا أعادوا الصلاة ولا بأس أن يقطع الإمام وهم أن خافوا معاً (قال الشافعي) وإن صلى الإمام هذه الصلاة فاستأخر الصف الذي حرسه إلى الصف الثاني وتقدم الصف الثاني فحرسه فلا بأس وإن لم يفعلوا فواسع ولو حرسه صف واحد في هذه الحال رجوت أن تحجزهم صلاتهم ولو أعادوا الركعة الثانية كان أحب إلى (قال الشافعي) وإذا

وابتالبون وليس في زيادتها شيء حتى تكمل مائة وأربعين فإذا كملتها ففيها حقان وابنة لبون وليس في زيادتها شيء حتى تكمل مائة وخمسين فإذا كملتها ففيها ثلاث حقاق ولا شيء في زيادتها حتى تكمل مائة وستين فإذا كملتها ففيها أربع بنات لبون وليس في زيادتها شيء حتى تكمل مائة وسبعين فإذا كملتها ففيها حقة وثلاث بنات لبون ولا شيء في زيادتها حتى تبلغ مائة وثمانين فإذا بلغت ففيها حقان وابنة لبون وليس في زيادتها شيء حتى تبلغ مائة وتسعين فإذا بلغت ففيها ثلاث حقاق وابنة لبون ولا شيء في زيادتها حتى تبلغ مائتين فإذا بلغت فإن كانت أربع حقاق منها خير من خمس بنات لبون أخذها المصدق وإن كانت خمس بنات لبون خيراً منها أخذها لا يحل له غير ذلك فإن



أحد من رب المال  
الصف الثاني كان  
حقا عليه أن يخرج  
الفضل فيعطيه أهل  
السهمان فان وجد  
أحد الصنفين ولم يجد  
إلا آخر أخذ الذي وجد  
ولا يفرق الفريضة  
وان كان الفرضان  
معينين بمرض أو هيام  
أو جرب أو غير ذلك  
وسائر الابل صحاح قيل  
له ان جئت بالصالح  
والأخذنا منك السن  
التي هي أعلى ورددنا  
أر السن التي هي أسفل  
وأخذنا والخيار في  
السنتين أو العشرين  
درهما الى الذي أعطى

(١) قوله ثم أتت  
صلاتها وفسدت صلاة  
الاولى لعل فيه سقطا  
من النسخ والاصل ثم  
أتت صلاتها صحت  
صلاتها وفسدت الخ  
تأمل

(٢) قوله ويدل على  
أن نية المأموم أن  
صلاته الخ كذا في  
النسخ واللائق ويدل  
على أن صلاة المأموم  
لا تفسد الخ تأمل  
كتبه رحمه الله

كان ما وصفت مجتمعاً من قلة العدو وكثرة المسلمين وما وصفت من البلاد فصلي الإمام مثل صلاة الخوف  
يوم ذات الرقاع ومن معه كرهت ذلك له ولم يبين أن علياً أحد من خلفه إعادة ولا عليه (قال الشافعي) وان  
صلى الإمام صلاة الخوف فصلى بطائفة ركعة وانحرقت قبل أن تتم فقامت بإزاء العدو ثم صلت الأخرى  
ركعة ثم انحرقت فوقفت بإزاء العدو قبل أن تتم وهما إذا كررنا لأنهم ما في صلاة كان فيها قولان  
أحدهما أن يعيد امعا لا ينحرقتهم عن القبلة قبل أن يكمل الصلاة (قال الشافعي) ولو أن الطائفة  
الأخرى صلت مع الإمام ركعة (١) ثم أتت صلاتها وفسدت صلاة الاولى التي انحرقت عن القبلة قبل  
أن تكمل الصلاة في هذا القول ومن قال هذا طرح الحديث الذي روى هذا فيه بحديث غيره (قال  
الشافعي) والقول الثاني أن هذا كله جائز وأنه من الاختلاف المباح فكيفما صلى الإمام ومن معه على  
ما روى أجزاء وان اختار بعضه على بعض (قال الشافعي) وكذلك لو كانت الطائفة الاولى أكلت  
صلاتها قبل أن تنصرف ولم تكمل الثانية حتى انحرقت عن القبلة أجزاء الطائفة الاولى صلاتها ولم تجزئ  
الطائفة الثانية التي انحرقت قبل أن تكمل في القول الاول (قال الشافعي) ويجزئ الإمام في كل  
ما وصفت صلاته لأنه لم ينصرف عن القبلة حتى أكل (قال الشافعي) ولو صلى الإمام كصلاة الخوف  
يوم ذات الرقاع فانحرف الإمام عن القبلة قبل أن يكمل الصلاة أو صلاها صلاة خوف أو غيره فانحرف عن  
القبلة وهوذا كرهنا أنه يكمل الصلاة استأنف الصلاة (قال الشافعي) أخبرنا الثقة ابن عليه أو غيره عن  
يونس عن الحسن عن جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الظهر صلاة الخوف ببطن  
مخيل فصلى بطائفة ركعتين وسلم ثم صلى بأخرى ركعتين ثم سلم (قال الشافعي) وان صلى الإمام صلاة  
الخوف هكذا أجزاءه (قال الشافعي) وهذا في معنى صلاة معاذ مع النبي صلى الله عليه وسلم العتمة  
ثم صلاها بقومه (قال الشافعي) (٢) ويدل على أن نية المأموم أن صلاته لا تفسد عليه بأن تخالف نيته نية  
الإمام فيها وان صلى الإمام صلاة الخوف بطائفة ركعة ثم سلموا ولم يسلم ثم صلى الركعة التي بقيت عليه  
بطائفة ركعة ثم سلموا فصلاة الإمام تامة وعلى الطائفتين معا إعادة اذا سلموا إذا كررنا لأنهم في صلاة  
«قال أبو يعقوب» وان رأوا أن قد أكملوا الصلاة بنى الآخرون وسجدوا للسهو وأعادوا الاولون لأنه قد  
تطاول خروجهم من الصلاة (قال الشافعي) وعلى المأموم من عدد الصلاة ما على الإمام لا يختلفان  
فيما على كل واحد منهما من عددها وليس يثبت حديث روى في صلاة الخوف بنى فرد أخبرنا الربيع  
قال أخبرنا الشافعي في الاملاء قال ويصلى صلاة الخوف في الحضر أربعاً وفي السفر ركعتين فاذا صلاها  
في السفر والعدو في غير جهة القبلة فرق الناس فرقتين فريقاء بإزاء العدو في غير الصلاة وفريقا معه فيصلي  
بالذين معه ركعة ثم يثبت قائماً فيقرأ فيطيل القراءة ويقرأ الذين خلفه لأنفسهم بآم القرآن وسورة  
ويركعون ويسجدون ويتشهدون ويسلمون معا ثم ينصرفون فيقومون مقام أصحابهم ثم يأتي أولئك  
فيدخلون مع الإمام ويكبرون مع الإمام تكبيرة يدخلون بها معه في الصلاة ويقرأ الإمام بعد دخولهم  
معه قدر آم القرآن وسورة من حيث انتهت قراءته لا يستأنف آم القرآن بهم ويسجد ويثبت جالساً يشهد  
ويذكر الله ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو ويقومون هم اذا رفع رأسه من السجود فيقرأون  
بآم القرآن وسورة ثم يركعون ويسجدون ويجلسون مع الإمام ويريد الإمام في الذكر بقدر ما أن يقضوا  
تشهدهم ثم يسلم بهم وان صلى بهم صلاة المغرب صلى بهم الركعة الاولى ثم يثبت قائماً وأعوأ لأنفسهم  
وجاءت الطائفة الأخرى فيصلي بهم ركعتين ويثبت جالساً وأعوأ لأنفسهم الركعة التي سبقوا بها ثم يسلم بهم  
وصلاة المغرب والصبح في الحضر والسفر سواء فان صلى ظهراً أو عصرًا أو عشاء صلاة خوف في حضر  
صنع هكذا إلا أنه يصلي بالطائفة الاولى ركعتين ويثبت جالساً حتى يقضوا الركعتين اللتين بقيتا عليهم وتأتي  
الطائفة الأخرى فاذا جاءت فكبرت نهض قائماً فيصلي بهم الركعتين الباقيتين عليه وجلس حتى يتموا ليسلم



بهم (قال الشافعي) وانما قلنا ثبت جالساً قياساً على ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم وذلك أنه لم يحل عنه في شيء من الحديث صلاة الخوف الا في السفر فوجدت الحكاية كلها موافقة على أن صلى بالطائفة الاولى ركعة وثبت قائماً ووجدت الطائفة الاولى لم تأتم به خلفه الا في ركعة لا جلوس فيها والطائفة الاخرى اتمت به في ركعة معها جلوس فوجدت الطائفة الاخرى مثل الاولى في أنها اتمت به معه في ركعة وزادت أنها كانت معه في بعض جلوسه فلم أجدها في حال الامثل الاولى وأكبر حالاً منها فلو كنت قلت يتشهد بالاولى وينت قائماً حتى تتم الاولى زعمت أن الاولى أدركت مع الامام مثل أو أكثر مما أدركت الاخرى (١) وأكثرت فأنما ذهبت الى أن يثبت قاعداً حتى تدركه الآخرة في فعوده ويكون لها القعود الاخر معه لتكون في أكثر من حال الاولى فتوافق القياس على ما روى عنه (قال الشافعي) فان كان العدو بين الامام والقبلة صلى هكذا أجزأه اذا كان في حال خوف منه فان كان في حال أمان منه بقلة العدو وكثرة المسلمين وبأنهم في صحراء لا حائل دونها وليسوا حيث ينالهم النبل ولا الحسام ولا يخفى عليهم حركة العدو وصفوا جميعاً خلف الامام ودخلوا في صلاته وركعوا بركوعه ورفعوا برفعه وثبت الصف الذي يليه قائماً ويسجد ويسجد من بقي فاذا قام من سجوده تبعه الذين خلفه بالسجود ثم قاموا معه وهكذا حتى أبو عياش الزرق أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى يوم عسقلان وخالد بن الوليد بينه وبين القبلة وهكذا أبو الزبير عن جابر أن صلاة الخوف ما يصنع أمراً أو كم هؤلاء (قال الشافعي) وهكذا يصنع الامراء الا الذين يقفون فلا يسجدون بسجوده حتى يعتدل قائماً من قرب منهم من الصف الاول دون من نأى عن يمينه وشماله (قال الشافعي) وأحب للطائفة الحارسة ان رأت من العدو حركة للقتال أن ترفع أصواتها بالسمع الامام وان حومت أن يحمل بعضها ويقف بعض يحرس الامام وان رأت يميناً من غير جهتها أن يتخرف بعضها اليه وأحب للامام اذا سمع ذلك أن يقرأ بآم القرآن وقل هو الله أحد ويخفف الركوع والسجود والجلوس في تمام وان جل عليه أو رفق أن يصير الى القتال وقطع الصلاة (٢) هي يقضيها بعده والسهو في صلاة الخوف كهو في غير صلاة الخوف الا في خصلة فان الطائفة الاولى اذا استيقنت أن الامام سها في الركعة التي أمها فيها سجدت للسهو بعد التشهد وقبل سلامها وليس سبقهم اياه بسجود السهو بأكثر من سبقهم اياه بركعة من صلب الصلاة فاذا أراد الامام أن يسجد للسهو أخر سجوده حتى تأتي الطائفة الثانية معه بتشدها ثم يسجد للسهو ويسجدون معه ثم يسلم ويسلمون معه ولو ذهب على الطائفة الاولى أنه سها في الركعة الاولى أو خاف الامام أن يذهب ذلك عليهم أحببت له أن يشير اليهم ليسجدوا من غير أن يلتفت فان لم يفعل وفعلوا فسجدوا حتى انصرفوا أو انصرف هو فلا إعادة ولا سجود عليهم لان سجود السهو ليس من صلب الصلاة وقد ذهب موضعه

(الحال التي يجوز للناس أن يصلوا فيها صلاة الخوف) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجوز لأحد أن يصلي صلاة الخوف الا بأن يعان عدواً قريباً غير مأمون أن يحمل عليه يتخوف جله عليه من موضع أو يأتيه من يصدقه بمثل ذلك من قرب العدو منه أو سيرهم جادين اليه فيكونون هم مخوفين فاذا كان واحد من هذين المعنيين فله أن يصلي صلاة الخوف وان لم يكن واحد منهما لم يكن له ذلك (قال الشافعي) واذا جاء الخبر عن العدو وفصل صلاة الخوف ثم ذهب العدو لم يعد صلاة الخوف وهذا كله اذا كان بازاء العدو فان كان في حصن لا يوصل اليه الا بتعب أو غلبة على باب أو كان في خندق عميق عريض لا يوصل اليه الا بدفن يطول لم يصل صلاة الخوف وان كان في قرية حصينة فكذلك وان كان في قرية غير متمتعة من الدخول أو خندق صغير غير متمتع صلى صلاة الخوف (قال الشافعي) وان رأى أو اسودا مقبلاً وهم بلاد عدو أو غير بلاد عدو فظنوه عدواً أحببت أن لا يصلوا صلاة الخوف وكل حال أحببت أن لا يصلوا فيها صلاة الخوف اذا كان الخوف يسرع اليهم أمرت الامام أن يصلي بطائفة فيكمل كما يصلي في غير

ولا يختار الساعي الا ما هو خير لاهل السهمان وكذلك ان كانت أعلى بسنين أو أسفل فالخيار بين أربع شياه أو أربعين درهما ولا يأخذ من يضاوفي الابل عدد صحيح وان كانت كلها معيبة لم يكفه صحيحان غيرها ويأخذ جبراً المعيب واذا وجبت عليه جذعة لم يكن له أن يأخذ منه ما خضالا أن يتطوع ولو كانت ابله معيبة وفريضتها شاة وكانت أكثرنا من يعير منها قيل لك الخيار في أن تعطى يعير منها تطوعاً مكانها أو شاة من غنم تجوز أضحية فان كانت غنم معزاً فثنية أو ضأناً فجذعة ولا أنظر الى الأغلب في البلد لانه

- (١) قوله وأكثرت كذا في النسخ ولعله من زيادة الناس تأمل  
(٢) قوله هي يقضيها بعده كذا في الاصل ولعله حتى يقضيها أو ثم يقضيها وحرر كتبه



خوف وتحرسه أخرى فاذا فرغ من صلاته حرس ومن معه الطائفة الأخرى وأمر بعضهم فأمرهم (قال الشافعي) وهكذا أمر الملح في بلاد المسلمين تناطرا مسلحة للمشركين أن تصنع اذا تراخي ما بين المسلحين شيئا وكانت المسلحتان في غير حصن أو كان الاغلب أنهم انما ينناطرون بناطرا الريشة لا يتحاملون (قال الشافعي) فان صلاوا صلاة الخوف كصلاة النبي صلى الله عليه وسلم يوم ذات الرقاع في حال كرهت لهم فيها صلاة الخوف أحبب للطائفة الأولى أن يعيدوا ولم أحب ذلك للامام ولا للطائفة الأخرى ولا يبين أن على الطائفة الأولى إعادة صلاة لانها قد دلت بسبب من خوف وان لم يكن خوفا وان الرجل قد يصلي في غير خوف بعض صلاته مع الامام وبعضها منفردا فلا يكون عليه إعادة (قال الشافعي) ومتى مارأوا سوادا فظنوه عدوا ثم كان غير عدو وقد صلى كصلاة النبي صلى الله عليه وسلم يوم ذات الرقاع لم يعد الامام ولا واحدة من الطائفتين لان كل واحد منهما لم ينحرف عن القبلة حتى أكملت الصلاة وقد صليت بسبب خوف وكذلك ان صلى كصلاة النبي صلى الله عليه وسلم بطن نخل وان صلى كصلاة النبي صلى الله عليه وسلم بعسفان أحببت للحارسة أن تعيد ولم أوجب ذلك عليها ولا يعيد الامام ولا التي لم تحرس (قال الشافعي) وانما نقل المسائل في هذا الباب علينا أنا لاننا أمر بصلاة خوف بحال الا في غاية من شدة الخوف الصلاة لو صليت في غير خوف لم يتبين أن على مصلحتها إعادة

(كم قدر من يصلي مع الامام صلاة الخوف) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كانت مع الامام في صلاة الخوف طائفة والطائفة ثلاثة فأكثر أو حرسه طائفة والطائفة ثلاثة فأكثر لم أكره ذلك له غير أني أحب أن يحرسه من يمنع مثله ان أريد (قال الشافعي) وسواء في هذا كثر من معه أو قل فتفرق الناس في صلاة الخوف حارسين ومصلين على قدر ما يرى الامام عن تجزئ حراسته ويستظهر شيئا من استظهاره وسواء قل من معه فين يصلي وكثر من يحرسه أو قل من يحرسه وكثر من يصلي معه في أن صلاتهم مجزئة اذا كان معه ثلاثة فأكثر حرسه ثلاثة فان حرسه أقل من ثلاثة أو كان معه في الصلاة أقل من ثلاثة كرهت ذلك له لان أقل اسم الطائفة لا يقع عليهم فلا إعادة على أحد منهم بهذه الحال لان ذلك اذا أجزأ الطائفة أجزأ الواحد ان شاء الله تعالى

(أخذ السلاح في صلاة الخوف) قال الله عز وجل واذا كنت فيهم فأقتلهم الصلاة فلتقم طائفة منهم معك وليأخذوا أسلحتهم الآية (قال الشافعي) وأحب للصلي أن يأخذ سلاحه في الصلاة ما لم يكن في سلاحه نجاسة وان كان فيه أوفى شيء منه نجاسة وضعه فان صلى فيه وفيه نجاسة لم تجز صلاته (قال الشافعي) وبأخذ من سلاحه ما لا يمنع الصلاة ولا يؤذي الصف أمامه وخلفه وذلك السيف والقوس والجمعة والجفير والترس والمنطقة وما أشبه هذا (قال الشافعي) ولا يأخذ الرمح فانه يطول الا أن يكون في حاشية ليس الى جنبه أحد فيقدر على أن يضربه حتى لا يؤذي به من أمامه ولا من خلفه (قال الشافعي) وكذلك لا يلبس من السلاح ما يمنع التحرف في الركوع والسجود مثل (١) السنور وما أشبهه (قال الشافعي) ولا أجزئه وضع السلاح كله في صلاة الخوف الا أن يكون مريضاً يشق عليه حمل السلاح أو يكون به أذى من مطر فانهما الخالتان اللتان أذن الله فيهما بوضع السلاح وأمرهم أن يأخذوا حذرهم فيهما لقوله عز وجل ولا جناح عليكم ان كان بكم أذى من مطر أو كنتم مرضى أن تضعوا أسلحتكم وخذوا حذركم (قال الشافعي) وان لم يكن به مرض ولا أذى من مطر أحببت أن لا يضع من السلاح الا ما وصفت مما يمنع من التحرف في الصلاة بنفسه أو ثقله فان وضع بعضه وبقي بعض رجوت أن يكون جائزاً له لانه أخذ بعض سلاحه ومن أخذ بعض سلاحه فهو متسلح (قال الشافعي) وان وضع سلاحه كله من غير مرض ولا مطر أو أخذ من سلاحه ما يؤذي به من يقاربه كرهت ذلك له في كل واحد من الحالين ولم يفسد ذلك صلاته في واحدة من الحالين لان معصيته في تركه وأخذ السلاح ليس من الصلاة فيقال يفسد صلاته ولا ينهاه أخذه

انما قيل ان عليه شاة من شاء بلسه تجوز في صدقة الغنم واذا كانت ابله كراما لم يأخذ منه الصدقة دونها كمالو كانت لثاماً لم يكن لنا ان نأخذ منها كراما واذا عد عليه الساعي فلم يأخذ منه حتى نقصت فلا شيء عليه وان فرط في دفعها فعليه الضمان وما هلك أو نقص في يدي الساعي فهو أمين حدثنا ابراهيم بن محمد قال حدثنا حري بن يونس بن محمد عن أبيه عن جاد بن سلمة عن ثمامة بن عبد الله بن أنس عن أنس مثله

### (باب صدقة البقر السائمة)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن حميد بن قيس عن طاوس أن معاذاً أخذ من ثلاثين بقرة تبعها من أربعين بقرة

(١) السنور بفتح المهملة والنون وشذ الواو مفتوحة لبوس من قد كالدرع كما في القاموس كتبه مصححه



(ما لا يجوز للصلي في الحرب أن يلبسه مما ماسته نجاسة وما يجوز) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا أصاب السيف الدم فمسحه فذهب منه لم يتقلده في الصلاة وكذلك نصال النبل وزج الرمح والبيضه وجميع الحديد إذا أصابه الدم فان صلى قبل أن يغسله بالماء أعاد الصلاة ولا يطهر الدم ولا شيئا من الانجاس الا الماء على حديد كان أو غيره ولو غسله بدهن لثلا يصدا الحديد أو ماء غير الماء الذي هو الطهارة أو مسحه بتراب لم يطهر وكذلك ما سوى ذلك من أداته لا يطهرها ولا شيئا من الانجاس الا الماء (قال الشافعي) ولو ضرب فأصاب سيفه فرت أو قبح أو غيره كان هكذا الان هذا كله من الانجاس (قال الشافعي) فان شئاً أصاب شيئا من أداته نجاسة أو لم تصبه أحيت أن يتوقى حل ما شئ فيه للصلاة فان حمله في الصلاة فلا إعادة عليه حتى يعلم أنه قد أصابه نجاسة فاذا علم وقد صلى فيه أعاد (قال الشافعي) وكل ما حمله متقلده أو متسكبه أو طارحه على شئ من بدنه أو في كفه أو ممسكه بيده أو بغيرها فسواء كله هو كما كان لا يسه لا يجزيه فيه الا أن يكون لم تصبه نجاسة أو تكون أصابته فطهر بالماء (قال الشافعي) وان كان معه نشاب أو نبل قد أمر عليها عرق دابة أي دابة كانت غير كلب أو خنزير من أي موضع كان أو لعابها أو أحييت فسقيت لبناً أو سميت بسم شجر فصلى فيها فلا بأس لانه ليس من هذا شئ من الانجاس (قال الشافعي) وان كان من هذا شئ سم بسم حبة أو ورك دابة لا تؤكل أو بورك ميتة فصلى فيه أعاد الصلاة الا أن يطهر بالماء وسواء أحس السيف أو أي حديد جيت في البار ثم سم أو سم بلا جاء اذا خالطه نجس محمي أو غير محمي لم يطهره الا الماء (قال الشافعي) وهكذا الوسم ولم تحم ثم أحيت بالنار فقبل قد ذاب كله بالنار أو أكلته النار وكان السم نجس لم تطهره النار ولا يطهره شئ الا الماء (قال الشافعي) ولو أحس ثم صب عليه شئ نجس أو نجس فيه فقبل قد شربه الحديدة ثم غسلت بالماء طهرت لان الطهارات كلها انما جعلت على ما يظهر ليس على الاجواف (قال الشافعي) ولا يزيد اجزاء الحديدة في تطهيرها ولا تحبسها لانه ليس في النار طهور انما الطهور في الماء ولو كان بموضع لا يجذب فيه ماء فمسحه بالتراب لم يطهره التراب لان التراب لا يطهر الانجاس

(ما يجوز للحارب أن يلبس مما يحول بينه وبين الارض ولا يجوز) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت البيضه ذات أنف أو سابعة على رأس الخائف كرهت له في الصلاة لبسها لئلا يحول موضع السبوغ أو الاتف بينه وبين اكمال السجود ولا بأس أن يلبسها فاذا سجد وضعها أو حرقها أو حسرها اذا ماست جبهته الارض متمكنا (قال الشافعي) وهكذا المنغفر والعمامة وغيرهما مما يغطي موضع السجود (قال الشافعي) واذا ماس شئ من مستوى جبهته الارض كان ذلك أقل ما يجزي به السجود وان كرهت له أن يدع أن يماس بجبهته كلها وأنفه الارض ساجدا (قال الشافعي) وأكره له أن يكون على كفيه من السلاح ما يمنعه أن تباشر كفاه الارض وأحب ان فعل أن يعيد الصلاة ولا ينيين أن عليه إعادة ولا أكره ذلك له في ركبته ولا أكره له منه في قدميه ما أكره له في كفيه (قال الشافعي) وان صلى وفي ثيابه أو سلاحه شئ من الدم وهو لا يعلم ثم علم أعاد ومتى قلت أبدا يعيد أعاد بعد زمان وفي قرب الاعادة على كل حال وهكذا ان صلى بعض الصلاة ثم انتضح عليه دم قبل أن يكملها فصلى من الصلاة شيئا ان كان في شئ من الصلاة قبل أن يكملها ولم يطرح ماسه دم مكانه أعاد الصلاة وان طرح الثوب عنه ساعة ماسه الدم ومضى في الصلاة أجزأه وان تحرق فغسل الدم عنه كرهت ذلك له وأمرته بأن يعيد (قال الشافعي) وقد قيل يجزيه أن يغسل الدم ثم ينيي ولا أمره بهذا القول وأمره بالاعادة (قال الشافعي) فان استيقن أن الدم أصاب بعض سلاحه أو ثيابه ولا يعلم تأخى وترك الذي يرى أن الدم أصابه وصلى في غيره وأجزأه ذلك ان شاء الله تعالى فان فعل فاستيقن أنه صلى في ثوب أو سلاح فيه نجاسة لم يطهرها قبل الصلاة أعاد كل ما صلاها فيه (قال الشافعي) وان سلب مشركا سلاحا أو اشتري منه وهو عن يرى المشرك بفس سلاحه

مسنة (قال) وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر معاذاً أن يأخذ من ثلاثين تبعا ومن أربعين مسنة نصا (قال الشافعي) وهذا ما لا أعلم فيه بين أحد من أهل العلم لقبيته خلافا وروى عن طاوس أن معاذاً كان يأخذ من ثلاثين بقرة تبعا ومن أربعين بقرة مسنة وأنه أتى بدون ذلك فأتى أن يأخذ منه شيئا وقال لم أسمع فيه شيئا من رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى ألقاه فأسأله فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن يقدم معاذ وان معاذاً أتى بوقص البقر فقال لم يأمرني فيه النبي صلى الله عليه وسلم بشئ (قال الشافعي) الوقص ما لم يبلغ الفريضة (قال) وبهذا كله تأخذ وليس فيما بسنين الفريضتين شئ واذا وجبت عليه إحدى السنين وهما في بقره أخذ الا فضل واذا وجد احداهما لم يكلفه



بنجس ما كان ولم يعلم برؤية ولا خبر فله أن يصلي فيه ما لم يعلم أن في ذلك السلاح نجاسة ولو غسله قبل أن يصلي فيه أو توفى الصلاة فيه كان أحب إلى

(ما يلبس المحارب مما ليس فيه نجاسة وما لا يلبس والشهرة في الحرب أن يعلم نفسه بعلامة) (قال الشافعي) رجه الله تعالى ولو توفى المحارب أن يلبس ديباجاً أو قراطها را كان أحب إلى وإن لبسه ليحصنه فلا بأس أن شاء الله تعالى لأنه قد يرخص له في الحرب فيما يحظر عليه في غيره (قال الشافعي) والحرير والقز ليس من الانجاس إنما كره تعبداً ولو صلى فيه رجل في غير حرب لم يعد (قال الشافعي) ولو كان في نسج الثوب الذي لا يحصن قز وقطن أو كتان فكان القطن الغالب لم أكره لمصل خائف ولا غيره يلبسه فإن كان القز ظاهراً كرهت لكل مصل محارب وغيره يلبسه وإنما كرهته للمحارب لأنه لا يحصن احصان ثياب القز (قال الشافعي) وإن لبس رجل قباءً محشواً قزاً فلا بأس لأن الحشو باطن وإنما كرهنا ظاهراً القز للرجال (قال الشافعي) فإن كانت درع حديد في شيء من نسجها ذهب أو كانت كلها ذهباً كرهته ليلبسها إلا أن يضطر إليه فلا بأس أن يلبسها للضرورة وإنما كرهناه أن يبقىها عنده لأنه يجد بثمنها دروع حديد والحديد أحسن وليس في لبسه مكروه وإن فاجأته حرب وهي عنده فلا أكرهه لبسها (قال الشافعي) وهكذا إن كانت في سيفه حلقة ذهب كرهته لأن لا يتزعها فإن فاجأته حرب فلا بأس بأن يتقلده فإذا انقضت أحبيت له نقضه وهكذا هذا في ترسه وجميع جنته حتى قبائه وإن كانت فيه أزرار ذهب أو زر ذهب كرهته له على هذا المعنى وكذلك منطقته وجمائل سيفه لأن هذا كله جنة أو صلاح جنة (قال الشافعي) ولو كان خاتمه ذهباً لم أكرهه أن يلبسه في حرب ولا سلم بحال لأن الذهب منهي عنه وليس في الخاتم جنة (قال الشافعي) وحيث كرهته الذهب مصمتاً في حرب وغيره كرهته الذهب بموهبه وكرهته مخصوصاً بغيره إذا كان يظهر للذهب لون وإن لم يظهر للذهب لون فهو مستهلك وأحب إلى أن لا يلبس ولا أرى حرجاً في أن يلبسه كما قلت في حشو القز (قال الشافعي) ولا أكره للرجل لبس اللؤلؤ إلا للدب وأنه من زى النساء لا للتحريم ولا أكره لبس ياقوت ولا زبرجد إلا من جهة السرف أو الخيلاء (قال الشافعي) ولا أكره لمن يعلم من نفسه في الحرب بلاء أن يعلم ماشاء مما يجوز لبسه ولا أن يركب الأبلق ولا الفرس ولا الدابة المشهورة قد أعلم حرة يوم بدر ولا أكره البراز قد بارز عبيدة وحرة وعلى بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) ويلبس في الحرب جلد الثعلب والضبع إذا كانا ذكيين وعليهما شعورهما فإن لم يكونا ذكيين ودبغا لبسهما إن سمطت شعورهما عنهما أو يصلي فيهما وإن لم تسمط شعورهما لم يصل فيهما لأن الدبغ لا يطهر الشعر (قال الشافعي) وهكذا يلبس جلد كل مذكي يؤكل لحه ولا يلبس جلد ما يؤكل لحه إذا لم يكن ذكياً لا مدبوغاً لا شعر عليه إلا أن يلبسه ولا يصلي فيه (قال الشافعي) وهكذا لا يصلي في جلد دابة لا يؤكل لحها ذكياً كانت أو غير ذكياً إلا أن يدبغه ويمشط شعره فأما لو بقي من شعره شيء فلا يصلي فيه ولا يصلي في جلد خنزير ولا كلب بحال نزع شعورهما ودبغا ولم يدبغا (قال الشافعي) وكذلك لا يلبس الرجل فرسه شيئاً من آله جلد كلب أو خنزير بحال ولا يستمتع من واحد منهما بغير ما يستمتع به من الكلب في صيد أو ماشية أو زرع فأما ما سواهما فلا بأس أن يلبسه الرجل فرسه أو دابته ويستمتع به ولا يصلي فيه وذلك مثل جلد القرد والظيل والاسد والنمر والذئب والحية وما لا يؤكل لحه لأنه جنة للفرس ولا تعبد للفرس ولا نهى عن إهاب جنة في غير الكلب والخنزير (قال الشافعي) ولا بأس أن يصلي الرجل في الخوف ممسكاً عنان دابته فإن نازعته فحذبه إليها جاذبه أو جذبتين أو ثلاثاً ونحو ذلك وهو غير منحرف عن القبلة فلا بأس وإن كثرت مجاذبته إياها وهو غير منحرف عن القبلة فقد قطع صلاته وعليه استئناؤها وإن جذبتة فأنصرف وجهه عن القبلة فأقبل مكانه على القبلة لم تقطع صلاته وإن طال انحرافه عن القبلة ولا يمكنه الرجوع إليها انتقضت صلاته لأنه يقدر على أن يدعها إلى القبلة وإن لم يطل وأمكنه أن ينصرف

الأخرى ولا يأخذ المعيب وفيها صحاح كما قلت في الأبل

(باب صدقة الغنم السائمة)

(قال الشافعي) رجه الله ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في صدقة الغنم معنى ما أذكر أن شاء الله تعالى وهو أن ليس في الغنم صدقة حتى تبلغ أربعين فإذا بلغت ففيها شاة ولا شيء في زيادتها حتى تبلغ مائة واحد عشرين فإذا بلغت ففيها شاتان وليس في زيادتها شيء حتى تبلغ مائتين وشاة فإذا بلغت ففيها ثلاث شياه ثم لا شيء في زيادتها حتى تبلغ أربع مائة فإذا بلغت ففيها أربع شياه ثم في كل مائة شاة وما نقص عن مائة فلا شيء فيها وبعد عليهم السخلة قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه لساعيه اعتد عليهم بالسخلة يروح بها الراعي ولا تأخذها ولا تأخذ إلا كولة ولا الربي ولا الماخض



ولا خفل الغنم وخذ

الجذعة والثنية وذلك

عدل بين غداء المال

وخياره (قال الشافعي)

والربهي التي يتبعها

ولدها والمأخض

الحامل والاكولة

السمينة تعد للذبح

(قال الشافعي) وبلغنا

أن رسول الله صلى

الله عليه وسلم قال

لمعاذ أياك وكرا ثم

أموالهم (قال الشافعي)

فهذا نأخذ ولما لم

يختلف أهل العلم فيما

علمت مع ما وصفت

في أن لا يؤخذ أقل من

جذعه أو ثنية إذا كانت

في غنمه أو أعلى منها

دل على أنهم إنما

أرادوا ما تجوز

أضحية ولا يؤخذ

أعلى إلا أن يطوع

ويختار الساعي السن

التي وجبت له إذا

كانت الغنم كلها

واحدة فإن كانت كلها

فوق الثنية خير ربهما

(١) فإن جاء بثنية إن

(١) قوله فإن جاء بثنية

الخ عبارة الام في هذا

المقام وإذا كانت لرجل

أربعون شاة كلها فوق

الثنية خير المصدق رب

الماشية على أن يأتيه

بثنية إن كانت الخ

كنهه معجمه

إلى القبلة فلم يعرف إليها فعليه أن يستأنف صلاته (قال الشافعي) وإن ذهبت دابته فلا بأس أن يتبعها وإذا تبعها على القبلة شيئا يسيرا لم تفسد صلاته وإن تبعها كثيرا فسدت صلاته وإن تبعها منخرقا عن القبلة قليلا أو كثيرا فسدت صلاته

(الوجه الثاني من صلاة الخوف) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وقوموا لله قانتين فإن خفتم فرجالا أو ركبانا (قال الشافعي) فكان بيننا في كتاب الله عز وجل فإن خفتم فرجالا أو ركبانا أن الحال التي أذن لهم فيها أن يصلوا رجالا أو ركبانا غير الحال التي أمر فيها نبيه صلى الله عليه وسلم يصلي بطائفة ثم بطائفة فكان بيننا أنه لا يؤذن لهم بأن يصلوا رجالا أو ركبانا إلا في خوف أشد من الخوف الذي أمرهم فيه بأن يصلي بطائفة ثم بطائفة (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه ذكر صلاة الخوف فساقتها ثم قال فإن كان خوفا أشد من ذلك صلوا رجالا أو ركبانا مستقبل القبلة وغير مستقبلها قال مالك لا أراهم يذكر ذلك إلا عن النبي صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) أخبرنا محمد بن اسمعيل وأبو عبد الله بن نافع عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن سالم عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) والخوف الذي يجوز فيه أن يصلوا رجالا أو ركبانا والله تعالى أعلم اطلال العدو عليهم فيتراؤون معا والمسلمون في غير حصن حتى ينالهم السلاح من الرمي أو أكثر من أن يقرب العدو فيه منهم من الطعن والضرب فإن كان هذا هكذا والعدو من وجه واحد والمسلمون كثير يستقل بعضهم يقتال العدو حتى يكون بعض في شيه بحال غير شدة الخوف منهم قاتلهم طائفة وصلت أخرى صلاة غير شدة الخوف وكذلك لو كان العدو من وجهين أو ثلاثة أو محيطين بالمسلمين والعدو قليل والمسلمون كثير تستقل كل طائفة وليها العدو بالعدو حتى يكون من بين الطوائف التي يليها العدو في غير شدة الخوف منهم صلى هؤلاء الذين لا يلونهم صلاة غير شدة الخوف (قال الشافعي) فإن قدر هؤلاء الذين صلوا أن يدخلوا بين العدو وبين الطوائف التي كانت تلي قتال العدو حتى يصير الذين كانوا يلون قتالهم في مثل حال هؤلاء في غير شدة الخوف منهم فعلا ولم يجز الذين يلون قتالهم إلا أن يصلوا صلاة غير شدة الخوف بالارض وإلى القبلة (قال الشافعي) وإذا تعذر هذا بالنحاح الحرب أو خوف أن ولوا عنهم أن يركبوا أو كتافهم ويروهازيمه أو هيبة الطائفة التي صلت بالدخول بينهم وبين العدو أو منع العدو ذلك لها أو تضايق مدخلهم حتى لا يصلوا إلى أن يكونوا حائلين بينهم وبين العدو كان للطائفة التي تليهم أن يصلوا كيفما أمكنهم مستقبل القبلة وغير مستقبلها وقعودا على دوابهم ما كانت دوابهم وعلى الارض قياما يومئون برؤسهم أياء (قال الشافعي) وإن كان العدو بينهم وبين القبلة فاستقبلوا القبلة ببعض صلاتهم ثم دار العدو عن القبلة دارا وبوجوههم إليه ولم يقطع ذلك صلاتهم إذا جعلت صلاتهم كلها مجزئة عنهم إلى غير القبلة إذا لم يمكنهم غير ذلك جعلتها عنهم مجزئة إذا كان بعضها كذلك وبعضها أقل من كلها (قال الشافعي) وإنما تجزئهم صلاتهم هكذا إذا كانوا غير عاملين فيها ما يقطع الصلاة وذلك الاستدارة والتخرف والمشي القليل إلى العدو والمقام يقومونه فإذا فعلوا هذا أجزأتهم صلاتهم وكذلك لو حمل العدو عليهم فترسوا عن أنفسهم أو دنا بعضهم منهم فضرب أحدهم الضربة بسلاحه أو طعن الطعنة أو دفع العدو بالشئ وكذلك لو أمكنته العدو وغرة ومنه فرصة فتناولوه بضربة أو طعنة وهو في الصلاة أجزأته صلاته فأما إن تابع الضرب أو الطعن أو طعن طعنة فرددها في المطعون أو عمل ما يطول فلا يجزئ به صلاته ويعضى فيها وإذا قدر على أن يصلحها لا يعمل فيها ما يقطعها أعادها ولا يجزئ به غير ذلك (قال الشافعي) ولا يدعها في هذه الحال إذا خاف ذهاب وقتها ويصلحها ثم يعيدها (قال الشافعي) وإذا عمد في شئ من الصلاة كلمة يحذر بها مسلما أو يسترهب بها عدوا وهو ذا كراته في صلاته فقد انتقضت صلاته وعليه أعادتها متى أمكنه (قال الشافعي)



وان أمكنه صلاة شدة الخوف فصلاها ولم يعمل فيها ما يفسدها بجزائه وان أمكنه صلاة غير شدة الخوف صلاها وكذلك ان أمكنه غير صلاة الخوف صلاها

(اذا صلى بعض صلاته راكبا ثم نزل أو نازلا ثم ركب أو صرف عن القبلة وجهه أو تقدم من موضعه) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وان دخل في الصلاة في شدة الخوف راكبا ثم نزل فأحب الى أن يعبد وان لم ينقلب وجهه عن جهته لم يكن عليه إعادة لان النزول خفيف وان انقلب وجهه عن جهته حتى تولى جهة قفاه أعاد لانه تارك قبلته (قال الشافعي) ولو طرحته دابة أو ربح في هذا الحال لم يعد اذا انحرف الى القبلة مكانه حين أمكنه (قال الشافعي) وان كان نازلا فركب فقد انتقضت صلاته لان الركوب عمل أكثر من النزول والنازل الى الأرض أولى بتمام الصلاة من الراكب (قال الشافعي) وان لم يقدر على الصلاة الا مقانا صلى وأعاد كل صلاة صلاها وهو مقاتل (قال الشافعي) وان صلى صلاة شدة الخوف ثم أمكنه أن يصلي صلاة الخوف الاولى بنى على صلاة شدة الخوف ولم يجزها الا أن يصلي صلاة الخوف الاولى كما اذا صلى قاعدا ثم أمكنه القيام لم يجزها الا القيام (قال الشافعي) واذا صلا وارجالا وركبانا في شدة الخوف لم يتقدموا فان احتاجوا الى التقدم لخوف تقدموا ركبانا ومشاة وكانوا في صلاتهم بحالهم وان تقدموا بلا حاجة ولا خوف فكان كتقدم المصلي الى موضع قريب يصلي فيه فهم على صلاتهم وان كان الى موضع بعيد ابتدوا الصلاة وكان هذا كالأفساد للصلاة وهكذا اذا احتاجوا الى ركوب ركبوا وهم في الصلاة فان لم يحتاجوا اليه وركبوا ابتدوا الصلاة ولو كانوا ركبانا فزولوا من غير حاجة ليصلاوا بالارض لم تفسد صلاتهم لان النزول عمل خفيف وصلاتهم بالارض أحب الى من صلاتهم ركبانا (قال الشافعي) واذا كانت الجماعة كامنة للعدو أو متوارية عنه بشئ ما كان خندق أو بناء أو سواد ليل فحافوا ان قاموا للصلاة رأيهم العدو فان كانوا جماعة ممتنعين لم يكن لهم أن يصلوا الا قياما كيف أمكنتهم الصلاة فان صلاوا جلوسا فقد أساءوا وعليهم إعادة الصلاة وان لم يكن بهم منعة وكانوا يخافون ان قاموا أن يروا (١) فيصطلوا صلاوا قعودا وكانت عليهم إعادة الصلاة والله تعالى اعلم (قال الشافعي) وان كان العدو يرونهم مطلين عليهم ودونهم خندق أو حصن أو قلعة أو جبل لا يناله العدو ولا يتكلف لا يغيب عن أبصار المسلمين أو أبصار الطائفة التي تحرسهم لم يجزهم أن يصلوا جلوسا ولا غير مستقبل القبلة ولا يؤمئون ولا تجوز لهم الصلاة يؤمئون وجلوسا الى غير القبلة الا في حال مناصرة العدو ومساواته واطلاله وقربه حتى ينالهم سلاحه ان أشرعها اليهم من الرمي والطعن والضرب ويكون حائل بينهم وبينه ولا تمنعهم طائفة حارسة لهم فاذا كان هكذا جاز لهم أن يصلوا وارجالا وركبانا مستقبل القبلة وغير مستقبلها وهذا من أكبر الخوف (قال الشافعي) وان أسرو رجل فنع الصلاة فقد رعى أن يصليها موميا صلاها ولم يدعها وكذلك ان لم يقدر على الوضوء وصلاها في الحضر صلاها متيمما وكذلك ان حبس تحت سقف لا يعتدل فيه قائما أو ربط فلم يقدر على ركوع ولا على سجود صلاها كيف قدر ولم يدعها وهي تمكنه بحال وعليه في كل حال من هذه الاحوال قضاء ما صلى هكذا من المكتوبات وكذلك ان منع الصوم فعليه قضاؤه متى أمكنه (قال الشافعي) وان حل على شرب محرم أو كل محرم يخاف ان يفعل فعله فعليه ان قدر على أن يتقيا أن يتقيا

(اذا صلى وهو ممسك عنان دابته) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا بأس أن يصلي الرجل في الخوف ممسكا عنان دابته فان نازعته فحبسها اليه حبسة أو اثنين أو ثلاثا أو نحو ذلك وهو غير منحرف عن القبلة فلا بأس وان كثرت مجابذته اياها وهو غير منحرف عن القبلة فقد قطع صلاته وعليه استثنائها وان حبسها فانصرف وجهه عن القبلة فأقبل مكانه على القبلة لم تقطع صلاته وان طال انحرافه عن القبلة ولا يمكنه الرجوع اليها انتقضت صلاته لانه يقدر على أن يدعها وان لم يطل وأمكنه أن ينصرف عن

كانت معزا أو يجذعة ان كانت ضانا الا أن يطوع فيعطى منها الا أن يكون بها نقص لا تجوز أخفية وان كانت أكثر قيمة من السن التي وجبت عليه قبلت منه ان جازت أخفية الا أن تكون تبسا فلا تقبل بحال لانه ليس في فرض الغنم ذكور وهكذا البقر الا أن يجب فيها تباع والبقر ثيران فيعطى ثورا فيقبل منه اذا كان خيرا من تباع وكذلك قال في الابل بهذا المعنى لا تأخذ ذكرا مكان أنثى الا أن تكون ماشيته كلها ذكورا (قال) ولا يعتد بالسخلة على رب الماشية الا بان يكون السخل من غنمه قبل الحول ويكون أصل الغنم أربعين فصاعدا فاذا لم تكن الغنم مما فيه الصدقة فلا يعتد

(١) قوله فيصطلوا الخ اصطلم القوم أي بدوا من أصلهم اه كتبه



القبلة فلم ينحرف اليها فعليه أن يستأنف صلاته (قال الشافعي) فإن ذهبت دابته فلا بأس أن يتبعها فإذا تبعها على القبلة شيئا يسير لم تفسد صلاته فإن تبعها كثيرا فسدت صلاته

(إذا صلوا رجلا أو ركبانا هل يقاتلون وما الذي يجوز لهم من ذلك) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإن لم يقدر على الصلاة الا مقاتلا صلى وأعاد كل صلاة يصليها وهو مقاتل

(من له من الخائفين أن يصلي صلاة الخوف) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يصلي صلاة الخوف من قاتل أهل الشرك بكتاب الله وستة نبيه صلى الله عليه وسلم لأن الله عز وجل أمرهم في قتال المشركين فقال في سياق الآية ود الذين كفروا ولتغفلون عن أسلحتكم وأمتعتكم الآية (قال الشافعي) وكل جهاد كان مباحا يخاف أهله كان لهم أن يصلوا صلاة شدة الخوف لأن المجاهدين عليه مأجورون أو غير مأزورين وذلك جهاد أهل البغي الذين أمر الله عز وجل بجهادهم وجهاد قطاع الطريق ومن أراد من مال رجل أو نفسه أو حريمه فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال من قتل دون ماله فهو شهيد (قال الشافعي) فأما من قاتل وليس له القتال يخاف فليس له أن يصلي صلاة الخوف من شدة الخوف يومئذ إيماء وعليه أن فعل أن يعيدها ولأنه أن يصلي صلاة الخوف في خوف دون غاية الخوف إلا أن يصليها صلاة لوصلاها غير خائف أجزأت عنه (قال الشافعي) وذلك من قاتل ظلما مثل أن يقطع الطريق أو يقاتل على عصبية أو يمنع من حق قبله أو أي وجهه من وجوه الظلم قاتل عليه

(في أي خوف تجوز فيه صلاة الخوف) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا خافت الجماعة القليلة السبع أو السباع فصلوا صلاة الخوف كما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بذات الرقاع أجزأهم ذلك إن شاء الله تعالى وأحب إلى أن يصلي منهم طائفة بإمام ثم أخرى بإمام آخر وإذا خافوا الطريق على متاعهم أو منازلهم فأحب إلى أن يصلوا جماعة ثم جماعة أو فرادى ويكون من لم يكن معهم في صلاة في إطفاء النار (قال الشافعي) وإن كانوا سفرا فغشيهم حريق فتنحوا عن سنن الریح لم يكن لهم أن يصلوا إلا كما يصلون في كل يوم وكذلك إن كانوا حضورا فغشي الحريق لهم أهلا أو مالا أو متاعا (قال الشافعي) وإن غشيهم غرق تنحوا عن سننه وكذلك إن غشيهم هدم تنحوا عن مسقطه لم يكن لهم إلا ذلك (قال الشافعي) فإن صلوا في شيء من هذا صلاة خوف تجزئ عن خائف أجزأت الصلاة عنهم

(في طلب العدو) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا طلب العدو المسلمون وقد تحرفوا لقتال أو تحيزوا إلى فئة فقاربوهم كان لهم أن يصلوا صلاة الخوف ركبانا أو رجلا يومئذ إيماء حيث توجهوا على قبلة كانوا أو على غير قبلة وكذلك لو كانوا على قبلة ثم رأوا طريقا خيرا لهم من جهة القبلة سلكوا عليها وإن انحرفوا عن القبلة (قال الشافعي) وإن رجع عنهم الطلب أو شغلوا أو أدركوا من يمتنعون به من الطلب وقد افتتحوا الصلاة ركبانا لم يجزهم إلا أن يتزولوا فينوعوا على صلاتهم مستقبل القبلة كما وصفت في صلاة الخوف التي ليست بشدة الخوف وإن كانوا يمتنعون ممن رأوا ولا يأمنون طلبا أن يمتنعوا منه كان لهم أن يتنوعوا على أن يصلوا ركبانا (قال الشافعي) وهكذا لو تفرقوا وهم والعدو فابتدأوا الصلاة بالارض ثم جاءهم طلب كان لهم أن يركبوا وينموا الصلاة ركبانا يومئذ إيماء وكذلك لهم أن قعدوا رجالة (قال الشافعي) وهكذا أي عدو طلبهم من أهل البغي وغيرهم إذا كانوا مطلوبين (قال الشافعي) وهكذا إن طلبهم سبع أو سباع (قال الشافعي) وهكذا لو غشيهم سيل لا يجدون نجوة كان لهم أن يصلوا يومئذ عدوا على أرجلهم وركابهم فإن أمكنتهم نجوة لهم وركابهم ساروا إليها وبنوا على ماضي من صلاتهم قبل تمكثهم وإن أمكنتهم نجوة لا بدانهم ولا تمكثهم لركابهم كان لهم أن يمشوا ويصلوا صلاة الخوف على وجوههم (قال الشافعي) وإن أمكنهم نجوة يلتقي من وراءها واديان فيقطعان الطريق كانت هذه كلا

بالسجل حتى تتم  
بالسجل أربعين ثم  
يستقبل بها الحول  
والقول في ذلك قول  
رب الماشية (قال)  
ولو كانت له أربعون  
فأمكنه أن يصدقها  
فلم يفعل حتى ماتت  
أو بعضها فعليه شاة  
ولو لم يمكنه حتى  
ماتت منها شاة فلازكاة  
في الباقي لأنها أقل من  
أربعين شاة ولو أخرجها  
بعد حولها فلم يمكنه  
دفعها إلى أهلها أو واليها  
حتى هلكت لم تجز  
عنه فإن كان فيما  
بقي ما تجب في مثله  
الزكاة كالأقلاشي  
عليه وكل فائدة من  
غير نتائجها فهي لحواها  
ولو نتجت أربعين  
قبل الحول ثم ماتت  
الامهات ثم جاء المصدق  
وهي أربعون جديا  
أو بهيمة أو بين جدي  
وبهيمة أو كان هذا في  
أبل فجاء المصدق  
وهي فصال أو في بقرة  
وهي عجول أخذ من  
كل صنف من هذا  
وأخذ من الأبل والغنم  
أنثى ومن البقر ذكرا  
وإن لم يجد إلا واحدا



ان كانت البقرة ثلاثين وان كانت أربعين فأنسى فإذا كانت العجول انا ووجب تباع قبل ان شئت فأت بذكر مثل أحدها وان شئت أعطيت منها أنثى وأنت متطوع بالفضل واحتج الشافعي في أنه لم يبطل عن الصغار الصدقة لان حكمها حكم الامهات مع الامهات فكذلك اذا حال عليها حول الامهات ولا تكلفه كبيرة من قبل انهما قيل لي دع الربى والماخض وذات الدر وقل الغنم وخذا الجذعة والثنية عقلت انه قيل لي دع خير ايماناخذ اذا كان عنده خير منه ودونه وخذا العدل بين الصغير والكبير وما يشبه ربع عشر ماله فاذا كانت عنده أربعون تسوى عشرين درهما وكلفته شاة تسوى عشرين درهما فلم آخذ عدلا بل أخذت قيمة ماله كله فلا آخذ صغيرا وعنده كبير فان لم يكن الا صغيرا أخذت

نجوة وكان لهم أن يصلوا صلاة الخوف يومئذ عدوا وانما لا يكون ذلك لهم اذا كان لهم طريق يتنكب عن السبل (قال الشافعي) وان غشيهم حريق كان هذا لهم ما لم يجدوا النجوة من جبل يلوذون به يأمنون به الحريق أو تحول ريح ترد الحريق أو يجدون ملاذ عن سنن الحريق فاذا وجدوا ذلك بنوا على صلاتهم مستقبلي القبلة بالارض لا يجزيهم غير ذلك فان لم يفعلوا أعادوا الصلاة (قال الشافعي) وان طلبه رجل صائل فهو مثل العدو والسبع وكذلك الفيل له أن يصلي في هذا كله يومئذ ايماء حتى يأمنه (قال الشافعي) وكذلك ان طلبته حية أو عدو ما كان مما ينال منه قتلا أو عقرا فله أن يصلي صلاة شدة الخوف يومئذ أين توجه (قال الشافعي) فاذا تفرق العدو ورجع بعض المسلمين الى موضع فرأوا سوادا من سحاب أو غيره لم يل أو جماعة ناس ليس بعدو أو غبار وقرب منه حتى لو كان عدوا والله سلاحه فظن أن كل ما رأى من هذا عدو فاصلى صلاة شدة الخوف يومئذ ايماء ثم بان لهم أن لم يكن شئ منه عدوا أعادوا تلك الصلاة (قال الشافعي) ولو صلى تلك الصلاة ثم لم يبين له شئ من عدو ولم يدر أعدوه أو لم أعاد تلك الصلاة انما يكون له أن يصليها على رؤية يعلم بعد الصلاة وقبلها أنها حق أو خبر وان لم تكن رؤية يعلم أنه حق لان الخبر عيان كعلمه أنه حق فأما اذا شك في بعد الصلاة لانه على غير يقين من أن صلاته تلك مجزئة عنه (قال الشافعي) ولو جاء خبر عن عدو فاصلى تلك الصلاة ثم ثبت عنده أن العدو قد كان يطلبه ولم يقرب منه القرب الذي يخاف رقه منه كان عليه أن يعيد وكذلك ان يطلبه وبينه وبين النجاة منه والمصير الى جماعة يمتنع منها بها أو مدينة يمتنع فيها الشئ القريب الذي يحيط العلم أن العدو لا يناله على سرعة العدو وابطاء المغلوب حتى يصير الى النجاة وموضع الامتناع أو يكون خرجت اليه جماعة تلقاه معينه له على عدوه فقرب ما بينه وبينها حتى يحيط العلم أن الطلب لا يدركه حتى يصير الى تلك الجماعة الممتنعة أو يصير اليه فن صلى في هذه الحال مومنا أعاده كله (قال الشافعي) وكذلك ان طلبه العدو وبينه وبين العدو أميال لم يكن له أن يصلي مومنا وكان عليه أن يصلي بالارض ثم يركب فينجو وسواء كان العدو ينزل لصلاة أو لا ينزل لها (قال الشافعي) وان كان المسلمون هم الطالبون لم يكن لهم أن يصلوا ركبا ولا مشاة يومئذ ايماء الا في حال واحدة أن يقل الطالبون عن المطولين وينقطع الطالبون عن أصحابهم فيخافون عودة المطولين عليهم فاذا كان هذا هكذا كان لهم أن يصلوا يومئذ ايماء ولم يكن لهم الامعان في الطلب فكان عليهم العودة الى أصحابهم وموضع منعهم ولم يكن لهم أن ينتقلوا بالطلب حتى يضطروا الى أن يصلوا المكتوبة ايماء (قال الشافعي) ومثله أن يكثر ويغنوا حتى يتوسطوا بلاد العدو فيقروا في كثرة العدو فيكون عليهم أن يرجعوا ولهم أن يصلوا في هذه الحال مومنين اذا خافوا عودة العدو إن نزلوا ولا يكون لهم أن يغنوا في بلاد العدو ولا طلبه اذا كانوا يضطرون الى أن يومئذ ايماء ولهم ذلك ما كانوا عند أنفسهم لا يضطرون اليه (قال الشافعي) واذا صلوا يومئذ ايماء فعاد عليهم العدو من جهة توجهوا اليهم وهم في صلاتهم لا يقطعونها وداروا معهم أين داروا (قال الشافعي) ولا يقطع صلاتهم توجههم الى غير القبلة ولا أن يترس أحدهم عن نفسه أو يضرب الضربة الخفيفة أو رقه عدوا أو يتقدم التقدم الخفيف عليه برمح أو غيره فان أعاد الضرب وأطال التقدم قطع صلاته وكان عليه اذا أمكنه أن يصلي غير مقاتل ومتى لم يمكنه ذلك صلى وهو يقاتل وأعاد الصلاة اذا أمكنه ذلك ولا بدع الصلاة في حال يمكنه أن يصلي فيها (قال الشافعي) وان كان المسلمون مطولين متحيزين الى فئة أو متحيزين لقتال صلوا يومئذ ولم يعيدوا اذا قدروا على الصلاة بالارض وان كانوا مولين للمشركين أديارهم غير متحيزين لقتال أو متحيزين الى فئة فصلوا يومئذ أعادوا لانهم حينئذ عاصون والرخصة عندنا لا تكون الا لمطيع فأما العاصي فلا

(قصر الصلاة في الخوف) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والخوف في الحضر والسفر سواء فيما يجوز من الصلاة وفيه الا أنه ليس الحاضر أن يقصر الصلاة وصلاة الخوف في السفر الذي لا تقصر فيه



الصلاة كهو في الحضر ولا تقصر بالخوف الصلاة دون غاية تقصر الى مثلها الصلاة في سفر ليس صاحبه بخائف (قال) وقد قيل ان النبي صلى الله عليه وسلم قصر بنى قرد ولو ثبت هذا عندى لرعت أن الرجل اذا جمع الخوف وضربا في الارض قريبا أو بعيدا قصر فاذا لم يثبت فلا يقصر الخائف الا أن يسافر السفر الذي ان سافر غير خائف قصر الصلاة (قال الشافعي) واذا أغار المسلمون في بلاد المشركين لم يقصر والا أن ينووا من موضعهم الذي أغاروا منه الاغارة على موضع تقصر اليه الصلاة فاذا كانت نيته أن يغير الى موضع تقصر فيه الصلاة فاذا وجد مغارا دونه أغار عليه ورجع لم يقصر حتى يفرد النية لسفر تقصر فيه الصلاة (قال الشافعي) وهكذا هو اذا غشنا (قال الشافعي) واذا فعل ما وصفت فبلغ في مغاره ما تقصر فيه الصلاة كان له قصر الصلاة راجعا إن كانت نيته العودة الى عسكره أو ببلده وان كان نيته مغارا حيث وجده فيما بينه وبين الموضع الذي يرجع اليه لم يقصر راجعا وكان كهو بادئا لا يقصر لان نيته ليست قصد وجه واحد تقصر اليه الصلاة (قال الشافعي) ولو بلغ في مغاره موضعا تقصر فيه الصلاة من عسكره الذي يرجع اليه ثم عزم على الرجوع الى عسكره كان له أن يقصر فان سافر قليلا وقصر أو لم يقصر ثم حدثت له نية في أن يقصد قصد مغارا حيث وجده كان عليه أن يتم ولا يكون القصر أبدا الا بأن يثبت سفره ينوي بلدا تقصر الى مثله الصلاة (قال الشافعي) واذا غزا الامام العدو فكان سفره مما تقصر فيه الصلاة ثم أقام لقتال مدينة أو عسكر أو رد السرايا أو الحاجة أو عرجة في صحراء أو الى مدينة أو في مدينة من بلاد العدو أو بلاد الاسلام وكل ذلك سواء فان أجمع مقام أربع أتم وان لم يجمع مقام أربع لم يتم فان ألجأت به حرب أو مقام غير ذلك فاستيقن مقام أربع أتم وان لم يستيقن قصر ما بينه وبين ثمانى عشرة ليلة فان جاوز ذلك أتم فاذا شخص عن موضعه قصر ثم هكذا كما أقام وسافر لا يختلف (قال الشافعي) واذا غزا أحد من موضع لا تقصر فيه الصلاة أتم الصلاة وان كان الامام مقيما صلى صلاة الخوف بمسافرين ومقيمين أتموا معا وكذلك يتم من المسافرين من دخل معه قبل أن يسلم من الصلاة فاذا صلى صلاة خوف فصلى الركعة الاولى وهو مسافر بمسافرين ومقيمين ثبت قائما يقرأ حتى يقضى المسافرون ركعة والمقيمون ثلاثا ثم ينصرفون وتأتى البطائفة الاخرى ويصلى لهم الركعة التي بقيت ويثبت جالساً حتى يقضى المسافرون ركعة والمقيمون ثلاثا ولو سلم ولم ينتظرا الآخرين أجزأته صلاته وأجزأتهم صلاتهم اذا قصر أو كرم ذلك له وصلاة الخوف في البر والبحر سواء لا يختلف في شيء

(ما جاء في الجمعة والعيد في الخوف) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يدع الامام الجمعة ولا العيد ولا صلاة الخسوف اذا أمكنه أن يصلحها ويحرس فيها ويصلحها كما يصلح المكتوبات في الخوف واذا كان شدة الخوف صلاها كما يصلح المكتوبات في شدة الخوف يومئذ ايماء ولا تكون الجمعة الا بأن يخطب قبلها فان لم يفعل صلاها ظهرا أربعاً واذا صلى العيد أو الخسوف خطب بعدهما فان أعجل قتل الخطبة لم تكن عليه اعادة وان شغل بالحرب أحببت أن يوكل من يصلى فان لم يفعل حتى تزول الشمس في العيد لم يقض وان لم يفعل حتى تنجلي الشمس والقمر في الخسوف لم يقض وان لم يفعل حتى يدخل وقت العصر في الجمعة لم يقض وصلى الظهر أربعاً (قال الشافعي) وهذا اذا كان خائفاً قصر فجمع فيه الصلاة مقيماً كان أو مسافراً غير أنه اذا كان مسافراً لم يصل الجمعة صلى الظهر ركعتين وأتم أهل المصر لانفسهم (قال الشافعي) واذا أجذب وهو محارب فلا بأس أن يدع الاستسقاء وان كان في عدد كثير ممتنع فلا بأس أن يستسقى ويصلى في الاستسقاء صلاة الخوف في المكتوبات وان كانت شدة الخوف لم يصل في الاستسقاء لانه يصلح له تأخيرها ويصلى في العيد والخسوف لانه لا يصلح له تأخيرها واذا كان الخوف خارجاً من المصر في صحراء تقصر فيها الصلاة ولا تقصر فلا يصلون الجمعة ويصلونها ظهراً وكذلك لأحضرهم على صلاة العيد وان فعلوا لم أكرهه لهم ولهم أن يستسقوا ولا أرخص لهم في ترك

الصغير كما أخذت  
الأوسط من التمر ولا  
أخذ الجعور فاذا لم يكن  
الا الجعور أخذت  
منه الجعور ولم تنقص  
من عدد الكيل ولكن  
نقصنا من الجودة لما لم  
نجد الجيد كذلك نقصنا  
من السن اذا لم نجد لها  
ولم تنقص من العدد  
ولو كانت ضاوا معزاً  
كانت سواء أو بقسراً  
وجواميس وعسراً  
ودربانية وابلا مختلفة  
فالقياس أن نأخذ من  
كل بقدر حصته فان  
كان ابله نجسا وعشرين  
عشر مهيبة وعشر  
أرحية ونجس عبيدة  
فن قال يأخذ من كل  
بقدر حصته قال يأخذ  
ابنة مخاض بقية  
نجس مهيبة ونجس  
أرحية ونجس عبيدة  
ولو أدى في أحد البلدين  
عن أربعين شاه متفرقة  
كرهت ذلك وأجزأه  
وعلى صاحب البلد  
الآخر أن يصدقه فان  
اتهمه أحلفه ولو قال  
المصدق هي وديعة أو لم



صلاة الكسوف وانما امرتهم بصلاة الكسوف لانه يصلحها السفر ولم اكره لهم صلاة العيدين لانه يجوز  
أن يصلحها المنفرد وكذلك أيضا صلاة الاستسقاء فاما الجمعة فلا تجوز لانها حالة مكتوبة الى مكتوبة الا  
في مصر وجماعة

(تقديم الامام في صلاة الخوف) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أحدث الامام في صلاة  
الخوف فهو كحدثه في غير صلاة الخوف وأحب الى أن لا يستخلف أحدا فان كان أحدث في الركعة  
الاولى أو بعدما صلاها وهو واقف في الآخرة فقرأ ولم تدخل معه الطائفة الثانية قضت الطائفة الاولى  
ما عليهم من الصلاة وأتم الطائفة الاخرى امام منهم أو صلوأفرادى ولو قدم رجلا فصلى بهم أجزأ عنهم ان شاء  
الله تعالى (قال الشافعي) واذا أحدث الامام وقد صلى ركعة وهو قائم يقرأ ينتظر فراغ التي خلفه وقف  
الذي قدم كما يقف الامام وقرأ في وقوفه فاذا فرغت الطائفة التي خلفه ودخلت الطائفة التي وراءه قرأ بأمر  
القرآن وقدر سورة ثم ركع بهم (١) وكان في صلاتهم لهم كالامام الاول لا يخالفه في شيء اذا أدرك الركعة  
الاولى مع الامام الاول وانتظرهم حتى يتشهدوا ثم يسلم بهم (قال الشافعي) وان كان الامام الذي قدمه  
المحدث مقبلا والذي قدم آخر مسافرا فسواء وعليه صلاة مقيم اذا دخل مع الامام في الصلاة قبل أن يحدث  
وان كان الامام الذي قدمه مسافرا والرجل الذي قدمه مقيما وقد صلى المحدث ركعة فعلى المتقدم أن يتقدم  
فيصلي ركعة ثم يثبت جالسا ويصلي من خلفه من المسافرين والمقيمين ركعتين ركعتين يتشهدون ويسلمون  
لانهم قد صاروا الى صلاة مقيم فعليهم التمام ثم تأتي الطائفة الاخرى فيصلي بهم الركعتين اللتين بقيتا  
من صلاته ويقومون فيقضون لانفسهم ركعتين ثم يسلم بهم ولا يجزئهم غير ذلك لان كلاً دخل مع امام  
مقيم في صلاته (قال الشافعي) وان كان الذي قدم الامام لم يدخل في صلاة الامام حتى أحدث الامام فقدمه  
الامام فان كان الامام المحدث لم يركع من الصلاة ركعة وقد كبر المتقدم معه قبل أن يحدث فله أن يتقدم  
وعليه اذا تقدم أن يقرأ بأمر القرآن وأن يذمعهائيا أحب الى أن يصلي بالقوم فان كان مقبلا صلى أربعا  
وان كان مسافرا صلى ركعتين لانه مبتدئ الصلاة بهم (٢) فسواء كان الامام الذي قدمه مقبلا فعلى من  
أدرك معه الصلاة قبل أن يحدث من المسافرين أن يصلوا أربعا وليس ذلك على من لم يدرك معه الصلاة  
قبل أن يحدث من المسافرين فاما المقيمون فيصلون أربعا بكل حال (قال الشافعي) وان كان الامام  
المحدث صلى ركعة من صلاته ثم قدم رجلا لم يدرك معه من الصلاة شيئا فليس له أن يتقدم فان تقدم فعليه  
استئناف الصلاة وان استأنفها فتبعه من خلف الامام ممن أدرك صلاة الامام قبل أن يخرج منها صلى معه  
الركعة أو لم يصلها (٣) فعليهم معا الاعادة لان من أدرك معه الركعة يزدي صلاته عامدين غير ساهين ولا ساه  
امامه ومن صلى معه ممن لم يدرك الصلاة مع الامام المحدث فصلاته عنه مجزئة (قال الشافعي) وان بنى  
هو على صلاة الامام فصلاته فاسدة لانه لا داخل مع الامام في صلاته فيتبعها ولا مبتدئ لنفسه فيعمل عمل  
المبتدئ وكذلك صلاة من خلفه كلهم فاسدة لانه رجل عمد أن يقلب صلاته (قال الشافعي) وان كان  
كبر مع الامام قبل أن يحدث الامام وقد صلى الامام ركعة بنى على صلاة الامام كانه الامام لا يخالفه  
الا فيما ساء كره ان شاء الله تعالى حتى يتشهد في آخر صلاة الامام وذلك أن يكون الامام أكل ركعة وثبت  
قائما ثم قدمه فثبت قائما حتى تقضى الطائفة الاولى وتسلم وتأتي الطائفة الاخرى فيصلي بهم الركعة  
التي بقيت على الامام ويجلس ويتشهد حتى تقضى الطائفة الاخرى فاذا قضوا التشهد تقدم رجلا منهم  
فسلم بهم ثم قام هو وبنى لنفسه حتى تكمل صلاته (قال الشافعي) ولو لم يزد على أن يصلي ركعة ثم يجلس  
للتشهد فيسلم ولا ينتظر الطائفة حتى تقضى فيسلم بها كرهت ذلك له ولا تفسد صلاته ولا صلاتهم (قال  
الشافعي) ولو أن اماما ابتدأ صلاة الخوف ثم أحدث فقدم رجلا من خلفه فلم يقض من الصلاة شيئا حتى  
حدث لهم أمن امام الجماعة كثرت وقل العدو وإما بتلف العدو أو غير ذلك من وجوه الأمن صلى الامام

يجل عليها الحول  
صدقه وان اتهمه  
أحلفه ولو شهد  
الشاهدان أن له هذه  
المائة بعينها من رأس

(١) قوله وكان في  
صلاتهم لهم كذا في  
النسخ ولعله تحريف  
من الناسخ والاليق  
وكان في صلاته لهم  
تأمل

(٢) قوله فسواء كان  
هذا تحريف من  
الناسخ ووجهه فلو كان  
الامام كما يدل عليه  
بقية الكلام تأمل  
وقوله بعد فعليهم معا  
الاعادة لان من أدرك  
المخ يتأمل أيضا فان  
التعليل قاصر واعل في  
الكلام سقطا من الناسخ  
كتبه مصححه



المقدم صلاة آمن عن خلفه وجاءت الطائفة فصلت معهم لان الخوف قد ذهب فان لم تفعل حتى صلى بها امام غيره (١) أوصلت فرادى وكانوا كقوم لم يصلوا مع الجماعة الاولى لعذر (قال الشافعي) ولو كان خوف يوم الجمعة وكان محروسا اذا خطب بطائفة وحضرت معه طائفة الخطبة ثم صلى بالطائفة التي حضرت الخطبة ركعة وثبت قائما فأتوا لانفسهم بقراءة يجهرون فيها ثم وقفوا بازاء العدو وجاءت الطائفة التي لم تصل فصلت معه الركعة التي بقيت عليه من الجمعة وثبت جالسا فأتوا لانفسهم ثم سلم بهم ولو انصرفت الطائفة التي حضرت الخطبة حين فرغ من خطبته فرسوا الامام وجاءت الطائفة التي لم تحضر فصلى بهم لم يجز أن يصلها بهم الا ظهرا أو بعالائه قد ذهب عنه من حضر الخطبة فصار كامام خطب وحده ثم جاءته جماعة قبل أن يصلي فصلى بهم (قال الشافعي) ولو كان بقي معه أربعون رجلا ممن حضر الخطبة فصلى بهم وبالطائفة التي تحرسه ركعة وثبت قائما وأتوا لانفسهم ثم جاءت الطائفة التي كانت حاضرة خطبته ثم لم تدخل في صلاته حتى حرس العدو وفصلى بهم ركعة أجزأتهم صلاته لانه قد صلى بأربعين رجلا حضروا الخطبة وزادت جماعة لم يحضروا الخطبة (قال الشافعي) ولو شغلوا بالعدو فلم يحضروا الخطبة ويدخل معه في الصلاة أربعون رجلا لم يكن له أن يصلي صلاة الجمعة وكان عليه أن يصلي ظهرا أو بعاصلة الخوف الاولى ان أمكنه أوصلاته عند شدة الخوف ان لم يمكنه (قال الشافعي) ولو لم يمكنه صلاة الجمعة فصلى ظهرا أو بعاصلة حدثت للعدو حال أمكنه فيها أن يصلي الجمعة لم يجب عليه ولا على من صلى خلفه إعادة الجمعة ووجب على من لم يصل معه ان كانوا أربعين أن يقدموا رجلا فيصلي بهم الجمعة فان لم يفعلوا وصلوا ظهرا كرهت لهم ذلك وأجزأت عنهم (قال الشافعي) ولو أعادوه ومن معه صلاة الجمعة مع امام غيره لم أكره ذلك وان أعادها هو اماما ومن معه مأمومين لم أكره ذلك للمأمومين وكرهته للامام ولا إعادة على من صلاها خلفه ممن صلاها أولم يصلها اذا صلى في وقت الجمعة

### (كتاب صلاة العيدين)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال الله تبارك وتعالى في سياق شهر رمضان وانكم لوا العنة وتكبروا الله على ما هذاكم وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تصوموا حتى تروه ولا تفطروا حتى تروه يعني الهلال فان غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين (قال الشافعي) واذا صام الناس شهر رمضان برؤية أو شاهدين عدلين على رؤية ثم صاموا ثلاثين يوما ثم غم عليهم الهلال أفطروا ولم يريدوا شهودا (قال) وان صاموا تسعة وعشرين يوما ثم غم عليهم لم يكن لهم أن يفطروا حتى يكملوا ثلاثين أو يشهد شاهدان عدلان برؤية ليلة ثلاثين (قال الشافعي) يقبل فيه شاهدان عدلان في جماعة الناس ومنفردين ولا يقبل على الفطر أقل من شاهدين عدلين ولا في مقطع حتى لان الله تعالى أمر شاهدين وشرط العدل في الشهود أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابراهيم بن محمد عن اسحق بن عبد الله عن عمار بن عبد العزيز أنه كان لا يجيز في الفطر الا شاهدين (قال الشافعي) فان شهد شاهدان في يوم ثلاثين أن الهلال كان بالامس أفطر الناس أي ساعة عدل الشاهدان فان عدلا قبل الزوال صلى الامام بالناس صلاة العيدين وان لم يعد لاحتى تزول الشمس لم يكن عليهم أن يصلوا يومهم بعد الزوال ولا الغد لانه عمل في وقت فاذا جاوز ذلك الوقت لم يعمل في غيره فان قال قائل ولم لا يكون النهار وقتا له قيل له ان شاء الله تعالى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سن صلاة العيد بعد طلوع الشمس وسن مواقيت الصلوات وكان فيما سن دلالة على أنه اذا جاء وقت صلاة مضى وقت التي قبلها فلم يجز أن يكون آخر وقتها الا الى وقت الظهر لانها صلاة تجمع فيها ولو ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج بالناس من الغد الى عندهم فلتنايه وقلنا أيضا فان لم يخرج بهم من الغد خرج بهم من بعد الغد وقلنا يصلي في يومه بعد الزوال اذا جاز أن يزول فيه

الحول فقال قد بعثتها ثم اشتريتها بصدق ولو مرتبه سنة وهي أربعون فتحت شاة خالت عليها سنة ثانية وهي احدى وأربعون فتحت شاة خالت عليها سنة ثالثة وهي اثنان وأربعون فعليه ثلاث شياه ولو ضلت أو غصبها أحوالا فوجدتها زكاهها لأحوالها والابل التي فريضتها من الغنم ففيها قولان أحدهما ان الشاة التي فيها في رقابها يباع منها بعير فتؤخذ منه ان لم يأت بها وهذا أشبه القولين

(١) قوله أوصلت فرادى وكانوا كقوم كذا في النسخ بدون ذكر للجواب واعلمه سقط من النسخ والاصل أجزأتهم صلاتهم وكانوا الخ وكذا سقط مثل هذا الجواب في الفرع بعده قبل قوله ولو انصرفت الخ تأمل كتبه مصححه



والثاني ان في خمس من  
الابل حال عليها ثلاثة  
أحوال ثلاث شاة في  
كل حول شاة (قال  
الزني) الاول أولي به  
لانه يقول في خمس من  
الابل لا يسوى واحدها  
شاة لعيوبها ان سلم  
واحد منها فليس عليه  
شاة (قال الشافعي)  
ولو ارتد في الحول  
على غنمه أو فقتها فان  
تاب أخذت صدقتها  
وان قتل كانت فيا  
خمسها لاهل الخمس  
وأربعة انجاسها  
لاهل النوى ولو غل  
صدقة عزوان كان  
الامام عدلا الا ان  
يدعى الجهالة ولا يعز  
اذا لم يكن الامام عدلا  
ولو ضربت غنمه فحول  
الطباء لم يكن حكم

(١) قوله فلم يعدلوا  
أكلنا كذا في النسخ  
ويظهر ان فيه سقطا  
من النسخ ولعل  
الاصل فلم يعدلوا أو أكلنا  
أو فحول ذلك تأمل كتبه  
صحة

ثم يصلي جاز في هذه الاحوال كلها ولكنه لا يثبت عندنا والله تعالى أعلم ولو شهد شاهدان أو أكثر فلم  
يعرفوا يعدل أو جرحوا فلهم أن يفطروا وأحب لهم أن يصلوا صلاة العيد لانفسهم جماعة وفرادى  
مستترين ونهيتهم أن يصلوها طاهرين وانما أمرتهم أن يصلوا مستترين ونهيتهم أن يصلوها طاهرين  
لثلاثين كره عليهم ويطمع أهل الفرقة في فراق عوام المسلمين (قال) وهكذا لو شهد واحد فلم يعدل لم يسعه  
الا الفطر ويخفى فطره ثلاثين سي أحد الظن به ويصلي العيد لنفسه ثم يشهد بعد ان شاء العيد مع الجماعة  
فيكون نافلة خيرا له ولا يقبل فيه شهادة النساء العدول ولا شهادة أقل من شاهدين عدلين وسواء كانا  
قرويين أو بدويين (قال) وان غم عليهم فجاءهم شاهدان بأن هلال شهر رمضان رؤى عشية الجمعة نهارا بعد  
الزوال أو قبله فهو هلال ليلة السبت لان الهلال يرى نهارا وهو هلال الليلة المستقبلية لا الليلة الماضية  
ولا يقبل فيه الا رؤيته ليلة كذا فأما رؤيته نهارا فلا يدل على أنه رؤى بالامس وان غم عليهم فأكلوا البعدة  
ثلاثين ثم ثبت عندهم بعد ما مضى النهار في أول الليل أو آخره أنهم صاموا يوم الفطر إما بأن يكون قدراً أو  
هلال شهر رمضان رؤى قبل رؤيتهم وإما أن يكون قدراً وأهلال شوال ليلة ثلاثين أفطروا من يومهم  
وخرجوا للعيد من غدهم وهم مخالفون للذين علموا الفطر قبل يكملوا الصوم لان هؤلاء لم يعلموا الا بعد  
إكمالهم الصوم فلم يكونوا مفطرين بشهادة أولئك علموه وهم في الصوم فأفطروا وبشهادة أخبرنا الربيع  
قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابراهيم بن محمد قال حدثني عبد الله بن عطاء بن ابراهيم مولى صفية بنت  
عبد المطلب عن عروة بن الزبير عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الفطر يوم تفطرون والاضحى  
يوم تضحون (قال الشافعي) فهذا أخذ وانما كلف العباد الظاهر ولم يظهر على ما وصفت أن الفطر  
اليوم أفطروا (قال) ولو كان الشهود شهدوا على ما يدل أن الفطر يوم الخميس (١) فلم يعدلوا أو أكلنا صومه  
فعدلوا ليلة الجمعة أو يوم الجمعة لم يخرج للعيد لاننا قد علمنا أن الفطر كان يوم الخميس قبل يكمل صومه وانما  
وقفناه على تعديل اليئنة فلما عدلت كان الفطر يوم الخميس بشهادتهم (قال) ولو لم يعدلوا حتى تحل  
صلاة العيد صليناها وان عدلوا بعد ذلك لم يضربنا (قال) واذا عدلوا فان كنا نقصنا من صوم شهر رمضان  
يوم بأنه خفي علينا أو صمنا يوم الفطر قضينا يومنا (قال الشافعي) والعيد يوم الفطر نفسه والعيد الثاني يوم  
الاضحى نفسه وذلك يوم عاشور من ذى الحجة وهو اليوم الذي يلي يوم عرفة (قال) والشهادة في هلال ذى  
الحجة ليستدل على يوم عرفة ويوم العيد وأيام منى كهى في الفطر لا تختلف في شئ يجوز فيها ما يجوز فيها  
ويرد فيها ما يرد فيها ويجوز الحج اذا وقف بعرفة على الرؤية وان علموا بعد الوقوف بعرفة أن يوم عرفة يوم  
النحر أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم عن ابن جريج قال قلت لعطاء رجل حج  
فأخطأ الناس يوم عرفة أيجزى عنه قال نعم أى لعمري إنها تجزى عنه (قال الشافعي) وأحسبه قال قال  
النبي صلى الله عليه وسلم فطر كم يوم تفطرون وأضحاكم يوم تضحون أراه قال وعرفة يوم تعرفون

(العبادة ليلة العيدين) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابراهيم بن محمد قال أخبرنا  
ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن أبي الدرداء قال من قام ليلة العيد محتسباً لم يمت قلبه حين غوت القلوب  
(قال الشافعي) وبلغنا أنه كان يقال ان الدعاء يستجاب في خمس ليال في ليلة الجمعة وليلة الاضحى وليلة  
الفطر وأول ليلة من رجب وليلة النصف من شعبان أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا  
ابراهيم بن محمد قال رأيت مشيخة من خيار أهل المدينة يظهرن على مسجد النبي صلى الله عليه وسلم  
ليلة العيد فيدعون ويذكرون الله حتى تضي ساعة من الليل وبلغنا أن ابن عمر كان يحكي ليلة جمع وليلة  
جمع هي ليلة العيد لأن صبيحتها النحر (قال الشافعي) وأنا أستحب كل ما حكيت في هذه الليالي من غير  
أن يكون فرضاً

(التكبير ليلة الفطر) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى في شهر رمضان



ولتكموا العدة وتكبروا الله على ما هذاكم قال فسمعت من أَرْضِي من أهل العلم بالقرآن أن يقول لتكموا العدة عدة صوم شهر رمضان وتكبروا الله عند اكلمه على ما هذاكم واكلمه مغيب الشمس من آخر يوم من أيام شهر رمضان (قال الشافعي) وما أشبه ما قال بما قال والله تعالى أعلم (قال الشافعي) فاذا رَأَوْا هلال شوال أحببت أن يكبر الناس جماعة وفرادى في المسجد والاسواق والطرق والمنازل ومسافرين ومقيمين في كل حال وأين كانوا وأن يظهروا التكبير ولا يزالون يكبرون حتى يغدوا إلى المصلي وبعد الغدو حتى يخرج الإمام للصلاة ثم يدعوا التكبير وكذلك أحببت ليلة الاضحية لمن لم يحج فأما الحاج فذكره التلبية أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا إبراهيم قال حدثني صالح بن محمد بن زائدة أنه سمع ابن المسيب وعروة بن الزبير وأبا بكرة بن عبد الرحمن يكبرون ليلة الفطر في المسجد يجهرون بالتكبير أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا إبراهيم قال حدثني صالح بن محمد بن زائدة عن عروة بن الزبير وأبي سلمة بن عبد الرحمن أنهما كانا يجهران بالتكبير حين يغدوان إلى المصلي أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا إبراهيم قال حدثني يزيد بن الهاد أنه سمع نافع بن جبير يجهر بالتكبير حين يغدوا إلى المصلي يوم العيد أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا إبراهيم بن محمد قال حدثني محمد بن عجلان عن نافع عن ابن عمر أنه كان إذا غدا إلى المصلي يوم العيد كبر فرفع صوته بالتكبير أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا إبراهيم قال حدثني عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أنه كان يغدو إلى المصلي يوم الفطر إذا طلعت الشمس فيكبر حتى يأتي المصلي يوم العيد ثم يكبر بالمصلي حتى إذا جلس الإمام ترك التكبير

(الفصل للعيدين) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه كان يغتسل يوم الفطر قبل أن يغدو إلى المصلي أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا إبراهيم بن محمد قال أخبرنا جعفر بن محمد عن أبيه أن عليا رضي الله عنه كان يغتسل يوم العيد ويوم الجمعة ويوم عرفة وإذا أراد أن يحرم (قال الشافعي) وأستحب هذا كله وليس من هذا شيء أوكد من غسل الجمعة وإن توضأ رجوت أن يجزئ ذلك إن شاء الله تعالى إذا صلى على طهارة (قال) وليس لأحد أن يتيمم في المصلى ولا يجازمه وإن خاف فوتها ولاه أن يكون فيهما الاطهرا كطهارته للصلاة المكتوبة لأن كلا صلاة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا إبراهيم قال أخبرني يزيد بن أبي عبيد مولى سلمة عن سلمة بن الأكوع أنه كان يغتسل يوم العيد أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا إبراهيم قال أخبرنا صالح بن محمد بن زائدة عن عروة بن الزبير قال السنة أن يغتسل يوم العيدين أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا الثقة عن الزهري عن ابن المسيب أنه قال الغسل في العيدين سنة (قال الشافعي) كان مذهب سعيد وعروة في أن الغسل في العيدين سنة أنه أحسن وأعرف وأنظف وأن قد فعله قوم صالحون لأنه حتم بأنه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا إبراهيم قال أخبرني المطلب بن السائب عن ابن أبي وداعة عن سعيد بن المسيب أنه كان يغتسل يوم العيدين إذا غدا إلى المصلي

(وقت الغدو إلى العيدين) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا إبراهيم قال حدثني أبو الحويرث أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب إلى عمرو بن خزم وهو بنجران أن يجعل الغدو إلى الاضحية وآخر الفطر وذكر الناس أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرني الثقة أن الحسن قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يغدو إلى العيدين الاضحية والفطر حين تطلع الشمس فيتنام طالعها (قال الشافعي) يغدو إلى الاضحية قدر ما يوافي المصلي حين تبرز الشمس وهذا أجل ما يقدر عليه ويؤخر الغدو إلى الفطر عن ذلك قليلا غير كثير (قال) والإمام في ذلك في غير حال الناس أما الناس فأحب أن

أولادها كحكم الغنم كما لم يكن للبغل في السهمان حكم الخيل

(باب صدقة الخطاء)

(قال الشافعي) جاء الحديث لا يجمع بين مفترق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة وما كان من خليطين فإنهما يتراجعان بينهما بالسوية (قال الشافعي) رحمه الله والذي لأشك فيه أن الشر يكتن ما لم يقسم الماشية خليطان وتراجعهما بالسوية أن يكونا خليطين في الأبل فيها الغنم فتوجد الأبل في يدي أحدهما فيؤخذ منه صدقتها فيرجع على شريكه بالسوية (قال) وقد يكون الخليطان الرجلين يتخاطبان بما شئنا ما وان عرف كل واحد منهما ما شئنا ولا يكونان خليطين حتى يربحا ويتربحا ويخليا معا ويسقيا معا ويكون فحولتهما



يتقدموا حين ينصرفون من الصبح يأخذوا بحجاسهم ولينتظروا الصلاة فيكونوا في أجرها إن شاء الله تعالى ما داموا ينتظرونها وأما الإمام فإنه إذا غدا لم يجعل وجهه إلا إلى المصلي فيصلي وقد غدا قوم حين صلوا الصبح وآخرون بعد ذلك وكل ذلك حسن (قال الشافعي) وإن غدا الإمام حين يصلي الصبح وصلى بعد طلوع الشمس لم يعد ولو صلى قبل الشمس أعاد لأنه صلى قبل وقت العيد أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا إبراهيم عن ابن عمر أنه كان يغدو إلى المصلي يوم الفطر إذا طلعت الشمس أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا إبراهيم قال أخبرنا عبد الله بن أبي بكر عن عمر بن عبد العزيز أنه كتب إلى ابنه وهو عامل على المدينة إذا طلعت الشمس يوم العيد فاعد إلى المصلي وكل هذا واسع أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا إبراهيم بن محمد قال أخبرني ابن نسطاس أنه رأى ابن المسيب في يوم الأضحي وعليه برنس أرجوان وعمامة سوداء غدا في المسجد إلى المصلي يوم العيد حين صلى الصبح بعدما طلعت الشمس أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا إبراهيم بن محمد قال أخبرني ابن حرملة أنه رأى سعيد بن المسيب يغدو إلى المصلي يوم العيد حين يصلي الصبح (قال الشافعي) وكل هذا واسع إذا وافي الصلاة وأحبه إلى أن يتهم ليأخذ مجلسا

(الأكل قبل العيد في يوم الفطر) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن ابن المسيب قال كان المسلمون يأكلون في يوم الفطر قبل الصلاة ولا يفعلون ذلك يوم النحر أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك بن أنس عن هشام بن عروة عن أبيه أنه كان يأكل قبل الغدو في يوم الفطر أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك بن أنس عن ابن شهاب عن ابن المسيب قال كان الناس يؤمرون بالأكل قبل الغدو يوم الفطر أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا إبراهيم عن هشام بن عروة عن أبيه أنه كان يأمر بالأكل قبل الخروج إلى المصلي يوم الفطر أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا إبراهيم عن صفوان بن سليم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يطعم قبل أن يخرج إلى الجبان يوم الفطر ويأمر به (قال الشافعي) ونحن نأمر من أتى المصلي أن يطعم ويشرب قبل أن يغدو إلى المصلي وإن لم يفعل أمرناه بذلك في طريقه أو المصلي أن أمكنه وإن لم يفعل ذلك فلا شيء عليه ويكره له أن لا يفعل ولأن أمره بهذا يوم الأضحي وإن طعم يوم الأضحي فلا بأس عليه

(الزينة للعيد) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا إبراهيم عن جعفر عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يلبس بردجبة في كل عيد أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا إبراهيم عن جعفر قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يعتم في كل عيد أخبرنا الربيع قال قال الشافعي وأحب أن يلبس الرجل أحسن ما يجد في الأعياد والجمعة والعيد ومن محافل الناس ويتنظف ويتطيب إلا أني أحب أن يكون في الاستسقاء خاصة تطييفا متبذلا وأحب العمامة في البرد والحر للإمام وأحب للناس ما أحببت للإمام من النظافة والتطيب ولبس أحسن ما يقدرون عليه إلا أن استحبابي للعمائم لهم ليس كاستحبابي للإمام ومن شهد منهم هذه الصلوات طاهرا تجوز له الصلاة ولا بأس بما يجوز به الصلاة من رجل وامرأة أجزاء (قال) وأحب إذا حضر النساء الأعياد والصلوات يحضرنها تطيقات بالماء غير منطويات ولا يلبسن ثوب شهرة ولا زينة وإن يلبسن ثيابا قصدة من البياض وغيره وأكره لهن الصبغ كلها فانها تشبه الزينة والشهرة أو هما (قال الشافعي) ويلبس الصبيان أحسن ما يقدرون عليه ذكورا أو إناثا ويلبسون الحلى والصبغ وإن حضرنها امرأة حائض لم تصل ودعت ولم أكره لها ذلك وأكره لها أن تحضرها غير حائض الا طاهرة للصلاة لأنها لا تقدر على الطهارة وأكره حضورها الا طاهرة إذا كان الماء يطهرها

مختلطة فإذا كانا هكذا صدقا صدقة الواحد بكل حال ولا يكونان خليطين حتى يحول عليهما الحول من يوم اختلطا ويكسونا مسلمين فإن تفرقا في مراح أو مسرح أو سقي أو غل قبل أن يحول الحول فليس خليطين ويصدقان صدقة الاثنين وهكذا إذا كانا شريكين (قال) ولما لم أعلم بخلافه إذا كان ثلاثة خلطاء لو كانت لهم مائة وعشرون شاة أخذت منهم واحدة وصدقوا صدقة الواحد فنقصوا المساكين شاتين من مال الخلطاء الثلاثة الذين لو تفرق مالهم كانت فيه ثلاثة شياه لم يجز إلا أن يقولوا لو كانت أربعون شاة من ثلاثة كانت عليهم شاة لأنهم صدقوا الخلطاء صدقة الواحد (قال) وبهذا أقول في الماشية كلها والزرع والحائط أرايت لو أن



(الركوب الى العيدين) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى بلغنا أن الزهري قال ما ركب رسول الله صلى الله عليه وسلم في عيد ولا جنازة قط (قال الشافعي) وأحب أن لا يركب في عيد ولا جنازة إلا أن يضعف من شهما من رجل أو امرأة عن المشي فلا بأس أن يركب وان ركب لغيره فلا شيء عليه قال الربيع هذا عندنا على الذهاب الى العيد والجنازة فأما الرجوع منها فلا بأس

(الاتبان من طريق غير التي غدا منها) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي وبلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغدو من طريق ويرجع من أخرى فأحب ذلك للامام والعامه وان غدوا ورجعوا من طريق واحدة فلا شيء عليهم ان شاء الله تعالى أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابراهيم قال حدثني خالد بن رباح عن المطلب بن عبد الله بن حنطب أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يغدو يوم العيد الى المصلى من الطريق الاعظم فاذا رجع رجع من الطريق الاخرى على دار عمار بن ياسر أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابراهيم بن محمد قال حدثني معاذ بن عبد الرحمن التبي عن أبيه عن جده أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم رجع من المصلى يوم عيد فسل على التمارين من أسفل السوق حتى اذا كان عند مسجد الاعرج الذي هو عند موضع البركة التي بالسوق قام فاستقبل في أسلم فدعا ثم انصرف (قال الشافعي) فأحب أن يصنع الامام مثل هذا وأن يقف في موضع فيدعو الله عز وجل مستقبل القبلة وان لم يفعل فلا كفارة ولا اعادة عليه

(الخروج الى الاعياد) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخرج في العيدين الى المصلى بالمدينة وكذلك من كان بعده وامة أهل البلدان الا أهل مكة فإنه لم يبلغنا أن أحدا من السلف صلى بهم عيدا الا في مسجدهم (قال الشافعي) وأحب ذلك والله تعالى أعلم لان المسجد الحرام خير بقاع الدنيا فلم يحبوا أن يكون لهم صلاة الا فيه ما أمكنهم (قال) وانما قلت هذا لانه قد كان وليست لهم هذه السعة في أطراف البيوت بمكة سعة كبيرة ولم أعلمهم صلوا عيدا قط ولا استسقاء الا فيه (قال الشافعي) فان عمر بلد فكان مسجد أهل يسعهم في الاعياد لم أر أنهم يخرجون منه وان خرجوا فلا بأس ولو أنه كان لا يسعهم فصلي بهم امام فيه كرهت له ذلك ولا اعادة عليهم (قال) واذا كان العذر من المطر أو غيره أمرته بأن يصلي في المساجد ولا يخرج الى صحراء أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابراهيم قال حدثني جعفر بن محمد عن رجل أن أبان بن عثمان صلى بالناس في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم يوم الفطر في يوم مطير ثم قال لعبد الله بن عامر حدثهم فأخذ يحكي عن عمر بن الخطاب فقال لعبد الله صلى الله عليه وسلم عمر بن الخطاب بالناس في المسجد في يوم مطير في يوم الفطر أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابراهيم قال حدثني صالح بن محمد بن زائدة أن عمر بن الخطاب صلى بالناس في يوم مطير في المسجد مسجد النبي صلى الله عليه وسلم

(الصلاة قبل العيد وبعده) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابراهيم عن عدي بن ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم العيدين بالمصلى ولم يصلى قبلهما ولا بعدهما شيئا ثم انقل الى النساء فخطبهن قائما وأمر بالصدقة قال فجعل النساء يتصدقن بالقرط وأشباهه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابراهيم بن محمد قال حدثني عمرو بن أبي عمرو عن ابن عمر أنه غدا مع النبي صلى الله عليه وسلم يوم العيد الى المصلى ثم رجع الى بيته لم يصل قبل العيد ولا بعده أخبرنا الربيع قال قال الشافعي وهكذا أحب للامام لما جاء في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ولما أمرنا به أن يغدو من منزله قبل أن تحل صلاة النافلة ونأمره اذا جاء المصلى أن يبدأ بصلاة العيد ونأمره اذا خطب أن ينصرف (قال الشافعي) وأما المأموم فخالف للامام

حائطا صدقته مجزأة  
على مائة انسان ليس  
فيه الا عشرة أوسق  
أما كانت فيه صدقة  
الواحد وما قلت في  
الخطباء معنى الحديث  
نفسه ثم قول عطاء  
وغيره من أهل العلم  
وروي عن ابن جريح قال  
سألت عطاء عن الاثنين  
أو النفر يكون لهم  
أربعون شاة فقال  
عليهم شاة « الشافعي  
الذي شك » (قال)  
ومعنى قوله لا يفرق  
بين مجتمع ولا يجمع  
بين متفرق خشية  
الصدقة لا يفرق بين  
ثلاثة خطباء في عشرين  
ومائة شاة وانما عليهم  
شاة لانها اذا فرقت كان  
فيها ثلاث شياه ولا يجمع  
بين مفرق رجل له مائة  
شاة وشاة ورجل له مائة  
شاة فاذا تركا مفرقين  
فعلهم مائتان واذا  
جمعنا ففيها ثلاث  
شياه والخشية خشية  
الساعي أن تقل  
الصدقة وخشية رب



لأننا نأمر المأموم بالنافلة قبل الجمعة وبعدها وتأمر الامام أن يبدأ بالخطبة ثم بالجمعة لا يتنفل ونحبه  
أن يتصرف حتى تكون نافلته في بيته وان المأموم خلاف الامام (قال) ولا أرى بأساً أن يتنفل المأموم  
قبل صلاة العيد وبعدها في بيته وفي المسجد وطريقه والمصلين وحيث أمكنه التنفل اذا حلت صلاة النافلة  
بأن تبرز الشمس وقد تنفل قوم قبل صلاة العيد وبعدها وآخرون قبلها ولم يتنفلوا بعدها وآخرون  
بعدها ولم يتنفلوا قبلها وآخرون تركوا التنفل قبلها وبعدها وهذا كما يكون في كل يوم يتنفلون  
ولا يتنفلون ويتنفلون فيقالون ويكثرون ويتنفلون قبل المكتوبات وبعدها وقبلها ولا يتنفلون بعدها  
ويدعون التنفل قبلها وبعدها لأن كل هذا مباح وكثرة الصلوات على كل حال أحب إلينا (قال) وجميع  
التوافل في البيت أحب إلى منها طاهراً الا في يوم الجمعة (قال الشافعي) أخبرنا ابراهيم قال أخبرني سعد  
ابن اسحق عن عبد الملك بن كعب أن كعب بن عجرة لم يكن يصلي قبل العيد ولا بعده (قال الشافعي)  
وروي هذا عن ابن مسعود وأبي مسعود وحذيفة وجابر وابن أبي أوفى وشريح وابن معقل وروي عن سهل  
ابن سعد وعن رافع بن خديج أنهما كانا يصليان قبل العيد وبعده أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي  
قال أخبرنا ابراهيم قال حدثني عبد الله بن محمد بن عقيل عن محمد بن علي بن الحنفية عن أبيه قال كنا  
في عهد النبي صلى الله عليه وسلم يوم الفطر والاضحى لانصلي في المسجد حتى نأتي المصلي فاذا رجعنا مررنا  
بالمسجد فصلينا فيه

(من قال لا أذان للعيدين) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا الثقة عن الزهري  
أنه قال لم يؤذن للنبي صلى الله عليه وسلم ولا لابي بكر ولا لعمر ولا لعثمان في العيدين حتى أحدث ذلك  
معاوية بالشام فأحدثه الجحاج بالمدينة حين أمر عليها وقال الزهري وكان النبي صلى الله عليه وسلم  
بأمر في العيدين المؤذن أن يقول الصلاة جامعة (قال الشافعي) ولا أذان الا للكتابة فان لم نعلمه أذن  
لرسول الله صلى الله عليه وسلم الا للكتابة وأحب أن يأمر الامام المؤذن أن يقول في الاعياد وما جع  
الناس له من الصلاة الصلاة جامعة أو أن الصلاة وان قال لهم إلى الصلاة لم نكرهه وان قال حتى على  
الصلاة فلا بأس وان كنت أحب أن يتوفى ذلك لانه من كلام الاذان وأحب أن يتوفى جميع كلام  
الاذان ولو أذن أو أقام العيد كرهته ولا اعاده عليه

(أن يبدأ بالصلاة قبل الخطبة) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن  
أيوب السختياني قال سمعت عطاء بن أبي رباح يقول سمعت ابن عباس يقول أشهد على رسول الله صلى الله  
عليه وسلم أنه صلى قبل الخطبة يوم العيد ثم خطب فرأى أنه لم يسمع النساء فأتاهن فذكرهن ووعظهن  
وأمرهن بالصدقة ومعه بلال قائل بثوبه هكذا فجعلت المرأة تلقى الخرص والشئ أخبرنا الربيع قال  
أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابراهيم بن محمد قال حدثني أبو بكر بن عمر بن عبد العزيز عن سالم بن عبد الله  
عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر كانوا يصلون في العيدين قبل الخطبة أخبرنا  
الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابراهيم قال حدثني عمر بن نافع عن أبيه عن ابن عمر أن النبي  
صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر وعثمان يصلون في العيدين قبل الخطبة أخبرنا الربيع قال أخبرنا  
الشافعي قال أخبرنا ابراهيم قال أخبرنا محمد بن عجلان عن عياض بن عبد الله بن سعد بن أبي سرح أن أبا  
سعيد قال أرسل إلى مروان وإلى رجل قد سماه فشي بسا حتى أتى المصلي فذهب ليصعد فخبذته إلى  
فقال يا أبا سعيد ترك الذي تعلم قال أبو سعيد فتهتفت ثلاث مرات فقلت والله لا تأتون الا شرامنه أخبرنا  
الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابراهيم قال حدثني داود بن الحصين عن عبد الله بن يزيد الخطمي  
أن النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر وعثمان كانوا يبتدون بالصلاة قبل الخطبة حتى قدم معاوية  
فقدم الخطبة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابراهيم قال حدثني زيد بن أسلم

المال أن تكثر الصدقة  
فأمر أن يقر كل على  
حاله (قال) ولو وجبت  
عليه ما شاء وعدتهما  
سواء فظلم الساعي وأخذ  
من غنم أحدهما عن  
غنمه وغنم الآخر شاء  
ربي فأراد المأخوذ  
منه الشاة الرجوع  
على خاطئه بنصف  
قيمة ما أخذ عن غنمها  
لم يكن له أن يرجع  
عليه الا بقيمة نصف  
ما وجب عليه ان  
كانت جذعة أو ثنية  
لأن الزيادة ظلم (قال)  
ولو كانت له أربعون  
شاة فأقامت في يده  
سنة أشهر ثم باع  
نصفها ثم حال الحول  
عليها أخذ من نصيب  
الاول نصف شاة لحوله  
الاول فاذا حال حوله  
الثاني أخذ منه نصف  
شاة لحوله ولو كانت له  
غنم يجب فيها الزكاة  
فغالبها رجل بغنم  
تجب فيها الزكاة ولم  
يكنوا شاة عاز كيت  
ماشية كل واحد منهما



عن غياض بن عبد الله بن سعد أن أباسعيد الخدرى قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي يوم الفطر والاضحى قبل الخطبة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعى قال أخبرنا ابراهيم عن وهب بن كيسان قال رأيت ابن الزبير يبدأ بالصلاة قبل الخطبة ثم قال كل من رسول الله صلى الله عليه وسلم قد غيرت حتى الصلاة (قال الشافعى) فهذا تأخذ وفيه دلائل منها أن لا بأس أن يخطب الامام قائما على الارض وكذلك روى أبوسعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا بأس أن يخطب الامام على راحلته أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعى قال أخبرنا ابراهيم قال حدثني هشام بن حسان عن ابن سيرين أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخطب على راحلته بعدما ينصرف من الصلاة يوم الفطر والنحر (قال الشافعى) ولا بأس أن يخطب على منبر فعلم أنه صلى الله عليه وسلم أنه يخطب على المنبر يوم الجمعة وقبل ذلك كان يخطب على رجليه قائما إلى جذع ومنها أن لا بأس أن يخطب الرجل الرجل وان رأى أن النساء وجماعة من الرجال لم يسمعه وخطبته لم أربأسان يأتيهم فيخطب خطبة خفيفة يسمعونها وليس بواجب عليه لأنه لم يرو ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم الامرة وقد خطب خطبا كثيرة وفي ذلك دلالة على أنه فعل وترك والدرك أكثر (قال) ولا يخطب الامام في الاعياد الا قائما لأن خطب النبي صلى الله عليه وسلم كانت قائما الا أن تكون علة فتجوز الخطبة جالسا كما تجوز الصلاة جالسا من علة (قال) ويبدأ في الاعياد بالصلاة قبل الخطبة وان بدأ بالخطبة قبل الصلاة رأيت أن يعيد الخطبة بعد الصلاة وان لم يفعل لم يكن عليه إعادة صلاة ولا كفارة كما لو صلى ولم يخطب لم يكن عليه إعادة خطبة ولا صلاة ويخطب خطبتين بينهما جالس كما يصنع في الجمعة

(التكبير في صلاة العيدين) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعى قال أخبرنا ابراهيم قال حدثني جعفر بن محمد أن النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر كبروا في العيدين والاستسقاء سبعا وخمسا وصلوا قبل الخطبة وجهروا بالقراءة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعى قال أخبرنا ابراهيم عن جعفر عن أبيه عن علي رضي الله تعالى عنه أنه كبر في العيدين والاستسقاء سبعا وخمسا وجهر بالقراءة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعى قال أخبرنا ابراهيم قال حدثني اسحق بن عبد الله عن عثمان ابن عروة عن أبيه أن أبا أيوب وزيد بن ثابت أمرا مروان أن يكبر في صلاة العيد سبعا وخمسا أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعى قال أخبرنا مالك عن نافع مولى ابن عمر قال شهدت الفطر والاضحى مع أبي هريرة فكبر في الركعة الاولى سبع تكبيرات قبل القراءة وفي الآخرة خمس تكبيرات قبل القراءة (قال الشافعى) واذا ابتدأ الامام صلاة العيدين كبر للدخول في الصلاة ثم افتتح كما يفتح في المكتوبة فقال وجهت وجهي وما بعد هاتم كبر سبعا ليس فيها تكبيرة الافتتاح ثم قرأ وركع وسجد فاذا أقام في الثانية قام بتكبيرة القيام ثم كبر خمسا سوى تكبيرة القيام ثم قرأ وركع وسجد كما وصفت روى عن ابن عباس (قال الشافعى) والاحاديث كلها تدل عليه لانهم يشبهون أن يكونوا انما يحكموا من تكبيرة ما أدخل في صلاة العيدين من التكبير مما ليس في الصلاة غيره وكما يدخلوا التكبيرة التي قام بها في الركعة الثانية مع الخمس كذلك يشبه أن يكونوا لم يدخلوا تكبيرة الافتتاح في الاولى مع السبع بل هو أولى أن لا يدخل مع السبع لانه لم يدخل في الصلاة الا بها ثم يقول وجهت وجهي ولوتر التكبيرة التي يقوم بها لم تفسد صلاته (قال الشافعى) واذا افتتح الصلاة (١) ثم بدأ بالتكبيرة الاولى من السبعة بعد افتتاح الصلاة فكبرها ثم وقف بين الاولى والثانية قدر قراءة آية لا طويلة ولا قصيرة قبل الله عز وجل ويكبره ويحمده ثم صنع هذا بين كل تكبيرتين من السبع والخمس ثم يقرأ بعد بأم القرآن وسورة وان أتبع بعض التكبير بعضا ولم يفصل بينه بذكر كرهت ذلك ولا إعادة عليه ولا سجودا سهوا عليه (قال) فان نسي التكبير أو بعضه حتى يفتح القراءة فقطع القراءة وكبر ثم عاد إلى القراءة لم تفسد صلاته ولا أمره اذا افتتح القراءة أن يقطعها ولا اذا فرغ منها أن يكبر وأمره أن يكبر في الثانية تكبيرة لا يزيد عليه لانه ذكر في موضع اذا مضى الموضع

(باب من تجب عليه الصدقة)

(قال الشافعى) وتجب الصدقة على كل مالك

(١) قوله ثم يبدأ كذا في النسخ ولعل ثم زائدة فتأمل كتبه مصححه



لم يكن على تاركه قضاؤه في غيره كالأمر بأن يسبح قائماً اذا ترك التسبيح راكعاً أو ساجداً (قال) ولو ترك التكبيرات السبع والخمس عامداً وناسياً لم يكن عليه إعادة ولا سجود سهو عليه لأنه ذكر لا يفسد تركه الصلاة وأنه ليس عملاً يوجب سجود السهو (قال) وان ترك التكبير ثم ذكره فكبر أحببت أن يعود لقراءة ثانية وان لم يفعل لم يجب عليه أن يعود ولم تفسد صلاته (قال) فان نقص عما أمرته به من التكبير شيئاً كرهته له ولا إعادة ولا سجود سهو عليه إلا أن يذكر التكبير قبل أن يقرأ فكبر ما ترك منه (قال) وان زاد على ما أمرته به من التكبير شيئاً كرهته له ولا إعادة ولا سجود سهو عليه لأنه ذكر لا يفسد الصلاة وان أحببت أن يضع كلا موضعه (قال الشافعي) وان استيقن أنه كبر في الأولى سبعاً أو أكثر وأقل وتلك هل نوى بواحدة منهن تكبيرة الافتتاح لم تجز صلاته وكان عليه حينئذ أن يتدبّر في نوى تكبيرة الافتتاح مكانه ثم يتدبّر الافتتاح والتكبير والقراءة ولا يجزئه حتى يكون في حاله تلك كمن ابتداء الصلاة في تلك الحال (قال الشافعي) وان استيقن أنه كبر سبعاً أو أكثر وأقل وأنه نوى بواحدة منهن تكبيرة الافتتاح لا يدري أي الأولى أو الثانية أو الآخرة من تكبيره افتتح تلك الصلاة بقول وجهت وجهي وما بعدها لأنه مستيقن لأنه قد كبر الافتتاح ثم ابتداء تكبيره سبعاً بعد الافتتاح ثم القراءة وان استيقن أنه قد كبر الافتتاح بين ظهري تكبيره ثم كبر بعد الافتتاح لا يدري أو واحدة أو أكثر نوى على ما استيقن من التكبير بعد الافتتاح حتى يكمل سبعاً (قال) وان كبر لافتتاح الصلاة ثم ترك الاستفتاح حتى كبر للعيد ثم ذكر الاستفتاح لم يكن عليه أن يستفتح فان فعل أحببت أن يعيد تكبيره للعيد سبعاً حتى تكون كل واحدة منهن بعد الاستفتاح فان لم يفعل فلا إعادة ولا سجود سهو عليه

(رفع اليدين في تكبير العيدين) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى رفع رسول الله صلى الله عليه وسلم يديه حين افتتح الصلاة وحين أراد أن يركع وحين رفع رأسه من الركوع ولم يرفع في السجود فلما رفع رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل ذكر تكبيره وقول سمع الله لمن حمده وكان حين يذكر الله جل وعز رافعا يديه قائماً أو رافعا إلى قيام من غير سجود فلم يجز إلا أن يقال يرفع المكبر في العيدين يديه عند كل تكبيرة كان قائماً فيها تكبيرة الافتتاح والسبع بعدها والخمس في الثانية ويرفع يديه عند قوله سمع الله لمن حمده لأنه الموضع الذي رفع رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه يديه من الصلاة فان ترك ذلك كله عامداً أو سهواً أو بعضه كرهت ذلك ولا إعادة للتكبير عليه ولا سجود سهو (قال) وكذلك يرفع يديه اذا كبر على الجنائز عند كل تكبيرة واذا كبر لسجدة سجدها شكراً أو سجدة لسجود القرآن كان قائماً أو قاعداً لأنه مبتدئ بتكبيره في موضع القيام وكذلك ان صلى قاعداً في شيء من هذه الصلوات يرفع يديه لأنه في موضع قيام وكذلك صلاة النافلة وكل صلاة صلاها قائماً أو قاعداً لأنه كل في موضع قيام

(القراءة في العيدين) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك بن أنس عن ضمرة بن سعيد المازني عن أبيه عن عبيد الله بن عبد الله أن عمر بن الخطاب سأل أبا واقد الليثي ما كان يقرأ به رسول الله صلى الله عليه وسلم في الأضحية والفطر فقال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ بفاف القرآن المجيد واقتربت الساعة وانشق القمر (قال الشافعي) فأحب أن يقرأ في العيدين في الركعة الأولى بفاف وفي الركعة الثانية باقتربت الساعة وكذلك أحب أن يقرأ في الاستسقاء وان قرأ في الركعة الثانية من الاستسقاء أنا أرسلنا نوحاً أحببت ذلك (قال) واذا قرأ بأبم القرآن في كل ركعة مما وصفت أجزاء ما قرأ به معها أو اقتصر عليها أجزأه ان شاء الله تعالى من غيرها ولا يجزئه غيرها منها (قال) ويجهر بالقراءة في صلاة العيدين والاستسقاء وان خافت بها كرهت ذلك ولا إعادة عليه وكذلك اذا جهر فيما يخافت فيه كرهت له ولا إعادة عليه

(العمل بعد القراءة في صلاة العيدين) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والركوع والسجود

تام الملك من الاحرار وان كان صغيراً أو معتوهاً أو امرأة لا فرق بينهم في ذلك كما تجب في مال كل واحد منهم ما لزمه ماله بوجه من الوجوه جناية أو ميراث أو نفقة على والد أو ولد من محتاج وسواء ذلك في الماشية والزرع وزكاة الفطرة وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال ابتغوا في أموال اليتيم أو قال في أموال اليتامى لاتأكلها الزكاة وعن عمر بن الخطاب وابن عمر وعائشة أن الزكاة في أموال اليتامى (قال) فأما مال المكاتب فخرج من ملك مولاه إلا بالعجز وملكه غير تام عليه فان عتق فكأنه استفاد من ساعته وان عجز فكأن مولاه استفاد من ساعته



والشهادة في صلاة العيدين كهو في سائر الصلوات لا يختلف ولا تقوت في صلاة العيدين ولا الاستسقاء وان قنت عند نازلة لم أكره وان قنت عند غير نازلة كرهته

(باب الوقت الذي  
يجب فيه الصدقة وأين  
يأخذها المصدق)

(قال الشافعي) وأحب  
أن يبعث الوالي المصدق  
فيوافي أهل الصدقة  
مع حلول الحول فيأخذ  
صدقاتهم وأحب ذلك  
في المحرم وكذا رأيت  
الساعة عند ما كان  
المحرم شتاء أو صيفا  
(قال) ويأخذها على  
مياه أهل الماشية  
وعلى رب الماشية أن  
يوردها الماء لتؤخذ  
صدقها عليه وإذا  
جرت الماشية عن  
الماء فعلى المصدق أن  
يأخذها في بيوت أهلها  
وأقبيتهم وليس عليه  
أن يتبعها راعية  
ويحصرها إلى مضيق  
تخرج منه واحدة  
واحدة فيعدها كذلك  
حتى يأتي على عدتها

(باب تعجيل الصدقة)

(قال الشافعي) رحمه  
الله تعالى أخبرنا مالك

(الخطبة على العصا) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا خطب اعتمد على عصا وقد قيل خطب معتمدا على عزة وعلى قوس وكل ذلك اعتماد أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا إبراهيم عن ليث عن عطاء أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا خطب يعتمد على عثرته اعتمادا (قال الشافعي) وأحب لكل من خطب أي خطبة كانت أن يعتمد على شيء وان ترك الاعتماد أحببت له أن يسكن يديه وجميع بدنه ولا يعثر بيديه إما أن يضع اليمنى على اليسرى وإما أن يسكنهما وان لم يضع أحدهما على الأخرى وترك ما أحببت له كله أو عثر بهما أو وضع اليسرى على اليمنى كرهته ولا إعادة عليه

(الفصل بين الخطبتين) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا إبراهيم بن محمد قال حدثني عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله عن إبراهيم بن عبد الله عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة قال السنة أن يخطب الإمام في العيدين خطبتين يفصل بينهما يجالس (قال الشافعي) وكذلك خطبة الاستسقاء وخطبة الكسوف وخطبة الحج وكل خطبة جماعة (قال) ويبدأ الإمام في هذا كله إذا ظهر على المنبر فيسلم ويرد الناس عليه فان هذا يروى عاليا ثم يجلس على المنبر حين يطلع عليه جلسة خفيفة كجلوس الإمام يوم الجمعة للأذان ثم يقوم فيخطب ثم يجلس بعد الخطبة الأولى جلسة أخف من هذه أو مثلها ثم يقوم فيخطب ثم ينزل (قال) فالخطب كلها سواء فيما وصفت وفي أن لا يدع الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم «بأبي وأمي هو» أول كلامه وآخره (قال) ويخطب الإمام على منبر وعلى بناء وتراب مرتفع وعلى الأرض وعلى راحته كل ذلك واسع (قال الشافعي) وان خطب في غير يوم الجمعة خطبة واحدة وترك الخطبة أو شيئا مما أمر به فيها فلا إعادة عليه وقد أساء وخطبة الجمعة تخالف هذا فان تركها صلى ظهرا أربعا لأنها انما جعلت جمعة بالخطبة فإذا لم تكن صليت ظهرا وكل ما سوى الجمعة لا يجزئ لفرضا إلى غيره

(التكبير في الخطبة في العيدين) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا إبراهيم بن محمد عن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله عن إبراهيم بن عبد الله عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة قال السنة في التكبير يوم الأضحية والفطر على المنبر قبل الخطبة أن يتدنى الإمام قبل أن يخطب وهو قائم على المنبر بتسع تكبيرات تترى لا يفصل بينها بكلام ثم يخطب ثم يجلس جلسة ثم يقوم في الخطبة الثانية فيفتتحها بسبع تكبيرات تترى لا يفصل بينها بكلام ثم يخطب أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا إبراهيم قال أخبرني اسمعيل بن أمية أنه سمع أن التكبير في الأولى من الخطبتين تسع وفي الآخرة سبع (قال الشافعي) ويقول عبيد الله بن عبد الله نقول فتأمر الإمام إذا قام يخطب الأولى أن يكبر تسع تكبيرات تترى لا كلام بينهما فإذا قام ليخطب الخطبة الثانية أن يكبر سبع تكبيرات تترى لا يفصل بينهما بكلام يقول الله أكبر الله أكبر حتى يوفي سبعا فان أدخل بين التكبيرتين الحمد والتهليل كان حسنا ولا ينقص من عدد التكبير شيئا ويفصل بين خطبتيه بتكبير (قال الشافعي) أخبرني الثقة من أهل المدينة أنه أثبت له كتاب عن أبي هريرة فيه تكبير الإمام في الخطبة الأولى يوم الفطر ويوم الأضحية إحدى أو ثلاثا وخمسين تكبيرة في فصول الخطبة بين ظهرا في الكلام (قال الشافعي) أخبرني من أتق به من أهل العلم من أهل المدينة قال أخبرني من سمع عمر بن عبد العزيز وهو خليفة يوم فطر فظهر على المنبر فسلم ثم جلس ثم قال ان شعار هذا اليوم التكبير والتحميد ثم كبر مرارا الله أكبر الله أكبر والله الحمد ثم تشهد بالخطبة



ثم فصل بين التشهد بتكبيره (قال الشافعي) وان ترك التكبير أو التسليم على المنبر أو بعض ما أمرته به كرهته له ولا إعادة عليه في شيء من هذا إذا كان غير خطبة الجمعة

(استماع الخطبة في العيدين) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأحب لمن حضر خطبة عيد أو استسقاء أو ج أو كسوف أن ينصت ويستمع وأحب أن لا ينصرف أحد حتى يستمع الخطبة فان تكلم أو ترك الاستماع أو انصرف كرهت ذلك له ولا إعادة عليه ولا كفارة وليس هذا كخطبة يوم الجمعة لان صلاة يوم الجمعة فرض (قال) وكذلك أحب للمساكين ان حضروا أن يستمعوا الخطبة ويكفوا عن المسئلة حتى يفرغ الامام من الخطبة أخبرنا ابراهيم بن محمد قال حدثني يزيد بن عبد الله بن الهاد أن عمر بن عبد العزيز كان يترك المساكين يطوفون يسألون الناس في المصلي في خطبته الاولى يوم الاضحية والفطر وإذا خطب خطبته الآخرة أمر بهم وأجلسوا (قال الشافعي) وسواء الاولى والآخرة أكره لهم المسئلة فان فعلوا فلا شيء عليهم فيها الا ترك الفضل في الاستماع

(اجتماع العيدين) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابراهيم بن محمد قال أخبرنا ابراهيم بن عقبة عن عمر بن عبد العزيز قال اجتمع عيدان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال من أحب أن يجلس من أهل العالية فليجلس في غير حرج أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي عبيد مولى ابن أزهر قال شهدت العيد مع عثمان بن عفان فباء فصلى ثم انصرف فخطب فقال انه قد اجتمع لكم في يومكم هذا عيدان فمن أحب من أهل العالية أن ينتظر الجمعة فلينتظرها ومن أحب أن يرجع فليرجع فقد أدنته (قال الشافعي) وإذا كان يوم الفطر يوم الجمعة صلى الامام العيد حين تجل الصلاة ثم أذن لمن حضره من غير أهل المصري أن ينصرفوا ان شاءوا الى أهلهم ولا يعودون الى الجمعة والاختيار لهم أن يقيموا حتى يجمعوا أو يعودوا بعد انصرفهم ان قدروا حتى يجمعوا وان لم يفعلوا فلا حرج ان شاء الله تعالى (قال الشافعي) ولا يجوز هذا لاحد من أهل المصرا أن يدعو أن يجمعوا الامن عذر يجوز لهم به ترك الجمعة وان كان يوم عيد (قال الشافعي) وهكذا ان كان يوم الاضحية لا يختلف اذا كان ببلد يجمع فيه الجمعة ويصلي العيد ولا يصلي أهل منى صلاة الاضحية ولا الجمعة لانها ليست بمصر (قال الشافعي) وان كسفت الشمس يوم الجمعة ووافق ذلك يوم الفطر بدأ بصلاة العيد ثم صلى الكسوف ان لم تجل الشمس قبل أن يدخل في الصلاة (قال) وإذا كسفت الشمس والامام في صلاة العيد أو بعده قبل أن يخطب صلى صلاة الكسوف ثم خطب للعيد والكسوف معا خطبتين يجمع الكلام للكسوف والعيد فيهما وان كان تكلم لصلاة العيد ثم كسفت الشمس خفف الخطبتين معا وقرأ فصلي الكسوف ثم خطب للكسوف ثم أذن لمن أهله في غير المصرا بالانصراف كما وصفت ولا يجوز هذا لاحد من أهل المصرا قدر على شهود الجمعة فان وافق هذا يوم فطر وجعة وكسوف وجذب فأراد أن يستسقي آخر صلاة الاستسقاء الى الغد أو بعده واستسقي في خطبته ثم خرج فصلي الاستسقاء ثم خطب «قال أبو يعقوب يبدأ بالكسوف ثم بالعيد ما لم تزل الشمس ثم بالجمعة اذا زالت الشمس لان لكل هذا وقتا وليس للاستسقاء وقت» (قال الشافعي) ولا أحب أن يستسقي في يوم الجمعة الاعلى المنبر لان الجمعة أو جب من الاستسقاء والاستسقاء يمنع من بعد منزلة قليلا من الجمعة أو يشق عليه (قال) وان اتفق العيد والكسوف في ساعة صلى الكسوف قبل العيد لان وقت العيد الى الزوال ووقت الكسوف ذهاب الكسوف فان بدأ بالعيد ففرغ من الصلاة قبل أن تجل الشمس صلى الكسوف وخطب لهما معا وان فرغ من الصلاة وقد تجلت الشمس خطب للعيد وان شاء ذكر فيه الكسوف

(من يلزمه حضور العيدين) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا أرخص لاحد في ترك حضور العيدين ممن تلزمه الجمعة وأحب أن يصلي العيدان والكسوف بالبادية التي لا جمعة فيها وتصلها

عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي رافع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استسلف من رجل بكرافجاءه ابل من ابل الصدقة قال أبو رافع فأمرني أن أقضيه اياه (قال الشافعي) العلم يحيط أنه لا يقضى من ابل الصدقة والصدقة لا تحل له الا وقد تسلف لاهلها ما يقضيه من مالهم وقال صلى الله عليه وسلم في الحالف بالله فلبات الذي هو خير وليكفر عن يمينه وعن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يحلف ويكفر ثم يموت وعن ابن عمر أنه كان يبعث بصدقة الفطر الى الذي تجمع عنده قبل الفطر بيومين (قال) فهذا تأخذ (قال المزني) وتجعل في هذا الموضع ما هو أولى به أن رسول الله صلى الله عليه



المرأة في بيتها والعبد في مكانه لانه ليس باحالة فرض ولا أحب لاحتزكها (قال) ومن صلاها صلاها  
كصلاة الامام بتكبير موعده (قال الشافعي) وسواء في ذلك الرجال والنساء ومن فاتته صلاة العيد مع  
الامام ووجد الامام يخطب جلس فاذا فرغ الامام صلى صلاة العيد في مكانه أو بيته أو طريقه كما يصلها  
الامام بكل التكبير والقراءة وان ترك صلاة العيدين من فاتته أو تركها من لا تجب عليه الجمعة كرهت  
ذلك (قال) ولا قضاء عليه وكذلك صلاة الكسوف (قال الشافعي) ولا بأس ان صلى قوم مسافرون  
صلاة عيد أو كسوف أن يخطبهم واحد منهم في السفر وفي القرية التي لا جمعة فيها وأن يصلوها في مساجد  
الجماعة في المصر ولا أحب أن يخطبهم أحد في المصر اذا كان فيه امام خوف الفرقة (قال) واذا شهد  
النساء الجمعة والعيدين وشهدا العيد والمسافرون فهم كالأحرار المقيمين من الرجال ويجزئ كلاهما  
ما يجزئ كلا (قال) وأحب شهود النساء العجائز وغير ذوات الهيئة الصلاة والاعباد وأن الشهود من  
الاعباد أشد استحبابا مني لشهودهن غيرهن من الصلوات المكتوبات (قال) واذا أراد الرجل العيد فوالى  
النصرين فان شاء مضى الى مصلى الامام فصلى فيه وان شاء رجع فصلى حيث شاء (١)

(التكبير في العيدين) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يكبر الناس في الفطرين تغيب الشمس  
ليلة الفطر فرادى وجماعة في كل حال حتى يخرج الامام لصلاة العيد ثم يقطعون التكبير (قال) وأحب  
أن يكون الامام يكبر خلف صلاة المغرب والعشاء والصبح وبين ذلك وغاديا حتى ينتهي الى المصلى ثم يقطع  
التكبير وانما أحببت ذلك للامام أنه كالناس فيما أحب لهم وان تركه الامام كبر الناس (قال) ويكبر  
الحاج خلف صلاة الظهر من يوم النحر الى أن يصلوا الصبح من آخر أيام التشريق ثم يقطعون التكبير  
اذا كبروا خلف صلاة الصبح من آخر أيام التشريق ويكبر امامهم خلف الصلوات فيكبرون معا ومتفرقين  
ليلا ونهارا وفي كل هذه الاحوال لان في الحج ذكرين يجهر بهما التلبية وهي لا تقطع الا بعد الصبح  
من يوم النحر والصلاة مبتدأ التكبير ولا صلاة بعد رمي الجرة يوم النحر قبل الظهر ثم لا صلاة بمكة بعد الصبح  
من آخر أيام منى (قال) ويكبر الناس في الآفاق والحضر والسفر كذلك ومن يحضر منهم الجماعة ولم  
يحضرها والحائض والجنب وغير المتوضئ في الساعات من الليل والنهار ويكبر الامام ومن خلفه خلف  
الصلوات ثلاث تكبيرات وأكثر وان ترك ذلك الامام كبر من خلفه ويكبر أهل الآفاق كما يكبر أهل  
منى ولا يخالفونهم في ذلك الا في أن يتقدموهم بالتكبير فلما ابتدوا بالتكبير خلف صلاة المغرب من ليلة  
التحر قياسا على أمر الله في الفطر من شهر رمضان بالتكبير مع كمال العدة وأنهم ليسوا محرمين بليون  
فيكتفون بالتلبية من التكبير لم أكره ذلك وقد سمعت من يستحب هذا وان لم يكبروا وأخروا ذلك حتى يكبروا  
بتكبير أهل منى فلا بأس ان شاء الله تعالى وقد روي عن بعض السلف أنه كان يبتدئ التكبير خلف صلاة

(١) وجد في نسخة السراج البلقيني بعد هذا مانعه

وقال في آخر النجاشي الثاني (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكل موضع وجبت فيه الجمعة صلى فيه العيدين  
وكل موضع لم تجب فيه الجمعة لم يصل فيه العيدين واذا سقطت الجمعة التي هي فرض كان العيدين أولى  
أن يسقطا وقد حضر رسول الله صلى الله عليه وسلم منى ثم الأئمة فاصلى واحد منهم علمته عيدا ولو كان  
العيدين اذا كانا نافلة يصليان في الموضع الذي لا يكون فيه جمعة كانت منى أولى المواضع به لكثرة الناس  
وحضور الأئمة ولكن سنتهما ما وصفت فان أراد رجل في يوم عيد اذا كان ليس بموضع يكون فيه الجمعة  
أن يتنفل بركتين أو أكثر لم أر بذلك بأسا وليس هو من صلاة العيد بغيره واذا فعل ذلك لم يكبر تكبير العيد  
(قال الشافعي) وقد قيل يصلى صلاة العيدين على تكبير العيدين وان لم يكن في موضع تجب فيه الجمعة  
لأنها ليست بفرض

وسمى تسلف صدقة  
العباس قبل حلولها  
(قال الشافعي) واذا  
تسلف الوالى لهم فهلك  
منه قبل دفعه اليهم  
وقد فسرط أولم يفرط  
فهو ضامن في ماله لان  
فيهم أهل رشد لا يولى  
عليهم وليس كولى  
اليتيم الذى يأخذه  
مالا صلاح له الابه ولو  
استسلف لرجلين  
بعرا فأتلفاه وما تأقبل  
الحول فله أن يأخذه  
من أموالهما الا هل  
السهمان لانهما مال  
يلغا الحول علمنا أنه  
لاحق لهما في صدقة  
قد حلت في حول لم  
يلغاه ولو ما تابعد  
الحول كما قد استوفيا  
الصدقة ولو أبسرا  
قبل الحول فان كان  
يسرهما بمادفع اليهما  
فأعما بورك لهما في  
حقهما فلا يؤخذ  
منهما وان كان  
يسرهما من غيرهما  
أخذنا أخذ منهما مادفع



الصبح من يوم عرفة وأسأل الله تعالى التوفيق (قال الشافعي) ويكبر الامام خلف الصلوات ما لم يقم من مجلسه فاذا قام من مجلسه لم يكن عليه أن يعود الى مجلسه فيكبر وأحب أن يكبر ما شيا كما هو أوفى مجلس ان صار الى غير مجلسه (قال) ولا يدع من خلفه التكبير بتكبيره ولا يدعونه ان ترك التكبير وان قطع بحديث وكان في مجلسه فليس عليه أن يكبر من ساعته وأستحب له ذلك فاذا سها لم يكبر حتى يسلم من سجدة السهو (قال) واذا فات رجلا معه شيء من الصلاة فكبر الامام الذي فات به بعض الصلاة يقضى ما عليه فان كان عليه سهو وسجده فاذا سلم كبر ويكبر خلف النوافل وخلف الفرائض وعلى كل حال

(كيف التكبير) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والتكبير كما كبر رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلاة الله أكبر فيبدأ الامام فيقول الله أكبر الله أكبر الله أكبر حتى يقولها ثلاثا وان زاد تكبيرا فحسن وان زاد فقال الله أكبر كبيرا والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة وأصيلا الله أكبر ولا نعبد الا الله مخلصين له الدين ولو كره الكافرون لا اله الا الله وحده صدق وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده لا اله الا الله والله أكبر فحسن وما زاد مع هذا من ذكر الله أحبته غير أني أحب أن يبدأ بثلاث تكبيرات نسقا وان اقتصر على واحدة أجزأته وان بدأ بشيء من الذكر قبل التكبير أو لم يأت بالتكبير فلا كفارة عليه

### (كتاب صلاة الكسوف)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال قال الله تبارك وتعالى ومن آياته الليل والنهار والشمس والقمر لا تسجدوا للشمس ولا للقمر واسجدوا لله الذي خلقهن ان كنتم إياه تعبدون فان استكبروا فالذين عند ربك يسجدون له بالليل والنهار وهم لا يسأمون وقال الله تبارك وتعالى ان في خلق السموات والارض واختلاف الليل والنهار والفلك التي تجري في البحر بما ينفع الناس الى قوله يعقلون مع ما ذكر من الآيات في كتابه (قال الشافعي) فذكر الله عز وجل الآيات ولم يذكر معها سجود الامع الشمس والقمر وأمر بأن لا يسجد لهما وأمر بأن يسجد له فاحتمل أمره أن يسجد له عند ذكر الشمس والقمر بأن يأمر بالصلاة عند حادثة في الشمس والقمر واحتمل أن يكون انما نهى عن السجود لهما كما نهى عن عبادة ما سواه فدللت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن يصلي الله عند كسوف الشمس والقمر فأشبه ذلك معنيين أحدهما أن يصلي عند كسوفهما لا يختلفان في ذلك وأن لا يؤمر عند كل آية كانت في غيرهما بالصلاة كما أمر بهما عندهما لان الله تبارك وتعالى لم يذكر في شيء من الآيات صلاة والصلاة في كل حال طاعة لله تبارك وتعالى وغبطة لمن صلاها (قال الشافعي) فيصلي عند كسوف الشمس والقمر صلاة جماعة ولا يفعل ذلك في شيء من الآيات غيرهما أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن عبد الله بن عباس قال كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس معه فقام قياما طويلا قال نحو من قراءة سورة البقرة قال ثم ركع ركوعا طويلا ثم رفع فقام قياما طويلا وهو دون القيام الاول ثم ركع ركوعا طويلا وهو دون الركوع الاول ثم سجد ثم قام قياما طويلا وهو دون القيام الاول ثم ركع ركوعا طويلا وهو دون الركوع الاول ثم رفع ثم انصرف وقد تجلت الشمس فقال ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته فاذا رأيتم ذلك فاذكروا الله قالوا يا رسول الله رأيناك قد تناولت في مقامك هذا شيئا ثم رأيناك كما نكعكت فقال اني رأيت أو أريت الجنة فتناولت منها عنقودا ولو أخذته لأكتم منه ما بقيت الدنيا ورأيت أو أريت النار فلم أركب اليوم منظرا ورأيت أكثر أهلها النساء فقالوا لم يا رسول الله

اليهما لان الحول لم يأت الا وهما من غير أهل الصدقة ولو عمل رب المال زكاة مائتي درهم قبل الحول وهلك ماله قبل الحول فوجد عين ماله عند المعطي لم يمكن له الرجوع به لانه أعطى من ماله متطوعا لغير ثواب ولو مات المعطي قبل الحول وفي يدي رب المال ما تادهم الان خمسة دراهم فلا زكاة عليه وما أعطى كما تصدق به أو أنفق في هذا المعنى ولو كان رجل له مال لا يحب في مثله الزكاة فأخرج خمسة دراهم فقال ان أفدت مائتي درهم فهذه زكاتهم يجزئ عنه لانه دفعها بلا سبب مال يحب في مثله الزكاة فيكون قد عمل شيئا ليس عليه ان حال عليه فنه حول واذا عمل شاتين من مائتي شاة فالحول وقد



قال بكفرهن قيل أ يكفرن بالله قال يكفرن العشير ويكفرن الاحسان لو أحسنت الى احداهن الدهر ثم رأيت منك شيئا قالت ما رأيت منك خيرا قط (قال الشافعي) فذكر ابن عباس ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الصلاة دليل على أنه خطب بعدها وكان في ذلك دليل على أنه فرق بين الخطبة للسنة والخطبة للفرض فقدم خطبة الجمعة لانها مكتوبة قبل الصلاة وآخر خطبة الكسوف لانها ليست من الصلوات الخمس وكذلك صنع في العيدين لانها ليست من الصلوات وهكذا ينبغي أن تكون في صلاة الاستسقاء وذكر أنه أمر في كسوف الشمس والقمر بالفرع الى ذكر الله وكان ذكر الله عز وجل الذي فرغ اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم التذكير فوافق ذلك قول الله عز وجل قد أفصح من تركي وذكر اسم ربه صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) فكان في قول ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كفاية من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أمر في خسوف القمر بما أمر به في كسوف الشمس والذي أمر به في كسوف الشمس فعله من الصلاة والذكر ثم ذكر سفيان ما وافق هذا (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن اسمعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن أبي مسعود الانصاري قال انكسفت الشمس يوم مات ابراهيم بن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياة فاذا رأيت ذلك فافزعوا الى ذكر الله والى الصلاة (قال الشافعي) فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث أيضا فيهما بالصلاة (قال الشافعي) أخبرنا ابراهيم عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن الحسن عن ابن عباس ان القمر انكسف وابن عباس بالبصرة فخرج ابن عباس فصلى بنا ركعتين في كل ركعة ركعتان ثم ركب فخطبنا فقال انما صليت كما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي قال وقال ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياة فاذا رأيت شيئا منهما كاسفا فليكن فرعكم الى الله (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن يحيى ابن سعيد عن عمرة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الشمس كسفت فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فوصفت صلاته ركعتين في كل ركعة ركعتان (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن هشام عن أبيه عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله (قال الشافعي) أخبرنا ابراهيم بن محمد قال حدثني أبو سهيل نافع عن أبي قلابة عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله (قال الشافعي) وروى عن ابن عباس أنه قال قتلت الى جنب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى صلاة كسوف الشمس فاسمعت منه حرفا وفي قوله بقدر سورة البقرة دليل على أنه لم يسمع ما قرأه لانه لو سمعه لم يقدر بغيره

(وقت كسوف الشمس) (قال الشافعي) رجه الله تعالى فتي كسفت الشمس نصف النهار وبعد العصر أو قبل ذلك صلى الامام بالناس صلاة الكسوف لان النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالصلاة لكسوف الشمس فلا وقت يحرم فيه صلاة أمر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم كما لا يحرم في وقت الصلاة الفائتة ولا الصلاة على الجنائز ولا الصلاة للطواف ولا الصلاة يؤكدها المرء على نفسه بأن يلزمها فيشتغل عنها أو ينساها (قال) وان كسفت الشمس في وقت صلاة بدأ بالصلاة لكسوف الشمس وقدر المصلي أن يخرج من صلاة كسوف الشمس ويصلي المكتوبة ثم يخطب لكسوف الشمس بعد المكتوبة (قال الشافعي) وان كسفت الشمس في وقت الجمعة بدأ بالصلاة كسوف الشمس وخفف فيها فقرأ في كل واحدة من الركعتين اللتين في الركعة بأم القرآن وسورة قل هو الله أجد وما أشبهها ثم خطب في الجمعة وذكر الكسوف في خطبة الجمعة وجع فيها الكلام في الخطبة في الكسوف والجمعة ونوى بها الجمعة ثم صلى الجمعة (قال) وان كان أخر الجمعة حتى يرى أنه صلى صلاة الكسوف كما خف ما تكون صلاته لم يدرك أن يخطب ويجمع حتى يدخل وقت العصر بدأ بالجمعة فان فرغ منها والشمس كاسفة صلى صلاة الكسوف وان فرغ منها وقد تجلت الشمس فتتأتم بتجليها حتى تعود كما كانت قبل الكسوف لم يصل الكسوف ولم يقض

زادت شاة أخذ منها  
شاة ثالثة فيجزى عنه  
ما أعطى منه ولا يسقط  
تقديمه الشاتين الحق  
عليه في الشاة الثالثة  
لان الحق انما يجب  
عليه بعد الحول كما  
لو أخذ منها شاتين خلال  
الحول وليس فيها الا  
شاة رذعية شاة

(باب النية في إخراج  
الصدقة)

(قال الشافعي) وإذا  
ولى إخراج زكاته لم يجزه  
الابدية أنه فرض  
ولا يجزئه ذهب عن  
ورق ولا ورق عن  
ذهب لانه غير ما وجب  
عليه ولو أخرج عشرة  
دراهم فقال ان  
كان مالي الغائب سالما  
فهذه زكاته أو نافلة  
فكان ماله سالما لم  
يجزئه لانه لم يقصد  
بالنية قصد فرض  
خالص انما جعلها  
مشاركة بين فرض  
ونافلة ولو قال عن



لأنه عمل في وقت فاذا ذهب الوقت لم يعمل (قال) وهكذا يصنع في كل مكتوبة اجتمعت والكسوف نفي فوته ما يبدأ بالمكتوبة وان لم يخف الفوت بدأ بصلاة الكسوف ثم المكتوبة لانه لا وقت في الخطبة (قال) وان اجتمع كسوف وعيد واستسقاء وجنازة بدأ بالصلاة على الجنازة (١) وان لم يكن حضر الامام امر من يقوم بأمرها وبدأ بالكسوف فان فرغت الجنازة صلى عليها أو تركها ثم صلى العيد وأخر الاستسقاء الى يوم غير اليوم الذي هو فيه (قال) وان خاف فوت العيد صلى وخفف ثم خرج من صلاته الى صلاة الكسوف ثم خطب للعيد والكسوف ولا يضره أن يخطب بعد الزوال لهما لانه ليس بخطبة الجمعة (قال) وان كان الكسوف بمكة عند رواح الامام الى الصلاة غنى صلوا الكسوف وان خاف أن تفوته صلاة الظهر غنى صلاها بمكة (قال) وان كان الكسوف بعرفة عند الزوال قدم صلاة الكسوف ثم صلى الظهر والعصر فان خاف فوتها بدأ بهما ثم صلى الكسوف ولم يدعه للوقوف وخفف صلاة الكسوف والخطبة (قال) وهكذا يصنع في خسوف القمر (قال) وان كسفت الشمس بعد العصر وهو بالموقف صلى الكسوف ثم خطب على بعيره ودعا وان خسف القمر قبل الفجر بالمزدلفة أو بعده صلى الكسوف وخطب ولو حبسه ذلك الى طلوع الشمس ويخفف ثلاثا يحبسه الى طلوع الشمس ان قدر (قال الشافعي) اذا اجتمع أمران يخاف أبدأ فوت أحدهما ولا يخاف فوت الآخر بدأ بالذي يخاف فوته ثم رجع الى الذي لا يخاف فوته (قال) وان خسف القمر وقت صلاة القيام بدأ بصلاة الكسوف وكذلك يبدأ به قبل الوتر وركعتي الفجر لانه صلاة جماعة والوتر وركعتي الفجر صلاة انفراد فيبدأ به قبلهما ولو فاتا (قال) واذا كسفت الشمس ولم يصلوا حتى تغيب كاسفة أو متجيلة لم يصلوا لكسوف الشمس وكذلك لو خسف القمر فلم يصلوا حتى تجلي أو تطلع الشمس لم يصلوا وان صلوا الصبح وقد غاب القمر خاسفا صلوا لخسوف القمر بعد الصبح ما لم تطلع الشمس ويخففون الصلاة لخسوف القمر في هذه الحال حتى يخرجوا منها قبل طلوع الشمس فان افتتحوا الصلاة بعد الصبح وقبل الشمس فلم يفرغوا منها حتى تطلع الشمس أتموها (قال الشافعي) ويخطب بعد تجلي الشمس لان الخطبة تكون بعد تجلي الشمس والقمر واذا كسفت الشمس ثم حدث خوف صلى الامام صلاة الكسوف صلاة خوف كما يصلي المكتوبة صلاة خوف لا يختلف ذلك (١) وكذلك يصلي صلاة الكسوف وصلاة شدة الخوف ايماء حيث توجه راكبا وما شيا فان أمكنه الخطبة والصلاة تكلم وان لم يمكنه فلا يضره (قال) وان كسفت الشمس في حضر فغشي أهل البلد عدو مضوا الى العدو فان أمكنهم في صلاة الكسوف ما يمكنهم في المكتوبة صلوا صلاة خوف وان لم يمكنهم ذلك صلوا صلاة شدة الخوف طالين ومطولين لا يختلف (قال الشافعي) ومتى غفل عن صلاة الكسوف حتى تجلي الشمس لم يكن عليهم صلاتها ولا قضاؤها (قال) فان غفلوا عنها حتى تنكسف كلها ثم تجلي بعضها صلوا صلاة كسوف متمكنين اذا لم يكونوا خائفين ولا متفاوتين وان انجلت لم يخرجوا من الصلاة حتى يفرغوا منها وهي كاسفة حتى تعود بحالها قبل أن تنكسف (قال) وان انكسفت فجعلها سحاب أو غبار أو حائل ما كان قطنوا أنها تجلت صلوا صلاة الكسوف اذا علموا أنها قد كسفت فهي على الكسوف حتى يستيقنوا بتجليها ولو تجلي بعضها فرأوه صافيا لم يدعوا الصلاة لانهم مستيقنون بالكسوف ولا يدرون ان تجلي المغيب منها أم لم تجل وقد يكون الكسوف في بعضها دون بعض وتنكسف كلها فيتجلى بعضها دون بعض حتى يتجلى الباقي بعده (قال الشافعي) ولو طلعت في طخاف أو غيابة أو غمامة فتوهموا كاسفة لم يصلوها حتى يستيقنوا كسوفها (قال) واذا توجه الامام ليصلي صلاة الكسوف فلم يكبر حتى تجلي الشمس لم يكن عليه أن يصلي الكسوف وان كبر ثم تجلت الشمس أتم صلاة الكسوف بكملها (قال) وان صلى صلاة الكسوف فأكلها ثم انصرف والشمس كاسفة يزيد كسوفها أو لا يزيد لم يعد الصلاة وخطب الناس لا بالانحفاظ أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في كسوف الاربعين وصلاة خسوف القمر صلاة كسوف الشمس لا يختلفان في شيء الا أن الامام

مالى الغائب ان كان سالما فان لم يكن سالما فنافلة أجزأت عنه لان اعطاه عن الغائب هكذا وان لم يقله ولو أخرجها ليقسمها وهي خمسة دراهم فهلك ماله ~~كان~~ له حبس الدراهم ولو ضاعت منه التي أخرجها من غير تفریط رجع الى ما بقي من ماله فان كان في مثله الزكاة زكاة والا فلا شيء عليه واذا أخذ الوالي من رجل زكاته بلانية في دفعها اليه أجزأت عنه كما يجزئ في القسم لها أن يقسمها عنه وليه أو السلطان ولا يقسمها بنفسه وأحب أن يتولى الرجل قسمها عن نفسه ليكون على يقين من أدائها عنه

(١) قوله وان لم يكن حضر الامام الخ كذا في النسخ وحرر

(٢) قوله وكذلك يصلي صلاة الكسوف وصلاة شدة الخوف كذا في النسخ بالواو ولعلها من زيادة الناسخ تأمل كتبه مصححه



لا يجهر بالقراءة في صلاة كسوف الشمس لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يجهر فيها كما يجهر في صلاة الأعياد وأنهم من صلاة النهار ويجهر بالقراءة في صلاة الخسوف لأنهم من صلاة الليل وقد سن النبي صلى الله عليه وسلم الجهر بالقراءة في صلاة الليل

(باب ما يسقط الصدقة  
عن الماشية)

(قال الشافعي) يروى  
عن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم أنه قال  
في سائمة الغنم زكاة  
وإذا كان هذا ثابته  
فلا زكاة في غير سائمة  
وروى عن بعض  
أصحاب رسول الله  
صلى الله عليه وسلم أن  
ليس في البقر والأبل  
العوامل صدقة حتى  
تكون سائمة والسائمة  
الراعية وذلك أن  
يجمع فيها أمران أن  
لا يكون لها مؤنة في  
العلف ويكون لها غناء  
الرعي فأما إن علفت  
فالعلف مؤنة تحيط  
بفضلها وقد كانت  
النواضح على عهد  
رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ثم خلفائه  
فلم أعلم أحدا روى  
أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم أخذ منها  
صدقة ولا أحدا من

(الخطبة في صلاة الكسوف) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويخطب الإمام في صلاة الكسوف نهارا خطبتين يجلس في الأولى حين يصعد المنبر ثم يقوم فإذا فرغ من الخطبة الأولى جلس ثم يقوم فيخطب الثانية فإذا فرغ نزل (قال الشافعي) ويجعلها كالخطب يبدأ بحمد الله والصلاة على رسوله صلى الله عليه وسلم وحض الناس على الخير وأمرهم بالتوبة والتقرب إلى الله عز وجل ويخطب في موضع مصلاه ويصلي في المسجد حيث يصلي الجمعة لأحيث يصلي الأعياد وإن ترك ذلك وصلى في غيره أجزاء أن شاء الله تعالى فإن كان بالموقف بعرفة خطب ركبا وفصل بين الخطبتين بسكته كالسكته إذا خطب على منبره وأحب إلى أن يسمع الإمام في الخطبة في الكسوف والعديد والاسنقاء وينصت لها وإن انصرف رجل قبل أن يسمع لها أو تكلم كرهت ذلك ولا إعادة عليه وإن ترك الإمام الخطبة أو خطب على غير ما أمر به كرهت ذلك ولا إعادة عليه (قال الشافعي) وأحب للقوم بالبادية والسفر وحيث لا يجمع فيه الصلاة أن يخطب بهم أحدهم ويذكرهم إذا صلاوا الكسوف (قال) ولا أحب ذلك للنساء في البيوت لأنه ليس من سنة النساء أن يخطبن إذا لم يكن مع رجال

(الاذان للكسوف) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا أذان لكسوف ولا لعيد ولا لصلاة غير مكتوبة وإن أمر الإمام من يصبح الصلاة جامعة أحييت ذلك له فإن الزهري يقول كان النبي صلى الله عليه وسلم يأمر المؤذن في صلاة العيدين أن يقول الصلاة جامعة

(قد وصلاة الكسوف) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأحب أن يقوم الإمام في صلاة الكسوف فيكبر ثم يفتح كما يفتح المكتوبة ثم يقرأ في القيام الأول بعد الافتتاح بسورة البقرة إن كان يحفظها أو قدرها من القرآن إن كان لا يحفظها ثم يركع فيطيل ويجعل ركوعه قدر مائة آية من سورة البقرة ثم يرفع ويقول سمع الله لمن حده ربنا والحمد ثم يقرأ بأم القرآن وقدر مائتي آية من البقرة ثم يركع بقدر ثلثي ركوعه الأول ثم يرفع ويسجد ثم يقوم في الركعة الثانية فيقرأ بأم القرآن وقدر مائة وخمسين آية من البقرة ثم يركع بقدر سبعين آية من البقرة ثم يرفع فيركع بقدر سبعين آية من البقرة ثم يرفع ويسجد (قال الشافعي) وإن جاوز هذا في بعض وقصر عنه في بعض أو جاوزه في كل أو قصر عنه في كل إذا قرأ أم القرآن في مبتدأ الركعة وعند رفعه رأسه من الركعة قبل الركعة الثانية في كل ركعة أجزاء (قال الشافعي) وإن ترك أم القرآن في ركعة من صلاة الكسوف في القيام الأول أو القيام الثاني لم يعتد بتلك الركعة وصلى ركعة أخرى وسجد سجدتي السهو كما إذا ترك أم القرآن في ركعة واحدة من صلاة المكتوبة لم يعتد بها كاته قرأ بأم القرآن عند افتتاح الصلاة ثم ركع فرفع فلم يقرأ بأم القرآن حتى رفع ثم يعود لأمر القرآن فيقرأها ثم يركع وإن ترك أم القرآن حتى يسجد ألغى السجود وعاد إلى القيام حتى يركع بعد أم القرآن (قال) ولا يجزئ أن يؤتم في صلاة الكسوف إلا من يجزئ أن يؤتم في الصلاة المكتوبة فإن أم أمي قراء لم تجزئ صلاتهم عنهم وإن قرؤا معه إذا كانوا يأتون به (قال) وإن أمهم قارئ أجزاء صلاته عنهم وإذا قلت لا تجزئ عنهم أعادوا بإمام ما كانت الشمس كاسفة وإن تجلت لم يعيدوا وإن امتنعوا كلهم من الإعادة إلا واحدا أمرت الواحد أن يعيد فإن كان معه غيره أمرتهم أن يجمعوا

(صلاة المنفرد في صلاة الكسوف) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا إبراهيم بن محمد



قال حدثني عبد الله بن أبي بكر عن عمرو وأوصفوان بن عبد الله بن صفوان قال رأيت ابن عباس صلى على ظهر زمزم لكسوف الشمس ركعتين في كل ركعة ركعتين (قال الشافعي) ولا أحسب ابن عباس صلى صلاة الكسوف إلا أن الوالي تركها لعل الشمس تكون كاسفة بعد العصر فلم يصل فصلي ابن عباس أول لعل الوالي كان غائباً وامتنع من الصلاة (قال) فهكذا أحب لكل من كان حاضراً اماماً أن يصلي إذا تركه الإمام صلاة الكسوف أن يصلي علانية إن لم يخف وسراً إن خاف الوالي في أي ساعة كسفت الشمس وأحسب من روى عنه أن الشمس كسفت بعد العصر وهو عكة تركها في زمان بنى أمية اتقاء لهم فأما أيوب بن موسى فيذهب إلى أن لا صلاة بعد العصر لطواف ولا غيره والسنة تدل على ما وصفت من أن يصلي بعد العصر لطواف والصلاة المؤكدة تنسى ويستغل عنها ولا يجوز ترك صلاة الكسوف عند المسافر ولا مقيم ولا أحداً جازله أن يصلي بحال فيصلحها كل من وصفت بإمام تقدمه ومنفرداً إن لم يجد اماماً ويصلحها كما وصفت صلاة الإمام ركعتين في كل ركعة ركعتين وكذلك خسوف القمر (قال) وإن خطب الرجل الذي وصفت فذكرهم لم أكره (قال) وإن كسفت الشمس ورجل مع نساء فيهن ذوات محرم منه صلى بهن وإن لم يكن فيهن ذوات محرم منه كرهت ذلك له وإن صلى بهن فلا بأس إن شاء الله تعالى فإن كن اللائي يصلين نساء فليس من شأن النساء الخطبة ولكن لو ذكرتهن أحدهن كان حسناً (قال) وإذا صلى الرجل وحده صلاة الكسوف ثم أدركها مع الإمام صلاها كما يصنع في المكتوبة وكذلك المرأة فلا أكره لمن لا هيئة لها بارعة من النساء ولا الحجوز ولا للصبيته شهود صلاة الكسوف مع الإمام بل أحبها لهم وأحب إلى الذوات الهيئة أن يصلينها في بيوتهم (الصلاة في غير كسوف الشمس والقمر) (قال الشافعي) رجه الله تعالى ولا أمر بصلاة جماعة في زلزلة ولا طمة ولا صواعق ولا ريح ولا غير ذلك من الآيات وأمر بالصلاة منفردين كما يصلون منفردين سائر الصلوات

### (كتاب الاستسقاء)

(متى يستسقى الإمام وهل يسأل الإمام رفع المطر إذا خاف ضرره) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك بن أنس قال جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله هلكت المواشي وتقطعت السبل فادع الله فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم فطرنا من جمعة إلى جمعة قال فجاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله تهدمت البيوت وتقطعت السبل وهلكت المواشي فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اللهم على رؤس الجبال والآكام وبطون الأودية ومنابت الشجر فانجابت عن المدينة انجيب الثوب (قال الشافعي) فإذا كان جديب أو قلة ماء في نهر أو عين أو بئر في حاضر أو بلاد من المسلمين لم أحب للإمام أن يتخلف عن أن يعمل عمل الاستسقاء وإن تخلف عن ذلك لم تكن عليه كفارة ولا قضاء وقد أساء في تخلفه عنه وترك سنة فيه وإن لم تكن واجبة وموضع فضل فإن قال قائل فكيف لا يكون واجباً عليه أن يعمل عمل الاستسقاء من صلاة وخطبة قبل لا فرض من الصلاة إلا خمس صلوات وفي الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يدل على أن جديباً كان ولم يعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم في أوله عمل الاستسقاء وقد عمله بعد مدة منه فاستسقى وبذلك قلت لا يدع الإمام الاستسقاء وإن لم يفعل الإمام لم أر الناس ترك الاستسقاء لأن المواشي لا تهلك إلا وقد تقدمها جديب دائماً وأما الدعاء بالاستسقاء فما لا أحب تركه إذا كان الجديب وإن لم يكن ثم صلاة ولا خطبة وإن استسقى فلم تضر الناس أحببت أن يعود ثم يعود حتى يبطروا وليس استحبابي لعودته الثانية بعد الأولى ولا الثالثة بعد الثانية كاستحبابي للأولى وإنما أجزته العود بعد الأولى أن الصلاة والجماعة في الأولى

خلفائه (قال) وإن كانت العوامل ترى مدة وتترك أخرى أو كانت غنماً تعلف في حين وترعى في آخر فلا يبين لي أن في شيء منها صدقة وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة (قال) ولا صدقة في خيل ولا في شيء من الماشية عدا الأبل والبقر والغنم بدلالة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك (قال المزني) قال قائلون في الأبل والبقر والغنم المستعملة وغير المستعملة ومعروفة وغير معروفة سواء فالزكاة فيها لأن النبي صلى الله عليه وسلم فرض فيها الزكاة وهو قول المدنيين يقال لهم وبالله التوفيق وكذلك فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم الزكاة في الذهب والورق كما فرضها في



فرض وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا استسقى سقى أولاً فإذا سقوا أولاً لم يعلا أمام أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرني من لا أتهم عن سليمان بن عبد الله بن عويمر الأسدي عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت أصاب الناس سنة شديدة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فربهم يهودى فقال أما والله لو شاء صاحبكم لطرتهم ما شتم ولكنه لا يحب ذلك فأخبر الناس رسول الله صلى الله عليه وسلم بقول اليهودى قال أوقد قال ذلك فقالوا نعم قال انى لأستنصر بالسنة على أهل نجد وانى لأرى السحابة خارجة من العين فأكرهها موعداً كم يوم كذا استسقى لكم فلما كان ذلك اليوم غدا الناس فاتفقوا الناس حتى مطروا وما شاؤا فما أفلعت السماء جمعة وإذا خاف الناس غرقاً من سيل أو نهر دعوا الله بكف الضر عنهم كما دعا النبي صلى الله عليه وسلم بكف الضر عن البيوت أن تهدمت وكذلك يدعى بكف الضر من المطر عن المنازل وأن يجعل حيث ينفع ولا يضر البيوت من الشجر والجبال والصخارى إذا دعى بكف الضر ولم أمر بصلاة جماعة وأمرت الامام والعامة بدعون في خطبة الجمعة وبعد الصلوات ويدعى في كل نازلة تزلت بأحد من المسلمين وإذا كانت ناحية مخصصة وأخرى مجلبة فحسن أن يستسقى امام الناحية المخصصة لاهل الناحية المجلبة ولجماعة المسلمين ويسأل الله الزيادة لمن أخصب مع استسقاؤه لمن أجذب فان ما عند الله واسع ولا أحضه على الاستسقاء لمن ليس بين ظهرائه كما أحضه على الاستسقاء لمن هو بين ظهرائه ممن قاربه ويكتب الى الذى يقوم بأمر المجدين أن يستسقى لهم أو أقرب الأئمة بهم فان لم يفعل أحسب أن يستسقى لهم رجل من بين ظهرائهم

(من يستسقى بصلاة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكل امام صلى الجمعة وصلى العيدين استسقى وصلى الخسوف ولا يصلى الجمعة الا حيث يجب لانها طهر فإذا صليت جمعة قصرت منها ركعتان ويجوز أن يستسقى وأستحب أن يصلى العيدين والخسوف حيث لا يجمع من بادية وقرية صغيرة ويفعله مسافرون في البدو لانها ليست باحالة شئ من فرض وهى سنة وباقلة خير ولا أحب تركه بحال وان كان أمرى به واستحباً به حيث لا يجمع ليس هو كاستحباً به حيث يجمع وليس كأمري به من يجمع من الأئمة والناس وانما أمرت به كما وصفت لانها سنة ولم ينه عنه أحد يلزم أمره وإذا استسقى الجماعة بالبادية فعلوا ما يفعلونه في الأمصار من صلاة أو خطبة وإذا خلت الأمصار من الولاية قدموا أحدهم للجمعة والعيدين والخسوف والاستسقاء كما قد قدم الناس أبا بكر وعبد الرحمن بن عوف للصلاة مكتوبة ورسول الله صلى الله عليه وسلم يصلح بين بنى عمرو بن عوف وعبد الرحمن بن عوف في غزوة تبوك ورسول الله صلى الله عليه وسلم قد ذهب لحاجته ثم غبط رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس بما صنعوا من تقديم عبد الرحمن بن عوف فإذا أجاز هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم في المكتوبة غير الجمعة كانت الجمعة مكتوبة وكان هذا في غير المكتوبة مما ذكرنا أجزأ

(الاستسقاء بغير الصلاة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويستسقى الامام بغير صلاة مثل أن يستسقى بصلاة وبعد خطبته وصلاته وخلف صلته وقد رأيت من يقيم مؤذناً فيأمره بعد صلاة الصبح والمغرب أن يستسقى ويحضر الناس على الدعاء فما كرهت من صنع ذلك

(الاذان لغير المكتوبة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا اذان ولا اقامة الا للمكتوبة فأما الخسوف والعيدين والاستسقاء وجميع صلاة النافلة بغير اذان ولا اقامة

(كيف يتدنى الاستسقاء) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبلغنا عن بعض الأئمة أنه كان إذا أراد أن يستسقى أمر الناس فصاموا ثلاثة أيام متتابعة وتقربوا الى الله عز وجل بما استطاعوا من خير ثم خرج في اليوم الرابع فاستسقى بهم وأنا أحب ذلك لهم وأمرهم أن يخرجوا في اليوم الرابع صياماً من

الابل والبقر فزعمت أن ما استعمل من الذهب والورق فلا زكاة فيه وهى ذهب وورق كما أن الماشية ابل ويقسر فاذا أزلتم الزكاة عما استعمل من الذهب والورق فازيلوها عما استعمل من الابل والبقر لان خرج قول النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك واحد

(باب المبادلة بالماشية والصدق منها)

(قال الشافعي) وإذا بادل ابل بابل أو غنماً بغنم أو بقراً ببقراً أو صنفاً بصنف غيرهما فلا زكاة حتى يحول الحول على الثانية من يوم يملكها وأكبره الفرار من الصدقة وانما تجب الصدقة بالملك والحول لا بالفرار ولو رد أحدهما بعيب قبل الحول استأنف بها الحول ولو أقامت



غير أن أوجب ذلك عليهم ولا على إمامهم ولا أرى بأساً أن يأمرهم بالخروج ويخرج قبل أن يتقدم اليهم في الصوم وأولى ما يتقربون إلى الله أداما يلزمهم من مظلة في دم أو مال أو عرض ثم صلح المشاجر والمهاجر ثم يتطوعون بصدقة وصلاة وذكر وغيره من البر وأحب كلما أراد الامام العودة إلى الاستسقاء أن يأمر الناس أن يصوموا قبل عودته إليه ثلاثاً

(الهيئة للاستسقاء والعبدن) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجمعة والعبدن بأحسن هيئة وروى أنه خرج في الاستسقاء متواضعاً وأحسب الذي رواه قال متبذلاً فأحب في العبدن أن يخرج بأحسن ما يجده من الثياب وأطيب الطيب ويخرج في الاستسقاء منتظفاً بالماء وما يقطع تغير الرائحة من سواك وغيره وفي ثياب تواضع ويكون مشياً وجالوسه وكلامه كلام تواضع واستكانة وما أحببت للامام في الحالات من هذا أحبته للناس كافة ومألبس الناس والامام مما يحل لهم الصلاة فيه أجزاء وأياهم

(خروج النساء والصبيان في الاستسقاء) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأحب أن يخرج الصبيان ويتنظفوا للاستسقاء وكبار النساء ومن لا هيئة له منهن ولا أحب خروج ذوات الهيئة ولا أمر باخراج البهائم وأكره اخراج من خالف الاسلام للاستسقاء مع المسلمين في موضع مستسقى المسلمين وغيره وأمر بمنعهم من ذلك فإن خرجوا متميزين على حدة لم نمنعهم ذلك ونسأؤهم فيما أكره من هذا كرجالهم ولو تمزقوا نسأؤهم ما أكره من مخرجهم ما أكره من مخرج بالغيم ولو ترك سادات العبيد المسلمين العبيد يخرجون كان أحب إلى وليس يلزمهم تركهم والاماء مثل الحرائر وأحب إلى لو تركت عمارتهن ومن لا هيئة له منهن يخرج ولا أحب ذلك في ذوات الهيئة منهن ولا يجب على ساداتهن تركهن يخرجن

(المطرب للاستسقاء) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا نهى الامام للخروج فطرد الناس مطراً قليلاً أو كثيراً أحببت أن يعصى والناس على الخروج فيشكروا الله على سقياء ويسألوا الله زيادته وعموم خلقه بالغيث وأن لا يتخلفوا فإن فعلوا فلا كفارة ولا قضاء عليهم فإن كانوا يعطرون في الوقت الذي يريد الخروج بهم فيه استسقى بهم في المسجد أو أخر ذلك إلى أن يطلع المطر ولونذر الامام أن يستسقى ثم سقى الناس وجب عليه أن يخرج فيؤتي نذره وإن لم يفعل فعليه قضاؤه وليس عليه أن يخرج بالناس لأنه لا يملكهم ولأنه أن يلزمهم أن يستسقوا في غير جند وكذلك لو نذر رجل أن يخرج يستسقى كان عليه أن يخرج للنذر بنفسه فإن نذر أن يخرج بالناس كان عليه أن يخرج بنفسه ولم يكن عليه أن يخرج بالناس لأنه لا يملكهم ولا نذر فيما لا يملك ابن آدم وأحب أن يخرج عن أطاعه منهم من ولده وغيرهم فإن كان في نذره أن يخطب فيخطب ويذكر الله تعالى ويدعو جالساً إن شاء لأنه ليس في قيامه إذا لم يكن والياً ولا معه جماعة بالذکر طاعة وإن نذر أن يخطب على منبر فليخطب جالساً وليس عليه أن يخطب على منبر لأنه لا طاعة في ركوبه لمنبر ولا بغير ولا بناء انما أمر بهذا الامام ليسمع الناس فإن كان اماماً ومعه ناس لم يف نذره إلا بالخطبة قائماً لان الطاعة إذا كان معه ناس فيها أن يخطب قائماً فإذا فعل هذا كله فوقف على منبر أو وجد أرواقاً أجزاء من نذره ولو نذر أن يخرج فيستسقى أحببت له أن يستسقى في المسجد ويحتره لو استسقى في بيته

(أن يصلى للاستسقاء) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويصلى الامام حيث يصلى العبد في أوسع ما يجيد على الناس وحيث استسقى أجزاء إن شاء الله تعالى

(الوقت الذي يخرج فيه الامام للاستسقاء وما يخطب عليه) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويخرج الامام للاستسقاء في الوقت الذي يصل فيه إلى موضع مصلاه وقد برزت الشمس فيبتدئ فيصلى

في يده حسولا ثم أراد ردها بالعيب لم يكن له ردها ناقصة عما أخذها عليه ويرجع عما نقصها العيب من الثمن ولو كانت المبادلة فاسدة زكى كل واحد منهما لان ملكه لم يزل ولو حال الحول عليها ثم بادل بها أو باعها ففيتها فلولان أحدهما أن مبتاعها بالخيار بين أن يرد البيع بنقص الصدقة أو يجيز البيع ومن قال بهذا قال فان أعطى رب المال البائع المصدق ما وجب عليه فيها من ماشية غيرها فلا خيار للمبتاع لانه لم ينقص من البيع شيء والقول الثاني أن البيع فاسد لانه باع ما يملك وما لا يملك فلا يجوز الا أن يجدد باعاً مستأنفا ولو أصدقها أربعين شاه بأعيانها فقبضتها أو لم تقبضها وخال عليها الحول فأخذت



فإذا فرغ خطب ويخطب على منبر يخرج به ان شاء وان شاء خطب راكباً أو على جدار أو شئ يرفع له أو على الارض كل ذلك جائز له

(كيف صلاة الاستسقاء) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو أنه سمع عباد بن تميم يقول سمعت عبد الله بن زيد المازني يقول خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المصلى فاستسقى وحول رداءه حين استقبل القبلة (قال الشافعي) أخبرني من لا أتهم عن جعفر بن محمد أن النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر كانوا يجهرون بالقراءة في الاستسقاء ويصلون قبل الخطبة ويكبرون في الاستسقاء سبعاً وخمسة أخبرنا إبراهيم بن محمد قال أخبرني جعفر بن محمد عن أبيه عن علي رضي الله عنه مثله (قال الشافعي) أخبرني سعد بن اسحق عن صالح عن ابن المسيب عن عثمان بن عفان أنه كبر في الاستسقاء سبعاً وخمسة أخبرني إبراهيم بن محمد قال أخبرني أبو الحويرث عن اسحق بن عبد الله بن كنانة عن أبيه أنه سأل ابن عباس عن التكبير في صلاة الاستسقاء فقال مثل التكبير في صلاة العيدين سبع وخمسة أخبرنا ابن عينة قال أخبرني عبد الله بن أبي بكر قال سمعت عباد بن تميم يخبر عن عمه عبد الله بن زيد قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المصلى يستسقى فاستقبل القبلة وحول رداءه وصلى ركعتين أخبرنا إبراهيم بن محمد قال حدثني هشام بن اسحق ابن عبد الله بن كنانة عن أبيه عن ابن عباس مثله أخبرنا إبراهيم بن محمد قال أخبرني صالح بن محمد ابن زائدة عن عمر بن عبد العزيز أنه كبر في الاستسقاء سبعاً وخمسة وكبر في العيدين مثل ذلك أخبرنا إبراهيم قال حدثني عمرو بن يحيى بن عمار أن أبا بكر بن عمرو بن خزم أشار على محمد بن هشام أن يكبر في الاستسقاء سبعاً وخمسة (قال الشافعي) فهذا كله نأخذ فأمراً بالإمام يكبر في الاستسقاء سبعاً وخمسة قبل القراءة ويرفع يديه عند كل تكبيرة من السبع والخمسة ويجهر بالقراءة ويصلي ركعتين لا يخالف صلاة العيد بشئ وتأمره أن يقرأ فيها ما يقرأ في صلاة العيدين فإذا خافت بالقراءة في صلاة الاستسقاء فلا إعادة عليه وإن ترك التكبير فكذلك ولا سجود لله عليه وإن ترك التكبير حتى يفتح القراءة في ركعة لم يكبر بعد افتتاحه القراءة وكذلك إن كبر بعض التكبير ثم افتتح بالقراءة لم يقض التكبير في تلك الركعة وكبر في الأخرى تكبيرها ولم يقض ما ترك من تكبير الأولى فإن صنع في الأخرى كذلك صنع هكذا يكبر قبل أن يقرأ ولا يكبر بعد ما يقرأ في الركعة التي افتتح فيها القراءة (قال الشافعي) وهكذا هذا في صلاة العيدين لا يختلف وما قرأ به مع أم القرآن في كل ركعة أجزاء وإن اقتصر على أم القرآن في كل ركعة أجزاءه وإن صلى ركعتين قرأ في أحدهما بأم القرآن ولم يقرأ في الأخرى بأم القرآن فأنما صلى ركعة فيضيف إليها أخرى ويسجد لله ولا يعتد هو ولا من خلفه بركعة لم يقرأ فيها وإن صلى ركعتين لم يقرأ في واحدة منهما بأم القرآن أعادها حط أم لم يخطب فإن لم يعد هما حتى ينصرف أحببت له أعادتهما من الغد أو يومه إن لم يكن الناس تفرقوا وإذا أعادها أعاد الخطبة بعدهما وإن كان هذا في صلاة العيد أعادها من يومه ما بينه وبين أن تزول الشمس فإذا زالت لم يعدها لأن صلاة العيد في وقت فإذا مضى لم تصل وكل يوم وقت لصلاة الاستسقاء ولذلك يعيدهما في الاستسقاء بعد الظهر وقبل العصر

(الطهارة لصلاة الاستسقاء) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يصلي حاضر ولا مسافر صلاة الاستسقاء ولا عيد ولا جنازة ولا يسجد للشكر ولا سجود القرآن ولا يس معصفاً الاطهرا الطهارة التي تجزيه للصلاة المكتوبة لأن كلا صلاة ولا يحل مس معصفاً الاطهارة وسواء خاف فوت شئ من هذه الصلوات أو لم يخف يكون ذلك سواء في المكتوبات

(كيف الخطبة في الاستسقاء) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويخطب الإمام في الاستسقاء خطبتين كما يخطب في صلاة العيدين يكبر الله فيهما ويحمده ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويكثر

صدقته ثم طلقها قبل الدخول بهارجع عليها بنصف الغنم وبنصف قيمة التي وجبت فيها وكانت الصدقة من حصتها من النصف ولو أدت عنها من غيرها رجع عليها بنصفها لأنه لم يؤخذ منها شئ هذا إذا لم ترد ولم تنقص وكانت بحالها يوم أصدقها أو يوم قبضتها منه ولولم تخرجها بعد الحول حتى أخذت نصفها فاستملكته أخذ من النصف الذي في يدي زوجها شاة ورجع عليها بقيتها

(باب رهن الماشية التي تجب فيها الزكاة)

(قال الشافعي) ولو رهنه ماشية وجبت فيها الزكاة أخذت منها وما بقي فله ولو باعه بيعاً على أن يرهنه أياها كان له فسخ



فهما الاستغفار حتى يكون أكثر كلامه ويقول كثيرا استغفر واربكم انه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا

(الدعاء في خطبة الاستسقاء) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويقول اللهم انك امرتنا بدعائك ووعدتنا اجابتك فقد دعوناك كما امرتنا فأجبنا كما وعدتنا اللهم ان كنت أوجبت اجابتك لاهل طاعتك وكنا قد قارفنا ما عاقبنا فيه الذين محضوا طاعتك فامن علينا بمغفرة ما قارفنا واجابتنا في سقينا فوسع رزقنا ويدعو بما شاء بعد الدنيا والآخرة ويكون أكثر دعائه الاستغفار يبدأ به دعاءه ويفصل به بين كلامه ويختم به ويكون أكثر كلامه حتى ينقطع الكلام ويحضر الناس على التوبة والطاعة والتقرب الى الله عز وجل (قال الشافعي) وبلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا دعا في الاستسقاء رفع يديه أخبرنا ابراهيم بن محمد عن شريك بن عبد الله بن أبي نجر عن أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا استسقى قال اللهم أمطرنا أخبرنا ابراهيم قال حدثني خالد بن رباح عن المطلب بن حنطب أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول عند المطر اللهم سقنا رجة ولا سقنا عذاب ولا بلاء ولا هدم ولا غرق اللهم على الطراب ومنابت الشجر اللهم حوالينا ولا علينا (قال) وروى سالم بن عبد الله عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا استسقى قال اللهم اسقنا غيثا مغيثا هنيئا مريئا مريعا غدا فاجلا عاما طبقا سحا دائما اللهم اسقنا الغيث ولا تجعلنا من القانطين اللهم ان بالعباد والبلاد والبهائم والخلق من اللاءاء والجهد والضنك ما لا تشكو الا اليك اللهم أنبت لنا الزرع وأدر لنا الضرع واسقنا من بركات السماء وأنبت لنا من بركات الارض اللهم ارفع عنا الجهد والجوع والعري واكشف عنا من البلاء ما لا يكشفه غيرك اللهم اننا نستغفرك انك كنت غفارا فأرسل السماء علينا مدرارا (قال الشافعي) وأحب أن يدعو الامام بهذا ولا وقت في الدعاء ولا يحاوزه أخبرنا ابراهيم عن المطلب بن السائب عن ابن المسيب قال استسقى عمر وكان أكثر دعائه الاستغفار (قال الشافعي) وان خطب خطبة واحدة لم يجلس فيها لم يكن عليه إعادة وأحب أن يجلس حين يرقى المنبر أو موضعه الذي يخطب فيه ثم يخطب ثم يجلس فيخطب

(تحويل الامام الرداء) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويبدأ فيخطب الخطبة الاولى ثم يجلس ثم يقوم فيخطب بعض الخطبة الآخرة فيستقبل الناس في الخطبتين ثم يحول وجهه الى القبلة ويحول رداءه ويحول الناس أرديتهم معه فيدعوا في نفسه ويدعو الناس معه ثم يقبل على الناس بوجهه فيحضرهم ويأمرهم بخير ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو للمؤمنين والمؤمنات ويقرأ آية أو أكثر من القرآن ويقول أستغفر الله لي ولكم ثم ينزل وان استقبل القبلة في الخطبة الاولى لم يكن عليه أن يعود لذلك في الخطبة الثانية وأحب لمن حضر الاستسقاء استماع الخطبة والانصات ولا يجب ذلك وجوبه في الجمعة

(كيف تحويل الامام ردائه في الخطبة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا الدراوردي عن عمارة بن غزية عن عباد بن نعيم قال استسقى رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليه خيمته له سوداء فأراد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يأخذ بأسفلها فيجعلها أعلاها فلما ثقات عليه قلبها على عاتقه (قال الشافعي) وبهذا أقول فنامر الامام أن ينكس ردائه فيجعل أعلاه أسفله ويريد مع تنكيسه فيجعل شقه الذي على منكبه الايمن على منكبه الايسر والذي على منكبه الايسر على منكبه الايمن فيكون قد جاء بما أراد رسول الله صلى الله عليه وسلم من تنكسه وبما فعل من تحويل الايمن على الايسر اذا خف له ردائه فان ثقل فعل ما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم من تحويل ما على منكبه الايمن على منكبه الايسر وما على منكبه الايسر على منكبه الايمن ويضع الناس في ذلك ما صنع الامام فان تركه منهم

البيع كن رهن شيأه  
وشيأ ليس له ولو حال  
عليها حول وجبت  
فيها الصدقة فان كانت  
ابلا فريضة الغنم  
بيع منها فاستوفيت  
صدقتهما وكان ما بقي  
رهنًا وما نتج منها خارجا  
من الرهن ولا يباع منها  
ما خض حتى تضع الا  
أن يشاء الراهن

### (باب زكاة الثمار)

(قال الشافعي) رحمه الله  
أخبرنا مالك بن أنس  
عن محمد بن عبد الله  
ابن عبد الرحمن بن أبي  
صعصة المازني عن  
أبيه عن أبي سعيد  
الخدري أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم  
قال ليس فيما دون خمسة  
أوسق من التمر صدقة  
(قال) فبهذا نأخذ  
والوسق ستون صاعا  
بصاع رسول الله صلى الله  
عليه وسلم والصاع  
أربعة أمداد بعد النبي



صلى الله عليه وسلم  
« يا أي هو وأخي »  
والخليطان في أصل  
التخل يصدقان صدقة  
الواحد فان ورثوا فخلا  
فاقتسروها بعد ما حل  
بيع ثمرها وكان في  
جماعتها خمسة أوسق  
فعليلهم الصدقة لان

(١) وجدنا بهامش  
مسند الشافعي  
المطبوع مانصه قال  
الامام الحافظ أبو حاتم  
اذا قال الشافعي أخبرني  
الثقة عن ابن أبي ذئب  
فهو ابن أبي ذئب  
واذا قال الثقة عن  
الليث بن سعد فهو  
يحيى بن حسان واذا  
قال الثقة عن الوليد  
ابن كثير فهو عمر بن سلمة  
واذا قال الثقة فهو  
مسلم بن خالد الزنجي  
واذا قال الثقة عن  
صالح مولى التوأمة  
فهو ابراهيم بن يحيى  
وفي الهامش أيضا قال  
الربيع اذا قال الشافعي  
أخبرني من لا أتهم يريد  
ابراهيم بن يحيى واذا  
قال بعض أصحابنا يريد  
أهل الجاز وفي رواية  
يريد أصحاب مالك رحمه  
الله اه كتبه معجمه

تارك أو الامام أو كلهم كرهت تركه لمن تركه ولا كفارة ولا اعادته عليه ولا يحول رداءه اذا انصرف من مكانه  
الذي يخطب فيه واذا حولوا أريدتهم أقرروها محولة كما هي حتى ينزعوها متى نزعوها وان اقتصر رجل  
على تحويل رداءه ولم ينكسه أجزأه ان شاء الله تعالى لسعة ذلك وكذلك لو اقتصر على نكسه ولم يحوله إلا  
نكسا رجوت أن يحزبه

(كراهية الاستطارة بالأنواء) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن صالح بن كيسان  
عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن زيد بن خالد الجهني قال صلى الله عليه وسلم قال صلى الله عليه وسلم  
والصبح بالحديبية في أثر سماء كانت من الليل فلما انصرف أقبل على الناس فقال هل تدرون ماذا  
قال ربكم قالوا الله ورسوله أعلم قال قال أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر فأما من قال مطرنا  
بفضل الله ورجته فذلك مؤمن بي كافر بالكواكب وأما من قال مطرنا بنوء كذا وكذا فذلك كافر بي  
مؤمن بالكواكب (قال الشافعي) رسول الله صلى الله عليه وسلم « يا أي هو وأخي » هو عربي واسع اللسان  
يحتمل قوله هذا معاني وانما مطرين ظهرا في قوم أكثرهم مشركون لان هذا في غزوة الحديبية وأرى  
معنى قوله والله أعلم أن من قال مطرنا بفضل الله ورجته فذلك إيمان بالله لانه يعلم أنه لا يعطر ولا يعطى  
الا الله عز وجل وأما من قال مطرنا بنوء كذا وكذا على ما كان بعض أهل الشرك يعنون من اضافة  
المطر الى أنه أمطره نوء كذا فذلك كفر كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لان النوء وقت والوقت مخلوق  
لا يملك لنفسه ولا لغيره شيئا ولا يعطر ولا يصنع شيئا فأما من قال مطرنا بنوء كذا على معنى مطرنا بوقت كذا  
فانما ذلك كقوله مطرنا في شهر كذا ولا يكون هذا كفرا وغيره من الكلام أحب الى منه (قال الشافعي)  
أحب أن يقول مطرنا في وقت كذا وقد روى عن عمر أنه قال يوم الجمعة وهو على المنبر كم بقي من نوء الثريا  
فقام العباس فقال لم يبق منه شيء الا العواء فدعا الناس حتى نزل عن المنبر فطر مطرا حيي الناس منه  
وقول عمر هذا بين ما وصفت لانه انما أرادكم بقي من وقت الثريا ليعرفهم بأن الله عز وجل قدر الامطار في  
أوقات فيما جربوا كما علموا أنه قدر الحر والبرد بما جربوا في أوقات وبلغني أن بعض أصحاب رسول الله  
صلى الله عليه وسلم كان اذا أصبح وقد مطر الناس قال مطرنا بنوء الفتح ثم قرأ ما يفتح الله للناس من رحمة  
فلا يمسك لها وبلغني أن عمر بن الخطاب أوجف بشيخ من بني تميم غدا امتكنا على عكازة وقد مطر الناس  
فقال أجاد ما أقرى المجدح البارحة فأنكر عمر قوله أجاد ما أقرى المجدح لا اضافة الى المطر المجدح

(البروز للمطر) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى بلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتطر  
في أول مطرة حتى يصيب جسده وروى عن ابن عباس ان السماء أمطرت فقال لعلامه أخرج فراشي  
ورحلي يصيبه المطر فقال أبو الجوزاء لابن عباس لم تفعل هذا يرجل الله فقال أما تقرأ كتاب الله ونزلنا  
من السماء ماء مباركا فأحب أن تصيب البركة فراشي ورحلي أخبرنا ابراهيم عن ابن حزملة عن ابن  
المسيب أنه رأى في المسجد ومطرت السماء وهو في السقاية فخرج الى رجة المسجد ثم كشف عن ظهره  
للمطر حتى أصابه ثم رجع الى مجلسه

(السييل) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى (١) أخبرني من لا أتهم عن يزيد بن عبد الله بن  
الهاد أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا سال السيل يقول اخرجوا بنا الى هذا الذي جعله الله طهورا  
فنتطهر منه ونحمد الله عليه (قال الشافعي) أخبرني من لا أتهم عن اسحق بن عبد الله أن عمر كان اذا  
سال السيل ذهب بأصحابه اليه وقال ما كان ليحي من مجيئه أحد الا نسمي به

(طلب الاجابة في الدعاء) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرني من لا أتهم قال حدثني  
عبد العزيز بن عمر عن مكحول عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اطلبوا اجابة الدعاء عند التقاء الجيوش



واقامة الصلاة ونزول الغيث (قال الشافعي) وقد حفظت عن غير واحد طلب الاجابة عند نزول الغيث واقامة الصلاة

(القول في الانصات عند رؤية السحاب والريح) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرني من لا أتهم قال حدثني خالد بن رباح عن المطلب بن حنطب أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا برقت السماء أو رعدت عرف ذلك في وجهه فاذا أمطرت سري عنه (قال الشافعي) أخبرني من لا أتهم قال قال المقدم بن شريح عن أبيه عن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا أبصرنا شيئا في السماء يعني السحاب ترك عمله واستقبل القبلة قال اللهم اني أعوذ بك من شر ما فيه فان كشفه الله حمد الله تعالى وان مطرت قال اللهم سقيانا فعا (قال الشافعي) وأخبرني من لا أتهم قال حدثني أبو حازم عن ابن المسيب أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا سمع حس الرعد عرف ذلك في وجهه فاذا أمطرت سري عنه فاستل عن ذلك فقال اني لا أدري بما أرسلت أبعذاب أم برجة (قال الشافعي) أخبرني من لا أتهم قال حدثنا العلاء بن راشد عن عكرمة عن ابن عباس قال ما هبت ريح الا جئنا النبي صلى الله عليه وسلم على ركبته وقال اللهم اجعلها رجة ولا تجعلها عذابا اللهم اجعلها رياحا ولا تجعلها ريحا قال قال ابن عباس في كتاب الله عز وجل انا أرسلنا عليهم ريحا صرصرا و أرسلنا عليهم الريح العقيم وقال وأرسلنا الريح لواقع وأرسلنا الريح مبشرات (قال الشافعي) أخبرني من لا أتهم قال أخبرنا صفوان بن سليم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تسبوا الريح وعوذوا بالله من شرها (قال الشافعي) ولا ينبغي لأحد أن يسب الريح فانهم اخلق الله عز وجل مطيع وجند من أجناده يجعلها رجة ونقمة اذا شاء (قال الشافعي) أخبرنا محمد بن عباس قال شكا رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم الفقر فقال النبي صلى الله عليه وسلم لعلك تسب الريح أخبرنا الثقة عن الزهري عن ثابت بن قيس عن أبي هريرة قال أخذت الناس ريح بطريق مكة وعمر حاج فاشتدت فقال عمر رضي الله عنه لمن حوله ما بلغكم في الريح فلم يرجعوا اليه شيئا فبلغني الذي سأل عنه عمر من أمر الريح فاستحثت راحتي حتى أدركت عمر وكنت في مؤخر الناس فقلت يا أمير المؤمنين أخبرني أنك سألت عن الريح وإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الريح من روح الله تأتي بالرجة وتأتي بالعذاب فلا تسبوها واسألوا الله من خيرها وعوذوا بالله من شرها أخبرنا سفيان بن عيينة قال قلت لابن طاووس ما كان أبوك يقول اذا سمع الرعد قال كان يقول سبحان من سمحت له (قال الشافعي) كأنه يذهب الى قول الله عز وجل ويسبح الرعد بحمده

(الاشارة الى المطر) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا من لا أتهم قال حدثنا سليمان بن عبد الله عن عروة بن الزبير قال اذا رأى أحدكم البرق أو الودق فلا يشير اليه وليصف ولينعت (قال الشافعي) ولم تزل العرب تكرر الاشارة اليه في الرعد أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا الثقة أن مجاهدا كان يقول الرعد ملك والبرق أجنحة الملك يسفن السحاب (قال الشافعي) ما أشبه ما قال مجاهد بظاهر القرآن أخبرنا الثقة عن مجاهد أنه قال ما سمعت بأحد ذهب البرق ببصره كأنه ذهب الى قول الله عز وجل يكاد البرق يخطف أبصارهم (قال) وبلغني عن مجاهد أنه قال وقد سمعت من تصيبه الصواعق كأنه ذهب الى قول الله عز وجل ويرسل الصواعق فيصيب بها من يشاء وسمعت من يقول الصواعق ربما قتلت وأحرقت

(كثرة المطر وقلته) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا إبراهيم عن عمرو بن أبي عمرو عن المطلب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما من ساعة من ليل ولا نهار الا والسماء تمطر فيها بصرقه الله حيث يشاء (قال الشافعي) أخبرنا من لا أتهم عن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه أن الناس مطروا ذات ليلة فلما أصبح النبي صلى الله عليه وسلم غدا عليهم فقال ما على الأرض بقعة الا وقد مطرت هذه الليلة

أول وجوبها كان وهم شركاء ولو اقتسموها قبل أن يحل بيع غيرها فلا زكاة على أحد منهم حتى تبلغ حصته خمسة أوسق (قال المزني) هذا عند غير جاز في أصله لان القسم عنده كالبيع ولا يجوز قسم التبرجوا فان كان معه نخل كما لا يجوز عنده عرض بعرض مع كل عرض ذهب تسع له أو غير تسع (قال الشافعي) وغير النخل يختلف فتمر النخل يجذبها موهى بنجد بسر وبلغ فيضم بعض ذلك الى بعض لانها ثمرة عام واحد ولو كان بينها الشهر والشهران واذا أثمرت في عام قابل لم يضم واذا كان آخر اطلاع ثم أطلعت قبل أن يجحد فالاطلاع التي بعد بلوغ الآخرة كاطلاع تلك النخل عاما آخر لا تضم الاطلاعة



(قال الشافعي) أخبرنا من لا أتهم عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس السنة تألأتمطروا ولكن السنة أن تمطروا ثم تمطروا ولا تنبت الأرض شيئا

(أي الأرض أمطر) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرني من لا أتهم قال أخبرني اسحق بن عبد الله عن الأسود عن ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال المدينة بين عيني السماء عين بالشام وعين باليمن وهي أقل الأرض مطرا (قال الشافعي) أخبرني من لا أتهم قال أخبرني يزيد أو نوفل بن عبد الملك الهاشمي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أسكنت أقل الأرض مطرا وهي بين عيني السماء يعني المدينة عين بالشام وعين باليمن أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرني من لا أتهم قال أخبرني سهيل عن أبيه عن أبي هريرة قال يوشك أن تمطر المدينة مطرا لا يكثر أهلها البيوت ولا يكثرهم الأمطار الشعر (قال الشافعي) أخبرني من لا أتهم عن صفوان بن سليم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يصيب المدينة مطرا لا يكثر أهلها بيت من مدر (قال الشافعي) أخبرنا من لا أتهم قال أخبرني محمد بن زيد بن مهاجر عن صالح بن عبد الله بن الزبير أن كعبا قال له وهو يعمل وتدائكة أشدد وأوثق فأتنا محمد في الكتب أن السيول ستعظم في آخر الزمان أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن سعيد ابن المسيب عن أبيه عن جده قال جاء مكة مرة سيل طبق ما بين الجبلين (قال الشافعي) وأخبرني من لا أتهم قال أخبرني موسى بن جبير عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن يوسف بن عبد الله بن سلام عن أبيه قال يوشك المدينة أن يصيبها مطر أربعين ليلة لا يكثر أهلها بيت من مدر

(أي الريح يكون بها المطر) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرني من لا أتهم قال أخبرني عبد الله بن عبيدة عن محمد بن عمرو أن النبي صلى الله عليه وسلم قال نصرت بالصبا وكانت عذابا على من كان قبلي (قال الشافعي) وبلغني أن قتادة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما هبت جنوب قط إلا أسالت واديا (قال الشافعي) يعني أن الله خلقها تهب نشرها يدي رحمة من المطر أخبرنا إبراهيم بن محمد قال أخبرنا سليمان عن المنهال بن عمرو عن قيس بن السكن عن عبد الله بن مسعود قال إن الله تبارك وتعالى يرسل الرياح فتحمل الماء من السماء ثم تمر في السحاب حتى تدر كما تدر الفضة ثم تمطر أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا من لا أتهم قال حدثني اسحق بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا أنشئت بحرية ثم استجالت شامية فهو أمطر لها

### (الحكم في تارك الصلاة)

أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى من ترك الصلاة المكتوبة ممن دخل في الإسلام قيل له لم لا تصلي فإن ذكر نسيانا قلنا فصل إذا ذكرت وإن ذكر مرضا قلنا فصل كيف أطقت قائما أو قاعدا أو مضطجعا أو موميا فإن قال أنا أطيع الصلاة وأحسنها ولكن لا أصلي وإن كانت على قرضا قيل له الصلاة عليك شيء لا يعمل عند غيرك ولا تكون إلا بعملك فإن صليت والاستيناء فإن تبت والافتئالة فإن الصلاة أعظم من الزكاة والحجة فيها ما وصفت من أن أبا بكر رضي الله عنه قال لو منعوني عقالا عما أعطوا رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم عليه لا تفرقوا بين ما جمع الله (قال الشافعي) ينهب فيما أرى والله تعالى أعلم إلى قول الله تبارك وتعالى أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وأخبر أبو بكر أنه انما يقاتلهم على الصلاة والزكاة وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتوا من منع الزكاة إذ كانت فريضة من فرائض الله جل ثناؤه ونصب دونها أهلها فارقوا على أخذها منهم طائعين ولم يكونوا مقهورين عليها فتؤخذ منهم كاتقاع عليهم الحدود كارهين وتؤخذ أموالهم لمن وجبت له زكاة أو دين كارهين أو غير كارهين فاستحلوا قتلهم والقتال سبب القتل فلما كانت الصلاة وإن كان تأخيرها أيدينا غير متمتع منا فأتانا لا نقدر

إلى العام قبلها (قال) وترك لصاحب الحائط جيد التمر من البردي والكيس ولا يؤخذ الجعرور ولا مصران الفأرة ولا عذق ابن حبيق ويؤخذ وسط من التمر إلا أن يكون غره برديا كله فيؤخذ منه أو جعرورا كله فيؤخذ منه (قال) وإن كان له فحل مختلفة واحد يحمل في وقت والآخر جلس أو سنة جلين فهما مختلفان

(باب كيف تؤخذ زكاة النخل والغنم بالحرص)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا عبد الله بن نافع عن محمد بن صالح التمار عن الزهري عن ابن المسيب عن عتاب بن أسيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في زكاة الكرم يحرص كما يحرص النخل ثم تؤدى زكاة زبيبا كما تؤدى زكاة النخل ثم يؤدى زكاة النبي صلى الله عليه وسلم كان يبعث من



يخبر من على الناس  
كروهم وغارهم  
واخرج بأن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم  
قال ليهود خيبر حين  
افتتح خيبر أقركم على  
ما أقركم الله على أن التمر  
بيننا وبينكم قال  
فكان يبعث عبد الله  
ابن رواحة فيخبر  
عليهم ثم يقول ان شئتم  
فأكرم وان شئتم فلي  
فكانوا يأخذونه (قال  
الشافعي) رحمه الله  
ووقت الخمر ص اذا  
حل البيع وذلك حين  
يرى في الحائط الحرة أو  
الصفرة وكذلك حين  
ينمو العنب ويوجد فيه  
ما يؤكل منه (قال)  
ويأتي الخمر ص الخلطة

(١) وقع في بعض  
النسخ نص كرهه  
الستراجم الى كتاب  
الجنائز ولم يذكر فيها  
شيء عن الجنائز والذي  
وقع في نسخة السراج  
البلقيني بعد ترجمة  
الحكم في تارك الصلاة  
ترجمة كتاب الجنائز  
ولم ينسبه كعادته على  
ما حسنه من هنا أين  
وضعه كتبه صحيحه

على أخذ الصلاة منه لانها ليست بشئ يؤخذ من يديه مثل القطة والخراج والمال قلنا ان صليت  
والاقتلناك كما يكفر فقول ان قبلت الايمان والاقتلناك اذ كان الايمان لا يكون الا بقولك وكانت  
الصلاة والايمان مخالفتين معاً في يديك وما تأخذ من مالك لا تأخذ على أخذ الحق منك في ذلك وان  
كرهت فان شهد عليه شهوداً ترك الصلاة سئل عما قالوا فان قال كذبوا وقد يمكنه أن يصلي حيث  
لا يعلمون صدق وان قال نسب صدق وكذلك لو شهدوا أنه صلى جالساً وهو صحيح فان قال أما مريض  
أرتطعت صدق (قال الشافعي) وقد قيل يستتاب تارك الصلاة ثلاثاً وذلك ان شاء الله تعالى حسن فان  
صلى في الثلاث والاقتل وقد خالفنا بعض الناس فيه ترك الصلاة اذا أمر بها أو قال لأصليها فقال لا يقتل  
وقال بعضهم أضربه وأحبسه وقال بعضهم أحبسه ولا أضربه وقال بعضهم لا أضربه ولا أحبسه وهو  
أمين على صلاته (قال الشافعي) فقلت لمن يقول لا يقتله أرايت الرجل تحكم عليه بحكمك برأيك وهو من  
أهل الفقه فيقول قد أخطأت الحكم ووالله لأسلم ما حكمت به لمن حكمت له قال فان قدرت على أخذه  
منه أخذه منه ولم ألقت الى قوله وان لم أقدر ونصب دونه فأنلته حتى أخذه أو أقتله فقلت له وجبتك أن  
أبكر قاتل من منع الزكاة وقتل منهم قال نعم قلت فان قال لك الزكاة فرض من الله لا يسع جهله وحكمك  
رأي منك يجوز لغيرك عندك وعند غيرك أن يحكم بخلافه فكيف تقتلني على ما لست على ثقة من أنك  
أصبت فيه كما تقتل من منع فرض الله عز وجل في الزكاة الذي لا شك فيه قال لانه حق عندي وعلى  
غيرك عليه (قلت) قال لك ومن قال لك ان عليك جبري عليه قال انما وضع الحكم لجبري وعلى ما رأوا  
(قلت) فان قال لك على ما حكموا به من حكم الله أو السنة أو ما لا اختلاف فيه قال قد يحكمون بما فيه  
الاختلاف (قلت) فان قال فهل سمعت بأحد منهم قاتل على رد رأيه فتقتديه فقال وأنا لم أجده هذا فاني  
اذا كان لي الحكم فامتنع منه فأنلته عليه (قلت) ومن قال لك هذا (وقلت) أرايت لو قال لك قاتل من ارتد  
عن الاسلام اذا عرضته عليه فقال قد عرفته ولا أقول به أحبسه وأضربه حتى يقول به قال ليس ذلك له  
لانه قد بدل دينه ولا يقبل منه الا أن يقول به قلت أفنعد الصلاة اذ كانت من دينه وكانت لا تكون  
الا به كما لا يكون القول بالايمان الا به أن يقتل على تركها أو يكون أميناً فيها كما قال بعض أصحابك فلا  
تحبسه ولا تضربه قال لا يكون أميناً عليها اذا ظهر لي أنه لا يصليها وهي حق عليه قلت أفنقتله برأيك  
في الامتناع من حكمك برأيك وتدع قتله في الامتناع من الصلاة التي هي آية ما اقترض الله عز وجل عليه  
بعد توحيد الله وشهادة أن محمداً رسول الله صلى الله عليه وسلم والايمان بما جاء به من الله تبارك وتعالى

(١) (الحكم في الساحر والساحرة) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى قال الله تبارك  
وتعالى واتبعوا ما تتلو الشياطين على ملك سليمان وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا يعلمون الناس  
السحر وما أنزل على الملكين ببابل هاروت وماروت وما يعلمان من أحد حتى يقولان انما نحن فتنة فلا تكفر  
فيعلمون منهم ما يفرقون به بين المرء وزوجه وما هم بضارين به من أحد الا باذن الله ويعلمون ما يضرهم  
ولا ينفعهم ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن  
هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا عائشة أما علمت أن  
الله أقتاني في أمر استفتيته فيه وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم مكث كذا وكذا يخيل اليه أنه يأتي  
النساء ولا يأتيهن أتاني رجلان فجلس أحدهما عند رجلي والآخر عند رأسي فقال الذي عند رجلي  
لذي عند رأسي ما بال الرجل قال مطبوب قال ومن طيبه قال ليس بين أعصم قال وفيه قال في جف  
طلعة ذكر في مشط ومشافة تحت رعوة أو رعوة في بئر ذروان قال فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال  
هذه التي أريتها كأن رؤوس فخلها رؤوس الشياطين وكان ماءها نقاعة الحناء قال فأمر بها رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فأخرج قالت عائشة فقلت يا رسول الله فهل قال سفيان تعني تنشرت قالت فقال



أما الله عز وجل فقد شفاني وأكره أن أتبر على الناس منه شرا قال وليد بن أعصم من بني زريق حليف اليهود (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار أنه سمع بحالة يقول كتب عمر أن اقتلوا كل ساحر وساحرة فقتلنا ثلاث سواحر (قال الشافعي) وأخبرنا أن حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قتلت جارية لها سحرتها (قال الشافعي) والسحر اسم جامع لمعان مختلفة فيقال للساحر صنف لسحر الذي تسحر به فإن كان ما يسحر به كلام كفر صريح استتيب منه فإن تاب والاقبل وأخذ ماله فإيا وإن كان ما يسحر به كلاما لا يكون كفرا وكان غير معروف ولم يضربه أحد انتهى عنه فإن عاد عزز وإن كان يعلم أنه يضربه أحد من غير قتل فهد أن يعمل عزز وإن كان يعمل عملا إذا عمله قتل المعمول به وقال عمدت قتله قتل به قودا إلا أن يشاء أولياؤه أن يأخذوا ديتة حاله في ماله وإن قال انما أغل هذا الأقتل فيخطئ القتل ويصيب وقدمات مما عملت به ففيه الدية ولا قود وإن قال قد سحرته سحر امرض منه ولم يمت منه أقسم أولياؤه لمات من ذلك العمل وكانت لهم الدية ولا قود لهم ولا يغم مال الساحر إلا في أن يكون السحر كفرا مصرحا وأمر عمر أن يقتل السحار عندنا والله تعالى أعلم إن كان السحر كفا وصفنا شركا وكذلك أمر حفصة وأما بيع عائشة الجارية ولم تأمر بقتلها فيشبهه أن تكون لم تعرف ما السحر فباعنها لأن لها بيعها عندنا وإن لم تسحرها ولو أقرت عند عائشة أن السحر شرك ما تركت قتلها إن لم تنب أو دفعتها إلى الإمام ليقتلها إن شاء الله تعالى وحديث عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم على أحدهذه المعاني عندنا والله تعالى أعلم (قال الشافعي) حلفن الله ادعاء ومنع الأموال إلا بحقها بالإيمان بالله وبرسوله أو عهدن من المؤمنين بالله ورسوله لأهل الكتاب وأباح دماء البالغين من الرجال بالامتناع من الإيمان إذا لم يكن لهم عهد قال الله تبارك وتعالى فإذا انسلكوا الشهر الحرام فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم واحصروهم واقعدوا لهم كل مرصد إلى عفور رحيم (قال الشافعي) أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا أزال أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوه فقد عصمو مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله (قال الشافعي) والذي أراد الله عز وجل أن يقتلوا حتى يتوبوا ويقبوا الصلاة ويؤتوا الزكاة أهل الأوثان من العرب وغيرهم الذين لا كتاب لهم فإن قال قائل ما دل على ذلك قيل له قال الله عز وجل قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون (قال الشافعي) فمن يرز على الشرك مقيم لم يحول عنه إلى الإسلام والقتل على الرجال دون النساء منهم

(المرتد عن الإسلام) (قال الشافعي) رجع الله تعالى ومن انتقل عن الشرك إلى إيمان ثم انتقل عن الإيمان إلى الشرك من بالغى الرجال والنساء استتيب فإن تاب قبل منه وإن لم يتب قتل قال الله عز وجل ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم عن دينكم إن استطاعوا إلى هم فيها خالدون (قال الشافعي) أخبرنا الثقة من أصحابنا عن جاد عن يحيى بن سعيد عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن عثمان بن عفان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحل دم امرئ مسلم إلا بأحدى ثلاث كفر بعد إيمان أو زنا بعد احصان أو قتل نفس بغير نفس (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن أيوب بن أبي عمية عن عكرمة قال لما بلغ ابن عباس أن عليا رضى الله تعالى عنه حرق المرتدين أو الزنادقة قال لو كنت أنا لم أحرقهم ولقتلتهم لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم من بدل دينه فاقتلوه ولم أحرقهم لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينبغي لأحد أن يعذب بعذاب الله (قال الشافعي) أخبرنا مالك بن أنس عن زيد بن أسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من غير دينه فاضربوا عنقه (قال الشافعي) حديث يحيى بن سعيد ثابت ولم أر أهل الحديث يشبهون الحديثين بعد حديث زيد لأنه منقطع ولا الحديث

فيطيف بها حتى يرى كل ما فيها ثم يقول خرصها رطبا كذا وكذا وينقص إذا صار غرا كذا وكذا فيبينها على كيلها تمرا ويصنع ذلك بجميع الحائط وهكذا الغنم ثم يخلى بين أهله وبينه فإذا صار غرا أو زيبا أخذ العشر على خرصه فإن ذكر أهله أنه أصابته جائحة أذهبت أوشيا منه صدقوا فإن اتهموا حلقوا وإن قال قد أحصيت مكيلة ما أخذت وهو كذا وما بقي كذا فهذا خطأ في الحرص صدق لأنها زكاة هو فيها أمين وإن قال سرق بعدما صيرته إلى الجرين فإن كان بعدما ييس وأمكنه أن يؤدي إلى الوالي أو إلى أهل السهمان فقد ضمن ما أمكنه أن يؤدي ففرط وإن لم يمكنه فلا ضمان عليه وقال في موضع بعد هذا ولو استهلك رجل ثمرة وقد خرص عليه أخذ ثمن عشر وسطها والقول قوله وإن استهلكه رطباً أو بسر بعد الحرص ضمن مكيلة



خرصه وان أصاب  
حائطه عطش يعلم أنه  
ان ثلثه ثمره أضرب النخل  
وان قطعها بعد أن  
يخرص بطل عليه كثير  
من ثمرها كان له قطعها  
ويؤخذ ثمن عشرها أو  
عشرها مقطوعة ومن  
قطع من ثمر نخله قبل أن  
يحل بيعه لم يكن عليه  
فيه عشر وأكره ذلك له  
الأب يأكله أو يطعمه  
أو يخففه عن نخله  
وان أكل رطباً ضمن  
عشره تمر مثل وسطه  
وان كان لا يكون تمر  
أعلم الوالي ليا من  
يبيع معه عشره رطباً  
فان لم يفعل خرصه  
ليصير عليه عشره ثم  
صدق به فيما بلغ رطبه  
وأخذ عشرته فان  
أكل أخذ منه قيمة  
عشره رطباً وما قلت  
في النخل وكان في العنب  
فهو مثله وقدر روى عن  
النبي صلى الله عليه  
وسلم أنه بعث مع ابن

(١) قوله وقيل أسما  
كذا هو في الأصل غير  
منقوط ولعله استنباه  
أو أنبأه وعلى كل فهي  
في غير موضعها وحرر  
كتبه مصححه

قبله (قال) ومعنى حديث عثمان عن النبي صلى الله عليه وسلم كفر بعد إيمان ومعنى من بدل قتل  
معنى يدل على أن من بدل دينه دين الحق وهو الاسلام لا من بدل غير الاسلام وذلك أن من خرج من غير  
دين الاسلام الى غير من الاديان فاعلم أن من باطل الى باطل ولا يقتل على الخروج من الباطل انما  
يقتل على الخروج من الحق لأنه لم يكن على الدين الذي أوجب الله عز وجل عليه الجنة وعلى خلافه النار  
انما كان على دينه النار ان أقام عليه قال الله جل ثناؤه ان الذين عند الله الاسلام وقال الله عز وجل  
ومن يتبع غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه الى قوله من الخاسرين وقال ووصى بها ابراهيم بنيه ويعقوب  
الى قوله مسلمون (قال الشافعي) واذا قتل المرتد أو المرتدة فأموالهما في ولايرثها مسلم ولا ذمي وسواء  
ما كسب من أموالهما في الردة أو ملكا قبلها ولا يسي المرتدين ذرية امتنع المرتدون في دارهم أو لم يمتنعوا  
أو لحقوا في الردة بدار الحرب أو أقاموا بدار الاسلام لان حرمة الاسلام قد ثبتت للذرية بحكم الاسلام  
في الدين والحريه ولا ذنب لهم في تبديل آبائهم ويوارثون ويصلى عليهم ومن بلغ منهم الخنث أمر بالاسلام  
فان أسلم والاقتل ولو ارتد المعاهدون فامتنعوا أو هربوا الى الكفار وعندنا ذراريهم لهم ولدوا من  
أهل عهد لم نسبهم وقتلناهم اذا بلغوا ذلك اب شتم فلهم العهد والانبذا اليكم فاخرجوا من بلاد الاسلام  
فانتم حرب ومن ولد من المرتدين من مسلمين والذميين في الردة لم يسب لان آبائهم لا يسبون ولا يؤخذ من  
ماله شيء ما كان حياً فان مات على الردة أو قتل جعلنا ماله فياً وان رجع الى الاسلام فإله وإذا ارتد  
رجل عن الاسلام أو امرأه استتيب أي ما ارتد فقطاهر الخبر فيه أنه يستتاب مكانه فان تاب والاقتل وقد  
يحتمل الخبر أن يستتاب مدة من المدد أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن عبد القاري  
عن أبيه أنه قال قدم على عمر بن الخطاب رجل من قبل أبي موسى الأشعري فسأله عن الناس فأخبره ثم قال  
هل كان فيكم من مغربة خبر فقال نعم رجل كفر بعد اسلامه قال فما فعلتم به قال قريناه فضر بنا عنقه  
فقال عمر فهلا حبستموه ثلاثاً وأطعمتموه كل يوم رغيفاً واستتبتموه لعله يتوب ويراجع أمر الله اللهم اني  
لم أحضر ولم أمر ولم أرض اذ بلغني (قال الشافعي) وفي حبسه ثلاثاً قولان أحدهما أن يقال ثبت عن  
النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال يحل الدم بثلاث كفر بعد إيمان وهذا قد كفر بعد إيمانه وبدل دينه دين  
الحق ولم يأمر النبي صلى الله عليه وسلم في بانه مؤقته تتبع فان قال قائل ان الله جل ثناؤه أجل بعض  
من قضى بعذابه ان يتمتع في داره ثلاثة أيام فان نزول نعمة الله عن عصاه مخالف لما يجب على الأئمة أن  
يفوموا به من حق الله فان قال قائل ما دل على ذلك قيل دل عليه ما قضى الله تبارك وتعالى من إمهاله لمن  
كفر به وعصاه (١) وقيل أسماه مددا طالت وقصرت ومن أخذه بعضهم بعذاب مجمل وإمهاله بعضهم  
الى عذاب الآخرة الذي هو آخرى فأما قضى قضاءه على ما أراد لا معقب لحكمه وهو سريع الحساب ولم  
يجعل هذا لأحد من خلقه فيما وجب من حقوقه فالمأني به ثلاثاً ليتوب بعد ثلاث كهيئته قبلها اما  
لا ينقطع منه الطمع ما عاش لأنه يؤيس من توبته ثم يتوب وإما أن يكون اغرامه يقطع الطمع منه فذلك  
يكون في مجلس وهذا قول يصح والله تعالى أعلم ومن قال لا يتأني به من زعم أن الحديث الذي روى عن  
عمر لو حبستموه ثلاثاً ليس بثابت لأنه لا يعلمه متصلاً وان كان ثابتاً كان لم يجعل على من قتله قبل ثلاث شيئاً  
والقول الثاني أنه يحبس ثلاثاً ومن قال به اخرج بأن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه أمر به وأنه قد  
يجب الحد فيأتني به الامام بعض الاناء لا يعاب عليه قال الربيع قال الشافعي في موضع آخر لا يقتل  
حتى يجوز كل وقت صلاة فيقال له قم فصل فان لم يصل قتل (قال الشافعي) اختلف أصحابنا في المرتد  
فقال منهم قائل من ولد على الفطرة ثم ارتد الى دين يظهره أو لا يظهره لم يستتب وقتل وقال بعضهم سواء من  
ولد على الفطرة ومن أسلم لم يولد عليها فأيها ما ارتد فكانت ردة الى يهودية أو نصرانية أو دين يظهره استتيب  
فان تاب قبل منه وان لم يتب قتل وان كانت ردة الى دين لا يظهره مثل الزندقة وما أشبهها قتل ولم ينظر



راوحة غيره (قال الشافعي) وفي كل أحب أن يكون خارصان أو أكثر وقد قيل يجوز خارص واحد كما يجوز حاكم واحد ولا تؤخذ صدقة شيء من الشجر غير العنب والنخل فان رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ الصدقة منهما وكلاهما قوت ولا شيء في الزيتون لانه يؤكل أدما ولا في الجوز ولا في اللوز وغيره مما يكون أدما ويبس ويدخل لانه فاكهة لانه كان بالحجاز قوتا علمناه ولان الخبر في النخل والعنب خاص

### (باب صدقة الزرع)

(قال الشافعي) رجه الله تعالى في قول الله تبارك وتعالى وآتوا حقه يوم حصاده دلالة على أنه إنما جعل الزكاة على الزرع (قال) فراجع أن يزرعه الأديسون وييس

(١) قوله وترك لعسل الواو زائدة من الناسخ في جواب الشرط تأمل كتبه مصححه

الى توبته وقال بعضهم سواء من ولد على الفطرة ومن لم يولد عليها اذا أسلم فأيهما ارتد استتيب فان تاب قبل منه وان لم يتب قتل (قال الشافعي) وبهذا أقول فان قال قائل لم اخترته قيل لانه الذي أبجته به دم المرتد ما أباح الله دماء المشركين ثم قول النبي صلى الله عليه وسلم كفر بعد إيمان فلا يعد وقوله أن يكون كلمة الكفر توجب دمه كما يوجب الزنا بعد الاحصان فقتل بما أوجب دمه من كلمة الكفر الى أي كفر رجع ومولودا على الفطرة كان أو غير مولود أو يكون انما يوجب دمه كفر ثبت عنه اذا سئل النقلة عنه امتنع وهذا أولى المعنيين به عندنا لانه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قتل مرتدا رجعا عن الاسلام وأبو بكر قتل المرتدين وعمر قتل طليحة وعيينة بن بدر وغيرهما (قال الشافعي) والقولان اللذان تركت ليسا بواحد من هذين القولين اللذين لا وجه لهما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم غيرهما وانما كلف العباد الحكم على الظاهر من القول والفعل وقول الله الثواب على السرار دون خلقه وقد قال الله عز وجل لنبيه صلى الله عليه وسلم اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون اتخذوا أيمانهم جنة فصدوا عن سبيل الله الى قوله قطيع على قلوبهم (قال) وقد قيل في قول الله عز وجل والله يشهد ان المنافقين لكاذبون ما هم غلصين وفي قول الله آمنوا ثم كفروا ثم أظهر والرجوع عنه قال الله تبارك اسمه يخلفون بالله ما قالوا ولقد قالوا كلمة الكفر وكفروا بعد إسلامهم فحقن بما أظهر وامن الخلف ما قالوا كلمة الكفر دماءهم بما أظهر وا (قال) وقول الله جل ثناؤه اتخذوا أيمانهم جنة يدل على أن أظهر الايمان جنة من القتل والله ولي السرار (قال الشافعي) أخبرنا يحيى بن حسان عن الليث بن سعد عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد الليثي عن عبيد الله بن عدي بن الحيار عن المقداد أنه أخبره أنه قال يا رسول الله أرايت ان لقيت رجلا من الكفار فقاتلتني فضرب إحدى يدي بسيف فقطعها ثم لاذ مني بشجرة فقال أسلمت لله أفاقتله يا رسول الله بعد أن قالها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقتله قلت يا رسول الله انه قطع إحدى يدي ثم قال ذلك بعد أن قطعها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقتله فان قتله فانه بمنزلة من قبل أن تقتله وأنت بمنزلة من قبل أن يقول كلمته التي قال « قال الربيع معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم ان شاء الله تعالى فان قتله فانه بمنزلة من قبل أن يقتله وانك بمنزلة من قبل أن يقول كلمته التي قال يعني أنه بمنزلة حرام الدم وأنت ان قتله بمنزلة كنت مباح الدم قبل أن يقول الذي قال « (قال الشافعي) وفي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في المنافقين دلالة على أمور منها لا يقتل من أظهر التوبة من كفر بعد إيمان ومنها أنه حقن دماءهم وقد رجعوا الى غير يهودية ولا نصرانية ولا مجوسية ولا دين يظهر منه انما أظهر والاسلام وأسر والسكر فأقرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في الظاهر على أحكام المسلمين فناكحوا المسلمين ووارثوهم وأسهم لهم شهد الحرب منهم وتركوهم في مساجد المسلمين (قال الشافعي) ولا رجوع عن الايمان أبدا أشد ولا أيسر كفر من أخبر الله عز وجل عن كفره بعد إيمانه فان قال قائل أخبر الله عز وجل عن أسرهم ولعله لم يعلمه إلا دميون فمنهم من شهد عليه بالكفر بعد الايمان ومنهم من أقر بعد الشهادة ومنهم من أقر بغير شهادة ومنهم من أنكر بعد الشهادة وأخبر الله عز وجل عنهم بقول ظاهر فقال عز وجل واذا يقول المنافقون والذين في قلوبهم مرض ما وعدنا الله ورسوله الا غرورا فكلهم اذا قال ما قال وثبت على قوله أو جحد أو أقر وأظهر الاسلام (١) وترك باظهار الاسلام فلم يقتل فان قال قائل فان الله عز وجل قال ولا تصل على أحد منهم مات أبدا الى قوله فاسقون فان صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم مخالفة صلاة المسلمين سواء لان رجوعا لا يصل على أحد الا صلى الله عليه ورجعه وقد قضى الله ان المنافقين في الدرك الأسفل من النار ولن تجد لهم نصيرا وقال جل ثناؤه استغفر لهم ولا تستغفر لهم ان تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم فان قال قائل ما دل على الفرق



ويدخرو يقاتن ما كولا  
 خبز او سو يقا وطبخا  
 ففيه الصدقة وروى  
 أن رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم أخذ الصدقة  
 من الخنطة والشعير  
 والذرة وهذا مما يزرع  
 ويقاتن فيؤخذ من  
 العاس وهو الخنطة  
 والسلت والقطنية كلها  
 اذا بلغ الصنف الواحد  
 خمسة أوسق والعلس  
 والقمح صنف واحد  
 ولا يضم صنف من  
 القطنية انفراد باسم الى  
 صنف ولا شعير الى خنطة  
 ولا حبة عرفت باسم  
 منفرد الى غيرها فاسم  
 القطنية يجمع العلس  
 والخص قبل ثم ينفرد  
 كل واحد باسم دون  
 صاحبه وقد يحجمها  
 اسم المحبوب فان قيل  
 فقد أخذ عمر العشر  
 من التبط في القطنية  
 قيل وأخذ النبي صلى  
 الله عليه وسلم العشر من  
 التمر والزبيب وأخذ  
 عمر العشر من القطنية  
 والزبيب أفيض ذلك  
 كله قال ولا يبين أن  
 يؤخذ من الفث وان  
 كان قسوتا ولا من حب  
 الخنظل ولا من حب

بين صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ نهى عنهم وصلاة المسلمين غيره فان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 انتهى عن الصلاة عليهم بنهى الله ولم ينه الله عز وجل ورسوله صلى الله عليه وسلم عنها ولا عن مواريثهم  
 فان قال قائل فان ترك قتلهم جعل لرسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة فذلك يدخل عليه فيما سواه  
 من الاحكام فيقال فيمن ترك عليه السلام قتله أو قتله جعل هذا له خاصة وليس هذا الاحد الا ان تأتى  
 دلالة على أن امرأ جعل خاصة لرسول الله صلى الله عليه وسلم والافاضل عام على الناس الاقتداء به  
 في مثله الاما بين هو أنه خاص أو كانت عليه دلالة بخبر (قال الشافعي) وقد عاشرنا أبا بكر وعمر وعثمان  
 أمه الهدى وهم يعرفون بعضهم فلم يقتلوا منهم أحدا ولم يمنعوا محكم الاسلام في الظاهر اذ كانوا يظهر  
 الاسلام وكان عمر بن الخطاب يذيقه من الجمان اذا مات ميت فان أشار عليه أن اجلس اجلس واستدل على أنه  
 منافق ولم يمنع من الصلاة عليه مسلما وانما يجلس عمر عن الصلاة عليه أن الجلوس عن الصلاة عليه مباح له  
 في غير المناق اذا كان لهم من يصلى عليهم سواء وقد يرتد الرجل الى النصرانية ثم يظهر التوبة منها وقد  
 يمكن فيه أن يكون مقيما عليه لانه قد يجوز له ذلك عنده بغير جماعة النصارى ولا غشيان الكنائس فليس  
 في رده الى دين لا يظهره اذا أظهر التوبة شيء يمكن بأن يقول قائل لا أجد دلالة على توبته بغير قوله الا وهو  
 يدخل في النصرانية وكل دين يظهره ويمكن فيه قبل أن يظهر رده أن يكون مشتملا على الردة فان قال  
 قائل لم أكلف هذا انما كلفت ما ظهر والله ولي ما غاب فأقبل القول بالايمان اذا قاله ظاهرا وأنسبه اليه  
 وأعمل به اذا عمل فهذا واحد في كل أحد سواء لا يختلف ولا يجوز أن يفرق بينه الابحجة الا أن يفرق الله  
 ورسوله بينه ولم نعلم الله حكما ولا رسوله صلى الله عليه وسلم يفرق بينه وأحكام الله ورسوله تدل على أن  
 ليس لاحد أن يحكم على أحد الا بظاهر والظاهر ما أقربه أو ما قامت به بينة ثبتت عليه فالحجة فيما وصفنا  
 من المنافقين وفي الرجل النى استغنى فيه المقداد رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد قطع يده على الشرك  
 وقول النبي صلى الله عليه وسلم فهلا كشفت عن قلبه يعني أنه لم يكن لك الا ظاهره وفي قول النبي صلى الله  
 عليه وسلم في المتلاعنين ان جاءت به أحر كانه حرة فلا أراه الا قد كذب عليها وان جاءت به أديع جعدا  
 فلا أراه الا قد صدق فجاءت به على النعت المكروه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان أمره ليس لولا  
 ما حكم الله وفي قول رسول الله صلى الله عليه وسلم انما أبشر وانكم تختصمون الى فاعل بعضكم أن  
 يكون ألحن بحجته من بعض وأقضى له على نحو ما أسمع منه فن قضيت له بشئ من حق أخيه فلا يأخذ به فاني  
 انما أقطع له قطعة من النار (قال الشافعي) ففي كل هذا دلالة بينة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا  
 لم يقض الا بالظاهر فالحكام بعده أولى أن لا يقضوا الا على الظاهر ولا يعلم السرائر الا الله عز وجل  
 والظنون محرم على الناس ومن حكم بالظن لم يكن ذلك له والله تعالى أعلم (قال الشافعي) واذا ارتد  
 الرجل أو المرأة عن الاسلام فهرب ولحق بدار الحرب أو غيرها وله نساء وأمهات وأولاد ومكاتبون ومدبرون  
 ومماليك وأموال ماشية وأرضون ودبون له وعليه أمر القاضى نساءه أن يعتدن وأنفق عليهن من  
 ماله وان جاءت تائبواهن في عدتهن فهو على النكاح وان لم يأت تائبوا حتى تمضي عدتهن فقد انفسخ منه  
 وينكح من شئت ووقف أمهات الاولاد فتى جاء تائباهن في ملكه وينفق عليهن من ماله فان مات  
 أو قتل عتقن وكان مكاتبوه على كتابتهم تؤخذ نجومهم فان عجزوا رجعوا رقيقا ونظر فيمن بقي من رقيقه  
 فان كان حبسهم أزيد في ماله حبسهم أو من كان منهم يزيد في ماله بخراج أو بصناعة أو كفاية اضيعة  
 وان كان حبسهم ينقص من ماله أو حبس بعضهم باع من كان حبسه منهم ناقصا لماله وهكذا يصنع  
 في ماشيته وأرضه ودوره ورقيقه ويقتضى دينه ويقضى عنه ما حل من دين عليه فان رجع تائباسم اليه  
 ما وقف من ماله وان مات أو قتل على رده كان ما بقي من ماله قيا (قال الشافعي) وان جنى في رده جناية  
 لها أرض أخذ من ماله وان جنى عليه فالجناية هدر لان دمه مباح فمادون دمه أولى أن يباح من دمه



(قال) وان أعتق في رده أحد من رقيقه فالعتق موقوف ويستغل العبد ويوقف عليه فان مات فهو رقيق وغلته مع عتقه فيء وان رجع تأثبا فهو حر وله ما غل بعد العتق (قال) وان أقر في رده بشئ من ماله فهو كما وصفت في العتق وكذلك لو تصدق (قال) وان وهب فلا تجوز الهبة لانها لا تجوز الا مقبوضة (قال الشافعي) فان قال قائل ما الفرق بينه وبين المحجور عليه في ماله يعتق فيبطل عتقه ويتصدق فيبطل صدقته ولا يلزمه ذلك اذا خرج من الولاية فالفرق بينهما أن الله تبارك وتعالى يقول وابتلوا النياحي حتى اذا بلغوا النكاح فان آنستم منهم رشدا فادفعوا اليهم أموالهم فكان قضاء الله عز وجل أن تحبس عنهم أموالهم حتى يبلغوا ويؤنس منهم رشدا فكانت في ذلك دلالة على أن لا أمر لهم وأنها محبوسة برجة الله لصالحهم في حياتهم ولم يسلطوا على اتلافها فيما لا يلزمهم ولا يصلم معايشهم فيبطل ما أتلفوا في هذا الوجه لانه لا يلزمهم عتق ولا صدقة ولم يحبس مال المرتد بتظمر ماله ولا بأثمه وان كان مشركا ولو كان يجوز أن يترك على شركه لجاز أمره في ماله لا بالنيل على المشركين أموالهم فأجرنا عليه ما صنع فيه ان رجع الى الاسلام وان لم يرجع حتى يموت أو يقتل كان لتابعوته قبل أن يرجع ما في أيدينا من ماله فيأ فان قيل أوليس ماله على حاله قيل بل ماله على شرط

(الخلاف في المرتد) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال بعض الناس اذا ارتدت المرأة عن الاسلام حبست ولم تقتل فقلت لمن يقول هذا القول أخبرا قلته أم قياسا قال بل خبرا عن ابن عباس وكان من أحسن أهل العلم من أمل ناحيته قولاه فيه قلت الذي قال هذا خطأ ومنهم من أبطله بأكثر (قال الشافعي) وقلت له قد حدث بعض محدثكم عن أبي بكر الصديق أنه قتل نسوة ارتدن عن الاسلام فما كان لنا أن نخرج به اذا كان ضعيفا عند أهل العلم بالحديث (قال) فاني أقوله قياسا على السنة (قلت) فاذا كره قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء والولدان من أهل دار الحرب فاذا كان النساء لا يقتلن في دار الحرب كان النساء اللاتي ثبت لهن حرمة الاسلام أولى أن لا يقتلن (قال الشافعي) فقلت له أو يشبه حكم دار الحرب الحكم في دار الاسلام (قال) وما الفرق بينه قلت أنت تفرق بينه (قال) وأين قلت رأيت الكبير الغاني والراغب الاجير يقتل من هؤلاء أحد في دار الحرب قال لا (قلت) فان ارتد رجل فترهب أو ارتد أجيرا نقتله قال نعم (قلت) ولم هؤلاء قد ثبت لهم حرمة الاسلام وصاروا كفارا فلم لا تحقن دماؤهم (قال) لان قتل هؤلاء كالحديث ليس لي تعطيله (قلت) رأيت ما حكمت به حكم الحد أنسقطه عن المرأة رأيت القتل والقطع والرجم والجلد أوجبين المرأة والرجل من المسلمين فيه فرقا قال لا (قلت) فكيف لم تقتلها بالحد في الردة (قال الشافعي) وقلت له رأيت المرأة من دار الحرب أتغنم ماله أو تسبها وتسترها قال نعم (قلت) فتصنع هذا بالمرتدة في دار الاسلام قال لا قال فقلت له فكيف جاز لك أن تقيس بالشئ ما لا يشبهه في الوجهين (قال الشافعي) وقال بعض الناس واذا ارتد الرجل عن الاسلام فقتل أو مات على رده أو لحق بدار الحرب قسمنا ميراثه بين ورثته من المسلمين وقضينا كل دين عليه الى أجل واعتقنا أمهات أولاده ومدبريه فان رجع الى الاسلام لم يرد من الحكم شيئا الا أن نجد من ماله شيئا في يدي أحد من ورثته فيردون عليه لانه ماله ومن أتلف من ورثته شيئا مما قضينا له به ميراثنا لم يضمه (قال الشافعي) فقلت لا على من قال هذا القول عندهم أصول العلم عندك أربعة أصول أوجبها وأولاهما أن يؤخذ به فلا يترك كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم فلا أعلمك الا قد جردت خلافيهما ثم القياس والمعقول عندك الذي يؤخذ به بعد هذين الاجماع فقد خالفت القياس والمعقول وقلت في هذا اقولا متناقضا (قال) فأوجعني ما وصفت قاتله قال الله تبارك وتعالى ان امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها ان لم يكن لها ولد مع ما ذكر من أي المسواريت ألا ترى أن الله عز وجل انعامك الاحياء بالمواريث ما كان الموتي يملكون اذا كانوا احياء

شجرة بربية كما لا يؤخذ من بقر الوحش ولا من الطباء صدقة ولا من الثفاء ولا الاسقيوش ولا من حبوب البقول وكذلك القناء والبطيخ وحبه ولا من العصفور ولا من حب الفجل ولا من السمسم ولا من الترمس لاني لأعلمه يؤكل الادواء أو تفكها ولا من الابرار ولا يؤخذ زكاة شئ مما يبس حتى يبس ويداس ويبس زيبه وعمره وينتهي وان أخذه رطبا كان عليه رده أو رد قيمته ان لم يوجد وأخذه يابسا ولا أجز بيع بعضه ببعض رطبا لاختلاف نقصانه والعشر مقاسمة كالبيع ولو أخذه من غيب لا يصير زيبا أو من رطب لا يصير غمرا أمرته برده لما وصفت وكان شريكا فيه يبيعه ولو قسمه غنبا موازنة كرهته له ولم يكن عليه غرم

(باب الزرع في أوقات)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى الزرع



مرة فتخرج فتخصم ثم  
تستخلف في بعض  
المواضع فتخصم أخرى  
فهو زرع واحد وان  
تأخرت حصصته  
الأخرى وهكذا  
اليوم وبذر بعد شهر  
لأنه وقت واحد للزرع  
وتلاحقه فيه متقارب  
(قال) وإذا زرع في  
السنة ثلاث مرات  
في أوقات مختلفة في  
خريف وربيع وصيف  
ففيه أقاويل منها أنه  
زرع واحد إذا زرع  
في سنة وان أدرك  
بعضه في غيرها ومنها  
أن يضم ما أدرك في  
سنة واحدة وما أدرك  
في السنة الأخرى ضم  
إلى ما أدرك في الأخرى  
ومنها أنه يختلف لا يضم  
(وقال الشافعي) في  
موضع آخر وإذا كان  
الزرعان وحصدهما  
معافى سنة فهما كالزرع  
الواحد وان كان  
بذر أحدهما قبل  
السنة وحصاد الآخر  
متأخر عن السنة فهما  
زرعان لا يضمان  
ولا يضم زرع سنة إلى  
زرع سنة غيرها

قال بلي (قلت) والاحياء خلاف الموتى قال نعم (قلت) أفرأيت المرتدي بعض ثغورنا يلحق بمسلمة  
لاهل الحرب يراها فيكون قائما يقتالنا أو مترها أو معتزلا لا تعرف حياته فكيف حكمت عليه حكم الموتى  
وهو حي بخبر قلته أم قياسا (قال) ما قلتم خبرا (قلت) وكيف عبت أن حكم أمير المؤمنين عمر بن  
الخطاب وعثمان بن عفان في امرأة المفقود تربص أربع سنين ثم تعتد ولم يحكم في ماله فقلت سبحان الله  
يجوز أن يحكم عليه بشئ من حكم الموتى وان كان الاغلب أنه ميت لأنه قد يكون غير ميت ولا يحكم عليه  
الأيقين وحكمت أنت عليه في ساعة من نهار حكم الموتى في كل شئ برأيتك ثم قلت فيه قولاً متناقضاً (قال)  
فقال ألا ترى لو أخذته فقتلته (قلت) وقد تأخذه فلا تقتله بأحد مبرسماً أو آخرى فلا تقتله حتى يفيق  
فتستنيبه قال نعم (قال) وقلت له أرأيت لو كنت إذا أخذته قتلته كان ذلك يوجب عليه حكم الموتى  
وأنت لم تأخذه ولم تقتله وقد تأخذه ولا تقتله بأن يتوب بعدما تأخذه وقبل تغيير حاله بالحرس (قال)  
فأني أقول إذا ارتد ولحق به الحرب فحكمه حكم ميت (قال) فقلت له أفيجوز أن يقال ميت يحيا بغير  
خبر فان جاز هذا لك جاز غيرك مثله ثم كان لاهل الجهل أن يتكلموا في الحلال والحرام (قال) وما  
ذلك لهم (قلت) ولم (قال) لان على اهل العلم أن يقولوا من كتاب أو سنة أو أمر مجمع عليه أو أثر  
أو قياس أو معقول ولا يقولون بما يعرف الناس غيره الا أن يفرق بين ذلك كتاب أو سنة أو إجماع أو أثر  
ولا يجوز في القياس أن يخالف (قلت) هذا سنة قال نعم (قلت) فقد قلت بخلاف الكتاب والقياس  
والمعقول (قال) فأين خالفت القياس (قلت) أرأيت حين زعمت أن عليك إذا ارتد ولحق به دار الحرب  
أن تحكم عليه حكم الموتى وأنت لا ترد الحكم إذا جاء لانك إذا حكمت به لزمك أن جاءت سنة فتركه لم تحكم  
عليه في ماله عشر سنين حتى جاء قاتلاً ثم طلب منك من كنت تحكم في ماله حكم الموتى أن تسلم ذلك اليه  
وقال قد لزمك أن تعطيناه هذا بعد عشر سنين قال ولا أعطيهم ذلك وهو أحق بعماله (قلت) له فان قالوا  
ان كان هذا لزمك فلا يحل لك الا أن تعطيناه وان كان لم يلزمك الا بعهده فقد أعطيتناه في حال لا يحل لك  
ولانما أعطيتناه (قال الشافعي) وقلت له أرأيت ان زعمت أنك إذا حكمت عليه بحكم الموتى فهل  
يعدوا الحكم فيه أن يكون نافذا لا يرد أو موقوفا عليه يرد إذا جاء (قال) ما أقول بهذا التحديد (قلت)  
أفتفرق بينه بخبر يلزم فتبعه (قال) لا فقلت إذا كان خلاف القياس والمعقول وتقول بغير خبر يجوز  
قال انما فرق أصحابكم بغير خبر (قلت) أفرأيت ذلك ممن فعله منهم صواباً قال لا (قلت) أو رأيت  
أيضاً قولك إذا كان عليه دين إلى ثلاثين سنة فليحق بدار الحرب فقضيت صاحب الدين دينه وهو مائة ألف  
دينار وأعتقت أمهات أولاده ومدبريه وقسمت ميراثه بين ابنه فأصاب كل واحد منهما ألف دينار فأنلف  
أحدهما نصيبه والآخر بعينه ثم جاء مسلماً من يومه أرغده فقال اردد علي مالي فهو هذا وهو لاء أمهات  
أولادي ومدبري بأعيانهم وهذا صاحب ديني يقول لك هذا ماله في يدي لم أغیره وهذا ابنائي مالي في يد  
أحدهما أو قد صادني الآخر فأنلف مالي (قال) أقول له قدمضي الحكم ولا يرد غير أني أعطيتك المال  
الذي في يد ابنك الذي لم يتلفه فقلت له فقال لك ولم تعطينيه دون مالي (قال) لانه مالك بعينه فقلت له  
قد بروه وأمهات أولاده ودينه المؤجل ماله بعينه فأعطيه إياه (قال) لا أعطيه إياه لان الحكم قد مضى به  
(قلت) ومضى ما أعطيت ابنه قال نعم (قلت) فحكمكم حكماً واحداً فان كان الحق أمضاه فأمضه  
كله وان كان الحق رده فردة كله (قال) أردما وجدته بعينه (قلت) له فاردد اليه دينه المؤجل بعينه ومدبريه  
 وأمهات أولاده قال أرتعين ما وجدت في يد وارثه (قلت) له اقترى هذا جواباً فما زاد علي ان قال فأين  
السنة (قال الشافعي) فقلت له أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن علي بن حسين عن عمرو بن عثمان عن  
أسامة بن زيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يرث المسلم الكافر (قال الشافعي) أخبرنا سفيان  
عن الزهري عن علي بن حسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم



(قال الشافعي) رحمه  
الله تعالى بلغني أن  
رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قال قولا  
معناه ما سبق بنضم أو  
غرب ففيه نصف  
العشر وما سبق بغيره  
من عين أو سماء ففيه  
العشر وروى عن  
ابن عمر معنى ذلك ولا  
أعلم في ذلك مخالفا  
وهذا أقول وما سبق  
من هذا بنهر أو سيل  
أوما يكون فيه العشر  
فلم يكتفبه حتى  
يسقى بالغرب فالقياس  
أن ينظر إلى ما عاش  
في السقيين فإن عاش  
بهما نصفين ففيه ثلاثة  
أرباع العشر وإن  
عاش بالسيل أكثر  
زيد فيه بقدر ذلك وقد  
قبل ينظر أيهما عاش  
به أكثر فيكون صدقه  
به والقياس ما وصفت  
والقول قول رب  
الزرع مع عينه وأخذ  
العشر أن يكال لرب  
المال تسعة ويأخذ  
المصدق العاشر وهكذا  
نصف العشر مع

(١) قوله وإن صنع غيره  
كذا في الاصل وتأمله

كتبه مصححه

مثله (قلت) أفيعبد المرتد أن يكون كافرا أو مسلما قال بل كافرا وبذلك أقتله (قلت) أفأنت  
لك السنة أن المسلم لا يرث الكافر قال فانا قد رويناه عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه أنه ورث  
مرتدا قتله وورثته من المسلمين (قال) فقلت أنا أسمعك وغيرك تزعمون أن ما روى عن علي من توريثه  
المرتد خطأ وإن الحفاظ لا يروونه في الحديث (قال) فقد رواه ثقة وانما قلنا خطأ بالاستدلال وذلك  
ظن (قال) فقلت له روى الثقي وهو ثقة عن جعفر بن محمد عن أبيه رحمه الله تعالى عن جابر أن النبي  
صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد فقلت فلم يذكر جابر الحفاظ فهذا يدل على أنه غلط أفأريت  
لو احتجنا عليك بمثل حجتك فقلنا هذا ظن والثقي ثقة (١) وإن صنع غيره أو شك قال فإذا لا تنصف (قلت)  
وكذلك لم تنصف أنت حين أخبرني أن الحفاظ رويها هذا الحديث عن علي رضي الله تعالى عنه ليس فيه  
توريث ماله وقلت هذا غلط ثم احتجبت به فقال لو كان ثابتا قلت فأصل ما ذهب إليه نحن وأنت  
وأهل العلم أن ما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وثبت عن غيره خلافة ولو كثر والم يكن فيه حجة  
قال أجل ولكني أقول قد يحتمل قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يرث المسلم الكافر الذي لم يسلم قط (قال  
الشافعي) فقلت له أفنقول هذا بدلالة في الحديث قال لا ولكن عليا رضي الله تعالى عنه أعلم به فقلت  
أبروي علي عن النبي صلى الله عليه وسلم هذا الحديث فنقول لا يدع شيئا رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم  
الأوقد عرف معناه فيوجه على ما قلت (قال) ما علمته رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم (قلت) أفيمكن  
فيه أن لا يكون سمعه قال نعم (قال الشافعي) فقلت له أقترى لك في هذا حجة قال لا يشبه أن يكون يخفى  
مثل هذا عن علي رضي الله تعالى عنه فقلت وقد وجدت تخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قضى  
في بروع بنت واشق بمثل صداق نساها وكانت تكسح على غير صداق فقضى بخلافه وقد سمعته وقال  
مثل قول علي ابن عمر وزيد بن ثابت وابن عباس فقلت لا حجة لاحد ولا في قوله مع النبي صلى الله عليه  
وسلم وقلت له فإن قال لك قائل قد يمكن أن يكون انما قال هذا زيد وابن عمر وابن عباس لأنهم علموا أن  
النبي صلى الله عليه وسلم قد علم أن زوج بروع فرض لها بعد عقدة النكاح حفظ معقل أن عقدة النكاح  
بعد فريضة وعلم هؤلاء أن الفريضة قد كانت بعد الدخول قال ليس في حديث معقل وهو لا يرووه  
فيكونون قالوا برواية وانما قالوا عندنا بالرأي حتى يدعوا فيه رواية (قال الشافعي) فقلت لم لا يكون  
ما رويت عن علي في المرتد هكذا (قال) وقلت له معاذ بن جبل يورث المسلم من الكافر ومعاوية وابن  
المسيب ومحمد بن علي وغيرهم ويقول بعضهم زهرهم ولا يروننا كما تحلل لنا نسا زهرهم ولا تحلل لهم نساؤنا أفأريت  
أن قال لك قائل فعاذ بن جبل من أهل العلم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد يحتمل حديث  
رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يرث المسلم الكافر من أهل الاوثان لأن أكثر حكمة كان عليهم وليس يحل  
نساؤهم ولكن المسلم يرث الكافر من أهل الكتاب كما يحل له نكاح المرأة منهم قال ليس ذلك له والحديث  
يحتمل كثيرا مما حل وليس معاذ حجة وإن قال قولا واحتمله الحديث لأنه لم يرو الحديث (قلت) فنقول لك  
ومعاذ يجهل هذا ورويه أسامة بن زيد قال نعم قد يجهل السنة المتقدم الحجة ويعرفها قليل الصلبة  
(قال الشافعي) فقلت له كيف لم تقل هذا في المرتد (قال الشافعي) فقطع الكلام وقال ولم قلت يكون  
مال المرتد فيا (قلت) بأن الله تبارك وتعالى حرّم دم المؤمن وماله إلا واحدة ألزمه إياها وأباح دم الكافر  
وماله إلا بأن يؤدى الجزية أو يستأمن إلى مدة فكان الذي يباح به دم البالغ من المشركين هو الذي يباح به  
ماله وكان المال تبع للذي هو أعظم من المال فلما خرج المرتد من الإسلام صار في معنى من أبيع دمه  
بالكفر لا بغيره وكان ماله تبع لدمه ويباح بالذي أبيع به من دمه ولا يكون أن تحل عنه عقدة الإسلام  
فيباح دمه ويمنع ماله (قال الشافعي) فقال فإن كنت تشبهه بأهل دار الحرب فقد جعلت بينهم في شيء  
وفرقته في آخر (قلت) وما ذاك قال أنت لا تنغم ماله حتى يموت أو تقتله وقد ينغم مال الحربى قبل أن



يموت وتسته (قال الشافعي) فقلت له الحكم في أهل دار الحرب حكمان فأما من بلغته الدعوة فأغیر عليه  
بغير دعوة وأخذ ماله وإن لم أقتله وأما من لم تبلغه الدعوة فلا أغیر عليه حتى أدعوه ولا أغنم من ماله شيئاً حتى  
أدعوه فمتنع فيحمل دمه وماله فلما كان القول في المرتد أن يدعى لم يغنم ماله حتى يدعى فإذا امتنع قتل  
وغنم ماله

خراج الارض وما زاد  
مما قل أو كثر  
فحسابه

(باب صدقة الورق)

(قال الشافعي) رجه  
الله تعالى أخبرنا مالك

عن عمرو بن يحيى المازني  
عن أبيه أنه قال سمعت  
أبا سعيد الخدري يقول  
قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ليس فيما  
دون خمس أواق من  
الورق صدقة (قال)  
وهذا نأخذ فإذا  
بلغ الورق خمس أواق  
وذلك ما تادروهم بدراهم  
الاسلام وكل عشرة  
دراهم من دراهم  
الاسلام وزن سبعة  
مناقيل ذهب بمقال  
الاسلام في الورق  
صدقة ولو كانت له  
ما تادروهم تنقص حبة  
أو أقل أو تجوز جواز  
الوازنة أولها أفضل  
على الوازنة غيرها فلا  
زكاة فيها كالأوقاف كانت له  
أربعة أوسق بردي خير  
قيمة من مائة وسق غيره  
لم يكن فيها زكاة ولو  
كانت له ورق رديئة  
وورق جيدة أخذ من  
كل واحدة منها بقدرها

(كتاب الجنائز)

(باب ما جاء في غسل الميت)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال قال مالك بن أنس ليس لغسل الميت حد ينتهي  
لا يجزئ دونه ولا يجاوز ولكن يغسل فينقى وأخبرنا مالك عن أيوب السختياني عن محمد بن سيرين عن  
أم عطية أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لمن في غسل بنته اغسلها ثلاثاً أو خمساً أو أكثر من  
ذلك إن رأيت ذلك بماء وسدر واجعلن في الآخرة كافوراً أو شيئاً من كافور (قال الشافعي) وعاب بعض  
الناس هذا القول على مالك وقال سبحانه الله كيف لم يعرف أهل المدينة غسل الميت والاحاديث فيه  
كثيرة ثم ذكر أحاديث عن إبراهيم وابن سيرين فرأى مالك معانيها على انقاء الميت لأن روايتهم جاءت  
عن رجال غير واحد في عدد الغسل وما يغسل به فقال غسل فلان فلان بكذا وكذا وقال غسل فلان بكذا  
وكذا ثم رأينا والله أعلم ذلك على قدر ما يحضرهم مما يغسل به الميت وعلى قدر انقائه لاختلاف الموتى  
في ذلك واختلاف الحالات وما يمكن الغاسلين ويتعذر عليهم فقال مالك قولاً مجملاً يغسل فينقى وكذلك  
روى الوضوء مرة واثنين وثلاثاً وروى الغسل مجملاً وذلك كله يرجع إلى الانقاء وإذا أنقى الميت بماء  
فراح أو ماء عدّ أجزاء ذلك من غسله كما نزل ونقول معهم في الحي وقد روى فيه صفة غسله (قال  
الشافعي) ولكن أحب إلى أن يغسل ثلاثاً بماء عدّ لا يقصر عن ثلاث لما قال النبي صلى الله عليه وسلم  
اغسلها ثلاثاً وإن لم ينقه ثلاثاً أو خمساً قلنا يزيدوا حتى ينقوها وإن أنقوا في أقل من ثلاث أجزاء ولا  
نرى أن قول النبي صلى الله عليه وسلم إنما هو على معنى الانقاء إذا قال وثلاثاً أو خمساً ولم يوقت أخبرنا  
بعض أصحابنا عن ابن جريج عن أبي جعفر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم غسل ثلاثاً أخبرنا الربيع  
قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا الثقة عن عطاء قال يجزئ في غسل الميت مرة فقال عمر بن عبد العزيز  
ليس فيه شيء مؤقت وكذلك بلغنا عن ثعلبة بن أبي مالك (قال الشافعي) والذي أحب من غسل الميت  
أن يوضع على سرير الموتى ويغسل في قبص أخبرنا مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم غسل في قبص (قال) فإن لم يغسل في قبص ألقيت على عورته خرقة لطيفة توارى بها  
ويستر بثوب ويدخل بيتاً لا يراه إلا من يلي غسله ويعين عليه ثم يصب رجل الماء إذا وضع الذي يلي غسله  
على يده خرقة لطيفة فيشدها ثم يتدبى بسفلة ينقيها كما يستنجي الحي ثم ينظف يده ثم يدخل التي يلي  
بها سفله فإن كان يغسله واحد أبدل الخرقة التي يلي بها سفله وأخذ خرقة أخرى نقية فشدها على يده  
ثم صب الماء عليها وعلى الميت ثم أدخلها في فيه بين شفتيه ولا يقفر فاه فيمرها على أسنانه بالماء ويدخل  
أطراف أصابعه في مخزبه بشئ من ماء فينقى شيئاً أن كان هناك ثم يوضئه وضوء الصلاة ثم يغسل رأسه  
ولحيته بالسدر فإن كان ملبداً فلا بأس أن يسرح بأسنان مشط مفرجة ولا ينتف شعره ثم يغسل شقه  
اليمين مالدون رأسه إلى أن يغسل قدمه اليمنى ويحركه حتى يغسل ظهره كما يغسل بطنه ثم يتحول إلى شقه  
اليسرى فيصنع به مثل ذلك ويقبله على أحد شقيه إلى الآخر كل غسله حتى لا يبقى منه موضع إلا أتى عليه  
بالماء والسدر ثم يصنع به ذلك ثلاثاً أو خمساً ثم يمر عليه الماء القراح قد ألقى فيه الكافور وكذلك في كل



غسلة حتى ينقيه ويمسح بطنه فيهما مسحاً رفيقاً والماء يصب عليه ليكون أخفى لشيء إن خرج منه (قال) وغسل المرأة شبيهه بما وصفت من غسل الرجل (قال الشافعي) وقال بعض الناس يغسل الأول بماء قراح ولا يعرف زعم الكافور في الماء أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن أيوب بن أبي تميمة عن محمد بن سيرين عن أم عطية الأنصارية قالت دخل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم حين توفيت ابنته فقال اغسلنها ثلاثاً أو خمساً أو أكثر من ذلك إن رأيتن ذلك بماء وسدر واجعلن في الآخرة كافوراً أو شيئاً من كافور (قال الشافعي) وإن كانت امرأة ضفر وأشعر رأسها كله ناصيتها وقرنها ثلاث قرون ثم القيت خلفها (قال الشافعي) وأنكر هذا علينا بعض الناس فقال يسدل شعرها من بين ثدييها وإنما تتبع في هذه الآثار ولو قال قائل غشط برأيه ما كان الا كقول هذا المنكر علينا أخبرنا الثقة من أصحابنا عن هشام بن حسان عن حفصة بنت سيرين عن أم عطية الأنصارية رضي الله عنها قالت ضفرنا شعر بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ناصيتها وقرنها ثلاث قرون فالقيناها خلفها (قال الشافعي) ونأمر بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يغسلت وكفنت ابنته وبجديتها يخرج الذي عاب على مالك قوله ليس في غسل الميت شيء يوقت ثم يخالفه في غيره هذا الموضع (قال) وخالفنا في ذلك فقال لا يسرح رأس الميت ولا لحيته وإنما يكره من تسريحه أن ينتف شعره فأما التسريح الرفيق فهو أخف من الغسل بالسدر وهو تنظيف وتمشيطه (قال) ويتبع ما بين أظفاره بعودلين يخل ما تحت أظفار الميت من وسخ وفي ظاهر أذنيه وسنائه (قال) والمنهى يخلقون فإن كان بأحد منهم وسخ متلبد رأيت أن يغسل بالاشنان ويتابع ذلك لينقى الوسخ (قال الشافعي) ومن أصحابنا من قال لا أرى أن يخلق بعد الموت شعر ولا يجزله ظفر ومنهم من لم يرب بذلك بأساً وإداحت الميت وضع الكافور على مساجده والحنوط في رأسه ولحيته (قال) وإن وضع فيهما وفي سائر جسده كافوراً فلا بأس إن شاء الله (قال) ويوضع الحنوط والكافور على الكرسف ثم يوضع على مخبريه وفيه وأذنيه ودبره وإن كان له جراح نافذة وضع عليها (قال) فإن كان يخاف من مبتته أو ميتته أن يأتي عند التحريك إذا جلا شيئاً لعله من العلل استحببت أن يشد على سفيهما بما بقدر ما يراه يمسك شيئاً أن يأتي من ثوب صفيق فإن خف فليد صفيق (قال) ويجب أن يكون في البيت الذي فيه الميت تخير لا ينقطع حتى يفرغ من غسله ليوارى ويحان كانت متغيرة ولا يتبع بنا إلى القبر (قال) وأحب إلى أن رأى من المسلم شيئاً أن لا يحدث به فإن المسلم حقيق أن يستمر ما يكره من المسلم وأحب إلى أن لا يغسل الميت إلا أمين على غسله (قال) وأولى الناس بغسله أولاهم بالصلاة عليه وإن ولي ذلك غيره فلا بأس وأحب أن يغض الذي يصب على الميت بصره عن الميت فإن عجز عن غسله واحد أعانه عليه غيره (قال) ثم إذا فرغ من غسل الميت جفف في ثوب حتى يذهب ما عليه من الرطوبة ثم أدرج في أكفانه (قال) وأحب لمن غسل الميت أن يغتسل وليس بالواجب عندي والله أعلم وقد جاءت أحاديث في ترك الغسل منها لا تجسوا موتاكم ولا بأس أن يغسل المسلم ذا قرابته من المشركين ويتبع جنازته ويدفنه ولكن لا يصلي عليه وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر علياً رضي الله تعالى عنه يغسل أباطال ولا بأس أن يعزى المسلم إذا مات قال الربيع إذا مات أبوه كافراً

### (باب في كم يكفن الميت)

أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى ويكفن الميت في ثلاثة أثواب بيض وكذلك بلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم كفن ولا أحب أن يقمص ولا يعم أخبرنا مالك عن هشام عن أبيه عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كفن في ثلاثة أثواب بيض سهمولية ليس فيها قميص ولا عمامة

وأصكره له الورق المغشوش لئلا يغتر به أحداً ولو كانت له فضة خلطها بذهب كان عليه أن يدخلها النار حتى يميز بينهما فيخرج الصدقة من كل واحدة منهما ولو كانت له فضة ملطوخة على الجام أو موهبها سقف بيت وكانت تمير فتكون شيئاً أن جعلت بالنار فعليه إخراج الصدقة عنها ولا فهي مستهلكة وإذا كان في يديه أقل من خمس أواق وما يتم خمس أواق ديناره أو غائباً عنه أحصى الحاضرة وانتظر الغائبة فإن اقتضاها أدى ربع عشرها وما زاد ولو قيراطاً فحسابه وإن أريد ثم حال الحول ففيها قولان أحدهما أن فيه الزكاة والثاني يوقف فإن أسلم ففيه الزكاة ولا يسقط عنه الفرض بالردة وإن قتل لم يكن فيه زكاة وبهذا أقول (قال المزني) أولى بقوله عندي القول الأول على معناه (قال المزني) وحرام أن يؤدي الرجل



الزكاة من شرماله لقول  
الله جل وعز ولا تبموا  
الخبيث منه تنفقون  
ولستم بأخذيه إلا أن  
تغضوا فيه يعني والله  
أعلم لا تعطوا في الزكاة  
ما خبت أن تأخذوه  
لا أنفسكم وتتركوا  
الطيب عندكم

(باب صدقة الذهب  
وقدر ما لا يحب فيه  
الزكاة)

(قال الشافعي) رحمه  
الله تعالى ولا أعلم  
اختلاف أن ليس في  
الذهب صدقة حتى  
يبلغ عشرين مثقالا  
جيدا كان أو رديئا أو  
اناء أو تبرا فان نقصت  
حبة أو أقل لم يؤخذ منها  
صدقة ولو كانت له

(١) قوله على أن ليس  
فيه لا ينبغي الخ كذا  
في الأصل ولعل فيه  
سقطا من النسخ  
فليجر

(٢) قوله أكثر من  
عند كذا في الأصل  
ولعله محرف عن وكذا  
من عند الخ تأمل كنهه

(قال الشافعي) وما كفن فيه الميت أجزاءه ان شاء الله وانما قلنا هذا لان النبي صلى الله عليه وسلم لم كفن  
يوم أحد بعض القتلى بنمرة واحدة فدل ذلك (١) على أن ليس فيه لا ينبغي أن نقصر عنه وعلى أنه يجزئ  
ما وارى العورة (قال) فان قص أو عم فلا بأس ان شاء الله ولا أحب أن يجاوز بالميت نجسة أثواب فيكون  
سرفا (قال) وإذا كفن الميت في ثلاثة أثواب أجرت بالعود حتى يعقب بها المجر ثم يسط أحسنها وأوسعها  
أولها ويذر عليه شيئا من الخنوط ثم يسط عليه الذي يليه في السعة ثم يذر عليه من خنوط ثم يسط  
عليه الذي يليه ثم يذر عليه شيئا من خنوط ثم يضع الميت عليه مستلقيا وحنط كما وصفت لك ووضع عليه  
القطن كما وصفت لك ثم يثني عليه صنفه الثوب الذي يليه على شقه الايمن ثم يثني عليه صنفه الاخرى على  
شقه الايسر كما يشتمل الانسان بالساج يعني الطيلسان حتى توازيها صنفه الثوب التي ثبنت أولا بقدر سعة  
الثوب ثم يصنع بالأثواب الثلاثة كذلك (قال) ويترك فضل من الثياب عند رأسه (٢) أكثر من عند رجله ما  
يغطيها ثم يعطف فضل الثياب من عند الرأس والرجلين فان خشى أن تتحل عقدت الثياب فاذا وضع  
في اللحد حلت عقده كلها (قال) وان كفن في قميص جعل القميص دون الثياب والثياب فوقه وان عم  
جعلت العمامة دون الثياب والثياب فوقها وليس في ذلك ضيق ان شاء الله تعالى (قال) وان لم يكن الا  
ثوب واحد أجزأ وان ضاق وقصر غطي به الرأس والعورة ووضع على الرجلين شيء وكذلك فعل يوم أحد  
بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) فان ضاق عن الرأس والعورة غطيت به العورة  
(قال) وان مات ميت في سفينة في البحر صنع به هكذا فان قدر واعلى دفنه والا حبيت أن يجعلوه بين  
لوحين ويربطوهما بجبل ليجملاهما الى أن ينبذه البحر بالساحل ففعل المسلمون أن يجدوه فيواروه وهي  
أحب الى من طرحه للبحر ياكلوه فان لم يفعلوا وألقوه في البحر رجوت أن يسعهم (قال) والمرأة  
يصنع بها في الغسل والخنوط ما وصفت وتحالف الرجل في الكفن اذا كان موجودا فلبس الدرع وتوزر  
وتعم وتلف ويشد ثوب على صدرها بجميع ثيابها (قال) وأحب الى أن يجعل الازار دون الدرع لامر  
النبي صلى الله عليه وسلم في ابنته بذلك والسقط يغسل ويكفن ويصلى عليه ان استهل وان لم يستهل  
غسل وكفن ودفن (قال) والخرقة التي توازي لعقافة تكفيه (قال) والشهداء الذين عاشوا وأكلوا  
الطعام مثل الموتى في الكفن والغسل والصلاة والذين قتلوا في المعركة يكفنون بثيابهم التي قتلوا فيها  
ان شاء أولياؤهم والوالى لهم وتنزع عنهم خفاف كانت وفراء وان شاء نزع جميع ثيابهم وكفنهم في غيرها  
فان قال قائل فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم زملوهم بكموهم ودمائهم فالكوم والدماء غير الثياب  
ولو كفن بعضهم في الثياب لم يكن هذا مضيقا وان كفن بعض في غير الثياب التي قتل فيها وقد كفن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم بعض شهداء أحد بنمرة كان اذا غطي به رأسه بدت رجلاه فجعل على رجلاه شيئا  
من شجر وقد كان في الحرب لا يشك أن قد كانت عليه ثياب (قال الشافعي) وكفن الميت وخنوطه  
ومؤنته حتى يدفن من رأس ماله ليس لغرمائه ولا لوارثه منع ذلك فان تشاحوا فيه فثلاثة أثواب ان كان  
وسطا لا موسرا ولا مقلوا ومن الخنوط بالمعروف لا سرفا ولا تقصيرا ولو لم يكن خنوط ولا كافور في شيء  
من ذلك رجوت أن يجزئ

(باب ما يفعل بالشهيد وليس في التراجم)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا قتل المشركون المسلمين في المعركة لم تغسل القتلى ولم يصل عليهم  
ودفنوا بكموهم ودمائهم وكفنهم أهلوهم فمما شأوا كما يكفن غيرهم ان شأوا في ثيابهم التي تشبه الاكفان  
وتلك القمص والازر والاردية والعمائم لا غيرها وان شأوا سلبوها وكفنوهم في غيرها كما يصنع بالموتى  
من غيرهم وتنزع عنهم ثيابهم التي ماتوا فيها ألا ترى أن بعض شهداء أحد كفن في غمرة وقد كان لا يشك



ان شاء الله تعالى عليهم السلاح والسياب وقال بعض الناس يكفون في الثياب التي قتلوا فيها الا فرأوا وحشوا أولبدا (قال) ولم يبلغنا أن أحدا كفن في جلد ولا فرو ولا حشو وان كان الحشو ثوبا كله فلو كفن به لم أربه بأسا لانه من لبوس عامة الناس فأما الجلد فليس يعلم من لباس الناس وقال بعض الناس يصلي عليهم ولا يغسلون واحتج بأن الشعبي روى أن جرزة صلى عليه سبعون صلاة وكان يؤتي بتسعة من القتلى جرزة عاشرهم ويصلي عليهم ثم يرفعون وجرزة مكانه ثم يؤتي بأخرين فيصل على عليهم وجرزة مكانه حتى صلى عليه سبعون صلاة (قال) وشهداء أحد اثنان وسبعون شهيدا فإذا كان قد صلى عليهم عشرة عشرة في قول الشعبي فالصلاة لا تكون أكثر من سبع صلوات أو ثمان فتجعله على أكثرها على أنه صلى على اثنين صلاة وعلى جرزة صلاة فهذه تسع صلوات فمن أين جاءت سبعون صلاة وان كان غنى سبعين تكبيرة فحقن وهم زعم أن التكبير على الجنائز أربع فهي إذا كانت تسع صلوات ست وثلاثون تكبيرة فمن أين جاءت أربع وثلاثون فينبغي لمن روى هذا الحديث أن يستحي على نفسه وقد كان ينبغي له أن يعارض بهذه الأحاديث كلها عسان فقد جاءت من وجوه متواترة بأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصل عليهم وقال زملوهم بكمومهم ولو قال قائل يغسلون ولا يصل على عليهم ما كانت الحجة عليه إلا أن يقال له تركت بعض الحديث وأخذت ببعض (قال) ولعل ترك الغسل والصلاة على من قتله جماعة المشركين إرادة أن يلقوا الله جل وعز بكمومهم لما جاء فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أن ريح الكلم ريح المسك واللون لون الدم واستغنوا بكرامة الله جل وعز لهم عن الصلاة لهم مع التخفيف على من بقي من المسلمين لما يكون فيمن قاتل بالزحف من المشركين من الجراح وخوف عودة العدو ورجاء طلبهم وهمهم بأهلهم وهم أهلهم بهم (قال) وكان مما يدل على هذا أن رؤساء المسلمين غسلوا عمر وصالوا عليه وهو شهيد ولكنه انما صار إلى الشهادة في غير حرب وغسلوا المبطلون والحريق والغريق وصاحب الهدم وكلهم شهداء وذلك أنه ليس فيمن معهم من الاحياء معنى أهل الحرب (١) فأما من قتل في المعركة وكذلك عندى لوعاش مدة ينقطع فيها الحرب ويكون الامان وان لم يطعم أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب غسل وكفن وصلى عليه (قال الشافعي) وان قتل صغير في معركة أو امرأة صنع بهما ما يصنع بالشهداء ولم يغسلوا ولم يصل عليهم ومن قتل في المعركة بسلاح أو غيره أو وطء دابة أو غير ذلك مما يكون به الختف فحاله حال من قتل بالسلاح وخالفنا في الصبي بعض الناس فقال ليس كالشهيد وقال قولنا بعض الصحابة وقال الصغير شهيد ولا ذنب له فهو أفضل من الكبير أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا بعض أصحابنا عن ليث بن سعد عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يصل على قتلى أحد ولم يغسلهم أخبرنا بعض أصحابنا عن أسامة بن زيد عن الزهري عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يصل على قتلى أحد ولم يغسلهم أخبرنا سفيان عن الزهري وثبته معمر عن ابن أبي الصعير أن النبي صلى الله عليه وسلم أشرف على قتلى أحد فقال شهدت على هؤلاء فرملوهم بدمائهم وكمومهم

(باب المقتول الذي يغسل ويصلى عليه ومن لم يوجد) وليس في التراجم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن قتله مشرك منفردا أو جماعة في حرب من أهل البغي أو غيرهم أو قتل بقصاص غسل ان قدر على ذلك وصلى عليه لان معنائه غير معنى من قتله المشركون ومعنى من قتله مشرك منفردا ثم هرب غير معنى من قتل في زحف المشركين لان المشركين لا يؤمن أن يعودوا ولعلمهم أن يطلبوا واحدا منهم فيهرب وتؤمن عودته وأهل البغي منا ولا يشبهون المشركين ألا ترى أنه ليس لنا اتباعهم كما يكون لنا اتباع المشركين وقال بعض الناس من قتل مظلوما في غير المصر بغير سلاح فيغسل فقيل له ان كنت قلت هذا باثر عقلائه قال ما فيه أثر قلنا فما العلة التي فرقت فيها بين هؤلاء أردت اسم الشهادة فعمر شهيد قتل

معها نجس أواق فضة الاقراط أو أقالم يكن في واحد منهما زكاة وإذا لم يجمع التمر إلى الزبيب وهما يخسران ويعشران وهما حلوان معا وأشد تقارب في الثمن والخلفة والوزن من الذهب إلى الورق فكيف يجمع جامع بين الذهب والفضة ولا يجمع بين التمر والزبيب ومن فعل ذلك فقد خالف سنة النبي صلى الله عليه وسلم لانه قال ليس فيما دون خمس أواق صدقة فأخذها في أقل فان قال ضمنت اليها غيرها قيل تضم اليها بقرا فان قال ليست من جنسها قيل وكذلك فالذهب ليس من جنس الورق (قال) ولا يجب على رجل زكاة في ذهب حتى يكون عشرين مثقالا في أول الحول وآخره فان نقصت شيئا

(١) قوله فأما من قتل كذا في الأصل ولعله محرف عن فيمن قتل كتبه مصححه



تمت عشرين مثقالا  
فلازكاة فيها حتى  
تستقبل بها حولا من  
يوم عت عشرين

(باب زكاة الحلى)

(قال الشافعي) رحمه  
الله تعالى أخبرنا  
مالك عن عبد الرحمن  
ابن الماسم عن أبيه  
عن عائشة أنها كانت  
تحلى بنات أخيها أيتاما  
في حجرها فلا تخرج  
منه زكاة وروى عن  
ابن عمر أنه كان يحلى  
بناته وجواريه ذهبا  
ثم لا يخرج زكاته  
(قال) وروى عن  
عمر وعبد الله بن عمرو  
ابن العاص أن في الحلى  
الزكاة وهذا مما استخبر  
الله فيه فن قال فيه  
الزكاة في خاتمه وحلية  
سيفه ومنطقته ومصحفه  
ومن قال لازكاة فيه  
قال لازكاة في خاتمه ولا  
حلية سيفه ولا  
منطقته إذا كانت من  
ورق فان اتخذ من  
ذهب أو اتخذ لنفسه  
حلى امرأة ففيه الزكاة  
وللرأة أن تحلى ذهبا  
أو ورقا ولا يجعل في  
حليها زكاة فان اتخذ

في المصر وغسل وصلى عليه وقد نجد اسم الشهادة يقع عندنا وعندك على القتل في المصر بغير سلاح  
والغريق والمبطون وصاحب الهدم في المصر وغيره ولا تفرق بين ذلك ونحن وأنت نصلى عليهم ونغسلهم  
وان كان الظلم به اعتلت فقد تركت من قتل في المصر مظلوما بغير سلاح من ان نصيره الى حد الشهادة  
ولعله أن يكون أعظمهم أجرا لان القتل بغير سلاح أشد منه وإذا كان أشد منه كان أعظم أجرا وقال  
بعض الناس أيضا إذا أغار أهل البغي فقتلوا فالرجال والنساء والولدان كالشهداء لا يغسلون وخالفه  
بعض أصحابه فقال الولدان أطهر وأحق بالشهادة (قال الشافعي) وكل هؤلاء يغسل ويصلى عليه لان  
الغسل والصلاة سنة من بني آدم لا يخرج منها الا من تركه رسول الله صلى الله عليه وسلم فهم الذين قتلهم  
المشركون الجماعة خاصة في الممركة (قال الشافعي) من أكله سبع أو قتل أهل البغي أو اللصوص أولم  
يعلم من قتله غسل وصلى عليه فان لم يوجد الا بعض جسده صلى على ما وجد منه وغسل ذلك العضو وبلغنا  
عن أبي عبيدة أنه صلى على رأس قال بعض أصحابنا عن ثور بن زيد عن خالد بن معدان إن أبا عبيدة صلى على  
رأس وبلغنا أن طائرا ألقى يد أمكة في وقعة الجمل فعرفوها بالخاتم فغسلوها وصالوا عليها قال بعض الناس  
يصلى على البدن الذي فيه القسامة ولا يصلى على رأس ولا يد (قال الشافعي) وان كان لا قسامة فيه عنده  
ولم يوجد في أرض أحد فكيف نصلى عليه وما للقسامة والصلاة والغسل وإذا جاز أن يصلى على بعض جسده  
دون بعض فالقليل من يديه والكثير في ذلك لهم سواء ولا يصلى على الرأس والرأس موضع السمع والبصر  
واللسان وقوام البدن ويصلى على البدن بلا رأس الصلاة سنة المسلمين وحرمة قليل البدن لانه كان  
فيه الروح حرمة كثيرة في الصلاة

(باب اختلاط موتى المسلمين بموتى الكفار) وليس في التراجم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى  
وإذا غرق الرجال أو أصابهم هدم أو حريق وفيهم مشركون كانوا أكثر أو أقل من المسلمين صلى عليهم  
وينوي بالصلاة المسلمين دون المشركين وقال بعض الناس إذا كان المسلمون أكثر صلى عليهم ونوى بالصلاة  
المسلمين دون المشركين وان كان المشركون أكثر لم يصلى على واحد منهم (قال الشافعي) لئن جازت  
الصلاة على مائة مسلم فيهم مشرك بالنية لتجوز على مائة مشرك فيهم مسلم وما هو الا أن يكونوا إذا  
خالطهم مشرك لا يعرف فقد حرمت الصلاة عليهم وان الصلاة تحرم على المشركين فلا يصلى عليهم  
أو تكون الصلاة واجبة على المسلمين وان خالطهم مشرك نوى المسلم بالصلاة ووسع ذلك المصلى وان لم يسمع  
الصلاة في ذلك مكان المشركين كانوا أكثر أو أقل (قال الشافعي) وما يحتاج في هذا القول الى ان نبين  
خطأه بغيره فان الخطأ فيه لين وما ينبغي أن يشكل على أحده علم

(باب حمل الجنازة) وليس في التراجم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويستحب الذي يحمل  
الجنازة أن يضع السرير على كاهله بين العمودين المقدمين ويحمل بالجوانب الأربع وقال قائل لا تحمل  
بين العمودين هذا عندنا مستنكر فلم يرض أن جهل ما كان ينبغي له أن يعلم حتى عاب قول من قال بفعاله  
هذا وقد روى عن بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أنهم فعلوا ذلك أخبرنا إبراهيم بن سعد  
عن أبيه عن جده قال رأيت سعد بن أبي وقاص في جنازة عبد الرحمن بن عوف قائما بين العمودين المقدمين  
واضعا السرير على كاهله وأخبرنا بعض أصحابنا عن ابن جريج عن يوسف بن ماهك أنه رأى ابن عمر  
في جنازة رافع بن خديج قائما بين قائمتي السرير أخبرنا الثقة عن اسحق بن يحيى بن طلحة عن عمه  
عيسى بن طلحة قال رأيت عثمان بن عفان يحمل بين عمودي سرير أمه فلم يفارقه حتى وضعه أخبرنا بعض  
أصحابنا عن عبد الله بن ثابت عن أبيه قال رأيت أبا هريرة يحمل بين عمودي سرير سعد بن أبي وقاص  
أخبرنا بعض أصحابنا عن شرحبيل بن أبي عون عن أبيه قال رأيت ابن الزبير يحمل بين عمودي سرير



المسور بن مخزومة (قال الشافعي) فزعم الذي عاب هذا علينا أنه مستنكر لأنعله الا قال برأيه وهو لاء أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وما سكتنا عنه من الاحاديث أكثر مما ذكرنا

(باب ما يفعل بالمحرم اذا مات) وليس في التراجم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا مات المحرم غسل بماء وسدر وكفن في ثيابه التي أحرم فيها أو غيرها ليس فيها قيص ولا عمامة ولا يعقد عليه ثوب كما لا يعقد الحلي المحرم ولا عيس بطيب ويخمر وجهه ولا يخمر رأسه ويصلى عليه ويدفن وقال بعض الناس اذا مات كفن كما يكفن غير المحرم وليس ميت احرام واحتج بقول عبد الله بن عمر ولعل عبد الله بن عمر لم يسمع الحديث بل لا أشك ان شاء الله ولو سمعنا ما خالفه وقد ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قولنا كما قلنا وبلغنا عن عثمان بن عفان مثله وما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فليس لاحد خلافه اذا بلغه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار قال سمعت سعيد بن جبير يقول سمعت ابن عباس يقول كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم نخر رجل عن بعيره فوقص فأت فقال النبي صلى الله عليه وسلم اغسلوه بماء وسدر وكفنوه في ثوبه ولا تخمروا رأسه قال سفيان وزاد ابراهيم بن أبي بحرة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ونجروا وجهه ولا تخمروا رأسه ولا تمسوه طيبا فإنه يبعث يوم القيامة مليا أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن ابن شهاب أن عثمان بن عفان صنع نحو ذلك

(باب الصلاة على الجنائز والتكبير فيها وما يفعل بعد كل تكبيرة) وليس في التراجم

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا صلى الرجل على الجنائز كبر أربعاً وتلك السنة ورويت عن النبي صلى الله عليه وسلم أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم نعى للناس النجاشي اليوم الذي مات فيه وخرج بهم إلى المصلى فصاف بهم وكبر أربع تكبيرات أخبرنا مالك عن ابن شهاب أن أبا أمامة بن سهل بن خنيفة أخبره أن مسكينة مرضت فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم عرضها قال وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعود المرضى ويسأل عنهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ماتت فاذنوني بها فخرج بجنازتها ليلا ففكر هو أن يوقظوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما أصبح رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبر بالذي كان من شأنها فقال ألم أمركم أن تؤذوني بها فقالوا يا رسول الله كرهنا أن نوقظك ليلا فنخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى صاف بالناس على قبرها وكبر أربع تكبيرات (قال الشافعي) فلذلك نقول يكبر أربعاً على الجنائز يقرأ في الاولى بأم القرآن ثم يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو وليت وقال بعض الناس لا يقرأ في الصلاة على الجنائز (قال الشافعي) أنا صلينا على الجنائز وعلما كيف سنة الصلاة فيها لرسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا وجدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة اتبعناها رأيت لو قال قائل أزيد في التكبير على ما قلتم لأنها ليست بفرض أو لا أكبر وأدعوليت هل كانت لنا عليه حجة الآن نقول قد خالفت السنة وكذلك الحجة على من قال لا يقرأ إلا أن يكون رجل لم تبلغه السنة فيها أخبرنا ابراهيم بن محمد عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم كبر على الميت أربعاً وقرأ بأم القرآن بعد التكبيرة الاولى أخبرنا ابراهيم بن محمد عن سعد عن أبيه عن طلحة بن عبد الله بن عوف قال صليت خلف ابن عباس على جنازة فقرأ فيها بفاتحة الكتاب فلما سلم سأله عن ذلك فقال سنة وحق أخبرنا ابن عيينة عن محمد بن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد المقبري قال سمعت ابن عباس يجهر بفاتحة الكتاب على الجنائز وقال إنما فعلت لتعلموا أنها سنة أخبرنا مطرف بن مازن عن معمر بن الزهري قال أخبرني أبو أمامة بن سهل أنه أخبره رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أن السنة في الصلاة على الجنائز أن يكبر الامام ثم يقرأ بفاتحة الكتاب بعد التكبيرة الاولى سرا

رجل أو امرأة أنا من ذهب أو ورق زكياه في القولين جميعا لأنه ليس لواحد منهما ما اتخذناه فان كان وزنه ألفا وقيمته مصوغا ألفين فاعماز بكاته على وزنه لا على قيمته وان انكسر حليها فلا زكاة فيه ولو ورث رجل حليا أو اشتراه فأعطاه امرأة من أهله أو خدمه هبة أو عارية أو أوصاه لذلك لم يكن عليه زكاة في قول من قال لازكاته فيه اذا أوصاه لما يصلح له فان أوصاه لما لا يصلح له فعليه الزكاة في القولين جميعا (قال المزني) وقد قال الشافعي في غير كتاب الزكاة ليس في الحلي زكاة وهذا أشبه بأصله لان أصله أن في الماشية زكاة وليس على المستعمل منها زكاة فكذلك الذهب والورق فيهما الزكاة وليس في المستعمل منهما زكاة (باب ما لا يكون فيه زكاة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وما كان من



لؤلؤ أو زبرجد أو ياقوت  
ومرجان وحليسة بحر  
فلا زكاة فيه ولا في  
سك ولا غير قال ابن  
عباس في الغبيرانما  
هو شئ دسره البحر  
(قال الشافعي) ولا  
زكاة في شئ مما خالف  
الذهب والورق والماشية  
والحرث على ما وصفت

### (باب زكاة التجارة)

(قال الشافعي) رحمه  
الله تعالى أخبرنا  
سفيان بن عيينة عن  
يحيى بن سعيد عن  
عبد الله بن أبي سلمة عن  
أبي عمرو بن حسان أن  
أباه حماسا قال مررت  
على عمر بن الخطاب  
وعلى عتيق أدمة أحلها  
فقال ألا تؤذي زكاتها  
يا حماس فقلت يا أمير  
المؤمنين مالي غير هذه  
وأهبط في القرط فقال  
ذاك مال فضع فوضعها  
بين يديه فحسبها فوجدها  
قد وجبت فيها الزكاة  
فأخذ منها الزكاة (قال  
الشافعي) وإذا اتجر  
في مائتي درهم فصارت  
ثلثمائة قبل الحول ثم  
حال عليها الحول زكى  
المائتين لحولها

في نفسه ثم يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ويخلص الدعاء لليت في التكبيرات لا يقرأ في شئ منهن ثم  
يسلم سرا في نفسه أخبرنا مطرف بن مازن عن معمر عن الزهري قال حدثني محمد الفهرى عن الضحالة  
ابن قيس أنه قال مثل قول أبي أمامة (قال الشافعي) والناس يقتدون بأمامهم يصنعون ما يصنع (قال  
الشافعي) وابن عباس والضحالة بن قيس رجلان من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لا يقولان السنة  
الاسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم إن شاء الله (قال الشافعي) أخبرنا بعض أصحابنا عن ليث بن  
سعد عن الزهري عن أبي أمامة قال السنة أن يقرأ على الجنازة بفتح الكتاب (قال الشافعي) وأصحاب  
النبي صلى الله عليه وسلم لا يقولون بالسنة والحق السنة رسول الله صلى الله عليه وسلم إن شاء الله تعالى  
أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا إبراهيم بن محمد عن اسحق بن عبد الله عن موسى بن  
وردان عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه كان يقرأ بأمر القرآن بعد التكبيرة الأولى على الجنازة وبلغنا  
ذلك عن أبي بكر الصديق وسهل بن حنيف وغيرهما من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي)  
ولا بأس أن يصلى على الميت بالنية فقد فعل ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم بالنجاشي صلى الله عليه بالنية  
وقال بعض الناس لا يصلى عليه بالنية وهذا خلاف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي لا يحل لاحد  
خلافها أو ما نعلمه روى في ذلك شيا إلا ما قال برأيه (قال) ولا بأس أن يصلى على القبر بعدما يدفن الميت  
بل نستحبه وقال بعض الناس لا يصلى على القبر وهذا أيضا خلاف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
الذي لا يحل لاحد علمها خلافا قد صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على قبر البراء بن معرور وعلى قبر غيره  
أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن الزهري عن أبي أمامة بن سهل أن النبي صلى  
الله عليه وسلم صلى على قبر امرأة وكبر أربعاً (قال الشافعي) وصلت عائشة على قبر أخيها وصلى ابن  
عمر على قبر أخيه عاصم بن عمر (قال الشافعي) ويرفع المصلى يديه كلما كبر على الجنازة في كل تكبيرة  
للاثر والقياس على السنة في الصلاة وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم رفع يديه في كل تكبيرة كبرها في  
الصلاة وهو قائم أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا محمد بن عمرو عن عبد الله بن عمر بن حفص  
عن نافع عن ابن عمر أنه كان يرفع يديه كلما كبر على الجنازة (قال الشافعي) وبلغني عن سعيد بن المسيب  
وعروة بن الزبير مثل ذلك وعلى ذلك أدركت أهل العلم ببلدنا وقال بعض الناس لا يرفع يديه إلا في التكبيرة  
الأولى وقال ويسلم تسليمه يسمع من يلبه وإن شاء تسليمين أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان  
يسلم في الصلاة على الجنازة (قال الشافعي) ويصلى على الجنازة قياماً مستقبلي القبلة ولو صلاوا جلوساً  
من غير عذر أو ركباً أعادوا وإن صلاوا بغير طهارة أعادوا وإن دفنوه بغير صلاة ولا غسل أو بغير القبلة  
فلا بأس عندي أن يمسح عنه التراب ويحول فيوجهه القبلة وقيل يخرج ويغسل ويصلى عليه ما لم يتغير  
فإن دفن وقد غسل ولم يصل عليه لم أحب إخراجهم وعلى عليه في القبر (قال الشافعي) وأحب إذا كبر  
على الجنازة أن يقرأ بأمر القرآن بعد التكبيرة الأولى ثم يكبر ثم يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ويستغفر  
للمؤمنين والمؤمنات ثم يخلص الدعاء لليت وليس في الدعاء شئ مؤقت وأحب أن يقول اللهم عبدك وابن  
عبدك وابن أمتك كان يشهد أن لا إله إلا أنت وأن محمداً عبدك ورسولك وأنت أعلم به اللهم إن  
كان محسنًا فزد في إحسانه وارفع درجته وقل عذاب القبر وكل هول يوم القيامة وإبعثه من الآمنين  
وإن كان مسيئًا فقتل وزعجه وبلغه بغفرتك وطولك درجات المحسنين اللهم فارق من كان يحب من  
سوء الدنيا والاهل وغيرهم إلى ظلمة القبر وضيقه وانقطع عمله وقد جئتلك شفعا له ورجونا له رجلك وأنت  
أرأف به اللهم ارحه بفضل رجلك فإنه فقير إلى رجلك وأنت غني عن عذابه (قال الشافعي) سمعنا من  
أصحابنا من يقول المشي أمام الجنازة أفضل من المشي خلفها ولم أسمع أحداً عندنا يخالف في ذلك وقال  
بعض الناس المشي خلفها أفضل واحتج بأن عمر بن الخطاب قدم الناس لتضائق الطريق حتى كانوا يمشون



والمائة التي زادت لحولها ولا يضم ما ربح اليها لانه ليس منها وانما صرفها (٢٤١) في غيرها ثم باع ما صرفها فيه ولا يشبه أن يملك

ما تقي درهم ستة أشهر ثم  
يشترى بها عرضا  
للتجارة فيحول الحول  
والعرض في يديه فيقوم  
العرض بزيادته او  
بنقصه لان الزكاة  
حينئذ تحولت في  
العرض بنسبة التجارة  
وصار العرض  
كالدراهم بحسب عليها  
لحولها فاذا انض من  
العرض بعد الحول  
أخذت الزكاة من  
ثمنه بالغام بالغ (قال)  
ولو اشترى عرضا للتجارة  
بعرض خال الحول  
على عرض التجارة قوم  
بالاغلب من نقد بلده  
دنانير أو دراهم وانما  
قومته بالاغلب لانه  
اشتراه للتجارة بعرض  
(قال) ويخرج  
زكاته من الذي قوم به  
ولو كان في يديه عرض  
للتجارة تجب في قيمته  
الزكاة وأقام في يديه

(١) قوله مشى النبي  
صلى الله عليه وسلم أي  
وأصحابه ليس يستقيم  
قوله وقد علموا الخ  
تأمل

(٢) قوله واعمرى ابن  
عيسى من أمامها الخ لعل  
أصل العبارة ولعمرى  
أن من عصى أمامها مع  
تأمل كتبه صحيحه

بغير ما روينا عن عمر في هذا الموضع واحتج بأن عليا رضي الله عنه قال المشى خلفه أفضل واحتج بأن  
الجنائز متبوعة وليست بتابعة وقال التفكير في أمرها إذا كان خلفها أكثر (قال الشافعي) والحجة في أن  
المشي أمام الجنائز أفضل (١) مشى النبي صلى الله عليه وسلم أمامها وقد علموا أن العامة تقتدى بهم وتفضل  
فعلهم ولم يكونوا مع تعليمه العامة نعلمهم يدعون موضع الفضل في اتباع الجنائز ولم تكن نحن نعرف  
موضع الفضل الا بفعلهم فاذا فعلوا شيئا وتابعوا عليه كان ذلك موضع الفضل فيه والحجة فيه من مشى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم أثبت من أن يحتاج معها إلى غيرها وإن كان في اجتماع أئمة الهدى بعده  
الحجة ولم يشوا في مشيهم لتضايق الطريق انما كانت المدينة أو عاتقها فضاء حتى عرت بعد فأين تضايق  
الطريق فيها ولست نعرف عن علي رضي الله عنه خلاف فعل أصحابه وقال قائل هذا الجنائز متبوعة  
فلم نرم من مشى أمامها الا لاتباعها فاذا مشى لحاجته فليس يتابع الجنائز ولا يشك عند أحد أن من كان  
أمامها هو معها ولو قال قائل الجنائز متبوعة فرأى هذا كلاما ضعيفا لان الجنائز انما هي تنقل لا تتبع  
أحدا وانما يتبع بها وينقلها الرجال ولا تكون هي تابعة ولا زائلة الا أن يزال بها ليس للجنائز عمل انما  
العمل لمن تبعها ولمن معها ولو شاء محتج أن يقول أفضل ما في الجنائز حلقها والحامل انما يكون أمامها ثم  
يحملها كان مذهبها والفكر للنقد والمتخلف سواء (٢) ولعمرى لمن عصى من أمامها التفكير فيها وانما  
خرج من أهلها يتبعها ان هذه من الغفلة ولا يؤمن عليه اذا كان هكذا أن عصى وهو خلفها أخبرنا  
الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن سالم عن أبيه أن النبي صلى الله  
عليه وسلم وأبا بكر وعمر كانوا يمشون أمام الجنائز أخبرنا مسلم بن خالد وغيره عن ابن جريج عن ابن  
شهاب عن سالم عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر وعثمان كانوا يمشون أمام الجنائز  
أخبرنا مالك عن محمد بن المنكدر عن ربيعة عن عبد الله بن الهدير أنه أخبره أنه رأى عمر بن الخطاب  
يقدم الناس أمام زينب بنت جحش أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عبيد مولى السائب قال  
رأيت ابن عمر وعبيد بن عمير يمشيان أمام الجنائز فتقدم ما جلسا يتحدثان فلما جازت بهما الجنائز قاما (قال  
الشافعي) ومحدث ابن عمر وغيره أخذنا في أنه لا بأس أن يتقدم فيجلس قبل أن لا يؤتى بالجنائز ولا ينتظر  
أن يأذن له أهلها في الجلوس وينصرف أيضا بلا إذن وأحب إلى لو استتم ذلك كله (قال الشافعي)  
أحب جل الجنائز من أين جلها ووجه جلها أن يضع يأسرة السرير المقدمة على عاتقه الا عين ثم يأسرته  
المؤخرة ثم يأسرته المقدمة على عاتقه الا يأسر ثم يأسرته المؤخرة وإذا كان الناس مع الجنائز كثيرين ثم  
أتى على مياسره مرة أحيت له أن يكون أكثر جلله بين العمودين وكيفما يحمل فحسن وجل الرجل  
والمرأة سواء ولا يحمل النساء الميت ولا الميتة وإن ثقلت الميتة فقد رأيت من يحمل عمدا حتى يكون من  
يحملها على ستة وثمانية على السرير وعلى اللوح ان لم يوجد السرير وعلى المحمل وما حمل عليه أجزأ وإن  
كان في موضع عجلة أو بعض حاجة تعذر فخفف عليه التغير قبل يهأله ما يحمل عليه جل على الأيدي والرقاب  
ومشى بالجنائز أسرع سجية مشى الناس لا الأسراع الذي يشق على ضعفة من يتبعها الا أن يخاف تغيرها  
أو انجاسها فيجلونها ما قدروا ولا أحب لأحد من أهل الجنائز الا بطاء في شيء من حالاتهم من غسل  
أو وقوف عند القبر فان هذا مشقة على من يتبع الجنائز

(باب الخلاف في ادخال الميت القبر) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وسئل الميت سلاما من قبل  
رأسه وقال بعض الناس يدخل معترضا من قبل القبلة وروى جاد عن ابراهيم أن النبي صلى الله  
عليه وسلم أدخل من قبل القبلة معترضا أخبرني الثقات من أصحابنا أن قبر النبي صلى الله عليه وسلم على  
عين الداخل من البيت لاصق بالجدار والجدار الذي للحد جنبه قبلة البيت وأن للحد تحت الجدار  
فكيف يدخل معترضا والحد لاصق بالجدار لا يقف عليه شيء ولا يمكن الا أن يسلسل سلا أو يدخل من

عدم التفكير فيها وانما خرج من أهلها يتبعها ان هذه من الغفلة الخ تأمل كتبه صحيحه



سنة أشهر ثم اشترى به عرض التجارة فأقام (٢٤٣) في يديه ستة أشهر فقد حال الحول على المالكين معاً وقام أحدهما مكان صاحبه

فيقوم العرض الذي في يديه ويخرج زكاته ولو اشترى عرضاً للتجارة بدنانير أو بدراهم أو بشئ تجب فيه الصدقة من الماشية وكان إفادة ما اشترى به ذلك العرض من يومه لم يقوم العرض حتى يحول الحول من يوم أفاد ثمن العرض ثم يزكىه بعد الحول ولو أقام هذا العرض في يديه ستة أشهر ثم باعه بدراهم أو دنانير فأقامت في يديه ستة أشهر زكاتها (قال الميرزا) إذا كانت فائدة نقد الحول العرض من حين أفاد النقد لأن معنى قيمة العرض للتجارة والنقد في الزكاة ربع عشر وليس كذلك زكاة الماشية ألا ترى أن في خمس من الأبل الساعة بالحول شاة أفضم ما في حوله زكاة شاة إلى ما في حوله زكاة ربع عشر ومن قوله لو أبدل أبلاً ببقرة أو بقرة بغنم لم يضمها في حوله لأن معناها في الزكاة مختلف وكذلك لا ينبغي أن يضم فائدة ماشية زكاتها شاة أو تبع أو بنت لبون أو بنت مخاض إلى حوله عرض زكاته ربع عشر فحول هذا العرض من حين اشتراه لا من حين أفاد لها

خلاف القبلة وأموال الموقر وإن خالهم من الأمور المشهورة عندنا لكثرة الموت وحضور الأئمة وأهل الثقة وهو من الأمور العامة التي يستغنى فيها عن الحديث ويكون الحديث فيها كالتكليف بعموم معرفة الناس لها ورسول الله صلى الله عليه وسلم والمهاجرون والانصار يبين أطهرنا ينقل العامة عن العامة لا يختلفون في ذلك أن الميت يسلم سلاً ثم جاءنا آت من غير بلدنا يعلمنا كيف ندخل الميت ثم لم يعلم حتى روى عن حماد عن إبراهيم أن النبي صلى الله عليه وسلم أدخل معترضا أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم بن خالد وغيره عن ابن جريج عن عمران بن موسى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سل من قبل رأسه والناس بعد ذلك أخبرنا الثقة عن عمرو بن عطاء عن عكرمة عن ابن عباس قال سل رسول الله صلى الله عليه وسلم من قبل رأسه وأخبرنا بعض أصحابنا عن أبي الزناد وربيعة وابن النضر لا اختلاف بينهم في ذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سل من قبل رأسه وأبو بكر وعمر (قال الشافعي) ويسطح القبر وكذلك بلغنا عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سطح قبر إبراهيم ابنه ووضع عليه حصان حصا الروضة وأخبرنا إبراهيم بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم رش على قبر إبراهيم ابنه ووضع عليه حصاه والحصاة لا تثبت إلا على قبر مسطح وقال بعض الناس بسنم القبر ومقبرة المهاجرين والانصار عندنا مسطح قبورها ويشخص من الأرض نحو من شبر ويجعل عليها البطحاء مرة ومرة تطين ولا أحسب هذا من الأمور التي ينبغي أن ينقل فيها أحد علينا وقد بلغني عن القاسم بن محمد قال رأيت قبر النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر مسطحاً (قال) ويغسل الرجل امرأته إذا ماتت والمرأة زوجها إذا مات وقال بعض الناس تغسل المرأة زوجها ولا يغسلها فقيل له لم فرقت بينهما قال أوصى أبو بكر أن تغسله أسماء فقلت وأوصت فاطمة أن يغسلها علي رضي الله عنهما قال وإنما قلت أن تغسله هي لأنها في عدة منه قلنا إن كانت الحجة الأثر عن أبي بكر فلو لم يرو عن طلحة رضي الله عنه ولا ابن عباس ولا غيرهما في ذلك شيء كانت الحجة عليك بأن قد علمنا أنه لا يحل لها منه إلا ما حل له منها قال ألا ترى أن له أن ينكح إذا ماتت أربع نسوة سواها وينكح أختها فقيل له العدة والنكاح ليسا من الغسل في شيء رأيت قولك ينكح أختها أو أربعا سواها أنها فارقت حكم الحياة وصارت كأنها ليست زوجة أو لم تكن زوجة قط قيل نعم قيل فهو إذا ماتت زوج أو كاته لم يكن زوجاً قال بل ليس بزواج قد انقطع حكم الحياة عنه كما انقطع عنها غير أن عليها منه عدة قلنا العدة جعلت عليها بسبب ليس هذا ألا ترى أنها تعتد ولا يعتد وأنها تتوفى فينكح أربعا ويتوفى فلا تنكح دخل بها أولم تدخل بها حتى تعتد أربعة أشهر وعشراً شيء جعله الله تعالى عليها دونه وإن كل واحد من الزوجين فيما يحل له ويحرم عليه من صاحبه سواء رأيت لو طلقها ثلاثاً أليست عليها منه عدة قال بلى (قلت) فكذلك لو بادت بإبلاء أو لعان قال بلى قيل فإن بادت منه ثم ماتت وهي في عدة الطلاق أتغسله قال لا (قلت) ولم قد زعمت أن يغسلها إياه دون غسله إياها أو يغسلها بالعدة وهذه تعتد (قال) ليست له بامرأة (قلت) فما ينفعك جئت بالعدة كالعبد كان ينبغي أن تقول تغسله إذا زعمت أن العدة تحل لها منه ما يحرم عليها فلا يحرم عليها غسله قيل أفجعل لها في العدة منه وهو حي إن تنظر إلى فرجه وتمسكه كما كان يحل لها قبل الطلاق قال لا قيل وهي منه في عدة (قال) ولا تحل العدة ههنا شيئاً ولا تحرمه إنما يحل له عقد النكاح فإذا زال بأن لا يكون له عليها فيه رجعة فهي منه فيما يحل له ويحرم كما تعد النساء قيل وكذلك هو منها قال نعم قيل فلو قال هذا غيركم ضعفتموه وهي لا تعد وهو لا يعدو إذا ماتت أن يكون عقد النكاح زائلاً بلا زوال الطلاق فلا يحل له غسلها ولا لها غسله أو يكون ثابتاً فيحل لكل واحد منهما من صاحبه ما يحل للآخر أو تكون مقلدين لسلفنا في هذا فقد أمر أبو بكر وسط المهاجرين والانصار أن تغسله أسماء وهو فيما يحل له ويحرم عليه أعلم وأتق الله وذلك دليل على أنه كان إذا رأى

تبيع أو بنت لبون أو بنت مخاض إلى حوله عرض زكاته ربع عشر فحول هذا العرض من حين اشتراه لا من حين أفاد لها



الماشية التي بها اشتراه (قال الشافعي) ولو كان اشترى العرض بمائتي (٣٤٣) درهم لم يقوم الا بدراهم وان كان الدنانير الاغلب

لها ان تغسله اذ ماتت كاله ان يغسلها اذ ماتت لان العقد الذي حلت له به هو العقد الذي به حل لها  
الا ترى ان الفرج كان حراما قبل العقد فلما انعقد حل حتى تنفسخ العقدة فلكل واحد من الزوجين  
فيما يحل لكل واحد منهما من صاحبه ما لا آخر لا يكون الا لواحد منهما في العقد شي ليس لصاحبه ولا اذا  
انفسخت لم يكن له عليها الرجعة شي لا يحل لصاحبه ولا اذ ماتت شي لا يحل لصاحبه فهما في هذه الحالات  
سواء اخبرنا الربيع قال اخبرنا الشافعي قال اخبرني ابراهيم بن محمد عن عبد الله بن أبي بكر عن  
الزهري عن عروة بن الزبير ان عائشة قالت لو استقبلنا من امرنا ما استدبرنا ما غسل رسول الله صلى الله  
عليه وسلم الانساؤه اخبرنا ابراهيم بن محمد عن عمارة عن أم محمد بنت محمد بن جعفر بن أبي طالب عن  
جدها أسماء بنت عيسى أن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم أوصتها أن تغسلها اذ ماتت هي  
وعلى فقسلتها هي وعلى رضى الله عنهما

(باب العمل في الجنائز) اخبرنا الربيع قال اخبرنا الشافعي قال حق على الناس غسل الميت  
والصلاة عليه ودفنه لا يسع عامتهم تركه واذا قام بذلك منهم من فيه كفاية له اجزا ان شاء الله تعالى وهو  
كالجهاد عليهم حق ان لا يدعوه واذا ابتدر منهم من يكفي الناحية التي يكون بها الجهاد اجزا عنهم  
والفضل لاهل الولاية بذلك على اهل الخلف عنه (قال الشافعي) وانما ترك عمر عندنا والله أعلم عقوبة  
من مر بالمرأة التي دفنها اظنه كليب لان المار المنفرد قد كان ياتكل على غيره ممن يقوم مقامه فيه واما  
اهل رفقته منفردين في طريق غير مأهولة لوتر كواميتا منهم وهو عليهم ان يواروه فانه ينبغي للامام ان  
يعاقبهم لاستخفافهم بما يجب عليهم من حوائجهم في الاسلام وكذلك كل ما وجب على الناس فضيعوه  
فعلى السلطان اخذهم منهم وعقر بنهم فيه بما يرى غير متجاوز القصد في ذلك (قال) وأحب اذ مات  
الميت ان لا يعجل أهله غسله لانه قد يغشي عليه فيخيل اليهم انه قد مات حتى يروا علامات الموت المعروفة  
فيه وهو ان تسترخي قدماه ولا تنتصبان وأن تنفرج زنتا يديه والعلامات التي يعرفون بها الموت فاذا  
رأوها عجلوا غسله ودفنه فان تعجيلة تأدية الحق اليه ولا ينتظر يدفن الميت غائب من كان الغائب واذا  
مات الميت غرض اخبرنا الربيع قال اخبرنا الشافعي قال اخبرنا ابراهيم بن سعد عن ابن شهاب ان  
قيصة بن ذؤيب كان يحدث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اغض أباسله (قال الشافعي) ويطبق  
فوه وان خيف استرخاء عليه شد بعصابة (قال) ورأيت من يلين مفاصله ويسطها لتلين ولا تجسو  
ورأيت الناس يضعون الحديد السيف أو غيره على بطن الميت والنبي من الطين المبلول كأنهم يذودون  
ان تربو بطنه فاصنعوا من ذلك مما رجوا وعرفوا ان فيه دفع مكروه رجوت ان لا يكون به بأس ان شاء  
الله تعالى ولم أر من شأن الناس ان يضعوا الزاويق يعني الزئبق في آتته وأنفه ولا أن يضعوا المرتك يعني  
المرداسنج على مفاصله وذلك شي تفعله الاعاجم يريدون به البقاء للميت وقد يجعلونه في الصندوق ويقضون  
به الى الكافور وليست أحب هذا ولا شيأ منه ولكن يصنع به كما يصنع بأهل الاسلام ثم يغسل والكفن  
والحنوط والدفن فانه صائر الى الله جل وعز والكرامة له برجة الله تعالى والعمل الصالح (قال) وبلغني  
انه قيل لسعد بن أبي وقاص تتخذك شيأ كأنه الصندوق من الخشب فقال اصنعوا بي ما صنعتكم رسول الله  
صلى الله عليه وسلم انصبوا على اللبن وأهبلوا على التراب

(باب الصلاة على الميت) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا حضر الولي الميت أحيت أن  
لا يصلي عليه الا بامر ولنه لان هذا من الامور الخاصة التي أرى الولي أحق بها من الوالي والله تعالى أعلم  
وقد قال بعض من له علم الوالي أحق واذا حضر الصلاة عليه أهل القرابة فأحقهم به الاب والجد من قبل  
الاب ثم الولد وولد الولد ثم الاخ للاب والام ثم الاخ للاب ثم أقرب الناس من قبل الاب وليس من قبل  
الام لانه انما الولاية للعصبة فاذا استوى الولاة في القرابة وتشاحوا وكل ذى حق فأحبهم الى أنفسهم الا ان

من نقد البلد ولو باعه  
بعد الحسول بدنانير  
قوم الدنانير بدراهم  
وزكيت الدنانير بقيمة  
الدراهم لان أصل  
ما اشترى به العرض  
الدراهم وكذلك لو  
اشترى بالدنانير لم يقوم  
العرض الا بالدنانير  
ولو باعه بدراهم  
وعرض قوم بالدنانير  
ولو أقامت عنده مائة  
دينار أحد عشر شهرا  
ثم اشترى بها ألف  
درهم أو مائة دينار فلا  
زكاة في الدنانير الاخرة  
ولا في الدراهم حتى  
يحول عليها الحول من  
يوم ملكها لان الزكاة  
فيها بانفسها ولو  
اشترى عرضا لغير تجارة  
فهو كالملك بغير شراء  
فان نوى به التجارة فلا  
زكاة عليه ولو اشترى  
شيأ للتجارة ثم نواه لقضية  
لم يكن عليه زكاة  
وأحب لو فعل ولا يشبه  
هذا السائمة اذا  
نوى علفها فلا ينصرف  
عن السائمة حتى  
يعلفها ولو كان علك  
أقل مما يجب في مثله  
الزكاة كي ثمن العرض  
من يوم ملك العرض لان  
الزكاة تحولت فيه  
بعينها الا ترى أنه لو  
اشترى بعشرين دينارا  
وكانت قيمته يوم يحول

الحول أقل سقطت عنه الزكاة لانها تحولت فيه وفي ثمنه اذا بيع لا فيما اشترى به (قال) ولا تمنع زكاة التجارة في الرقيق زكاة الفطر اذا كانوا



مسلمين ألا ترى أن زكاة الفطر على عدد (٣٤٤) الأحرار الذين ليسوا بأعمال انما هي طهور لمن لزمه اسم الإيمان وإذا اشترى نخلا

أوزرعا للتجارة أو ورثها  
زكاها زكاة النخل  
والزروع ولو كان مكان  
النخل غراس لازكاة  
فبها زكاها زكاة التجارة  
وأنخلطاء في الذهب  
والورق كأنخلطاء في  
الماشية والحرن على  
ما وصفت سواء

(باب الزكاة في مال  
القراض)

(قال الشافعي) رحمه  
الله تعالى وإذا دفع  
الرجل ألف درهم  
قراضا على النصف  
فاشترى بها سلعة  
وحال الحول عليها وهي  
تساوي ألفين ففيها  
قولان أحدهما أنه  
تزكى كلها لأنها ملك  
لرب المال أبدا حتى  
يسلم إليه رأس ماله  
وكذلك لو كان العامل  
نصرانيا فاذا سلم له  
رأس ماله اقتسم الربح  
وهذا أشبه والله  
أعلم والقول الثاني أن  
الزكاة على رب المال  
في الألف والجسمائة  
ووقف زكاة جسمائة  
فإن حال عليها حول  
من يوم صارت للعامل  
زكاها إن كان مسلما  
فاذا لم يبلغ ربحه إلا  
مائة درهم زكاها لأنه

تكون حاله ليست محمودة فكان أفضلهم وأفقهم أحب إلى فإن تقاربوا فأسنهم فإن استووا وقلم يكون  
ذلك فلم يصطلحوا أقرع بينهم فأبهم خرج سهمه ولي الصلاة عليه (قال) والحر من الولاة أحق بالصلاة عليه  
من المملوك ولا بأس بصلاة المملوك على الجنائز وإذا حضر رجل ولي أو غير ولي مع نسوة (١) بعلا رجلا  
ميتا أو امرأة فهو أحق بالصلاة عليهما من النساء إذا عقل الصلاة وإن لم يبلغ مملوكا كان أوحرا فإن لم يكن  
يعقل الصلاة صلين على الميت صفات مفردات وإن أمتهن أحدهن وقامت وسطهن لم أر بذلك بأسا فقد  
صلى الناس على رسول الله صلى الله عليه وسلم أفرادا لا يؤمهم أحد وذلك لعظم أمر رسول الله صلى الله  
عليه وسلم وتنافسهم في أن لا يتولى الإمامة في الصلاة عليه واحد وصاوا عليه مرة بعد مرة وسنة رسول الله  
صلى الله عليه وسلم في الموتى والأمر المعمول به إلى اليوم أن يصلي عليهم بإمام ولو صلى عليهم أفرادا أجزأهم  
الصلاة عليهم إن شاء الله تعالى وأحب أن تكون الصلاة على الميت صلاة واحدة هكذا رأيت صلاة  
الناس لا يجلس بعد الفراغ منها الصلاة من فاتته الصلاة عليه ولو جاء ولي له ولا يخاف على الميت التغير  
فصلى عليه رجوت أن لا يكون بذلك بأس إن شاء الله تعالى (قال) وإن أحدث الإمام انصرف فتوضأ  
وكبر من خلفه مابق من التكبير فرادى لا يؤمهم أحد ولو كان في موضع وضوئه قريبا فانتظروه فبني على  
التكبير رجوت أن لا يكون بذلك بأس ولا يصلي على الجنائز في مصر الا طاهرا (قال) ولو سبق رجل  
بعض التكبير لم ينتظر بالميت حتى يقضى تكبيره ولا ينتظر المسبوق الإمام أن يكبر ثانية ولكنه يفتح  
أنفسه وقال بعض الناس إذا خاف الرجل في المصروفات الجنائز تيمم وصلى وهذا لا يجيز التيمم في المصروفات  
لصلاة نافلة ولا مكتوبة المريض زعم وهذا غير مريض ولا تعدو الصلاة على الجنائز أن تكون كالصلوات  
لا تصلى الا بطهارة الوضوء وليس التيمم في المصروفات المطبق بطهارة أو تكون كالأصوات  
شاء غير طاهر خاف الصوت أو لم يخف كما يذ كر غير طاهر

(باب اجتماع الجنائز) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لو اجتمعت جناز رجال ونساء وصبيان  
وخنائ جعل الرجال مما يلي الإمام وقدم إلى الإمام أفضلهم ثم الصبيان بلونهم ثم الخنائ بلونهم ثم  
النساء خلفهم مما يلي القبلة وإن تشاح ولاة الجنائز وكن مختلفات صلى على الجنائز التي سبقت ثم إن شاء  
ولي سواها من الجنائز استغنى بتلك الصلاة وإن شاء أعاد الصلاة على جنازته وإن تشاحوا في موضع الجنائز  
فالسابق أحق إذا كانوا رجالا فإن كن رجالا ونساء وضع الرجال مما يلي الإمام والنساء مما يلي القبلة ولم  
ينتظر في ذلك إلى السابق لأن موضعهن هكذا وكذلك الخنثى ولكن إن سبق ولي الصبي لم يكن عليه أن  
يزيل الصبي من موضعه ووضع ولي الرجل الرجل خلفه إن شاء أو يذهب به إلى موضع غيره فإن افتتح  
المصلي على الجنائز الصلاة فكبر واحدة أو اثنتين ثم أتى بجنائز أخرى وضعت حتى يفرغ من الصلاة على  
الجنائز التي كانت قبلها لأنه افتتح الصلاة بنوي بها غير هذه الجنائز المؤخرة (قال) ولو صلى الإمام على  
الجنائز غير متوض ومن خلفه متوضون أجزأت صلاتهم وإن كان كلهم غير متوضين أعادوا وإن كان  
فيهم ثلاثة فصاعد متوضون أجزأت وإن سبق بعض الأولياء بالصلاة على الجنائز ثم جاء ولي غيره أحببت  
أن لا توضع للصلاة ثانية وإن فعل فلا بأس إن شاء الله تعالى (قال) ولو سقط لرجل شيء له قيمة في قبر فدفن  
كان له أن يكشف عنه حتى يأخذ ما سقط

(باب الدفن) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي وإن مات ميت بمكة أو المدينة أحببت أن  
يدفن في مقابرهما وكذلك إن مات ببلد قد ذكر في مقبرته خبر أحببت أن يدفن في مقابرهما فإن كانت  
ببلد لم يذكر ذلك فيها فأحب أن يدفن في المقابر لحمة المقابر والدواعي لها وأنه مع الجماعة أشبه من أن  
لا يتغوط ولا يبال على قبره ولا ينش وحيثما دفن الميت فحسن إن شاء الله تعالى وأحب أن يعقب للميت  
قدر بسطة وما أعقوله وووري أجزأ وإنما أحببت ذلك أن لاتناله السباع ولا يقرب على أحد إن أراد



مسلم فلا ربح لمسلم حتى يسلم الى النصراني رأس ماله في القول الاول ثم يستقبل (٢٤٥) بربحه حول القول الثاني يحصى ذلك كله

فان سلم له ربحه أدى  
زكاته كما يؤدي مامر  
عليه من السنين منذ  
كان له في المال فضل  
(قال المزني) أولى  
بقوله عندي أن  
لا يكون على العامل  
زكاة حتى يحصل  
رأس المال لان هذا  
معناه في القراض لانه  
يقول لو كان له شركة  
في المال ثم نقص  
فدرالربح كان له في  
الباقى شرك فلا ربح  
له الا بعد أداء رأس  
المال

(باب الدين مع  
الصدقة وزكاة اللقطة  
وكراء الدور والغنية)

(قال الشافعي) رجه  
الله تعالى واذا كانت  
لهما ثلثة درهم وعليه  
مثلها فاستعدي عليه  
السلطان قبل الحول  
ولم يقض عليه بالدين  
حتى حال الحول أخرج  
زكاتها ثم قضى غرماءه  
بقيتها ولو قضى عليه  
بالدين وجعل لهم ماله  
حيث وجدوه قبل  
الحول ثم حال الحول  
قبل أن يقبضه الغرماء  
لم يكن عليه زكاة لانه  
صار لهم دونه قبل

نفسه ولا يظهر له ربح ويدفن في موضع الضرورة من الضيق والعجالة الميتان والثلاثة في القبر اذا كانوا  
ويكون الذي للقبلة منهم أفضلهم وأسنهم ولا أحب أن تدفن المرأة مع الرجل على حال وان كانت ضرورة  
ولاسبيل الى غيرها كان الرجل أمامها وهي خلفه ويجعل بين الرجل والمرأة في القبر حاجز من تراب وأحب  
إحكام القبر ولا وقت فحين يدخل القبر فان كانوا وترأحب الى وان كانوا ممن يضبطون الميت بلامسقة  
أحب الى وسل الميت من قبل رأسه وذلك أن يوضع رأس سريره عند رجل القبر ثم يسلم سلا ويستتر القبر  
بثوب نظيف حتى يسوى على الميت لحده وستر المرأة اذا دخلت قبرها أو كدم من ستر الرجل وتسلم المرأة  
كما يسلم الرجل وان ولي أخرجها من نعشها وحل عقد من الثياب ان كان عليها وتعاهد بها النساء فحسن  
وان وليها الرجل فلا بأس فان كان فيهم ذو محرم كان أحب الى وان لم يكن فيهم ذو محرم قد وقرابة وولاء  
وان لم يكن فالمسلمون ولايتها وهذا موضع ضرورة ودونها الثياب وقد صارت ميتة وانقطع عنها حكم الحياة  
(قال) وتوضع الموتى في قبورهم على جنوبهم اليمنى وترفع رؤسهم بحجر أو لبننة ويسندون لثلاثينكبا  
ولا يستلقوا وان كان بأرض شديدة لحد لهم ثم نصب على لحودهم اللبن نصبا ثم يتبع فروج اللبن بكسار  
اللبن والطين حتى يحكم ثم أهيل التراب عليها وان كانوا ببلد رقيقة شق لهم شق ثم بنيت لحودهم بحجارة  
أولبن ثم سقفت لحودهم عليهم بالحجارة أو الخشب لان اللبن لا يضبطها فان سقفت تبعت فروجها حتى  
تنظم (قال) ورأيتهم عندنا يضعون على السقف الاذخر ثم يضعون عليه التراب منبرا ثم يهلون التراب  
بعد ذلك اهالة (قال الشافعي) هذا الوجه الأثر الذي يجب أن يعمل به ولا يترك وكيفما ووري الميت أجزاء  
ان شاء الله تعالى ويحشى من على شفير القبر بيديه مع التراب ثلاث حشيات أخبرنا الربيع قال أخبرنا  
الشافعي قال أخبرنا ابراهيم بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه  
وسلم حشى على الميت ثلاث حشيات بيديه جميعا (قال الشافعي) وأحب تعجيل دفن الميت اذا بان موته  
فادأشك أحبت الأناة به حتى يتبين موته وان كان الميت غريبا أحبت التأني به بقدر ما يولى من حفره  
وان كان مصعوقا أحبت أن يستأني به حتى يخاف تعيره وان بلغ ذلك يومين أو ثلاثة لانه بلغنى أن الرجل  
يصعق فيذهب عقله ثم يفتيق بعد اليومين وما أشبه ذلك وكذلك لو كان فرعا من حرب أو سبع أو فرعا  
غير ذلك أو كان مترديا من جبل واذا مات الميت فلا تخفى علامات الموت به ان شاء الله تعالى فان خفيت  
على البعض لم تخف على الكل واذا كانت الطواعين أو موت الفجأة واستبان الموت فلم يضبطه أهل البيت  
الا أن يقدموا بعض الموتى فقدموا الوالدين من الرجال والنساء ثم قدموا بعد من رأوا فان كان امرأتان  
لرجل أقرع بينهما أيتهما تقدم واذا خيف التغيير على بعض الموتى قدم من كان يخاف عليه التغيير لامن  
لا يخاف التغيير عليه ويقدم الكبار على الصغار اذا لم يخف التغيير على من تخلف واذا كان الضرورة  
دفن الاثنان والثلاثة في قبر وقدم الى القبلة أفضلهم وأقربهم ثم جعل بينه وبين الذي يليه حاجز من  
تراب فان كانوا رجالا ونساء وصبيانا جعل الرجل الذي يلي القبلة ثم الصبي ثم المرأة وراءه وأحب الى  
لوم تدفن المرأة مع الرجال وانما رخصت في أن يدفن الرجلان في قبر بالسنة لم أسمع أحدا من أهل العلم  
الا يتحدث أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بقتل أحد اثنان في قبر واحد وقد قيل ثلاثة

(باب ما يكون بعد الدفن) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي وقد بلغنى عن بعض من مضى أنه أمر  
أن يقعد عند قبره اذا دفن بقدر ما تجز رجزور (قال) وهذا أحسن ولم أر الناس عندنا يصنعونه  
أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه قال ما أحب أن أدفن بالبيع لأن أدفن في غيره أحب الى  
انما هو واحد رجلين إما ظالم فلا أحب أن أكون في جواره وإما صالح فلا أحب أن ينش في عظامه  
أخبرنا مالك أنه بلغه عن عائشة أنها قالت كسر عظم الميت ككسر عظم الحي « قال الشافعي » تعنى  
في المأثم وان أخرجت عظام ميت أحبت أن تعاد فتدفن وأحب أن لا يراد في القبر تراب من غيره وليس

الحول وهكذا في الزرع والثمار والمباشية التي صدقتها منها كالمزمن الشيء فيكون للمزمن ماله فيه والغرماء فضله (قال) وكل مال رهين



فقال عليه الحول أخرجه من الزكاة قبل الدين (٢٤٦) (وقال المزني) وقد قال في كتاب اختلاف ابن أبي ليلى إذا كانت له مائتات درهم

وعليه مثلها فلا زكاة عليه والاول من قوله مشهور (قال) وان كان له دين يقدر على أخذه فعليه تعجيل زكاته كالوديعة ولو جحد ماله أو غصبه أو غرق فأقام زمانا ثم قدر عليه فلا يجوز فيه الا واحد من قولين أن لا يكون عليه زكاة حتى يحول عليه الحول من يوم قبضه لانه مغلوب عليه أو يكون عليه الزكاة لان ملكه لم يزل عنه لما مضى من السنين فان قبض من ذلك ما في مثله الزكاة زكاة لما مضى وان لم يكن في مثله زكاة فكان له مال ضمه اليه والاحسبه فاذا قبض ما اذا جمع اليه ثبت فيه الزكاة زكى لما مضى (قال) واذا عرّف لقطعة سنة ثم حال عليها أحوال ولم يزكها ثم جاء صاحبها فلا زكاة على الذي وجدها لانه لم يكن لها مال كاقط حتى جاء صاحبها والقول فيها كما وصفت في أن عليه الزكاة لما مضى لانها ماله أو في سقوط الزكاة عنه في مقامها في يد الملتقط بعد السنة لانه أصبح له أكلها (قال المزني) أشبه الامير بن يقوله عندى أن امكن

بأن يكون فيه تراب من غيره بأس اذا زيد فيه تراب من غيره ارتفع جدا وانما أحب أن يشخص على وجه الارض شيئا أو نحوه وأحب أن لا يبنى ولا يخصص فان ذلك يشبه الزينة والخيلاء وليس الموت موضع واحد منهما ولم أرقبور المهاجرين والانصار بمجصة (قال الراوى) عن طاوس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن تبنى القبور أو تخصص (قال الشافعي) وقد رأيت من الولاة من يهدم بمكة ما يبنى فيها فلم أرا الفقهاء يعيرون ذلك فان كانت القبور في الارض يملكها الموتى في حياتهم أو ورثتهم بعدهم لم يهدم شي أن يبنى منها وانما يهدم ان هدم ما لا يملكه أحد فهدمه لئلا يجبر على الناس موضع القبر فلا يدفن فيه أحد فيضيق ذلك بالناس (قال الشافعي) وان تشاح الناس بمن يحفر للموتى في موضع من المقبرة وهي غير ملك لأحد حفر الذي يسبق حيث شاء وان جاؤا معا فرفع الولى بينهم واذا دفن الميت فليس لأحد حفر قبره حتى يأتى عليه مدة يعلم أهل ذلك البلد أن ذلك قد ذهب وذلك يختلف بالبلدان فيكون في السنة وأكثر فان عمل أحد بحفر قبره فوجد ميتا أو بعضه أعيد عليه التراب وان خرج من عظامه شيء أعيد في القبر (قال) واذا كانت أرض رجل فأذن بأن يقبر فيها ثم أراد أخذها فله أخذ ما لم يقبر فيه وليس له أخذ ما قبر فيه منها وان قبر قوم في أرض لرجل بلا أدلة فأراد تحويلها لم عنها أو بناءها أو زرعها أو حفرها آبارا كرهت ذلك له وان شح فهو أحق بحقه وأحب لو ترك الموتى حتى يبلوا (قال) وأكره وطء القبر والجلوس والاتكاء عليه الا أن لا يجد الرجل السبيل الى قبر ميتة الا بأن يطأه فذلك موضع ضرورة فأرجو حينئذ أن يسعه ان شاء الله تعالى وقال بعض أصحابنا لا بأس بالجلوس عليه وانما نهى عن الجلوس عليه للتغوط (قال الشافعي) وليس هذا عندنا كما قال وان كان نهى عنه للمذهب فقد نهى عنه وقد نهى عنه مطلقا لغير المذهب أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابراهيم بن محمد عن أبيه عن جده قال تبعت جنازة مع أبي هريرة فلما كان دون القبور جلس أبو هريرة ثم قال لأن أجلس على جرة فتعرق ردائي ثم قبضى ثم أزارى ثم تفضى الى جلدي أحب الى من أن أجلس على قبر امرئ مسلم (قال) وأكره أن يبنى على القبر مسجد وأن يسوى أو يصلى عليه وهو غير مستوى أو يصلى اليه (قال) وان صلى اليه أجزأه وقد أساء أخبرنا مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قاتل الله اليهود والنصارى اتخذوا قبورا أنبياءهم مساجد لا يبقى دينان بأرض العرب (قال) وأكره هذا السنة والآثار وانه كره والله تعالى أعلم أن يعظم أحد من المسلمين يعني يتخذ قبره مسجدا ولم تؤمن في ذلك الفتنة والضلال على من يأتى بعد فكره والله أعلم لسلايوطا فكره والله أعلم لان مستودع الموتى من الارض ليس بأتلف الارض وغيره من الارض أنظف

(باب القول عند دفن الميت) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال واذا وضع الميت في قبر قال من يضعه بسم الله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأحب أن يقول اللهم أسلمه اليك الأشقاء من ولده وأهله وقرباته وإخوانه وفارق من كان يحب قبره وخرج من سعة الدار والحياة الى ظلمة القبر وضيقه ونزل بك وأنت خير منزول به ان عاقبته عاقبته بذنبه وان عفوت فأنت أهل العفو اللهم أنت غنى عن عذابه وهو فقير الى رحمتك اللهم اشكر حسنته وتجاوز عن سيئته وشفع جاعتا فيه واغفر ذنبه وافسخ له في قبره وأعذه من عذاب القبر وأدخل عليه الامان والروح في قبره ولا بأس بزيارة القبور أخبرنا مالك عن ربيعة يعني ابن أبي عبد الرحمن عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ونهيتكم عن زيارة القبور فزوروها ولا تقولوا هجرا (قال الشافعي) ولكن لا يقال عندها هجر من القول وذلك مثل الدعاء بالويل والنبور والنيابة فأما اذا زرت تستغفر للميت ويرق قلبك وتذكر أمر الآخرة فهذا مما لا أكرهه ولا أحب الميت في القبور والوحشة على البائت وقد رأيت الناس عندنا يقاربون من ذوى القسرات في الدفن وأما أحب ذلك وأجعل الوالد أقرب الى القبلة من الولد اذا

الزكاة عنه في مقامها في يد الملتقط بعد السنة لانه أصبح له أكلها (قال المزني) أشبه الامير بن يقوله عندى أن امكن



يكون عليه الزكاة لقوله ان ملكه لم يزل عنه وقد قال في باب صدقات (٢٤٧) الغنم ولو ضل غنمه أو غصبها أو أحوالاً ثم وجدها

أمكن ذلك وكيفما دفن أجزأ ان شاء الله وليس في التعزية شيء مؤثّر يقال لا يعدي إلى غيره أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا القاسم بن عبد الله بن عمر عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده قال لما توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وجاءت التعزية فجمعوا قائلين يقول ان في الله عزاء من كل مصيبة وخلفا من كل هالك ودركا من كل مافات فبأنه فثقوا وأباه فارجوا فان المصاب من حرم الثواب (قال الشافعي) قد عزي قوم من الصالحين بتعزية مختلفة فأحب أن يقول قائل هذا القول ويترحم على الميت ويدعولن خلفه (قال) والتعزية من حين موت الميت في المنزل والمسجد وطريق القبور وبعد الدفن ومتى عزي فحسن فاذا شهد الجنائز أحببت أن تؤخر التعزية إلى أن يدفن الميت الآن يرى جزاء من المصاب فيعزيه عند جزعه ويعزي الصغير والكبير والمرأة الآن تكون امرأة شابة ولا أحب مخاطبتها إلا الذي محرم وأحب لجيران الميت أو ذى قرابته أن يعملوا لاهل الميت في يوم موت وليته طعاما يشبعهم فان ذلك سنة وذكر كريم وهو من فعل أهل الخير قبلنا وبعدنا لأنه لما جاءني جعفر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اجعلوا لآل جعفر طعاما فإنه قد جاءهم أمر يشغلهم أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عيينة عن جعفر عن أبيه عن عبد الله بن جعفر قال جاءني جعفر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اجعلوا لآل جعفر طعاما فإنه قد جاءهم أمر يشغلهم أو ما يشغلهم « شك سفيان » (قال الشافعي) وأحب لقيم أهل الميت عند المصيبة أن يتعاهد أضعفهم عن احتمالها بالتعزية بما ينظن من الكلام والفعل أنه يسليه ويكف من حزنه وأحب لولي الميت الابتداء بأولى من قضاء دينه فان كان ذلك يستأخر سأل غرماءه أن يحلوه ويحتالوا به عليه وأرضاهم منه بأي وجه كان أخبرنا ابراهيم ابن سعد عن أبيه عن عمر بن أبي سلمة أنه عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه (قال) وأحب أن أوصي بشي أن يجعل الصدقة عنه ويجعل ذلك في آثاره وجيرانه وسبيل الخير وأحب مسح رأس اليتيم ودهنه واكرامه وأن لا ينهر ولا يقهر فان الله عز وجل قد أوصى به

(باب القيام للجنائز) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي ولا يقوم للجنائز من شهدها والقيام لها منسوخ أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن واقد بن عمر بن سعد بن معاذ عن نافع بن جبير عن مسعود بن الحكم عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقوم في الجنائز ثم جلس بعد أخبرنا ابراهيم بن محمد عن محمد بن عمرو بن علقمة بهذا الاسناد أو شبيهها بهذا وقال قام رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمر بالقيام ثم جلس وأمر بالجلوس (قال الشافعي) ويصلي على الجنائز أي ساعة شاء من ليل أو نهار وكذلك يدفن في أي ساعة شاء من ليل أو نهار وقد دفنت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مسكينة ليل فلم ينكر ودفن أبو بكر الصديق ليلا ودفن المسلمون بعد ليلا وقال بعض أصحابنا لا يصلي عليها مع اصفرار الشمس ولا مع طلوعها حتى تبرز واحتج في ذلك بأن ابن عمر قال لاهل جنازة وضعوها على باب المسجد بعد الصبح اما ان تصلوا عليها الآن واما أن تدعوها حتى ترتفع الشمس (قال) وابن عمر يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يتجرى احدكم بصلاته طلوع الشمس ولا غروبها وقد يكون ابن عمر سمع هذا من النبي صلى الله عليه وسلم خاصة ولم يسمع عن النبي صلى الله عليه وسلم النهي عن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس وبعد العصر حتى تغرب الشمس فرأى هذا حله على كل صلاة ولم ير النهي الا فيما سمع (قال) وقد جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما دل على أن نهيه عن الصلاة في هذه الساعات إنما يعني به صلاة النافلة فأما كل صلاة كرهت فلا وأثبتنا ذلك في كتاب الصلاة ولو كان على كل صلاة وكانت الصلاة على الجنائز صلاة لا تحل الا في وقت صلاة ما صلى على ميت العصر ولا الصبح وقد يجوز أن يكون ابن عمر أراد بذلك

زكاهها لحوالها فاقضى ما لم يختلف من قوله في هذا لاحد قوله في أن عليه الزكاة كما قطع في ضوال الغنم وبالله التوفيق (قال الشافعي) ولو أكرى دارا أربع سنين بمائة دينار فالأكرى حال الآن يشترط أجلا فاذا حال الحول زكى خمسة وعشرين دينارا وفي الحول الثاني خمسين سنتين الا قدر زكاة خمسة والعشرين دينارا وفي الحول الثالث خمسة وسبعين دينارا لثلاث سنين الا قدر زكاة السنتين الاولين وفي الحول الرابع زكى مائة لا ربع سنين الا قدر زكاة ما مضى ولو قبض المكري المال ثم انتهت الدار انفسخ الكراء ولم يكن عليه زكاة الا فيما سلمه ولا يشبه صداق المرأة لانها ملكته على الكمال فان طلق انتقض النصف والاجارة لا بملك منها شي الا بسلامة منفعة المستأجر مدة يكون لها حصه من الاجارة (قال المزني) هذا خلاف أصله في

كتاب الاجارات لانه يجعلها حاله عليها المكري اذا سلم ما أكرى كمن السلعة الآن يشترط أجلا وقوله هاهنا أشبه عندى بأقارب



علماء في الملك لا على ما عرفت في الزكاة (٢٤٨) (قال) ولو غنموا فلم يقسمه الوالي حتى خال الحول فقد أساء ان لم يكن له عذر

ولا زكاة في فضة منها ولا ذهب حتى يستقبل بها حول بعد القسم لانه لا ملك لاحد فيه بعينه وان للامام ان يمنعهم قسمته الى ان يمكنه ولان فيها خسا واذا عزل سهم النبي صلى الله عليه وسلم منها لما ينوب المسلمين فلا زكاة فيه لانه ليس للمالك بعينه

(باب البيع في المال الذي يجب فيه الزكاة بالخيار وغيره وبيع المصدق وما قبض منه وغير ذلك)

(قال الشافعي) ولو باع بعا حيا على أنه بالخيار أو المشتري أو هما قبض أو لم يقبض فقال الحول من يوم ملك البائع وجبت عليه فيه الزكاة لانه لا يتم بخسر وجه من ملكه حتى حال الحول ولشتره الرد بالتغير الذي دخل فيه بالزكاة (قال المزني) وقد قال في باب زكاة الفطر ان الملك يتم بخيارهما أو بخيار المشتري وفي الشفعة ان الملك يتم بخيار المشتري وحده (قال

ان لا يجلس من تبع الجنابة ولا يتفرق من أهل المسجد حتى يصلي على صاحبنا يتحرون بالجنابة انصرف الناس من الصلاة لكثرة المصلين فيقول صلوا مع كثرة الناس أو آخر والى أن يأتي المصلون لفضي أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا الثقة من أهل المدينة باسناد لا أحفظه أنه صلى على عقيل بن أبي طالب والشمس مصفرة قبل المغرب قليلا ولم ينتظر به مغيب الشمس (قال الشافعي) وأكره النجاسة على الميت بعد موته وأن تنديه النجاسة على الانفراد لكن يعزى بما أمر الله عز وجل من الصبر والاسترجاع وأكره المأتم وهي الجماعة وان لم يكن لهم بكاء فان ذلك يجدد الحزن ويكلف المؤنة مع ماضى فيه من الاثر (قال) وأرخص في البكاء بلا أن يتأثر ولا أن يعلن الا خيرا ولا يدعون بحرب قبل الموت فاذا مات أمسكن أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عبد الله بن عبد الله بن جابر بن عتيك عن عتيك بن الحرث بن عتيك أخبره عن عبد الله بن عتيك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاء يعود عبد الله بن ثابت فوجده قد غلب فصاح به فلم يجبه فاسترجع رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال غلبنا عليك يا أبا الربيع فصاح النسوة وبكين فجعل ابن عتيك يسكنهن فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم دعهن فاذا وجب فلا تبكين يا كيسة قالوا وما الوجوب يا رسول الله قال اذا مات

(غسل الميت) أخبرنا الربيع بن سليمان قال لم أسمع هذا الكتاب من الشافعي وانما أقرؤه على العرق (قال الشافعي) أول ما يبدأ به من يحضر الميت من أولياته أن يتولى أرفقه به اغماض عينيه بأسهل ما يقدر عليه وأن يشد تحت لحية عصابة عريضة وتربط من فوق رأسه كيلا يسترخي لحية الاسفل فينفتح فوه ثم يحسو بعد الموت ولا ينطبق ويرديه حتى يلصقهما بعضديه ثم يمسحهما ثم يردهما ثم يمسحهما امرأتين لينتهي لهما فلا يحسو وهما اذا لينا عند خروج الروح تباقي لهما الى وقت دفنه ففكنا وهما البتان ويلين كذلك أصابعه ويرد رجليه من باطن حتى يلصقهما بيطون فخذه كما وصفت فيما يصنع في يديه ويضع على بطنه شيئا من طين أو لبن أو حديد سيف أو غيره فان بعض أهل التجربة يزعمون أن ذلك يمنع بطنه أن تربو ويخرج من تحته الوطى كله ويقضي به الى لوح ان قدر عليه أو سري الراح مستو فان بعض أهل التجربة يزعم أنه يسرع انتفاخه على الوطى ويسلب ثيابا ان كانت عليه ويسحب ثوبا يغطي به جميع جسده ويجعل من تحت رجله ورأسه وجنبه لئلا ينكشف فاذا أحضر واله غسله وكفنه وفرغوا من جهازه فان كان على يديه وفي عاتقه شعر فن الناس من كره أخذه عنه ومنهم من أرخص فيه فن أرخص فيه لم ير بأسا أن يحلقه بالنورة أو يحجزه بالعلم ويأخذ من شاربيه ويقلم من أظفاره ويصنع به بعد الموت ما كان فطرة في الحياة ولا يأخذ من شعر رأسه ولا لحية شيئا لان ذلك انما يؤخذ زينة أو نسكا وما وصفت مما يؤخذ فطرة فان نوره أنقاه من نورة وان لم ينوره اتخذ قبل ذلك عيدا أطوالا الأكلة من شجر لين لا يخرج ثم استخرج جميع ما تحت أظفار يديه ورجليه من الوسخ ثم أفضى به الى مغسله مستورا وان غسله في قبض فهو أحب الى وأن يكون القميص سخي فارقيقا أحب الى وان ضاق ذلك عليه كان أقل ما يستره ما يوارى ما بين سترته الى ركبته لان هذا هو العورة من الرجل في الحياة ويسترا البيت الذي يغسله فيه بستر ولا يشركه في النظر الى الميت الا من لا غنى له عنه ممن يمسه أو يقلبه أو يصب عليه وينفضون كلهم وهو عنه الطرف والا فبالايجز به فيه الا النظر اليه ليعرف ما يغسل منه وما بلغ الغسل وما يحتاج اليه من الزيادة في الغسل ويجعل السرير الذي يغسله عليه كالمنحدر قليلا وينفذ موضع مائه الذي يغسله به من البيت فانه أحزله أن ينضح فيه شيء انصب عليه ولو انتضح لم يضره ان شاء الله تعالى ولكن هذا أطيب النفس ويتخذ لانه من الماء يعرف به من الماء المجموع لغسله واناء يصب فيه ذلك الاناء ثم يصب الاناء الثاني عليه ليكون اناء الماء غير قريب من الصب على الميت ويغسله بالماء

(المزني) الاول اذا كانا جميعا بالخيار عندى أشبه بأصله لان قوله لم يختلف في رجل حلف بعق عبد الله أن لا يبيعه غير



فباعه انه عتيق والسند عنده أن المتبايعين جميعا بالخيار ما لم يتفرقا تفرق (٣٤٩) الابدان فلولاً أنه ملكه ما عتيق عليه عبده (قال

الشافعي) ومن ملك  
ثمرة نخل ما كان يحيا  
قبل أن ترى فيه  
الصفرة أو الحمرة  
فالزكاة على مالها  
الاخرى كبا حنين  
تزهي ولو اشترى الثمرة  
بعد ما يبذ وصلاحها  
(٤) فالعشر فيها والبيع  
فيها مفسوخ كمالو  
بأعنه عبيد أحدهما  
له والاخر ليس له ولو  
اشترىها قبل بدو

غير السخن لا يجزئ أن يغسل بالماء المسخن ولو غسل به أجزأ أن شاء الله تعالى (١) فان كان عليه ومخ وكان  
بيلد بارد أو كانت به علة لا يبلغ الماء غير المسخن أن ينقى جسده غاية الانقاء ولو لصق بجسده ما لا يخرج  
الاذهن دهن ثم غسل حتى يتنظف وكذلك ان طلى بنورة ولا يفرض غاسل الميت بيده الى شئ من  
عورته ولو توفي سائر جسده كان أحب الى ويعد خرقين تطيعتين قبل غسله فيلف على يده احدهما ثم  
يغسل بها أعلى جسده وأسفله فاذا أفضى الى ما بين رجليه ومذا كبره فغسل ذلك ألقاها فغسلت ولف  
الآخرى وكلما عاد على المذا كبر وما بين الاليتين ألقى الخرقه التي على يده وأخذ الآخرى المغسولة لثلاثا يعود  
بما صر على المذا كبر وما بين الاليتين على سائر جسده ان شاء الله

(باب عدة غسل الميت) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أقل ما يجزئ من غسل الميت الاتقاء كما  
يكون أقل ما يجزئ في الجنابة وأقل ما أحب أن يغسل ثلاثا فان لم يبلغ بانقائه ما يريد الغاسل فخمس فان  
لم يبلغ ما يحب فسبع ولا يغسله بشئ من الماء الا ألقى فيه كافورا للسنة وان لم يفعل كرهته ورجوت  
أن يجزئه ولست أعرف أن يلقى في الماء ورق سدر ولا طيب غير كافور ولا غيره ولكن يترك ماء على  
وجهه ويلقى فيه الكافور

(ما يبذأ به في غسل الميت) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يلقى الميت على ظهره ثم يبذأ غاسله  
فيوضه وضوء الصلاة ويجلسه إجلسا رفيقا ويريد على بطنه امرأ رفيقا يليق بالخروج شيأ ان كان فيه  
ثم فان خرج شئ ألقاه وألقى الخرقه عن يده وضوء ثم غسل رأسه ولحيته بالسدر حتى يتقيهما ويسرحهما  
تسريحا رفيقا ثم يغسله من صفحة عنقه الى صبا الى قدمه اليمنى وغسل في ذلك شق صدره وجنبه وفخذ  
وساقه الايمن كله بحركه له محرك ليتغلغل الماء ما بين فخذه ويبريد فيما بينهما وليأخذ الماء فيغسل يامنه  
ظهره ثم يعود على شقه الايسر فيصنع به ذلك ثم يحرف على جنبه الايسر فيغسل (٢) بأية ظهره وقفاه وفخذه  
وساقه الى قدمه وهو يرام ممكنا ثم يحرف على جنبه الايمن حتى يصنع بياسرة قفاه وظهره وجميع بدنه وأليتيه  
وفخذه وساقه وقدمه مثل ذلك وأي شق حرفه اليه لم يحرفه حتى يغسل ماتحته وما يليه ليحرفه على موضع  
نقى تطيف ويصنع هذا في كل غسلة حتى يأتي على جميع غسله وان كان على بدنه وسخ (٣) يحى الى امكان  
غسله باشتان ثم ماء قراح وان غسله بسدر أو اشتان أو غيره لم يحسب شيأ خالطه من هذا شئ يعول فيه  
غسلا ولكن اذا صب عليه الماء حتى يذهب هذا أمر عليه بعده الماء القراح كما وصفت وكان غسله  
بالماء وكان هذا تنظيفا لا يعد غسل طهارة والماء ليس فيه كافور كالماء فيه شئ من الكافور ولا يغبر  
الماء عن سحبه خلخته ولا يعول فيه منه الا رجحه والماء بحاله فكثرة الكافور في الماء لا تضر ولا تمنعه أن  
يكون طهارة يتوضأ به الحي ولا يتوضأ الحي بسدر مضر وبماء لان السد لا يظهر ويتعهد بمسح بطن  
الميت في كل غسلة ويقعد عند آخر كل غسلة فاذا فرغ من آخر غسلة غسلها تعهدت بداه ورجلاه وردتا  
لثلاث تجسوا ثم مدتا فالصفتا بجنبه وصف بين قدميه وألقى أحد كعبيه بالأخر وضم إحدى فخذه الى  
الآخرى فان خرج من الميت بعد الفراغ من غسله شئ أنقى واعندت غسلة واحدة ثم يستجف في ثوب فاذا  
جف صير في أكفانه

(عدد كفن الميت) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أحب عدد كفن الميت الى ثلاثة أثواب بيض  
ربطات ليس فيها قيض ولا عمامة فن كفن فيها بدى بالتي يريدون أن تكون أعلاها فبسطت أولا ثم بسطت  
الآخرى فوقها ثم الثالثة فوقهما ثم جل الميت فوضع فوق العلياء ثم أخذ القطن متزوع الحب فجعل فيه  
الحنوط والكافور وألقى على الميت ما يستره ثم أدخل بين اليه ادخلا بليغا وأكثرا ليرد شيأ ان جاء منه عند  
تحريره اذا جل فان خيف أن يأتي شئ لغلة كانت به أو حدثت برديها أدخلوا بينه وبين كفته لبداء ثم  
شدوه عليه كما يشد التبان الواسع فيمنع شيأ ان جاء منه من أن يظهر أو ثوبا صفيقا أقرب الثياب شها بالبد

(١) قوله فان كان  
عليه وسخ الخ كذا  
في النسخة بدون ذكر  
الجواب ولعله سقط  
من النسخ والاصل  
غسل بالمسحن تأمل  
(٢) كذا في الاصل  
بغير نقط ولعله نافية  
ظهره أو نائشة ظهره  
تأمل  
(٣) كذا في الاصل  
بدون نقط لبعض  
الحروف ومع ذلك  
فالعبرة لا تخالو من  
التحريف أو السقط  
ففر  
(٤) فالعشر فيها الخ  
عبارة الأم فالزكاة في  
الثمرة من مال مالها  
الأول اه وهو مراد  
المختصر وقوله فان  
بدا صلاحها فسرخ  
البيع عبارة الأم فان

(٣٣ - الام اول) تركها حتى يبدو صلاحها ففيها الزكاة فان أخذها رب الحائط فبسطها ففحصها البيع بينهما كتبه معجمه



صلاحها على أن يحدها أخذ بجدها فان بدا (٢٥٠) صلاحها فسخ البيع لانه لا يجوز أن تقطع فيمنع الزكاة ولا يجبر

رب الخل على تركها وقد اشترط قطعها ولو رضا الترك فالزكاة على المشتري ولو رضى البائع الترك وأبى المشتري ففيها قولان أحدهما أن يجبر على الترك والثاني أن يفسخ لانهما اشترطا القطع ثم بطل بوجوب الزكاة (قال المزني) فأشبهه هذين القولين بقوله أن يفسخ البيع قياسا على فسخ المسئلة قبلها (قال الشافعي) ولو استهلك رجل ثمرة وقد خرصت أخذت بن عشر وسطها والقول في ذلك قوله مع عينه ولو باع المصدق شيا فعليه أن يأتي بعثله أو يقسمه على أهله لا يجزى غيره وأفسخ بيعه إذا قدرت عليه (قال الشافعي) وأكره للرجل شراء صدقته إذا وصلت إلى أهلها ولا أفسخه

### باب زكاة المعدن

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا زكاة في شيء مما يخرج من المعادن إلا ذهباً أو ورقاً فإذا خرج منها ذهب أو ورق فكان غير متميز حتى يعالج بالنار أو الطعن أو التحصيل فلا زكاة فيه حتى يصير ذهباً أو ورقاً فان دفع منه شيئاً قبل أن يحصل ذهباً أو ورقاً فالصدق ضامن والقول فيه قوله منع عينه ان تعالى

وأمنعها لما يأتي منه ان شاء الله تعالى وشدوه عليه خا طة وان لم يحاقوا ذلك فليسوا مكان ذلك ولو بالاضرهم وان تركوه رجوت أن يجزئهم والاحتياط بعمله أحب إلى ثم تؤخذ الكر سف فيوضع عليه الكافور فيوضع على فيه ومخبريه وعينه وموضع سجوده فان كاتبه جراح نافذة وضع عليها ويحط رأسه ولحيته ولو ذر الكافور على جميع جسده وثوبه الذي يدرج فيه أحببت ذلك ويوضع الميت من الكفن الموضع الذي يبقى من عند رجله منه أقل ما بقي من عند رأسه ثم تؤخذ صنفرة الثوب اليمنى فترد على شق الرجل اليسرى ثم تؤخذ صنفرة اليسرى فترد على شق الرجل الايمن حتى يغطي بها صنفرة الاولى ثم يصنع بالثوب الذي يليه مثل ذلك ثم بالثوب الاعلى مثل ذلك وأحب أن يذريين أضعافها حنوط والكافور ثم يجمع ما عند رأسه من الثياب جمع العمامة ثم يرد على وجهه حتى يوثق به صدره وما عند رجله كذلك حتى يوثق به على ظهر رجله إلى حيث بلغ فان خافوا انتشار الثياب من الطرفين عقدوها كيلا تنتشر فان أدخلوه القبر لم يدعوا عليه عقدة الاحلوا ولا خياطة الافتقوها وأجمعوه على جنبه الايمن ورفعوا رأسه بلبنة وأسندوه لثلاث يستلق على ظهره وأدبوه في اللحد من مقدمه كيلا ينقلب على وجهه فان كان ببلد شديد التراب أحببت أن يلحد له وينصب اللبن على قبره ثم تسد فرج اللبن ثم يمال التراب عليه وان كان ببلد رقيق ضريح له والضرخ أن تشق الأرض ثم تبني ثم يوضع فيه الميت كما وصفت ثم سقف بالواح ثم سدت فرج الالواح ثم ألقي على الالواح والفرج اذخر وشجر ما كان فيمسك التراب أن ينفخ على الميت فوضع مكتلا مكتلا لثلاث يترايل الشجر عن مواضعه ثم أهيل عليه التراب والأهالة عليه أن يطرح من على شفير القبر التراب بيديه جميعا عليه ويهال بالمساحي ولا يحب أن يزداد في القبر أكثر من ترابه ليس لانه يحرم ذلك ولكن لئلا يرتفع جدا ويشخص القبر عن وجه الأرض نحو من شبر ويسطح ويوضع عليه حصباء وتسد أرجاؤه بطن أو بناء ويرش على القبر ويوضع عند رأسه صخرة أو علامة ما كانت فاذا فرغ من القبر فذلك أكل ما يكون من اتباع الجنائز فلا ينصرف من شاء والمرأة في غسلها وتعاهد ما يخرج منها مثل الرجل وينبغي أن يتقدم منها أكثر ما يتقدم من الرجل وان كان بها بطن أو كانت نفساء أو بها علة احتيط فحيط عليها لئلا يمنع ما يأتي منها ان جاء والمشي بالجائزة الاسراع وهو فوق صفة المشي فان كانت بالميت علة يخاف لها أن يحيى منه شيء أحببت أن يرفق بالمشي وأن يدارر لثلاث يأتي منه أذى واذا غسلت المرأة صفر شعرها ثلاثة قرون فألقين خلفها وأحب لو قرئ عند القبر ودعي للميت وليس في ذلك دعاء مؤقت وأحب تعزية أهل الميت وجاء الاثر في تعزيتهم وأن يخص بالتعزية كبارهم وصغارهم العاجزون عن احتمال المصيبة وأن يجعل لهم أهل رجهم وجيرانهم طعاما لشغلهم بمصيبتهم عن صنعة الطعام

(العلل في الميت) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كان الميت مصعوقاً أو ميتاً غماً أو محمولا عليه عذاب أو حريقاً أو غرقاً أو به علة قد توارت بعثل الموت استوفى بدفنه وتعوهد حتى يستيقن موته لا وقت غير ذلك ولو كان يوماً أو يومين أو ثلاثة مالم يبن به الموت أو يخاف أثره ثم غسل ودفن واذا استيقن موته حمل غسله ودفنه وللموت علامات منها امتداد جلدة الولد مستقبلة «قال الربيع» يعني خصاء فانها تقاض عند الموت واقتراح زندي يديه واسترخاء القدمين حتى لا ينتصبان وميلان الانف وعلامات سوى هذه فاذا رويت دلت على الموت

(من يدخل قبر الرجل) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لا يضر الرجل من دخل قبره من الرجال ولا يدخل النساء قبر رجل ولا امرأة الا أن لا يوجد غيرهن وأحب أن يكونوا ورا في القبر ثلاثة أو خمسة أو سبعة ولا يضرهم أن يكونوا شفعاً ويدخله من يطيقه وأحبهم أن يدخل قبره أفقهم ثم أقربهم به رجاء ثم يدخل قبر المرأة من العدد مثل من يدخل قبر الرجل ولا تدخله امرأة الا أن لا يوجد غيرها ولا بأس أن يليها النساء لتخليص شيء ان كن يلبسه وحل عقدتها وان وليها الرجال في ذلك كله فلا بأس ان شاء الله



استهكه ولا يجوز بيع تراب المعادن بحال لانه ذهب أو ورق مختلط بغيره (٢٥١) (قال الشافعي) وذهب بعض أهلنا حينا إلى أن

في المعادن الزكاة وغيرهم ذهب إلى أن المعادن

ركاز ففيها الخس (قال) وما قيل فيه

الزكاة فلا زكاة فيه حتى يبلغ الذهب منه عشرين

منقلا والورق منه خمس أواق (قال) ويضم ما

أصاب في الأيام المتتابعة فان كان المعدن غير

حادث فقطع العمل فيه ثم استأنفه لم يضم كثر

القطع عنه أو قل والقطع ترك العمل لغير

عذر إذا دام أو علة مرض أو هرب بعيدا لوقت فيه

الاما وصفت ولو تابع فقد ولم يقطع العمل

فيه ضم ما أصاب منه بالعمل الآخر إلى

الاول (قال المزني) وقال في موضع آخر

والذي أنافه واقف الزكاة في المعدن والتبر

المخلوق في الأرض (قال المزني) إذا لم

يشتهل أصل فأولى به أن يجعله فائدة يركى

لحوته وقد أخبرني عنه بذلك من أثق

بقوله وهو القياس عندي وبالله التوفيق

(باب ما يقبل المصدق إذا أخذ الصدقة لمن يأخذها منه)

(قال الشافعي) رجه الله تعالى قال الله

تبارك وتعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم خذ عن أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم (قال الشافعي)

تعالى ولا أحب أن يليها الزوج أو ذو محرم إلا أن لا يوجد وإن لم يوجدوا أحببت أن يليها رقيق إن كانوا لها فان لم يكونوا فخصيان فان لم يكن لهما رقيق فذو محرم أو ولاء فان لم يكونوا فوليها من المسلمين ولا بأس أن شاء الله تعالى وتغسل المرأة زوجها والرجل امرأته إن شاء وتغسلها ذات محرم منها أحب إلى فان لم تكن فامرأته من المسلمين ويدخل المرأة قبرها إذا لم يكن معها من قرابتها أحد الصالحون الذين لو احتاجت إليهم في حياتهم لجاز لهم أن ينظروا إليها ويشهدوا عليها

(باب التكبير على الجنائز) (قال الشافعي) رجه الله تعالى ويكبر على الجنائز أربعين مرة ويرفع يديه مع كل تكبيرة ويسلم عن يمينه وشماله عند الفراغ ويقرأ بفاتحة الكتاب بعد التكبيرة الأولى ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو للجنة المؤمنين والمؤمنات ثم يخلص الدعاء لليت ويمسح بيمينه في الدعاء أن يقول اللهم عبدك وابن عبدك خرج من روح الدنيا وسقطها ومحبوبه وأحبائه فيها إلى ظلة القبر وما هو لاقبه كان شهيداً لآله الأنت وأن محمد عبدك ورسولك وأنت أعلم به اللهم تزلزل بك وأنت خير منزول به وأصبح فقيراً إلى رحمتك وأنت غني عن عذابه وقد جئتلك راغياً إليك شفعاءه اللهم فان كان محسناً فزد في إحسانه وإن كان مسيئاً فتجاوز عنه وبلغه برحمتك رضاك وقه فتنة القبر وعذابه وافسح له في قبره وجاف الأرض عن جنبه ولقه برحمتك الأمن من عذابك حتى تبعثه إلى جنتك يا أرحم الراحمين وإذا أدخل قبره أن يقال اللهم أسلمه إليك الأهل والأخوان ورجع عنه كل من صحبه وصحبه عمله اللهم فزد في حسناته واشكره واحطط سيئته واغفر له واجمع له برحمتك الأمن من عذابك واكفه كل هول دون الجنة اللهم واخلفه في تركته في الغابرين وارفعه في عليين وعد عليه بفضل رحمتك يا أرحم الراحمين (١)

(١) وفي اختلاف علي وابن مسعود رضي الله عنهما (الجنائز) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا محمد بن يزيد عن اسمعيل عن الشعبي عن عبد الله بن مغفل قال صلى على رضى الله عنه علي سهل بن حنيف فكبّر عليه ستاً أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن ابن أبي زياد عن عبد الله بن مغفل أن علياً رضي الله عنه كبّر على سهل بن حنيف خمسا ثم التفت إلينا وقال أنه يدرى وهذا خلاف الحديث الأول ولست أؤاياهم تأخذ بهذا التكبير التكبير عندنا وعندهم على الجنائز أربع وذلك الثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن غير بن سعيد أن علياً رضي الله عنه كبّر على ابن المكنف أربعاً وهذا خلاف الحديثين قبله أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي أخبرنا هشيم عن أشعث عن الشعبي عن قرظة أن علياً رضي الله عنه أمره أن يصلي على قبر سهل بن حنيف وهم لا يأخذون بهذا يقولون لا يصلي على القبر وأما نحن فنأخذ به لأنه يوافق ما روينا عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه صلى على قبر أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك وسفيان عن الزهري عن أبي أمامة بن سهل أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على قبر امرأة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن عثمان بن حكيم عن خارجة بن زيد عن عيسى بن زيد بن ثابت وكان أكبر من زيد بن ثابت والشعبي عن الشعبي عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على قبر ٥ وترجم في اختلاف الحديث (الجنائز) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن الزهري عن سالم عن أبيه عن عامر بن ربيعة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رأيت الجنائز فقوموا لها حتى تختلفكم أو توضع (قال الشافعي) وروى شعبة ما وافقه وهذا لا يعدو أن يكون منسوخاً أو يكون النبي صلى الله عليه وسلم قام لها لعله قد رواها بعض المحدثين من أن جنازة يهودي مر بها على النبي صلى الله عليه وسلم

تبارك وتعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم خذ عن أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم (قال الشافعي)



والصلاة عليهم الدعاء لهم عند أخذ الصدقة (٢٥٢) منهم فحق على الوالي إذا أخذ صدقة امرئ أن يدعو له وأحب أن يقول أجرك

الله فيما أعطيت وجعله  
طهورا لك وبارك لك  
فيما أبقيت

(باب الحكم فيما دخل في صلاة أو صوم هل له قطع ما دخل فيه قبل تمامه) وليس في التراجم

(باب من تلزمه زكاة  
الفطر)

أخبرنا الربيع قال قال الشافعي من دخل في صوم واجب عليه من شهر رمضان أو قضاء أو صوم نذر أو كفارة من وجه من الوجوه أو صلى مكتوبة في وقتها أو قضاها أو صلاة نذرها أو صلاة طواف لم يكن له أن يخرج من صوم ولا صلاة ما كان مطبقا للصوم والصلاة على طهارة في الصلاة وإن خرج من واحد منهما بلا عذر مما وصفت أو ما أشبهه عامدا كان مفسدا آثما عندنا والله تعالى أعلم وكان عليه إذا خرج منه الإعادة لما خرج منه بكاه فان خرج منه بعذر من سهو أو انتقاض وضوء أو غير ذلك من العذر كان عليه أن يعود فيقضي ما ترك من الصوم والصلاة بكاه لا يحل له غيره طال تركه له أو قصر وأصل هذا إذا لم يكن للرء ترك صلاة ولا صوم قبل أن يدخل فيه وكان عليه أن يعود فيقضي ما ترك بكاه فخرج منه قبل اكلاه ودخل فيه فأكاه لانه إذا لم يكاه بعد دخوله فيه فهو بحاله لانه قد وجب عليه فلم يأت به كما وجب عليه وإنما تكمل صلاة المصلي الصلاة الواجبة وصوم الصائم الواجب عليه إذا قدم فيه مع دخوله في الصلاة نية يدخل بها في الصلاة فلو كبر لا ينوي واجبا من الصلاة أو دخل في الصوم لا ينوي واجبا لم تجز صلاته ولا صيامه من الواجب عليه منهما وما قلت في هذا إذا دخل في صلاة سنة أو أثر لأعلم أهل العلم اختلافهم فيه (قال الشافعي) ومن تطوع بصلاة أو طواف أو صيام أحببت له أن لا يخرج من شيء منه حتى يأتي به كاملا لا من أمر يعذره كما يعذر في خروجه من الواجب عليه بالسهو أو العجز عن طاقته أو انتقاض وضوء في الصلاة أو ما أشبهه فان خرج بعذرا أو غير عذر فلو عاد له فكماله كان أحب الي وليس بواجب عندي أن يعود له والله تعالى أعلم فان قال قائل ولم لا يعود لما دخل فيه من التطوع من صوم وصلاة وطواف إذا خرج منه كما يعود لما وجب عليه قيل له ان شاء الله تعالى لاختلاف الواجب من ذلك والنافلة فان قال قائل فإين الخلاف بينهما قيل له ان شاء الله تعالى لاختلاف مختلفان قبل الدخول فيهما وبعد فان قال قائل ما وجد في اختلافهما قيل له أرايت الواجب عليه أكان له تركه قبل أن يدخل فيه فان قال لا قيل أرايت النافلة أكان له تركها قبل أن يدخل فيها فان قال نعم قيل أتراهما متباينتين قبل الدخول فان قال نعم قيل أرايت الواجب عليه من صوم وصلاة لا يجزئه أن يدخل فيه لا ينوي الصلاة التي وجبت بعينها والصوم الذي وجب عليه بعينه فان قال لا ولو فعل لم يجزه من أحل منهما قيل له أفيجوز له أن يدخل في صلاة نافلة وصوم لا ينوي نافلة بعينها ولا فرضا أف تكون نافلة فان قال نعم قيل له وهل يجوز له وهو مطبق على القيام في الصلاة أن يصلي قاعدا أو مضطجعا وفي السفر راكبا إن توجهت به دابته يومئذ أم لا فان قال نعم قيل له وهل يجوز له هذا في المكتوبة فان قال لا قيل أتراهما مفترقتين بين الاقتراق قبل الدخول فيهما ومع الدخول وبعد الدخول عندنا وعندك استدلالا بالسنة وما لم أعلم من أهل العلم بخلافه

(باب الخلاف فيه) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فحالفنا بعض الناس وآخر في هذا فكملة

= وسلم فقام لها كراهية أن تطوله وأيهما كان فقد جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم تركه بعد فعله فالجدة في الآخر من أمره ان كان الاول واجبا فالآخر من أمره ناسخ وان كان استحبابا فالآخر هو الاستحباب وان كان مباحا فلا بأس بالقيام والقعود والقعود أحب الي لانه الآخر من فعل النبي صلى الله عليه وسلم أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن واقد عن عمرو بن سعيد بن معاذ عن نافع بن جبير عن مسعود بن الحكم عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقوم في الجنائز ثم جلس

(قال الشافعي) رحمه  
الله تعالى أخبرنا  
مالك عن نافع عن ابن  
عمر أن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم فرض  
زكاة الفطر من رمضان  
على الناس صاعا من  
تمر أو صاعا من شعير على  
كل حر وعبد ذكر وأنثى  
من المسلمين وروى  
عنه صلى الله عليه  
وسلم من حديث آخر  
قال عن ثوبان (قال  
الشافعي) فلم يفرضها  
الأعلى المسلمين  
فالعبد لا مال لهم  
وإنما فرضهم على  
سيدهم فهم والمرأة  
من يمولون فكل من  
لزمته مؤنة أحد حتى  
لا يكون له تركها أدى  
زكاة الفطر عنه وذلك  
من أجبرناه على نفقته  
من ولده الصغار  
والكبار الزمنى الفقراء  
وآبائه وأمهاته الزمنى  
الفقراء وزوجته  
وخادمها ويؤدى عن  
عبد له الحضور  
والغيب وإن لم يرج  
رجعتهم إذا علم حياتهم  
وقال في موضع من هذا  
الكتاب وإن لم يعلم

حياتهم واحتج في ذلك بآية عمر يأنه كان يؤدى عن غلمه بوادي القري (قال المزني) وهذا من قوله أولى (قال الشافعي) بعض



كافر لم يزل عنه لانه لا يظهر بالزكاة الاسلام قال محمد وابن عاصم قال سمعت المعصوب الذي لا منفعة فيه وان كان ولده في ولايته لهم اموال زكي منها عنهم الا ان يتطوع فيجزى عنهم فان تطوع حر من عيون فانخرجها عن نفسه اجزاء وانما يجب عليه ان يزكي عن كان عنده منهم في شيء من نهار آخر يوم من شهر رمضان وغابت الشمس ليلة شوال فزكي عنه وان مات من ليلته وان ولده بعد ما غربت الشمس ولد اومالك عبدا فلا زكاة عليه في عامه ذلك وان كان عبدين وبين اخر فعلى كل واحد منهما بقدر ما يملك منه ولو كان يملك نصفه ونصفه حر فعليه في نصفه نصف زكاته فان كان للعبد ما يقوته ليلة الفطر ويومه أدى النصف عن نصفه الحر لانه مالك لما اكتسب في يومه وان باع عبدا على ان له الخيار فاهل شوال ولم يختار انفاذ البيع ثم أنفذه فزكاة الفطر على البائع وان كان الخيار للشري فالزكاة على المشتري والمالك

بعض الناس وكل من يبيع ما حكيبت في صدره هذه المسئلة وأثبت على معانيه وأجانبى بجمل ما قلت غير أني لأدري لعل أوضحتها حين كتبها بأكثر من اللفظ الذي كان مني حين كلمته فلم أحب أن أحكي إلا ما قلت على وجهه وان كنت لم أحك إلا معنى ما قلت له بل تحريت أن يكون أقل ما قلت له وأن آتي على ما قال ثم كلمني فيها هو وغيره ممن ينسب إلى العلم من أصحابه مما سأحكي ان شاء الله تعالى ما قالوا وقلت فقال لي قد علمت أن فقهاء المكيين وغيرهم وأحد من فقهاء المدنيين يقولون ما قلت لا يخالفونك فيه وقد وافقنا في قولنا بعض المدنيين خالفك مرة وخالفنا في شيء منة فقلت لأعرفه بعينه فاذا كر قولك والحجة فيه ذكر من لا يحتاج إلى ما يرى مثله حجة ولأن ذكر مما يوافق قولك قول من لا يرى قوله حجة بحال قال أفعل ثم قال أخبرني ابن جريج عن ابن شهاب أو أخبرنا ثقة عن ابن جريج عن ابن شهاب أن عائشة وحفصة أصبحتا تهنأ فهدى لهما شيء فذكرنا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال صوما يوما مكانه فقلت هل عندك حجة من رواية أو أثر لازم غير هذا قال ما يحضرني الآن شيء غيره وهذا الذي كنت أبلغني عليه من الأخبار في هذا قال فقلت له هل تقبل مني أن أحدثك مرسلات كثيرا عن ابن شهاب وابن المنكدر ونظرائهما ومن هو أسن منهما عمرو بن دينار وعطاء وابن المسيب وعروة قال لا فت فكيف قبلت عن ابن شهاب مرسلات في شيء ولا تقبله عنه ولا عن مثله ولا أكبر منه في شيء غيره قال فقال فلعله لم يحمله إلا عن ثقة قلت وهكذا يقول لك من أخذ برسله في غير هذا ومرسل من هو أكبر فيقول كلما عاب عني مما يمكن فيه أن يحمله عن ثقة أو عن مجهول لم تقم على به حجة حتى أعرف من جله عنه بالثقة فأقبله أو أجمله فلا أقبله قلت ولم الألتك انما أنزلته بمنزلة الشهادات ولأنما من أن يشهدك شاهدان على ما لم يريا ولم يسميا من شهدا على شهادته قال أجل وهكذا تقول في الحديث كله قال فقلت له وقد كلمني في حديث ابن شهاب كلام من كانه لم يعلم فيه ومن حديث ابن شهاب هذا عند ابن شهاب وفيه شيء يخالفه ولم نعرف ثقة ثبتا يخالفه وهو أولى أن تصير اليه منه في حديث ابن شهاب قال فكان ذاهبا عند ابن شهاب قلت نعم أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن ابن شهاب أنه قال الحديث الذي روي عن حفصة وعائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ابن جريج فقلت له أسمعته من عروة بن الزبير قال لا انما أخبرني به رجل بباب عبد الملك بن مروان أو رجل من جلساء عبد الملك بن مروان (قال الشافعي) فقلت له أفرايت لو كنت ترى الحجة تقوم بالحديث المرسل ثم علمت أن ابن شهاب قال في الحديث ما حكي لك أتقبله قال لا هذا يوهنه بأن يخبر أنه قبله عن رجل لا يسميه ولو عرفه لسماه أو وثقه (قال الشافعي) فقال أفليس ينبغي أن يدخل رجل في صلته ثم يخرج منها قبل أن يصلي ركعتين وفي صوم فيخرج منه قبل أن يتم صوم يوم أو في طواف فيخرج منه قبل أن يكمل سبعا فقلت له وقد صرت اذ لم تجد حجة فيما كنت تحتاج به إلى أن تكلم كلام أهل الجهالة قال الذي قلت أحسن قلت أن تقول أن يكمل الرجل ما دخل فيه قال نعم قلت وأحسن منه أن يزيد على أضعافه قال أجل قلت أفنوجه عليه قال لا قلت له أفرايت رجلا قويا ناشطا وازغا لا يصوم يوما واحدا تطوعا أو لا يطوف سبعا أو لا يصلي ركعة هو أفصح فعلا أم من طاف فلم يكمل طوافا حتى قطعه من عذر فلم يبن أو صنع ذلك في صوم أو صلاة قال الذي امتنع من أن يدخل من ذلك شيء قلت أفنأمره اذا كان فعله أفصح أن يصلي ويصوم ويطوف تطوعا أم أوجب عليه عليه قال لا قلت فليس قولك أحسن وأفصح من موضع الحجة بسبيل ههنا انما هو موضع اختيار قال نعم فلم يدخل الاختيار في موضع الحجة وقد أجرنا له قبل أن نقول هذا ما اخترت له وأكثر فقلنا ما نحب أن يطيق رجل صوما فيأتي عليه شهر لا يصوم بعضه ولا صلاة فيأتي عليه ليل ولا نهار الا تطوع في كل واحد منهما بعدد كثير من الصلاة وما يزيد في ذلك أحدا شيئا الا كان خيرا له ولا ينقص منه أحدا الا والخط له في تركه النقص ولا يمكن لا يجوز لعالم أن يقول لرجل هذا معيب وهذا مستحق

له وهو مختار الرد بالعيب وان كان الخيار لهما جميعا فزكاة الفطر على المشتري (قال المزني) هذا غلط في أصل قوله لانه يقول في رجل لو قال



عبدى سران بعته فباعه انه يعتق لان الملك لم يتم (٢٥٤) للشترى لانهم جميعا بالخيار ما لم يتفرقا تفرق الابدان فهما في خيار التفرق

كهو في خيار الشرط  
بوقت لا فرق في القياس  
بينهما (قال الشافعي)  
ولو مات حين أهل شوال  
وله رقيق فزكاة الفطر  
عنه وعنهم في ماله  
مبدأه على الدين وغيره  
من ميراث ووصايا ولو  
ورثوا رقيقا ثم أهل  
شوال فعليه من زكاتهم  
بقدر موارثهم ولو  
مات قبل شوال وعليه  
دين زكي عنهم الورثة  
لانهم في ملكهم ولو  
أودى لرجل بعبد  
يخرج من الثلث فأت  
ثم أهل شوال أو قضا  
زكاة فان قبل فهي  
عليه لانه خرج الى  
ملكه وان رد فهي  
على الوارث لانه لم  
يخرج من ملكه ولو  
مات الموصى له فورثته  
يقومون مقامه فان  
قدوا فزكاة الفطر في  
مال أبيهم لانهم عليه  
ملكوه ومن دخل عليه  
شوال وعنده قوته  
وقوت من يقوت لبومه  
وما يؤدى به زكاة الفطر  
عنه وعنهم إذاها فان  
لم يكن عنده بعد القوت  
لبومه الا ما يؤدى عن  
بعضهم أدى عن بعضهم  
وان لم يكن عنده الا  
قوت يومه فلا شيء عليه  
فان كان أحدهم بقوت  
واجدا لزكاة الفطر

(١) قوله من أفطر

والاستخفاف والعيب بالنية والفعل وقد يكون الفعل والترك من لا يستخف فقال فيما قلت من الرجل  
يخرج من التطوع في الصلاة أو الصوم أو الطواف فلا يجب عليه قضاء ومخير يلزم أو قياس يعرف قلت نعم  
قال فاذا كر بعض ما يحضرك منها قلنا أخبرنا سفيان عن طلحة بن يحيى عن عتبة عائشة بنت طلحة عن  
عائشة أم المؤمنين قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت يا خيالاً حبساً فقال أما إنى  
كنت أريد الصوم ولكن قريبه (قال الشافعي) فقال قد قيل انه يصوم يوماً مكانه (قال الشافعي)  
فقلت له ليس فيما حفظت عن سفيان في الحديث وأنا أسألك قال فسل قلت أ رأيت من دخل في صوم  
واجب عليه من كفارة أو غيرها أنه أن يفطروا ويقضى يوماً مكانه قال لا قلت أ رأيت ان كان من دخل  
في التطوع عندك بالصوم كن وجب عليه أن يجوز أن تقول من غير ضرورة ثم يقضى قال لا قلت ولو  
كان هذا في الحديث وكان على معنى ما ذهبت اليه كنت قد خالفته قال فلو كان في الحديث أن يحتمل  
معنى غير أنه واجب عليه أن يقضيه قلت نعم يحتمل أن شاء تطوع يوماً مكانه قال وأما أفطر في شيء روى  
عن النبي صلى الله عليه وسلم ما يدل على ما وصفت قلت نعم أخبرنا سفيان عن ابن أبي ليلى قال سمعت  
أبا سلمة بن عبد الرحمن يقول قدم معاوية بن أبي سفيان المدينة فيمنها هو على المنبر أذ قال يا كثير بن  
الصلت اذهب الى عائشة فسألها عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد العصر قال أبو سلمة فذهبت  
معه الى عائشة وبعث ابن عباس عبد الله بن الحارث بن نوفل معنفاً في عائشة فسألها عن ذلك فقالت له  
اذهب فسل أم سلمة فذهبت معه الى أم سلمة فسألها فقالت أم سلمة دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ذات يوم بعد العصر فصلى عندى ركعتين لم أكن أراه يصليهما قالت أم سلمة فقلت يا رسول الله لقد صليت  
صلاة لم أكن أراك تصليها قال انى كنت أصلي ركعتين قبل الظهر وانه قدم على وفد بني تميم أو صدقة  
فشغلوني عنهما فهما هاتان الركعتان (قال الشافعي) ونابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال  
أحب الاعمال الى الله تعالى أدومها وان قل وانما أراد والله تعالى أعلم المداومة على عمل كان يعملها  
فلما شغل عنه عمله في أقرب الاوقات منه ليس أن ركعتين قبل العصر واجبتان ولا بعدها وانما هما نافلة  
وقال عمر بن الخطاب من فاته شيء من صلاة الليل فليصله اذا زالت الشمس فانه قيام الليل ليس أنه يوجب  
قيام الليل ولا قضاءه ولكن يقول من أراد تحري فصله فليفعل أخبرنا سفيان عن أيوب عن نافع عن  
ابن عمر أن عمر نذر أن يعتكف في الجاهلية فسأل النبي صلى الله عليه وسلم فأمره أن يعتكف في الاسلام  
وهو على هذا المعنى والله تعالى أعلم أنه انما أمره أن يسبق باعتكاف اعتكف ولم ينععه أنه نذره  
في الجاهلية أخبرنا الدراوردي وغيره عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله قال خرج النبي صلى الله عليه وسلم من  
المدينة حتى اذا كان بكراع الغميم وهو صائم ثم رفع أناه فيه ماء فوضعه على يده وهو على الرجل فجلس من  
بين يديه وأدركه من ورائه ثم شرب والناس ينتظرون (قال الشافعي) فقال هذا في شهر رمضان قلت  
فذلك أو كد للجنة عليك انه اذا كان له أن يفطر في السفر في شهر رمضان لعله غير مريضة الله وكان له أن  
يصوم ان شاء فيجزى عنه (١) من أفطر قبل أن يستكمل له دل هذا على معنى قولى من أنه لما كان له قبل  
الدخول في الصوم أن لا يدخل فيه كان بالدخول فيه في تلك الحال غير واجب عليه بكل حال وكان له اذا  
دخل فيه أن يخرج منه بكل حال كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فالتطوع بكل وجه أولى أن يكون  
هكذا من الفرض الذى له تركه في ذلك الوقت الى أن يقضيه في غيره قال فتقول بهذا قلت نعم

قبل أن يكمله كذا في التسخنة ولعلها من زيادة النامح أو سقط قبلها ما ترتبط به والا فالكلام بدونها وجهه وحرر كتبه معجبه أقوله



لم أرخصه في ترك أدائها عن نفسه ولا يبين أن تجب عليه لأنها (٢٥٥) مفروضة على غيره ولا بأس أن يأخذها بعد

أدائها إذا كان محتاجا  
وغبرها من الصدقات  
المفروضات والتطوع  
وان زوج أمته عبدا  
أو مكاتباً فعليه أن  
يؤدى عنها فان زوجها  
حراً فعلى الحر الزكاة  
عن امرأته فان كان  
محتاجاً فعلى سيدها فان  
لم يدخلها عليه أو منعها  
منه فعلى السيد

(باب مكيلة زكاة الفطر)

(قال الشافعي) رجه  
الله تعالى أخبرنا  
مالك عن نافع عن ابن  
عمر أن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم فرض  
زكاة الفطر من رمضان  
على الناس صاعاً من  
تمر أو صاعاً من شعير  
(قال الشافعي) وبين  
في سنته صلى الله  
عليه وسلم أن زكاة  
الفطر من البقل مما  
يقتات الرجل وما فيه  
الزكاة (قال) وأي  
قوت كان الأغلب على  
الرجل أدى منه زكاة  
الفطر كان حنطة أو  
ذرة أو علساً أو شعيراً أو  
تمر أو زبيباً وما أدى  
من هذا أدى صاعاً  
بصاع النبي صلى الله  
عليه وسلم ولا تقوم  
الزكاة ولو قومت كان

أقوله اتباعاً لأمر النبي صلى الله عليه وسلم وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون  
أهم الخيرة من أمرهم قال لي فقد ذكر لي أنك تحفظ في هذا أثراً عن بعض أصحاب رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فقالت له الذي جئت به أقطع العذر وأولى أن تتبعه من الأثر قال فاذكر الأثر قلت فان  
ذكرته بما ثبت بمثله عن واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم تأت بشيء يخالفه ثابت  
عن واحد منهم تعلم أن فيما قلنا الحجة وفي خلافه الخطأ قال فاذكره قلت أخبرنا مسلم وعبد المجيد عن  
ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح أن ابن عباس كان لا يرى بأساً أن يفطر الإنسان في صيام التطوع ويضرب  
لذلك أمثالا رجل قد طاف سبعا ولم يوفقه فله ما احتسب أو صلى ركعة ولم يصل أخرى فله أجر ما احتسب  
أخبرنا مسلم وعبد المجيد عن ابن جريج عن عمرو بن دينار قال كان ابن عباس لا يرى بالافطار في صيام  
التطوع بأساً أخبرنا مسلم وعبد المجيد عن ابن جريج عن الزبير عن جابر أنه كان لا يرى بالافطار في  
صيام التطوع بأساً أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج عن عطاء عن أبي الدرداء أنه كان يأتي أهله حين  
ينتصف النهار وقبله فيقول هل من غداء فيجده أو لا يجده فيقول لأصوم من هذا اليوم فيصومه وإن كان  
مفطراً وبلغ ذلك الحين وهو مفطر قال ابن جريج أخبرنا عطاء وبلغنا أنه كان يفعل ذلك حين يصبح  
مفطراً حتى الضحى أو بعده ولعله أن يكون وجد غداء ولم يجده (قال الشافعي) في قوله يصبح مفطراً  
يعني يصبح لم ينوصوما ولم يطعم شيئاً (قال الشافعي) وهذا لا يجزئ في صوم واجب حتى ينوي صومه قبل  
التفجر أخبرنا الثقات من أصحابنا عن جرير بن عبد المجيد عن قابوس بن أبي ظبيان عن أبيه قال دخل عمر  
ابن الخطاب المسجد فصلى ركعة ثم خرج فسئل عن ذلك فقال إنما هو تطوع فمن شاء زاد ومن شاء نقص  
أخبرنا غير واحد من أهل العلم بأسناد لا يحضر في ذكره فيما ثبت مثله عن علي بن أبي طالب رضي الله  
تعالى عنه مثل معنى ما روى عن عمر لا يخالفه أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن أبيه قال  
حدثني من رأى أباندا يكثر الركون والسجود فقبل له أيها الشيخ تدري على شمع تنصرف أم على وتر قال  
لكن الله يدري أخبرنا عبد الوهاب الثقفي عن خالد الحذاء عن أبي تميم المنذري عن مطرف قال أتيت  
بيت المقدس فإذا أنا بشيخ يكثر الركون والسجود فلما انصرف قلت إنك شيخ وإنك لا تدري على شمع  
انصرفت أم على وتر فقال إنك قد كفيت حفظه وإني لأرجو أني لأسجد سجدة لأرفعني الله بها درجة  
أو يكتب لي بها حسنة أو جمع لي كاتبهما قال عبد الوهاب الشيخ الذي صلى وقال المقالة أبوذر (قال  
الشافعي) قول أبي ذر لكن الله يدري وقوله قد كفيت حفظه يعني علم الله به ويتوسع وإن لم يعلم هو والله  
أعلم وهذا لا ينسب في الفرض إلا أن ينصرف على عدد لا يزيد فيه ولا ينقص منه شيئاً وقد توسع أبوذر  
فيه في التطوع (قال الشافعي) وقلت مذهبكم فيما ينظر اتباع الواحد من أصحاب رسول الله صلى الله  
عليه وسلم إذا لم يخالفه غيره من روايتك ورواية أصحابك النابتة عندهم ما وصف عن علي وعمر وأبي  
ذر من الرواية التي لا يدفع عالم أنهم اغاية في الثبوت ورواية ابن عباس ونحن وأنت تثبت روايتنا عن جابر  
ابن عبد الله ويري عن أبي ذر عدد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يوافق ما قلنا فلو لم يكن في  
هذا دلالة من سنة لم يكن فيه إلا الآثار وأيا كان لم يكن على أصل مذهبك أن تقول قولنا فيه وأنت تروي  
عن عمر إذا أغلق باباً وأرخى ستراً فقد وجب المهر وتقول ولو تصادق أنه لم يمسها وجب المهر والعدة اتباعاً  
لقول عمر فترد على من خالفه وقد خالفه ابن عباس وشرع وتأول حجة لقول الله تعالى وإن طلقتموهن  
من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم ولقوله فالكم عليهن من عنة تعتدنهن  
قالوا إنما أوجب الله المهر والعدة في الطلاق بالميس فقالت لا تزارع عمر ولا تأول معه بل تتبعه وتبغ  
ابن عباس في قوله من نسي من نسكه شيئاً أو تركه فليهرق دماً وفي قوله ما الذي نهى عنه رسول الله صلى  
الله عليه وسلم في الطعام أن يباع حتى يقبض ثم يقول برأيه ولا أحسب كل شيء إلا مثله فقلت لا يجوز أن

لو أدى ثمن صاع زبيب ضرر أدى ثمن أصع حنطة (قال) ولا يؤدي إلا الحب نفسه لا يؤدي دقيقاً ولا سويقاً ولا قمحة وأحب إلى لاهل



البادية أن لا يؤدوا أقطالاه وان كان لهم قوتا (٢٥٦) فالفقت قوت وقد يفتات الحنظل والذي لأشك فيه أنهم يؤدون من قوت أقرب

البلدان بهمسم الآن  
يقتاتوا ثمرة لازكاة فيها  
فيؤدون من ثمرة فيها  
زكاة ولو أدوا أقطالم  
أر عليهم — م — إعادة  
(قال المزني) قياس  
ما مضى أن يرى عليهم  
إعادة لأنه لم يجعلها فيما  
يقتات إذا لم يكن ثمرة  
فيها زكاة أو يجيز  
القوت وان لم يكن فيه  
زكاة (قال الشافعي)  
ولا يجوز أن يخرج  
الرجل نصف صاع  
حنطة ونصف صاع  
شعيرا إلا من صنف  
واحد وان كان قوته  
حنطة لم يكن له أن  
يخرج شعيرا ولا  
يخرجه من مسوس  
ولا معيب فان كان  
قدما لم يتغير طعمه  
ولأنه أجزاء وان كان  
قوته حبوا مختلفة  
فأختار له خيرا ومن  
أين أخرج أجزاء  
\* ويقسمها على من  
تقسم عليه زكاة المال  
وأحب إلى ذوو رحمه  
ان كان لا تلتزمه نفقتهم  
بحال وان طرحتها  
عند من تجمع عنده  
أجزاء ان شاء الله تعالى  
سأل رجل سالما فقال  
ألم يكن ابن عمر يدفعها

بباع شيء اشترى حتى يقبض اتباعا لابن عباس وروى ذلك حجة على من خالف إذا كان معك قول ابن عباس  
وروى عن علي رضي الله عنه في امرأة المفقود خلاف عمر ونحوه عليه وروى في حجة على من خالفك  
ثم تدع عمرو عليا وابن عباس وجابرا وأبانرو وعددا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم متفقة  
أقوا يلهم وأفعالهم وتخالقهم على أقوا يلهم بالقياس ثم تخطي القياس رأيت لا يمكن أحدا في قول واحد  
منهم أن يدخل عليك قياسا صحيحا ومعهم دلائل السنة التي ليس لاحد خلافها (قال) أف تكون صلاة  
ركعة واحدة (قلت) مسئلتك مع ما وصفت من الاخبار جهالة أو تجاهل فان زعمت أن لنا ولك أن  
نكون متكلمين مع سنة أو أثر عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فقد سألت في موضع مسئلة  
وان زعمت أن أقوا يلهم غاية ينتهي اليها لا تجاوز وان لم يكن معها سنة لم يكن لمسئلتك موضع (قال)  
أف رأيت ان كنت عن القول في الصيام والطواف وكما كنت في الصلاة وزعمت أني لا أقيس شريعة بشريعة  
ولا يكون ذلك لك فلما لم أجد في الصوم حديثا يثبت بخالف ما ذهب اليه ولا في الطواف وكنت عن  
الكلام فيهما قلت ورجعت إلى اجازه أن يخرج من صوم التطوع والطواف فقال بل أقف فيه قلت  
أفتقبل من غيرك الوقوف عند الحجة قال لعلني سأجد حجة فيما قلت قلت فان قال لك غيرك فلعلني سأجد  
الحجة عليك فلا أقبل منك أ يكون ذلك له (١) وبالله وقوفك والخبر الذي يلزم مثله عندك ثابت بخلاف قولك  
فان قال فان قلت لك في الصلاة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال صلاة الليل والتهار مثنى مثنى يسلم بين كل  
ركعتين قلت فانت تخالف هذا فتقول صلاة النهار أربع وصلاته الليل مثنى مثنى قال بحديث قلت فهو  
اذن يخالف هذا الحديث فأيهما الثابت قال فاقصر على صلاة الليل وأنت تعرف الحديث فيها وتنبه  
قلت نعم وليست لك حجة فيه ان لم تكن عليك قال وكيف قلت انما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
أن تكون صلاة الليل مثنى لمن أراد صلاة تجاوز مثنى فأمر بأن يسلم بين كل ركعتين ثلاثا تشبه بصلاة  
الفريضة لأنه حرام أن يصلي أقل من مثنى ولا أكثر قال وأين أجاز أن يصلي أقل من مثنى قلت في قوله  
فاذا خشى الصبح صلى واحدة يوتر بهما قد صلى فقد صلى ركعة واحدة منفردة وجعلها صلاة وقد  
روى هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يوتر بخمس ركعات لا يسلم ولا  
يجلس الا في آخرهن وروى ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم سلم من الركعة والركعتين وأخبر  
أن وجه الصلاة في التطوع أن تكون مثنى ولم يحرم أن تجاوز مثنى ولا تقصر عنه قال فان قلت بل  
حرم أن لا يصلي الا مثنى قلت فانت اذن تخالف أن زعمت أن الوتر واحدة وان زعمت أنه ثلاث لا يفصل  
بسلام بينهما أو أكثر فليس واحدة ولا ثلاث مثنى قال فقال بعض من حضره من أصحابه ليس الذي ذهب  
اليه من هذا بحجة عليك عنده فإزال الناس يأمرهم بأن يصلوا مثنى ولا يحرمون دون مثنى فاذا جاز أن  
يصلي غير مثنى قلت فلم أحججه (قال الشافعي) قلت له نحن وأنت مجمعون على انما يجب للرجل اذا قرأ  
السجدة طاهرا أن يسجد وأنت توجهها عليه أفسجدة لا قراءة فيها أقل أم ركعة قال هذا سنة وأثر  
قلت له ولا يدخل على السنة ولا الاثر قال لا قلت فلم أدخلته علينا في السنة والاثر واذا كانت سجدة  
تكون صلاة ولم تبطلها بقول النبي صلى الله عليه وسلم صلاة الليل مثنى لأنه لم يبلغها أن يجاوز بها مثنى  
فينقصرها على مثنى فكيف عبت أن تقول أقل من مثنى وأكثر من سجدة صلاة قال فان قلت السجود  
واجب قلنا فذلك أوكد للحجة عليك أن يجب من الصلاة سجدة بلا قراءة ولا ركوع ثم تعيب أن يجوز أكثر  
منها قلت له سجد رسول الله صلى الله عليه وسلم سجدة شكرا لله عز وجل (قال الشافعي) أخبرنا  
بذلك الدراوردي وسجد أبو بكر شكرا لله تبارك وتعالى حين جاءه قتل مسيلة وسجد عمر حين جاءه فتح  
مصر شكرا لله جل اسمه فاذا جاز أن يتطوع لله بسجدة فكيف كرهت أن يتطوع بأكثر منها وقلت له  
ولو أن رجلا ذهب في قول الله تبارك وتعالى في المزمّل حين خفف قيام الليل ونصفه قال اقرؤا ما تيسر

إلى السلطان فقال بلى ولكن أرى أن لا يدفعها اليه (١) كذا في الاصل بدون اعجام وحرر كتبه رحمه الله منه



(باب الاختيار في  
صدقة التطوع)

(قال الشافعي) رحمه  
الله تعالى أخبرنا  
أنس بن عياض عن  
هشام بن عروة عن  
أبيه عن أبي هريرة أنه  
سمع رسول الله صلى  
الله عليه وسلم يقول  
خير الصدقة عن ظهر  
غنى وليبدأ أحدكم  
عن يعسول (قال)  
فهكذا أحب أن يبدأ  
بنفسه ثم عن يعول لأن  
نفقة من يعول فرض  
والفرض أولى به من  
النفل ثم قرأته ثم من  
شاء وروى أن امرأة  
ابن مسعود كانت صناعا  
وليس له مال فقالت له  
لقد شغلتنى أنت وولدك  
عن الصدقة فسألت  
رسول الله صلى الله  
عليه وسلم عن ذلك  
فقال لك في ذلك أجران  
فأنفق عليهم  
والله أعلم

منه يعني صلاواته أن يكون جعل ذلك اليهم فيما قد وضع عنهم فرضه بلا توقيت كان أقرب إلى أن  
يشبه أن يكون هذا لهجة والله تعالى أعلم منك وقد أوترعثمان بن عفان وسعد وغيرهما بركة في الليل  
لم يزيدوا عليها بعد المكتوبة أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج قال أخبرني عتبة بن محمد بن الحسرت أن  
كريبامولى ابن عباس أخبره أنه رأى معاوية صلى العشاء ثم أوتر بركة لم يزد عليها فأخبر ابن عباس  
فقال أصاب أي بنى ليس أحدهما أعلم من معاوية هي واحدة أو خمس أو سبع إلى أكثر من ذلك أو ترما شاء  
أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج عن زيد بن خصيفة عن السائب بن يزيد أن رجلا سأل عبد الرحمن  
التيبي عن صلاة طلحة قال إن شئت أخبرتك عن صلاة عثمان قال قلت لأعبلن الليلة على المقام فقامت  
فاذا برجل يزحني متقنعا فنظرت فاذا عثمان قال فتأخرت عنه فصلى فاذا هو يسجد سجود القرآن  
حتى إذا قلت هذه هو ادى الفجر فأوتر بركة لم يصل غيرها (قال الشافعي) فقال فاجتنبك على صاحبك  
الذي خالف مذهبك قلت له تجتني عليك تجتني عليه ولو سكت عن جميع ما احتججت به عليك سكأت من  
لم يعرفه كنت محجوبا على لسان نفسك قال وأين قلت هل تعدوا النافلة من الصلاة والطواف من الصيام  
كما قلت من أنها المالم يجب على الرجل الدخول فيها فدخل فيها فقطعها أن لا يكون عليه بدلها إذا لم يكن  
أصلها مما يلزمه تأديته أو تكون غير واجبة عليه فاذا دخل فيها وجبت بدخوله فيها فلزمه تمامها قال  
ما تعدوا واحدا من هذين قلت فقوله خارج من هذين قال وكيف قلت يزعم أن من قطع صلاة أو صياما  
أو طوافا من غير عذر يلزمه أن يقضيه كما يلزمه قضاء المفروض عليه من هذا كله ومن قطع من عذر لم يلزمه  
أن يقضيه وهو يزعم في المفروض عليه أنه يلزمه إذا قطعه من عمله أن يقضيه كما يلزمه إذا قطعه من غير  
عذر قال ليس لقائل هذا حجة يحتاج عالم معه إلى مناظرته وقد كنت أعلم أنه يوافقنا منه في شيء ويخالفنا  
في شيء لم أعرفه حتى ذكره قلت فهكذا قوله قال فاعمل عنده فيه أثرا قلنا فيوهم أن عنده أثرا  
ولا يذكرك وأنت تراهم يذكرون الآثام لا يوافق قوله لا ترى أنت له فيه حجة ولا أثرا (قال الشافعي)  
فقال فبقيت لنا عليك حجة وهي أنك تركت فيهما بعض الأصل الذي ذهبت إليه (قال الشافعي) فقلت  
وما هي قال أنت تقول من تطوع بحج أو عمرة فدخل فيهما لم يكن له الخروج منهما ما فله فافرق بين الحج  
والعمرة وغيرهما من صلاة وطواف وصوم قلت الفرق الذي لا أعلم ولا أحد يخالف فيه قال فاهو  
قلت أفرايت من أفسد صلاته أو صومه أو طوافه أعضى في واحد منها أو يستأنفها قال بل  
يستأنفها قلت ولو مضى في صلاة فاسدة أو صوم أو طواف لم يجزه وكان عاصيا ولو فسدت  
طهارته ومضى مصليا أو طائفاليجز قال نعم قلت يؤمر بالخروج منها قال نعم  
قلت أفرايت إذا فسد حجه وعمرته أيقال له أخرج منهما فانه لا يجوز له أن  
يمضى في واحد منهما وهو فاسد قال لا قلت ويقال له اعمل للحج  
والعمرة وقد فسد كما تعمل له صحيجا لاتدع من عمله شيئا  
للفساد واجج قابلا واعتبر واقصد قال نعم قلت  
أقترأهما يشبهان شيئا مما وصفت  
والله أعلم

(ثم الجزء الاول ويليه الجزء الثاني وأوله كتاب الزكاة)



(فهرست الجزء الاول من كتاب الام للامام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي رحمه الله تعالى)

صفحة	صفحة
٢٣	٢ الطهارة
باب من خرج منه المذي	٣ الماء الذي ينجم والذي لا ينجم
باب كيف الغسل	الماء الراكد
٣٥	٧ ماء التصرائق والوضوء منه
باب من نسي المضمضة والاستنشاق في غسل الجنابة	باب الأنية التي يتوضأ فيها ولا يتوضأ
باب علة من يجب عليه الغسل والوضوء	٨ الأنية غير الجاود
٣٦	٩ باب الماء يشك فيه
٣٩	١٠ ما يوجب الوضوء وما لا يوجبه
باب جاع التيمم للقيم والمسافر	١٢ الوضوء من الملامسة والغائط
باب متى يتيمم للصلاة	١٣ الوضوء من الغائط والبول والريح
باب النية في التيمم	١٥ باب الوضوء من مس الذكر
٤٠	١٧ باب لا وضوء مما يطعم أحد
باب كيف التيمم	١٨ باب الكلام والأخذ من الشارب
٤٢	باب في الاستنجاء
باب التراب الذي يتيمم به ولا يتيمم	٢٠ باب السواك
٤٣	باب غسل اليدين قبل الوضوء
باب ذكر الله عز وجل على غير وضوء	٢١ باب المضمضة والاستنشاق
٤٤	باب غسل الوجه
باب ما يطهر الأرض وما لا يطهرها	٢٢ باب غسل اليدين
باب عمر الجنب والمشرک على الأرض ومشيمها عليها	باب مسح الرأس
٤٦	٢٣ باب غسل الرجلين
باب ما يوصل بالرجل والمرأة	٢٤ باب مقام الموضئ
باب طهارة الثياب	باب قدر الماء الذي يتوضأ به
٤٧	٢٥ باب تقديم الوضوء ومتابعته
باب المني	٢٧ باب التسمية على الوضوء
(كتاب الحيض)	باب عدد الوضوء والحد فيه
٥٠	باب جاع المسح على الخفين
اعتزال الرجل امرأته حائضا واتبان المستحاضة	٢٨ باب من له المسح
باب ما يحرم أن يؤتى من الحائض	٢٩ باب وقت المسح على الخفين
باب ترك الحائض الصلاة	٣١ باب ما ينقض مسح الخفين
٥١	باب ما يوجب الغسل ولا يوجبه
باب أن لا تقضى الصلاة حائضا	
باب المستحاضة	
باب الخلاف في المستحاضة	
٥٤	
الرد على من قال لا يكون الحيض أقل من ثلاثة أيام	
٥٨	
باب دم الحيض	
٥٩	
باب أصل فرض الصلاة	
أول ما فرضت الصلاة	
٥٩	
عدد الصلوات الخمس	



صفحة	محتوى	صفحة	محتوى
٧٩	باب صلاة العراة .....	٦٠	فمن تجب عليه الصلاة .....
٨٠	باب جماع ما يصلى عليه ولا يصلى من الارض .....	٦١	صلاة السكران والمغلوب على عقله .....
٨١	باب الصلاة في أعطان الابل ومراح الغنم .....	٦٢	الغلبة على العقل في غير المعصية .....
٨٣	باب استقبال القبلة .....	٦٣	صلاة المرتد .....
٨٤	كيف استقبال البيت .....	٦٤	جماع مواقيت الصلاة .....
٨٥	فمن استبان الخطأ بعد الجهاد .....	٦٥	وقت الظهر .....
٨٦	باب الحاليين الذين يجوز فيهما استقبال غير القبلة .....	٦٦	تجيل الظهر وتأخيرها .....
٨٧	الحال الثانية التي يجوز فيها استقبال غير القبلة .....	٦٧	وقت العصر .....
٨٨	باب الصلاة في الكعبة .....	٦٨	وقت المغرب .....
٨٩	باب النية في الصلاة .....	٦٩	وقت العشاء .....
٩٠	باب ما يدخل به في الصلاة من التكبير .....	٧٠	وقت الفجر .....
٩١	باب من لا يحسن القراءة الخ .....	٧١	اختلاف الوقت .....
٩٢	باب رفع اليدين في التكبير في الصلاة .....	٧٢	وقت الصلاة في السفر .....
٩٣	باب افتتاح الصلاة .....	٧٣	الرجل يصلى وقد فاتته قبلها صلاة .....
٩٤	باب التعوذ بعد الافتتاح .....	٧٤	باب صلاة العذر .....
٩٥	باب القراءة بعد التعوذ .....	٧٥	باب صلاة المريض .....
٩٦	باب التأمين عند الفراغ من قراءة أم القرآن .....	٧٦	باب جماع الاذان .....
٩٧	باب القراءة بعد أم القرآن .....	٧٧	باب وقت الاذان للصبح .....
٩٨	باب كيف قراءة المصلى .....	٧٨	باب عدد المؤذنين وأزراقهم .....
٩٩	باب التكبير للركوع وغيره .....	٧٩	باب حكاية الاذان .....
١٠٠	باب القول في الركوع .....	٨٠	باب استقبال القبلة بالاذان .....
١٠١	باب القول عند رفع الرأس من الركوع .....	٨١	باب الكلام في الاذان .....
١٠٢	باب كيف القيام من الركوع .....	٨٢	باب الرجل يؤذن ويقيم غيره .....
١٠٣	باب كيف السجود .....	٨٣	باب الاذان والاقامة للجمع بين الصلاتين .....
١٠٤	باب التجافي في السجود .....	٨٤	والصلوات .....
١٠٥	باب الذكر في السجود .....	٨٥	باب اجتزاء المرة بأذان غيره واقامته الخ .....
١٠٦	باب الجلوس اذا رفع من السجود الخ .....	٨٦	باب رفع الصوت بالاذان .....
١٠٧	باب القيام من الجلوس .....	٨٧	باب الكلام في الاذان .....
١٠٨	باب التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم .....	٨٨	باب في القول مثل ما يقول المؤذن .....
١٠٩	باب القيام من اثنتين .....	٨٩	باب جماع لبس المصلى .....
١١٠		٩٠	باب كيف لبس الثياب في الصلاة .....
١١١		٩١	باب الصلاة في القميص الواحد .....
١١٢		٩٢	باب ما يصلى عليه مما يلبس ويسط .....



صفحة	صفحة
١٠٥	باب قدر الجلوس في الركعتين الاوليين الخ.
١٠٧	باب السلام في الصلاة
١٠٨	الكلام في الصلاة
١١٠	الخلاف في الكلام في الصلاة
١١١	باب كلام الامام وجاوسه بعد السلام
١١٦	باب انصراف المصلي اماماً أو غير امام الخ.
١٢٢	باب سجود السهو
١٢٩	باب سجود التلاوة والشكر
١٣٢	باب صلاة التطوع
١٣٦	باب الساعات التي تكره فيها الصلاة
١٣٧	باب الخلاف في هذا الباب
١٣٨	صلاة الجماعة
١٣٩	فضل الجماعة والصلاة معهم
١٤٠	العذر في ترك الجماعة
١٤١	الصلاة بغير امر الوالي
١٤٣	اذا اجتمع القوم وفيهم الوالي
١٤٤	امامة القوم لاسلطان فيهم
١٤٥	اجتماع القوم في منزلهم سواء
١٤٦	صلاة الرجل بصلاة الرجل لم يؤمه
١٤٧	كراهية الامامة
١٤٨	ما على الامام
١٤٩	من أم قوم ما وهم له كارهون
١٥٠	ما على الامام من التخفيف
١٥١	باب صفة الأئمة
١٥٢	صلاة المسافر يوم المقيمين
١٥٣	صلاة الرجل بالقوم لا يعرفونه
١٥٤	امامة المرأة للرجال
١٥٥	امامة المرأة وموقفها في الامامة
١٥٦	امامة الاعمى
١٥٧	امامة العبد
١٥٨	امامة الاعرجى
١٥٩	امامة ولد الزنا
١٦٠	امامة الصبي لم يبلغ
١٦١	امامة من لا يحسن يقرأ ويزيد في القرآن
١٦٢	امامة الجنب
١٦٣	امامة الكافر
١٦٤	امامة من لا يعقل الصلاة
١٦٥	موقف الامام
١٦٦	صلاة الامام قاعدا
١٦٧	مقام الامام من تفعاو المأموم من تقع الخ
١٦٨	اختلاف نية الامام والمأموم
١٦٩	خروج الرجل من صلاة الامام
١٧٠	الصلاة بامامين أحدهما بعد الآخر
١٧١	الائتمام بامامين معا
١٧٢	ائتمام الرجلين أحدهما بالآخر الخ
١٧٣	باب المسبوق
١٧٤	باب صلاة المسافر
١٧٥	جاء تفريع صلاة المسافر
١٧٦	تطوع المسافر
١٧٧	باب المقام الذي يتم عمله الصلاة
١٧٨	الحجاب الجمعة
١٧٩	العدد الذين اذا كانوا في قرية وجبت عليهم الجمعة
١٨٠	من يجب عليه الجمعة بمسكنه
١٨١	من يصلي خلفه الجمعة
١٨٢	الصلاة في مسجدين فأكثر
١٨٣	الارض تكون بها المساجد
١٨٤	وقت الجمعة
١٨٥	وقت الاذان للجمعة
١٨٦	ممن يحرم البيع
١٨٧	التبكير الى الجمعة
١٨٨	المشي الى الجمعة
١٨٩	الهيئة للجمعة
١٩٠	الصلاة نصف النهار يوم الجمعة
١٩١	من دخل المسجد يوم الجمعة والامام على المنبر ولم يركع



صحيفة	صحيفة
١٧٦ تخطى رقاب الناس يوم الجمعة .....	١٩٣ الحال التي يجوز للناس أن يصلوا فيها صلاة الخوف .....
١٧٧ النعاس في المسجد يوم الجمعة .....	١٩٤ كم قدر من يصلي مع الامام صلاة الخوف ..
١٧٨ مقام الامام في الخطبة .....	١٩٥ أخذ السلاح في صلاة الخوف .....
١٧٩ الخطبة قائما .....	١٩٦ ما لا يجوز للصلي في الحرب أن يلبس الخ ..
١٨٠ أدب الخطبة .....	١٩٧ ما يجوز للمحارب أن يلبس الخ .....
١٨١ القراءة في الخطبة .....	١٩٨ ما يلبس المحارب مما ليس فيه نجاسة وما لا يلبس الخ .....
١٨٢ كلام الامام في الخطبة .....	٢٠٠ الوجه الثاني من صلاة الخوف .....
١٨٣ كيف استحب أن تكون الخطبة .....	٢٠١ اذا صلى بعض صلاته راكبا ثم نزل أو نازلا ثم ركب الخ .....
١٨٤ ما يكره من الكلام في الخطبة وغيرها .....	٢٠٢ اذا صلى وهو ممسك عنان دابته .....
١٨٥ الانصات للخطبة .....	٢٠٣ اذا صلوا رجلا أو ركبا ناهل يقاتلون الخ ...
١٨٦ من لم يسمع الخطبة .....	٢٠٤ من له من الخائفين أن يصلي صلاة الخوف ..
١٨٧ الرجل يقيم الرجل من مجلسه يوم الجمعة ..	٢٠٥ في أي خوف تجوز فيه صلاة الخوف .....
١٨٨ الاحتباء في المسجد يوم الجمعة والامام على المنبر .....	٢٠٦ في طلب العدو .....
١٨٩ القراءة في صلاة الجمعة .....	٢٠٧ قصر الصلاة في الخوف .....
١٩٠ القنوت في الجمعة .....	٢٠٨ ما جاء في الجمعة والعيد في الخوف ....
١٩١ من أدرك ركعة من الجمعة .....	٢٠٩ تقديم الامام في صلاة الخوف .....
١٩٢ الرجل يركع مع الامام ولا يسجد معه يوم الجمعة وغيرها .....	٢١٠ (كتاب صلاة العيدين)
١٩٣ الرجل يعرف يوم الجمعة .....	٢١١ العباد ليلة العيدين .....
١٩٤ رعايا الامام وحديثه .....	٢١٢ التكبير ليلة الفطر .....
١٩٥ التشديد في ترك الجمعة .....	٢١٣ الغسل للعيدين .....
١٩٦ ما يؤمر به في ليلة الجمعة ويومها .....	٢١٤ وقت العدو الى العيدين .....
١٩٧ ما جاء في فضل الجمعة .....	٢١٥ الأكل قبل العيد في يوم الفطر .....
١٩٨ السهو في صلاة الجمعة .....	٢١٦ الزينة للعيد .....
١٩٩ (كتاب صلاة الخوف وهل يصلحها المقيم)	٢١٧ الركوب الى العيدين .....
٢٠٠ كيف صلاة الخوف .....	٢١٨ الايمان من طريق غير التي أتى منها .....
٢٠١ انتظار الامام الطائفة الثانية .....	٢١٩ الخروج الى الاعياد .....
٢٠٢ تخفيف القراءة في صلاة الخوف .....	٢٢٠ الصلاة قبل العيد وبعده .....
٢٠٣ السهو في صلاة الخوف .....	٢٢١ من قال لا أذان للعيدين .....
٢٠٤ باب ما ينوب الامام في صلاة الخوف ....	٢٢٢ أن يبدأ بالصلاة قبل الخطبة .....
٢٠٥ اذا كان العدو وجاه القبلة .....	٢٢٣ التكبير في صلاة العيدين .....



صحيفة	صحيفة
٢٢١ كيف الخطبة في الاستسقاء .....	٢١٠ رفع اليدين في تكبير العيدين .....
٢٢٢ الدعاء في خطبة الاستسقاء .....	القراءة في العيدين .....
تحويل الامام الرداء .....	العمل بعد القراءة في صلاة العيدين .....
كيف تحويل الامام رداءه في الخطبة .....	٢١١ الخطبة على العصا .....
٢٢٣ كراهية الاستمطار بالانواء .....	الفصل بين الخطبتين .....
البروز للمطر .....	التكبير في الخطبة في العيدين .....
السييل .....	٢١٢ استماع الخطبة في العيدين .....
طلب الاجابة في الدعاء .....	اجتماع العيدين .....
٢٢٤ القول في الانصات عند رؤية السحاب .....	من يلزمه حضور العيدين .....
والريح .....	٢١٣ التكبير في العيدين .....
الاشارة الى المطر .....	٢١٤ كيف التكبير .....
كثرة المطر وقلته .....	(كتاب صلاة الكسوف)
٢٢٥ أى الارض أمطر .....	٢١٥ وقت كسوف الشمس .....
أى الريح يكون بها المطر .....	٢١٧ الخطبة في صلاة الكسوف .....
الحكم في تارك الصلاة .....	الاذان للكسوف .....
٢٢٦ الحكم في الساحر والساحرة .....	قدر صلاة الكسوف .....
٢٢٧ المرتد عن الاسلام .....	صلاة المنفردين في صلاة الكسوف .....
٢٣١ الخلاف في المرتد .....	٢١٨ الصلاة في غير كسوف الشمس والقمر .....
(كتاب الجنائز)	(كتاب الاستسقاء)
٢٣٤ باب ما جاء في غسل الميت .....	٢١٨ متى يستسقى الامام الخ .....
٢٣٥ باب في كم يكفن الميت .....	٢١٩ من يستسقى بصلاة .....
٢٣٦ باب ما يفعل بالشهيد .....	الاستسقاء بغير الصلاة .....
٢٣٧ باب المقتول الذي يغسل ويصلى عليه ومن .....	الاذان لغير المكتوبة .....
لم يوجد .....	كيف يتندى الاستسقاء .....
٢٣٨ باب اختلاط موتى المسلمين بموتى الكفار .....	٢٢٠ الهيئة للاستسقاء والعيدين .....
باب جل الجنائز .....	خروج النساء والصبيان في الاستسقاء .....
٢٣٩ باب ما يفعل بالمحرم اذا مات .....	المطر قبل الاستسقاء .....
باب الصلاة على الجنائز والتكبير فيها الخ .....	أين يصلى للاستسقاء .....
٢٤١ باب الخلاف في ادخال الميت القبر .....	الوقت الذي يخرج فيه الامام للاستسقاء وما .....
٢٤٣ باب العمل في الجنائز .....	يخطب عليه .....
باب الصلاة على الميت .....	٢٢١ كيف صلاة الاستسقاء .....
٢٤٤ باب اجتماع الجنائز .....	الطهارة لصلاة الاستسقاء .....
باب الدفن .....	



صحيفة	صحيفة
٢٤٥ باب ما يكون بعد الدفن .....	٢٤٩ عدد كفن الميت .....
٢٤٦ باب القول عند دفن الميت .....	٢٥٠ العلل في الميت .....
٢٤٧ باب القيام بالجنائزة .....	من يدخل قبر الرجل .....
٢٤٨ غسل الميت .....	٢٥١ باب التكبير على الجنائز .....
٢٤٩ باب عدة غسل الميت .....	٢٥٢ باب الحكم فيمن دخل في صلاة أو صوم الخ ..
ما يبدأ به في غسل الميت .....	٢٥٢ باب الخلاف فيه .....
( تم )	
( فهرست الجزء الاول من مختصر الرزني الموضوع بهامش الام )	
صحيفة	صحيفة
٢ باب الطهارة .....	٩٠ باب أقل ما يجزئ من عمل الصلاة .....
٣ باب الآنية .....	٩٢ باب طول القراءة وقصرها .....
٤ باب السواك .....	باب الصلاة بالنجاسة ومواضع الصلاة من مسجد وغيره .....
٥ باب نية الوضوء .....	٩٩ باب الساعات التي يكره فيها صلاة التطوع الخ
١١ باب الاستطابة .....	١٠٥ باب صلاة التطوع وقيام شهر رمضان ...
٢٠ باب ما يوجب الغسل .....	١٠٩ باب فضل الجماعة والعذر في تركها .....
٢٢ باب غسل الجنابة .....	١١٠ باب صلاة الامام قائما بقعود الخ .....
٢٦ باب فضل الجنب وغيره .....	١١٢ باب اختلاف نية الامام والمأموم وغير ذلك ..
٢٧ باب التيمم .....	١١٧ باب موقف المأموم مع الامام .....
٣٣ باب جامع التيمم .....	١١٩ باب صلاة الامام وصفة الاثثة .....
٣٩ باب ما يفسد الماء .....	١٢٠ باب امامة المرأة .....
٤٤ باب الماء الذي ينجس والذي لا ينجس ...	١٢١ باب صلاة المسافر والجمع في السفر .....
٤٧ باب المسح على الخفين .....	١٣٠ باب وجوب الجمعة وغيره من أمرها ....
٥٠ باب كيف المسح على الخفين .....	١٣٤ باب الغسل للجمعة والخطبة وما يجب في صلاة الجمعة .....
٥١ باب الغسل للجمعة والاعباد .....	باب التذكير الى الجمعة .....
٥٣ باب حيض المرأة وطهرها واستحاضتها ...	باب الهيئة للجمعة .....
٥٥ باب وقت الصلاة والاذان والعذرة فيه ...	باب صلاة الخوف .....
٥٩ باب صفة الاذان وما يقام له من الصلوات ولا يؤذن .....	باب من له أن يصلي صلاة الخوف .....
٦٣ باب استقبال القبلة ولا فرض الا الخس ..	باب في كراهية اللباس والمبارزة .....
٧٠ باب صفة الصلاة وما يجوز منها الخ .....	١٤٩ باب صلاة العيدين .....
٨٤ باب سجود السهو وسجود الشكر .....	١٥٥ باب التكبير في العيدين .....



صفحة	صفحة
٢١١ باب تعجيل الصدقة .....	١٥٧ باب صلاة كسوف الشمس والقمر .....
٢١٥ باب النية في اخراج الصدقة .....	١٦١ باب صلاة الاستسقاء .....
٢١٧ باب ما يسقط الصدقة عن الماشية .....	١٦٥ باب الدعاء في الاستسقاء .....
٢١٩ باب المبادلة بالماشية والصدقات منها .....	١٦٧ باب الحكم في تارك الصلاة متعمدا .....
٢٢١ باب رهن الماشية التي تجب فيها الزكاة .....	( كتاب الجنائز )
٢٢٢ باب زكاة الثمار .....	١٦٧ باب اغماض الميت .....
٢٢٥ باب كيف تؤخذ زكاة النخل والعنب بالحرص .....	١٦٨ باب غسل الميت الخ .....
٢٢٩ باب صدقة الزرع .....	١٧٣ باب عدد الكفن وكيف الخنوط .....
٢٣١ باب الزرع في أوقات .....	١٧٧ باب الشهيد ومن يصلى عليه ويغسل .....
٢٣٣ باب قدر الصدقة فيما أخرجت الارض ..	١٧٨ باب حمل الجنازة .....
٢٣٤ باب صدقة الورق .....	١٧٩ باب المشي أمام الجنازة .....
٢٣٦ باب صدقة الذهب وقدر ما لا تجب فيه الزكاة ..	باب من أولى بالصلاة على الميت .....
٢٣٨ باب زكاة الحلي .....	١٨٠ باب الصلاة على الجنازة .....
٢٣٩ باب ما لا يكون فيه زكاة .....	١٨١ باب هل يسن القيام عند ورود الجنازة الخ ..
٢٤٠ باب زكاة التجارة .....	١٨٢ باب التكبير على الجنائز الخ .....
٢٤٤ باب الزكاة في مال القراض .....	١٨٥ باب ما يقال اذا أدخل الميت قبره .....
٢٤٥ باب الدين مع الصدقة وزكاة اللقطة الخ ..	١٨٦ باب التعزية وما يرمي لأهل الميت .....
٢٤٨ باب البيع في المال الذي تجب فيه الزكاة الخ	باب البكاء على الميت .....
٢٥٠ باب زكاة المعدن .....	١٨٨ ( كتاب الزكاة )
٢٥١ باب ما يقول المصدق اذا أخذ الصدقة لمن يأخذها منه .....	باب فرض الابل السائمة .....
٢٥٢ باب من تلزمه زكاة الفطر .....	١٩٤ باب صدقة البقر السائمة .....
٢٥٥ باب مكيلة زكاة الفطر .....	١٩٦ باب صدقة الغنم السائمة .....
٢٥٧ باب الاختيار في صدقة التطوع .....	٢٠٥ باب صدقة الخلطاء .....
	٢٠٩ باب من تجب عليه الصدقة .....
	٢١١ باب الوقت الذي تجب فيه الصدقة الخ ...















